

اهداءات ٢٠٠١

اسرة المرحوم محمد الوزيري

القاهرة

(الجزء الثاني)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام
خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح
لألفية ابن مالك فى النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبى
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصارى
تعمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين
٢

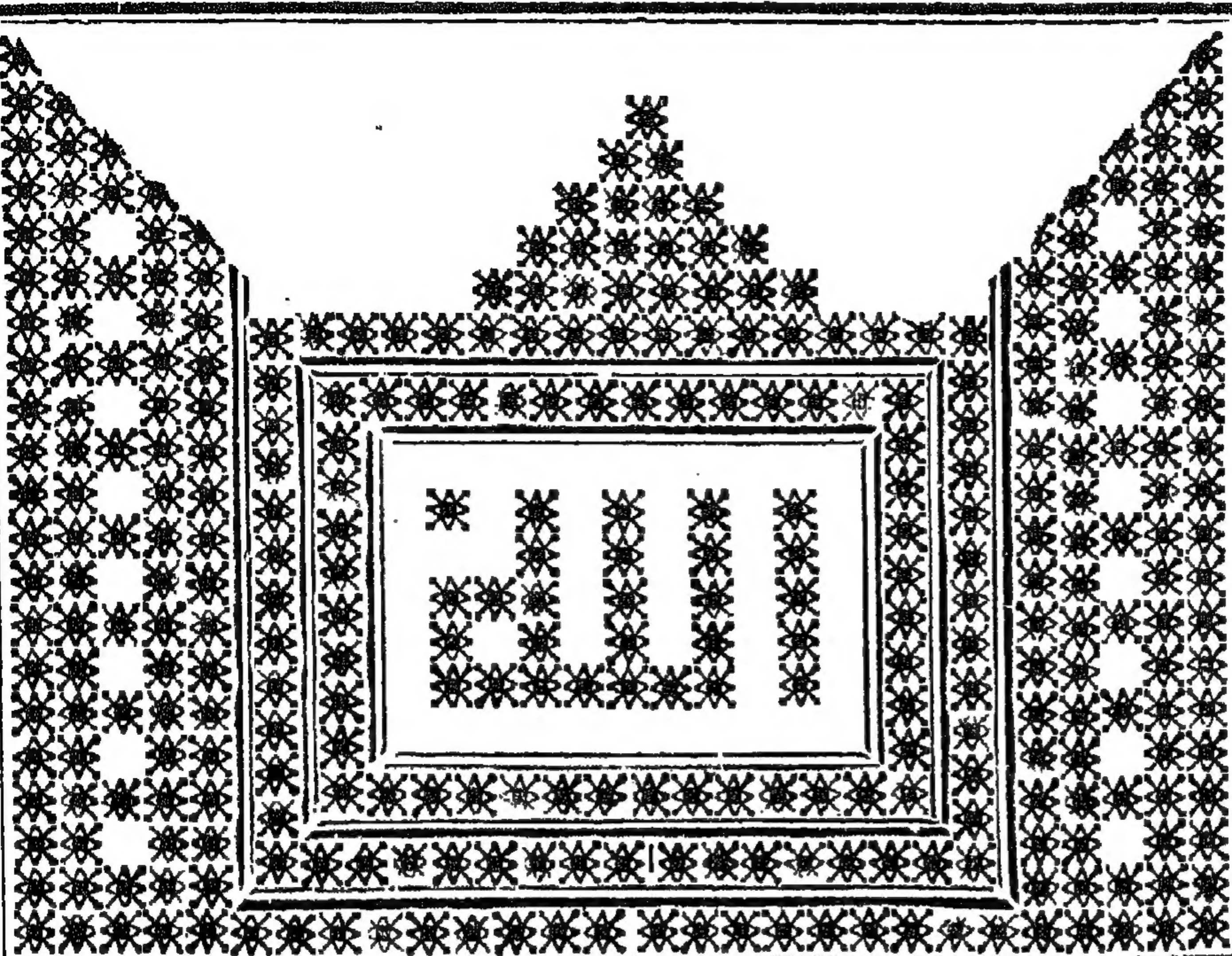
(وبها مشه حاشيته للعلامة المتقن)
(الامام المتقن الشيخ يس بن زين)
(الدين العلمى المحصى رحمه الله)

(طبع)
(على ذمة أكبر العائلة المهدية)
(وشركاه)

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الازهرية المصرية)
(سنة ١٣٢٥ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
ونسأل الله سبحانه وتعالى تسير اسباب الخير وحسن الخاتمة انه أكرم الأكرمين *(هذا باب حروف الجر)* قيل انما سميت بذلك لانها
تجر معاني الافعال الى الاسماء ٢ والاطهر انما سميت بذلك لانها تعمل اعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها

حروف الجرزم وعملها الجر
على الاصل من كون ما
اختص بقبيل حقه ان
يعمل العمل الخاص
بذلك القبيل فلا حاجة
لقول السيوطي في الجمع
لم تعمل رفعاً لانه اعراب
العمدوم دخوله فوضاه
ولا نصب لان محل مدخولها
نصب بدليل الرجوع
اليه ولو نصب لاحتمل
انه بالفعل ودخول الحرف
لاضافة معناه الى الاسم
(قوله وهي عشرون حرفاً)
بقي عليه حروف ذكرها
شرح الالفية منها لولا اذا
دخلت على ضمير غير
مرفوع نحو لولاى ولولاك
ولولا فانها جارة للضمير
عند الجهور ولا تتعلق
بشيء وموضع الجر ورفوع
بالابتداء والخبر مخذوف
ولعله يختار مذهب
الاخفش انها غير جارة
والضمير مبتدأ وانا بوا
الضمير المنفوض عن
المرفوع لكن رده في المغنى
بان الانابة انما وقعت
في الضمائر المنفصلة (قوله
بمعنى من الابتدائية) قال
الدنوشري قال الحفيد



(بسم الله الرحمن الرحيم)

هذا *(باب حروف الجر)*

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات
لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها (وهي عشرون حرفاً) كما في النظم (ثلاثة مضت في) باب
(الاستثناء وهي خـ لا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لاعادتها (وثلاثة شاذة) في عمل الجر (أحدها متى
في لغة هذيل) بالتصغير (وهي) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و(سمع من
بعضهم آخر جهامتي كـه) أى من كـه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب
(شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لمج خضر لمن نشيج)

أى من لمج واللج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنشيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء
آخره جيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب في بعض الاماكن تدنو من البحر الملح فيمتد منها
خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم فرجع ثم تذهب صاعدة الى الجوف فيلطف ذلك الماء
ويذهب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تطرح حيث يشاء الله تعالى (والثاني لعل في لغة
عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم (لعل الله فضلكم علينا) * بشئ ان أممكم شريم

قال ابن ولاد متى في لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كـه أى في وسطه اه فعلى هذا تكون اسماء الاحرف
جر فليتامل وينظر أهى معربة أو مبنية حينئذ اه وأقول الظاهر ان ما قاله ابن ولاد لا يطردهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط متى
لمج فاعلمها مشتركة والظاهر حينئذ ان الاسمية مبنية لمشايتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التزييه بنيت لمشايتها حاشا الاستثنائية فان
فرض انها انما بمعنى وسط فهي مغربة اذ لا مقتضى لبنائها (قوله لعل الله) قال الدنوشري هي باقية على التبرجى ولا تتعلق بشئ

بحر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة (ولهم في لامها الاولى الاثبات) كما
(والحرف) كقوله * عل صرف الدهر اودولاتها * أنشده القراء بجر صرف (و) لهم (في) لامها
(الثانية الفتح والكسر) وأنشدها عليهما لعل الله يمكثني عليها * جهاراً من زهير أو أسيد
فهذه أربع لغات ولا يجوز الجرح في بقية لغات لعل (والثالث كي) لا تجر معرباً ولا اسماً صريحاً (والرابع
ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستفهامية يقولون إذا سالوا عن علّة الشئ كيمه) والاصل كيماء فحذفت
ألف ما وجوباً وجى بها السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة (والأكثر) عندهم (ان
يقولوا له) باللام والمعنى لا شئ كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها) فانها في تاويل الاسم (كقوله)
وهو النابغة إذا أنت تنفع فضر فأنما * (يراد القى كيماء يضر وينفع)

فكي جارة لمصدره مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام (أى) أنما يراد القى (للضر والنفع)
أى لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى برجى القى وكون ما فيه مصدرية (قوله
الاخفش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لكي عن عمل الجرح مثلها في ربحاً وقول قرىب الموضع في
حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو (الثالث ان المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كي
تكرمني اذا قدرت ان بعدها) والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في
الضرورة كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فقلت أكل الناس أصبحت ما نحا * (لسانك كيماء ان تغرو وتخدعاً)

فتغر وتخدعاً مبنياً للفاعل والمنح الاعطاء متعدلاً ثنين أو لهما أكل الناس وثانين السانك على حذف
مضاف والمعنى أصبحت ما نحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسيرى وهو ارادة
المكره وبالا انسان من حيث لا يعلم يجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي تاويلاً ولم يجعله ضرورة كما
فعل الموضع (والاولى) فيما اذا لم تذكر ان بعد كي (ان تقدر كي مصدرية) ناصبة للضارع بنفسها (فتقدر
اللام قبلها) استغناء عن ذكرها بنيتها (بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلاً تاسوا) فهذه ستة أحرف
(والاربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهى من وإلى وعن وعلى وفي
والباء واللام) وهى بالنسبة الى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام
وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعن
وبدأ منها بمن لانها أم حروف الجرح قال صاحب درة الغواص وغيره مثال جرّها المضمر والظاهر (فحور منك
ومن نوح) ومثال الى (الى الله مرجعكم اليه مرجعكم) ومثال عن لتركبن (طبقاً عن طبق رضى الله عنهم)
ومثال على (وعليها وعلى الفلك تحملون) ومثال فى (وفى الارض آيات وفيها ما تشبهى الانفس) ومثال
الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله ما فى السموات له ما فى السموات وسبعة تختص بالظاهر)
وهى المشار اليها فى النظم بقوله بالظاهر اخص من مذمود حتى * والكاف والواو ورب والتا

وهى بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على
حرفين وهو من ذ خاصة وما وضع على ثلاثة أحرف وهو من ذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة
(وتنقسم) بالنسبة الى عملها فى الظاهر (أربعة أقسام) أيضاً (لا يختص بظاهر بعينه وهو) ثلاثة (حتى
والكاف والواو) نحو حتى مطلع الفجر ليس كذلك شئ والطور (وقد تدخل) حتى (والكاف فى الضرورة
على الضمير) فالاول كقوله أنت حتمك تقصد كل فجج * ترجى منك انها لا تحيب
والكوفيون والقراء لا يخصصون ذلك بالضرورة قاله فى المعنى والثاني (كقول العجاج) بصف جاراً وحشياً
خلى الذنابات شمالاً كتباً * (وأم أو عال كها أو أقر با)

ولكن الظاهر انها فى هذا
البيت معناها الاشفاق
مثل لعلك باخع نفسك
(قوله بحر الجلالة) هى
مرفوعة محلا على المشهور
فيما جرح حرف زائد أو شبهة
وتقدير ا على ما يقتضيه
الفرق بين الاعراب المحلى
والتقديرى وما قرر روه فى
معنى الاعراب المحلى
والتقديرى فانظر حاشيتنا
على الفا كهنى وقوله
فضلكم خبر المبتدا (قوله
ولا يجوز الجرح) قال
الزرقانى أى ان لعل فيها
لغات غير هذه الاربعة
والجرائمها وبهذه دون
تلك عندهم اه وما ذكره
الشارح مستفاد من قول
المصنف ولهم فى لامها الخ
فانه ظاهر فى ان هذه
اللغات خاصة بلعل الجارة
فكان على الشارح ان
ينبه على ذلك (قوله ان
تقدر كي مصدرية) على
هذا ينبغي اذا ظهرت ان
بعدها ان تعرب بدلا من
كى (قوله وسبعة تختص
بالظاهر) قد بينا فى
الحواشى وجه ذلك
وحكمة انقسام هذه
السبعة الى الاقسام
الاربعة فراجعها

(فصل) (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر منيعة ان التضمن ليس تأويلا لعطفه على التأويل باوولا يخفى انه تأويل فكان
 الاحسن ان يقول مؤول اما بحمله على الاستعارة واما بحمله على التضمن ثم هذا ظاهر ان كان التضمن قياسيا فان كان سماعيا كما هو
 المختار على ما روي في باب المفعول معه فلا غربة له على اناية حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل أسهل كما نص
 عليه في المعنى لا يقتضي غربة ٤ التضمن المطالبة هذه الانحراج الكلام عن كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام المصنف في المعنى

في تقريره التضمن في
 مواضع يقتضي ان أحد
 اللفظين مستعمل في معنى
 الآخر لانه قال في وما تفعلوا
 من خير فلن تكفروه أي
 فلن تحرموه وفي ولا تعزموا
 عقدة النكاح أي لا تقووا
 وحينئذ فمعنى قوله انه
 اشراب لفظ معنى آخر ان
 اللفظ مستعمل في معنى
 الآخر فقط فان هذا هو
 الموافق لذلك التقرير وان
 احتمل انه مستعمل في
 معناه ومعنى الآخر وقول
 ابن جني في الخصائص ان
 العرب قد تتسع فتوقع
 أحد الحرفين موقع الآخر
 ايذانا بان هذا الفعل في
 معنى ذلك الآخر فذلك
 جى معه بالحرف المعتاد
 مع ما هو بمعناه صريح في
 انه مستعمل في معنى الآخر
 فقط وعلى هذا فالتضمن
 مجاز مرسل لانه استعمل
 اللفظ في غير معناه لملاقة
 بينهما وقرينة كما يستضع
 ذلك وهذا أحد أقوال
 فيه وقيل ان فيه جمعا
 بين الحقيقة والجاز لانه

فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون و بعد الالف باء
 موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه الخطاط يقع من أنوف الابل وهما اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم
 عضه بعينه وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا طرف وكتبا بفتح الكاف والتاء
 المثناة صفتة ومعناه قريبا وأوحرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله
 قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤية يصف حمارا وحشيا وأتينا
 وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلايلا * (كه ولا كهن الا حاطلا)

فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاناث الوحشيات والبغل الزوج
 والحلائل جمع حليلة وهي امرأة الرجل والمحاضل بالحاء المهملة والطاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل
 والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الانثى الوحشيات الامانة (وما يختص بالزمان
 وهو مذوم منذ) والى ذلك اشار الناظم بقوله * واخصص بمذوم منذ وقتا * (فاما قولهم ما رأيت مذ أن
 الله خلقه) بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلت في تأويل مصدر مجرور بمد في الصورة الظاهرة
 (فتقديره مذ من أن الله خلقه) فذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوف فاما مضافا الى المصدر لا المصدر (أي مذ
 زمن خالق الله اياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الهمزة فذ فيه اسم لدخولها على
 الجملة (وما يختص بالذكور) بضم الراء واليه الاشارة بقول الناظم ورب منكر انحور رب رجل
 كريم لقيته (وقد تدخل في الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز
 بعده مطابق للمعنى) من افراد وتذكير وفروعهما كقوله رب رجلا ورب رجلاين ورب رجلا ورب امرأة ورب
 امرأتين ورب نساء كل ذلك باقراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر

(رب قتيه) دعوت الى ما * تورث المحدثا عما فاجابوا

فاتي بالضمير مقرر دام قسر ا بتميز مجموع مطابق للمعنى وهو قتيه هذا مذهب البصريين وحكي الكوفيون
 جواز مطابقته لفظ انحور بها امرأة وربهم رجلاين وربهم رجلا وربهم نساء واختلاف في الضمير المحرور
 رب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد
 على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادوا فقال
 وما رووا من نحو رب قتي * نزر كذا كهوا ونحوه أي

(وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياها المتكلم وهو التاء) في القسم واليه
 اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (نحو والله لا كيدن) أصنامكم (وترب الكعبة وتربي لا فعلن) حكاية
 الاخفش (وندرتا الرجن وتحياتك) حكاية سيبويه

*(فصل في ذكر معاني الحروف الجارة) والخبيخ عند البصر بين ان حروف الجر لا يتوب بعضها عن
 بعض بقياس كما لا يتوب أحرف الجزم وأحرف النصب وما أوههم ذلك فهو عندهم اما مؤول تأويلا يقبله
 اللفظ وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وأما على شذوذ اناية كلمة عن أخرى وهذا

المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة

الآخر

وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والجاز وهو ظاهر قول المعنى ان فائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كمتين فظاهر
 تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليشبه ذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العزيز عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن
 الفصل الثاني والاربعون في مجاز التضمن وهو ان يضمن اسم معنى اسم لا فائدة معني الاسمين فتعديته في بعض المواضع كقوله

حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق فيضمن حقيق معنى خريص ليقيده أنه محقوق بقول الحق وخريص عليه ويضمن فعل معنى فعل
قتله أيضاً تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر قد قتل الله زيدا دعني ضمن قتل معنى صرفه لا فائدة أنه صرفه حكمه بالقتل دون
ماعداه من الأسباب فاقاد معني القتل والصرف جميعاً اه المقصود منه وفيه تصريح بان التضمنين يجري في الاسماء بل صدر به وقول
المعنى اشرب لقطايشملهما فافتصار السعد والسيد على بيانه في الافعال جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالته في الافعال مجردة
عن الدليل وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشف وعجيب للصنف في المعنى حيث
نقل كلامه بعد تعريف التضمنين بما عرفا وهم انه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتقطن له وقال السعد في تقرير كلام الكشف وبيان
انه لا يرى ان في التضمنين مجازاً ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه حقيقة التضمنين ان
يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ثم قال ان الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل
الآخر بمغونة القرينة اللفظية نحو أجد اليك فلاناً معناه أجد مني اليك جده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين
اه وفي قوله مع فعل آخر حذف مضاف أى مع حذف فعل فان قلت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين
قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا أى مني اليك ضربه ولا تكفي القرينة واعتراض عليه بان في كلامه تناقضاً
لان قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فان الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول وأجيب
بان في كلامه تعليلاً واطلاقاً للفعل عليه وعلى الاسم أو أراد بالفعل معناه اللغوي وكذا في قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا
الكلام وبعده عن المراد وذلك ان الداعي للسعد على ما قاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمن الفعل لمثله فالملحظة
في تضمن المذكور مثله وأشهر بالحال عند بيان المعنى الى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المحذوف في
تضمن المذكور أيضاً في تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق التضمن في ما قال وان منها العطف نحو الرفت
الى نسائك كم أى الرفت والافضاء الى نسائك فقد غفل عن الباعث على هذا القول على انه لم يدع أحد الحصر وقال السيد ذهب بعضهم
الى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته

الخير هو محل الباب كله

فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف قيداً فيه على أنه حال كما في قوله ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف
على ما هداكم كأنه قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف
أصلاً والمذكور مفعولاً كقولك أجد اليك فلاناً كما قلت أنهى اليك جده وحالا كما يدل عليه قوله يعنى الكشف عند الكلام
على قوله تعالى يؤمنون بالغيب أى يعترفون فانه لا بد من تقدير الحال أى يعترفون به مؤمنين اذ لو لم يقدر لكان مجازاً عن الاعتراف
لا تضمننا اه وقوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولاً بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعد مع حذف حال ماخوذ
من الفعل الآخر والظاهر ان السيد وافقه على ذلك لانه لم يشرب للرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع قول بعضهم ان في جعله
المذكور مفعولاً للمحذوف نظر اظاهر الآن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولاً لغير القول والفعل المتعلق بالصواب كون جملة
أجد حالاً من فاعل أنهى والمعنى أنهى جده اليك حال كوني حامداً له ويرد عليه انه ان أراد أن جملة أجد حال في التركيب ففسد أوفق
المعنى فالذى وقع فيه حالاً انما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوني حامداً وقد ذكر السعد
ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان السيد لم يقصد الرد عليه وانما أراد بيان وجه آخر ليقيد ان ذلك امر اعتباري لا ينحصر
فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق أخرى منها أن يكون
مفعولاً كما في قولهم أجد اليك الله أى أنهى جده اليك ومن العجب أيضاً قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبيل
بلا سبيل كباب التسوية وأنت قد عرفت ان هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبيل هذا وقد اتفق هذان الحقان السعد والسيد على ان
في أجد اليك زيدا تضمنين او وقع للولى أبى السعد في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بان الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل الى
المنعوت بخلاف المدح وانه يرشد الى ذلك اختلافهما بالمفعول في كيفية التعلق في جده ومدحه فان تعلق الثانى تعلق عامة الافعال
بمفعولاتها والاول مبنى على معنى الاتهاء كما في قولك كلمته فانه معرب عما تفيد لام التبليغ في قولك قلت له ولا يخفى ان هذا يخالف
لكلام القوم ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول فن العجائب نقل شيخنا الدنوشري له في رسالة التضمنين وقوله وهو كلام حسن ربما
يؤخذ منه ان الاتهاء من مفهوم الحمد فتعلق الى به بالنظر لذلك فلا حاجة الى ادعاء التضمن فيه فليتامل ذلك اه فان أراد بكونه حسناً
حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وان أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فانه وان أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يات فيه بيان المرام
بقي هنا أمران الاول ما أشار اليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له في

التحقيق يدان وإنما الكلام في أنهما هل يستويان دائماً أو يترجح أحدهما في بعض الأحيان والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم
رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد المأموه فيترجح أخذها من المحذوف في ولت كبر والله
على ما هذا كم وان جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشف المعنى لتكبر والله حامدين ولم يقل لتحمدا والله مكبرين قال
بعضهم لان الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديث أن تؤمن بالقضاء فالمعنى أن تؤمن معترفا بالقضاء لا أن تعترف
بالقضاء مؤمناً لان ان والفعل يسبب بمصدر معرف وهو لا يقع حالاً كما قاله الرضى في الكلام على ان ان تكسر وجوباً اذا وقعت حالاً وان
كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي ولا يد لان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يترجح
أخذها من المذكور كما اذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لا فعلان فالله أقسم بالله عالم لا فعلان لا عكسه لان أقسم جملة انشائية لا تقع
بحالاً الا بتأويل واسم الفاعل الواقع حالاً قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو فاما لله الله ثم عام لان التقدير ألبسه الله مائة عام مما قال أمانه
الله مائة عام ملبساً لانه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والا صل كونها مقارنة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل
على أنه المقصود اصالته فردود بانها انما تبدل على كونه مراداً في الجملة اذ لا هالم يكن مراداً أصلاً بل ان الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما
دل عليه كلام البيضاوي في تفسيره اذا ثبتت من أهلها مكانا شرقياً فانه فسر ان ثبتت باعتزلت وذكر أنه متضمن معنى أنت ومكانا طرف
أو مفعول ولا شك ان قوله من أهلها حينئذ متعلق بان ثبتت الذي بمعنى اعتزلت لا باتت وما ينقطن له ان المراد بالصلة ماله دلالة على
التضمن لا ارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيشمل ما اذا ضمن اللازم معنى المتعدي فان التعدي حينئذ قرينة التضمن لا ذكر
الصلة أو اما اذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فان القرينة انما هو الجواب الثاني هل
الخلاف في كون التضمن سماعياً أو قياسياً مبني على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك في المجاز
مبني على كون المجاز سماعياً أو قياسياً ولا والذي يحظر بالبال انه على القول بانه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين
لا يقتضي ذلك كما لا يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز قياسياً قياسية هذا المجاز الخاص خلافاً لبعضهم قال في التلويح المعبر في المجاز
وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم ٦ في آحاد المجاز أن تنقل

بأعيانها عن أهل اللغة وذلك لاجتماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التي لم تسمع
بأعيانها من أهل اللغة وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترفع طبقة الكلام فلولم يصح لها
كان كذلك ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم المحققين وتمسك المخالف بانه لو جازاته جوز مجرود وجود
العلاقة لمجاز فخلطوا طول غير انسان للشابهة وشبكة للصيد للمجاورة وأبالي بن السببية واللازم باطل اتفاقاً وأجيب بمنع الملازمة فان
العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن مقتضى ليس بقادح لجواز أن يكون لما منع بخصوص فان عدم المانع ليس جراً من مقتضى وذهب
المصنف رحمه الله الى أنه لم يجز نحو فخلطوا طول غير انسان لا تتفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة في أحد الأوصاف أي في حاله فرب
اختصاص بالمشبه به كالشجاعة للأسد فان قيل الطول للخلقة كذلك قلنا العمل الجماع ليس مجرد الطول بل مع فروع وأغصان في
أعمالها وطراوة وتمايل فيهما اه ولا شك أنه على القول بان التضمن مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي مع أنها ليست
مما نصوا عليه في العلامات أمر مشترك بين افراده لكن الذي يرجعها في كل موضع الى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتمدة وبذلك
يمتاز بعض الافراد عن بعض آخر والتخلف في بعض الافراد ان فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغي أن يحقق المقام وكل من حققه مع
اطالته الكلام ولنا رسالة في التضمن فريدة خرزناها في مبادئ الاشتغال قبل الوقوف على افرادها بالتصنيف عن سبقنا وقصدنا ما حررنا
هنا بتيم الكلام عليه فاذا أرخينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا يعمل عند أرباب التحصيل وحديث كان الامر كذلك
فنتمم الكلام على بقية الأقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي فيكون هو
المقصود اصالته لكن قصد ببعيته معنى آخر يناسبها ويتبعها في الارادة وحينئذ يكون واضحاً لا تكلف وهذا مبني على أن اللفظ تبدل على
المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية والسيد جوزوه ومثله بمشتبهات التراكيب وذلك ان الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس
بالأعلى عليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك أدبتي فستعرف التهديد وان زيداً قائم انكار الخطاب والسعد وغيره جعلوا ذلك
كنية اه والمراد من التبعية في قوله لكن قصد ببعيته التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند
الكلام على قوله أسد على وفي الحروب تعامة لا ينافي في تعاقب الجارية اذ الوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجراءة
والصول والفرق بين هذا الوجه والتضمن ان في التضمن لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تعاماً مقصوداً في المقام اصالته وبه يفارق

عند الكوفيين وبعض

المتأخرين

التضمن الكناية وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملاحظ ثبوتاً مقصوداً في المقام أصلاً كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة وذلك يغني عن القصد إلى وصف الجرأة والصولة مرة أخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمن ان قيد يتبعه في الارادة يخرج المعنى الآخر عن حد الاصاله في القصد والامر في التضمن ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه أوفر اه ومن العجب انه نقل كلام حاشية المظول في تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بانه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ٣ لان اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصل في قوله لا إلى المقصود ولا حاجة إلى التقدير الا تصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى المكني به قد لا يقصد وفي التضمن يجب القصد إلى كل من المضمن والمضمن فيه اه ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين وجعلها المناطقة شورا الجزئية فن الغريب قول بعضهم ان ارادانه لا يقصد أصلاً فمنوع لتصريحهم بخلافه وان اراد الله تبارك وتعالى أو التكرير لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته في بعض المواضع لا ينافي في ارادته في بعض آخر وحاصل ما أشار اليه السيد ان الكناية في بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصل ولو كان التضمن منها الاستعمال استعملها في وقت ما ويحجب كما قال العمام بانه قد يجب في بعض الكناية شي لا يجب في جنسها ولذلك سمى باسم خاص اه فان قيل اذا ما شرط في التضمن وجوب ارادة المعنيين نافي الكناية لان المشروط فيها اجواز ارادته أجيب بان المراد بالاجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود لا خارج المجاز لا الجواز معني الامكان الخاص لظهور ان عدم ارادة الموضوع له لا مدخل له في خروج المجاز حتى لو وجب ارادته خرج أيضاً وأورد بعضهم على قول السيد ان التضمن يجب فيه القصد إلى المعنيين انه ممنوع وادعى انه وادعى على طريق الكناية قال ألا ترى ان معنى الايمان جعله في الامان وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الاصل وأرأيتك بمعنى أخبرني اه وهو باطل لما انه مقوت لقاعدة التضمن من أداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل أرأيتك بمعنى أخبرني من التضمن غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمن قولاً آخر لوضح كان سابعاً وهو ان دلالة غير حقيقة ولا تحوز في اللفظ وانما التجوز في انضائه إلى المعمول وفي ٧

المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً
قاله في المعنى (من سبعة معان أخذها التبعية) عند
القارسي والجمهور وروى صحبه ابن عصفور وعلامته

على تقيضه فعدو بمنايات عدى به كما عدوا أسراً بالبلاء جلا على جهرو وفضل
بعن جلا على نقص ولا مجاز فيه قطعاً مجرد تغيير صلاته وانما هو تصرف
في النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في
الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه في
الخصائص واستدل به لمذهب في التضمن جعله مغايراً لهذا وجل النقيض على النقيض ليس من التضمن ولا قريب منه ليقر به
ولهذا أقابله بعضهم به فانه قال في المعنى في بحث على وقد تكلم على قوله اه اذا رضيت على بنو قشير به يحتمل ان يكون رضى ضمن
معنى عطف وقال الكسائي جمل على نقضه وهو سخط نسال الله تعالى الرضا بغير سخط بفضله وكرمه وبقي قول آخر ان ثبت كان
ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالجملة لا بد في التضمن من ارادة معنيين من لغوا واحداً على وجه يكون كل منهما بعض
المراد وبه يفارق في الكناية فان أحد المعنيين تمام المراد والاخر وسيلة اليه لا يكون مقصوداً أصلاً وبما قررناه اندفع ما قيل الفعل
المدكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقي وان كان
فيه ما لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في ضرورة التغليب لان كلاماً من المعنيين ههنا
مراد بخصوصه اه المفصود منه ولا يخفى انه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمن لما اعترف به من أن كلاماً من المعنيين
مراد بخصوصه ثم قال ان التضمن على المعنى الذي قررناه لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل لانه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي وهو فيه متعذر
متعذر نعم يلزم اندراج تحت مطلق المجاز وبين ان الحق انه ركن مستقبل من أركان البيان كالكناية والمجاز المرسل وان فيه مندوحة
عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وفي قوله ان المعنى الحقيقي في التضمن غير متعذر نظر لانه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما
مر ولا بد من المصير إلى المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لان القرينة في المجاز انما تمنع من ارادة الحقيقة فقط فاحفظه فانه مما يقع فيه
الغلط ثم انه علم من كلامه ان في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللام على بعض الاقوال وهو القول الثاني
المقدم كما عرفت تحقيقه مما ردعوى ان شبهة الجمع في التضمن مطلقاً واهية دعوى باطلاً ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من
راجع كلامه وان كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فن قال انه اعترض عليه بذلك فقد اقترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا
يجعلون ذلك شاذاً) قال الزرقاني لعل الواو زائدة اه ولم يظهر لي وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله محمل الباب كما
٣ قوله لان اللفظ الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل فيه سقطاً والتقدير فلا يرد لان الخ

(قوله وجل المانعون هذه الأدلة الخ) قال في الجني الداني فان قلت تصنع بنحو الله الامر من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن أبي ربيع في شرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف في صحة وقوعه من هنا اهـ ورأيت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن اياز في نتيجة القواعد قبل وبعد يستعملان للزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى بهما المكان لثلاثة اوجه امتناعهم من اضافتهما ٨ الى الفعل غير سايل نحو من قبل أن تاتينا والاخبار بهما عن الجملة نحو الجبل بعد

الوادي والوادي قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظروف مكان كقوف وتحت اهـ والجواب عن الاول انهما ليس اسمين لشي من اوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعماله للدلالة على التقديم والتأخير فلم يكونا أصلي الموضع للزمان فلذلك لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليه ما حكم الصفات حين تركه موصوفها وهجر وهذا يصلح جوابا عن الاول أيضا (قوله من تأسيس أول) قال في المغني ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتج الى تقدير زمان اهـ بقي ان التأسيس مكانا فمعنى التأويل به الا أن يقال المقصود أن لا يكون ابتداء في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الدوشري صحة هذا

جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) ان تنالوا البر (حتى تنفقوا ما تحبون) أي بعض ما تحبون (ولهذا قرئ بعدم تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثاني بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرخس من الاوثان أي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب) فن ذهب بيان لاساور أي هي ذهب ومن الاولى لا يتبداه عند الجمهور رأوزائدة على رأى الاخفش وبدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذي أشرى بعبد له علا (من المسجد الحرام) الى المسجد الأقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاقا للكوفيين والافخفش والمبرد وابن درستويه (و) خلافا لاكثر البصريين (في منغهم ذلك) (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن تقوم فيه رجا (و) الحديث (وهو قول أنس رضي الله عنه) فطرنا من الجمعة الى الجمعة (رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن الى الغد حكاه الاخفش في المعاني) (وقول الشاعر) النابتة الذي ياني يصف السيوف

(تخيرن من أزمان يوم حليلة) * الى اليوم قد جرب كل التجارب

من أزمان لا ابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجرب من مبنيا للفعل والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في البيت قبله وتخيرن اصطفين وجرب من اختيرن ويوم حليلة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرج الغساني وحليمة هي بنت الحرب ابن أبي شمر ونخة والتجارب جمع تجربة وجل المانعون هذه الأدلة تظلي حذف مضاف والتقدير في الآية من تأسيس أول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار أزمان وكذلك ما أشبهها وأجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة) فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنسبة نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم ألا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفى الوحدة ونفى الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلا وبعد دخولها يصير نصافي نفى الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلا والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنسبة وشبهه بنحو ما جاءني من أحد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لان النكرة اللازمة للنسبة تدل على العموم نصاف زيادة من انما أفادت مجرد التوكيد لان ما جاء أحد وما جاء من أحد شيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تقييد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بان المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بلونها فتصير مقعمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخرجا بالمعنى المراد كما قالوا في لانه زائدة في قولهم حيث بالازد مع ان سقوطها يخل بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفى) أي أداه كانت (أو نفى) بلا (أو استقها) موقوفة على ان معنى الحديث ان المطر كان ابتداء صلاة الجمعة لأول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر

(هل)

موقوفة على ان معنى الحديث ان المطر كان ابتداء صلاة الجمعة لأول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر ابتداء أول يوم الجمعة فلا يتأتى هذا التقدير فليتأمل اهـ وأقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لان فيه ان أعرايا قام والتي صلى الله عليه وسلم يخطب وشكى أو لاقلة المطر وثانيا كثرة أو شكى غيره الكثيرة فراجع (قوله نحو من محمد الخ) يمكن ردها في مثل ذلك لا ابتداء في المكان كما بيناه في الحواشي (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا في زيادة غيرها

ذلك لانها ام الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لثقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارشاف والمصنف في المعنى لكن لم يقيد ابن الناطم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والسفاسي فانها من انغلاق الكلام على قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلا مع ابن عطية ونظر اقيه بان كم ان كانت خبرية فلا تزداد من في الخبر وان كانت استفهامية فتعلق الاستفهام المفعول الاول لا الثاني الا ان يقال يجوز ان لا نسحب الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح في جواز زيادته من بعد كم لاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون هل دائما للطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بها فإيتامل (قوله اما فاعلا) قال الدنوشري قال بعضهم اعلم أن زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقولك ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والعلة في ذلك أن زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر انما تدخل لتعدي الافعال الى الاسماء والتعدي انما هي للمنصوب واذا زادت في المرفوع أو وقعت في غير محلها لان حرف الجر لا يعدى الفعل الى المرفوع فكأنت الزيادة مع المنصوب أحسن (قوله أروم فعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من انها تزداد في ظرف أو مصدر اتسع فيها نحو ما مسيرى من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلامهم مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المعنى تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور مع وباللام وبقي ولا تجتمع من من ولكن لا يظهر للنوع في المفعول المعلق وجه ثم ذكر ان أبا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجعه قال الدماميني وقد يشكل قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور مع بالخيانة قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت من معه وقرائة من قرأ هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويحجب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولا شدة ان مع التي تجعل الواو بمعنى ا في المفعول ٩ معه ليست بمعنى عند بل بمعنى

الاجتماع وقد صرح أبو البقاء بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضرونك من شيء وقال ان من شيء بمعنى ضرر فعمل المصنف اطلاق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح

بهل) خاصة وفي الحاق المزة بها نظرو في الارشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اه واهل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما (و) الثاني (أن يكون مجرورها نكرة) كما (و) الثالث (أن يكون) مجرورها المنكر (اما فاعلا) لا نحو ما ياتيهم من ذكر) فذكر فاعل ياتيهم (أو مفعولا به) (نحو هل تحبس منهم من أحد) فاحد مفعول تحبس (أو مبتدأ نحو هل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ وغير الله نعتة على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الاصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقه الناطم في التسهيل وعلاء في

(٢ تصریح فی) قيد بقوله بهل يكون في المفهوم تفصيلا فإيتامل (قوله أو مبتدأ) قال الدنوشري قال بعضهم تزداد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعول ظننت وفي أول مفاعيل أعلامت وفي أول مفعولي أعطيت وفي ثانيهما وفي مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه أقول من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الآية فكان نافية ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله في ما فرض الله له أي ليس على النبي اثم في ما قدره الله له ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله له ظرفا وقول المولى أبي السعود أي ما صرح وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والبيان بقيد مستغنى عنه وهو الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب أن يكون بمعنى الاثم فتدبر (قوله نعتة على المحل) هذا بناء على المجرور بحرف زائد اعرابه وان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات وهو وان وقع التصريح به في كلام كثيرين مشكل كما بيناه في حاشية الفا كهسي (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشري هذا مع كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث غل عن قيل من في الموضوعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضوعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأن قائلها هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقد خرج ذلك أيضا على ان التقدير قد كان شيء من مطر فحذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو من اقامة العفة مقام الموصوف وهذا التخرج فاسد لانه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا ان ما نقله بعض أصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من ربنا المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المرووفة من ان ذلك محال لم يقم غيره مقامه مردودا فإيتامل وقوله فهذا التخرج فاسد الى آخر ما عمل به الفساد قد يمنع بان هذا التخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن أن يكون مراده ان هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام

فوصوفها بعد حذفه واعل هذا مراد قوله اه اقول كانه أراد بعبارة المشايخ الشهاب القاسمي فقد قال ذلك فيما كتبه بهامش ابن الناطم في آخ باب النعت واعترضه بعض الفضلاء بان أراد بعبارة مسد ما يصلح للقافية فالجواب والجواب ليس كذلك وان أراد ما يحل محله مطلقا أشكل اتهم في قوله تعالى ثم بدأ لهم الآية احتاجوا الى التاويل ما أمكن ولو صح ما ادعاهما احتاجوا اليه وأجيب باختيار الثاني لكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الآية (قواه والثاني نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) قال الدوشري كونها في هذه الآية للظرفية مخالف لقول البيضاوي انها فيها البيان اذا خفيت تكون من لبيان الجنس (قوله وزاد في المعنى الخ) ١٠ لم يزد ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظري في كثير منه ففي كلام الشارح ايها ما لا ينبغي

(قواه وهو الفصل الخ) قال في المعنى بعد ان نقله عن ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ما زوميز معني فصل والعلم صفة توجب التميز والظاهر ان من في الآيتين لا ابتداء أو بمعنى عن (قواه نحو ينظرون من طرف خفي الخ) قال في المعنى والظاهر انها لا ابتداء وقال الدماميني ان أر يد يكون الظرف آلة للنظر فمن معنى الباء كما قال يونس وليس الظاهر حينئذ كونها لا ابتداء كما قال المصنف وان أراد ان الظرف وقع ابتداء النظر منه فن لا ابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتأمل (قوله نحو لن تغني عنهم أموالهم الخ) قال في المعنى وقدم في القول بانها في ذلك للبديل وقدم في بحث

شرحه بثبوت السماع بذلك نشر او نظما (الخامس معنى البديل نحو أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) أي بدل الآخرة وأنت كرم قوم مجي من البديل وقالوا لا تقدر أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فالفيد للبديلية متعلقها المحذوف وأما هي فلا ابتداء نقله في المعنى وأقره المعنى (السادس الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالاول (نحو ما ذا خلقوا من الارض) أي في الارض والظاهر انها البيان الجنس مثلها في ما نسخ من آية قوله في المعنى (و) الثاني نحو (اذ نودي للصلاة من يوم الجمعة) أي في يوم الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى ما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت الغلة على المعلوم للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن علي بن الحسن بن علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم (يعني خيما ويعني من مهابة) * فما يكلم الا حين ينسجم أي يعنى منه لاجل مهابة والاعضاء بالغين والبناء المعجمتين ارجاء المحفون واقصر في النظم على قوله بعض وين وابتدى في الامكنه * بمن وقد تاق لبده الا زمته وز يد في نفي وشبهه فخر * نكرة وزاد في المعنى تامنا وهو الجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أي عن ذكر الله تأسعوا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الانخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم أي عليهم وخرجها المانعون على التضمن أي منعهما بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المغنم المالح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة البناء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي أي بطرف نعله الانخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو ان تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا قاله أبو عبيدة ورابع عشر مراد فقر بما كقوله * وانالما نضرب الكس ضربة * قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر للغاية قال سيبويه وتقول رأيت من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك وأسقطها هنا لما في بعضها من الرداء (واللام اثنا عشر معنى أحدها الملك فحوله ما في السموات) المعنى (الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص) والاستحقاق فالاول (نحو السراج الداية) والثاني نحو العاهة للدار لان الداية والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك المعنى (الثالث التعدية) الى المفتعول به (نحو ما ضرب زيد العمرو) لان ضرب متعد في الاصل ولكنه لما أتى منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصر افعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الفعل باق على تعديته

البديل ان المفيد للبديلية متعلقها المحذوف وأما هي فلا ابتداء (قوله وانالما نضرب الخ) تمامه * على رأسه تلقى اللسان القوم من * قال في المعنى والظاهر ان من فيها ابتداءية أو ما مصدرية وانهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب (قوله فجعلته غاية لرؤيتك) قال الزرقاني اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو ان محل الابتداء هل هو شيء آخر وهو محل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل أسقطها لان غرضه محاذاة كلام الناطم الاتراء تبعه فيما ذكره مع انه يشهد بظهور خلاف ما ذكر (قوله بين معنى وذات) لا يرد عليه نحو النار للكافرين مع كونها للاستحقاق لا للاختصاص لان النار لا تختص بالكافة بل دخول العصاة فيها وذلك لان الاصل عذاب النار والعذاب معنى

(قوله وانما هي مقوية الخ) قال الدنوشي قد يقال عليه ان العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخر او محاب ان الكوفيين قد لا يسمون هذا الشرط ويلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بنحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فليتامل (قوله ويشرب) قال الدنوشي اطلاق يشرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها يشرب يستغفر (قوله يابؤس للحرب) ١١ تعجب من شدة الحرب واليؤس

الشدة مهموز ويخفف
بإبدال الواو (قوله وهو
مشكل لان من شأن الخ)
قال الزرقاني هذا الاشكال
منوع لانه لا يلزم من
الاضافة كون العامل
المضاف (قوله وردية قوله
ولا الله يعطى الخ) قال
الزرقاني محاب بان هذا شاذ
لقوة العامل وحيث كان
شاذ فكيف يتأتى الرد به
أنظر المعنى يظهر للثان
ما هنا غير حسن والذي
أوقعه في ذلك ان المصنف
ذكر هذا بعد كلام ابن مالك
فاعتقد الشارح انه مرتبط
به وليس كذلك بل هو مرتبط
بأول الكلام (قوله وهو
مشكل فان الزائدة المحضة
الخ) قال الزرقاني الجواب
عنه اننا نسلم انها متعلقة
أوغير متعلقة في آن واحد
بل يجوز ان تتعلق نظر الى
كونها مقوية ويجوز ان
لا تتعلق نظر الى كونها
زائدة فلم يجتمع الامر ان في
وقت واحد وهذا محاب عن
قولهم معدية وغير معدية
أي يجوز ان تكون معدية
نظر الى كونها مقوية ويجوز
ان تكون غير معدية نظرا
الى كونها زائدة قاله بعض
شيوخنا اه وقوله فلم

ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل بالاضعاف باستعماله في التعجب وهذا
الخلاف مبني على ان التعجب اذا صبح من متعد هل يبقى على تعديته أولا ذهب الكوفيون الى الاول
والبصريون الى الثاني ومثل الناطم للتعدية في شرح السكاكية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه
ابنه قال الموضع في المغني والاولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما ضرب زيد العمر كما مثل هنا ووجه
الاولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليل في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد عاينت ان
مثال الموضع ليس متفقاعا فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى
اسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه المعنى (الرابع التعليل كقوله) وهو أبو صخرة الهذلي

(واني لتعروني لذكر الكهزة) * كما انتفض العصفور بالله القطر

أي لاجل ذكرى اياك المعنى (الخامس التوكيد وهي الزائدة) وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل
المتعدي ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان
وملكت ما بين العراق ويشرب * (ملكا أجاز لمسلم ومعاهد)

أي أجاز لمسلم وهي بالجيم وقال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجاز بمعنى فعل الاجارة
واللام صلة له اه (وأما ردف لكم فالظاهر انه) أي ردف (ضمن معنى اقتراب) فاللام صلة له زائدة وبه
جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للبردوي واقفه بل ضمن ردف معنى اقتراب (فهو مثل
اقتراب للناس حسابهم) اه ومنها المعترضة بين المتضايقين كقولهم يابؤس للحرب والاصل يابؤس
الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان قال في المغني
أرجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يتعلق اه وهو مشكل لان من شأن المضاف أن يجز
المضاف اليه والافلاضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة
اسقاطها المعنى (السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل) كالمصدر واسمى الفاعل
والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجب من ضرب زيد العمر و (نحو مصدق السامعهم) ونحو زيد معطى
للدراهم ونحو (فعال لما يريد) ومنع ابن مالك زيادتهما مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله

* ولا الله يعطى للعضاة منها * (وأما بتأخره عن المفعول) مع اصالته في العمل (فجوز ان كنتم للرؤيا
تعبرون) ولا صل والله أعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما أخر الفعل وقدم مفعوله عليه ضعف عمله فقوى
باللام (وليس باللام) المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللزم (ولا
معدية محضة) لا طراد صحة اسقاطها (بل هي يبتها) فله امتزاج بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة
المحضة لا تتعلق بشئ وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضع فتكون متعلقة غير متعلقة في آن
واحد وهو ممنوع لادائه الى الجمع بين متنافيين المعنى (السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى)
أي الى أجل مسمى المعنى (الثامن القسم) وتختص بالجملة لانه خلف عن التام المثناة (نحو والله لا يؤخر
الاجل) أي تالله المعنى (التاسع التعجب نحو لله درك) أي ما أكثر درك بالدال المهملة المعنى (العاشر
الصيرورة) عند الاخفش وتسمى أيضا لام العاقبة ولا مالمال (نحو

يجتمع الامر ان في وقت واحد محل فظن ان كان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامر ان من جهة واحدة وعبارة الدنوشي برديان جهة الزيادة
من جهة ان العامل يتعدى بنفسه وجهة الاصالته باعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدنوشي أي من التعجب وهي حيث
مكسورة على أصلها لانهم قالوا الام الحمر مكسورة الامع الضمير ما عدا الياء والامع المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب ينافية ما صرح جوابه
في باب التعجب ان الصيغة كلها للتعجب وقد يحاب بالترام ما قالوه في باب التعجب ويكون نسبتهم هنا التعجب كنسبتهم الطلب للابن

على ما حققه السيد من أنه مجاز من نسبة ما لكل للجزء تامه (قوله علة للولد) قال الزرقاني لعلة للولادة (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) أي بعده لأن الوقت إنما يدخل وتعلمه بالدلوك فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشري من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقول متم بن نويرة فلما تفرقنا كافي وما لكاي بطول اجتماع لم نبت ليلة معا (قوله وللتميلك وشبهه) قال الدنوشري هذا تقدم في أول مبحث الكلام فليتامل ثم ظهر أن الأول للملك وشبهه وهذا للتميلك وشبهه وفرق بين الملك والتميلك اه والفرق أن الأول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح المفتاح أن العلم والتعليم بالذات ١٢ واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو انسياق ما إلى تحصيل مجهول بعلوم يسمى بالقياس

إلى الذي يحصل فيه تعلم أو بالقياس إلى الذي يحصل منه تعلمها وقال المسعودي في شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقليل فتأمل وأنظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التامل في الحاشية بأنه يلزم عليه أما قيام الصفة الواحدة بالذات بالهولين وأما جل الشيء اه إلى شيء آخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه بحث لأن قيام الصفة الواحدة بالذات بمحلين إنما يكون بمحلين لو كانت الصفة واحدة بالشخص وإنما ليست كذلك وأما إذا كانت واحدة بالنوع فيجوز أن يقوم بعض جزئياته بمحل والا آخر محمول آخر وأما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لأن من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يسلم

لدو الموت وابنوا الخراب * فكلمكم بصير إلى الذهاب

فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء وليس مصادرا لغيرهما وما لهما إلى ذلك ومن منع الضرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة السبب مقامه المعنى (الحادي عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعده (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده) وجعلها في باب المفعول به لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى (الثاني عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يخرون للذقان) جمع ذقن (أي عليها) ومجازا نحو وان أساتم فلها أي عليها قاله في المعنى وتأتي النسب نحو لن يدعم هو لعمرو وخال والتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك والتبيين نحو سقيالك قاله سيدي به وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه ومعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئه إياهم قاله أبو الفتح ومعنى من نحو * ونحن لكم يوم القيامة أفضل * أي نحن أفضل منكم يوم القيامة ومعنى عن إذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا والذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قاله ابن المحجب وللتميلك وشبهه نحو وهبت لزيد دينار أو نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضع في المعنى واقتصر في النظم على قوله

واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل في

وللباء الموحدة (أثنا عشر معنى أيضا أحدها الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لأن الفعل لا يتأني على هذا الوجه إلا كمال الأ بها حكاية في المعنى وهو أحد قول الزمخشري في البسملة والقول الثاني أنها للمصاحبة والظاهر عنده المعنى (الثاني التعدية) بالباء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهجرة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أي أذهبهم) وقرئ أذهب الله نورهم وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلى حيث زعمان بين التعديتين فرقا وانك إذا قلت ذهبت بريد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المعنى المعنى (الثالث التعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والائمان حسا (كعبتك هذا) الثوب (بهذا) العبد قد دخل الباء هو الثمن أو معنى نحو كافات إحسانه بضعف قد دخل الباء هو العوض قال في المعنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدر باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعني من أهل السنة في أن يدخل أحدكم الجنة بعماله لأن المعطى يعوض قد يعطى مجانا وأما السبب فلا يو جد بدون السبب وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لا اختلاف محلي الباءين

جعا

ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو التعليم كامل وأيضا لا مانع من قيام الشيء بشئ

آخر مع انتفاء مبدأ المحمول ألا ترى أنه يقال الضوء مضى مع انتفاء مبدأ المحمول والالزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى باء الآلة والظاهر أن المراد بالاستعانة الآلة لا طلبها فالسبب للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الاوضع العوضية وكأنه أراد بالمصدر المحاصل به (قوله يعني من أهل السنة) كما قال الدهاميني قالوا لا قلوا أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا أشكل أن المعتزلة قائلون بأنه متحقق الطائع الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تابا دخولا الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجباً لذلك وسببا فيه فكيف يتأني على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث وقال الشمني وأقول المعتزلة إنما يقولون يجب على الله إثابة الطائع ومن مات تابا وأما إثابتهما بدخول الجنة فيفضل الله ورجته وأيضا فهم لا ينكرون أن قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلاف الله

تعالى وإيجاده فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال وإثباتها الرحمة الله تعالى (قوله وهي التي يصلح في موضعها مع) قال
الدنوشري في رسالة التضمنين والظاهر أن الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أي من أن ١٣ الأصل دخول مع على المتبوع

نحو جاء زيد مع الأمير فان قيل جاء الأمير مع زيد كان على خلاف الأصل كما في المطول في بحث الكناية فالأصل في الباء أن تدخل على التابع نحو بيعت العبد بآثوانه اهبط بسلام منا وفرق ابن مالك في شرح المنار بين استعمال الباء التي للمصاحبة وبين أن مع لا ابتداء المصاحبة والباء لا استدانتها (قوله أي معه) وليست للتعدية إذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصعين به (قوله فاسأل به خبيراً) فالسؤال تجاوز الله إلى الخبير حيث كان الخبير هو المسؤول والضمير في به راجع للرجوع في الكلام على الديباجة ما يتعلق بمعلق به فراجع (قوله وتناولوا ما ورد من ذلك) أي على أن الباء في الآية الأولى سببية كما في المعنى أو تجريد كما قاله الرضي والتقدير واسأل بسؤاله خبيراً وفي الثانية بمعنى مع (قوله البديل) فرق الشهاب القاسمي بينه وبين البديل فانظر حواشينا على الآية (قوله ما يسن في الخ) أي بل الذي

جما بين الأدلة اه المعنى (الرابع الاصل) وهو أصل معانيها قال سيدويه وانما هي للاصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله قال في المعنى ثم الاصل اق حقيق (نحو أمسكت بزيد) أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبس به من ثوب أو نحوه ولو كانت أمسكته احتمال ذلك وإن تكون منفعته من التصرف ومجازي نحو مرتب بزيد أي ألصقت بروري يمكن يقرب من زيد اه في الأصل اق بما يقرب منه كالأصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت أن امساك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت بزيد فانما يفيد منه التصرف بوجه ما المعنى (الخامس التبعية) أثبتة الأصل هي والفارسي والقتي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو مينا يشرب بها عباد الله أي منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة المعنى (السادس المصاحبة) وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن محو بها الحال (نحو وقد دخلوا بالاكفر أي معه) أو كافرين المعنى (السابع المجاوزة) وهي التي يحسن في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال (نحو فاسأل به خبيراً أي عنه) بديل يسألون عن أقبائكم وقيل لا تختص بالسؤال بديل ويوم تشق السماء بالغمام أي عنه وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصلها وتناولوا ما ورد من ذلك المعنى (الثامن الظرفية) وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالكانية (نحو وما كنت بجانب الغربي أي فيه) الزمانية (نحو نحييناهم بسحر) أي فيه المعنى (التاسع البديل) وهي التي يحسن في مكانها بديل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصالح رضي الله تعالى عنه (ما يسن في أي شهدت بدرابا العقبة أي بدلها) المعنى (العاشر الاستعلاء) وهي التي يحسن في موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من أن تأنه بقنطار أي على قنطار) قاله الاخفش وبديل له هل آمنكم عليه الا كما آمنكم على أخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون أي مروا عليهم بديل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى (الحادي عشر السببية) وهي الداخلة على سبب الفعل (نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم) أي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما أن الباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحدهما في الآخر فلا ين مالاً فانه أدرج بقاء الاستعانة في بقاء السببية وعدم مفرداته المعنى (الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة) وتزاد مع الفاعل (نحو كفى بالله شهيداً) مع المفعول (نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) مع المبتدأ (نحو بحسب ما درهم) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتأتي الباء القسم وهي أصل أحرفه وتستعمل في القسم الاستعطاف وهو المؤكد بحجة طلبية نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله مستحلفاً وغير الاستعطاف وهو المؤكد بحجة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو قد أحسن في أي إلى وقيل ضمن أحسن معنى لطف والتعدينية نحو باني أنت وأمي أي فذاك أبي وأمي واقتصر الناظم على قوله

والظرفية أسستين يسا * وفي وقد يبينان السببا

بالبا استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق

(ولقي ستة مغان) أحدها (الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية) فالأولى (نحو في أدنى الأرض) الثانية (نحو في بضع سنين) فادنى وبضع كتنسب الظرفية من المضاف اليهما فان أدنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث إلى التسع (أو مجازية) اما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو واكم في

يسر في شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا في الخبر الغير الموجب وزادته فيه قياسية وقد تزداد في الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو خراسية بمثلها * ومنعكها بشئ يستطاع * وزاد في المعنى أنها تزداد في الحال المنفي عاملاً كقوله * فارجعت بخائبة ركاب * والتوكيد قال وجعل منه بعضهم يترضن بأنفسهن (قوله حقيقة أو مجازية) قد يحتمل أن نحو ان المتقين

في جنات وعيون وفواكه ونعيم ٢ استعمل الطرف في حقيقة بالنسبة الى الجنات وفي مجازه بالنسبة الى العيون والفواكه والنعم ومن لا يرى ذلك قد روي في عيون وفواكه فتكون في الثانية مجازا محضاً شبيهاً في كثرته بالظرف المحيطة بالظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ لا يولى ان يحول الجميع مجازاً او التقدير في ذات جنات أو في نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم انه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول أو مجازية كذلك أي مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أفضتم) أي لافيه اذ لامس في الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله ان في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف لكن الشارح تبعاً للمصنف في المعنى على ما في حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا يخفى على العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف معاني الاسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية وهم صاحب التلخيص ففسره بالجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحداً منهم فالحق في ١٤ تقرير الاستعارة انه شبه استعلاء المصلوب على الجزع بظرفية المقبور في قبره ثم استعمل

في المشبه في الموضوعات المشبه به أعني الظرفية ففرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية وبقبعيتها في على وفي (قوله المقايسة) المراد بها الاضافة والنسبة فقوله في الآية أي بالاضافة والنسبة اليها (قوله فامتاع) أي تمتع أي التمتع بالحياة الدنيا وليست في هذا الظرفية اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالآخرة (قوله جمع كلوة) قال الدوشري هو بالاول لغة في كلية بالياء كما قال الجوهري (قوله أحازمه ابن مالك وحده) قال الزرقاني عبارة المغنى أحازمه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تشق على محله على ظاهره وفيه نظر اه قال الدماميني قوله

القصاص حياة أو الطرف معنى والمظروف ذاتاً نحو أصحاب الجنة في رجة الله أو بالعكس (نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وفي بعض النسخ اقد كان في يوسف الآية (و) الثاني (السببية نحو لمستم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) أي لمستم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أي خضتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا في أمم) أي مع أمم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها على (نحو لا صلبتكم في جذوع النخل) أي عليها وقيل ان هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لانه مكنه من الجذع بالخال في الشئ كالقبر للمقبور (و) الخامس (المقايسة) وهي الداخلة بين مفضل سابق ومفضل لاحق (نحو فامتاع الحياة الدنيا في الآخرة الاقليل) أي بالقياس الى الآخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبي (كقوله) وتركب يوم الروح منافوارس * (بصيرون في طعن الاباهر والكلام) أي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصيرت فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلبي جمع كلوة وقاتي في معنى من نحو في تسع آيات أي منها قاله الخوفي وللتعويض وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقوله ضربت فيمن رغبته أصله ضربت من رغبته فيه أحازمه ابن مالك وحده قال في المغنى وفيه نظر والتوكيد وهي الزائدة لتعويض أحازمه الفارسي في الضرورة وأحازمه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبين بها * وفي وقد بينان السببا (واعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء) على مجرورها وهو الغالب (نحو وعاليها وعلى الفلك يحملون) أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (والثاني الظرفية) كفي قاله الكوفيون (نحو) ودخل المدينة (على حين غفلة أي في حين غفلة والثالث المجاوزة) كعن (كقوله) وهو تخفيف العامري (اذا رضيت على بنو قشير) * لعمر الله أعجبتني رضاها (أي) اذا رضيت (عني) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها

وفيه نظر الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فاقظ بمن تشق لا تتعين الباء مؤنثاً فيه للزيادة على أن يكون الاصل فانظر بمن تشق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير بباء أخرى داخلة على من اذ يجوز كما مر ان تكون استفهامية لاموضو له والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهماً بقوله بمن تشق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) في اعراب السفاقي وعدى اركبوا بفي لنضمنه معنى صيروا أو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا ما فيها ففعل اركبوا محذوف وقيل في زائدة للتوكيد اه الداعي الى هذا كله ان ركب متعدية بنفسه لانه يتصل بهاء غير المصدر نحو الجواد ركبته ويبنى منه اسم مفعول قام نحو الجواد ركب جميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى اذار كبا في السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله على مجرورها) أي حقيقة كما مثل أو مجازاً نحو أو لثك على هدى وانك لعل خاق عظيم شبه التمكن من الهدى والاخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها من على دابة يصرفها كيف شاء وكذلك قولهم عليه ديس قال س كان شياً اعتلاه ٢ قواه نحو ان المتقين الخ هذا مثال وليس كله لفظ آية اه

فأشار إلى مجاز التشبيه (قوله وقال الكسائي جل على تقيضه الخ) الحمل على التقيض كثير في كلامهم كالحمل على الظاهر كما في باب التعدي والوزوم وبقي في باب علامة التانيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمن الذي قاله في المعنى غايته ان الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمن اشراب انقطع معني آخر يشتمل ذلك فتدبر (قوله فحوو لتكبروا الله على ما هذا كم) قال الدماميني يحتمل التضمن كما صرح به الزنجشري أي وتكبروا الله حامدين على ما هذا كم قال واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا أنا والحمد لله على ما أولاً فإني الحمد بعد تعدية التكبير على أه وإيضاحه أنه لو كان وقوعه على الآية لتضمن التكبير معنى الحمد لكان في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد لله في البين قال الدماميني وفيه أي في الاعتراض نظران ١٥ المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني أه وأعل مراده ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزنجشري معنى لا اعراب اذ لو كان اعراباً لم يكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها والتقدير الاعرابي أن يقول لتحمداً الله بالتكبير على ما هذا كم أه وهذا بناء على التضمن اشراب لفظ معني آخر وهو وان كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشيرنا إليه سابقاً (قوله والتعويض) أي من أخرى (قوله المجاوزة) قال الدنوشرى فسرهما الرضي رضي الله عنه بأنها بعد شيء عن مجرورها إلى آخرها قال فليراجع وأقول هي حقيقة في

مؤثراً ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله في المعنى وقال الكسائي جل تقيضه أي في التعدي وهو سخط وقال أبو عبيدة أنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كم عند الكوفين (نحو وان ربك لذوم مغفرة للناس على ظلمهم أي مع ظلمهم) وقافي بمعنى اللام فحوو لتكبروا الله على ما هذا كم أي لمدايته أي كم ومعني عند فحوو لهم على ذنب أي عندي ومرادفة من نحو اذا اكتبوا على الناس أي منهم وموافقة البناء نحو تحقيق على أن لا أقول على الله لا الحق أي بان لا أقول وبذلك قرأ أبي وزائدة للتعويض وغيره فالأول كقوله

ان الكريم وأبيك يعمل * ان لم يجدوا ما على من يتكل
أي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضاً قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور
أي الله الآن سر حصة مالك * على كل أفنان العضاء تروق

زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الجارية ونص سببو به على أن على لا تتراد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمن تروق وتشرق وللإستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يباس من رجة الله أي لكنه وافقه الناظم على قوله * على للاستعلاء ومعني في وعن * (ولعن أربعة معان أيضاً أحدها المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه (نحو سرت عن البلد ورمت عن القوس) والمثال الأول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رमित بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكي أيضاً رमित على القوس قاله في المعنى (الثاني البعدية) بالباء الموحدة (نحو) لتركبن (طبقا عن طبق أي حالاً بعد حال) ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدة في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني (الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه أي عليها) ويحتمل التضمن والمعني فانما يبعده الخبر عن نفسه بالبخل قاله الدماميني (وكقول الشاعر) وهو ذو الاصبغ العدواني واسمه الحدنان بن الحرث ابن مجزب (لا ابن عمك لا أفضلت في حسب * عني) ولا أنت ديان فتخزوني

(أي على) لان المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله في المعنى ولاه أصالة فحذف اللامان الجارة والآخرى شذوذاً والحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مفاخر آباءه والديان المالك وتخزوني تسوسني والمعني لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب على ولا أنت مالكي فتسوسني (الرابع التعليل نحو

مجاوزة جرم عن جرم وتعدية عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا شبه انصراف البصرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوز (قوله والتقدير طبقا متباعدة عن طبق) هذا هو التضمن على طريق المحققين فضمن الر كوي بمعنى التباعداً وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غايه الأمر ان الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور فالمناسب أن يقول متباعدين عن طبق (قوله ولا أنت مالكي فتسوسني) قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كما أنه في كلام الشاعر يحتملها ما نحو وما تاتينا فتجد ثمار فعا ونصباً أي ولا أنت مالكي فكيف تسوسني أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب في البيت فالفتحة مقدرة كما في قواه فاسودتني عامر عن ورائه * أي الله أن أسمو بام ولا أب * وليس بضرورة فقد قرئ في الشواذ لا أن يعفون أو يعفو الذي يبدع عقدة النكاح باسكان الواو من يعفو الذي أه من الدماميني

(قوله أي ما نتركه صادري الخ) هذا هو التضمن على طريق الحقيقة وهو الذي أرادته الخشعي (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذي الخ) قال بعضهم ولو قيل ان من في الآية بمعنى عن دليل قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال في المعنى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى (قوله ولا تلك عن جل الخ) تجزيت صدره وآس سرارة الخ حيث لقيتهم والرباعية بكسر الراء قال في المعنى نحووم الجملة اهـ والجملة اقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنيا في ذكرى) قال في المعنى والظاهر ان معنى وفي عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وورق في دخل فيه ووفر (قوله ان نفس امارها الخ) نفس مرفوع بفعل ذل عليه قوله امارها أي ان هذه نفس لان من امارها جامها تها لك (قوله نحو ف كانت وردة كالدهان) قال السجستاني أي صارت كلون الوردو يقال معنى وردة أي حمراء في لون الفرس الررد والدهان جمع دهن أي تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم الاحمر اهـ ويشهد للاول يوم تكون السماء كالمهل ١٦ وهو دردي الزيت وقيل ما اذيب من النحاس وشبهه ورأيت

وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك أي لاجله) قال في المعنى ويجوز أن يكون حالا من ضم مير تاركي أي ما نتركه صادري عن قولك وهذا رأي الخشعي اهـ وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أي منه مـ ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أي به وللإستعانة نحو رميت عن القوس أي به كما تقدم عن ابن مالك والبديل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي بدل نفس وفي الحديث صومي عن أمك أي بدل أمك والظرفية كقوله ولا تلك عن جل الرباعية وانبا أي في جل بدليل ولا تنيا في ذكرى وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس امارها جامها * فهالاتي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني أراد فلهات تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيت بعده واقتصر في النظم على قوله * بعن تجاوزا عن من قد فطن * وقد تجي موضع بعدد على (وللكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثاني التعليل) أثبتة قوم ونفاة الاكثرون (نحو واذا كروه كما هذا كم) فالكاف تعليلية ومأمورية (أي لهدايته اياكم) وأجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ لا ذكر لهداية يشتركان في أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما أحسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الاخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو رؤية (كيف أصبحت قال كخير أي على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت محي والكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الاخفش قولهم كن كما أنت أي على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على ومأمورية وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الأعراب والثاني أن مأمورية وأنت خبر حذف مبتدؤه أي كالذي هو أنت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أنيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مما لا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وأنت مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كائن والخامس ان ما كافة أيضا وأنت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالين المعنى (الرابع) من معاني الكاف

بخط المصنف في التذكرة مانصه وقال الملاحدون ما وجه التشبيه في فكانت وردة كالدهان وتكرر فيباي الأعراب كما تكذب أن بعد ذكر العذاب مثل مرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وإنما حق ذلك أن يذكر بعد تعدد النعم والجواب عن الاول انه قيل معناه ان السماء تتلون من الفرع الأكبر كما تتلون الدهان المختلفة وان الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلي وقيل الدهان المجلد الاجر وأما الجواب عن الثاني فان من أنذرته وخوفك من عاقبة ما تصير اليه فقد أنعم عليك ألا تراه سبحانه قد قال وما أرسلناك

الدرجة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث بشير المن آمن ونذير المن كفر فجعل الانذار درجة كما جعل التبشير وكذا كل من علمها فان انشأت السما فيه انعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رافة بقوله ويحذر كم الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر ان الخاص هو الذي كره والعام الهداية والاصل اهتدوا كما هذا كم (قوله ثم عدل عن ذلك) أي عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذي كره (قوله وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الاصح (قوله حذف خبره) أي كما أنت عليه وفيه حذف العائد المجرور بحرف لم يحرم مثله الموصول (قوله أي الذي هو أنت) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ) أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه (قوله والسادس ان ما زائدة) لم يذكر هذا في المعنى وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحاليين بالسخط والرضا لا يقتضي المغايرة لان تفسيرهما فيهما مر بالمستقبل والماضي ليس على جهة التقييد

(التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثل شيء أي ليس مثله شيء) كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا ف قيل الزائد مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المعنى والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لازائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذا شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال * فصيروا مثل كعصف ما كول * زاد في المعنى في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بمافي نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه واقتصر الناظم على قوله

شبه بكاف وبها التعليل قد * يعني وزائد التوكيد ورد

(ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية) مثال الى في المكان (نحو من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى و) مثالها في الزمان (نحو) ثم (أتموا الصيام الى الليل و) مثال حتى في المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها و) مثالها في الزمان (نحو سئلا من هي حتى مطلع الفجر) وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذا لجمعها الناظم بقوله * لئلا تنها حتى ولا م الى * (وانما يجزى حتى في الغالب آخر) نحو حتى رأسها (أو متصل بآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كما مثلنا) واذا ثبت انها لا تجزى الا آخر أو متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لان النصف ليس آخر ولا متصلا بالآخر قالته المغاربة قال في المعنى وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزنخري وحده فاعترض عليه بقوله

عينت ليلة فازلت حتى * نصفها راجيا فعدت ثوسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فازلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اه وناقشه الدماميني بانها في حكم الملقوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (ومعنى كي التعليل) نحو جئت كي أقرأ أي للقراءة (ومعنى الواو والتاء) المثناة فوق (القسم) نحو والله وبالله (ومعنى مذومند ابتداء الغاية) في الزمان فيكونان بمعنى من (ان كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر * (أقوين مذخجج ومذدهر)

أي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسر هاء أيضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقتة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنزلهم بناحية الشام عند وادي القري وأقوين بسكون القاف وفتح الواو واخلون من سكانهم (وقوله) وهو امر والقيس الكندي

فقائمت من ذكرى خبيب وعرفان * (وزبع عفت آثاره منذ أزمان)

أي من أزمان وقفا أمر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم أو بلفظ الواحد والالف يدل من نون التوكيد الحقيقة إجراء للوصل مجرى الوقف وأصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا

والربع المنزل وعفت درست وانجبت وآثاره جمع أثر (و) معنى مذومند (الظرفية) فيكونان بمعنى في (ان كان) الزمان (حاضر المحو) ما رأيته مذاو (مذومنا) أي في يومنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يجزى في مضي فكمن * هما وفي الحضور معنى في استين

(و) يكونان (بمعنى من وإلى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع

(قوله وقيل الكاف اسم) أي بناء على ان اسميتها لا تختص بالشعر (قوله انتهاء الغاية) اقتصر هنا على معنى واحد لا على وقال في المعنى انها الثمانية معان وزاد في حرف الفاء انها تأتي بمعنى الفاء كقوله وأنت الذي حببت شغبا الى بدا

الى واوطاني بلاد سواهما اذا المعنى شغبا فبدأواهما موضعان قال ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حالت بهذا حلة بعد حلة * بهذا قطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره اه وهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء في الاولى وكيف تتعلق الى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله في الحواشي ان المعنى شغبا مضافا الى بدا وقد أوما اليه الدماميني وجوز أن تكون الاولى بمعنى مع (قوله واذا ثبت انها لا تجزى الا آخر) فيه ان المصنف ذكر ان جزها لذلك في الغالب وحينئذ ففي قول المصنف فلا يقال الخ تظن أيضا

(قوله بل ترد لكثير كثيرا) قال الدنوشري قال تردون نحو بل هي موضوعه الخ لان الكثرة والقلية لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله) يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسية وانه في محل رفع على انه مبتدأ والجار والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور ورب وان جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر اوصفة لكاسية أو بدل على المحل وان توسط الخبر والجرح على انه صفة أو بدل على اللفظ بناء على غير الغالب أو على انه مجرور برب محذوفة وان لم يتقدمها الواو والقاء وبل يجوز النصب على الحالية ١٨ من الضمير المستتر في الجار والمجرور بناء على انه الخبر وهي حال منتظرة (قوله ان يصومه ولن

يقومه) قال الدنوشري قد يتوقف فيما ذكر من حيث ان لن لنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمال نفي الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أو هو من باب اطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه في المستقبل بان يحصل له عارض يمنع من ذلك بعوت أو مرض فليتمل (قوله) وهو مما تمسك به الكسائي (الخ) وجه التمسك انه ماض فلا وكان غير عام - ل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جرحه برب حينئذ لان اضافته محضة من اضافة الوصف الى غير معموله ورب مختصة في غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بانه حكاية حال ماضية فلا يتعريف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحدا منهما

فيه ابتداء الفعل وانهاءه (ان كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما رأيت مذأو (منذ يومين) أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا للكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجعالة بل ترد (للتكثير كثيرا والتقليل قليلا) قاله في المغني (فالاول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و (كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه) باضافة صائمه وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرر بمعنى الماضي وقول الشاعر يارب يوم قد هوت وليلة * بائسة كأنها خط تمثال ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال مشوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل قاله في المغني (والثاني) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من ازد السراة (أأرب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان) وذى شامة سوداء في حروجه * مجللة لا تنجب لي زمان ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا ومثمان وعن الفارسي ان عمر الخنثي سال ابا القيس عن مراد الشاعر فقال (يريد بذلك عيسى وادم عاينهما الصلاة والسلام) والقمر ويلده يسكون اللام وفتح الدال وضمة واو أصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بباء كتف فالتقى ساكنان فخر كفت الدال بالفتح اتباعا للفتحة الياء أو بالضم اتباعا للضمة الهاء والشامة الخال وهي النكة السوداء في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والمجر من الوجه ما يبداء من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة أي ذات عز وجلال وروى مجلدة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكسة ويهرم أي يشيب قاله الحلبي * (فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها في النثر والشعر معا وفي الشعر فقط قولان (والاصح) منهما (ان اسميتها مختصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جم * (يضحك عن كالبردا منهم) فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال غير البقر من الوحش نعاج والجيم بضم الجيم جمع جناد وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحك خبر بيض والبرد بفتحين مطرد من معدودا منهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما (والثاني والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك اذا دخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول (كقوله) وهو

التقليل) قال الدماميني الافتخار بالتقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه عزير المثال لا يوصل اليه الا قطري بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار واحدا منهما لا يصح (قوله وليس له أب) قال الدنوشري صفة في المعنى لمولود ولم يلد له أبوان صفة لذى ولد وينظر ما النكة في الايمان بالواو في الاول دون الثاني * (فصل) * (قوله أحدها الكاف) قال الدنوشري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى أنتنهون ولا ينهي فوشطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل والشطط التعدي وتجاوز الحد (قوله مختصة بالاسماء) أي وقد دخلت عن على الكاف فدل ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيما اذا دخلت عليهما من) ظاهره ان ذلك

تخاطب لاسميتها ما قال في الحواشي ان قول الناظم * من أجل ذاعليهما من دخلا * شاهد على الاسمية لاضابط فلا تنقيد اسميتها
 بدخول من وذكر ان على دخلات على عن في قوله * على عن يعني مرت الطير سنحيا * (قوله ولا يجوز ان يكون نعتا ليزاء) أي لانه جامد
 ليس مما يؤول بالمشقة لكنه اسم جنس كما دل عليه قول الجهمي القفر وفي هذا رد على الغني حيث قال ومجهل صفتها امام مصدر ميمتي
 للبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا ماضيا) أي فتكمل لها حينئذ الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشار بها
 في ذلك من على ما بيناه في حواشي القاكمي وحتى على ما قال بعضهم ففي تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما
 لامرأة وأنشد ماذا ابتغت حتى الى حل العرا * أحسبني قد جئت من وادي القرى واسما للموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن
 دريد في شعره حيث قال فما لكم ان لم تحطوا ذماركم * شوام ولا ذار بحتى ودامت وفعل ذلك بان تخبر عن فعل اثنين من أخت
 انتهى فان كان ماقاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غريب فان البكري والحازمي ١٩ لم يذكره وان لم يكن صحيحا فلا
 يبعد ان يكون ذلك صحيحا

يبعد ان يكون ذلك صحيحا
 من حي بضم الحاء
 وتشديد الباء الموحدة وقد
 سمو انسانا حي وقالوا
 في المثل المعروف أشقى
 من حي وهي امرأة وأما
 في اسم الموضع فقد ذكر
 البكري حياء بفتح الحاء
 المهملة وتشديد الياء آخر
 الحروف وفتحها وبالمد
 فيجوز ان يكون الذي في
 البيت هذا وقصره وذكر
 الحازمي حيا بضم الحاء
 المهملة وبعدها ثمانية
 مفتوحة وقال من مدن
 باب الابواب وجبا بضم
 الجيم وبعدها ثمانية
 مشددة وقال ناحية
 بخوزستان فيجوز ان
 يكون أحدهما (قوله في
 الطارقة) هو كتاب
 اعرب فيه بنورة
 القاتحة ومن والسماء

قطري الحاربي فلقد أداني للمراح رديثة * (من عن يميني مرة وأما حي)
 فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء وردية بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح
 الهمزة وهي الحلقمة التي يتعلم فيها الطعن والرمي مرة مصدر مر (و) الثاني (كقوله) وهو خرا حيم بن الحرث
 العقيلي بضم القفا (غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها) * تصل وعن قيس بن رزاه مجهل
 فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال أبو عبيدة بمعنى عند
 والضمير المحرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القفا
 وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أي تصوت من جوفها من شدة العطش قال
 أبو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقفا انما تذهب الى الماء ليلاقا قال لم يرد العدو وانما هذا مثل
 للتعبيل والعرب تقول بكر الى العشي ولا بكر هنالك قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أي كمل
 وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين يستعمل في الابل
 ولكنه استعاره للقفا وقال ابن السيد مدته صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما
 والقيض بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض
 وقال العيني أراد به الفرخ ههنا وزياء برأين معجمتين مكسور أولهما بينهما اياه ثمانية تحت وبالمد
 الغليظة من الارض ويزوي بيدها بالمد المهملة كة الجهمي القفر الذي ليس فيه أعلام يهدي بها وهو
 مجرور باضافة زياء اليه ولا يجوز ان يكون نعتا ليزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل
 والى استعمال عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى * من أجل ذاعليهما من دخلا
 وقد تكون علا ماضيا تقول علا علوا وعلى على علا قاله ابن خالويه في الطارقة وقد تكون الى
 اسما واحدا آلاء الله وهي نعمه تقول الى وآلاءه قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (والرابع والخامس)
 مما يستعمل اسما (مذوم منذ ذلك في موضعين) أشار اليهما الناظم بقوله
 * ومذوم منذ اسمان حيث رفعاه أو أوليا القفل * (أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة
 معدود أو لا (نحو ما رأيته مذومان) فيومان (منكر معدود) أي مذوم الجمعة (فيوم الجمعة معرف)

والطارق الى آخر القرآن والذي رأيته فيها عند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علا ماضيا كقوله تعالى ولعلا بعضهم
 على بعض تقول علاز يد على الجمل يغلو علوا وعليت في المكارم أعلى علا انتهى ويمكن ان يكون قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما
 هو قضية كلام الشارح اذ هو صريح في ان ماضي يغلو وعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للاصحاح حيث قال وعلا في المكان يغلو علوا
 وعلى في الشرف يغلو علوا ولوفهم الشارح ذلك لم يحتج الى نسبة ذلك الى ابن خالويه (قوله ما رأيته مذومان) قال الزرقاني قال الرضي
 قال الاخفش لا تقول ما رأيته مذومان وقد رأيته أمس ويجوز ان يقال ما رأيته مذومان وقد رأيته أول من أمس أما اذا كان وقت
 التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان وأما اذا كان التكلم في أوله أعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا
 جعلت بعض اليوم أي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه بجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الاخبار يوما
 ولا يحسب بعض اليوم الاخر وان اعتدلت بهما معا خال ذلك ان تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز ان تقول في يوم الاثنين من لا مارأيته

الواو والمبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان في يومان فاعل بفعل محذوف انتهى
(و) الموضع (الثاني أن يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن
المهلب (ما زال مدعقدت يدها ازاره) * فسمافادرك نجسة الاشبار

فادخل مد على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسمار تقع وأدرك لحق والمراد
بخمسة الاشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدماميني (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الاعشى
(وما زلت أبغى المال مذأنا يافع) * وليداو كهلا حين شبت وأمردا

فادخل مد على الجملة الاسمية واليا فاع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشر من سنة يقال يقع وأيفع
فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الأربعين الى
الخمسين أو الستين والأمر الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت
فهو التبط بالثلثة والمهمة المشددة قاله الزركشي (وهما حينئذ) أي حين اذ دخل على الجملتين (ظرفان
باتفاق) مضافان فقيس الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن
مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المعنى وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق
السابقة منه وأصل مذمند مخذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند ملاقة السا كن فحومذ
اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر واو لو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنهم أصله ابن
فزيدت الميم وقال ابن مالكون هما أصل لان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهة ويرده تخفيفهم ان وكان
قاله في المعنى وقال المسالقي اذا كانت مذكرا فاصلا لها منذوا اذا كانت حرفا فهي أصل نظر الى أن الحرف
لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند كل وسكون ذال مذقيل متجرك أعرف من
ضمها وضمها تبيل سا كن أعرف من كسر ها لان القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المنكور
وضم ذال مذلغة بني غني وبنو غني حى من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة
لفظا لا نية على حذف قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

*(فصل) * تزداد كلمة ما بعد من وعن والباء) كثير او بعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل الجحر) والى ذلك
أشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيدا * فلم تقع عن عمل قد علمنا

فن (نحو اخطاياهم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المعنى
وعن نحو (عما قليل) والباء نحو (فبما نقضهم ميثاقهم) واللام كقول الاعشى

الى ملك خير أربابه * فان لما كل شيء قرارا
يريد فان لكل شيء واذا دخل شيء من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بانها
موصول حرفي والجملة صلتها (و) تزداد (بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا) وتكفهما كثيرا والى ذلك
أشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف * وقد تليهما وجر لم يكف

فالعمل (كقوله) وهو عدي بن الرعاء الغساني
(ربما ضرب بسيف) صقيل * بين بصرى وطعنة فنجلاء

فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجزور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجمع والمدد الواسعة البيضة الاتساع
صفة طعنة وأضيفت بين الى بصرى لاشتغالها على أما كن أو على تقدير مضاف أي أما كن بصرى
وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهدي بالنون المكسورة

(ننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم)
فخر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم بالميم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم (والغالب)

أصل ما لقيته مذ يومان في
الزمان الذي هو يومان
فلا يحسن قوله يومان
مبتدأ وخبر وكان الظاهر
أن يقول ويومان خبر
لمبتدأ محذوف والتقدير
وهو يومان فتدبر (قوله
وضم ذال مذلغة) قال
الرزقاني أي سواء كان
بعده سا كن فحومذ اليوم
أولم يكن
*(فصل) *

(قوله قيل وهو على الحكاية الحال ماضية مجازا) قال الزرقاني لان المضارع يكون للحال فكيف به الآن ماض وقال أيضا معني هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية ٢٢ بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي ودادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار إليه

في المعنى بقوله وقيل هو ما أول بالماضي على حد ونفخ في الصورة ورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفصل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل اه وأقول نظريه الشمني بانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحال المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي المتحقق المستعمل معها رب المختصة بالماضي (قوله وكان شانية) قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الاعلى الاسماء ولما دخلت هناء على الفعل احتيج الى أن يقال انها شانية أي اسمها ضمير شان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظرا الى أن رب لا تدخل الاعلى لفظ الماضي (قوله ورده في المعنى) قال في بحث رب ٣ وانما ذكره في بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال أيضا لم يتعرض المصنف لمعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا تتعلق بشئ خلاف

فيما اذا زيدت بعرب والكاف (أن تكفه ما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جباوهم مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو من شل بن جري يرثى أخاه

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * (كما سيف عمرو لم تخذه مضاربه)

فسيف مبتدأ ولم تخذه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك بهامع على رضى الله تعالى عنه وأراد بعمر وعمر بن معد يكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمى ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف فهو شبر من طرفه وجعته على حد شابت مقارقه وانما الانسان مفروق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله) وهو جذيمة الابرش

ربما أوفيت في علم * (ترفعن ثوبى شمالات)

فكف رب عن الجر وأدخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت أي نزلت وعلم أي جعل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض ثمذا البيت) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو رب ما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرماني انما أجاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية وزده في المعنى (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسي في المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو داود الا يادى بدالين مهملتين أولهما مضومة بعدها واو فالف (ربما الجامل المؤبل فيهم) * وعنا جميع بينهن المهار

فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقفية والعنا جميع بعين مهملة فنون فالف فخيرين بينهما مائة تحتية جياذ الخيل واحدة عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) أبو على (الفارسي يجب أن تقدر ما اسما) نكرة (محزور ارب بمعنى شيء) يقدر (الجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة لما) وفيهم متعلق بحال محذوفة (أي رب شيء هو الجامل المؤبل) كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف

(فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) وهو امرؤ القيس السكندی

(فتلك حبلى قد طرقت ومرضع) * فاهيتها عن ذى تمائم محول

فمر مثل رب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا وأهيتها أشغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبي فهو محول اذا تم له حول أي سنة وانما خض الحبل والمرع بذلك لانهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفاهم (وبعد الواو أكثر) لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لا شرا كهما في العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضا

(وليل كوج البحر أرخى سدوله) * على بانواع الهموم ليبتلى

بخر ليل رب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بارتضى والباء

ما قاله السعد انها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقروا وتبث نقله في مطوله في بحث لو * (فصل) * (قوله واستعار له سدولا) في قوله قال في بحث رب هكذا في النسخة التي بأيدينا وله في بحث رب

أي استعارة تصريحية لأنه شبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يستترانه وأطلق اسم ٢٣ المشبه به وهو السدول على المشبهة

وهو الظلام (قواه فقيل من أجله الخ) رأيت لخط المصنف ما نصه في كتاب افساد الاضداد للزجاج قالوا ومن الاضداد جلال وانه يقال أخرج للشديد والمهين وإنما الجلال ما عظم في النفس في بابه فقد عظم في الكبر وقد عظم في القلة وقالوا في قوله رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما زعموا وإنما العظم في نفسه الوجدان للرسم وقالوا فيه قول آخر ان معناه من أجساده وهذا هو الصواب يقال فعلته من أجلك وجالك (قوله لانها قائمة مقام عدد مركب) قال العزبي جماعة هذا الدليل يحتج به القلب بان كم الاستفهامية مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر عجزه عن فكذا مقام مقامه (قوله مختلفين) قال الزرقاني ليس للاختراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقوا كان الثاني مؤكدا للاول فلم يكن الاعمال واحدا (قوله وتقديره ان لا أمر الخ) قال اللقاني أي لان الشرطية لا يقع كل (هذا باب الاضافة)

في بانواع للصاحبة ويبتلى يختبر يقول رب ليل به هذه الصفة أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الاخران ليختبرني أأصبر على الشدايد أم أخرج منها (وبعد بل قليلا) لبعدها من الواو (كقوله) وهو روضة أو العجاج (بل مهمه قطعت بعدمهمه) فخر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المقارة البعيدا لاطراف والى حذف رب وابقا جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله

وحذفت رب فخرت بعد بل * والفاو بعد الواو شاع ذا العمل

(وبدونهن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر

(رسم دار وقفت في طلاله) * كدت أقضي الحياة من جلاله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقة من آثارها بالارض كالرمد ونحوه والطلال ما شخص من آثار الدار وأقضي أموت ويروي بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلاله بفتح الجيم فقيل من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير رب ويبقى عمله) واليه الإشارة بقول النظم * وقد يجربسوى رب لذي * حذف (وهو ضربان سماعي كقول روضة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن روضة (خير) بالجر (والجـدلة) جوابا (لأن قال له كيف أصبحت) والاصل بخير أو على خير فحذف الجار وأبقى عمله وروضة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لاحقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يعضغهما الا آدميون ومن قرأته ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة يرفع بعوضة (وقياسي) واليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك) فدوهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور (أي بكم من درهم خلا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة) واحتج الجمهور بوجهين أحدهما ان كم استفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشترط ذلك دليل على أن الجر بمن مضمرة له كون حرف الجر الداخلة على كم عوضا عن اللغظين بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة فخلاف الفراء (وكقولهم ان في الدار زيد او الحجرة عمرا) فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف (أي وفي الحجرة عمرا) اذ لو عطف على المجرور بقى لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك بمنع عتد سبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلاف اللآخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيدان (وكقولهم مرتت برجل صالح الاصل فطاح حكاية بنو ناس) بجر صالح وطاح بجر محذوف (وتقديره ان لا أمر) أنا (بصالح فقد مرتت بطاح) هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه أن لا أكن مرتت بصالح فبطاح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطلاني في شرح كتاب سيبويه اذ قلت ان لا أمر تقصت المعنى فانك قد قلت مرتت بصالح ثم تقول ان لا أمر بصالح فيما يستقبل وإنما المرور واقع فلا بد من اضممار الكون فتقول ان لا أكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مرتت بصالح فانا قد مرتت بطاح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب كان وأقره

(هذا باب الاضافة)

وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلنا أهضفنا ظهورنا * الى كل حاري جديد مشطب

يريدنا دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الحيرة تخطط فيه طرائق واصطلاحا

من شرطها وجوابها الاجلة

(قوله استناد اسم الى غيره) قال النوشري المضاف لا يكون الاسماء المعاقبة التنوين والنون ولان الغرض الالهام من الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون الاسماء المحكوم عليه ولا يحكم الاعلى الاسماء فان قلت وجد في كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشري حيث قال وتضاف أسماء الزمان الى الفعل وعمل ذلك بان أسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفاعل والافعال حركة الفاعلين فناسب اضافتها الى الافعال لذلك انتهى وقد يقال أيضا لما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الحمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كما في نحو عدم ومات اذ لعدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله أنت الى ان تحذف مضارع مبدوء بباء الخطاب لا بياء الغيبة وكان وجهه أنه المناسب لقول الناظم حذف (قوله ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف ٢٤ أل لزوما بشرط كون الاضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثنى ولا جمع على حده والثاني مجرد من أل وأما قوله

تولى الضجيع اذا تبته موهنا
كالا قحوان من الرشاش
المستقى
وقوله الم الثلاثة الابواب قال
زائدة فيهما وتاء التانيث
جواز ان لم يقع حذفها في
ليس نحو واقام الصلاة
بخلاف ما اذا ألبس نحو
شجرة زيد وبهذا يعلم ان
تقديم المفعول في قول
الناظم نونا الخ ليس
للاختصاص ولذا قدم
المصنف العامل فتدبر
وما ألفت قول بعضهم
أزال الله عنكم كل آفة
وسد لديكم سبل الخفافه
ولا زالت نوابسكم جميعا
كنون الجمع في حال الاضافة
(قوله لان التنوين يدل
على الاتصال الخ) قال

استناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذي تريد اضافة ما فيه من تنوين ظاهر) كتينون ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتينون دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوين مقدر انصب التمييز في نحو هو أحسن وجهها اذ لا ينصب نحو هذا الاعن تمام الاسم بالتنوين (كقولك في ثوب ودرهم ثوب زيد ودرهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ورو من دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الاتصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف ما فيه (من نون تلي علامة الاعراب وهي) أربعة الاول والثاني (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو تبت يدأ أي لبت) فيه تثنية يد والأصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الألف (و) الثاني نحو (هذان اثنا زيد) فالتثنية بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لا يقال في مفرد هاتين والأصل اثنتان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالاول (نحو والمقيم الصلاة) فالمقيم جمع مقيم جمع مذكر سالم والأصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء (و) الثاني نحو (عشر وعمر) فعشر وشبهه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب (و) لهذا (لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو سائين زيد وشياطين الانس) لانها لا تشبهه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله

نونا تلي الاعراب أو تنويننا • مما تضيف احذف

(ويجوز المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه) وهو الأصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل بالاعلامه

المصنف في التذكرة ان قيل لم تحذف التنوين في الاضافة فالجواب أنه حذف من حروف المعاني فهو كلمة (لا) كواو والعطف وباء الجر فلا يقصل به بين ما جعل كالشي الواحد وهذا لا يرد ان التنوين ساكن فان اللام التي التعريف حرف وضع لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الجباز في شرح اللع ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب وان كان يجب حذفه وورده أقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندي ما فهمه • فعند جهينة الخبر اليقين • وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له في حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان عندي عدا بن جني وغيره في التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الامثلة الخمسة مشكلا أما الاول فلانها كلمة يرأسها وقد أجمعنا على ان التنوين لا يعدف النون كذلك لانها ثابتة وأما الثاني فلانه نائب عن الضمة وهي غير معتبرة في بنية الكلمة فكيف نأثبها انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال الجعبري في نونيته والشكل سابق حرفه أو بعده • قولان والتحقيق مقترنا وقد ذكرنا توحيدهما في حاشية الفاكه في بحث الاعراب

(قوله لا بمعنى اللام) قال الدوشري ينظر ما معناه هل هو ان الملك مثلا عامل الجرح فلي تأمل (قوله ولا بحرف مقدر) قال الدوشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر اذ كل حرف جر غير زائد ولا شبهه لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فلي تأمل * (فصل) * (قوله وعلى معنى من) من ذلك اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى المقدورات عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت ثلاثة اثواب فالثلاثة هي الاثواب وذلك اسمها ومائة درهم أصله دراهم وكأنت قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك اضافة العدد الى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثمائة لان مائة بمعنى مئتين والثلاث من المئتين مئثون وقيل اضافة العدد الى المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله ان يكون الثاني طرف الاول) قال اللقاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اه ومراده ان الضابط لا يكون مانعا لانه سياق التمثيل بخصير المسجد لا اضافة فيه على معنى الاختصاص ويحجب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف قصد المتكلم وارادته بيان معنى الظرفية والاختصاص كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد ٢٥ لا يتناول أحد الضابطين الآخر فتدبر (قوله نحو مكر الليل) أي بناء على ان الاضافة حقيقة اما على القون بانها مجاز عقلية فانه كما يكون في النسب لاسنادية يكون في الاضافة والايقاعية فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل ما كرا مجازا لوقوع المكرفيه (قوله يا صاحبي السجن) قال اللقاني أي لان المراد وصفهما بصفتهم اه في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار المستاجر ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس

(لا بمعنى اللام خلافا للزجاج) ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وأبي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش

* (فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية) لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلية) ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعه الطائفة قليلة (وضابط) الاضافة (التي) تكون (بمعنى في أن يكون الثاني) وهو المضاف اليه (طرف الاول) وهو المضاف سواء كان زمانا ومكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وتر بص أر بعة أشهر (و) الممكن نحو (يا صاحبي السجن) وشهيد الدار فالليل طرف للمكر والسجن طرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل وبصاحبان في السجن (و) ضابط الاضافة (التي) تكون (بمعنى من أن يكون) الاول وهو (المضاف بعض) الثاني وهو (المضاف اليه) ان يكون المضاف اليه (صالحا لاخباره عنه) أي عن المضاف (كخاتم فضة ألا ترى ان الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف اليها (وانه) يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفة (فان انتفى) شرط القسم الاول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو ثوبين زيد وعلامه) بما الاضافة فيه تفيد الملك (وحصير المسجد وقنديله) مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة لنفس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها طرف للمضاف (أو) انتفى الشرط (الاول) من شرطى القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فان اليوم وان كان يهتج ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم (أو) انتفى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو زيد) فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من أو في (فالاضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوبين زيد وعلامه (أو) لام (الاختصاص)

(تصرح في)

قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص أعم من أن يكون لقصر الاول على الثاني أو بالعكس أو يقال ان القصر هنا اضافي أي مقصور على صاحبية السجن دون صاحبية الاطلاق اه وقد عرفت مما أسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الاضافة مطلقة بمعنى لام الاختصاص لان كلاما من الطرفين والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وان يكون المضاف اليه صالحا) أشار الى ان قول المصنف صالحا معطوف على بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعرب به بما لا يصح (قوله شرط القسم الاول) زاد هذا ليصح قول المصنف الا ترى فالاضافة بمعنى لام الملك لانه يلزم كما قال الحميد من انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا بالواو فتدبر

٢ قول الحميد لا يلزم كما قال الحميد من انتفاء كونها بمعنى اللام هكذا هو في النسخة التي بأيدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا أو الاول أو الثاني فقط كونها بمعنى اللام الخ

(قوله ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام) في شرح الكافية للجاحي عند قولها والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا مانصه ثم المتبادر من هذا التعريف نظرنا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصرح في شرحه انه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يبين بتقدير حرف الجر فيهما لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء في سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لأم لتقوية العمل أي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا ساجاني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد ٢٦ الحسن الى زيد ابهام فانه لا يعلم أي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث

الوجه فان قلت هذا في الحقيقة مخصص فلا يصح ان الاضافة لا تقيد الانحفيقا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة اه بحروفه (قوله وذهب الجمهور الخ) قال النووي شري قال بعضهم هو الصحيح لان الحمل على المحارز أولى من الاشتراك وايضا فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فعمله على المتفق عليه أولى

(فصل) قوله والمراد بالتخصيص الخ (جواب عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسما وذلك لان التعريف تخصيص فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن

كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوين والى ذلك يشير قول النظم

والثاني أجروا نون أوفى اذا * لم يصلح الا ذلك واللام خذا

لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من أوفى فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقدير احيث لا يمكن النطق بها فتخوذى مال وعند زيد موع عمرو وامتحن هذا بان تأتي مكان المضاف بممازادقه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الصائغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خرو ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بمأهوا أصله وذهب أبو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف عما ذكره ولا على نيته

(فصل) والاضافة على ثلاثة أنواع نوع يقيس تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان (المضاف اليه معرفة كغلام زيد) فغلام قبل الاضافة نكرة فلما أضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها (وتخصيصه) أي تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان) المضاف اليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة أخض من غلام ولكنه لم يتميز بهينه كما يتميز غلام زيد به قاله في المعنى والى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا وأعطه التعريف بالذي تلا (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايقين مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني الجروا لثني يؤثر في الاول التعريف أو التخصيص (ونوع يقيس تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلا فالاول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله أبا الموت الذي لا بد أني * ملاق لأبائك تخوفيني ونحوه

رجل وأخيه وكم ناقة وفضيها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجيران المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثاني (ضابطه أن يكون المضاف متوغلا) أي شديد الدخول (في الابهام) يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا يثينا (كغيره ومثل) اذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كالمما

أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدماميني بان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في التكررات والتعريف رفع الاحتمال في المعارف (قوله والى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا الخ) فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يفيدهما معا ولا يصح جعل أو مانعة خلولا لان الخلو جائز كافي النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أي وليس له ضابط ووجودي بل ضابطه انتفاء ضابطي القسمين الا تبين (قوله أبا الموت الذي الخ) خرج ابن مالك على انه دعاء على مخاطب بانه لا ياباه الموت فجعله ماضيا والكاف مقول به ويضعفه وروده حيث لم يذكر الموت وقوله لا أبأى ولو كان فعلا لآتى بنون الوقاية (قوله ونحوه رب رجل الخ) جعل في الباب الثامن من المعنى هذه مما اعتقر في الثواني ما لا يعتقر في الاوائل فالاضافة فيهما مفيدة للتعريف (قوله لا كالمما) قال اللقاني أي لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد بثبوت كالمما الشخص أو بثبوت اضدادها كالمما الشخص فقد تبين اه

(قوله بفعل المقتضى الخ) فيه نظره فانه جعل المقتضى للتعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثله بالوقوع بين الضدين ولم يحضره في ذلك فيلزم من وقوعها بينهما ارادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع فرجعه الى السماع) انظر هذا مع ان المصنف جعل لها ضابطا فاشعر بقياسيته (قوله وشرعتك) يقتض الشين قال في الصحاح ويقال شرعتك هذا أي حسبك (قوله اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام زيد مثلك لك) انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة في ذلك على معنى اللام لفقد شرطى من وشرطى ولا معنى لكونها على معناها الا تقديرها بها وقد صرحوا بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاصل كما في اللفظية وهو الموافق ٢٧ لاسيما في توجيه كون اللفظية

تسمى غير محضة (قوله في كونها مرادها الحال الخ) بيان لوجه المشابهة في قول الناطم وأن يشابه المضاف الخ وفيه رد على أي حيان حيث ظن ان المراد المشابهة في الزنة فاعترض بان كلام الناطم لا يشمل الاسم الفاعل (قوله بدليل نعت الخ) استدلال ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المبتول من الموصول الحرفي وصلته في مثل أعجبتني ماضى منعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعتك وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدر

من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان أريد بها غير ذلك لم تعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجهها بعينه اه ففعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاء الشاويين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غير زيد وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالامثلة اذا كان الجنس واحدا أو اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تشكيكهما ان اضافة المضافين لا تشبه لهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومثلك واختاره أبو حيان في النكت الحسان وهذا النوع فرجعه الى السماع ومنه شبهك وخذتك وضربك وتربك ونحوك ونذك وحسبك وشرعتك وأما مثلك وغيرك فاذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة (ولذلك صرح وصف النكرة بهما في) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الاضافة في هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لأنها أفادت أمرا معنويا) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضا (محضة أي خالصة من تقدير الانفضال) اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام زيد مثلك لك (ونوع لا يفيد شيئا من ذلك) التعريف أو التخصيص (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادها الحال أو الاستقبال) واليه أشار الناطم بقوله

وأن يشابه المضاف يفعل ٥ وصفاف عن تفكيكه لا يعزل

فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعت بالمعرفة نحو قوله

ان وجدى بك الشديد أرا في ٥ عاذرا من عهدت فيك عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى باء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتكم اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والغارمي وأبو البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان الخالف خرج ذلك على البطل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البطل المستق يقبل اه كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافا له وزعم ان

لا يجب اضافته بل يجوز أن يذكر المفعول بعده مفعولا منصوبا فنحو أعجبتني ضرب زيد وزيدا بنون ضرب ورفيع زيدان ونسبه فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر منكر أو فاعل الفعل الذي كان مفعولا بعد السبك بالمصدر المبتول المنكر وتدعى الدماميني ان النحاة قالوه غير مسلمة ان أراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر المبتول يكون نكرة وجوز بعضهم في أو رسل رسولا في قراءة النصيب أن يكون في تاويل ارساله في باب كان ما يتعلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا يهتد دليل الاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لانعتا وليس بمسلم فيحتمل أن يكون أل في الشديد بالجنس ومجربها في حكم النكرة (قوله نحو جئتكم اكرامك) قال اللطفي في كون اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله وبحاجب بانه مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله ما واجده

(قوله هذيان بالغ الكعبة) قال الدنوشري الهدى يفتح أوله وسكون ثانيه ويجوز فيه الهدى بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأ بهم جميعا القراء حتى يبلغ الهدى محله الواحد هدية وهدية بكسر الدال وتشديد الياء (قوله والماء) أي وضم الماء (قوله انما تغيد هذه الاضافة التخفيف) قال اللقاني قد يقال ٢٨ هذامتنقوض بنحو قوله * الود أنت المستحقة صفوه * فان الاضافة فيه لم

تقد تخفيفا ولا رفع قبح اه وقال الدنوشري حصر التخفيف في هذه الاشياء الثلاثة يشكك بثلاث مسائل فان اضافتها غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير الاولى قولك الضارب الرجل فان هذه الاضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير واجيب بان هذه الاضافة محمولة على المحسن الوجه كما ان المحسن الوجه محمول في النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه المحاصل فيهما في المضاف والمضاف اليه لان المضاف فيهما صفة محمولى بالالف واللام والمضاف اليه فيهما معمول معرف بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لان الكاف مفعول في المعنى وليس ثم شيء مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافي واجيب بان التنوين في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك

ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد أمس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكتابي وخرج أيضا الصفة التي تعمل نحو كاتب القاضي وكاتب عياله فان اضافتها محضة (وهذه الصفة) الشبيهة للضارع في ارادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمرة فالاول (كضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (راجينا) الآن أو غدا ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي أم لا فالاول (كضروب العبد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (مروع القلب) بفتح الواو المشددة (و) الثالث (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا فالاول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم الامل) الآن (وقليل الخيل) الآن والثاني كاستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واصافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا (والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به) أي بالوصف المضاف (في نحو هذيان بالغ الكعبة) فهديان نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة (ووقعه حالا في نحو ثاني عطفه) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل (وقوله) وهو أبو كبير الهدى يمدح تابط شر او كان زوج أمه

(فانت به حوش القواد مبطنا) * شهد اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو والشين المعجمة صفة مشبهة حال من الماء المحرورة بالياء العائدة الى تابط شر او معناه حديد القواد والمبطن الضارب البطن وهو وصف مجود في الذكور والسهل بضم السين المهملة والماء القليل النوم والهوجل الاحق (ودخل رب عليه في قوله) وهو جرير يهجو الاخطل (ياربنا بطننا لو كان يطلبكم) * لا قى مباحة منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد (والدليل على انها) أي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها (لا تفيد تخصيصا) ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص) بالمعمول (موجود قبل الاضافة) فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب قال في المعنى وهذا هو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضارب باقظا فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي بالاضافة اه وما قاله ابن مالك تبس فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه (وانما تغيد هذه الاضافة التخفيف) لان الاصل في الصفة أن تعمل النصب وليكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المعنى (أو) تفيد (رفع القبح) أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر (من المضاف) كما في ضارب زيد وضاربات عمرو (ومضروب العبد) (وحسن الوجه) ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة (أو) يحذف التنوين (المقدر كافي ضارب زيد وحواج بيت الله) ففي ضارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول

على ان السكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مقعود هنا واجيب قاله بان الضاربك محمول كافي الاضافة على ضاربك اذا المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر في ضاربك والمانع فيه شيء واحد وهو اتصال الضمير في الاولى أن يغتفر في الضاربك لان المانع فيه شيان الإلف واللام واتصال الضمير

قاله الموضح في الحواشي (أو) بحذف (نون التثنية كما في ضارب زيد أو) نون (الجمع) السالم (كما في ضاربو زيد) ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة (وأما رفع القبح ففي نحو مرت بال رجل الحسن الوجه) بالجر (فان في رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظا كما قال في المعنى (وفي نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح اجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح (وفي الجر تخاص منهما) مع الان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لا تتقاء قبح الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن وجهه) بالجر أيضا (لا تتقاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسياتي ان الصفة المقررة المقرونة بال لا تضاف الى المحالي منها ومن الاضافة الى تاليها (وتسمى الاضافة في هذا النوع) وهو اضافة الوصف لعموله (لفظية لانها أفادت أمر اللفظية) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ورجعهم الى اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقول * وذى الاضافة اسمها اللفظية * (و) تسمى أيضا (غير محضة لانها في تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرها

* (فصل) تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة (بجواز دخول آل على المضاف في خمس مسائل احدها أن يكون المضاف اليه) مقرونا (بال) واليه أشار الناظم بقوله

ووصل آل هذا المضاف معتقر * ان وصلت بان (كالمجد الشجر)

فالمجدة مشبهة بمن جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطه والشعر يفتح العين مضاف اليه (وقوله) وهو الفرزدق أبانا بها قتلتي وما في دمائها * شفاء (وهن الشافيات الحواشي) بجر الحواشي باضافة الشافيات وأبانا بها يفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلتنا والضمير في بها وهي للسيوف وفي دمائها القتلى والحواشي العطاش التي تحكم حول الماء جمع حائكة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلتنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهريقها السيوف شفاء وإنما السيوف هي الشافيات لانها آلة السفل ولولاها ما حصل السفل المسئلة (الثانية ان يكون) المضاف اليه (مضافا لما فيه آل) واليه أشار الناظم بقوله

أوبالذي له أضيف الثاني * (كالضارب رأس الحاني)

فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى رأس ورأس مضاف الى الحاني المقرون بال (و) نحو (قوله) لقد ظفر الزوار أفضية العدا * بما جاوز الأمال ملاشروا القتل

فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى أفضية جمع قفا وأفضية مضافة الى العدا المقرونة بال والأمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء وملاشروا من الاسر حذفت نون من على لغة زيد بنى خشم من قبائل اليمن المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف اليه (مضافا الى ضمير ما فيه آل كقوله) الود أنت المستحقة صفوه * مني وان لم أرج منك نوالا

فالمستحقة صفة مقرونة بال مضافة الى صفوه وصفوه مضاف الى ضمير ما فيه آل وهو الود بضم الواو والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الاخيرة لماسياتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة (الرابعة أن يكون الوصف المضاف مثني كقوله

ان يغنياني المستوطن اعدن) * فاني لست يوما عنهما يغني

لفظا لان الضمير مقدر انما قيد بقوله ونابت آل عن نفسه كما في الترجمة التي نضها الاشياء التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها واختلف في رجل حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل آل خالف عن الضمير (قوله) ومن ثم امتنع الحسن وجهه (قال اللقاني ان قلت هذه العلة تطرد في حسن وجهه وقد تقدم جوارزه قلت انما جاز فيه لفادة الاضافة التخفيف بحذف التنوين بخلاف هذا

* (فصل) * (قوله) (بجواز دخول آل الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا الفصل بان آل تحذف من المضاف في غير هذه الصورة وان لزم ذلك في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل آل الموصولة (قوله) والضامير في بها وهن للسيوف الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه أي قتلتنا بقتلنا قتلي منهم ايكنهم ليسوا اكلأء عندينا فلا وفاء في دمائهم والناس الاخذون بالشار الحائون حول الدماء يستشفون اذا قتلوا مثلهم ضمير وهن الدماء لا يبعد الاضافة ان ذكر

(قوله فانه الاصل في ذلك) لهذا مثل المصنف تبعاً للناظم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) في حواشي اللقاني ما نصه نزل هنا ضميره منزلة كتزليل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدأ منزلة في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن أي يتربصن أزواجهن فجوز ٣٠ كون يتربصن خبر المبتدأ ومن منع كونه خبراً كالجمهور منع هنا اه فأنقله عن الجمهور

نقل الشارح عكسه عنهم
وكلام الشارح هو مقتضى
نقل المصنف عن المبرد
وصنيع المصنف في
المعنى في مباحث روابط
الجملة وما يؤيد اللقاني
(قوله فلان النون فيهما
لم تحذف الخ) قد يقال
حذفها من الصلة لغير
إضافة لا يقتضي أن
الحذف للطول دائماً لانه
إذا لم توجد الإضافة
فالأصل أن الحذف
لأجلها لما ثبت من منافية
النون للإضافة ثم أنظر
ما معنى تعليل جواز
الجمع بين أل والإضافة
في المسئلة الرابعة
والخامسة بقوله لان
النون فيهما لم تحذف
للإضافة إذ لا شك أن
الإضافة موجودة والجمع
بينهما وبين أل حاصل
ولا دخل تحذف النون
للإضافة أو للطول في
جواز ذلك (قوله
الحفظ والخ) هذا بعض
بيت لقيس بن الخطيم
الانصاري وعزاه
سيبويه لرجل من
الانصار وتتمته
لا ياتيهم من وراءنا وكف
والعورة ما لم يحكم وقيل

فالمستوطنة صفة مضافة إلى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيها مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة كلوفي البراغيث والمستوطنة فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فأتى لست والمعنى أن يستغن عن المستوطنة عدن فأتى لست غنيا عنهما وما من الأيام المسئلة (الخامسة أن يكون) الوصف المضاف (جاءتبع سبيل المثني) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويختم بنون زائدة) بعد علامة الأعراب (تحذف للإضافة كما أن المثني كذلك كقوله

ليس الاخلاء بالمصغى مسامعهم) * إلى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم

فالمصغى صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاختلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة وإلى مثلي المثني والجمهور أشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف أن وقع * مثني أو جمعاً سبيله أتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والإضافة أما المسئلة الأولى وهي مسئلة الضمير المشبهة فانها الأصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها يحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لان الأصل في الجمع الشعر الجعد شعره أو شعر منه فاما أضيفت حذف الضمير الجار وربا لإضافة على الأول أو بالحرف على الثاني فحصل لتخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود أل وقرن المضاف إليه بال عوض عما فاته من الضمير أو من التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف أل كما يليه التنوين وجل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهة له من حيث أن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف إليه مقرون بها وأما المسئلة الثانية فلان إذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف إليه كشي واحد ولذلك لا يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بال أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير إضافة كقوله الحافظ وعورة العشرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شي مما تقدم قاله الشاطبي بمعناه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (وجوز القراء إضافة الوصف المحلى بال إلى المعارف كلها) سواء كان تعريفاً بالعلمية أم الإشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذي والضاربك والضارب غلامك أجراء لسائر المعارف مجرى المعارف بال (بخلاف) المضاف إلى المنكر نحو (الضارب رجل) لا تمتاع إضافة المعرفة إلى النكرة (وقال المبرد والمأزني والرماني في الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بال أو مجرد منها (موضع الضمير خفض) لان الضمير نائب عن الظاهر وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف فكذلك نائبه (وقال الانخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لان موجب النصب المفعولية وهي محقة وموجب خفض الإضافة وهي غير محقة ولا دليل عليها إلا حذف التنوين وتحذفه سبب آخر غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً وضعفه ابن مالك (وقال سيبويه الضمير ك) الاسم (الظاهر فهو منصوب في الضاربك) لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده إلا ما فيه أل أو إلى المضاف

عورة القوم نعرهم فاذا جوه فليس بعورة والوكف الاثم وقيل العيب ويرى نطف وهي التهمة يقول هؤلاء يحفظون لما عورة عشيرتهم فيحملونها فلا تاتيهم عيب من أمامهم ولا من ورائهم (قوله وقال الانخفش نصب) استدلالاً لانخفش بقوله تعالى انا منجوك وأهلك الأتري ان الكاف لم تكن منصوبة لم يحز نصب أهلك وأجيب بأنه منصوب بمقدير وتنجي أهلك * (مسئلة) *

(قوله قد يكتسب) فيه اشعار بقلة ذلك ولا ينافي ذلك كونه قياسا كما هو ظاهر عبارة المعنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسئلةين في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هي في مسألة العكس لانه بعد ان قال ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه قال وقد ورد مثل ذلك في التذكير فلم يأت بقلة الا في الثانية وقد يقال استواءهما في القلة لا تنافي ان أحدهما أقول والمصنف أشار لمراد ابن مالك لا آخر فقلة المسئلة الاولى لعدم الاكتساب الذي هو الاصل لا تنافي كثرها في ذاتها كما نص عليه الناظم في شرح الكافية (قوله وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف الخ) زاد في التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الاول بمن عنه كما قال الدماميني في شرحه مخالفا لما قاله في حواشي المعنى ألا ترى انه لا يصح ان تقول أعجبتني يوم عروبة وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة وانما عدلنا التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطي التسهيل في زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى في الجملة) أي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا وفيه إشارة الى ان المصنف يعني بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقاني صحة ارادة معنى المضاف ولو مجازا ولا يخلو ان الكلام مع اسقاط المضاف معناه الحقيقي ٣١ العموم والحمل عليه عند الخلو عن

القرينة واجب (قوله قطعت بعض أصابعه) قال اللقاني ان أريد ببعض أصابعه فأكسائي انتهى وبيان الثاني ان بعض الأصابع يصدق عليه بعض الأصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيرة جنسها أي الجماعات السيرة فبعضها جماعة سيرة فتأنيثها ليس بكتسب (قوله لانه اكتسب التأنيث من الليالي) الاظهر

لما فيه أل أو الى المضاف الى ضمير ما فيه أل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض في ضاربك) لان حذف التنوين دليل على الاضافة ولا مانع منها الاقتران الوصف بال وهو مجرور دعما (ويجوز في الضاربك والضاربك الوجهان) الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون للتحفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها لا طول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصيب أحوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير في نحو جاء الزائر الك والمكرمون فخالف فيه الوجهان باجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى * (مسئلة) * قد يكتسب المضاف المذكور من المضاف اليه المؤنث (تأنيثه وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر كورثته كبره (وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف اليه) مع صحة المعنى في الجملة (فن) النصور (الاول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأنت الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهي الأصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت أصابعه تعسرا عن الجزء بالكل مجازا (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصري (تأنيثه بعض السيارة) بتأنيث تلتقطه بالتاء المتناهة فوق (وقوله) وهو الاغلب العجلى وهو من المعمرين (طول الليالي أمرعت في نقضي) * نقضن كلي ونقضن بعضي فأنث أمرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول لانه اكتسب التأنيث من الليالي ونقضي ونقضن في الموضوعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضوع ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو

ان يقول لانه اكتسب هذا وقال اللقاني اعلم ان الليالي جمع ايلاه كوماه وموامي فيمكن ان المراد بطول الليالي طوله من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى لقوله تعالى هل أتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ما ذكره الموضوع ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وانما هو وصف في المعنى لليالي فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه في المعنى ويدل لذلك ان من أمثلة هذه المسئلة * كما شرقت صدرا القنات من الدم * وقوله * وما حب الدنيا شغف قلبي * وجدعت أنف هند ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضع لم يشعر كلامه بتخصر بل هو صريح في عدمه حيث قال فن ذلك والشارح فهم ان في كلامه حصر ابدليل قوله وبقي الخ ثم ما ادعاه الشارح من ان البعض في الاول مؤنث وكان مراده ان بعض الأصابع وأصبع مؤنثة يخرج المسئلة عن موضوعها من كون التأنيث اكتسابيا لانه حينئذ يكون أصليا كما مر عن اللقاني ومرت عن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه ومثل شرابه ما هو كالبعض بطول الليالي أمرعت وقولهم اجتمع أهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام الموضوع لان المضاف صالح للاستغناء عنه لا هم جعلوا فائدة الشرط الثاني اخراج أعجبتني يوم عروبة ويوم عاشوراء كما مر فلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا او كذا كان أظهر نعم مسئلة كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال في التذكرة في اكتساب التأنيث قد يسهل

الناس هذا فقالوا انه من حضر في أربعة أنواع قسم المضاف بغض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثاني وأنت تريد تحو قطع بعض أصابعه * اذا بعض السنين تعرفتنا * وتلتقطه بعض السبارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وأنت تريد الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثاني وأنت تريد الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولدت عليه كل عصفه * هيفاء ليس للبهازير فانت كلالا له المعصقات في المعنى اهويه يظهر ما في عبارة الشارح وانه لا فرق بين البعضين المذكورين في كلام الموضع وان كلاهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقاني لكن يردان التانيث حينئذ ليس بمكتسب وانما يتم له الفرق لو كان المثال الثاني كما شرقت صدر القناة واستفيد منه أن المراد البعض في المعنى كما أسلفنا (قوله فالي ابن أم أناس الخ) هو صديريت عجزه * عمر وقبيل حاجتي أو ترحف * وبعده ملكا انزل الوفود يباه به * ٣٢ عرفوا مواردي لا تنرف أنشده سيمويه شاهد اعلى ابدال ملك وهو نكرة من عمر والمعروفة

قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح أبياته أم أناس بعض جندات عمرو بن هند وفي الصباح ورحلت البعير أرحله رجلا اذا شدت على ظهره الرجل فعني أرحل ناقي أضع على ظهرها الرجل للسفر الى ابن أم أناس والضمير في قبيل راجع الى الناقة وكذا في ترحف قال في الصحاح الزحف الجيش يرحقون الى العدو والصبي يرحف على الارض قبل أن يمشي والبعير اذا أعيا فجر فرسه (قوله انارة العقل مكسوف) قال اللقاني قد يقال لادليل

مؤنث والثاني ما كان به ضاوه هو مذكروا الثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجبد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن الغريب أن المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله * فالي ابن أم أناس أرحل ناقي * فتح صرف أناس ليكونه سري اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي (ومن) التصوير (الثاني) وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكور تذ كبره (قوله انارة العقل مكسوف) بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة الانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل (ويحتمله ان رجعت الله قريب من المحسنين) وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر القراء أنهم التزموا تذ كبر قريب اذا لم يرد قرب النسب قصد للفرق هذا نقله في المعنى ونقل عن القراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بخلاف تقول هذه قرية فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الآية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة وانما يفتقر حكم المجازي والتحقيق في الظاهرين لا المضمهرين قاله في المعنى رداعلى الجوهري (ولا يجوز قامت غلام هند) بتانيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه) فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أي العلية لا تنفع نفسا لئلا يتنفع بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي

فيه لان المؤنث المجازي قد يذكرك ضميره في الشعر كقوله * ولا أرض أبقل ابقالها * (قوله وقيل التذكير في الآية الخ) أي فلذا قال الموضع ويحتمله ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقاني يحتمل الخبرية وانه وصف لشيء محذوف أي شيء قريب وأما قول الخفيسد انما قال ويحتمله لان كونه منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكر واعلم ان المصنف رساله في هذه الآية الشريفة نفيسة ضمنتها اقوال الأئمة أوصلها الى ستة عشر وهي مذكورة في الاشباه والنظائر للسيوطي (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقاني كيف هذا وقد وجهوا جاء زيد بنفسه برفع احتمال ان الجاني غلامه أو كتابه مثلا ه وأقول تفصيل الكلام انه ان أريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا فلا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا ويؤيده مسألة التوكيد وان أريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف في مسائل الجواز اذا سنادا البعض الاصابع من القطع بجملة مجاز ولذا عجم الشارح فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه يمكن معه الحقيقة باعتبار ان أسناد القطع الى جملة الاصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا أريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثر المحذف فيه مع ارادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أي بل التانيث لان الايمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتانيث الفعل) أي

بأنه على أنه لا فرق في المضاف إليه المؤنث بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً خلافاً للقراء كما بيناه في الحواشي * (مسئلة) * (قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) أي لأنه أراد بالاتحاد معنى ما يشمل الترادف والتساوي وضعاً كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كافي الموصوف والصفة (قوله لأن الغرض الخ) لك أن تقول المنعوت يتخصص بنعته مع أنه ليس غيره في المعنى وأيضاً فلا كفاية بالمغايرة بحسب المفهوم وعمل بعضهم منع إضافة الموصوف إلى صفة بان الصفة تابعة للموصوف في أعرابه فلو وقعت مضافاً إليه لكانت مجرورة دائماً ولم تتصور متابعته في الأعراب ومنع إضافة الصفة إلى الموصوف بان الصفة يجب أن تكون تابعة للموصوف ومؤنثة عنه فلا يمكن أن تضاف إليه والكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضاً ومنع إضافة أحد المترادفين إلى الآخر لعدم الفائدة (قوله ما يوههم شيأ من ذلك الخ) قال اللغاني الوهم احتمال مرجوح التأويل جل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقولهم يوههم معناه يدل دلالة مرجوحة ويؤول معناه يحتمل على المعنى المرجوح فالوهم والمؤول به واحد ٣٣ ولا يخفى عدم صحته فالصواب أن الوهم

هنا معناه الموضع في الوهم أي العقل وكثيراً ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أي لتتدف إضافة الشيء إلى نفسه في المعنى التي باباها النظر العقلي فإن قلت قد تقرر أن العقل يمنع هذه الإضافة وأنها منتفية فكيف قال النظم تبعاً للبصريين بوجوبها في الاسم واللقب المفردين كما مر أول الكتاب وقال بوجوب التأويل هنا قلت نعم أوجبوا إضافة توهم هذه الإضافة الممتنعة فوجوب التأويل لازم وجوب الإضافة لامتناعها نعم يتبعه أن يقال لا يجب ما يوههم بممتنع وهو الذي عني الموضع بقوله

ناب عن الإيمان في القاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو قولك زيد أظلم تريد أنه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر النظم على التصوير الأول فقال وربما كسب ثان أولاً * ثانيًا أن كان لحذف موهلاً * (مسئلة) ذهب البصريون إلى أنه (لا يضاف اسم لمرادفه كليت أسدولاً) يضاف (موصوف إلى صفة كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف اسم لمسا به اتحاد * معنى لأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف لنفسه ولا يتخصص بها (فإن سمع ما يوههم شيأ من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم وأول موههما إذا ورد (خن) ورود (الأول) وهو إضافة الاسم لمرادفه (قولهم جاءني سعيد كرز) فسعيد وكرز مترادفان لكونهما مسمى واحد وأضيف أحدهما للآخر (وتأويله أن يراد بالأول) وهو المضاف (المسمى وبالثاني) وهو المضاف إليه (الاسم) أي اللفظ الدال على المسمى (أي جاءني مسمى هذا الاسم) وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه إلى مالا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصيل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى كرز هذا إذا نسبت إلى الأول ما ينسب إلى الذوات أما إذا نسبت إليه ما ينسب إلى الالفاظ فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى والأول بالاسم كما إذا قلت كتبت سعيد كرز فإنه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا قاله قريب الموضع (ومن) ورود (الثاني) وهو إضافة الموصوف إلى صفة (قولهم حبة الحقاء) بالمد وانما وصفوها بالحقي لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطوؤها الاقدام قاله الرضي (و) قولهم (صلاة الأولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدر موصوف) أضيف إليه المضاف المذكور فيقدر في الأول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان (أي حبة البقلة الحقاء وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها (قولهم حرد قطيفة)

(هـ تصرح في) ويرده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالأول الخ) قال اللغاني هذا التأويل لا يخرجها عن إضافة الاسم إلى مرادفه نعم يخرجها عن إضافة الاسم إلى ما أريد به معناه كما في النظم فتدبر وعساك تقول إذا أريد بالثاني الاسم فليس مرادفاً لقول هذه الإرادة ليست وضعية بل في الموضوع له اللفظ هو معنى الأول فالمرادفة ثابتة (قوله أي جاءني مسمى هذا الاسم) قال اللغاني ومثله جئت فاصباح وذات يوم أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضى (قوله هذا إذا نسبت إلى الأول الخ) فيمر ذلك قول الرضي ولا ينعكس التأويل لأن اسناد العوامل إلى لفظ الاسماء ممتنع وقد نقل اللغاني كلامه وأقره (قوله وانما وصفوها بالحقي الخ) حاصله أن قولهم الحقاء استعارة تبعية لا تم شبهوا فبنتها في المجاري بالحقي بجامع ترتب ما يضر عليهم ما واشتقوا من الحقي الحقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الأولى) قال اللغاني الساعة الأولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللغاني في الرضي ومسجد الوقت الجامع يوم الجمعة اهـ وسيأتي أن الشارح بين حكمه عدول المصنف عن تقدير الرضي (قوله لما ذكرنا) أي من أنه يقدر في كل مثال غير ما قدر في الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم حرد قطيفة) منه قوله تعالى

خاتمة الاعين قال السقا قسى الظاهر انه من اضافة الصفة الى موضوعها أى الاعين الخاتمة كقوله واذا سقيت كرام الناس وجوزوا ان تكون خاتمة مصدرا كالعاقبة أى يعلم خيانة الاعين (قوله أن يقدر موصوف) قال اللقاني الداعى الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لا محالة الا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب واذا ليس موجودا فى اللفظ فلا بد من تقريره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أى من الامثلة المتقدمة والبصريون يقولون هذا كما فعلوا فيما تقدم وربما أوهم كلام الشارح خلاف ذلك فالتقدير حق الامر اليقين وإدراك الحياة الآخرة وما كنت بجانب المسكان العربى * (تنبيه) * احتج الكوفيون أيضا بان العرب أبازرت ان تعطف الشيء على نفسه اذا اختلف اللفظان وان كان الاصل فى العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك فى العطف * فالتقى قولها كذبا ومينا * والحاصل انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم فى التسهيل فجعل الاضافة على ثلاثة أقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهى سبعة أنواع منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم * (فصل) * (قوله الغالب على الاسماء الخ) قال اللقاني الغالب برأيه تارة ما منع غيره من المغلوب عليه ويتعدى بعل كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ما هو كثير بالاضافة الى غيره ويتعدى بلى كقولك الغالب فى الناس الشح ومنها ما امتنع اضافته يعلمان من مفهوم قول النظم * وبعض الاسماء يضاف أبدا * فانه يفهم ان بعضها لا يضاف أبدا وتحتة قسما ما لا يضاف أصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام ٣٤ على هذين القسمين مع انه ما شرح لمفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان أحدهما هو

الغالب فله دهره وما أدق
نظره (قوله من العقلاء
الخ) أشار الى حكمة
تكرار المثال وأظهر منه
قول اللقاني أشار بالاول
الى ما فيه معنى المشتق
وبالثاني الى ما يدل على
الذات لا باعتبار وصف
زائد (قوله للازمته
التعريف) أى وضعاً
فلا يردان الضمير قد يراد
به غير معين والموصول
قد يراد به في الجنس وكذا
اسم الإشارة ثم هذا
التعليل لا يحصى في أسماء

بنائها وكان الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم ان كلامه لا يقيد الجواب عن ايراد الموصولة على التعليل
 الاول هذا وقال الدنوشري هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه في اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة
 الكلام عليه بالنسبة للثاني ولانه شرح لمنطوق النظم كما أسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا
 نوبت هذه الاسماء عند القطع عن الاضافة وبه يعلم ان الواجب في هذا القسم هو الاضافة في المعنى وان الفرق بينهما ان الملحوظ في
 اللفظية هو اللفظ تحقيقاً وتقديراً وفي المعنوية معنى المضاف اليه دون لفظه وان التنوين في هذا القسم تنوين التمكن لا التعويض
 عن المضاف اليه اذ الموجب لم يحدف التنوين مع الاسم اضافة الى لفظ المضاف اليه لا الى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح في
 هذا الكتاب وفي شرح الازهرية من ان تنوين كل وبعض التمكن لا التعويض وانما لم يبين هذا النوع لماسيأني في بحث قبل وبعد
 (قوله نحو كل) قال الدنوشري لا تقطع كل عن الاضافة الا اذا لم تكن تأكيداً ولا نعتاً فان كانت أخد هما وجبت الاضافة لفظاً نحو جاء
 القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لان الشارح قيد كلاماً اذا لم تكن نعتاً ولا تأكيداً فلا حاجة لتقييده وكان ينبغي
 له الاقتصار على تمثيل ما قيده الشارح (قوله قال الله وكل في فلك) لا بد من تقدير المضاف اليه هنا جعل الاخبار عن كل بالجمع في قوله
 يسبحون قال العزبن عبد السلام في الامالي في الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكين سماء الدنيا والرابع
 والثاني لم أتى بصيغة الجمع وهما اثنان والثالث أتى بالواو في الجمع وهي لا يجمع بها الا من يعقل ٣٥ والجواب عن الاول انهما وان كانا

في فلكين فالافلاك كلها
 في المحيط فصارت كمال في
 صندوق والصندوق في
 بيت فيصدق ان المال
 في البيت وعن الثاني ان
 الضمير عائده عليهما مع
 الليل والنهار وذلك لان
 الليل والنهار يسبحان
 أيضاً لان الليل ظل
 الارض وهو يدور على
 محيط كرة الارض على
 حسب دوران الارض
 وكذلك النهار يدور أيضاً
 لانه يخلف الليل في المحيط

الى المفرد وهو نوعان الاول (ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ) فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله
 وبعض ذا قديأت لفظاً مفرداً * (نحو كل) اذا لم يقع نعتاً ولا تأكيداً (وبعض وأى قال الله تعالى وكل
 في فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور الى
 انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مرت بكل قائماً وبعض جالساً وأصل
 صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول ان نصفاً
 وسدساً وثلاثاً ورابعاً ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجتماع وردبان العرب تحذف
 المضاف اليه وتريده وقد لا تريده وذلك مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته (أياماً تدعوا) فأي اسم شرط
 مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثاني (ما يلزم الاضافة لفظاً) وهو المشار اليه بقول النظم
 وبعض الاسماء يضاف أبداً * (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ما يضاف للظاهر) مرة (وللمضمرة)
 أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأتين وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب
 ولدك (وقصاري) الامروء صاراه بضم القاف أي غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثاني (ما يختص
 بالظاهر) دون المضمرة (كأولى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذى) بمعنى صاحب (وذات)
 بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أي أصحاب قوة (وأولات الاحمال) أي صاحبات الاحمال

وعن الثالث انهما الماوصفهما بالنسبة وهو لا يوصف به حقيقة الا من يعقل جمع جمع العاقل (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدنوشري
 رجح مذهب الفارسي مجيئها حالاً حتى لا يخفى حررت بهم كلاماً خلا (قوله وردبان العرب) أي رد الا لزام وأجاب المصنف عن
 الا لزام أيضاً بان كلام من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها الا بما أضيفت اليه أي انها
 وضعت لتعميم شيء فكان معناها في غيرها قال الدماميني وفيه نظر (قوله ودل مجيء الحال الخ) فيه ان الحال قد تأتي من المكرة بلا
 مسوغ الا أن يقال الاصل تعريف صاحب الحال وأيضاً تنكيره قليل واثبات الحال من كل كثير (قوله لفظاً) قال اللقاني منضوب على
 التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلاطف والاصل ما يلزم التلاطف بالاضافة فلا يكتفى معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار
 اليه بقول النظم وبعض الاسماء الخ) فيه نظراً وانما الاشارة الى هذا النوع بمفهوم قوله وبعض ذا قديأت لفظاً مفرداً وهو ما قوله
 وبعض الاسماء الخ فانما هو اشارة الى موضوع النوعين وهو ما يجب اضافته الى مفرد لان المراد من قوله يضاف أبداً يضاف الى مفرد
 بدليل قوله بعده والزموا الاضافة الى الجمل * (قوله ولدى) قال اللقاني قال الرضي وأمالدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند
 أعم تصرفاً من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان كان بعيداً بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد
 ثم قال بعده بقرين وأمالدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بيانه (قوله أي غايته) قال اللقاني قصاري الشيء ما يقصر الشيء عليه فلا
 يتجاوزها الى ما فوقه وذلك غاية الشيء (قوله وذى بمعنى صاحب) قال السهيلي في كتاب الاعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى

أضاف ذا النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت وبينهم فارق وذلك انه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة بهذا أشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة الأعلى وجهه ما وأما ذوقانك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقبال حمير ذو جدين وذويزن وذو رعين وذو كراع وفي الاسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليدين وذلك كله تفخيم للسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريض لا يقترن به شيء من هذا المعنى والفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور فحون والقلم وقد قيل ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعومة والخولة والابوة وقيل له فعل اذ يقال وحده يحده وحده ومعنى مرتبه وحده عند الخليل أفردته بالمرور اذ اوعند المبرد مرتبه منفردا وهو أولى لا طراد في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرد به بل هو سبحانه انفراد بنفسه وقال سيديويه اسم موضوع موضع المصدر فوحده نائب ايجادا ونائب موجد وموجد حال فعني مرتبه وحده مرتبه ٣٦ في حال كوني موحدا له عمرو بن وهب ونسبته على الظرفية ومعنى وحده جاء على

انفراد والاصل جاء على وحده ورده ابن عصفور بان وحده ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدماميني في شرح التسهيل والظاهر ان تونس انما قصد تفسير المعنى وانما المعنى جاء في وقت توحده وعلى التي قدرها بمعنى في مثله في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وانما لم يقدر في لانها لا تدخل على وحده بخلاف على وبذلك يتدفع ايضا ان تقديره يقتضي ان انصب على المفعول به لانك لو قلت جاء على وحده كان حالا متعلقا

(وذا النون) أي صاحب النون وهو الحوت (وذا بهجة) أي صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر واليه أشار الناظم بقوله

و بعض ما يضاف حتما امتنع * ايلأوه اسما ظاهرا حيث وقع
(وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا (وهو وحده) وهو مصدر ملازم للأفراد والتذكير على المشهور ومن اضافته الى ضمير الغيبة (نحو واذا دعى الله وحده) من اضافته الى ضمير الخطاب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الله الأعلى القرشي (وكننت اذ كنت الهى وحدا) * لم يك شي يا الهى قبل كما فالهى الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه (و) من اضافته الى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزارى

أصبحت لأجل السلاج ولا * أم لك رأس البعير ان نفيرا
(والذئب أخشاه ان مرتبه * وحدي) أخشى الرياح والمطرا
قال ذلك الكبير سنة وقلعها ش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثالث في من النوعين (ما يختص بضمير الخطاب وهو مصدر مثنى لفظا ومعناها التكرار) لانهم لما قصدوا بها التكرار جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهى لبيك) بفتح اللام تشديد الموحدة (بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادك بعد اسعادك ولا تستعمل) سعديك (الابعد لبيك) لان لبيك هى الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادى أراد سيديويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد

بمحذوف فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور ان يكون ظرفا والجار على رأيه على فتأمل (قوله على المشهور) اجابة يحتمل عوده الى قوله وهو مصدر لمقابلة قول تونس انه ظرف كما ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للأفراد لانه قال في التسهيل وربما بنى مضافا الى ضمير مثنى فراجع شراحه (قوله لم يك شي الخ) ذكر المصنف في بحث لما من المعنى ان ابن مالك مثل بهذا البيت المعنى المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يك شي يا الهى معك * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتعذر ان يكون تقديره لم يك شي قبلك ثم كان شي قبلك واعتراض بان هذا لا يلزم اذ لا تأخذ حذف ذلك الشيء معيدا بالقبلية بل مطالأى لم يك شي يا الهى قبلك ثم كان وعن السراج الباقين ان الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه تعالى فتعينت المعية فالعنى لم يك شي يا الهى معك قبل خالق العالم ثم وجد العالم انتهى وبذلك يكون القبلية بمعنى المعية مقابلة لها بقوله وحده كافتدبر (قوله ومعناها التكرار) قال اللقاني المطابق لما سيجي ان يقول الكثير وهو أخص من التكرار الصادق بمرتين (قوله بمعنى اقامة الخ) قال اللقاني في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لبيك بالمكان أقام به والى ان الكاف في غير دوا لبيك مفعول المصدر المضاف وفي دوا لبيك تارة كذلك كقولك لبيك وسعديك ودوا لبيك أى تداءى لبيك بعد تداءى لبيك واسعادك بعد اسعادك وحنانك بحنانك

منك بعد حنان ودو اليك بادالة منك بعد ادالة ليكون من اضافة المصـذر لفاعله كان أليق بالمقام أو فسر حنانيك بتحننا اليك بعد
 تحنن كان أوفق للواقع اذا خوطب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله دو اليك في البيت على تفسيره بتداول اوجه العلم على ان الكاف
 حرف لخر د الخطاب اذ لم يكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له اذ فاعله المتكلم وجماعته ومفعوله شق الابراذ فتنتفي اسميتها بانتقاء
 لازمه او بما فسرناه من ادالة منك بعد ادالة يتدفع ذلك اذهي فاعل الادالة والتقدير قائلين يا الله ادالة منك بعد ادالة والله سبحانه أعلم
 وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا في النسخ لب من غيرهمزة ولا يتم كلامه الا على ذلك لـكن الذي قاله غيره انه هو الـب
 بالهمزة وفي اطلاق قوله وما بعد مدح صدر من لفظه نظر لانه لم يفسر هذا ذيك بمصدر من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه (قوله وهذا
 أنسب من قول ابن الناطم الخ) فيه ان قول ابن الناطم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقاني وقد فضل رجاء الله الكلام وروى بالمرام وقول
 الشارح لان الادالة الخ لا يثبت مدعا اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك (قوله وهذا ذيك الخ) ٣٧ قال الدنوشري قال بعضهم

وأما هـ ذاذيك بذالين
 معجمتين فالمراد به
 الكف قال الأصمعي تقول
 للناس اذا أرادوا أن يكفوا
 هذا ذيك انتهى وقيل المراد
 به الاسراع قال الشاعر
 ضرب يا هذا ذيك وطعنا
 وخضا
 والطعن الوخز الذي
 لا يصل الى الجوف انتهى
 كلامه وهو من رد قول
 الشارح الطعن الجائف
 فليأمل انتهى وهذا
 عجيب اذ لا مدخل للتأمل
 في هـ لانه امر نقيض
 لا مرجح لكلام هـ ذا
 البعض على كلام الشارح
 حتى يرد كلام الشارح
 بكلامه وقد صرح
 الجوهري بما قاله (قوله
 وعامله أي هذا ذيك) قد
 يقال قبحية قول
 الشارح به هذا ذاك بعد

اجابة انتهى (وحنانيك) بفتح الحاء المهملة والذون (بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرفه بن العبد
 حنانيك بعض الشر أهون من بعض * أؤشده سيبويه (ودو اليك) بفتح الدال المهملة (بمعنى تداول
 بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناطم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم أدلني على فلان
 وانصر في عليه (وهذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعك بعد اسراع قال) العجاج
 (ضرب يا هذا ذيك وطعنا وخضا) والماني اضرب ضربا بهذا هذا بعد هـ ذاك على التكرير واطعن طعنا
 جائفا وهذا السرعة في القطع وغيره والوخز بالحاء والصاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو
 وسكون الخاء نعت للطعن (وعامله) أي هذا ذيك (وعامل لبك من معناه هـ) على حد قد عدت جلوسا
 والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقي) من الامثلة (من لفظها) والتقدير أسرع وأتحنن وأتداول
 (وتجوز سيبويه) مبتدأ ومضاف اليه (في هـ هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج (وفي دو اليك من
 قوله) وهو سحيم بن الحسحاس

اذا شق برد شق بالبردمثله * (دو اليك حتى كلنا غير لابس

الحالية) مفعول تجوز (بتقدير فاعله متداولين وهذين أي مسرعين ضعيف) خبر تجوز (للتعريف)
 بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بذكره كفا في جازيذ وحده (ولان المصدر
 الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لاحالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه
 عسر وسحيم بالتصغير وبمعجمتين والحسحاس بمهمات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد أن يكيد
 المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برصا حبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجوز لا علم) وهو
 يوسف الشذمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج
 (الوصفية) لضربا (مردود) خبر تجوز (لذلك) وهو التعريف لان ضربا يأسكرة فلا يوصف بمعرفة ولان
 المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول
 بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني بعرف ما تقدم
 (وقوله) أي الاعلم مبتدأ ومضاف اليه (فيه) أي في هذا ذيك (وفي أخواته) وهي لبك وسعديك

أن عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا ولا يند في الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعيني (قوله وعامل لبك من
 معناه هـ) قال اللقاني اذ لا عامل من لفظهما وأما قولهم لي فانه مأخوذ من قولهم لبك ومصدره التلبية وأما لبك فعامله لونه نطق به إنما
 هو لب ومصدره لب مفرد لبك انتهى وتقدم عنه انه نطق به بفعل وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو الـب
 بالهمزة وكلام الموضوع بدل عليه ولا ينافي كون عامله من معناه قولهم لبك من الـب بالمكان أقام به لان أخذ من هذه المادة باعتبار نوع
 المعنى لا يقتضي ان فعلها فعله (قوله والحال واجبة التنكير) كان ينبغي أن يقول غالب اليلائم قول المصنف ضيف ولم يقل غير صحيح غادق
 من قول اللقاني أي وهو خلاف الغالب فار تكلمه مع امكان غيره ضعيف بخلاف جازيذ وحده ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم
 إذ يمكن في وحده أيضا أن يكون مفعولا مطلقا أي يتفردا بفراذه (قوله وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام) قد يدفع هذا بقول اللقاني
 يعني ثبت كونه مفعولا مطلقا دليل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كبريتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله ان الكاف

بمجرد الخطاب الخ قال ان لم يكن على ما ذكرنا فشاذا لان الناصب له يكون تشبيها كضرب ضربك فكون المعنى تداولنا مثل مداولتك
وأجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزومك طاعة غيرك وكذا البواقى وليس المعنى على شئ من ذلك قلت لا يمنع أن يكون المعنى
اجابته لغيرك أجبت وكذا البواقى ٣٨ قوله لقولهم حنانيه ولي زيد الخ) أدق من هذا قول اللقاني قد يقال ان الهاء والظاهر

مثلهم ما في آياه وآيا الشواب
كما كان جوابكم فيهم - ما
فهو جوابنا ثم انه أجاب
عن الشبهة الثانية بنحو
جواب الشارح وأجاب
عن الثالثة بقوله قد
يقال لعله يرى ان لبيك
واخواته أسماء أفعال
منقولة من مصادر مثناة
مضافة الى الكاف
فالكاف حرت لمجرد
الخطاب كما في رويدك
زيد الاسم فعل معناه أمهل
(قوله وفي شرح المواقف
ان يدي الخ) ينبغي أن
يؤخر هذا عن الكلام
على معنى البيت ويذكره
بعد قوله خص يديه
ليكون مقابلا له ولقوله
الآتي وقيل كان عادة
العرب الخ فانه المناسب
كما لا يخفى فذكره هنا
يوهم انه مقابل لكلام
المصنف وليس كذلك
فان يدي مضافة الى
مسور وان كانت زائدة
بندليل ظهور جر مسور
اذلا سبب له في البيت
الاضافة يدي اليه (قوله
لاهما اللتان أعطياه)
المعطى حقيقة انما هو

وحنانيك ودوايك (ان الكاف) المتصلة بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) الكاف (في ذلك مردود) خبر
قوله (أيضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) باضافته الى ضمير الغيبة (ولي زيد) باضافته
الى الظاهر فتعين أن تكون الكاف في لبيك واخواته اسما للقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام
مثلها (ولم يفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذانك) وتأنك في ذلك دليل على أنها اسم مضاف اليه
(وبانها) أي الكاف المحرفية (لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه
الكاف المحرفية قال الكاف المحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد
على الاعمال علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل
واستعمل مع العدمي الباء تغار بينهما وتفننا في التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولي زيد شاذا
وخارجا عن القياس كما سيأتي فلا يصلح ان للرد وقول أبي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما
باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها أشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما
في اثني عشر وانما لم يحذف في ذانك وتأنك للالباس بالمفرد (وشئت اضافة لي الى ضمير الغائب في) نحو
(قوله) انك لو دعوتني ودوني * زوراء ذات مترع بيون * (قلت لبيك لمن يدعوني) *

دعوت لساناني مسورا * فلي فلي يدي مسورا
واليه أشار الناظم بقوله وشذا يلا يدي للي وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زائدة انتهى ومردود
علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابني بمعنى أصابني
صلة ما وجلة فلي معطوفة على جملة دعوت والاصل فلياني أي قال لي لبيك فحذف المفعول وهو الياء
والمعنى دعوت مسورا للامر الذي نابني من نوائب الدنيا فلياني وأصل هذا ان رجلا دعا اسمه مسورا
ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخض يديه بالذكرا لهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبته
وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا
دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لي يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبي (و) قال سيديويه
هذا البيت (فيه رد على يونس في زعمه انه) أي لي (مفرد وأصله لي) بالفتح بعد الموحدة على وزن فعلى
يسكون العين (فقلت ألفه ياء لاجل الضمير كما) قلت (في) لذي وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال
فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألفه كما ألف لذي
وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لذي الباب وعلى زيد ببقاء الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح
النظم (ان خلاف يونس) جار (في لبيك واخواته وهم) بفتح الهاء أي غلط وانما هو خاص بلبيك
(ومنها هو واجب الاضافة الى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو اذ) من أسماء الزمان

الشخص ونسبة الاعطاء اليهما مجازو كان الظاهر أن يقول لان الاعطاء يكون بهما فتدبر (قوله كما في لذي) أشار (وحيث)
الى انه كان التمثيل بليديك وليدي أعيد كما قاله اللقاني (قوله وهم) قال اللقاني لانه لا يمكنه دعوى الالف في اخواته للنطق بها مجردة
عن الالف والياء كخنان وسعد ودوا لم يقولوا الب (قوله الى الجمل) أي في اللفظ فلا ينافي ان الجملة في تاويل المفرد اذ قوله كانت
منازل ألاف عهدهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا فاذا الاولى ظرف لعهدتهم واخواتهم في قول ثان له ونحن مبتدأ

حذف خبره أي اذ نحن مثاليون ومثله قول الآخر * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا * والثقة ذرا اذ ذاك كذلك فانظر المغني (قوله وحيث) قال الرضي اعراب حيث لغة قيسية (قوله من أسماء المكان) قد تاتي للزمان كما في قوله حيثما تستقيم بقدر لك * الله نحاحا في غابر الزمان فانظر المغني (قوله اذ أنتم قليل) سيأتي ان الشارح قال في حيث لما كانت اضافتها الى الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة اذ الى الاسمية أكثر وان تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللقاني قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الى استوائهما مع اذ فتقدم الاسمية لشرفها وترجع الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في باب الاشتغال (قوله أن لا يكون خبرا مبتدأ فيها فعلا) ظاهره ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السيوطي ووجه قبحه ان اذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكان في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارا نحو اذ زيد يقوم (قوله أو معنى لا لفظا نحو اذ يرفع الخ) بان يكون مضارا قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشري في الاية قال المصنف في الحواشي قال أبو حيان في تفسيره وفيه نظر قلت هو نظر كليل (قوله اذ هما في الغار) ينبغي أن يتعين ٣٩ في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو

فعلا مضارا على ما يؤدى الى وقوع خبرا مبتدأ فعلا ماضيا وقد استقبحوه ويحتمل أن يقال انما استقبحوه مع التلظظ بالفعل (قوله وقد يحذف الخ) قد يقال المحذف ولو على قلة ينافي وجوب الاضافة وجوابه منح المناقاة فان الواجبة أعم من اللفظية والتقديرية نعم الاضافة الى المفرد كما في حيث تنافيه (قوله وكسرت لذل) يجوز فتحه للتخفيف كما يأتي (قوله على الاصح) مقابله ما ذهب اليه الاخفش ان الكسرة اعراب المضاف اليه وان التبعين

(وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذا (فاما اذ فنحو واذا واذا أنتم قليل) باضافة اذ الى الجملة الاسمية (واذا واذا أنتم قليل) باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذا في هذين المثالين مفعول به لا ذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف أي واذا كروا نعمة الله عليكم اذ أنتم قليل واذا كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبرا مبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو واذا يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافة الى الاسمية والفعلية بقسميهما في قوله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) اذ (اليه) من الجملة باسمها (للعلم به فيجاء بالتسوين عوضا منه) أي من المضاف اليه (كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون) أي يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض منها التسوين وكسرت الذا لالتقاء الساكنين واذا بقية على بناؤها على الاصح واليه أشار الناظم بقوله * وان ينوّن يحتمل * افراد اذ (وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد) باضافة حيث الى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس) باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (الى المفرد) كعند (كقوله) ونطعنهم تحت الحجاب بعد ضربهم * بيض المواضي (حيث في العمامة) فاضاف حيث الى لي وهو مصدر مفعول (ولا يقاس عليه خلافا للسكاني) فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالزمع يطعنه بالضم وطعن في نفسه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحجاب بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع جبوة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمامة شدها على الرؤس (ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لسا) الوجودية (عند من قال باسميتها) كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهي

للممكن وجماعه على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زال التمن اللفظ صارت معربة وورد على لازمتها البناء وباتها كسرت حيث لاشئ يقتضي الجرح نحو نهيتك عن طلابك أم عمرو * بغافية وأنت اذ جميع وبأن العرب بنت الظرف المضاف لا ذولا على له الا كونه مضافا للمبنى وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذا لمتوننا وبانه لو كان معربا لم يجر فتحه لانه مضاف اليه فدل على أنه بني على الكسر تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث الى المفرد) قال الرقاني قال الرضي ومع اضافة حيث الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء أي الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا الى جملة ولا الى مفرد أندرو ظرفيتها غالبية لا لازمة قال * لدى حيث ألقبت رحلها أم قشعم * وكذا في قوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * هو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته وحكي هي أحسن الناس حيث نظرناظر أي وجهها فهو تميز وقال الاخفش قد راد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به * حيث يهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا جملة على المكان انتهى وفي حاشيتنا على الالفية عن المصنف كلام يتبع ابي اعراب حيث عند الاضافة لمفرد ينبغي مراجعته (قوله ما يختص بالجمل الفعلية) قال اللقاني أي بالاضافة اليها وفي قوله وهو لسا عند من قال باسميتها نظر اذ القول باسميتها لا يلزم منه اضافتها الى الجملة

الفعلية بعدها أو أي مائع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف في مثل ثانياً كرمك على ما هو التحقيق عندهم وكذا تقول في إذا انما منصوبة بشرطها لا خافضة له (قوله وذلك يقتضي الحرفية) أي لان الأصل في الاسماء الاعراب وأما ضمير الفصل عند الجمهور فخارج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بان العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختيار الشق الاول قال شيخنا العلامة الغنيمي ويمكن أن يجاب باختيار الثاني لكن كون العامل جوابها مقيد بما لم يمنع منه مانع كما هنا أخذنا بما أجاب به الدماميني عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابها انتهى وأقول الكلام في ناصب اذا مطلق هل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض الكلام في لسان في مادة معينة وهي الآية الشريفة وجوابها مقرون في الآية بالمانع فمع القول بان الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم ان ٤٠ المصنف في الحواشي لما أورد على القول بان الناصب اذا في جوابها من فعل أو شبهه انه

ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذا واستحسنه في المعنى لانها مختصة بالماضي (لخول ما جاء في أكرمه) والجميع عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم وجه الدليل منها انها لو كانت ظرفاً لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها الناصب وذلك العامل اما قضينا أو دلهم اذ ليس معنساواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم برعون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافاً اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المعنى بذلك في اذاعلى قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عندها ولا غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جرمت انتهى (واذا عند غير الاخفش والكوفيين) فانها تختص بالجل الفعلية واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اذا مضافة الى * جل الافعال * ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا أنعمنا على الانسان أعرض ومضارعين نحو واذا يتلى عليهم يخرون ويختلفون نحو واذا سمعوا ما أتزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وسجدوا ماضيا وأمر (فخو اذا طاعتن النساء فطلقوهن وأما نحو واذا السماء انشقت) مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجمل الاسمية (فمثل وان أجدم من المشركين استجارك) في التأويل فالسما فاعل بفعل محذوف يفهم المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان أحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك أحد لان السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره وفي هذا القياس نظر لان شرط المعنى عليه أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد في الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف بل يجوزون ابتدائه لان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق

(اذا باهلي تحت حنظلية) * له ولد منها فذلك المذرع

مما ليس بعد المرفوع فدل يصلح للتفسير (فعلى اضمار كان) وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحت حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوف وباهلي فاعل بمحذوف يفسره

قد جاء الجواب مقسرونا بالفاء أو باذا القجائية فقل ان قائله أجاب بان الظرف المائر التأخير يتسع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم غيره فساظنك بالمتنع وبه يعلم انه يمكن في مسألة لما أن العامل في الآية دل لكن قال في المعنى ان مثل هذا التوسع باب الشعر نحو ونحن عن فضلك ما استغنيانا (قوله لا يقولون باضافتها الى ما بعدها) هذا صادق به وفهم باضافتها الى جوابها وليس مراداً وانما المراد مطلقاً بدليل التنظير اذا ولانه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بمثل جملة الشرط (قوله لان اذا عندها ولا غير مضافة) ظاهره انهم مصرحون بذلك وعبارته في

الحواشي ولزوم هؤلاء أن يدعوا أن لا اضافة وان

العامل

يفرقوا بان اذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأنى وأما اذو حيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط النهي ومن خطه نقلت والمتبادر من قوله ولزم انهم لم يصحروا بذلك وانظر هل قوله وان يفرقوا الخ يشكك على جواب الشارح لان لما ظرف بمعنى حين أو اذا فلا يحصل بها ارتباط لولا الاضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضي جملتين ففيها معنى الشرط ولهذا يسمى تالياً شرطاً وما بعده جواباً ويقرن بالفاء اذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافي أن جملة اذا لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف في الحواشي فان قلت فبا تصنع في اذا السماء انشقت قلت الماضي صيغة الفعل لا الزمان ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر في المعنى أن اذا قد تخرج عن الاستقبال فتجى للماضي كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم

قلت لا أجدها أحكامها عليه والفعال وذلك بعد القسم فحذوا الليل اذا يغشى على ما بينة ثم رده فراجعته * (فصل) * (قوله لما مضى) قال قال اللقاني نعت لاسم لا الزمان والتقدير موضوع لما مضى ولو قال بدله وبدل ما بعده ماض أو مستقبل كان أخصروا وأظهر (قوله فانه) أي ما كان بمنزلة اذا واذا فيما تقدم (قوله بمنزلة) أي اذا واذا قال اللقاني ثني ضمير المتعاطفين لان القصد منه ول الحكم لهما على حد قوله تعالى فانه أولى بهما انتهى وحاصله ان أو هنا للتنويع لا لاحد الثنيين وقوله ان أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الاولى كما نص عليه الابدی ونقله المصنف عنه في بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان اليه) قال اللقاني يضافان صلة جرت على غير ما هي له فان ما واقعة على الجملة المضاف اليها والاضافة موصف ثابت للمضاف وقد أبرز الضمير العائد على صاحب الصلة الحقيقي فلا حاجة

الى أن يقول يضافان هما اليه فتدبر (قوله) ويمتنع زمن الحاج قادم قال اللقاني لقائل أن يقول كونه بمنزلة اذا يقتضي تاويله باضمار كان الثانية واسمه الامتناع وجوابه ان التأويل المذكور سائغ فيما شمع ولا يسوغ أن يشتمل على من غير سماع (قوله ووافقه الناطم) أي في غير النظم بدليل قوله محتججا الخ وأما في النظم فكلامه محتمل قال المصنف في الحواشي فان قلت فهلا قال وما كاذم معنى كاذم قلت محتمل وجهين أحدهما أن يكون أراد ذلك وترث ذكره كفاء بمناسبه عليه فيما كان بمعنى اذ وهذا الذي رآه ابنه والثاني أن يكون الحكم عنده ثابتا في موافق اذ دون اذا وهو الظاهر فانه رد على من يقول يوم هم بارزون وقول الصحابي يوم لا ذو شفاعه

العامل في حظلية ورد بان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهل ان الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحظلية منسوبة الى حظلة وهي أكرم قبيلة من تميم والمدرع الذي يكسى الدرع بالذال المهملة يعني أنه اذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حظلية ولد فذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهل للباس الدرع لشرف أبيه وقال الدماميني والظاهر أنه المدرع بالذال المعجمة وهو الذي أمسه أشرف من أبيه وقد اشتهر ان حظلة أشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود (كما اضمرت هي وضامير الشأن في قوله) وهو قيس بن الملوح والصمة القشيري أو ابن الدمينه

ونبئت ليلي أرسلت بشفاعه * الى (فهلا نفس ليلي شفيها)

فنفس ليلي خبر مقدم وشفيها مبتدأ مؤخر على حذف ولكن مل عين جيبها * والخبر هنا واجب التقديم لثلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أي الشأن وقيل التقدير فهلا شغعت نفس ليلي لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيها على هذا خبر مبتدأ محذوف أي هي شفيها قالت ويرجع من وجهه آخر وهو ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويحجب عنه بانه حذف تبع للفعل فاعتقر * (فصل وما كان من) * أسماء الزمان (بمنزلة اذا واذا في كونه اسم زمان منهم لما مضى) كما ان اذا كذلك (أو لما يأتي) كما ان اذا كذلك (فانه بمنزلة) فيما يضافان اليه) فاما كان بمنزلة اذا جاز أن يضاف للجملة الاسمية والفعلية واليه أشار الناطم بقوله وما كاذم معنى كاذم أضف جوازا (فلذلك تقول جئت زمن الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أوزمن كان الحجاج أمير لانه) أي لان زمن (بمنزلة اذا) في افادة معنى الماضي والناصب له جئت لانه بمعنى الماضي فلا يعمل فيه الا ماض (و) ما كان بمنزلة اذا جاز أن يضاف الى الجمل الفعلية دون الاسمية فلذلك (تقول آتيتك زمن يقدم الحاج) فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له آتيتك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الامستقبل (ويمتنع) آتيتك (زمن الحاج قادم) على الابتداء والخبر (لانه) أي لان زمن (بمنزلة اذا) واذا لا تضاف الى الجمل الاسمية فكذلك ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) في مشابهه اذا واذا (ووافقه الناطم في شبهه اذا) واقتصر عليه في النظم (دون مشابهه اذا) بقرينه تعالى يوم هم على النار يفتنون) فاضيف يوم وهو شبهه اذا في الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها (وقوله) وهو سواد بن قارب

وكن لي شفيها (يوم لا ذو شفاعه * بمن) قتيلا عن سواد بن قارب

(٦ تصریح فی) بمن والدلیلان یکن منازعه فیہما الکن الذی یتھری ان غیر اذا لا یتحقق بہا لام التخص بالجملة الفعلية الاما فیہما من معنی الشرط لا امر یساویہا فیہ غیر ہما من الظروف المستقبلة المهمة علی أن الذی نصرہ الناطم فی اذا نہ لا یلزم ہا الجمل الفعلية مستدلا بقوله اذا هو لم يخفى فی ابن عمی * وان لم ألغہ الرجل الظلوماہ وعلى الاحتمال الثاني جرى الشارح فقال واقتصر عليه في النظم وانظر قول المصنف لانہا لم تختص الخ الظاهر فی أن غیر ہما من الظروف لا یساویہا الطرف الخ فانه صریح فی أن الطرف متضمن معنی الشرط (قوله محتججا بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللقاني بر داحتجا به بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم اذا اليوم موضوع لزمان محدود واستعماله في مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده انتهى وأقول صرح في شرح الكافية بان اليوم مبهم وعمله مانه عند العرب لا يختص بالنهار (قوله وهذا ونحوه الخ) قال اللقاني يعني فهو من مشبهه اذا لا مشبهه اذا (قوله وكن لي شفيها الخ) قال اللقاني

ان قامت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب أولا الشفاعة وهو يستلزم الاخبار بانه لا تنفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجد اني فان الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول
* (فصل) * (قوله جملا عليهما) ٤٢ قال اللقاني يؤخذ من هذا ان الحمل على المبنى سبب للبناء فتريد الاسباب على العدد المذكور اول

فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تصاف اليها (وهذا) المذكور من الالية والبيت (ونحوه) عند سيبويه (بما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضي) فيوم فيه شبهه اذا لا شبهه اذا فاذللك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع وبيومين وشهر لم يضاف الى الحمل خلافا لبعض المغاربة

* (فصل) ويجوز في الزمان المحمول على اذواذا * اذا اضيف الى جملة (الاعراب على الاصل) في الاسماء (والبناء) على الفتح (جملا عليهما) أي على اذواذا لانهم مبنيان لشبه الحرف في الافتكار المتاصل الى جملة واقصر في النظم على شبهه اذ قال ابن اعراب ما كاذ قد اجريا * (فان كان ما عليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) واليه أشار الناظم بقوله * واختر بنامتلوف فعل مبنيا * واختلف في علته فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليها مفتوحة اليه والى غيره وذلك ان قلت من قولك حين قلت كان كلاما ما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار شبه حين وأمثاله بان البناء الاصل (كقوله) وهو النابغة الذبياني

(على حين عاتبت المشيب على الصبا) * وقلت المأصم والشيب وازع
يروي على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله)

لا جئذين منهن قلبي تحلما * (على حين يستصبين كل حليم)
يروي بالخفض حين على الاعراب وفتح على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصبين فانه مضارع مبنى على السكون لا اتصاله بنون الاناث وما ضيه استصبيت فلانا اذا أعدته صيبا أي جعلته في عدداد الصبيان (وان كان) ما عليه (فعلا) مضارعا (معربا أو جملة اسمية فلا عراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين) والاختفاء (وواجب عند جهور) البصريين لعدم التناسب (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الاعراب لان الإشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق وأجاب جهور البصريين بان الفتح فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والترمو الاجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم والالزم كون الشيء ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله)

تذكر ما تذكر من سليمان * (على حين التوصل غير دان)
يروي بفتح حين على البناء والكسر على الاعراب أرجح عند الكوفيين ومال الى مذهبه أبو علي الفارسي من البصريين وبقية ابن مالك فقال بعد قوله في النظم

وقيل فعل معرب أو مبتدأ * أعرب ومن يتألفان يفندا أي لن يغلط

* (فصل) عما يلزم الاضافة * لفظا ومعنى (كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا) يضافان لنكرة مطلقة فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين (عند البصريين) (خلافا للكوفيين) فانهما أجازوا اضافة لهما الى النكرة المختصة بنحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكما وكلتا جارييتين عندك

(قوله مثلها في صمت يوم الخميس) أي فالنصب على الظرفية (قوله ليست اليوم) أي بل للذكور قبل من كلامه مقطوعة مع عيسى وكلام عيسى معه أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم (قوله والالزم كون الشيء الخ) أي بخلافه على قراءة الرفع مخروجه عن الظرفية (قوله واعترض عليهم أيضا) يجاب بانه على اضمار كان الشانية واسمها * (فصل) * (قوله أحدها التعريف) قال اللقاني وجهه أنهما في المعنى تو كيدلما أضيفا اليه وسياق أن المنكوز لا يؤكده عند البصريين وان أفاد تو كيدلما يؤخذ من هذا أن جميع مذهبهم

الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيه منزلة الاصل كان أضيفا انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة أول الكتاب انما هي البناء الواجب لا الجائز فان له اسبابا اخر منها ما هنا (قوله) او جملة اسمية (قال اللقاني) يعني ولو كان الاسم المصدرية به مبنيا اذا الاصل فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغي ان المضارع المعرب يترجح معه البناء نظر الاصله كالاسم فلم ترجح الاعراب فليتناظرا لاعرابه وللأصل في اسم الزمان وهو والاعراب فتأمل (قوله وأجاب جهور البصريين بان الفتح الخ) رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن أن يكون من لغة سامية في أعمال القول مطا فقال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا أجعله فتحا وانما مشي هذا على أنه لا يجب أن يشرب معني الظن ويدل له قالت وكنت رجلا فطينا هذا هو الله اسر ائتنا

(قوله الدلالة على اثنين) قال الله في وجهه ان كلا وكلتا في المعنى مثنيان وهما تأكيد للضاف اليه والتأكيد مطابق للأو كدوام الزيدان أنفسهما خارج لعادة (قوله نحو كلاهما) قال الدنوشري ولا يضاف كلا وكلتا لشي من الضمائر الثلاثة الكاف المتصلة بالميم والالف والماء والميم والالف ولفظنا نحو كلا وكلاهما وكلانا (قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة) قال اللقاني يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع المفهوم كلى مشترك بين افراد كثيرة كوضع التلصك مع غيره الصادق على اثنين وما زاد عليهما لا الاشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر على حده انتهى وهو مبني على ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضمائر كليات وضعها جزئيات استعمالا وأما على ما حققه العضد وتبعه السيدانها جزئيات وضعها واستعمالا فليست من ٤٣ المشترك في شيء (قوله لان دامت ثنائه في المعنى) قال اللقاني كونها

مقطوعة يدها أي تاركة للغزل قاله في المعنى وهو مقيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالاول (نحو كلاهما) وكلتا هما (و) الثاني نحو كلا البستانين (و) كلتا الجنتين أو بالاشتراك بين المثني والجمع (نحو قوله

كلا ناعني عن أخيه حياته) * ونحن اذا متنا أشد تغانيا (فان كلمة نامشتركة بين الاثنين والجماعة) فلذلك صرح اضافة كلا اليها (وانما صرح قوله

ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل

لان ذا) وان كانت حقيقة في الواحد الا انها (مثناة في المعنى) لانها مشارها الى اثنين وهما الخير والشر (مثلا في قوله تعالى لا فارض ولا بكره وان بين ذلك) أي بين الفارض والبكر فالاشارة بذات في الموضعين تعود الى ما ذكر (أي وكلا ما ذكر) من الخير والشر (وبين ما ذكر) من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبير يوم أحد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالذال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجملة الواضحة ذكر ذلك بعينه في القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتميان اليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبله بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي (و) الشرط (الثالث أن يكون) المضاف اليه كلا وكلتا (كلمة واحدة فلا) يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمر) والى هذه الشروط الثلاثة أشار الناطم بقوله

(فاما قوله كلا أني وخليلى واجدى عضدا) * في النائبات والمسام الملمات

بإضافة كلا الى متفرق وهما أني وخليلى (فن نوادر الضرورات) والتحليل من الخلة وهي كما قال أبو بكر ابن فورك صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره أصل الخلة المحبة والعصد والساعدة معني وهو من المرفق الى الكتف وكفى به عن الامانة والتقوية فان العصد قوام اليد وبشدتها تشدد والنائبات المصائب والامسام النزول والملمات جمع ملهمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواحدى بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو باء المتكلم خبر المبتدأ وعضدا مفعوله الثاني وأجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة معناها وهو قليل وقد اجتمع في قول الفرزدق

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد ألقا وكلا أنقيهما رابي

المعنى) قال اللقاني كونها مثناة في المعنى بواسطة الاشارة الى اثنين تقدما لا يحدى نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك فان دلالة ذلك عليهما ليست بواحد منهما فلما زاد ثالثا يقال أو غيرهما كان أوضح (قوله ما ذكر) قال اللقاني يعني وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل أي وكلا الخير والشر وبين الفارض والغوان لان ما ذكر أوفق بأفراد اسم الاشارة لكونه مفردا لفظا انتهى ويؤخذ من قوله لان ما ذكر أوفق ان التأويل به ليس بلازم وهو الحق كما أشار اليه صاحب الكشف في سورة الانعام عند قوله من اله غير الله ياتيك به حيث قال أي ياتيك بذلك

اجراء الضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه ان أسماء الاشارة من المبهمات كالموصولات فتدنيها وجمعها على خلاف الاصل غاية الامر ان دلالة ما واخواتها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذاعلى غير الواحد كالثنى في الآية والبيت والجمع في قوله * وسؤال هذا الناس كيف ليبيد * وعلى كل شيء في باب خبثا بطريقة المحاز كما هو ظاهر كلامهم وأشار اليه اللقاني آنفا قد برز لكان وقع في الكشف في سورة البقرة ما يقتضي احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للتعدد لا التأويل بالموصول حيث قال انما جازي بين ذلك على التأويل بما ذكر مع ان كلامه هناك متناقض كما بينا ذلك في حاشية الفاكه في بحث تقسيم الفعل فراجع فانه نفيس (قوله ان يكون كلمة واحدة) قال اللقاني هذا الشرط مشكل لوجهه فان كان لاجل ان المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جلست بين زيد وعمر ولا اشترك زيد وعمر (قوله كلاهما حين جد الجري بينهما)

أي كلاهذين المصانين أو الجوادين وقول العيني في بحث المثني الفرسين فيه نظر لان الفرس مؤنث سماعي وكان يجب ان يقول
 كئلهما وان يقول أفعما (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقاني أي تضاف من حيث هي أي في الجملة لأي كل حالة من أحوالها
 لما سيجي من ان الموصولة لا تضاف للنكرة انتهى وحاصله ان الضمير عا د على أي باعتبار بعض أحوالها فهو شبهه بالاستخدام ولو
 قال المصنف بعد قوله ومنها أي فان كانت كذا أضيفت الى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار اليه الشارح (قوله
 الا ان كان بينهما جمع) قال اللقاني هذا الاستثناء في التحقيق منقطع لا حاجة اليه اذا مضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو
 قال المصنف اذا التقدير أي أجزاء كان أحسن من قوله اذا المعنى (قوله أو عطف مثلها) أي المضافة للمعرفة محله حيث كان المحرور بأي
 أو لا ضمير المتكلم نحو أي وأي زيد عالم فلا يقال أيك وأي زيد أفضل ولا أي زيد وأي عمر وأفضل وعبرة التسهيل تقتضي العموم
 كذا نقله الشهاب القاسمي عن ٤٤ السيتوطي ورأيت بخط المصنف في الحواشي ويظهر لي انه لا اشكال في جواز أي زيد وعمر ولا نها

فالحق أقوال ضمير التثنية مراعاة المعنى وأفر د راني مراعاة اللفظ (ومنها أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء
 (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أي رجل وأي رجلين وأي
 رجال) (تضاف (للمعرفة اذا كانت) المعرفة (مثناة نحو أي الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة
 نحو أيكم أحسن عملا ولا تضاف) أي (اليها) أي الى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (الا
 ان كان بينهما) أي بين أي والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أي زيد أحسن اذا المعنى أي أجزاء زيد
 أحسن) فبين أي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)
 فلئن لقيتكم خالين لتعلمن * (أي وأيك فارس الا خراب

اذا المعنى أيننا) فارس الا خراب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله
 ولا تضاف لمفرد معرف * أبأوان كدتها فأضف * أو تنولأخرا

والسر في ذلك كله ان أبأ الاستفهامية اسم عام لجميع الأوصاف فلا يخفى لو أمان براديهما تعميم
 أوصاف بعض الاجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو مثنى شخص بأحد طرق التعريف فان كان
 المراد بها الاول أضيفت الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصفة دلالة المنكر
 على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحيث ما يراد من العموم فيقال أي رجل وأي رجلين
 وأي رجال على معنى أي واحد من الرجال وأي اثنين منهم وأي جماعة منهم وان كان الثاني أضيفت
 الى معرف وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرفة على
 العموم ولذلك وجبت كونه امام مثنى أو مجموعا أو امام مكررا مع أي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم
 المثني لكونها مطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أي الموصولة الى المعرفة
 نحو أيهم أشد) لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف الى نكرة لا تقول اضرب أي رجل
 هو أفضل (خلافا لابن عصفور) في اجازته ذلك (ولا) تضاف (أي المنعوت بها والواقعة حالا لا
 لنكرة) فالاولى (كررت بفارس أي فارس) ينحصر أي نعمت الفارس (و) اثنائية كررت (بريد أي
 فارس) ينصب أي على الحالية من زيد وانما وجبت اضافتها الى النكرة فيها لان نعت النكرة

مضافة لمتعدد انما تمنع
 ذلك في كلامنا ذكر ابن
 الحاجب في شرح المفصل
 انتهى قلت وهذا يقتضي
 تعليلهم انها في هذه الحالة
 بمنزلة بعض من كل
 والبعضية لا تصور الا
 في متعدد اذا مضاف اليه
 حينئذ متعدد ولا تدخل
 لتعدد أي ورأيت بخطه
 أيضا وفي شرح المفصل
 لابن الحاجب نظير
 الرخشي قوله أي
 وأي بقولهم أخرى الله
 الكاذب مني ومنك وهذا
 فراق بيني وبينك وانما
 كررت أي ليمكن العطف
 على الضمير المخفوض
 انتهى فعلى هذا لا يجوز
 أي زيد وأي عمر وولا
 يكون أي وأيك ضرورة

انتهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز الظاهر اسقاط لا اذغاية ما دل عليه كلام الرخشي ان ايا اذا أضيفت الى
 ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقاني ليس قيد الاحتراز عن المعطوفة بالفاء أو ثم لا تمنع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لانها
 تختص بعطف الذي لا يستغنى بمتبوعه كما يأتي (قوله ان الاستفهامية) لا وجه للتقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الالفية (قوله
 وكانت معه بمنزلة بعض) أي من كل والي بعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان أضيفت الى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة
 الخ) فيه نظر في المعرفة بال فانه من صيغ العموم كما حقق في الاصول الا ان يريد المعرفة بغير أل أو بها اذا كانت للعهد لا للعموم (قوله
 ولا تضاف أي الموصولة الخ) سكنت عن أي التي هي وصلة فعلم انها لا تدخل في باب الاضافة بحال (قوله لان معناها معنى الذي الخ) في
 هذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لان الموصولة براديهما واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أي لتوغلها في الابهام
 فلا بد من اضافتها للمعرفة (قوله لان نعت النكرة الخ) فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها للمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقاني بقوله لان
 الوصف والحال مشتقان فحقا أو تاو بلاو المشتق كأي والمضاف الى معرفة جزئي اذا المعرفة كما قال بعضهم ما أشبهه الى شيء بعينه اه

وقيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا أجدها نعا أن يقال مررت بالرجل أي الرجل وبالغلام أي الغلام كما جاز
 أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت الى النكرة والمعرفة (قوله وهي بمعنى عند) في مفردات الراغب ان لدن أخص من
 عند لانه يدل على ابتداء ونهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس الى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية للتعديل وقد توضع موضع
 عند يقال ما أصبت عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى اينذر بأسا شديدا من لدنه اه وسيتاني عن
 البحر الى ما يقتضي تبانيهما قال اللقاني في الرضى ولدن بمعنى لدن الان لدن ولغاتهما المذكورة يلزمهما معنى الابتداء ولذا يلزمهما من اما
 ظاهرة وهو الاغلب أو مقدرة فهي بمعنى عند وأما الذي فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدن لان عند
 تستعمل في الحاضرة وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدن اه وحاصله ان لدن بمعنى من عند لا يلزمها ابتداء الغاية
 فتبني لتضمنها معنى الحرف الذي هو من وهو اشارة الى مخالفة ابن الحاجب في علة بنائها التي هي الوضع على حرفين في بعض لغاتها
 فقول الموضع بمعنى عند غل بهذه النكته (قوله كما ان عند كذلك) أي لانها تنجي للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الاولى وان
 اقتضى كلام بعضهم انها للمكان أبدا (قوله ملازمة لمبدأ الغايات) ٤٥ قال اللقاني أي لا تطلق الاعلى أمكنة هي

مبدأ فعل مغيا أي هي
 ابتداء غاية وكذا الزمانية
 (قوله الزمانية أو
 المكانية) الاولى نحو لدن
 صباح والثاني نحو من
 لدن حكيم وهذا حيث
 لم تصف بحالة والا
 تمحضت للزمان لان
 ظروف المكان لا يضاف
 الى الحالة منها الا حيث
 كما نقله اللقاني عن
 الرضى (قوله وفي التنزيل
 آتيناه رجلا من عندنا
 الخ) قال البقاعي في نظم
 الدرر في تناسات الاتي
 والسوزي قال الاستاذ
 أبو الحسن البحر الى ان
 عند في لسان العرب لما

والحال يجب أن يكونا كرتين ومعنى أي فارس كامل في الفروسية واليهما أشار الناظم بقوله
 * واخصض بالمعرفة * موصولة أيا وبالعكس الصفة * (وأما) أي (الاستفهامية والشرطية
 فيضافان اليهما) أي الى المعرفة والنكرة والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وان تكن شرطاً واستفهاماً * فطلقا كمل بها الكلاما
 لان معنى الاستفهام والشرط يؤدي بالمعرفة والنكرة ولهما أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة الى
 معرفة (نحو أياكم يا بني بعشرها) ومثال الشرطية المضافة الى معرفة (أيا الاجلين قضيت) فلا عدوان
 على ومثال الاستفهامية المضافة الى نكرة (فبأي حديث) ومثال الشرطية المضافة الى نكرة (قولا أي
 رجل جاء فآكرمه) والخاص ان أقسام أي خمسة وهي ضربان مالا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ
 وهو اثنان المنعوت بهما والواقعة حالاً وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو
 اضرب أيا أفضل واثنائية نحو قلت ثم أي والثالثة نحو أيا مات دعوا (ومنها لدن) وهي (بمعنى عند) فتكون
 اسما للمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة لدن فخر * (الا
 أنها) أي لدن (تختص) عن عند (بسته أمور) أحدها انها ملازمة لمبدأ الغايات (الزمانية والمكانية جمع
 غاية وهي المسافة وعند غير ملازمة لمبدأ الغايات (فن ثم) أي من أجل ان لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات
 وان اختلغا في الزوم وعدمه (يتعاقبان) أي يتداولان على شيء واحد (في نحو جئت من عنده ومن
 لدنه) وقد اجتمع (في التنزيل) قال الله تعالى في حق الخضر (آتيناه رجلا من عندنا وعلمناه من لدنا
 علما) ولو جى بعنده فيهما أو بولدن لصح ذلك ولكن ترك دفع التكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جلست عنده
 فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا (و) الامر
 (الثاني ان الغالب) في لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة

ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرجة ما ظهر من كراماته وبالعالم الباطن الحق المعلوم قطعا بانه خاص بمخاصة اه وهذا يقتضي ان
 لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرجة النبوة وكان بعضهم يقول الرجة على بابها وقد ذكرها احتراسا لما يأتي من
 قوله حتى اذا القيها غلاما فقتله وقتله للغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقاني فيه نظرفان من اذا لم
 تكن موجودة تكون مقدرة كما في الرضى ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح أن يقول هذا التعليل
 أو يقول لانه لا معنى لابتداء الجالس من مكانه اذا لمبتدأ لا بد له من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بان في كلامه حذف
 مضاف أي لان معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أي غير حاصل لعدم تاتيه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله ان
 الغالب استعمالها الخ) يفيد ان استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بما ذكره مفيد لكون عند
 ليست كذلك وذلك صادق بصورتي أحدهما ان الغالب في عند استعمالها منصوبة ويقبل استعمالها مجرورة تاتيهما انها تستعمل
 منصوبة ومجرورة فان نفي غلبة استعمال الجرح صادق بغلبة النصب وبعدم غلبة أحد الأمرين لا آخر فان قيل اذا كانت لدن ملازمة
 لمبدأ الغايات في فائدة دخول من عليها فالجواب ان افادتها لذلك لم تؤلف كالف الاستفهام والشرط من الاسم لئلا يكون

كالدالة على ذلك ولذا لم يمت في الغالب وقوله مجرورة قال اللقاني أي مجرورة المحل على اللغة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله في لزوم استعمال واحد) قال الزرقاني أي والاستعمال الواحد ما ذكر وظاهر كلامه أن الظرفية وعدم التصرف كافيان في البناء وفيه نظر فإن بعض الظروف غير المتصرفية معربة كما تقدم فكان المناسب أن لو زاد على ذلك ما قاله الرضي وهو ملازم للمعنى ابتداء أي ابتداء الغاية ونصه فالوجه في بناء لدن أن يقال أنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفية في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها اه وهذا المعنى منتف في لدن ولذلك كان معربا كما صرح به في المعنى خلاف ما عند ابن الحاجب من أنه مثل لدن ولذلك قال الرضي وأمالدي وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه اه وقال اللقاني قال ابن الحاجب الوجه في بناء لدن أن من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل الباقي عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجهلا لها مثل عند وهو معرب بالاتفاق اه وتقدم أن الرضي أشار لذلك (قوله وفي أمالي ابن السجزي الخ) قال الزرقاني أشار به إلى مخالفة ما عند الموضع ووجه كلام أبي على أن لدن باسكان الدال وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خففت بحذف الضم كافي عضد فالتقى ساكنان فحذف النون كسرا اه والجواب أن المصنف رأى أن أشمام الضم ليس من جملة اللغات وخيث كان مشما صار كأنه موجود ٤٦ فظهر أن الكسر حينئذ أعرب والذي رآه أبو على أن أشمام غير معقول عليه

وتبعه الرضي حيث قال وأعراب لدن المشهورة لغة قيسية اه فعندها أن المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة الدال وأعرابها بأن يقال من لدنه بضم الدال وكسر النون وأمالدي المقر فهو من جملة لغات لدن (قوله الرابع جواز اضافتها إلى الجمل) هي حينئذ متمخصة للزمان كما مر عن الرضي (قوله لدن شب) تنازعه العوامل الثلاثة قبله أي هو مصروع راقهن ورقنه من ذلك الوقت (قوله حتى شب)

وجع عند بن دون جردن في الكثرة (و) الأمر (الثالث أنها مبنية) على السكون وعلة بنائها تشبيها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (الافى لغة قيس) فاتها معربة عندهم تشبيها بعند (وباعتهم قرئ) لينذر باسأشديدا (من لدنه) باسكان الدال وأشمامها الضم وكسر النون وأمالدي وصلها بياء في الوصل وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن السجزي قال أبو على فاما ما روى عن عاصم من قراءته لدنه بكسر النون فإن ذلك لا لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال أشكان الباء من سبع وليست كسرة أعرب اه فظهر بهذا أن لدن مبنية دائما بخلاف عند فاتها معربة دائما (و) الأمر (الرابع جواز اضافتها إلى الجمل كقوله) وهو القطاعي

صريع غوان راقهن ورقنه * (لدن شب حتى شب سودا الذوائب) فاضاف لدن إلى جملة شب والصريع المصروع وهو المظروح على الأرض غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت أي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه أعجمين وأعجمته والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بمزة بعد الدال المعجمة في المفرد وكان حقها أن تشبث في الجمع لكنهم استثنوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه أن يشتمل أن يكون على اضمار أن بدليل أنها تظهر بعدها أخيانا قاله ابن السجزي ويؤيده تقدير شيويه في لدن لدشولا أن كانت شولا وزدبان فيه حذف الموصول المحرف وابقاء صلتته (و) الأمر (الخامس جواز أفرادها) عن الإضافة (قبل غدوة) كقوله وما زال مهري مزجر الكب فيهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب

قال الزرقاني غاية أي فانتفت الأمور الثلاثة حينئذ وذلك لأن يعرض عنه بسبب شيت ذوائبه فيعرض بنصب عنهم قهرا إليه وهذا أولى من أن يراد بالذوائب ذوائبهم كما في شرح الشواهد للعيني وذلك لأنهم إذا شابت ذوائبهم السود ينقل إلى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سودا الذوائب) من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله والصريع المضروع الخ) ففي البيت تشبيه الغواني بالجان الذين يصرعون الناس أو بالشخص الذي يصرع غيره (قوله جواز أفرادها) قال الدوشري يشك ذلك على عدها في الملازم للإضافة اه ويحجب بأن ذلك العدد باعتبار الغالب (قوله فنصبها لدن) لا يخفى أن قول الشارح لدن بيان للنصب المستتر في نصبها على حذف أداة التفسير والضمير البارز عائدا على غدوة ولو أعيد الضمير المستتر إلى مخاطب اندفع الاشكال الآتي من عطف قوله أو على اضمار كان واسمها فينبغي ارتكابه هنا لذلك وقدر تركبه الشارح فيما يأتي لدفع ذلك مع أن في ذلك تشبها للضمير وبارتكابه هنا يدفع ذلك ولا تشبث في الضمير وذلك هو الأصل عند تعدد الضمائر وإن كان الحق أنه ليس من التناقض ولا يخل بالفصاحة حيث لا بدس خلافا للزخشرى في تفسير سورة طه وإن أقر كلامه المصنف في شرح بانست سعاد عند قوله

* ولن يبلغها إلا مدافرة * وقد حققنا ذلك في حاشية الفناهي في بحث الضمير هذا ونسب المصنف النصب للدن لأنها العاملة وقوله ان النصب عن تمام الكلام معناه ان الاسم هو النصب عند تمامه الا أنهم عبروا بذلك إشارة إلى أنه لو لا التمام انجزر بالإضافة

(قوله اما على التمييز) قال اللقاني قال الرضي اما النصب فانه وان كان شاذاً فوجه كثر استعماله لدن مع غدوة دون سائر الظروف ككرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة أيضاً اهـ وبه يظهر لك ان قول الموضع اما على التمييز ليس على ما ينبغي فان قضيت انه تمييز حقيقة وليس مبنياً بحقيقة لدن ولا نسبتها فالصواب ان يقول على التشبيه بالتمييز والله اعلم (قوله لان لدن في آخرها الخ) بهذا يعلم الجواب عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون اخواتها اذ النون مفقودة في اخواتها واما ما يقال لم يختص غدوة بالنصب بل لدن فلم يجز لدن سحرة نحو اياه ان غدوة أكثر تصرفاً من سحرة ونحوه وأجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدأ زمان مبهم فغسره بغدوة وهو لا يقتضي الاختصاص (قوله في لغاتها العشر) لان في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيها وسكون الدال في الاولى وضمها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح ٧ النون والسابعة والثامنة لدن ولدن بفتح اللام وفيها وضم الدال في

الاولى وسكونها في الثانية والسابعة بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لتبادل الدال تاء (قوله لشبهها بالفاعل) قال الزرقاني أي في نحو قائم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون في المفعول يكون في الفاعل (قوله فظاهره انها مرفوعة بلدن) قال الزرقاني أي ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه (قوله والجرح القياس) ولهذا الوعظف عليه المنصوب جازح المعطوف كما ذكره في الكافية والشافعية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله

بنصب غدوة) فنصبها لدن أما (على التمييز) لان لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر وقد تحذف نونها فيشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كرا فود دخلا فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا برافود (أو على التشبيه بالمفعول به) في نحو ضارب زيد فان نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن السجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليهما أشار الناطم بقوله ونصب غدوة بها (أو) تنصبها أنت على اضمار كان واسمها وابقا خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لدشولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير (وحكي الكوفيون) في غدوة (رفعها بعدها) أي بعد لدن (على اضمار كان تامة) أي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهها بالفاعل فرفع قال المراد في ظاهره انها مرفوعة بلدن (والجرح القياس) كما تجر سائر الظروف (و) هو (الغالب في الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن الامتونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الامع وجود النون في لدن دون حذفها وعند لا ينصب شيء من المفردات بعدها (و) الامر (السادس انها) أي لدن (لا تقع الا فضلة) بخلاف عند فانها قد تكون عمدة (يقول السقري من عند البصرة) فاجعل عند خبر عن السقري والخبر عمدة وهذا مخالف لتخصيصه في باب المبتدأ ان الخبر متعلقها المحذوف الا ان يقال لما سد مسد أعطى ماله من العمدية (ولا تقول) السقري (من لدن البصرة) لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضائية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفاً (وهي) حينئذ (اسم المكان الاجتماع) ولهذا يخرج خبرها عن الذات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو

وان كانت معرفة (قال الزرقاني المراد بالتعريف التعيين أي وان كانت دالة على معين كما في سحر وذلك لان غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين فتنبون ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها معنى فتمنع الصرف للتعريف والعدل عن الغدوة أو لا تعريف والتأنيث وحينئذ فتنبونه مشكل لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الاشكال بما مر من أحدهما انه لما أشبه التمييز لكونه مبنياً لذات ما يليه نون مثله فتنبونه لمجرد المشابهة الثانية انه لو لم ينبون لانتسب حالة النصب بحالة الجر اذ حركة الجر فتحة نائية عن كسرة فلم يعلم كونه منصوباً فيكون معرباً أو مجروراً فيكون مبنياً والواضع غرض في بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائية عن ثقل بخلاف فتحة النصب فانها خفيفة أنظر الرضي اهـ وأنظر ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فانه يفهم انها ليست معرفة اصطلاحاً مع انها علم على الوقت المخصوص لسحر بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع منه تعريف العامة وقوله لكونه مبنياً الذات يليه مخالف لما مر عن اللقاني في بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من انه ليس مبنياً بحقيقة لدن ولا نسبتها (قوله والغالب الخ) لو قال بدل هذا أي في غالب استعمالها لكان أولى لان كلام المصنف يقتضي انها لما تلزم الاضافة لفظاً ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سياتي من انها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جواباً لانه يفيد ان كونها ماذ كرا باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه إشارة الى ان اقتصار المصنف على انها المكان قصور وقد نقل اللقاني عن الرضي انها ظرف زمان أيضاً

(قوله لانه ثلاثي) أي فهو نظير أب وأخ وأخواتهما ويؤيد دم وقال الحفيدة ثانياً أعربت مع انهما وضوءة وضع الحرف بحسب الأصل لانها لازمة للاضافة فضعف مشابهة الحرف اه وهو انما يظهر على القول بانها ثنائية وضوءة ولا يرد عليها ان الشبه الصوري لا يعارض كما قاله الشهاب في قد زيد درهم على لغة بنائهما مع الاضافة لان الشبه الصوري ضعيف مجوز للبناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حققناه في حواشي الالغية في بحث أسباب البناء ونقل اللغاني عن الرضي انه عدل اعرابها بدخول التنوين في نحو كناعا وانجراره بمن وان كان شاذاً في نحو جئت من معه قال ثم قال والالف في معا عند التحليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل وهي عند يونس والاختش ٤٨ وهو الحق مثل ألف في بدل من اللام استنكار الاعراب الموضوع

على حرفين رفع عندهما عكس أخوك ترد لاهما في غير الاضافة وت حذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لاهما (قوله فتبني على السكون) قال الزرقاني قال الرضي قال بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر وذلك لان موجب البناء في الساكنة ليس معدوماً من المتحركة فلا يتأتى التفريق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق اه باختصار (قوله وان كانت الخ) قال الزرقاني ان واصله بما قبلها وهي معطوفة على مقدراً أي ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الاول اه وهذا مبني على ان لمثل هذا الشرط جواباً وفيه اضطراب للسعد بيناه في حواشي المختصر (قوله

جئت مع العصورم اذفة عند قنجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معي بالجر (وهي) اسم بدليل جرهما من وتنوينا عند قنجر دها عن الاضافة نحو جأ آمعا (معرب) لانه ثلاثي الاصل (الافى لغة ربيعة) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حنيفة (فتبني على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشاطبي كقوله) وهو الراعي كما قال الشاطبي أوجرير كما قال العيني (فرشي منكم وهو أي معكم * وان كانت زيارتكم لاهما) الرواية بتسكين غين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوهما ما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتاً بعد وقت (واذالقي) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرهما) على أصل التقاء الساكنين (وقتجها) استعجاباً بالأصل أو اتباعاً (فخوم القوم) بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرهما قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضع وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتسكن قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضع حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل (وقد تفرد) مع عن الاضافة فتشون وتصير (بمعنى جميعاً فتصب على الحال) من الاثنين (نحو جأ آمعا) قال فلما تفرقنا كافي ومالك * لطول اشتياق لم نبت ليلة معاً أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء

وأفني رجالي فبادوا معاً * فاصبح قاي بهم مستغفر بفتح القاء وبالزاي اسم مفعول من استغفره الخوف اذا أزغته والثاني كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سبعين لها معاً أي اذا صوتت الجماعة الاولى هدرن جميعاً لاجل تصويتها واختلف في حركة معاً اذا نوت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاختش الى ان الفتحة فيها كفتحة تاء في لانها لما أفردت ردت اليها لاهما المحذوفة فصارت اسماً مقصوراً منقوصاً في الاضافة تاماً في الافراد ولو كن حذفت ألفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذفت ألف في ذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معاً والزيدون معاً في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحوهم عند يونس ولو كان

فأفاد الخ) قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لان قوله الافي لغة ربيعة وذهبتم فتبني على السكون شامل لما اذا لقيها متحرك أو لم يلقها شيء فاستغيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فأفاد صراحة (قوله وقد تفرد الخ) قال اللغاني قال الرضي تلزم اضافة مع ان ذكر قبله أحد المصطلحين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطلحان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منوناه على الظرفية والفرق بين فعلنا معاً وفعلنا جميعاً ان معاً يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعاً بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا يخفاه انه يخالف ما عليه الموضع والذي يقوى في النفس ان مع اسم للمصاحب مطلقاً أي سواء أضيف أو أفرد وان منه صوب مطلقاً وان لاه محذوفة مطلقاً اما مع الافراد فلا لتقاءها ساكنة مع التنوين واما مع الاضافة فتخفيفاً أو لقيام المضاف اليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية في حال الافراد) قال الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين أنظر الرضي وأقول ليس في كلام الشارح ما يدل على انها

عندهما موضوع على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا على انه قد مر عن الحفيد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية (قوله واعترض بان معالج) المعترض أبو حيان وعبارة بعضهم وزده أبو حيان بان شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اه وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا أفردت كما في كلام المصنف انها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم انها ملازمة للظرفية وجرى عليه اللقائي فلعل كلام أبي حيان مبني على ذلك (قوله اما بالذات نحو مرت برجل غيرك) في كون المغايرة في هذا المثال بالذات نظرا لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو بالعوارض المشخصة كما تقر في بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتي عن اللقائي بالحركة غير السكون أو نحوه كالإنسان غير القرس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد منها وقوله والا لا تنقض الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لان ٩ المتبادر من الحقيقة ما يغاه وورد

هذا التركيب على المصنف

فالاخسن ما قاله اللقائي وعبارته حقيقة الشيء وما هيته ما به الشيء هو هو ولا يخفى ان التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة أخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل المصنف أراد بالحقيقة المفهوم (قوله وخبرها محذوف) اعتراض بان من شروط الحذف كما في معنى اللبيب ان لا يكون عوضا عن شيء قال ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان اه ومثل كان بنية أخواتها بل ليست أحق بذلك لعدم دلالتها في الاستعمال

بأقيا على النقص لقيد الزيدون مع كإقيل هم يبدو اخذوا على من سواهم واعترض بان معارضا في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله للحقيقة ما بعده) اما بالذات نحو مرت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجهه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لا تنقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح (واذا وقع) غير (بعد ليس) وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غير) برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير هاهما مقبوضا ونصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا فيضم) غير (بغير تنوين ثم اختلف) في ضمته (فقال المبرد) والجرحى وأكثر المتأخرين (ضمه بناء لانه) أي غيرا (كقبل) وبعد (في الابهام) والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيمويه (فهى اسم) ليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهى في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها الا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهى في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غير هاهما مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غير هاهما محذوف من الاول الخبر ومن الثانى الاسم والى بناء غير على الضم أشار الناظم بقوله واضمهم بناء غير ان عدمت ما به أضيف ناويا ما عدما

(وقال الاخفش) ضمة غير ضمة (اعراب) وحذف التنوين للاضافة تقدير الان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده (لانها اسم ككل وبعض) في جواز القطع عن الاضافة لفظا (لا ظرف) للزمان (كقبل وبعد) ولا للكان كفوق وتحت وعلى هذا (فهى اسم) ليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (لا خبر) لان خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هي اسم أو خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف اليه (فهى خبر) لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير (والحركة) على هذا (اعراب باتفاق) واعترض بان غير يجوز بناؤها على الضم اذا أضيفت الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحركة اعراب باتفاق لان

(٧ تصریح فی) على الحديث دون بقية أخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المعنى ولذا قيل بحرفية اختلاف أخواتها فان الصحيح انها تبدل على الحديث ولا يظهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الا على القول الضعيف فلا ينهض عنه منع حذف خبرها وقد يجاب بان ما ذكره في المعنى في ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرحوا في باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف كما في بعض أوجه ان خبر الخبر وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا (قوله فيضم بغير تنوين) قال اللقائي هو مفرع على كلا الوجهين (قوله في الابهام) قال اللقائي أي الشيوخ لان غير اشائع في كل غير وقبل اشائع في كل قبل وان تخالف في الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف اليه) أي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقائي وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها) لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضى ان غير معرفة وقوله في محلها يقتضى انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة بناء فالصواب اسقاط قوله مقدرة (قوله اعراب) قال اللقائي بناء على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لا جرح

لاستلزامه حذف المضاف وبقاء عمله بغير شرطه (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مرأول بحروف الجر عن ابن اياز وعن المصنف ما ينبغي مراجعته (قوله ولذا سهل الخ) لان من عندهم حقيقة في ابتداء الغاية في المكان (قوله فاعطفت مولى عليه العواطف) قال العيني مولى يدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدونشري معنى ساغ خلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى سائغ شرابه أي حلواه وفي شرح الشواهد العيني أي استمر الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني سائغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراره وسهولة أساعته (قوله أسد خفية) قال العيني بفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن سيده ٥٠ علم الموضع (قوله تنوينهم فوعا) قال الزرقاني أي وحينئذ فهو مبني

على ضم مقدر المحذف المضاف اليه ونية معناه منع منه تنوين لفظه فهو معربونون ضرورة اه وأقول اذا كانت المسئلة المشهورة مرفوعة فيما حذف منه المضاف اليه ونوى كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر في محل نصب على الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضي يجوز تنوين هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة في حال بنائها لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئت قبل وقبل كما قيل في المنادى المضموم يامظر ويامظرا اه فقوله في حال بنائها صريح فيما قلناه وقوله مرفوعة على السامع ومراعاة مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده من التشبيه بالمنادى اذ يعلم منه انه مبني على الضم الظاهر

التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب أو للتعويض فكان المضاف اليه مذكور وقيد حذف ما اضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد الا نافية كما صرح به في المعنى وقال انه لن وبألغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور ورد بان أبا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزنجشري وابن الحاجب وابن مالك وأفسد عليه في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجوا عتيد فورينا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل وتبغهم صاحب القاموس (ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما) نصبا على الظرفية أو خفضا بمن فقط (في ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك دارى قبل دارك أو بعدا فلها هذا سهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الضرورة (الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة) * فاعطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه (أي ومن قبل ذلك) يحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا (وقرئ) في الشواذ (لله الامر من قبل ومن بعد) خفض من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده (وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة (الثالثة ان يحذف المضاف اليه (ولا ينوى شيء) لا لفظه ولا معناه (فيبقى الاعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بمن (ولكن يرجع التنوين) الذي كان حذف للاضافة (لزوال ما يعارضه) من الاضافة (في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الام (من قبل ومن بعد) بالجر والتنوين قوله (وهو عبد الله بن يعرب (فساغ لي الشراب وكنت قبلا) * أكان أغص بالماء الفرات بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الخبز والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد (وقوله) ونحن قبلنا الاسد أسد خفية * (فاشر بوا بعدا على لذة خيرا) بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذ انونت الغايات للاضطرار فاختار سيبويه وأصحابه تنوينه فوعا وعليه قوله * فاشر بوا بعدا على لذة خيرا * واختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله * فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اه (وهما منكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقدير اولا ذلك نونا) كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندى حسن وهما (معرفتان في الوجهين

لوجود مقتضى البناء ولا أدري ما استدرك فيهما قاله (قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرا) قال اللقاني قد قبله يعارض ذلك بجعله ماعلم الزم الاضافة اه ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار أكثر الاحوال أو باعتبار الاصل في وضعهما وتشكيكهما خلاف الاصل هذا وقال بعض الافاضل هلا جعل في الحالة المذكورة عوض عن التنوين والمضاف معرفة ككل وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما مبني قال الرضي وهو الحق (قوله معرفتان في الوجهين الخ) قال اللقاني اطلاق حقه التقيد بما اذا كان المضاف اليه معرفة ثم كونه مانكرا في الوجه الثالث مبني على ان المعنى تغير قال الرضي قال

بعضهم انما عربت لعدم تضمن معنى الاضافة فعني كنت قبل لاى قد لا وابدأ به أولاى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد أى متقدما ومتأخرا لان من زائدة اه يعنى ان القائل بالتكثير لعدم تضمن الاضافة يرى انها غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نسكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها والذي يراه هو أى الرضى ان سبب اعرابها وجود التنوين عوضا خلاف قول المصنف ولكنه يرجع التنوين لاقتضائه انه تنوين التمكين فتأمله (قوله لا فتقارهما الى المضاف اليهما) لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبنى وهو أن يكون افتقارا متصلا الى جملة لا نا نقول ذلك ضابطا لبناء الواجب اللزوم للكلمة وبناء قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناؤه ما يغير ذلك فانظر حواشينا على الالغية (قوله فرار من التقاء الساكنين) قال المصنف في الحواشي بناء أول على حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بحيثية التقاء الساكنين اه وأقول فيه نظر لان البناء على الحركة أسبابا ولا يلزم من تعليل قبل وبعد بما ذكر اطراذه في كل مبنى على حركة فلكل مقام مقال (قوله بنى على الضم) قال اللقاني قال الرضى انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة لمشايتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجع جانب اسميتها لا اختصاصها بالاسماء أما حيث واذا واذا فانهما وان كانت مضافة الى الجملة بعدها الا ان

قبله) بالاضافة لفظا في الاول وتقدير في الثاني (فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا) لا فتقارهما الى المضاف اليهما معنى كانتقار الحروف وغيرها وبنيا على حركة فرار من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حركة البناء كى الاعراب (نحو الله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله أعلم الله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي انما بنى ان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة ما اذا كان نكرة فاتهما يعربان سواء نويت معناه أولا اه واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها أن تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعرفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدماميني (ومنها أول) مقابل آخر (ودون وأسماء الجهات) الست (كيمين وشمال وورا وأمام وفوق وتحت وهى على التفصيل المذكور في قبل وبعد) من انها اذا أضيفت لفظا عربت نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن واذا لم تصف لفظا ولا تقديرا عربت الاعراب المذكورون وتواذا حذف المضاف اليها فان نوى لفظه عربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم (تقول جاء القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضم فيه ما (تريد خلفهم أو أمامهم) ولكنك حذف المضاف اليهما ونويت معناه وبنيت ما على الضم (قال) رجل من بني تميم لعن الاله تعالى بن مسافر * لعنا (يشن عليه من قدام) بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعالى بفتح التاء المشناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن فراحم ويشن بضم الياء المشناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب (وقال) معن بن أوس لعمر ك ما أدري واني لا وجل * (على أيانا بعدو والمنية أول)

اضافة اليست بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذا المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله اه ثم قال وبناء الغايات على الحركات ليعلم ان لها عسرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعني المضاف اليه اه وما علل به بناؤها على الحركات وعلى الضم غير ما علل به الشارح ومعنى

قوله عسرقا أصلا ويرد عليه ان كل اسم له أصل في الاعراب (قوله ومنها أول ودون الخ) قال اللقاني قال الرضى اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام وورا وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو كيمين وشمال وأخر وغير ذلك اه فقول المصنف كيمين وشمال غير مسموع اه ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضى لا يقتضي على المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه بكلام الرضى فانه كان نحوى عصره بشهادة أئمة عصره كالنجاح السبكي صاحب جمع الجوامع ثم قال اللقاني اعلم ان أول يصح فيه أن يعتبر واقع على زمان مقدري معني فيكون معني قبل فينصب على الظرفية معرفا أو منكر آمنونا كجئت أول الناس أو لا أى في أول أزمنت مجي الناس أو بضم كجئت أول وأن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال أو غيره ومعناه متقدم كجئت أول الناس أو لا أى متقدمهم أو متقدما ورايت أول أى شخص متقدما فاول بهذا المعنى أوليته باعتبار عامه أو غيره وقال أيضا دون ظرف مكان اسم لا دنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرقب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز عن حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الا كرام دون الالهة أو عن محكوم الى آخر نحو كرميت زيدا دون عمرو اه فعلى هذا الاستعمال الاخير يكون فيه

مجاز في المرتبتين كما لا يخفى (قوله وبالحذف على نية الخ) قال اللغاني قال الرضي لما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح يعني أنه أفعل من وول لا مما استعمل منه اسم كأخنت خني فيه معنى الوصفية اذهى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كما علم أي ذو علم أكثر من علم غيره وأخنت أي ذو خنت أشد من خنت غيره وانما تظهر وصفية أول بسبب تاويله وهو أصبق فصار مثل مرتب رجل أسد أي جرى عقاباً لم يعتبر وصفية الامع ذكر الموصوف قبله ظاهر انحوي ما أول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذهى دليل على أن أفعل ليس اسماً صريحاً كأن كل فان خلاصته ما معاً ولم يكن مع اللام والأضافة دخل فيه التنوين مع الجر الخفاء وصفية كما يقال ماتر كتلة أولاً ولا آخر ويجوز حذف المضاف اليه من أول و بناؤه على الضم اذا كان مؤولاً بظرف زمان نحو قوله * على أين تعدو المنية أول * أي أول أوقات عدوها ويقال ما لقيته مذعام أول برفع أول صفة لعام أي عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذعام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفاً كأنه قيل مذعام قبل عامك وفي تاويل أول يقبل اشكال لان أول الشيء أسبق أجزائه فمعنى أول عامك أسبق أجزائه أماماً من الليالي أو الايام أو الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع أجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك ٥٢ لكان محذوف المضاف اليه فوجب بنؤه على الضم وتقول اذا لم تر زيداً ما قبل أمس

بالضم والاصل أول الوقتين وذلك لأن لكل منهما وقتاً يموت فيه بقدر أحدهما سابقاً ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو علي) الفارسي (* ابدأ بذا من أول * بالضم على نية معنى المضاف اليه) والاصل من أول الامر (وبالحذف على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لانه اسم تفضيل بمعنى الأسبق واستقيد من حكاية أبي علي ان أوله استعمالاً لأحدهما أن يكون اسماً كقبل والثاني أن يكون صفة كالأسبق وقال آخر

اذا بالأم أو من عليك ولم يكن * لقاءك الامن وراء وراء

بالضم وأنشد سيبويه لا يحمل الفارس الملبون * المحض من أمامه ومن دون

بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنياً على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول جلست بين شمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) في العربية (استعمالاً لأحدهما أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفي (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشتقة (فتكون نعتاً للنكرة) لانها لم تتعرف بالأضافة جلا على ما هي بمعناه (مكررت برجل حسبك ومن رجل أي كاف لك عن غيره وخالاً للمعرفة كذا عبد الله حسبك من رجل) بنصب حسبك على الحال من عبد الله أي كافياً لك عن غيره (و) تستعمل (استعمال الاسماء) الجامدة فترفع على الابتداء (نحو حسبهم جهنم) فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالأضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو أولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسماً لان نحو (فان حسبك الله) فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الأول ويجز بالحرف نحو (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص (وبهذا)

ما رأيت مذ أول من أمس فان لم تره مذ يومين قبل أمس قلت ما رأيت مذ أول من أمس ولا يتجاوز ذلك اه وقضت به انه قد يعرب منصوباً وليس بظرف (قوله على نية تركهما) قال اللغاني اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وان توى لفظ المضاف اليه أو صرح به كقولك زيد أول الناس خروجاً لماسياً ن لا يلائم صرف اذا أضيف باق على منعه اذا بقيت فيه العلمان وكلامه بوجه المتنافي بين النية والمنع (قوله ان أول استعمالاً)

قال الذنوشي قال بعضهم له ثلاث استعمالات الأول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعل التفضيل ويقرن بمن الاستعمال نحو قوله تعالى وأنا أول المؤمنين وبالف واللام ويثنى ويجمع ويؤنث تقول الأولان والأولون والأوائل والأولى والأوليان والأوليات والأول وله حكم مختص به دون أفعل التفضيل وهو انه اذا أضيف جاز حذف المضاف اليه وبني على الضم جلا على قبل وبعد الثاني ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حاله وهذا منع الصرف الثالث ان يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف لانه لم يبق فيه الا الوزن كافتك للرعدة قال أبو حيان وفي محقوقي ان مؤنثه أوله (قوله لا يحمل الفارس الملبون) الفارس مفعول مقدم والملبون أي القرس التي تسقى اللبن لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال اللغاني من افتقارها الى موصوف تجري عليه (قوله من رجل) تمييز بحسب قال في الارتشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزاً بعد تمام الاسم نحو أريد من قح الى ان قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الاسماء) قال اللغاني من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اه وبه يعلم ما في قول الذنوشي الظاهر ان هذا القسم ليس مغايراً للأول اه لان حاصل ما أشار اليه انها في القسم الأول تبشر العوامل ويرد بانها وان باشرت لكن يقدر لها موصوفات هي المباشرة في الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الذنوشي قال بعض المحققين قد يتعين هذا الاعراب بدليل فان حسبك الله وفي كلام الشارح إشارة اليه (قوله لان جهنم معرفة الخ) ولان المعنى على الاخبار عن جهنم أي كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص)

فيه نظرا لأن من مسوغات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بنظر أو مجزور مختص وهو هنا كذلك فتأمل (قوله لا تدخل على اسماء الافعال) قال اللقاني لانها ثابت عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فعنوى على ان القياس عدم دخوله اه ولا يخفى ان كونها ثابتة عن الفعل انما يقتضي انه لا يدخل عليها عامل يقتضى ٣٥ رفعا ونصباً لا مطاقاً في قوله على ان

القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الاصح نظروا في باب المغرب والمبنى ما يتعلق بذلك (قوله بمنزلة لا غير) قال اللقاني هذا المعنى مراد منها مع المعنى الاصلى كما يفهم من قوله اشرابها (قوله وينوى لفظ المضاف الخ) قال بعض الافاضل يتأمل هذا مع قوله بعد ونوى معناه وقال بعض آخر يعنى ان هذا يخالف قوله بعد وتأملناه فربا ما صار على الصواب ولا يخالفه فان ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعد متجدد لها كما قاله في المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها الخ اه وفيه نظر (قوله تجدد لها اشرابها الخ) قال اللقاني فباعثا للمعنى المتجدد لازمت ما ذكر وباعتبار المعنى الاصلى أى نيته لزمت البناء فتأمل ودعوى الاشراب لا دليل عليها لعدم الاقتدار اليه بل كلام الجوهري دليل عدمها فتأمل (قوله الدال على النفي) قال الدنوشرى فيه نظر فان الدال على النفي لفظها

الاستعمال الثاني (يرد على من زعم انها اسم فعل) بمعنى يكفي (فان العوامل اللفظية) نحو وان والباء في المثالين الآخرين (لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الاصح (و) الاستعمال الثاني (من أصل التقسيم) (ان تكون) حسب (بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة) عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه (و) حسب (هذه هي حسب المتقدمة) في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى (الدال على النفي) (و) تجدد لها (ملازمها الوصفية أو الحالية أو الابتدائية) بعد ان كانت معرفة بحسب العوامل (تقول) في الوصفية (رأيت رجلا حسب) في الحالية (رأيت زيدا حسب) فحذف المضاف اليه منها ونوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهري) كأنك قلت حسبي أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه) وعنى بالاضمار الحذف فكأنه قال فحذفت المضاف اليه منها واضمرت في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد (وتقول) في الابتدائية (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (أى فحسب ذلك) والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير وذخات الفاء في الاخيرة تزينا للفظ كما تدخل على قط في قولك قبضت عشرة فقط (واقضى كلام ابن مالك) في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعمل وأعر بوا نصبا اذا ما نكرا * قبل او ما من بعده قد ذكرنا

(انها) أى حسب (تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (الا ان نقل عنهم نصبها لا اذا كانت نكرة اه) كلامه (فان أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الاضافة) لفظا (اقتضى ان استعمالها حينئذ) أى حين اذ قطعت عن الاضافة (منصوبة شائع) في كلامهم (و) اقتضى (انها كانت مع الاضافة معرفة) بالاضافة (و) هذان الاقتضاآن (كلهما ممنوع) أما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثاني فلانها نكرة دائما اضعفت أم لم تصف (وان أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (لانها لم ترد) في كلامهم (الا) نكرة (كذلك) لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة (وأضاف لا وجه لتوقعه) أى لتوقف أى حيان (في تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (فانه) أى فان نصبها على الحال (مشهور) في غالب الكتب (حتى انه مذكور في كتاب الصحاح) للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اه) نصه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في صورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف (وأضاف لا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) أى بنصبها على الحال اذا تزلزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير (لان مراده) بقوله * وأعر بوا نصبا اذا ما نكرا * (التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو أن يقطع عن الاضافة لفظا

لامعناها (قوله أو الابتداء) قال الدنوشرى هذا لا يتعين بل يجوز ان يكون خبرا (قوله اذا نكرت) قال اللقاني أى نويت أى قطعت عن الاضافة أى وليست كذلك لوجوب بناؤها كما مر (قوله اقتضى ان استعمالها الخ) قال اللقاني قد يجاب بمنع الاقتضاء لانه علق ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكرة فتأمل ذلك فانه قريب وان كان في المعنى نكرة في الحالتين (قوله مع كثرة تداول الايدي له الخ) جل اللقاني العبارة على غير هذا يقال يعنى انه

بلغ في الشهرة الى ان ذكره أئمة من اللغة الذين هم بصدد بيان الاوضاع اللغوية دون أحوال الكلام فضلا عن الاعراب (قوله وأما
 عل) قال اللغاني لم يقل ومنهاعل كما قال في غيرهما لماسيد كره من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه له كرهها في عداد الاسماء اللازمة
 للاضافة وان نوى معنى المضاف اليه في بعض صورها (قوله وفي بنائها على الضم) قال اللغاني قال الرضي اذا بنيت على الضم وجب
 حذف اللام أي الياء نسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفها وقلت على لم يثبت كونها مبنية على الضم كاخواته وأما
 فهو يا قاضي فاطر اذا ضم في المنادى المعرفة المفردة يرشد اليه اه وكان الدنوشري لم يره فقال فائدة عل المذكورة محذوفة كيدودم
 ولا مهاو او حذف اعتبارا واخرى الاعراب والبناء على غيرها التي هي اللام (قوله اذا كانت معرفة) قال اللغاني لا وجه لاشتراطه
 اذا البناء يتوقف على حذف المضاف اليه العلم به بقرينة نية معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمنع
 (قوله مكر مفر الخ) قال العيني مكر بكسر الميم لا يسبق في الكرم مجرور لانه صفة لمجرد قيد الا وابد هيكل فيما قبله ومقر بالكسر
 أيضا لا يسبق في الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعني اذا استقبلته أحسن واذا استدبرته أحسن وقال الدماميني مقبل
 اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره ومعنى قوله معان هذه الصفات مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من
 التضاد وأطال الدنوشري هنا ٤٤ بما لا طائل تحته (قوله والثاني انها لا تستعمل مضافة) قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة

فكيف قالوا انها قطعت
 عن الاضافة وان خركتها
 عارضة ومنعوا الخاق هاء
 السكت بها وجعلوا قوله
 وأضحى من عل ضرورة
 (قوله منهم ابن أبي الربيع)
 أي فانه كما قال المصنف في
 الحاشي قال في كتاب
 الافصح عن مسائل
 كتاب الايضاح على منزلة
 فوق ولا تستعمل مضافة
 ولا تكون المقطوعة عن
 الاضافة وبنيت على
 حركة تشبيه بالانصراف
 في المعرفة وينصرف في
 النكرة لان عل اذا لم تكن
 معرفة فلا يلحقها تنوين

وتقدرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا خصباً أو خصباً ولم يسم ذلك لامطلاق التنكير كما
 توهمه أبو حيان وما ذكره الموضع من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالضواب أن يحمل عموم قوله
 * وما من بعده قد ذكرنا على المجموع لا على كل فرد فردي حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآتية (وأما عل
 فانها توافق فوق في) افادة (معناها) وهو العلو (وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة) فيما اذا أريد بها
 علو معين كقولك أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من عل أي من فوق الدار
 و(كقوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية * (وأنت نحو بني كليب من عل
 أي من فوقهم) والثنية طريق العقبة (و) توافق فوق أيضا (في اعرابها اذا كانت نكرة) فيما اذا أريد
 بها علو مجهول (كقوله) هو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا

مكر مفر مقبل مدبر معا * (كعلمود صخر حطه السيل من عل)

بكسر اللام (أي من شيء عال وتخالفها) أي وتخالف عل فوق (في أمرين) أحدهما (انها) أي على
 (لا تستعمل الا مجرورة بمن) دائما (و) الثاني (انها لا تستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كما قال
 جماعة منهم ابن أبي الربيع وهو الحق) وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها
 وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح (فقال) يقال أتيتهم من عل الدار بكسر اللام أي من عال وهو
 سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم

وأعر توائصيا اذا ما نكرا * قبلات واما من بعده قد ذكرنا

(انه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أظن شيئا من) هذين (الأمريين) وهما جواز

واذا نكرت لمحقها التنوين فصارت بمنزلة أجدولاية ال فيها ما قيل في قبل لان قبل لا تستعملت مقطوعة

عن الاضافة وغير مقطوعة فاذا كانت غير مقطوعة أعربت واذا قطعت بنيت فقد أنست بالحركة عند اعرابها فكرهوا اذ بنوها أن
 تزول عن الحركه وعل لا تستعمل الامينية فلولا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لي انه لو لم يكن
 هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لانها لم توضع وضع الحرف الا ترى انها في حالة التنكير مبنية وما وضع وضع الحرف لا يكون
 الامينيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل وبعده بنيت لانياله واستحققت الحركه لما استحقها له واذا كانوا بنوا حيث على
 الضم تشبها بقبل وبعده فعل أولى اه ولم يتعرض لسبب بنائها لولا كونه على حركة ولا كون الحركه ضمة (قوله ومقتضى قوله
 الخ) قال اللغاني لقائل ان يقول كون ذلك مقتضا مبنى على ان نصب ما مفعول مطلق لا عر بوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز
 كونه حالا من قبل ومما معه مقدم عليه والاصل وأعر بوا قبل حال كونه منصوبا بالفظا أو محلا اذا نكر فالقصور على النكرة هو
 الاعراب لا النصب * فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعده * قلت غير المقصود من الظروف
 لا ينوب عن الفاعل (قوله وما أظن الخ) قال اللغاني اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعده الى ان قال ومن
 على ومن علو ثم قال وتقول جثته من عل معربا أيضا كقوله ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعاص ومن علو مقتوح

الغاء مثلث اللام واذا قصدت بناء كنة العين فوجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمهم وكسره تقول علوا الدار كما تقول سفلها أما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فثقل الواو المضمومة وأما الكسر فيه فاما التقدير المضاف اليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جار قبلة أو مع الاضافة الى ياء الضمير وأما البناء على الكسر استثقالا للضمة وأما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات اه فقله فعلى هذا لا يكون الكسر الامع جار قبلة قضيته ان الضم والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغة في عل اه والعجب من الدنوشري انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه يطلب وجه الفتح في علو

(فصل) (قوله يجوز أن يحذف ما علم) فلا يجوز جلست زيد تريد جلوس زيد خلافا لابي الفتح لانه لا يمنع أن يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في الباب الرابع من المعنى شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف اه وعلل بعضهم امتناع الحذف حينئذ بان المضاف اليه حينئذ لا يقبل الاعراب (قوله من مضاف) أي ولو بواسطة فلا يراد به قد يحذف مضافان فاكثروا مقام الثالث فافوقه على انه لا حاجة لذلك لان الأرجح ان الحذف تدرجي (قوله في اعرابه) وفي غيره كما بيناه في جواشيتنا قال اللقاني هذا عليه جمع من البيانين ه ه ففهم من جعله مجازا في الاعراب

المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكامة المعربة قال صاحب التلخيص قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الأصوليين على ان القرية مجاز في أهلها والاسناد إليها حقيق فلا يجوز في الاعراب على انه لا بعد في كون الاسناد في الآيتين مجازا فلا يجوز اه وقوله فلا يجوز أي لا في الاعراب ولا في الكلمة المعربة (قوله فالسماعي ما يصح الخ) لا ينافي قصر هذا

إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجودا) في كلامهم (وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب وعمل (لأنني لم أر أحدا) من الشراح (وقاهما حقه ما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تديره (والحمد لله) على تيسير ذلك

(فصل) يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف هو (المضاف فالغالب أن يخلفه في اعرابه المضاف اليه) وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يوضح استبعاد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة

لا تعلمني عتيق حسبي الذي بي * ان بي يا عتيق ما قد كفاني

أراد يا ابن أبي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل (نحو و جاء بك أي أمر ربك) أو نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا أي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظرا ومبتدأ فنحو ولكن البر من آمن بالله أي بر من آمن قاله الشاطبي وفيه نظر اوضح بر عن المبتدأ نحو شر المنايا ميت بين أهله * أي منسية ميت أو مفعول به نحو وأشر بواقى قلوبهم العجل أي حب العجل أو مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون * ألم تغتمض عيناك ليله أرمد * أي اغتمض ليله أرمد أو مفعول فيه نحو قولهم آتينا طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول به نحو حيث زيد افضله أي ابتغاء فضله قاله ابن الجباز أو مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أي وطلوع الشمس أو حال نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثل أيادي سبا أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت أو بالاضافة نحو ولا يحول عطاء اليوم دون غد * أي دون عطاء قد تم قارة يكون المحذوف مطرعا

على السماع قولهم في التوكيد ان جاء زيد يحتمل ان أصله غلام زيد لان الاحتمال في دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله أي أمر ربك) الضواب أن يقول أي رشول ربك لان الداعي الى تقدير المضاف ان نسبة المحيى الى الله تعالى مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزوع عن ذلك والامر من المعاني لا يتصف بالمحيى ومن هنا تعلم ان في قول الشارح والقياسي ما لا يصح فيه ذلك أي استبعاد القائم مقام المضاف في الاعراب بالمعنى نظرا بالنسبة لقول المصنف لان المضاف وهو أمر لا يستند في المعنى فلا يظهر تنافي الاستبعاد عن المضاف اليه المقضي لكونه مخالف المضاف في ذلك (قوله قاله ابن جني) وفيه نظر قال الدنوشري وجهه ان ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره وبقرض صحة تقديره يكون من القسم الاول (قوله ولكن البر) أي في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فان البر خبر مقدم و بر من آمن مبتدأ لان المعنى على الاخبار عن بر من آمن بانه البر الكامل وأما على قراءة الباقيين من السبعة بنصب البر وتشديد لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل ان الأصل ولكن ذا البرو يؤيده قراءة وليكن البارو ويرد على ما ذكره الشاطبي ووجهنا به كلامه ان المناسب لقراءة الباقيين من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن عامر الخبر أو أيضا يجوز على قراءتهما أن يقدر ولكن ذو البر من آمن وهذا وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي على ما في بعض النسخ (قوله أي حب العجل) قيل لا حذف وان الكلم عليه السلام برد العجل ورماه في الماء فن كان منهم محبة خرجت برادة الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدي

ورد بقوله سبحانه في قوله (قوله ٥٦ وتارة يكون ملتقيا اليه) اجتمع الامران في قوله تعالى وتارة يكون ملتقيا اليه (قوله ٥٦ وتارة يكون ملتقيا اليه) اجتمع الامران في قوله تعالى وتارة يكون ملتقيا اليه (قوله ٥٦ وتارة يكون ملتقيا اليه) اجتمع الامران في قوله تعالى وتارة يكون ملتقيا اليه

أو هم قائلون الاصل وكم من أهل قرية ولم يلتفت الى المحذوف أو لا يقال أهل كذا هاهنا التفت اليه ثانيا فاعاد الضمير عليه وقال أو هم قائلون (قوله وشرط ذلك في الغالب) قال اللغوي قد يراد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب لاقتضائه الثبوت بدونه في الجملة ويجاب بان المقصود ان ذلك شرط في كونه غالبا وذلك على حقيقة الشرط اه وهذا فحوما أجيب به عن قول النظم وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وقول التلخيص والاختصاص لازم للتقديم غالبا هذا وشرطي التسهيل أن يكون العطف بلا فصل فحوما مثل أيك وأخيك يقولان ذلك أو مع الفصل بلا فحوما كل سوداء حمراء ولا يضاء شحمة ومنه مثال المصنف (قوله بالتشبيهة) قال اللغوي متعلق بقوله وفائدة التنبية على انهم يقولون أيضا في الجمع ما مثل عبد الله ولا أخيه ولا أبيه يقولون ذلك وانه دليل أيضا (قوله ومن قدر عرض الآخرة فقد

وهو الاكثر وتارة يكون ملتقيا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو (واسال القرية) التي كذا فيها (اي أهل القرية) فاهل مطرح ولولا التفت اليه هنا القيل الذي كذا فيه والثاني نحو أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج أي كذا ظلمات بالافراد حذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقال يغشاهما وشمل ذلك قول النظم

وما يلي المضاف يأتي خلفا * عنه في الاعراب اذا ما حذف (و) من غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل (قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بعينه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) فابقوا أخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوف وما مثل المحذوف معطوف على مثل المذكور (أي ولا مثل أخيه بدليل قولهم يقولان بالثنية) نظر الى المذكور والمحذوف ولو كان أخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولوا يقول بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد (قوله) وهو أبو دودا وحارث بن الحجاج

(أكل امرئ تحسب من امرأ * وتارة وقد في الليل نارا) فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوف معطوف على كل المذكورة (أي وكل نار) وانما قدرناه مجرورا بكل محذوف ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه (لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين) مختلفين لان امرأ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسب من على انه معمول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نار المنصوب على امرأ المنصوب لزم ان تعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممنوع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جر أو نصب ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والقراء والزجاج الى الجواز والتقدير تحسب من كل امرئ امرأ وكل نار نار المحذوف المضاف وأبقى المضاف اليه على جره واختير المحذوف دون العطف لان حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلفين فيه كما قدمناه والجميل على المتفق عليه أولى من الجمل على المختلف فيه والى ذلك أشار النظم بقوله ورعاجروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما مقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذف * مما لا لنا عليه قد عطف وهذا الشرط أغلبي كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جازر) بالجيم والراي تريدون عرض الدنيا (والله يريد الآخرة) بجزر الآخرة على حذف مضاف (أي عمل الآخرة فان المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس معطوفا) على حديثه (بل المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز (وان كان المحذوف المضاف اليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام لانه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الاول (ما يستحق من اعراب وتنوين وينى على الضم نحو) قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كأمر) في الفصل قبله (وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربا له الامثال) من ألفاظ الاحاطة ونحو (أي ما تدعوا) من أسماء الشرط (وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه) أي على المضاف (اسم عامل في مثل) المضاف اليه (المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فخذوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وأبقوا المضاف الاول وهو ربع على

(قوله أي فلاخوف شيء عليهم) قال اللغاني غير متعين يجوز أن تكون لنافية الجنس وفدحة خوف بناء اه وفيه نظر لان الكلام في قراءة خوف، ضموا لاف مفتوحا * (خاتمة) * قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظروف ٥٧ المدينة قولهم لمي أبوك بفتح

اللام وسكون الميم وفتح الياء أي لله أبوك لان أصله جار ومجرور وحذف حرف التعريف وغير المجرور فبقي لاه أبوك وبني لتضمن الحرف ثم حصل في الكلمة قلب مكاني وهو انه جعلت الميم في موضع الالف وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الالف موضع الميم ورجعت لاصلها من الياء وحركت لاجل سكون الميم وسكون الياء أصلها أحد مذهب شيبويه في الله وهو انه من لا يلبس أي يستمر وفتحت الياء تخففة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له اه بالمعنى باختصار * (فصل) * (قوله انه لا يفصل بين المتضامين) قال المصنف في الحواشي المتضامان أشد امتزاجا من الموصوف وصفته ومن ثم أجاز الجميع وأما المؤمنيها واختلافها في وأزيد الطويلة (قوله ثلاث جائزة في السعة) كلامه يوهم استواءها في الجواز وقال في الحواشي

حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجحر بالاضافة اليه وما حصل المذ كور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبهة بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيديو به الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف الميم اصله لال لفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند شيبويه والجوهري لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من المحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليه أشار بقوله في النظم

ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل

بشرط عطف وضافة الى * مثل الذي له أضفت الاول

(أو غيره) بالرفع أي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف (كقوله)

عانت آما لي فعمت النعم * (بمثل أو أنفع من ويل الديم)

فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذ كور والاصل بمثل ويل الديم أو أنفع من ويل الديم فحذف ويل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور وبالبناء المتعلقة بعلقت والويل بسكون الباء الموحدة المطرا الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو علي (ابدأ بذا من أول * بالتحقير من غير تنوين) على نية لفظ المضاف اليه أي من أول الامر (وقراءة بعضهم) وهو ابن محيصن (فلاخوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الهمال (أي فلاخوف شيء عليهم) وأما قراءة يعقوب فلاخوف بالفتح من غير تنوين فعمل في الاعمال

* (فصل) * زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضامين الا في الشعر) خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جرحه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين أجزاء الامم لا يفصل بينه وبين منزل منزلة الجرح منه وهو قول البصريين (والحق) عند الكوفيين (ان مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة في السعة) بفتح السين وهي النشر وضابطها أن يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم (احداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل أولادهم شركا) برفع قتل على النيابة عن الفاعل زين المبني للمفعول ونصب أولادهم وجر شركا بهم فقتل مصدر مضاف وشركا بهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداده وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من أجل ان المضاف اليه مقدر التقديم فتضي الفاعلية المنووية تسقط بذلك قول الزحشرى في الكشف وأما قراءة ابن عامر فشي لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنشور فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته اه (وقول الشاعر)

عواذا أجبتاهم الى السلم رافة * (فسقناهم سوق البغاث الا جادل)

فسوق مصدر مضاف والا جادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين

(٨ تصريح في)

ان في قول النظم شبه فعل اجالا فانه ان كان مصدرا كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الدوشري اقتصر عليه لانه أفصح ويجوز الكسر بقله وقلت في ذلك وسعة بالفتح في الاوزان والكسر محكي عن الصاغاني وتفسير السعة بالنشر ينظر هل هو مخالف لتفسيرها في قوله لينفق ذو سعة

أولا (قوله كقول بعضهم ترك يوما نفسك الخ) ٥٨ وقوله لله در اليوم من لامها وفي مسائل أبي الفتح اختار أبو بكر أن ينصب الطرف

بدر لما فيه من بقية المضمرية
وامتنع منه أبو علي فلم ينصبه
إلا بالله قال المصنف في
الحواشي ويلزمه الفصل
بالاجنبي (قوله والتقدير
ترك نفسك شأنها الخ)
هذا أولى من قول الحفيد
ترك نفسك إياك لأنه
أحوط إلى أن قال * فإن
قلت لو كان المعنى كما
ذكرت لقال وهو لا
وهو ما قلت لما كان
إياك ونفسك عبارة عن
شيء واحد صرح أن يقال
وهو ما (قوله والمضاف
إليه أم مفعوله الأول)
لم يأت المصنف لأم هذه
بمقابل والصواب
تأخيرها المسئلة الفاصل
وأن يقول والفاصل أم
مفعوله الثاني لأنه قد عاقل
ذلك بقوله أو ظرفه وهذا
الذي أوقع الشارح في قوله
ثم عطف على مفعوله الأول
وصوابه الثاني وقوله بعد
أم مفعوله الأول وصوابه
الثاني (قوله يشبه الفعل)
في التقييد بذلك نظر قال
في الحواشي قوله فصل
بين معنى مطلقا سواء كان
المضاف شبه الفعل أم لا
وهذا الذي يدل عليه كلام
الشارح السابق في ضابط
المسائل الثلاث ويدل
عليه مثال المصنف هنا
لأن غلام لا يشبه الفعل
وفي بعض النسخ لا يشبه
الفعل بزيادة لا وعلى ذلك

المضاف والمضاف إليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بثلاث
الموحدة أوله وبناء مئة آخره فاوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط بينهما غن معجمة طائر ضعيف
يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر (وأما ظرفه) عطف على قوله أم مفعوله أي والفاصل
أما مفعول المضاف كما تقدم وأما ظرفه (كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهو ما) * سعى لها في رداها
فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف ويوما
ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهو ما مفعول معه والتقدير
ترك نفسك شأنها يوم ما مع هو ما سعى لها في رداها ويحتمل أن يكون الاصل تركك نفسك فيكون من
الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفا) بمعنى
الحال والاستقبال (والمضاف إليه أم مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسب
الله مخلف وعده رسلة) بنصب وعده وجر رسلة فخلف اسم فاعل متعدي لاثنين وهو مضاف ورساله
مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف
إليه والاصل فلا تحسب الله مخلف رسلة وعده (وقول الشافعي)

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى * (وسواء مانع فضله المحتاج)

فسواء مبتدأ وما نفع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني
وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والاصل وسواء مانع المحتاج فضله (أو ظرفه) عطف على مفعوله
الأول أي والفاصل أم مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور (كقوله صلى
الله عليه وسلم هل أنتم تاركوني صاحبي) فتارك كوجه تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو
صاحبي يدل على حذف النون ولي جار ومجرور وظرف تارك وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والاصل
هل أنتم تاركون صاحبي (وقول الشاعر) فرشي بخير لا كونن ومدحتي * (كناحت يوم ما خيرة بعسلي)
فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى
أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ورشي أمر من رشت السهم إذا أذقت عليه الريش
والمعنى أضح طالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسلي متعلق بناحت وهو مفتوح العين والسين
المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول
التعب والتكدرة المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل قسما
كقولهم هذا غلام والله زيد) بجز زيدا إضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكي
الأنباري هذا غلام أن شاء الله ابن أخيك بجز ابن بإضافة الغلام إليه والفضل بينهما بالشرط وهو أن شاء
الله وزاد ابن مالك الفصل بما كقول تأبط شرا هما خطبأما أسارومنة * وإسادم والقتل بالحر أجدر
في رواية البحر والأسار بكسر الهمزة الأسر (و) المسائل (الأربع الباقية) من السبعة (تختص
بالشعر) لفقد الضابط المذكور (أحداها الفصل بالاجنبي ونعني به معقول غير المضاف) وإن كان
عام لها واخدا (فاعلا كان) الاجنبي (كقوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس

أنجب أيام والداه به * اذنجلاه فنعم ما نجلا

فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بأنجب وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف وإذا
مضاف إليه والفاء فاصل بين المضاف والمضاف إليه وهو أجنبي من المضاف لأنه معقول لغيره (أي
أنجب والداه أيام اذنجلاه) يقال أنجب الرجل إذا ولد نجيبا ونجلا بالنون والجمع نسلا (أو مفعولا)
معطوف على فاعلا أي فاعلا كان كما مر أو مفعولا (كقوله) وهو جوير

(تسقى امتيا حاندي المسواك ريقها) * كما تضمن ماء المزنة الرصف

(قوله وندي مفعوله الاول الخ) قال الدوشري الضواب أن يقال المسوال مفعوله الاول وندي رتبة مفعوله الثاني على غط أسقيت
عمر اما مفعول الاول في باب أعطى لانه الفاعل في المعنى فليتامل وذكر بعض المشايخ أن مراده بقوله وندي مفعوله الاول
وبقوله والمسوال مفعول الثاني مراده فيه الاول لفظا وبقوله الثاني لفظا (قوله فالحاء مجرورة الخ) قال الدوشري ما قاله مردود يمنع ان
الحاء مجرورة محلا بل محلها نصب أو رفع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الحاء فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفي كونه
مقيدا نظرا انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة أي استعارة غير ضمير الرفع لانه الحاء ليست من هـ ضمائر الرفع والاستعارة انما

وقعت في الضمير المنفصل
بشروط نحو ما أنا كانت لا
في المتصل كما هنا وعلى
ما قاله من ان الحاء ليست
مجرورة لا اشكال في خفض
مطر لانه الذي أضيف
اليه نكاح ولم يضاف الى
الحاء فتدبر (قوله بنعت
المضاف) هو أضعفها
لان فيه فصلا وتقديما
للتابع على بعض التبوع
(قوله كقوله من ابن أبي
الخ) لا يقال ان أبي
في البيت أضيف الى
شيخ الاباطع وأبدل منه
طالب لانا نقول شيخ
الاباطع هو أبو طالب في
أضيف الاب الى شيخ
الاباطع اقتضى ان أبا
طالب له ابن هو شيخ
الاباطع وان ذلك الابن
غيره على وليس كذلك
ان أبدل طالب من شيخ
الاباطع اقتضى انه عينه
أو من الاب كان ذلك
مقتضيا ان عليا رضي الله
عنه ابن ابي طالب ولان أبا
طالب صار لقباً (قوله
وانما هو نعت للمضاف

فتسقى مضارع شقي متعدلاثنين وفاعله ضمير يرجع الى أم عمر وفي البيت قبله وندي مفعوله الاول
وهو مضاف ويرتبه مضاف اليه والمسوال مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه (أي
تسقى ندي رتبة المسوال) والمسوال أجني من ندي لانه ليس مفعولا له وان كان عام لهما واحدا وهو
تسقى والامتياع بمثابة فتحتاية فخافه مفعولا للاستيلاء والمزقة السحاب والرصف بفتح حـ جمع
رصفة وهي حجارة ترصوف بعضها الى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (وأظرفا كقوله) وهو أبو
حبة النمرى (كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى) يقارب أو يزيل
فأضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالطرف وهو أجني من المضاف لانه ليس مفعولا له وخطمبني
للمفعول وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل نعمتان يهودى * المسئلة (الثانية) من الرابع (الفصل بفاعل
المضاف كقوله) ما إن وجدنا للهوى من طب * (ولا عدمنا قهر وجد صب)
فأضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبيا
ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أي من الفصل بالفاعل (أو من
الفصل بالمفعول قوله) وهو الاحوص

لئن كان النكاح أحل شيء * (فان نسكا حهما مطر حرام)

في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفضل بالحاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية (بذليل انه
يروي بنصب مطر ويرفعه) فان كان بالرفع (فالتقدير فان نكاح مطر اياها) فهو من الفصل بالمفعول وان
كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هي فهو من الفصل بالفاعل والاصل ان الحاء المتصلة بالنكاح
اما أن تكون مفعولة فتكون في تقدير اياها (أو) فاعلة فتكون في تقدير (هي) فعلى الاول فاعل النكاح
مطر وعلى الثاني المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين
فالحاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف
لا يضاف لشئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان أقبح الناس منظرا أو كان تحته امرأة من
أجل النساء وكانت ترى ذفراته وهو يابى ذلك المسئلة (الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو
معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن أبي طالب
وعمر بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم فقتل على وسلم عمر ومعاوية
نحوه وقد بل المرادى سيفه * (من ابن أبي شيخ الاباطع طالب)

فصل بين المتضايقين وهما أي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطع (أي من ابن أبي طالب شيخ
الاباطع) وتجوز في جعل شيخ الاباطع نعتا للمضاف وهو أي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف
والمضاف اليه معا والمرادى وهو عبد الرحمن بن عمرو والشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم
المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطع جمع بطحاء والمرادى بهامكة لان أبا

والمضاف اليه معا) أي لانه كنية وهو قسم من العلم الذي معناه افرادى وكلما الجزأين فيه بمقدوره لا يدل على معنى وقد أشار الحقيدي الى
هذا التجوز وورد فقال وفيه نظر لان أبا طالب كنية فيكون شيخ الاباطع نعتا لمجموعه لا لجزءه وفي هذا النظر نظر لان نعت الكنية انما
يتبع الجزء الاول في الاعراب لا الثاني فقوله نعت للمضاف اليه أي من جهة الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى نعتا لمجموع وانما
جعله نعتا للمضاف لانه تابع له في اعرابه كما ان النعت الحقيقي كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالانظر الى ما كان قبل النقل
انتهى وذكر نحو اللقاني باختصار (قوله والمرادى) بفتح الميم نسبة الى مراد بن من منحج كما في الباب (قوله على صيغة اسم المفعول)

يقول بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريزي وقال وقول القاموس وملجم كمكرم ليس بذلك البين في المراد لاحتمال
مكرم لاسم الفاعل ولا اسم المفعول وكثيرا ما يتكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الى الاكثر
فليست وليتدبر وأقول ذكر المقرئ في شرحه انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر في الذ كر فعل صاحب القاموس قصد
البيان بما يحتمل الوجهين (قوله كان برزون الخ) قال المصنف في الحواشي يحتمل أن يكون اما هو المضاف اليه على لغة القصر
وزيد بدل أو عطف بيان ٦٠ (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنوشري فيه نظر فان الفعل وهو تراهم ليس ملغى هنا بل هو

عامل في المفعول الاول
وهو هم وفي المفعول
الثاني وهو حلو اغاية
الامر ان متعلق الفعل
وهو باي تقدم عليه
وفصل بين أي وبين
الارضين بالفعل ومفعوله
فتامه

(فصل)

(قوله لانه أصل ما بيني
وهو على حرف واحد)
فيه نظر لان أصل ما هو
على حرف واحد البناء
على الحركة المطلقة لا
الخصوصية بدليل
ما ذكره من أسباب البناء
على مطلق الحركة ومن
أسباب كل حركة مخصوصة
من فتح أو كسر أو ضم
(قوله بالذال المعجمة)
هو كما قال في الصحاح في
العين والشراب ما يسقط
فيه (قوله ونذر اسكانها
بعد الالف في قراءة نافع)
قال الدنوشري يلزم على
قراءة نافع التقاء
الساكنين على غير حده
فينظر فيه (قوله في لغة
بنى يربوع) قال شاعرهم
وهو الأغلب العجلي

طالب كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفها * المسئلة (الرابعة الفصل بالنداء) بمعنى المنادى
(كقوله) كان برزون أباعصام * زيد حمارق باللجام
فاضاف برزون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كان (أي كان برزون زيد) حمارا
(يا أباعصام) وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله * باي تراهم الارضين حلو * أراد باي
الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله * معاود جراءة وقت الهوادي * أراد
معاود وقت الهوادي جراءة والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا آخر ولم يغيب
فصل مل يمين واضطرارا وجدنا * باجنبي أو بنعت أو ندا

(فصل في أحكام المضاف للياء) الدالة على المتكلم (يجب كسر آخره) أي المضاف لمناسبة الياء سواء
كان صحيحا (كغلامي) وعبدى أو شبهها بالصحيح كدلوي وظبي (ويجوز فتح الياء واسكانها) واختلف في
أيها أصل ف قيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه أصل كل مبنى
والياء مبنيّة والفتح أصل ثان لانه أصل ما بيني وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان أكثر
(ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها (أربع مسائل)
لا باقى فيها ذلك (وهي المقصور وكفى وقذى) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه
(كابنين) بالموحدة (وغلامين) واثنين بالثلثة (وجمع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين
(فهذه الأربعة آخرها واجب السكون) لان آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف و آخر المنقوص والمثنى
المحذو والاضوب وجمع المذكر السالم ما لم يقاها مدغمة في ياء المتكلم وليس شئ من الالف والحرف المدغم
قابلا للتحرك (والياء معها واجبة الفتح) للتحفة والتحرك لا لتقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر ما يضاف للياء كسر اذا * لم يك معتلا كرام وقذا
أو يك كابين وزيد بن فذى * جميعها الياء بعد فتحها احتذى

(ونذر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومخاي ومخاي) في الوصل يسكون ياء مخاي وليبان ان ذلك في
الوصل عطف عليه ومخاي والافلا حاجة لذكره (و) نذر (كسرها بعدها) أي بعد الالف (في قراءة الأعشى
والحسن) البصري قال (هي عصى) بكسر الياء على أصل النقاء الساكنين (وهو) أي الكسر مطرد في
لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه (قراءة حمزة) والأعشى ويحيى بن وثاب وما أنتم
(بمصر نحي أني) بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه ما في هذه اللغة حكاهما القراء وطرب وأجازها أبو عمرو
ابن العلاء قاله الشاطبي وبذلك يقط ما قاله المعري في رسالته أجمع أصحاب العربية على قراءة حمزة وما
أنتم بمصري بالفتح قال الموضع في الحواشي والمعري له قصد في الطعن على عامه الاسلام ولعل الذين
كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فأتى معهم ساكنان ونظير الكسر في شد وفي مع القوم وان كان الكسر
في الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) في حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

قال لاهل لك يانا في * قالت له ما أنت بالمرضى وقول الزمخشري هي ضيغة واستشهدوا لها بينت مجهول مردود بان غيره قال (في
انه للاغلب قال أبو شامة ورأيت أنا في أول ديوانه فاول هذا الرجز أقبل في ثوبي مغافري * عند اختلاط الليل والعشى *
يجر ثوب ليس بالخفي * (قوله قاله الشاطبي) قاله المرادى أيضا في شرح التسهيل وقال أيضا وزعم القاسم بن معين انها صواب وكان ثقة
بصير اول التفات الى من طعن في قراءة حمزة هذه قال الكسائي كان نصير النحوي يحمل قراءة حمزة على اللحن وكان أهل النحوي يحسبون
من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى وبه يعلم ان المعري لم ينفر دينا قاله في رسالته فإله المصنف

مخامل عليه وان كان من رمى بالانحاء او اتى ما هو مبني منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو ان ٦١ القراءة بالرأى والحق أنها سنة متبعة

وقد مر قريبا رد أبي حيان
على الزخشرى فراجع
(قوله أودى بنى الخ) قال
الدنوشرى بعده

فالعين بعد مدهم كأن
حداقها سملت بشوك
فهى عورت تدمع

فاطلق الجمع في قوله
حداقها وأراد الاثنين
وقوله عند الرقادى رقاد

الذاس (قوله هوى) بفتح
الماء والواو (قوله ورويت
عن النبي صلى الله عليه

وسلم) حيث قرأ بها أبو
عاصم الجحدري ومن
ذكر يلزم أن تكون مروية

عن النبي صلى الله عليه
وسلم لأن القراءة سنة متبعة
كما علمت وانما تظهر

الحاجة الى قوله ورويت
الخ على ما هو مخالف للحق
فتنقطن له (قوله فان بعض

العرب لا يقلب) ان كان
عدم القلب لازما عنده
فخالفته لدعوى المصنف

الاتفاق ظاهرة وان كان
حائزا ويجوز القلب عنده
أيضا فلا مخالفة

(هذا باب أعمال المصدر)
(قوله فدلوا المصدر الخ)
في الاشياء والنظائر

للسيدوطى قال الشيخ بهاء
الدين بن النحاس الفرق
بينهما ان المصدر في الحقيقة

هو الفعل الصادر عن
الانسان وغيره كقولنا
ان ضربا به صدر في قولنا ان ضربا صدر

(في باب الاضافة) لاجتماع المثلين (قاضي) رفعاً ونصباً وجر (ورأيت ابني) بفتح النون (وزيدى)
بكسر الدال (وغررت ابني زيدى) وتقلب (واو الجمع) السالم في حالة الرفع (باء) لان الواو والياء اذا اجتمعتا
وسبقت احدهما بالساكون قلبت الواو بياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو في باء
المتكلم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب بن رثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد
(أودى بنى وأعقبوني حسرة) * عند الرقادى عبرة لا تفلح

فأودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى باء المتكلم وأصله بنوى عمل فيه ما تقدم (وان
كان) الواو (قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كما في) أودى (بنى و) جاء (مسلم) وعشرى وظاهر
سياقه انه يريد أن قلب الواو بياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب المذكور في قول النظم
وتدغم الياء فيه والواو وان * ما قبل وارضم فاكسره بين

واختار ابن جني ان يريد أن قلب الضمة على قلب الواو كما في أجمع جرو وأصله أجمع جرو فأنهم قلبوا الضمة
كسرة أولاً لانها أضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو بلاء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الأقوى الابعدان
قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا السكون أقداما على الأقوى من غير تدرج قلت لا يمكنهم العكس

في أجزاله يؤدى الى قلب الواو بلاء من غير موجب بخلافه في مسامى فان موجب قلب الواو بلاء اجتماع
الواو والياء وسبق احدهما بالساكون وانما تقدم قلب الضمة في أجمع والواو في مسامى لان قلب الواو بلاء في
أجمع ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسامى ناشئ عن قلب الواو بلاء (أو) كان قبل الواو

(فتحة أبقيت) لتدل على الالف المحذوفة لا لتقاء الساكنين (مضطفي) بفتح الفاء جمع مضطفي بالقصر
وأما مضطفي بكسر الفاء فانه جمع مضطف بالنقص (وتسلم ألف التثنية من القلب بلاء) اتفاقا كسماوى
اذلا موجب لقلب بلاء وأطلق النظم فقال وألفاسلم (وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها بلاء) عوضا

عن كسرة الحرف التى يستحقها ما قبل الياء والى ذلك أشار النظم بقوله * وعن هذيل أن قلبها بلاء
حسن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي (سبى وهوى واعنقوا لهواهم) * فتخروا وااكل جنب مصرع
فهوى أصله هو اى فقلب الالف بلاء وأدغمها في باء المتكلم والواو في سبى وهوى أعنقوا الى بنيه الخمسة في قوله

أودى بنى واعنقوا تبع بهضم بعضا في الموت وتخروا بواو الحاء المعجمة والراء مبني للمفعول أى خروهم
المنية واحد بعدوا هذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز أن يكون تصغيره ذلول وهو المرتفع من
الارض ويجوز أن يكون تصغيره ذلول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حى من

مضرو وهذيل بن مدركة بن الياس بن مضر أخو خزيم بن مدركة أمهم ما هذيل بنت وبرة أخت كلب بن
وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور بلاء بلغة هذيل بل حكاه عيسى بن عمر عن قريش وحكاها
الواحدى في البسيط عن طيى في قوله تعالى فن اتبع هداى وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن اسحق

وعيسى بن عمرو هدى وهى عصى ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قاله الشاطى (واتفق الجميع)
من العرب (على ذلك) وهو قلب الالف بلاء مع بقاء المتكلم (في على ولدى) الظرفيتين كما في هذه المراتى
وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى باء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعواه الاتفاق نظر فان

بعض العرب لا يقلب فيقول لداى وعلاى قاله المرادى في شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الالف
بلاء (ببى المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلمنا ولدنا وكذا الحكم فى الى) نحو الى وظاهر
كلام المرادى السابق أن من يقول لداى يقول الاى فانه قال بعد أن قال ذلك وكذلك الى انتهى وأفرد

الى عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما لواحد الا لا وهى النعم
* هذا (باب أعمال المصدر) أعمال (اسمه) *
ومدلول ما مختلف فدلوا المصدر المحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على المحدث
فدلالة اسم المصدر على المحدث انما هى بواسطة دلالة على المصدر وتحقيق ما هيتهما ان يقال (الاسم

ان ضربا به صدر في قولنا بهجني ضرب زيد عمر افيكون مدلوله معني وسموا ما يعبر به عنه مصدر ايجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا صدر

منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للشيء الصادر عن الانسان وغيره كسبعه ان المستقى به الشديح الذي هو صادر عن المسيح لا لفظت سبى حبل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتزينة انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم المصدر الذي له فعل يجري عليه كالاتيلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيتين المتغابرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للدلالة التي يستعمل بها الفعل كالظهور والظهور والاكل والاكل فالظهور المصدر والظهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل اهوفيه مخالفة لما قاله الشارح تبع الغيرة مرفى كلامه في باب المفعول المطلق ومضى ما فيه وكون اسم المصدر الاعلى ٦٣ الحديث لعل لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المصنف في الحواشي وهو المناسب لقول

المصنف الاسم الدال على مجرد الحدث لانه ظاهر في دلالة اسم المصدر على الحدث الا ان يقال المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال الدونشري أي أو ذات (قوله ان كان يحل محله الخ) هذا انما هو شرط العمل في غير الظرف والمجاور والمحرور وأما ما قيل عمل المصدر فيهما وان كان لا يحصل ما ذكر محله كما اذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديم ما عليه كما قاله المصنف في شرح بابت سعاد وبيدناه في الحواشي (قوله والزمان حال فقط) قيد لحول الفعل وما يحل المصدر والمقصود بالتقديم ما والفرض أنه اذا كان الزمان حالا لا يكون أن حالة مع الفعل محال المصدر بل ما وليس

الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان (ان كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وجماد) علمين (الفجرة) بسكون الجيم (والجمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (أو) كان مبدؤا بميم زائدة لغیر المفاعلة (كضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثتهما (أو) كان (متجاوزا فاعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء) بضم أولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوا (فانهما) أي فان الغسل (بزنة القربو) الوضوء بزنة (الدخول في) قولك (قرب قريبا ودخل دخولا فهو واسم مصدر) جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله أولا الاسم الدال والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضع في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حذف قول النظم والامر ان لم يك للنون محال فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدؤ بميم زائدة لغیر المفاعلة اسم مصدر تتبع فيه ابن الناطم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمى وانما سمى به أحيانا اسم مصدر تجاوزا انتهى (والا) يكن كذلك (فصدره) يعمل المصدر عمل فعلة في التعدي وال لزوم (ان كان يحل محله فعل امامه ان) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالاول (كعجبت من ضربك زيد أمس و) الثاني نحو (يعجبني ضربك زيد غدا) فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول (أي ان ضربته) أمس (و) أن وفعل مضارع في الثاني (أي أن تضربه) غدا (وأمامه ما) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبني ضربك زيد الا أن أي ما تضربه) الآن (ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيدا منصوبا بالمصدر لا تنفاه هذا الشرط) لانه لا يحل محله فعل مع ان أو ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا فافقيه خلاف فذهب ابن مالك في التسهيل الى جواز أعماله وصحح الموضع في شرح القطر المنع وعاله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فريدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضع والى أعمال المصدر عمل فعله أشار الناطم بقوله

فعله المصدر الحق في العمل * ان كان فعل مع ان أو ما يحل

محله وبقي من شروط أعمال المصدر شروط العدمية وهي أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أعجبني ضربك زيدا ولا مضمر فلا يجوز ضربني زيدا حسن وهو عمر واقبيح خلافا للكوقيين ولا محدودا فلا يجوز أعجبني ضربتك

الغرض ان ما لا يحل مع الفعل محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل مع الفعل محله مطلقا غاية الامر ان زيدا أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الى غير ما مع امكانها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمنافاتها بخلاف ما فاتها لاتفاقية (قوله ولا يجوز في ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجوز تعلقهما به وهما ما هما في التعلق بكل خادور ارجح الان هذا المصدر لم يذكر ذلك كما ان الفعل الثاني في قام قام زيد لم يثبت به للاسناد (قوله خلافا للكوقيين) احتجوا بقوله وما الحرب الاما علمت وذقت * وما هو عنها بالحديث المرحوم فان ظاهره ان منها متعلق به والذي هو ضمير المصدر أعني ضمير الحرب وتأول البصريون ذلك على ان عنها متعلق بأعني مقدرا أو بالمرجوم وهو بضم الميم وفتح الراءوا الجيم المشددة الذي لا يوقف على حقيقة واذ جعل متعلقا به فتدعيه عليه للضرورة ويجوز أن يكون متعلقا محذوف دل عليه المرحوم أي مرجعها أو على تقدير ما هو بالحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فاما قوله يخاني به الجلد الذي هو حازم * بضربة كفيه الما لنفس راكب

وأعمل الضربة ونصب بها المـ الاو انا نصب راغب فنصوب ببيعناي والجملة بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والمسلابا بقصر الصحراء
والمعنى ان هذا المسافر عدل عن الوضوء وتيمم وشق بذلك المسار كما معه كاد يموت فاحيا نفسه فشاذا لا يقاس عليه هو المراد من كونه
محدودا أن يكون مردودا الى فعله قصد التوحيد والدلالة على المدة فان كان فعله مصدرا غير مقصود بهاء التوحيد نحو رهبة ساوى
العارى من التاء في صحة العمل كقوله فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقيبك قد كانوا الناكالموارد فاعمل رهبة في عقيبك لان التاء
فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبنى على فعلة كرجة ورغبة وانما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعارى منها ومعنى كانوا
لنا كالموارد ووطنناهم كاتوطأ الموارد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الاولى ولا متبعا اعم من أن يتبع بالنعى أو غيره فلا يجوز عجيبت
من قتالك نفسه زيد ولا عجيبت من اتيانك مشيك الى بكر ولا عجيبت من شربك وأكلك الابن فاما قول الخطيئة

أزمنت يا ساميينا من نوالكم وان ترى طاردا اللحم كاليأس فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو يا ساميينا بقوله مبيدنا بل هو
متعلق بفعل محذوف تقديره يشمت من نوالكم فان قلت قد جوز السير في قوله أرواح ٦٣ مودع أم بكور أنت فانظر لاي ذاك تصير

كون أنت فاعل المصدر
قلت قدر دعاه الفارسي
بان المصدر قد وصف بقوله
مودع وخرجه بعضهم
على ان أنت فاعل بفعل
محذوف يفسره فانظر
ويجوز كونه مبتدأ خبره
قوله رواح امامباغة
واما على معنى ذوزواح
(قوله ولا موصولا من
معموله باجني) ولو كان
المعمول ظرفا كما في الآية
الشريفة والفاصل ظرفا
أوجار أو بحسب رواح كما في
قوله تعالى كتب عليكم
الصيام كما كتب على
الذين من قبلكم لعلكم
تتقون أياما معدودات
ولهذا اعترض في المعنى

زيد او لا موصوفا قبل العمل فلا يجوز أعجبتني ضربك الشديد زيد او لا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة
متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدأ في خلافا لقوم ولا موصولا من معموله باجني فلا يقال ان يوم تبلى
السر اثر معمولا لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن معموله فلا يجوز أعجبتني زيد اضربك
قاله في شرح القطر أخدم من التسهيل (وعمل المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه
ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول أخرى فالاول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثاني كقوله

الا ان ظلم نفسه المرء بين * اذالم يصنها عن هوى يغلب العقل
(و) عمله (منونا أقدس) من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتذكير (نحو وأطعام في يوم ذي مسغبة يثيما)
فأطعام مصدر وفعاله محذوف ويثيما مفعوله والتقدير أو أطعامه يثيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا
جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وجلا ما بعده من مفعول ومنصوب على اضمار فعل (و) عمله
معرفا (بال قليل) في السماع (ضعيف) في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه (قوله
ضعيف البكاية أعداءه) * يخال القرار يراني الاجل

فالنكايه مصدر مفعول بال وفعاله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن
القرار من الموت يباع الاجل وفي التنزيل ان الموت الذي تغرون منه فانه ملائيم واختلف في المصدر
المقرون بال على أربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزة الفارسي على
قبض وابن طلحة ان كانت أل فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجيبت من الضرب زيد اعمر او وافقه
أبو حيان ويرد عليهم اقوله عجيبت من الرزق المسمى الله * ولترك بعض الصالحين فقيرا
أي عجيبت من أن يرزق المسمى الله ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا وفي أعمال المصدر في أحواله
الثلاثة أشار الناظم بقوله * مضافا ومجردا أو مع أل * (واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا)
لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل (وان كان ميميا فكالصدر) في العمل (اتفاقا) لانه مصدر حقيقة

على الرخصى انما على أياما بالصيام فان فيه الفعل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون
متعلقا بكتب قلنا يلزم محذورا آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال ان يوم تبلى السر اثر الخ) اعلم أن المصنف
تكلم على هذه الآية في الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى وقال ان الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقدم بذلك
اليوم ولا بغيره بل يتعلق بمحذوف أي يرجعه يوم تبلى السر اثر انتهى وقد تكلم ابن جني أيضا في الخصائص عليها في الترجمة التي
نصها باب في تجاذب المعاني والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف في المعنى متعلق برجعه الا أنك اذا جلت على هذا الزم الفصل بين المصدر
ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه أضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر دعاه وانما نهيت على هذا ليتقن
من هذه الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعا للمعنى وقد نهينا على ذلك في حواشينا على الالفية في أول
باب ظن وأخواتها (قوله نحو وأطعام الخ) قال الدنوشى والاكثر في المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالأية وعكسه جائز لكنه
قليل (قوله في كالمصدر في العمل) الوارد في أعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبي ولم يأت فيما أحفظ منونا ولا معرفا بال ولم يأت

الناظم له في كتبه بمثال لأنه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وظاهره أعماله في جميع أحواله والامر محتمل (قوله
فصاحب مصدر ميمى) قال الدنوشري ٦٤ مشكل فان المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويحاي بان الشارح راعى ما هو الحق عند

المصنف لما أسلفه عن
شرح الشذور من ان المبدوء
بميم زائدة غير المفاعلة
مصدر وتسجيلته اسم
مصدر مجاز ولهذا قال أنفا
بعد قول المصنف فكالمصدر
لأنه مصدر حقيقة (قوله
وتحية مفعول مطلق) قال
الدنوشري مشكل الصواب
انه حال من السلام مؤكدا
انتهى ولم يبين وجه
الاشكال واحتمال الحالية
لا ينافي جواز المفعولية
المطلقة فتأمل (قوله
فالعسل موضوع الخ)
قال المصنف في الحواشي
الاحسن أن يقال في مثل
العطاء والكلام والعذاب
انها أسماء مصادر وفي
نحو الغسل انه مصدر
محذوف الزوائد ولا يقال
ذلك في الاول لابقائهم
فيها زائدا وقال أيضا قال
ابن السيد في كتابه على
موطأ الامام مالك المسمى
بالنيكت المقتضية من
المقتبس في شرح موطأ
مالكين أنس الغسل
المصدر وهو فعل الغاسل
والغسل الماء الذي يغسل
به الدرن من صابون
وطفل وغيرهما وكثير
من العامة والعقهاء
يقولون غسل يعنون

كما تقدم عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرف بن خالد الخزومي ونسبه الموضع في المغني للعرجي
ببعل الحري
(أظلم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم)
فصاحب مصدر ميمى مضاف الى فاعله ور جلامفعوله وجمله أهدي السلام نعت رجلا وتحية مفعول
مطلق على حد قعدت جلا وسأولم خبر ان وظلوم منادى بالهـ مزنة (وان كان) اسم المصدر (غيرهما) أى
غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثى (لم يعمل عند البصريين) لان أصل
وضعه غير المصدر فالغسل موضوع لما يغسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث (ويعمل
عند الكوفيين والبغداديين) لانه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامي
(أكثر ابعاد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرقا)

فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف الاول أى عطائك اياى المائة على
حد حتى يعطوا الجزية أى يعطوكم الجزية والرقاع بكسر الراء جمع راتعة وهى الابل التى ترتعى نعت
مائة والخطاب لرقر بن الحرف الكلابى وكان من خبره ان القطامى أسر فخلصه زفرور وعليه ماله وأعطاه
مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضع من التفصيل والخلاف فى عمل اسم المصدر لا
ينافيه قول النظم ولا ميم مصدر عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر الى فاعله)
لشدة اتصاله به (ثم ياتي مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو
الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلط المفسدون وتعطلت المصالح
(ويقل عكسه) وهو أن يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الاقيش الاسدى
أفنى تلاميذى وما جمعت من نشب * (قرع القواقر أفواه الابرار)

فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على القافية يافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقر
بقافين وزاى معجمة أقداح يشرب بها الخمر واحد قاقوزة وأما قاقوزة براءين معجمتين فجمعها قواقر
كقواقر براءين معجمتين جمع قارورة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فم وأصله فوه فلذلك ردت فى الجمع
والابرار بق جمع ابريق وروى بنصب الافواه فيكون من القسم الاول وتلاذى بكسر التاء المشناة فوق
المال القديم من تراث وغيره وجعت بشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على
المضياع والدور والاموال الثابتة التى لا يقدر الانسان أن يرحل بها (وقيل تختص) اضافة المصدر
الى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وحج البيت من
استطاع اليه سبيلا) فحج مصدر محل محله أن والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة
فاعله (أى وأن يحج البيت المستطيع) ولما نعت أن يحجب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا
دليل فيه (وأما اضافة الى الفاعل ثم لا يذ كر المفعول) فى اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف الى
المفعول ثم لا يذ كر الفاعل فى اللفظ (فكثير) فيه ما فالاول (نحو ربنا وتقبل دعائى و) الثانى (نحو
لا يسأم الانسان من دعاء الخير) فدعائى مصدر مضاف الى الفاعل وهو يا المتكلم ودعاء الخير مصدر
مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثانى الفاعل (ولو ذكر لقبل دعائى اياك
ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الاربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك أشار الناظم بقوله
وبعده الذى أضيف له * بكل بنصب أو برفع عمله

(وتابع المحرور) فاعلا كان المحرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحتمل على المحل فيرفع) ان كان المحرور

به فعل الغاسل ولا أعرف أحدا من أهل اللغة قاله (قوله) ولما نعت أن يحجب بان الحديث يحتمل الخ) هذا مبني على فاعلا
كلام أي حيان ومرفى باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله ومن دعائه الخير) قال اللقاني الانشيب بقوله وعكسه أن لا يذ كر الفاعل

(قوله كقوله مخافة الافلاس والليانا) قال في المعنى يجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف أى ومخافة الليان ولولم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذا مراد انه دأب حسن خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته لعامه في الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف في الحواشي يروى بكسر اللام وهو أقنس كحرمات وعرفان وفتحها فليل مصدر كالشنان فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل أى مخافة الرجل الذي يلوينى عن حقى قاله الفارسي ورأى ان ذلك أحق من تقديره مصدر الكثرة فعلا في الصفات ونذوره في المصادر (قوله ومذهب سيديوه والجهه ورمع الاتباع على المحل) لان شرطه ان يكون مجوزا لا يتغير عند التصريح به وهما لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول ٢٥ تغير العامل بزيادة التنوين

* (هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(قوله وهو ما دل الخ) قال اللقاني لا يخفى صدقه على أمثلة المباعدة وان اسم الفاعل يقع (قوله والفعل انما يدل على الخ) على اللقاني خروج الفعل بقوله لانه انما يدل على نسبة الحدث الى فاعل ما (قوله لان الفصل لا يتقدم الخ) المحققون

منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعدي تعريف الخاصة في التهذيب وبيننا ذلك في حواشي شرحه للخبيري ولعل نكتة التقديم هنا لا يتوهم رجوع ضمير فاعله للحدث لو أخر لقربه حينئذ (قوله عمل مطلقا) ظاهره ولو مصغرا أو موصوفا (قوله أحدهما ان لا يوصف) ظاهره ولو بعد العمل وان الكسائي أجاز عمله

فاعلا كقوله (وهو لبيد العامري يصف أنا وحمرا وحشين حتى تهجر في الرواح وهاجها) * (طلب المعقب حقه المظلوم) فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقب غيره وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله أى كما يطلب المعقب المظلوم حقه (وينصب) ان كان المجزور مفعولا (قوله) وهو زباد العنترى لارؤية قد كنت داينت بها حسانا * (مخافة الافلاس والليانا) مخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف أى مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطلق بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك أشار الناظم بقوله وجر ما يشبع ما جرو من * راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيون وبعض البصريين ومذهب سيديوه والجهه والى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتويل خلاف الظاهر * (هذا باب اعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي وال لزوم (وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال (نخرج ب) ذكر (الحدوث) اسم التفضيل (نحو أفضل و) الصفة المشبهة (نحو حسن قائم) لا يدلان على الحدث (انما يدلان على الثبوت ونحو بذكر فاعله) اسم المفعول (نحو مضروب و) الفعل (نحو قام) فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالاكترام وفي غالب النسخ تقديم الحدث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان (فان كان) اسم الفاعل (صلا لا عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غيره معتمدا تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لان هذه متوصولة وضارب محال محل ضرب بان أريد المضي أو يضرب بان أريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذلك ما محل عمله والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يكن صلا لا عمل في المضي * وغيره اعماله قد ارتضى (وان لم يكن) اسم الفاعل (صلا لا عمل) عمل فعله (بشرطين) عدمين وشرطين وجوديين فالعدميان أحدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان (أحدهما كونه للحال أو

(٩ تصرح في) مطلقا وفي التخييل ان الكسائي يحيز اعمال الموصوف وحكي سويرا فرسخا وأجاز ان زيد اضارب أى ضارب دون أنا ضارب أى ضارب زيدا أو مقتضى قوله دون كذا له لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أنا زيد اضارب أى ضارب على ان أبا خبر ثمان وليس بشئ لان أبا لا يحذف موصوفا الا اذا مسموعا لانهم قد تمكن الصفات وصح المصنف في المعنى جواز وصفه بعد العمل فيوز في النوع العاشر من الجهة الخامسة ان يكون يتبعون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يتبعون فضلا نعتا لا آمين وورد على أى البقاء منعه ذلك وقوله ان يتبعون حال من آمين ولم يبين مسموع الحال من التكرار وهو تقدم النهي والتقيد بالمعلوم أيضا على كلام المصنف وقد رآه البقاء مضافا أى ولا قتال آمين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والاطناب والمساواة واعلم ان محل اشتراط

هذه الوصف انما هو في اعمال اسم الفاعل في المفعول به اذا لم يكن ظرفا او جار او مجرورا اما اذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لا يهاهما
يتوسع فيهما ويعلم انه يعمل في المفعول به مطلقا فلا شاهد له كسائر فيهما حكمه من سور افرسخا واما ما استدل به من قوله
اذا فاقد خطباء فرحين رجعت بذكرت سليمان في الخياط المزايل فاجابوا عنه بانه بتقدير فقدت فرحين قال المصنف في الحواشي وقالوا
لاجل مخالفتهم الاخفش التقدير اذا رجعت فاقد فينفي التقدير اذا رجعت فقدت فرحين رجعت فتفصل في التقدير بين
الحجة المفسرة والمفسرة بحجة اجنبية واخف الامر من عندي ارتكاب الابتداء في فاقد اما اعماله فلا لانه ليس أهلاله لتجرده من علامة
التأنيث مع انه لو ثبت بذليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرحين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين
الابتداء والخبر مبينة للمفقود ما هو على طريق الاستئناف انتهى وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط في اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا
ولا غير ذلك مما تقدم في شروط عمل ٦٦ المصدر لکن سیاتی فی باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوفا وانه يفصل بالظرف

وعديله ولم يذكر انه يجوز
فصله بالاجنبي فعليه من
شروط عمله ان لا يفصل
بالاجنبي فلا يجوز (قوله
على حكاية الحال) قال
اللقاني أي يقدر الهيئة
الواقعة في الزمن الماضي
واقعة في حال التكلم انتهى
وهذا أحد الطريقين في
معنى حكاية الحال (قوله
بجائز اتفاقا) قال الدونشري
هو صاحب كاه ابن عصفور
وحكي غيره عن ابن طاهر
وابن خروف المتع وهو بعيد
قوله الاسموني وهو يرد
ساقاله الشارح من دعوى
الاتفاق انتهى وما حكاه
عن ابن عصفور عن ذكر
نقله المصنف عنهم في
الحواشي كما بيناه في حواشينا
وذكرنا في المقام ما ينبغي
مراجعته (قوله أوذي

الاستقبال) لانه انما عمل جلا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي (لا الماضي) لانه لم يشبه
لفظ الفعل الذي هو بعينه (خلافا لكسائي) في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر
وجامعة واستدلوا بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل
في ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حجة له) ولهم (في باسط ذراعيه لانه على) ارادة (حكاية الحال)
الماضية (والمعنى يبسط ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعا (بدليل) ان الواو في وكلهم واو الحال اذ
يحسن ان يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع
الدال على الحال (ولم يقل وقلبناهم) بالماضي ونحو الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أمارفع
الوصف الضمير المستتر بخائز اتفاقا (و) الشرط الثاني (اعتماده على استقهام أونفي أو نحو برعنه أو
موصوف) أوذي حال فالاستقهام والنفي (نحو أضراب زيد عمر أو ما ضراب زيد عمر أو) الخبر عنه نحو
(زيد ضارب أبوه عمر أو) الموصوف نحو (نرت برجل ضارب أبوه عمر أو) وذو الحال نحو جاء زيد راكباً أبوه
فرسا (والاعتماد على المقدر) من الاستقهام والنفي والخبر عنه والموصوف وذو الحال (كالا اعتماد على
المفوض به) من ذلك (نحو مهيئ زيد عمر أم مكرمه) فمهيئ رفع زيد أو نصب عمر اعتمادا على الاستقهام
المقدر (أي أمهيئ ونحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (أي صنف
مختلف ألوانه وقوله) وهو الاعشى ميمون

(كناطح صخرة يوماليوهنا) * فلم يضرها واوهى قرنه الوعل

كناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (أي كوعل ناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين
المهملة أو كسرهما كفرس أو كتف وقديقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس
الجبل بحجم وموعدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة
ويوهنا يزعرعها (ومنه) أي من الاعتماد على الموصوف المقدر (يا طالع جبالا) فطالعان نصب جبالا
اعتمادا على الموصوف المقدر (أي يا رجل طالع جبالا وقول ابن مالك) في النظم أو حرف ندا تصریح منه
(انه اعتمادا على حرف النداء) وذلك (سهو) لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء

الحال) لعل المصنف أدرجه في الموصوف لان الحال صفة في المعنى وقد قال في الحواشي أدرج
الحال تحت الصفة ونظيره قوله في باب الاضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى ودانية عليهم ظلالا فليلدانية صفة
لهذوف أي وجنة دانية وقال ابن جني دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد في الآية انما يحتاج اليه من يشترطه في المرفوع (قوله
ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك مبني على ان الاعتماد شرط للعمل حتى في المرفوع ويأتي عن المعنى خلافة (قوله وقول ابن مالك
الخ) رأيت بخط الدونشري في بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف أقول الساهي في هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على
الالفية لان قول ابن مالك وولي استقهاما الخ ليس فيه تصریح بانه اعتمادا عليه بل انه يعمل اذا وليها فان قلت اذا لم يكن معتمدا على حرف
النداء فبالبال ذكره مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعم الخ قلت صرح به لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم
انه لا يعلم كونه معتمدا على الاستقهام والنفي ويحاج بان ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تغتر بحالة
المعترضين فان قلت أي نسكتة في حذف المضاف من الاستقهام والنفي والتصریح بحرف في قوله أو حرف ندا قلت مره انه قد شاع

لا يصلح

قال الرضي لا يشترط فيه كونهن للحال أو الاستقبال واستشهد بالإبيات المثبتة للعمل وأقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف انها كلها تعمل بلو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك كقوله * بكيت أخلا * واه محمد قومه * ألا ترى انه يرثيه وأجيب بانه على حكاية الحال (قوله في مثنوية ختته) المثنوية بتخفيف الياء مصدر كحمدة وتشديد الياء محض وهذا المصدر يضاف تارة الى الفاعل فيقال مثنوية فلان الشاعر وتارة الى المفعول فيقال مثنوية فلان المعروف وأما القصيدة فهي مثنوية ٦٨ بها ولدنو شري في ضبط مثنوية بيت كته في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكحمدة فقال

وكالمجدة من حيث الوزن مثنوية وقد نظمت ذلك بقولي

ومثنوية بلا تشديد ياء كحمدة ومن شدد فخطى انتهى ولو ذكره هنا كان أنسب وختن الرجل زوج بنته (قوله أو أنت ضروب) هذا متعين كقولك فأنك عاقر (قوله فشببيه هلالا) الظاهر انه على اسقاط الخافض أي بهلال لأنك تقول ما زيد كعمرو ولا شببيه قال الدنو شري ومن أعمال فعيل أيضا قول الشاعر حتى شاتها كليل موهنا عمل

بأنت طرأ ابواب الليل لم ينم فاعمل كايلا في موهن انتهى وهذا البيت استدل به سيديويه على أعمال فعيل ورد بان موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائخ الفعل بخلاف المفعول به قال في الباب الثالث من المعنى وبوضع كون

بالقاف المضمومة وبالحاء المعجمة (أخا الحرب لباسا اليها جلالها) * وليس بولاج الخوالف أعقلا فنصب جلالها لباسا لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان أخا الحرب وليا ساحلان تقدم صاحبهما في البيت قبله وأراد بالجلال بالجمع ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في وارج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالحاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطر بت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال أو على الخبرية ليس ان لم يمنع تعداد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها واحة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب (وقال) أبوطالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في مثنوية ختته أمية بن المغيرة الخزومي

(ضروب بنصل السيف سوق سمائها) * اذا عدم وازاد افا نلت عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي هو ضروب أو أنت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك أضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرق بالابل السمان للضيغان عند عدم الزاد (وحكي سيديويه) بمعناه (انه لما حاربوا ثكها) فنصب بوا ثكها جمع باثكة وهي السمينة الحسنة من النوق بمنحارب بالحاء المهملة مبالغة في ناحرا لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان (وقال) عبد الله بن قيس الرقيات (فتانان أمامهما شببيه * هلالا) وأخرى منهما تشبه البدر

فنصب هلالا بشببيه مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره أماتتاه منهما فشبيهة هلالا (وقال) زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة أفراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا لخبر بالراء (أتاني أنهم فرقون عرضي) * جحاش الكرمين لها فديد فنصب عرضي يفرقون جمع فرق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لا تاني وعرض الرجل جانبه الذي يضرونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجيم ثم طاء مهملة وآخر مشين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الخير خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرمين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيب والقديدي بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده وأعمال أمثلة المبالغة قول سيديويه وأصحابه وخجتم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يحز الكوفيون أعمال شي منها مخالفتها لاوزان المضارع ولما عناه وجلا المنصوب بعد ها على تقدير فعل ومنعوا تقديره عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنابشراب ولم يحز بعض البصريين أعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمي أعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وقطن

الموهن مفعول لانه ان كليا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن س بان كليا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه (فصل) كما يقال أتبعبت يومك أو بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان الاول حمل الكلام على المجازع امكان جملة على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الاول الخ لان البلغاء أطمعوا على ان المجاز خير من الحقيقة (قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم انما عملت لانها واقعة موقع مفعول الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه الموضوع لا فائدة للمبالغة والمكثير هذا حاصل ما فيه * (فائدة) * مما كتبه الدنو شري هنا قوله ويرد عليهم قول العرب أما العسل الخ أما رده عليهم في منع التقديم فظاهر وأما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقدير ههنا لان ما لا يفضل بينهما وبين الفعل بجملة

(فصل) (قوله كمفردهن في العمل) لا يخفى انه لا يلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض أو لتبذيل الوصف منزلة اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراجون برحمتهم الرحمن ف حذف معمول الراجون اما قصد العموم أى كل أحد أو المراد من يوجد منهم الرحمة وفي الحديث سؤال مشهور وهو ما الحكمة في الاتيان بالراجين وهو جمع راحم دون الرجاء الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة استعمال رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وأنه لا يرحم إلا من كان عنده رحمة زائدة وإنما أتى برجاء في قوله وإنما يرحم الله من عباده الرجاء لأن لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرحمن دال على العقوبة والاستقرار حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقاً للتعظيم فلما ذكر ناسب أن يذكر معه من عظمت رحمة هؤلاء وذكر لفظ رحن الدال على المبالغة في العفو وذكر معه ما يدل على كل رحمة وإن قلت قال بعضهم وخو هذا ٦٩ الجواب أن يكتب بجاء الذهب على صفحات القلوب

(فصل)

(قوله ويجوز في الاسم الفضلة) التقييد بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لانه يفهم منه أن لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما أشبهه وهو الخبر في باب كان أما الحال والتمييز فتحوهما فلا يضاف الوصف المذكور إليها ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهراً فإن كان ضميراً منقضاً لتعين جره خلافاً للاختصاص وهشام أو منفصلاً وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معرباً بالحركات وهو بال والمضاف إليه محذوف منها والليس إلا النصب فتلخص أن التالي للوصف تارة يجب

(فصل) تنبيه اسم الفاعل وجمعه (تصحيحاً وتكسيراً) كبر أو تأنينا (وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما سوى المفردة مثله جعل في الحكم والشروط خيماً

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاك وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج إلى شرط لاقتراحه بال (وقال تعالى هل من كاشفات ضرة) فكاشفات جمع كاشفة وفاعله مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على الخبر عنه وهو هن (وقال الله تعالى خشعاً أبصارهم) فخشعاً جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وجزء والكسائي وأبصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال (وقال) عنبرة العبي

الشاغبي عرضي ولم أشتمهما * (والناظرين إذا لم ألقهما دمي) فدعى منصوب بالناظرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابني ضمضم حصينا ومرة وأراد بدمي قتلى والمعنى انهما يندران على أنفسهما في الخلاء أنهما إذا القيها قتلها فإذا القيها أمسكا عنه هيبة له وجبنانهما (وقال) طرفه بن العبد (ثم زادوا أنهم في قومهم * غفر ذنبهم غير فخر غفر) بضم الغين والفاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم المنقوطة على تقدير الباء وفخر بالحاء المعجمة جمع فخور من الاقتحار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فخر بالهميم جمع فخور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فخر الرجل إذا كذب ومعناه أنهم لا يقسقون ولا يكذبون قاله ابن السدي في شرح أبيات الجمل

(فصل) يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينصب به (أي بالوصف) وإن ينخفض (بإضافته) إليه لانه خفيف مفردا كان الوصف أو جمداً (وقد قرئ) في السبع (أن الله بالغ أمره) وهو هل من كاشفات ضرة بالوجهين) النصب والنقص فالنصب على المفعولية والنقص بالاضافة فالأولى قرأها حفص بالنقص والباقون بالنصب والثانية قرأها غير أبي عمرو بالنقص أبو عمرو وحده بالنصب واليه أشار الناظم بقوله * وانصب بذى الاعمال تلوا وانخفض * (وأما ما عدا التالي) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول الناظم * وهو لنصب ما سواه مقتضى * (نحو خليفة من قوله تعالى أنى جاء عمل في الأرض خليفة) وفي بعض النسخ وسكننا من وجاعل الليل

جره وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الأمران فاطلاق المصنف تبعاً للناظم جوازهما لا ينبغي وتفصيل المقال في حواشينا على الآية (قوله الوصف العامل) أما غيره فيخفض ما يليه وغير ما يابيه أمره مشكل لانه لا يضاف إليه إذا يضاف مرتين ولا ينصبه إذ ليس فيه أهلية ذلك الأعلى رأى فالظاهر أنه يكون معجولاً لمحوذوف ولا يرد هذا طان زيدا منطلقاً لكونه إذا لم يقدر المفعول الأول يلزم الحذف اقتصاراً وهو لا يجوز في باب ظن وإن قدر فإنا لا نأخذ بالاول ومحل امتناع الحذف المذكور إذا لم يكن المفعولان المذكورين ومن أمثلة ذلك جاعل الليل سكننا فسكننا منصوب بمحذوف (قوله أن ينصب الخ) اختلاف في أيهما أولى ف قيل النصب واليه ذهب تميمويه وقيل الجر وقيل هما سياتن (قوله وأما ما عدا التالي فيجب نصبه) قال اللقياني أنظره مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف إلى مفعوله الاول بمفعوله الثاني إذ مقتضاه جواز خليفته في الآية الثانية بإضافة جاعل إليه مفعولاً بينهما بقى الأرض ويمكن الجواب بأن الجرور بالاضافة هو التالي حكماً وغيره وان تقدم لفظاً (قوله وفي بعض النسخ وسكننا) من هذا البعض نسخة اللقياني قال سياتن أن جاعلاً

في الآية غير عامل فقضية ان العمل وقدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول ففاعل هذا عامل في سكننا الذي هو غير تال له وغير عامل في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذي يصح هو ان يقدر عاملا لاعتبار استمراره أو حالته المحكية فالجزء ان كلاهما معمولان والا فالثاني معمول لمقدر كالتابع مطلقا فالاول ان شرط التبعية للمحل وجود محرز له لا يتغير والاول الذي هو قضية كلام الموضع هو قول السرافي والثاني الذي قلنا الاصح هو قول البصريين والزنجشري نقله السمين في اعراب الآية انتهى وقد عرفت مما مر ان ان كان معمول المحذوف عنده من يقول بان الوصف غير عامل (قوله واذا أتبع المحرور) خرج بالمحرور والمنصوب فلا يجوز جرتا به لان شرط العطف على المحل عند المحققين ان يكون الموضع بحق الاصاله والوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لا لحاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك كما بقوله فظل طهارة اللحم ما بين منضج * ضعيف سواء أو قد ير معجل محر قد ير عطف على محل ضعيف وأجيب بان الاصل أو تابع قد ير حذف المضاف وأبقى جزم المضاف اليه (قوله فالوجه جزم التابع) فيحتمل أن يشمل نحو الضارب ٧٠ الرجل وزيد لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ويحتمل أن يخص بغير ذلك بقريته

سكننا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الاثر (واذا أتبع المحرور) بالوصف باحد التوابع الخمسة (فالوجه جزم التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمر) بالخفض عطف على لفظ زيد (ويجوز نصبه باضمار ووصف منون أو فعل اتفاقا) أي وضارب عمرا أو وضارب عمرا (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لليبوبيه وجهه البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرأ وانصب تابع الذي انخفض * كيتنغي جاء وما لا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل) بأن كان بمعنى الماضي (فنصب الشمس في وجعل الليل سكننا والشمس باضمار جعل) أي باضمار فعل مناسب لعني الوصف (لا غير) أي لا غير الفعل يجوز اضماره فلا يسأل أن تجعلها منصوبة باضمار ووصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضى (الا ان قدر جعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها باضمار ووصف منون أو بالعطف على محل الليل لان جاء على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي اضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار معنى الماضى فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة لا معرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ويعمل فيما أصيب اليه قاله اليميني في شرح الكشف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه اصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه اصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزنجشري كون الشمس معطوفة على محل الليل * (تنبيه) إذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السبب ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان تكرة ونحوه بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع أحدهما ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كظاهر القلب والثاني ما يمنع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو

ما مر في باب الاضافة من أنه لا يضاف الوصف المقرون بال الالماسي فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله باضمار ووصف) قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع المقدول لا تابعا (قوله أو فعل) اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للذكر ولان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله ويحتمل المذهبين قول الناظم الخ) اعترض بان قوله تابع ظاهر في أنه عطف على الموضع والالماسي تابعا (قوله ويتعين اضمار الفعل) قال

اللقاني أي الماضي لان الوصف بمعناه الا أن يدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا أمس وبكر ما عدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقاني كتاب المحرور بالمصدر عند بعضهم خلافا للس والبصريين والفرق ان المصدر محرز محله ما بعده اذا بد من اضافته اذا خلا من ال والتسوين واصافته معنوية واسم الفاعل فانه عند خلوه من ما يضاف اضافة لفظية في تقدير الانفصال فليتام انتهى ولعل في العبارة تحريفها والذي في المعنى ان للعطف على المحل عند المحققين شرط وواظهم وذلك المحل في القصيص وان يكون الموضع بحق الاصاله ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وان بني على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسألة اسم الفاعل ومسئلة المصدر ثم قال لان الاسم المشبهة للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال أو منونا أو مضافا فدل على ان من يشترط بقاء المحرز يسوى بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لان الاسم الخ أنه لا يظهر في المصدر الاعلى القول بان عمله لشبهه الفعل (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) ظاهره انه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه بدليل ما يأتي في باب ابنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة به ان فاعلا اذا أريد به الثبوت وأضيف الى مفعوله يكون صفة مشبهة وقد بدليل انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل

الدلالة على الحدوث وأخر جوابه الصفة المشبهة ومن صرح بأنه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد أنها لا تبنى الا من اللازم لانه يتكفي
الزوم اما وضعه أو كونه بالتحويل أو التنزيل * (هذا باب اعمال اسم المفعول) * (قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال
الدنوشري انما يقل ما دل على حدث وحدوث لانه لا فائدة لذكر الحدوث في حده لانه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله
غيره حتى لا يذكر لاجل الاحتراز به عن شيء آخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه في الدلالة ٧١ وفاعله الصفة المشبهة وأفعله فلا يد

من ذكره في حده ليحترز
منهما انتهى وهو كلام
الحفيد برمته (قوله
كتدريج) قال الدنوشري
فيه نظر واعل الصلة
محدوفة أي متدريج به
(قوله وينفرد اسم
المفعول بجواز الخ) قال
القاضي يعني من غير قبس
لانه سيدكر جواز
الاضافة في نحو كانت
الاب واخرجه من حده
الصفة المشبهة انتهى ولا
يخفى ان صنيع المصنف
كالنظم يقتضي ثبوت
الانفراد بين اسم المفعول
واسم الفاعل والشارح
أخرج الكلام عن الظاهر
وجعل الانفراد بين كل
من قسمي اسم الفاعل
واسم المفعول وأحوجه
الى ذلك ما أسلفه من انه
اذا قصد باسم الفاعل
الثبوت أضيف الى مفعوله
وانه باق على كونه اسم
فاعل ومما فيسه (قوله
والاصح أن يجعل الخ)
ظاهره ان اسم المفعول
حينئذ يصير صفة مشبهة

ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع
ان حذف مفعوله اقتصارا حازوا الامتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن
مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي ان عبيد ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل
ليس عبيد فلان ظالمين فينبذ بجواز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في
الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة
تباركت اني من عذابك خائف * واني اليك نائب النفس باخ
وشاهده من المتعدى لواحد قول الآخر

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما
(هذا باب اعمال اسم المفعول) *

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر
والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد (كضروب) من المزيدي فيه نحو (مكرم)
بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كتدريج ومن المزيدي فيه كتدريج (ويعمل عمل فعل المفعول) أي
الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في انه ان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) لما تقدم من انه واقع
موقع الفعل لكونه صلة آل والفعل يعمل مطلقا (وان كان مجردا) من آل (عمل بشرط الاعتماد) على
الاستفهام أو النفي أو الخبر عنه أو الموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (كونه للحال أو للاستقبال) لا
للساغى كما في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

* فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه (تقول) في المجرد من آل المعتمد على الخبر عنه (زيد معطى أبوه
درهما الآن أو غدا) فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعدي لاثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو
مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهما) بلا
فرق (وتقول) في المقرون بال (المعطى كفا فاكثفي) كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول
الذي يعطى) ان أردت الحال والاستقبال (أو أعطى) ان أردت الماضي (فالمعطى مبتدأ) وهو متعدي
لاثنين (ومفعوله الاول) لقائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد الى آل) الموصولة به (وكفا فاكثفا
مفعول ثان به) (يكتفي) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدأ (وينفرد اسم المفعول) المتعدي الى
واحد اذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت
(عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب
الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل وعمل معاملة الصفة المشبهة والاصح أن يجعل اسم
مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل
مستوفي قبيل هذا الباب وأما اسم المفعول اذا جرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية

وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم
المفعول اذا جرى مجرى الصفة بخلاف ذلك فهو اخرج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الاول بشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر
من الانفراد الذي قالوه وتحرير المقام يطلب من حواشينا على اللفية (قوله المتعدي الى واحد) قضيته المنع في المتعدي الى أكثر من
واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مرت برجل معطى الاب أو معطى الاخ أو كان مذكورا معه نحو زيد معطى الاب ذرهما
ومعلم الاخ زيدا فاعلم (قوله فانه يرفع السببي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه يرفع على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بمجاوله

وجناتها قال فرغ النائب عن الفاعل مضافا الى ضمير الموصوف فخالص المصنف في الحكم والشارح في رواية البيت (قوله ليس على ان الصفة مشبهة) الظاهر ان يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ان السؤال انما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول في حال اجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة مشبهة فلا اشكال في ان المرفوع فاعل وان كان اسم المفعول أجرى مجرى الصفة في جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه ان يكون المرفوع بعده نائباً عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملة وطراً عليه ان يكون فاعلاً لا فاعلاً لاعتبار مراعاة الثاني مع انه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يخفى انه ليس في شواهد الرفع ما يدل على انه فاعل أو نائب ٧٢ فاعل (قوله فهل أنت مرفوع الخ) الشاهد فيه انه أجرى مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس

مرفوع به مع خالوه من الضمير والتقدير رأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما تعلق بمرفوع (قوله لما بدت بحلوة وجناتها) الشاهد فيه انه أجرى المفعول وهو محلول مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفاتهما والوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخلد وفيها خمس لغات تثليث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والصيانة الحفظ كذا في بعض الشروح (قوله تسمى لقائ الخ) الشاهد فيه انه أجرى اسم المفعول وهو مغرور مجرى الصفة المشبهة وأضافه الى معموله المضاف الى ضمير

على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضع في الحواشي ومن خطه تلمت وعقبه بقوله ويستل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذ اريد به معنى الحدث أما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجزى بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فن شواهد الرفع قوله بثبوت ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بمهاهنا رأس

ومن شواهد النصب قوله لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها * لما بدت بحلوة وجناتها

ومن شواهد الجر قوله تمنى لقائي الجون مغرور بنفسه * فلما رأني ارتاع ثم عردا

فجواز (اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به (على التشبيه) بالمفعول به اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه شبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجزى بالاضافة فزارا من قبس اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف لاثنتين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كحمود المقاصد الورع والاصل انك (تقول الورع محمودة مقاصده) بالرفع (ثم) تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمودة ويعوض منه ال على رأى الكوفيين فنصبه (تقول الورع محمودة المقاصد بالنصب ثم) بعد ان تنصب المقاصد تجزىها (تقول الورع محمودة المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أعمال وقد تبين ان هذه الوجة اصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع منه النصب ويتفرع عن النصب الجر

(هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي) * المجرد

(اعلم ان للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أوزان) لارابع لها (فعلى بالفتح) في عينه (ويكون متعديا كضربه) فانه متعدي الى الهاء المتصلة به (وقاصرا كعدو فعل بالكسر) في عينه (ويكون قاصرا كسلم) بكسر اللام (ومتعديا كعلمه) فانه متعدي الى الهاء ولو مثل يفعه لكان أولى لماسيأتي وقدم الغالب في المفتوح

الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص فاعل تمنى وهو في اللغة يطلق على اليبض والأسود لانه من الاضداد وعرد الرجل اذا فر * (تخمة) قد يعامل الاسم الجامد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله في التسهيل كقولك وردنا وادعنا سلا ماؤه أو وردنا وادعنا غسل الماء بالجر أو غسل الماء أو ما ملأ ويل غسل بمعنى خلوا وتقول مررت بقوم أسدا انصارهم وأسدا الانصار أو الانصار أو انصار التأويل أسد بمعنى شجاعان ومن ذلك قوله فلولا الله والمهر المقدي * لا بت وأنت غريبال اهاب فاجزى التأويله بثقب مجرى الصفة المشبهة وقوله فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطالب نداء فكلمه كلب قاضف كلام من فراشة وفرعون الى معموله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بالسيم وأراد بذلك ان هذا الذي هجاه بهذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب برميته بالحماقة والتجبر * (هذا باب ابنية مصادر الثلاثي) * (قوله ولو مثل يفهم كان أولى لماسيأتي) أي

من ان علمه بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها (قوله ولا يتعدى الابتضمين أو تحويل) التضمين تحو حبتكم الطاعة أي وسعتكم وان بشر اذ طلع اليمن أي بلغ والتحويل تحو قلت قصيدة (قوله واللم) قال الدنوشري ينظر هل هو بالناء المثناة أو بالناء الفوقية فان كان الاول فهو بفتح العين لا بكسر ها الذي الكلام فيه وان كان الثاني فامعناه انتهى وأقول هذا عجيب فان لثم بالثناة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظهر كلام الصحاح ان الكسر أكثر فانه قال وقد لثمت فهاها بالكسر اذا ٧٣ قبلتها ووربما جاء بالفتح وفي

والكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) في عينه (ولا يكون الا قاصرا) ولا يتعدى الابتضمين أو تحويل (كطرف) بضم الراء (فاما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدي من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لانك تقيس مع وجود الهمزة في ذلك السبب وبه والاختفاء والجمهور (فالاول) وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كلاكل) مصدر أكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعده مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى (والثاني) وهو فعل المكسور العين المتعدي كذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم (و) المهموز الفاء نحو (الامن) مصدر أمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفنى يقال فنى خباء فنيا لزمه وأطلق ذلك تبع السبب وبه والاختفاء وقيد ما بين مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالثم نحو شرب شرابا ولقم لقماء (وأما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين واليه أشار الناظم بقوله وهو فعل لازم بابه فعل * ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف بالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الاشم) مصدر أشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور (و) معتل اللام نحو (الجوى) والمضاعف نحو (الشلل) مصدر شلل (الا ان دل) فعل القاصر (على حرفه أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء (كولى عليهم ولاية) وعدها بعلى للصحيح التمثيل أما اذا تعدى بنفسه تحوولى أمرهم فلا لان الكلام في القاصر لاني المتعدي ولم يعمد الى الحرفه استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح بل مثل لها كما سيأتي ويبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحجره والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علا حاو وصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والاروف والعسول والصعود ومصادر قدم من السفر وأزف الشيء وعسل بالشئ أي لزمه ولصق به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم انتهى (وأما فعل) المفتوح العين (القاصر فقياس مصدره الفعول) بضم الفاء والعين (كالعود والجوس والخروج) والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه يقيس فيهما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم وهو فعل لازم مثل قعداء له فعول باطراد وقال ابن الحاج يقل في معتل العين كغار وسار وغاب وآب وانما يقرؤن من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والابوب والخيم وهو الجبن والخيف والغيم انتهى (الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعول) بكسر الباء (كالاباء) مصدر أبى (والنفار) مصدر نفر (والجراح) مصدر جرح (والاباق) مصدر أبق واعترض الاباء به متعد تقول أبنت الشئ اذا كرهته والكلام في اللازم (أو) دل (على تقلب) واهتزاز (فقياس مصدره الفعلان) بفتح الفاء والعين (كالجولان) مصدر جال (والغليان) مصدر غلا (أو) دل (على داء) بالمد (فقياسه الفعول) بضم الفاء (كشي بطنه مشاء أو) دل (على سير فقياسه الفعيل) بفتح الفاء

المصباح لثمت الغم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال فلتثمت فهاها أخذ ابقرونها قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح التاء وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفي الصحاح ان الهمزة بالثناة الظعن في النحر مثل اللثم فكيف يسأل الدنوشري والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات بعضهم معناه الى النقل من غير كتب اللغة حيث قال في شرح مختصر الشيخ خليل لثمتا ان الهمزة بالثناة الضرب في الامة (قوله الا ان دل على لون) ينبغي ان يرادوا الا ان دل على معنى ثابت فقياسه الفعولة كاليوسه (قوله وقال ابن الحاج الخ) ما قاله ابن الحاج موافق لكلام ابن مالك في العمدة فانه قيد اطراد فعول في فعل بشرط صحة عينه قال المصنف في الحواشي فكان ينبغي

(١٠ تصريح في) ان يقول أو اللام انتهى أي ليخرج نحو دعا وسعى لكن هذا لا يناسب جعله في ما سيأتي مات موتا مما يابه النقل اذ على كلام العمدة ذلك هو القياس (قوله واعترض الاباء) قال الدنوشري قد يحاب بان أي اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى كره فهو متعد ويمكن جعل كلام المصنف على الاول فلا اشكال (قوله واهتزاز) إشارة الى انه ليس المراد بالتقلب مطلق الحركة الشاملة لضرب ومشي بل حركة مخصوصة باستيماء الحياء على اضطراب واهتزاز

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال أبو عبيدة اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو البريد فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ذميلا قال الاصمعي ولا يذمل بغير ياء وليلة الامهرى (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدنوشري قال في الصحاح الصهيل والصهال ٧٤ صوت الفرس مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال

(قوله وليس منه تجراح) فيه تنكير على المصنف في تمثيله بخاط وجعل الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن الترج بكلام المصنف (قوله أمر عليهم) قال الدنوشري بفتح أوله وثانيه وحكي فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران الامارة كأمرو الامرة وأمرت زيدا بكذا مصدره الامر والامر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا امر ولا تثبت همزته الامع واوالعطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل أمر خذوكل ولا رابع لها فليتامل (قوله كقولهم في فعل المفتوح العين) قال الدنوشري وسمعت سيبا يابكسر العين مصدر سب سببا وسببا ستم وفسره الراغب بالشم الوجيع ومنه الحديث سباب المسلم الخ أي سبه قاله الزركشي (قوله ورضي الخ) انظر عذر رضي وسخط اللزمن مع قولهم رضيه وسخطه (قوله وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل) قال الدنوشري

(كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (أو) دل (على صوت فقياسه الفعّال) بضم الفاء (أو) الفعّيل (بفتح الفاء) فالاول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) بالمد مصدر عوى (و) الثاني نحو (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والنقيق) مصدر نقيق الحمار (والزئير) بزي فهمزة مكسورة مصدر زار الاسد والى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله * ما لم يكن مستوجبا فعلا لا ياء الايبات الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء فالحرفة (كعجر) في المال (تجارة) بالمتناة القوقانية أوله وليس منه نجر الخشب بالقدم نجارة بكسر النون (وخاط) الثوب خياطة لانها ممتديان والكلام في القاصر والولاية نحو أمر عليهم اماراة اذا حكم (وسفر بينهم سفارة اذا صلح) وعرفنا على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفوران فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطر في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعّالان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال أو فعيل وقد يجتمعان نحو نعنق نعاقا ونعيقا وقد ينفر دفعال نحو نغم نغاما وقد ينفر دفعيل نحو صهل صهيلا واطرادا ينفر ادفعال في الرغاء وفعيل في السير واطراد في الولايات والحرف فعالة (وأما فعل بالضم) في عينه (فقياس مصدره الفعولة) بضم الفاء (كالصعوبة) مصدر صعّب ضد سهل (والسهولة) مصدر سهل الامر (والعذوبة) مصدر عذب الماء (والملوحة) مصدر ملح (والقعالة) بفتح الفاء (كالسلافة) مصدر بلغ (والفصاحة) مصدر فصّح (والصراحة) بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم * فعولة فعالة لفعلا * (وما جاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (فبابه السماع) وهذا معنى قول الناظم * وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل وأراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه (كقولهم في فعل) المفتوح العين (المتعدى جملة جحدوا وشكروا وشكروا وشكروا) والقياس جحدوا وشكروا (وقالوا جحدوا على القياس و) كقولهم (في فعل) المفتوح العين (القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة وتم نعمة وذهب ذهابا) بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول (و) كقولهم في فعل المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم (في فعل) المكسور العين (القاصر رغب رغبة) بزيادة الواو والتاء والقياس رغبنا (ورضى رضا) بكسر الراء (وبخسل بخلا وسخط سخطا بضم أولهما وسكون ثانيهما) والقياس فيهن فتح الاول والثاني (وأما البخل والسخط فتحتين فعلى القياس كالرقب) بفتح الراء والعين المعجمة (و) كقولهم (في فعل) المضموم العين (نحو حسن حسنا وقبح قبحا) بضم أولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة أو الفعالة (وذكر الزحاجي وابن عصفوران الفعولة بضم الفاء وسكون العين) قياس في مصدر فعل (المضموم) وهو خلاف ما قاله سيدييه (فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضب وقد ذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازية فيه اعداد حركات الفاء وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر ثمة * (هذا باب مصادر غير الثلاثي) *

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه (لا بد لكل فعل) ماض (غير ثلاثي من

وعبارة شرح التسهيل الاول مفتوح العين نحو طلب وسمي وشري والثاني ذوالالف بعدها نحو ذهاب وجماع مصدر وصراخ الثاني مؤنثه بالتاء نحو فصاحة وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وعلم وشرب الخامس مؤنثه بالتاء نحو رجعة ونشدة ونذرة السادس ذوالالف المقصورة نحو دعوى وذكري ورجعي والسابع المزيد ألف ونون نحو ليان مصدر لوي وغفران وحرمان انتهى * (هذا باب مصادر غير الثلاثي) *

مصدر مقدس فقياس) مصدر فعل (بالشديد) من مزيد الثلاثي (اذا كان صحيح اللام التفصيل كالسليم)
مصدر سلم (والتكليم) مصدر كلم (والتطهير) مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصير واليه
أشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقنس * مصدره كقدس التقديس

(ومعتلها) أي معتل اللام فقياسه التفعيل (كذلك) أي كقياس صحيح اللام في التقدير (ولكن تحذف
ياء التفعيل) التي بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التانيث لكونها أقوى على قبول
الحركات من حروف العلة (في ضمير) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) بالصاد المهملة
مصدر وصي على أولاده (والتسمية) مصدر سمى (والتزكية) مصدر زكى ماله واليه الإشارة بقول النظم
وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وحرب تجربة وقد يستغنون غالبا
عن التفعيل بتفعلة فيمالامهمزة فحذف الخطية وهناتهنسية وحزأ تجزئة ووجهه بان مثل تخطيا
يحوز فيه ابدال همزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطية فلما أطرد الابدال
المذكور ضارت اللام كما أنها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتنبيا وتجزيا
حكا غير سيبويه وحكي سيبويه نبأ تنبيا وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة في كلام العرب
وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما سمع وبهذا أخذ الشاويين فيما حكى ابن عصفور (وقياس
أفعل إذا كان صحيح العين الأفعال) بكسر الهمزة (كالا كرام) مضدرا كرم (والاحسان) مصدر أحسن
والإبعاد مصدر أبعاد والياء مصدر آلى من زوجته واليه أشار الناظم بقوله وأجل اجال (ومعتلها)
أي ومعتل العين قياسه الأفعال (كذلك) أي قياس صحيح العين (ولكن تنقل حركتها) أي حركة العين
(إلى الغاء) الساكنة قبلها (فتقلب) العين (ألفا) لتحررها في الأصل وانفتاح ما قبلها لأن فيلتقى
ساكنان وهم الألف المنقلبة عن العين وألف المصدر (ثم تحذف الألف الثانية) عند الخليل وسيبويه
وذهب الاخفش والغراء إلى أن المحذوف إنما هي الألف الأولى لأنها بمنزلة وقالوا الحمد لله ومذهب
سيبويه أولى (زيادتها وقربها من الطرف) (و) على القولين (تعوض عنها التاء) كما قام إقامة وأعان اعانة
وأصلهما أقواما وأعوأنا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الإشارة بقول النظم
* ثم أقم إقامة وغالبها بالتأزم * (وقد تحذف التاء) للإضافة عن ابن مالك (نحو وأقام الصلاة) وفي
الحديث كاستنار البدر والأصل وإقامة الصلاة واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف إليه مشددا وقد
تحذف في غير الإضافة حكى الاخفش أجاب اجابا (وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضي
النجاسي والسداسي (أن تكسر) أنت (ثأته وتزيد قبل آخره الغاء) فينقلب مصدران نحو واقتدر واقتدارا
واصطفى اصطفا (وهما من باب الافتعال) سلمت التاء في الأول وقلبت طاء في الثاني لما سيجئ (وانطلق
انطلاقا) وهو من باب الانفعال (واستخرج استخرجا) وهو من باب الاستفعال وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وما يلي الآخر مدوا فتحا * مع كسر تلو الثاني فافتحا

بهمزة وصل ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل بأن لا يكون أصله تفاعلا كتطائر ولا تفعل كتطير إذا
أدغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزداد ألف قبل آخره بل يضم
الحرف التاليه الأخير نظر إلى الأصل نحو أطائر يطائر وأطير يطير وأطير وأطير وجهه الأفعال الماضية
التي أولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الانجاسية أو سداسية (فان كان
استفعل معتل العين عمل فيه ما) عمل (في مصدر أفعل المعتل العين) من نقل حركة العين إلى الغاء
الساكنة قبلها وقلب العين ألفا وحذفها لاكتفاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها (فتقول استقام
استقامة واستعاض واستعاضة) والأصل استقام واستعوا إذا ففعل فيهما ما فررنا واليه أشار الناظم بقوله

(قوله فتقلب العين ألفا
ثم تحذف الألف) قضية
كلامه ان قلبها ألفا قبل
حذف الألف التي بعدها
واستشكل بان شرط قلبها
ألفا ان لا يكون بعدها
ألف ويرد بان هذا الشرط
انما ذكره في معتل اللام
ليخرج به نحو غزا واورميا
إذا القلب فيه يستلزم
الحذف فيلتبس بنحو
غزا وورمي بخلافه في معتل
العين الذي الكلام فيه
(قوله لانها بمنزلة وقالوا
الحمد لله) أي لان المحذوف
لاكتفاء الساكنين ألف
قالا وهي ضمير المثنى ثم
بعد حذفها حذفت
ألف الحمد لانها همزة
وصل تثبت في الابتداء
وتسقط في الوصل والدرج

(قوله وسلقى) يقال سلقى الرجل ٧٦ اذا القاه على قفاه (قوله وقلنس) يقال قلنس الرجل اذا البسه القلنسوة (قوله سنبل) في

المصباح سنبل الزرع اخرج
سنبله (قوله وعذيط) أي
أحدث عند الجعاع قال
في المصباح العذيط
فيقول بكسر الفاء وفتح
الياء هو الرجل يحدث
عند الجعاع وعذيط عذيطه
فعل ذلك (قوله وتابل)
في المصباح يقال توبل
القدر اذا اصلحها بالتابل
انتهى وفيه التابل بفتح
الباء وقد تكسر الانذار
(قوله وبذلك يقيد قول
النظم فعلال الخ) قال
الدنوشري ينبغي تفهمه
(قوله اسم الفاعل) قال
الدنوشري أي معنى اسم
الفاعل (قوله والقياس
تنزية) قال الدنوشري
قال الجار بردي ثم اعلم ان
أكثر ما يبيح المضارع على
تنزيلة في الناقص نحو
وصيته توصية ولا يحذف
منها الاء الا لضرورة الشعر
واذا حذف الاء لضرورة
الشعر عاد الى تنزيل كقوله
وهي تنزي دلوها تنزيا
كما تنزي شهلة صديا
يريد تنزية يصف ناقة
بانها تحرك دلوها وامرأة
شهلة كانت نصف عاقلة
وهو اسم لها خاصة
لا يوصف بها الرجل
انتهى وهو مخالف للكلام
الشارح فليتأمل والنصف

واستعد استعادة وجاء تنبها على الاصل أغيمت السماء أغيا ما واستحوذ الشيطان استحوذا اذا بالتحقيق
(وقياس تفعلل) مما أوله التاء (وما كان على وزنه) في الحركات والسكنات وعددا لا حرف وان لم يكن من
بابه (أن يضم رابعة فيصير مصدرا) واليه أشار النظم بقوله * وضع ما يربح في مثال قد تامل ما * ومجموع
ذلك عشرة أبنية تفعلل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل
(كخرج تدخر جاتجمل تجملات وتشتيطان تشتيطان وتمسكن تمسكنا) وتغلسي تغلسيا وتغافل تغافلا
وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهول ترهولا وتغفرت تغفرتا (ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت
اللام ياء نحو التواني والتوالي) والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل الياء فلبت الضمة كسرة لتسلم الياء
من قلبها واو افيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء
عرضة لان تصاف بياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة
كسرة والواو ياء واو اضمها في ياء المتكلم كسماي رفعا (وقياس) مصدر (فعلل وما الحق به فعلة كدخرج
دخرجة وزلزلة) والمحق بفعلل ستة أبنية (و) هي (يطر بيطرة وحول حولة) وجلبب جلببية
وجهور جهوره وسلقى سلقية وقلنس قلنسوة زاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وقابل
وبرنا لحيته ذعيبا باليرنا وهو الحناء (وفعلال بالكسر) للفاء (ان كان مضاعفا) وهو ما كان فاؤه ولامه
الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (كززال ووسواس) بسينين مهملتين
ووشراش بسينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط (وهو) أي فعلال (في غير المضاعف سماعي
كسرف سرفا) يقال سرفقت الصبي اذا احسننت غذاءه ولم يسمع في دخرج ارجانص على ذلك
الصيمري وغيره ولا في المالحق بفعلل الاحيقال مصدر حوقل وبذلك يقيد قول النظم

فعلال او فعلة لفعلا * وأجعل مقيسا ثانيا لا أولا

(و يجوز فتح أول المضاعف) تخفيفا للثقل الحاصل بالتضمين (والاكثر أن يعني بالمفتوح) أوله (اسم
الفاعل) لا المصدر (نحو من شر الوسواس أي الوسوس) ولهذا ووصف بالحناس وما بعده وهما من صفات
الذوات (وقياس فاعل) بفتح العين (كضارب وخاصم وقاتل الفعل) بكسر الفاء (والمفاعلة) نحو
الضرب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين أن يكون فاعل للشاركة كما تقدم
أولا فنحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الإشارة بقول النظم * لفاعل الفاعل والمفاعلة * واللازم عند
سيدويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعل ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جالسا وأصل
الفعل هنا القيما لوقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيربا وقاتل قيتالا (ويمتنع الفعل فيما فاؤه ياء نحو
ياسر ويامن) فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه ييماتا لا يستثنى الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد
منه الا اليسار فاعلة في اليسار والالياء عار جع يعروها والجدي وانما يقال مياسرة وميامنة (وشذا ومهيوما)
حكاه ابن سيده وحكي مياومة على القياس (وما خرج) عماد كراه (فساد) واليه الإشارة بقول النظم
* وخير ما م السماع عادله * (كقولهم كذب كذاب) بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا (وقوله

وهي تنزي دلوها تنزيا) * كما تنزي شهلة صديا

والقياس تنزية ولكنه جله على ما هو بمعناه أي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه
يديها اذا أخذت الدلو بهما تخرج من البئر يدي امرأة ترقص صديا وخص الشهلة بالذكر لانها أضعف من
الشابة (وقولهم تحمل تحملا) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا (وترامى القوم رميا)
بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا (وحوقل حيقالا) وهو الفتور عن الجعاع للكبر

هي التي تكون لاشابه ولا يجوز ابل متوسطة والضمير في بها عائد على الكلمة والضفة أي لا يوصف بهذه الكلمة والقياس
أو الضفة الرجال وقال في الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصف عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الرازي وهي تنزي الخ

(فصل) (قوله من مصدر الفعل الثلاثي) قال الدونشري ظاهره شموله لكل ٧٧ فعل وليس كذلك فقد قال بعض

والقياس حوقلة وأشد منه حوقلا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعريرة) بضم
القاف وفتح الشين (والقياس) في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا) في
مصدر معتلها (تنزيه) في مصدر تفعل نحو تحمل (تحملا) في مصدر تفاعل المقتل اللام نحو تراعى
(تراميا) في مصدر فاعل نحو حوقل (حوقلة) في مصدر فاعل نحو اقشعر (اقشعرا) ولا يخفى ما في
كلامه من اللغو والنشر على الترتيب

(فصل) ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام (بفعلة بالفتح) في القاء كما في فعلها
(كجلس جلسة وليس لبسة) وفيه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة
على حروف الفعل كجلس جلوسا أولا كجلس لجلسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تنصرف على زيادة التاء
مع فتح أوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فإين مصدران ثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاثة واحدة
وأنيته أتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبني فعله من الباقي وتختصها بالتاء فرقا
بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحدة
أن يفرق بينهما بالتاء (الا اذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها)
أي على فعلة بالتاء (فيدل على المرة منه) أي من المصدر العام المبني على فعلة (بالوصف) بالوحدة
وشبهها (كرحم رجة واحدة) أو فردة (ويدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل
(بفعلة بالكسر) في القاء فرقا بينا وبين المرة (كالجلسة والركبة والقيلة) بكسر أولها وفيها العمل المتقدم
(الآن كان بناء المصدر العام عليها) أي على فعلة بكسر القاء (فيدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها
كشد الضالة تشدة عظيمة) أو تشدة الماهوف (ويدل على المرة من غير الثلاثي) ربا عيا كان أو غيره
(بزيادة التاء على مصدره القياسي) كانبلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام (أي المطلق) على
التاء دل على المرة منه بالوصف (بالوحدة) كاقامة واحدة واستقامة واحدة (ودرجة واحدة ولا يقال
دراجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصميري والاصل ان الفعل اذا كان له مصدر
ان قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت
الاعلى منهما قاله الشاطبي (ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة) لان بناء الفعل لا يتأني فيه اذ يلزم
من ذلك هدم بنية الكلمة محذوف ساقصدا ثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصل
(الاماشد من قولهم اختمرت) المرأة (خجرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالبخار (وانتعبت نقبة) أي
غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عجة) غطى رأسه بالعمامة (وتقمص قصة) غطى جسده
بالقميص وكان القياس عدم المحذف لانهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعل حرسا على البيان والى
ذلك أشارا العاظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة * وفعلة لهيئة كجلسة

في غير ذي الثلاث بالتألمرة * وشذ فيه هيئة كالخجرة

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء الفاعلين)

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ (والصفات المشبهة بها تأتي ووصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثي
المجرد) من الزوائد (على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد القاء بعد اسقاط حرف المضارعة
(بكسرة في فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقته) فهو قاتل (أو
لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين يعني ساء) فهو غاذي يقال غذا الماء
اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيب اذا أسرع ويستعمل متعديا يقال
غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللين فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل بالكسر) حال كونه (متعديا)
الى المفعول (كأمنه) هو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول النظم

شرح ألفية ابن معطى
ما نصه وهنا تنبيهه
عليه الشيخ أبو حيان
وهو ان هذا التاء الدالة
على المرة الواحدة لا تدخل
على كل مصدر بل على
المصادر الصادرة عن
الجوارح المدركة بالحواس
نحو قومة وضربة وقعدة
وأكلة وأما مصادر الأفعال
الباطنة والخصال الجبلية
الثابتة فنحو الظرف
والحسن والجن والعلم
والجهل فلا يقال من ذلك
علمته علمة ولا فهمته فهمة
ولا صبرته صبرة وهذا
الذي نبه عليه الشيخ أبو
حيان قال انه أمر منقول
عنه يعني ان أكثر
النحويين لم ينبهوا عليه
اذ لم يستنبطه هو من عند
نفسه لان الأحكام النحوية
اليوم قد تقررت فليس
لاحد ان يزيد فيها الكون
العرب المسموع منهم قد
انقرضوا أو ما الاستقراء
فلم يترك المتقدم للتأخر
استقراء اه كلامه وحق
آخه نوع تحامل على
أبي حيان وقوله وأما
الاستقراء الخ مردود وما
هي بآول مسئلة أفادها
أبو حيان
*(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء
الفاعلين والصفات
المشبهة بها)*

(قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ) تنبيه في باب ما ينصب مقاعيل ثلاثة انه لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا

اسم للفظ وهو غير عاقل وفيه للشهاب مناقشة فانظر حواشي على الالفية (قوله بطل) قال الدنوشري فعليه بطل يظل كحسن بحسن ومصدره بطولة وأما بطل الرجل ضديع فصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفي القاموس الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ما في القاموس هو الصواب لانه أدري باللغة من ابن هشام واضرا به لا سيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال ان الصخر له معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر أو اختلفا تزداد في المسئلة علماءه ولا يخفى ما فيه من التحامل أولا في جعل عاقل القاموس هو الصواب وثانيا ٧٨ في قوله ان صاحب القاموس أدري الخ ولا دليل على هذه الدعوى ومجرد تصنيف القاموس

لا يقضى بها وقد أخذ عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي انه أعلم أهل هذه الديار بالفنون الأدبية (قوله وودع ووداع) بناء على ما قاله بعضهم والحق انهم استعملوا وودع ومنه قول أبي الأسود ليت شعري عن حبيبي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وقرئ كما قاله ابن جني وغيره ما ودعك ربك بالتخفيف وحسن الموافقة بين الكامتين كأنه قيل ما تركك وما قللك وقال صلى الله عليه وسلم دعوا المحبشة ما ودعوك وأتركوا الترك ما تركوك وحسنه ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع (قوله الا اذا قصد بها الحدوث) قضيته ان تلك الصيغ تستعمل للحدوث وان لم يحول الى فاعل فقوله لم اذا قصدوا الحدوث

* كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون * (ويقل) فاعل (في) فعل بالكسر (القاصر) على الفاعل (كس) فهو سالم (وفي فعل بالضم كقره) بمعنى حذق فهو فاره أي حاذق والى ذلك أشار الناظم بقوله * وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدي * (وانما قياس الوصف من فعل) المكسور العين (اللازم فعل) بفتح الفاء وكسر العين (في الاعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح وأشر) بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمدا النعمة والعافية (وأفعل في الألوان والخلق) فاللون (كأخضر وأسود وأكحل) أي أسود العينين من غيرا كتحال (وألمى) أي أسود جرة الشفتين (و) الخلقه نحو (أعور وأعمى) وأجهز وهو الذي لا يبصر في الشمس (وفعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن) فالاول (كشبعان وريان و) الثاني نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم * بل قياسه فعل * وافعل فعلا نحو أشر * ونحو صديان ونحو الاجهر (وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كطريف وشريف ودونه) أي دون فعيل (فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالصاد والحاء المعجمتين من ضخم الشيء اذا غلظ (ودونهما) أي دون فعيل وفعل (أفعل كأخطب) بالحاء والطاء المعجمتين يقال أخطب اللون (اذا كان أحمر الى الكدرة وفعل) بفتح حين (كبطل وحسن وفعل بالفتح) في الفاء (كجبان وفعل بالضم كشجاع وفعل) بضم حين (كجنب) بضم الجيم والتون (وفعل) بكسر الفاء وسكون العين (كعقر) بالعين المهملة والفاء (أي شجاع ماكر) وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول الناظم وفعل اولي وفعل بفعل * كالضخم والجمل والفعل جل * وأفعل فيه قليل وفعل (وقد يستغنون على صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شائح وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وزر ووازر وودع ووادع واليه يشير قول الناظم * وبسوى الفاعل قد يغني فعل * ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له قياسا اما ما استعمل له قياسا وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يمل فهو ما مل وأميل قاله الشاطبي (تنبيه) (جميع هذه الصفات) المقدمة الدالة على الثبوت (صفات مشبهة) باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين (الافعال كضارب) من المتعدي (وقائم) من اللازم (فانه) في الاصطلاح (اسم فاعل الا اذا أضيف) فاعل (الى مرفوعه) في المعنى (وذلك فيما دل على الثبوت كظاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين (أي بعينها) والاصل طاهر قلبه وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لئلا يتوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي الجرد لا يكون صفة مشبهة

حولت الى فاعل ليس بواجب الا ان أريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضي وليس استدلالا لشيء ذكره وهذا أطرر بتحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاشن وضائق عند قصد النص على الحدوث (قوله الا اذا أضيف الى مرفوعه) أي اضافة حسنة يدل على ما يأتي أول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لان اضافته قبيحة (قوله فصفة مشبهة) أي بناء على انها تكون مجازية للضارع ويأتي ما فيه (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه ان ما أشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغي ان يؤخر الخ) لو أخره اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثة صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والرخشري لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجازية للضارع وان لم يقصد بها الحدوث

(قوله ومن أمثلة الموضع في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي) أي وذلك صريح في أن الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة
 * (فصل) * (قوله ويأتي وصف الفاعل من غير) * الفعل (الثلاثي المجرد بلفظ) حروف (مضارع بشرط
 القوم فهم قاربون إذا كانت أفعالهم قوارب وقالوا أعقت الفرس فهي عقوق إذا جلت وأحصرت النساقت فهي حصور إذا ضاق
 مجرى لبنها وسمع يفعو وورس فيكون يافع ووارس مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) أما
 منه فلا وشذبه فهو محب ولم يقلوا حاب (قوله وشذ كسر هاء في معين الخ) قال الدنوشري يزداد عليه منتن بكسر أوله وسكون ثانيه في
 منتن بضم أوله يقال منتن وأنتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أو لا فيلتأمل (قوله وكسر ما قبل الآخر) فاما قولهم أنتن فهو منتن
 بضم التاء وهو من جذر الجبل بضم الدال فاتباع الأول في الأول وللآخر في الثاني (قوله من الفج) بالقاء والجيم بمعنى أفلس وفي الحديث
 أرجوا ملجئكم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي ٧٩ التصريف قد يقال إن مقول

بفتح العين من هذه
 الثلاثة اسم مفعول من
 فعل لم ينطق به في غير
 محصن يقال أحصنت
 المرأة قرحها فهي محصنة
 انتهى وزاد ابن خالويه
 في كتاب ليس رابعاً وهو
 أحراشت الأبل سميت
 فهي محراشة بفتح
 الهزة

* (هذا باب أبنية أسماء
 المفعولين) *

(قوله ومن اللازم
 كدخول عليه وورود
 به) أشار إلى أن اسم
 المفعول من اللازم لا يتم
 إلا بالصفة كما تقدم في
 باب التعدي واللازم
 ومن هنا قال بعض الفضلاء
 إن النطق بلفظ محمول
 غير جائز لأنه لا يصح
 أخذه من أصل له قاصر

وليس كذلك ومن أمثلة الموضع في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعتدل القامة
 * (فصل ويأتي وصف الفاعل من غير) * الفعل (الثلاثي المجرد بلفظ) حروف (مضارع بشرط
 الأتيان بيمين مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسر هاء في معين من أعان ومغير من أغار ومبين من
 أبان بكسر الميم فيهن اتباعاً لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) تشبيهاً باسم الفاعل من
 الثلاثي وشذ مسهب من أسهب ومحصن من أحصن وملقح من ألحق بفتح ما قبل الآخر فيهن (مطلقاً
 سواء كان مكسوراً في المضارع كمنطلق ومستخرج) فكسر هاء حال كونه اسم فاعل غير كسر هاء حال كونه
 مضارعاً (أو مفتوحاً) في المضارع (كمنطلق ومستخرج) وأما نحو مختار ومنقاد ومنجاب بالادغام فكسر
 ما قبل الآخر فيهن مقدر إذا كن اسم فاعل وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله
 وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالمواصل

مع كسر متلو الآخر مطلقاً * وضم ميم زائد قدس بقا
 واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لأن الواو لا تزداد أولاً والياء والالف يوقعان في التباس
 اسم الفاعل بالمضارع وليكون مخرج الميم قريبان من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركتهما بالضم
 دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولوقوع بعض الصور نحو مكرم
 والكسر يؤدي إلى التباس باسم الآلة منه

* (هذا باب) كيفية (أبنية أسماء المفعولين) *
 تقدم أن هذا المجمع غير سائغ (يأتي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرف
 (على زنة مفعول) من المتعدي (كضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كدخول عليه
 و(مروبه) زيدت الميم لما رقي اسم الفاعل وفتح تحت اللخفة وضم ما قبل الآخر خوفاً من المسكان ثم
 أشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم (ومنه) أي من اسم المفعول الثلاثي
 الآتي على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرمى) ومدعو (الأنها غيرت) عن صيغة مفعول في اللفظ
 فاصل مبيع مبيوع قلبت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت

ولأن حصل بالتشديد لأن اسم المفعول منه محمول لا محمول ولا من تحصيل لانه قاصر أيضاً وقال الدنوشري في رسالته يتعلق بذلك
 هو صواب وقد سمي الامام بعض كتبه بالمحصول وفي القاموس حصل حصولاً ومحمولاً فعمل محمولاً صدر كالميسور والميسور
 فنقل من المصدر وجعل اسماً وفيه أيضاً وتحصل تجمع وتثبت والمحمول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أي بصيغة اسم المفعول
 على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده إلى محموله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من شبعه
 على طائل أي فائدة والذي حصل له محمول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا التر كيب ظفر وباب الحذف
 والإيصال واسع والدخول فيه شائع انتهى ما خصص من خطه وفي الأخير نظر لأن الحذف والإيصال في هذا لا يطرده على ما حررناه في باب
 التعدي واللازم (قوله لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم) قال التفتازاني في شرح تصريف العزى لرفضهم مفعولاً في كلامهم إلا
 مكرماً ومعوناً انتهى وقال بعضهم أنه جاء من ذلك خمسة ألفاظ هذان ومالك يعني رسالة كقوله * أبلغ النعمان عن مالك *
 وميسر يعني السعة والغنى كما قرئ فنظرة إلى ميسرة بإضافته إلى ضمير المديان ولا دليل في ذلك كله لاجتماع أن يكون أصل هذه

الالفاظ مفعلة باثبات الماء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء وذلك ظاهر في قراءة ميسرة قوله عين الفعل قال الدوشري مراده به عين الكلمة (قوله لا فيماله فعيل) فيه اصلاح للثن لان ضديعه يقتضي ان كلاما من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتعطف له
 * (هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد) * (قوله وجه الشبه بينهما ما انها تؤنث الخ) قال المصنف فان لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسرج خرصفته حكاها الاخفش وان لم تكن ولم تجمع ولم تذكروا ولم تؤنث فلا تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لا عهد لي بالأم قفامنه ولا أوضعه بالفتح أي أوضع قفامنه فحذفت من لدالة المتقدمة ونصب بها الماضر لا سببية ولو كان مجرورا والعطف بالخفض ٨٠ وقول بعضهم في أي شيء أكبر شهادة أن شهادة منصوب على التشبيه

بالمفعول به خطا لأن
 أفعل من لا يثنى ولا يجمع
 ولا يؤنث وكذا تشبيهه
 ما لا يؤنث قابل كحائض
 الا ان جعلها في هذا الباب
 أقوى من جعل أفعل
 من في هذا الباب وليس
 شرط الجمع أن يكون جمع
 سلامة خلافا لى على
 لاجتماع على ان منه أوجب
 الظاهر ليس له سنام
 (قوله وهي الصفة
 المصوغة الخ) هذا حد
 ابن الناطم وقال المصنف
 في الحواشي فيه نظر
 لاقتضائه ان نحو زيد
 حسن صفة مشبهة
 والنحو لا يسمونها صفة
 الا اذا خفضت أو نصبت
 وهو وارد على حد النظم
 أيضا (قوله وخاصة انها
 التي الخ) أخرج كلام
 المصنف عن ظاهره ولا
 يظهر له وجه فان أهل
 هذا الفن لا يفرقون بين

الاول والتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف وأصل مقول مقوول وبواوين
 نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف
 لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى أن المحذوف
 منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لالتقاء الواو ياء لثلاثا لئلا يلتبس بالواو وأصل مرمى
 مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن فقلب الواو ياء والضممة التي قبلها كسرة
 وأدغمت الياء في الياء وأصل مدعو مدعو وبواوين أدغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثليين والى بناء
 اسم المفعول من الثلاثي أشار الناطم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده زنة مفعول كأت من قصد
 (و) يأتي وصن المفعول من غيره (أي من غير) الثلاثي المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الا تيان بميم
 مضمومة مكان حرف المضارعة) لما في اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره (وان شئت قلت بلفظ اسم
 فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر) وذلك مستفاد من قول النظم

وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ويأتي من المتعدي فلا يحتاج الى صلة (نحو المال مستخرج) من اللازم فيحتاج الى صلة نحو (زيد
 منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح)
 بمعنى مجروح (وطريح) بمعنى مطروح قال ابن مالك (ومرجعه السماع) وان كان كثيرا واليه أشار
 الناطم بقوله * وناب نقلا عنه ذوفعيل * (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل
 لا فيماله فعيل بمعنى فاعل (نحو قدر) بفتح الدال (ورخم) بكسر الحاء (كقولهم قدير ورحيم) بمعنى قادر
 وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعول نحو أعقدت العسل فهو عتيدواغله المرض فهو عليل أي مقعد
 ومعل * (هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد) *

وجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسان وحسنان وحسنون وحسنات
 كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعملها
 اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدي وكان أصلها أن لا تعمل النصب لما ينتها
 الفعل بدلالة التمام على الثبوت وليكونها مأخوذة من فعل قاصر وليكنها ما أشبهت اسم الفاعل المتعدي
 لواحد عملت عمل (وهي الصفة) المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة
 الحدوث وخاصتها انها (التي استحسن فيها أن تصاف لما هو فاعل) بها (في المعنى) سواء كانت وصفا لازما

التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذي جعله السارح خاصة سماه المصنف في الحواشي حدا كما علمت واعترضه بانه غير
 صادق على بعض الحدود لان منه يراق الدماء وغيره بال الالهاب ونحو مجود المقاصد وليس في الاول ولا الثاني وصف ولا في الثالث
 قاعل والجواب عن الاول ان التشبيه في الفعل ممنوع وان المجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع
 باسناد الوصف اليه ورماسه والنائب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور في كلام الرخشي والمتقدمين انتهى وبه ياتي
 ما في كون نحو مجود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المصنف قول الناطم المشبهة اسم الفاعل محل لان الاعتراض
 الاول انما اندفع به فتدبر ليكن لا يخفى ان الاعتراض به غير متجه لان يهراق فعل مضارع لا صفة مشبهة كما اعترف به في الجواب
 فلا يتوهم انه من أفراد المجرد وقد وقع له في المعنى بعد ان ذكر انها تخالف اسم الفاعل فتصيب مع قصور فعلها انه قال وأما الحديث

ان امرأة كانت شرا في الدماء فالدماغ يتميز على زيادة آل الى آخر ما ذكره واعترضه بعض أولاد شيخ ٨١ الاسلام السبكي وغاية ما أجاب

لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ونقى الثغور وظاهر العرض) فان الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد (نخرج) باستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدى (نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أى في هذا التركيب (الى الفاعل) وهو أبوه (متمنعة) اذ لا يقال ضارب أبيه (لثلاثتهم) الاضافة فيه (الاضافة الى المفعول) وان الاصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فان اضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) الى الفاعل وهو أبوه (وان كانت لا تمنع) على قلة (لعدم اللبس) بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات (لكنها) على قلة (لا تحسن لان الصفة) الدالة على الثبوت (لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه) أى عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة (بديلين أحدهما انه لو لم يقدر) الامر (كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه) لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فاللزوم مثله (و) الدليل (الثاني انهم يؤثنون الصفة) بالتاء (في نحو همد حسنة الوجه) فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير همد لاذرت كما تترك مع المرفوع قوله ابن عصفور (فهذا) التحويل (حسن أن يقال) في زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن (لان من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن الى) جميع (جملته مجازا) عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل واردة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن أبي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما أراخوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانت اجارية على من هي له حيث رفعت ضميره فحسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) في زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة اليه الا مجاز بعيد) سري من المضاف وهو الاب في كاتب أبوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه واردة المضاف ووجه قرب الاول وبعدها ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما واردة الاخر بخلاف الابوة والنبوة (وقد تبين مما شرحنا أن العلم بحسن الاضافة) في الصفة الى مرفوعها (موقوف على النظر في معناها) وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فاجاز من الصفات أن يسند الى ضمير موصوفه فاضافة الى مرفوعه حسنة وما لا فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة) وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور في قول

الناظم صفة استحسان ج فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(كما توهمه ابن الناظم) حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما مداه لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وأنت تعلم ان العلم بالمعريف يجب تقديمه على العلم بالمعريف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضع بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو خول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل

(فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية

الشمي ان ذكر ذلك استطرادوية تعداه كلامه هنا ثم المراد من استحسان اضافة الفاعل استحسان ذلك في نوع مادتها لا بها نفسها ولا برمسائل امتناع الجبر ومسائل ضعفه كما فعلناه في حواشي الالفية (قوله وخرج اسم الفاعل القاصر) أى الذى لا يقع على الذوات كما أشار اليه الشارح بعد فلا يرد ان كتب متعدد نحو كتبت الكتاب (قوله لعدم اللبس) قد يمنع لانه يحتمل انه بمعنى مرتب الكتابة لايه كما يقال كاتب السلطان (قوله حسن أن يسند الحسن الى جملته مجازا) ظاهر في ان التجوز في الاسناد فهو مجازة على وكذا قول الشارح فهو من الاسناد الا ان جعل العلاقة الكلية والجزئية ينافية فانها ليست من العلاقات التي ذكرت للمجاز العقلي كما صرح به العصام في الاطول والسيد في حاشية المطول في مباحث ما كيد المسند اليه (قوله وقبح أن يقال الخ) قال اللغوي اعلم أن اخراج الموضع لنحو كاتب الاب من الصفة المشبهة مناق لما قدمه من أن فاعلا اذا

(١١ تصریح فی) اُضيف الى مرفوعه كان صفة مشبهة الا ان يحمل قوله اذا اُضيف الى مرفوعه على ما يحسن فيه ذلك (فصل)

(قوله وضعاً أو قصداً) عبارة غير أدبية لازم ما يشمل المتعدي الذي نزل منزلة اللازم أو حول إلى فعل بالضم فلا يردان الرجن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد انتهت ثم هذا التعميم إنما يحتاج إليه لو ادعى أن اسم الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى أن اسم الفاعل جار مجراها لأنها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وإن كان مانعاً فيه امر يقتضي أنه منها وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى وقال الشهاب بعد أن قال أن قول التسهيل الذي نقله الشارح آخر باب اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة مشعر بأنه ليس صفة مشبهة ٨٢ حقيقة بل له حكمها والظاهر أن اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفه أول الباب فإنه

اعتبر فيه ما يخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم ولو سلم فالكلام هنا فيه ما هو صفة مشبهة غالباً وحيثئذ يندفع تنظير الشاطبي أنهما منها حقيقة ففواه وصوغها من لازم يخالف ما رآه في التسهيل من صوغها من المتعدي بشرط أن يقصد به الثبوت إلى آخر ما أطلقه به أقول موافق ما قاله الشاطبي في اسم الفاعل ما ذكره المصنف في التبيين السابق في باب أسماء الفاعلين الصفات المشبهة بها وفي اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم في كلام الشارح وقول المصنف أنه يرد على حد الصفة المشبهة الذي ذكره الناظم محذور المقاصد كما تقدم (قوله لأنها فرع اسم الفاعل) قال المصنف وإن شئت قلت إنما يتقدم لأنه كان فاعلاً في الأصل فحذفت

والجمع وشرط الاعتماد إذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة) المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا (أحدها أنها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعاً أو قصداً (دون) الفعل (المتعدي) الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغ من اللازم وضعاً (كحسن وجيل) فأنهما مصوغان من حسن وجيل وهما لازم وضعاً والمصوغ من اللازم قصداً كضارب الأب ومضروب العبد فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في آخر هذا الباب (وهو) أي اسم الفاعل المراد به الحدوث (يصاغ منهما) أي من اللازم والمتعدي فن اللازم (كقائم) من المتعدي نحو (ضارب) الأمر (الثاني أنها) تكون (للزمن) الماضي المتصل بالزمن (الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون الماضي المنقطع والمستقبل) فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غداً (وهو) أي اسم الفاعل (يكون) لأحد الأزمنة الثلاثة) نحو حاسن أمس أو الآن أو غداً والحاصل من هذه المادة أن ما أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وإن أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الأمر (الثالث أنها تكون مجارية للمضارع في تخرجه وسكونه) والمراد تقابل حركة بجر كة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها إذ لا يشترط التوافق في أعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عرضي لا تصريفي سواء كانت مسوغة من ثلاثي أو غيره فالثلاثي (كطاهر القلب وضامر البطن) وغير الثلاثي نحو (مستقيم الرأي ومعتدل القامة) فإنها مجارية ليظهر ويضم ويستقيم ويعتدل (وغير مجارية له) أي للمضارع (وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجيل وضخم وملا) فإنها ليست مجارية ليحسن ويحجم ويضخم ويلا وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلي وجاعة أنها لا تكون إلا غير مجارية مردوداً بتفاههم على أن منها قوله من صديق أو أخ ثقة * أو عدو شاحظ داراً

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملةين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية لا يشخط وجوابه يمكن إذ لم يمكن أن يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم لأنه صفة مشبهة حقيقية (ولا يكون اسم الفاعل إلا مجارياً له) أي للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لأن الأصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا داخل ويدخل لأن توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الأمر (الرابع أن منصوبها لا يتقدم عليها) لأنها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فإنه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمر اضرب (ومن ثم) بفتح المثناة أي من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صع النصيب) أي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (في نحو زيد أنا ضارب) لأن ما يعمل في المتقدم عليه يضح أن يفسر عاملاً فيه (وامتنع) نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (في نحو زيد أبوه حسن

علة مرتبة الأصلية وهذا أولى من أن يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لأن ذلك ليس مطرداً فيه أعني النقل وجهه) من الفاعل فيحتاج أن يقول في نحو فخرنا الأرض عيوناً أنه محمول على واشتغل الرأس شيئاً (قوله وامتنع في نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال الدنوشري الأولى أن يمثل بقوله وجه الأب زيد حسنه لأن في زيد مانعاً آخر وهو كونه غير سببي وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى وأقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الأب أشار إلى أن محل التمثيل للذعي الأب لا زيد وأشار إلى الرد على المكي حيث ادعى أن التمثيل لا يصح لأنه فهم أن التمثيل بزيد وهو غير سببي وما يعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون إلا سبباً فكان

الدنو شري رأى كلامه فنقله ذاهلا عما أشار اليه الشارح وذكر اللقائي مثل كلام الشارح ويؤخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع (قوله الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عندي ان ذكر هذا فيما نقتضيه فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك الامتخاف لان الصفة المشبهة لا تحتمله لفرعية او الامر هنا بخلاف ذلك هنا الامر آخر وهو انها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت صفة على الاسم فلا تقضي الاضمير او سببيه كما تقول في اسم الفاعل القاصر حررت بالقائم أو القائم أبوه (قوله أي اسما ظاهرا) قيد به أخذ من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضية انها لا تعمل في الضمير وليس كذلك فقد ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضمير ابارز متصلا كقوله حسن الوجه طلقة أنت ٨٣ فيجوز في الضمير المتصل وهو

المساء ان يكون في محل نصب أو حر فالأولى ان يقال المراد بالسببي ما عدا الاجنبي أو يجاب بأن مدلول الضمير سببي لا يشكل اشتراط السببية في عملها النص والجبر واقتضى كلام التسهيل انها لا تعمل في ضمير منفصل لا تقول هو حسن أباه وبه صرح المصنف في الحواشي وحينئذ في مفهوم كلام الشارح تفصيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معلقة طرفه بن العبد والقطاب جمع قطيب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بحس النداء أي بلهسه وقوله بضعة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أي رقيقة الجلد والمتجرد المعري عن الثياب

وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتقة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم ولا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما استنع أن يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه في الامر (الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا أي) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها اما الغلط نحو زيد حسن وجهه) فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير موصوفها (معنى نحو زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى (أي) الوجه (منه) أي من زيد هذا رأى البصريين (وقيل) لا حذف (ان أل) في الوجه (خلف عن) الضمير (المضاف اليه) وهو رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله رحيب قطاب الجيب من رقيقة * بحس النداء أي بضعة المتجرد

(وقول ابن النظم) في شرح النظم ما معناه (ان جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المفعول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح (مبطل لعموم قوله) يعني النظم (ان المفعول للصفة) المشبهة (لا يكون الاسببيا) ولا يكون الا (مؤخر اورد) خبر قول ابن النظم (لان المراد بالمفعول) في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتبى * وكونه ذات سببية وجب

(ما عملها فيه بحق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول النظم

وعمل اسم فاعل المعدي * لها على الحد الذي قد حدها

(وانما عملها في الظرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التقيتازاني (وكذا عملها في الحال) نحو زيد حسن وجهه طلقة (و) في (التمييز) نحو حسن وجهها (ونحو ذلك) من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي (بخلاف اسم الفاعل) فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل في متأخر ومتقدم وفي سببي واجنبي وتختص أيضا بامور منها انه لا يراعى معمولها محل بالعطف وغيره ومنها أن لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث ومنها انها تخالف فعلها فت نصب مع قصوره ومنها ادالاتها على الثبوت الاستمرارى من غير تخال كحسن الوجه ومع التخال نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قوة في الكلام ومنها انه يقبض حذف موصوفها واصافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو حررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تعرف بالاضافة مطلقا بخلاف

والشاهد في قوله الجيب منها (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) يؤخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع أو النصيب على طريق المفعول به فلا رد على اطلاقهم اشتراط كون معمول سببيا انها تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها رجل طيب في داره نومة أو اعتمد على استقحام نحو وأحسن الزيدان وانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقة) قال الدنو شري قد يقال ان طلقة تمييز نسبة لا حال انتهى ويجاب بأن المثال بكيفية الاحتمال وقوله نحو ذلك من الفضلات صرح المصنف في الحواشي بأنها لا تعمل في المفعول المطلق وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله منها انه لا يراعى معمولها محل) أي على الاصح وأجاز الفراء ان يتبع المجرور بالرفع نحو وبالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا أقوى اليد والرجل وأجاز البغداديون الخفض في العطف على المنصوب كحسن وجهها ويد (قوله تؤنث بالانث) أي قد تؤنث بالالف نحو جراء الوجه (قوله ومنها انه لا يجوز ان يفصل الخ)

أى الألفى الضرورة كقوله * والطيتون إذا ما ينسون أبا * (فصل) * (قوله قال الفارسي) قال اللقاني في صحة هذا الوجه في نحو زيد
 محسن أبوه نظرا انتهى ووجه النظر أن هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتغال فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه الكوفيون كما قاله
 السارخ وقد زاد السارخ على اللقاني في الرد على الفارسي بحكاية القراء وبالمثال الأول الذي حكاه الكوفيون ووجه الرد فيهما أنه لو كان
 المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة للضمير الموصوف لوجب تأنيثها وإن يقال حسنة الوجه وقوية الأنف لأن الصفة إذا رفعت ضمير
 المؤنث ووجب تأنيثها (قوله والخفض بالاضافة) لعل تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذي في النصب من اجراء الوصف
 القاصر مجرى المتعدي إذا كان ٨٤ المعمول معرفة أو نكرة وقيل أنه شبيه بالمفعول به (قوله وعليه أو على التمييز) أشار إلى أن

في اقتصار المصنف على
 كون النكرة تمييزا قصورا
 (قوله فالحائز اثنان
 وثلاثون) منها أربع قبيلة
 ومنها ست ضعيفة ومنها
 اثنان وعشرون صورة كما
 سيأتي جميع ذلك (قوله
 والامتنع منها أربعة) في
 نسخة الدنوشري بخما
 كاتب الاصل حسنة
 والحاصل أن صور
 الامتناع أربع وستون
 (قوله ولا تخالص من قب
 خذف الرابط) أي رفع
 المعمول وقوله أو التجوز
 في العمل أي إذا نصب
 المعمول ووجه التجوز
 اجراء الوصف القاصر
 مجرى المتعدي وقوله كما
 في الحسن الوجه مثال لما
 أي لأن الوجه أن رفع كان
 مثلا للاول أو نصب كان
 مثلا للثاني (قوله ووجه
 ضعفه أنه من اجراء وصف
 الخ) قال الشهاب القاسمي

اسم الفاعل فإنه يتعرف بالاضافة إذا كان بمعنى الماضي أو أريد به الاستمرار ومنها أن منصوبها المعرفة
 مشبهة بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها أن ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة
 على اسم الفاعل اسم موصول على الأصح فيهما
 * (فصل * المعمول هذه الصفة) المشبهة (بثلاث حالات الرفع على الفاعلية) للصفة (قال الفارسي أو على
 الابدال من ضمير مستتر في الصفة) بدل بعض من كل ويرده حكاية القراء مرتب باخره حسن الوجه
 وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف وأنه يجوز برجل مضروب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا
 بعضا ولا اشتمالا (والخفض بالاضافة) أي باضافة الصفة اليه (والنصب على التشبيه بالمفعول به أن كان
 معرفة) كالوجه (و) عليه أو (على التمييز أن كان نكرة) كوجهها (والصفة مع كل من الثلاثة) وهي الرفع
 والنصب والخفض (أما نكرة أو معرفة) مقرونة بال (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه
 الأعراب الثلاثة في حالتى تنكير الصفة وتعريفها (للمعمول مع ست حالات لانه) أي المعمول (أما بال
 كوجه أو مضاف لما فيه ال كوجه الاب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه
 أو مجرد) من ال والاضافة (كوجه أو مضاف إلى المجرد) من ال والاضافة (كوجه أب فالضو رست
 وثلاثون) صورة حاصلة من ضربت ست في مثاها وهي ضربان جائز وممتنع فالحائز اثنان وثلاثون صورة
 و (الممتنع منها أربع) وهي أن تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة إلى تاليها وهو (أي
 المعمول) مخفوض كالحسن وجهه أو الحسن (وجه أبيه أو الحسن (وجه أب) لأن
 الاضافة في هذه الصور الأربع لم تغد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيضا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا
 كما في نحو حسن الوجه ولا تخالصا من قب خذف الرابط أو التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم
 الجائز إلى قب مع وضعيف وحسن فاما التبعيض فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع ال المجردة منها ومن الضمير
 والمضاف إلى المجرد وذلك أربع صور وهو حسن وجهه أو حسن وجه أب والحسن وجهه أو حسن وجه أب
 ووجه قبها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبها فهي جائزة في الاستعمال
 لوجود الضمير تقدير أو أما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف إلى المعرف
 بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ووجه ضعفه أنه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف
 المتعدي وجر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره وذلك ست صور وهي حسن
 الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه
 بالجر فيهما وهو أي الجر عند سيبويه من الضرورات وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في

الحديث

في حواشي ابن الناطم قد يرده عليه بما سيأتي في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه

بنصب الوجه مع جريان هذا التوجيه فيه الآن يفرق بأن هذا انضم إلى الاجراء المذكور نقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة
 فليأمل انتهى وفرق في حواشي الاشتموني أيضا بأن في الصفة المعرفة اعتمادا على ال وإن كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بأنها
 موصولة فزوعي ذلك القول قال لكنه مناف لما أول باب الاضافة من قب الرفع والنصب في مرتب بالرجل الحسن الوجه (قوله وجر
 الصفة الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله نصب الصفة وسيأتي في كلامه تعليل ضعف جر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف
 (قوله وهي حسن الوجه) قال الشهاب سيأتي عده هذا المثال مع الرفع من الحسن مع أن في النصب اجراء وصف القاصر مجرى وصف
 المتعدي وفي الرفع خلو اللفظ من الرابط إلا أن يقال محذوف الاول أقوى إذا جائز له بخلاف الثاني له جائز وهو تقدير الضمير

(قوله شثن أصابعه) بالثناء المثلثة كما في الأساس وكذا ضبطه شرح الشمايل قال امرؤ القيس وتعلو برخص غير شثن كأنه
أسار يعطي أو مساويك اسحل وجاء في صفة صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال أبو عبيد يعني أنهما إلى الغلظ والقصر
أميل قال بعضهم وهذا الوصف محوود في الرجال وقيل معنى شثن الكفين أن في أنامله غلظا بلا قصر بدليل ما روى أنه كان سائل الأطراف
(قوله وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها) أي في بعض الروايات وفي بعض صفرو دائها والمعنى أنها ضامرة البطن فكان رداءها صفرا
خال من شدة حمور بطنها والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي (قوله لانه يشبه اضافة الشيء
إلى نفسه) أوردناهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الأب ٨٥ وحسن وجهه وكل ذلك يشبه اضافة

الشيء إلى نفسه ويمكن
الجواب بأنه يمكن في
الصورتين المذكورتين
في مسائل القبح العدول
إلى الرفع ولا محذور فيه
بخلافه في تلك الصور
المعدودة في صور الحسن
لكن برده يمكن في
الصورة الأخيرة العدول
إلى النصب على التمييز بل
يمكن في الأوليين العدول
إلى الرفع بناء على أن ال
قائه مقام الاضافة إلى
الضمير فليحذر (قوله
وحسن وجه الأب) قد
تقدم أول الباب الحكم
بقبح زيد كاتب الأب
بالإضافة لئلا يكون من كتب
أبوه لا يحسن أن يضاف
الكتابة إليه إلا جاز بعيد
ويرد عليه نحو هذا الجريان
هذا التوجيه فيه فإن
حسن وجه الأب لا يقوم
بزيد لا كلا ولا بعضا
كالكتابة فكيف حكموا

الحديث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها وفي
حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء إلى نفسه وأما الحسن
فهو رفع الصفة المجردة من ال التعريف بها والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف
إلى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف إلى المجردة منهما وجر الصفة التعريف بال
والمضاف إلى التعريف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف إلى المجردة منهما وجر الصفة مع ال التعريف
بها والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة التعريف بال
والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة التعريف بال
والمضاف إلى المجردة منهما وجر الصفة التعريف بال والمضاف إلى المجردة منهما وجر الصفة التعريف بال
وهي حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجهها وحسن وجهه أب
وحسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن الوجه وحسن وجهه الأب
والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه
والحسن وجهها والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه
فأرفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال محووب ال وما اتصل
بها مضافا أو مجزعا ولا تجزئها مع ال سما من ال خلا
ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما
وأوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة وبأربعين وست
ونجسين صورة وذلك أنه جعل الصفة إما بال أو لا فهذه حالتان ومعمولها إما بال أو مضاف أو مجرد
والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو
حسن وجهه والثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه والثالث مضاف إلى التعريف بال
نحو حسن وجه الأب والرابع مضاف إلى مجرد نحو حسن وجه أبيه والخامس مضاف إلى ضمير مضاف
إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مرت بأمرأة حسن وجهه جارية أنفه
والسادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مرت برجل حسن الوجهة
جميل خالها والسابع مضاف إلى موصول نحو الطيب كل ما التائب به الأزر من قوله
فعج بها قبل الاختيار منزلة * والطيب كل ما التائب به الأزر

بحسن هذا نعم يمكن أن يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه لا يحتمل معنى أنه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما
أشرنا إليه سابقا وإن ادعوا هناك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السبأطي المجرد ما مجرد من الاضافة دون ال وقد قدمه أو من ال دون
الاضافة أو من ال والاضافة وهو مراده فقوله أو مجرد أي المجرد وما أضيف هو إليه من ال والاضافة أو من ال دون الاضافة أي إلى الضمير
فقط (قوله نحو الطيب كل ما التائب به الأزر) فإن كلام معموله للصفة وهو الطيب وكل مضافة إلى ما الموصولة وليس الشاهد في الطيب
كما قال العيني لانه لا يناسب موضوع الكلام لانه في أقسام معمول الصفة لا فيها قدير (قوله من قوله فعجتها الخ) البيت الفرزدق
والضمير في عجتها اللناقة من عجت البعير إذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعدي بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف مرسوما وجدته على أن
وجد فعل ماض والماء ضمير نصب مقبولة وأما ما في نسخ الشارح من رسمه فعج بها على أنه فعل أمر والماء ضمير مجرور بالياء فلا يناسب

تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو قوله أسيلات أبدان الخ) البيت لعمر بن أبي ربيعة وأسيلا جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في
 وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة أضيفت الى الموصول وهو جمع وثيرة يفتح الواو وكسر الاء المثلثة أراد وطيأت الاردا
 والاعجاز وارتقاعه على انه خبر بنحو خبر وأسيلا خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جاناوأل أعده) أي فان نوال مرفوع بجماع
 انه غير ما تبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعنى جاناوأل عظيم ما عطاؤه (قوله من قوله تزور امرأجا
 الخ) جاحال من امرأجاة أعده من الاعداد ٨٦ قالوا صفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لامرأ أو الضمير المنصوب

يرجع اليه وأمه بمعنى
 قصده ومستكفيا مفعول
 ثان لا عده واللام في ان
 يتعلق به وأزمة الدهر
 منصوب بمستكفيا أي شدته

(هذا باب التعجب)
 (قوله وهو استعظام
 الخ) قال اللطفي حذ
 بعضهم التعجب بأنه
 انفعال يحدث في النفس
 عند الشعور بما رخص في
 سببه ولهذا يقال اذا ظهر
 السبب بطل التعجب
 ولا يطابق على الله انه
 متعجب اذا لا يخفى عليه
 شيء وما وقع مما ظاهره
 ذلك في القرآن فصرف
 الى مخاطب نحو قوله
 تعالى فما أصبرهم
 على النار أي ان حالهم
 في ذلك اليوم ينبغي لك
 أيها المخاطب ان
 تتعجب منهم ما عرفت
 بعضهم التعجب بأنه
 استعظام فعل فاعل
 ظاهر المزية فيه
 (فائدة) توقف
 بعضهم في صحة قولنا

والثامن مضاف الى موصوف بحالة نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل
 يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسيلات أبدان رفاق حضورها * وثيرات ما التفت عليه المآزر

والموصوف نحو جاناوأل أعده من قوله

تزور امرأجا نوال أعده * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو تزرت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضرورة في حالتها تكبير الصفة وتعر يفها
 تصير أربعاً وعشرين وكل من هذه الأربع والعشرين مضرورة في ثلاثة أحوال الاعراب تبلغ اثنتين
 وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضمير أو هي ثلاث الأولى أن يكون مجرورا
 وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك مرت برجل حسن الوجه جميلة الثانية أن تفصل الصفة
 من الضمير وهي مجردة من أل نحو قرئش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولو كان
 تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب واللام اضافة
 الشيء الى نفسه فصارت خمساً وسبعين والصيغة اما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة
 أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين
 تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ووضرت في الستمائة تصير ألفاً
 وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضاً من وجه آخر الى مفرد مذكر أو مثناه أو مجموع والى مفرد مؤنث ومثناه
 ومجموعه كانت ثمانياً فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفاً أو بعثمانية قال ويستثنى
 من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة ووجهه صور مائة وأربع واربعون
 فالباقي أربع عشرة ألفاً ومائتان وست وخمسون بعضها طائر وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على
 ما تقدم انتهى

(هذا باب التعجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن
 عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيداً تعجباً من الضرب الواقع على زيد
 ويخفى سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة
 النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات
 كثيرة) واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فن الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله
 وكنتم أمواتاً فاحياكم) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يهريرة رضى الله عنه (سبحان الله ان
 المؤمن لا ينجس) ومن كلام العرب قولهم (لله ذرة فارسا) وأنما لم يوجب لها في النحول انهم لم تبدل على
 التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمبني له نه في النحو) صيغتان (اثنتان) موضوعتان له (احداهما
 ما فعله نحو ما أحسن زيدا) واليه أشار الناظم بقوله * بافعل انطق بعد ما تعجبا * والكلام فيها في

شيتين

مثلاً ما أعظم الله وما أجله لانه يقتضي بظاهرة ان المعنى شيء عظيم أعظم الله أي جعله

عظيماً وهذا ان لم يكن كفراً فهو قريب منه وقد رتب بعضهم مصداقاً قبل الله فيكون التقدير شيء عظيم قدرة الله وهذا الشيء هو الله وفيه
 اطلاق ما على الله تعالى اه وأقول صرح ابن الانباري بصحة ما أعظم الله وبسط شيخ الاسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا
 ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله سبحانه الله الخ) ان قلت عام معنى التعجب في كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله عند رؤية
 العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والمبني له في النحو ومنها صيغتان) ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة

فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نغم وياي آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لان في أحسن الخ) فيه نظر فان الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بان في أحسن ضميرا كما يعلم من كلامهم الاتي في أحسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ولا أن يبدل منه ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ وينظر هل التأكيذ كالعطف أولا (قوله عجيبت لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في خواشي شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ أول لتلك خبر وقضية محتمل أنه مجرور وبدل من قوله تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها ويحتمل أنه منصوب حالا فليحذر اه وأقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في تلك وقضية تميزا وحال وقيل التقدير أمرى عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية ونعم الاعلم أن عجب لتلك مرفوع على الإهمال (قوله أي الذي أو شيء الخ) أشار إلى أن قول المصنف أي شيء عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء ٨٧ قدرت ما بمعنى الذي أو بمعنى شيء

وقد أفصح عن هذا اللقائي بقوله قوله أي شيء عظيم ظاهرا أنه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعنى الذي وكذا ان قدرت بمعنى شيء موصوف بأنه أحسن زيداشي عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفة كالحال الموطئة (قوله للزوم مع باء المتكلم نون الوقاية) قال اللقائي قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسن أي بدون نون فبني على أن أحسن عندهم اسم فالمراد بالزوم وهنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول الينا لا لزوم الذي هو الإيجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو مفرغ عن ثبوت الفعلية فتمامه (قوله وما

شئين في ما وافعل (فاما ما) التعجيبة (فاجعوا على اسميتها لان في أحسن ضمير يعود عليها) انما قاما والضمير لا يعود الى اسماء (وأجمعوا) أيضا (على انها مبتدأ لانها مجردة) عن العوامل اللفظية (للاستناد اليها) وأما ما روي عن الكسائي انها لاموضع لها من الاعراب فشاذا لا يقدح في الإجماع (ثم) بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها (قال سيبويه) وجهه وور البصريين (هي نكرة تامة بمعنى شيء) وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر

عجب لتلك قضية واقامني فيكم على تلك القضية أعجب

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فوضعه رفع وقال الاخفش هي) أي ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلا موضع له) من الاعراب (أو نكرة ناقصة) أي نكرة موصوفة بمعنى شيء (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فعله رفع) تبع المحل ما (وعليهما) أي على قولي الاخفش من التعريف والتشكيك الناقصين (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجيبة (محذوف وجوبا أي) الذي أو شيء أحسن زيدا (شيء عظيم) وردبانه يستلزم مخالفة الناظرين من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيهما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب القراء وابن درستويه الى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعال فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو منزلة ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحييت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلوا بفهام ولا شأن ان الافهام حاصل بايقاع أفعال على المتعجب منه اذ لا يكون الاختصاص قعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام (وأما أفعال) بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وهشام (فعل) ماض (للزوم مع باء المتكلم نون الوقاية) نحو ما أفقر في الى رجة الله (وما أحسنني ان اتقيت الله) (ففتحته) التي في آخره (بناء) لا اعراب (كالفتحة في ضرب من) قولك (زيد ضرب عمر او ما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما ان ما بعده ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما أحسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمر احرافا بحرف (وقال

بعده مفعول به) قال المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعال في التعجب للتعدية بدليل تعدى ما أحسن زيدا وما أصبره واختلف فيه قبل دخول الهمزة بعد الإجماع على أنه قبلها مقدرة قصوره والالتعدي نحو ما أضرب زيدا لاثنين بأي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمنه ما لا يتعدى من أفعال الغرائز كقولك ضعف وكل ونقص ورد عليه بوجهين أحدهما ان فعل وفعل اللازمين كجزع وصبر يساويان فعل في عدم التعدي وقبول همزة التعدية فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف والياء العين أو اللام نحو حي وحي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقديقال في جواب الاول انا احتجنا الى دعوى القصور في الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وأنت قدرت تضمنين المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فاذا قلت لا حاجة الى هذا بعينه قلنا ولا الى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني انهم أمية موافق للنطق في ذلك بفعل لانه

أمر لفظي وهو النقل فلا يمنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شيء يصح تقديره ولا يصح النطاق به (قوله ففتحته اعراب) قال اللقاني
 أي ومنع الصرف لما فيه من الصفة ٨٨ ووزن الفعل (قوله كالفتحة في زيد عندك) قال اللقاني دلالة على أن بقية الكوفيين

وافقه واسمى به على أن ما
 مبتدأ أو أقبل خبر (قوله
 وأحسن انما هو في المعنى
 الخ) قال اللقاني مقتضاه
 جواز النصب عندهم في
 زيد أقضـ لـ أو نحو
 (قوله لفظ الامر) وحيد
 فينبغي أن يكون مبتدأ
 على السكون ان كان صحيح
 الآخر وعلى حذف الآخر
 ان كان معتله وقيل مبنى
 على فتحة مقدرة نظرا إلى
 الاصل من كونه ماضيا
 (قوله ومعناه الخبر) قال
 الدنوشري فيه نظرا فان
 معنى الصيغة مع ما بعدها
 التعجب والتعجب من
 قيل الانشاء فكيف يحكم
 على ذلك بأنه خبر اه
 وتفصيل هذا ان الفعل
 الراجع للظاهر مفرد
 لا يتصف حقيقة بخبر
 ولا انشاء لانها وصفان
 للكلام وان أريد انصاف
 المفرد بوصف جملة
 مجازا فالجملة انشاء فتدبر
 (قوله ذا يقل) قال
 الدنوشري صوابه ذات
 يقل اه أي لان الارض
 مؤنثة وهذا على ما في
 بعض النسخ وأكثر النسخ
 ذات بالتانيث (قوله
 عميرة ودع الخ) عميرة
 منصوب بدع وهو اسم
 محبوبته وغاديا من

بقية الكوفيين) غير الكسائي وهشام أفعل (اسم لقولهم) أي العرب (ما أحسنه) وما أمياحه بالتصغير
 ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء (فتحة) التي في آخره (اعراب) لابتداء (كالفتحة
 في) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لان مخالفة الخبر للبند) في المعنى (تقتضي عندهم نصبه) أي
 نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا أو مشـ بهابه نحو أو أزواجه أمهاتهم فانه
 يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفاً في الاعراب والنصب له
 عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر (وأحسن انما هو في
 المعنى وصف لزيد لا ضمير ما) فلذلك نصب (وزيد عندهم) مشبها بالمفعول به (لان ناصب وصف قاصر
 فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير في أقبل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه
 الاسماء عموما لوجوده ولانه لا مصدر له أو أنهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة
 قاله أبو البقاء وأشبهه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه وبذلك لا تهمل على الزيادة وبكونه ماضيا
 الامسا استكمل شروط ما ياتي ذكرها ونذر حذف همزة أفعل سمع ما خبره وما شربه معنى ما أخيره وما أشربه
 واسا حذفوا همزة أخير حر كوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف ما ويقول مخبره وسمع
 الكسائي مخبئه (الصيغة الثانية) من صيغتي التعجب (أفعل به) بكسر العين (نحو وأحسن بزيد) والياء
 الاشارة بقول النظم * أوجئ بأفعل قبل مجرور بيا * (وأجمعوا على فعلية أفعل) لانه على صيغة
 لا تكون الا للفعل فاما أصبح فتأخر وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن أفعل اسم قال المرادي ولا
 وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعلية اختلوا في حقيقة (قال البصريون) جهورهم (لفظه لفظ الامر
 ومعناه الخبر) فدلوه ومدلول أحسن في ما أحسن زيد من حيث التعجب واحد (وهو في الاصل فعل
 ماض) هيئته (على صيغة أفعل) بفتح العين وهمزة للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) فاصل أحسن بزيد
 أحسن زيد أي صار ذا حسن (كأنه البعير أي صار ذا غدة) وأبقلت الارض أي صارت ذات بقل (ثم
 غيرت الصيغة) الماضوية الى الصيغة الامرية فصار أحسن زيدا بالرفع (ففتح اسناد) لفظ (صيغة الامر الى
 الاسم الظاهر) لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر (فزادت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول
 به) المجرور بالياء (كأنه بزيد وذلك) القمع (الترمت) زيادتها صونا للفظ عن الاسم متقباح (مخالفا
 أي بخلاف زيادة الباء في) فاعل الفعل الماضي نحو (كفى بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقباح
 (قوله) وهو وسخيم بمهملتين عبيد بن الحساس بمهملات أربع

عميرة ودع ان تجهزت غاديا * (كفى الشيب والاسلام للرناهايا)

فحذف الباء من فاعل كفى (وقال القراء والزجاج والنخشي وأبنا كيسان وخروف) أفعل بكسر العين في
 التعجب (لفظه ومعناه الامر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر مفعول على الفاعلية (والباء للتعدي) داخل على
 المفعول به لازادة (ثم) اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في أفعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير
 للحسن) المدلول عليه باحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بزيد أي دم به وألزمه ولذلك كان الضمير مفرد
 على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طاحه (وقال غيره) أي غير ابن
 كيسان من المتقدم ذكرهم وهم القراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والنخشي
 من المتأخرين الضمير المستتر في أفعل (للخاطب) المستدعي منه التعجب وكان القياس أن يقال في
 التانيث أحسن وفي التثنية أحسنوا في الجمع أحسنوا وأحسن (وانما التزم افراده) وتذكيره واستثارة

(لانه)

الغدو (قوله والباء للتعدي) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة

للتنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحذر لئلا يخط المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه

أفعل وإن كان حوّل من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر والمعنى الأصل باق (قوله وهو محتمل بعهده) لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال
 الأمر في خصوص معنى الماضي فلا يرد أن صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لأنها تستعمل في الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين
 والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني (قوله والمعهد عكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله بأربعة أوجه) قال الدنوشري عايرد
 على من زعم أنه أمر لا يجاب بالفاء ولو كان أمر الإيجاب ما لاقى قول أحسن تريد في حسن بك اهـ (قوله لزوم إبراز ضميره) قد يجاب بأنه
 جرى مجرى الأمثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لأن ذلك لا يجوز لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن
 وفقه دو علم لا يقال ضربتني وفرضتني (قوله لو كان أمر الوجوب له الخ) عبارة الشاطبي الرابع أنه كان يجب إعلاله إذا كانت عينه ماء أو
 وأواكوا وجب ذلك لابن وأقم ولم يجز أبين به ولا أقوم به كما لا تأمر بذلك فكالم يكن كذلك ٨٩ لم يصح أن يكون أمر أو هذا مشتركة

اللزوم في ما أفعله اذهو
 عنده فعل ماضٍ والماضي
 يجب فيه أقام وأبان
 فكان يمتنع فيه ما أقومه
 وأبينه كما يمتنع في الماضي
 فالجواب عن هذا هو
 جوابنا والافلا يصح
 اعتراضه فلا يقتصر إلى
 جواب وإذا تقرر هذا
 كله سهل الأمر في فاعل
 أفعل وإنه مضمر وفي
 المجرور أنه في موضع
 نصب وإن الباء غير زائدة
 وهو ظاهر (قوله ويجوز
 حذف الباء) قال
 الدنوشري أنها إذا حذفت
 لا تدر (قوله ويجوز
 حذف المتعجب منه)
 قال الدنوشري يفهم منه
 أن زيدا في قولنا ما أحسن
 زيدا متعجب منه وفي
 الحقيقة المتعجب منه
 حسنه لازيد (قوله وهو
 على) في القاموس في

(لأنه) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والأمثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب
 جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو محتمل بعهده والمعهد عكسه والثاني
 استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول القراء وموافقيه
 بأربعة أوجه أحدها أنه لو كان أمر الزم إبراز ضميره الثاني أنه لو كان أمر لم يكن الناطق به متعجبا كما لا
 يكون الأمر بالخلف ونحوه حالها ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث أنه لو كان مسند إلى ضمير المخاطب
 لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع أنه لو كان أمر الوجوب له من الأعلال ما وجب لا قم وابن
 ويجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله * واجب البناء أن تكون المقدمة *
 أي بان تكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به أن ونظيره
 عسي أن يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين
 نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بغير ما فاجازوا وتحويل الثلاث إلى صيغة أفعل فتقول
 أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنت وما أكرمت وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول
 سيبويه أن أفعل وما أفعله وافعل به في معنى واحد * (مسئلة) * لا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة
 نحو ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا أتق الله لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من
 الناس لانه لا فائدة في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) إذا كان ضميرا كما (في مثل ما أحسنه أن دل عليه
 دليل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح * إن كان عند الحذف معناه يضح
 (كقوله) وهو على بن أبي طالب كرم الله وجهه

جزى الله عنى والجزاء بفضله * زبيدة خيرا (ما أعفوا كرما)

أي ما أعفوا أو كرمها (وفي) مثل (أفعل به أن كان أفعل) بكسر العين (معطوفا على آخره) كور
 معناه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أي بهم وقوله

أعز زيناوا كتف أن دعينا * يوما إلى نصره من يلينا

أي واكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لأن لزومه للجركسامة صورة الفضلة خلافا للفارسي
 وجاءت ذهبوا إلى أنه لم يحذف ولكنه استترى الفعل حين حذف الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا

(١٢ تصرح في) مادة ودق نقلا عن المازني وصوبه الزنجشري أنه لم يصح أنه تكلم بشئ من الشعر غير بيتين وهما قوله
 تل كم قريش تمناني لتقتلني * فلا وربك لأبروا ولا ظفروا وإن هلكت فرهن ذمتي لهم * بذات ودقين لا يغفولن أثر
 (قوله معطوفا على آخر) قال الدنوشري الظاهر أن ذلك من عطف الجمل في العبارة مسامحة لأنها تقتضي أنها من عطف المفردات
 (قوله واكتف أن دعينا) قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضا وهو بيان لهذا ما نصه أن كان من الأكتفاء فلا شاهد
 فيه لانه على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا اهـ وهذا مبني على ما في النسخ من رسم اكتف بقاء مشنات بين
 الكاف والفاء وهذا لا يتوهم أنه فعل تعجب لانه ليس على وزن أفعل والذي رأيت في خط المصنف في التذكرة وأكف بغير تاء
 وضبطه بفتح الهمزة إشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لأن لزومه الخ) قال الدنوشري على ذلك سعة جلي بقوله لانه
 للضرورة لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجاء والمجرور بعده مقبول أشبه الفضلة فإز حذفها كتفاء ما تقدم

(قوله زيد كفي كاتباً) قال الدونشري يتأمل ٩٠ في هذا التركيب (قوله فلأمره واذذاك عن القائدة) هـ ذابت خلف فيما اذا واذ

الكلام بغير المفعول مما
تحصل معه الفائدة من
طرف أو غيره مع ان
مقتضى كلامه - - - - -
فرق (قوله صير الحسن)
قال الدونشري كان ينبغي
أن يـ - - - - -
لان ذلك المناسب لقوله
أولاً (قوله وعلة وجودها
تضمن الخ) وشبههما اسم
التفضيل أصلاً ووزناً
ودلالة على زيادة الحدث
ومن ثم أعطيا حكمه
أيضاً في جواز التصغير
وفي وجوب التصحيح
نحو ما أقوله وأقوم به هذا
وقال اللغاني فيما علل به
المصنف دلالة على ان
تضمن معنى الحرف كما
يقتضى منع الاعراب
على ما تقدم يقتضى عدم
التصرف (قوله اعزز
على أبا اليقظان الخ) أبو
اليقظان كنية عمار بن
ياسر رضي الله عنه (قوله
وقوله وأخر إذا حالتان
أتحولا) هذا أظهر من
الاستشهاد بقوله
خليلى ما أخرى بذى
اللب أن يرى
صبوراً ولكن لا سبيل
الى الصبر
لأنه يحتمل القلب
والمعنى ما أخرى ذا اللب
أى صاحب العقل بأن
يرى صبوراً فالباء في غير
موضعها والمتعجب منه ذو اللب لان يرى فذلك جاز هذا

زيد كفي كاتباً ورده ابن مالك بوجهين أحدهما الروم ابراهه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من
الضمائر ما لا يتقبل الاستتار كذا من أكرم بنافان لم يدل عليه دليل لم يحذفه أما في ما أفعله فلأمره
اذذاك عن القائدة فانك لو قلت ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاماً لان معناه ان شيئاً صير الحسن واقعاً
على مجهول وهذا لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وإنما نحو أفعله فلا يحذف منه المتعجب
منه لغير دليل لانه فاعل (وأما قوله) وهو عروته بن الورد

فلذلك ان يلقى المنية يقها * جيداً (وان يستغن بوما فاجدر)

لحذف التعجب منه ولم يكن معطوفاً على مثله (أى) فاجدر (به) جيداً (فشاذ) أو قليل (مسئلة وكل
من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعله به (ممنوع التصرف) اتفاقاً قاله ابن مالك واليه أشار في النظم
بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزمنا * منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فته قول ما يحسن زيدا وهو قياسي ولم يسمع فلا يقدح في الإجماع
وليس أفعله أمر من أفعله لاختلاف مدلولي الممزة عند الجمهور ولا تنافي في التعجب للصيرورة وفي غيره
للتنقل (فالاول) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) في الجود وفي ملازمة المضى (والثاني) وهو
أفعله به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم) في الجود وفي ملازمة صيغة الامر (وعلة جودهما تضمنهما
معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين)
الدالين على التعجب (امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما) (امتنع أن يفصل بينهما) وبين معمولهما
(بغير ظرف ومجرور لا تقول ما زيدا أحسن) بتقدم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (زيد أحسن)
بتقدم معمول أحسن عليه (وان قيل ان يزيد مفعول) به كما يقول به القراء وأصحابه لعدم التصرف
والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل هذا الباب ان يقدم ما معموله (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله
زيداً) بالفصل بالنادي بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك أشار
الناظم بقوله ووصله به الزماني في الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما رأى
عمار بن ياسر مقتولاً أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعاً مجذولاً أى مرمياً على الجذالة بفتح الجيم وهى
الارض قال ابن مالك وهذا صحيح للفصل بالنادي (ولا) تقول (أحسن لولا محله زيد) بالفصل بلولا
الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادى ولا حجة له على ذلك وأجاز الجرمي وهشام
الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احساناً زيدا ومنعه الجمهور لمنعه أن يكون له مصدر وأجاز الجرمي وهشام
الفصل بالحال نحو ما أحسن را كماً زيدا أو أحسن را كماً زيدا (واختلفوا في الفصل بظرف أو مجزور)
حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما واليه أشار الناظم
بقوله وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخالف في ذلك استقر

وذهب الاخفش والمبردوا كثر البصريين الى المنع وذهب القراء والجرمي والمازني والزاوج والقارسي
وابن خروف والشاويين الى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله)
وهو أوس بن حجر أقيم بدار الجرم مادام جرمها * (وأخر إذا حالتان أتحولا)
فصل بأذا الظرفية بين آخر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسينوييه في ذلك نص (ولو تعلق الظرف
والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يحجز الفصل به اتفاقاً) كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل (نحو)
ما أحسن معتكفاً في المسجد وأحسن يجالس عندك) فلا يقال فيهما ما أحسن في المسجد معتكفاً
وأحسن عندك يجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله

* (فصل) * وانما ينبغي هذان الفعلان ان اجتماعت فيهما ثمانية شروط ما أخذها أن يكون فعلاً فلا ينبغي ان من
الاسم نحو (الحلف) بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الحلف بالكسر الرجل الجاني

(قوله لغائب الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظرون لو كانت السين للتأكيده مثلاً أو كان الفعل المزيد لأصل الفعل هل يجوز البناء منه ما حينئذ اعدم قووات الدلالة على معنى مقصودا ولا يجوز ذلك ٩١ لغوات التأكيده وحصول اللبس

تأمل وسيأتي ذلك في كلام الشارح تأمل (قوله ويكنى في رده مخالفته للاجماع) أي بناء على ان اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدماميني وهذا ما تردد فيه بعض المتأخرين وأقول هذا عجيب من الدماميني فان الكلام في المسئلة قدس وقد أطل ابن جني في الخصائص الكلام فيه انما يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص والافلا لانه لم يرد في القرآن ولا في السنة انهم لا يحتسبون على الخطا وقد يخص الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه (قوله بناء على ان احداث قول خرق لاجماع) يتأمل ما معنى ذلك ولعل في الكلام صفة لقول مقدر والاصل قول ما عني من قولين فتأمل (قوله بمحذوف عند البصريين) أي لان هذه الافعال ليست مما ينصب مفاعيل ثلاثة (قوله وبالمد كور عند الكوفيين) أي لانه يجوز عندهم (قوله بدليل

وقد جازف كفرخ جازفا وجلافة اه فثبت له فعلا فيبني من فعله (والحمار) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما أجلفه) أي ما أجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا) يقال (ما أجره) أي أبلاه (وشذ ما أذرع المرأة أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع) بفتح أوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليد في الغزل ويكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا الشذوذ في قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) في الشذوذ (ما أقنه) بكذا (وما أجدره بكذا) فالاول بنوه من قولهم هو قن بكذا والثاني من قولهم هو جدر بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما الشرط (الثاني ان يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يثنيان من) رباعي مجر دولا مزيد فيه ولا ثلثي مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة فمحو (دحرج) وتدحرج (وضارب) وانطلق (واستهخرج) لان بناء ههما من ذلك يقوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاصه بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الزائدة الدالة على معنى مقصودا لا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لغائب الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (الافعل ففعل يجوز) بناؤهما منه قياسا (مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه (وقيل يمنع مطلقا) الا ان شذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاختفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم (وقيل يجوز ان كانت الهمزة تغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أظفر هذا المكان) ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفتهم للاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم أطل في الرد عليه (وشذ على هذين القولين) وهما المنع مطلقا والمنع في أحد شقي التفصيل (ما أعطاه الدراهم وما أولاه المعروف) مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي لثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما أعطى زيدا وما أولاه الثاني أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه الدراهم وما أولاه المعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمد كور عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتقى وأمتلا وافقر واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لا هم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير ومعنى وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان الالة التي من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودا هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها الغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك بأشده وأشد ونحوهم (و) شذ (على كل قول) من أقوال المانعين (ما أنقاه) لله (وما أملاه القربة لانه ما من اتقى) بتشديد التاء (وامتلات) وما أفقرني الى عقوال الله وما أغناني عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمنع تقي بمعنى خاف وولاه معنى امتلا وفقير بضم القاف وكسر هاء معني افتقر ومعنى استغنى لذوره (و) شذ (ما أخصر لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي) وهو انه مبني للمفعول

قولهم في الوصف تقي الخ) أي ولولا الاجراء المذكور لقالوا متقى وممتل ومفتقر على ما تقدم في بناء اسم الفاعل في قاعدة بنائه من المزيد على الثلاثي (قوله من أقوال المانعين) الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان غرضه الشذوذ عند المانعين والمجوزين للبناء من أفعال لان هذا يخالف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا اذ هو خامسي (قوله لذوره) قال الدنوشري أي المذكور ولو قال لذوره هالكان

تحسن اه يعنى ان مرجع الضمير يرجع الى العقل فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع ، تاويل ضمير المفرد انه باعتبار المذكور ولو قال
 أى ما ذكر كان أولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل (قوله وهم باقيا على معناهما الخ) أما اذا خرجا عن ذلك كأنه تصرفين كما بقا
 قريبا (قوله أو تاصيلا) قال ٩٢ الدوشري قد يقال فيه نظر لانه لا يأتى الا على مذهب من يقول انه أصل برأسه والجواب ان مراده

بالتأصيل عدم استعماله
 مبنيا للفاعل (قوله وجرى
 على ذلك ابن مالك) كقوله
 وغير سالك سبيل فعلا
 ولم يقل وغير فعل المفعول
 لان معنى السالك سبيل
 فعل انه لا يكون لازما
 البناء للمفعول بل يكون
 جائزه (قوله ولا تجره باللام
 لتغيره المعنى) أى لانه
 يخرج عن البعض (قوله
 وذهب الكوفيون الى
 جواز الخ) حاصله أنهم
 أجازوا خبر الخبر ان كان
 جامدا في المثال الاول
 بخلاف ما لو كان مشتقا
 كالمثال الثاني هذا هو
 المطابق لما في الارتشاف
 ويوجد في النسخ دون
 ما كون زيد القائم على
 ان القائم معرف بال والمعنى
 انهم لم يجوزوا النصب
 وهذا بعيد من سياق
 الكلام كما يشعر به قوله
 دون لانه ظاهر في انه مما
 كان مجرورا (قوله ألذه)
 قال الدوشري ينظر
 ضبط ألذه اه وأقول في
 المصباح لذا الشيء يلزم
 باب تعب لذا ولذا
 بالفتح صار شها فهو لذ
 ولذا ولذا ألذه وجدته

* الشرط (الثالث ان يكون) الفعل (متصرفا) لان التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه وعدم
 التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث
 والزمان كنعم وبئس واثناني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على أصله
 من الدلالة على الحدث والزمان كيدرويدع حيث استغنى عن ماضيه بما مضى يترك وكلما القسم من مراد
 هنا (فلا يبنيان من نحو نعم وبئس) ويذرويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وانعم به وبأس به وهما باقيا
 على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما أودعه وشذ ما أعساه وأعس به * الشرط (الرابع ان
 يكون معناه قابلا للتفاضل) في الصفات الاضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء كان بالنسبة الى
 شخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أعلمه
 يوم الاربعاء وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يبنيان من نحو
 فني ومات) لانه لا غربة فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه * الشرط (الخامس أن لا يكون)
 الفعل (مبنيا للمفعول) نحو يلا أو تاصيلا (فلا يبنيان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره
 فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد ان تعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه
 بالتعجب من فعل الفاعل (وشذ ما أخضره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم
 يستثنى) من الفعل المبني للمفعول (ما كان ملازما لصيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (فحجبت
 بحاجتك وزهي علينا) بمعنى تكبر (فيجيز) التعجب منه لعدم اللبس فتقول (ما أعزاه بحاجتك وما أزهاه
 علينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس وأما من جعل علة المنع
 التشبيه بأفعال الخلق بجامع ان كلاهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي أن لا يستثنى شيئا ويؤول ما ورد من
 ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطبق به * الشرط (السادس أن يكون)
 الفعل (تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل ويات وصار وكاد) لانهم نواقص فلا يقال ما كون زيد قائما
 بنصب الخبر ولا تجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما كون
 زيدا لا خيل دون ما كون زيدا قائما وحكي ابن السراج والزجاج عنهم ما كون زيدا قائما وهو مبني على
 أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع * الشرط (السابع أن يكون)
 الفعل (مشتقا فلا يبنيان من فعل) منفى (سواء كان ملازما للنفي نحو ما عالج بالدواء أى ما انتفع به)
 ومضارعه يعجز ملازم للنفي أيضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعتراض بانه قد جاء في الاثبات قال أبو
 علي القالي في نوادره أنشدنا علي بن ابي اعرابي

ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أى أنتفع به وما عالج يعجز بمعنى مال عيل فان العرب استعملته مشتقا ومنفيا (أم غير ملازم) للنفي (كما
 قام زيد) وما عالج أى مال فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفى بالثبوت * الشرط (الثامن
 ان لا يكون اسم فاعله على) وزن (افعل فعلا) بالمد (فلا يبنيان من نحو عرج) فهو أخرج من العيوب
 (وشهل) فهو أشهل من الحسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الالوان ولم ي
 فهو ألمى من الحلى واختلاف في المنع من ذلك فقيس لان حق صيغة التعجب ان تبني من الثلاثي المحض
 وأكثر أفعال الالوان والخلق انما تجي على أفعال يتسكن القاعوز زيادة مثل اللام نحو أخضر

كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلتبس المنفى بالثبوت) لان صيغة التعجب اثبات

اذ ليس فيها أداة نفي وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفي والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جوز
 التعجب من الثاني دون الاول لان صيغة التعجب صالحة للبنى للمفعول وملازمة الفعل للبناء به يعين ارادته فتأمل

(قوله وقيل لان الالوان الخ) ردهذا ابن الحاجب بانه ما أشد سواده وأكثر جمرته ٩٣ قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا القصد

في التعجب ليس الالوان
وتعجبك انما كان من جهة
المعنى لان جهة اللفظ

(فصل)

(قوله ما أكثر ان لا يقوم)
قال الشهاب القاسمي
لا يخفى ان المقصود
التعجب من عدم قيامه
مثلا في الزمن الماضي
فكيف يتقدرك وان
للاستقبال وقد يحجب
بان الصيغة صارت
للاشياء وانسخ عنها معنى
الزمان (قوله فليتمكن
فيه بحث اذا استعمال النفي
متصور مع المصدر
الصريح نحو ما أقرب عدم
قيام زيد فلم وجب كون
المصدر مؤولا ثم كان وجه
تعبيه مع النفي باكثر
دون أشدان النفي لا
تفاوت فيه بنحو الشدة
(قوله وان يعمل فيه الفعل
المنفي الخ) قال الدوشري
ينظر ما معناه وما دل عليه
مبناه (قوله نحو ما أسرع
نقاس هند) قال الشهاب
القاسمي قد يقال لم يؤمن
اللبس هنا لان النقاس
يطلق بمعنى الخيض
وفعله مبني للفاعل الآن
يصور هذا بما اذا دلت
قربته على ارادة الولادة لا
الخيض بقي ان بعضهم
نقل البناء للفاعل في
نفسه بمعنى ولدت فلم
يؤمن اللبس الا أن يوجه جواز التعجب بان ما

كان منها ثانيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب
الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب
منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم يبين منه أفعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما
بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه لم يأتها مجرى واحد في
أمر كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم

وصغهما من ذي ثلاث صرفا * قابل فضل تم غيري ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحدوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي
شرط تاسع لم يذكره وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقبله
استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيديويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد أقام فانهم لا يقولون ما أسكره
وأقعدوه وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور
قام وغضب ونام وفي عدنام منها نظر فقد حكي سيديويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

(فصل) ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة وعما وصفه على أفعل فعلا بما أشد ونحوه) كما
أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه
ذلك (وينصب مصدرهما) أي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلا (بعده) أي بعد أشد
ونحوه (وباشد ونحوه) كأضعف وأكثر وأقل وأعظم وأكب وأصغر وأحسن وأقبح وما أشبه ذلك
(ويجر مصدرهما بعده) أي بعد أشد ونحوه (بالباء) لزوما (فتقول) على الاول (ما أشد وأعظم
درجته أو انطلاقه) في الزائد على الثلاث (أو جرته) أو عرجه مما اوصف منه على أفعل فعلا (و) تقول
على الثاني (أشد وأعظمها) أي بدرجته وانطلاقه وجرته وعرجه وذلك مستفادة من قول النظم

وأشد وأعظمها * يخاف ما بعض الشروط عدما

ومصدر العادم بعد يتنصب * وبعد أفعل جره بالبا يجب

(وكذا المنفي والمبني للفعول) يتوصل الى التعجب منهما بأشد ونحوه أو بأشد ونحوه (الا ان مصدرهما)
أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للفعول (يكون مؤولا) بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للفعول
(لا صريح نحو ما أكثر ان لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناء للفعول (وأشد بهما) أي بان لا يقوم وبما
ضرب فتاتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان
يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه وأما المبني للفعول فليتنق لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للفعول
لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو آمن اللبس جازا يلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نقاس
هند وأسرع بنقاسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر) وهو الصحيح (فن النوع
الاول) فيؤتى له بمصدر صريح (والا) نقل له مصدر (فن النوع الثاني) فيؤتى له بمصدر مؤول (تقول)
على الاول (ما أشد كونه جيلا أو) تقول على الثاني (ما أكثر ما كان محسنا وأشد دوا أكثر بذلك) أي
بكونه جيلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع ويذر (والذي لا يتفاوت معناه) نحو
مات وفنى (فلا يتعجب منهما البتة) فلا يتوصل الى التعجب منهما بشئ أما الجاء فلانه لا مصدر له
فيه نصب أو يجزأ وما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف
زائد عليه فيقال في نحو مات زيدا أفع بموته وأفع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يخفى
التوصل بأشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيها استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لعمر ووما

يؤمن اللبس الا أن يوجه جواز التعجب بان ما

(هذا باب نعم وبئس) * (قوله وفي الحديث من ترضأ الخ) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والامام أحمد في المستدرج حديث سمرة في شرح الكترا الحنفى للأقصر اى هكذا فى أكثر كتب الحديث فيها ونعمت فالبراء الحسن وأهل النحو يقولون فيها يكسر الباء يقولون ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ملخصا وفي المغرب وقولهم فيها ونعمت المقضيان فيه متروكان والمعنى فعلى الباء أو فيها السنة أخذت ونعمت الخصلة السنة وتأوهم مربوطة والممدودة خطأ وكذا المدمع الفتح فى براء اه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة قدر بدر الدين بن مالك فى السنة ونعمت السنة والنجاة يقدرونه فى بال رخصة أخذوه هو الحق لان الوضوء المذكور فى الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل أحد بان من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لا سنة وقد يقال أخذوا السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية ٩٤ وبالجملة فقول النجاء أجود اه وقال بعضهم التقدير فى بال رخصة أخذوا ونعمت السنة التى تركها

أي الغسل قال زين العرب
 في شرح المصابيح وهذا
 وإن قوى معنى ضعيف
 لفظ الاختلاف مرجع
 الضميرين مع عدم ما يدل
 على مرجع الثاني (قوله
 وبرها سرقة) يحتمل أنه
 بالراء المهملة والمعنى أنها لا
 تقدر على الكسب فأتبره
 والد هاسرقة من زوجها
 ويحتمل بالراء المعجمة
 أي سلبها والمعنى أنها لا
 تقدر على الغنيمة
 والجهاد (قوله وذهب
 الفراء إلى أن الأصل الخ)
 حاصل الفرق بينهما وبين
 مذهب الكسائي مع
 الاتفاق على التسمية أن
 التسمية عند الكسائي
 بطريق الأصالة وعند
 الفراء من قبيل أسماء
 الاجناس (قوله ويرد
 قول الكسائي الخ) حاصله
 أن يرد عليها تقدم

وردمن بناء فعل التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثله في كلام
الموضع وحكم عليها بالشذوذ ونبهنا في النظم بقوله
و بالتدور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر
(هذا باب نعم وبشس وهما) لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما
طريقتان احدهما انهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيين (بدليل) اتصال
فاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضحا يوم الجمعة (فها ونعمت) ومن اغتسل
فالعسل أفضل وتقول بثست المرأة جمالة المحطوب (واسمان عند باقي الكوفيين بدليل) دخول حرف
الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر بينت والله ما هي (بنعم الولد) نصرها بكأوبرها سرقة وقول
الآخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بشس العير وأجيب بان الاصل ما هي بولد
مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بشس العير فحذف الموصوف وصغته وأقيم معمول الصفة
مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن عصفور
في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبشس فعلان وانما الخلاف
بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى أن نعم الرجل جملة
فعلية وكذلك بشس الرجل وذهب الكسائي الى أن قولك نعم الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شراف نعم
الرجل عنده اسم للمدح وبشس الرجل اسم للذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسعي
بهما وذهب الفراء الى أن الاصل في نعم الرجل زيد وبشس الرجل عمرو ورجل زيد ورجل بشس
الرجل عمرو وحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبشس وفاعلهما
مقامه فحكمها بحكمه فنعم الرجل وبشس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمر كما لو قلت مدوح زيد ومدوم
عمرو ويرد قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق
الاولى هي المشهورة وأصحها ان نعم وبشس فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير
متصرفين * نعم وبشس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة
فنهقلتا عما وضعتا له من الدلالة على الماضي وصارنا لانشاء فذم من منقولة من قولك نعم الرجل
اذا اصاب نعمة وبشس منقولة من قولك بشس الرجل اذا اصاب بؤسا ويحذف فيهما اربع لغات
فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول أو كسره مع سكون الثاني

دخول النواسخ عليهم ما وقد يقال عدم الدخول لا يقتضي فعلية ما لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف وكسرها
كطوى للثمن ورد أيضا عليهم ما بانه يلزمهما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة الا أن يكونا قائلين بجواز ذلك كما أجازة س ولو
قيل بأن نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وذكر وافية ما سيأتى ان بعضهم يجوز في حينئذ أن يدعى القول بالتركيب كون
حينئذ خبرا مقدما وهذا الرد انما يظهر ان جعل كل من الجملة مبتدأ وخبر أمان جعل مبتدأ ونائب فاعل كما هو المتبادر فلا أما هذا الرد
فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما رد الشارح فلان النواسخ لا تدخل على مبتدأ لم يرفع يغني عن الخبر فلا يحرر (قوله ويجوز فيهما أربع
لغات) أى فى نعم وبتس المستعملين لانشاء المدح والذم وذكر الشاطبي في باب التأكيد انهما يلزمان وجهها واحد واللغات انما هي في
الاصل المنقول عنه (قوله ولا يجوز المحجازيون الخ) أنظر هذا مع استعماله ما في التبريل الذي هو براءة المحجاز على خلاف ذلك الاصل

(قوله بالجنسية) بدليل انهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والتموه األ فحال ان يكون ذلك التعريف مطلقا والاحراز نعم زيد بل لما يختص به من افادة التوكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يحز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم ان ذلك مجود الفعلين منقوض بليس وعسى مع المؤنث (قوله للجنس حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي فب داخلين في نعم الرجل زيد وافضل الناس داخلين في بش الرجل زيد (قوله وردبانه الى التكذيب) يمكن ان يجاب به بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس

ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله) والثاني انها للجنس مجازا قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبش الرجل عمر وكانه قيل نعم الجامع لخصال المدح زيد وبش الجامع لخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعمنا شاة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة بمدح بها الرجل اه وهما وجهان فالاول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لخصال الرجال الممدوحة والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقطت وهم انه وجه واحد وان الالف في قوله أو يكون العموم زائدة (قوله ومثاله ما نحو الخ) قال الدونشري فيه ركاكة

وكسرهما عند بني تميم ولا يحيز المجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضر اوى في أول شرح الايضاح (رافعان لفاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهم ما فقال ابن العلي في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعد هاتين بعبارة نعم انا بديلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانت قلت الممدوح الرجل زيد (معرفين بالجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والخصوص مندرج تحته لانه فرد من أفرادهم ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى شبيهه وردبانه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبش الرجل عمر والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الامدح معين ولكنك جعلته جيع الجنس مبالغة واختلاف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما انها المعهود ذهني فهي مشاربها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشترا للاحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن مالك كون والجواب اليق ومثاله ما (نحو نعم العبد وبش الشراب أو) معرفين (بالإضافة الى ما قارنها) أي أأل (نحو ولنعم دار المتقين ولبش مشوي المتكبرين أو) معرفين بالإضافة (الى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طالب هم النبي صلى الله عليه وسلم (فنعلم ان أخت القوم غير مكذب) * زهير حسام مفرد من جمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر مبتدأ محذوف وخسام مفرد خبر ان مبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد لا نعمان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني أأل أو مضافين لما قارنها (أو) رافعان لفاعلين (مضميرين مستترين) وجوابا في نعم وبش (مفسرين بتميزين) لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل أأل مذكور غالبا والى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا أي يفسره ميمز (نحو وبش للظالمين بدلا) ففي بش ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تميز مفسر له والتقدير بش هو أي البدل (وقوله) في مدح هرم بن سنان (نعم أمهرم) لم تعربا ثبته * الا وكان لمرتاغ بها وزرا

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وأمر أتميز مفسر له والتقدير نعم هو أي المرهم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فيها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلت حذف التمييز والخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة أخذت نعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حيث يشذولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث اه وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل أأل فلا يكون مثلا وغيره أو فعل من ولا كلمة ما خلا للفراء والزنجشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز المبرد وابن السراج والقارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) تو كيدا (كقوله نعم الفتاة فتاة هند) لو بذات * ردالتحية نطقا أو بايماء

ظاهرة اه ووجه الراكه جمع الشارح بين قوله ومثاله ما وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعمار جلين ونعم وارخلا ومن الغالب نعم امرأين خاتم وكعب كلاهما غيت وشيف غضب وقد رفعان علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا للنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا على الالفية (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تأخير عن الفعل وتقديمه على الخصوص ونعم زيد رجل شاذ (قوله نطقا أو بايماء) قال العيني نطقا تميز وبإيماء عطف عليه اه

وفيه نظر لان التمييز ليس على معنى الباء يعطف عليه المجزوء بها والاقرب ان نطقا نصب برفع الخافض وان لم يكن في اساس دليل قوله
بأياء والاصل بنطقي وقوله بأياء ٩٦ عطف على معناه (قوله علمت بان دين محمد) الباء زائدة (قوله لانه من التمييز المؤكد وليس

الكلام فيه) فيه نظر لان
س والسير في احتجاج على
منع الجمع بان التمييز لرفع
الابهام ولا ابهام مع ظهور
الفاعل وحاصل رد ابن
مالك ان التمييز لا يلزم
فيه الرفع المذكور لانه
يأتي مؤكدا في باب العدد
في جوزان يكون ما هنا
منه فتأمل (قوله المعروف
بأبن شعوب) قال العيني
هي أمه (قوله فنعم المرء
الح) قال الحقيدي لا يقال
التمييز رجل وهو
لا يفيد وحده فكيف
يمثل به لما أفاد فيه
التمييز معنى زائدا لانا
نقول التمييز باعتبار
يفيد معنى زائدا باعتبار
الصفة وهي تهامي ونسب
اليه الافادة باعتبار انه هو
المقصود (قوله وقيل هي
تمييز) أي بناء على جواز
وقسوع ما تميزا كما هو
مذهب الزنجشري ومن
تبعه كما قدمه الشارح قريبا
(قوله والى الخلاف في
المتلوة بحملة فعلية أشار
الناظم بقوله وما الخ) قصر
كلام الناظم على الإشارة
الى ذلك قصور منشؤه
الوقوف على ظاهر مثال
الناظم وقد يدعى ان
مراده بنحو نعم ما يقول كل
ما وقعت فيه ما متلوة

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنع سيمويه والسير في مطلقا) سواء أفاد
معنى زائدا على الفاعل أم لا وحجتهم ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن
مالك بان من الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا
والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل
والتغليبيون بشن الفحل فخلهم * فخلا وأمهم زلا، منطيق
وما قاله سيمويه متعين ولا حجة فيما أورده عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه
وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل ان أفاد) التمييز (معنى زائدا) على
الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (والافلا) يجوز وصححه ابن عصفور فالاول (كقوله) وهو أبو بكر
ابن الاسود المعروف بأبن شعوب تخيره فلم يعدل سواء * (فنعم المرء من رجل تهامي)
فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجزوء بمن وقد أفاد التمييز معنى زائدا على
الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي
النسبة اليها الفتان تهامي بكسر التاء وهي بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشدها
والثاني كقوله نقي الفتاة فتاة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشهر
(واختلف في كلمة سابعه ونم وبشس) اذا وقع بعدها جلة فعلية أو اسم مفعول على قواين (ف قيل) هي
(فاعل) فيهما ثم ان وقع بعدها جلة فعلية (فهى معرفة ناقصة أى موصولة) والفعل بعدها صلتها
والخصوص محذوف كما (في نحو نعم ما يعظكم به أى نعم الذى يعظكم به) وهو منقول عن الفارسي (و) ان
وقع بعدها مفعول ففهى (معرفة تامة كما في نحو نعم ما هى أى فنعم الشئ هى) فكلمة هى الخصوص وهو
منقول عن سيمويه والاصل فنعم الشئ ابدأوها لان الكلام فى الابداء لا فى الضدقات ثم حذف المضاف
وأنتب عنه المضاف اليه فانقصه وارفع (وقيل) هى (تمييز) فيهما (فهى نكرة موصوفة) بالجملة
الفعلية (في) المثال (الاول) وهو مذهب الاخفش (و) نكرة (تامة في) المثال (الثاني) وهو نعم ما هى
لعدم الجملة والى الخلاف فى المتلوة بحملة فعلية أشار الناظم بقوله

وما تميز وقيل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل
وبسط القول فى ذلك ان يقال اعلم ان ما هـ ذه على ثلاثة أقسام مفردة أى غير متلوة بشئ ومتلوة
بمفرد ومتلوة بحملة فعلية فالاولى نحو دققت دقانعا وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تميز
وعليها فالخصوص محذوف أى نعم الشئ الدق أو نعم شيا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو نعم ما
هى وبشما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تميز مركبة مع الفعل
قبلها تركيب ذامع حجب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول القراء وموافقيه والثالثة
المتلوة بحملة فعلية نحو نعم ما يعظكم به بشما شتر وابه وفيها عشر أقوال ورجعها الى أربعة
أحدها انها نكرة فى موضع نصب على التمييز والثانى انها فى موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها الخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها فى موضع نصب على التمييز
فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والخصوص محذوف وهو
مذهب الاخفش والزجاج والفارسي فى أحد قوليه والزنجشري وكثير من المتأخرين والثانى انها نكرة

بشئ غير مفرد فنحو دققت دقانعا فيشمل المتلوة بشئ ولو مفردا نحو نعم ما هى فتدبر (قوله مركبة مع الفعل)
هذا أراد الأقوال لان نحو تزويج وهى فى المثال والاية لم تثبت بدون ما فاعلا ثم لو كان نحو هى فاعلا لزم استناده ووجب تمييزه
غير

(قوله الفعل صالة الموصولة المحذوفة) هذا بناء على موصول آخر (قوله والرابع انها مصدرية الخ) هذا مناف الى جواز وثبتهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه أن يعطف عليه جواز حذف الموصول الاسمي وفي المعنى ذهب الكوفيون والاختفش لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا أن يقال انها لما سدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعا * (فصل) ٩٧ (قوله وقيل بدل) اعترض بانه لازم

والبدل لا يلزم وبانه لا يصلح لمباشرة نعم وأجيب عن الاول بانه قد يجوز بعض التوابع كتابع مجرور رب وبانه قد يجوز في الشيء تابعا لا يجوز فيه اذا ولي العوامل فانهم أجمعوا على جل انتك أنت قائم على البدل ولا يجوز ان أنت بقي انه سيأتي في مخصوص بهذا حكاية قول انه عطف بيان ولعله انما ترك حكايته هنا لان البدل والبيان اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتقدم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية بأساليب الكلام فان قوله نحوانا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد ودون ذكر صدر الآية يفهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه وما واذا ذكر عبدنا أيوب فالمدح كورفيه نفس الخوص لا المشعر به كما يأتي نظيره (قوله أما اذا

غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تميز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلة الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادى وتقل عن الكسائي وأما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلافوا على خمسة أقوال الاول انها اسم معرفة تام أي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها ما كتف بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسنود اليه مسند الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادى عن الفراء وأما القائل بانها كافة فقال ان ما كتفت نعم عن العمل كما كتفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية * (فصل) ويذ كر المخصوص وهو المقصود (بالمذح أو الذم بعد فاعل نعم ويشس) الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو دجلا (أبو بكر ويشس الرجل) أو رجلا (أبو لب) هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم ويشس للمذح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقها ساد كوابها في الامر العام طريق الاجال والتفصيل لقصد تقريرها فإذ بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به أولا على سبيل الاجال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى المحكم وخبره ما يزيد التقرير بذلك الاستبعاد (و) اختلف في رفع المخصوص ف قيل (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا (و يجوز أن يكون خبرا مبتدأ واجب الحذف أي الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل بتعيين الثاني وقيل مبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذ كر المخصوص بعد مبتدأ * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا (و) من غير الغالب انه (قد يتقدم المخصوص) على نعم ويشس (فيتعين كونه مبتدأ) على القول بفعلية الما والجملة بعده خبره (نجوز يد نعم الرجل) وعمر ويشس الرجل وجوزوا على القول باسمية الما أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شيء (يشعر به) أي بالمخصوص بالمدح أو الذم (فيحذف) المخصوص جواز العلم به (نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو) أي أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى واذا كر عبدنا أيوب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان يقدم مشعره كفي * (وليس منه) أي من حذف المخصوص قول الناظم (العلم نعم المقتنى) والمقتنى (وإنما ذلك من التقديم) للمخصوص لامن حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتداء أما اذا جعلناه خبرا مبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة أو مقعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لامن التقديم كما ذكر الناظم

(١٣ تصرح في) (الخ) كذلك اذا جعلناه مبتدأ حذف خبره لالة ما بعده عليه والتقدير نعم المقتنى والمقتنى أي العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل أي زيد كما قاله الشارح في اعراب الالفية لكن يرد على جميع ذلك كما أشار اليه ابن غازي ان قول الناظم مشعر به يأباه اذا المشعر بالشيء خلافه وعلى ما قال الشارح يكون المخصوص نفسه مذكور وان لم يسم حينئذ مخصوصا فتدبر

(فصل) (قوله متصرف تام الخ) قال الدنوشري صرح به مع غلامه من قول الموضع صالح للعجب زيادة في الايضاح فلا جناح اه
والظاهر أن الشارح انما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح للعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر الشرح في أفعال التفضيل كما يأتي
فتأمل (قوله اما بالاصالة) قال الدنوشري قد يقال عليه ان نحو ظرف وشرف اذا استعمل للمدح أو الذم تكون حركته غير حركته الاصلية
ويكون التغيير تقديرها كما في ٩٨ فلك وفلك (قوله ولتصير قاصرة) الظاهر انه عطف لازم على ما روم لان أفعال الغرائز لا تكون

الاقاصرة وكما صارت
قاصرة صارت جامدة بدليل
ما يأتي من ان ساء لما
تضمن معنى بشس صار
جامدا وقول الشارح فيما
يأتي والمعنى نعم الفاهم
زيد فاستحق من فهم
الفاهم نظرا لاصاله قيل
لتضمن معنى بشس
فليحذر (قوله ولا يدغم)
قال الدنوشري أي بعد
القلب كما هو ظاهر (قوله
ومن أمثله) فصل بين
لخفاء التحويل فيه كما
أشار إليه بقوله فانه في
الاصول الخ وهذا حكم افراد
الناظم له بالذ كر وقيل
في حكمته غير ذلك فانظر
حواشينا (قوله فانه في
الاصول سواء) تحركت
الواو وانفتح ما قبلها
فقبلت ألفا (قوله لا يد
وأن يكون) قال الدنوشري
ذ كر بعضهم ان الواو
زائدة وذ كر آخر غير
ذلك فلستراجع المسئلة
من حواشي المطول اه
أقول ذكر الشهاب القاسمي
في حواشي مختصر المعاني
أول التنبيه المتعلق

(فصل) (وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على
أفعل فعلا (صالح للعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف
أو بالتحويل) بان يكون في الاصل مفتوح العين (كضرب) وقتل أو مكسورا كعلم (وفهم) بضم
العين فيهن وانما حوت لتلحق بالغرائز ولتصير قاصرة كنم وحكم المضاعف أن يدغم نحو حب
ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو
الثانية ياء نحو قوى أو من باب شويت قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل في قوة ويجوز
فيهما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع
والناقص المضموم العين نحو سر ويجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيلا لا يغير وقيل بل يغير
وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم
العين اصالة أو تحويلا قال الفارسي والاكثر (يجرى حينئذ مجرى نعم وبشس في افادة المدح
والذم وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا
تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول في المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفي الذم خبت
الرجل عمرو) وخبت رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبشس الخبيث عمر ووالى ذلك أشار الناظم
بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنم مسجلا (ومن أمثله ساء) بالمدح وهو المنبه عليه في النظم
بقوله واجعل كبشس ساء (فانه في الاصل سوا بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر سوءه اذا
أخره فهو متعدي متصرف (فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بشس فصار جامدا قاصرا
محكما ولفاعله بما ذكرنا) في بشس (تقول) في الفاعل المقرون بال (ساء الرجل أبو جهل و) في
المضاف الى المقرون بال (ساء حطبت النار أبو لهب و) في المضمر المفسر بالتميز ساء رجلا و (في التبريل
وساعت مرتقا) في ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتقا تمييز على حذف مضاف
أي نار مرتقا لان التمييز لا بد وأن يكون عن المميز في المعنى والمرتقا التمسكا (و) مما يحتمل الفاعلية
والتميز (ساء ما يحكمون) فيجوز في ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء
الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة أي ساء شيئا يحكمونه وعليهما افاضل خصوص بالذم
محذوف وقال الاخفش والمبرد يجرى فعل المضموم الغين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب
فلا يلزم فاعله أل أو الاضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لك في فاعل فعل المذ كر وان تأتي به اسما
ظاهر مجردا من أل وان تجر به الباء) الزائد تشبيها بفاعل أفعل في التعجب (وان تأتي به ضمير مطابقا)
لما قبله فالظاهر المجرى من أل (نحو فهم زيد) جلا على ما أفهم زيد او المجرى وبالباء وهو الاكثر نحو حسن
يزيد جلا على أحسن يزيد (وسمع) من العرب (مررت بآيات جاديهن آياتا وجدن آياتا) حكاة
الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولا وتجرده منها ثانيا وأصل جاديهن آياتا من جاد الشيء جوده اذا صار
جيدا وأصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء في

بتعريف صدق الخبر وكذبه انها التأكيد لصوق خبر والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر (قوله يجوز الفاعل
لك في فاعل فعل المذ كر الخ) منه ساء فقول الاشمو في عند قول الالفية واجعل كبشس ساء معنى وحكما مشكلا لان حكم ساء يخالف
حكم بشس في ذلك ومن فعل المذ كر حجب اذا لم تقترن بدا كما اقتضاه كلام المصنف الآتي وفي هذا يخالف نعم وأحسن الاشمو في ذلك
فقال عند قوله ومثل نعم حجب في المعنى ولم يقل في الحكم لكن بحث الدماميني انه يلتزم في فاعل ساء ما يلتزم في فاعل بشس وبخزم الشاطبي
بان فاعل حجب اذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد به عموم قوله وان تأتي جوازا مطابقة لما بعده وليس كذلك

(قوله وقال الطرمج حب بالزور الخ) فيه إشارة كما قدمنا إلى أن حب إذا لم تقترب بزمان أفراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لخصوص
 وصرح المصنف في الحواشي بأنها تتجدد حيثما لا كفا بالفاعل عن الخصوص لكل سياق في التنبيه أنه يند كره حيث
 قال إذا قيل حب الرجل زيد واستفيد من كونها من أفراد فعل أنه لا يجب في فاعلها ما وجب فاعل نعم من كونه مقارنا لال الخ ويوافق أن
 بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٩٩ وما سوى الخ) كلام الناظم قاصر على حب

(فصل) (قوله
 ويقال في المدح الخ) أي
 في المدح والذم العامين
 وأشعارها بان المدوح
 محبوب والمذموم غير
 محبوب لا ينافي ذلك وإذا
 لم تقترب بزمان كانت من
 أفراد فعل المتقدم كما مر
 وكانت مدح أو ذم خاصين
 كما بيناه المرادى وهو
 ظاهر إذا كانت حينئذ
 لا يند كرها لخصوص (قوله
 وإلى ذلك أشار الناظم
 بقوله ومثل نعم الخ) مراده
 المماثلة في أفادة المدح
 والذم وإن كان بين نعم
 وحب مخالفة من وجوه
 كما بيناه في الحواشي ولعله
 لذلك قال الفاعل ذا وإن
 كان فيه إشارة أيضا للرد
 على مدعى التركيب كما قاله
 الشارح (قوله والخصوص
 الخ) لما سكت المصنف
 عن ما رآه على هذا
 القول وتعرض له على
 القولين بعدم تمام الشارح
 الفائدة بيانه على هذا
 القول أيضا (قوله وقيل
 مبتدأ الخ) ظاهره أن قوله

الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجرح فويل بهن وإبياتاً تميز وجدن إبياتاً على الأصل من عدم زيادة
 الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وإبياتاً تميز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتميز (وقال) الطرمج
 (حب بالزور الذي لا يرى) * منه الأصححة أو لماس
 (أصله حب الزور) بفتح الزاي بمعنى الزائر (فإذا الباء) في الفاعل جلاء على اجنب بالزور (وضم الحاء
 لأن فعل المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه وأن تنقل حركتها إلى فائه) ولو كانت الفاء غير حلقية خـ لا فـ
 لظاهر التسهيل (فتقول ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون
 الراء وصفحة كل شيء جانبه واللام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة
 الأذن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وما سوى ذا الرفع بحب أو فجر * بالباء * ومثال الضمير المطابق
 ما قبله الزيدان كرم أرجلين والزيدون كرم أرواحاً لاجل على ما كرمهم أرجلين وما كرمهم رجلاً
 (فصل) (قوله ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر

(ألا حبذا عاذري في الهوى * ولا حبذا الجاهل العاذل)

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر

ألا حبذا أهل الملا غير أنه * إذا ذكرت في فلا حبذا هيأ

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل نعم حبذا * ثم قال * وإن تردد ما قبل لا حبذا * ودخول لا في الذم
 على حبذا لا يخلو من أشكال لأن لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنساً ولا تكون
 غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه إلا على قول أي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف
 (وهذه سببويه أن حب فعل) ماض (وذا فاعل) واليه أشار الناظم بقوله الفاعل ذل وإنهما باقيا
 على أصلهما) من كونهما جملته فعلية ماضوية لأن الأصل عدم التغيير ولا تقتصرهم على حب إذا عطف
 على حبذا كقوله * فحبذا ربنا * أي وحبذا ديننا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو
 إذا ما وأخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف
 وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبه لظاهر كلام سببويه والخليل لأن سببويه قال حكاية عن
 الخليل ولكن ذاً واجب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم رفوع ألا ترى أنك لا تقول للثؤنت حبذا أه
 والخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الإشارة وقيل
 مبتدأ محذوف الخبر وقيل عطف بيان وقيل بدل (وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل
 فصار الجميع فعلاً) ماضياً (وما بعده) من الخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركبا وغلبت الاسمية
 لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده) من الخصوص (خبره) والجملة اسمية وأصل الخلاف
 قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعلية الجميع أو اسمية ولكل دليل على مدعاه
 فاستدل مدعى التركيب بأفراد الإشارة وبلزوم الأفراد والتذكير بامتناع الفصل ثم استدل مدعى غلبة

مقرر والذي في المعنى ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ محذوف خبره ولم يقل به هنا لأنه يرى أن حبذا اسم (قوله وقيل
 عطف بيان) قال في المعنى ويرده قوله وحبذا تفجحات من يمانية * تأتيك من قبل الريان أحياناً ولا تبين المعرفة بالذكورة (قوله
 وقيل بدل) قال في المعنى ويرده أنه لا يحل محل الأول وأنه لا يجوز الاستغناء عنه أه ومر ما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال في
 المعنى وهذا ضعف ما قيل لجواز حذف الخصوص كقوله ألا حبذا لولا الحياء وربما * منعت الهوى سالكس بالمقارب
 والفاعل لا يحذف (قوله مبتدأ وما بعده خبره) قال في المعنى وبالعكس عنده من يحذف في قولك زيد الفاضل وجهين

(قوله تخالف الخبر والخبر عنه) أي أفرادا وثر كيبا (قوله ومن تميز ما ليس بمبهم) أي لانه قد يذكركم بكثرة مع جبهذا تميزا ما قبل المخصوص
 أو بعده كقوله أوجبذا قوماسلم فانهو * وقواذقواصوابا لا عانة والصبر وقوله جبهذا الصبر شيعة لا مرى * رام مباراة منولع بالمعالي
 والى ذلك أشار الناظم بقوا * وأول الخ أي اجعل المخصوص والياتا بعالذا (قوله فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت
 بخط المصنف ما نصه عندي ان سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم البيان كأنهم قالوا احب انشي فيجعلوا ذلك اشارة الى كل مشار اليه من حيث
 هو شئ ثم ينوه بعد هذا كما قالوا ١٠٠ ربه رجلا وقل هو الله أحد فافهم فانك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو يضاهي المثلا

العملية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة مدعيها بما لم مدعى
 الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والخبر عنه ومن تميز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبقولهم لا تجبذه فجاءوا لها
 بمضارع واستدل مدعى غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضيه وابن السراج في أصوله والسيرافي في شرح
 الكتاب بان الاسم اشرف ويستقبل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما تجبذه فمضارع جبذه اذا قال
 له جبذا (و) اختلاف القائلون بعدم التركيب في علة كونه (لا يتغير ذاعن الافراد والتذكير بل يقال جبذا
 هندان و) جبذا (الزيدان) في تشنية المذكر والمندان في تشنية المؤنث (أو) جبذا (الزيدون) في جمع
 الذكور (أو المندات) في جمع الاناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لان ذلك كلام جرى مجرى المثل)
 السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الاول (كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل واحد)
 مذكر اكان أو مؤنثا مفردا أو مؤنثا أو مجموعا (بكسر التاء وافرادها) لانه في الاصل خطاب لامرأة كانت
 تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فترز وجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول
 تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهري والمثمل بفتح المثلثة قول مركب
 مشهور وشبهه مضر به بمورده (وقال ابن كيسان لان المشار اليه) مصدر (مضاف) الى المخصوص (محذوف)
 أي جبذا حسن هند) وكذا الباقي ورده ابن العليج بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات
 لان ذا جنس شائع فالترزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمرو ولذا يجمع التمييز فيقال جبذا زيد رجلا
 (ولا يتقدم المخصوص على جبذا) فلا يقال زيد جبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لمادة كرا من انه كلام جرى
 مجرى المثل) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذافه ويضاهي المثلا

(وقال ابن بابشاذ) انما امتنع تقديم المخصوص على جبذا (لئلا يتوهم ان في حب ضميرا) مرفوعا على
 القاعلية يعود على المخصوص (وان ذامفعول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون
 المنع من أوجه ثم عاله مجزي بانه مجرى المثل كما تقدم (تنبيه) اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب
 فعل (المضموم العين) المتقدم ذكره (في الفصل قبله) (ويجوز في حائه الفتح) مع التثنية وعده
 (والضم) ينقل حركة العين اليها (كما تقدم) من انه يجوز أن تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه وان
 لم تكن الفاء حلقية فباللها اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله * ودون ذا انضمام الحما كثر *
 (فان قلت جبذا ففتح الحما واجب) للتركيب (ان جعلتها كالسكامة الواحدة) والافجائر
 * (هذا باب أفعال التفضيل) *

وهو الوصف المبني على أفعال لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل وأما خبر وشرفي التفضيل فأصلهما

تغنى انهم أرادوا أن يكون
 كالصيغة الرتبة للمدح
 والذم لا يغيرونه كما انهم
 يريدون في الأمثال الثبوت
 وعدم التغير فهو يضاهيه
 من هذه الارادة لانهم
 يريدون استعماله كثيرا
 فلم يعقبوا عليه التغير لان
 استعمال شئ أخف من
 استعمال أشياء وهذه هي
 العلة في الأمثال ثم ان
 المثل فيه امر زائد وهو أنك
 اذا أتيت به كما قيل أولا
 فكأنك قلت هذه الواقعة
 تستحق ان يقال فيها اللفظ
 الذي قيل قديما في الواقعة
 المشهورة وليس ذلك في
 صيغة جبذا انما عدم
 التغير لغنى آخر وهذا
 معنى قوله فهو يضاهي
 المثلا أي من حيث فيه
 علة تقتضي ان لا يغير
 لانه مثل من كل وجه
 فهذان تاويلان حسنان
 فالجملد لله الذي هدانا لهذا
 وأظن اني عشت على
 تفسير كلام النحاة في
 قولهم انه يضاهي المثل

أحسن مما عثر واعليه انتهى وما ذكره أولا سيأتي في كلام الشارح نقله عن الفارسي (قوله لئلا

اخبر

يتوهم) قال اللقاني انما يظهر هذا التعليل في المخصوص المفرد اما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال طردا الحكم الى غير المفرد
 * (باب أفعال التفضيل) * حكمه ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المتكلم تارة يريد المدح والذم عموما والموضوع لذلك نعم وبئس وجبذا
 انباتا ونفيا وتارة يريد خصوصا من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع
 لذلك أفعال التفضيل (قوله المبني على أفعال) قال الزرقاني مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله
 لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك كاشيب وما أحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لان الصيغ ان

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يجاب بأنه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أفعال) هذا ما اشتهر وقيدته الرضى كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشافي القرائدينهم حيث قال شاع فيما ان اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعل لغيره حتى قال الفاضل التفتازاني في تفسير قوله تعالى ألد الخصام والمعنى أنه أشد الخصوم خصومة لا من جهة أن ألد أفعل تفضيل بل من جهة أن اللد دسدة الخصومة فكان شديدا بالنسبة إلى مادونه أشد بمعنى الإضافة ههنا الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجهها وذلك لأن اللد دسما يبنى منه أفعل صفة بدليل لد في جمعه ولدا في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل إلى هنا كلامه ١٠١ وليس الأمر كما شاع كما أفصح عنه

رضى الدين حيث قال في شرح الكافية ويبنى أن يقال في الألوان والعيوب الظاهرة فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبه من فلان وأحق من فلان وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم وأنوك مع أنها تحبب منها أفعل لغير التفضيل كالحق وحقاء وأهوج وهو جاد وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء وأنوك ونوكا فلا يطررد أيضا تعالاه بان منها أفعل لغيره إلى هنا كلامه ومن هنا تبين أن الفاضل التفتازاني كما أخطأ في دعوى أن ألد ليس أفعل تفضيل كذلك لم يصب في الاستدلال عليه باللد بما يبنى منه أفعل لغير تفضيل (قوله خوات بن جبير) قال النووي رحمه الله هو بفتح الحاء المعجمة وتشديد الواو قال وهو أحد فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب

أخبر وأشرر فحذفت الهاء وتبدل ثبوتها في قراءة أبي قلابه من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر * بلال خير الناس وابن الأخير * واختلاف في سبب حذف الهمزة منها فاقيل الأكثر استعمال وقال الأخفش لانهم المالم يشقان فعل نحو لفظهما فاعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لأفعل لهما وأما قوله * وسب شئ إلى الإنسان مامعا * فضرورة (انما يصاغ) أفعل التفضيل (مما يصيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلا (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو أضرب و) من باب علم يعلم هو (أعلم و) من باب فضل يفضل هو (أفضل كما يقال) في التعجب منها (ما أضربه و) ما (أعلمه و) ما (أفضله) وأضربه به وأعلم به وأفضل به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

صغ من صوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل واب اللذان

(وشذبنائوه من) اسم عين نحو هو أحسنك البعير بنوهم من الحنك وهو اسم عين والمعنى أأ كلهما أي أشدهما كلا ومن (وصف لأفعل له كهو أقن به أي أحق) بنوهم من قولهم هو قن أي حقيق (و) هو (أصل من شظاظ) بنوهم من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاء من معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقل يقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا لاشذوذ (و) شذبنائوه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره) بنوهم من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في المتعجب منه (وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (أفعل المذهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب فقل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز أن كانت الهمزة لغير الفاعل (وسمع) شذوذ على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أخذ شقي التفضيل (هو اعطاهم الدراهم) وأولاهم للعروف (و) سمع شذوذ على إثاني (هذا المكان أفقر من غيره و) سمع بنائوه (من فعل المفعول كهو أرهني من ديك) بنوهم من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب إلا مبنيا للفعول وإن كان بمعنى الفاعل وحكي ابن دريد زهايز هو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لاشذوذ فيه لأنه من المبنى للفاعل (و) سمع هو (أشغل من ذات النحيين) بنوهم من شغل بالبناء للفعول والنحيين تشبيهة بنحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من بني تميم الله بن ثعلبة كانت تباع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فخلت نحيما منها ملأوا فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الأجر وقال أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا رضى الله عنه (و) سمع هو (أعني بحاجتك) بنوهم من عني بالبناء للفعول وسمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لاشذوذ فيه (وما توصل به إلى التعجب بما

ذات النحيين في الجاهلية وهي امرأة من بني تميم اللات وفي الإصابة لابن حجر وذكر ابن أبي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تباع سمنا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فأبى فخرج فتمكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فخلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فأمسكته وحلت آخر فذاقه فقال أمسكيه فقد انفلت بعيري فقالت أصبر حتى أوثق الأول قال لا وألتر كته من يدي يهراق فأتى لأجد بعيري فأمسكته بيدها الأخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لاهنك وفيها أنه قال نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم عبر الظهر ان قال فخرجت من خباتي فاذا بنسوة يتعدن فاعجبني فخرجت فاحذت حالي فلبستها وجلست إليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رأته هبتته فقالت يا رسول الله جلي شر دقانا أنتي له قيد الحديث بطوله

(قوله لان المؤول بالمصدر معرفة) قد حقه قنا فيما مر ان ذلك ليس بلازم وانه قد يكون نكرة بدليل تجويز المصنف في أو يرسل رسولا في قراءة التصب أن يكون بتأويل أو سالا ١٠٢ * (فصل) * (قوله اما أن يكون مجردا من أل الخ) لا يخلو الجردا لبا من مشاركة

المفضل عليه في المعنى لفظا أو تقدير أو المراد بقولنا أو تقدير ما شاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا أحب إلى من هذا وفي الشرين هذا خير من هذا وفي التبريل قال رب السجن أحب إلى مما يدعونني إليه وتأويل ذلك هذا أقل بغضا وأقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل أحلى من الحنظل والصيف أحر من الشتاء فانظر خواشينا (قوله ففقاها) كذا في نسخ الشارح بالتفاف بعد التاف وهو المناسب لضبطه الآتي والذي في خط المصنف وهو المحفوظ في رواية البيت ففقاها بالواو وبعد التاف (قوله حيث أنت الخ) أي حيث أنت ولم يأت بال أو بالاضافة وما ذكره الشارح هو مقتضى سياق المصنف وما فعلناه مقتضى قول المعنى وإنما الوجه استعمال أفعل فعلى بال أو بالاضافة ولذلك نحن من قال الخ لكن لو أتى بال أو بالاضافة كان يجب ان لا يؤتى بمن (قوله وأجيب عنه الخ) لان الجرد كما في التسهيل يؤول

لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به الى تعجب وصل * لما نفع به الى التفضيل صل

(ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وجره) ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للآليات فان أشد يأتي هنا نحو لا يأتي هنا وذلك مستفاد من قول الموضع ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضع في الخواشي

* (فصل) * ولا سم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والاضافة فيجب له حكم (أحدهما) في نفسه وهو (أن يكون مجردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا الى مؤنث أو مثنى أو مجوع (نحو)

قولك زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف وأخوه أحب) الى

أبنائنا (ونحو) قوله تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم والآية) الى قوله أحب اليكم فافرد في الآية الأولى مع الاثنين وفي الآية الثانية مع الجماعة (ومن ثم) أي ومن أجل ان أفعل التفضيل اذا تجرد من

أل والاضافة لزم الافراد والتذكير (قيل في آخر) بضم الهمزة جمع أخرى أنشأ آخر بالفتح (انه معدول عن آخر) الموازن لأفعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على

مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أول لانه به

أنسب لانه أشبه في الوزن وكون معناه نسبيا وكون لا يدل على زيادة وعلى الإلحاق به فهو يخالف باب أفعل في ثلاثة أمور أحدها انه يطابق ولو كان نكرة الثانية انه لا يليه من اللفظ ولا تقدير الثالث انه

لا يضاف (و) من ثم أيضا قيل (في قول) أي نواس الحسن (بن هانئ) المحكمي يصف الحجرة

(كأن صغرى وكبرى من فقاها) * حصبا در على أرض من الذهب

(انه لمن) حيث أنت صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغروا أكبر بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم

يقصد حقيقة المقابلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاضلة كبرى وقول الفرزدق

اذا غاب عنكم أسود الليل كنتم * كراما وأنتم ما أقام الأثم

أي لثام والفقاع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة النفاخت التي تعلو

وجه الحجرة وسبب تقييدها بنواس بنون مضمومة بعدها واولا همزة انه كان له ذواتان تنوسان أي

تتحر كان على عاتقه (و) الحكم (الثاني) فيما بعد أفعل (أن يؤتى بعده بمن جارة للفضول) كما تقدم من

الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لا تبدأ الارتفاع في نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه

واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها لا تجوز فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا

في الفضل واعترضه في المعنى بانها لو كانت للجائزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المراد في

موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا مانع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب

من حروف الجر الا من خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها لانهما (نحو والآخر خير وأبقى) أي من

الحياة الدنيا (وقد جاء الاثبات والحذف في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك) والى ذلك أشار الناظم

بقوله

وأفعل التفضيل صلا أبدا * تقدير اللفظ ان جردا

بقوله

(وأكثر ما تحذف من) مع المفضل (اذا كان أفعل خبرا) في الحال أو في الأصل فيشمل خبرا مبتدئا وخبرا

بمال لا تأويل فيه ويطابق حينئذ كما في المضاف لمعرفة وأجيب أيضا بان من زائدة وانها مضافان على حدين ذراعي وجهة كان

الاسد وهذا بناء على اجازة زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك وقال ان النماع يشهد له نظاما ونشرا ويكفي التخرج على مثل ذلك فاندفع قول

المصنف في المعنى ان هذا التخرج مردود لان الصحيح ان من لا تحذف في الايجاب ولا مع تعريف الجوزور (قوله أسود الليل) كذا في النسخ

والذي في العيني أسود العين وأنه اسم جبل لارجل كما توههم والمعنى أنهم لثام أبدالان الجبل لا يغيب (قوله أحيدة بن الجلاح) هو محامي
رضي الله عنه على ما حرره ابن حجر في الأصابة رد على ابن عبد البر وقال أحيدة بنهما تين ١٠٣ مصغروا الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام

وآخره مهملة وقال الفري
في حواشي المطول أنه
بشديد اللام وهو عجيب
وفي الصحاح ما يوافق كلام
الحافظ ابن حجر والمتبادر
من كلام ابن حجر أن
أحيدة بياء مخففة فهو
فعل وفي جامع الأصول
أنه بياء مشددة فهو فعيل
وبذلك صرح الفري
(قوله وقال العيني أن
الخطاب للفسيل) أي بفتح
القام وكسر السين المهملة
(قوله وادعي أن السوابق
الخ) ادعي أيضا أن جماعة
من الشراح حتى الأفاضل
الذين قصدوا الشرح مثل
الكشاف وهم وافي به
وغيرهم لفظ الروح وظنوا
أنه لا يستعمل إلا بمعنى
الروح وقت العشي
(قوله لأن ذلك انما يمنع
بالنسبة إلى العامل فيه
فقط) الحصر ممنوع لانه
يمنع أن يتقدم عليه أيضا
ما هو أحد أركان جلته كما
امتنع تقديم خبر ما
النافية عليها ولا يرد على
ما قاله تقديم العامل
فيما له الصدور في مسألة
الإضافة نحو غلام أي
يوم سفره لأن الصدور
في صورة الإضافة صارت
للمضاف وأعلم أنه قد

كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفعيل اعلم نحو زيد أفضل وان زيد أفضل
وظننت زيدا أفضل وأعامت عمر زيدا أفضل (ويقل) الحذف (إذا كان) أفعل (حالا) كقوله
دنوت وقد دخلناك (كالبدر أجلا) * فظل فؤادي في هواك مضللا
فاجل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثانٍ لدنوتك (أي دنوت أجل من البدر) وقد دخلناك
مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل (أو) إذا كان أفعل (صفة كقوله) وهو أحيدة بن الجلاح
(تروحي أجدر إن تقيلي) * غدا بجني بادر ظليل
فاجدر صفة لمخدوف هو وعامله المعطوف على تروحي (أي تروحي واتي مكانا أجدر من غيره) بان تقيلي
(فيه) غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الروح
وقت العشي وأجدر بالجيم أي أحق وتعلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني أن
الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبات إذا طال وأنه كنى بالقيلولة عن غوها وزهوها وادعي
أن السوابق واللواحق تشهد بذلك وجني تشبيهه بجنب مضاف إلى بارد وظليل وهما وصفان
لوصوفين مخدوفين والاصل بجني ما بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من
ومجرورها عليه) أي على أفعل (أن كان المجرور) بمن (استفهاما) لأن الاستفهام له صدر الكلام (نحو
أنت من أفضل) والاصل أنت أفضل من تقدم عن على عامله وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وان تكن يتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما
وتمثيل الموضع أحسن من تمثيل النظم بقوله كمثل من أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله
باجني لأن المبتدأ اجني من الخبر بمعنى أنه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي أنه لا يفصل بين أفعل
ومن المبتدأ لانها بمنزلة المضاف والمضاف إليه ولا يلزم من تمثيل الموضع تأخير ماله صدر الكلام عن
صدرية لأنه لأن ذلك انما يمنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقا (أو) كان المجرور بمن (مضافا إلى
الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل) والاصل أنت أفضل من غلام من قدمت من ومجرورها على
أفضل لأن ما أضيف إلى ماله الصدر يستحق التصدير وما أحسن قول الأمين الهلي في المفتاح
عليك بارباب الصدور فن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا
(وقد تقدم) من مع مجرورها على أفعل (في غير الاستفهام) وهو الأخبار (كقوله) وهو جرير
إذا سارت أسماء يومًا طعينة * (فاسماء من تلك الطعينة أملح)
والاصل فاسماء أملح من تلك الطعينة فقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر
عند الناظم حيث قال ولدي * أخبار التقديم نرزا ورذا * وذلك لأن أفعل عامل غير متصرف في نفسه
فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية أن يكون
أفعل مقرونا (بال) فيجب له حكان أحدهما أن يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتأنيث والافراد
والتثنية والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وتلوا طبع (نحو زيد الأفضل وهذا الفضلي والزيدان
أفضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الفضلون) أو الأفاضل (والهندات الفضليات أو الفضل)
بضم الفاء وفتح الصاد المخففة كالبر في مطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهة بفعل المتعجب به لا قترانه بال
ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى
في الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشرف والأطرف لم يقل فيهما الأشارف والأشرف والأطراف

تعارض في هذه المسئلة أمر أن تأخير ماله الصدر أن آخر معمول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله أن قدم وان
مالك ترجع التقديم بمحافظته على تقديم ماله الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذورين (قوله فيجب له حكان) لا يخفى أن أحيد

الحكمين له باعتبار نفسه وانما اني باعتبار ما بعده وكان الشارح لم ينبه على ذلك للعلم به مما سبق (قوله ولست بالاكثر) الثاء للخطاب زائدة (قوله محذوف فامبد لا الخ) فيه حذف البدل قال الدماميني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه (قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا ما قاله المصنف في المعنى في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدنوشري قوله أو متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدنوشري فيه نظر وانما معناه الغالب في الكثرة (قوله أن يكون مضافا) قالوا المضاف لا يضاف الا الى جنس وهنا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحماكين لان الخلق من الله بمعنى اليجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان والرحمة من الله ان جعلت على الارادة صغ المعنى لانه يصير أكثر ارادة من سائر المرئيين وان جعلته من مجاز التشبيه وهو ان معاملته تشبه معاملته الراحم صغ المعنى أيضا لان ذلك مشترك بينهما وبين عبادته وان أريد به ايجاد فعل الرحمة كان مشكلا اذ لا موجد الا الله عز وجل وأجاب السيف الامدي بان معناه أعظم من يسمي بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا مشكل لانه جعل التفاضل في غير ما وقع اللفظ بازائه وهذا يساعد المعتزلة ويصح على مذهبهم لان القاعلين عندهم كثيرون وأقول الاقرب في الجواب ان أفعل انما يلزم كونه مضافا الى جنسه اذا أضيف الى نكرة أو معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة أما اذا قصد به الزيادة المطلقة أو أول بما لا تفصيل فيه فلا كما نصوا عليه والابيات مما قصد فيه الزيادة المطلقة * (تنبيه) * رأيت بخط المصنف ما نصه مسألة قول النحاة لا يضاف أفعل الا الى ما هو جزؤه هذا شرطه أن يكون المضاف اليه هو المفضول فاما اذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف أحسن اخوته وهو ألد الخصام في أحد ١٠٤ التأويلات ولاولى رجل ذكر اه ومرماني كون ألد الخصام من باب التفضيل وقوله لاولى

رجل ذكر اعلم ان هذا الحديث الشريف فيه سؤالان الاول ما أشير اليه في كلام المصنف هنا وهو انه كيف أضيف أفعل الى ما ليس جزأ منه وجوابه ما عرفت اثنائي ان قوله رجل يقتضى أن لا يدخل الطفل الذي ليس برجل لانه لا يقال له في عرف اللغة رجل وأجاب عن هذه الفقهاء في كتاب

والنظر في كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والا مجد قيل فيهما الا كرم والا ما جد ولم يسمع فيهما الكرمي والمحمدي اه (و) الحكم (الثاني أن لا يؤتى معه بمن) لا من وأل يتعاقبان) فلا يجتمعان كال والاضافة (فاما قول) ميمون (الاعشى) ولست بالاكثر منهم حصا * وانما العزة للكثير (نخرج) جهه بين آل ومن (على زيادة آل) في الاكثر (أو على انها) أى من ليست متعلقة بالاكثر المعروف بال وانما هي (متعلقة باكثر نكرة) حال كونه (محذوف فامبد لا من أكثر المذكر) بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر أكثر منهم أو على ان بمعنى في أى فيهم أو لبيان الجنس أى من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك اتقي واعتقر الفصل بين أفعل وتيميزه للضرورة وحصى تميز أى عددا والاكثير بمعنى الكثير (الحالة الثالثة أن يكون) أفعل (مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه أمر ان التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد) من آل والاضافة (لاستوائيهما في التنكير) ولكونهما على معنى من والى ذلك أشار الناظم بقوله وان لم تذكر يضاف أوجدا * ألزم تذكير او ان بوحدا (ويلزم في المضاف اليه ان يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل و (الزيدان أفضل رجلين

القرائض بان المراد بالرجل ما ليس امرأة بقريضة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا الاطناب وهلا قيل لاولى ذكر والزيدون والاطهر ان يقال ان أولى أفعل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب في توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل أولى الميت كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير أولى رجل بالميت أى أقرب رجل لشخص أقرب رجل من الميت ونظيره هو أخوك أخو الرخاء لا أخو الشدة أضيف الاخ الى الرخاء لانه سبب الاخوة فافاد قوله أولى رجل نفي الميراث عن الاولى الذي هو من قبل الام كالحال ونحوه لان الحال أولى الميت يعنى من ابن عم العم مثلا لان اولادها بطن لا ولاية صلب وأفاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن اثبات فذكر نعت لاولى ولهذا كانت محذوف مضاف الى لفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوى السهام لقلت أولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل من يعطى المال ليقل أولى رجل ذكر ابا بالنصب (قوله فان كانت اضافته الى نكرة) قال في الترشيع واذا عطف على النكرة المضاف اليها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهؤلاء أعقل نساء وأعقله وأفضل رجال وأعقله تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم كانت قلت من أول الكلام فان أضفت الى معرفة ثبتت وجهت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد عليه قوله ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قدالا كانه قال وأحسن من ذكرنا اه وحاصله ان افراد الضمير مع عوده على غير مقرر دللنا ويلي بالموصول وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه (قوله لاستوائيهما في التنكير) قال اللقاني يؤخذ منه ان اضافته للمعرفة تغية التعريف وان اضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك اه وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في

كلام الشارح (قوله اذا فضلو) هو ونباعده بالاضاد المعجمة كما هو المناسب للمقام وفي بعض الهوامش انه بالصاد المهملة ولا داعي له وانتشر فساد حتى الحق بالاصل في كثير من النسخ (قوله لاتعم) أي عموما شموليا وانما تعم عموما بدلية وقوله فن أين جاء العموم أي الشمولي حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلو ارجلا رجلا (قوله ان يؤول بمالا تفضل فيه وقوله بعدوان كان على أصله من افادة المفاضلة) تعبير حسن بين به مراد المصنف وأومأ الى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى من لا التي لبيان الجنس اتخلف ضابطها ولا الجارة للفضول لان افعل لا بد أن يكون بعض ١٠٥ ما يضاف اليه والثاني كلاله والمحرور

من لا بد أن يكون غيره وتفضيل المقال في حواشينا على الالفة واعلم انه اختلف في نحو الله أكبر والله أعظم فقيل ان أفعل على حقيقته وحذف المفضل عليه أي أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم وقيل أفعل بمعنى فاعل قال المصنف والسرفي هذا ان اطلاق الكبير والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطئ أو بطريق الاشتراك اللفظي أو المعنوي فان قلنا بالاشتراك اللفظي امتنع في هذه الاشياء ان تكون للمفاضلة لعدم المشاركة في المعنى وان قلنا بالاشتراك المعنوي جاز والحق الاول فانه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من المعاني وانما الاسم واحد والمعاني مختلفة وأما قولهم في دعائه أعز وأطول

والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء اذا قصد ثبوت المزية الاولى على جنس المضاف اليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلو ارجلا رجلا والزيدان أفضل من جميع الرجال اذا فضلو ارجلين رجلين والزيدون أفضل من جميع الرجال اذا فضلو ارجلا رجلا وهند أفضل من جميع النساء اذا فضلت امرأة امرأة والهندان أفضل من جميع النساء اذا فضلت امرأتين امرأتين والهندات أفضل من جميع النساء اذا فضلت نساء نساء فان قلت النكرة في سياق الاثبات لاتعم فن أين جاء العموم قلت أجيب عنه بان العموم فيه باعتبار أصله اذا وصل زيد أفضل رجل زيدا أفضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه (فاما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافرين) بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالتجمع ليطابق الواو في تكونوا (فا) لجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف (و) التقدير أول فريق كافرين وقال القراء انما واحد لانه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز الا التجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتم أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافرين وذلك هو القياس لان النكرة تتميز به وقد خفست بالاضافة فاشبه ما ذكره رجل وتدا حازوا قياسا لاسماءا ان يشي وان يجمع نحو أنتم أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة (وان كانت الاضافة الى معرفة) فهو ثلاثة أقسام قسم يقصده زيادة على ما أضيف اليه وقسم يقصده زيادة مطلقة وقسم يؤول بمالا تفضل فيه (فان أول) افعل بمالا تفضل فيه) أو قصده زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) للموصوف به تشبيها بالمعرف بالاف في الاخلاص عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد (كقولهم الناقص والاشج أعلا بني مروان) فيحتمل أعلا لان يؤول بمالا تفضل فيه (أي عادلاهم) لا يهمل الم يشار به ما أحسن من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والحجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لان يحببته أثر شجة من دابة ضربته والى ذلك أشار الناطم بقوله وان لم ينو فهو طوبى ما به قرن (وان كان) افعل (على أصله من افادة المفاضلة) على ما أضيف اليه (جازت المطابقة) تشبيها بالمعرف بال (كقوله تعالى) وكذلك جعلنا في كل قرية (أكابر مجرمين) فأكابر مجرمين أول جعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرمها مضاف اليه أكابر ولم يطابق لغيره أكبر مجرمين وفي بعض النسخ (هم أراذلنا) ولولم يطابق لغيره أراذلنا (و) جاز (تركها) أي ترك المطابقة تشبيها بالمجرم دلنية معنى من (كقوله تعالى) ولتجدنهم أحرص الناس قاحصا من عمل ثان لتجدوا لو طابق لغيره أحرص بالياء (وهذا) الوجه وهو ترك المطابقة (هو الغالب)

(١٤ تصريح في) ان أفعل بمعنى فاعل أي عزيزة طويلة فان كان معتمدا هم انه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشئ لانه يكون مثل والاخرة خير من التي فان قالوا دل هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهما ليس كذلك قلنا قد روي عامما فان قيل لا يستقيم أعز من غيره لعلمنا بان لنا أشياء غيره أعز منه فان ذلك ساقط بل يتقدر ذلك العام أعز وأطول من غيره من البيوت لامن غيره مطلقا فان قيل لم يذكر الفرزدق هذا في معرض بيوت يريد تفضيل هذا عايم اقلها ان نعينا التفضيل قلنا انه في مقام التمدح والافتخار فيصح ان يقول ان لنا بيتا أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا أعز وطويلة وهذا أعز منها احتقار لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جند حسن فتأمله اه ومن خطه نقلت

(قوله فان قدر) قال اللغوي أي ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال كيف توجه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في أكبر مجرميها وهو مضاف الى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان أكبر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول ورد الشارح هذا الجواب بان التقدير يلزم منه المطابقة في المجرم من آل والاضافة وقد تقدم منها وانما وجب على التقدير المذكور ان يكون مجرميها مفعولا أول لانه معرفة وهو في الاصل مبتدأ وأكبر خبر ولا يجوز كون المبتدأ مفعولا والخبر معرفة على ما تقرر في موضعه (قوله على نحو تعلقها الخ) قال ابن مالك في شرح التسهيل يقال زيد أرغب في الخير من عمرو وأجمع للسال من زيد ومحمد أرف بكم اهـ واعترض عليه بان أجمع للسال ليس من هذا القبيل بل عما يتعدى الى واحد (قوله ان كان المحفوض كلا الخ) وذلك اذا أضيف الى معرفة وقوله وعكسه كما في النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا لذكره قال المرادي أفعال التفضيل بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة وبمعنى كل ان أضيف ١٠٦ الى تكملة ولذا يقال أفضل الرجلين وأفضل رجلين الزيدان (قوله فيه تمنع منه المفعول به)

ادعى المصنف في باب المفعول فيه الاجماع على ذلك وما يتعلق بذلك في كلام الشارح (قوله والمطلق) فاما قوله أما الملو فانت اليوم الأهم لوما وأيضا هم سربا لطباخ فنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما اذا وقع بعده المفعول به نحو فطافرت نفس امرئ تبتغي المني بأبذل من يحيي جريل المواهب وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق اعطاؤه حكم فعل التعجب لان معناهما المبالغة (قوله الا ان كان مضافا الى غيره) الاظهر ان يقول أو كان مضافا الى غيره

في الاستعمال (وابن السراج يوجهه) ويجعل أفعال فيه كالمجرد ويأتمزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكبر مجرميها (فان قدر أكبر مفعولا ثانيا) لجعلنا (ومجرميها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة في المجرم) من آل والاضافة كما قال أبو حيان والى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله وما المعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة * هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الاشارة ان أفعال يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أي لا خير في الفريقين اهـ * (مسألة) * يتعلق بأفعال التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بأفعال التعجب وأما المحفوض به فيجوز ان كان المحفوض كلا وافعل بعينه وعكسه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز اذا لم يكن فاعلامه في الا ان كان أفعال مضافا الى غيره ويجوز الباقي وأما الرفع به فانه (يرفع أفعال التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد أفضل) ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد (و) يرفع (الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة) حكاه اسيبويه وأشار اليها الناظم بقوله * ورفع الظاهر نزل * (كررت برجل أفضل منه أبوه أو) أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على انه صفة لرجل و برفع الاب وأنت على الفاعلية بأفضل على معنى فاقه في الفضل أبوه وأنت وأكثر العرب برفع أفضل في ذلك على انه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر فاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل و رابطها الضمير المجرور بمن و يطرد (ذلك) الرفع للظاهر (اذا حل) أفعال التفضيل (محل الفعل) مع موافقة المعنى والفعل برفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومتى عاقب فعلا فكثيرا ابتداء (وذلك اذا) كان أفعال صفة لاسم جنس و (سابقه نفي وكان مرفوعه أجنبي) وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الاجنبي (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فاحسن أفعال تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في

ليوافق ما في باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين عن (قوله وأشار اليها الناظم بقوله ورفع الظاهر) لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البار في تلك ولم يتعرض له أيضا في التسهيل قال ابن الصائغ فينبغي ان يزيد أو ضمير منفصلا أو قول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضمير مستترا (قوله اذا حل محل الفعل) اشارة الى ان عمله في الظاهر في هذه الصورة حلوه محل الفعل اذا كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العامة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وسيأتي انه قيل في تعليقه غير ذلك (قوله اذا كان أفعال صفة) قيل اشتراط ذلك لئلا يتأخر التفصيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العامة لا بد لها من الاعتماد واعتراض بان ذلك يكفي فيه النفي وأجيب بان أفعال لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنبي) كذا اشتراط ابن الناظم ومراعاة الاحتراز عن السببي بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وحيث أريد بالسببي المحترز عنه ما ذكر لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما الموصوف به تعلق ما

عن زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غير مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في
 عين غيره من الرجال وتظهيره قول الأصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار
 المعصوبة والسبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهية بالقرآن التي
 قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها (فانه يجوز أن يقال ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل
 كعنه في عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان أفعل التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المعنى قاله
 ابن مالك ونافسه أبو خيان في ذلك (والاصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بأفعل التفضيل
 (بين ضميرين أو لهما الموصوف) بأفعل التفضيل وهو الهاء في عينه (وثانيهما الظاهر) وهو الهاء في منه
 فيكون المفضول مذكورا (كأمثلا) وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت
 رجلاً أحسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالمفوض (وقد يحذف الضمير الثاني) العائد الى الكحل
 فيكون المفعول مقدر (وتدخل من) الجارة للمفضول (أما على الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثالنا (أو)
 تدخل (على محله) أي محل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت
 رجلاً أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما
 رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما
 رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحل وهو زيد (فتحذف مضافاً) اذا
 أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) اذا أدخلت من على ذي المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد)
 الاسم الظاهر (المرفوع بشئ) أصلاً وذلك اذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل فيستغنى عما بعد
 المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله
 اختصاراً وربما أدخلوا من على غير المفضول لفظاً (وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد
 أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد) فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول (ثم انهم أضافوا
 الجميل الى زيد للاسته اياه في المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا
 المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد (ومثله) قول النظم
 (ان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق
 والاصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول (ثم) انهم أضافوا
 الفضل الى الصديق للاسته اياه في المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو
 فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة
 فان الاسم الظاهر وهو انضلي أجني مسبوق بنفي بان مكتشف بضميرين أو لهما ضمير الموصوف وهو
 المسامع به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان
 الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر اذا حذف
 ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولا يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأً لثلاث
 يفضلوا به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعه على القاعدة وشروط تقدم النفي عليه وقاس
 ابن مالك في شرح التسهيل النفي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع عليه
 فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب

(هذا باب النعت) *

ويراد فيه الصفة والوصف (الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب) لفظاً وتقديراً أو محلاً (خمس)

ذلك هنالك أو هناء (قوله في شرح التسهيل) هو في منته أياً (قوله فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب) أجيب بانه قد استقر ان النفي
 والاستفهام الانكاري مجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة (هذا باب النعت) * (قوله ويراد فيه الصفة والوصف)

قال الدنوشري قال ابن اياز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعته لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوتة اه وأقول فيه ان أقره الدنوشري نظرا لان إطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الأئمة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال اللقاني جمع الشارح تبع الاناظم بن التوابع مع ما وثقه بالواو اشارة الى ما قال في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعته ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بان العطف بالواو نظر لانها لا تبدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شيء منها) قال الزرقاني أي من أنواع الاعراب وفي بعض النسخ منه أي من الاعراب اه ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى ١٠٨ الامثلة وكذا في منه يتاويل ما ذكره هذا ويحجب عن الاشكال بان المراد يتبع في

الاعراب وجودا وعدما وقريب منه أن يقال المراد يتبع في الاعراب ان كان هناك اعراب (قوله ودليل المحصر في الخمسة ان التابع الخ) هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللفظي كما لا يخفى (قوله ولها أبواب) قال الزرقاني أي لكل منها فان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله يبدأ بالنعته الخ) قال الزرقاني وجهه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كلاتابع لانه كما يستقبل وآخر النسق لتحال الوساطة (قوله وقيل الايضاح الخ) فائله السعد في المطول نقلا عن النجاة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه ان زيدا

النعته والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه نحو قام زيد ونعم نعم ولا فانها مشتبهة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها ودليل المحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أو لا الاول عطف النسق والثاني اما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا الاول البدل والثاني اما أن يكون بالغاظ مخصوصة أو لا الاول التوكيد والثاني اما أن يكون بالمشتق أو لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب واذا اجتمعت يبدأ بالنعته ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيويه وقيل العامل فيها تبعيته لما جرت عليه وهو قول الخليل والاختفاء وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جار اجواز مع الظاهر ووجوه مع المضمهر نحو يريد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل المحرف وقيل محذوف واليه اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل (فالنعت عند الناظم) المشار اليه بقوله في النظم

فالنعت تابع متم ماسبق * بوسمه أو وسم ما به اعتلق

(هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلا عنه على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعوا لقصد الايضاح والتخصيص ويجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فانها لا بدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراعاة ان كمال الموضوع للعرفه كجاء زيد التاجر) في النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والمخصص للذكر كجاء في رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو مجرى مجرى بيان الحمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو مجرى مجرى تعيين المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (وهذا الحد) ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فان النعت قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل (قد يكون مجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو مجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الناعمين والعاصين أو

للتفصيل

في قولك جاء زيد مثله مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الخائ

منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال * فان قلت قد يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات * أجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلة اذا قرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعبير بالاول في جانب المعارف والثاني في جانب النكرات مجرد التقين لا الفرق معنوي كالتعبير في الاول برفع والثاني بتقليل فلا يرجع هذا القول للقول الاول (قوله وهذا الحد غير شامل الخ) قال اللقاني انما يشمل ذلك لتفسيره التكميل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره بذكر ما هو من تمامه وتكميله التي هي أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمول ذلك اه وهذا

أحسن من جواب الشارح الآتي (قواه مجاز الخ) قال الدوشري فيه نظر فليتأمل اه ووجه النظر ان دعوى عدم وضع النعت لغیر
الايضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الوجه ان يقول وكونه بغيرهما خلاف الاصل أي الغالب * (فصل) * (قوله)
فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لا يرد على هذا جرح ضرب بجر خرب لانه تابع للنعت في اعرابه تقديره اعرابه الدماميني ولا
يرد على عدم جواز التخالف في الاعراب والتعريف والتذكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة
بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثنى من الاخير ما سيأتي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويأرجلا كريما أقبل المعين (قوله لان
التعريف يقتضي الخ) أو رد على ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع انه قد يصدق فيهما الايضاح وأجيب بان النعت والمنعوت
واحد بالذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لغيرهما اذا تافيا معا بدل كل من كل جعل هو على أخوانه وأيضا البدل على نية تكرار
العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله أو المجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من ان النعت اما حقيقي ١٠٩ أو سببي وجعل كل ما يرفع الضمير

حقيقيا لان المراد بالحقيقي
ما قابل السببي سواء كان
الاسناد فيه حقيقيا أو
مجازيا كما بينه الشارح
بعد (قواه باعتبار حاله
في التسمية كير الخ) قال
الدوشري كان ينبغي اه
ان يقول والافراد أيضا
(قواه ويستثنى من ذلك
شيان) في الحصر نظر لان
مفهوم العددية قيده في مقام
البيان وبقي أشياء مستثناة
كما بيناه في حواشي الالغية
ومن ذلك صفة مذكر مالا
يعقل قال ابن الحاجب في
أمالى القرآن أنت فيها
بالخيار ان شئت عاملتها
معاملة الجمع المؤنث وان
شئت عاملتها معاملة المفرد
المؤنث فتقول هذه الكتب
الفاضل والفضليات
والفضل والفضلى فالفاضل

للتفصيل نحو مرت برجلين عربي وعجمي أو اللهم انحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو لترحم نحو
اللهم أنا عبدك المسكين أو لتوكيد نحو) فاذا انفخ في الصور (نفخة واحدة) وجوابه ان الاصل في النعت
ان يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في
غير ما وضع له * (فصل) ويجب موافقة النعت لما قبله فيهما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة
الرفع والنصب والجر (ومن التعريف والتذكير تقول) في التعريف (جاءني زيد الفاضل) برفعهما
(ورأيت زيدا الفاضل) بنصبهما (ومررت بزيد الفاضل) بجرهما (و) تقول في التذكير (جاءني رجل
فاضل) ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك
يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتذكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه
بحسب تعيينه والتذكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين
النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك أشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتذكير ما
لما تلا (وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير
الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له (كجاءني امرأة
كريمة) ورجل كريم (ورجلان كريمان ورجال كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على
الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءني المرأة
الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول
الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان
نسكرة نحو (جاءني امرأة كريمة الاب) بالاضافة (أو كريمة أبا) بالتمييز (وجاءني رجلان كريمان الاب)
بالاضافة (أو كريمان أبا) بالتمييز (وجاءني رجال كرام الاب) بالاضافة (أو كرام أبا) بالتمييز فيوافق
النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقة له في أوجه الاعراب الثلاثة
وفي التعريف والتذكير وتكمل اه الموافقة في أربعة من عشرة (لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير
الموصوف المستتر) اصالة أو نحو ولا يستثنى من ذلك شيان أحدهما الوصف باسم التفضيل اذا

على لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراءه مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والقضلى اجراءه مجرى الجماعة وهذا جار في
الصفات والاعبار والاحوال ولذلك جاء آخر نعمت اللأيام يعني في قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال
ورجال أخر لم يجوز حتى يقول أخر أو أخر أو أخر لانه من يعقل اه ومن معاملة جمع مالا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى
أموالكم التي جعل الله في قراءة الجهور وقراءة اللواتي شذوذ من معاملة معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجهور وقول ابن
الحاجب في الشافية النصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست بأعراب وان دفع بما قاله استشكل الدماميني بعدم
تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال جمع حال والتي للواحدة ولم يستحضر الدماميني هذه الآية على قراءة الجهور والاستشهاد بها
ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال واذا عرفت هذا
عرفت حسن قولي وان كان فيه خشول لكنه سكر جمع المذكر مما ليس يعقل في * نعوته في اللسان الخالص العربي

يخبر صاحب وجوه كلها سمعت * وكل وجهه ميل الى سبب فان نظرت الى لفظ سمعت اذن * جمع المذكر باذا الفضل والاختصاص
والجماعة ان راعيت جثته * كما يحى مع الاثنى بلا عجب فباتى نعتت أم والسك وأتت * معدودة بعد أيام ولم يعب
وان تعامله كالج مع المؤنث لم * يخفك ما حكمه ان كنت غير غي فاجع على فعليات ان أردت وان * ترد على فعل يا على الربي
ومن هذا فعل المعدول جى به * ١١٠ نعتا لفظه أيام بالارب وجمع معدوده بالتاجى به * نعتا لها واردا فى أشرف الكتب

والحال كالنعت والاختبار
مثلها

فاحفظ ولا تعتمد يا ذا على
الكتب

(قوله ولكنهم خالفوا الخ)

فيه اشارة الى الاعتراض

على اطلاق قول الناظم

كالفعل المقتضى لانه

لا يجمع جميع تكسير

لكون الفعل كذلك مع ان

جميع التكسير أفصح من

الأفراد (قوله اذا كان

الاسم المرفوع بالوصف

الخ) قال الزرقاني وسواء كان

الموصوف جمعا أو مفردا

فمحور رجل يعود غلاماته

وقاعدین (قوله وفصل

آخرون) قال الزرقاني

ظاهر هذا القول المفصل ان

القول الاول يرى ان جمع

لتكسير حيث رفع الوصف

جمعا أفصح سواء كان

الموصوف جمعا أو مفردا

وهو ظاهر فان المراعى

المرفوع (قوله وتقول فى

الوصف اذا رفع الضمير

البارز) قوله مررت بامرأة

ما قائم الاهى لان الضمير

مرفوع بقائم والنعت غير

استعمل بمن أو أضيف الى تذكره فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق فى التأنيت والتثنية والجمع نحو

مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل من زيد

وبامرأتين أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذلك مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل

شخصين وبرجال أفضل شخص الى آخر المثل والثانى الوصف بما يستوى فيه المذكر والمؤنث من

الوصف الا تية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه محو رجل

صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل (وان رفع) الوصف الاسم (الظاهر أو) رفع (الضمير

البارز أعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) فى الافراد والتذكير والتأنيت والتثنية

والجمع (تقول) فى الوصف اذا رفع الظاهر (مررت برجل قائم أمه) بتأنيت قائم لانه مسند الى الام

وان كان الموصوف مذكرا (أو بامرأة قائم أبوها) بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف

مؤنثا (كما تقول) فى الفعل (قامت أمه) فى المثال الاول (وقام أبوها) فى المثال الثانى (و) تقول (مررت

برجلين قائم أبوهما) بافراد قائم وان كان المنعوت منثنى (كما تقول) فى الفعل (قائم أبوهما) بافراد

الفعل (ومن قال) من العرب كطيمى وازدشنوأة (قاما أبوهما) بالحقاق علامة التثنية فى الفعل المسند

الى اثنى الظاهر (قال) فى الوصف اذا أسند الى المثنى الظاهر (قائم أبوهما) بتثنية الوصف (وتقول)

فى جمع التذكير (مررت برجال قائم أباهم) بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا (كما تقول) فى الفعل

(قام أباهم) بافراد الفعل عن علامة الجمع (ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهم (قاموا أباهم)

بالحقاق علامة الجمع فى الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما فى أكلوني البراغيث (قال) فى الوصف اذا

أسند الى الجمع الظاهر (قائم أباهم) بجمع الوصف بجمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل

اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فجازوا تكسير الوصف ثم قال سيديويه والمبرد وأبو موسى (جمع

التكسير) فى الوصف (أفصح من الافراد كقيام أباهم) وقال الايدى والشلبين وطائفة افراد

الوصف أفصح من تكسيروه وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كررت برجال قيام أباهم

فالتكسير أفصح وان كان لمفرد او منثنى كررت برجل قاعد غلامانه وبرجلين قاعد غلامانهما فالافراد

أفصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة وتقول فى الوصف اذا رفع الضمير البارز

جاءنى غلام امرأة ضاربته هى وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربه هى وضربها هو وجاءنى غلام

رجلين ضاربهما كما تقول ضربه هما ومن قال ضربه هما قال ضارباهما وتقول جاءنى غلام رجال

ضاربهم كما تقول ضربه هم ومن قال ضاربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضاربهم هم أفصح

من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول النظم

وهولدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالقفل

* (فصل والاشياء التى ينعت بها أربعة) * كما فى النظم (أحدها المشتق) وهو المشار اليه فى النظم بقوله

وأنعت بمشتق وهو فى الاصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر (والمراد به) هنا

سبب لانه مسند الى المحذوف قبل الافتعال (قوله ضاربته هى) قال الزرقاني ضاربته بالرفع صفة

للضاق وهو ليس له اذا ضارب هو المرأة فهو ووصف جرى على غير من هوله ولذلك وجب ابراز الضمير وابرازه هنا واجب باتفاق

البصريين والكوفيين اذ لو لم يبرز لعل الالتباس لان الوصف ظاهر فى كونه للضاق اليه مع ان الفرض كونه للضاق فان قلت الرفع

ينفى الالتباس كالنصب فالجواب انه لا شك فى حصوله حالة الجر فحمل بقرينة الاحوال عليه أو يقال قد يغفل عن الحركة * (فصل) *

(قوله للدلالة على معنى منسوب الى المصدر) قال الزرقاني فالقفل مثلا مدلوله المحدث والزمان فخر مدلوله منسوب للمصدر اذ كونه بمعناه

(قوله من قام به الفعل) قال الزرقاني أي انصف به أو وقع منه فالقياس ثارة لما في مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وثارة بطاق في مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على أن المراد يدفع الإيراد إذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ إذا لا يحصل الوسم اسم المصدر والزمان والمكان والالات وبهذا يدفع قول اللقاني ويرد هذا الجواب بأن المراد لا يدفع الإيراد فالجواب ما نقل عن الناظم من أنه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنا معنى فعل وخروجه وحيث أن المشتق له إطلاقان أه وظاهره وأن الإطلاق الثاني حقيقي وفيه نظروا وظاهره مجازي من إطلاق العام وإرادة الخاص وحيث أن الفرق بينهما وبين ما قاله المصنف (قوله الثاني الجاهل) قال اللقاني تلخيص القول أن يقال المنعوت به إما مفردا أو جملة والمفرد ما مشتق أو شبهه وشبهه المشتق إمام طر دجار مجزى المشتق أبدا كذا بمعنى صاحب أو في حال دون حال كاشملاء الإشارة غير ١١١ المكانية وذو الموصولة وفروعها

وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل وأما غير مطرد كالمصدر والعدد (قوله وأسماء النسب) قال في التسهيل المنصوب وخرج به غيره كما قال ابن عقيل في شرحه قسري ونحوه من الأسماء المنسوبة في الأصل وغلبت على أجناس لا تعرض فيها النسب (قوله بفتح الميم) يجوز الكسر أيضا (قوله ويقاس على هذه الأمثلة الخ) قال الزرقاني معنى القياس هنا الجمل إذا المشابهة منفية في بعضها (قوله جميع الموصولات) لا يخفى أن من جملة الموصولات ذو الطائفة وهي قد ألحقت بذى الصاحبة للناسية اللفظية فالأولى جعل باقي الموصولات مثلها (قوله من وما)

(ما دل على حدث وصاحبه) من قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان معناه ما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضارب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو (أفضل) ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة فإنه لا ينعت به فلا يرد نقضا (الثاني) مما ينعت به (الجاهل المشبه للمشتق في المعنى) وإلى أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق (كاسم الإشارة) غير المكانية (وذي بمعنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهي المنسوبة إليها في النظم بقوله كذا وذي والمنسب فاسم الإشارة ينعت به المعارف (تقول مررت بزيد هذا) ذو بمعنى صاحب ينعت بها التكررات تقول مررت (برجل ذي مال و) أسماء النسب ينعت بها التكررات والمعارف تقول مررت (برجل دمشقي) وبالرجل الدمشقي يفتح الميم وإن قلنا أن هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيد المشتق (لأن) لفظة هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذي مال معناها (صاحب مال و) لفظة دمشقي معناها (منسوب إلى دمشق) فاما أفادت ما يفيد المشتق من المعنى صحت النعت بها ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها في قياس على اسم الإشارة جميع الموصولات الأمن وما على ذى الصاحبة ذو الطائفة وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار و قار و عمر مما هو منسوب إلى التمر فبين وأما أسماء الإشارة المكانية نحو مررت برجل هنا وهناك أو ثم فتعلقة بمحذوف صفة لرجل لا لها ظروف وليست صفات (الثالث) مما ينعت به (الجملة) وإلى أشار الناظم بقوله * ونعتوا بحملة منكرة * (وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة ما لفظا ومعنى نحووا تقوا يؤمنون فيه إلى الله) فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوم ما هو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المحرور بي (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعروف بالجنسية كقوله) وهو رجل من بني سؤل

(ولقد أمر على اللثيم يسني) * فاعف ثم أقول لا يعنيني

فعله يسني في موضع جر نعت للثيم وهو الذي الأصل الشجيع النفس وصرح نعت بالجملة نظر إلى معناه فإن المعروف بالجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعروف بالجنسية خلافا لمن أجاز ذلك أه ويجوز أن تكون الجملة حالا

عبارة التسهيل وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة وصل أه فخرج ما ليس مبدوءا بهمزة كن أو مبدوءا بهمزة قطع كأي (قوله وفروعها) قال الزرقاني الفروع ذو و ذوى وذو و ذى بالياء وذات وذات وذوات (قوله وهو المعروف بالجنسية) في هامش نسخة الدنوشري بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله ما نصه أي الذي أشير به إلى فرد غير معين أخذ من قولهم أن معناه نكرة بذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبي حيان وغيره فليتأمل (قوله ولقد أمر على الخ) قيل إن المراد ضمير غير المتكلم في أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لأنه المناسب لكون المراد بالثيم الجنس ولم يذكر أئمة المعاني ذلك إلا في ضمير المخاطب نحو ولوترى أذ وقفوا على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله وأحل كالماء يندى لي ضمائره * من الصفاء ويخففها مع الكدر فالضمير في لي ليس المراد به معينا كما أن المحل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم فتدبر (قوله ويجوز أن تكون الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لأن الوصفية تحتمل ما هو المقصود وهو أن هذا وصف دأبه ودينه م أولم يمر ويحتمل غيره وهو أن هذا

الوصف ثابتاه في الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لأن معناها أنه يمر حال السبب وهو تعرض عنه
تكرما فلا ينبغي العدول عنه لأنه يغني عن الاعتذار عن الوصف بالجملة واعتراض بان الحالية لا تفيد ان الوصف المذكور دأبه بجعلها
وأجيب لاه وكدة لان كونه لثيما يفيد دوام سبه لا تفيد بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) وفي نسخة الدنو شري بخط
كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر أنا بن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني فان جملة جلا صفة لهذوف أي
رجل جلا الامور اه وكتب عليه شيخنا الغنيمي رحمه الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما يطرد المحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به
الحلال السيوطي وغيره (قوله أن تكون مشتملة على ضمير) قال اللقاني اختلف هل تغني ال عن الضمير وأجاز ذلك الناطم كما في قوله
كان حفيف النمل من نور عجمها ١١٢ * عواذب نحل أخطا الغار منطق أي غارها اه وقال المرادى أفهم قوله ما أعطيته خبرا

انها لا تترن بالواو بخلاف
الحالية فلذا لم يقل ما
أعطيته حالا ولا يرد عليه
كما توهم بعضهم جواز
اقتراحها بواو اللصوق
لان تلك ليست رابطة
بل الرابطة الضمير الذي
في الجملة نحو وما أهلا كنا
قريبه الا ولها كتاب معلوم
(قوله أو مقدر) قال
الدنو شري قال المرادى
ليس حذف العائد من
النعمية كحذفه من
الخبرية في القلة والكثرة
بل ذكر في التسهيل ان
المحذف من الخبرية قليل
ومن الصفة كثير ومن
الصلة أكثر اه وكتب
شيخنا الغنيمي بعده
قلت وينظر بقية الجمل
التي تحتاج الى رابطة (قوله
إذا كان المنعوت بالجملة
اسم زمان) قال الزرقاني
خرج باسم الزمان نحو

نقار الى لفظه ويبقى شرطا آخر في المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور
بمن أو في كما سيأتي (وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اماما لفظا
به كما تقدم) في قوله تعالى واتقوا يوم ماترجعون فيه الى الله (أو مقدر) امام رفوع كقوله
ان يتناول فان قلت لم يكن * عار عليك ورب قتل عار

أي هو عار او منصوب كقوله * وما شئ حيت بمسباح * أي حيته أو مجرور في إذا كان المنعوت
بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه) هل حذف
الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا بقولان الاول
عن سيبويه والثاني عن الاخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مباركا
أي منه والثاني نحو عندي برك بذرهم أي منه (و) الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (خبرية أي محتملة
للصدق والكذب) واليه أشار الناطم بقوله * فاعطيت ما أعطيته خيرا * (فلا يجوز) النعت بالجملة
الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل أضربه ولا مررت (بعيد بعتكه قاصدا الانشاء البيع) لا الاخبار
بذلك لان الطلب والانشاء لا خارجي لهما ما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك أشار الناطم
بقوله * وامنع هنا اي قاع ذات الطلب * (فان جاء) من لسان العرب (ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار
القول) والى ذلك أشار الناطم بقوله * وان أتت فالقول أضمر نصب * لان القول كثر اضماره في
الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل يذكر ان قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا
بالبئ مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب

حتى اذا جن الظلام واختلط * (جاؤا بمذوق هل رأيت الذئب قط)

فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب نعت لمذوق فوجب تأويلها على ان الصفة قول محذوف
وجملة الاستفهام معمول الصفة (أي جاؤا بابن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط
وقال ابن عمرون الاصل بمذوق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت
كذا في الحديث كذا لبيب مثل شوك السعدان هل رأيت شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها
مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب فتأولوه بمقول عند رؤيته (هذا
الكلام) فقول هو الصفة وجملة الاستفهام معموله لهما اه والمذوق بفتح الميم وسكون الذا ال المعجمة مصدر
قولك مذقت اللبن اذا فرجته بالماء والمراد به هنا المذوق مبالغة والمعنى جاؤا بابن سمار فيه لون الورقة

رأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ومحل الخلاف في اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف الى

بجملة غير الجملة المشتملة على الرابطة أما اذا ووصف فلا يجوز المحذف وذلك نحو قولك لا تكره يوما تسوء فيه راحتك فان الظرف ووصف
بجملة تسوء المشتملة على الضمير المستر ووصف بالجملة المشتملة على الرابطة فلا يجوز حذف الضمير حية (قوله أو مجرور) قال الزرقاني
يشترط ان يكون متعينا كما في المثال المذكور بخلاف صر في شهر صمت منه محذف لاحتمال صمته (قوله والى ذلك أشار الناطم بقوله
وامنع الخ) قال الدنو شري عبارة الناطم لا تشمل الانشائية فصحيح الموضع أوضح وأحسن اه ووجه ذلك ان الناطم عبر بالطلب وهو
لا يشمل الانشاء بخلاف العكس لان الطلب قسم من الانشاء وقد يقال استعمل الناطم الطلب في لازمه وهو الانشاء الا أن ذلك لا يثبت
ان عبارة الموضع ليست أحسن (قوله جاؤا بمذوق الخ) قال المصنف في التذكرة وما أدري ما الذي دل النجاة على ان هذا ووصف به يمكن ان

يكون مستأنفا وكان قائلا قال ما صنعت فقال هل رأيت الذئب قط أي هو مثله (قوله والسمار اللين الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم (قوله بشروط أحدها الخ) هذا أحسن وأعم من قول اللقاني أو رد على إطلاق المصدر المبدوء بيمين زائدة كزار وميسر فانه لا ينعت به اه وقال الزرقاني اذا كان مقصورا على السماع كان المشتق منه الشروط غير مسموع فافائدة هذه الشروط فالجواب ان فائدتها ضبط ما سمع (قوله ان لا يؤنث) يخرج فعلة للربة وفعلة للهية وقوله ولا يثنى الخ يخرج ما اذا قصد به النوع فيثنى ويجمع (قوله أو بزنة مصدر ثلاثي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر ثلاثي كقطر وانظر هذا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظره ان الظاهر ان الناظم أشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفى فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر اه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتي بفطره ويثبته عليه ويأتي ما فيه (قوله والرابع اسم مصدر) قال الدنوشري مثل به اشارة الى أن المراد بالمصدر ما يشمله اما تعليلها أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدنوشري قد خالف الفريقان هنا ما قالاه في باب الحال في قولك جازيدير كضافان البصر بين صرحوا هناك بان المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا بانه عليه المصنف في الحواشي ١١٣ وقال الشهاب القاسمي يمكن ان يكون

التي هي لون الذئب والسمار اللين الرقيق والورقة بيضاء يضرب الى سواد (الرابع) مما ينعت به (المصدر) سمعا بشروط أحدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعتوا بمصدر كثيرا * فالترمو الافراد والتذكيرا

(قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وفطر) بكسر الفاء والاثلاثة الاول مصدر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعلة أفطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعم الذات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (ومرضى) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومقطر) اسم فاعل أفطر ويدل به ما جاء من ذلك مضافا اضافته غير معنوية فخور مرت رجل عدل وشرعك وحسبك فدل على المحظ معني الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وأمرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل ورجال ذو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأحروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجل أضياف وضيوف وضيقان وأمرأة ضيفة فقليل * (فصل في اذا تعددت النعوت) فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما ان يكون النعوت مثنى أو مجعوعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفرقه اما ان يكون التثنية والجمع لا يتأنيان فيه فيقوم العطف

ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلا تنافي (قوله والاخير) فيه اشارة الى أن ما أوهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه انما يأتي على القول الاول فقط غير مراد وهذا بانه عليه المحقق (فصل) * (قوله واذا تعددت النعوت الخ) المنعوت والنعت اما ان يتعددا أو ينفردا أو يختلفا وعلى كل فلا نعت حكمان الاول الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور اذا تعددت النعوت والنعت لانه اذا كان

(١٥ تصريح في) المنعوت واحد او بهذا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما اذا تعددت النعوت حيث قال ونعت غير واحد وان مراد المصنف ذلك والشارح خلافا للحكمين بالاخر كما تعرفه و مراد الناظم بغير واحد ما دل على متعددة بتثنية أو جمع أو تفريق مع عطف أو غيره ويرد على منطوقه مسألة وهي اذا فرق المنعوت واختلف نعته وان لا يجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه على مفهومه مسألة وهي اذا فرق المنعوت واختلف نعتيه فإما تذكيره أو اثنته نعتا لا أن يقال كلامه مفروض بما اذا لم يمنع من التبعية مانع وأما اذا فرق المنعوت واختلف اعرابه فلا يرذلان صريح كلام الشارح الا في مسألة الاتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق اذا لم يقتض ذلك وان وجب القطع لمانع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتي الكلام عليها) الذي يأتي انما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لان مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لا يكون الا مختلفا وحكمة التفريق بعطف أو غيره نحو جازيدير العالم الفاضل أو الفاضل (قوله ان يكون المنعوت مثنى أو مجعوعا) قال الزرقاني أراد بالثنى الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فان المثنى والمجموع في الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأنيان فيه) لاختلاف المعنى

(قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المضمر ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفريق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذي هو الضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفردا وليس مفهومه قوله الاتي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفريق المنعوت لان تلك مسألة غير هذه لانها في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه وتفريقه وان كانا قد يجتمعان وكلام الشارح بوجه اتحادهما خصوصا قوله في التوطئة لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهي على ضربين الخ واعلم انه اذا كان المنعوت مفردا جاز تفريق النعت المختلف نحو جازيد وعمر والكريم والبخيل ويتعين الاول للثاني كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقاني زاده الشارح اشارة الى ان كلامه هنا شامل لصوره الاختلاف في اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف في المعنى والجواب عن المصنف ان التثنية والجمع المالم يتأنيلاختلاف اللفظين أو الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتأتى بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب التذكير ١١٤ والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا اه فتغليب التذكير والعقل عند الشمول

مررت برجل وامرأة صالحين
وبزید وهما الصالحين
واشتریت عبدا وفترا
مختارين وتغليبهما عند
التفصيل مررت بانهين
صالح وصالح ويجوز صالح
وصالحه وبانهين ذي عذار
وذي عذرة ويجوز ذي
عذار وذات عذرة وانتفعت
بعبيد وافر اس سابقين
وسابقين ويجوز سابقين
وسابقات (قوله لان نعت
الخ) علمه عبد القاهر بان
اسم الاشارة شديد
الاحتياج الى صفته فلم
يجز فيها التفريق (قوله
وان قدرته بدلا أو بيانا)
فيه نظر لان عطف
البيان شرطه الجود
والبدل لا يقع في المشتق

مقامهما واما تعدد عامل المنعوت (فان) كان المنعوت مثنى أو مجوعا من غير تفريق و (اتحاد معني
النعت) ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه) بالعطف (نحو جازي رجال فاضل لان ورجال
فضلا وان اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق أو
معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها
(وجب التفريق فيها بالعطف) لانه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك
أشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف * فعاطفا فرقه لا اذا اختلف
(كقوله) بكيت وبابكار رجل خرين * على ريعين مسلوب وبال
مسلوب وبال نعتان لريعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكيفية بحيث لم يبق
له عين ولا أثر والبالى هو الذي ذهب عينه وبقى شيء من آثاره وبكامة قصور (وكقوله مررت برجال شاعر
وكاتب وفتية) فهذه الثلاثة المعاطفة بالواو نعت لرجال والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما
والكاتب هو الذي يأتي به منشورا والفتية من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستغنى نعت
الاشارة فلا يتأتى فيه التفريق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيديوه والبرد
والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جمعوا
التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وجل المشتق عليه قال الزيادي وان قدرته بدلا أو بيانا جاز وقد أجاز
سيديوه هذان زيد وعمر وعلى البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضع في الحواشي (واذا تعددت
النعوت) مع تفريق المنعوت (فان كان) العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فلا اتباع نحو مررت بزید وعمر
العاقلين ومررت بشيخ وطفل ويجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت
نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمر الطريقتين فالعطف وان اتحدت نحو خاضع زيد عمر افا لقطع عند
البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وان

الابضعف (قوله واذا تعددت النعوت) قيل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر تعدد النعوت ان يقول كان
هنا واذا تعددت النعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقاني كما يأتي ورايتها في نسخة عليها خط المصنف
لكن قد علمت مما سلف ان هذه مسألة غير تلك لانها في الاتباع والقطع لا الجمع والتفريق وعلمت ان الشارح خلط وان المصنف لم يتم
اقسام المسئلة الاولى ولم يشرح منظوق النظم ومفهومه على ما ينبغي وقد أشرفنا لكاه فيهما (قوله فان كان العامل فيها) أي النعوت
وذلك اذا كان العامل في المنعوتات واحدا لان العامل في المنعوتات فيلزم من كون العامل في المنعوتات واحدا كونه
كذلك في النعوت وانما أرجعنا الضمير للنعوت واحتجنا هذه العناية لانها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه أي المنعوت المتقدم ذكره
بلفظ المفرد و قول الدوشري قوله فيها الضمير المحرور راجع الى المنعوتات فليتامل اه لا يخفى ما فيه (قوله فلا اتباع) قال الدوشري
كان ينبغي ان يقول أو القطع في أما كنه كما قال المرادي اه وقال الزرقاني قوله فلا اتباع أي جائز قال ابن عقيل في شرح التسهيل واذا
كان العامل واحدا وكذا العمل فلا اتباع والقطع جائز ان نحو جازيد وعمر والعاقلان (قوله واختلفت نسبة العامل اليهما) الانسب
بسياق الكلام اليها وذلك لقوله أولا فان كان العامل فيها وليكنه تبي ناعاة للمثال فان فيه النعت مثنى لكون المنعوت مثنى لكنه مفرق

(قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقاني المتبادر منه ان العامل متعدد كما حمله عليه الشارح ويحتمل سموه للعامل الواحد اي يصح ما
 شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبارة اللقاني قوله واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضح لاتحاد العامل ولا لتعدد وهو صريح بدين لان
 قوله فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكره للعامل الواحد كقام زيد وعمر والعاقلان وقوله وان اختلفا فيهما
 أو في أحدهما يؤخذ منه ان اختلاف عمل العامل الواحد في معموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبتها اليهما كضرب زيد وعمر أو
 اتحدت كخاضم زيد وعمر او كل ذلك منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) فضيحه ان الاتحاد في أحدهما شرط كالاتحاد في المعنى والعمل
 فلا بد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل واما اللفظ واما الجنس والاتحاد في الثلاثة ١١٥ له صورتان ومن هذا كرمثالين

وأوفي قوله أو جنسه
 مانعة خلو أعني يمنع
 الخلو عن الاتحاد في أحد
 هذين فلا ينافي اجتماعهما
 اذا الاتحاد في اللفظ أو
 الجنس قد يجتمعان وما
 أفاده كلامه من اشتراط
 الاتحاد اما في الجنس أو
 اللفظ يخالفه اطلاق
 الشارحين للنظم وكلام
 الشارح في الخاص
 الا في يقتضي ان
 الجمهور ولم يعتبروا
 الاتحاد في الجنس فكان
 الانسب ان يقول هذا
 وبنفسه سواء اتحد
 اللفظ أو لا (قوله ومثال
 ما اتحد الخ) لا يخفى ان
 قوله ومثال لا يليق بزوج
 الكلام لقول المصنف
 كجاء بكاف التمثيل (قوله
 كجاء زيد وأتى عمر والخ)
 قال اللقاني مثال المجرور
 ومرت برت برت ومرت
 على عمر والكريمين

كان العامل متعدد أو (اتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جاز الاتباع
 مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين بين أو مخفوضين مثال ما اتحد
 عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمر والعاقلان وهذا زيد وعمر والقاض لان رأيت زيد
 ورأيت عمر الظريقتين ومرت برت ومرت برت بعمر والكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وبنفسه
 (كجاء زيد وأتى عمر والظريقتان وهذا زيد وذاك عمر والعاقلان ورأيت زيدا) يعني (وأبصرت خالدا
 الشاعرين) وسقت النفع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني
 وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا لاللفظ أو كيدا والاول هو العامل جاز الاتباع (وخصص
 بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين) كجاء زيد وأتى عمر والظريقتان (أو خبري
 مبتدأين) كهذا زيد وذاك عمر والعاقلان أخذ من كلام سيديويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم
 الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذا فرق في القياس بين قولك
 ذهب زيد وانطلق عمر والعاقلان وقولك أحببت زيدا ووددت عمر والعاقلين وقولك مرت برت ومرت
 بعمر والعاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا اه وجزم به في النظم فقال

ونعت معمولي وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استئنا

(وان اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمر القاضين) أو اختلفا في المعنى والعمل
 والجنس كهذا ناصر زيد ويخزل عمر والعاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمر والكاتبان
 أو) اختلف (العمل فقط كهذا مؤلم زيد) بالجر (وموجب عمرا) بالنصب (الشاعران وجب القطع)
 عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل، يمنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط
 عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو
 العامل في النعت وهو الصحيح أما اذا اتحد العاملان معنى وعمل فلا محذور في الاتباع لان العاملين من
 جهة المعنى شيء واحد فلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني
 توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين أربع احدها أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كرايت
 زيد ومرت بعمر والصورة الثانية أن يختلفا في العمل فقط كمرت برت برت ولقيت عمر وفيهما أربعة
 أقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما الثاني دون الاول والكسائي
 والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يثبته الثاني فيهما دون الاول والفراء
 بعكس ذلك الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمر ووجد عمر والضالة أجاز قوم فيها

مثل به ابن عقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقاني قصد الشارح يذكّر اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه أن
 العاملين في الاول متفقان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقاني احتراز عما لو توجه عاملان على معمول واحد من
 جهتين كاضافة المصدر الى فاعله ومفعوله تنزيلا لتعار الجهتين منزلة تغيير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرايت زيد ومرت
 بعمر) قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى ان الرؤية غير المرور فانه قد تحصل من غير وجه اختلافهما في العمل ان الاول
 عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه (قوله كمرت برت برت ولقيت عمرا) قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين
 فواحد لان المرور هو اللفظ (قوله ان يختلف المعنى فقط) قال الزرقاني أي ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

(فصل)

(قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقاني قال المصنف في شرح القطر اء الاول فشهروا اما الثاني فنص عليه س في كتابه فقال وقد يجوز ان تقول مرت يقومك الكرام يعني بالنصب أو الرفع اذا جعلت الخطاب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وان كنت لم تعرفهم اه واعلم انه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوما ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة اذا لم يتكرر لم يجوز قطعه اختيارا كانه نعت الاول عند التكرار (قوله مالم يكن مجردا) بقي ضرورتان ذكرهما المنكث اذا كان خاصا بمن جرى عليه واذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقاني ان قوله مالم يكن مجردا التوكيد ظاهره ان هذا القيد بالنسبة لما اذا تكرر المنعوت فقط مع انه معتبره اتحدت المنعوت أو تكرر لذلك قيد الشيخ اللقاني كلام المصنف الا في هذا القيد (قوله أو جاريا على مشار اليه) قال الدوشري لو قال على مشاريه لكان حسنا كما هي عبارة المرادى

الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعوت واحد الصورة الرابعة أن يتحد معنى وعملا وتحت صورته أن يتحد اللفظ أو لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيد ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد وأنى عمرو النظر يقان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذاك مع اتحاد جنس العاملين فان اختلف كهذا زيد وجاء عمرو والظريقان ومررت بزيد وهذا عمرو والظريقان ولقيت زيدا وان عمر أنى الدار القائنان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاختصاص والجزمى الى جوازه

(فصل) اذا لم تتكرر المنعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جازا اتباعه وقطعه مالم يكن مجردا التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملزم الذكر نحو جاءوا الجباة الغنم أو جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها (واذا تكررت المنعوت لواحد فان تعين مسماء بدونها جاز اتباعها) كلها (وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أى بين القطع والاتباع (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع (وذلك كقول خنق) بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راسا كنه بنت هنا القيسية أخت طرفة بن العبد لانه ترثى زوجها بشر بن عمرو بن فريد ومن قتل معه من بنيه وقومه

(لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداء وآفة الجزر

النازلون بكل معتزك * والطيبون معاقد الازر)

فقومي فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهى أى لا يهاكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح وفرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود * فان قلت كيف دعت لقومها بان لا يهاكوا وهم قد هلكوا * اجيب بان العرب قد عرت على عاداتها في استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولهم في ذلك عراضان أحدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقا ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداء جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدولان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للجر والمعتزك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والارز جمع ازاد والمعنى لا يهاكن قومي الذين هم سم على أعدائهم وآفة لا بلهم لانهم كانوا ينحرونها لاضيا ففهموا النزول في الحرب على ضربين أحدهما في أول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقا تلوا على أقدامهم اذا كان القتال في موضع وعرا لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون ما آزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل أرادوا انه لا يرتنى واذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الحبيب أرادوا ان قلبه لا يخطوى على غش ولا مكر (و) المقصود من البيت انه (يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع باضمار) مبتدأ تقديره (هم و) يجوز (نصبهما) على القطع أيضا (باضمار) فعل تقديره (أمدح أو أذكر و) يجوز (رفع الاول) وهو النازلون على الاتباع لقومي أو على القطع باضماره (و) يجوز (نصب الثاني) وهو الطيبون على القطع باضمار أمدح أو أذكر (على ما ذكرنا و) يجوز (عكسه) وهو نصب الاول ورفع الثاني (على القطع فيهما) لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بحمله اجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه أو لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بكثر الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لبقاء اعرابه فيتم ان اتبع الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبع بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع

(قوله اذا كان هذا الموصوف يشار به في اسمه ثلاثة الخ) قال اللغاني فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشار به في اسمه ووصفيه الاولين أي التجارة والفاقة فهل يكون من هذا القيد قلت أما قبل التكلم فالتكلم به ان يأتي بالآخر أو لا للتوضيح ثم في الباقيين الوجه الثلاثة وأما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع ١١٧ لان الموصوف وان تعين بالآخر فقط

الا انه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من انه يمتنع تقديم المقطوع على المتبوع (قوله واذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمي هل مثل النكرة المعروف بالجنسية لانه تكرر في المعنى فيه نظر فليحذر (قوله والمراضيع جمع مريض) قال الزقاني قال العيني في شرح الشواهد الكبرى والمراضيع أصله المراضع بدون الياء لانه جمع مريض فالمد لا شباع الكثرة ويحتمل ان يكون جمع مريض والمدة قياسية كصايح جمع مصباح (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) قال الزقاني عبرة قوله يحمل لان ظاهره شمول ما يأتي مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد (قوله ووجه النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرئت بالواو أو لا قال الرضي والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبية أو رفعتة اه وجوز بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم الحمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد

لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقديم المتبوع والى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله * واقطع أو اتبع ان يكن * معينا بدونها (وان لم يعرف) مسمى المنعوت (الاجمعي) وجب اتباعها كلها) للمنعوت (لتزيلها منه منزلة الشيء الواحد) واليه أشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت * مقترا لذكرهن اتبعت

(وذلك كقولك مرت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشار به في اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد (أحدهم تاجر كاتب والآخر فقيه والآخر فقيه كاتب) فلا يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبوع على الأصح واليه الإشارة بقول النظم * أو بعضها قطع معانا (واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع) لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص (وجاز في الباقي) من نعوته (القطع) عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أو لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بدعية الاول (كقوله) وهو أبو أمية الهذلي يصف صائدا (وياوي الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى)

فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جنيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكن العين المهملة وفي آخره مثانة جمع شعناه بالمد وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أخص شعنا ونحوه والمراضيع جمع مريض والسعالى جمع سعال وهو أخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يحجز القطع الا في الشعر (وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا مبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ) ان رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) ان نصبت النعت وقدرت المدح أمدح وفي الذم أذم وفي الترحم أرحم وعلى ذلك يحمل قول النظم

وارفع أو انصب ان قطعت مضمر * مبتدأ أو انصب ان يظهر

(كقولهم) في المدح (الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو) فهو مبتدأ والخبر (وقوله تعالى) في الذم (وامرأته جمالة الخطيب بالنصب) الجمالة (باضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك فررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدور تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اه ووجه وجوب حذف الرفع والنصب انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا اضمارا للعامل اماراة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو أظهروا العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثلا لخل معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وان كان) النعت المقطوع (لغير ذلك) أى لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أى ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل (تقول مرت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة) فالجرح على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولكن ان) تظهر كلاما من المبتدأ والفعل (وتقول هو التاجر وأعني التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعني

النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعدى في حواشي الكشف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما قصد به من مدح أو ذم أو ترحم قلت ان في الاقتتان للخالفة الاعراب وغير المؤلف زيادة تنبيه وإيقاظ السامع وتحريكه من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فانه أدل دليل على الاهتمام (قوله من تعني أو من هو) قال الزقاني في بعض النسخ

من هو) أو تعني من وهذه أحسن من الأولى * (فصل) * (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع أنه قد يجب تقول جاء الفارس أي الرجل الراكب الفرس ولا تقول جاء الزجل الفارس وتقول جاء الصاحب أي الرجل الصاحب ولا تقول جاء الرجل المصاحب (قوله أما باختصاص الخ) قال الدنوشي هـ ذابيان لما يحصل به العلم لا يكون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدمامني اشتراط العلم على الإطلاق غير حسن فإنه قد يراد الإيهام نحو رأيت طويلا أي شيئا طويلا اهـ وحيث كان قوله أما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف ان علم لثلاثتهم من ذكره بعد الصلاح لمباشرة انه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو الاماء ولوباردا أو اختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليكثروا كثيرا (قوله كررت برجل راكب صاهلا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعا (قوله أي نبأ الخ) قال الدنوشي هذا الكلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فالتعنين كون الفاعل ضمير ارجع الى النبأ المعلوم من السياق وقوله من نبأ المرسلين حال منه اهـ وكتب ١١٨ شيخنا العلامة أخذ الغنيمة رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالتعنين غير صحيح كما يعلم من الوقوف

على كلام المعربين الآية على ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل يعني بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتأمل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه وأجاب عنه بان المنوع هو حذف الفاعل من غير شيء يقوم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتأمل اهـ ولعله انما أمر بالتأمل لان في كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع اهـ ما كتبه شيخنا الغنيمة ومراده بشيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب الدنوشي بعده ثم رأيت في بعض شروح الفقيه ابن معطي مانعه وذهب الاخفش ووافقه ابن مالك الى أن

* (فصل) * ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا (صالحا لمباشرة العامل) اما باختصاص النعت بالمنعوت كررت برجل راكب صاهلا أي فرسا صاهلا أو بمصاحبة ما يعينه (نحو) وألناه الحديد (أن اعمل سابعات أي) اعمل (دروعا سابعات) حذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفة مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاء من نبأ المرسلين أي نبأ نبأ من المرسلين بناء على ان من لا تتراد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان (بعض اسم مقدم مخفوض بن أوفى فالاول كقولهم مناظعن) أي سافر (ومنا أقام) فظعن وأقام جملة ان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الاشياء (أي منافريق ظعن ومنافريق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المحرور ومن هذا تقدير البصريين وقد را الكوفيون المحذوف موصولا أي الذي ظعن والذي أقام وما قدره البصريون أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثاني) كقولهم ما في الناس الاشكر او كغراي الارجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بنى وهو الناس و (كقوله) وهو أبو الاسود الجمالي يصف امرأة (لوقلت ما في قومها لم تبثم * يفضلها في حسب ومبثم) فقيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير (أصله لوقلت ما في قومها أحد يفضلها لم تبثم) في مقالتك (حذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بنى وهو قومها وكسر حرف المضارعة (ن تبثم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف (وقدم جواب لو) وهو لم تبثم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) في قومها الذي هو (الحجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف) وانما قدر متأخرا لان النكرة الخبر

من تراد مطلقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بطواهر من القرآن والحديث عنها وكلام العرب وأنا أسوق اليك شبيهه والافصال عند أشبهه شبيهه فن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين قيل من فيه زائدة في الفاعل أي ولقد جاءك نبأ المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أي ولقد جاءك هذا النبأ من نبأ المرسلين والحجار والمجرور في موضع الحال أي كائنا من نبأ المرسلين والمعنى ناس بما جرى للرسول قبلك فهذا النبأ الذي جاءك هو من نبأهم فن فيه للتبعيض وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لي في بعض الافاضل عن العلامة الرضي عنه في باب حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبأ المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اهـ وقد قدم أيضا الكلام لجل ذلك في باب حروف الجر (قوله وكان النعت جملة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفرد فقيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى في حل المتن هنا فقد أصاب حاله لان ظاهر صنعه ان ضمير كان المقدرة في الكلام مع العاطف عائد على النعت لان قوله أو بعض اسم يقابل اما صالحا وقد أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت مرفوعا) افهم ان شرط هذه المسئلة ان يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره في ما رأيت لاشتراط ذلك (قوله وانما قدر متأخرا الخ) قال

الدنو شري فيه نظرا لان النكرة هنا موصوفة اه وقال الزرقاني ان كلام الشارح سهو منه فان المسوغ للابتداء بالنكرة موجود وهو تقدم النفي وكذا الوصف وانما قدر متأخر التلازم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف باجني وهي جملة الجواب اه وما ذكره من ان الشارح أشار للمسوغ للابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه أن وجوب تقديم الجرح لئلا يلتبس بالصفة ويؤيده أن التحقيق ان التقديم لا يدخل له في التسوية كما تقدم لكن يرد أن محل ذلك ما لم توصف النكرة والاجاز تاخير الخبر نحو وأجل مسمى عنده وقد وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناظم بقوله تعالى وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف ان كانت الصفة الا ليؤمنن فهي مقرونة بالا وعندها انما لا تعرض بين الصفة والموصوف وأيضا ١١٩ بجواب القسم لا محل له فان

قال الجواب مع القسم قلنا الانشاء لا يكون صفة وان كانت من أهل والتقدير ما احدم من أهل فلم يوجد الشرط اذا لا شيء مقدم (قوله لم يحذف الا في الضرورة) قياس ما مر فيمالم يصلح لمباشرة العامل أن يقول امتنع حذفه غالبا ويجعل البيت من غير الغالب اذ الاصل عدم الضرورة (قوله أرمي البشر) قال الزرقاني أفعل تفضيل والجار والمجرور خبر (قوله كان ويجوز حذف النعت) بقي انه يجوز حذف المنعوت والنعت معا كقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة نافعة وقد يحذفان اذا قام مقام النعت معمولا كما قالوا في ماهي بنم الولد وكانهم لم يتعرضوا لهذا لان النعت كان لم يحذف لقيام معمولا مقامه وفي شرح القطر ان المعمول قام مقامهما وعليه فكأنهما لم

عنها بظرف أو جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهماتين ما يغده الانسان من مفاتح آياته والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو يا لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنادون ذلك أى فريق دون ذلك وقولهم ما في بني عسيم الا فوق ما تريد أى الارجل فوق ما تريد وقولك ما مننا الا على أهبة أو ما فينا الا على أهبة أى الارجل على أهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في لم يحذف الا في الضرورة كقوله * يرمى بكفى كان من أرمي البشر أى بكفى رجل كان (ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا) فحذف النعت وبقى المنعوت (أى كل سفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك فان تعميمها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حيث قد قاله في المعنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذات درا * (فلم أعط شيئا ولم منع) فحذف النعت وأبقى المنعوت (أى شيئا طائلا) والذي أخرج الى تقدير هذا النعت تحرى الصدق فان الواقع انه أعطى شيئا بدليل قوله ولم منع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسبها الكلام جباب الصدق ويتحلى بزنة الحق وعمله في المعنى يدفع التناقض واعتراض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة أعطاه ابا عر فسخطها وقال

أتجعل نهي ونهب العبيد بين عيينة والقرع
وقد كنت في الحرب ذات درا * فلم أعط شيئا ولم منع
وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهم * ومن تضع اليوم لا يرفع

فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا السان عني فزادوه حتى رضى والعبيد بالتصغير اسم قرسه ويعنى عيينة بن حصن والقرع بن حابس والتدرا بنهم التاء الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرش الا كبر

ورب أسيلة الخدين بكر * (مهفهفه طافرع وجيسد)

فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أى فرع فاحم وجيد طويل) بدليل ان البيت المدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوتين والفرع بالقاه والعين الشعر

يحذفان لئلا يمتل (قوله كقوله تعالى ياخذ كل سفينة) قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله المجاهدين باموالهم وأنفسهم على القاعدین أى أولى الضرر درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدین أى غير أولى الضرر أجز اعظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقيل وصدر ابان المراد بالقاعدین فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة أى غير أولى الضرر وجع بين التفضيل أولا بدرجة وثانيا بدرجات باوجه انظرها في الكشف والبيضاوي (قوله واعتراض بان عدم الاعطاء الخ) قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك بر دعليه فان عدم المنع لا يقتضي انه أعطى شيئا حتى يكون قرينة على ان المراد لم أعط شيئا طائلا كما زعمه ويجاب بان مراد صاحب المعنى بان عدم المنع المراد به انه أعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء مطلقا فتامله (قوله أتجعل الخ) هذه الايات رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وينظر معنى قوله بين عيينة والقرع والذي يقتضيه

القصة ان يقول دون ومنع صرف مرداس في قوله يقول مرداس والظاهر مرداس الا ضرورة (قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أي
 المختلفة المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدي الى عطف الشيء على نفسه ولا فرق في المتفقة بين أن تكون متبعة أو مقطوعة
 وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدى بما يدل على الوجوب في الجمل نحو مرت رجل يحفظ القرآن ويعرف
 الفقه ويتق الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) ما لم يكن نعت غير واحد ويختلف فلا يعطف الا بالواو كما مر * (هذا باب التوكيد)
 (قوله لرفع المجاز) قال اللغاني أي رفع احتمال المجاز بدل قوله بعد ارفع احتمال المجاز وقال الزرقاني اذا قيل جاءني القوم ثلاثتهم لو
 جاءني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وان رفع فهو توكيد قاله الرضى ثم قال ولا يؤكده بثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية
 العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والالم يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة اه ووجه ذلك أن التاكيد لرفع الاحتمال ولولم
 يعلم المخاطب العدد لكن التاكيد مقيده للمعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه وانظر هل يرد التوكيد بذلك على قول
 المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع
 المصنف لانه عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الألفاظ الاتية انه يؤكدها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من
 حذف المضاف وأيضا اذا كان ١٢٠ ما هنا على حذف المضاف فلا تجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير

والفاحم بالقاء والحاء المهملة الاسود والجميد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق وكأنه قال لها شعر
 أسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله
 واما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل
 * (فصل) * ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا أم وحتى قاله ابن خروف
 وصوبه الموضع في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا للمباشرة
 العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجروان كانا نكرتين نصب
 النعت على الحال نحو * مليحة موحش طال * واذا نعت بمفرد و ظرف و جملة قدم المفرد على الظرف
 والظرف على الجملة فالباقيين * (هذا باب التوكيد)
 والتاكيد ايضا لغة ولم ينفرد أحدهما به تصرف فيجعل أصلا يقال وكذا وكذا كيدا والواو أكثر
 ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التابع (وهو ضربان لفظي وسياتي) آخر الباب
 (ومعنوي) وهو ألفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألفاظ) محصورة وغيرها كالتابع
 لها اللفظ (الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما الرفع المجاز عن الذات) والى التوكيد به ما أشار
 الناظم بقوله * بالنفس أو بالعين الاسم كذا * (تقول جاء الخليفة في حتمل) انه على تقدير مضاف
 (وان الجائي خبره أو ثقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال ويقتضيهما متاع المسافر وحشمه
 (فاذا كدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه

مستعمل في معناه غاية
 الامر انه ليس هو المسند
 اليه بل المسند اليه
 مضاف حذف توسعا
 فالوجه ان التجوز في الذات
 استعمالها في غيره عندها
 الموضوع له بان تريد
 بالخليفة مثله لانه
 يشكل على ذلك اذا كان
 المسند اليه عاما لقول
 الاصوليين ان الاعلام
 من الصرائح التي لا تحتمل
 غير ما استعملت له
 والحاصل انه اذا قيل جاء
 الخليفة يحتمل انه من
 حذف المضاف والمسند

اليه مستعمل في حقيقته ولا تجوز في الكلمة بل في اعرابها ويسمى مجازا الحذف ويحتمل
 انه من المجاز اللغوي بان استعمال المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الاسناد ويحتمل انه من المجاز العقلي بان
 يكون التجوز في الاسناد والمسند اليه مستعمل في حقيقته ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم ناظر للاول والمصنف الثاني وقول
 ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول الثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل
 بالتوكيد اللفظي الا الاحتمال الثالث فيرفع بالتوكيد بهما أيضا ويجري في نحو جاء القوم مما كان المسند اليه من ألفاظ العموم
 ويرتفع بالتوكيد اللفظي فقط الا على احتمال المجاز العقلي فيرفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شيء منها باللفاظ الاتية
 ويجري فيه على وجه آخر اقتصر واعليه وهو ان القوم مستعمل في البعض مجازا لغويا والمسند اليه على حذف مضاف تقديره بعض
 أو تجوز في اسناد البعض لكل وهذه الاحتمالات انما ترتفع بالتوكيد باللفاظ الاتية والتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جاء
 الخليفة وفيما ياتي بالقوم ليس للتقيد وحيد في النفس والعين مجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا قالوا ان ألفاظ التوكيد اذا اجتمعت
 قدمت الخواص على القوم ان المؤكد ان لم يكن من ألفاظ العموم احتمل مجازات ثلاثة ولكل توجيه وان كان من ألفاظ العموم احتملها
 ولكل توجيهان وفي هذا مجتمع النفس والعين مع الألفاظ الاتية (قوله أو بهما) قال السبكي على يمكن ادخاله في عبارة الناظم بجعل أو

للإباحة لأن المعنى كد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر ان كان قوله كذب صيغة الأمر ان كان بصيغة الماضي المجهول فهي لاحد الشيتين قال الزرقاني وظاهر كلامهم ان التاكيد سائغ ولو عطف على المؤكد وهو الذي ارتضاه الرضى ونصه وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتاج الى تاكيد ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تلفظ فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد و عمرو لا تلك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد و أردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر اه وظاهر قوله اذا عطفت على شيء ان الحكم المذكور في التاكيد اللفظي والمعنوي وهو ظاهر وقوله والاولى الجواز يدل على ان الاول يمنع ذلك ولا يناق ذلك قوله لم يحتاج لان ما لا يحتاج له مستغنى عنه والبيان بالمستغنى عنه عيب (قوله ويجب اتصالهما الخ) قال الحفص ذلك ان تقول يلزم من هذا الذي ذكره اضافة الشيء الى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن أن يدفع هذا بمنع وانما يلزم اضافة الشيء الى نفسه لو كانا مترادفين وهو منوع بل النفس المضاف أعم من المضاف اليه (تنبيه) * يتفرد النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة كما في التسهيل قال ابن عقيل وأما قولهم جاء القوم باجمعهم بضم الميم وقتها فليس من ألفاظ التوكيد وان أعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال الزرقاني وفي الرضى ما نصه وقد يضاف أجمع اضافة ظاهرة فيؤكده لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم بضم الميم ولا يقال جاءني القوم أجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكدها مع الباء ويدونه نحو رأيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على كلام الرضى ان التاكيد باجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة ومع الاضافة يستبعد ١٢١ كونه تاكيدا التزمتم فيه لدفع هذا

الاستبعاد كالترامها في فعل التعجب في نحو أحسن بريد فانه لما كان يشبه فعل الامر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه الباء لدفع هذا كذا قاله بعض شيوخنا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير) لا يخفى ان هذا انما هو إشارة الى اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد لا لوجوب كون لفظهما مطبقة من الافراد والجمع وكان يجب تقديمه

أو عينه أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع الجواز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التاكيد يضعف احتمال الجواز ولا يرفع احتمال البتة (ويجب في النفس والعين اتصالهما) لفظا (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف ليرتبط به (و) يجب ان يكون لفظهما مطبقة في الافراد والجمع (والى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير مطابق للمؤكد) تقول جاءني زيد نفسه عينه وهند نفسها بنهاو الزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا أعيونهم ولا أعيناتهم في التوكيد (وأما في التثنية فالافصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع قوله (على اقل) بضم العين فيقال جاءني زيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز في غير الافصح نفسيهما عينهما بالافراد ونفساهما أعيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأما ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معطي ووافقهم الرضى واقترع في النظم على الجمع فة قال وأجمعهما بافعل ان تبعهما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المثني كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان باب التثنية جمع في المعنى (ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم) كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايقين لفظا أو معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على

(١٦ تصرح في) على قوله ويجب ان يكون الخ (قوله جمعهما على أفعل) قال اللقاني أحسن منه قوله في التسهيل جمع قلة لان عيناي جمع على أعيان أيضا ولا ينعت بها في المثني ولا في الجمع كما لا ينعت فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه وظاهر ان قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم والصواب ولا يؤكد ولا يؤكده (قوله في المتضايقين) قال الزرقاني تثنية مضاف ومضاف اليه وهما حذف أي في مضاف المتضايقين وذلك لان الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا كان معناه متعددا وكان المضاف اليه متضمنا له سواء أضيف لفظا أو معنى فانه يختار في المضاف الجمع على الافراد والافراد على التثنية فقوله قطعت رؤس الكباشين ومن الكباشين الرؤس يختار على رأس في قولك قطعت رأس الكباشين والكباشين قطعت منهما الرأس يختار على رأسى والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الرؤس مثلاً معناه رؤسهما أنظر شرح التسهيل اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة من تحريره كل مثني واحد لا يكون في الواحد منه الا واحد وضعا أو قصدا فانه اذا أضيف لفظا أو تقديرا الى لفظ واحد بضمينهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معنى كان الأرجح فيه الجمع ثم الافراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صنعت قلوبا كما في هذا مثني واحد قلب وهو لا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وقد أضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما باتهما جزاه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بهما النفس في الانف واللسان وما أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من قولك قلعت أعينهما فهذا اذا أردت به قلعت عينهما من كل منهما ووجب التثنية ولم يجوز الجمع للبس ولا بعد أن يجوز الافراد لامن اللبس ولا استحضرا يقول النجاة في ذلك وقولي وضعا نحو قلوبكما أو قصدا

استظهر ارا على نحو اعينهم اذا اردت به النفس من قوله سبحانه عين اليقين وعلى نحو فاقطعوا ايديهم فان اليد بطريق الوضع في الواحد منهم أكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد باليد اليمنى واليمنى لا يكون في الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود ايمانهم ما قولنا فانه اذا اضيف لفظا واضح أو تقدير استظهر ارا على نحو قول الشاعر

رأيت ابني البكرين في حومة الرعي * لعافري الافواه عند عرين
فان التقدير لعافري افواههما و قولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احترازاً من ان يضافا لتفرق نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وقوله حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر ابي بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد لوجوه فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يتسع وقولنا بالجزئية واضح وقد مضت أمثله وهو متفق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيكر وعمر رضي الله عنهما أما أخرجكما من بيوتكما وقوله لعلى وفاطمة رضي الله عنهما اذا أوتهما الى مضاجعكما وفي حديث آخر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن انفاقهما على أزواجهما ألمها فيه أجروني حديثاً على وجزرة فضر بهما يسيافهما وهذا كله شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك عن ان شبه الجزء كجزء وقولنا لم يتبس احترازاً من نحو قبضت درهميكما فانه يجب فيه مطابقة ما أردت والا ألبس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون رأسيهما وقال همنان بن قحافة فجمع بين اللغتين في بيت * ظهر اهما مثل ظهور الترسين * ولم يذكر في الايضاح الافراد رأسا وفي شرح الغاية التثنية فصيحة في نحو فتجاسا نفساهما والافراد قليل ثم اعلم ان أبا علي قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية فانه قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتم اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعال هذا قوم بان أكثر ما وقع ذلك في الاعضاء ١٢٢ وهي الاصل فيه وكثير من الاعضاء كاليد والرجلين اذا ضم زوج منها الى الآخر حصل

الجمع حقيقة من حيث لفظ الافراد اه كلام الناظم (وغيره يعكس ذلك) فيرجح التثنية على الافراد ولم أقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد في الشعر (والالفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكتا لثني) نحو جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلتاهما (وكل وجميع أو عامة غيره) أي لغير المثني وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه أو بعامة نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والمهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن واشترت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصاله بضمير المؤكد) لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وكلا اذا كرى الشمول وكلا * كلتا جنيعا بالضمير موصلا
(فليس منه) أي من التوكيد (خلق لكم ما في الارض جميعا) لعدم الضمير (خلافان وهم) وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيدا للموصولة الواقعة مفعولا للخلق ولو كان كذلك لقلل جميعه ثم التوكيد بجميع فليل فلا يحمل عليه التثنية قاله في المعنى (ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها) لعدم الضمير (خلاف الفراء) تحليلي لا تهلك نفوسكما أي

* فان لها فيهما ذهبت أسما * ومن الثاني قوله * قلوبكما يغشاها الامن عادة * (والزحشرى) اذا منكم الا بطل يغشاها الذعر وحل عليه المبرد قوله أقامت على ربعا جارها صفا * كينا الاعلى على جوقتا اصطلاحا فاعاد الضمير المضاف اليه المصطل على الاعلى لانها مشتاة من حيث المعنى وهو توحيه حسن اه ومن خطه نقات وسقته مع طوله لنفاسته (قوله نحو جاء الزيدان الخ) أي فكلا للذكر وكتا للمؤنث قال اللغاني وقد رد كلا بمعنى كتا كقوله * بنت بقرى الزينيين كليهما * وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أي بقرى الشخصين كليهما وقد يغني كليهما عن كليهما وكقوله جاء الزيدان أو الهندان كليهما (قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف اتصاله لان الاتصال لا يكون الا في اللفظ وكذا قال اللغاني ان قوله ويجب اتصالهما بضمير المؤكد أشار به الى منع حذفه من كل استغناء بنية خلافا لمن أجازوه الى منع اضافته الى ظاهر خلافا للناظم في بعض كتبه حيث أجاز اضافتها الى ظاهر مثل المؤكديهما مستدلا بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وخرج على ان كلا نعت أي أشبه الناس الكمالين وقول الناظم بالضمير موصلا بغيره وجوب مطابقة الضمير للمؤكدا ذال فيه للعهد الذي ارجع لقوله ضمير طارق المؤكد اه وصرح في المعنى بان ألفاظ التوكيد انما تربطها الضمير الملقوظ وترتب على ذلك الاعتراض على من يأتي والاعتراض الا في بدل أيضا على ان المراد الاتصال لفظا وقول اللغاني وخرج على ان كلا نعت الخ المخرج لذلك أبو حيان ورده في المعنى بان التي نعت بها آله على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنكيت على المصنف وأنه أدخل بأفاده ذلك لانه لم يأت بالفتدبر (قوله انا كلا فيها) قال النوشري قال البيضاوي وقرئ كلا على التوكيد لانه بمعنى كتا وتوحيته عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن في الظرف فانه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعف به قول الزحشرى والفراء قد يقال

فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به المصنف في المعنى ودل عليه كلامه ههنا نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والقراء والنحوي لا يوافقون على اشتراطه ان يكون ما فوطابه (قواه حال) الظاهر انهما من قبيل الحال المؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية باقتضائها ان الخلق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع ويحاج بان خلق يعني قدر (قوله وكل في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حيان بدل كل من كل لكونه مقيد للاحاطة ١٢٣ لم أتخيل صحته لاني لم أجدها في

الذي من هذا النوع
الامتصلا بضمير المبدل
منه فان قال مقدر قلنا
فاجعله تا كيدا على ذلك
اه ومن خطبه نقلت
وقوله قلنا اجعله تو كيدا
على ذلك انما يظهر لو كان
الضمير في الفاظ التوكيد
يقدر كابدل وهو لا يوافق
كلام المصنف في المعنى
وهنا (قوله لرفع احتمال
الخ) يمكن مجي كلام ابن
عصفور هنا (قوله لجواز
أن يكون الاصل الخ) قال
الزرقاني استشكل ذلك
بان تا كيدا الزيد بن
ذكر لا ينفي الاحتمال
المذكور لان ما ل ذلك
الى قولك الزيدان كلاهما
جاء في أحدهما (قوله
لامتناع التقدير المذكور)
أي وان أمكن تقدير غيره
وهو اختصم وكلا الزيدان
لكن هذا لا يؤكده لرفع
بكلا بل بالنفس والعين
والكلام في التأكيدي كلا
(قوله واشترت العبد
كاه) قال الزرقاني قال
الرضي وقد كان يحتمل

والنحوي في قوله ما ان كلا تو كيدا لاسم ان (بل) الصواب ان (جميعا) في الآية الاولى (حال) من
ما الموصولة (وكلا) في الآية الثانية (بدل) من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير المحاضر بدل كل جائز
اذا كان مقيد للاحاطة نحو قمت ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل أن تلي العوامل اذ لم
تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيها بدل لا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله
في المعنى قال ابن مالك (ويجوز كونه) أي كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل الى (الطرف) يعني
فيه او فيه ضعفاً تكثير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقدم الحال على عاملها الظرف في قوله في
المعنى (و) كلا وكلا وكل وجميع وعامة (يؤكد بهن لرفع احتمال تقرير بعض مضاف الى متبوعهن
فن ثم) أي من أجل الاحتمال المذكور (جاز) أن يقال (جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلاهما
لجواز أن يكون الاصل جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين) وانه أطلق المثني وأريد به واحد (كما قال)
الله تعالى يخرج من ماله للؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما) وهو البحر الملح واللؤلؤ كبر الدر
والمرجان صغاره (وامتنع على الاصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلاهما الامتناع
التقدير المذكور) لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد
كاه لعدم الفائدة ههنا قول الاخفش وهشام والقراء وأبي علي وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن
مالك في التسهيل واحتج المجيزان العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون
أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشترت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع)
أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزئه المتصل به دون البعض الآخر
(والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترقص ولدها

(قد اكحى خولان * جميعهم وهمدان) وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان
جميعهم تو كيدا كحى خولان وقد اك من التقديرة بالادل المهمة ويجوز في الغاء الكسر فيكون مبتدأ وحى
خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحى فاعله وخولان بفتح الحاء المعجمة وسكون اداء وهمدان
بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان أبو اليمن وعدنان أبو معد وهو
عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد تو كيدا كقوله
* فاني * نهيتك عن هذا وانت جميع * (وكذلك التوكيد بعامة) غريب ولذا أغفله أكثر المصنفين
(والتاء فيها) لازمة (بمنزلة تاني) الزوم في (النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت) الامة
عامتهاو (العبد عامته) بالتاء مع المذكر (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالتاء وفي ذلك تعريض بالردي على
الشارح حيث حمل قول والده في المظم

واسم عملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافلة

فجاءت العبدية واشترت العبدية افتراق الاجزاء حكما كما احتمله الفرد أعني اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال
بتأكيده اذ لو قلت اشتريت العبدية كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا شبيهه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني
أظهر لكون افتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء
العبيدين وجميع أجزاء العبيد (قوله وفي ذلك تعريض الخ) قال السباطي لئان تقول لم يرد الموضع التعريض بذلك وانما أراد وجهها
آخر في تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله انه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث ان أكثرهم أغفله وانما هو

وأما حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بأنه كان ينبغي على هذا أن يتغرض لجمع الضياء فإنه كذلك لا وجه له * (فصل) *
 (قوله ويجوز إذا أريد تقوية التأكيد الخ) قال الزرقاني مقتضاه أنه ليس الغرض من اتباع كل با جمع إلا مجرد التقوية مع أنه يمكن أن
 يقال الغرض منه دفع توهم أن يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد آتيناكم آياتنا كلها فان الله تعالى لم يطلعه على جميع آياته كذا قاله
 بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم أن التوكيد بكل للاحاطة والشمول اهـ ويؤيد ما قاله بعض الشيوخ قول الأصوليين أن كلا
 تأتي للكل الجمعي وللأكل المجموعي فتدبر (قوله أن يتبع كله با جمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وفروعهما على كل وهو
 كذلك وقد راد زيادة التقوية فينبع أجمع وفروعهما بآ كتح وأخواته ويثبع أبصع وأخواته وأبصع وأخواته
 بآ كتح وأخواته وترك ذلك هنا تبع للنظم لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها أنها إذا اجتمعت
 بأنهم كلها تأكيذاً لا أول ولا يجوز ١٢٤ قطع شيء منها أو ألقاظ التوكيد كلها معارف أما بالاضافة إلى الضمير نحو كلهم وأما بالعلمية

نحو أجمعون ومن ثم امتنع
 نصب شيء منها على الحالية
 ويمتنع عطف بعضها على
 بعض وزعم بعضهم أن
 أجمعين مفيد اتحاد الوقت
 والصحيح لا وإنها تنفيد
 مطلق العموم بدليل
 لا غوينهم أجمعين فتأمل
 اهـ وقوله وأن الحكم عليها
 أنها إذا اجتمعت الخ
 خالف فيه ابن برهان قال
 إذا قلت جاءني القوم كلهم
 أجمعون أكتعون أبصعون
 أبتعون فكأنهم تأكيد
 للقوم وأجمعون تأكيد
 لآكلهم وهكذا البواقي
 وقال بعضهم إنما يفيد
 أجمعين الاتحاد في الوقت
 إذا وقعت بعد كل فلا
 دليل على عدم الافادة
 في لا غوينهم أجمعين

على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فإن أكثرهم أغفلوه ثم قال وليس هو في حقيقة الأمر نافلة
 على ما ذكره فإن من أجلهم سيبويه ولم يغفل اهـ وفي الأقسام ان المبرد خالف سيبويه فزعم أن عامتهم
 بمعنى أكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فإنه تخصيص والتوكيد تعميم
 * (فصل) * ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كله با جمع وكلها بجمع اهـ وكلهم با جمعين وكلهن بجمع
 فتقول جاء الجنس كله أجمع والقبيلة كلها جاءوا القوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى
 فسجد الملائكة كلهم أجمعون) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 وبعد كل أكدوا با جمع * جاءوا أجمعين ثم جمعوا
 (وقد يؤكدهن) استقلالاً (وإن لم يتقدم) أيهن (كل نحو) قولك جاء الجنس أجمع والقبيلة جمعاء
 والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لا غوينهم أجمعين) إن جهنم (لموعدهم أجمعين) وإليه أشار
 الناظم بقوله ودون كل قد يحى أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع
 (ولا يجوز تشبيه أجمع ولا جمعاء) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا) عن تشبيه أجمع وجمعاء وإلى
 ذلك أشار الناظم بقوله واغن بكلماتي مثني وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا
 (كما استغنوا) غالباً (بتثنية سى) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تشبيه سواء) بالمندفق الواسيان ولم
 يقولوا سواء أن الأندرا (وأجاز الأخفش والكوفيين ذلك) أي تشبيه أجمع وجمعاء (فتقول) على رأيهم
 (جاء الزيدان أجمعان) بتثنية أجمع (والهندان جمعاً وان) بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تشبيهما
 فقد تكلف وأدعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما أوزنهما نحواً كتح وكتعاء (وإذا لم يقدتوكيد
 النكرة لم يجز باتفاق) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك أن بعض
 الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً في دعوى الاتفاق (وان أفاد جازعاً عند الأخفش وعند الكوفيين
 وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين من مطلقا وإليه أشار الناظم بقوله
 وان يقدتوكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

(قوله وان لم يتقدم كل) قال الزرقاني الأولى أن تكون الواو والحال لوجهين أحدهما أنها إذا كانت للبالغة يدخل
 القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيهما أن التغيير بلفظ قد يشعر بالقلّة وهي إنما تكون عند الاستقلال لا مطلقاً واعلم أن انتفاء
 التقديم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع أن هذا غير ما دبل المراد عدم وجودها وكان المصنف اتكل في ذلك على أنها توابع كل
 فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تشبيه أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعهما الكلا وكلتا ككل وقال إنما يصح الاستغناء بذلك إذا قصد
 شمول الأفراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان أما إذا قصد شمول أجزاء الأفراد كما في اشترى ثوباً عبيدين أو الامتين فإن كلا وكلتا لا تفيد
 فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما أن سواء تطلق بحالها على المثني كقولك زيد وعمر وسواء ولا كذلك أجمع وجمعاء (قوله
 وإذا لم تغد الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله أولاً بنو خير وشر كليهما * جميعاء ومعرفة ألم ومنكر
 فحمل كليهما على البدل عند أهل المصربين أولى لأن خير وشر ليسا بمؤنثين اهـ وقوله ومعرفة معطوف على خير أي هم متصفون
 بالأوصاف الأربعة وقوله أولى أي من جملة على الشذوذ (قوله في قدح في دعوى الاتفاق) قال الدكتور في وقد يحجب بان دعوى المصنف

نعتقد فيها بالخالف فقال ما قال (قوله وتحصل الفائدة الخ) قال اللقاني فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التاكيد
لأن كره واختلافوا بعد ذلك هل يشترط تأقيت النكرة أولا على قولهم فعلم ان الفائدة عندهم غير منحصرة في التأقيت بل انهاء غيره
وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول باشتراط الفائدة دون تأقيت (قوله لمدة) هذا بناء على تقييده بالزمان قال الزرقاني
حصره الحدود فيما ذكره وتقديره زمانا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم ودينار وما كان موضوعا للمدة كورة ولذلك
لم يعبر المصنف بقوله مؤقتا الظاهر فيما افسره الشارح وعدل للحدود لشهواه كما قررنا قال الرضي وقد أجاز الكوفيون تو كيدا المنكر
إذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ودينار ويوم وإيلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه بغير دليل لا ختم
تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأ كيدا والمؤ كد تعريفا وتأكيدا عندهم خلافا للبربريين (قوله قد صرت
البكرة الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتة والبكرة بفتح الكاف واسكان الغتان حكاهما صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب
الاسكان وهي التي يسقى به الماء اه من الاشارة قال العيني أراد صوتة بكرة البثريوما من أوله الى آخره (قوله رجب) قال الدنوشري
هل رجب منصرف وكذا صغر أولا قال سعد الدين في حاشيته على الكشف ان أريد بهما معين فهما غير منصرفين والافنصر فان
قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك ان المعين معدول عن الرجب وعن الصغر كما قالوا في سحرانه معدول عن السحر فيما أريد به
سحر بعينه ففهم العلم والعسل وقد يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمانا) قدره تبع للمرادى وابن الناطم
لكن مثل الرضى والشاطبي بدينار ودرهم فعلم انه لا يشترط كونه زمانا قال الشهاب القاسمي ١٢٥ وانظر هل يشمل المفيد اذا كان

العامل نحو الشراء نحو
اشترت عبدا كله فانه
يقيد دفع توهم شراء البعض
وقال السنباطي قوله زمانا
الظاهر جواز اشتريت
كله فكان ينبغي اسقاط
لفظة زمانا لكن الشارح
سأله في ذلك المبرادى
وكذا الرضى وغيرهما
ولعل اقتضاهم على
ذلك لانه الغالب اه
وفي قوله اشتريت

(وتحصل الفائدة بان يكون) المنكر (المؤ كد) زمانا (محدودا) وهو ما كان موضوعا للمدة لها ابتداء
وانتهاء كيوم وأسابيع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من ألفاظ الاحاطة) والشمول كقوله قد
صرت البكرة يوما أجمعوا (كاعتكفت أسبوعا كله وقوله)
لكنه شاقه أن قيل ذار رجب * (باليث عدة حول كله رجب
ومن أنشد) كالناظم وابنه (شهر مكان حول فقد حرفة) من التحريف وهو التغيير لان المعنى يقيد
عليه لان الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله الى آخره رجا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح
أن يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجا وبعضه غير رجب
حتى يتمنى ان يكون كله رجا (ولا يجوز صحت زمانا كاه) لان النكرة غير محدودة فان الزمن
يصلح للقليل والكثير (ولا) صحت (شهر انفسه) لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة
ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا أسد انفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد
التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازى لا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد
اعترف ابن مالك بذلك وأما ما زيد نفسه ففائدة رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء أسد
نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي (واذا أ كد ضمير مرفوع متصل بالنفس

العبد كاه بتعريف العبد اشكال لان الكلام في النكرة الا ان يقال أل فيه للجنس فهو نكرة بمعنى وقوله وكذا الرضى مخالف لما نقلناه
قبل من انه مثل بدينار ودرهم ويأتى عن الزرقاني (قوله ولا يجوز هذا أسد الخ) قال الدنوشري كلام فيه تكرار فليكن أوله وأخوه
اه وأقول لا تكرار فيه نعم تأخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر اذ لا نخل للسئلة التي ذكرها المصنف هنا فيه على ما علل به نعم لو حال عدم
جوازه بان المؤ كد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة حسن موقعها ثم ان ما علل به انما يظهر على ما جاء عليه كلام
المصنف من ان رفع المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كان براديا لا سدهنا الشجاع لا على ما جل عليه الشارح
من انه على حذف مضاف اذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من عدم امكان المجاز اللغوي في جاء
زيد نفسه ظاهرا على ما نقلنا سابقا من عدم مجيئه في الاعلام اذ لم يجعل مجازا المحذف منه ممكنا فيه وان الاصل غلام زيد كما لا يخفى ومن عدم
امكان المجاز العقلي في جاء أسد نفسه ممنوع لا مكان ان يكون الخ في الحقيقة لصائده أو سائسه أو نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي
عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه لان المسند هنا هو اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجب التفرقة ملاحظة مواقع
الاستعمال من التجوز غالبا في لفظ الاسد دون الاستناد اليه (قوله اذ ليس من فوائد الخ) قال الزرقاني تعليل لعدم الجواز (قوله واذا كد)
قال الدنوشري هو على حذف فعل الارادة كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أو على المجاز من اطلاق اسم السبب على السبب (قوله ضمير
مرفوع متصل) قال اللقاني سكنت عن الضمير المرفوع المنفصل والظاهر انه كالمظاهر نحو أنتم أنفسكم قوموا اه ولا يخفى ان المصنف
لم يسكت عنه لان تقييده بالمفصل يفيد ان المنفصل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشارح في المجازات وكان يليق بالشارح ان يعمم به فيقول

بعد قول المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوموا افتأمل (قوله وجب تو كيد الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح ايدمايني في بحث الباء الزائدة بان الواجب أحد الامرين اما التوكيد واما الفصل وقال نص عليه أبو حيان فيصح ان يقال قتم يوم الجمعة أنفسكم وباقي عن المرادى مثله (قوله كراهة انبها الفاعلية الخ) علة وجوب التوكيد أولا بالمنفصل كما أفصح عنه الحنفيد والحق انه تعليل لا اختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التوكيد بالمنفصل أولا ان المرفوع المتصل بمنزلة مترلة الجزء فكرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا ان يؤكدوا أولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يحجروا هذا المستقل الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيد المرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه ايدمايني وان نوزع فيه ومنه يؤخذ علة الاختصاص بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الاخير وعلة بعضهم بانه الذي يقع فيه الاستتار (قوله المؤنث) ظاهره انه لو كان لمذ كره نحو خرج نفسه أو عينه لا لبس وفيه ان كان المسامح من اللبس عدم التانيث ان المؤنث هنا مجازي يجوز فيه التجريد من العلاقة فاللبس حاصل ومثل الحنفيد للبس بالمذكور جعل منشأ وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين اعراب الفاعل الخ) قال الزرقاني يعني ان التفريق بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لخوف اللبس في البعض وحل الباقي عليه في ذلك (قوله وما ذكرناه من التعليل الخ) قال الدنوشري قال المرادى فرع اذا قلت هلم لكم أنفسكم حار دون توكيد الفصل الذي هو لكم وهذا بخلاف فلا ١٢٦ يتوهم انه لا بد من التاكيد ذكره في الارشاد و هذا الفرع يبطل قول الشارح وما ذكرناه من

التعليل الخ اه وقال الزرقاني محصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتاكيد لما قبله وذلك انما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمة الفصل هنا والصفار بالصاد والفاء أحد شراح كتاب سيبويه اه وفي كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظرا لانه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد

أو بالعين وجب تو كيد الخ (قوله وأشار الناظم بقوله

وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع (نحو) قمت أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكم وقاماهما نفسهما و (قوموا أنتم أنفسكم) وقاموا هم أنفسهم و قمن هن أنفسهن و قمن أنتن أنفسكن كراهة انبها الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة أو نفسها توهمت نفس الحياة وجلوا ما لا لبس فيه على ما ألبس كما في مسألة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف (بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير أقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه (وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومرت بهم أنفسهم وقاموا كلهم) التوكيد (الضمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب) أما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع وأما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأكدوا بما سواهما والتقدير بلترما (وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زاد في

التسهيل

وقد مثل في كتابة أخرى للفصل بالرفع الذي ذكره المرادى وقال هلم هنا قاصروا اللام زائدة

مقوية والمعنى ائتوا أنتم أنفسكم (قوله لكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشري هذا مخالف لما سبق له في قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه وقد يجاب بان الضمير أقوى من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما في توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح في الاعرفية فن العجب ابراده الجواب بما يوهم الاستبعاد وليته توقف في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التاكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف (قوله اما الاولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفا فلا تغفل (قوله ولا لبس) هذا انما يناسب لوجعل علة اللبس في النفس والعين ايلاءهما العوامل وهو لم يعرج على ذلك وتخصص اللبس بالمؤنث مع ان العلة في اللبس مطلقا ما ذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقاني اعلم ان تعريف المصنف للتاكيد مبني على ان المراده المؤكد حيث قال اللفظ الخ وأما في التسهيل من قوله إعادة اللفظ أو تقويته بمعناه فمبني على ان المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله أي معنى ما قبله فيشمل التاكيد بالمرادف قال شيخنا اذا تقرر هذا ظهر لك ان كلام الشارح نظرا من وجهين أو هما انه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم منه ان ما في التسهيل زائد على ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادته التقوية لا يناسب كلام المصنف لما بين لك من ان تعريف المصنف للمؤكد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما أو يمكن الجواب عن الاعتراض الثاني بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف على

المكرر اى اولفظ المقوى بمرادفه معنى فان قلت هذا كله خلاف الظاهر بالنسبة لما فى التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة له هو واما بالنسبة لما فى التسهيل فيمكن ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد (قوله ولا يزيد على ثلاث) قال الدنوشى نقل الدمامينى فى شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الادباء على أن التأكيذ اذ وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات واما قوله تعالى ويل للمكذبين فى جميع السورة فليس بتأكيذ بل كل آية قيل قبلها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فبأى الآري كما نكذب ان فى سورة الرحمن انتهى وقال الزرقانى ظاهر قول الرضى يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة أنه لا يتعقد بالثلاث (قوله كتأكيذا سمع مرادفه) قال الدنوشى كان الاولى حذفه ليكون على نمط ما قبله وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل موافقا لاسم الفعل فى المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الاولى يقتضى صحة ما قاله ووجه ما يأتى عن الزرقانى (قوله وصمت سكت) قال الزرقانى ظاهره أنه معطوف على مدخول فهو وليس بظاهر لان مدخولها مثال لتأكيذا لاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب أن قوله وصمت الخ معطوف على مدخول السكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لاتقاء اللبس أى كتأكيذا سمع مرادفه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو الخ (قوله فالأكثر افتراء بها بالعطف) هذا بخلاف التأكيذ المعنوى قال الزرقانى وانما جاز العطف فى التوكيد اللفظى دون ألقاظ التوكيد المعنوى لان التأكيذ اللفظى لما كانت ألقاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفي ذلك بخلاف ألقاظ التوكيد المعنوى فانها لما كانت مختلفة كان الايمان بالعاطف مقويا للغايرة فلذلك لم يحز الايمان بها فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيذا لفظيا والجملة المفسرة هل كل منهما كلام أولا ١٢٧ وأجاب بعض شيوخنا بنى الكلام

عن كل منهما (قوله كما صرح به فى الارتشاف) لم يصرح فيه بالاختصاص وانما اقتصر على ثم ولا خصوصية فى الاقتصار لان ابن مالك فى التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضى بان الغاء كشم قال الزرقانى ومثله فى الكشف وحيث فلا اعتراض على الشارح فى

التسهيل او يتقوى به ووافقه معنى وكل منهما يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث فالاول كجاء زيد وقيام قام زيد ونعم نعم وقت قت والثانى كتأكيذا سمع مرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد وأجل جبر وقعدت جلست أو فعل باسم فعل نحو أنزل فزال أو ضمير متصل بضمير منفصل نحو وقت أنا والى ذلك أشار الناظم بقوله ومامن التوكيد لفظى يحى مكررا (فان كان) المؤكد (جملة) اسمية أو فعلية (فالأكثر افتراء بها بالعطف) وهو ثم خاصة كما صرح به فى الارتشاف (نحو كلا سوف تعلمون الآية) أى ثم كلا سوف تعلمون وما أدر السابوم الدين ثم ما أدر السابوم الدين (ونحو أولى لك فاولى الآية) أى ثم أولى لك فاولى فإرشاد بقوله الآية انما تأكيذا سمع مرادفه فى ذلك تعريض بالشارح حيث مثل بأولى لك فاولى ولم يزد فإوههم ان المؤكد الجملة المقرونة بالغاء (وتأنى) الجملة المؤكدة (بدونه) أى بدون العاطف (نحو قوله عليه) الصلاة والسلام والله لا غزون قرشا) والله لا غزون

التمثيل بأولى لك فاولى وصرح الشرح فى بحث الجمل ذوات المحل بأن ثم الداخلة على الجمل المؤكدة توكيد لفظيا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب التامسى اعلم انهم أطلقوا فى المعانى وجوب ترك العاطف فى تأكيذ الجمل التى لا محل لها من الإعراب وهو يخالف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة ويكون امتناع غيرهما وفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ماله محل لتمثيلهم بالاثنتين ونحوهما مما لا محل له فان قلت قد جاء العطف بالواو فى القرآن كان فى سورة الكافر ونفاه قال فيها ثانيا ولا أتم عابدون ما أعبد قلت قوله الاول محله النصب لانه مقول القول أى جزء مقول وجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حواشى المختصر والفاكهى وفى كون جزء المقول حكم القول وان قاله السعدى مخالفا لكلام المعنى وقد بينا ما يتعلق بذلك فى حاشية المختصر فى مباحث الفصل والوصل (قوله فإوههم ان المؤكد الجملة المقرونة بالغاء) قال الزرقانى ان قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى أولئك ما تكرهه لاستحقاقك لذلك فصرت مولى اسم مفعول فقوله تعالى فاولى مطاوع لقوله أولى للمثل كسرت فأتكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشى قال العلامة جلال الدين المحلى فى تفسيره فى النظم الشريف أولى للغيبة التفات عن الغيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين أى وليك ما تكره فاولى أى هو وأولى بل من غيرك ثم أولى لك فاولى تأكيذا والظاهر من كلامه انه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لاسم مفعول وقال البيضاوى أولى لك فاولى أى ويل لك من الولا وأصله أولئك الله ما تكرهه واللام زيدة كما فى رد فى لكم وأولى لك الهلاك وقيل أفعـل من الويل بعد القلب كأدى من دون أو فعل من آل يؤل بمعنى عقباء النار ثم أولى لك فاولى أى يتكرر عليه ذلك مرة بعد أخرى اه وقال فى القاموس وأولى للتهديد وعيد أى قارىه ما يهلكه وفى غالب نسخة تهديد من التفعيل فليتأمل (قوله وتأنى بدونه نحو قوله الخ) قيل تخصيص

العاطف يشتم والحكم على الواو بها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى أنه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم بدليل إعادة المقسم به (قوله ثلاث مرات) قال الدوشري ذكر ثلاث مرات اللهم إلا أن يقول وكذا يقال فيما بعده اه أي لانه بالتكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا (قوله وان كان المؤكد) قال الدوشري هو بكسر الكاف لماسياني (قوله منصوبا) قال اللقاني الظاهر أنه لا مفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما قام لا أنت أنت (قوله فواضح) انما يكون واضحا اذا كد مثله على ما حمل عليه الشارح الكلام وليس في العبارة ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكدة قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما في المسئلة الآتية فمفهوم كلامه هنا يشمل تا كيد المتصل وتفصيل ذلك انه اذا كان منصوبا نحو رأيتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك يجوز انه وذهب البصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتفقا واعلم أن المصنف لم يشرح مسألة الضمير شرحا جامعاً وقد أوضحناها في حواشي الالفة وبينا على مذهب البصريين ١٢٨ حكمة وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه توكيده (قوله فإياك اياك) حكموا

بان التوكيد للمنصوب المنصوب مع انه لا بد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله جاز أن يؤكد به) قال الزرقاني التعبير بالجواز إشارة الى أن الأمر في قول الناظم أكد للإباحة اذ يجوز أيضا أن يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضي وأما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب ضمير منفصل فقال رأيتك اياك أو رأيتك اياه لانهما لما أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل اه وهذا يقتضي ان تا كيده

قر يشا والله لا غزور قر يشا كررها (ثلاث مرات ويجب الترك) للعاطف (هند) اللبس و (ايهام التعدد) نحو ضربت زيداً ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرير منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب منك الامرة واحدة (وان كان) المؤكد (اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم أيا امرأة تكلمت نفسها بغيري ولي (فنكاحها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله) فإياك اياك المرأه فانه * الى الشر دعاء ولاه رجالب

فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمرأه بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بشديد العين من أمثلة المبالغة (وان كان) المؤكد (ضمير منفصل مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومضمير الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير متصل (نحو) أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومرة بك أنت) فيقع ضمير الرفع تو كيد الجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لان أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى تو كيدهما التحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشتركت الجميع في ما نحو قناوأ كرمننا وغلامنا وهو القياس لان أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السبيل في وبقي عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وان كان) المؤكد (ضمير متصل اوصل بما واصل به المؤكد) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذي به وصل

(نحو) جعلت جعلت وأكرمتك أكرمتك (وعجبت منك منك) لان اعادته مجرد اعادته وصل به تخرجه

بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من في رأيتك اياه ونحوه البدل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما تو كيده للمنفصل فيجوز ان كل مرفوعا كما مر عن اللقاني ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك أنتي أكرمت او ما أكرمت الا اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدوشري صوابه المنفصل وان كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدوشري الاضافة بيانية او هو بمعنى المبتدأ (قوله) احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد ولا اصرار المتصل غير متصل ولا جعل لهما متصلين بالعامل لا متنازع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التاكيد متصلا بالمؤكدة لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزم منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا أعيد معهما الفعل كان من تا كيد الجملة وقد تقدمت اه وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال

كونه من الجملة لا يمنع لانه اجال لا لبس بخلاف الجملة فيهما ولذا عظم الشارح وكل الامثلة (قوله او حرفا جوابيا) ان قلت لم يجز في الجوابي الامران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لان الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكما ان التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شي فكذلك ما هنا (قوله لا لا ابرح الخ) قال اللغوي ان قلت الجوابي ما وقع جوابا لسؤال متقدما كلا او نعم جوابا لمن قال اقام زيد ولا في البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذهى رد الكلام سابق عليها كانه قيل يجيبها او اتجيبها فقال لا لا ابرح الخ (قوله حذف ياؤه ضرورة) هذا نظر اما اذا نظر الى لفظه فجمعته على موافق هو القياس كسجد وسجد وسجد والظاهر انه نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فان نص عبارة العيني والموافق جمع موثق بمعنى الميثاق او اصله موافق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة (قوله ايعدكم انكم اذا متم الخ) قال الدونشري جوز الزخشي في كشافه في هذه الآية اعار يب الاول ان انكم الثانية تا كيد لانكم الاولى قال وحسن ذلك لفصل الاولى من الثانية بالظرف ومخرجون خبران الاولى واذا متم الخ ظرف مقدم لمخرجون او هي شرطية وجوابها محذوف وهي معترضة الثانية ان انكم مخرجون مبتدأ والظرف خبره مقدما والجملة خبران الاولى الثالث ان انكم مخرجون فاعل لفعل وقع محذوف او هما جواب الشرط والشرط وجوابه خبران ١٢٩ الاولى وكون الفصل محسنا للتاكيد فيه نظر اذا اصل عدم

الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال معنى كلامه انه من حيث الفصل صرح ان يشبه التأسيس الذي هو الاصل وظاهر كلامه ان جملة وانكم مؤكدة لانكم وكلام الموضح بخالفه فانه جعل المؤكد بالحرف (قوله مفعولا ثانيا) قال الدونشري فيه مسامحة وقوله وهو الكاف والميم مبني على مذهب الصحيح خلافا له ووجه المسامحة في الاول ان المفعول انما هو المضمر المؤول (قوله ووجب) قال السباطي قد روي

من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (وان كان) المؤكد (فعلا او حرفا جوابيا) يؤتى به في جواب نفي او اثبات (فواضح) امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (كقولك اقام زيد) وبلي بلي ونعم نعم (وقوله) وهو جميل بن عبد الله (لا لا ابرح بحسب بشة انها) * اخذت على موافق وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبشنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثناة وفي آخره هاء التانيث اسم محبوسه وتصغيرها بشينة وبه اشهرت وموافق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله موافق كصايب حذفت ياؤه ضرورة (وان كان) المؤكد حرفا (غير جواب ووجب اعران ان يفضل بينهما) اي بين الحرفين المؤكد والمؤكد (وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمرا) لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب (نحو) قوله تعالى (ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون) فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى اواقعة مفعولا ثانيا ليعدوفصل بينهما بالظرف وبما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصل به ان الاولى وهو الكاف والميم (و) وجب (ان يعاد هو) اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد (او ضميره) اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد (ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد اسما (ظاهر انخوان زيدا ان زيدا فاضل) فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيدا (او ان زيدا فاضل) فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد مع الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى (و) عود ضميره (هو الاولى) من اعادته بلا غطه وبه جاء التثنية قال الله تعالى في رجة الله هم فيها خالدون في الثانية توكيد لفي الاولى واعيد مع في الثانية ضمير رجة ولا يكون الجار والمجرور توكيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا عن المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من

(١٧ تصريح في) اشارة الى ان ان يعاد معطوف على اعران لا على ان يعاد لانه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وبهذا يندفع قول اللغوي (قوله وان يعاد هو الخ) قال الزرقاني ظاهره ان الفصل بعمول الخبر مثلا لا يكفي من اعادته ما اتصل بالحرف فلا يكفي ان يقال ان في الدار ان زيدا قائم وطر يقة الرضى خلاف كلام المصنف اذ قال وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل بنحو ان في الدار ان زيدا قائم (قوله بنحو ان زيدا الخ) ان قلت هذا المثال ليس فيه الافادة المتصلة دون الفصل بغير المعاد فظاهر قوله ان يفصل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كانه قصد التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والاولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى في رجة الله هم فيها خالدون لحصول الفاصل (قوله انه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف بانه في محل نصب بل لا محل له لانه أتى به لقصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان المؤكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فان الثانية الخ) لما لم يلتزم العرب اعادته ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة انه ليس توكيد المجموع بالحرف وما اتصل به لان الضمير لا يؤكد الظاهر فليتامل (قوله وهو الاولى) قال الحفيد لاجل عدم التكرير صورة وقال الزرقاني وجه ذلك ان اعادته ظاهرا بياهم انه غيره (قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر) أسلف هذا ايضا آخر

بحث التوكيد المعنوي وشيأت في باب البدل ما يخالفه لأنه قال ونحو رأيت زيدا أياه ليس بمستوعب ولو شمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضع خلافه) أي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف أن كان جوابيا أو مقصولا بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف فلا شرط نحوه لا لأبوج بحب شنة أنها ونحوها * ما من جسام أجده عصا ونحو ليت وهل ينقم شيأ ليت ونحو ليت شعري هل ثم هل آتينهم (قوله والمؤكد الثاني) قال الزرقاني ظاهره أنه معطوف على التوكيد الأول وفيه نظر فإن المؤكد الثاني ليس فاعلا بالنسبة إلى مؤكده فاعل الأصل عن المؤكد الثاني ١٣٠ (قوله لأنها معناها) قال الدنوشري ومن محبى الباء بمعنى عن قوله تعالى ويوم تشقق

السماء بالغيام أي عنه (فائدة) قال الزرقاني قال في التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الأخفش والفارسي وثلث وغيرهم فلا يقال الذي ضربت نفسه زيدا ضربته نفسه فإن التوكيد ينافي الحذف أنظر بقية كلامه وقد أنضى الرضى القول الثاني فقال وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك في الصلة كقولك جاء الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه وبعدها الضمة فحجاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الضمة وخبر المبتدأ ومن الضمة أولى منه في خبر المبتدأ وبعدهم منع من حذف المؤكد لأن

مظهر لا يقولون قام زيد هو وإنما يجوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المعنى وكذا إذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار إضافة التوكيد لضميره ونحو وان كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل أن الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضع خلافه (وشذا اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل (قوله) أن ان الكريم يحلم مالم * برين من اجاره قد ضيما فاكذبان الأولى أن الثانية من غير فصل بينهما واجازة الزنخسري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزنخسري مردود لعدم إمام يستند إليه وسماح يعول عليه ولا حاجة في هذا البيت فانه من الضرورات (وأسهل منه) أي من هذا البيت في اتصال الحرفين (قوله) وهو خطام المشاجعي وقيل الأغلب العجلى (حتى تراها وكان وكان) * أعناقها مشددات بقرن (لأن المؤكد حرفان) وهما الواو وكان (فلم يتصل لفظه) بل بغيره لأن التوكيد الأول وهو الواو والثانية مقصولة للمؤكد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني مقصولة بالتأكيده الأول والمؤكد الثاني قاله الموضع في الحواشي وخفقت كان الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز أن يكون على الزيادة يعني التوكيد لما كان العطف بالواو لأن هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنارع وأقره والضمير في تراها وأعناقها يرجع إلى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحين جبل يقرن به البعير (وأشده منه) أي من البيت الأول (قوله) وهو رجل من بني أسد فلا والله لا يلقى لماني * (ولا للمساكين أبدا دواء لكون الحرف المؤكد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فأتصل لفظه (وأسهل من هذا) البيت (قوله) هو الأسود بن جعفر (فأصبح لا يسأل عنه بمسألة) * أصعد في علوا هو أم تصوبا (لأن المؤكد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرف واحد (ولا اختلاف اللفظين) وهما عن الباء وضع توكيد عن الباء لأنها معناها فهو توكيد بالمرادف وله مسهلان أحدهما أن عن على حرفين والثاني أن لفظ المؤكد يخالف لفظ المؤكد بخلاف للمساكين قاله في شرح الكافية * (هذا باب العطف) *

وهو في الأصل مصدر عطف الشيء إذا تلتبسه وعطف الفارس على قرنه إذا التفت إليه (وهو) في الاصطلاح (ضربان عطف نسق) بحرف (وشيأت) في باب بلى هذا (وعطف بيان) بغير حرف واليهما أشار الناظم بقوله * العطف إما ذو بيان أو نسق * والكلام الآن في عطف البيان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * والغرض الآن بيان ما سبق * وسمى بياناً لأنه تكرر الأول بمرادفه لزيادة البيان فكانت عطفته على

الحذف للاختصار والتوكيد للتطوير فتناقيا اه وظاهر قوله التطويل أن الغرض بالتأكيده التطويل وفيه نظر بل نفسه الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر المؤكد أو حذف اه وأقول نقل في المعنى في مباحث الحذف أن مذهب سيبويه والتحليل جواز حذف المؤكد وقد حذرنا المسئلة في حواشينا * (هذا باب العطف) * (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفته ومساو به في الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشري مراده بالحرف واحد من الحروف الألفية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان بأي نحو عند عسجد أي ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشري غير واضح أي أن صديقه من قوله من ماء صديق عطف بيان وأيس مرادفا للماء كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظي بالمرادف نحو عندى لبث أسد وقد قال إن هذا يشترط فيه التوضيح أو التخصيص

(قوله ونخرج بذكر الايضاح الخ) قال الدوشري ان عطف النسق اذا كان رادفا للعطف عليه منحو أو لثك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
لا يخلو عن ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الآية ليست كذلك فان الرحمة أعم من الصلاة كما قاله شيخنا في
هامش المختصر نافلا له عن شيخه العلامة الطبري ثم لانسلم حصول الايضاح بما ذكره لثان سلماء فليس مقصودا بخلاف عطف
البيان فتأمل منه منصفا (قوله ومنكر التنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف (قوله يخالف لاجماعهم) قال الدوشري
قد يقال عليه ان الزنجشري مجتهد فلا يبالى بمخالفة الاجماع وقد بين البضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام
مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان اذان المراد بالآيات أثر القدم في
الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالفة من دون الصغار ١٣١ وإبقاءه دون آثار ساثر الانبياء وحفظه

مع كثرة اعتدائه ألوف
سنة ويؤيده انه قرئ
آية بيته على التوحيد
اه كلام البضاوي
ووجه حكاية عطف
البيان بقيل مع تعليله
بما ذكر كونه ليس
موافقا لمبوعه في التنكير
والظاهر ان قول المصنف
يخالف لاجماعهم ضعيف
وأشار الى ضعفه المراد
حيث قال بعد نقل كلام
الزنجشري قيل وهذا
يخالف لاجماع الفريقين
ووجه ضعفهما أشرفنا اليه
في أول الحاشية وأنا
لانسلم الاجماع المذكور
فتأمل ثم رأيت الشمني
في حاشية المعنى قال
وفيما نقلناه عن الرضي
من تحوير المخالف في
عطف البيان بالتعريف
والتنكير جواب عنه
أي عن الزنجشري

نفسه (وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة) هذا معنى
قول النظم فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصدية منه كشقه
نخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه بالشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة ونخرج بذكر
الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والاول) وهو ايضاح المعرفة (متفق عليه) عند
البصريين والكوفيين (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر) * مامسها من نقب ولا دبر
فعمر عطف بيان على أي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة
قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني) وهو تخصيص النكرة بغير وجه وهو البصريين
(وأئنته الكوفيون وجماعة) من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم
الزنجشري وابن مصفور وابن مالك وولده وأشار اليه في النظم بقوله
وقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين
(وجوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة)
فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (ونحو من ماء صديد) فصد يد عطف بيان على ماء (والباقون)
من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويختمون عطف البيان بالمعارف)
محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد
يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة
من عشرة أوجه الأعراب الثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (والأفراد والتذكير والتثنية وفروعهن)
ففرع الأفراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد أبو سهل
فأبو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردوا الأفراد واحد من ثلاثة أيضا
وهي الأفراد التثنية والجمع مذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتثنية
واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك أشار الناظم بقوله
فالولينه من وفاق الاول * مامن وفاق الاول النعت ولي
(وقول الزنجشري ان مقام ابراهيم عطف) بيان (على آيات ينفات يخالف لاجماعهم) لان البصريين

فيكون مذهبه جواز المخالف في عطف البيان تعريفًا وتنكيرًا وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البضاوي قوله مبتدأ محذوف
خبره أي أحدها قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزنجشري ورد عليه بان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز
التخالف في عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل أن يكون الزنجشري أطلق عطف البيان وأراد به
البدل كالجماعة تسموا وكذا قال ابن هشام في المعنى قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيرها ويؤيده قوله في أسكنوهن من
حيث سكنتم من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسيره وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه قال
وهذا امام الصنع سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة اه كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا وفي المعنى اجماع
على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان الزنجشري مجتهد لا تقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسجلة عند
المصنف وأي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل وانما قالوا وافر قوايها يعني البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق

البديل والمبدل منه تعريفاً وتكثيراً بخلاف عطف البيان والجواب تجويزاً للتخالف في المسمى عطف البيان أيضاً اهـ نعم الاظهر ان يقال في الكلام مع الزمخشري انه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصنفين فاقاله في آيات بينات مقام ابراهيم غلطوان كان لا يشترط فيه ذلك فخالف للاجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من افراد باب عطف البيان فما لا يليق ثم الاظهر الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جني من جواز خرق الاجماع في القنوت الادبية كما مر والجواب عن الزمخشري بانه أراد بالبيان البديل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان في الآية مانعاً آخر من البيان والبديل وهو التخالف بالافراد والجمع كما أشار اليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يحجب عن هذا المانع بتأويل احدهما بما يوافق الآخر ذلك بان يعتبر في مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعدداً على انه لا يتعين ان يكون بديل كل من كل بل يجوز ان يكون بديل بعض من كل كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز ان يكون بديلاً فتأمل (قوله واخص) قال الزرقاني ان قلت ١٣٢ الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب ان

معنى أخص أعرف كما يقال في المعارف أخصها الضمير ثم العلم الخ (قوله مخالف لقول سيبويه الخ) قد منع المخالفة لاحتمال ان سيبويه بنى ذلك على ان أل في الجهة لتعريف المحصور فدخلها فيفيد الجنس بذاته والمحضور بدخولها والاشارة انما تدل على المحضور كما حقق ذلك ابن عصفور كما سيأتي في باب توابع المنادى وان كان مخالفاً لاطلاقهم ان الاشارة أعرف من محسوب أل (قوله نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون أجلى الخ) قد يقال أي فرق بين أوضح وأجلى

والكوفيين أجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بديلاً لانهم نصوا على ان البديل منه اذا كان متعدد او كان البديل غير واف بالعدة تبين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ وخبر مبتدأ (وقوله) أي الزمخشري (وقول الجرجاني يشترط في عطف البيان (كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه في هذا اذا الجملة ان ذا الجملة عطف بيان) على هذا (مع ان الاشارة أوضح) وأخص (من المضاف الى ذى الاداة) لان تخصيص الاشارة زائدة على تخصيص ذى الاداة ومخالف للقياس أيضاً لان عطف البيان في الجملة بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون أجلى من المعطوف عليه لمكان مذهبان الجلي يبين الخفي (ويصح في عطف البيان) اذا قصد به ما يقصد بالبديل (ان يعرب بديل كل) من كل لما فيه من البيان (الا ان امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع ان يكون بديلاً (نحو هندا مقام زيد اخوها) فاحوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بديلاً لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر لهذا الجملة الواقعة خبر لا بد لها من رابط يرتبط بها بالخبر عنه والابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بياناً لا بديلاً لان البديل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلوا الجملة المخبر بها عن رابط (أو) امتنع (احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث) فالجواب ان يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بديلاً لانه لا يصح احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يحجز لان يا وأل لا يجتمعان هنا (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب (أيا اخو يتابعه شمس ونوفلا) * أعيد كما بالله ان تحدثا حراً فبعد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخويننا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحل محل أخويننا فيكون التغدير باعبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا

وهل يكون الاجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه أوضح ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى عطف ولا شك ان كون الشيء أوضح وأجلى انما هو باعتبار الاعرفية (قوله اذا قصد به الخ) قال الدوشري قد يقال اذا قصد به ذلك تبين كونه بديلاً وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قلت نعم تبين كونه بديلاً ولا يضر ذلك وقد مرخ بعضهم بهذا القول الشارح اذا قصد به الخ في محله بل متعين والله أعلم اهـ والا قرب عندي ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون بديلاً مع مغايرته له في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بجدي يخرج الآخر قد بر (قوله فلو أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد بقوله في قوة السقوط انه ساقط ولا بد وانما هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما مرخ به الشارح فيما سيأتي أول باب البديل وقد أجاب المصنف في المغني والقواعد عن جعل أن اعبدوا الله بديلاً من الضمير في به لما اعترضه بانه يلزم عاينه خلوا الصلة من العائد بقوله والعائد موجود (قوله فكأنه من جملة الخ) قال الدوشري لا يناسب قوله لان البديل الخ اهـ أي لان المناسب لقوله لان البديل الخ تركه كان وان يقول فهو من جملة أخرى لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يحجب بان كان للتحقيق كما في قوله * كأن الارض ليس بها شام * (قوله وهو طالب بن أبي طالب) به كني أبو طالب لان اسمه على المشهور وعبد

مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا قال الزرقاني) قال الرضي عليه الطير ترقبه في معنى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والافه وحال وترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان ميتا فافه وحال من المستكن في عليه اه واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة باجنبي وهو المبتدأ لانه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعراب مبني على القول بان المبتدأ والخبر ترافعا في الاخر واما على القول بان العامل ٣٣ في المبتدأ لا بداء فالتقدير مبتدأ وجملة

ترقبه خبره وجملة المبتدأ وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه (قوله قال الموضح في الحواشي الخ) فيه أمور الاول ان ما جعله مبني المستثنيات من أن البديل لا بد أن يكون صالحا للحال لا محال في محل الاول وما وجد به الشارح لا يظهر في نحو هذا قام زيد أخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك أو ان مبني الجموع ما ذكره الثاني انه قد يجاب عما وجهه النظر بان ذلك اذا ورد احتماله اما انما يجيز من غير دليل فلا كما رأيت بخط المصنف في التذكرة الثالث ان مقتضى توجيهه النظر جواز نصب البديل في البداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف

عطف عليه اسم مجرد من أل ووجب أن يعطى ما يستحقه لو كان نادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يانوفل بالضم لا يانوفلا بالنصب (وقوله) وهو المراد الاسدي

(أنا ابن التارك البكري بشر) * عليه الطير ترقبه وقوعا

فدشربته عين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لان البديل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه أل كالبكري (ويجوز البديلية في هذا) البيت (عند الفراء لاجازته) اضافة الصفة المقرونة بال الى جمع المعارف نحو (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمضى) عند الجوهري والى ذلك أشار الناظم بقوله

وصالح البديلية يرى * في غير نحو يا غلام بعمره ونحو بشر تابع البكري * وليس أن يبدل بالمرضى ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الاسم لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الانس والجن ومنها أن يتبع صفة أي بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أي ومنها أن يتبع مجرد ورأي بمفضل نحو يا أي الرجلين زيد وعمر ومزرت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن بمعنى أي أجزائه أحسن أو عطف على أي مثلها نحو * أيي وأيك فارس الأحزاب * ومنها أن يتبع مجرد وكل بمفضل نحو كلا أخويك زيد وعمر وعندى لانه لو نوى احلال زيد مع عطف عليه وهو عمر ومحل أخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثني غير مفرق وشذ كلا أخي وخيلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البديل لا بد أن يكون صالحا للحال محل الاول وفيه نظرا لانهم يغفرون في الثواني مالا يغفرون في الاوائل وقبوزوا في انك أنت كون أنت تأكيد وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على ابن مسعود في كتابه المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيدان زيد بدلا من الرجل ولا يلزم أن يجوز زيد اه وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان البديل منه في حكم الطرح والبديل هو المعتبر ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك اه ويفترق البيان من البديل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضمير او لا تابع الصفة مير ومنها انه لا يخالف متبوعة في التعريف والتشكير

على البديل أشكال الفرق بين المبدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيهما الا أن يفرق بضعف استقلال المعطوف على البديل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما بمعنى أنت مع اعرابه يجوز أن يلي ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه (قوله ويفترق البيان الخ) من أوجه الافتراق ان بعض أقسام البديل وهو بديل البداء يتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلام بيناه في حواشي الالفية في الديباجة وعطف البيان لا يتعدد بخلاف الخبر في الخبر في البيان تعدد ذكر ذلك في قوله تعالى ملك الناس الا انه فقال انهما عطف بيان لرب الناس لكن قال أبو حيان لا نقل شيئا عن النحاة في عطف البيان هل يجوز أن يتعدد أم لا ومن أوجه الافتراق ان المبدل منه يحذف كافي المعنى في مباحث الحذف ولم يذكر فيها ان المعطوف عليه عطف البيان يحذف وقال في بحث الجملة ان تفسيره قول ثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله منها انه لا يقع ضمير) قال في المعنى لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة التبع في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعى لا يعطف

عليه عطف بيان وذكر ان الزنجشري ذهب عن هذه النكتة فاجاز أن يكون أن أعبدوا الله ببيان الله في الاما أمرتني به قال الدماميني
ولست هذه النكتة بالتصلي في القوة الى حيث يوصف الزنجشري بالذهول عنها وانما آه غير معتبرة بناء على أن ما نزل منزلة الشيء
لا يلزم أن يثبت جميع أحكامه له ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعى مطلقا على المشهور
ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ ولك أن تقول الأصل في ما نزل منزلة الشيء أن يثبت له جميع أحكامه وقول القوم
عطف البيان في الحوام بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي أنه لا يمتاز عنه الا في ذلك لقصرهم المغارة بينهما على الجود والاشتقاق ولو
لم يكن الزنجشري ذاهلا لانه على مفارقة البيان للنعت في ذلك الحكم كما لا يخفى ولم يذ كر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير
وانما يقول انه بني لوقوعه وموقعه فتأمل بالانصاف (قوله ومنها انه لا يقع جملة) في المعنى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة
التفسير ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البديل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التي لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها
محل وأن ذلك يقع في النسق والبديل ١٣٤ خاصة وقد صرح أهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة ومثله بوسوس

اليه الشيطان قال
يا آدم فانظر شرح المعنى
(هذا باب عطف النسق)
قيل المناسب لقوله سابقا
بعد الترجمة بباب العطف
وهو ضربان الخ أن يقول
هنا والنسق تابع يتوسط
الخ (قوله بفتح السين الخ)
قال الدنوشري قال الشيخ
قاج الدين بن عمر اللخمي
السكندي في كتابه
تلخيص العبارة في شرح
الإشارة في مبهمات عطف
النسق يقال نسق ونسق
بفتح السين واسكانها
على اختلاف المعنى قال
الجوهري نغرسق اذا
كانت الاسنان مستوية
ونرسق منتظم والنسق
ما جاء من الكلام على

ومنها انه لا يقع جملة ولا تابع الجملة ولا تابع الفعل ومنها انه ليس في ذية احلاله محل الاول وليس
من جملة أخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البديل في الجميع
(هذا باب عطف النسق) *

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا أتيت به متتابعاً وكثيراً ما يسميه سنيويه
باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينهما وبين متبوعه أحد الحرف الا في ذكرها) وهو معنى قول الناطم
* قال بحرف متبوع عطف النسق * فخرج بالتوسط المذ كر ما عدا المهدود وبتقييد الحرف بالآتي
ذكر ما بعد أي التفسيرية من نحو قولك نرت بعصنق رأ أسد فان أسدا تابع لعصنق بتوسط حرف
التفسير وهو أي وليس من الحرف الا في ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلي
على الاخرى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (وهي) أي
الحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما (ما يقتضي التثنية في اللفظ) بوجه الاضراب (و) في (المعنى) اما
مطلقاً من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والقاف وحم وحتي) تقول جاء القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى
زيد فزيد يشارك القوم في اللفظ بالضمه وفي المعنى وهو الخي ووالى ذلك أشار الناطم بقوله

* فالعطف مطلقاً بواو ثم فاه حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة (وأما مقيدا) يقيد
(وهو) اثنان (أو أو أم فشرطهما) في اقتضاء التثنية لفظاً ومعنى (أن لا يقتضيا ضرباً) لان القائل أزيد
في الدار أم عمرو عالم الذي في الدار هو أحد المذ كورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها
في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفاء حصول المساواة انما هو بواسطة أم فقد شر كتهما في
المعنى كما شر كتهما في اللفظ وكذلك أم مشر كتهما بعدهما لما قبلها في المعنى بها لاجله من شك أو تخيير أو
غيرهما فان اقتضيا ضرباً كانا مشر كين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب
الجمهور الى ان او وأم مشر كان في اللفظ لا في المعنى دائماً والصحيح عند ابن مالك الاول (و) الثاني (ما يقتضي

نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفبت بعضه على بعض فعلى هذا ينبغي التثنية
أن يقال عطف النسق باسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين اذا المتداول بينهم انما هو النسق بالفتح اهـ وأقول في قوله
فعلى هذا ينبغي أن يقال الخ نظر اما أولاً لان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح واما
ثانياً فالمناسبة حاصلة اذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضي التثنية الخ)
فان قلت فإين التثنية في قام زيد ولم يقم عمر وقلت انما التثنية في المفرد فان قلت فاصنع بقولهم ما قام زيد ولم يقم عمر وقلت فاصنع
هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل وليس حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيد الخ) قال الدنوشري تمشيل الشارح
بجاء القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالقاف وحم وهو ممنوع فان ذلك خاص بالواو وحتي كما في المعنى وعجيب من الشارح ذلك
مع تصريحه بالمسئلة فيما يأتي وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني بانه في القاف وحم يراد بالقوم معهود وليس فيهم زيد على أن المثال
يتسامع فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الاول) أي لما تقدم من التعليل قال الشاطبي وأقول لم يتوارد مع النحويين على قصد
واحد فان النحويين انما سموا كلمة على التثنية في معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد أن معنى العامل في محل النزاع انما هو

لا أحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر في القصد وابن مالك تكلم فيما يؤل إليه هذا الكلام إذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد ساوى فيه ما قبل أو أم ما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعدان هذا مذهب ابن الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعاً فلا ابن الحاجب وسياتي تحقيق ذلك (قوله والاصل ليسه الجمل) قدره العيني بقوله ليس الجمل مجزياً ١٣٥ * (فصل) * (قوله لمطلق

الجمع) قال الدوشري محل كونها لمطلق الجمع مالم تقع قبل أما الثانية (قوله ولا التفات لمن غاب بينهما) هو المصنف في المعنى قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقيد اطلاق وانما هي للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معينة أو غيرهما فالتقييد بالمطلق اطلاق في المعنى فرغم أنه غير سديد (قوله وهو تحقيق الخ) تعريض بالحيث حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفر داخ) تبع الناظم في ذكر ذلك هنا وينبغي تأخير الفصل الآتي آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل عزال بقى معموله هنا ثم المراد أنها تنفرد بكل

انتشر بك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيديويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو الزائدة قبلها الزواو وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيديويه محمول عليه والثالث أنها عاطفة تقدمتها الواو أولاً وهو مذهب ابن كيسان ومذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة (وأما لكونه بالعكس) وهو أن ينفي عما بعده ما ثبتت قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل (قوله) وهو وليد واذا أقرضت قرضاً فاجزه * (انما يجزى القتي ليس الجمل)

يرفع الجمل عطفاً على القتي وخبره المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأتبع لفظاً فحسب بل ولا * لكن

(فصل) * في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها (أما الواو فلام مطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافاً للفرأ وهشام وتعليب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تقيّد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاب بينهما بالاطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف واذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع في الحكم (فتعطف متأخر في الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا نوحاً وأبراهيم) فإبراهيم عطف على نوح عطف متأخر على متقدم (و) تعطف (متقدماً) في الحكم على متأخر (نحو كذلك نوحى اليك وإلى الذين من قبلك) الله فالذين معطوف على الكاف مع امادة الجار عطف متقدم على متأخر (و) تعطف (مصحاباً) للمعطوف عليه في الحكم (نحو فأنجيئناه وأصحاب السفينة) فأصحاب السفينة معطوف على الماء عطف مصاحب والى ذلك يشير قول النظم

فاعطف بواو لاحقاً أو سابقاً * في الحكم أو مصاحباً موافقاً فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فحجبتها للمصاحبة أكثر والترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للعبية بارجحية وللتأخر برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق الواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بانها) تختص بأحد وعشرين حكماً الأول أنها (تعطف اسماً على اسم لا يكتفى بالكلام به) أي بالاسم المعطوف عليه (كاختصم زيد وعمر ووتضارب زيد وعمر وواصطف زيد وعمر) وسواء زيد وعمر (وجلست بين زيد وعمر) فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد وواصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد (إذا الاختصاص والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعاني

واحد من تلك الأمور لا بالجمهور على ما حرره الدماميني واستشكل عبارة المعنى لعدة مما انفردت به احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لان حتى يشار لها في ذلك ولهذا لم يذكره المصنف هنا ولا الشارح فتقطن له وكلام الشارح صريح في ذلك لانه ذكر الامر السابع ولقوله بعد ذكر الامر الخامس عشر وأما عكسه الى قوله فيشاركه فيه حتى اذا علمت ذلك عرفت أن قول الزرقاني انفرادها بذلك بمعنى أنه لا يوجد في غير ما جميع ذلك وان كان يوجد فيه بعضها فلا إشكال اه بعزل عن المقام (قوله وجلست بين الخ) قال الدوشري ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية والثالثة كيد كما قاله ابن بري وظاهره وبذلك يرد على منع الحر يرى ذلك

(قوله أما كن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مرادهم أن في الكلام مضافا محذوف فإياه يزول الاشتغال وأن يكون هذا تفسيراً
معتوباً ولا مضاف محذوف في الكلام ولا كنهه لما كان كل من الدخول فحومل مشتقاً على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير
انضمام شيء آخر لأنه متعدد اهـ وهو شرح حسن لكلام المصنف لأنه نسبته للجماعة يعقوب وخطاب ومن تبعهما فحمل كلامه على
تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله إذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشري صواب العبارة أن يقال إذا كان كل فرد من كل
فريق خصماً لمن هو من فريقه فيكون اختصاص العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصاص الزيد بن بعضهم مع بعض (قوله قلت أجيب
عنه الخ) قال الدنوشري الجواب غير ظاهر عند التامل (قوله عطف سببي على أجنبي الخ) لم يكتبوا بالفاء كما كتفوا بها عند الاحتياج
إلى الربط في الجمل وعلموه بأنهم جعلوا الجملتين واحدة فتكون مشتقة على الربط فتدعى بالفاء إذا كتفوا بها في الجمل ففي الواحدة أولى
لاقتضائها الترتيب بخلاف الواو فأنها لا تقتضيه كما لا ينافيها فإن قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو في الربط ههنا (قوله عطف ما تضمنه
الاول) قال الدنوشري الظاهر أنه من عطف الخاص على العام وسيأتي ذكره فيكون مكرراً فليتأمل مع مشاركة حتى لها في ذلك فكيف
يكون من خواص الواو اهـ وأقول ١٣٦ الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام إلا أني لانه يشمل مثل فأكفه ونخل

ورمان وإن الأول ليس عاماً لأن النكرة في سياق
الاثبات لا تعم عموماً شمولياً
ويقال أنه متضمن لصدقه
بغير بعضهم عن هذا
بعطف الاختصاص على العام
وهذا بناء على إرادة العام
الاصولي لكن كان
ينبغي للشارح أن يمثّل
بنحو هذا لا بالآية
الشريفة لأن المعطوف
عائيه فيها عام لتعريفه
بالو في الإشارة الإلهية
للطوف في الكلام على
قوله تعالى فيهما فأكفه
ونخل وورمان بأن يحتاج به
على جواز عطف الخاص
على العام وهو المثال
المشهور فيه وقال بعض

التسمية التي لا تقوم إلا بثنين فصاعداً (والواو مطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف
العطف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخصص بها عطف الذي لا يفتي * متبوعه (ومن هنا) أي
من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الأصمعي) بفتح الميم في قول امرئ القيس
* بسقط اللوى بين الدخول فحومل * بالفاء في إحدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول
وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهي القياس لأن البيئية لا يعطف فيها بالفاء لأنها تدل على الترتيب
(وجه الجماعة) السماع واختلافوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت أنه على حذف مضاف وإن
التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادي أنه على اعتبار التعدد حكماً لأن الدخول مكان
يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأما كنهها (إن التقدير
بين أما كن الدخول فاما كن حومل فهو بمنزلة اختصاص الزيدون فالعمرون) إذا كان كل فرد منهم
خصماً لصاحبه قال وهذا عندى أصح من أن يجعل شاذاً إذا ثبتت الرواية اهـ والدخول بفتح الدال
وحومل بفتح الحاء موضعان بسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر
رمل يعوج ويلتوى فإن قلت قد قدمت أن المساواة من المعاني النسبة التي لا يعطف فيها إلا بالواو وقد جاء
العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور
فيه إلى حالته الأصلية إذا أصل سواء عليهم أنذار وعدمه فالعاطف بطريق الأصل إنما هو الواو قاله
الموضح في الحواشي الثاني مما انفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد اضربت
عمر أو أخاه وزيد ممررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا نية نحو
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس
عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوءوا الدار واليمان السادس جواز فصلها من

الفضلاء ليس هذا من أمثلة ذلك لأن شرطه أن يكون المعطوف عليه عاماً يتناول المعطوف بعمومه
ثم يعطف بعد ذلك تخصيصاً به بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لأن فأكفه نكرة في سياق
الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والورمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر
الناس بل كل من رأينا كلامه فيه وإنما به عليه الشيخ الإمام الفاضل شهاب الدين القرافي المالكي (قوله عطف عامل قد حذف الخ)
هذا سيأتي في كلام المصنف فكان ينبغي التنبيه على ذلك ثم المراد أنها انفردت بذلك إذا كان جمع العاملين معني واحداً والورد
اشتريته بدرهم فصاعداً إذا التقدير ذهب الثمن صاعداً قاله في المعنى (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقاني قال الرضي وأما الفصل
بالطرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والقراء أبو علي في السعة وذلك إذا لم يكن القاعل
معطوفاً بل يكون معمولاً من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده نحو ضربت زيداً وعمراً وبكرراً وجاءني زيد
واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالطرف قال
قطار وتارات حريق كائنها * مضلة برقي رعيلا تعجلا
أعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاها من عام أولاً
فإن كان الفاعل أيضاً معطوفاً على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع

والمنصوب وفي عدم جوازها في المجرور نحو جاء أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالد ولا يجوز مررت اليوم بزيد وأمس عمرو وكلا لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد قال أبو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس به معطوف لان العاطف كانه ثب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينهما وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم فحوقام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قد عمر ولانه تكون الجملة اذن جوا باللقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطف على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدا ثم ان أكرمتي عمرا وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما ولا أم لان أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما سيجي في حروف العطف (قوله السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضي على ما عند التفتازاني واشترط في جواز ذلك في الضرورة أمور ان لا يكون العامل حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالواو وما بعدها ونصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمر ازيد بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمر و وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولا شبهة في كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أو لا فلا يجوز ان وعمر ازيدا قائمان وما وزيد عمر وقائمين لضعف ١٣٧ الحرفين فلا يعملان مع الفصل

معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جعت وفخشا غيبة ونجاسة * خصا لا ثلاثا ليست عنهما عوى وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في البحر خاصة نحو وأرجلكم في قراءة أي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحزرة التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أميت العاشر ايلأوها اذا عطفت مفردا بعد هي نحو ولا الهدي ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلأوها اما مسبوقة

بغير الظرف وكذا لا تقول أما وعمر وزيد فتنظلقان والذي وأبو زيد ضاربان أنا وهل وزيد عمر وقائمان وكيف وعمر وزيد قائمان لانه يتقدم على العامل أيضا وهو اما الابتداء أو

(١٨ تصريح في) الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمر وجاز اضطرار التأخير عن العامل على المذهبين ويشترط أيضا في تقديم المعطوف اضطرار ان لا يكون مقرونا بالواو وما بعدها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمر وواتما جاءني وزيد عمرو وذلك لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير ما قبلها انتغاله انما انفيوا ثباتا كما ر في باب الفاعل فلا يقع قباهما المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها وقواه كالا لانه اشارة الى انه ليس آله حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس مؤثرا حقيقة واما المؤثر هو الفاعل فكذا آله ليست آله حقيقية وقوله لانه يكون اذن متقدما الخ أي لان العامل اما ان يقدر مؤثرا لافادة الاختصاص كما هو رأي بعض أو يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أي لانه يلزم تقديمه على العامل وذلك لان الغرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث كان لزم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيهه في الامتناع خاصة لتعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط ان لا يكون العامل حرفا وقوله لتأخير عن العامل على المذهبين فيه نظر لانه لم يتأخر عن العامل الذي هو الا ابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله التفتازاني) أي في شرح المفتاح نقلا عن المحققين (قوله عطف الجوار) أي بناء على انه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المعنى انه لا يكون فيه عند المحققين واما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا (قوله جواز حذفها) في المعنى ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكي أبو الحسن أعطه درهما درهماين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل البديل المذكور يعني الا ضربا انتهى وقال الرضي وقد تحذف او اي تون معطوفها كما تقول ان قال آكل اللبن والسمك كل سمك لبن أي أوله تا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني نقلا عن بعض مشايخه والقرينة انكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال الدوشري كان الاولى ان يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى أي لتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو أولى مما صنعه لايهامه ان ما قبلها لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) أي فان في غير معنى النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نفي حقيقة كما صرحوا به في باب المبتدأ والخبر

(قوله العطف على النيف) المراد بالعطف ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من نافع ينوف إذا زادوه هذا الحكم محله عند ارادة تعلق العامل بالعطف والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والأفلامانع من أن يقال قبضت منه ثلاثة عشرين أو ثمانين إذا قصد الترتيب بلامهلة أو بها قاله الشمني (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد إذا لم يذكر ههنا اثنتان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبي نواس أقنابها يوم ما يوم ما وثالثا * ويوم ما يوم الترحل خامس * والحق أن مدة الإقامة ثمانية لأن ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغنى وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لأن الناظم أطلق أن اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يبيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفاء فالصواب أن يجعل بدل هذا أنه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيد أو عمر أفرأج باب ١٣٨ الحكاية (قوله المعنوي) جل الترتيب عليه لأنه الأكثر كما ينبغي عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب

الذ كرى والمتبادر أنه جعلهما داخلين في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في المغنى أن الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذ كرى لكن الظاهر أنه هنا لم يرد إلا المعنوي فلا ينبغي احتفال الذ كرى في كلامه والدليل على أنه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وينحو توصافه غسل الخ وجوابه بأن المعنى أراد أنه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الإيراد لاحتاج إلى ذلك الجواب ويؤيد هذا أن الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذ كرى فيهما جوابا ثانيا وهذا يعلم أن كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذي أوقعه في ذلك الصنيع كلام المغنى وهو مشكل كما يعلم

بمثلهما غالبا إذا عطف مقتربا نحو وأما العذاب وأما الساعة الثانية عشر عطف العطف على النيف نحو وأخذ وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربيعين مسلوب وبالي * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لأرزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات وأما حكمه نحو وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فتنشأ كها فيه نحو مات الناس حتى الأنبياء فانها عاطفة خاصة على عام قاله في المغنى السادس عشر اقترانها بـ لا كـ نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيد بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاعراض نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروعة والنخلة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله المحامدى والعشرون عطف أى على مثله نحو * أى وأيتك فارس الأحزاب * (وأما الفاء للترتيب) المعنوي وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقت فسواء وقد تكون للترتيب الذ كرى والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذ كر لفظا لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنال الله جهرة (والتعقيب) وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلامهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فمغداد إذا لم يقيم في البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضى) الفاء (أيضا للتسبب) وهو أن يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (أن كان المعطوف) بها (جمله) أو صفة فالأول (نحو فوكزه موسى فقتل عليه) والثاني نحو لا تكون من شجر من زقوم فالثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الأول) وهو الترتيب المعنوي (بقوله تعالى أهاكناها فجاءها بأسنا) فإن الهلاك متأخر عن مجيئ البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب الذي

بالمرجعة ولو أن الشارح اقتصر على تقييد الترتيب في كلام المصنف بالمعنوي ثم قال بعد إيراد المصنف الآية والحديث وهذا في بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوي ولو جعلت له والذ كرى وجعل ما في الآية والحديث على الذ كرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق في المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام والحاصل أن الآية ونحوها إنما يعتزض بهما إذا لم تكن الفاء للترتيب الذ كرى بل كانت للمعنوي فقط (قوله وتعقيب كل شيء بحسبه) كذا في المغنى قال الدماميني يشير إلى ما قاله ابن الحاجب من أن الاعتبار ما بعد في العادة مرتباً من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضى في مثله بانتفاء المهلة وقد تقتضى والعادة تقتضى بالعكس فإن الزمان الطويل قد يستغرق بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقتضى العرف بحصوله في زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة أن استعمال الفاء فيه أثر أخى زمانه ووقوعه من الأول سواء قصر في العرف أو لا وإنما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف أن استعمالها سابقا بعد بحسب العادة تعقبيا وإن طال الزمن استعمال حقيقي

فتمامه انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف هنا ياتي من اجل التعقيب على هذا المعنى والظاهر انه أراد ما يبادر منه بدليل اعتراضه الا في عليه وما ذكره من جوابيه كما اشرنا آنفا اليه (قوله ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسخ على الحقين (قوله أي يابس أسود) هذا بناء على ان أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فعنى أحوى صفة لغناء وقيل انه بمعنى الاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مد هاتان وأحوى حال من المرعى المتقدم وآخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغناء كجعل قيسا صفة لعوجا قاله في الباب الخامس ١٢٩ من المعنى (قوله فضبت مدة) قال

الاثاني في هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان مضي المدة لا يعقب ما قبله انتهى وفي الرضى اعلم ان افادة الغاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمن طويل اذا كان أول أجزاء متعقبها تقدم كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يتبدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة في الغاء ولو قيل ثم تصبح نظر الى تمام الاخضرار جاز انتهى وبه ينسحق ما قاله اللقاني وقد يستغنى عن جواب المصنف بما تعلق في كلام الشارح تبعا لغيره من ان التعقيب في كل شيء بحسبه ألا ترى انهم جعلوا تزوج فلان قوله له من التعقيب (قوله لا تهارفعت الظاهر الخ) قال الدوشري فيه مسامحة (قوله وانما أبرز الضمير لان الفعل الخ) قال الدوشري جعله ذلك من

في الغاء قاله القراء (و) اعترض أيضا (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث) فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الغاء للترتيب لما حسن ذلك (والجواب) من وجهين أحدهما (ان المعنى) على اضمار الارادة والتقدير (أردنا أهلا كها) فغاءها بأسنا فجيء بالباس مترتب على الارادة (وأراد الوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الغاء فيها للترتيب الذي كرى لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والقراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تقييد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا اذا كان وقوع المطر فيها في وقت واحد (و) اعترض (علي) المعنى (الثاني) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذي أخرج المرعى (فجعله غثاء) أحوى فان اخرج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابس أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (ان) جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وان (التقدير فضبت مدة فجعله غثاء) الثاني (بان الغاء ثابت عن ثم) والمعنى ثم جعله غثاء (كما جاء عكسه) وهو نيابة ثم عن الغاء كقوله * جرى في الانابيب ثم اضطرب أي فاضطرب (وسياتي) قريبا والى افادة الغاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله

* والغاء للترتيب باتصال * (وتختص الغاء بما تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة مخلوفا من العائد) على الوصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم

واخصص بقاء عطف ما ليس صله * على الذي استقر أنه الصلة

(نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخوالك) فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلتها وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لمخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها الماعظمت بالغاء صحت ذلك لان ما في الغاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لان الغاء يجعل ما بعدهما مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لا شعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخوالك وأخوالك خبر اللذان (وعكسه) وهو ان الغاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة (نحو الذي يقوم أخوالك فيغضب هو زيد) فالذي مبتدأ ويقوم أخوالك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة لمخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتغالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيبغض وانما أبرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضمير واجب ابراره وزيد خبر الذي (ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لمخلوفا من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبران وكان القياس ان لا يصح العطف لمخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذا المعطوفة على الخبر خبر ولكنهما اقترنت بالغاء ساغ ذلك (و) الثاني (نحو) (قوله) وهو ذو الرمة غيلان (وانسان عيني يحسر الماء مارة فيبدو) وتارات يحجم فيغرق

ذلك القليل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال ان الفعل جرى هنا على من هو له وانما كذا بالضمير لزيادة الايضاح (قوله فالاول نحو ألم تر الخ) هذا بناء على ما في بحث الروابط من الباب الرابع من المعنى وفي الجملة السادسة عماله محل من الباب الثاني انه يجب ان يدعى ان الغاء اخذت معنى السببية وأخرجت عن العطف في هذه الآية ونحوها وقول أبي البقاء في هذه الآية انها عاطفة تجوز أو سهو ويأتي نقل كلامه هذا آخر البحث في كلام الشارح فتدبر (قوله يحسر) قال في المصباح من باب ضرب وقتل

(قوله أي ينكشف) يؤخذ منه أن يحسر مبنى للفاعل وفي شرح الإسمو في على هذا الكتاب يحسر مجهول والماء رفع بالنيابة (قوله واستشهد به هذا البيت) قال الدنوشي كون هذا البيت من حذف ان الشرطية محل نظر فلي تأمل ووجهه ان الفاء في قوله فيميد ويأتي ذلك لانها لا تقترن بالجواب اذا صلح لمباشرة الاداة كما هنا (قوله اذا غار) قال الدنوشي ينافيه قول بعضهم في قول الشاعر فعينك طوراً تغرقان من البكا * فاعني وطورا تحسران فابصر وقوله تحسران يجوز أن يكون من قولهم حسر البحر اذا انضب الماء عن ساحله ويجوز أن يكون من حسرت القناع ويكون على هذا معوله محذوفا انتهى فتراه قال اذا انضب الماء عن ساحله والشارح قال اذا غار فلي تأمل انتهى ولا يخفى ١٤٠ ما فيه لانه اذا غار انضب كما هو ظاهر (قوله وأما ثم) صرح الشمني في بحث الجمل ذوات المثل

بأنها الملحقة بالتاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل (قوله وزعم قوم) الى قوله وزعم الاخفش كأنه لم يقل واعتراض على المعنى الاول بقوله تعالى ثم جعل منها زوجها وعلى الثاني بنحو أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأن مجرد الاعتراض لا يقتضي انكار الحكم أو تخالفه والذهاب الى خلافه كما في الفاء فانه لم يذهب أحد الى عدم افادتها لترتيب وتختلف التعقيب بها والمقصود بيان ان بعضهم ذهب الى ذلك هنا فلو جرى هتافي التعبير على نظير ما مر في القاء لم يقدا المقصود (قوله وأجيب بان ثم الخ) أجاب في المعنى بخمسة أجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جملة أجوبته ان الذرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيره (قوله لترتيب الاخبار)

فانسان عيني مبتدأ ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبر الخلو من عائد يعود على المبتدأ لرفع الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيميد وعاءيه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادى في باب المبتدأ التحقيق ان الجملة ان اذا عطفت احدهما على الاخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتمى بضمير واحد في احدهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمر وفأكرمه فالارتباط وقع الضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن أبي الربيع قال لانهما تنزلتا منزلة زيد لما جاء عمر وأكرمه فالأخبار اذا انما هو بمجموعه ما والرباط انما هو الضمير اه كلام المرادى وقال الموضح في المعنى كذا قالوا والبيت يحتمل أن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه ونقل المكدودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه أجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذف ارتفع المضارع واستشهد به هذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يعور من قولهم حسر البحر اذا غار ويحسر بالحيم من التجوم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يحسر والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلو من عائد يعود على الموصوف وعكسه فالاول نحو مرت رجل يميكي فيضحك عمرو والثاني نحو مرت رجل يميكي عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلو من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو عهدت به بطير الذباب فيغضب هو وهذا وقد قال في المعنى ويجب أن يدعى ان الفاء في ذلك كذا قد اخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى (وأما ثم فالترتيب والتراخي) على الاصح فيهما والى ذلك أشار في النظم بقوله * وثم للترتيب بانفضال * (نحو فاقبره ثم اذا شاء أنشره) وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب كما ينحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الرمز وأجيب بان ثم فيها معنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تختلف عن التراخي بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأن ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار وجعل منها ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المعنى والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء (وقد توضح) ثم (موضع الفاء كقوله) وهو أبو داود حارث بن الحجاج

(كها الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب) اذا هز متى جرى في أنابيب الرمع يعقبه الاضطراب ولم يتراج عنه قاله في المعنى واعترضه قرينه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في الخلق لطيفة

أي وليست للترتيب المعنوي والترتيب في الاخبار والمعبر عنه بالترتيب الذي وقد جعله من جملة الاجوبة والرديني عن آية الرمز في المعنى انها لترتيب الذكرى (قوله ولا تراخي بين الاخبار) أي لا يتصور التراخي بينهما فتختلف في هذه الحالة عن ثم (قوله قال في المعنى الخ) قال الدنوشي فيه نظر اذ الذي فيه قوله والظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله كها الرديني الخ انتهى وأقول كون ثم بمعنى الفاء لا يدفع الاعتراض لان الفاء ايضا لترتيب ثم ان قول المصنف وقد تقع موضع الفاء يمكن ان يجعل هذا الشارة الى الرد على الاخفش فلو قال الشارح عقبه قوله كها البيت وقوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب وقوله أعجبنى الخ وهذا يرد على الاخفش حيث زعم ان ثم الخ وعلى ابن مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه في الآية فتأمل (قوله وجوابه ان الترتيب الخ) قال الدنوشي توقف

بعضهم في فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسبات لم يفعل في أخواتها السابقة بيان ذلك وهو ترتيب أجزاء ما قبلها
هنا (قوله ويحملون نحو جاء القوم الخ) هذا مقتضى صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يترجح في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون
منصوباً بفعل يفسره المذكور ونسبه اللهاني هناك على أنه الحق خلافاً لما هنا وتعبه بأن الكلام في المحلين مبني على اعتبارين كما بيناه
في حواشي الفاكهسي في باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد في المعنى اشتراط حصول الافادة فلو قال آتيتك الأيام حتى يومالم
يجزوا عترض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالغاية مغنية عن ذلك لأن معناها كون ١٤١ المعطوف متصفاً بزيادة أو نقص

بأن يزيد ذكره تعجيباً

ومبالغة في المعنى بحيث

للمزيد لم يحصل الشعور به

(قوله أو أفراداً من جمع)

قال الدنوشري فيه نظراً ذ

الظاهر أن المشاة جزء من

كل فهو داخل في الأول

فليتأمل انتهى وكتب

شيخنا العلامة الغنيمي

رحمه الله بعده تأملنا ذلك

فوجدنا غريباً شئياً عن

تحرير في المسئلة وهو أن

الحجاج أن أريد به

المجموع أعجبه كلامه

والشارح لم يرد ذلك بدليل

عطفه على ما قبله فلا

نظر في كلامه اذ لم يدخل

في الأول كما زعم ثم كتب

الدنوشري بعده ثم رأيت

الشمي قال في حاشيته على

المعنى قوله الثاني أن يكون

بعضاً من جمع قبلها كقدم

الحجاج حتى المشاة أو جزءاً

من كل نحو أكلت السمكة

حتى رأسها يعني بعضاً من

جمع في المعنى سواء كان

جمعاً في اللفظ أو لم يكن وفي

الشرح أراد ما يكون

والرديني صفة للمرجع يقال مرجع رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينية
كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين العبار والنايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين
من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصر بين (والكوفيون ينكرونه) بالكيفية ويحملون
نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيتك على أن حتى فيه ابتداء ثمة وإن
ما بعدها على ضمها عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور أحدهما كون المعطوف اسماً) لا فعلاً
لأنها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الأفعال فلا يجوز على العطف أكرممت زيداً بكل ما أقدر
عليه حتى أقت نفسي خادماً ولا يدخل على زيد بكل شئ حتى منعتني دانقا وأحازه ابن السيد (والثاني كونه
ظاهراً) لا مضمراً كما كان ذلك شرط مجرورها (فلا يجوز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى أباك
وذلك الشرط (ذكره) ابن هشام (الخضراوي) قال في المعنى ولم أقف عليه غيره (والثالث كونه بعضاً من
المعطوف عليه إما بالتحقيق) بأن يكون جزءاً من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فرداً من جمع
نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعاً من جنس نحو أعجبتني التمر حتى البرقي (أو) بعضاً (بالتأويل
قوله) وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله

(ألقى الحقيقة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فيمر نصب نعله فان ما قبلها) وهو ألقى الحقيقة والزاد (في تأويل ألقى ما يشق له) ونعله بعض ما يشق له
قال أبو البقاء فيكون معاً وفاعلي الحقيقة ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره ألقاها
فألقاها على الأول توكيداً وعلى الثاني تفسيراً وأما من رفع نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرّها
فعلى أن حتى جارة وألقاها توكيداً وكان من قصة المتلمس أنه وطرفه هجياً عمرو بن هند ثم مداه بعد ذلك
فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة وأمره فيها بتلهاما وختمها وأمرهم بها أنه كتب لهما بصله
فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فإلقاها في نهر الحيرة وفر إلى الشام وأما طرفه فإلى أن
يفتحها ودفعها إلى العامل فقتله (أو شديها ببعض) في شدة الاتصال (كقولك أعجبتني الجارية حتى
كلامها ويمتنع) أن يقال أعجبتني الجارية (حتى ولدها) لأن ولدها ليس جزءاً منها ولا شديها به بخلاف
كلامها فإنه لشدة اتصاله بها أركب جزئها (وضابط ذلك أنه ان حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول
حتى) وإن لم يحسن امتنع ألا ترى أنه يحسن أن تقول أعجبتني الجارية إلا كلامها تنزيلاً لكلامها منزلة
بعضها ويمتنع أن يقال أعجبتني الجارية إلا ولدها على إرادة الاتصال لأن مسمى الجارية لا يتناول ولدها
لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل إدارته ما بعدها وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناءه
فلا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها (في زيادة حسنة) مرجعها إلى الحس والمشاهدة (نحو

جزءاً من كل بدليله مقابلة به بالجزء من الكل والأقوال أريد ببعض ما هو أعم لزم التداخل بين الأقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج
المجموع من حيث هو مجموع والألا كان المشاة حيث تذخر الأجزاء انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلّي أن الجزء مقابل الكل
والجزئي مقابل الكلّي والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلّي هو المفهوم الذي لا يمتنع نفس تصوره وقوع الشركة
فيه انتهى كلام الشمي وتبين به أن ما قلناه أو لا نشأ عن تحرير فسطح قول المتعصب وهو أجزء الغنيمي انتهى وأقول الذي تبين أن
الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المعنى فيما قاله الغنيمي وجهه نعم ما حاوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك أنه الخ)
من هذا امتنع ضربت الرجلين الأفضل لهما لأنه لا يجوز إلا فضاء المساذكره الشارح من أن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول الخ

(قوله في غاية النقص المعنوي) أي كاهو قضية كلام المصنف وقال اللغائي ان قول القائل حتى الصبيان من النقص المحسوس كحتى
مثقال الذرة المعنوي (قوله وبقي شرط آخر) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله أنظر هل يغني عن هذا الاشتراط اشتراط الغاية في
المعطوف وأيضا هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام في حتى انما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في أو اذا كانت للتخيير
أو الإباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذا الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل بنحويات الناس حتى عجب الذنب ولعله أوضح
من أمثاله وان كان لا يخلو عن شيء اهـ وكان قدس سره فهم ان المثال حتى عید الفطر والاقويم الفطر لا يمكن صومه لغة لانه بعد
التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لقطعة سواء أولا) أي أو لم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من
ما أدري وما أبالي ونحوهما (قوله ١٤٢ بحيث تكون الخ) فيه إشارة الى الاعتراض على المصنف لان قوله هي الداخلة على جملة في

محل المصدر ظاهر ان
الذي في تأويل المصدر
الجملة الداخلة عليها الممزة
فقط مع انها والممزة جميعا
في تأويل المصدر واعلم
أن المتبادر من صنيع
المصنف ان هي الثانية
عائدة على همزة التسوية
لا على أم كهى الاولى والا
لم يحتاج الى اعادته في ولا
العطف بل كان يكفي ان
يقول الداخلة والشارح
جعلها عائدة على أم حيث
قدر بعد العطف قوله
المسبوقة الخ لان المسبوقة
بهمزة التسوية أم ولم
يظهر وجه ذلك وان كان
صحيحا لان كلاما من الجملتين
في محل المصدر (قوله أو
اسميتين) قال الدنوشي
خالف بعضهم في وقوع
الجملة الاسمية بعد أم
الواقعة بعد همزة التسوية
والصحيح الجواز كما مشى
عليه الموضع قال المرادي

فلان يجب الاعداد الكثيرة حتى (الالف) فان الالف غاية في الزيادة الحسية (أو) في زيادة (معنوية)
مرجعها الى المعنى (نحو مات الناس حتى الانبياء أو الملوك) فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة
المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملوك (أو في نقص) حتى أو معنوي (كذلك) فالاول (نحو المؤمن
يحزى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فان مثقال الذرة غاية في النقص المحسوس (و) الثاني (نحو غلبت الناس
حتى الصبيان أو النساء) فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالانوثة والصبيا
والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في ترتيب أجزائها قبلها ذهنا من الانعكاس الى الاقوى أو
بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابس الفعل لما بعدها قبل ملابس الأجزاء الاخر
نحو مات كل أب لي حتى آدم وفي أنشائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاء في القوم
حتى زيد اذا حوّل معا وزيد أضعفهم وعلم من كلام الموضع انه لو لم يكن ما بعده حتى من جنس ما قبلها
تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص
حسيين أو معنويين امتنع العطف بحيث فلا يجوز كلت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج
الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الأطراف العالية أو
السافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعفه والى ذلك أشار الامام
بقوله بعضا حتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذي تلا

وبقي عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز صحت الايام حتى يوم الفطر بالنصب
قاله الموضع في الحواشي (وأما أم فضر بان منقطعة وسياتي وممتصلة وهي المسبوقة أما بهمزة التسوية)
سواء وجدت لقطعة سواء أولا (و) المسبوقة بهمزة التسوية (هي الداخلة على جملة) بحيث تكون الممزة
مع الجملة (في محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (هي و) الجملة (المعطوفة عليها فاعليتين
نحو سواء عليهما أنذرتهما الآية) أي أم لم تنذرهم أي سواء عليهما الانذار وعدمه (أو اسميتين كقوله)
ولست أبالي بعد فقدي مالكا * (أموتى ناء أم هو الان واقع)

أي لست أبالي بعدم موتى أم وقوعه الا أن (أو مختلفتين) بان تكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة
اسمية (نحو سواء عليكم ادعوتهم أم أنتم صامتون) أي سواء عليكم دعاؤكم أياهم أم صمتكم أو بالعكس
نحو ما أبالي أزيد قاعد أم قام أي ما أبالي بعوده أم قيامه (وأما) مسبوقة (بهمزة يطلب بها أو بأم

وقد عادت بين مفرد وجملة كقوله * سواء عليك النصر أم بت ليلة * (قوله أي لست أبالي الخ) (التعيين)
قال الدنوشي كان الاولى الايمان بمصدر ناء وهو النأي كما أتى بمصدر وقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك بيانا للمعنى وانه جائز انتهى
واعلم ان الدساميني قال في هذا المثال قولهم لا أبالي أقمت أم قعدت الذي يظهر لي فيه ان الجملة الواقعة بعده في محل نصب والفعل معلق
قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكثر به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلي لان معنى لا أكثر به لا أفكر
فيه ازدرائه فخاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالي هنا بنفسه حيث قال أي لست أبالي بعوده بعد بالباء حيث
قال أي ما أبالي بعوده الخ وفي تهذيب الاسماء واللغات ان الفقهاء استعملوا لا أبالي به وهو صحيح وان زعم بعضهم انه لحن وأن
الصواب لا أباليه فانه لم يسمع من العرب الا هكذا غلط فانه ثبت في الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء
وبسط الكلام في ذلك (قوله أم صمتكم) قال الدنوشي فيه نظر وكان ينبغي أن يقول وصمتكم كما مر في قوله أي سواء عليكم الانذار

وعنده فاعطف بالواو وكذا يقال في قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل في قولنا أقام زيد أم قاعد انتهى ووجه ذلك أن المطلوب في هذا المثال التعيين لاحد الشيتين المحكوم عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت ١٤٣ (قوله او متاخر اعنيهما) قال اللقاني

وظاهر قول ابن الناطم في أقام زيد أم قاعد يجوز أن يدق أقام أم قاعد جواز تقديم عليهما (قوله وان أدري أقرب) الآية يجوز أن يكون ما توقع دون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف وان يتنازع قريب ويبعد ما والاظهر على قول البصريين ان يرتفع ويبعد لانه قريب وعلى كل فام بين مفردين لان المراد بهما المسؤل عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما أوضحناه في حواشي الالفية واما قل ان أدري أقرب ما توقع دون أم يجعل له رضى أمدا فالمسؤل عنه الثاني أم يجعل له رضى أمدا ليس فيها مفرد يصلح للسؤال عنه (قوله واهى بسكون الهاء) في التفسير هيل ما يقتضى انه قليل وفي شرحه ان الاسكان في ذلك لم يجز الا في الشعر (قوله ومختلفين نحو أنتم الخ) ذكر اللقاني ان ابن الناطم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثله بقواه تعالى وان أدري أقرب ما توقع دون أم يجعل له رضى أمدا بناء على ان ما توقع دون غير مسؤول

التعيين) لاحد الشيتين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل أزيد عند أم عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (وتقع) أم المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسطا بينهما مالا يستل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء او متاخر اعنيهما) مالا يستل عنه (نحو وان أدري أقرب أم بعيد ما توقع دون) فالسؤال في الآية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يستل عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط مالا يستل عنه في الاولى وهو أشد خلقا وأخر في الثانية وهو ما توقع دون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يلبها احد الامر من المطلوب تعيين احدهما ويلى ام المعادل الا بخبر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت قلت أزيد أم عمرو قائم فتوسط الخبر وتؤخره لانه غير مسؤل عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقام زيد أم قاعد وان شئت قلت أقام أم قاعد از يد فتوسط المبتدأ وتؤخره لانه غير مسؤل عنه (و) تقع (بين) جملة (فعليتين) ليستاقى تأويل مفردين (كقوله) وهو زيد ابن جل بفتح المهملة والميم فقامت للطيف مرتعا فارقتي * (فقلت أهي سرت أم عادني حلم

لان الارجح كون هي) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بفعل محذوف) يفسر سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام لا يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو أزيد اضربه والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النوم والمرتع الخائف وأرقى اسهزني وأهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت شارفت ليل او عادني جاءني بعد اعراضه عني والحلم بضمهتين رؤيا النوم قال ابن الخاجب يريد اني قت من أجل الطيف من ثبها مذعور اللقاني فارقتي لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام (واسميتين كقوله) وهو الاسود بن يعفر التميمي

لعمر ك ما أدري وان كنت داريا * (شعيت ابن سهم ام شعيب ابن منقر)

فشعيت في الموضوعين بالتصغير واوله شين معجمة وآخرة ثاء مثناة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع النصب بادري وهو معاق عنها بالاستفهام (والاصل أشعيت) بالهمزة في اوله والتنوين في آخرة (لـ) حذف الهمزة والتنوين منها للضرورة بناء على انه مصروف نظر الى الحى بدليل الاخبار عنه بان ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظر الى القبيلة والاخبار بان لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التدكير وضده باعتبارين) قال السيرافي لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم اه والمعنى لا ادري أى النسبين هو الصحيح نسب شعيت ابن سهم ام نسب شعيب بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضوع بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم

وربما حذف الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها أمن

مختلفين نحو أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المعنى والحاصل ان أم المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان تقدم عليها همزة التنوين او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صار تاني افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانها جميعا معني

عنه فاقبل أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الدماميني لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا هي كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر النحوي على حد سواء وذلك لان اللفظية مرجحاه وهو كثيرة الاء الفعل للهمزة كما تقدم والاسمية مرجحاه وتناسب المتعاطفين فاستويا وايضا فان الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا فلا

يُنبغي على رآيه أن تكون أم فيه مشقة ١٤٤ (قوله أنها لا بل أم شاء) قال اللقاني جرى أول كلامه على التبيين فلما تبين له الخطأ

أضرب عنه معقباله بالشك
(قوله والشاء ليس جمع
شاء الخ) قال الدوشري
ينظر ما المانع من جعل
شاء مفرد الشاء (قوله
خلاف لابن جني) قال
الدوشري قال الدماميني
أن مذهب ابن جني
والمغاربة أن أم المنقطعة
غير عاطفة خلاف ما حكى
عنه الشارح (قوله
وادي ابن مالك الخ) قال
الدوشري وتكون أم
المنقطعة عاطفة عند ابن
مالك (قوله وحذفت
الهمزة) قال الدوشري
مرادها أنها محذوفة قبل أن
والتقدير أن هنالك الخ
وينظر ما فائدة التوكيد
بان (قوله وانتصب شاء
الخ) قال الدوشري
ويفهم منه أن في محذوفة
قبل جهنم ولا يجوز أن
يعطف جنة لأن أم
المنقطعة ليست عاطفة
الاعلى رأى تقدم وقوله
في جنة من جملة التمني
والتقدير بل ليتها
ضجيعتي في جنة وكذا
يقال فيما بعده والشاهد
في أم الأولى والثانية كما
يقوم منه ظاهر كلام
الشارح (قوله كأنها
الخ) قال الدوشري هذا
قول أبي عبيدة فقط كافي
المعنى (قوله بعد الطلب)

ورجع هذا على الأول بان اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها لا إلى آخر خارج عنها بخلاف الأول فان
الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفها المتصلين بها
فتسميتها بذلك إنما هو لأم خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني إنما يتأتى في المسبوبة بهمزة الاستفهام
لا بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المعنى وتسمى أيضا في النوعين معادلة
لمعادلة الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة
أوجه أولها وثانيها أن الواقعة بعدهمزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام
وإنما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وثالثها ورابعها أن الواقعة بعدهمزة التسوية
لا تقع إلا بين جملتين وإن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل مفردين كما هو وليست تلك كذلك وإلى نوعي
الاتصال أشار الناظم بقوله وأما بها عطف بعدهمزة التسوية * أو همزة عن لفظ أي معنيه

(و) أم (المنقطعة هي الخالية من ذلك) المذكور في المتصلة فلا تقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب
بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقتلتين (ولا يفارقها معنى الاضراب) عند
الجمهور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبانقطاع ومعنى بل وقت * أن تلك مما قيدت به خلت
(وقد تقتضي مع ذلك) الاضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلبي (نحو) قول العرب (أنها لا بل أم شاء)
بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاء في اللفظ ولكنه جمع لا واحدا من لفظه قاله أبو عثمان وشاء
خبر لمبتدأ محذوف (أي بل أمي شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وإنما قدرنا بعد ما مبتدأ أنها لا تدخل
على المفرد) لأن ما معنى بل الابتداءية وحرف الابتداء لا يدخل الأعلى جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند
الجمهور وخلاف لابن جني وادي ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم أنها لا بل أم شاء على ظاهره
دون تقدير مبتدأ واستدل بأنه قد سمع أن هنالك أبا لام شاء بالنصب وهذا لا يعرف إلا من جهته وإن سلم
فالتأويل يمكن أن تكون متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أي أم أرى شاء (أو)
استفهاما (انكاريا) كقوله تعالى أم له البنات) ولكم البنون (أي بل أم البنات) إذ لو قدرت للاضراب
الخفض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات إليه تعالى عن ذلك (وقد لا تقتضيه) أي لا تقتضي أم
المنقطعة الاستفهام (البتة) لاحقية لا انكاريا (نحو) هل يستوى الأعمى والبصير (أم هل تستوى
الظلمات والنور أي بل) هل (تستوى) ولا يقدر بل أهل إذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول
الشاعر فليت سليمي في المنام ضجيعتي * هنالك (أم في جنة أم جهنم)

أي بل في جهنم ولا يقدر بل في جهنم (إذ لا معنى للاستفهام هنا) لأنه للتمني ونقل ابن السجري عن جميع
البصريين أن أم أبدأ بمعنى بل والهمزة جميعا وإن الكوفيين خالفوهم في ذلك أه وهذه الآية وبالبيت
يشهدان للكوفيين فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأختل

كذبت عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا
قال أبو عبيدة أن المعنى هل رأيت (وأما أوفانها بعد الطلب للتحخير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب أو
أختها أو لا إباحة كجالس العلماء أو الزهاد (والفرق بينهما) أي بين التحخير والإباحة (امتناع الجمع بين
المتعاطفين في التحخير) فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزوج لا امتناع الجمع بين الأختين
(وجوازه) أي الجمع بين المتعاطفين (في الإباحة) فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهاد في المحالسة (وبعد
الخبر) وهو مقابل الطلب أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب
(لشك) من المتكلم (نحو) أبتا يوما أو بعض يوم) فليشأنا كلام خبري وأول الشك من القائلين ذلك

أي بعد صيغة الطلب لأنه لا طلب في التحخير والإباحة والظاهر أن المراد بالطلب الأمر إذا الاستفهام لا يتأتى به تحخير ولا إباحة (أو)
وكذا باقي أنواع الطلب فليشأنا في الرضي ما يخالفه في غير الاستفهام (قوله أو لا إباحة) ليس مرادهم الإباحة الشرعية لأن الكلام في

معالي أو قبل ظهور الشرع بل المزداد الأباحة بحسن العقل أو العرف في أي وقت كان وعقد أي قوم كانوا (قوله أو اللابهام) المفهوم من كلام النحويين أن الابهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر أنه غير له لأن فيه ما بعد قول التلخيص أو التشكيك ما نصه أو الابهام ومثله الآية وقال الحفيد الفرق بينهما وبين التشكيك أن المقصود في الأول الإخفاء بحسب بادئ الرأي اه وأما الفرق بين الشك والابهام فواضح قال بعضهم الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب والابهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فإنه عالم بحقيقة الامر (قوله نحو وأنا أو يا كم الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم تقع أو بعده فيه الخبر وكذا يقال في التقسيم فيما يأتي وفي كلام الشارح إشارة إلى ما قلنا حيث قال فيكون الشاهد في أو الثانية اه وأقول لا يخفى أن هذا النظر قليل لأن المصنف مثل الآية ولم يعين أن الشاهد في الأولى أو الثانية وجل كلامه على الثانية يمكن كما فعل الشارح وقوله وكذا يقال في التقسيم لا يظهر له وجه اذ أو في أو فعل أو حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم الآن يقال الخبر انما هو المجموع في الحقيقة ولا يخفى ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هنا بناء على اشتراط تقدم الخبر في التقسيم ويأتي ما فيه وكان اللائق بالدنوشري أن يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذي أشار إليه الشارح وقد تقدم الكلام الخبري دون الأولى لعدم تقدمه لأن واسمها ليس بكلام لكن قد يجاب بان قوله لعل هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبراً عنهما وإن صلح لذلك لكونه جاراً ومجروراً فيمكن تقديره متعلقه مثني وحينئذ فالشاهد في الأولى والثانية (قوله وللتفصيل) ظاهر كلامه أن التفصيل غير التقسيم وقال في المعنى بعد أن ذكر ابن مالك تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرى ما نصه وغيره عدل عن العبارة في غير التفصيل ١٤٥ ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا

هودا أو نصارى اه

وهذا يقتضى ترادف

التقسيم والتفصيل فقد

مثل ابن الناطم بهـ

الآية للتقسيم والعجب

أن شراح المعنى كالشارح

لم يشرعوا لمعارضة

الأوضاع المعنى ولا يقال

التفصيل يستدعي سبق

أجل بخلاف التقسيم

كما قد خيل من كلام

(أو اللابهام) على المخاطب (نحو وأنا أو يا كم لعل هدى أو في ضلال مبين) فإنا أو يا كم لعل هدى كلام خبري وأو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المعنى الشاهد في الأولى وقال الدماميني الشاهد في الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبدته فهو على هدى وإن من عبد غيره من جمادات أو غيره فهو في ضلال مبين اه (وللتفصيل) بالصاد المهملة بعد الأجل (نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى) فقالوا كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الأجل بالضمير العائد إليهما ثم فصل ما قاله كل فريق (أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى) فإو التفصيل الأجل في فاعل قالوا هو الواو (أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه إلى التفريق المجرى (وللاضراب) كبل مطلقاً (عند الكوفيين وأبي علي) الفارسي وابن برهان نحو أنا أخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن

(١٩ تصريح في)

الشارح لأنه مدفوع بأن التقسيم يستدعي تقدم ما يتناول

الأقسام كما قال الشمني وقال اللقاني الفرق بين التفصيل والتقسيم أن التفصيل تبين للامور المجتمعة بلفظ واحد والتقسيم تبين لما

دخل تحت حقيقة واحدة ففي الآية جمعت اليهودي والنصارى في لفظ واحد وهو الضمير المسند إليه قال المتضمن لجمع مقولهم فيه

وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبري الخ) إشارة إلى دفع ما يقال التفصيل إنما يكون في الخبر لا في الطلب وهو في الآية في الطلب

وهو كونوا وحاصل الجواب أنه انما هو في الخبر اذ التفصيل الذي في أو لا لاجال الذي في قالوا وهو خبر وهذا بناء على أن التفصيل لا بد أن

يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبي كما نقلناه في حواشي الآية بأن ما عدا التخيير والاباحه والشك والابهام

من معاني أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ فينبغي أن يقدر عامل لقوله وللتفصيل بعد اعطاف والتقدير ويكون للتفصيل ويدل له

ما يأتي من حكاية الفراء والحق أن الشارح إنما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو في الآية بعد الخبر اذ لم نؤمن صرح باشتراط

تقدم الخبر فيما عدا الشك والابهام والعطف في كلام المصنف لا يقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله في التقدير فتأمل (قوله وعدل

عنه في التسهيل الخ) قال في شرحه التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو في التقسيم أجود وقال الدماميني لم يتحقق إلى

الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرى وجه يكونان به متباينين حتى إذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتاً في محل قلنا يسوغ الاتيان

بما شئت من الواو وأو ولا يمكن استعمال الواو أجود وقال الشمني يمكن الفرق بأن التقسيم جعل الشيء أقساماً يستدعي تقديم ما يتناول

الأقسام سواء كان كلياً نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلياً نحو اثنان صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال

بين شيئين فاكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول فهو أعم من التقسيم عمومياً مطلقاً وبعبارة أخرى التقسيم الخبري يقع في كل

المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله اذهب الى زيد الخ) قال الدنوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقتضي
 بخلاف ذلك فان قوله ولا يضرب معطوف على قوله قيل الشك المشروط فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن أن
 يقدر له عامل يكون به منقطعاً عما قبله كان يقدر تأتي بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعد المشايخ أن أو الاضرباية ليست بعاطفة
 اه وهو بعدم معرفة ما قبله من الشايطي غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف والتفصيل لاهنا التوهم
 اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر بتقدير (قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ذلك يوهم انهم اما فريق ملجم
 واما فريق سافع والغرض الحكم عليهم بانهم جمعوا الوصفين وذلك منافي لبقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغني عن ربه الله بعده
 أقول لا منافاة لان المقام يقتضي ١٤٦ الحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ لا مانع ان تكون أو حينئذ للتفصيل

أو يقال أنه لا مانع من
 كون القوم اما ملجمون
 فقط أو سافعون فقط
 (قوله على هذا) أي على
 معنى التفصيل والحال
 المقدرة هي التي يكون
 حصول مضمونها متأخرا
 عن حصول مضمون
 عاملها والعامل فيهما
 هديناه والهداية نصبت
 الدليل ولا شل في تاجر
 الشكر والكفر عنه لان
 المراد بالشكر العمل بما
 بين له وبالكفر ضده وليس
 بمقارن لنصب الدليل
 * (نكتة) * قال صاحب
 ابن عباد القاضي عبد
 الجبار عن هذه الآية
 فقال كيف قرن بين لفظي
 فاعل وفاعول وأحدهما
 للبالغة دون الآخر فقال
 نعم الله تعالى على عباده
 كثيرة فكل شكر
 بازائها قليل وكل كفر

الخروج ثم أثبت الإقامة فكانت قلت لابل أقيم (حكي القرأه أذهب الى زيد اودع ذلك فلا تبرح اليوم)
 نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لا والاضراب بشرطين تقدم نفي أو نهي
 وتكرير العامل نحو لست زيدا أو لست عمر أو لا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (و) تكون أو (بمعنى الواو
 عند الكوفيين) والاختش والجرحى (وذلك عند أمن اللبس كقوله) وهو جدي بن ثور الهلالي
 قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتمهم * (ما بين ملجم مهرة أو سافع)

أي وسافع لان البيضة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم ويحتمل ان تكون أو لاحد
 الأمرين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد اجلس بين العامة أو الزهاد والصريح
 صوت المستصرخ والمملجم هو حامل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ
 بناصية فرسه ومنه لتسفيها بالناصية والى معاني أو أشار الناظم بقوله

خير ارج قسم يا ووابهم * واشككوا ضربا بها أيضاني
 ورمعاً عاقبت الواو اذا * لم يلف ذوالنطق لللس منقذا

(وزعم أكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر) فلاول (نحو تزوج اما هند او اما اختها) الثاني
 نحو (جاء في اما زوا واما عمرو وبنزلة أو في العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب للتحخير والاباحة وبعد الخبر
 للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكر او اما كفور او انتصبا بهما على هذا على الحال المقدرة والى ذلك
 أشار الناظم بقوله * ومثل أو في القصد اما الثانية * (وقال أبو علي وابنا كيسان وبرهان) بفتح الباء
 والمنع من الصرف (هي مثلها في المعنى فقط) لافي العطف وانما ذكروها في باب العطف لصاحبها المحرفه
 قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم انها جامعة للواو) العاطفة (لزوما والعاطف لا يدخل على عاطف وأما
 قوله) وهو سعد بن قرط لا الا حوص خلافا للجوهري

باليتماء أمنا شالت نعامتها * (أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذا) حذف الواو (وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الأولى ياء) شاذا ان أيضا على سبيل الاجتماع والا
 ففتح همزتها الهمزة الميمية وقسمة وأسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القوم وشالت
 ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانكسر رأسه وظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في أن اما الأولى غير
 عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد او اما عمرو ونحو رأيت اما زيد او اما عمرا (وأما
 اكن فعاطفة خلافا لليونس) وتبعه ابن مالك في التسهيل (وانما تعطف بشروط) ثلاثة (افراد معطوفها

عظيم فاء شاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها) (قوله والى ذلك أشار الخ) قال الدنوشري قد يقال ان كلام الناظم وان
 صريح في أنها مثل أو في المعنى لافي العطف (قوله وأما الكن) قال الزرقاني أي الخفيفة وأما الخفة من الثقلية فهي حرف انتداء غير عامل
 خلافا للاختش ويونس فانها عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها قال في المعنى وانما لم يعمل لدخولها على
 الجملتين اه بالمعنى وظاهر كلام الدماميني أنها حينئذ تغيد الاستدراك وذلك لانه نظري الفرق بين الخفة والخفيفة حيث دخلت
 جملة قال أنظر (قوله خلافا لليونس) قال الزرقاني قال ابن عقيل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها
 من واو اه فان قلت الذي يقوله في مقام زيد لكن عمرو هل يمنع ذلك أو يجوزها وجهها فاجواب انه يجوز قال الرضي وذهب يونس
 الى أن لا يكتفى في جميع مواضعها من الخفة من الثقلية وليست بحرف عطف وليها مفردا أو جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد

بقدر العامل بعدها اه المقصود منه اذا تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انها عند بنونس مخففة من الثقل ومع ذلك
تفيد الاستدراك (قوله وان تسبق بنفي) هل النفي خاص بالحروف او لو كان بالافعال الناقية والاسماء واذا كان بالحروف فهل عام في
جميعها او خاص بما وانظر لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل بانها اذا انتهت جملته لا تكون بعد الاستفهام
(قوله وان لا تقترب بالواو) الاقتربان يشمل ما اذا كانت تالية او غير تالية والظاهر ان المراد ان تكون تالية بقرينة ما سياتي وخصوصا
الاقتربان بالواو لم يعمموا العاطف كما في بل الظاهر لعدم تاتي غير الواو هنا (قوله فقييل عطف على صالح) قال الزرقاني أي فقييل الجز
عطف على صالح وهذا هو الذي عول عليه هنا لجعله ماذكر مثالا للعطوف المقدر وقوله وقيل بجار مقدر أي وقيل الجار مجاز مقدر كما بينه
وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس
جمله وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا لقاله ابن المصنف (قوله لكن وقائعه الخ) قال الزرقاني لما كان عدم خشية حدثه ربما يتوهم
منها انه كذلك في قتاله استدراك على ذلك وبين انه في الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف ١٤٧ الجملتين الخ) وذلك لاستقلال الجمل

استقلالها تاما (قوله وزعم
ابن أبي الربيع) ينبغي على
قوله ان تكون الواو قبلها
زائدة (قوله افسراد
معطوفها) خالف فيه
بعضهم وفي الرضى واما
بل فاما يلها مفرد أو جملة
والتي تلها جملة فائدتها
الانتقال الى جملة أخرى
أهم من الأولى وقد تكون
للمدارك الغلط ومثله في
الفصل والوصل وعلى
محى بل عاطفة في الجمل
جرى الامام الذوي في
المنهاج في مسئلة الاجتهاد
حيث قال او ماء وبول
لم يجتهد على الصحيح بل
بخطا ونقل شراحه
هناك ان ابن مالك
يقول بانها تعطف

وان تسبق بنفي او نهي) عند البصريين واليه اشار الناطم بقوله * وأول لكن نفي او نهي * (وان
لا تقترب بالواو) عند الفارسي والاكثرين فالنفي (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) بالجر سما عطف
عطف على صالح وقيل بجار مقدر أي لكن مررت بطالح وجازا بقاء عمل الجار بعد حذفه لانه دلالة عليه
بتقدم ذكره (و) النهي (نحو لا يقيم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء) جي به لجر دافدة الاستدراك
وليست عاطفة (ان تلتها جملة) لعدم افراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين
(ان ابن ورقاء لا تخشى بواو) * لكن وقائعه في الحرب تنتظر
فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو المجرر
الصي داوى وورقاء أبوه والباوارجع بادرة وهي الحدة (او تلت) لكن (واو) فهي حرف ابتداء أيضا
وليست عاطفة لان من شرط عطفها أن لا تقترب بالواو (نحو) ما كان محمدا أبأ أحد من رجالكم (ولكن
رسول الله) فليكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكن (اي ولكن كان رسول الله وليس) رسول
الله (المنصوب معطوفا بالواو) الداخلة على لكن على ان أبأ أحدكم من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب
بنونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب
والايجاب) لان المعطوف عليه هنا مني والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز
تخالفهما الايجاب والسلب نحو ما قام زيد وما قام عمرو وقام زيد ولم يقيم عمرو وزعم ابن أبي الربيع ان لكن حين
اقتربها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه (أوسبقت يايجاب نحو ما قام زيد لكن عمرو لم
يقيم) فليكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو ومبتدأ ولم يقيم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالافراد (على انه
معطوف) على زيد لغوات شرطه وهو النفي أو النهي (خلافا للكوفيين) في اجازتهم ذلك وليس ذلك
بمجموع وأما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب أو أمر أو نهي ونهي ومعناها (بعد
الاولين) وهما الايجاب والامر (سلب الحكم عما قبلها) حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشئ (وجعله

الجمل والذي ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا انه فانظر حواشينا على الالفية هذا ولم بين حكمها اذالم يفرده معطوفها كما فعل في
لكن فانظر المغني (قوله بايجاب) هل الاستفهام داخل في الايجاب (قوله ومعناه بعد الاولين الخ) الحاصل انها تفيد بعد الاولين أمرين
تأسيسين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وبعد الاخيرين أمرين تاكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو اثبات تقييدها
بعدها (قوله حتى كأنه الخ) ما سبب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقيق ماذكره هلا أسقط الكاف وقد يجعل كان للتحقيق (قوله حتى
كأنه مسكوت عنه الخ) قال الذويشري ليس هذا معنى سلب الحكم وكال شارح أراد ان يحمل كلام الموضع على ما قاله الشيخ سعد
الدين في المطول فانه قال معنى الاضرب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلاسه الحكم وان لا يلاسه ففتحوا في
زيد بل عمرو ويحتمل محيى زيد وعدم محيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المحيى قطعا ما اذا انضم اليه لا نحو جاء في زيد لا بل
عمرو فهو يفيد عدم محيى زيد قطعا اه ف كلام الموضع صريح فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ما قاله السعدوان
كانت عبارته في المغني تفيد موافقته له اه وبغير خطه بجانبه ما نصه وقال السيد في حاشيته على هذا الجمل قد وقع في كلام ابن الحاجب
ان الحكم على الاول كان غاطا وأراد ان يقع النسبة عليه والاخبار عنه كان غاطا كما يدل عليه كلامه صريحاً وصرح به أيضا شارحوا

كلامه وامانه يدل على انتقاء المسند من الاول فما لم يقل به أحد ولا يرضى به ذوا أدب ويخطئه أيضا نقل كلام السيد في شرح المفتاح وهذا يغني عن نقله لانه بمعناه اه وأقول قد أشار المصنف في الحواشي كما بيناه في حاشية الالفية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر أو نفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل في نقيض الحكم وهو لا حكم ولم يدخل في نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا في زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور ولا ابن الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابق للشرح خلاف ما قاله الدنوشري لكن قول الشارح فالقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الاظهر ان يقول فثبتت القيام في المثالين لعمر ولا زيد فتدبر (قوله فالقيام في المثالين) قال الدنوشري فيه نظر اذا ثبتت لعمر وفي الثاني الامر بالقيام فلا يتأمل اه بقي ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله أولا حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشئ سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا الخ) قال الدنوشري ظاهره انها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفي أو نهي لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حيثئذ كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق له وعبرة المطول تفيد ١٤٨ ما قلناه وهي مذهب المبرد انها بعد النفي تفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه.

أو الحكم متحقق الثبوت له فغني ما جاء في زيد بل عمرو بل ما جاء في عمرو فعدم محيى عمرو متحقق ومحى زيد وعدم محيئه على الاحتمال أو محيئه محقق اه والخ في ان قول الشارح مع هذا مراده به انها تفيد ما قاله في بعض التراكيب مع افادتها في البعض الآخر التقدير المنزبور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكره ونقل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تفيد ثبوت الحكم للتابع مع

لما بعدها كقام زيد بل عمرو ولا يقيم زيد بل عمرو) فالقيام في المثالين ثابت لعمر ومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الاخيرين) وهما النفي والنهي (تقرير حكم ما قبلها) من نفي أو نهي على حاله (وجعل ضده لما بعدها لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها) والى ذلك اشار الناظم بقوله بل ولكن بعدم صحوبها * كالم أكن في مريع بل تبها

فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدى بها (ولا يقيم زيد بل عمرو) فتقرر نهي زيد عن القيام وقام عمر بالقيام (وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا (كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبد الوارث (ما زيد قائم بل قاعدا) بالنصب (على معنى بل ما هو قاعدا) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا تعمل ما في قائم شاشيا لأن شرط علمها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الإيجاب والامرو الى ذلك اشار الناظم بقوله

وانقل بها اللتان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي

نحو قام زيد بل عمرو (واضرب زيد بل عمرو) قال المرادى تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اه فالقائم عمرو ودون زيد والمأمور بضربه عمرو ودون زيد وتراد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لولم * يقض للشمس كسفة أو أقول

والثاني كقوله وما هجر بك لا بل زادني شغفا * هجر ويعد تراخ لا الى اجل

السكوت عن ثبوته وانتفاءه عن المتبوع فغني ما جاء في زيد بل عمرو وثبوت الجلي لعمر ومع احتمال محيى زيد (واما وعدم محيئه وهذا لا يوافق ما هنا من انها بعد النفي والنهي لتقرير الحكم على غير مذهب الميرداه ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فانه صريح في اجازتها ما قاله الجمهور والاقوال مذهب الميرداه فلا ينبغي ان يثبت مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتراد الخ) هكذا في المعنى قال الدماميني وهو محل نظر فقد قال الرضى واذا ضمت لا الى بل بعد الإيجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيد لا بل عمرو انقيت بلا القيام عن زيد واثبتت لعمر وولولم تجي بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه محتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد لا بل عمرو أى لا تضرب زيد بل اضرب عمرو ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون أمر اضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل ليست برائدة بل انها التأسيس معنى لم يكن (قوله كسفة) بفتح الكاف التغيير الى السواد والاقول والغيبوبة (قوله والثاني كقوله وما هجر بك الخ) لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد معلوفها وزاد في جملة فقوله أولا وتراد لا قبل بل المراد بل من حيث هي أعم من ان تكون عاطفة أولا فكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف في المعنى انما ذكرها بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت على الجمل يكون للاضراب ايام مع الابطال أو الانتقال

(قوله وأما لافيه عطف بها الخ) قال الزرقاني قال الرضى اعلم أن لافيه الحكم عن مفرد بعد إيجابه للتبوع ولا يجب إلا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجب بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النفي اه وقواه ولا يجب أى لا تثبت وفى كلام بعض شراح الألفية شئ بخلاف هذا واستعمل المصنف فى قوله شروط ط جمع الكثرة موضع جمع النكاح لأن شرط ليس أه جمع قلة وحينئذ قد ليس هذا من القليل لأن محل ذلك ما إذا كان جمع قلة وبقى عليه من الشروط أن لا تقترن بعاطف وقد ذكره فى المغنى فقال الثانى أن لا تقترن بعاطف فإذا قيل جاء زيد لا بل عمر وفالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليس عاطفة وإذا قلت ما ط فى زيد ولا عمر فالعاطف الواو ولا تو كيد للنفي وفى هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمع أيضا فى ولا الضالين وسيد كرا الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبنى على خلاف ما حققه السعدى فى التلويح فى أن الجمع من أنما يفترقان فى الغاية لافى المبتدأ وقوله أن شرط ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أشراطها وأفعال من جوع القلة لأن ذلك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون الراء بمعنى الزام الشئ والتزامه (قوله أفراد معطوفها) قال السيد فى حواشى المطول فى باب الفصل والوصل لأنها موضوعة لأن ينفى بها ما أوجبته للتبوع وذلك ظاهر فى المفردات وما فى حكمها نحو قولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم لا عمر وليس بقائم ولا يتصور فى الجمل التى لا محل لها من الأعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لافعه قبيح ١٤٩ لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد صحة قياسه لانه

بمعنى قولك حسن الوجه لا قبيح الفعل (قوله بإيجاب) قال الزرقاني أى بإثبات خبرى لأن الأمر أيضا إيجاب لكن غير خبرى فقد ظهر التباين بين المعطوف والمعطوف عليه ثم إن الدمامسى استظهر فيما إذا انتقض النفي بالأ أن يكون مما تقدمه الإيجاب نحو ما قام القوم إلا زيد إلا غيره قال إذا التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكى ومن تبعه أنهم ينعون مثل هذا التركيب فانظره

وأما لافيه عطف بها بشرط (ثلاثة) أفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا فالأول (كأن زيد لا عمر و) الثانى نحو (أضرب زيد الأعمرا) زاد سيديويه (أونداء خلا فلا بن سعدان) بفتح السين فى منعه ذلك وزعمه أنه ليس من كلام العرب (نحو يا ابن أخى لا ابن عمى) وأن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر نص عليه السهيلي فى نتائج الفكر فقال وشرط لأن يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعده أو نص عليه أيضا الأبدى فى شرح الجزولية وزاد فىكون الأول لا يثنى على الثانى وتبعهما أبو حيان قال الموضع (وهو حق فلا يجوز جأ فى رجل الأزيد) لأن الرجل يصدق على زيد (ويجوز جأ فى رجل لا امرأة) إذا لافى أحدهما على الآخر قال البدردامى ما ذكره السهيلي والأبدى مبنى على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر فى الأصول أنه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد فى صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد فى غاية البعد لأنك إذا أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف الشئ على نفسه تأ كيدا فلا مانع منه إذا قصد الاطناب وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشئ على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد فى صحة التركيب وإن كان معنيهما متعاضدين والى بحث فى ذلك مجال اه (وقال الزجاجى) فى كتاب معاني الحروف (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول بفعل ماض فلا يجوز) عنده (جأ فى زيد لا عمر و) قال لأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لاجاء عمر والاعلى الدعاء (وبرده) أنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله فى المغنى وجوابه أن علة المنع عنده ترجع إلى اليأس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأتى فى مسألة ليس

(قوله فلا يجوز جأ فى رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما إذا قيل جأ فى رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثله لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك بأن هذا فى الاستثناء جائز والذي يظهر أن المتعاطفين هنامتغايران باعتبار الأفراد والجمعية (قوله مع أن بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بن إسماعيل بن الشيخ الإمام أبى الحسن على تبنى الدين السبكي وأجابه والده بما حاصله أن معنى قام رجل وزيد قام رجل غير زيد ويزيد واستفيدا التقيد من العطف لانه يقتضى المغايرة وللتسكام مقصود صحيح فى إبهام الأول وتعيين الثانى ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف فى قام رجل غير زيد وإذا أمكنت الفائدة المأخوذة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار وإنما يعدل إلى الاطناب المقصود لا يحصل بدونه فإذا لم يحصل مقصوده فيظهر امتناعه ولا يعدل إلى الجملة من ساقدر على واحدة ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم أن مما استشكل به الإبهام السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيانين شرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا عدم تنافى الوصفين نحو زيد كاتب لاشاعر وأجاب والده بأن معنى عدم تنافى الوصفين أن كانا صديقين على ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالأهل والأهل لأن الوصف بأحد هما ينفى الوصف بالآخر لا استحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وإن كان معناه متباينا والتباين أعم من التناقض فكل متناقضين متباينان ولا عكس والبيانين لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التناقض إلى آخر ما حرره فى رسالة سماها نيل العلا

في العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقاني العامل في الاول اختصم وفي الثاني مبتدأ مقدر تقديره هما وفي الثالث ان ولا يصح أن يقال اختصم عمرو ووهما عمرو ولا أن عمرا (قوله وان زيدا لعمرا قائمان) قال الزرقاني كذا في النسخ مع ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده في طابق أحدهما قاله الرضي في آخرباب العطف وفي التسهيل أيضا انه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذي يظهر كون الحكم للاول نحو زيد لا هند قائم (قوله في تفسيره) أي قال الجماعة في تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فاندفع قول المصنف لدليل فيه لجواز كون التقدير نافعا لك جددك او ينفعك جددك (قوله قاله في القاموس) قال الزرقاني أي قال انه ثنية الخ ولم يذكر انه مقصور ضرورة اه وهذا أمر ظاهر لان صاحب القاموس بصدد بيان لفظ تنوفا من حيث هي لا بقيد كونه في البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أي الجبال ١٥٠ الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعني ان جملة شروط كون لا

عاطفة أن لا يكون مدخولها ما ذكر فان كان مدخولها ذلك فهي غير عاطفة وذلك لان مدخولها لا الاولى ما ذكر مع انها مستوفية للشروط كلها حتى لا تنفك العاطف فاستدرك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر (قوله وليست عاطفة) لان ان تقول حينئذ ما سبب جعل بل العاطفة واهمال لا وقوله ولا رد لما قبلها صريح في أنها ليست بزايدة لانها حينئذ مقيدة للنفي ولذا قال الدماميني ان ما قاله ظنا معارض لقوله في بسل ان لا تراد قبلها التوكيد الاضراب بعد الايجاب والتوكيد تقرر بما قبلها بعد النفي اه قال الزرقاني ويمكن أن يقال المعنى رد لما قبلها المستفاد من بل وحينئذ

والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد و عمرو و رأيت ابني زيد وعمرو وان زيدا لعمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جددك لا كدك قيل في تفسيره نفعت جددك في (قوله) هوام والقيس الكندي

(كان دنارا حلفت بلبونه * عقاب تنوفا لعقاب القواعل)

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلفت ودنارا بالثنية اسم راع وحلفت ذهبت ولبونه بالاضافة لابل ذات الين وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق كجلا ولا مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المعنى انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي برعاها عقاب من عقبان تنوفا طارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطعم فيها الا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها وانقصر الناظم على قوله * ولا نداء أو امر أو اثباتا تالا * فنداء وما عطف عليه مقول مقدم تلا ولا خبر لا والتقدير ولا تلتداء أو امر أو اثباتا وايالك أن تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المراد في قول هذا اذ لم تقتصر بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة او صوف مذكرا أو خبرا أو حالا فان اقترنت بعاطف نحو جازيد لابل عمرو فاعطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المعنى وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقر لا قارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا صاحكا ولا با كيا قاله في المعنى

(فصل * يعطف على الظاهر والضمير المنفصل) مرفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب بالشرط) فالعطف على الظاهر (كقائم زيد وعمرو) والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان والمنصوب نحو (ايالك والاسد) على الضمير المتصل المنصوب (نحو جمعنا كم والاولين) فالاولين معطوف على الكاف والميم (ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا الا بعد توكيده) بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم) ونحو اسكن أنت وزوجك في أحد الوجهين أو بتوكيد معنوي كقوله

ذعرتهم أجمعون ومن يليكم * برؤيتنا وكنا الظاهر بنا

(أو) بعد (وجود فاصل أي فاصل كان بين المتبوع) وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو يدخلونها ومن صلح) فن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء (أو) وجود (فصل بلا)

فهي مقيدة لما أفادته بل وحيث كانت مقيدة لذلك كانت مؤكدة (فصل) * قوله ولا

النافية (يحسن الخ) فيه إشارة الى أن الامر في قول الناظم فاصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه في عرف الصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولم ينبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقله بلا وبينهما البواقي ونبه الناظم على حسن الفصل بالتوكيد بالتصيص عليه مع شمول قوله فاصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمرتبته (قوله في أحد الوجهين) وهو ان زو جلت عطف على الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما يأتي قريبا من انه معمول العامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الاول من عطف المقررات وعلى الثاني من عطف الجمل (قوله والفاصل الخ) قال الدنوشي قد يقال كان الاول أن يقول هالاهل كما لا يخفى وكان الاول أيضا أن يضم اليها النون اللهم إلا أن يقال ان الفصل بها كالفصل لكونها علامة اعراب فليتمامل (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال

الدنو شري هذا داخل في قوله اقبل أو بعد وجود فاصل أي فاصل كان الخ إلا أن يخص الأول بأن يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف العطف وقول الشارح فيكتفى بذلك الخ ظاهر في أنه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم يكن بين المعطوف عليه والعاطف اهولا يخفى أنه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المصنف أول بين التابع وقوله ثانيا بين العاطف والمعطوف صريح في مغامرة القسمين وأنه لا بد في الأول من تقدم الفاصل على حرف العطف ثم فائدة النص على هذا الأخير الرد على مكي حيث قال إن الآية من قبيل العطف بالافاصل ولا حجة في دخول لآنها إنما نخلت بعدوا والعطف والذي يفصل به انما يتأتى قبل واو العطف (قوله الا باعادة الخافض) قيل هذا استثناء منقطع لان العطف حينئذ على الخافض والمخفوض لا على المخفوض ولا يخفى أن ما قاله من العطف على الخافض والمخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والحق أن ١٥١ العطف على المخفوض لكن هل

العامل في الارض اللام الأولى والثانية كالعدم أو الثانية مجرى فيه ما يأتي عن الجاهلي في عود الاسم (قوله قال لها وللارض) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فتال وهو التلاوة والأول جائز كما نبه عليه البهاء السبي في شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدماميني في بحث من الجارة وأطال في ذلك واستدل على خصوص هذا الذي وقع هنا بقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحجر ما أنزل الله على فيها شيئا إلا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه في صحيح البخاري وكذلك في مسلم ورأيت بخط النووي غير فاء (قوله على الماء) قال الدنو شري كان

النافية (بين العاطف) وهو حرف العطف (والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما أشر كنا ولا آباؤنا) فآباؤنا معطوف على ناو لا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلبين العاطف والمعطوف (في نحو ما تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلبين الواو وآباؤكم معقول ذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المتصل

أو فاصل ما (ونضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل يترز من عامله منزلة الجزء (كررت برجل سواء والعدم) بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق (أي مستو وهو والعدم) وليس بينهما فصل (وهو فاش في الشعر) واليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا (كقوله) وهو جري في هجو الاخطل ورجالا الاخطل من سفاهة رأيه * (ما لم يكن وأب له لينالا)

فعطف أب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل أنه مروي بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض) واليه أشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفوض لازما قد جعل

(حرفا كان) الخافض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف معولاه أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف (نحو فقال لها وللارض) فالارض معطوفة على الماء المخفوض باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبد الهك واله آباءك) فآباءك معطوف على الكاف المخفوض باضافة اله اليها وأعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها وللارض فنعبد الهك وآباءك وانما أعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالثنوين في شدة لزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على الثنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا لليونس والاختفش والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال

وليس عندي لازما اذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصري (وغيرهما) كحمزة (تساوون به والارحام) بالخفوض

الأولى أن يقول على ها إلا أن يقال ان الضمير هو الماء وحدها والالف ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) جره حينئذ بالأول قاله الجاهلي قال والثاني كالعدم معني بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا تنضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال الدنو شري واستدلاله بما ذكره وتخريج القرآن على خلاف مذهب الجمهور بما ينافيه قول السعدان التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافي الفصاحة إلا ان يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور اه وأقول هذا الذي قيده كلام السعد يتعين أنه مراده وانما عبر بما قاله لان الغالب قوة دليل الجمهور لكن يتق أن المصنف صرح بان الموضع قد لا يتخرج الاعلى وجهه من جوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجي المؤمنين بالإدغام واستشكك الدماميني بكلام السعد والحق أنه يكفي في الفصاحة موافقتها وجهها نحو ما لم يستدضعه (قوله كحمزة) فيه تنسكيت على المصنف لان كلامه يوهم أنها غير شبيهة

لكن حمزة يقرأ تسألون بالتخفيف فهل ابن عباس والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الشارح (قوله خلافا للزحشرى) قال الثقفاني
 كتب صاحب الكشف هنا حاشية حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد
 الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله
 وما عطف عليه ولان عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم
 لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه (قوله عليه) قال الدنوشري نائب فاعل عطف والضمير للمصدر وروضمير انه عائد الى
 المسجد (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري ١٥٢ فيه انه يلزم عليه أيضا عمل الجار محذوف في غير المواضع المشهورة اللهم الا

أن يقال محل المنع اذا
 حذف استغلا لا واما
 بطريق التبع فلا (قوله
 والصواب الخ) قال
 الدنوشري هو مخالف
 لقواه هنا وليس بلام الخ
 اه أي لان قول الصواب
 يقتضي لزوم ذلك ثم
 انظره لا أوردانه يلزم
 حذف الجار مع بقاء عمله
 ويجاب بما تقدم ما نرت
 بصالح لكن طالح من
 قوة الدلالة عليه بتقديم
 ذكره هذا وأورد بعضهم
 ان ما قاله في المعنى يؤدي
 الى تعطيل مسألة
 العطف على الجار
 بدون اعادة الجار اذ
 تقدير الجار تكن في
 كل جزء من جزئياتها
 كقراءة حمزة ويجاب بان
 الاصل عدم حذف
 الجار فلا ترتكب الاعتد
 قوة الداعي كالعطف
 على المصدر قبل استكمال
 (قوله في الماضي
 والاستقبال) قال
 الدنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المعنى والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافقني على التوقف في كلام الشارح فعطف
 شيخنا أبو بكر الشنواني (قوله فعطف في الاولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري قديقه ان
 المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم يقل الشارح فعطف في الاولى أثرن على العادات ويجاب عن ذلك بان محل
 قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف حرفا تبا كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال بن
 الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب لاجئ ان يكون الجار لعدم دخول الافعال ولا جائز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا
 القرض انه معطوف على محذور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجار لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان

عطف على الماء المحفوضة بالباء (وحكاية قطرب) عن العرب (ما فيها غيره وفرسه) بالخفض عطف على
 الماء المحفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف
 في الثانية (قيل و) يحتمل ان يكون (منه) أي من العطف على الضمير المحفوض من غير
 اعادة خافض (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالسجد الحرام عطف على الماء
 المحفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام (اذ ليس العطف على السبيل) المحفوض بعن خلافا
 للزحشرى (لانه صلة المصدر) وهو صد فانه متعلق به (وقد عطف عليه) أي على المصدر (كفرو)
 القاعدة انه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان
 من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان المصدر
 معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وأنه
 معطوف على الماء من به اذ ليس معناه ما وقد اتفقت أحاديثه ما يتعين الا تحولا يقال المحصر ممنوع
 لجواز أن يكون معمول المصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لاننا نقول المصدر لا يعمل
 محذوف فاعند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المعنى والصواب ان خفض المسجدين
 محذوف لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اه (ويعطف الفعل على
 الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في الماضي والمستقبل (سواء اتحد نواتهما) في الفعلية كأن يكونا
 مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة (نحو لنجى به ببلدة ميتة ونسقيه) فنسقيه معطوف
 على نجى بدليل ظهور النصب في لفظه (ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم)
 فعطف تتقوا على تؤمنوا ونسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل
 ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد أخوالك (أم اختانك) نوصا في عطف الماضي على المضارع وعكسه
 فالاول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار) فأوردتهم معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و)
 الثاني (نحو تبارك الذي أن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية) وتماها تجري من تحتها الانهار
 ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لا اتحاد زمانيهما في المستقبل والى
 ذلك أشار الناظم بقوله * وعطفك الفعل على الفعل يصح * (ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع (على
 الاسم المشبه له في المعنى) نحو فالغيرات صبحا فأثرن ونحو صفات ويقبضن (فعطف في الاولى أثرن وهو
 ماض على الغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل والا لآتي أغرن وعطف في الثانية
 يقبضن وهو مضارع على صفات لانها في معنى يقبضن قيسل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن
 بقابضات وأثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي
 أو المضارع (كقوله) يارب يبضاض من العواهج * (أم صبي قد حبا أو دارج)

الدنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المعنى والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافقني على التوقف في كلام الشارح فعطف
 شيخنا أبو بكر الشنواني (قوله فعطف في الاولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري قديقه ان
 المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم يقل الشارح فعطف في الاولى أثرن على العادات ويجاب عن ذلك بان محل
 قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف حرفا تبا كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال بن
 الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب لاجئ ان يكون الجار لعدم دخول الافعال ولا جائز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا
 القرض انه معطوف على محذور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجار لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان

على سبيل التبعية كما هنا فيدخل فان كانت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل حرف لم يكن فائرن في محل جر ولا اشكال قلت الغرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها فليتامل (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشري قديقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حية الكون لها صفة للتنكير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبهه وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يجاب بأنه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صرح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجر في دارج ما هو فليجرد ثم كتب الدنوشري بعده ردنا النظر في ذلك والذي استقر عليه ان العامل فيه أم لانه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلا ما مر فليتامل ثم كتب الغنيمي بعده أقول لم تحرر المسئلة كما ينبغي فان مقتضى رد النظر هو قولهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هذا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتضى لان لا يكون العامل هنا أم لانه لم يعمل في المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمولة لأم وهو من حيث كذلك ليس معمولا لأم ودعوى ان العطف عليه هنا هو الجملة وان قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب ١٥٣ الدنوشري لم يبين سند المنع ولا يشك

عاقلة ان قوله دارج من عطف الصفة على مثلها اه اصل السؤال والجواب ماخوذان من كلام الشهاب القاسمي كما بيناه في حواشينا على الالفية (قوله سهو) قال الدنوشري وانما الساهي هو مجاوز كون بيضاء معول لفعل محذوف يفسره معدي رب المحذوف على وزان رب رجل صالح اقيته وان كان المفسر فيما نحن فيه محذوفا فهو مشكل اذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد قال العيني لم يسمه وانما أم عطف ببيان مقطوع فنصب اذ عطف

فعطف دارج على خيال التأول دارج بدرج أو حيا بحباب والعواج جمع عو هج وهي في الاصل الطويلة العنق من الطيلاء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهولان بيضاء مجرور برب لا منصوبة وفتحها ثابتة عن الكسرة لانها غير منصرفه لالف التانيث الممودة (وجعل منه) أي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج المحي من الميت ويخرج الميت من المحي) فقد رخص معطوفا على يخرج لتأول يخرج بيخرج (وقدر الزمخشري عطف مخرج على فائق) فيكون من عطف الاسم على الاسم وليكل منهما مرجحان فرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ورجح الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

(فصل * تختص الفاء والواو بحواجز حذفهما مع معطوفهما للدليل) وتشاركهما في ذلك أم المتصلة (مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانه يجست) أي فضر ب فانه يجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على أو حيا من قوله تعالى في سورة الاعراف وأوحينا الى موسى اذا استقماء قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانه يجست وانه يجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانه يجست فانه فجرت (أي فضر ب فانه فجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أو حينا) وهو سهولان انفجرت في البقرة وليس في آيتها ان ولا أو حينا وتلاوتها واذا استسبق موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانه فجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله في الواو قوله) وهو النابتة الذي باني (فا كان بين الخير لوجاء سالما * أبو حجر الاليل قلائل)

حذف الواو ومعطوفها (أي بين الخير وبين) وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان بن الحرث

(٢٠ تصريح في) البيان كالنعت في جواز القطع في صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العيني (فصل) * (قوله وتشاركهما في ذلك أم) كذلك ثم كما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال كلا أتوا بشي ثم أتوا آخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدنوشري وانما لم يذكر المصنف أم لقلته ذلك بالنسبة الى الفاء والواو اه وسياتي ان الشارح علل اقتصار المصنف بالتبعية للناظم وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتصار المصنف والناظم بما قال الدنوشري والاولى بالدنوشري ان يكتب ما هنا هناك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الظاهر انه من عطف الجمل لامن عطف المفردات وان كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة) في التلخيص ان المحذوف قد يكون جارة سبب المذكو ونحو فانه فجرت ان قدر فضر به بها ويجوز ان يقدرفان ضربت بها فقد انفجرت قال السعدو وظاهر كلام صاحب الكشف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطاً وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقريرين اه وسبب تسميتها فصيحة انه لما ذكر عقب الامر بالضرب الانفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار فلذا حذف الضرب وانما نبيه على هذه الفائدة الفصيحة وفيه أيضا على تقدير فضر به بها دلالة على ان الامر بالامر وتسميتها حينئذ فصيحة

من الجواز العقلي (قوله معطوف ١٥٤ على اسكن) قال الدنوشري فيه نظر اذ ذاك من عطف الجمل وكذا يقال فيه أشبهه (قوله

فهو من عطف الامر) أي
دال الامر اذ قوله ليسكن
ليس بامر بل الامر مستفاد
من اللام (قوله نحو
والذين تبوءوا الدار
والايمان) نقل السيد
السمهودي في تاريخ
المدني عن صاحب
القاموس وأقره ان من
أسماء المدينة الايمان
واستدل بالآية وحينئذ
فالعطف بلا تقدير مع
التبوي بمعنى التهيئ
(قوله فهو من عطف جملة
على جملة) قال الدنوشري
فيه رد على قول المتن سابقا
يجوز عطفها عاملا لا خافه
ظاهر في ان المعطوف
العامل وحده لا الجملة
فليتأمل وقد يقال انما
قال ذلك على سبيل التجوز
أو تعليلا فانه في مسألة
المعمول المحرور المعطوف
الجار وحده لا هو مع
المحرور (قوله وفي التسهيل
لا يشترط الخ) فيه بعد
ما نقله الشارح انه يشترط
صلاحية المعطوف أو ما
هو بمعناه مباشرة العامل
وفي أقسام العطف من
الباب الرابع من المعنى
وشرطه أي العطف
امكان توجه العامل الى
المعطوف (قوله الانصار)
فيه إشارة الى ان ما
اقتضاه ضنيع المصنف

الغساني (وقولهم راكب الناقة طليحان) فطليحان خبر المبتدأ محذوف وما عطف عليه في التقدير (أي)
راكب الناقة (والناقة) طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تشبيه الخبر والافرد ويحتمل ان
يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بان سعاد
فلا دليل فيه والطليح يقتض الطاء المهمة وكسر اللام وآخره عامه مهمة من قولهم طليح البعير اذا أعيا
ومثاله في أم قول أبي ذؤيب وقال صحابي قد غبت وخلفتني * غبت فادري أشكاكم شكلي
قال أبو الفتح أي فادري أطري بكم طريق أم غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعاً
لقول النظم والفاء قد تحذف مع ما عطفقت * والواو اذا لیس (وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد
حذف ويبقى معموله مرفوعاً كان نحو وأسكن أنت وزوجك الجنة) فزواجك فاعل بفعل محذوف
معطوف على اسكن (أي وليسكن زوجك) فهو من عطف الامر على الامر (أو منضوباً نحو والذين
تبوءوا الدار والايمان) فالايمن مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوءوا (أي وألفوا الايمان) فهو
من عطف جملة على جملة (أو مجرور نحو ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة) فبيضاء مجرور بمضاف
محذوف معطوف على كل (أي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن) أي في الامثلة الثلاثة (على
الموجود في الكلام) بدون حذف (لثلاث يلزم في) المثال (الاول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل
الامر) وهو اسكن (للاسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل معطوفاً على فاعل اسكن
المستتر فيه لكان شريكاً في عامه والامر بالصيغة لا يرفع ظاهر افلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال
يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلح عنه
ركعتي الطواف ولو صلى أحده عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المعنى وفي التسهيل لا يشترط
في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه اهـ ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف
الامر شاذ كما سيأتي له في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه (و) لثلاث يلزم (في) المثال (الثاني)
وهو الذين تبوءوا الدار والايمان (كون الايمان متبوعاً) بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفاً على
الدار لكان معمولاً لا تبوءوا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامه وهو فاسد من جهة المعنى لان
الايمان لا يتبوء (وانما يتبوء المنزل) اذا تبوءوا التهيؤ يقال تبوءت له منزلاً أي هيأته له وفي اعراب الخوفي
في سورة آل عمران يقال تبوءوا فلان الدار اذا لزمها اهـ فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل
آخر (و) لثلاث يلزم (في) المثال (الثالث) وهو ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولي
عاملين) مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمر معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء أو
شحمة على تمر لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين وأجاز
الانحطش العطف على معمولي عاملين ان كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا
كهذا المثال وقيل يجوز مطلقاً كما قاله الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقاً
لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المعنى والحق جواز العطف على معمولي عاملين
في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تآخر
المحرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو ويكر خالد وان زيداً في الدار وعمراً في الحجرة
للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمحرور قاله السيد عبد الله (ولا يجوز في) المثال (الثاني) كون
الايمان مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو
أمر معلوم (والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهي انقردت

بعطف عامل مراد قد بقي * معموله دفعاً لوهم اتقى

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصلة (فالاول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو

(كقول

من ان الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح) (قوله بالواو والفاء) في المعنى في بحث ثم في

الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ان ثم عاطفة على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم خالق منها زوجها وحينئذ نفثت في جوارحها الماعطوف عليه وموجب الحذف ١٥٥ في الآية دفع لزوم ان تكون الذرية

قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب في الاخبار (قوله وهو قول الزمخشري) حيث اختار المصنف قول الزمخشري فكان عليه أن لا يخص هذا الحكم بالقاء والواو لان ثم كذلك كما في المعنى * (هذا باب البديل) * (قوله ولذلك يقولون البديل الخ) أشعر قولهم في حكم تكرير العامل انه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح في بحث الاشتغال عامل البديل ليس كالمافوط به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا أو مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي والالم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اهـ لكن سيأتي قوله تعالى تكون لنا عبيد الاولنا وآخرنا ما قد يعكر على ذلك (قوله) اذلوم يعتد بزيدا الخ قد يقال يكفي الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه في اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بابع من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك (قوله وفي بعض النسخ ذكر لكن الخ)

(كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا) بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المقدرات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي (والتقدير ورحبائك وأهلا) فبك متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثاني) وهو حذف المعطوف عليه بالقاء وهو خاص بالجملة (نحو أنضرب عنكم الذكر صقحا) فجملة تضرب معطوفة على جملة محذوفة (أي أنهم لم يركبوا) بتقديم الهاء على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلقهم) فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أي أعموا فلم يروا) وظاهره ان القاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصل وهو قول الزمخشري وظائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيهها على اصلها في التصدير ومحلها الاصل بعد القاء والاصل فانضرب فلم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أي أعلمتم ان الجنة حقت بالمكارة أم حسبتم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف متبوع بدهنا استبح * (هذا باب البديل) *

هذه التسمية للبصريين واختلاف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لا فائدة تو كيدا الحكم وتقريره ولذلك يقولون البديل في حكم تكرير العامل وقولهم البديل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبادون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذلوم يعتد بزيدا أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه والبديل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه نفيًا أو اثباتًا (بلا واسطة) هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

(نخرج بالفصل الاول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة أنواع (النعت والبيان والتوكيد) فانها كمالات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (وأما بالنسق فتلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الإيجاب ويبدل ولكن بعد النفي (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو وأما الاول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لان الحكم السابق) وهو اثبات المحيى (لزيد) منفي عنه (بلا) (وأما الآخران) وهما المعطوف بيل والمعطوف بلكن بعد النفي (فلان الحكم السابق هو نفي المحيى) والمقصود به انما هو الاول (دون الثاني) (النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه) هو (المقصود) وحده (وذلك كالمعطوف بالواو) اثباتا أو نفيًا (نحو جاء زيد و عمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذا النوعان) وهما الاول والثاني (خارجان عما خرج به النعت والتوكيد والبيان) أما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع وأما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بيل بعد الاثبات نحو جاء في زيد بل عمرو) وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بيل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين (وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك البديل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت انهم عن اصابة الغرض بعزل وأقسام البديل أربعة) أشار إليها الناظم بقوله

قال اللغائي ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين بانها عاطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول (قوله واقسام البديل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بديل كل من يعص قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ولا شك انه بديل كل من يعص وحينئذ فتكتمه البيانية تقرير خلودهم واقامتهم فيكونها عداة انما من

مَوْعِدُ الرَّحْمَنِ الَّذِي لَا يَخَافُ وَعَدَهُ أَوَّلُ تَقَرُّرِ بَرَاهِنِاجَنَاتٍ كَثِيرَةٍ لِجَنَّةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ أَصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ فَقَالَتْ أُمُّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ مَثَلَةَ حَارِثَةَ مَنِي فَإِنْ يَكُنْ فِي الْجَنَّةِ صَبَرْتُ وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ تَرَى مَا أَصْنَعُ فَقَالَ جَنَّةٌ وَاحِدَةٌ أَنَهَا جَنَاتٌ كَثِيرَةٌ وَأَنَّهُ فِي الْفَرْدِ دُوسُ الْأَعْلَى (قَوْلُهُ بِدَلِّ مُطَابِقٌ) قَالَ الدُّنُوشَرِيُّ هُوَ بِدَلُّ مَنْ قَوْلُ بِدَلِّ كُلِّ الْخ (قَوْلُهُ وَإِنَّمَا يُطَابِقُ كُلَّ عَلَى ذِي أَجْزَاءٍ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ أَجِيبْ عَنْ ذَلِكَ بَيَانُ الشَّيْءِ هُنَا هُوَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى وَالتَّسْمِيَةُ أَصْطِلَاحِيَّةٌ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ التَّغْلِيْبِ يَعْنِي أَنَّهُ غَلَبَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى ذِي أَجْزَاءٍ عَلَى مَا لَمْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لِكَثْرَةِ الْأَوَّلَى فَقِيلَ فِي الْجَمِيعِ كُلِّ ثُمَّ سُمِّيَتْ تِلْكَ الْأَلْفَاظُ بِبَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ (قَوْلُهُ فَلَا يَسْمَى أَكَلْتُ الرِّغِيفَ نَصْفَهُ الْخ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ أَنْظَرْ مَا الَّذِي يُسَمَّى بِهِ عِنْدَهُمَا حَيْثُ ذُو لَعَلَّهُمَا يُسَمِّيَانِهِ بِدَلِّ أَضْرَابٍ (قَوْلُهُ وَلَا يَدُ مِنْ اتِّصَالِهِ الْخ) قَالَ الدُّنُوشَرِيُّ وَقَالَ النَّاطِمُ فِي شَرْحِ كَافِيَّتِهِ اشْتِرَاطُ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ مِنْ مَصَاحِبَةِ بَدَلِ الْبَعْضِ وَالِاسْتِمَالِ ضَمِيرِ اعْتِدَادٍ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ وَالصَّحِيحُ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ لَكِنْ وَجُودُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِهِ وَالْمَسْئَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الْمَرَادِيِّ مِنْ سَوَامَةِ فَلْتَرَجِعْ أَهْ وَتَقْدِمُ فِي كَلَامِ ١٥٦ الشَّارِحِ فِي بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ مَا يَشْعُرُ بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الضَّمِيرِ لِقَطَاوِ تَقْدِيرِ أَفَانَهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ لَا
أَمْرٌ أَتَى فَأَمْرٌ أَتَى بَدَلُ مَنْ
أَحَدٌ بِدَلِّ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ
وَلَمْ يَصْرَحْ مَعَهُ بِضَمِيرٍ لَانِ
قُوَّةُ تَعَلُّقِ الْمُسْتَثْنَى بِالْمُسْتَثْنَى
مِنْهُ تَغْنِي عَنْ الضَّمِيرِ فَالْبَاءُ
أَهْ فَإِنْ قَوْلُهُ لَانِ قُوَّةُ الْخ
يَشْعُرُ بِعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ
إِلَيْهِ هُنَا وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ وَلَمْ
يَصْرَحْ بِشَعْرِ بِتَقْدِيرِهِ
بَقِيَ أَنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ
الرِّبْطَ فِي هَذَا السَّبَابِ لَا
يَكُونُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ وَبِذَلِكَ
صَرَّحَ فِي الْمَعْنَى (قَوْلُهُ
مُتَّصِلٌ بِالْبَدَلِ أَوْ بغيرِهِ)
قَالَ الدُّنُوشَرِيُّ يَتَنَاقَضُ ظَاهِرُ
قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَا يَدُ مِنْ اتِّصَالِهِ
بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمَبْدَلِ
مِنْهُ وَقَدْ يَحْتَاجُ بَيَانُ الْاِتِّصَالِ
فِي كَلَامِ الْمَتْنِ أَيْسَرُ عَلَى
حَقِيقَتِهِ وَالِاِتِّصَالُ فِي

مطابقاً وبعضاً وما يشتمل عليه يلقي أو كعطوف بيل

(الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء عما هو مطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت عليهم فصرط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسماه الناطم) في النظم (البديل المطابق) وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو والى صراط العزيز الحميد الله في من قبر أباجر) فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل (وانما) لم يقل ذلك لان كلاهما (يطابق) على ما يقبل التجزى فعند الاطلاق تدل (كل على ذي أجزاء وذلك ممنوع هنا) لان الله تعالى منزوع عن ذلك ولا يحتاج البديل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لربط (والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلاً لا كان ذلك الجزء) بالنسبة الى الباقي من المبدل منه (أو مساوياً) له (أو أكثر) منه (كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساوٍ للنصف الثاني (أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولا بد) في بدل البعض (من اتصاله) بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكلمة (مذكور) ذلك الضمير متصل بالمبدل أو بغيره فالاول (كلام مثله المذكورة) في قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثاني (كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي جعلنا على ذلك أنا وجعلناه بدلاً من الواو بن معالزم تواردها من على معمول واحد وان جعلناه بدلاً من أحدهما وبذل الآخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البديل وان جعلناه بدلاً من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممنوع اه وان جعلناه فاعلاً لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين أحدهما انه يخرج على لغة أكلوني البراغيث

والثاني

كلام الشارح محمول عليها وفي جعل الآية مثالا لذلك نظر ظاهر اذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة

بل كلاهما يرجعان الى شيء واحد أما ضمير المتكلم والمخاطب فيصيح ذلك فيه نحو أنت قت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر له حضور من هماله ولا نسلم عود الضمير الى الضمير في ذلك (قوله فهو متوقف على اجازة حذف البديل) يعني ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف في المعنى حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوي الخ) قال الدُّنُوشَرِيُّ كَلَامُ الْبَيْضَاوِيِّ هَذَا يَتَنَاقَضُ مَا جُزِمَ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَأَسْرُوا النُّجُومَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَحْيَتْ جُوزَ فِي ذَلِكَ كَوْنُ الَّذِينَ مَبْتَدَأُ مَوْخَرَاوُ الْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرٌ وَلَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُمَا وَأَجَابَ بَعْضُ الْفَاضِلِينَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرُكُ التَّضْعِيفُ فِي الثَّانِيَةِ كَتَفَاءً لِمَذْكُورِهِ فِي الْأَوَّلَى كَمَا هُوَ عَادَتُهُ وَبَعْدَ ذَلِكَ يَظْهَرُ وَجْهُ التَّضْعِيفِ كَيْفَ وَقَدْ أَجَازَ النَّحْوِيُّ تَقْدِيمَ الْخَبْرِ فِي نَحْوِ قَامُوا أَخَوْتُكَ بِخِلَافِ زَيْدٍ قَامَ لَا لِتَبَاسِهِ بِالْفَاعِلِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ مُحْسِنِي الْبَيْضَاوِيِّ قَالَ وَرَدَّ بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُسْتَتَرًا وَهَذَا ظَاهِرٌ وَلَا حَرَجَ بِالتَّبَاسِ عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي الْبَرَاغِيْثَ لِأَنَّهَا لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ لَا يَبَالِي بِهَا وَقَالَ أَيْضًا وَجْهٌ أَبُو الْبَقَاءِ الضَّعْفُ بَيَانُ الْفِعْلِ قَدْ وَضَعَ فِي مَوْضِعِهِ فَلَا يَنْوِي بِهِ غَيْرَهُ وَفِيهِ نَظَرُ (قَوْلُهُ وَإِنْ جَعَلْنَاهُ فَاعِلًا لِاحِدِ الْفَعْلَيْنِ الْخ) قَالَ الدُّنُوشَرِيُّ لَمْ يَظْهَرْ الْوَجْهُ مِنْ وَجْهَيْ الضَّعْفِ فَلَا يَمْلِكُ وَتَوَارَدَ عَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ حَاثِرٌ فِي نَحْوِ جَازَ بِدٍ وَأَتَى عَمْرُ

والظرفان وينظر ما المانع في غيره وفي غير العربية يجوز نسبة الاثر الواحد الى أكثر من واحد ولهذا لو حُرِجَ جماعة رتبة واحد قتلوا به (قوله لان الله عز وجل لا يكلف الحج) قال الدنوشري فيه نظر لخصه ابن هشام حيث قال لان الكلام يا آخره الحج (قوله ولا ضمير) قال الدنوشري الظاهر انه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وان صح فمراده انه لا ضمير لفظاً أو يكون ما شئنا على عدم اشتراطه اه وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليهما خطأ المصنف ما قاله انه الظاهر وهو لا ضمير (قوله والحق انهما الحج) قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان أي انه عام أريد به الخصوص كما قال ابن اياز وأوام مخصوص أي بالبدل (قوله وقال الكسائي من شرطية) قال الدنوشري الذي في المعنى وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخيرها محذوف أو شرطية فالجواب محذوف جوابها والتقدير برعليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص اما بالبدل أو الجملة ولم يرد (قوله وقال ابن السكيت من فاعل حج الحج) قال الدنوشري كونه باطلاً مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها العهد الذي ذكرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله ١٥٧ على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو

بمقدم رتبة لان رتبته التقدم واذ قدمت المبتدأ وهو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المسذكون ويندل عليه انك لو أتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سدا الضمير مسدال ومضجوبها وهو علامة ال التي للعهد الذي ذكرى بل جعلها ذلك مقدم فقد صرح كثير من بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالحبس وغيره فانها تحمل على العهد نظر القرينة المرشدة الى ذلك قاله الدماميني في حاشية المعنى

والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير وجوب استئثار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المعنى وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير العمى والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مصدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً) فن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع اه قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام يا آخره موصود وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان اه وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السكيت من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضى انه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم يحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلاف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعالله الجزولي بان الثاني اما صفة الاول كما عجبني التجارية حسنها أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يحجز ضرب زيد اعبدته على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس ولم يذال يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ أبو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني أكثرهم لم يفضحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فذلك اختاره الموضح وقال (وهو بدل شيء من شيء يشتمل عام له على معناه اشتمالا بطريق الاجمال) وقال

جمعا وقال أيضا اذا جعل من في الآية بدل بعض من الناس في الآية لزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجتناب وهو المبتدأ اه وظاهره بل صريحه ان الفصل المذكور غير جائز فليتم اه وللتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه الآية أجاب به عبارديه على ابن السكيت ولا مانع أن يكون في الحج شيئين فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم أورد عليه انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظاهر ان لعرب الكسائي أرجح لان حاضره ان الله على الناس أن يكون محجوا جاوله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه و ينبغي ان يقدر الجواب هكذا عليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظاهر ان الآية ليست من العام الخصوص ولا الذي أريد به الخصوص وقد سبقنا في حواشي الفاكه في باب اعمال المصدر كلامه برتبة (قوله وانما المشتمل المسند الحج) قال الدنوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول أو الثاني أو العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما أسند اليه على قصد غيره غير متأت هنا (قوله يشتمل عامه على معناه الحج) قال الدنوشري قال المرادى لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما ان كان فم معناه

نحذف المحذوف ومن ثم جعل نحو أعجبتني زيد أخوه بدل اضرب لابل اشتمال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والا نخرج حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه في المحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله ان سلب يتعدى المفعولين فجعل ثوبه بدلا يقتضي حذف المفعول الثاني وان التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك لخل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزملكاني وحاصله انه أجاز ما في قول الحريري

فلم يرل يبتزه دهره * سافيه من بطش وعود صليب (قوله الا أن يقول الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنو شري فيه نظر ظاهر لان المجاز والحقيقة ١٥٨ من صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ (قوله قيل والاصل تارة) قال الزرقاني

هذا بدل على جواز جاء في زيد الأخ أي أخوه عند الكوفيين وفي الرضي قال ابن الخشاب لا يجوز جاء في زيد الأخ اتفاقا (لطيفة) نظير الآية فيمادكر قول الحريري في مقلما له حتى اذا لا الا في ذنب السرحان وأن انبلاج القمر وحن وقد سئل ابن يعيش الكندي عن ذلك فاشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلد كان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف كما نقله التاج السبكي في الطبقات عنه وأنه رأى بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لا لا وتقدير ذنب بدلا أي حتى اذا لا الوجود الا في

في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيما في وابن جني وابن الباذش وابن البرش وابن أبي العافية وابن ملاكون وذلك (كما عجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مقرر فان قلت فاتصنع بقوله تعالى يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر وإلى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها اه ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثيرا اذا أعرب ماله بدلا من زيد الا أن يقول ان الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفاد به هذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فاقارة يكون مكسبا كالعالم وقارة يكون غير مكسب وغير المكسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمالا الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدلا بالمصدر لانه الأكثر (و) بدل الاشتمال (أمره في الضمير) الرابط له بالبدل منه (كافر بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا (فقال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الامثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الماه الجوزية بنى (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الاخذود النار) فالنار بدل من الاخذود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل (أي النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقدير (والاصل ناره) ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخذود شق في الارض وأصحابه ثلاثة أنطيانوس الرومي بالشام ويختصر بفارس ويوسف ذوقواس بنجران شق كل واحد منهم شقاء عظيما في الارض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخذود وواؤه نار أو قالوا من لم يكفر والأتى فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مسبوقة وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فاذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبتني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبتني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليهما (والرابع البدل المبين) للبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لانه لا بد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم في المحذوف الاول)

ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ويضعفه أو يردعه عدم الضمير وقد يقال ان ال خلف وهو عن الضمير أي ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الاخذود النار وما نصب بهما فعلى ان الفاعل ضمير اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه أي لا لا الله الا في ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل اذا لا في لم يتور الذنب نعم ان كان تجوزة على انه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والاخذود شق الخ) قال الزرقاني والاخذود من الخد وهو الشق في الارض ونحوها (قوله والاألقى فيه) قال الزرقاني هذا مثل قول صاحب البردة والاقفل يازلة القسدم وقد أجاب نقلا عن غيره بجوابين ثانيهما مناسب هنا وهو ان تقديره ان لم يكن آخذاي سدي والا ياخذ بيدي وهو تأكيد للشرط الاول ثم اعترضه قال سمعت من يقول بين اليعقطة والنام قوله والازائدة في الكلام اه وما المحوج لارتكابه ذلك هنا وكان المناسب اسبقا لها ولعل الاتيان بها سبق فلم والله أعلم وعبارة الكواشي وقالوا من لم يكفر ألقى فيه

ومن كثر ترك ومن ألقى فيه اه كذا رأيت فيه بإسقاط الالاباثياتها كما هنا (قوله أي بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقاني هذا حل معني وذلك لان الاضافة لا تكون على معنى عن بل هي هنا على معنى اللام أي منسوب الى الغلط ونسبته اليه لكونه مسببا عنه فهو من اضافة المسبب للسبب قاله ملاحي قال الرضي ومعني بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لأن يكون البديل هو الغلط (قوله وان كان قصد الخ) قال اللقاني أي ولكنه أضرب عن الاول وصيره كالمتروك اه وبهذا يتدفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البديل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع أن معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لا ينافي ارادة الاعراض عنه كما في هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقاني قال الرضي وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هندی بدير (قوله في حكم ١٥٩ المتروك) قال الدنوشري قد ينافيه

ظاهره را قوله وان كان قصد كل منهما صحيحا الخ الا أن يقال صحة قصد كل منهما لا ينافي كون الاول في حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال في الحواشي وهو الواو لا بل يعكر عليه فليتأمل (فصل) *

(قوله وقوفامع السماع) قال الدنوشري هذه العلة غير ظاهرة لا سيما عند مراعاة مذهب البصريين في نحو ورأيتك اياك والعرب لا يعرفون تسمية الشيء بدلا وفاعلا ومفعولا ونحو ذلك فليتأمل (قوله ورأيتك أنت) قال الدنوشري ينظر ما وجه حذفه من المتن (قوله قال الشاطبي الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذا نزل قوله واذا أردت الخ وقوله هكذا

وهو المبدل منه (ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بديل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لأن البديل نفسه هو الغلط كما نديتوهم) من ظاهر اللفظ (وان كان) الاول مقصودا فان (تبين بعد ذكره فساد قصده فبديل نسيان أي بدل شيء ذكره نسيانا وقد ظهر) من هذا التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) في قوله في النظم * ودون قصد غلط به سلب * (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بديل غلط) قال ابن عصفور وهذا النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع (وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبديل اضراب) واليه أشار الناظم بقوله * وهذا للاضراب اعزان قصد اصحاب * (ويسمى ايضا بديل بداء) بالبدال المهمة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فبديل بداء وقيل معطوف حذف عاطفة قال في الحواشي وهو الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (وقول الناظم) في النظم (خذت بلامدى يحتمل الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبداء) وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادات (وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى) بالقصر (جمع مديّة وهي السكين فان كان المتكلم) بقوله خذت بلامدى (انما أراد الامر بأخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبديل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر بأخذ المدى فبديل نسيان وان كان أراد الاول) وهو الامر بأخذ النبل (ثم أضرب عنه الى الامر بأخذ المدى وجعل الاول) وهو الامر بأخذ النبل (في حكم المتروك فبديل اضراب وبداء) لانه أضرب عن الامر الاول حين بداله الامر الثاني (والاحسن فيهن أن يؤول بيل) لئلا يتوهم ارادة الصفة أي نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا جارثا يدجا هلا وبليدا

(فصل) * يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم (ذهب ابن مالك في التسهيل الى أنه لا يبدل المضمرة من المضمرة) وقوفامع السماع (ونحوقت أنت) ورأيتك أنت (ومررت بك أنت) تو كيدا اتفاقا من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك اياك) تو كيدا (عند الكوفيين والناظم) لا بديل خ لافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصبح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعات أنت والمرفوع تو كيدا بجماع فليكن المنصوب تو كيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك

نقل سيبويه الخ قد يقال ان الكوفيين ايضا قلوا مقالتهن عن العرب وتلقى غير سيبويه كلامه بالقبول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك اياك) قال الزرقاني مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضي أن نحو مررت بك بك تأ كيدا عند النحويين خلافا للزنجشري فقط في قوله بالبديهة والفرق عند البصريين بين المنصوب والمحرور أن الضمير المحرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل فاعادته دليل على التاكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا اه وأقول سيأتي أن الشاطبي جعل مررت به بدلا ويأتي الاستشهاد بما يتبين أعيد معهما العامل واعادته لا تنافي البديهة في المنه الاضافي وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف جر لاختصاره وتزويله من مجمله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا الذين استضعفوا المن آمن منهم ونحو ان هو الاذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزنجشري المحرور بديل للمنصوب لا توكيد

لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي (قوله في تحذير لفظ البدل والتوكيد) تضمنته جواز البدلية في ثقت أنت وهو كذلك وان اقتصر المصنف على قوله توكيداً فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل فيه (قوله ولو سمع كان توكيداً) برده عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه لا يؤيد الظاهر بالضمير لأن الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد أشرنا فيما مر لتناقضه لما هنا (قوله سواء كان كلاً أو بعضاً الخ) قد ذكر الكل وهو مثال البعض زيد ضربته رأسه والاشتمال زيد استجدته عقله والغلط زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التتميم توطئة لقول المصنف نحو وأسروا الخ فيبدل الكل الخ ثم يتمم بامثلة الأقسام (قوله الثلاثة) الأولى تركه فقد ذكر المصنف في المتن في حرف الواو أن في الآية أجد عشر وجوهاً وأنها باعضهم إلى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقاني فيه نظر فخرج بدل الغلط منه مع أنه حكمه حكم ما ذكر قال الرضوي أنه لم يبدل البعض والاشتمال والغلط إذا كان ظاهراً يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اهـ وهذا الاعتراض وارد على حصر الناطم أيضاً وكان بدل الغلط لعدم الاعتناء بشأنه لم يعتبر اهـ وكتب الدنوشي ما محصله أن سكوت المصنف عن بدل الأضراب يفهم عدم جوازه كضربك جارك ثم ذكر أن المحلى وغيره صرحوا بالجواز (قوله فرجلى) ١٦٠ قال الزرقاني مروى بالقاء بالواو وعلى الأول فالقاء سببية وعلى الثاني فالواو لا حال

ورجلى مبتدأ خبره شئنة ومعنى ذلك أن رجلى لغلطها المشابهة تخف البعير لا تبالي بما ذكر واستشككت البدلية هنا بأن الرجل لا توعد بالسجن وأجيب بأنها لما كانت سبباً للدخول ناست وعدها بذلك اهـ وذكر الأشكال المصنف في التذكرة ثم قال فإن قلب أجرة على شراب ألبان وسمن وأقط قلنا شرطه تأخر المتجوز فيه ثم حقق أن البيت من العطف على معمولي عاملين وبيانه في حواشينا على الآلفية (قوله شئنة المناسم) قال الدنوشي

أنت ومرت بك أنت وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورايتك أياك ومرت به به فيتحذير لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وثقاه منه غيره بالقبول وهم المؤمنون على ما ينقلون لأنهم شافوه والعرب وعرفوا مقاصد ما فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال فإن نسبة المنفصل إلى المتصل إلى آخره مقالة ابن مالك السابقة (و) ذهب أيضاً في التسهيل إلى أنه (لا يبدل مضمراً من ظاهر) وقال في شرحه (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو رأيت زيداً يا به من وضع النحويين وليس بمسموع) من كلام العرب لا نشرأ ولا شعرأ ولو سمع كان توكيداً (ويجوز عكسه) وهو إبدال الظاهر من الضمير (مطلقاً) في جميع أنواع البدل سواء كان كلاماً أم بعضاً أم اشتمالاً أم اضرباً (ان كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظالموا) فالذين ظلموا يبدل من الواو في أسروا يبدل كل من كل (في أحد الأوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل (وكذا) يجوز إبدال الظاهر من المضمير (ان كان) الضمير المبدل منه (محاضر) متساكماً أو مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) كقوله

أوعدي بالسجن والاداهم * رجلى فرجلى شئنة المناسم

فرجلى الأولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل (كأعجبتني وجهك) فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فن الموصولة المحرورة باللام يبدل من ضمير المخاطبين المحرور باللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل (أو) يكون (بدل اشتمال كأعجبتني كلامك) فن كلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب (وقول الشاعر) وهو السابعة المجعدي

قال في القاموس شئنت كفه كفر ج وكرم شئنا أي خشنت وغلاظت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) يبدل (بلغنا) الدنوشي هذا مبني على غير كلام الأخفش في الآية إذ زعم أن لمن كان يرجو بدل كل ولا يجوز في ذلك أن يجعل بدل بعض واللام انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بأنه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخاطبون بالصحابة من المناققين اهـ من شرح لب الباب (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدنوشي الظاهر أن هذه الأعادة غير واجبة بل هي جائزة والمجر بها باللام الأولى ولا باخرى مقدرة كما هو ظاهر وقد يقال إنها مؤكدة الأولى فالعمل الأولى بناء على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما رجحه ابن مالك وإن قلنا أن العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة إذ سيعد التقدير مع وجود العامل حساً اهـ وأورد بعض الفضلاء أنه كيف يكون بدلاً مع وجود العامل مفعولاً به والبدل على نية تقدير العامل خصوصاً مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البدل ليس كالمفعول به من كل وجه وانما هو تقدير معنوي وجوابه أن وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا ومراراً الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البدل للفصل أن الفصل محسن للأعادة والأجواز الأعادة لا يتوقف

عليه بدليل ان هو الاذ كر العالمين لمن يشاء منكم أن يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات لا رغب ولم قال المجعدي
 في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى أين فقال الى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا فض فوك
 (قوله مفيد للاحاطة) مثله المفيد للبيان وذلك اذا كان للتكامل ومن معه فانه وان علم من جهة التكامل فقد يفتقر من جهة من يريد
 ادخاله معه كقوله فعلنا بنو رز يد كذا وقوله بنو تميم ما يكشف الضباب بنصب تيمما على المدح والاختصاص ولو خفض تيمما على
 البذل لم ينافيه من البيان لجواز عندي ولم أر هذا الا في قوله المصنف في التذكرة (قوله ولذلك أعيدت اللام) أي لكونه بدلا من المحرور
 باللام فانه انما بعد العامل اذا كان حرف جر ولا يتقيد بخصوص اللام وانما قيد الشارح بها بخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال
 الدوشري فيه اقتصار على حكاية مذهبين فقط أحدهما الامتناع والثاني الجواز وهناك مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز في الاستثناء
 دون غيره نحو ما ضربتكم الاز يداها كذا نقله الاشعري وغيره وفي المثال نظر اذ يدليس بدل كل من ضمير المخاطبين فليست أمرا ولا عمل
 الشارح أسقطه لعدم ظهوره وجه الامتناع ان لم يقدر الاحاطة بعدم الافادة حينئذ فقوله خلافا لا لاخفش قال السيد في حواشي المطول
 في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعني ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بان البدل يذبح
 أن يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يحزم ردت بزيد رجل وبذل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو أبدل فيه الظاهر من
 ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص من المبدل منه ١٦١ في التعريف فيكون أنقص منه في الافادة

لان مدلولهما واخذوا في
 الاول زيادة تعريف
 بخلاف البعض والاشتمال
 والغلط فان مدلول الثاني
 فيهما غير مدلول الاول
 وأجاب الاخفش عن
 ذلك بمنع اشتمال المدلولين
 في بدل الكل اذ لو اتحد
 مفهومهما مال كان الثاني
 تائيدا للاول لا بدلا عنه
 واتحاد الذات لا يتناقض
 كون البدل مفيد افادة
 زائدة كما في المثالين
 المذكورين يعني بذكر
 المسكين مررت وعليك

(بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا) * وانا لرجو فوق ذلك مظهرا
 فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا (أو) يكون (بدل كل مفيد للاحاطة) والشمول
 كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيدا الاولنا وآخرنا) فأولنا وآخرنا بدل
 كل من الضمير المحرور وباللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل والى ذلك أشار الناطم بقوله
 ومن ضمير المحاضر الظاهر لا * تبدله الا ما احاطة جلا
 أو اقتضى بعضا واشتمالا * (ويمتنع) ابدال الظاهر من الضمير بدل كل (ان لم يفدها) أي الاحاطة
 (خلافا لا لاخفش فانه أجاز) تبع للكوفيين (رأيتك زيدا) على ان زيدا بدل من الكاف (ورأيتني
 عمرا) على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الى أبي عبد الله وقال الشاعر
 بكم قريش كفينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا
 * (فصل) * يدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة (والفعل)
 كذلك عند الشاطبي اذا أفاد زيادة بيان للاول فبدل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما
 يضاعف) فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثم وبدل البعض
 نحو ان تصل تسجد لله ترجك فتسجد بدلا من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله
 ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها أو تحب عطائعا

(٢١ تصرح في) الكريم المعول فان الثاني فيه ما يدل على صفة المسكنة والكرم دون الاول وأما نقصان تعريف الثاني عن
 تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل أذرب نكرة تفيد ما لا تفيد المعرف فقوان
 اشتملتا لمعرفة على فائدة التعريف التي خلاصتها النكرة * (فصل) * (قوله يدل كل من الاسم الخ) ينبغي جواز ابدال الفعل
 من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيد متيق مخف ربه أو يخاف الله متيق (قوله اذا أفاد زيادة بيان للاول) هذا واضع في بدل
 الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزقاني انه اجترأ على ما كان مساويا فانه توكيد لا بدل قال الرضي
 وقد يدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجع البيان على الاول ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تائيدا لا بدلا لا نحو ان تنصر
 تغر انصرك (قوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابدال في الآية لجملة من جملة لا فعل فقط من مثله
 قلت لما كان المقصود بيان ان المراد من اللق المضاعفة وهما معنيا الفعلين لبيان الاثم بالعذاب جعل ابدال من الفعل دون الجملة
 (قوله يدل كل) قال الدوشري يخالف جعل المرادى ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضع محتمل لكن الاول أخذه الشارح من
 كلام الخليل وينظر في ذلك والاثم جزء الاثم أو هو الاثم نفسه فيكون على حذف مضاف أي جزء الاثم والذي يظهر انه بدل اشتمال كما
 قاله المرادى لا يدل كل (قوله ان على الله الخ) قال الزقاني الله منصوب على نزع الخافض أي والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق
 الخبر والالف في تبايعا لاطلاق وهو من بايع أي عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعة الملك اه وتؤخذ وما عطف
 عليه بدل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال في الخبر والحال وما

أشبه ذلك (قوله لان الاخذ كماله الخ) قال الدنوشري قضية هذا ان يكون يصاحف في الاخذ بدل الاشتمال لان المصاحف من صحف ربي
 الاثام فليتأمل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادى على تجويز بدل الكل من
 الكل وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز أو لا ويقوم من صريح كلام المرادى ان بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثله
 المرادى لبذل الكل بقوله متى تأتأتم بنافى ديارنا * تجد حطباً جزلاً وناراً تاجلاً * ونقل المرادى عن بعضهم ان بدل الغلط
 يقتضى القياس جوازه وما قاله المرادى به غير طريقه الشاطبي فليتأمل الطريقان اهـ وصرح السيوطى بعدم الخلاف في بدل
 البعض فقال لا يدل بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض اهـ وفيه نظر لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه
 فلا شك في تبعيضه (قوله والجمله كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة الا اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد
 (قوله لانه انما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغي التأمل في ذلك فانما قد يتحدان لفظاً كقوله تعالى بالناسية ناصية و كقوله
 تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها ينصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجمل الخ) بينه السيد باملخصه ان
 التأكيد المعبر في الجمل لا بد أن يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد تأكيد الجملة هنا تكرر ما فلا يحصل تمييز البديل عن التأكيد
 بقيد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب ١٦٢ لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ لا نسبة هنا فلا امتيازاً أيضاً بهذا القيد

والحاصل ان التمييز
 لا يحصل الا بجموع
 الأم من الجمل التي لا محل
 لها تنفي عنها الامران
 والتي لها محل انتفى عنها
 أحدهما (قوله لا اختلاف
 لفظيهما) قال الدنوشري
 قد يقال انه لو كيد
 بالتشريف وقد يقال ان
 طلب الرحيل غير انتهى
 عن الإقامة فليس عنه
 فلا يكون توكيداً (قوله
 والفرق بين بدل الفعل
 وحده والجمله ان الفعل
 الخ) قضية هذا انه لا
 يتصور في الفعل المرفوع
 أن يكون بدلاً من فعل

لان الاخذ كماله الخ وطائعا من صفات المباحة وبذل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تمكسه
 أكرمك اهـ كلام الشاطبي المخصوص ذلك داخل تحت اخلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل
 (والجمله) كذلك الا في بدل الكل نحو قدمت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن
 التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من
 الاعراب قاله التفتازاني في شرح انتخابه وبذل البعض (قوله تعالى أممكم كما تعلمون أممكم
 بالعام وبنيين) وجنات وعيون فجملة أممكم الثانية أخضع من الاولى باعتبار ما تعلقت به فكون داخله
 في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبذل الاشتمال كقوله

أقول له ارحل لا تقيم عن عندنا * والافكن في السر والجهر مسالما
 فلا تقيم عن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من المناسبة اللزومية وليس توكيداً له لا اختلاف
 لفظيهما ولا يدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا يدل كل لعدم الاعتماد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه في
 الفصيحة وبذل الغلط كقوله افعدوا الفرق بين بدل الفعل وحده والجمله ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه
 لفظاً أو تقديره والجمله تتبع ما قبلها محلاً ان كان له محل والافاطلاق التبعية عليها مجاز اذا تابع كل ثان
 أعرب بأعراب سابقه المحاصل والمتجددوسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في
 الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (قوله) وهو الفرزدق
 (الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان
 أبذل) جملة (كيف يلتقيان من حاجة وأخرى) وهما مفردان قاله ابن جني وانما صرح بذلك لرجوع

مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو مجرد عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده
 لا لكونه تابعاً لغيره فكيف يكون بدلاً مع انتفاء التبعية لانتفاء الاعراب بأعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل
 المرفوع على مثله وما يشك في البذل قول البيضاوي وغيره ان يترك في سورة الليل اذا غشي بدل من قوله يثوي ماله يترك مرفوع
 لتجرده فلم يعرب بأعراب سابقه وأجاب بعضهم بان المراد ان البذل جملة من جملة يثوي ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي
 لانه ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والترم الاستاذ الصنفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع
 وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد
 السبب فيلجئ (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعني ابدال المفرد من الجملة
 أولاً واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحذر ولا نسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من
 المذكرين وانما الظاهر انها بديل اشتمال منهما لا بديل كل كما كاد أن يجمع عليه اهـ وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد
 يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجاً فيما فقيما بديل من جملة لم يجعل له عوجاً لانه في معنى المفرد أي جعله مستقيماً وقد
 ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن أبي حيان لكنه حرم به وذكر ان الناظم سكت عنه ثم أقول صرح في
 الجمع بان بدل الجملة من المفرد بديل اشتمال وفي المغني في بحث كيف أن جملة كيف خلقت بديل من

مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو مجرد عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده
 لا لكونه تابعاً لغيره فكيف يكون بدلاً مع انتفاء التبعية لانتفاء الاعراب بأعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل
 المرفوع على مثله وما يشك في البذل قول البيضاوي وغيره ان يترك في سورة الليل اذا غشي بدل من قوله يثوي ماله يترك مرفوع
 لتجرده فلم يعرب بأعراب سابقه وأجاب بعضهم بان المراد ان البذل جملة من جملة يثوي ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي
 لانه ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والترم الاستاذ الصنفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع
 وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد
 السبب فيلجئ (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعني ابدال المفرد من الجملة
 أولاً واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحذر ولا نسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من
 المذكرين وانما الظاهر انها بديل اشتمال منهما لا بديل كل كما كاد أن يجمع عليه اهـ وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد
 يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجاً فيما فقيما بديل من جملة لم يجعل له عوجاً لانه في معنى المفرد أي جعله مستقيماً وقد
 ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن أبي حيان لكنه حرم به وذكر ان الناظم سكت عنه ثم أقول صرح في
 الجمع بان بدل الجملة من المفرد بديل اشتمال وفي المغني في بحث كيف أن جملة كيف خلقت بديل من

الابل بدل اشتغال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثلها لم تر الى ربك كيف مد الظل وكل جهة فيها كيف من اسم مفرد
 * (فصل) * (قوله مضمين معنى حرف) خرج بالمضمين ما صرح به بالحرف فلا يلى البدل ذلك نحو هل احد جاءك زيد وعمرو وان
 تضرب احدا رجلا وامرأة اضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل اذا التفصيل يقتضي ان كلاما من البدل والمبدل
 منه مقصود قصد ابقاء المطابقة لا يخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود وقصد ابقاء التبيين فساد
 وبدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منهما مطابقتين ونحو ما أكلت أثلاث ١٦٣ الرغيف أم نصفه من بدل الكل لان

المراد بالمفهوم الشامل
 لثلاث الرغيف ونصفه
 فهما متطابقان والثاني
 تفصيل للاول وبما تقرر
 من ان بدل التفصيل بدل
 كل من كل علم انه لا يحتاج
 لضمير كما قد يتوهم ان كل
 واحد بعض (قوله عن
 معرفة الكميات) قال
 الدنوشري لو حذف لفظ
 معرفة لكان أحسن ولو قال
 لمعرفة لكان جيدا وتكون
 اللام للغاية (قوله وعن
 بيان المعاني) قال الدنوشري
 حذف لفظ البيان أبين
 (قوله وللزمان والمكان)
 قال الدنوشري هو
 داخل في غير العاقل
 فيكون من عطف الخاص
 على العام (قوله وقد
 يتخالف الخ) قال الدنوشري
 قد يقال لا تسلم أن اذا
 شرطية هنا فلا تخالف
 (قوله على ان مسألة
 الشرط لا تخالو عن
 اشكال الخ) يجب ان
 ان الشرطية انما يمتنع
 دخولها على المبتدأ اذا

الجملة الى التقدير مفرد (أى الى الله أشكوها نين المحتاجين تعذر التقائهما) فتعذر مصدر مضاف الى
 فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة تبه بها على
 سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين المحتاجتين والشام بلا دسميت بشام بن نوح فانه بالشين
 المعجمة السريانية أو لان أرضها شامات بيض وجر وسود وعلى هذا لا يهمل زوق ديد كذا في المقاموس
 * (فصل) * واذا أبدل اسم من اسم مضمين معنى حرف استفهام (وهو الهمزة) أو حرف شرط (وهو ان
 بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه في تادية
 المعنى (فالاول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذات وعن بيان المعاني
 فالاول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و)
 الثاني (كقولك من رأيت أزيد أم عمرا) فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث
 كقولك (ما صنعت أخيرا أم شرا) فخير او ما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع
 لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثاني) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول
 (نحو من يقوم ان زيد وان عمرو أقم معه) فزيد وعمرو وبدل من من بدل تفصيل (و) الثاني (نحو) ما تصنع
 ان خير او ان شر تجزيه) فخير او شر ابدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث (نحو) متى تسافران
 غدا وان بعد غد أسافر معك) فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما يجلس ان يمين
 المحراب وان يساره أجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخالف كل
 من التفصيل واعادة حرف الشرط في الكشف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض
 زلزالها كذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال هو بدل المضمين الهمزيلى هو
 وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسألة الشرط لا تخالو عن اشكال لانك اذا قلت من
 يقوم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا لا ابتداء فيكون البدل مرفوعا لا ابتداء ضرورة سواء قلنا
 البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز على الاصع وان
 جعلنا ما بعد ان مرفوعا على القاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل لان لا يضمم الفعل بعدها الا
 اذا كان هنالك ما يفسره نحو وان امرأة خافت و جوابه ان انما جى بها البيان المعنى لا للعمل فلا يلزم
 المحذور

* (باب النداء) *

بالمدو بكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء بالحرف مخصوصة (وفيه فصول) أربعة (الفصل الاول في)
 ذكر (الحرف التي ينمى بها المادى) اذا دعى (و) في ذكر (أحكامها وهذه الاحرف) وفاقا وخلافا (ثمانية
 الهمزة) وحدها (وأى) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأى (مقصورتين وممدودتين)

استعملت في معناها أما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان
 مقصوده من جوابه وان أوهم خلافة قوله لبيان المعنى لانه يؤهم انها مستعملة في الشرطية وهو عنوج هذا ويمكن ان يتخلص عما في
 الكشف اما يمنع البدلية فيه فانه أعرب غير بدل واما بان الكلام في الاستعمال الكثير واما بعدم تسليم ان اذا شرطية
 * (باب النداء) * (قوله وهو الدعاء الخ) أى اصطلاحا واما في اللغة فهو الدعاء بأى لفظ كان (قوله الاحرف) قال الدنوشري غير
 بالاحرف لانه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم انها أسماء أفعال اه ورعا يؤهم قوله عبر الخ ان جمع الكثرة يخالف

يجع القلة في المبدأ والتحقيق خلافة كما (قوله وآي) قال الدنوشي بالهمزة الممدودة والياء الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير حده
(قوله وهيا) لم يجعل هيا مبدلة من ايا اذا لابدال تصريف والحرف بري منه لكنه قال في المعنى في بحث ايا وقد تبدل هـ من زهاها قال
فاصاح برجوان يكون حيا * ويقول من فرج هياريا (قوله المحقق) لعل هذا بالنسبة لمجموع حروف النداء فان ياتكون للبعيد
حقيقة أو حكما في المعنى بالحرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب تو كيدا (قوله وذهب المبرد الخ) قال
الدنوشي ينظر ما حكم آي ممدودتين ١٦٤ عنده هل ينادى بهما البعيد أو القريب أو يكونان لهما اللهم الا أن يقال انهما

ممدودتين داخلتان في كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال في كلام ابن برهان فان قيل ان البعيد وهو تعالى أقرب الى كل شخص من جبل الورد فاجواب ان ذلك لاستقصاء الداعي نفسه وابعاده من مرتبة المدعو تعالى قاله الرضي رضي الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الأحرف ان وايستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد في غير الندية وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها في غير الندية وان كان قايلا (قوله وتعين في نداء اسم الله تعالى) قال الدنوشي وتعين يا أيضا في أيها وإيتها قال في المعنى (قوله والثاني سنفرغ الخ) المراد بالثاني الجاري مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة اذا المفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبهة وانما يظهر جعل هذا من الشبهة بالمضاف

فتقول أزيدو أي زيدا بصرة الهمزة فيهما وأزيدو أي زيدا بالهمزة فيهما (وياو يا وهياووا) وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا أي خلافا لجماعة من المتأخرين (الا أن ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالسأهي (فله بقية الأحرف كما انها) أي بقية الأحرف (للبعيد) المحقق والى ذلك أشار الناظم بقوله وللمنادي الناء أو كائنا * وأي وأكذا أيانثما هيا والهمز للنداء وذهب المبرد الى ان أيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب وبالمها وذهب ابن برهان الى ان أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي لا وسط وبالمجمع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد تو كيدا وعلى منع العكس قاله الشارح (وأعمها يا) لانها أم الباب (فانها تدخل في كل نداء) خالص من الندية والاستغاثة أو مصحوب بهما (و) تتعين يا وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو يا الله (و) تتعين أيضا (في باب الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين وتعين هي أووا) دون غيرهما (في باب الندية) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ووالمن ندب * أو يا * (ووا أكثر استعمالها في ذلك الباب) لانها الأصل فيه (وانما تدخل يا) في باب الندية (اذا أمن اللبس) بالمانادي (كقوله) وهو جريح يندب عمر بن عبد العزيز (جئت أفرأ عظيمافا صطيرت له * وقت فيه بامر الله يا عمرا) فثبتت ألف الندية دليل على انه مندوب اذ لو كان منادي لقال يا عمر بالضم لانه منادي مفرد وهذا مفهوم من قول النظم * وغيره الذي اللبس اجتنب * (ويجوز حذف الحرف) المنادي به وهو يا خاصة سواء كان المنادي مفردا أو جارا مجرا أو مضافا فالاول (نحو يوسف أعرض عن هذا) أي يا يوسف والثاني نحو (سنفرغ لكم أيها الثقلان) أي يا أيها الثقلان والثالث نحو (أن أدوا الى عباد الله) أي يا عباد الله على أحد الوجهين (الاف في ثمان مسائل) فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها (المنسوب نحو يا عمرا) الثانية (المستغاث نحو يا الله) ومنه المتعجب منه نحو يا الماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهم (و) الثالثة (المانادي البعيد) نحو يا زيدا اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث (لان المراد فيهن اطالة الصوت) بحرف النداء (والحذف ينأيه) الرابعة (اسم الجنس غير المعين) كقول الاعمى يا رجلا خذي بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادي مقبلا على المنادي ومتبعا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة (و) الخامسة (المضمر) المخاطب لان الحذف معه يقوت الدلالة على النداء (و) المضمر (نداءه شاذ) وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مظهر وقصره ابن عصفور على الشعر واختار أبو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال حينئذ ثلاثة ومحصل الخلاف ضمير المخاطب (ويأتي على صيغة المنصوب والمرفوع) فالاول (كقول بعضهم يا اياك قد كفيتمك) والثاني نحو (قول الآخر) وهو الاحوص (يا ابجر بن ابجر يا أتا) * أنت الذي طلقت عام جمعنا * قد أحسن الله وقد أساتا

لانها عوض عما تضاف اليه أي (قوله على أحد الوجهين) قال الدنوشي والوجه الثاني ان يكون عباد الله مقعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشي انما قال ظاهرا لانه لا يلزم من ذكره في عدادها كون نداءه مظهر (قوله ويأتي على صيغة الخ) اما بحبيته على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما تعذر بناؤه على الضم عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع واما بحبيته بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه الشبهة بالمضاف لان الضمير المنادي هو أيا على الصحيح واتصل به شيء من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الاحوص الربوعي قال ذلك لما وقدم على معاوية وخطب ووثب أبوه لينخطب وكفه

عن ذلك (قوله وكان القياس ان يقول يا اياك الخ) يلزم من هذا ان يقال في يا زيدا يا زيدا لانه مفعول به ايضا حذف عامله (قوله اذالم يعوض الخ) سكت عن محترزه وهو اذا عوض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا ١٦٥ منصوب برضيت) قال الدنوشري يجوز

ان يكون حالا من فاعل
أدين (قوله اسم الإشارة)
قال الدنوشري يفهم منه
جواز نداء اسم الإشارة
ومحله اذالم يتصل به كاف
الخطاب فان اتصلت به
ففي جواز ندائه خلاف
الصحيح المنع لاستلزامه
اجتماع التقيضين لان
الغلام مخاطب من حيث
انه منادى وغير مخاطب
من حيث انه مضاف الى
المخاطب لوجوب تغايرهما
(قوله وهو ما اجتمع فيه
الخ) قال الدنوشري قال ابن
الانباري في باب الترخيم سمع
بأطلمة بالفتح واختلاف
فيه فقيل مرخم والتقدير
بأطلم ثم أقحمت التاء غير
معتد بها وفتحت لوقوعها
موقع ما يستحق الفتح
وهو ما قبل هاء التانيث
وهو ظاهر كلام سيبويه
فتكون على هذا مقحمة
بين الحاء والتاء المحذوفة
المدوية وقيل ليس بمرخم
وعلى هذا قيل هو معرب
منصوب على أصل
المنادى ولم ينون لانه
لا ينصرف وقيل مبني على
الفتح لان منهم من يبنى
المنادى المفرد على الفتح
لتشاكل حركة اعرابه لو
أعرب فهو نظير لارجل
في الدار وأنشد هذا القائل

فاجبر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وأنت الاول منادى وكان القياس أن يقول يا اياك لانه
مفعول حذف عامله ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب أولاته لما طرد مجيئه بلفظ المرفوع حاز
مجيئه بلفظ ضمير الرفع وأجاب المانع عن امثال والبيت بان يفهم التثنية لانداء اياك في المثال من باب
الاشتغال وأنت الاول في البيت مبتدأ وانثاني كذلك أو تو كيدا وبدا او فصل والموصول خبر واتفقوا
على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا ايا ولا يا هو ولا يا اياه (و) السادسة
(اسم الله تعالى) نحو يا الله (اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى
على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل (وأجازه بعضهم
وعليه قول أمية بن أبي الصلت) انثني (رضيت بك اللهم رب ائمن أرى أدين الها غيرك الله راضيا)
اي يا الله وأرى من الرأي في الامور وأدين مضارع دان بالشئ اذا اتخذته ديناً ودينناي عادة والاصل ان
أدين فحذفت أن فارفع المضارع بعدها على حذف قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعوله وراضيا منصوب
برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على حذف قولهم قم قائما أي قياما وعلى الوجهين
فهو مؤكده وما بينهما اعتراض ورباء مفعول رضيت والمعنى رضيت رضي بك رب يا الله قلن أرى أن أتخذ
الها غيرك يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الإشارة واسم الجنس معين) لان حرف النداء في اسم الجنس
كالعوض من أداة التعريف في حقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الإشارة في معنى اسم الجنس
بخري مجراه قاله الشارح (خلاف الكوفيين فيهما احتجوا) بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي
يا هؤلاء (بقوله) وهو ذو الرمة اذا هبت عيني لها قال صاحبي * (بمثلك هذا لوعة وغرام)
يريد يا هذا لوعة مبتدأ أو تقدم خبره في المحرور قبله (وقولهم أطرق كرا) * ان النعام في القرى
وهو مثل يضرب بان تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أي طأطأ يا كروان رأسك وانخفض عنك الضئد
فان أكبر منك وأطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو الى القرى (واقعد مخنوق) وهو مثل
يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يخل باقتدائه نفسه بحاله (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب بان
يظهر الكراهة للشئ وأصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت
يا قتي فلم ياتفأ اليها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه أي سر صبحا يا ليل كقوله
* ية ولون نور صبح والليل عاتم * والاصل فيها أطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلت الواو
أنفا واقعد يا مخنوق وأصبح يا ليل ونور يا صبح (وذلك عند البصريين ضرورة) في النظم (وشندوذ)
في النشر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظامه ونشأ وقصر اسم
الإشارة على السماع اذ لم يوجد الا في الشعر وأما نحو ثم أنتم هؤلاء فتأول على ان كنتم مبتدأ وهو لا خبره او
بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر في النظم على قوله

وغنير مندوب ومضمر وما * جامستغنا قد يعرى فاعلما

وذلك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله

* (الفصل الثاني في أقسام المنادى) بفتح الدال (و) ذكر (أحكامه المنادى على أربعة أقسام احدها
ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به) من حركة او حرف (لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع
فيه أمران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو) زيد في قولك (يا زيد) فزيد
معرفة بالعلمية قبل النداء واستوجب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم

* يار مح من نحو الشمال هي * بالفتح (قوله واستصحب ذلك التعريف) فان قلت العلم اذا أريد اذاعة فته نكرة فالفرق قلت
الفرق انه ليس المقصود في الاضافة التعريف المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو أضيف مع بقاء تعريفه
كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لإلقاء الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى

(قوله المزجي) هل يدخل فيه العذدي خمسة عشر (قوله وغيره) قال الدنوشري يحتمل أن يكون معطوفاً على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله المر كيب المزجي وأفراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمرو (قوله في لغة الضم) قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة الكسروية ثم ساذكره اسديفقاء للاقسام أي سواء كان مبتدأ قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون أو الكسر فنحو أنت وهؤلاء وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمي بعده يعنى بناء على أن الضمير مجموع أنت أما على الأصح من أنه ان فقط فلا تظهر هذه النكتة أنه مبنى على السكون والضممة مقدرة على النون (قوله اتفاقاً) في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فإن الظاهر أن من يجعل أعرابهم ممدراً يجعل الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للاندلسي بعد أن ذكر أن بناءهما على الالف والواو يقال ١٦٦ الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفي أعراب (قوله كفتى وقاض) قال الدنوشري قال

في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند التحليل لا عند يونس قال الدماميني فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما إنما هو في ثبوت الياء وحذفها ووجه الأول أنه لما بنى حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقد رت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثاني أن النداء داخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله وقد رت الضمة على الياء المحذوفة هذا إذا كان المنقوص معيماً بالنداء وأما غيره فيقال فيه يا قاضيا بالياء والتنوين ويسدل التنوين في الوقف ألفا ه وقوله فهما متفقان على

وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب الميردو الفارسي ورد ببناء اسم الله تعالى واسم الإشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التذكير (أو) كان التعريف (عازضاً في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد معينا) واليه ذهب ابن الناطم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنهما (و) الامر الثاني الأفراد وتعي به أن لا يكون مضافاً ولا شذيه به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكير أو تأنيثاً للمزجي (نحو يا معدي كرب) ومعناه فيما قال أجدين يحكي عدا الكرب أي تجاوزه حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي (و) المثنى نحو (يا زيدان) والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو (يا زيدون) وتثنية المنكر وجعه السالم نحو (يا رجلان) والجمع على حده المكسر في التذكير نحو (يا زبود) والجمع السالم في التأنيث نحو (يا هندان) وجمع تكسيره نحو (يا هنود) وما كان مبتدأ قبل النداء سواء كان علم مذكراً أم علم مؤنث فالأول (كسبيويه) في لغة من بناء (و) الثاني (نحو حذام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وكيف وأنت في ما كان معرباً صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة وما كان مثنى أو مجموعاً على حده بذية على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقاً وما كان معتلاً كفتى وقاض أو مبتدأ قبل النداء (قد رت فيه الضمة) ففي نحو ياسبيويه وباهؤلاء وبأنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء (ويظهر أثر ذلك) التقدير (في تابعه فتقول ياسبيويه العلم برفع العلم) مراعاة لضمة مقدرة في آخره (ونصبه) مراعاة لمحله فإن محله نصب على المفعولية (كما تفعل في تابع ما يجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل) برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظاً ونصبه مراعاة لمحله (و) العلم المركب الاسنادي (المحكي) ما كان عليه قبل العلمية (كالبنى) في تقدير الضم في آخره (تقول يا تابط شر المقدام) بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدام) بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس بمبتدأ والمنقول أنه مبنى وهذه النعوت مقصودة فإن سبيويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتأبط شر يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت إبطه واحترز بقوله المحكي من لغة من أعربه أعراب المتضايقين فانه ينصب الأول ويحجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضى في باب العلم إذا نقلت الكلمة المبتدئة وجعلتها علماً الغير ذلك اللفظ فالواجب الأعراب اه فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء كم ومنذاعلاما كيف وباهؤلاء يا كم وباه من ذمة ظاهرة فهي متجددة للنداء إلى هذا القسم أشار الناطم بقوله وابن المعرف المنادي المفردا به اليتين

ترك التنوين مخالف لما نقله الرضى عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنويناً فيقول يا قاض (و) لأنه لم يعد لام المنقوص ثابتاً مع السكون بل باللام أو اضافة اه وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضى أن يونس مخالف في الوجهين ثم قال في التسهيل فإن كان المنقوص أصل واحد ثبتت الياء باجتماع قال الدماميني كما في مر اسم فاعل من أرى إذا نوى فانه يبقى على أصل واحد وهو الراء فتقول يا مري بيا ساكنه إذا وقفت عليه (قوله نحو يا زيد الفاضل) قال الدنوشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بناء العلم على الفتح في نحو يا زيد الفاضل فيعلم أن ساذكره هنا مقيد بتغير مذهبهم (قوله والمنقول أنه مبنى) الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في موضعين أنه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما إذا كان العلم مركباً من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه أو تجرى وعليه فهل يضاف الجزء الأول فقط أو كيف الحال وينظر أيضاً فيما إذا كان الجزء الأول غير قابل للاضافة كاسم الإشارة ونحوه (قوله إذا نقلت الكلمة المبتدئة) شامل للضمير واسم الإشارة

(قوله النكرة غير المقصودة) ينبغي ان يشمل المثنى والجمع كما لو قال الاعمى يارجلين خذا بيدى ولم يقصد ان اثنين معينين او ياء ساميين خذوا بيدى ولم يقصد جماعة معينة (قوله يا غافلا الخ) قال الدنوشري هو شبهه بالمضاف أيضا لعمله النصيب في الجملة بعده وهي حال من ضمير غافلا المستتر فيه (قوله وانما كرر الشواهد الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو البيت واسما ما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يقال اطلق على الجميع شواهد من باب التغليب كالتمهين لشرف الشاهد على المثال (قوله الثاني المضاف) سكتوا ههنا عما لو كان المضاف مبنيا اصالة قبل النداء كيا شيبويه الزمان او عروضا بسبب الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لان المنادي المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا المحل لكونه مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ١٦٧ اشتغال الاخر بحركة البناء قلت

لا يمكن ذلك لانه مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله اما بعمل الخ) لا يخفى ان الاتصال المذكور اعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يا من خط يذوق قضيته ان تكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لاعامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق اه فان ظاهره ان الموصول من المفرد في قدره الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في اجواد الا يدخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا مع ولا لعظيمها والموصوفة

(و) القسم (الثاني) من أقسام المنادي (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة) حامدة كانت أو مشتقة في شر أو شعر (كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يارجلان خذا بيدى وقول الشاعر) وهو عبيد يغوث بن وقاص الحارثي (في اراكبنا ما عرضت قبلت) * ندماي من نجران أن لا تلقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا أحد بعينه (و) انما كرر الشواهد رد المناقل (عن المازني انه أحوط وجود هذا القسم) مدعيان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ وضرورة وعرضت أي أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران بالياء من النوع (الثاني) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الاضافة محضة) وهي الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا أي ياربنا) أو غير محضة) وهي اضافة الصفة لعمومها (نحو يا حسن الوجه) نقل (عن ثعلب) وهو أحد بن يحيى (اجازة الضم في غير المحضة) فيجوز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مقصودة ههنا وان لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظر الى ان حسن الوجه أخص من حسن النوع (الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه) اما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل أو مفعول أو مجرور فالاول (نحو يا حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بخسن (و) الثاني نحو (يا طالعاجيلا) فجيلا منصوب على المفعولية بطالع (و) الثالث نحو (يا رفيقا بالعباد) فبالعباد متعلق برفيقا (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميت به بذلك) أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بخلاف اما نصب ثلاثة وثلاثين شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكاملتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر فاشبه ضاربا زيدا أو أما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة (و) يمنع ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) في اجازة ذلك التخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به (وان ناديت جماعة هذه) العدة (عدتها) فلا يخلو

كالوصول وكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل (قوله يا طالعاجيلا) فيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معروفة ويجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ) أتت خبر بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الا ان يقال اعراب كل بالاعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الزمان جالو حاض (قوله وان ناديت جماعة هذه صحتها الخ) قال الدنوشري ما ذكره المتن والشرح في مسألة ثلاثة وثلاثين اذ لم يكن عالما بطريقة غير طريقة الاخفش وفصل الاخفش فقال ان أريد بذلك جماعة مبالغة هذا العدد فلا يجوز الانصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي أن يفصل فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهت وكتب شيخنا الغنيمي بعده

وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو اريد بهما معين وهو محتمل وقفة ومعنى قوله حكمه بحكم المعطوف الخ أهمان ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما أو ما قوله قيل وينبغي الخ فحل نظرا كونها كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا فيما اذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر أيضا اذا لزم لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نرد في المسئلة عما هو يتجدد له فيهم والله الموفق للصواب اه وأقول ذكر الحميدان محل ضم الاول اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا معين وكذا يجوز في تابعه اذا كان مع آل الوجهان الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالجمع موع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين اه ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعيينها حاصلًا لانه لا يلزم من حصول الشيء ارادته (قوله لانه اسم ١٦٨ جنس أريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفي حرف النداء لانه لم يباشره وقضيته امتناع ان

يقال يا زيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالفية (قوله فيجب ضمه) قال الدنوشري فيه نظربل هو مبني على الواو نيابة عن الضمة اه وأقول ذكر واعتمد قول الالفية تابع ذي الضم انه يشبه مثل المثنى والجمع كيازيدان صاحبي عمرو ويازيدون أصحاب عمرو لان بعضهم يجعل الالف والواو بنفس الضم (قوله أجيب بان النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف نعته لانه نعت به قبل التعريف هذا وفي الجواب نظروا لعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله فلما اختلف الخ) قال الدنوشري فيه نظرا لانه ان اعتبر ورود النداء على

اما ان تكون معينة أولا (فان كانت غير معينة نصبتما أيضا) أما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلانه معطوف على منصوب (وان كانت معينة ضممت الاول) لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال (وعرفت الثاني ال) وجوب الالف اسم جنس وأريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهي أل (ونصبته أو رفعتة) بالعطف على الهل أو اللفظ كما في قولك يا زيد والضحالك قاله الفارسي (الان أعدت معه يا فيجب ضمه) لانه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريد من أل) لان بالاندخل على ما فيه أل وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدا (اعادة يا وتخيره في الحاق أل مردود) خبر منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس أريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك التشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حتى الفراء يارجلًا كريما أقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفاً بقى على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها مع الالف الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة فتحو يا زيد العاقلة لاجيب بان حاجة النكرة الى الصفة أشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل التشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لارجحاً أجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المبادئ وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدركان جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف المعرفة حتى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث وأخبر سيبويه بذلك أجيب بانه نعت في المعرفة الطارئة فلا يعتد في الاصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفاً ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما أقبل وأما يا عظيمًا يرحى لئكل عظيم وبالطيقالم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالع الجبل والى في حرف المضارعة الياء وانما على حد ما تم كلهم أو كلكم اه فهو من التشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم أشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب (و) القسم (الثالث) من أقسام المبادئ (ما يجوز ضممه وفتح

الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف وحده كان وهو الضم واجبا فأتى يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا العرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجح ما ذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه بذلك) قال الدنوشري فاعل أخبر راجع الى يونس وسيبويه مقعوله وكتب شيخنا الغنيمة يونس ويحتمل ان المعنى ان سيبويه قال ان النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فأنجز بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الاول أقرب أو متعين (قوله أجيب الخ) قال الدنوشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ولا يلزم بذلك فيقال ما معرفة وضع وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايرا للاول والثاني اذا لاقسام لا بد من تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقدير اعند من يجعل فته فتحة اتباع لما بعده فهو نظير يا موسى مثلا ولا

يصح جعله قسما برأيه الا عند من يجعل فتحته فتحة بناء لفتحته اتباع (قوله متصل مضاف) قال الدوشري لا جائز ان يكونا صفة لابن
لتعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح كونهما عطف. بان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف اليه ابن مذكرا
وان اشترطه بعضهم وفلان ابن فلان لا يجوز فيه الا لضم خلافا لمن جوز فيه الوجهين أيضا وعلى بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة
استعمال المنادى حيث ندم كونه في الاصل مفعولا ففتح لفتحته مع انها مناسبة لمحركة ١٦٩ صفة وهو واضح الا قوله في

الاصل فتأمله (قوله وفتحته

اما على الاتباع) قال
الدوشري وعلى كون
الفتحة للاتباع تقدر
الضمه فيه والمانع من
ظهورها حركة الاتباع
وعلى اقحام ابن فيكون
زيد مضافا الى سعيد كما قال
الشارح و ينظر ما وجه
فتح ابن وقد يقال انه فتح
تخفيفا وهو تأكيدي ولا
ينافي التأكيد الاقحام كما

صرح بذلك المرادى نقل
عن بعضهم في ما سعد سعد
الاوس على قول سيدويه
من ان الاول مضاف
للاوس والثاني مقحم
عند الفتح (قوله أو منادى
سقط منه الخ) قال الدوشري
قد يقال لا قرينة على
حذف حرف النداء
فكيف حاز حذفه وقد
يجاب عنه بعدم تسليم ان
لا قرينة (قوله وأنشدوا
الخ) قال الدوشري ورد
استدلال الكوفيين بان
عمر محذوف الالف بناء
على جواز الحاقها في غير
تعجب أو استعجاب أو نداء

وهو نوعان أحدهما ان يكون المنادى (علما مفردا موصوفا بابن متصل به) أي العلم (مضاف) الابن
(الى علم) آخر (نحو يا زيد بن سعيد) بضم زيد على الاصل وفتحته اما على الاتباع لفتحته ابن اذا الحاخ
بينهما اسما كن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما
شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعه الشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن
واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلاسه حكما في البسيط مع الوجهين
السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب
وفتحته ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما (والختار عند البصر بين غير
المبرد الفتح) لفتحته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لارجل
ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد يدا ليعملات اذا فتحت الاول على قول
سيدويه وذهب المبرد الى ان الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو
رؤية عند الجوهري أو رجل من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب

(يا حكم بن المنذر بن الجارود) * سراق المجد عليك محمود

بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لانه الاصل (ويتعين الضم) اذا كان الابن غير صفة
بان كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولا بفعل محذوف وتقديره أعني ونحوه
ويتعين الضم أيضا اذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغيره لم كما (في) نحو (يا رجل ابن عمرو) ويا
زيد بن أخينا لا تتفاء علمية المنادى وهو رجل (في) الصورة (الاولى و) انتفاء (علمية المضاف اليه في)
الصورة (الثانية و) يتعين الضم أيضا اذا فصل بين العلم والابن كما (في) نحو يا زيد الفاضل ابن عمر ولو جود
الفصل (بالفاضل و) يتعين الضم اذا كان الوصف غير ابن كما (في) نحو يا زيد الفاضل لان الصفة (وهي
الفاضل غير ابن) والى ذلك الاشارة بقول النظم * ونحو زيد ضم واقتمن * البيتين (ولم يشترط ذلك
الكوفيون) وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لاجل
ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا (وأنشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز

فا كعب بن مامة وابن سعدى * (بأجود منك يا عمر الجواد)

الرواية بفتح عمر) والجواد والقوا في منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الياذي الذي أثر ربيعة على
نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه
و يروي أدوي مكان سعدى قيسل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحيي الاخفش ان بعض
العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبادل حركة باثقل منها للاتباع وفي
كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه يخالف في كونه اتباعا معربا لمبنى والحمد لله بالعكس
(والوصف بانه) في جواز فتح المنادى معها (كالوصف بابن) في ذلك لان ابنة هي ابن بن يادة التاء (نحو
يا هندا ابنة عمرو) بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما خارج عن حصين وتاء التأنيث

(٢٢ تصریح فی)

ذكره الانباسي في شرحه للالفيه والمرادى كذلك وزاد انه يحتمل انه نوى ضرورة وحذف
التنوين لالتقاء الساكنين وحذف ألف مامة في البيت للضرورة (قواه ربيعة) هو القتي النهمري صاحبه الذي كان معه في السفر
(قوله وحكي الاخفش الخ) قال الدوشري وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا بتقدير امنع من ظهور فتحته ضمة الاتباع (قوله
في جواز فتح المنادى معها) قال الدوشري ظاهره انها ليست ضمة في غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال انها قيد بذلك لانه الذي قدمه
الموضع فلي تأمل (قوله اتباعا) مقتصر عليه فيته نظر اذا لا وجه الثلاثة المذكورة تأتي أيضا هنا (قوله وتاء التأنيث

في حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام اثباتي على حركة الاخر ونون ابنة التي اتي بها ليس آخر او انما يجعل الاتباع لئلا يبدى لان النون تكون حينئذ خارجا حصينا لحرمة ايها ما واما احتياج الشارح لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والالزم الفتح في بنت كما يعلم مما قبله عن أبي عمرو بن العلاء وهذا يعرف ما في قول الشهاب القاسمي قضية قول الشارح وقاء التأنث الخ ان الاتباع لحرمة نون ابنة دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح للاتباع لحرمة نون ابن لان الاسم لما كثر استعماله اصار كالاسم الواحد فياز فيه ما من الاتباع ما جاز في الاسم الواحد انتهى انه لا حاجة الى ان يقال ان التاء في ابنة حيث اخرجنا عنها بابن في حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع محتمل ان معناه ولا مانع من اتباع حركة النون وان لم تكن آخر الالف آخر حكمها ويحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة التاء ويردان النون خارجا حصينا لحرمة التاء (قوله في النهاية الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التاء اتباعا بل عليه في الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر واما نحو زبيد بن يزيد مسمى بهما فهما بالتاء على قياس يازيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيمطل قول الشارح ولا في المثني ١٧٠ والمجموع على حده وقوله وهذا مبني على القول بالتركيب فيه نظر اما في المثني

والمجموع فلم تاعلمت واما في نحو مسلمات فالتركيب يقتضي الفتح لا الكسر كما علمت ايضا اه واقول وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب ان القائل به يحرك المنادى بحركة نصبه وحركة جمع المؤنث في النصب الكسرة وقوله واما نحو زبيد بن الخ فان ارادته مع كونه بالياء ات على القول بالاتباع تم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وان ارادته على القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر ان قول الشارح ولا في

في حكم الانفصال (ولا أثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب فتحوا يا هند بنت عمرو واجب الضم وممنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما خارجا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة وجوزة أبو عمرو بن العلاء سماها بناء على ان الفتح للتركيب ومنه يازيد بن عمرو وتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثني والمجموع مسمى بهما في النهاية اذا سميت بمسلمات وزبيد بن وزبيد بن حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يازيد بن عمرو بالفتح ويامسلمات بن عمرو بالكسر ويازيد بن عمرو ويازيد بن ابن عمرو وعلى من ضم تقول يامسلمات بن عمرو ويازيد بن عمرو ويازيد بن عمرو ومن أجرى الاعراب في النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذا لا اتباع في مسلمات اذا كسر التاء ولا في المثني والمجموع على حده ولذا للثقال في التسهيل ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا فتحوا يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفرأه والرخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطأ كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو يحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول

جارية من قيس بن ثعلبة تزوجت شيخة اغليظ الرقبه

وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون الخبر عنه وتثبت الف ابن خطأ تقول زيد بن عمرو وتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد بن اخيتا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطأ فالحكم المذكور متعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله في زال أحد الشرطين عاد الاسم الى أصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع (الثاني ان يكرر المنادى حال

المثني والمجموع على حده معناه اذا حكى اعرابهما قلنا بر دعليه الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية مبني على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه في وجهه واما بالنظر لقوله ومن أجرى الاعراب الخ لا يمكن المناسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع فقوله واما على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الاعراب (قوله حاكيا اعرابه) قال الدنوشري ضمير اعرابه راجع للذكر (قوله فيفتحها) أي ان ركب وقوله أو يضمها أي ان لم تر كسب (قوله واما على القول بالاتباع فلا) لان القياس على هذا ان يفتح آخره (قوله فتحوا يا عيسى الخ) قال الدنوشري على في شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتح في نحو يا عيسى بدمم الفائدة (قوله ان يحذف التنوين الخ) قال الدنوشري وحذف التنوين وما بعده واجب لاجاز (قوله والالف الخ) قال الدنوشري قيده بعضهم بان لا يكون أول سطر وجميع ما قيل في ابن ياتي في ابنة نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثاني الخ) قال الدنوشري يقدر قبل قوله ان يكون مضافا وكذا في النوع الاول أي لو ان يكون مضافا وجواز الوجهين في الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على انه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح ففيه أربع توجيهات كما ذكره الشارح وفي بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثاني فلا يخرج عن القسم الاول أو الثاني فذكره زيادة ايضاح انتهى وأشار المصنف الى أنه كان ينبغي لناظم ذكر هذه المسئلة هنا المشار كتم المسئلة الوصف بابن في جواز الفتح والضم وتاخيرها الى فصل

تابع المنادى مما لا وجه له (قوله مضافا) قال الدنوشري غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة في المنادى المضاف
(قوله يا سعد الخ) قال الدنوشري اشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد
ابن معاذ وسعد بن عباد وهى قوله

فان يسلم السعدان يصبح محمد * بمكة لا يخشى خلاف الخالف
فيا سعد سعد الاوس كن انت ناصرا * ويا سعد سعد الخزرجين العطارف

على الله في الفردوس منية عارف
يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفع أيضا (قوله وهو الاكثر) قال الدنوشري الظاهر انه لا يتأتى فيه الخلاف المار في يزيد بن سعيد انتهى
وأراد الخلاف المار من المبرد وابن كيسان فالضم هنا أكثر باتفاقهما ثم قال الدنوشري وشمل ١٧١ قوله نحو يا سعد سعد الاوس الخ

العلم واسم الجنس والصفة

نحو يا صاحب صاحب

زيد وخالف الكوفيون

في اسم الجنس فنحو يا نصيبه

وفي الوصف فذهبوا الى انه

لا ينصب الامتونا فتقول

يا صاحب صاحب زيد ولم

يختلفوا في جواز الضم في

جميع ذلك وينظر ما وجه

مخالفة الكوفيين وما وجه

مذهبهم (قوله يا ضماريا)

الفرق بين هذا الوجه

وما قبله ان هذا يجوز معه

ذكر حرف النداء ولا يجوز

على الاول وان قيل ان

البدل على نية تكرار

العامل اذ هو تقدير

معنوي (قوله واعترضه

أبو حيان الخ) اعترضه

واعترض المصنف انما

يردان سلم ابن مالك ذلك

والا فقد يستمسك بظاهر

تعريف التأكيد اللفظي

فانه صادق مع اختلاف

وجهى التعريف ومع

كونه (مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهما الضم
والفتح جاريان (في) سعد (الاول) والى ذلك أشار الناظم بقوله

في نحو سعد سعد الاوس ينتصب * ثان وضم وافتح اولا تنصب

(فان ضمته) وهو الاكثر لانه منادى مفرد (فالثاني بيان) للاول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان

(يا ضماريا أو) مفعول باضمار (أعني) أو تو كيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بانه لا يجوز التوكيد

لاختلاف وجهى التعريف لان تعريف الاول بالعلمية أو بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضع في

الحواشى وشم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما يتصل به الاول (وان فتحته) أى الاول (فقال

سبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني معجم) أى زائد (بينهما) وهما ذامبنى على جواز اقحام الاسماء

وأكثرهم بأباه وعلى جوازه فقيه فصل بين المتضايقين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن يتوّن الثاني

لعدم اضافته (وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف اليه الثاني) والاصل يا سعد الاوس سعد

الاوس محذوف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد رجل من قالم وهو

قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حيث ثبتيان أو بدل أو تو كيد لان المضاف اليه الاول مراد

أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان) الاول والثاني (مضافان للذكر) ولا حذف ولا اقحام وهو

ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الاعلم (الاسمان مركبان تركيب

خمس عشرة ثم أضيفا) الى الاوس كخمس عشرة زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الاوس هو

سعد بن معاذ رضى الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خثعم

ابن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز

ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه) سواء كان علما أو فكرة مقصودة

قاله (كقوله) وهو الاحوص (سلام الله يا مظر عليها) * وليس عليك يا مطر السلام

بثنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير

(أعبد احل في شعبي غريبا) * ألو ما لأبالك واغترابا

بثنوين عباد مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سبويه

وجها آخر وهو أن يكون حالا كانه قال أتفخر عبدا أى في حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبودية قاله ابن

السيد (واختار الخليل وسبويه) والماسزنى (الضم) مطلقا لانه الاكثر في كلامهم (و) اختار (أبو عمرو)

اتصال الثاني بما لا يتصل به الاول (قوله والثاني بالاضافة) لانه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية (قوله وكان يلزم أن يتوّن

الثاني) قال الدنوشري فيه نظر اذ قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لما كلفه ما قبله المتوكد به ومن ذكر انه تو كيد على رأى سبويه

المرادى (قوله وسعد الثاني الخ) قال الدنوشري لم يجوز فيه كونه مفعولا لمحذوف على قياس ما سبق ويؤخذ مما ذكره ان البدل والبيان

يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا أن يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشري قد

يردان العاملان هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكأنهما واحد فهو نظير قولك جاز يدوتى عمرو العاقلان (قوله وهو أخو الخزرج

الضمير راجع الى الاوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشري نحو قائم اذا أريد به معين بنى على الواو والاضمة بالياء وهل يجوز في

المعين الا أن بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبد احل في شعبي الخ) لا حاجة الى جعل ذلك مما نحن فيه لما عرج به في التسهيل ان المفرد

الموصوف يجوز نصبه أيضا ونص الرضي على أن هذا من الشدة بالمضاف فنصبه لذلك للضرورة وشعبي بضم السين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كاسي ياتي في أوزان الالف المقصورة وتقدم في باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدنوشري ولا يجوز عكس الثالثة وهو حذف ١٧٢ ألف يا واثبات ألف الله انتهى وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس لأنه عال

الثالثة نأجاء المنفصل من كلمتين مجزئ متصل من كلمة يعني حتى جاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والاصل عدم الاجراء وعدم التقاء الساكنين فحذف ألف يا واثبات ألف الله جاز على القياس وقد تضمن كلام الشارح أولا جواز حذف ألف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما إذا حذف ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) أي مع حذف ألف الله كما لا يخفى (قوله فتقول اللهم) قال في الجمع مذهب الخليل وسبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أي غير متمكن في الاستعمال وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه برفع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعل فاطر في قوله اللهم فاطر السموات والأرض صفة له قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لأنه لم يسمع مثل اللهم الرحيم أرجئنا والآية ونحوها محتملة للنداء

ابن العلاء (وعيسى) بن عمرو يونس والجرحى والمبرد (النصب) طلقا (ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم) كطريق البيت الاول (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى في) نصب (اسم الجنس) كعنداني البيت الثاني قال ابن مالك إن بقاء الضم راجع في العلم لشدة شبهه بالضمير فراجع في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم ف قيل تنوين تمكين لأن هذا المبني يشبه المارب وقيل تنوين ضرورة وإليه ذهب ابن الجباز قال في المعنى وبقواه أقول لأن الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضم أو انصب ما اضطرارنا * مما له استحقات ضم بينا وتظهر فائدتهم في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضم

(مسئلة) * ولا يجوز نداء ما فيه أل لأن نداءه يقيده التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين (الافى أربع صور أحدها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا الله بآيات الالفين) ألف يا وألف الله (و بالله بحذفهما) معا (و بالله بحذف الثانية فقط) وابقاء الاولى وعمل سيبويه جواز نداء الجلالة بأن لا تفارقها وهي عوض من همزة اله فصار بذلك كأنها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات ألف الجلالة في النداء كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني أنصر واضرب بضم الهمزة في الاول وكسر هاء في الثاني ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصاها ووجه حذف ألف يا أن اثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجزئ المتصل في كلمة واحدة (والاكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) يحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم تزد مكان المعوض منه لئلا يجتمع زيادة الميم وأل في الاول وخصت الميم بذلك لأن الميم عهدت زيادتها آخر الأسماء زرقم قاله السيرافي وما ذكره من أن الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنابخير فيجوزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمنع اللهم أمنابخير والاصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أي بين يا والميم المشددة (في الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلي

إني إذا ما حدث ألسا * (أقول يا اللهم يا الهما)

والى ذلك أشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض * وشد يا اللهم في قريض وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين أحدهما أن يذكرها الجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع يقول لك أزيد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثاني أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني أي ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوءة بأل (نحو يا المنطوق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لأنه بمنزلة تابط شرا لأنه لا يتغير عن حاله أذ قد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قدمنا في أنصر قطع الهمزة وإلى هاتين أشار الناظم بقوله

* الامع الله ومحيكى الجمل * (وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو) يا (الذي) قام

(و)

(قوله لئلا يجتمع الخ) وتبر كبا بالبداءة باسم الله تعالى (قوله زرقم) في القاموس الزرقم يعني للزاي

والقاف الشديد الزرق للثوب والمذكر وفيه الزرق والزرق لون (قوله وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنابخير) أي اقصد ندائه فحذفت الهمزة وجعل شيئاً واحداً كما فعل كذلك في هلم على القول بأن أصلها هـ ل أم (قوله ويبطل ذلك أنه الخ) يبطله أيضاً أنه في الف المعنى يدل على أنهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدنوشري المراد منه أنه تخرج

عن النداء المحض فلا ينافي انهما في الاستعما الى الاخيرين تفيد مع غيره ودلائلها على الغير هل هي بطريق التضمن أو لا محل نظر انتهى
ولا يخفى ما في دعوى دلالة على النداء في هذين الاستعماء من البعد لعدم ظهوره وكون دلالة على الغير بطريق التضمن لا أدري
ما معناه الاقرب في فهم كلام الشارح ان استعما هما فيما ذكر مجاز فربما القرينة استحالة النداء وينبغي تحرير العلاقة (قوله) لانه قد
عمل بمضاه في بعض) أي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر (قوله) محكي بحالته ١٧٣ التي ثبتت له قبل التسمية هذا

لامدخل له في الفرق
لوجوده في المنطلق زيد
وكان الاظهر أن يقول
الفرق ان الذي قام
المانع من بقاءه قبل
التسمية وجود آل وهو
باق الخ وهو المناسب
لقوله ونحو المنطلق الخ
فتدبر (قوله) وأما الذي
الخ قال الدنوشي
فيه نظر اذ لا نسلم ان
نحو الذي فيه فيه حكاية
أصلا الا باعتبار ذكر
الجملة بعده وابقائها على
حالتها (قوله) والاعراب يتدبر
في آخر الذي قال الدنوشي
ظاهرا ان الحركات الثلاث
تقدر وهذا ظاهر في
الحكاية (قوله) حكاية
الاسم المفرد الخ قال
الدنوشي حكايته باعتبار
بقاء جملة فيما بعده وأما هو
نفسه فهو معرب بالحركات
الظاهرة فابن الحكاية
(قوله) وليس محل النزاع
قال الدنوشي ضمير ليس
يعود الى الموصول مجردا
عن الصلة أي فاذا سمى
به وحده امتنع نداؤه
قولا واحدا لقيام المانع

(و) يا (التي) قامت (وصوبه الناظم) في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يستثنه في بقية كتبه * فان
قلت لم قال سيبويه فيمن سمي بالذي قام انه لا ينادى مع انه أيضا محكي لانه قد عمل بعض في بعض كافي
الجملة * قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى
لوجود آل وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود آل بل كونه
جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية * فان قلت المانع شيئا من الجملة وآل فاذا زال احدهما باق الآخر
* قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذ ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وآل
ليست داخله على المجموع بل على جزء الاسم فاشبهه ما لوسميت بقولك عبدنا المنطلق وأما الذي وصاته
فانما يحكي حكاية المفردات لا حكاية الجملة قال المنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يتدبر في آخر
الذي ولهذا اذا سميت بايهم ضربته وأي موصول لم تحك اعراب الرفع في أي بل تعربها بحسب
العوامل فتقول رأيت اياهم ضربته ومرت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده
حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضارب زيد او مرت بضارب زيد ولما كانت الصلة
لادخل لها في ذلك مثل الموضع بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك الى
الفرق (و) الصورة (الثالثة) اسم الجنس المشبهه كقوله يا الخليفة هيبه نص على ذلك ابن سعدان قال
الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها في التقدير داخله على
غير آل قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقديره مثل عزيل القبح التجمع بين يا وآل والآن يا القربة لانه
في تقدير يا اهل القربة وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندى ان
تقدير ابن مالك صحيح وعزيل القبح بدليل قولهم قضية ولا بأحسن لها فان تقديره ولا مثل أي حسن فلولا
ان تقديره مثل عزيل القبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم عمل لا في المعرفة
والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف (و) الصورة (الرابعة) ضرورة الشعر واليه أشار الناظم بقوله
* وباضطرار خص جمع يا وآل * (كقوله

عباس يا الملك المتوج) والذي * عرفت له بينت العلائق

فجمع بين يا وآل في الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين) والكوفيين في اجازتهم
ذلك محتجين بالقياس والسماع أما القياس فقد جازى الله بالاجاع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع
ان كلامه ما فيه آل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أشدوا

في الغلامان اللذان فرا * ايا كان تكسبا ناشرا

وهذا الا ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول فياغلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس
بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ

(الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه وأقسامه أربعة أحدها ما يحجب نصبه راعاه محل
المنادى) فان محله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما ان يكون) التابع (ثانيا أو بيانا أو توكيدا

وقوله وكأنه الخ معناه ان الموضع مثل به مجرد اليذنه على انه ليس كالجملة لعدم عمل بعضه في بعض (قوله) بدليل قولهم الخ) هذا الدليل
انما يكون قاله اشبهه الشاطبي لو تعين تقدير مثل في قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه انه اما على تقدير مثل أو ان بأحسن في
تأويل فيصل أي ولا فيصل لما قبل الشاطبي يرى تعيين هذا الوجه (قوله) وهذا الا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشي مبني على تفسير
الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف (الفصل الثالث) * (قوله المبني) قال الدنوشي هذه العبارة وقع نحوها
لابن الحاجب قال الرضي كان عليه أن يقول توابع المنادى المبني غير المستعانة الذي في آخره زيادة الاستعانة فان توابعه لا ترفع نحو

ما زيد وعمر ولا يجوز وعرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجزوء وباللام لا تكون الا مجزوة تقول يا زيد وعمر ولا يجوز رفعها ونصبها الظهور الاعراب في المتبوع انتهى وأقول قوله المبني بيان لمعطوف قول النظم ذي الضم وحكم مفهومه وهو المنادى المعرب أن يوافق غير البدل والنسق فيجب نصبه او لم يذهب المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما اذا كانا تابعين لمبنى كما سيبينه المصنف (قوله ان يكون مضافا) ولم تكن الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكما مضاف شبهه كما جزم به السيوطي لا تكن صرح الرضي بانه غير واجب ولعل الفرق بين ذلك وما لو كان منادى مستقلا حيث يجب نصبه انه في حكم المفرد وهو تابع فيغتنق فيه ما لا يغتنق في المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدنوشري قال الرضي انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تامة للعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول ١٧٤ جاعني هؤلاء الكرام بجر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها جلا على المحل لكن لما كانت

الضمة التي هي الحركة البناءية تحدث بحذوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فللمشابهة (قوله من نعت الخ) قال الدنوشري ظاهر الاقتصاء على ذلك ان البيان ليس مثلها وينظر ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل وهو اذا كان مضافا فيجب نصبه فكذا ما شبهه (قوله فان رفعه الخ) قضيه جواز قطع التوكيد ومخالفة ما صرح به في شرح الازهرية تبعاً للمصنف في بعض كتبه ان الفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت

(و) الامر (الثاني ان يكون) التابع (مضافا مجردا من أل) فالنعت (نحو يا زيد صاحب عمرو) البيان (نحو يا زيد أبا عبد الله) التوكيد (نحو يا تميم كلهم أو كما) بنصب صاحب وأبا وكل وجوابا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والقراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جى به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمع في قوله

فيا أيها المهدي الختام كلامه * كانك يضغوق في ازارك خرق

ويضغوق وضاد وغين معجمتين بصوت وخرق بكسر الحاء المعجمة والنون ولد الثعالب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقال واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعه فهو مبتدأ وخبره محذوف أي كلكم مدعو وان نصبه فيفعل محذوف أي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله * تابع ذي الضم المضاف دون أل * ألزمه نصبا * (و) القسم (الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أي في التذكير (وأية) في التأنيث (ونعت اسم الإشارة) فيهما (اذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه) أي لنداء نعتيه (نحو يا أيها الناس ويا أيها النفس) فاي وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التثنية فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقد قرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوب مراعاة للفظ أي وأية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشبه للعرب في حدوث ضمة بسبب لدخل عليه وكذا القول في أمثاله والى ذلك أشار الناظم بقوله

* واياهم محبوب أل بعد ضمة * يلزم بالرفع * (و) نحو (قولك يا هذا الرجل) ويا هذه المرأة (ان كان المراد أولاد الرجل) والمرأة وانما أتيت باسم الإشارة وصلة لندائه فيجب رفع نعتيهما مراعاة للضم المقدري في اسم الإشارة وانما يلزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك أشار الناظم بقوله وذو إشارة كأي في الصفة * ان كان تركها يفتي المعرفة

(قوله فيفعل محذوف) قال الدنوشري برده انه يلزم عليه ايلاء كل مضافة لضمير العوامل اللفظية وان وهو غير جائز (قوله الثاني ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لانه بالقسم الاول أشبهه لمسا طمته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وآخر النسق والبدل لانهما في حكم المستقل (قوله فيهما) أي التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمهما الخ) حاصل هذا ان ضمة الهاء بنائية وضمة أي ضمة اتباع وهذا عكس ما يتخيله الناس وان الشبهة تزل مع أي منزلة الشيء الواحد المفرد المعرفة المنادى فاستحققت الهاء بعد حذف الالف ضمة النداء واستحققت التاء عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بها) هي قراءة ابن عامر ايه الثقلان فوجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزم من السكامة حتى دخل عليه العوامل نحو هذا فلما جرى أولا مجرى الجزم جرى ذلك المجزى آخر اخذت ألقه فان قيل فقد حكت اليا بالضم قلنا اتباع كراء امرئ (قوله وانما جاز) أي ولم يمنع فلا ينافي الوجوب (قوله مراعاة للفظ) علة لكونهما مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لا يمكن كلامه بعد مخالفة وتعليله الوجوب بان المقصود بالنداء هو التابع واسم الإشارة وصلة الى ندائه يأتي هنا وبه عمل بعضهم (قوله لندائهما) أي الرجل والمرأة (قوله لانهما) أي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في كلامه من تشبث الضمائر ولو قال وانما يلزم رفعه بارجاع الضمير الى النعت

لغيره في قوله فيجب رفع نعتهم ما سلم من ذلك هذا ومع انهما المقتضودان بالنداء في ان لا يكون محلها منصبا لهما انما كانت الصنعة
 ليسامة فعولين بل تابعاء (قوله واستشكله ابن عصفور الخ) هذا الاشكال وجوابه نقله به هذا النص في المعنى في بحث أول وزاد في الجهة
 السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البدان أعرف من المبين وهو
 جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله فكيف مجتمع في الشيء أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه اذا قدر نعتا
 فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوى الإشارة ونزل عليها فادته الجنس
 المعين فكان أخذ هذا معنى قول من انتهى وفيما قاله نظر لان الذي يؤول النحويون بالحاضر أو المشار اليه انما هو اسم الإشارة
 نفسه اذا وقع نعتا كمرت بزيد هذا وأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيره انتهى
 ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ جواب الاشكالين لانه حيث كان مؤولا بذلك كان مساويا
 لاسم الإشارة لكن قضية ما في بحث أول انه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر نعتا قدرت أول فيه للعهد الخ وانظر قوله
 في بحث أول لادالة فيه على الحضور مع قوله هذا والاسم مؤول بقولك الحاضر والمجوز لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيد هنا ان مجرد
 جعلها للعهد لا يكفي في الجواب عنه لانه يصير المعنى على مجرد جعل أول للعهد ما في بحث أول ١٧٥ فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق

بقي أنه مرفى عطف البيان
 ان قول الجرجاني
 والخشري ان البيان
 أعرف مخالف لقول
 س في ما هذا اذا الجهة
 فلاشكال انما يتجه على
 قولهما وليتأمل ذلك مع
 قول ابن عصفور ان ما ذكره
 في الجواب معنى قول س
 وقد يؤخذ منه أن ما ذكره
 س لا ينفي كلام الجرجاني
 والخشري بناء على
 هذا التفصيل فلا يتم
 لاستنفاد الرد عليهما
 بكلام س كما بينهما عليه
 هناك (قوله أو موصول)
 الموصول حينئذ في محل
 رفع وكذا اسم الإشارة

وان كان المراد نداء اسم الإشارة دونهما اجاز فيهما الرفع والنصب على ماسياني (ولا يوصف اسم الإشارة
 ابدا) في هذا الباب وغيره (الابمافية أل) نحو مرت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بيانا لاسم الإشارة
 واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون أعرف من المبين والنعت لا يكون أعرف من
 المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر بيانا قدرت أول فيه لتعريف الحضور
 فهو يقيد الجنس بذاته والحضور بدخول أول والإشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا
 قدرت أول فيه للعهد فالمعنى مرت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلادالة فيه على الحضور والإشارة تدل
 عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيديويه (ولا توصف أي وأية في هذا الباب) المعقود للنداء
 (الابمافية أل) من معرف بها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيها المرأة ويا أيها الذي نزل عليه الذكر
 ويا أيها التي قامت ولا يقال يا أيها الحرث أو الصق عما هي فيه للمح الاصل أو الغلبة (أو باسم الإشارة)
 العاري من كاف الخطاب (نحو يا أي هذا الرجل) ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان وإلى
 ذلك أشار الناظم بقوله وأيهذا أيها الذي ورد * ووصف أي بسوى هذا يرد

(و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى
 بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول
 العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرفع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو
 العامل في المتبوع في غير البدل والافان الرفع والقول بان الرفع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج
 عليه والمخلص من رتبة هذا الاشكال ان يحاول في المبادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى

في المسئلة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبي (قوله العاري من كاف الخطاب) قال الدنوشري كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم
 توالي خطابين اذا المنادى متضمن له (قوله تنزيلا لحركة البناء الخ) قال الدنوشري وقال العلامة القاضى شهاب الدين الهندي المفسر في
 شرحه على كافي ابن الحاجب في بيان الرفع لتابع المنادى والرفع بالشبه بالرافع في كون أثر كل عارضه طرذا ولم يظهر أثر هذا الشبه في
 المنادى لمكان البناء وظهر في التابع لاحتمياجه الى المؤثر انتهى وقوله في كون أثر كل عارضه طرذا فيه نظر لان الضمة مثلا في المنادى
 ليست أثر البناء وانما هي أثر علة بناء المنادى التي قررناها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لان ما على ما قررناه انما أثرت الرفع في التابع لتأثيرها
 ضمة البناء في المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع في المتبوع لمكان البناء مع ظهور الشبه على العضامي مع
 مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والمخلص الخ) قال الدنوشري لك أن تقول عليه لا يخلو الخ من كون العامل في التابع لفظيا أو معنويا
 وظاهر انه ليس معنويا فبقي أن يكون لفظيا ويتجه عليه ان العامل اللفظي انما المقووظ به أو مقدر لا جائر أن يكون مقووظا به وهو ظاهر
 ولا جائر أن يكون مقدر لان المقدر في النداء ادعوى ونحوه لا يحصى عن هذا الاشكال الابان يقال نحة ارانه لفظي ولا نسلم انحصار
 اللفظي في المقووظ في الكلام والمقدر فيه بل هو لفظي يلاحظ في المقام من دون التلفظ به ومن دون تقدير فيه ونظيره العامل في عطف
 التوهم مثل قولنا ليس زيد قائما ولا قائم بجرح قائم فان العامل في المعطوف البناء المتوهمه وهي ليست مقووظا بها في الكلام ولا مقدرة

فيه بل هي ملاحظة لأجل العمل فان قلت المنادى مفعول به وقد اعتبرنا بياض الفاعل كما ذكر فلم يعتبر كل مفعول به نائباً عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا الحوج الى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادى دون سماعه في تابع المفعول على الاطلاق فهي نسكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها ولو ذهب ذاهب الى ان حركة تابع المنادى حركة اتياع لا حركة اعراب لما يلزم عليه من التمهلات لكان له وجه وجيه لكننا لم نطالع على أحد ذهب اليه وعاليه فيكون النصب مقدراً فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع قلت لا يصح الذهاب الى ما ذكره من الاتباع لعدم بانيه فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف وعكسه الآن يقال بحجة اتباع الحرف للحركة وبالعكس لا ولا ناعلى العصامي وكاتبه عبد الله (قوله والتقدير مدعو زيد) قال الدنوشي لو قال بدله نودي زيد مثلاً لكان أولى ١٧٦ وأظهر لانه لا يظهر وجه لرفع مدعو الا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرفع المكتفى

به (قوله المضاف المقرون بال) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضى ووجه جواز الامرين فيهما الحاقهما بما بالمفرد لان اضافة المقرون بال كلاً اضافة ولم يلحقها به اذا نودي مستقائين محافظة على اعرابهما الذي هو الاصل فالحقاقه تابعين للشابهة له لعدم قوأت الاعراب لان رفعهما اعراب ولم يلحقها به مستقائين محافظة على الاعراب فروعى الاعراب في الحالين اه وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بال مستقلا مع انه ليس مما تقدم انه يجوز بناؤه (قوله والمعطوف المقرون بال) فان قيل كيف جازان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وانتم تقولون العاطف انما ينوب عن العامل في

والتقدير مدعو زيد فرقع تابعه بالجملة على ذلك (وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا (و) النوع الثاني ما كان مفرداً من نعت أو بيان أو توكيداً وكان معطوفاً مقروناً بال) فالنعت (نحو يا زيد الحسن) بالرفع (والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (يا غلام بشر) بالرفع (وبشر) بالنصب (و) التوكيد (نحو يا تميم اجمعون) بالرفع (واجمعين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بال كقولك يا زيد والضحك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما سواه ارفع أو انصب * وكما (قال الله تعالى يا جبال أو في معه والطير قرأه السبعة بالنصب) عطفاً على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي ويونس والجرمي (وقرى) في غير السبع (بالرفع) عطفاً على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيديويه) والمأزني (وقدر والنصب) في الطير (على العطف على فضلاً من قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلاً) والتقدير وآتينا الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد ان كانت ال في المعطوف (للتعريف مثلها في الطير فالختار النصب) في المعطوف (أو لغيره) وهي الزائدة (مثلها في السبع فالختار الرفع) وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيديويه انه لاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يحز ان يلى حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما واه ولذا قرأ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في نحو السبع لم تغد تعريفاً فكانها ليست فيه فيازيد والسبع مثل يازيد ويسع وال في نحو الطير مؤثرة تعريفاً وتركيماً ما شبه ما هي فيه المضاف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن منصوباً لمانسقا ففيه وجهان ورفع يندقق

(و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه (تابعاً ما يستحقه اذا كان منادى مستقلاً وهو البدل والمنسوق المجرد من ال) فيضم ان كان مفرداً وينصب ان كان مضافاً والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعلا * كاستقل نسقاً وبدلاً (وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالتائب عن العامل تقول) في البدل المفرد (يا زيد بشر) بالضم (من غير تنوين كما تقول يا بشر) (وكذلك) تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال (يا زيد بشر) بالضم (من غير تنوين كما تقول يا بشر) (وتقول) في البدل المضاف (يا زيد يا عبد الله بالنصب) كما تقول يا عبد الله (وكذلك) في المنسوق المضاف المجرد من ال (يا زيد يا عبد الله) بالنصب كما تقول يا عبد الله (وهكذا حكمهما) أي البدل والمنسوق المجرد من ال (مع المنادى المنصوب) فيضم ان كان مفرداً وينصب ان كان مضافاً فيقول يا عبد الله بشر يا عبد الله وبشر يضم بشر فيهما ويا عبد الله أخا زيد ويا عبد الله وأخا زيد ينصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافاً للمأزني

العمل خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا والكوفيين انك تقول ليس زيد خارجاً ولا عمر وذاهما العاطف تاب عن ليس في العمل وليس بمنزلة الا ترى انه لا يجوز وليس لا عمر وذاهما (قوله وهو البدل) لم يقيده أيضاً بالخلو من ال فاقضى جواز ابدال ذي ال فانه لا فرق في الحكم وفي الهم مع خلاقه ووجه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن ابن مالك جعل للبدل حالتين كما ياتي (قوله ان كان مضافاً) قال الدنوشي كان ينبغي ان يزيد عليه قوله أو شديداً بالمضاف (قوله وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكيت على قول الناظم واجعلا * كاستقل نسقاً وبدلاً لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقاً (قوله يضم بشر الخ) فيه نظر لان البدل والعطف أحد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتهى هنا أما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب وأما

الموضع فلان عبد الله لا موضع له لا ضم ولا غيره (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) قال بعد هذا ما نصه نحو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر في البديل حالان حال يجعل فيها كسقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالنوكيد والنعت والبيان والذوق في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو ياتم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مرتبة على ان العامل في المبدل منه عامل في البديل (الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) (قوله بالالف) قال الدنوشري قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظي كالصحيح وكذا ساكن معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلوو كان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قوله للالباس) قال الدنوشري مراده انه اذا حذف ياؤه وقيل يا قتي مثلا التيس بغير المضاف (قوله وفي يائه الخ) قال الدنوشري الظاهر ان اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتأمل (قوله المتقدم القسمين) يعني ان افراد اسم ١٧٧ الاشارة مع ان المشار اليه مثنى لتأويله

بالمقدم وقد أسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج لتأويل بل اذا أفرد الضمير مع عوده على مثنى أول به أو بالموصول ثم انه على تسليم الاحتياج الى التأويل كان المناسب ان يقول أى ما تقدم اذأل في المتقدم يحتمل ان تكون معرفة لاموصولة لان المراد به الثبوت (قوله نحو والليل اذايسر) مثال للتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه أجرى مجراه وفي شرح عقود الجمان للجلال السيوطي ان بوج السدوسي سال الاخفش عن هذه الآية فقال لا أجيبك حتى تنام على يائي ليله ففعل فقال ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشئ عن معناه قصت حروفه والليل لما

والسكوفيين في تجويز يازيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجرو المنسوق العارى من أل مجرى المقرون بها قال وما رواه غير بعيد من الهمزة اذالم ينو اعادة يافان المتكلم قد يقصد اي قاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتر كافي عامل واحد اه

(الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) * الدالة على المتكلم (وهو أربعة أقسام أحدها ما فيه لغة واحدة وهو) المنادى (المعتل) بالالف أو الياء (فان ياء) المضاف هو الياء (واجبة الثبوت والفتح نحو يا قاضي ويا قاضي) فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلها على الياء (و) القسم (الثاني ما فيه لغة ان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فان ياء ثابتة لا غير) فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كياء قاضي (وهي امامفتوحة أو ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدم في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث ما فيه ست لغات وهي ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين (وليس أبوا ولا أمنا نحو يا غلامى فلا كثر) فيه (حذف الياء أو الاكتفاء بالكسرة نحو يا عبادى فاتقون) أجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو (والليل اذايسر) ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء (نحو يا عبادى لا خوف عليكم أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو يا عبادى الذين أسرفوا) وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء (نحو يا حسرتا) والاصل يا حسرتى بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتى بفتحها ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الاخفش) والفارسي والمجازي (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتح) عنها فتقول يا حسرة (كقوله) ولست براجع ما فات منى * (بلهف ولا بليت ولا لوني) فالياء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف (أصله بقولى) ولهف منادى سقط منه حرف النداء والاصل (يا لهف) فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست براجع ما فات منى بقولى يا لهفى ولا بقولى باليتنى فعلته ولا بقولى لو أنى فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو (ومتهم من) يحذف الياء (يتمنى من الاضافة بنيتها ويضم الاسم)

(٢٣ تصريح في) كان لايسرى وانما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الاصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار الى ذلك الطيبي (قوله في مرتبة واحدة) قال الدنوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فليتأمل (قوله وقلب الياء ألفا) قال الدنوشري والالف المنقلبة هل هي مضاف اليه أو لا محل تأمل اه وأقول قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر وظهر أثره في التابع بل قد يدعى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انه تعبرت صفتها فليتأمل (قوله المنقلبة عن الياء) أى فهى بدل عنها لا عوض فاندفع ان في حذفها جعابين حذف العوض والعوض ولا يجوز (قوله أصله بقولى يا لهف) هذا لا يلقى كون قوله بلهف بالياء الموحدة أوله إلا ان يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا بقولى باليتنى) قال الدنوشري لا يحتاج في التقدير الى ما كما هو واضح (قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشري ظاهره انه مبنى على الضم وهو اختيار المصنف والمناسب له تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال

بحركة المشابهة أي مشابهة للنكرة المقصودة كذا قيل اه وأقول ياتي على الاثر تحقيق الكلام وفي حواشي الحفيد ما نصه يظهر ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعادله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه مقدرا وانما قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المصنف فرض الكلام في المنادى المضاف الياء المتكلم (قوله لان الام والاب الخ) قال الدنوشري فيه نظرفان الظاهر ان هذه اللغة لا يقتصر فيها على هذين اللفظين والمدار فيهما على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو علي الشلوبين وهذا اذا لم يلبس يعني ١٧٨ بالمنادى المعتل عليه (قوله تشبها بالنكرة) قال الدنوشري قد يقال وجه الشبهة انه ليس

علم اوليس فيسه أل ولا
اضافة ظاهرة (قوله وظاهر
كلام الموضع الخ) الاقرب
عندي ان الخلاف بين
الموضع وصاحب النهاية
معنوي وانه على كلام
الموضع نصبه مقدر كافي
سائر المضافات للياء منع
من ظهورها الاشتغال
بحركة مشابهة للنكرة
المقصودة وان حكمه في
الاتباع حكم المضاف وعلى
كلام صاحب النهاية هو
في محل نصب وحكمه في
الاتباع حكم المبني على الضم
ودعوى انه على طريقة
الموضع عموم لمعاملة
المفرد فاعطى حكمه
وان لم يكن منه حقيقة
فيه خفاء وقول الشهاب
القاسمي انه يجوز ان
يجري حكمه في الاتباع
على ما عوض له من البناء
على الضم تشبها وان كان
من أقسام المضاف أي فلا
يلزم في تابعه على طريقة
الموضع النصب محل نظر
هذا ورجح المرادى القول

المضاف للياء (كما تضم المفردات) في غير الاضافة (وانما يفعل ذلك) الضم (فيما يكثر فيه ان لا ينادى
الامضافا) كلام والاب والرب جلالا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعل) بضم الميم حكاه
بونس (وقراءة آخر رب السجن أحب الي) بضم رب لان الام والاب الاكثر فيهما ان لا يناديا الامضافين
الياء والاصل يا أي ويأربي فحذفت الياء تخفيفا وبذا على الضم تشبها بالنكرة المقصودة بخلاف
ياعدوي فلا يجوز ياعدوي وحذف الياء وضع الواو قاله شارح الباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر
كلام الموضع ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المعنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في
النهاية بالتأني فقال جعلوه معرفة بالقصد فينوه على الضم وهذه الضمة كهي في يارب ل اذا قصدت رجلا
بغيره اه ولعل هذا هو الذي جل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله

واجعل منادى صبح ان يصف ليا * كعبد عبد عبد عبد عبد

والاظهر ان تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن
لغة فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست) المتقدمة أربع آخر
يا أي ذكرها وأفصح الست حذف الياء وابقاء الكسرة نحو يا أب ويا أم بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة
أو متحركة بالفتح نحو يا أي ويا أي ثم قلبها ألفا نحو يا أبا ويا أم ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا أب
ويا أم بفتحهما أو أقلها الضم نحو يا أب ويا أم بضمهما أو الاربعة الباقية (ان تعوض) أنت (تاء التانيث
من ياء المتكلم وتكسر ها وهو الاكثر) في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه
قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء لام مفتوحة وتوجيه القراء بان الياء في النية
رد الزحاجي بانه لا يقال يا أبتى (أو تفتحها وهو الاقرب) لان التاء تبدل من ياء حر كها بالفتح فتحركت
بحركة أصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الأصل يا أبتا ويرد ما رد قول القراء (أو تضمها على
التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ) حكى سيديويه عن الخليل انه سمع يا أمت بالضم وأجازها القراء
والنخاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم
قرئ في الشواذ (وربما جمع بين التاء والالف فقليل يا أبتا ويا أمتا) وعليه قوله * يا أبتا علك أو عساكا *
(وهو) جمع بين العوض والمعوض فهو (كقوله * أقول يا اللهم يا اللهم * وسبيل ذلك الشعر) وزعم
ابن مالك ان الالف في يا أبتا هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستهتات وانها ليست
بدلا من الياء والاول قول ابن جني وربما جمع بين التاء والياء فقليل يا أبتى ويا أمتى وعليه قوله
أيا أبتى لازلت فينا فامنا * لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول أسهل من هذا الذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما
قيل يا أبات وعليه قوله * كأنك فينا يا أبات غريب * فقليل أراد يا أبت ثم أشبع وقيل أراد يا أبتا ثم قلب

الذي هو ظاهر كلام الموضع بثلاثة أوجه ثالثها انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل صفة لاى وأسماء الله لا يوصف وقيل
بها أي فمعين كون الاصل ياربي ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اه فتأمل فانه غير
ظاهر (قوله ان تعوض تاء التانيث الخ) قال الحفيد انما عوضت تاء التانيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب والام لانهم ما مظهنة التفخيم
والتاء تبدل عليه كافي علامة ونسابة اه وقال الشهاب المنادى في هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على
ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال الهل بالفتحة لاجل التاء لاشتغالها ففتح ما قبلها الا على التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب
المضاف اليها وهذا ظاهر (قوله وربما جمع الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشرة (قوله ثم قلب) أي قلبا مكانيا بان قدم

الالف على التاء وآخر التاء عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا * (فصل) * (قوله فلاكثر) قال الدنوشري يعلم منه انه يأتي فيه الواجهة المارة مع الضم وبذلك صرح شراح كافية ابن الحاجب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتي (قوله حذف الياء) ذكر المحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول المصنف الا ان كان الخ استثناء من قوا فالتاء ثابتة ١٧٩ لا غير الا ان المحذف لازم لما ذكره

المصنف فتركه اختصارا

ثم ان في كلام الشارح

والمصنف وضع الظاهر

موضع المضمحل لان الظاهر

ان يقول الشارح حذفها

أي الياء لتقدم ذكرها

وكان الظاهر ان يقول

المصنف عنها (قوله ثم

قال الزجاجي الخ) ظاهر

هذا ان الزجاجي وأصحاب

أي حيان متفقون

على موضع المسئلة وهو

الكلام على المضاف الى

المضاف الى الياء وفيه

نظر اذ على التركيب ليس

هناك اضافتان فتدبر

(قوله وقال في الارتشاف

الخ) قال الدنوشري

وينظر على كلامه هل هما

كخمس عشرة في البناء أولا

* (هذا باب في ذكر أسماء

لازمت النداء) *

ولنا أسماء لازمت غير

النداء منها غلامك كما تقدم

في كلام الدنوشري وسياتي

في كلام الشارح أول

الندبة (قوله ولا مفعولة)

أي في غير النداء (قوله

كناية عن نكرة الخ)

قال الدنوشري هذا

غير واضح لانه من

المعلوم انه لا دلالة له

وقيل أراد يا أبا علي لغة القصر ثم قدر الحاق الياء وأبدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله

وفي النداء أبت أمت عرض * واكسر واقتصر ومن الياء التاعوض

(ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم الا في النداء) خاصة (فلا يجوز جاءني أبت ولا رأيت

أبت) ولا مررت بابت (والدليل على ان التاء في ياء أبت ويا أمت عوض من الياء انهما لا يكادان

يجمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) (الدليل على انهما لا تأتيان في ياء أبت ولا رأيت

في الوقف هاء) عند مدحهم والبصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء وحجة البصريين انهما تشبه تاء

صياقلة وحجة الفراء انها عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين

ورسمت في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالياء

* (فصل) * واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) فحو يا غلام غلامي (فالياء ثابتة لا غير) ولا

يجوز حذفها بعدها عن المنادى وهي اما ساكنة أو مفتوحة (كقولك يا ابن أخي ويا ابن خالي) ويا بنت

أخي ويا بنت خالي (الا اذا كان) المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فلاكثر) حذف الياء

و (الاجتزاء بالكثرة عن الياء) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا تركيب بل

اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن أصحابه انهم حكموا اللاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء

حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الا اضافة واحدة اه (أو أن يفتح) ثم قيل (للتركيب

المزجي) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما وما يقاب الياء ألفا فحذفت الالف

وبقيت الفتحة دلالة على الاول وقيل هو مذهب شيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء

وأبي عبيدة وحكي عن الاخفش (وتدقري) في السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح واليهما

أشار الناظم بقوله وافتح واكسر وحذف الياء استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

(و) (العرب) لا يكادون يثبتون الياء ولا الالف فيهما (الا في الضرورة) كقوله (وهو أبو يزيد الطائي

واسمه حرملة بن المنذر في مربية أخيه (يا ابن أمي ويا شقيق نفسي) * أنت خالفتني لدهر شديد

(وقوله) وهو أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة

(يا ابنة عمي لا تلومي واهجبي) * وانمي كما ينمي خضاب الاشجع

ويروي * لا يخرق النوم حجاب مسمعي *

* (هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) *

فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة (منها قل) بضمين (وقلة) بضم

الناء وهما عند شيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان فقل (بمعنى رجل و) فلة بمعنى (امرأة

وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العلي فقل وقلة كناية عن علم من يعقل فقل (بمعنى زيد و)

فلة بمعنى (هند وحوهما) من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لازم من قوله ويقال يا فل

للرجل ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل وقلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى

فلان وفلانة وهما كنايةتان عن علم من يعقل قاله المرادي (و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم)

على اللفظ وكذا فيما يأتي وأخبرني بعض الافاضل ان الدماميني صرح بانهم ما دلان على اللفظ فليست امل وينافيه ظاهر قولهم بمعنى

رجل وامرأة اه واعلم ان ظاهرا متقدما من ان فل كناية عن رجل وقلة كناية عن امرأة انهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة

فيجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والاقرب انه لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يا فلاني لانه المناسب لقصرهما

على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر انه جعل هو تو كيد الابن مالك أو بدلا منه وهو غير جائز فلو بقي المتن على حاله كان أولى انه

هو في المتن راجع الى القول والشارح رجع الى القائل (قوله بالهوجل) المراد به هنا القلة التي لا اعلام بها ويطلق على الرجل الا هو ج كما في قوله شهدا اذا نام ليل الهوجل (قوله وفعل) قال الدنوشى المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتى (قوله والخبر قول محذوف) فيه نظر لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح (قوله وخالفه المبرد) فيه حذف الفعل وبقائه رافعه في غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيهما الامام سمع لا يحسن بخرج كلام المصنف لان عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس وانما كان اللائق به ان يقال لا يقاس وكان الاظهر ان يبقى قول المبرد على انه مبتدأ خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال فيهما الامام سمع

(هذا باب الاستغاثة) (قوله وغلب جره) صرح بانه ليس في توابعه حينئذ الا الجرو في النهاية لا يعد نصب الصفة جملا على الموضع

بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط (وانما ذلك) الذي هو (بمعنى) زيد وهند (فلان وفلانة) لافل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبنى على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيد ومادته فلى وتصغيره فى اذا سمى به ومذهب الكوفيين ان لامه نون وأصله فلان ثم زخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فى ل ن وتصغيره فى ل ن وأصله فلان القيل في ترخيمه فلا ولما قيل في التأنيث فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك (وأما قوله) وهو أبو النجم العجلى

تضل منه ابلى بالهوجل * (في لجة امسك فلانا عن فل

فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمال) في غير النداء (مجرورا) بعن (للضرورة) وصرح بذلك في النظم أيضا فقال * وجرى الشعر فل * وليس كذلك (والصواب ان اصل) فل (هذا) المجرور بعن (فلان) وانه حذف منه الالف والنون) والتقدير امسك فلانا عن فلان أى عن ذكره في لجة بفتح اللام أى اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو (للضرورة كفواه) وهو وليد

(درس المنابع فابان) * فتقدمت بالحس والسويان

(أى درس المنازل) فحذف الزاى واللام ضرورة ودرس عقاوم متاع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالموحدة والحسن بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة والسويان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون أسماء موضح (ومنها) لؤمان بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم) والخبث (ونومان بفتح أوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم

وفل بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومان كذا

(و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل (كغدر) بالغين المعجمة (وفسق سبالا ذكر) بمعنى يا غادرو يا فاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) فيقاس عليه ما أشبهه (و) اختار (ابن مالك كونه سماعيا) واليه أشار في النظم بقوله * وشاع في سب الذكور فعل * ولا تقس (و) منها (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعله أو تعمله (كفساق وخبث سبالا لؤنث) بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة (وقوله) وهو الخطيئة بجوارأمراته أطوف ما أطوف ثم آوى * (الى بيت قعيدته لكاع)

فقه عيذته مبتدأ ولكاع خبره (فاستعمله) في غير النداء خبرا (ضرورة) وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل أمراته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيصة (وينقاس) فعال (هذا) الذي هو سب للؤنث (وفعال بمعنى الامر كنزال) بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك (من كل فعل ثلاثي) مجرد (تام متصرف) تصرفا كاملا (فخرج نحو جرح) لانه رباعى وشذذ راء من أدرك (و) خرج نحو (كان) لانه ناقص (و) خرج نحو (نعم وبشس) لانهما جامدان وخرج نحو يذرو يدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) في البابين فقال لا يقال لهما الامام سمع و (لا يقيس فيهما) والاول أصح واليه أشار الناظم بقوله

* واطردا * في سب آلاتى وزن يا خبث * والامر هكذا من الثلاثي

(هذا باب الاستغاثة)

وهى نداء من يخاطب من شدة أو يعين على مشقة (اذا استغيت اسم منادى وجب كون الحرف) الذى ينادى به المستغيت (يا) لانها أم حروف النداء (و) وجب (كونها مذكورة) لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والمحذوف مناف لذلك (وغلب) في المنادى المستغاث (جره بلام واجبة الفتح) لانه واقع

(قوله ان يختم بالالف) صرح الجاحي كالمريض بانه حينئذ ينبغي على القميص ان يتابعه ١٨١ لا ترفع ومقتضاه ان الف الاستغاثه

اذا لحقت المثني والجمع على
حده صار امينين على
الياء (قوله العجيب) قال
الدنوشري صفقة للعجب
ويقال ايضا عجاب بضم
أوله كما يقال رجل طويل
وطوال وقعيد وفعال
بتعاقبان في المعنى نحو كبير
وكبار فان قصد المبالغة
شدد نحو كبار في قوله
تعالى ومكر ومكر اكبارا
مرزوقى (قوله يا عجبيا)
قال الدنوشري ينظر هل
هو من القسم الاول أو
الثاني أو ليس واحدا
منهما فيشكل الحال (قوله
القوباء) هي الداء الذي
يظهر بالجسد ويسمى
خرازا وجعها قوباءات
ويقال قوباء يكون الواو
والصرف وجعها قواب
(قوله وقد يخلو المتعجب
منه) قال الدنوشري ينافيه
ظاهر قول المرادى جاء
عن العرب في نحو
يا للعجب فتسح اللام
باعتبار استغاثته وكسرها
باعتبار الاستغاثه من
أجله وكون المستغاث
مخدوفا فيعلم منه ان ذلك
مستغاث أو مستغاث به
لا متعجب منه فليتم
(هذا باب الندبة) *
(قوله وهو المتفجع عليه
الخ) أي بيا والادخل
الجرور في نحو تفجعت

موقع المضمز ولام الجر تفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله * اذا استغيت اسم منادى خفضا *
باللام مفتوحا (كقول عمر رضى الله عنه يا لله) للمسلمين (وقول الشاعر
بالقوى وبالأمثال قوى) * لا تناس عتوهم في ازدياد
(الان كان) المستغاث يا المتكلم نحو يالى أو (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد منه يا فتكسر) اللام نحو
يا زيدا ولعمرو والمسلمين فان أعيدت معه يافتحت اللام نحو يا زيدا ولعمرو للمسلمين وعليه البيت
السابق والى ذلك أشار الناظم بقوله وافتتح مع المعطوف ان كررت يا * وفي سوى ذلك بالكسر اثنا
(ولام المستغاث) له (مكمورة دائما) على الاصل (كقوله) وهو عمر رضى الله عنه (يا لله للمسلمين) بكسر لام
للمسلمين (وكقول الشاعر) يبكىك ناء بعيد الدار مغرب * (يا للكهول والشبان للعجب)
بكسر لام العجب الا أن يكون المستغاث له ضمير اغبر ياء المتكلم فتفتح لاه نحو يا زيدا لك أوله ويجوز
أن يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يالك لى تستغيت مخاطب لنفسك قاله في النهاية (ويجوز أن
لا يبتدأ المستغاث باللام فلا كثر حينئذ ان يختم بالالف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه أشار
الناظم بقوله * ولام ما استغيت عاقبت ألف * (كقوله
يا زيدا لا مل نيل عز * وغنى) بعد فاقه وهو ان
فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولا مل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل
بفتح النون مصدر نال مفعول أمل والعزم مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل
(وقد يخلو) المستغاث (منهما) أى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث
كقولك يا زيدا ولعمرو (كقوله أيا قوم للعجب العجيب) * والغفلات تعرض للاربيب
فالاحرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف ليااء المتكلم مخدوفة اجترأ بالكسرة وللعجب مستغاث
له والغفلات عطف عليه والاربيب العالم بالامور (ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث) من
غير فرق والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثله اسم ذو تعجب ألف * وهو على قسمين أحدهما ان يرى
أمر أعظم مما فينادى جنسه (كقولهم يالك يا لداوى اذا تعجبوا من كثرتها) والثاني ان يرى أمرا
يستعظمه فينادى من له نسبة اليه وممكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله
يا عجب الهذه القليقة * هل تذهبن القوباء الريقة
وهذا البيت لا عراى أصابته قوباء فقل له أجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدا بذلك فانهاس مذهب
فتعجب من ذلك والقليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب
(هذا باب الندبة) *
بضم النون (حكم المندوب وهو المتفجع عليه) حقيقة كقول جرير بن عبد العزيز
* وقت فيه بامر الله يا عمرا * أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر بجذب شديد أصاب
قوسا من العرب واعمراه واعمراه (أو المتوجع منه) لكونه محل ألم كقول قيس العامري
فواكبدنا من حبه من لا يحبنى * ومن عبرات ما هن فناء
أو لكونه سبب ألم كقول قيس الرقيات
يبكيهم الدهماء معولة * وتقول سلمى وارضيتني
وكقول القائل وامصيتاه لان الرزية والمصيبة سببا للالم الذي حصل له وصورة المندوب صورة المنادى
المخاطب وليس منادى ألا ترى انك لا تريد منه ان يحبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء باغلامك
لان خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجتمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك

على زيدا قال الدنوشري والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشري من العويل وهو الصياح

(قوله فيضم) أي لفظاً أو تقدير أو ذلك ان كان من قبل الندبة كالموصول اذا لم يجعل من الشبيه بالمضاف ويأتي تفصيل الكلام فيه قريباً (قوله أو مطولا كما في نحو واضار باعمر) أي يؤخذ من قوله الالف فلذلك لا يندب الا المعرفة الخ جل قوله أو مطولا على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبي (قوله وافقه عسا الخ) قال الدوشري وبعبارة أبلغ يأخذها كروس وكروس اسم رجل أغار على أبي النادب اه والشاهد في قوله وافقه عسا حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره لانه الاصل في المندوب المفرد والضرورة تدفع بالتنوين مع البقاء على الاصل وأما قوله وأين مني فقهس فلا شاهد فيه لانه غير مندوب (قوله الا انه لا يكون نكرة) هذا اه في المتفجع عليه أما المتوجع منه فأنك تقول واه ضيبتاه وان لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال واياه) أي في ندبة أي وهما التنبية حتى يباعوا ضاعما يضاف اليه أي وحذفت ألفها لا لتقاء الساكنين بينهما وبين ألف الندبة (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح لقول النظم بالذي اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والاصل بالذي اشتهر به لكن فيه حذف العائد المحرور بمثل ما حر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لان الاول متعلق بـ يندب والثاني باشتهر وكان المصنف راعى هذا الامر اللفظي لكن يرد عليه انه لا يلزم من اشتهار الصلة ١٨٢ اشتهار الموصول بها في الذي اختاره تقويت رعاية المعنى لمراعاة الصناعة اللفظية مع

امكان أن يدعى ان العائد انما حذف بعد التوسع وايصال الفعل اليه (قوله واه من حفر الخ) الظاهر ان الموصول هنا مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصل في محل نصب وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ولحق الالف هنا لم يؤثر في الموصول شيئا لعدم اتصال الالف به وهي انما تؤثر في الذي تلحقه كزعم ولهاذا فتح وان

فلذلك قالوا حكم المندوب حكم المنادى وقال النظم ما للمنادى اجعل المندوب (فيضم) ان كان مفردا كما (في نحو وازيد وينصب) ان كان مضافا كما (في نحو واميير المؤمنين) أو مطولا كما في نحو واضار باعمر او اذا اضطر شاعر الى تزوينه جازمه ونصبه كقوله * وافقه عسا وأين مني فقهس * (الا انه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجله خلافا للرياشي مدعي انه جاء في الحديث واجبله فان صح فهو نادر (ولا) معرفا (مبهما كأي) والمضمر (واسم الاشارة والموصول) فلا يقال واياه ولا واه ولا واه ولا واه ولا واه ولا واه لان القصص من الندبة الاعلام بمظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك أشار النظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما أبهما (الا ما كان) موصولا بغير مبدوء بال و (صلته مشهورة فيندب) عند الكوفيين خلافا للبصريين (نحو واه من حفر بئر زرماء فانه) في شهرته (بمنزلة واعبد المطالباه) وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفر بئر زرماء اذا لا يجمع بين حرف الندبة وأل وبذلك يقيد قول النظم * ويندب الموصول بالذي اشتهر * وتقدم الخلاف في ندائه وأصل زرم زرم أبدلت الميم الثانية زاي اقاله في الفردوس (الا ان الغالب ان يختم بالالف) اطالة للصوت (كقوله) وهو جرير (وقت فيه باعمر الله يا عمار) والى ذلك أشار النظم بقوله * ومنتهى المندوب ضله بالالف * وأما محاقها توابع المندوب فقال ابن الجباز في النهاية انه لا خلاف في جواز محاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمر وأما البذل والبيان والتوكيد فقياس قول سيويه والخليل أن لا يلحق البيان والتوكيد وعندى انها تدخل لغو البذل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واعلامنا زيدا وتدخل العطف النسقي نحو وازيد وعمر اه وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر وعمر وعمر اه (ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ألف

كان مصر وفا فهو معرب مقدر الجران كان منصرفا أو الفتح نائبه ان كان غير منصرف نحو وكذا المطلب في عبد المطالباه مقدر الجمر على قياس ما قاله الشهاب القاسمي في عبد الملكاه كما يأتي (قوله اذا لا يجمع بين حرف الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والجل الهيكية واعم الجندس المشبه كما تقدم في المنادى حقيقة (قوله الا ان الغالب ان يختم بالالف) ذكر الجامي انه نظير المتغاث بالالف وقصيته أنه مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبني قبل النداء ان البناء فيه ما يسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبني قبل النداء وجوز الشاطبي تقدير الضم مع ألف الندبة ثم انه أراد بالاخر ما يشمل الاخر حكما كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهما مندوبا الا انها في حكمه قال الدوشري وأطلق هنا ان الالف تلحق آخر المندوب بشرط في التسهيل أن لا يكون في آخره ألف وهما فلا يقال في عبد الله واجهجه واعبد اللاهه ولا واجههاهاه وأجاز بعض المغاربة وابن معطى (قوله اذا كانت ابنا الخ) قال الدوشري انما لحقت فيما ذكر آخر الاسم المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ثم رأيت منقولاً في المتوسط وأما الصفة اذا كانت غير ابن فحقها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع (قوله فقياس فقول س الخ) قال الدوشري ينظر ما وجه كون عدم محاقها لهما قياس قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البذل) ظاهره دون المبدل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال في عطف النسقي

(قوله نحو و اموساه) ينبغي أن يكون نحو و اموساه مبني على فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الآخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان المندوب ١٨٣ المختوم بالالف مبني على الفتح

كما تقدم وعلى ما أحازه الكوفيون من قلب الالف ياء يكون مبني على الفتحة الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) أي فيحذف أما طرد الباب وأما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق ألف الندبة في الجملة فيحذف لان ما قبله لم يبق تماما (قوله واعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغي ان المضاف اليه هنا أعني الملكامعرب مقدر الجرح ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وا زيد لانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جرحه الفتح لاجل الالف فيقدر الجرح اه يعني المنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره فتلخص ان ألف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف او شبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتي في ياعيدا واعلم ان ساذ كره الشهاب انما يتجه في نحو واغلام زيد واعبد الملكاه ونحوه مما جعل علما اذ ذلك ينبغي الجرح بان فتح ما قبل الالف بناء عند

نحو و اموساه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * متلوها ان كان مثلها حذف * وأجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا و اموسياه (او) من (تنوين) ظاهر او مقدر (في) في آخر (صلة نحو و امن حفر بشر زرماء) يحذف التنوين من زرم فانه منصرف باعتبار انه علم على القلب وان اعتبر انه علم على البش فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في أول باب الاضافة (او) تنوين (في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في) علم (محكي نحو وا قام زيداه فيمن اسمه قام زيد) والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذا التنوين الذي به كمل * من صلة او غيرها وأجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء ألف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه ولا يحجز البصريون الا حذف التنوين لا لتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين (و) يحذف هذه الالف ما قبلها (من ضمة) بنائية (نحو وازيداه) ووا من ذاه فيمن اسمه من ذ (او كسرة) اعرابية (نحو واعبد الملكاه) او بنائية نحو (واحرماه) لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا (فان أوقع حذف الكسرة او الضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي) اذ لو قيل واغلامك التبس بالمدرك (وواو بعد الضمة نحو واغلامهواو واغلامكمو) اذ لو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكور بالثبوت في الاولى والجمع بالثني في الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتما اوله محانسا * ان يكن الفتح يوهم لايسا

(ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد حرف المد) الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك أشار الناظم بقوله * وواقفازدها سكت ان ترد * فان وصلت حذفتم الافي الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي * واخر قلباه عن قلبه شيم * وللحيد ثد ضمه ها تشبها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين * (فصل واذا نذب المضاف للياء) * المجاز في هذه اللغات الست (فعلى لغة من قال ياعبد بالسكسر أو ياعبد بالضم) او ياعبد بالفتح مع حذف الياء فيهن (او ياعبد بالالف) المنقلبة عن الياء (او ياعبد بالاسكان) في الياء (يقال) في هذه اللغات الخمس (واعيدا وعلى لغة من قال ياعبد بالفتح) في الياء (او ياعبد بالاسكان) في الياء (يقال واعيدا ببقاء الفتح على الاول) وهو ياعبد بالفتح (واجتلابه على الثاني) وهو ياعبد بالاسكان (وقد تبين) من جواز واعيدا أو واعيدا أو ياعبد في ياعبد بالاسكان (ان لمن سكن الياء أن يحذفها) في الندبة ويقول واعيدا (او بفتحها) ويقول واعيدا والى ذلك أشار الناظم بقوله وقائل واعيدا واعيدا * من في الندي الياء اسكون أبدا

(والفتح رأى سيفويه) وهو آفيس وأقل عملا (والحذف رأى المبرد) والحاصل انه اذا نذب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا أقرت الفتحة على حالها وأتى بالالف الندبة وان كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة والضممة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من أبدل الياء ألفا حذف الالف المبسلة وزيدت ألف الندبة كما قبل ذلك بالمقصود وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الالف ولم تحتاج الى عمل ثان لان الياء متبينة بالفتحة مباشرة الالف وعلى لغة من ثبتت الياء ساكنة جاز حذف الياء لا لتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة (واذا قيل يا غلام غلامي لم يحجز في الندبة حذف الياء لان المضاف

الرضي واتباعه قد بر (قوله واغلامكي) قياس ما ذكر واعبد الملكاه أن يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا وان الضمائر المضاف اليها في محل جرح لا يتصور فيها الاعراب التقديرية * (فصل) * (قوله واعيدا) قال الشهاب القاسمي الظاهر ان عيدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لانه لا يجر ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء

فأيتأمل « (هذا باب الترقيم) » (قوله وذلك بشرط الخ) أفاد بهذا الصنيع أن الترقيم المنادى شرطاً عاماً في المختوم بالتاء والمجرور منها
 وشروطاً خاصة بالمجرور منها وأقهرهم أن معنى قول النظم وجوزبه مطلقاً أنه لا يشترط في المؤنث المذكور الشرط التي تختص بالحقالي منها إلا أنه
 لا يشترط فيه أصلاً وعلى هذا فكان ينبغي أن يذكر في محترزات الشروط العامة المؤنث بالهاء أيضاً فيقول ولا يرخم قول الاعشى يا انساناخذ
 يدي يا امرأة خذي يدي وقولك يا لجم فري ويا العمرة قال المؤنث بالهاء هو الذي يغفل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتفطن كل أحد
 لتعميم المصنف أو لاثم تخصيصه بعد في قوله ثم إن كان الخ فتدبر (قوله كونه معرفة) أي بالعلمية إن كان مجرداً من التاء وبها أو بالقصد
 في ذي التاء بدليل قوله الثاني وفي جارية ١٨٤ لعين يا جاري (قوله ولا مندوب) قال الدنوشري هذا خارج بقوله أولاً ولا

يجوز ترقيم المنادى فانه غير
 منادى كما قدمه الشارح
 (قوله ولا ذي إضافة) قال
 الدنوشري ومثله
 المضاف المشبه به فلا يرخم
 نحو يا مستخرجا المال
 ويشترط أيضاً أن لا يكون
 مخصوصاً بالتداء فلا
 يرخم نحو فلة ودخل
 في المعرفة النكرة المقصودة
 فيجوز ترقيمها خلافاً
 للبرداه وظاهره وإن
 لم تكن مؤنثة الهاء خلاف
 ما أسلفناه آنفاً (قوله
 وكان غير منادى) قال
 الدنوشري فيه نظر (قوله
 وإنما عملت الخ) قال
 الدنوشري هذا مبني على
 أن حرف النداء عامل
 والصحيح خلافه (قوله
 أعام لك الخ) الشاهد في
 أعام فانه منادى مستغاث
 به وأصله أعام وليس
 فيه لام الاستغاثة
 (قوله قال ابن الضائع)
 قال الدنوشري الظاهر
 أن الضرورة من حيث

اليها) وهو غلام الثاني (غير منادى) لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى
 وحكم المندوب حكم المنادى فلم يمحذف في النداء لم يحذف الندة

« (هذا باب الترقيم) »

وهو لغة التسهيل والتلين يقال صوت رخم أي سهل لين وأصله طلاح حذف بعض الكلمة على وجه
 مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخم النداء وترخم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخم التصغير
 وسيأتي في بابه (يجوز ترخم المنادى أي حذف آخره تخفيفاً وذلك بشرط كونه معرفة) لأن المعارف كثر
 ندائها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير (غير مستغاث) مجرور
 باللام (ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعشى يا انسان خذي يدي) لانه نكرة
 (و لا نحو) (قولك يا لجم فري) لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله
 فكان غير منادى اذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه فان لم يجز باللام جاز ترخمه نص
 على ذلك سيبويه في كتابه وأقره عليه شراحه كالصغار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه
 فانه قيد المنادى بكونه مبنيًا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخمه قوله

« أعام لك ابن صعصعة بن سعد » قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع
 ترخمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا تيم الله قلنا يا مال

وهو ضرورة اتفاقاً (و لا يرخم نحو) (واجع غراه) لأن المندوب ليس منادى حقيقة وإن كانت صورته
 صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله (و لا يرخم نحو) (يا أمير المؤمنين) لأن المضاف اليه منزل من المضاف
 منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة (و لا يرخم نحو) (يا تابطشرا) علماً لأن أصله الجملة
 وجزؤها الثاني ليس منادى (و نقل) (عن الكوفيين إجازة ترخم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف اليه
 تمسكاً بنحو قوله أباعرو ولا تبعده لكل ابن حرة) « سيدعوه داعي ميتة فيجيب

أراد يا أباعرو فحذف حرف النداء ورتبه بحذف التاء وأجيب بانه نادى وتبعه بفتح التاء المشناة فوق
 وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتح الحين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وأندرو
 من هذا حذف المضاف اليه باسمه كقوله « يا عبد هل تذكر في ساعة » أراد يا عبد عمر وعبد
 عمر وعلم له (وزعم ابن مالك) في النظم والتسهيل وشرحه (انه قد يرخم ذوالاسناد وإن عرقل ذلك)
 عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعنى سيبويه في باب النسب على أن من العرب من يرخمه
 فيقول في تابطشرا تابط ورتب على ترخمه النسب اليه اه ولاشهر المنع في المسئلة عن سيبويه
 اعتنى بذكرها ونبيه على أن صاحب المنع هو النائل للإجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه

عدم بالامن حيث ترخمه لما تقدم عن س اللهم إلا أن يكون مراد س أن
 ترخمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجه ما تقدم
 من أنه لا يستعمل في الندة من حروف النداء إلا يا (قوله قلنا يا مال) هو موضع الاستشهاد إذا أصله يا مال للفرخم المستغاث وفيه اللام
 (قوله المضاف اليه) قال الدنوشري أوضح عن قول المتوسل أن المضاف لورخم لرخم آخره وأخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف اليه
 لم يكن الترخم في آخر المنادى لأن المضاف اليه ليس من المنادى لفظاً كما قال بعضهم اذ المنادى هو المضاف لا المضاف اليه (قوله أراد يا عبد
 عمرو) عبارة العيني والشاهد في ما عبدو انه منادى رخم إذا أصله يا عبد هذ يخاطب به عبد هذ الخمي (قوله ورتب على ترخمه الخ)

وقع

ترخمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجه ما تقدم
 من أنه لا يستعمل في الندة من حروف النداء إلا يا (قوله قلنا يا مال) هو موضع الاستشهاد إذا أصله يا مال للفرخم المستغاث وفيه اللام
 (قوله المضاف اليه) قال الدنوشري أوضح عن قول المتوسل أن المضاف لورخم لرخم آخره وأخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف اليه
 لم يكن الترخم في آخر المنادى لأن المضاف اليه ليس من المنادى لفظاً كما قال بعضهم اذ المنادى هو المضاف لا المضاف اليه (قوله أراد يا عبد
 عمرو) عبارة العيني والشاهد في ما عبدو انه منادى رخم إذا أصله يا عبد هذ يخاطب به عبد هذ الخمي (قوله ورتب على ترخمه الخ)

وقعه في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضعفت الى الحكاية حذفت وتركت المصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك في تابط شر انا على قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد في قول ياتابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرد في الاضافة تعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو ياتابط شر انا على ولورجت هذا الرجت رجلا يسمى * يادار عيلة بالحواء تكلمى * اه واذا كان للجهت في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في ما به لانه بصدد تحقيقه وايضا به بخلاف ما يذكروا في غير ما به فانه لم يعتن به كاعتنا به بالاول لكونه ذكره استطراد هذا اذا لم يثبت انه يرجع عن احدهما ولم يكن هنالك تاريخ وقول النظم وقول * ترخم جملة وذاعمر ونقل * بوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه (وعمر وهذا) المذكور في النظم (هو اسام النحوي بن رجه الله وسيمويه لقبه) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليموسي في شرح الفصح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسبب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للاطافته لان التفاح من الحليف القوا كه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان حدوده لون التفاح (وكنيته أبو بشر) ولكن غالب اللقب عليه حتى اذا أطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيمويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصفهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقرئ (ثم ان كان المنادى محتويا بباء التانيث جاز ترخيمه مطلقا) سواء كان تعريفا بالعلمية أم بالقصد والاقبال وسواء كان على أربعة أحرف أم أقل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوزنه مطلقا في كل ما * أنت بالمها (تقول في هبة علماء ياهب) بحذف التاء (وفي جارية عينة يا جاري) بحذف الهاء ومنع المبرد ترخم ما فيه التاء من النكرات المقصودة وبرده السماع قالوا يا شاذي اجني بالحجم المضنومة وبالنون أي يا شاذي أفيضي ولا تسرحي يقال شاذي اجني اذا ألقت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت وقال (العجاج

(جاري لا تستنكري عذيري) * سيري واشفاقى على بعيري

أراد يا جارية فحذف حرف النداء ورجحه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز من اسم الجنس المأمين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الهمزة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقى يدل تفصيل من عذيري (وان كان) المنادى (مجردا من التاء) اشتراط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على (أحرف ثلاثة) إلى ذلك يشير قول النظم * واحظلا

* ترخم ما من هذه الهاء قد خلا * الا الرابعي فبا فوق العلم (كجعر) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فيقال فيهما يا جعفر ويا سعاد (ولا يجوز ذلك) الترخيم (في نحو انسان لمعين) لان تعريفا بغير العلمية وأجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم أطرق كرى ويا صاح وهو قياس على شاذي (ولا) يجوز ذلك (في نحو زيد) من كل ثلاثي ساكن الوسط (ولا في نحو حكم) من كل ثلاثي محركة الوسط لانهم ما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف فحذف آخرهما اجحاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (في محركة الوسط) كحكم وحسن فيقال يا حلت ويا حسن (دون ساكنه) كزيد وعمر وهذا التفصيل للأفراء اخرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر محركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض الكوفيين أما المحركة الوسط فلما مر وأما الساكن الوسط فقياسا على نحو زيد في غير الترخيم فان أصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فادخوها جوازا أولى

قال الدنوشري بين قوله ورتب الخ وقوله ولا خلاف نوع وقفه (قواه) واذا كان للجهت الخ) ذكر الدماميني في المنهل الصافي انه لا تعارض بين المحلين اذا نقله في أبواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب وما نقله في بعض أبواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد ويقول ياتابط اقبل يشعر بما أشرفنا اليه اه ونقل أولا كلام المصنف واعترض على تعبيره بالزعم لان المسئلة مطبوعة في كلام س ثم قال ولعل ابن هشام رأى كلامه في باب الترخيم فاستعصب ونقل ابن مالك خلافة (قوله قياسا على اجرائهم الخ) قال الدنوشري قد يقال انما تزلزل الحركة منزلة الحرف الرابع لان في حذف الآخر اجحافا كما ذكره الشارح

(فصل) قوله والذي حسن الترقيم الخ قال الدنوشري لا يخفى ان أهل النار لم يرجعوا إلى الآن وإنما ذلك حكاية عنهم أي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر قول الشارح لانهم في غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا انه يستغن عنه غير محتاج اليه وهذا غير واضح لان أهل النار محتاجون إلى الترقيم لان فيه تخفيفا فلا يسوا في غنية عنه وينظر ما المعلن بقوله لانهم الخ والظاهر ان الهمزة سقطت بعد لانية اه وأيضا قال ابن جني ولترقيم في هذا الموضع سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه خفتت قواهم وذات أنفسهم فكان هذان موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما شغل أهل النار عن الترقيم فان ما لا تعجب وفيه معنى الصدق نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بالاهم ما أشغلك عن هذا اما يصدر عن هذا ما أنت فيه من ١٨٦ المول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترقيم لم يصدر عنهم من التكلف بل من الضجر

وضيق الحال اه وأقول هذامذكو في شرح المصنف وعندى فيه نظر لانه كلام يشم منه رائحة ان القراءة بالرأى لا بالرواية والاقلا وجه لا نسكار ابن عباس رضي الله عنهما على ابن مسعود رضي الله عنه (قوله بناء الخ) الظاهر ان ذلك على حذف مضاف والتقدير على اطلاق حروف اللين الخ ويمكن ان يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين بتشديد الياء كما قال ابن مالك ان زيد لينا (قوله وعلى الثاني كاشف) قال الدنوشري هذا الكلام فيه نظر لان قوله سا كننا خبر كان وقد صرح الاثمة بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه فلا يقال القاضى غلام

(فصل) والمحذوف للترقيم اما حرف واحد (وهو الغالب نحو) يا جعفر و (يا سعا وقراءة بعضهم) وهو ابن مسعود ونادوا (يا مال) والذي حسن الترقيم لاهل النار ضعه عنهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترقيم (واما حرفان وذلك اذا كان) الحرف (الذي قبل الآخر من أحرف اللين) وهى الالف والواو والياء حال كون حرف اللين (سا كنا) بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخصصون أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من أحرف العلة وهى أصوب لان الاصل في القيد التخصيص (زائدا) لا أصليا (مكملا أربعة فصاعدا) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر حذف الذى تلا * ان زيد لينا سا كننا مكملا أربعة فصاعدا (وقبله حر كمن جنسه) على الاصح (لفظا) كروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الأخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فان الالف والنون فيه زائدتان (وأسماء) بالماء ما منقول من جمع اسم فهمزة أصلية لا تهايدل من لام الكامة وأصلها السما وابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الالف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منقولين من وصفى المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني أصليتان وما قبلهما زائد في حذف عند الترقيم من مروان الالف والنون وتقول يامرو ومن أسماء الالف والهمزة وتقول باسم ومن منصور الواو والراء وتقول يامنض ومن مسكين الياء والنون وتقول يامسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيهما يامصطف كما سياتى (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك (يامروان مطيحي محبوسة) * ترجوا الحباء وربها لم يياس

أراد يامروان فرجه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والماء العطاء وربها صاحبها (وقال) أبو زيد الطائي على مازعم اللخمى أو لبيد على مازعم النحاس في شرح الكتاب (يا اسم صبرا على ما كان من حدث) * ان الحوادث ملقى ومنه منتظر

أراد يا أسماء فرجه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبرى على الحوادث فان بعضها ملقى وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمال) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول في ترخيمه يا شما بحذف اللام فقط دون الهمزة (لان زائده وهو الهمزة غير حرف لين) قال في النهاية واختلاف في نحو

معد

زيد غلام ولا عبد سيده قاض وهذا واضح اذا عرب خبر الكان بعد خبر وأما اذا عرب حالا

فتكون مؤكدة (قوله لان الاصل في القيد التخصيص) قال الدنوشري هذا مخالف لقول المحققين ان الاصل في القيود ان تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزة أصلية الخ) قال الدنوشري هذا هو الحق فلا يغتر بقول الاندلسي انها الف الثانية الممدودة ذكر في شرح المفصل الا ان يكون فعلا من الوسامة كما قال الجاهلي فيصح (قوله فان بعضها) قال الدنوشري اشار به الى ان ملقى ومنه منتظر خبران لمبتدأين محذوفين بين الخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير متهما ملقى ومنها منتظر (قوله قال في النهاية الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له تاخير هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى وهى كالتعديد لقوله وذلك اذا كان الذى قبل الآخر وليكن يلزم على قوله ثم حذف الذى قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لان لفظه كلفظه ينبغي ان يضم اليه في التعليل واذا حذف الاصل مع اصله محذوف الزائد والافعل الثاني قد يقال يحذف الاول أيضا لان لفظه كلفظه الثاني

(قوله وأجاز الفراء الخ) قال الدوشري يفهم منه ان الفراء يحذف الباء والالف واثبتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء فيهم جواز ابقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد فيوجب الخ صريح في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع انها حشو غير واجبة ١٨٧ على لغة من لا ينتظر مع انها ظرف

غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعا لايه نقلا عن الفراء في ثمود يلتزم حذف الحرفين معا اذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النظير وتقل بعضهم عن الفراء ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف في مجيد وعماد (قوله نحو فرعون) قال الدوشري قال في القاموس الفرعون التمساح ويلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالدا الخضر وابنه فيما حكاه النقاش وقاج القراء في تفسيرهما ولقب كل من ملك مصر أو عات متمرّد كفرعون كزنبور وتفتح عينه وتقرعن تخلق بخالق الفراعنة والفرعنة الدهاء والذكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) في القاموس بالعين كغرنيق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين عمر ابن رسلان ولم يضبط في الكلام على غرنيق الا الغين وانها مضمومة وكان لم يضبط غيرها الشهرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك ان القاف

معدّل الزائد فيه الاول والثاني فن قال لرائد الاول حذف الآخر انظر فيه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفه ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها عديويه في حجر ومسدود (و) بخلاف (نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحدائية المشددة وفي آخره عجمة الغلام الممثل (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليتوس من كل شيء طاف كون هبيخ وقنور (عامين) فتقول في ترخيمهما ياهي وياقنوي بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لتحرك حرف اللين) فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور (و) بخلاف نحو (مختار ومنقاد عامين) فتقول في ترخيمهما يا مختارو يا منقاد بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لاصالة الالفين) فيهما فانهما منقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقاد بفتح الياء والواو أو كسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما ما قبل الالفين والمنقلب عن الأصل وأجاز الاخفش أن يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الآخر نلرا الى الحالة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وثمرود وعماد) فتقول في ترخيمهم ياسعي ويا ثمود ويا عماد بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلهما من الياء والواو والالف وان كان كل منهما حرف لين زائد (لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا مختار قوله مكمل أربعة وأجاز الفراء حذف الياء والالف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول ياسع ويا عم ويا ثم وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجوز يا ثمود بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واولا زمة قبلها ضمة وورد بابه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله (وبخلاف نحو فرعون وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (عاما) فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرن في بحذف آخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما (والجرمي والقراء لا يشترطان المجانسة) فيحذفان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرعو ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله * والخلف في * واو وياهم ما فتح في * (ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو مصطفون ومصطفين عامين) فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني (لان أصلهما مصطفون ومصطفين) بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها ألفا لتجركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين (فالحركة المجانسة) وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حر كمن جذسه لفظا أو تقديرا وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد أو حرفان كما تقدم و(أما كسر رأسها وذلك في المركب المزجي) واليه أشار الناظم بقوله * والعجز حذف من مركب * (تقول في) ترخيم (معدي كرب) وديلبك وسينويه وخمسة عشر علما (يامعدي) ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما أجازوه النحويون قياسا (واما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول) اذا رخمته (يا اثن) بحذف

من بلقين مفتوحة وهو المشهور على الالسنه لكن في مراد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب الباب للسيوطي (قوله واما كلمة برأسها) قال الدوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية وأما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء الترخيم المركب العددي بان في ترخيمه اجحافا ان حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يضم

اليه حذف آخره وينظر ما وجهه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه (قوله في اثنان علما) رأيت بخط المصنف في التذكرة قال
يعني ابن عصفور اذا رنحت مسمى يا ثمان عشر قلت يا ثني بحذف عشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكن فحذف وحذف
ما قبله كما في مسكن قلت هذا مشكل في تعليقه في باب الاضافة في الاعداد وقوله في اثناعشر لا تضاف لانك ان أثبت عشر أثبت ما هو
بنزلة النون وان حذفها التيسر باضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا بالباس هذا ابتداء اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت
يا خمس فانه يلتبس ابتداء خمسة وسألت بعض اصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرخم مما هو مركب تركيب خرج
أعيد ما حذف فكذا اما هنا قلت والعلة في ذلك ما ذكره في المرخم بحذف الهاء وهو انهم استقبحوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوها في
الوصل دون الوقف اه فاعترضت على نفسي بعد ان قبلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل ثم أجبت بانه لا يلزم من مراعاتهم في
الالباس مطلة انفيه في حالة دون حالة وحكي لي هذا المسئول عن تذكرة الفارسي انك تقف على خمسة عشر على الهاء فتقول يا خمسة فتي
أثبت أن غير الفارسي يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال باق قوي ومما خطر لي أن يقال انا اذا قلنا يا خمسة فينبغي أن
لا ينطق به الا على لغة من ينوي المحذوف فتقول ١٨٨ يا خمسة لئلا يلتبس ابتداء خمسة المفردة التي لم ترخم وهذا لازم لهم فانهم

نصوا على مسئلة نحو
مسألة فقالوا لا تقل
يا مسلم لئلا يلتبس
تخلاف يا مسلم وسألت
الشيخ عن ذلك فقال اثنان
عشر لا يرخم الا اذا كان
علما واذا كان علما فلا
يلتبس باثنان الذي هو
عدو تخلاف الاضافة اه
سنة برمته لما فيه من
الفوائد التي منها وجه
تقيده هنا بقوله علما ولم
يذكر الشارح فائدته ولا
من كتب عليه فله در
الموضح رحمه الله
(فصل)
(قوله فلا يغير ما بقي) قال
الدنوشري لا يرد عليه ان

الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لولم تر كبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر في موضع النون فنزلت هي
والالف منزلة الزيادة في اثنان علما) ولذلك أعرب وقد يحذف المضاف اليه وآخر المضاف جميعا نحو
يا صاح أصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على
غير قياس *(فصل في الاكثر) في لسان العرب (أن ينوي المحذوف فلا يغير ما بقي) عن حاله من حركة
أو سكن بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا (تقول في جعفر يا جعفر بالفتح و) على كسره ان كان
مكسورا تقول (في حارث يا حارث بالكسر و) على ضمّه ان كان مضموما تقول (في منصور يا منصور
بتملك الضمة) الموجهة قبل الترخم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (في هرقل يا هرقل بالسكون
و) تقول (في ثمود وعلاء وكر و) علما (يا ثمود يا علا ويا كرو) بابقاء الواو على صورتها في المسائل
الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملقوطة وتسمى
لغة من ينتظر واليهما أشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقى استعمل بما فيه ألف
(ويجوز أن لا ينوي) المحذوف (فيجعل الباقي) بعد الحذف اسم برأسه ويجعل الحرف الذي قبل
المحذوف (كانه آخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من
لا ينتظر واليهما أشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعاعما
(فتقول يا جعفر يا حارث يا هرقل يا ضم فيهن وكذا تقول يا منضم بضمة حادثة للبناء) غير تلك الضمة التي
كانت قبل الترخم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها (وتقول يا ثمي ببدال الضمة كسرة
والواو ياء كما تقول في جمع جوه) بتثنية الجيم (ودلو) على أفعل يضم العين (الاجري والادلي) والاصل
الاجرو والادلو يضم الراء واللام فقلبو الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظر (لانه ليس في العربية

ما حذف لو او الجمع من نحو قاضون فانه يعود على مذهب الاكثر من زوال سبب الحذف لانه اختار في التسهيل
عدم العود نعم يرد عليه ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف نحو ضارب بالكسر ان كان اسم فاعل و بالفتح ان كان اسم مفعول
وكذلك يحتاج بالضم علما لان أصله يحتاج هذا ان كان السكون عارضا فان كان أصليا نحو اسحار اسم لتذت حرك بالفتحة لانها اقرب
الحركات اليه قاله س وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء والالف فيصير يا اسح (قوله
وكر و) قال الدنوشري الكروان مفرد ووجهه كروان بكسر الكاف كالطرفان والطرفان قال ذو الرمة
من آل أبي موسى يرى القوم حوله * كأنهم الكروان أبصر من بازيا (قوله لانها ليست طرفا في التقدير) قال الدنوشري كونه علة
لنحو ثمود وعلاء وواضح وأما كونه علة لكر و فلاويل بالبقاء الواو في كروبان شرط قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها أن لا يكون
بعدها ساكن وههنا الساكن بعدها هو الالف المحذوفة مع النون (قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشري وتسمى لغة من ينوي
المحذوف لغة من ينتظر لغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النجاة ولو قيل ان الاول تسمى لغة من ينوي المحذوف
والثانية لغة من لا ينويه لكان أحسن كما لا يخفى على ذي لب (قوله العربية) قال الدنوشري صفة الموصوف محذوف تقديره في اللغة
العربية وسره والله أعلم فزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسره وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يجز في الاول و جاز

في الثاني مع انه أثقل من الاسم وكذا يقال في المبني (قوله وما تجد بناؤه) جواب عما يقال ١٨٩ ان التعليل بقوله لانه ليس الخ

اسم معرب آخره واو لازمة مضمومة ما قبلها) وما تجد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو) وجعله علما عارض (و) خرج (بالمعرب المبني) اصالته (فكوهو) وأما أسماء البلدان نحو سنبو واليهو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كسندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فان ما قبل الواو ساكن (و) خرج (بالزوم نحو هـ ذا أبوك) فان الواو فيه ليست بلازمة فانها قلب ألفا في النصب وياء في الجر (وتقول يا علا بابدال الواو همزة لظرفها بعد ألف زائدة كما في كساء) فان أصله كسأولانه من كسوت فابدلت الواو همزة لظرفها بعد ألف زائدة كما في كساء) فان أصله ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما في العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ماعلة ماعلة على البعير بعد تمام الوقوف والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحباري

فصل * يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية) بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كما مر) في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما ياهب وفي جارية لمعينة ياجارى (و) منها (انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف قبلها) لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * والذي قدرنا * بحذفها ووفره بعد * (فتقول في) ترخيم (عقنباء) بفتح العين المهملة والناف وسكون النون بعدهما وحدة قالف فتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباء أى ذو مخالب حداد (يا عقبة بالالف) ولا تحذف الما (و) منها (انه لا يرخم الا على نية المحذوف) خوف الالتباس بالذكر (تقول في) ترخيم (مسامة) بضم الميم (وخارثة) بالحاء المهملة والتاء المثلثة (وحفصة يامسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح) فيهن ولا تقول يامسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لئلا يلتبس به داء مذكر لا ترخم فيه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * والترم الاول في كسامه * (فان لم يخف لبس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كما في نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المعتاب يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخصتهما على لغة من لا ينتظر ياهمزة يامسلم بالضم فيهما ما لا لبس بذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الوجهين في كسلمة * (و) منها (ان قداءه مرخا أكثر من ندائه تاما) من غير ترخيم (كقوله) وهو امر القيس الكندي

فصل * يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية) بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كما مر) في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما ياهب وفي جارية لمعينة ياجارى (و) منها (انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف قبلها) لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * والذي قدرنا * بحذفها ووفره بعد * (فتقول في) ترخيم (عقنباء) بفتح العين المهملة والناف وسكون النون بعدهما وحدة قالف فتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباء أى ذو مخالب حداد (يا عقبة بالالف) ولا تحذف الما (و) منها (انه لا يرخم الا على نية المحذوف) خوف الالتباس بالذكر (تقول في) ترخيم (مسامة) بضم الميم (وخارثة) بالحاء المهملة والتاء المثلثة (وحفصة يامسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح) فيهن ولا تقول يامسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لئلا يلتبس به داء مذكر لا ترخم فيه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * والترم الاول في كسامه * (فان لم يخف لبس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كما في نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المعتاب يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخصتهما على لغة من لا ينتظر ياهمزة يامسلم بالضم فيهما ما لا لبس بذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الوجهين في كسلمة * (و) منها (ان قداءه مرخا أكثر من ندائه تاما) من غير ترخيم (كقوله) وهو امر القيس الكندي

(أفطم مهلا بعض هذا التدل) * فان كنت قد أزمعت صرعى فاجلى أراد يا فاطمة وأزمعت براى وعين مهملة أى أحكمت عزمك والصرم القطع والاجال الاحسان (لكن يشاركه في هذا) الحكم الأخير (مالك وعامر وحارث فترخيمهن أكثر من ترك الترخم لكثرة استعمالهن) في النداء وجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا

فصل * ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك في الضرورة (الشرط الثاني أن يصلح الاسم) المراد ترخيمه في الضرورة (للنداء) أى لمباشرة حرف النداء واليهما أشار الناظم بقوله * ولا اضطرار رخوادون نداء * مالننداء يصلح (للنداء فلا يجوز) ترخيم الضرورة (في نحو الغلام) مما فيه أل لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج

أو الفامكة من ورق الحمى * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للعاقبة وقيل حذفت الالف وأبدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الالف

القطع) قال في الصحاح وصرمت الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم (قوله وقلبت الالف) كان ينبغي أن يضم اليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ

فصل *

القطع) قال في الصحاح وصرمت الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم (قوله وقلبت الالف) كان ينبغي أن يضم اليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ

(قوله المهملتين) فيه نظر فقد قال اللغويون انه بالخاء المعجمة والصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري
لواختصرتم من الاحسان زرتكم * والعبد يجر للافراط في الخصر (قوله ورماما) أي بكسر الراء (قوله بضم الراء) أي من رمة
* (هذا باب المنصوب على الاختصاص) * ١٩٠ (قوله وهو خبر الخ) قال الدنوشري الضمير راجع الى الكلام المشتمل على المنصوب

المذكور وليس كلمة
كذلك (قوله معمول
الاخص) فهو معمول به
ولذا قال السيوطي كغيره
من المنصوب مفعولا به
بفعل واجب الاضمار
الاختصاص وقدره س
بالمعنى ولا ينافي كونه
منصوبا على المفعولية
قول ابن الناطم على
معنى اللهم اغفر لنا
مختصين من بين
العصائب الخ حيث دل
على النصب على الحال
وشرح به الشارح فيما
باتى لان المنصوب على
المفعولية هو اسم
الاختصاص والمنصوب
على الحال جملة الاختصاص
وهي الفعل المحذوف مع
اسم الاختصاص وكون
الجملة حالا ليس بالازم
فقد تكون معترضة كما سنبيه
عليه (قوله فيضمان) قال
الشهاب لا يخفى ان اياواية
اذالم يكن هنالك نداء أصلا
لالفظا ولا معنى وكانا
معمولين لاخص لم يكن
معهما ما يقتضى البناء
على الضم ورفع تابعهما
فلا يكون هذا الضم
وهذا الرفع الاحكاية
محالهما في النداء بان

والميم للضرورة كقوله درس المتى بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع
ورقاه وهي التي في لونها يياض الى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرخم في الضرورة (اما زائد على
الثلاثة) وذلك ماخوذ من قول الناطم نحو أجد (أو) مخنوما (بتاء التانيث) فالاول (كقوله) وهو
امرؤ القيس الكندي (لنعم القتي يعشوا الى ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة الجوع والمحصر)
أراد ابن مالك فرجه في غير النداء ضرورة وترك ما بقى كأنه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر يعشو
يسير في العشاء وهو الظلام والمحصر يفتح الحاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسودين يعفو
وهذا ردائي عنده يستعيره * ليسليني حتى أمال بن حنظل
أراد ابن حنظلة فرجه في غير النداء ضرورة (ولا يمنع) الترخيم في الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف)
عند سيدي وجهه ووجهه بالبصر بين (خلاف المبرد) قالوا (ودليانا) القياس على النداء والسماع ومنه قول
أوس التميمي ان ابن حارث ان أشق لرويته * أو امتدحه فان الناس قد علموا
أراد ابن حارث فرجها محذوف التاء على لغة من ينتظرو (قوله) وهو جر
الأضحت حبالكم رماما * (وأضحت منك شاة ماما)

أراد امامة بضم الهمزة علم اربعة فرجها محذوف التاء على لغة من ينتظرو رماما جمع رمة بضم الراء المهمة
وهي القطعة البالية من الحبل وأنشد المبرد * وما عهدي كعهديك يا ماما * قال ابن مالك في شرح
الكافية والانصاف يقتضي تقرير الر واثنين ولا ترفع احداهما بالآخرى اه وفهم من عدم اشتراط
التعريف في ترخيم الضرورة انه يحكى في التكرات كقوله ليس حى على المنون يخال أى بخالد
* (هذا باب المنصوب على الاختصاص) *
والاختصاص في الاصل مصدر اختصاصه بكذا أى خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكمه على
بضم يرماتاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباء عا عليه فخر او تواضع أو زيادة بيان فالاول نحو على أيها
الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني أيها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب أقرى الناس
للضيف وهو خ- بر استعمال بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو أحسن بريد والامر
والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير مذكورة
ولامهم (معمول لآخر) مضارع خص (واجب المحذف) كما يجب حذف ناصب المتنادى (فان كان)
المنصوب على الاختصاص (أيها) في التذكير افراد أو تثنية وجمعاً (أو أيها) في التانيث افراد أو تثنية
وجمعاً (استعملا) في الاختصاص (كما يستعملان في النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتصل
بما هما التثنية وجوبا (ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظيهما (محلى بال) الجنس-ية
(نحو انا فاعل كذا أيها الرجل) فانا فاعل مبتدأ وخبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص
بفعل محذوف تقديره أخمس والرجل نعت أى على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيها العصاة)
بكسر العين فايها بضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخمس والعصاة
نعت أيها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا فاعل كذا
مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكره من ان أيها وأيها
مبينان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفاهو مذهب الجهور وذهب الاخفش
الى أن كلامهم مامنادى قال ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضى الله عنه

نقلناهما عن النداء واستعملا في غيره فليتامل (قوله الجنس-ية) قال الدنوشري فيه نظر اذا الظاهر انها
للعهد المحضوري (قوله في المثالين) فيه اشارة الى ان الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناطم وهو في
الحقيقة منصوب باخص لازم الإضمار غير مقيد بحال اعراب قال شيخ الاسلام الانصاري في حاشيته أى بل يكون في محله نحو ارجو في

أبها الفتي اذجمله الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله نحو نحن العرب أسخى من بذل اذجمله الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لها من الاعراب (قوله والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أشار بهذا الصنيع الى الاعتراض على المصنف لان قوله نحن معاشر الانبياء لا تورث ليس لفظ الحديث وإنما لفظه انما معاشر الانبياء كما نص عليه المحفاظ كما ذكره الشارح وان رواه البراز كإياتي بلفظ نحن وتتممة الحديث ما تر كناه صدقة وما موصوله بمعنى الذي محله رفع بالابتداء وتر كناه صدقة والعائد محذوف أى تركناه صدقة خبر ما على رواية الرفع وهى أجود لما وافقته لرواية ما تر كناه صدقة وأما النصيب فتقديره ١٩١ ما تر كناه بذول صدقة فحذف الخبر

اسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز في ما أن تكون موصولا اسميا وان تكون شرطية وهى على الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أى شئ فهو صدقة * (قنبيه) الحكمة في ان الانبياء لا يرثون انه قد وقع في قلب الانسان شهوة موت مورثه لياخذ ماله فنزه الله أنبياءه وأهاليهم عن ذلك ولثلا يظن بهم مبطل انهم يجمعون المال لو رثتهم ولانهم كالأبلاء ماتهم فيكون ما لهم لجميع الامة وهو معنى الصدقة العامة وأما قوله تعالى فهبلى من لدنك وإياي رثي ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوارثة في العلم والنبوة وبهذا يندفع ان عدم الارث مختص بنبيينا صلى الله عليه وسلم لم فإن قيل ان الله أخذ برهن

كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيراقى الى أن أبا في الاختصاص معرفة وزعم انها تحمل وجهين أحدهما أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أن أفعل كذا هو أيها الرجل أى المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص انا المذكور (وان كان) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أى غير أيها وأيتها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالاول (نحو نحن) العرب أقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا (معاشر الانبياء لا نورث) فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الانبياء والى هذا الباب أشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء البتسبب والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام أحدها فائدة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان (ويفارق المنادى في الأحكام) لفظية ومعنوية فاما الأحكام اللفظية فامور (أحدها انه ليس معه حرف نداء لفظا ولا تقديرا) بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن ذلك (الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه) أى وسطه (كالواقع بعد نحن) في المثال وبعد انا (في الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال المحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انما معاشر الانبياء كما شرحتنا (أو بعد تمامه) أى الكلام (كالواقع بعد انا) ونافى المثالين قبله (وهما انا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيها العصابة والمخصوص وهو أيها في المثال الاول وأيتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلام من قولك انا أفعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فإنه يقع في أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا) والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بعينه في التكلم والمخاطب (والغالب كونه) أى كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم) بخصه أو يشارك فيه فالاول نحو انا أفعل كذا أيها الرجل والثاني نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة (وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بلى الله نرجو الفضل) فبلى متعلق بمرجوا والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير فائس ولا اسما ظاهرا فلا يجوز زبهم معاشر العرب ختمت المكارم ولا يزيد العالم يقتدى الناس (والرابع والخامس انه يعل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا) معرفة (كما في هذا المثال) وهو بلى الله نرجو الفضل ومثله سبحانه الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف) والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر ان لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارشاد والمنادى يكون كذلك الحادى عشر ان اياها

بعضهم بقوله وانى خفت الموالي اذ لا يخاف الموالي على النبوة أجيب بأنه خاف من الموالي الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق فتمنى ولداندا يقوم فيهم بقى هنا شئ لا بأس بالتنبيه عليه وهو ان الانبياء هل يرثون قضية كلام أهل القرائض ذلك لا هم قسموا الناس الى أقسام منها من يرث ولا يرث وهم الانبياء وقال الزركشى انه الاقرب لكن قال صاحب التتمة ان النبوة مانعة من الارث وذكر أبو الحسن البراز الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة انه روى نحن معاشر الانبياء لا نورث ولا نورث ويعارضه ما ذكره الماوردى في الأحكام السلطانية أنه صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بكرة خمسة أجمال وقطعة من غنم ومولاه مشقران واسمها صالح وقد شهد بيراو ورث من أمه دارها ومن خديجة دارها (قوله في المثال وبعد انا الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره لانه يلزم عليه أن

يكون في الحديث وادعاء بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ (قوله لا توصف باسم الإشارة) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على انها توصف بالوصول وقال الدنوشري وانما لم توصف هنا باسم الإشارة لان المراد بها المتكلم وهو لا يشير الى نفسه (قوله والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم في قول المصنف احدها انه ليس معه حرف النداء لالفاظ ولا تقديرا * (هذا باب التحذير) * (قوله مصدر حذر) أي خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو تنبيه المخاطب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته وتبعه عليه الشراح انه الاسم المنصوب نفسه وعبارة الملاحم وهو ان التحذير في اللغة تخويف شيء من شيء وفي اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما ر في الباب المتقدم فكان عن المصنف ان يقول وهو اسم معمول لا حذر محذوف وهو الموافق للغرض النحوي الباحث عن أحوال الكلام اعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمناسب لذلك أن يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) تيدبه لان التعريف للتحذير المتيسر وتحذير المتكلم والغائب ٩٢ شاذ (قوله اياك) أي بذكر المحذو وحينئذ اما ان يعطف عليه المحذو ونحو اياك والاسد أو

يخفف عن اياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذو ران وصلة لها كما يأتي (قوله وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الخ) أي بذكر المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذو ومعطوفا بعد المحذو وعلى المحل المخوف عليه نحو ما ز رأسك والسيف (قوله فان ذكر بلفظ ايا) هي من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل ايا كما الخ (قوله والستروا معه اضمارا للعامل) قال الدنوشري وعلى بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو اياك الاسد) هذا بناء

لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة ايا هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء طرقة خلاف أجاز المازني ذهابا الثالث عشر ان ايا هنا تختلف في ضمته اهل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعني به الانفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب وأما الاحكام المعنوية فامور أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما * (هذا باب التحذير) *

(وهو) في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكرره ليحذره) ويكون بثلاثة أشياء اياك واخوانه وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذو منه نحو الاسد (فان ذكر) المحذو (بلفظ ايا) العامل في محلها نصب فعل (محذوف لزوما) لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتمروا معه اضمارا للعامل (سواء عطفت عليه) المحذو منه نحو اياك والشر (أم كررته) نحو اياك اياك المرأ (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو اياك الاسد والى ذلك أشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب * محذو بما استتاره وجب ودون عطف ذا لا يا أنسب (تقول) اذا عطفت عليه المحذو منه (اياك والاسد) فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لا تصل به فقيل احذرك فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بفعال القلوب وما ألحق بها (و) قيل (الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضمير المخاطب

على جواز هذا التركيب وباقى تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنج وابعاد (قوله ثم قيل الخ) المستتر قال الدنوشري قد يقال كيف يلزم ما ذكره والغرض ان العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المفضل بسبب الحذف فليتامل ثم على هذا القول لا معنى لامر المخاطب بان يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره المنفصل وقد يجب عما أورده الدنوشري بان المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد يدعي ان ذلك أمر تقديرى فلا يضر التناقض ولا يخفى انه لا بد من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال الآتية لانه انما فارقها في تقدير العامل مؤخر لان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فاما ان يجعل من عطف المفردات أو الجمل اذ مجرد الاصل المذكور لا معنى له اذ يصير التركيب هكذا اياك احذرو والاسد وهذا يظهر انه في الحقيقة لا يلزم تعدى فعل المضمر الخ لان الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وان تدنوا من الاسد الخ والافلامعني له كما يعلم من الاقوال الآتية في الكلام على اعراب ما بعد الواو تقدير (قوله وما ألحق بها) هو عدم وقف (قوله والاصل احذر الخ) أي في تقدير مقبدا

(قوله ان تدنوا من الاسد الخ) قال الدنوشري فيه حذف البدل اذ قوله ان تدنوا من الاسد في الاول وان يدنو منك في الثاني من بدل الاشتغال والظاهر انه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر انه غير جائز مردود فان البدل يحذف كما في المعنى في بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس في المعنى في هذا المبحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك وانما المصنف تعرض للكلام على حذف المبدل منه نعم وقع في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة ما يقتضي ان البدل يحذف وتوقف الدماميني في جوازه وقال ينبغي تحرير النقل فيه (قوله واجيب الخ) قال الدنوشري توضيحه ان معنى الحرف هنا هو الواو اجمع في معنى العامل وكل مساط على الخوف والانتقاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشري تقديره واحد الاسد وقد يقال لا معنى للاول حيث هو واحد ونفسك اللهم الا ان يقدم معه ان تدنوا من الاسد ويلزم عليه ما تقدم (قوله فحذف المضاف) قال الدنوشري ١٩٣ مراده الجندس فيشمل المتعدد (قوله

المستتر فيه فصار تلاقى نفسك والاسد ثم) حذف (المضاف الاول) وهو تلاقى (واجب عنه الثاني) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الثاني) وهو نفسك (واجب عنه الثالث) في ان تركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد ان كان مجرورا بالاضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار اياك واختلاف في اعراب ما بعد الواو ف قيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنوا من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذوم منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف فلا يمنع ان يكون أحدهما خائفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عند هاهنا من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولنا ثالثا وهو ان يكون معطوفا على عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقى نفسك والاسد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا أقل تسكفا انتهى وظاهر صنيع الموضع موافقة (وتقول) اذ لم تعطف ولم تذكر (اياك من الاسد) اختلاف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعدي واحد (الاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الاسد (و) حذف (المضاف) وهو نفسك فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوف فاعله من الاسد متعلق بذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعدي اثنين (التقدير احذر من الاسد) قاله ابن الناطم تبعه لا في البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فندحو اياك الاسد) بحذف من وذهب الاسد (ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور) لما يلزم عليه من حذف من وذهب المحرور وهو غير مطرد الامح ان وان وكى كما تقدم في باب التعدي وال لزوم (وحائز على) التقدير (الثاني وهو راي ابن الناطم) وأي البقاء لان احذر يتعدي الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناطم خبري (ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل) على التقديرين فجوازه على الاول (لصلاحيته لتقدير من) أي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون اياك في هذا الباب متكلم) لان المتكلم لا يحذر نفسه (وشد قول عمر رضي الله عنه لتلك) من التذكية (لكم الاسل) بفتح

وظاهر صنيع الموضع موافقة) قال الدنوشري قد يقال بل ذلك صريح صنيعه فليتأمل (قوله والتقدير احذر) فيه تقدير الفعل مسندا الى ضمير المتكلم وهو ان يصح في هذا التركيب لم يصح في اياك والاسد يذكر الواو ولم يصح ان يؤكدا بت في قوله فاياك أنت وعبده المسمع البيت (قوله فندحو اياك الاسد الخ) ظاهره ان امتناع هذا التركيب وجوازه مبني على التقديرين المذكورين وانه لا نص على أحدهما وقال المصنف في الحواشي انهم نصوا على المنع وانه اذا ذكر المحذر لا بد ان يعطف عليه المحذور أو يخفف بمن ظاهره أو محذوفه ان كان ان وصلت كما أسلفناه وفي

(٢٥ تصريح في) الارتشاف ولا يحذف العاطف بعد اياك والمحذوم منصوب باعتبارنا صعب آخر أو مجرور عن فلا يجوز رأسك المحذر حتى تقول من المحذر أو الجدار أو زعموا ان اياك اسحق أجاز في انشعر فاماك اياك المرء وقال س فانه قال اياك ثم أضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المرء انتهى وفي كلام س دلالة على انه لا يشترط ان يكون عامل المحذور عامل المحذور وان المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل على جوازه اياك الاسد وانه مع فسهل كلام ابن الناطم لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تخرجه على وجهه معين وقال المصنف في الجامع والمحذوم منه بعد من امام معطوف أو مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشد فاياك اياك المرء وسهله انه بمعنى ان تمارى ويمتنع اياك الاسد (قوله ممتنع على التقدير الاول) قال المحفيد أي اذا كان باقيا على معناه أيا اذا ضمن معنى فعل متعدي اثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لان المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشري وانما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر اه فان قيل هلا علل باختصاص المحذر بالمخاطب كما فعل فيما يأتي عند قول المصنف ولا يكون الغائب قلت قد يقال هذا التعليل أظهر

لان فيما عال به فيما ياتي نوعه صادرة لان اختصص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله حذف من جملة) أي فقيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك وفي مقابلة كلام الزاج لكلام الجمهور وخفاء لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين ما فرع على الآخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا يدخله اذا ياي واما كم على كلام الزاج لا بد له من عامل فيصح ان يقال على قول الجمهور وحذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى وعلى قول الزاج حذف من الاول المحذور ومن الثاني المحذرنم الزاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدر وامن حذف الارنب (قوله وباعدوا أنفسكم) أي عن ان يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقيدا) أي بحرف الجر (قوله وما عطف الخ) هو عن (قوله شيئا) هما الفعل والفاعل وأما المفعول وهو الياء فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار اياي (قوله فان فيه حذف اياكم) ١٩٤ هذا يقتضي ان تقدير الجمهور وباعدوا أنفسكم دون اياكم باعدوا مقصود لهذه النكتة

والظاهر ان التقدير النفس لبيان الاصل وان الزاج لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها والاصل نفسي وانفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال محل ذلك ما لم يندر ج في سلك النوع البديعي المسمى بالاحتباك (قوله باختصاص التحذير بالمخاطب) فيه صادرة تكامر والظاهر ان يعمل على قياس ما عرف في كونه لا يكون للتكلم بقوله لان الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذر والمحذر (قوله آخران) أي غير كون الاغراء الغائب فان قيل شذوذ

الهمزة والسين المهملة وفي آخره لام وهو هنا مارق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الضياء الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (واياي وان يحذف أحد كم الارنب) ف قيل الكلام جملتان ثم قال الزاج أصله اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى (و) قال الجمهور (أصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم ان يحذف أحد كم الارنب ثم حذف (من الاول المحذور) وهو حذف الارنب (و) حذف (من الثاني المحذر) وهو باعدوا أنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت أربعة أشياء وأصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب عن حذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيئا من فقط وأصله باعدوني وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف أما قول الزاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من أنها تبدل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضع فقيه حذف من الاول دلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من ضيعة في اياك والاسد انها جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباحثتهم له عن حذف الارنب مباحثة تحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعدوني ليس أمرا بالماعدة الملائمة بل بالماعدة عن شيء خاص وكذا مباحثة حذف الارنب انما هي عنه فراجع القولين الآخرين الى قول واحد وان ظن شارحون انهما غير ان (ولا يكون) اياي في هذا الباب (لغائب) لا يختصاض التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) أي العرب (اذا بلغ الرجل الستين فإياه وأيا الشواب) قال سيبويه حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي آخره وحدة مشددة جمع شابة ويروي السوآت بالسين المهملة جمع سوءة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة أولا بفعل سوءة والسكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وأبدل أنفس بايا لانها المعنى تلاقيا في (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المحزوم بلام الامر (وحذف حرف الامر) وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد فقد نفست كل نفس أي لتقد فحذفها مع مجزومها أشذ (و) الشذوذ (الثاني اقامة المضمور وهو

اغراء الغائب هو المدعى ولا سبب الا هذان الوجهان فلا ينبغي ان يعد وجهها للشذوذ * قلت المدعى ان التحذير لا يكون لغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظا اياه ويصح ان يعد من أسباب شذوذه مخالفة للحكم المدعى من أن التحذير لا يكون للغائب وعلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ما عرفت واعلم ان المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الاشذية في قول النظم واياه أشذف كان ينبغي التنبيه على ذلك ولذلك صار أشذ من اياي هذا وينبغي الاقتصار على أولهما لانه يرجع بالاشذية الى لفظ اياه وأما الثاني فانه يرجع الى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المحزوم بلام الامر) الاظهر ان المراد به فعل التحذير وأما المحزوم بلام الامر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر يدل على هذا قول المصنف في الحواشي قولاً ليقم زيد فيه على فعل والتقدير م وازيد ابان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان قيسه على فعل التحذير وعلى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه

وجدت بخط شيخنا شيخ
الاسلام أحمد بن قاسم
ما صورته ذكر النسفي في
تفسيره ان قواه تعالى ناقة
الله وسقيها ما اغراء ولا شك
في اشكاله بحسب الظاهر
لان الاغراء لا يصدق عليه
بحسب الظاهر بل الصادق
عليه انما هو التحذير
وهو الذي يذكركه غالب
المفسرين قال أستاذنا
المذكور في كلام النسفي
على المسامحة والمراد الاغراء
على ترك الناقة وسقيها
قال فالاغراء على الشيء أعم
من ان يكون فعلا او تركه
* (هذا باب الاغراء) *
(قوله تنبيه المخاطب الخ)
فيه نظير ما مر من ان
الانصب ان يقول هو اسم
منصوب بالزم محذوف
(قواه وحذف الخبر)
تقديره يحضر اليها (قوله
ونصب جامعة على
الحال) أي من فاعل الخبر
المحذوف (قوله لمبتدا
محذوف) تقديره هي
(هذا باب أسماء الأفعال)
(قوله أو أسماء المصادر)
يحتاج على هذا الفرق
بينها حيث بنيت وبين
المصادر حيث اعربت
وفي المرادى تنبيه لهذا القول
(قوله أو هي أفعال) وإذا

أما الثانية مقام الظاهر وهو الانفس) وضافتها الى الشواب (لان المستحق للاضائة الى الاسماء
الظاهرة) اتفاقا والى المضمرات على الاصح (انما هو المظهر لا المضمر) لان الاضائة اما التعريف واما
للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه أعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير ان أضيف
احدهما الى الآخر الى الشذوذ أشار الناطم بقواه وشذايي وياه أشد * (وان ذكر المحذر) بفتح الذال
المعجمة (بغير لفظ أيا واقتصر على ذكر المحذر منه فانما يجب الحذف) للعامل (ان كررت او عطف
فالأول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك
(والثاني) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو الاسد الاسد) مع العطف نحو
(ناقة الله وسقيها) فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوب لان العطف كالبدل من اللفظ
بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الاظهار) للعامل (كقوله) وهو جري
(خل الطريق لمن يبنى المناربه) * وبرز ببرزة حيث اضطررك القدر
فاظهر العامل وهو دخل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم
وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك أشار الناطم بقوله
وما سواه سترفعه لن يلزما * الامع العطف او التكرار *
(هذا باب الاغراء) *

بالمد (وهو) في الاصل مضمر أغريت والمراد به هنا (تنبيهه) المخاطب على امر محذوف ليعمله (وحكم الاسم)
المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التحذير الذي لم يذكرفيه أيا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار)
لما تقدم (كقولك) في العطف (المرواة والتجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدارخي في
التكرار (أخاك أخاك) ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح
بنصب أخاك بفتح السين ووجهه هو باو أخاك الثاني تو كيدوا الهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد المحزوب ولا
يعطف في التحذير والاغراء الابلوا وخاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف
والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم أخاك (ويقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير
احضر واوجامعة على الحال) من الصلاة وناسبها احضر والمحذوف (ولو صرح بالعامل) في الصلاة
(لجاء) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر ويرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر
ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر بتمتد محذوف والى حكم
الاغراء أشار الناطم بقوله - وكحذر بلا أيا اجعلا * مغري به في كل ما قد فصلا
(هذا باب أسماء الأفعال) *

وهل هي أسماء الألفاظ النائية عن الأفعال ولعمريها من الأحداث والازمنة أو أسماء المصادر النائية
عن الأفعال أو هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر
قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها أفعال
حقيقة أو أسماء الألفاظ الأفعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى
القول بانها أسماء المعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغني رفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض
النحويين وعلى القول بانها أسماء المصادر النائية عن الأفعال موضعها نصب بافعالها النائية عنها وقوعها
اموقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والجميع ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من

كانت أفعالاً سبب تسميتها حيث تسمى بأسماء الأفعال (قوله وأغني رفوعها عن الخبر) صريحه انه أغني عنه وان لم يعتمد عليه فما
الفرق بين هذا وما تقدم (قوله النائية عنها) قال الدنوشري قد يقال انها ليست نائية وانما هي نائية عما ناب عنها وهو المصدر الا ان يقال

ان نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل نائب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان المصنف ما شى على القول الثاني انها دالة على الحدث والزمان لكن لا يتناسب تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لانه قد قدم انها على الثاني مبتدأ فلا بد ان يكون فيها اللهم الا ان يقال انها على لا محل لها كما يرشد اليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان ان تكون موضوعا لذلك الجواز ان تكون موضوعا للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا محمل كلام المصنف فلا إشكال عليه ثم ان الشارح فسر قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولة لا لا يقتضى فاعلية ولا مقعولية كالا ابتداء والمبتدأ فلا ينافي ما قدمه لكن مرقى باب الاضافة في الكلام على حيث ان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قوله كما يرشد ١٩٦ اليه قول الشارح الخ ان قوله المذکور راجع للقول بانها أسماء المعاني الافعال لا لما فرعه

عليه بدليل مقابله لغيره من الاقوال (قوله كونه أبدا عاملا غير معمول) اي لان الافعال كذلك والمراد انها غير معمولة للاسم والفعل والافهسي تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد ان الفعل يكون معمول ولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشارح لعامل يقتضى الخ اشارة لهذا السلفنا وعلى هذا فالخاص ان أسماء الافعال لا تكون فاعلة ولا مقعولة فليتامر (قوله قائما وان نائب عن الفعل الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لان المراد بالنيابة في المعنى ان تدل على معنى على ما دل عليه

الاعراب و (اسم الفعل نائب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فانه اسم نائب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) فانه اسم نائب عن فعل أمر وهو اسكت (وأوه) فانه اسم نائب عن فعل مضارع وهو أتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيد الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عاملا غير معمول) لعامل يقتضى الفاعلية والمفعولية (فخرجت) المحروف فحوان وأخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بهما ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت (المصادر والصفات) النابتة عن أفعالها (في نحو ضربا زيدا) فانه نائب عن ضرب (وأقام الزيدان) فانه نائب عن يقوم (فان العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بمائب عنه وهو اضرب وأقام مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وآمين) فصح (بمعنى اسكتو) منه بمعنى (انكف) لا بمعنى اكف لان اكف يتعدى وعه لا يتعدى قاله في شرح الشذور تبع الغير ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) آمين بالمد وبالقصر وبالأماله لا بتثنية الميم بمعنى (استجب ونزال) بالثمن والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس في كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذرت من أدرك وبادر من بادر قال * بدارها من ابل بدارها * وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل قياسا على دراك وعلى بناءهم فعلى التعجب من أفعل وشذرت قار بمعنى قر قرأى صوت من قرقر بطنه وأجاز الاخفش أن يقال دحراج وقرطاس قياسا على قر قار ولا يجوز من هب وودع وهاب ووداع للجمود ولا كوان قائما للنقض ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه ابتداء لما لم يسمع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاسماع وان فقد السماع وبنائه على الحركة لا لتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل ونوا أسد تفتح تباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضي والمضارع) المبدوء بالهمزة (قيل كشتان وهيئات) فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان القراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحوة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصة ان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افتراقه انتهى وهيئات حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيئات وأيهات وهيان وأيهان وهياء وأيهاء كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر مفتوحة ومكسورة وكل

الفعل من الحدث والزمان ولا شك ان الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تذب عنه في المعنى وهو واضح ولا واحدة في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه نظر ظاهر حيث أثبت انها نابت في الاستعمال ثم نقاه اذا المراد بالاستعمال ان تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك اذ ينزل العمل بالكف (قوله وأقام مرفوع بالابتداء) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة للتأمل انتهى يعني ان المرفوع بالابتداء قائم وحده والهمزة للاستفهام (قوله ورد بان ذلك غير مطرد الخ) يجاب بان آمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له في اللزوم لعدم وجوده وموجد له فعل موافق له فقام كمن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه (قوله وبادر من بادر) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بادر اذ يقال بادرته بكذا (قوله وعلى بناءهم فعلى التعجب الخ) قال الدنوشري يفهم ان بناءهما منه اتفاقا وليس كذلك (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الدنوشري كان الاحسن تقديمه عند قوله وشذرت من أدرك وينو أسد تفتح

انبا قال الدنوشري انظر هل يعينون الفتح أولا وفراده الاتباع لما قبل الالف اذا لالف خارج حصين (قوله واياهك بكاف
والخطاب) قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التاء نحو هيا واهيا وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو اياهك اه قرنت لحوق الكاف
للغة اياه فلواخرها الشارح كان احسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التاء (قوله واياه) قال الدنوشري مقصورة وما قبلها ممدودة
(قوله فاوه بمعنى اتوجع وأف الخ) قال الدنوشري جعل الشارح كلام المصنف من باب اللف والذشر المرتب وفيه نظر اذا اظهر ان اوه
وأف كل منهما بمعنى اتوجع ويكون اتضجر عطفا تفسيريا فليتامل وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قد تاملنا فوجدنا الظاهر مع
الشارح وهو ثقة واللغة امر مرجعه الى النقل عن الائمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار (قوله وواها) قال الدنوشري قال المرزوقي هذا أي
واها مقارق لاخوانه لان أسماء الافعال أكثرها جاء في الامر والنهي وهذا جاء في التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر نوع
ويؤيده ما يأتي عن الجوهرى (قوله وقيل الكاف للتشبيه) قال الدنوشري الظاهر ان ١٩٧ الصواب ان يقال وكان للتشبيه (قوله

كلمتان) قال الدنوشري
في نسخة عليها خط المصنف
مكان كلمتان جملتان
والظاهر ان حذف اللام
ضرورة فتخرج القرآن
عليه لا يجوز (قوله
محذوف من وياها) قال
الدنوشري كان الاحسن
ان يقال ما خذوا ونحوه
(قوله أقدم) ضبطه
بعض الفضلاء بفتح
الهمزة وكسر الدال وفي
الصحاح قدم بالفتح
يقدم قدوما أي تقدم قال
الله عز وجل يقدم قومه
يوم القيامة قال والاقدام
الشجاعة ويقال أقدم
وهو زجر للفرس كأنه
يؤمر بالاقدام وفي حديث
الغازي أقدم حيزوم
بالكسر والصواب فتح
الهمزة اه فان كان أقدم

واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكي غيره هياك واياهك بكاف الخطاب واياه
واياه وهياك فهذه احدى وأربعون لغة (و) كلها بمعنى (بعدوا واه وأف) فاوه (بمعنى اتوجع و) أف
وفيها أربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى (أتضجر و واه و واه) الثلاثة كلها
(بمعنى أعجب) بفتح الهمزة (كقوله تعالى وي كانه لا يفلح الكافرون) فوي اسم فعل مضارع بمعنى
أعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة (أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) هذا قول
الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وي بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى
الظن فهما كلمتان وقال الكسائي وي محذوف من وياها قال عنتر

ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها * قول الفوارس ويلك عنتر أقدم

فهما كلمة واحدة (وقول الشاعر

وابأني أنت وفولك الاشنب) * كأنما ذكر عليه الزنوب * أوزنجبيل وهو عندي أطيب
فوال اسم بمعنى أعجب وبأني جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفولك بكسر الكاف
مبتدأ والاشنب من الشذب بفتح الشين المعجمة والنون حذفت في الاسنان ويقال بردو غدوبة كذا قاله
الجوهري وكأنما ذكر البناء للجهول خبر فولك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزنوب بالزاي
كجمع ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلف
(وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قال الجوهري

(واها السلمي ثم واه واه) * هي التي لو انما نلناها

فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهري اذا تعجبت من طيب شيء قلت واهاله أي ما أطيبه والى
ذلك أشار الناظم بقوله * ما ناب عن فعل * البيتين

* (فصل * اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما وضع من أول الامر كذلك) أي اسم الفعل
(كستان و صه و ووي) فانها موضوعة من أول الامر أسماء لتلك الافعال (والثاني) منقول وهو (ما) وضع
من أول الامر لغير اسم الفعل ثم (نقل من غيره اليه وهو) أي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه (نوعان)
أحدهما منقول (من ظرف) للكان (أوجار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عليك) زيدا

في البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان أمرا بالاقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في أمره ما يستعمل في زجر
الفرس (قوله كأنما ذكر) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ذلك قوله عليه الزنوب اذا أخبر الجميع لا ما ذكره * (فصل) * (قوله
كستان) قال الدنوشري من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعنى قرب أو سارع وتضم واوه وفتح وتكسر و من أمثالهم وشكان ذا
خروج فاعل وشكان وخروجهم قال بعضهم وينظر ما معنى هذا المثل ومنه سرعان اسم السرع وفي أوله ثلاث لغات فتحه وضمه
وكسره ومن كلامهم سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة تميز ومن أسماء الفعل هيت قال في المعنى في بحث لام التبيين انه بمعنى
تهيات في قوله تعالى وقالت هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم تستتر في اسم الفعل الماضي أولا ويجوز في تأنيها للفتح والكسر
والضم ويجوز في المساء للفتح مع فتح الياء والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لعا اسم لا تتعش وتتعمش معناه ارتفع ومنه معنى سرير
الميت نعش لانه يرتفع على رؤس الناس والتنوين في لعا للتذكير ودعا في معنى لعا ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ
ان المعهود في اسم الفعل الماضي استتار ضمير الغائب والمستتر في هيت في الآية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل ان يكون

ضمير غيبة تقديره هي فتحيات في قوله بمعنى تهيأت بسكون التاء ويكون حكاية كلامها ولشيء خنا العلامة أجد الغنيمي رحمه الله كلام في ذلك يطلب من حواشينا على اللفية (قوله بمعنى ألزم) عبارة ابن الناطم وشذ على معنى أولي اه فعله بمعنى الامر وهو أنسب لكنه قال بعد والى بمعنى أتى وقال المصنف ١٩٨ في حواشيه قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى ان يؤتى بالامر فيقال نحن

(قوله نصب على المفعولية)

قوله نقل عن موضوعه الاصل واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيدا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف (أي الزموا شأن أنفسكم) المنقول من ظرف المكان (نحو دونك زيدا بمعنى خذ ومكانك بمعنى أثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر) من المنقول من الجار والمجرور (اليك بمعنى تمنع) وكان المناسب ان يذكر مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حده والقاصر منهما على حده وذكر أربعة ظروف واحد متعدي وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي متقسمة بالنسبة لما أنت فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعدي وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك تأتي بمعنى أمسك فتعدي بنفسها قيل وقد يتعدي عليك بالباء كقول الانطال فعليكم بالحجاج لا تعدل به أحد اذا نزلت عليك أمور

وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ على معنى اسم فعل مضارع بمعنى ألزم وعليه اهم فعل يلزم والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخوانه فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير الخطاب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جرف قيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء للأفعال وقيل الجرب بالاضافة بناء على انها أسماء للأصاغر واختاره الموضع في الحواشي فقال بان على مثلاً اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فلا كاف موضع خفض ورفع اه واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثاني (منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله) النوع (الاول) نحو زويد زيدا فانهم قالوا أروده ارواد بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا (الأزواد) الذي هو مصدر أروود (تصغير الترخيم) فحذفوا الهزة والالف الزائدة من أروود وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الامر (واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويدا وتارة منونانا صبا للمفعول) به (فقالوا رويدا زيدا) فرويدا فيه ما بمعنى أروود وفاعله مستتر فيه وجو بالانه نائب عن فعل أروود زيدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونانا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يازيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو سار وارويدا أي مردودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدر مذكور أو مقدر فالاول نحو سار واسيرارويدا والثاني نحو سار وارويدا (ثم انهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله فقالوا رويدا زيدا) بفتح الدال من رويدا ونصبها من زيد (والدليل على ان) رويدا (هذا) المفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبني) ولو كان مصدرا كان مغربا (والدليل على بنيه كونه غير منون) ولو كان مغربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء الثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون بحيثه متعديا ولو كان تصغير رويدا بمعنى المهمل والرفق من قوله عشي على رويدا على هل كما قال الفراء كان قاصرا (و) النوع

يرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذنا يتعدي لواحد (قوله رفع على الفاعلية) أي استعارة ضمير غير الرفع له ولعل الفراء لا يقصر نيابة ضمير عن ضمير في المتصل على الضرورة فلا يرد عليه ان من شروطها ذلك فلا يكون في الاختيار نعم يلزمه ان ضمائر الرفع غير مستترة في أسماء الأفعال (قوله وقيل الجرب بالاضافة) انظره مع اطلاقهم ان أسماء الأفعال لا تعمل الجرب بالاضافة المتبادر منه ان ذلك جار على القول بان مدلولها المصدر وان كان وجه منع عملها ذلك انما يظهر على القول بان مدلولها لفظ الفعل أو معناه أو على انها أفعال (قوله أسماء للأصاغر) أي والمعنى الزامك (قوله قال كاف موضع خفض ورفع) قضيته انها غير متحملة لضمائر الرفع وهو خلاف ما قالوه من ان أسماء الأفعال

لغير الماضي يستتر فيها الضمير وجوبا (قوله واستعملوه تارة الخ) ظاهره ورود ذلك عن العرب (الثاني) ووروده منونانا صبا للمفعول مشكلا على اشتراط كونه مكبرا للمصغر في عمله لئلا يمنع المبرد النصب به الا ان يقال انه مستثنى من ذلك الاشتراط (قوله والدليل على بنيه) قال الزرقاني قال الرضي وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية (قوله ولو كان تصغير رويد) قال الزرقاني قال الرضي ويجوز ان يكون تصغير رويد بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضمينه الامهال وجعله بمعنى

(فصل) (قوله في التعدي وال لزوم) قصر العمل على ذلك مع انه اعم لشموله للجبر بالاضافة على القول بان مسماه المصدر لكن مرأنهم أطاعوا أنها لا تعمل الجبر بالاضافة قال الزرقاني وقال الرضي وأسماء الافعال حكمها في التعدي وال لزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا أن الباء تزداد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادية ايصال المتعدي الى المفعول (قوله تقول هيئات) قال الدنوشري هيئات بفتح التاء للتخفيف وهي لغة أهل الحجاز وقد تكسر ١٩٩ وهي لغة أسد وتميم وقد تضم عن أناس

من العرب وقد قرئ بهن جميعا وتنسبون لارادة التذكير قال الشاعر
تذكرت أبا ماضين رواجها
فهيات هيئات اليها رجوعها
فنون هيئات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل هيئات الاول ان جعل هيئات الثاني تأكيدها وفاعل الثاني على الاصح ان لم يجعل تأكيدها ويكون ذلك من باب التنازع واصل الثاني لقربه واصل الفاعل في الاول والصواب أن الثاني تأكيده ورجوعها فاعل الاول اه ولا يخفى ما في هذه القواعد من عدم وضعها في محلها اذ جعلها أن تذكر في الفصل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فانه أسلف ما ذكره الدنوشري من جملة لغاتها وما فيه من عدم التحرير في اعراب البيت فان تردد في اعرابه مما لا ينبغي والصواب الاقتصار على ما قاله انه الصواب فاعتبروا يا أولي

(الثاني) المهمل فعليه نحو (قولهم بله زيدا) أي دعه (فانه في الاصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهمل (مرادف لدع) ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك (يقال بله زيدا بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيدا) بالاضافة الى المفعول وأما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) بعد ان نقلوه وسموا به فعليه (بله زيدا بنصب المفعول وبناء به) على الفتح وفاعل ضمير المستتر فيه وجوب بالانه نائب عن فعل أمر (و) به (هذا اسم فعل) والدليل انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بناء كونه غير ممنون وسكت الموضع عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المرادفة لكيف تشارك في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم أي كيف زيد وبذلك يتم بله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف
تذرا لحاجم ضاحيا هاما لها * بله الا كف كانتهم المخلق
وقد تأتي لغير ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من أسمائه عليها * وهك ذا دونك مع اليكا

كذار ويديله ناصبين * ويعملان الخفض مصدرين

(فصل) يعمل اسم الفاعل عمل مسماه في التعدي وال لزوم غالبان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيئات فجد كما تقول بعدت فجد قال) جرير (فهيات هيئات العقيق ومن به) * وهيئات دخل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيئات الاول وخل فاعل هيئات الثالث وهيئات الثاني لفاعل له لانه لم يثبت به للاسناد بل لجرر التقوية والتوكيد للاول (و) اذا كان مسماه مما لا يكتفي برفع واحد كان اسم فعله كذلك (تقول شتان زيد وعمر وكما تقول افترق زيد وعمر) لان الافتراق من المعاني النسيية التي لا تقوم الا بالثنين فصاعدا (و) ان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول (دارك زيدا) بنصب المفعول (كما تقول أدرك زيدا) بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهي أحسن لان دراك شاذ لانه من أدرك وتراك مقبس لانه من ترك ومن غير الغالب آمين واية فانه ما لم يحفظ لهم مفعول ومسماهما متعدي نحو رب استجب دعائي وزدني علما والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما لما تنوب عنه من عمل * لها (وقد يكون اسم الفعل مشتركين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعدي بحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم (قالوا حيل الثريد) بالنصب (بمعنى اثبت الثريد) وهو خبر مغمور بمرق اللحم (و) قالوا (حيل على الخير) فعده به على (أي اقبل على الخير) وهو ضد الشر (و) قالوا (اذا ذكر الصالحون فيهم لا يعمرون) فعده بالباء وحذفوا المضاف (أي أسر عوايد كره) والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو أثر يروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل مح ل مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرع في العمل

الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الاقصر أن يوثق له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والاخر بوسط الواو ويزاد بها ما كقوله شتان ما يوصي على كورها * ويوم حيان أخى جابر (قوله أي أسر عوايد كره) قال في الصحاح وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فيهم لا يعمرون وعمره عليه السلام نحو خمسة عشر ومعه عليه عمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فيها لا بالانوين يجعله نكرة وأما فيها لا بالانوين فاما يجوز في الوقف فاما في الادراج فلغة رديئة وانما قول ليديك كره صاحبها في السفر كان أمره بالرحيل يتماري في الذي قلبه * ولقد يسمع قول حي هل * فانما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كانت

المعمول طرفاً أو جاراً ومجروراً (قوله وهي جارية من بني مازن) في عروس الافراح البهاء السبكي في بحث الجذر الكلام على انه هل
 محمد غير الله أو لا مانعه وقد يحمده من فعل خير اكاثا من كان كقول تلك المرأة في الحديبية بأبيها الماسع دلوى دونكا *
 اني رأيت الناس يحمدونك وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن السجري في
 أماليه لرؤية وانه في مال لافي ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على ان المرأة في الحديبية أنشدته من
 كلام غيرها (قوله الى فاعله) قال الدنوشري ينظر ما مر مع المضاف اليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لان التحريم الخ) قال الدنوشري
 لا يخلو الحال اما ان يراد بالكتابة ٢٠٠ القرص والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد

بها الرقم في اللوح المحفوظ
 الى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخر ما الذي فيه العمل * خلافاً للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه
 المحاق للقرع باصله (وأما) ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أي الشخص وهي حادية
 من بني مازن أبيها الماسع دلوى دونكا * اني رأيت الناس يحمدونك
 (فؤولان) وتأويل الآية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل
 المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتاباً عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صنعة الله
 ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضع
 في شرح القطر وتأويل البيت ان دلوى مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض
 حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ان مالك أن يكون دلوى منصوباً بدونك مضمرة مدلولاً عليها بدونك
 المفقوطة مستند القول سيوي في زيداً عليك كانت قلت عليك زيداً وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل
 محذوفاً كما صرح به الموضع في متن القطر وأما ما استند اليه من كلام سيوي في حمل على تفسير المعنى
 لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوى منصوباً بفعل محذوف دل عليه السياق أي تناول
 دلوى وسكت عن دونك والماسع من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البشري فيملاً الدلو اذا قل ماؤها
 * (فصل * وما تون من هذه الاسماء) النابتة عن الافعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك)
 التنكير (في واهاو وبها كما التزم تنكير نحو أحد وعرب) بفتح العين المهملة وكسر الراء (وديار) بفتح
 الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لأحد وأطلق أحد أوله استعمالاً أحدهما مرادف الأول وهو
 المستعمل في العدد نحو أحد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف
 افسان نحو وان أحد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل نحو وما منكم
 من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالباً من تعريفة قوله

بها الرقم في اللوح المحفوظ
 مثلاً فان كان الأول فلا
 نسلم الاستلزام المستلزم
 للغايرة بينهما اذهى عين
 التحريم حينئذ وان كان
 الثاني فليس ذلك
 الاستلزام عقلياً وانما ذلك
 باعتبار الوقوع (قوله
 لان المعنى ليس على الخبر)
 قال الدنوشري فيه نظر
 وما المانع من أن يكون
 ذلك خبراً محضاً قصدت به
 تنبيهه على أن دلوها دونه
 ويكون الدال على أمره
 مقدراً تقديره فتأوله كما
 قاله بعض المحققين (قوله
 وفي ما قاله نظر) قال
 الدنوشري فيه نظر لان
 ابن مالك قد لا يكون
 مختاراً لما قاله في مستن
 القطر أو يكون محله مالم
 يقوم شيء مقامه لا سيما اذا
 كان القائم مقامه عينه
 وأما ما استند اليه الخ فهو
 في محل المنع فليتأمل

وليس يظلمني في حب غانية * الا كعمر ووما عرو ومن الاخذ
 قاله الموضع في الحواشي (وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (في نزال) بالنون والزاى
 (وتراك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف (كما التزم التعريف في المضمرات
 والاشارات والموصولات) المعينة أما اذا أريد بها غير معين فاستعمل استعمال النكرات فتوصف
 بالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضع في باب الاستثناء وفي ضمير
 الغائب أقوال ثالثة ان رجوع الى واجب التنكير به رجلاً فذكره وان رجوع الى جائز التعريف كجاء

(قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشري معناه ان القائل بكونه معمولاً محذوف لم يتعرض
 لاعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوى أو غير ذلك * (فصل) * (قوله وله استعمال الخ) نقل الشهاب القاسمي في حواشي ابن
 الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اه ويمكن أن يقال في التمييز ان الرابع أعم لان من يعقل يشمل الملائكة والجن
 (قوله فهو معرفة) أي من قبيل المعروف بالالعهدية وحرما فيه في كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل
 الخ) قال الدنوشري المراد كل ما خوذ من فعل الخ على وزنها أو طر يقتهما (قوله المعينة) قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه
 والاولى ارجاءه جميع ما قبله لان الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الإشارة نحو انكم لتخضبون بهذا السواد (قوله أما اذا أريد بها)
 الخ) قال الدنوشري ظاهره انها باقية على تعريفها فان قوله استعمال النكرات يقتضي ذلك وقوله اذا أريد بها غير معين يقتضي انها

نكرة اه وأقول هي بأقية على تعريفها نظر الوضعية وذلك لا ينافي استعمالها استعمال النكرات (قوله ومه) قال الدوشري قال بعضهم وامامه فاقم لا كقف الكف المعهود فان نكرونا وكسر لا تتقاء الساكنين (قوله معنوية) قال الدوشري فيه نظر اذا اظهر انه مبني على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به أحد كما يعلم من تصفح الاقوال لكن ذكر الرضي ان مسماها الاحداث (قوله وقال ينبغي الخ) قال الدوشري كان ينبغي له القطع بذلك لانه لو كان معربا بالنون اذ لا مانع من التنوين * (هذا باب أسماء الاصوات) * (قوله والدليل الخ) قال الدوشري قال بعضهم هي أصوات وايسمت من أقسام الكلمة لعدم وضعها الشيء واعترض على ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات وأجيب بانها ملحقة بالأسماء جارية مجراها في البناء وان لم تكن ٢٠١ أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا

رجل فأكرمته فهو معرفة كالراجع الى معرفة والجميع انه معرفة مطلقا (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتركه (فعلى معنيين) التذكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صه ومه وأيه والفاظ آخر) نحو أف قاتون منها فهو نكرة ومالم ينون فهو معرفة (كجاء التعريف والتذكير في نحو كتاب ورجل وفرس) فع التنوين نكرات وبدونه مع أل أو الاضافة معارف والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحكم بئذ كبر الذي ينون * منها وتعريف سواء بين

وذهب بعضهم الى أن أسماء الأفعال كلها معارف مانون منها ومالم ينون وانها أعلام أجناس معنوية كسيحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال القارمي وابن جني ما كان منها طرفا فخر كته اعرابية نقله الموضع في الحواشي وقال ينبغي أن لا يقولوا به فيما كان مصدرا فحور و يدوبله اه

* (هذا باب أسماء الاصوات) *

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان الخطاب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكره النعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه قاله الموضع في حواشيه ومن خطه نقلت (وهي نوعان أحدهما ما خوطب به مالا يعقل عما يشبه اسم الفعل) في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء مالا يعقل والثاني لزجوه بالدعاء (كقولهم في دعاء الابل لتشرب جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالامر من جاء قاله السمين وفي المحكم أنهم ما أمر للابل بورد الماء اه يقال جأ جأت الابل اذا دعوتها لتشرب فقلت جئ جئ فقله الجوهري عن الاموي وأقره والاسم المحي على مثل البيع والاصل جابه مرتين ساكنة فمتحركة أبدلت الهمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم المحي قال أبو عمرو والهي الطعام والمحى الشراب قال

وما كان على المحي * ولا الهي امتداحيكا

(و) كقولهم (في دعاء الصان حاحاو) في دعاء (المعزعا) بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت) قال سيبويه وأبدلوا الالف من الياء لشبهها بالان قولك حاحيت انما هو صوت بذيت منه فعلا يعني على فعالت وليست فاعلت قال والذي

يشكل ذكرها في الاسماء المبنية تامل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب في كافيته ان أسماء الاصوات ليست أسماء وهو يناقض ما هنا فليراجع ذلك (قوله واذا ثبت التنوع الخ) الاوضح ان يقول واذا ثبتت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه يصدق اثبات الاسمية هذا وقال الدوشري كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزء والتعبير بالتنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا فحق التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع اه وهو مبني على ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بل لازمة (قوله وقد

(٢٦ تصريح في) يستشكل الخ) كان ينبغي أن يجهد لهذا انه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف بالاساليب الكلام (قوله في الاكتفاء به) قال الدوشري فيه نظر اذا سم الفعل لا يكتفى به وحده بل لابد من ضم مرفوعه اليه (قوله مكررين) قال الدوشري فيه نظر اذ لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفي المحكم الخ) قال الدوشري ظاهره ان ذلك فعل أمر يرد به انه لو كان كذلك لاصطلحت به ياء الخطابية (قوله والاسم المحي) قال الدوشري أي بايدال الهمزة الاولى يا على قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدوشري هو تابع للتحليل في ذلك فانه قال كما قال ابن اياز في شرح الفصول الاصل جميعت وعيعيت فقلبت الياء ألفا والمسا في يقول الاصل حو حوت فقلبت الواو الاولى ألفا والواو الثانية ياء مرفوعة رابعة ووجه استحسان قول التحليل ان قلب الياء الساكنة ألفا والى من قلب الواو الساكنة لان الياء الى الالف أقرب منها الى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء ألفا من غير سبب ظاهر (قوله انما هو صوت)

قال الدنوشي فيه نظرا ذلنا سلم ذلك بل هو فعل (قوله لا يكونه غير مكتفي به) فيه نظرا لانه مكتفي به بدليل ان صيغة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه (قوله ولذلك احتاج الى قوله أقوت) فيه ما يأتى (قوله ولهذا احتاج الى قوله انجلى) قال الشهاب القاسمى فيه نظرا فان احتياجه لسا ذكر ان كان لا يكونه ٢٠٢ متادى والمنادى ليس مكتفي به فيلزم عليه ان قولنا يازيد ليس مكتفي به وهو

ممنوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام فى الحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفي به وان كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلى غير مكتفي به لانه لا يعقل وهو ممنوع لان الظاهر انه مكتفي به وان كان لا يكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار التألم والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفي به لانه بمنزلة قولك طال الليل على وزاد ألمى وهذا مكتفي به (قوله لا يحكى صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أول للصوت له به فى الذى خوطب به لا يعقل والضمير فى له راجع للذى وفى به لاسم الصوت والتقدير الذى صوته به باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على اعراب غاق فى البيت مع احتمال ان كسره بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لان غاق صوت الغراب قال الرضى غاق بكسر القاف وقد ينون

يدل على انها ليست فاعلت قولهم فى الاسم الحياء والعياء بالفتح فيهما اه (والمصدر حياء وحياء) بكسر أولهما وأصلهما أحيى وحيى أيدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قال) الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا (يا غنر هذا شجر وماء * عانيت لو ينفعنى الغيياء) (و) الزجر كقولهم (فى زجر البغل عدس) بفتح العين والدال المهملتين وياء همال السين (قال) يزيد بن مفرغ الحميرى يهجو عبادة بن زياد بن أبى سفيان

(عدس بالعباد عليك اماره) * أمنت وهذا تحملي طليق فعديس صوت بزجره البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به ياء عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة أى أمر وحكم (وقولنا ما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو النابغة الذبياني (بادارمية بالعلياء فالسند) * أقوت وطال عليها سالف الامد

فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولا كنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولذلك احتاج الى قوله أقوت وخاطب الدار توجعاً منه لما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون الى أن قوله يادارمية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعة حيث يسند فيه أى يصعد والفاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خات والسالف الماضى والامد الدهر (وقوله) وهو أمر والقيس الكندى

(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى) * بصبح وما الاصبح منك بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولا كنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولهذا احتاج الى قوله انجلى النوع (الثانى ما يحكى به صوت) مسموع والمحكى صوته قسمان حيوان وغيره فالاول (كغاق) بالغين المعجمة والقاف (الحكاية صوت الغراب) وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب (و) الثانى نحو (طاق) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب وطاق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بضمها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الواو حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهى الدركة (والنوعان) من أسماء الاصوات (بنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (فى أنها عاملة ولا معموله) كما ان أسماء الافعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة (كليت فى انها عاملة غير معموله وقد مضى ذلك فى أول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فیتعين جل قول النظم * والزم بنا النوعين فهو قد وجب * على نوعي أسماء الاصوات وهما المذكوران فى قوله وما به خوطب لما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

* كذا الذى أجدى حكاية كعب * وربما أعرب بعض أسماء الاصوات لتركيبه فقط أول تركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكى صوته أو للصوت له به فيكون حينئذ مرادف لاسم متمكن فالاول كقوله * كما رعت بالحوب الظماء الصواديا * تروى الحوب بأوجهين على الحكاية وعدمها أى كما رعت بهذا اللفظ الذى يصوته وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل وأما حوت بضم الحيم وبالتاء المتناة فوق المفتوحة فهو لنعاء الابل لالزجرها والثانى كقوله * اذلتى مثل جناح غاق * فهذا بمنزلة قوله مثل جناح غراب والثالث كقوله * ووقعت فى عدس كأنى لم أزل * قال الموضح

وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه فى الاعراب ولا يخفى ما فى هذا من النظر اذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لنعاء سوداء لا شتار جناح الغراب بالسواد واللغة بالكسر الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهى حمة ومعنى الكلام حينئذ ظاهر وفى نسخة عليه الخط الشارح مضمحه بعض تلامذته ضبط لى على صيغة الماضى من لم وضبط منك بالنون

على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فاي جرر (قوله لا يجوز فيها الاعراب) لعل وجهه انه ما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا حاز أن ينيب اراعاة لاصلاهما وأما النوع الاول فوجه بنائه ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع المذنيات تركت مع العوامل ويتأثر محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها مجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نوني التوكيد) (قوله ان الخفيفة فرع) يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك في مذومندويحتمل انها من حيث ان التاكيد في الثقيلة أبلغ وأتم قال الشهاب القاسمي وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويأتي عن شرح تصريف العزى الاشارة لما قاله وقال الدنوشري ويؤخذ من كلام ابن ايازان هناك قولاً باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل فايهما الاصل قيل الخفيفة هي الاصل لان الثقيلة أزيد لفظاً وأزيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعاري منها هو الاصل (قوله وذلك اذا كان مثبتاً الخ) اقتصر الشارح على ٢٠٣ تعليل اشتراط كونه مستقبلاً ولم

في حواشيه وهذا النوعان الاخيران ينبغي أن لا يجوز فيها الاعراب اه

(هذا باب نوني التوكيد) *

الثقيلة والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجن وليكونا) وهما أصلان عنيد البصريين لتخالف بعض أحكامهما كابدال الخفيفة ألفاً في نحو وليكونا وحذفها في نحو لاتهن الفقير وكلاهما ممنوع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل أحياناً وقد قال سيبويه نفسه في أن المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اهويدل له ليسجن وليكونا فان امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كينوته صاغراً (ويؤكدهما الامر مطلقاً) من غير شرط لانه مستقبل دائماً وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قوم والامر باللام نحو قوم من زيد بكسر اللام والدعاء نحو فأنزلن سكينه علينا* (ولا يؤكدهما الماضي) لفظاً ومعنى (مطلقاً) لانهما يتخاضان مدخولهما للاستقبال وذلك ينساق في الماضي وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاما أدركن أحدامنكم الدجال وقول الشاعر * دامن سعدك لورجت متيماً* فهذان الفعلان مستقبليان معني (وأما المضارع) المجرى من لام الامر (فله حالات احداها أن يكون توكيدهما واجباً) أي لا بد منه (وذلك اذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً القسم غير مفصول من لامة) أي لام القسم (بفواصل نحو وثا لله لا كيدن أصنامكم) فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو ثا لله وليس مفصولاً من لام القسم بفواصل (ولا يجوز توكيدهما اذا كان منقياً) لفظاً أو تقديرافالاول نحو وثا لله لا أقوم والثاني (نحو وثا لله تفتؤن كرىوسف) فتفتؤن مني بلا محذوفة (اذا التقدير لا تفتؤن) وحذف لافي جواب القسم مطرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لا أقسم بيوم القيامة وقول الشاعر

يمينا لا بغض كل امرئ * يرتف قولاً ولا يفعل)

فأقسم في الآية وأبغض في البيت معناه الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يثو كد بالنون لكونهما تخليص الفعل للاستقبال وذلك ينساق في الحال (أو كان المضارع مفصولاً من اللام) بمفعوله أو بحرف

يعال اشتراط كونه مثبتاً ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان في أدوات النفي ما يخلص الفعل للحال فينساق التوكيد بالنون المخلص الفعل للاستقبال وعم في الباقي طرد الباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينساق التاكيد فلا يجمع بينهما لتنافي ما يترتب عليهما (قوله لا بغض) قال الدنوشري بضم أوله وكثر ثا لله من البغض ضد الحب قال في القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بمخاصة فهو وبغض * ويقال بغض جدك كتعس جدك ونعم الله بك عينا وبغض بعدوك عينا

وأبغضه وبغضني بالضم لغه رديئة وما أبغضه لي شاذ أو بضمه مقتوه وبغض بن ريث بن غطفان أبو حي والتبغض والتباغض والتبغض ضد التحديق والتعجب والتعجب وبغض التميمي غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه بحبيب اه فقوله وأبغضه وبغضني لغه رديئة فلا ينبغي جعل كلام الفصحاء عليها، أما الحب والبغض فيه فاسم مصدر (لطيفة) في معنى هذا البيت قول الشاعر وأراك تفعل ما تقول وبعضهم * مدق الحديث يقول ما لا يفعل قال المصنف في موقظ الاذهان وموقظ الوجدان ومن ذلك أي الاشارات الخفية ان رجلاً يسار المنصور وكان لا يتكلم الا اذا سئل واذا أجاب أجاب من غير زيادة فينبهاهما را كيان اذ مر بينت عاتكة فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عاتكة الذي يقول فيه الشاعر يا بيت عاتكة الذي أنت غزل *

حذر العدا وبه الغواد موكل فقال له هل أخذت عاراً سمناً لا به فقال لا فامر ان يعطاه فسل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم الا بحكمة وقد زاد على الجواب بالاسم شاهد فعله ان به يشير الى قول الشاعر في القصيدة وأراك تفعل ما تقول وبعضهم *

مدق الحديث يقول ما لا يفعل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وانما لم يعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لمتز يلها منزه أحد أجزاء كلام التعريف مع الاسماء ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع ٢٠٤ والاسم فلولا ان سوف قد صار كاحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها (قوله وذلك اذا كان

شرطا الخ) قال الدنوشري (واكن ذهب المبرد) والزجاج الى لزوم نون التوكيد بعد ما ويرى ان حذفها ضرورة مرادى (قوله نهى أو دعاء الخ) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ما ذكره التحضيض أيضا اللهم الا ان يكون اكتفى عنه بالعرض أو سماه عرضا تعليميا وينظر هل وقوعه بعد أداة الترجي مسوغ لتوكيده بكثرة كما شمله قول المصنف بعد أداة طلب أو لا كما قد يشعر به عدم ذكر الشارح اه وكذا يقال في التحضيض (قوله يوم الملتقى) قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن عادتهم ان الواحد منهم ينشط له نشاطا تاما يذكر بحبوبيته (قوله وذلك بعد لا النافية) قال الزرقاني في المتن يجعله شاذا وهو بخلاف ما هنا انظره في مبحث لا (قوله فكيف تكون) قال الزرقاني أي الاصابة (قوله وأسند المسبب الى فاعله) قال الزرقاني المسبب هو الاصابة فان قيل الاسناد الى الفتنة كان حاصل قبل العدول فالجواب ان المراد بقوله أسند بقى مسندا أو يقال المراد أسندا الى فاعله وصار النهى عن ذلك وقيل العدول لم يكن للنهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشري الضمير بل في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة اذ فاعلها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله ضمير مخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أي أردت أو أسندا الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

تنفيس فالاول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون) فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى مؤ كدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون الى الله (و) الثاني (نحو ولسوف يعطيك ربك) فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبع اللزيم في ولسوف يعطيك ربك لا بداه دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير لا نبت سوف يعطيك لالقسم فانه لا تدخل على المضارع الامع النون المؤ كدة مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لامع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون ونبئت لام القسم وحدها كقوله فوزى لسوف يجزى الذي أسد * ملغ المرسيا أو جيلاً أنشده ابن مالك شاهد اعلى ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) توكيده بهما (قريبان الواجب وذلك اذا كان) المضارع (شرطا لان) الشرطية (المؤ كدة بما) الزائدة (نحو واما تخافن) من الاجوف (فاما تذهبن) من السالم (فاما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله) باصاح أمانتي في غير ذي جدوة * فالتخلي عن الخللان من شمي أراد باصاحي حذف المضاف اليه وأخر المضاف معاقلة ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك وتنوين تجدي في خفف النون (وهو قليل) في النشر (وقيل يختص بالضرورة) الحالة (الثالثة أن يكون) توكيده بهما (كثيرا وذلك اذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) نهى أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام فالاول (كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثاني كقول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر فا كدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة (هلا بمن بوعده غير مخلقة) * كما عهدت لك في أيام ذي سلم فا كدت بمن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض وأصله تمنين حذف نون الرفع مع الخفيفة جلا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلقة بقاء التانيث مضاف اليها وذي سلم موضع بالشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا (فلميك يوم الملتقى ترميني) * لكي تعامى اني امرؤ بك هائم فا كدت ترميني بتشديد النون الاولى على حذف فاما ترين بعد حرف التمني (و) الخامس نحو (قوله) * أفعبد كندة تمحن قبلا * فا كدت محن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كنان وقبيل لا ترخم قبيلة للضرورة * الحالة (الرابعة أن يكون) توكيده بهما (فليلا وذلك بعد لا النافية أو) بعد (ما الزائدة التي لم تسبق بان) الشرطية فالاول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فا كدت تصيبن بعد لا النافية تشديدا لانهما بالانهاية صورة وجه لا تصيبن خيرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لانهاية وأقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهى عن التعرض الى النهى عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض وأسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا

المراد أسندا الى فاعله وصار النهى عن ذلك وقيل العدول لم يكن للنهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشري الضمير بل في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة اذ فاعلها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله ضمير مخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أي أردت أو أسندا الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

أى القول الثانى (قوله بل كثيرا) قال الزرقانى أى بل يكون كثيرا لا قترانه بحرف الطلب (قوله شخص والده) قال الدنوشى لوقال صفات والده كان أولى (قوله قاله العيني) قال الدنوشى فيه نظر اذ عبارة العيني ان الابن يشبه أباه من رأى هذا ظنه هذا كان الابن مسروق وهى تخالف مانقله الشارح عنه عند التأمل (قوله والعصاة شجرة) قال الدنوشى أصل العصاة عصاة حذفت منها الهاء وهى واحدة العصاة وهى كل شجرة يعظم وله شوك (قوله وشكيراهاشو كها) قال الدنوشى الشكير يفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفى آخرها راء مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعنى ٢٠٥ ان كبار الخ) قال الدنوشى ينظر هل هو جار على ما فهمه

بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للتكرار فوجب اضممار القول أى واتقوا فتنة مقلولا فيها ذلك (و) الثانى (كقولهم) فى المثل نظما

اذا مات منهم ميت سرق ابنه * (ومن عصاة ما يثبتن شكيراها)

فأ كديبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العيني واقصر الموضع فى الحواشى على عجزه فقال هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبداً والعصاة شجرة وشكيراهاشو كها وقيل صغار ورقها يعنى ان كبار الورق انما تذب من صغارها أى ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تحت ثنته يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بدله منه وهو خطاب لامرأة فى الأصل والهاء للسكت وقولهم لمجهد ما تبلى عن يمينه قال لمن جعلته فعلا أعياه أى لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرى ينك تقول لمن يخفى عنك أمرا أنت بصيربه أى انى أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائى (قليلابه ما يحمى منك وارت) * اذا نال عما كنت تجمع مغنما وما زائدة فى الاسما كن الخمسة وهى على معنى التنى أى ما يحمى منك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما الشرطية منهن المحالة (الخامسة ان يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك به ولم يعد أداة جزاء غيرهما) الشرطية فالاول (كقوله) وهو أبو حيان الفقهسى يصف جبلا قد عمه الخصب ووجه النبات

(بحسبه الجاهل ما لم يعلم) * شيخا على كرسية معه ما

أراد ما لم يعلم بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا (و) الثانى (كقوله

من تثقف منهم فليس بأب) * أبدا وقل بنى قتيبة شافى

فا كد تثقف بنون التوكيد الخفيفة بعد من الشرطية وتثقف بمعنى تجدد والاب راجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحلات الى خمسة واجبوا أكثر وكثير وقليل وأقل لان آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك انى التوكيد بالنون انما يؤتى به ليس الحاجة اليه اما فى المحالة الاولى وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو منى فى قسم مستقبلا * فلان القسم انما يؤتى به لتحقيق فهو أشد احتياجا الى التوكيد وأما المحالة الثانية وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو شرطا ما تاليا فلان ان الشرطية انما كدت بما الزائدة أشبهت القسم فى تأكيده باللام وأما المحالة الثالثة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * يؤكدا ان افعل ويفعل آتيا * ذا طاب فلان ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد ان فى استدعاء الجواب وأما المحالة الرابعة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وقل بعد ما ولو بعد لا * فلان لا النافية أشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما المحالة الخامسة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وغيرا ما من طوالب الجزا * فلان لم للنفى والنفى أشبه النفى معنى وغيران من

هل هو جار على ما فهمه عن العيني وغيره من انه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه من ابن هشام من انه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير بذكر أنخص من تفسير العيني له عند التأمل والظاهر انه جار على الاول (قوله قليلا به الخ) قال الدنوشى قبله أن للذى يهوى التلاذذ فانه اذا مات كان المال بهما مقسما

(قوله وما زائدة فى الاسما كن الخمسة) نازع الدما ميني فى دعوى الزيادة فى الاخيرين وقال لا أدري الوجه الذى عين ذلك (٢) اذ يحتمل ما ماسين ان تكون مصدرية والتقدير قليلا به جدا وارث اياه وقال الشمنى الوجه الذى عين ذلك فى أولهما انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفى وكونه عجزيت

لا ينافى ذلك فى قول المصنف كقولهم دون ان يقول كقوله اشارة الى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى يحمى منك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لا ترفع قليلا لو كانت النون داخلة على المضارع اذ ملخصا (قوله على معنى النفى) قال الدنوشى غير مسلم عند التأمل (قوله لان آخرها الخ) قال الدنوشى هذا مشكل لان القسم الثانى من المحالة الخامسة وهو ان يكون بعد أداة جزاء غيرا ما قال الشارح فيما سياتى انه أشبه لم فى الجزم فهو لم يشبه الاشياء فى مرتبة لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منها لا يشبه ما قبله بل أشبه النفى بلم النفى كما قال الشارح فيما يأتى فلان لم للنفى والنفى أشبه النفى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيهما ان لا النافية (٢) قوله اذ يحتمل الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها سقطا من النسخ فحرر

تشبه الناهية صورة وهو واضح وذكر ان ما الزائدة اشبهت بالنافية كذلك وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية لا ذكر لها في كلام الموضع أصلا (قوله غير واجب) قال الدونشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت أى غير موجود في الحال فاشبهه بالنهي اذ هو المطلوب فيه عدم وجود المنهى عنه أو معناه أن تمنع في هذا الشعر يشبه النهي لما فيه من المنع هند وجود الشرط والاول أقعدا عمومه ٢٠٦ * (فصل) * (قوله واختلف في هذه الفتحة الخ) قال الدونشري يؤخذ مما حكاه

سبويه ومن معه ان الفعل حينئذ مضارع أو أمر مبني على السكون المقدر وحرك آخر الفعل لا لتقاء الساكنين المبين في كلام السارح وقول السارح المضارع بعد قول المصنف أن يكون مردود فان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك ولو أبقى كلام المصنف بلا تقييده كان صوابا واستثناء المصنف الفعل المسند الالف من فتح الآخر غير ظاهر فان آخر الفعل مفتوح هـ هـ كما شبهه قوله فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك وتقييد السارح في قول المصنف ثانيا ويستثنى الخ الفصل بالمضارع مردود أيضا فان الامر كذلك أيضا كما يصرح به قول المصنف فتقول يا قوم اخشون الخ واحترز بقوله أن يكون آخر الفعل ألفا مما آخره واوا وباء فانه كالصحيح في حذف واوا الضمير وباءه هـ هـ

أدوات الشرط أشبهت لم في الحزم ولا يؤكدهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما أو قيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

والذي سهل ذلك أن ربما للقلبة والقلبة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا عليل التفتازاني وقد يؤكده ان جواب الشرط كقوله * ومهما تشأ منه فرازة تمنعنا * أى تمنعنا وهو قليل في الشعر نص عليه سبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان محذورا وما غير واجب

* (فصل في حكم آخر) * الفعل (المؤكد) بالنونين (اعلم ان هنا أصليين يستثنى من كل منهما مسئلة) واحدة (الأصل الاول ان آخر) الفعل (المؤكد يفتح) كما أشار الناظم بقوله وآخر المؤكدا ففتح (تقول) في المضارع (ليضربن) زيد (و) في الامر (اضربن) يا يزيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سبويه والسيرافي والزجاجي عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى (ويستثنى من ذلك) الأصل الاول (أن يكون) المضارع (مسند الى ضمير) بالنونين (ذى لين) ألف أو واو أو ياء (فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما نشرحه) قريبا واليه أشار الناظم بقوله وأشككه قبل مضمر لين بما * جانس من تحرك قد علمنا (والأصل الثاني ان ذلك) الضمير (اللين يجب حذفه ان كان ياء أو واو) والى ذلك أشار الناظم بقوله * والمضمر اخذ منه الالف * (تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسر هاو الأصل اضربون واضربين) بتشديد النون فيهما فالتي ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني (ثم حذفت الواو) في الاول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) اما على قول من اشترط في حذف التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين المدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما نقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع التقييد واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا (ويستثنى من ذلك) الأصل الثاني (أن يكون آخر الفعل) المضارع (ألفا كتحذف فانك تحذف آخر الفعل) وهو الالف (وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي * واو ويا شكل مجانس في

(فتقول يا قوم اخشون) بضم الواو (ويا هند اخشين) بكسر الياء والأصل اخشيون وأخشين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياء في الثاني وان ثبت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلت ألفا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يحذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر فخلصا من التقاء الساكنين (فان أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (الى غير الواو والياء) وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون (لم يحذف آخره) وهو الالف (بل تقلبه ياء) والى ذلك

فتقول اغزن يا زيد واغزن يا هند كما تقول اضربن واضربين وان كان آخر الفعل حينئذ يحذف لالتقاء الساكنين (قوله أشار وقال سبويه) قال الدونشري نسب القول الاول الى سبويه أيضا (قوله عارضة للساكنين) قال الشهاب القاسمي هذا لا يتأني في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ومن زيد لان آخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون التاكيد فأي ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فلا تتعاض بهما يعوى القول الاول اللهم الا أن يراد انه كان حقه البناء على السكون لم يكن عدل منه لئلا يلتقي ساكنان ولا يلتقي ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الاولى)

قال الدنوشري لو حذف لفظ الأولى كان أولى ليشمل النون الحقيقية فليشمل * (فصل) * (قوله على غير حدهما) كذا في الفسخ
بالثنية والتعبير الشائع غير حده بالافراد والضمير عائدا على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثنية وحاصل
الجواب ان الالف والنون فيهما كجزء الكلمة الذي اتصاله فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين أولهما حرف مد وثانيهما
مدغم في كلمة واحدة جائز فكذا فيهما هو كلمة واحدة بخلاف الحقيقة فان فيه التقاء ٢٠٧ الساكنين فيهما هو كلمة واحدة

وليس مدغما في غير الوقف

فان قيل فليجزأ ضربان
في غير الوقف قلت أجاب
الامام الحديثي بان الوقف

تابع لانه عارض فليل
ان كانت اللام متحركة
يلزم الخروج عن أصلها
من السكون وان كان

سا كذا يلزم التقاء الساكنين
في غير الوقف والمدغم
(قوله وحجتهم الخ) قال
الدنوشري كان ينبغي
تأخير عن قوله ثم صرح
الفارسي الخ (قوله والتقت

حلقتا البطان) أي
بأبواب الالف في حلقتا
شذوذ والقياس حذفها
كما تقول غلاما لا ميرا ذلا
يتلفظ بالالف قال أوس
وأزدحت حلقتا البطان

باقوام وكاشت نفوسهم
جزعوا والبطان الحزام
الذي تحت بطن البعير
وفيه حلقتان فاذا التقادلتان
على نهاية الهزال وهذا

مثل يضرب لشدة الامر
وتفاقم الشر كانهم
لم يحذفوا فيه ألف التثنية
تفطيعا للحادثة بتحقيق
التثنية في اللفظ المذكور

أشار الناظم بقوله * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منته رافعا غيراليا * والواو ياء (فتقول)
اذا أسندته الى الظاهر (ليخشين زيدو) الى الضمير المستتر (لتخشين يازيدو) الى الالف (لتخشيان
يازيدان) والى النون (لتخشيان ياهندات)

* (فصل) * تنفرد النون الحقيقية بأربعة أحكام أحدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوموا واقعدا) فلا يقال
قومان واقعدان بسكون النون (ثلاثا يلتقي سا كنان) على غيرهما (و) نقل (عن يونس والكوفيين
اجازته) وحجتهم كما قال الخضر اوى انه قد يلتقي سا كنان في الوصل نحو محياي ومما في نحو أنذرهم
ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راء وكاف هاء وعين صاد (ثم صرح الفارسي في)
كتابه (الحجة بان يونس يبقى النون سا كنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياي) بسكون الياء وصالا (وذكر
الناظم) في شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم قد مرناهم
تدميرا) على انه أمر للثنين والنون المكسورة نون توكيد حقيقة (وجوز) الناظم (في قراءة ابن ذكوان
ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للتمييز قال الشارح ويجوز أن
تكون الواو للحال ولا للتمييز والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أي بعد الالف (اتفقا)
من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) والى امتناع الحقيقة بعد الالف وجواز الثنية بعدها
أشار الناظم بقوله ولم تقع حقيقة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف

(كقراءة باقي السبعة ولا تتبعان) بتشديد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانها هائزائدة بعد ألف
زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتح في غير ذلك لاسلامها فان الاول منهما سا كن فقطحت
كما فتحت نون أين هذا لتعليل شيبويه المحكم (الثاني) من أحكام الحقيقة (انها لا تؤكدا الفعل المسند
الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بالالف فاصلة بين النونين) وهما نون
الاناث ونون التوكيد (قصد للتخفيف) والى ذلك يشير قول الناظم

الفازد قبلها مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا

(فيقال اضربنان) يادسوة (وقدمضى) قريسا (أن الحقيقة لا تقع بعد الالف) وعدل في التعليل عن
تعليل تصرف العزى للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها اليرتب
عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيين (فيما تقدم أجازوهنا بشرط كسر النون) فراد من
التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعتراض بان تحريكها يخرجهما عن وضعها فالوجه
منعها بعد الالف وأشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثنية هي الاصل والحقيقة فرعها وادخلت الالف
مع الثنية فتلزم مع الحقيقة وان لم تجتمع النونات لثلاثا يلزم للفرع حرية على الاصل واعتراضه التفتازاني
بان اصالة الثنية انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يجري على الاصل في جميع الاحكام
اه ولك أن تقول ضرورة لابن الحاجب المحير لوقوع الحقيقة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم

(قوله انه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين في نحو اضربن الرجل ولا تحرك (قوله قال
الشارح الخ) كتب العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ما نصه المنقول ان الجملة المصدرة بالمضارع المنفي لا تجرد من الواو
ويلزمها الضمير قال المرادى فان وردت بالواو وقد ابتدأ على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيم ولا تتبعان نص على ذلك في التسهيل
وقول الشارح وقد يجي بالضمير والواو ظاهرة عدم التاويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وانما كسرت) قال الدنوشري ظاهرة
انها مبني على الكسر حينئذ (قوله بالالف فاصلة بين النونين) لا يقال هلا ترك زيادة هذه الالف وحذف النون الاولى لتوالي الامثال كما

في غير هذا الحبل لانا نقول هذه النون فاعل ولا يحذف فتأمل (قوله أن تركع) قال الدنوشري خبر لعل على حذف مضاف اما قبل الاسم أو قبل أن تركع ولا بد من ذلك ان لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا في عسى زيد أن يقوم وانما دخلت ان في خبر لعل جملا على عسى (قوله يحذف نون التوكيد الخ) انما لم يحذف التنوين مع التقاءهما في نحو ومخطو را أنظر بل حرك اظهرا الشرفه على التنوين لكونه من خواص الشريف وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنة قلت أشار السعد في شرح التصريف الى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون وأقول في حذف ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنة وعن فتأمل (قوله من واو اوباء) قال الدنوشري اقتصاره عليهم ما يفهم منه أن نون الرفع لا ترد أيضا فلا تقول في هل ٢٠٨ تضر بن هل تضر بنون باعادة نون الرفع مع الواو والذي في شرح المرادى انها ترد أيضا وعبارته

وتقول في هل تضر بن وهل تضر بن اذا رفعت هل تضر بن وهل تضر بن برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف واذا أعيدت النون تكون ساكنة ولا يضر التقاء الساكنين على غير حدة لكونه في الوقف أه وانما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد في نحو قاض في الاكثر وان زالت العلة ولذا رد على قلة لان المحذوف هنا كلمة وتم جزء كلمة والاعتناء بالسكامة أتم منه بحزنها (قوله ان يقول هنا الخ) قال الدنوشري صريحة عدم اعادة النون التي هي للرفع فيكون مخالفا لقولهم انها تاعد ويجب عدم المخالفة ووجهه أن بدل النون حكمه حكم النون في حذف نون الرفع معه وان كانت العلة التي حذفت نون

القائلون باصالة الشديدة وقرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة اه فهذا فرع جازع على أصلهم الحكم (الثالث) من أحكام الخفيفة (انها تحذف قبل الساكن) والى ذلك يشير قول النظم * واحذف خفيفة لساكن ردف * (قوله) وهو الاضبط بن فريح وهو جاهد لي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة (لا تهن الفغير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه) فحذف نون التوكيد الخفيفة لا لتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلًا علىها (وأصله لا تهنين) من الإهانة وكى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم (الرابع) من أحكام الخفيفة (انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت ألفا) والى ذلك يشير قول النظم * وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا (قوله تعالى لنسفعن أوليكونا وقول الشاعر) وهو الأعشى ميمون

وامالك والميتات لا تقربنها * (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا) والأصل فيهن لنسفعن وليكونن واعدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف ألفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب بالالف كما كتب رأيت زيدا بالالف وقياس من قال رأيت زيد يحذف الالف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون (وان وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل) من واو أو ياء (لاجلها) والى ذلك يشير قول النظم * وبعد غير فتحة اذا تقف * وارد اذا حذفها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما (تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند) بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني (والأصل اضربون واضربين) بسكون النون فيهما ما حذف الواو والياء لا لتقاء الساكنين (كما مر) في الفصل قبله (فاذا وقعت حذفت النون لشبهها بالتنوين) الواقع بعد ضمة أو كسرة (في نحو جاز يدوم ردت زيد) في اللغة الفصحى (ثم ترجع بالواو والياء زوال التقاء الساكنين) بحذف النون (فتقول اضربوا واضربوا) وفي شرح الخضر اوى وذ كر سيمويه أن الخليل قال وقياس من قال جاءني زيد ومررت بزيدا لا شاع على لغة أردشواة أن يقول هنا هل تضر بوا وهل تضر بنون واو اوباء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه وتردون الاءراب وتقول في المعتل على هذا الحال اخشوا وللرأه أخشى كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستقل واوان أولاها مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المسكورة ويجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل

الرفع لاجلها مع النون مفقودة مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مستدان لضمير الخطاب ومفعولا هما تخشين محذوفان والتقدير ثم تحذف أنت واوا الجمع ويا الخطابية كما تحذفها مع المبدل منه وهو نون التوكيد الخفيفة ولا يتعين كونه مستدان لضمير الخطاب بل يجوز كونه مستدان لضمير الواو والياء مبنيًا للمفعول (قوله وتردون الاءراب) قال الدنوشري بوجه مما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدنوشري أى قولاً غير مستقر لما بقي بعده (قوله ويجهل التوكيد) قال الدنوشري معناه ان الخطاب لا يعرف حينئذ في الامر هل هو مؤكدا ولا لعدم ما يدل على ذلك والواو والياء حينئذ يبدل من نون التوكيد كما قال قيسل يلزم على ذلك اللبس اذ يفهم السامع خلاف المرادوه ومخطو ر يحسب بان اللبس في مثل ذلك يجوز لقلته وندرته وقوله لم يجهل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل مؤكدا ليدل حذف نون الرفع أى ولا عبرة باحتمال انها تحذف من غير علة ناهية

وجازم لغاتها * (هذا باب ما لا ينصرف) * قال الدونشري وجه ذكر ما لا ينصرف عقب بحث نوني التوكيد ان ما لا ينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما لهما تعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين أحدهما ثقیل وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الاخر كنوني التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكر هذا التنوين فخصت المشابهة بين البابين (قوله واختلف في اشتقاقه) قال الدونشري الضمير المضاف اليه فيه عائد الى المنصرف المعلوم مما لا ينصرف وليس عائد الى ما لا ينصرف كما هو واضح اي وافق قول المرادى وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف واليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهناطر يقان الاولى ان بعضهم قال واختلف في اشتقاق الصرف الى آخر ما قالوا والثانية ان بعضهم قال اختلف في اشتقاق المنصرف الى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لا يخفى على من له أدنى تأمل وقول الشارح الى جهات الحركات فيه نظر ولوحذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد بيان المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحى فابن اياز تنبّه لهذا حذفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدونشري قال المرادى وقال في شرح الكافية تسمى منصرفا لانقياده الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجهه من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدونشري أى صوت ٢٠٩ الباب والبكرة والقلم وهو الذى يجمع لها قال النابغة

بجمع لها قال النابغة
* لها صريف صريف
العقوب بالمسد *

والعقوب بالبكرة (قوله أو
من الانصراف الى جهات
الحركات) قال الدونشري

ذكرنا فيما مر أنه لو حذف
لفظ الحركات كان أولى
لانه بصدد المأخذ اللغوي
قال ابن اياز والثاني انه
من صرفته اذ اردته
وقلبته في الجهات وقع
الصاحب ابن عباد لرجل
كان قد استخدمه الاختيار
عريفك والاختيار صرفك

تخشين ياهند ثم أبدلت ثم حذفت الضمة ثم الواو والياء لم يحهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل
ما ذكره الموضع في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضر اوى واذا وقفت على اضربان واضربان
عند من جوزه ما أبدلت النون ألفا فالتى ألفان فتبدل الثانية همزة كما في جمر افتق على همزة
ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربا فيمدون وهو قياس قولهم لانها
تصير ألفا فاذا اجتمعت ألفان مد الحرف
* (هذا باب ما لا ينصرف) *

واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من الابن والمنصرف خالص من شبه الفعل
والحرف أو من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر أو من الانصراف وهو
الرجوع كان الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فنعى عما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من
الانصراف الى جهات الحركات أو من الصرف الذى هو القلب أقوال (الاسم ان أشبه الحرف) في الوضع
أو المعنى أو الاستعمال (بنى كامر) في بحث المعرب والمبنى (وسمى غير متهم كن) لعدم تمكنه في باب الاسم
(والا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعرب ان أشبه الفعل) في فرعين من تسع احدهما من جهة اللفظ
والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهى
اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهى احتياجه الى الاسم في الاسناد (منع الصرف كما سيأتى) بيانه

(٢٧ تصریح فی) وجوز أن يكون مأخوذا من قولهم صرفته عن كذا لان العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقیل وهو
الفعل (قوله الذى هو القلب) أى القلب فهو قريب مما قبله (قوله في فرعين) قال الدونشري يشير به الى ان العلة الواحدة لا أثر لها
لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوى جانب الشبه فراجع قالوا وتظيره الشاهد الواحد تعارضه
برادة الذمة فان انضم اليها شاهد آخر ترجع جانبه وقوى جانب شغل الذمة على البراءة وأيضا الاسماء التى تشبه الافعال من وجه واحد
كثيرة فلوراعينا الشبه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وأيضا لا ينبغي ان يجذب
الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوى (قوله احدهما من جهة اللفظ الخ) احتراز عما لو كانا من جهة واحدة كاجمال تصغير اجمال
جمع جل فان فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما للفظ وكجائض وطامث فان فيهما فرعية التانيث
عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما للمعنى كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغي أن يكون الاحتراز عما فيه فرعيان
من التسع المذكورة لانها المعبرة ولا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التانيث انما هى من جهة اللفظ وان لم توجد علامته
في اللفظ وأما تسمية تانيث نحو زينب معنوا بغير معنى آخر كما نأتى فالحق ان قولهم مرجع الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية
من التسع كاذر بيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور ولا ينحصارها في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان (قوله وهى اشتقاقه من
المصدر) قال الدونشري هذا على رأى البصريين وأما على رأى الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب

٣ من اشتقه من زكر أو تزكر كانت الهمزة للتانيث فلا ينصرف معه ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه أربع لغات المد والهمز والقصر وهو أيضا غير مصروف للعجمة والتعريف في القصر أولان آخره ألف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكري بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت ويقال أيضا زكر بحذف إحدى الياءين فيصير مثل عموشج منقوصا مصروفا اه فليتامل ٣ (قوله من اشتقه الخ) لم يذ كر مقابلة أي ومن اشتقه صرفه على قياس قرينه السابقتين وهو مردود فانه على هذا التقرير غير مصروف أيضا للعجمة والعلمية ويدل على ذلك وجدانه غير منصرف وقول ابن فلاح في كافيته وزكرياء في ٢١١ العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من

تزكر بطن الصني اذا امتلا وهمزته للتانيث ووزنه فعليا وقال ابن فلاح ويا جوج وما جوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتانيث لانها اسمان لقبيلتين ومن همز فلما فيهما من الاجة وهي شدة الحرف بطل بذلك قول الاندلسي المسار فليتامل كلاهما (قوله وجرأ) قال الدنوشري تسمية ألف جرأ معدودة لاجل مجاورتها لما قبلها المدود والافليس فيهما مد كما هو ظاهره وهذا مع قصوره لا تصارحه على خصوص لفظ جرأ مستفاد من قول الشارح الا في فلم يبق الا قلب التانية همزة اذ يعلم منه ان قولهم ألف التانيث المدودة مساحقة فان المدود ما قبلها (قوله فان الجمع متى كان الخ) فيه ان هذا يقتضي ان من صيغة منتهى الجوع علتين لاما يقوم مقامهما ثم ان يجعله

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيله (أم صفة كجبل) بالقصر (وجراء) بالمد وأصلها عند سيبويه جري بالقصر بوزن سكري فلما قصصوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الأولى لفات المدول وحذفوا الثانية لفات الدلالة على التانيث وقلب الأولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الأولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلا نضعف بأنه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشا وذهب بعضهم الى ان الالفين مع التانيث ورد بعدم النظر اذ ليس انما علامة تانيث على حرفين (و) الشئ (الثاني الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل) في كون أوله حرفا مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر أصلي ملائوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الالف ولا فرق بين الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدرهم) ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومداري بكسر ما بعد الالف تقدرا اذ أصلها دواب ومداري بالكسر فيهما أو ثلاثة أو سبطها ساكن غير مننوي به وبما بعده الانفصال كصايبح (ودنانير) فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروج عنه عن صيغ الاتحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاتحاد العربية انك لا تجد مقرا ثالثه ألف بعد حرقان أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد أو الالف عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقا كيمان وشاءم وأصلها ما يمي وشامى أو تقدرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض فكأنه نسب الى فعل مثل شام بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال ألقى عليه عبالة أي ثقله أو مفتوح كبرا كافتح الموحدة والراء وهي الثبات في الحرب أو مضموم كمدارك مصدر تدارك أو عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر كتوان وتنان وأصلها ما تواني وتداني بضم النون فيهما قبلت الضمة كسرة وأعلال قاض أو ثاني الثلاثي محرك كطواعية وكراهية مصدرين أو الثاني والثالث عارضان للنسب مننوي بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كظفاري وو باري نسبة الى ظفار ووبار قبيلتين أو غير منفكين عن الالف كجوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتمل بخلاف نحو قاري وكراي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قري وكري فليست الياءان عارضتين في الجمع فقاماري ونحوه بمنزلة مصايبح والى ذلك أشار الناظم بقوله وكن الجمع مشبه مفاعلا أو المفاعيل بمنع كافلا (واذا كان مفاعلا) معتلا (منقوصا فقد تبدل كسره فتحة فتقلب ياء أو ألفا) لتحركه وانفتاح ما قبلها ويجري مجرى الصحيح (فلا ينون) بحال اتفاقا ويقدر اعرا به في الالف (كعذاري) جمع عذرا بالمد وهي

فرعية المعنى الدالة على الجمعية لا توافق حصر ما يرجع الى المعنى في العلمية والوصفية ثم المناسبات لما قرره في ألف التانيث ان يجعل العلامة التانية تكرارا للجمع تحقيقا أو تقدرا (قوله جمع عبالة) قال الدنوشري مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه انه جمع ووجدت بخط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ان عبال معناه الثقل فية تضي انه مفرد فليتامل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدنوشري الظاهر ان هذا الحكم سماعي فلا يجوز في نحو جوارى وعواش جوارى وعواشي بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت انه مطرد فيهما مفردة ألف التانيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا انه لا يجوز التخفيف الى فعالى بالفتح الا في فعلا اسماء محض لا مذكرة كصجرأ فلا يجوز في سكري سكارى لان له مذكرة قاله الشارح في مبحث البدل (قوله ويجري مجرى الصحيح) قال الدنوشري المراد بالصحيح

نوعه كساجدة لا مطلق الصحيح والمراد انه جار مجرأ في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذاري ونحوه
كسجاري اصله بياء مشددة قال وأصله ٢١٢ أى سجاري بالفتح سجاري بالتشديد وقد جاء في الشعر لانت اذا جعت سجرا جئت بالف

قبل الواو وكسرت الراء كما
تكتب ما بعد ألف كل جمع
كساجد فتقلب الالف
الاولى التي بعد الراء بياء
لكسر ما قبلها وكذا الثانية
التي للتأنيث فتدغم ثم
حذفوا الياء الاولى
وأبدلوا الثانية ألفا قالوا
سجاري التسم الالف من
الحذف عند التنوين
وانما فعلوا ذلك ليعرفوا
بين الياء المنقلبة عن ألف
التأنيث والياء المنقلبة
عن ألف ليست للتأنيث
فجاءت حرفي ومغزى اذا
قالوا مراى ومغزى
وبعض العرب لا يحذف
الياء الاولى لكن يحذف
الثانية فيقول سجاري بكسر
الراء وهذه سجاري كما تقول
جواراه وكذا يقال
فيما فيه ألف التأنيث
المقصورة لكن لا تشديد
فيه ويعلم ان ما فيه ألف
التأنيث كجوار لا يجوز
فيه هذا التخفيف (قوله
على حالها) قال الدنوشري
قد يشكل بان الياء تحذف
كما قال بعد و مراده انها
لا تقلب ألفا كما قبلت
في الاستعمال الاول فلا
ينافي انها تحذف (قوله
وقيل انه منقول عن جمع
سروالة) أى وهو عربى
كما قال ابن الحاجب

البكر (ومدارى) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحلج بها المرأة رأسها وهذا الاستعمال
غير غالب (والغالب أن تبقى كسرتة) ويأو على حالها (فاذا دخل من أل) بن (الاضافة أخرى في)
حالتى (الرفع والجرجرى قاض وسار) ونحوه ما من المنقوص المتصرف (في حذف يائه وثبوت تنوينه
نحو) هؤلاء جوار ومرت بجوار قال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليال) فغواش مرفوع على
الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا آخر كسارى

(و) أخرى (في) حالة (النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته) من غير تنوين (نحو) رأيت
جوارى قال الله تعالى (سيرا وفيها ليالى) وسبب ذلك ان فى آخر نحو جوارى يد ثقل لكونه ياء فى آخر
اسم لا ينصرف فاذا دخل ما هو فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التخفيف
بالحذف مع التعويض فحذف الياء عوضا عن التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بصيغة الجمع
وقد اعرابه رفعا وجرا استقلا للاضمة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء المكسورة ما قبلها ولم تخفف
فى النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجمع الالف
واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقى الاسم فى اللفظ كسلام وكلام
وزالت صيغة منتهى الجموع فدخلة تنوين الصرف ورد بان المحذوف فى قوة الوجود والالكان آخر ما بقى
حرف اعراب واللازم باطل فاللزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن ذهاب الحركة على
الياء وان الياء محذوفة لا لتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان
التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى أولى لانها لا تظهر محال واللازم منتف فالحزوم كذلك وذهب
المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوين ما قدر ابدليل الرجوع اليه فى الشعر فكموالة فى جوار ونحوه بحكم
الموجود وحذف الاء فى الرفع والجرجرى لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذفت التنوين الظاهر
وهو بعيد لان الحذف لا لاقاء ساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكابه مثله قال الشارح
وقال المرادى المشهور عن المبرد ان تنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل فى شرح الكافية (وسرا ويل
منوع الصرف مع انه مفرد) واختلف فى سبب منع صرفه (فقييل) انه (أعجمى) جعل على موازنه من
العربى (كدناير) (وقيل انه منقول عن جمع سروالة) سمي به المفرد الحذسى واختلف فى سماع سروالة
فقال ابو العباس انها مسموعة وأنشد عليها عليه من اللوم سروالة * فليس يرق لمسته عطف

وقيل لم يسمع والبيت مضموع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من
العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سروايل جمع سروال كشماليل جمع
شمال حكاية الحريرى فى المقامات (ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك ذلك
عليه) وردبانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقضى عموم المنع

(وان سمي) شخص (بهذا الجمع) الذى هو على زنة مفاعل او مفاعيل (او بما وازنه من لفظ أعجمى مثل
سراويل وشراحييل) بمعجمة ومهملتين (او) من (لفظ تبحر للعلمية مثل كشاحم) بالكاف والشين
المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفى القاموس زيادة على الصحاح كشاحم كعلا بط
اسم اه ولا خلاف ان علا بط بضم العين وكسر الواو حذوة وهو الضخم (منع الصرف) والى ذلك أشار

وقال انه جمع سروالة تقديره وانما احتاج الى ذلك ولم يجعل محولا على موازنه من الالفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه
عجميا لان العجمى قريب فى لغة العرب فلا يعنى على ما له اصالة فى لغة العرب والعربى لا يتبع ما هو مماثل له (قوله وردا نخ) قال

الدنوشري قد يراد الردي قال ان ما نقله ابن الحاجب انفرجه ولم يحفظ عن غيره فلم يعول عليه ٢١٣ (قوله وهو ما وضع صفة) قال

الناظم بقوله
المراد بالاصلي الاصلي
ولو كما كتبت أو
تقديرا كما جمع أو بناء
على قانون وضعي كما دبر
تصغير ادور (قوله وهو
وزن أفعل) أي ذو
وزن أفعل لا لم يصح
الحمل كما هو ظاهر (قوله
بفتح الفاء) قيس بذلك
لان الالف والنون
في الصفة لا يكون على
وزن فعلا ن بكسر الفاء
ودضم الفاء لا تكون
الامع فعلا نة كعزيان
فان مؤنثه عريانة (قوله
ان لا يقبل التاء) لا بد
أيضا ان تكون الوصفية
أصلية نظير ما يأتي مع
وزن الفعل ليخرج نحو
صفوان بمعنى قاس وهذا
مستفاد من قوله السابق
وهو ما وضع صفة (قوله
فالاول الخ) قال الدنوشري
قد ينافيها سياقي عن
بني أسد من انهم
يصرفون باب سكران
ويجاب بان ذلك غير
معتد به لاسيما (قوله
وقال أبو حاتم الخ) وجه
كونها مناكير انها مخالفة
للغات الفصيحة وقد يقال
كيف ينكر عليهم ما هو
لغيرهم التي طبعهم الله

وان سمي او بما لحق به فالانصراف منه يحق
والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فالو طرأت تكبير اذ صرف على مقتضى
التعليل الثاني لقوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول
لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والجميع قول سيبويه لانهم منعوا سوا ويل
من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الجميع (النوع الثاني ما يمتنع صرفه بعلمتين وهو نوعان احدهما
ما يمتنع صرفه) حال كونه (نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو ما فريد في آخره ألف ونون او موازن
للفعل) وهو وزن أفعل في المكبر وأفعيل في المصغر (او معدول) عن لفظ آخر (اما ذو الزيادةتين فهو ذلك
بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء) الدالة على التانيث (املا ن مؤنثه فعلى) بالالف التانيث المقصورة
(كسكران وعضبان وعطشان) فان مؤنثاتها سكرى وغضبي وعطشي (او لكونه لا مؤنث له) أصلا
(كاجيان) للكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلا ن والمؤنث منه على فعلى
وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقيق الفرعيتين به فرعيتا المعنى وفرعية اللفظ اما فرعيتا المعنى فلان فيه
الوصفية وهي فرع عن الجود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجماد لا يحتاج الى
ذلك واما فرعيتا اللفظ فلان فيه الزيادةتين المضارعتين لان التانيث في نحو جراء في انهما في بناء يخص
المذكر كما ان ألفي التانيث في جراء في بناء يخص المؤنث وفي انهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا
يقال جراءة والمزبد فرع عن المجرد فلما اجتمع في فعلا ن المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل
عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي
وقال أبو حاتم لبني اسد منا كبر لا يؤخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كاجيان يختلف فيه والجميع منه
من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقدير الانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولي به من
فعلا ن لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود دليل الاجماع على منع صرف اكر
مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف كجيان جملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان
بالتاء (بخلاف نحو مصان) بتشديد الصاد المهملة (للثيم) بهززة بعد اللام (وسفيان) بسين مهملة فياء
مثناة تحتانية فقاء (للطويل) الممشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء
المثناة تحت (لكبيرة الآلية) من ذكور الغنم (وندمان من المنادمة) وهي المكاملة (لامن التندم) على
ما فات (فان مؤنثاتها فعلا نة) فلذلك صرفت (وأما ذو الوزن فهو فاعل) فالبابا بشرط ان لا يقبل التاء اما
لان مؤنثه فعلاء كما جر أو فعلى) بضم الفاء (كافضل او لكونه لا مؤنث له) أصلا (كأكر) للعظيم الكثرة
وهي الحشقة (وآدر) بالمد للكبير الانشين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي
ووزن فعل فان وزن أفعل اولي بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا
في الفعل لان ما زيارته لمعنى اولي مما زيارته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من
الصفات كأكر مل وهو الفقير ضعيف الشبه باقظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك أشار الناظم
بقوله * ووصف أصلي ووزن أفعل * ممنوع تانيث بتاء * (وانما صرف أربع في نحو مرت بنسوة أربع)
مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل (لانه وضع اسما) للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا
فانه قابل للتاء) في نحو مرت برجال اربعة والى ذلك أشار الناظم بقوله * والعين عارض الوصفية كاربعة *
(وانما منع صرف باب أبطح) وهو المكان المنبطح من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق
وهو المكان الذي فيه لونان (و) باب (أدهم للقيد وأسود) للحية السوداء (وأرقم للحية) التي فيها
نقط سود وبيض كالرقم (مع انها أسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية)

عليها (قوله لانه وضع اسما الخ) قال الدنوشري قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادي ومن خطه نقلت فان قلت ما معنى
أربع مستعملة في الوصفية العارضة ومعناها اذا لم تستعمل فيها بل في معنى المجرد العادي قلت معناه الاول ذوات وعدد أي ذوات لها

العدد أي الكمية
المخصوصة كضارب
معناه ذات وضرب وفي
الثاني مجرد العدد أي
الكمية المخصوصة
(قوله بعضهم) قال
الدنوشري ينظر ما مرجع
الضمير في قوله بعضهم
هل هو العرب أو النحاة
فإن كان العرب نافي
قوس من المتقدم (قوله
والايداء) قال الدنوشري
في القاموس ولا تقل
ايداء بل تقول اذية
فالايداء غير مستعمل
لكن ذكر بعض العلماء
ان كلام القاموس
مردود وكان المرحوم أبو
السعود مفتي الديار
الرومية ابن الشيخ محمد
العمادي يقول قولوا
ايداء ايداء للاستراياذي
صاحب القاموس
مستشهد بما ذكره
العلامة حسين الرزني
في كتابه المصادر من أنه
مسموع وذكر في
القاموس أيضا أن
التشويش والتشوش
والتشويش كلها الحن
قال ووههم الجوهرى
والصواب التشويش
والمهوش والتشوش اه
وهو مردود أيضا بما
ذكره الرزني في مصادره
كذا قال بعضهم وفيه نظر

وفي الافصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب تمنع صرف ستة أدهم للقيد وأسود ساخ وأرقم لنوعين من
الحيات وأجرع وأبطح وأبرق وإلى ذلك أشار الناطم بقوله وعارض الاسمية أي الغينة (وربما اعتد
بعضهم باسميتها) الطارقة (فصر فيها) وصرح ابن جني بأن هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب أبطح
وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالامكنة الموجد معها فهم ذلك المعنى وباب أدهم
صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب أجدل في الصرف وعدمه فابا أدهم وأبطح فاصلهما الوصفية
ثم طرأت عليهما الاسمية فلهاذا منع من الصرف (وأما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذي خيلان) بكسر
الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط الخالقة لبقية البدن قال القراء هو الشقراق وسمي
أخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها (وأفعى للحية) واختلاف في اشتقاقها فقال أبو علي
مشتقة من يافع فاصلها يافع وقال ابن جني من فوعة السم حرارته فاصلها أفوع فنقلت فافوع على الاول
وعينه على الثاني إلى موطن لامة وقال غيرهما من مادة الافعوان فلانقل لقولهم أرض مقعاة أي كثيرة
الافاعي (فانها أسماء في الاصل) في (الحال) فلهاذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها (والى
ذلك أشار الناطم بقوله وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفة وقدينان المنعا
(للمع معنى الصفة فيها وهي القوة) في أجدل (والتلون) في أخيل (والايداء) في الافعى لكن المنع في افعى
أبعد منه في أخيل وأجدل لانهما من الخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدول وهو الشدة واما افعى فلا
مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايدائها فاشتبهت المشتق قاله المرادى تبعه للشارح (قال)
القطامي كان العقيلين يوم لقيتهم * (فراخ القطى لاقين أجدل بازيا)
فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز أن يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون معطوفا على
أجدل باسقاط العاطف وهو من يرى اذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الانصاري رضى الله عنه
ذريني وعلمي بالامور وشيئتي * (فباطائر يوم اعليك يا خيلا)
فمنع صرف أخيل والعرب تشاءم باخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخيل ومن غير الغالب
أفيعل نحو أحييمر وأفيضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن أبيطر قاله
المرادى تبعه للشارح (واما) الرصف (ذو العدل فنوعان احدهما موازن فعال) بضم الفاء (ومفعول) يفتح
الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي) من العشرة (على الاصح) وقيل
في العشرة والخمسة قد دونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه
اكثر والصحيح كما قال في الموضع هنا وفي الحواشي ان البناءين مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه
السيباني ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما
سمع ما لم يسمعوا ونقل البخاري انه يعدل أيضا الى فعال بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا
اليه زوجات ووجدانا (وهي معدولة عن الفاظ العدد الاصول) حال كونها (مكررة فاصل جاء القوم أحاد
حاوا واحدا واحدا) فعلى عن واحد او احدا الى أحاد تخفيفا للفظ (وكذا الباقي ولا تستعمل هذه
الالفاظ الا تعوتا نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فثنى وثلاث ورباع زعوت لأجنحة (أو أحوا الانحو
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فثنى وثلاث ورباع احوال من النساء (أو أخبار انحو
صلاة الليل مثنى مثنى) فثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثاني تكرر يراه (وانما كرر لقصد التوكيد لا لفائدة
التكرير التأسيس) لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم القراء ان هذه الاسماء معارف
أبذية الالف واللام فعلى هذا فهي في الالفيتين بدل كما قال الحوفي اذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجرى
الحال معرفة الا بتأويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات
في التبعية كقوله

(قوله بمعنى مغاير) قال الدثوشي مع قوله من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل اذ تفسيره باسم الفاعل تقتضي انسلخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجاهي ان آخر كان في الاصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة بمعنى مغاير ويمكن الجمع بين قول من قال انه اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راى الاصل والثاني راى الحالة الراضية قال شيخنا العلامة شحادة الجاهي أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضع الصواب ان آخر مشابه الخ فليتامل (قوله فتد كر ٢١٥ احداهما الاخرى) قال التفتازاني

في حواشي الكشف عما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار احداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمراذ ليست المذكورة هي المناسبة الا أن يجعل احداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح أن يقول فتد كر الاخرى فلا بد للعدل من ذكرته اه وفي أمالي ابن الحاجب ان المقصود هو افادة كون التذكير من احداهما لاخرى كيفما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى أنه لو قيل ان تغفل احداهما فتد كرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك بخلاف المعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذكرة لها في زمان آخر فالذكرة حينئذ هي الضالة فاذا قيل فتد كرها الاخرى لم يقع ذلك

ونخيل كفاها ولم يكفها : ثناء الرجال ووجدانها

النوع (الثاني آخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (في نحو مرت بنسوة آخر) والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وآخر (لأنها جمع لاخرى وأخرى أنشأ آخر بالفتح) للخاء (بمعنى مغايرة آخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فان أصله آخر بهمزتين مفتوحة فسأ كنة أبدلت الساكنة ألفا (واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا) ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث فالاول (نحو ليوسف وأخوه أحب) الى أبينا منا (و) الثاني (نحو قل ان كان آبؤكم وأبنؤكم الى قواه أحب اليكم) من الله ورسوله والثالث نحو هند أحب الى من عمرو (فكان القياس ان يقال مرت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر) بفتح الهمزة للمذكورة فيهن (ولكنهم) في التانيث (مالوا أخرى و) في جمع المؤنث المكسر قالوا (آخر) بضم الهمزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرون و) في المثنى قالوا (آخران و) بذلك التزيل (قال الله تعالى فتد كر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر و آخرون اعترفوا فاخران يقومان وانما خص النحويون آخر) بضم الهمزة (بالذ كر) دون ما عداها (لان في أخرى ألف التانيث وهي أو وضع من العدل) في منع الصرف (واما آخرون و آخران فغير بان بالحروف فلا تدخل لهما في هذا الباب) لان اعرابه بالحركات (واما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه) وهي المؤنث والمثنى والجمع (وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضع في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان أفضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريقه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريقه مع التنكير بل مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مرت بنسوة آخر كان مع دولا عن آخر بالفتح والدول لا تقول عن الاخر لانه نكرة مجر به على نكرة نعمت ولا عن آخر بن لما بيننا من اتقاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة اه (وان كانت أخرى بمعنى آخرة) بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى (نحو قالت) آخراهم لا أولاهم وقالت (أولاهم لا آخراهم جعلت على آخر مصروفا) لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء (لان مذكرها آخر بالكسر) مقابل أول (بدليل وأن عليه الذئبة الاخرى) أي الآخرة بدليل (ثم الله يذئب الذئبة الآخرة) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخرة (من باب اسم التفضيل) والفرق ان أنشأ المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة وأخرى وأخرى وأنشأ المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك (واذا سمى بشئ

لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتد كر احداهما الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت احداهما فذكرتها الاخرى فذكرت كان داخلها لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحتها لوقوع قوله فتد كر احداهما الاخرى غير معين فظهر الوجه الذي لا جله عدل عن فتد كرها الى فتد كر احداهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المعنى المزج للاماميني في بحث أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان فصل احداهما أي احدي الشهاداتين أي تضييع بالنسيان فتد كر احدي المرأتين الاخرى لثلاث تكرار لفظ احداهما بلا معنى وما يؤيد ذلك انه لا يسمى ناسي الشهادة ضالا ولا يجوز أن يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت

كما قال عز وجل قالوا لو اعنا أي ضاعوا (قوله وانما ارادهم بذلك العدل الخ) قال الدنوشري يمتنع هذا التأويل لما حكاه المرادني عن
 القراء قال تنبيهه أجاز القراء صرف هذه الالفاظ مذهبهم وبابها مذهب الاسماء وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثا ثلاثا (قوله
 تركيب المزج) قال الدنوشري خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرابه على آخر الجزء الاول والاسنادي يحكي على
 ما هو عليه وهل هو معرب أو مبنى فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متحتم البناء عند البصريين وأجاز الكوفيين اضافة
 صدره الى عجزه وساقى في بابه فان سمي به فقيه ثلاثة أوجه الاول أن يقر على حالة البناء الثاني أن يعرب اعراب ما لا ينصرف الثالث
 أن يضاف صدره الى عجزه والمركب من الاحوال والظروف نحو شجر يغرو بيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى
 عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال ٢١٦ يجوز التركيب والبناء (قوله وحضر موت) قال الدنوشري وبعضهم يقول

حضر موت بضم الميم نقله
 ابن اياز عن التبريزي
 (قوله فان هذا النوع)
 قال الدنوشري ليس
 مراده النوع الثاني
 لعدم صحة التعليل بما
 ذكره بل مراده النوع
 الاول من السبعة (قوله
 ثم ان كان الخ) قال
 الدنوشري قضيت ان
 هو من منع صرفه العلمية
 والعجمة مع أنه لا علمية
 فيه وانما المجموع هو
 العلم ويحجبان جزء
 العلم كالعلم (قوله ولا
 تظهر فيه الفتحة) قال
 الدنوشري ويلغز بذلك
 ويقال لنا اسم منقوص
 تقدر فيه الحركات الثلاث
 ولا تظهر الفتحة ونظمته
 في قولي
 أفدني أي منقوص
 وفيه النصب لم يظهر
 (قوله والا صرف
 كحضر موت) قال
 الدنوشري قال المرادني

من هذه الانواع) الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادة والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقي
 على منع الصرف) عند الجمهور (لان الصفة لما ذهب بالتسمية خلفتها العلمية) وبقي كل من الزيادة
 والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس أنه لو سمي بشئ أو أحد أخوانه انصرف
 لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة
 وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا تظهر له اذا لا يوجد بناء فيصرف
 في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في النكرة تخالف هذا فانه
 قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الجمالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان
 شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محقة فذهب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول
 ثعلب والقراء وغيرهما من الكوفيين بشئ وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي
 وانما ارادهم بذلك العدل فانهم يستعملون العدل صرفا لا مشاحنة في الاصطلاح (النوع الثاني ما لا
 ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب تركيب المزج) المشار إليه في النظم
 بقوله * والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج (كعليك وحضر موت) علمين لبلدين وسبويه في لغة
 من أعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى والعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد
 يضاف أول جزأيه الى ثانيهما) تشبيهه بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجزئ الثاني
 بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرامهر غر منع من الصرف والا صرف
 كحضر موت وان كان آخر الجزء الاول باء كعدي كرب فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه
 الفتحة تشبيهه بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكى وتعليل
 وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضى القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب
 وجره بالكسرة وسمع جر بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبنى على
 الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يحكى فيه الصرف لانه محرك
 الوسط ودفع بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين وأجاز الفارسي الوجهين لاحتتمال
 الامرين (وقد بينا على الفتح) تشبيهها بخمسة عشرة حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين الا في نحو
 معدي كرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى
 اللغات الثلاث) وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واطرافه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح
 (فان كان آخر) الجزء (الاول محتملا) بالياء (كعدي كرب) وقالوا لا وجب سكونه مطلقا في الرفع

وأما كرب من معدي كرب فيصرف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال والنصب
 غيره) قال الدنوشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جر بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائمه قوله بعد وقال قوم
 مبنى على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان أولى فان قلت كيف يقول سيبويه والفارسي انه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث مع ان
 شرط صرف المؤنث اذا سمي به مذكرة زيادته على ثلاثة أحرف قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع وأجرى حكم العلمية على جزأيه
 فالزيادة موجودة في الجملة (قوله وأجاز الفارسي الوجهين الخ) قال الدنوشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب وكونه
 بناء فيكون الفارسي وافق الامام سيبويه في كونه معربا ووافق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجر بالكسرة
 والفتح على القولين فيه (قوله كعدي كرب) قال الرنخشري معدي ما خوذ من عداه أي تجاوزه والكرب الفساد وكأنه قيل عداه

الفساد وفيه شذوذه هو إثباته على مفعول بكسر العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعول بفتح العين كالمرى والمغزى وقال
الاندلسي يجوز أن يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف فقل معدى بياء مشددة ثم خففت الياء
فبقى معدى بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا فمضى لانه محذوف اللام (قوله وغيره انجو غطفان) قال الدنوشري مشكل فانه علم
على الاناسي أيضا اللهم الا أن يقال ان القبيلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي أو يقدر قيل قول الشارح الاناسي لفظ
افراد تصح به المغايرة أو يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا لها على انه علم شخص بخلاف ما ذكرناه علم جنس ان صح انه علم جنس
(قوله زيد تامعا) قال الدنوشري أي فاشبهتها أنى جراء (قوله فقيه وجهان) قال الدنوشري وهل يقال الاولى الصنف لاصالته في الاسماء
أو منعه محل نظر والاول هو الاولى فيما يظهر ولكن كلام الشارح فيما يأتي قدينا في ذلك (قوله فن ذلك رمان) قال الدنوشري فيه
نظر فان رمانا فعال لافعال لعدمه وأما قرطاس بالضم فتقيل كما قال علماء الصرف فاذا سمى به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم
بزيادة ألفه ونونه وقال أيضا رمان عند سيبويه والتحليل ممنوع من الصرف لكثرة ٢١٧ زيادة الالف والنون في نحو ذلك

ومصرف عند الاخفش
لان فعلا في النبات أكثر
ويؤيده قول بعضهم
أرض مرمية قال
الاشموني وعليه يشكل
كلام الشارح (قوله فان
اعتقدت الخ) قال
الدنوشري الظاهر انه
عند الاعتقاد الذي ذكره
يجب العمل بمقتضاه
والاعتقاد ان معاجز ان
لا يمكن ينظر ما الأرجح
منهما وقال ابن مالك في
حسان والجوهري في
جاريان لدويته انه لم
يسمع فيهما الامنع
الصرف لكن قال الشيخ
ذكر يا ولا يؤثر ذلك فيما
قاله ابن الحاجب من
جواز الوجهين لان

والنصب والجرس سواء كان معربا كما في لغة الاضافة أم مبذبا كما في غيرها وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني
العلم ذو الزيادة من الالف والنون) واليه أشار الناظم بقوله كذا حاوي زائد فعلا ناه سواء كان أوله
مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كر وان وعمران وعثمان و) لافرق بين أعلام الاناسي كما تقدم
وغيره انجو (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم
أبيها وهو غطفان بن ساعد بن قيس بن عيلان (واصبهان) بكسر الهمزة وفتح الواو وحده علم
بلد سميت بذلك لان أول من تزها أصبهان بن فلوح بن لمطي بن يافث فهذه اللفاظ متنوعة
الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدا تامعا وما كان من الاسماء في آخره ألف ونون واحتملت
النون فيسه الاصاله والزياة فقيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيدا تامعا في ذلك
رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحسن والذهب والشيطة
لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والذهبقة والشيطة صرفتها واذا تمحضت
لحمة الاصاله صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن أو بثمان من الثمن أو بسمان من السمن
ونحو ذلك واختلاف في أبناء بتخفيف الباء علماء فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فله همزة والباء والنون
أصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أفعال وانه منقول من أبناء الشيعة والجمهور على المنع كما قال
ابن يعيش واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء البديل حكم البديل منه وذلك نحو
أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك
نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزة نونا (الثالث العلم المؤنث ويتختم منه من الصرف ان
كان بالياء) واليه أشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كفاطمة
وطلمحة) وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم
تؤثر في الصفه نحو قاتمة لانه في حكم الانثى فانه تارة تجرد منها وتارة تقترن بها (أوزائد على) أحرف
(ثلاثة كز ينب وسعاد) تنزلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث (أو) ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا

(٢٨ تصريح في) المتيقن مقدم على الثاني وفيه نظر لان مثل صاحب المحباح تتبعه اتم (قوله من الرم الخ) قال الدنوشري الرمن
الاصلاح والحسن والعقل والذهب الاعطاء (قوله أو بسمان من السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وشكون ثانيه
أو بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لقيده زيادة النون وجعلها في بيان متمحضة الاصاله ينافية ما صرح به
ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لانه ما خوذ من التنب بمعنى الجسار ومنه تنب يذا
أي لمب قال بعض الافاضل وما المانع من أن يكون سمان كحسان فيجوز أخذ من السمن فيكون مصرفا ويجوز أخذه من السمن
فيكون غير مصرف (قوله واختلاف في أبناء الخ) قال الدنوشري وذهب الفراء الى منع الصرف العلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية
تشبهها بالزائدة نحو سطر وبيان والجميع صرف ذلك اشموني (قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وتشديد
النون وابدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو محرك الوسط الخ) قال الدنوشري وان نزولوا الحركة في
نحو سقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج بها عن أصل الاسماء وهو التثلاثي الساكن الحشو فصار كالرباعي في الثقل ولاها في

اللسب كالحرف الخامس فلونست الى جزى لقلت جزى بحذف الالف لاغير ولو كان الوسط سا كنا لحاز فيه الامران (قوله بلدين) أشار بذلك الى وجه تانيث العامين فان أسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها يتاويل البلدة وقد يلتزم تذ كيرها يتاويل المكان وقد يتخير المتكلم في اعتبار ما شاء والمرجع السماع وما لم يسمع وافية شيامن كلام العرب يجوز وافية الوجهين وكذا أسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحى قال العصام أقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي أن يصرف لا غير لان الأصل في الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمى بلدين قال الدوشري اعلم ان ما وجور انما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماها بلدة بالتاء وأما اذا اعتبرته بلدة فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهري (قوله وانما أثرت تحتمه) بقى انه لم يعتبر المانع من ما وجور العجمة بشرط التانيث ويحاجب بترجيح التانيث على العجمة ٢١٨ لقوته بظهور علامته المقدرة في بعض التصريفات (قوله في نحو هند)

(كسقر وظى) اقامة محرك الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانبارى في جعله ذا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقديرا كدارونار علمى امرأتين فيلحق بياب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كما وجور) بضم الجيم علمى بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لانها علمى تؤثر بمنع الصرف وانما أثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا (منقول من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة) لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ما خوذ من قول النظم * وشروط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أوزيد اسم امرأة لا اسم ذكر (ويجوز في نحو هند و عدد) وجعل من الثلاثى الساكن الوسط اذ لم يكن أعجميا ولا مذكر الاصل (الصرف وتركه) فنصرفه نظرا الى خفة اللفظ وانها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذ كير اسبق * وعجمة كهند والمنع أحق (والزجاج يوجب) أى المنع وعلمه بان السكون لا يغير حكما أو جبه اجتماع علمتين تمنعان الصرف اه (وقال عيسى) بن عمر الثقفى (و) أبو عمرو (الجرمى) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (في نحو زيد اسم امرأة انه كهند) في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائى اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكر سيبويه واذا سمي مذكر مؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزيد أو تقديرا كجبل مخفف جئيل الثانى أن لا يكون مسبوقا بتذ كير انقربه تحقيقا كزباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلونستى بها مذكر صرفت أو تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدار الشرط الثالث أن لا يكون مسبوقا بتذ كير غالب كذراع فانه مؤنث بدلية ذراع رأيتها فاذا سمي به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم أنت ذراعى وعضىدى معنى أنت ناصرى ومنجدى الشرط الرابع أن لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجمع كرجال فان تانيثها ينبغي على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف (الرابع العلم الأعجمى) فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الأعجمية فيمنع من الصرف (ان كانت علمية في اللغة الأعجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشاويين

قال الدوشري ذكر الاندلسى ان لفظ هند منقول من مذكر سمي به مؤنث فمكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما هو عليه كلام الموضع (قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هانئ يعنى به ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشبهه تخفيف شمال واحترزه عما هو على غير قياس كما في أيمن من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به وانما لم يكتبوا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التانيث

هذا فاحتاجوا الى تقوية معنى

التانيث بانوى الامور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع وما يدل على قوته منعه من رد العلامة في التصغير كما في عقير بخلاف حركة الوسط كما في قديمة وبهذا يعلم الجواب عن عدم كتفائهم هنا بالعجمة (قوله ان كانت علمية في اللغة الأعجمية) قال الدوشري فان قيل لو سميت رجلا بجر فمين خفف الراء لم تصرفه فالوجه في ذلك قيل هذه مخالطة وذلك لان تصرفه لان فيه التعريف ووزن الفعل نحو آخذوا كل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا يرد على قولهم ان العجمى اذ لم يكن عاما في لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدوشري انما عبرة قوله ظاهر لانه ليس في كلام سيبويه تصريح وتبع سيبويه غيره في ذلك وكذلك ابن عصفور والشاويين تبعهما غيرهما وقديقان ان صرفت العرب بحام وقالون مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه وان لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور ولعلهم لم يحفظوا عن العرب شيئا في ذلك فوقع الخلاف

وابن

أو تكون العرب اختلفت في ذلك * (فائدة) * قال الاندلسي لوسميت بحائض وطال انصرف وان كان على أربعة أحرف مختصا بالثوثة لان أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلفظ مذكر ولوسميت نساء انصرف اذا سميت به مذكر لان تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقي اهـ و مراده في الاول انك لو سميت مذكر الحائض ونحوه انصرف لما ذكره (قوله ان يعرف عن حروف الذلاقة) قال الدنوشري قال المرادى فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل (قوله ونحو نوح) قال الدنوشري فيه جناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشري هذا شكل بما تقدم في ما وجور علمين على بلدين فانه ذكر هناك ان العجمة لما انضمت الى العلمية والتأنيث تحتم المنع وكذا يقال في شتر على انه أولى لتحرك وسطه منضم الى العلمية والتأنيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب ان شتر ٢١٩ ممنوع من الصرف وأما على مذهب

الاكثر فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقله الشارح عن السيرافي وغيره وقال الشيخ يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التأويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا لا يتم ظاهر التقرير مع قتامله اهـ وقال أيضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال أيضا فان قلت في هندود عدد سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي ان يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السببين فيهما أيضا قلت ان التأنيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهي سبب

وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر أثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علموا وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كبراهيم واسماعيل) فلو كان ثلاثيا منع فيه فرعية اللفظ لمحيثه على أصل ما تبني عليه الاتحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولوا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الأئمة والثاني خروج عن أوزان الاسماء العربية كبراهيم والثالث أن يعرف عن حروف الذلاقة وهو خماسي أورباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والقاف واللام يحجم معهما بنقل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو نرجس والراء في بعد الدال نحو مهندز واليه أشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع (واذا سمى بنحو لجام) بالجيم وهو لا يجعل في قم القرس ونحوه (وفرند) بكسر القاف والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف (صرف محذوث علميته ونحو نوح ولوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من أعمال أران بفتح الهززة وتشديد الراء أقليم باذريجان (مضروفة) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (ذو وجهين) الصرف وعدمه كند (والحركة) أي الوسط كشر (متحتم المنع) كزيب اقامة الحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والرنخشيري (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضي أو المضارع أو الأمر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذي يخص الفعل) والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الاتي علم أو أعجمي أو ندور فالعلم (كخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين أما ما كان وقال الجوهرى اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكتنا خضما * أي بلاد خضم (وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (لقرس) والعجمي كبقم لضبع وبذر لماء (و) النار دما كان على صيغة الماضي المبني للفعل نحو (دئل) اسما (لقبيلة)

سبب مقدر ضعيف لان معناه ان هذا اللفظ كان مستعملا في لغة العجم (قوله باذريجان) قال في مطالع الانوار بفتح الهززة وسكون الدال وفتح الراء مع قصر الهززة هذا هو المشهور ومنه الاصيل والمهلب الهززة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء وحكى فيه ابن مكي الى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشري قيل قياسا على هندو يفرق بينهما بان جنس العجمة لا يعتد بالتسمية وجنس التأنيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليمى في كافيته وذكر ان المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته أيضا ان اللغة الفصحى منصرف فليكن نظر أي الكلامين أصح (قوله وقال الجوهرى) قال الدنوشري الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب لعنبر بن تميم بن تميم (قوله وبذر لماء) قال الدنوشري فيه نظري في كلام ابن اياز انه اسم لموضع ولا نسلم انه أعجمي بل منقول من الفعل (قوله ودئل لقبيلة) قال الدنوشري قال

ابن المصنف فالنادر نحو دثل لدو يته وينجلب فخرزة وتبشر الطائر وهو يدل على ان دثل مشترك بين القبيلة والدوية اه بقي ان
 ظاهر كلام المصنف ليس علما ولذا جعله مغايرا لخصم وشمر والظاهر انه علم وكون مدلوله القبيلة لا يتنافى ذلك لما قررناه في حواشي
 الالفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذي لا يوجد في غير الفعل الخ) هذا الصنيع يقتضى انه جعل الوزن الذي يخص الفعل
 قسمين ما لا يوجد في غير الفعل الا فيما سبق الثاني ما لا يوجد في غيره أصلا لكن كان الظاهر حينئذ ان يزيد فيما سلف قوله أولا يوجد
 في غيره أصلا ليكون توطئة لما مرجه هنا في كلام المصنف بعدوا والعطف فانه لا يرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف
 مساو لما قبله في الحكم وانما أعاد الكاف لان العلمية فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا الم ترديد ذكرها الحاجة على سبيل التمثيل
 لكن بقي هنا شيء وهو انه ما افرق بين انطلق وما بعده وبين خضم وشمر فان كلا يوجد في غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحذر
 (قوله أو ثاء المطاوعة) قال الدوشري لو قال أو ثاء ولم يبق بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لان المنقول الخ) قال الدوشري لو
 قال كما قال ابن المصنف ومضى سميت ٢٢٠ بفعل أوله همزة وصل قطعت في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم أوله همزة وصل

فانك تبقى وصلها بعد التسمية لان المنقول من فعل قد بعد عن أصله فيالحق بنظائره من الاسماء ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الاسماء والمنقول من اسم لم يعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو به (الثاني الوزن الذي الفعل به أولى لكونه غالب فيه) وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال كذا ذو وزن يخص الفعلين أو غالب أو غالب (كأنه) بكسر الهمزة والميم وسكون المنة بينهما وبالذال المهملة جحر الكحل وأما مضوم الهمزة والميم فاسم موضع (وأصبح) بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصباع وفيها عشرة لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشره أصبوع (وأبلم) بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما اسعف المقل حال كون الثلاثة (أعلاما فان وجود موازن في الفعل أكثر) منه في الاسم (كلام من ضرب) فانه موازن (أحمد) (و) الامر من (ذهب) فانه موازن اصبع بفتح الباء (و) الامر من (كتب) فانه موازن أبلم (الثالث الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدؤا بزيادة تدل) على معنى (في الفعل ولا تدل) على معنى (في الاسم نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الراجعة يقال أخذه الأكل اذا أصابته رعدة (وأكلت) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كاب (فان الهمزة فيها لا تدل) على معنى (وهي في موازنهما من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتوح باحدهما من الأفعال أصلا للمفتوح بهما من الاسماء (ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا) في اللفظ على حاله الأصلية (غير مخالف لما يقتضيه الفعل فخرجنا) اقيدا (لاول) وهو الزوم (نحو امرئ علمه فانه) في الرفع نظيرا كتب و (في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب

الجيم والعين وسكون الفاعل ذكر الدسئي في تعليقه انه سأل أبا علي عن قن في مثل قولك قن الهندات هل يصرف فقال نعم يصرف لانه بمنزلة فعل وخرج وان أردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للضمير ولا يمكن خلص الضمير عنه وذكر الدسئي أيضا انك اذا سميت بضمير بوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من الحاق النون اذ لا فصل بين هذه الواو التي في ضربوا وبين التي في الزيدون والمسلمون في ان كلامهم ما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من الحاق النون فاعرف ذلك (قوله فكان المفتوح الخ) قال الدوشري لو قال بدله فكان المفتوح بهما من الأفعال أصلا للمفتوح بهما من الاسماء كان أحسن (قوله في الرفع نظير اكتب) لله در الشارح ما أدق نظره وما أدراه بصناعة فخرج الكلام فانه تم كلام المصنف يذكر النظر في الرفع ويربط لاحق الكلام بما قبله بما قد ذكره بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا واحدا لانه المناسب لقول المصنف لازما وأما تفريع المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى لانه قال المصنف في الحواشي ان قول الناظم ان امرأ في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردود لان همزته مكسورة كما لو كانت قبل التسمية به وعلى هذا فيستحق حينئذ الصرف لمباينة الفعل في الوزن ويجب صرفه في الحالين الآخرين لئلا يلزم ما لا نظير له

اضرب

وهو وزن ما لا ينصرف في النصب والجرو وينصرف في الرفع (قوله يكون حركة عينه تتبع ٢٢١ حركة لامه) قال في الحواشي

اضرب في لم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة (لم يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل يكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا يتبع فيه (و) خرج (با) لقيدا (الثاني) وهو البقاء على حاله الاصلية (نحو رد وقيل وبيع) مبذرا للفعل فانها لم تبق على حالها الاصلية (فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين) ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالانقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع (و) صارت صيغة رد (بمنزلة) صيغة (فعل) بضم الفاء وسكون الفاء (و) صيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة (ديك) بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف بال كاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب) بضم الضاد وسكون الراء حال كونه (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا) لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصل أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره (ثم خففته) بشكين ما قبل آخره فاذا فعلت ذلك (انصرف ايضا عند سبويه) لانه عنده كالسكون الاصل واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد) والمازني ومن وافقهما اخذوه من الصرف (لانه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (با) لقيدا (لثالث) وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (نحو الباب بالضم) في الباء الموحدة في مداراه الفراء (جمع لب) بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على الباب قليل والاكثر أن يجمع على الباب ويقال بنات الباب عروق في القلب تكون من الرقة واللب حال كونه (علما) ينصرف (لانه قدبان الفعل بالفتحة قاله أبو الحسن) الاخفش (وخولف) فعن سبويه منع الصرف (لوجود الموازنة) لكان كتب ولان الفتحة رجوع الى الاصل متروك فهو كتحقيق استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفتحة قد دخل الفعل لزوبا كما شدد به في التعجب وجواز اكاره دون مردد وشذوذا كضرب البلاد والفتحة اذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو باللام أولى) كفاعل نحو كاهل علمافانه وان وجد في الفعل كضارب أمر من ضارب الا انه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو) موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين وفعل نحو شجر وضرب وجعفر ودرج (وقال عيسى) بن عمر الشقي البصري شيخ الخليل وسبويه (الا أن يكونا من قولين من الفعل) فانهما يؤثران فالاول (كلام من ضارب) بفتح الراء (و) الثاني (كضرب ودرج اعلاما) وظاهر كلام الشاطبي تبعهما للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونصبه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف الا اذا كان فارغا من فاعله (واحتج) على ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل الربوعي (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) متى أضع الغمامة تعرفوني وجه المحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه (وأجيب) عنه (بانه يحتمل أن يكون سمي بجلال من قولك زيد جلا) أي هو (ففيه ضمير) مستتر يعود على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله) نبشت أخوالي بني يزيد (يزيد مسمى به من قولك المنال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والاول كان مجردا عن الضمير الجرح بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس به علم بل) هو وفاعله جملة في موضع خفض (صفة لمخوف أي) أنا (ابن رجل جلا الامور) أي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر أما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير وأما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدر مخفوض عن أوفي كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكسب وهو فعل من الكسبية وهو

لا نسلم أن يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز قبل التسمية لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والتسمية كوضع مستأنف فينبغي أن يجري على القياس ألا ترى انهم لما سموا بابا ضرب قطعوا همزة فقهديقال لو صح ذلك لزم قطع امرئ ونحوه في العلمية فلا تترك هنا ذكر النظم في حالة الرفع وفات ذلك الشارح (قوله انما هو في المشترك) قال الدونشري مراده الذي هو فيه ما على السواء والافعال في الاسم مشترك بينهما أيضا فليتأمل (قوله الا اذا كان الخ) قال الدونشري رده شيوخنا العلامة أبو بكر بن الشرط المذكور غيره يعتبر كما ينبغي عليه السعد التفتازاني اه أي في بحث الامحاز حيث حكاه بقيل وأقر أن في البيت حذف الموصوف وكذا أقر المصنف ذلك في المعنى في مباحث المحذف هذا وقد أسلف الشارح في باب النعت ان هذا الشرط خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا ولا يخفى انه في البيت مجرور فتأمل

(قوله ابن وثيل) قال الدونشري الذي في كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات بطاع فيها من ثنية الجبل على أهله قال ثعلب البهامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الاعرابي يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا اذا كان جلي الشرف واضح الامر

(قوله كعلقى باتفاق) قال الدنوشرى أقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسى فى شرح المفصل مسألة ألف علقى وهو اسم نبت ان جعلتها للتأنيث لم تصرفه وان جعلتها للالحاق مرفقه ان لم يسم بها اه ففيه كما ترى تجوز ان يكون ألفا للتأنيث اه وأقول تجوز ذلك سياقى فى المتن فى باب ألف التأنيث ٢٢٢ فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال فى دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع

الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان ألفه للالحاق اذا العلمية وحدها لا تستقل بال منع ولو اعتبر ان ألفه للتأنيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كحاميم اسم رجل) قال الدنوشرى وكحمدون فيما يراه أبو على من انه لا ينصرف للتعريف والعجمة يعنى شبه العجمة بالزيادة التى لا تكون للالحاق العربية فلما أشبه الاعجمى عومل معاملة له قاله ابن المصنف (قوله كعلباء) قال الدنوشرى العلباء عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشرى العدل فى الاصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها النسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخفيف أى فسواك وثانيها الاقساط ويتعدى بنى يقال عدل فى حكمه أى أقسط ولم يحز وثالثها الميل ويتعدى بنى يقال عدل عن الطريق أى مال عنه ومن هذا نقل النجويون العدل الى صناعتهم (قوله بنية الاضافة) قال

العدو الشديد مع تقارب الخطا (السادس العلم المختوم بالف الحاق المقصورة كعلقى) باتفاق (وأرطى) على الاصح حال كونهما (علمين) فانهما ملحقان بحقير والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الحاق بالف التأنيث فى الزيادة والموافقة لمثال ماهى فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشئ بالشئ كثير اما يلحق به كحاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام فلما أشبه الاعجمى عومل معاملة له والى ذلك أشار الناظم بقوله وما يصير علم من ذى ألف * زيدت للحاق فليس ينصرف

وقيل ان أرطى أفعل فانه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما يمنع الصرف مع ألف الحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التأنيث الممدودة لان همزة الحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزة متقلبة عن ألف لا عن ياء فاقتضى فى الحكم لاجل افتراقهم فى التقدير بهذا علل ابن أبى الربيع وايضا حان الحرف اذ كان متقلبا عن مانع منع كالمهمزة فى صحراء فانهما بدل من ألف التأنيث واذا كان متقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والارطى شجر وبقى عليه ألف الكثير كقبعشرى ومن أدخلها فى ألف الحاق فقد سها ذل ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (وهى خمسة أنواع أحدها فعل) بضم الفاء وفتح العين (فى التوكيد وهى جمع وكتع) من تكتع الجماد اذا اجتمع (وبصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع (ودع) بموحدة فثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لهما من الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فانها) على الصحيح (معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بتغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدى من أصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهى أعلام على الاطاعة لما تبعته وأيده بعضهم بحمها بابا واو والنون مع انها ليست بصفات وردة فى شرح الكافية فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره ووجه بخلاف ذلك فالحكم بعلمية باطل اه قلت علم الاطاعة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالغاعدة وهى انه لا يعترف فى منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظر وجزءا لكسرة كما تقدم فى أول الكتاب وأما العدل فانها (معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما) كجمراء (أن يجمع على فعلاوات كجمراء وصحراوات) واختار الناظم وابنه غير هذا العليل فعلا لان جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء فلما جاءوا به على فعل لم انه معدول عما والقياس فيه وهو جمعاء ووقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردهما فعلاء أفعل كجمراء وأجر فانهما يجمعان على جمرو قال آخرون معدولة عن فعلى من جهة ان مفردهما اسم على فعلاء كجمراء أو الصحيح ما قاله الموضع لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية أو الوصفية وكلاهما ممنوع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعها وأما الوصفية فلانها مغيرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل

الدنوشرى عبارة الرضى فى هذا المقام وأما السبب الآخر ففيه أى فى أجمع وفى جمع فعن الخليل انه تعريف اضافى لان المشروط الاصل فى جاعى القوم أجمعون أى جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وله أن يقول انما يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كما يحكى مع اعتباره (قوله واذا بطل الشرط الخ)

قال الشهاب القاسمي قد يوجب منع بطلان الشرط بناء على ان الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وما هنا كذلك لان فيه شبهة العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لان الشرط الذي يطل شرط ما يجمع بالواو والنون لما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالواو والنون لا يكفي فيه شبهة العلمية والوصفية فليتامل (قوله الا اذا كان مؤثلا لأفعل صفة) أي وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب الا أن يقال تشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله الا اذا كان اسما محضاً الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ريب بين مذكرة ومؤنثه فانه لا يجمع مع ثمر بالواو والنون ويجمع ثمرة بالالف والتاء اه والى هذا الصنيع أشار بان المراد بكونه اسما محضاً انه لا مذكرة له فقول الشارح لا مذكرة له تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل عن الناظم بقوله لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكرة على أفعل وكان اسما محضاً اه ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسم ان لا يكون فيه شبهة الوصفية وقد أشار في التسهيل الى أن فيه شائبة وصفية وقد يوجب بان الثاني للمحضية شائبة الوصفية لا شبهة الوصفية فليتامل (قوله وجمع واخواته الخ) قال الدنوشري الذي في شرح الكافية لشيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خذله نقلت تصريح الملا عيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الاصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على انه لا يكفي في جمع فعلا على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية في الحال (قوله اذا أريد به الخ) هذه القيود لتحقق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا لمنع من الصرف فلا يرد انه لا اختصاص لسحر بالخيرين اذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد ٢٢٣ من آل والاضافة ونظير سحر وأمس الا في هذا وقال

المشروط فجمع بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف ولان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤثلا لأفعل صفة كجهر او لا على فعالى الا اذا كان اسما محضاً لا مذكرة له كجهر او جمع واخواته ليس كذلك والى هذا أشار الناظم بقوله والعلم يمنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد (الثاني) من المعدول (سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفاً مجرداً من آل والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أم التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لانه جعل علمه لهذا الوقت صريحه في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضع ايماء اليه وأما العدل فان صيغته (معدولة عن السحر) المقررون بال لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفاً بال فعل من اللفظ بال وقضيه التعريف فنفع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير مغرب مصروف واختلاف في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية آل (وقال صدر الافاضل) أبو القاسم ناصر بن أبي

الدنوشري لم يشترطوا هنا ان لا يصغروا ان لا يكسر كما قالوا في أمس (قوله كجئت يوم الجمعة سحر) قال الدنوشري قال في المعنى في بحث اذا وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو أتيتك يوم الجمعة سحر

قال الدماميني أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما يصدق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئت في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمل اه قال الشمني وأقول قوله اللهم الا الخ يقتضي ان سحر بمعنى أول الفجر ليس مبايناً ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر غاية الامر ان ما يصدق عليه سحر في المثال جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فان بعض ما يصدق عليه جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة فليتامل اه وأقول ليس مراد الدماميني بالمتباينين ما ذكره الشمني حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فالحجز والكل ليسا متباينين بمعنى انهما يوجدان بلا منافاة بينهما في الوجود وتراد الدماميني بأول الفجر في قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما يصدق عليه سحر والاضافة الى الفجر لادنى ملازمة وقول الشمني وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادة لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد يصدق عليه سحر جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الامر الخ قال الشمني يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لحزبه أو الكل لحزبه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدماميني فيكون المراد الخ أحسن منه ان يقال فيكون المراد جئت يوم الجمعة جزءاً منه والحجز مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكره وينبغي اليوم على حاله ولم يتعرض لاعتراض السحر حينئذ والظاهر انه يدل بعض من كل لان الفرض ان سحر أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحو أكلت الرغيف ثلثه أو بعبارة أخرى ولكن ينافيه قول المعنى

وليس بدلالة الجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلالة تبعه ولم يظهر لي منع البداية مع فرض ان سحر مراد به الجزء الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفا لا تليق مع عدم تبعية أحدهما للآخر كما في قول الشاعر متى تردن يوم سعة اراي آخر ما بينته في المعنى فليتامل وانما اعتبر الدماميني التجوز في سحر بان أريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل ٢٢٤ شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والجواز وبعضهم

بابه (قوله على الفتح) قال الدنوشري الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزي ليس نائباً عن الكسر فيطال قول الجلال السيوطي في أوائل كتاب النكت ان الفتح على مذهبه نائب عن الكسر اللهم الآن يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان صح ينظر فيه فليتامل (قوله ومنها أنه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادى في شرح التسهيل نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قوله وارده على صيغته الاصلية ومعناها الخ) قال الدنوشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتشكيك (قوله نحو عمراخ) قال الدنوشري فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل حكاية اسم رجل فانه معدول عن جاج وهو عندهم ماخوذ من حجابا لا كان اذا أقام به بالحاء قبل الجيم فهو على هذا مقلوب ووزنه فعل وقيل هو ماخوذ من الحجا الذي هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اه من بعض

المكارم المطرزي تلميذا الزنخري هو (مبنى) على الفتح (لتضمنته معنى اللام) كما مس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتح فيه لئلا توهم كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائزا لاعترا ب جواز حين في قوله على حين عاتبت لتساويهما في ضعف السبب المقتضى للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء أبعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل أرجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمن والعدل ان التضمن استعمال الكلمة في معناها الاصل فريد اعليه معنى آخر والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور غير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارده على صيغته الاصلية ومعناها وهو التشكيك فريدا عليه معنى حرف التعريف (واحتراز بالقيد الاول) وهو ان يراد به سحر يوم بعينه (من المهم) فانه ينصرف اتفاقا (نحو نجيناهم بسحر) أي من الاسحار (وبا) لقيدا (ثانيا) وهو ان يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال أو الاضافة) للدلالة على التعيين (نحو طاب السحر سحر لي لتساوبا) لقيدا (الثالث) وهو ان يجرد من أل والاضافة (من) ان يكون بال أو الاضافة فانه يصرف اتفاقا (نحو جئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره) واليه أشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانع اسحر * اذ به التعيين قصدا يعتبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم انفاء وفتح العين (علما للمذكور اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علامة ظاهرة غير العلامية) وهو المشار اليه في النظم بقوله أو كفعل (نحو عمر) مما ليس بصفة في الاصل والمحموظ من ذلك عمر ومضمر (وزفر) وقسم (وزحل) وجشم (وجج) وقرح وعصم وجحاواف وهذل وبلغ وتعل (فانهم قدروا معدولا) عن فاعل غالبا (لان العلامية لا تستعمل بمنع الصرف) وأمكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في الاحاد الزكرات بخلاف عمر (مع ان صيغة فعل قد كثرت فيها العدل) التحقيق (كعذرو فسق) فانهما معدولان عن عاذرو فاسق (وكجمع وكنع) فانهما معدولان عن جمعوا وتوكتعاوات (وكأخر) فانها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمدونة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلامية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعال نحو نعل فان ورد فعل مصر وفا حكم بعدم عدوله كأدود (وأما طوى فمن منع صرفه فالعريفية الثانية باعتبار البقعة لا العدل عن طاولاته) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو الثانية (فلا وجه لتكافئه) أي العدل (ويؤيده) أي اعتبار الثانية (انه) أي طوى (يصرفه باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحتراز بقوله علم اعن فعل الورد جمع كعرف وقرب أو اسم جنس كصرف وتغصن أو صفة كحطام وليد أو مصدرا كهدى وتقي فانها مضر وقة اتفاقا بقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مضر وفا كأدود وما لم يسمع فيه صرف ولا عدله فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف جملا على الاصل في

الاسماء شرح ألفية ابن معطى ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تمثيل الشارح بحجا ويجعل ذلك شرطا له لان الشارح مثل به كافي نسخة الدنوشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف اذ لم يذكر أحد ان ذلك علم معدول (قوله فانهم قدروه الخ) قال الدنوشري انما قدروا ذلك لانهم لما وجدوه غير مضر وف خاليا من سائر المواضع الا العلامية اضطرروا الى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع المواضع أن المؤثر مع العلامية ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجمة ووزن الفعل والتركيب والثانية وهذه الخمسة منتظمة

فمن تقدير العدل (قوله قال الفرزدق متى تردن الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول ورد الماء هو الشرب منه أو الوصول إليه وسقار اسم بشر بن مازن بن مالك والاديبهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجير بالجيم والراي طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجرت فلانا فجازني اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فاعطاك وأما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شربه وأنشد الفرزدق متى تردن يوماسفار كذا في الصحاح اهـ كلام الدماميني وذكر السيوطي ان اديبهم في البيت رجل من ٢٢٥ أختب الشعر اهـ (قوله وقد

اجتمعت الغتان الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخروه راء فان كان الاول أشكل الحال وعلى الاول من الثاني شكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه شكل بان القليل لا يبنون اهـ وكتب شيخنا العلامة الغنيخي بعده أقول على كل تقدير لا أشكل ان العربي يجوز له أن يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم انه عربي وانه يحتاج بكلامه والله أعلم بالصواب ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا أشكل كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل أما أولا فلان العربي

الاسماء وقال غير يمنع صرفه جملا على الغالب في فعل لما و ليس بجيد قاله الخضر اوى وبه قوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه (الرابع) من المعدول (فعال) بفتح الفاء (علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم) وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر (فانهم يمنعون صرفه) واختلاف في علة ذلك (فقال سيبويه العلمية والعدل عن فاعلة) ويرجحه ان الغالب على الاعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزيتب) ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما قدم (فان ختم) فعال علما للمؤنث (باراء كسقار اسماء) من مياه العرب ما حو ظا فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لما وقال الجوهري اسم لبشر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر (وكبار اسم لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم) أي من تميم قال الفرزدق متى تردن يوماسفار تجديها * ادبهم يرمي المستجير المعورا وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسر وا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعوا قاله الخليل (وقد اجتمعت الغتان) أي الاعراب والبناء (في قوله) وهو الاعشى ميمون (ألم تروا ارماء عادا * أودى بها الليل والنهار ومردهر على وبار * فهلكت جهرة وبار) فبنى وبار الاولى على الكسر وأعر ب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير الاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائدا على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال أولا هلكت على القبيلة وقانيا وباروا على أهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب بار وباروا والالف كما يكتب ساروا ورم اسم قبيلة عاد وادى بها أهلها (وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها به بنزال) في التعريف والعدل والوزن والتأنيث (كقوله) وهو نجيم بن صعيب في امرأته (اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام) فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمى باب حذام مذكرا زال وجبت البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الا نوثنا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قوله سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكرنا يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرف مؤنث وبنى لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك أشار الناظم بقوله

وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم (الخامس أمس) من المعدول (اذا كان مراد به اليوم الذي يليه يومك ولم يصف ولم يقرب بالالف

(٢٩ تصريح في) لا يتكلم بغير لغته ولو قطع اربار با كما في مسألة الكسائي وسيبويه وأما ثانيا فلان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وانه عربي خالص اهـ والحق ان العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطا وسيبويه ظن ان ساقاله الكسائي في مسألة الزنبور خطأ كما حققنا ذلك في حواشي الالفية وقد رأيت بخط مولانا القاضي تاج الدين السبكي رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جلته والذي يظهر ان العربي لا يلحن ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته فيتعين تأويلها وذك كر مسألة ليس التاييب الامسك وان الاجر واليزيدي لقنا بعض الحجاز بين الرفع وجهدا فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهدا فلم يفعل وقال ليس فيها انهما لم يمكنهما بغير لغتهما بل انهما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل بان عدم الفعل قد يجامع القدرة وأما ان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فقد عوي خالية عن الدليل اذ وقع لكثير من الائمة الانكار على بعض العرب كزيتب

والعجاج وأنى تخيلة ويحتمل أن الأعشى من هذه الطبقة (قوله فان بعض بني تميم الخ) وينظر ما وجه اختلاف العرب في أمس دون
سحر بل وقع الحزم في سحر عند استيفاء الشروط بأنه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبني على الاختلاف السابق وقالوا هنا في أمس
إذا كان ظرفا مراداه مغين بني باجاءهم وما المانع من أن يقال به في سحر أيضا وما الفرق بينهما مع أن كلامهم ما ظرف يمكن أن
يكون معدولا عما فيه الالف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوله نجسا) قال الدنوشري قال العيني ونجسا صفة لعجائز أو بدل أو عطف
بيان وينظر هل يصح كونه حالاً منها (قوله الممنوع الصرف) قال الدنوشري أسند الممنوع إلى ضمير الأعراب فيه تجوزو الممنوع
في الحقيقة هو أمس في حالة الرفع والاقتصار على التميميين والحجازيين في أمس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لا بدله من
نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فانه مهم (قوله والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) قال الزرقاني فائدة قال الرضي إذا سميت
بأمس رجلا على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف غاق إذا سميت به وذلك أن كل مفرد مبني تسمى به شخصاً فالواجب فيه الأعراب
مع الصرف كما يجب في باب الأعلام ٢٢٦ وان سميت به على لغة بني تميم صرفته أيضا في الأحوال كلها لأنه لا بد من صرفه

في النصب والمجر لأنه مبني
على الكسر عندهم
فيهما وإذا صرفته في
الحالين وجب الصرف
في الرفع أيضا إذا ليس في
الكلام اسم منصرف
في الجسر والنصب غير
منصرف في الرفع (قوله
أو صغرت) قال الدنوشري
يقوم منه جواز التصغير
وهو مذهب ومنعه
بعضهم فقالوا لا يصغر
والأول ذهب إليه المبرد
والفارسي وابن مالك
والحريري والثاني عن
س وقوفاً منه مع السماع
والأولون اعتمدوا على
التكسير فان التكسير
والتصغير أخوان قال في
الصحاح ولا يصغر أمس
انتهى وذكر نحوه

واللام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفاً فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقاً) رفعا ونصباً وجرّاً (لأنه) علم
على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الأمس) المعروف بال فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين
وشاهدت أمس وما رأيت زيدا أمس بالفتح فيهما (كقوله
لقد رأيت عجيباً أمسي) * عجائزاً مثل السعال على نجسا
فامنى مجروراً بالفتحة والالف فيه للإطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء على خلاف الزجاجة ووجهه
الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور وزعم بعضهم أن أمسي هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه
عائد على المصدر المفهوم منه أي مذاً أمسي هو أي المساء وفيه بعد وهذا الإطلاق للقليل من بني تميم
(وجههم وهم يخص ذلك) الأعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالي النصب والمجر
فيعني على الكسر فيهما (كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس * وتناس الذي تضمن أمس)
فرفع أمس على القاهلية بتضمن ولم يبنونه وعن بالنون من عن يعن إذا عرض ويروي عزب الراي بمعنى
غلب وتناس آخر من التناسي وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه (والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقاً)
في الرفع والنصب والمجر (على تقدير متضمناً معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع بن
الاقرن منع البقاء بقلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تسمى
وطلوعها جراء ضافية * وغروبها صقراء كالورس
اليوم اعلم ما يجب به * (ومضى بفصل قضائه أمس)
فأمس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافي مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رفع
أمس بتضمن في البيت السابق لأن إحدى اللغتين لا تصادم الأخرى (فان أردت بأمس يوماً من الأيام
الماضية مبهما) أي أمسا ما من الأموس (أو عرفته بالاضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) عرفته
(بالاداة) نحو الأمس أو صغرتة نحو أميس أو كسرتة نحو أموس (فهو معرب اجاعاً) أعراب المنصرف
(وإذا استعملت المجرى) من أل والاضافة (المراد به معين ظرفاً فهو مبني اجاعاً) لتضمنه معنى الحرف

فصل

الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام س فقال
ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا وان ثنى أو جمع فالأعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين
اشباهه فاذا ثنى أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنى والجمع من هذا الجنس شهرة الواحد انتهى
وقوله فتظهر اللام أي إذا رديها من اسمان معينان وبالجمع أموس معية فان اللام تظهر لتسدل على المعين بخلاف ما إذا أراد
واحد من المعينين لما ذكر من الاشبهاء وأما إذا رديها بالمثنى اسمان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كما مفرد المنكر
فستعملان كما استعماله انتهى ويستفاد منه ان من شروط بناءه أن لا يثنى (قوله فهو معرب اجاعاً) قال الزرقاني أي لزوال علة
البناء أي تقدير اللام قال الرضي مانصه ويرى اني المقارن للام ولعل ذلك التقدير زيادة للام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال
الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على معناه وقال أيضا قال في القاموس أمس مثلثة الأخر مبنية
اليوم الذي قبل يومك بليته بني مغرفة فاذا دخلها أل فعربة وسمع رأيت به أمسا مبنوناً وهي شاذة الجمع أمس وأموس وآماس

وخالف الاخفش الخ
قال الدنوشري الذي
بقتضيه النظر صحة ما قاله
الاخفش وكونه هو
الصواب لانه عند قصد
التذكير لا يعود الوصف
ولا الدلالة عليه لان
معنى أحرر حينئذ
شخص مسمى بهذا
الاسم ولا نسلم ان الزائل
عادو قوله واذا زال المانع
الخ غير مسلم (قوله اذا
لم يكن معتادا) قال
الدنوشري الضمير
المستتر في يكن راجع
للزوال المفهوم من
قوله لا يزيل شيئا وايضا
ذلك ان الهمزة في نحو
أجد اعتيد زوالها
لاجل التصغير بخلاف
العدل في نحو عمر فانه
لم يعتد زواله لاجله
فتأمل (قوله خدر
عنيرة) يدل من الخدر
والويلات مبتدأ ولك
مقدما خبره وهي معترضة
بين القول ومقوله قاله
العيني وأقول لا نسلم ذلك
بل الكل مقول القول
وكان شبهته كسر ان بعد
القول ويرد بانها مكسورة
لكونها جملة استثنائية
قبل دخول القول
(قوله ينبغي ان يحمل
الخ) قال الدنوشري
أقول هذا الحمل لا حاجة

* (فصل) * يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد أربع أسباب الاولى أن يكون أحد سببيه (المأذنين
له من الصرف) (العامة ثم يشكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو ما التأنيت أو الزيادة
أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف اللاحق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر
ويزيد وبراءة ومعهديكرب وادطي) لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد
موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه أشار الناظم بقوله

واصرفن ما نكرنا * من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كان صفة قبل العلمية كآجر وسكران) اذا نكرنا (فسيبويه يهويه
غير منصرف) للوزن أو الزيادة وعود الوصف الاصل بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل (وخالف
الاخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود وورد بان زوال
الصفة كان مانعا وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش
رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقه في) كتابه (الاولى) وان أكثر المصنفين لم يذكروا المخالفة
وذكر موافقة أولي لانها آخر قوله انتهى * السبب (الثاني) التصغير المزيل لاحد السببين (المأذنين
من الصرف) (كحميد وعمر في) تصغيري (أحمد وعمر) فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان
الزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضع في الحواشي
ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه عدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم
بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي أما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه تحفظا
لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا
ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلى) بكسر التاء المشناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة
آخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه (علما فانه ينصرف مكبرا ولا
ينصرف مصغرا الاستكمال العليين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيل في بضم
أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدرج وتبسط * السبب (الثالث) ارادة
التناسب (للمصرف) (كقراءة نافع والكسائي سلا سلا) بالصرف المناسبة اغلالا (وقواريرا) وقواريرا
بصرفهما ووصلا ليناسب الاول آخر سائر الآيات والثاني الاول عند صرفه قاله الخبيصي (و) نحو
(قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا) بصرفهما لتناسب وذا وشوا عاونسرا وأفاديهاتين القراءتين انه
لا فرق فيما يمنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعليتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول
من صرف الجمع الذي لا نظيره في الاتحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز
مطلقا على لغة * السبب (الرابع) الضرورة (أما بالكسرة كقوله

اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم * عصائب طير تهدي بعصائب
والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امر والقيس

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيرة) * فقالت لك الويلات انك مرجلي

فصرف عنيرة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير قرأى فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل
لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غير ها والخدر بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم
وفي الصحاح الخدر الاسترومعي انك مرجلي بالجيم انك تصير في راحلة أي ماشية لعقرك ظاهر بعيري قال
الدساميني ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على انه يجوز للضطر أن يحمل غير المنصرف
كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمانع
لوجود العليتين المحققين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة) حكاهما

اليه بل هو تنوين صرف ويمكن انتفاء فائدته من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاستعانة

(قوله بدل من غائلة) قال الدنوشري أو خبر مبتدأ محذوف كما قال العيني (قوله فاجاز الخ) قال الدنوشري يؤخذ من التعليل ان غير
العلمية من الاسباب مثلهما الوجود أحد السببين كالوصفية في قائم انتهى وكتب شيخنا الغنيمي بعده ولك أن تقول هذا لا يصح
إذ هذا القائل مصرح بالاجازة مع العلمية ٢٢٨ دون غيرهما فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالابطال وغاية ما يقال ان

التعليل مقدوح فيه بكذا
وكذا على اننا لانسلم ان تعليله
مقدوح فيه وانما معناه
فيما يظهر الآن ان
أحد سببي المنع الذي لو
فرضنا انضمام سبب
آخر اليه منع فاذا وجد
نازعه ذلك ونحو قائم
الذي أورده ليس كذلك
فليتأمل مع التحرير
والله أعلم انتهى ثم كتب
الدنوشري بعده قول
هذا المحشي فلا يصح
الخ مردود وكان الصواب
أن يقول مثلاً لمزية
العلمية على غيرها
ويبين وجه المزية
(قوله وحكي الفخر
الرازي الخ) قال الدنوشري
هذا مذهب مردود بما
قال الشارح ولأن الأصل
في الاسماء أن تكون
منصرفة فليس للعلة
الواحدة من القوة
ما يجذب من الأصل وشبهها
ببراعة الذمة فانها لما كانت
هي الأصل لم تصرف مشغلة
الابشادة عدلين وذلك
لان الأصول تراعى
ويحفظ عليها والثاني
ان الاسماء التي تشبه
الافعال من وجه واحد
كثيرة فلوراعينا الوجه

الاخفش وقال كانتها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فحرت ألسنتهم على ذلك في الكلام
(وأجاز الكوفيون) الأبا موسى الحامض من شيوخهم (والاخفش والفارسي) من البصريين
(للضطر أن يمنع صرف المنصرف) قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه
الاصول بالفروع (وأباه سائر البصريين) أي باقهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الاخطل
(طلب الازارق بالكتائب اذ هوت) * بشيبي غائلة النفوس غدور
فمنع صرف شيبي للضرورة وهو علم مصر وف وهو شيبي بن يزيد رأس الخوارج الازارقة وبالغ في آخره
حتى ادعى الخلفاء وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس
حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع الازرق بن ابي فراه مفعول طلب والاصل الازارقة
بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر اطعمه وغيره والغائلة الشر وغدور
ففعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (وعن) أبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب انه
أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية
وغيره فاجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ما يؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكي
الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية
وغيرها وهو جار على أصلهم قائم يدعون ان الفعل أصل للصدر فزال فرعياً الاشتقاق وما بقي الا
فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعياً واحدة وهي الافتقار فيكون
السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك أن تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم
ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

ولا اضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

(فصل * المنقوص) وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم
حذفت ياءه رفعا وجراناً بابق) سواء كان جملاً لا نظيره في الاتحاد أم مصغراً فالاول (كجوار) فان
مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع (و) الثاني نحو (أعجم) تصغير أعجمي فان مانعه من الصرف
الوصف ووزن الفعل وهو أبسط بنما على ان وزن أفعيل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه
(وكذا ان كان علماً كقاض علم امرأة) فان مانعه من الصرف العلمية والثاني المفعول (وكبري
علما) فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المفعول عنه فتقول جاءني جوار وأعجم وقاض ويرم
ومررت بجوار وأعجم وقاض ويرم بالتثنية وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه أشار الناظم
بقوله وما يكون منه منقوصا في * اعرابه نهج جوار يقتضي

هذا قول سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي اسحق وجمهور البصريين (خلاف اليونان وعيسى بن
عمر من البصريين) (والكسائي) وأبي زيد والبغداديين (فانهم يشبثون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا)
فية ولون في الرفع جاءني جوارى وأعجمي وقاض ويرم بآيات الياء ساكنة فیهن مقدرا فيهما الضمة
ويقولون في الجر مررت بجوارى وأعجمي وقاض ويرم بفتح الياء فيهن (كما) تفتح (في النصب
احتجوا بقوله) وهو الفرزدق (قد عجبتمني ومن يعيليا) * لما رأني خلقا مقوليا
بفتح الياء من يعيليا مصغرا على علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كينيطر وألفه

الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحيث تكثر مخالفة الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم للاطلاق
في الاعراب فلا ينبغي أن يجذب الاصل الى حيز الفرع الاسباب قوي قاله ابن اياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشري ينظر
هل يخالف ذلك ما قاله الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار الى الفاعل أولا * (فصل) *

(قوله ان الفرزدق أخطأ) نلير هذا قول الجرجاني ان قول الفرزدق ما أنت بالحكم ٢١٩ الترضى حكومته خطا باجتماع وفي ذلك

للإطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد ههنا ثا الهيمته والمقلولي بفتح الميم المتجاف المنكمش وقال عبد الله بن أبي اسحق المحضري النحوي ان الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا وردبانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور

فلو كان عبد الله مولى لهجوته * (ولكن عبد الله مولى مواليا)

فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حذف الفجر وليال * (هذا باب اعراب الفعل المضارع)

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاثان كان مرفوعا كيتوم وانما اختلفوا في تحقيق الرفع له ما هو على أقوال أصحابها قولهم (دافع المضارع تجرد من الناصب والجازم وفاقا للقراء) وغيره من حذاق الكوفيين والاختلاف واليه أشار الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا تجرد * من ناصب وجازم كنسعد

(لا) رافعه (حلو) محل الاسم خلافا للبصريين (غير الاختفش والزا جاج قالوا ولما اذا دخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حيزا محلا محلا لاسم ولا رافعه حروف المضارعة - تخلافا للكسائي ولا مضارعة للاسم خلافا للعرب من الكوفيين والزا جاج من البصريين واعترض قول القراء بان التجرد أمر عديم والعدم لا يكون سببا لوجود غيره وأجيب بان التجرد أمر وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد (لا تتقاضاه بنحوه لا تفعل) وسوف تفعل فان المضارع فيه مرفوع وليس حال المحل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بان الرفع استقرار قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيره اذا أثر العامل لا يغيره الاعمال آخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وأجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالتحمل على الاسم ومضارعة اياه (وناصبه أربعة) عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها ان وهي لنفي سيفعل) أي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لئن نهرح عليه ما كفني حتى يرجع اليناموسي فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسي واما الى غير غاية نحو لئن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر أبدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والالكان ممكن لا محالا (ولا يقتضي) ان (تأيد النفي) خلافا للزمخشري في أنموذجه لانها لو كانت للتأيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ان في قوله تعالى وان يتمنوه أبدا ولم تجتمع مع ما هو لا انتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن أبرح الارض حتى يأذن لي أبي وتأيد النفي في ان يخلقوا ذبابا لا مخرجي لا من مقتضيات ان (ولا) تقتضي (توكيده) أي النفي (خلافا للزمخشري) في كشافه في تفسيره اني بل قولك ان أقوم محتمل لان ترديدك لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم افادة التأيد والتأيد (ولا تنقم) ان (دعائية) بان يكون الفعل بمدادعاء (خلافا لابن السراج) وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعني لا أكون ولا حجة لهم فيها الا مكان جعلها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القنطروا اختار في المعنى غيره فقال وتأتي لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحق في قوله

دليل على انه ليس كل عربي يحتاج بكلامه وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك * (هذا باب اعراب الفعل) * (قوله وسلم من نوني التوكيد) هذا انما يحتاج اليه اذا أراد ان يكون مرفوعا لفظا أو تقديرافقط وهو الذي يتصرفون عليه في تعريف الاعراب والمغرب فان أراد ما هو أعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه له ذا القيد لان المضارع المؤكد بنوني التوكيد والذي اتصلت به نون الاثان اذا تجرد من الناصب والجازم مرفوع محلا (قوله لزم التناقض بذكر اليوم) قال الدوشري قد يقال ان محل افادتها التأيد انما هو عند الإطلاق قاله الشمني (قوله ولا تنقم الخ) قال الدوشري ينظر عليه هل ان دالة على النفي تضمننا أو التراما والظاهر الثاني حتى تكون دلالتها على النفي كدلالة العمى على البصر في الآية المذكورة لن ذلة على طاب عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهي موضوعة لطالب المضاف لاله مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفي تضمنية ولم يحجز كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك

تشبه منه فليحذر عبد الله وعلى العيصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده بل التشبه من هذين القائلين أيضا فان المراجع

في مدلولات الالفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذي لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام آفة اللغة ان مدلولها المطابق انما هو النفي على ما فيه من المسامحة المشهورة وان هذه المعاني الزائدة انما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حرر في محله وكان الشارح أشار الى ذلك بقوله بان يكون الفعل بعدها دعاء وبقوله مدعين ان معناه الخ فليفهم (قوله لن ترأوا الخ) قال الزرقاني هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله ثم لازالت الخ دعاء له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم وقوله ثم لازلت لكم أي لانعامكم وقوله خالدا الخ أي باقيا بقاء الجبال قال الدماميني البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن ترأوا كذلك خبر لا دعاء ولا تعينه كون المعطوف عليه بشم دعاء بناء على ٢٣ جواز عطف الانشاء على الخبر (قوله كما في ويلمه) قال الزرقاني أصله ويل أمه فحذفت الهمزة (قوله

تخالف الخليل والكسائي) قال

الدنوشري ردس مذهب الخليل والكسائي بجواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيد ان أضرب وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقدم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى أن لن هي لا أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف قاله المرادي (قوله وتر كما الثلاثة الباقية الخ) مر أحد الثلاثة وجوابه في كلام الدنوشري والكسائي ان التركيب فرع عن البساطة فلا بدعي الا بدليل قاطع والثالث أنها لو كانت كسنة مما ذكر فكانت لا داخلية على مصدر مقدر من ان والفعل ومعنى أن يقوم زيد لا قيام زيد فتدخل لا على المعرفة من

لن ترأوا كذلك ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

انتهى وهي بسيطة على وضعها الاصل عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) النافية (فأبدلت الالف نونا خالدا للفراء) وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعلها مهملا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كنسفة فالعكس (ولا) أصلها (لان) فتكون مكية من لا النافية نظر المعناها ومن ان المصدرية نظر العملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كما في ويلمه (والالف للسالكين خلافا لخليل والكسائي) والخازن جى وحجتهم قرب لفظا منهما وان معناه من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة أنشد أبو زيد مجابر الانصاري فان أمسك فان العيش حلو * الى كأنه عسل مشوب بربحي الممره مالا أن يلقى * ويعرض دون أبعد الخطوب

أي لن يلقى وزد عليهم باربعة أمور أقواها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله السلوين وتر كما الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب (الثاني في المصدرية) وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقدير ان نحو جئت لك تكرمي اذا قدرت ان الاصل لي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت في تعليلية (فاما) المصدرية فناصبه بنفسها كما ان المصدرية كذلك وأما (التعليلية فخارة) والناصب بعدها ان مضمرة (لزو ما في النشر) وقد تظهر في الشعر (قوله * كيما ان تغر وتجدنا * وشياني وما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والحارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئت لك كي أتعلم وقولهم كيما وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها ان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله * ولا لآبهم أبادوا * رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ عن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيما كما يقولون له فان أجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير البحر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبة قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يوه ثبناضرة كيما في وجود أي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتتبع المصدرية ان سبقتها اللام نحو

غير تكرير مع انه يكون مبتدأ لا خبر له ولا في الكلام ما ينوب منابه وانما ذكرنا هاتين التابقي النفس متشوقة لها (قوله واخراج لكيلا بالاستفهامية عن الصدر) قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستفهامية اذ اركبت مع ذالا يلزم صدر بيتها فيعمل سا قبلها فيمارفعا نحو كان ماذا نصبا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولا بن المرحل المغربي في ذلك رسالة (قوله وتتبع المصدرية الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل وتتبع أي في المصدرية بعد اللام على رأي وهو رأي س والجمهور ومعلقا على رأي أي وهو رأي الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام أولم تقدمها وتتبع الثانية أي وهي الجارة مطلقا أي على رأي أي وهو رأي قوم من النحويين يرونها الجارة على كل حال تقدمت اللام أولم تقدم وترجع مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شراحه كالدماميني كقولك جئت لك كي أن تكرمني فيترجح أن تكون كي حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لما وانما يترجح الاول بوجوه

أما أولاً فلان إن أم الباب فالأولى الاعتناء بشأنها وإذا جعلت كي تعليلية لزم أن يكون كي هي الناصبة ففقيه وفاعل استحققه من الاعتناء بشأنها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانياً فلان ما كان أصلاً في باب لا يجعل تو كيداً غيره وأما ثالثاً فلان إن وليت الفعل فكانت لقربها ومجاورتها الحق بالأعمال من البعيد انتهى فان قلت قواؤه وترجع مع اظهار ان مرادفة اللام الخ بل وقوله ومثله ويتعين الثانية مطلقاً الخ فيجد جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرة له في غير ضرورة فيخالف قول الشارح لئلا يدخل الجار على الجار فان خص بغير ذلك سئل عن المعنى القارق واتجه حينئذ أن يقال ساع ذلك في بعض المواضع فلا يسغ مطلقاً ليتبين امكانه قلت لا نسلم المخالفة من هذه الجهة لان معنى كلام الشارح ان الحرف الذي جربا بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جرو وهذا لا ينافي انه يجوز تو كيد حرف الجر بحرف جرو آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعيين المصدرية بعد اللام الذي هو مذهب س والجزم هو لا يمكن حمل كي على انها حرف جرمؤ كد اللام والنصب بان مقدرة بعد دهما كما قالوه في عكسه نحو جئت كي لاقرأ فأفالمحصل انه ان أراد دخول حرف الجر الممتنع مطلقاً اجتماعهما أشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه وان أراد به ما اذا كان الثاني هو الجار والاول داخل عليه فهو هذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جرمؤ كد اللام قبلها كما في عكسه فلا يتأمل من خط ابن قاسم العبادي (قوله لكي لا تأسوا) قال الدنوشري ما خوذ من الآسي ٢٣١ وهو الحزن قال بعضهم والتاسي

لكي لا تأسوا) لئلا يدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليلية ان تأخرت عنها اللام أو أن) فالاول (نحو قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات (كي لتقضي رقيمة * وعدتي غير مختلس) فكي هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضي عنها وتقضي منصوب بان مضمره وأما حكاية الاخفش لكي ما أضربك بالرفع فخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤ كد اللام كما كدت الكاف بمثل في ليس كمثل شيء ومثل بالكاف في مثل كعصف ما كول (و) الثاني نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لاهسان خلافاً للزنجشري فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً * لسانك (كيما ان تغرو وتخدعاً) فكي هنا تعليلية لتأخر ان عنها وكل الناس مفعول أول لما نحاول لسانك مفعوله الثاني وتغريضم الغين المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الامران) المصدرية والتعليلية ان فقد سبق اللام وتأخر ان أو وجدنا فالاول كما (في نحو) لكي لا يكون دولة) فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس كي وعلى الثاني منصوب بان مضمره بعد كي والاولى ان تكون مصدرية كما ذكره الموضع في باب حروف الجر (و) الثاني كما في (قوله أردت لكيما ان تطير بقربتي) * فقدر كهنا شأنا ببدا بلقع فكي تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتأخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان مؤ كد المعنى السبب وان كانت تعليلية فاللام مؤ كد المعنى التعليل وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لان تا كيد الجار بجار أسهل من تا كيد حرف مصدر بحرف مصدرى قاله

عند الأئمة ان تنظر الى أسي غيرك أي حزنه وأنه مثل حزنك فتصبر والاسي هو الحزن ولا يعجني هذا وهو عندي ماخوذ من قولهم أسي الجرح والجرح أي داوى والآسي هو الطبيب المداوى فكان معنى التاسي الطبيب والتداوى بالصبر ولو كان على ما ذهبوا اليه لكان معنى التاسي التجزئ تقول أسييت أي حزنت وتاسيت انتهى من سلوان المطاع (قوله لتقضي قال الدنوشري

هو يسكون الياء من تقضي لانه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي أي قضاء غير اختلاس أي ذي اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله) وأما حكاية الاخفش الخ قال الدنوشري مراده منه ان ما موصول حرفي هو والفعل اسم تاويل الجور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول المتن وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام وقوله كما كدت اللام بمثل الخ هذا مبني على ان الكاف أصلية ومثل زائدة مؤ كد المعنى في المعنى وان كانت الكاف مضافاً إليها أو حرفاً جارياً لها وأما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهي المؤكدة واذا قلنا لازائدة فلا تا كيد لاحدها بالآخر فلا يتأمل (قوله ويجوز الامران الخ) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادي تنبيه تحصل ان كي اذا تجردت لفظاً عن اللام جاز ان تكون مصدرية وان تكون حرف جرو وان مقدرة بعدها لا تظهر الا في الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها ترجع كونها جارة بمعنى اللام وبقى ما اذا تأخرت عنها اللام نحو جئت كي لاقرأ وتتعين حينئذ انها حرف جرو اللام تا كيد لها وان مضمره بعدها ولا يجوز ان تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون كي زائدة لانه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيجعل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال قال أبو حيان وأجمعوا على انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالانافية وما الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن واقعهم من

الكوفيين في الاختيار وجوز الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط في بطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وعبارته التسهيل ولا يتقدم معمول معها فلا يجوز جئت النحوي أن علم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل أي فتقول جئت النحوي أن تعلم ينصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسئلة من (قوله في الابتداء) قال الدنوشري لو حذف في لكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مساححة وكذا فيما يأتي * (فائدة) * أن المصدرية الداخلة على الماضي والأمر وما المصدرية مثلاً كيف يصدق عليها حذف الحرف ولم يدل على معنى اليقظة ومن زعم أن لهما معنى فعلية بيانه وقد يقال في أن أنه يكفي في صدق حذف الحرف عليها دلالة انتهاء الاستقبال حين دخوله على المضارع فإن صدق الحذف على أفراد الحدود بالاطلاق العام دون الدوام ومعنى الاطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول ٢٣٢ في وقت ما انتهى ولك أن تقول يكفي في صدق حذف الحرف عليها دلالة انتهاء السبيل

دأوا وهي من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتأكيد معنى السبيل (قوله ومحملة لهما) أي موضع النصب والجرو وجه الاجتهاد أن محل أن وصلتها بعد حذف الحرف هل هو نصب أو جر كما تقدم في آخر باب حروف الجر (قوله يهملها) قال الدنوشري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج إلى تكتة وقد يقال في عبارته إشارة إلى قوله ذلك (قوله والقول بأن أصله يسمون الخ) قال الدنوشري جعل الهماميني كون الأصل يسمون منصوباً بأن أولى من إهمال أن ووجهه بأن محل أن الناصبة على أن المصدرية في الإهمال قليل وليس بقياسي وإن وقع في شذوذ

الموضع في الحواشي والشن يفتح الشين المعجمة القرية الخ لئلا يفتتح الباء الموحدة والارض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفراء التي لا شيء فيها الناصب (الثالث ان) المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (في نحو وأن تصوموا خير لكم) والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت أن أعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل أن ياتي يوم ومحملة لهما في نحو (والذي أطمع أن يغفر لي) خطيئتي أصله في أن يغفر لي فحذفت في نصب ما بعده وأبقى على جره وأكثر العرب على وجوب إعمالها (وبعضهم يهملها) جوازاً (جاء على ما اختارها المصدرية) بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائي وإليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أهمل أن جاء على ما اختار حيث استحققت عملاً (كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع يتم والقول بأن أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للسالكين لفظاً واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله أن تقرأ على أسماء ويحكى * مني السلام وإن لا تشعر أحدًا)

فإن الأولى والثانية مصدرية إن غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الأولى وأعلنت الثانية وبعضهم أهمل ما المصدرية جاء على أن المصدرية نحو كما تكونوا يولي عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضع تبعاً للناظم من أن هذه مصدرية مبهمة هو قول البصريين وزعم الكوفيين أنها مخففة من الثقيلة شذاً تصالحها بالعل المنصرف الخبري والقياس فصله منها بقدا واحداً أخواتها (وثاني أن مفسرة) بمنزلة أي (وزائدة) دخولها وخروجها سواء (ومخففة من أن) المشددة (فلا تنصب) الفعل (المضارع) في هذه الأحوال الثلاثة قول كل ضابط يضبطها (والمفسرة هي المسبوقة بحملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها حلة ولم تقترن بجار (نحو فإوحينا إليه أن اصنع الفلك) أي اصنع (وانطلق الملا منهم أن امشوا) أي امشوا إذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرجوا وأمرهم أن الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلبت له أن أفعل كذا لأن الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد مصدر يح القول ولا يجوز ذكر عسجداً أن ذهباً لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بأي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت إليه بأن أفعل لدخول الجار نص عليه الموضع في القواعد الصغرى

من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مقيس وقوعه في فصيح الكلام شائع فالصواب أن التخرج وعن على هذا أظهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) في فتاوى الجلال السيوطي مسألة هل ورد في الحديث كما تكونون يولي عليكم الجواب نعم رواه ابن جريح في مجمع من حديث الحسن بن أبي بكر وفيها بعد ذلك أنه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولي عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فأجاب بأن هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ كما تكونوا بلا نون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثاني وهو رأي الكوفيين والمبرد أنه منصوب أو رده شاهد على مذهبه أن ما تنصب الثالث أنه من تغييرات الرواة (قوله لأن الجملة السابقة الخ) قال الدنوشري ينتظر إذا لم تكن مفسرة

هل هي مصدرية أو زائدة أو مخففة فليأتكم (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدنوشري قال الدماميني فهم رجمه الله ان الجماعة أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير ككبت نفسه فباطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لم يتعلق ككبت وهو الشئ المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشئ قال الرضى وان لا تفسر الامفعول لا مقدر اللفظ الا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر رأى نادينا بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله ككبت اليه ان قم أى ككبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لككبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله ٢٣٣ تعالى اذ اوحينا الى أمك ما يوحى

أن اقد فيه انتهى وقال الشمني وأقول هذا اختيار الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغت) أى كما قال المصنف وقال باغت منقول من بغته بالامر اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكرو قيل قائله ارقم بن علباء الشكري (قوله فامهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الا ترى (قوله حتى اذا ان كانه) قال الدنوشري ينظر هل اذا شرطية أو هي ظرف مجرد عن الشرط أو هي فجائية فان قلنا بالاول فان شرطها وجوابها أو بالثاني فان الجملة الفعلية المترتبة بعدها أو بالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعدها حتى وقد يقال انها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره

وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال في المعنى وهو متجه لانك اذا قلت ككبت اليه ان افعلم يمكن افعلم نفس ككبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أى ذهب ولهذا وجئت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره (والزائدة هي التالية للسا) التوقيفية (نحو فلما أن جاء الشير) ألقاه على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغت الشكري (كأن ظبية تعطوا الى وارق السلم) فيمن جر ظبية أى كظبية وتعطوا تتناول الى الشجر لتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتح تحتين شجر له شوك (أو) الواقعة (بين) فعل (القسم) المذكور (ولو كقوله) فاقسم ان لو التقينا وانتم * لمكان لكم يوم من الشر مظالم أو المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق أى أقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جي به ليربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المعنى أو الواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه * معاطى يدي في لجة المساء غامر فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد لما أو قلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزداد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم جعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله وأجيب بان مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا ان لا نتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر (والخففة من ان) المشددة (هي الواقعة) غالبا (بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة علم أم لا فالاول (نحو علم ان سيكون) الثاني (نحو أفلا يرون ان لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص احتراز من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراء بعضهم أفلا يرون ان لا يرجع بالنصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا ان لا تكون) فتنة في قراءة الرفع (ومجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة) اجراء للظن على أصله من غير تاويل (و) النصب (هو الارجح) لان التأويل على خلاف الأصل (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أى على النصب (في) ألم (أحسب الناس ان يتركوا) بحذف النون (واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرأه غير أى عمروه الاخوين) جزؤه والكسائي (بالنصب) وقرأ أبو عمرو وجزؤه والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرأ بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى انك ترفع في رأيت ان لا يقوم زيد اذا أردت اليقين مثل أفلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان أردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافا للبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافة فتنبص ان الواقعة بعده الفعل

(٣٠ تخرج في) حتى اذا يقال فيه كانه الخ المعاطاة المتأولة واللجة باللام المضمومة متوالياً بحجم معظم المساء والغامر بالمعجمة المعطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمني فعليه يكون عام خبرا بعد خبر لسكان أو صفة لمعطى ان صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وعمل في انقاده كما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو معمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويؤخذ منه ان في لجة المساء متعلق بغامر وهو غير متعين (قوله فتنبص ان الواقعة) قال الزرقاني مترتب على المنى وكذا قوله وترفع

(قوله والنوعان الخ) قال الدنوشري لو دبر بقوله والامر ان كان أولى (قوله بنذ العلم الصريح) قال الدنوشري الباقي في معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشري مقابله انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها اذا والاصل ان يقول اذا جئتني اكرمك فحذف ما تضاف اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور وقاله المرادى (قوله بان اعتمد الخ) ظاهره محصر وقوعها حشوا في ذلك وانه ليس من وقوعها حشوا ونحوها يزيد اذن اكرمك ويؤخذ من كلام أبي حيان خلافة لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن اكرم بطلان العمل عن القراء واجازته عن الكسائي قال ولا تضأحفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها ان لا تعمل والحالة ٢٣٤ هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تصدر افظافهي مصدرة

في النية لان النية بالمفعول
التأخير اه فقوله لان
النية الخ يفيد عدم
التقدم قطعاً عند
البصريين فيما تقدم فيه
النداء هذا ويبنى ان
يكون المقصود حصر
الحشوا الذي يهمل معه
وجوبها والافسياني فيما
اذا سبقها العاطف انها
تهمل في غير هذه المسائل
الثلاث (قوله أو مقدر
الخ) قال الدنوشري ينافيه
ما صرح به العيني في شرح
الشواهد ان ذلك جواب
للقسم المذكور في البيت قبله
خلفت برب الراقصات
الى منى
يغول الغيا في نصها وذمها
لكن العيني تناقض كلامه
فانه قال قبل ما ذكرناه
عنه ولا أقبلها في موضع
جزم على جواب الشرط قال
والراقصات ابل الجميع
نالى يتبخرن في مشين
كانهن يرقصن ويغول

ولا اجراء غيره مجراه فيرفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري
غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والقراء وابن الانباري ينصبان بعد العلم الصريح والى
النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله وبلان انصبه وكى كذا بان * لا يعد علم والى من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحيح واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد
ومن غير الغالب وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن
الناصب (الرابع اذن) والصحيح انها بسيطة لامر كية من اذوان أو اذوان وعلى البساطة فالصحيح انها
الناصب بنفسها لان مضمرة بعدها (وهي) على القول بالحرفية (حرف جواب وخراء) عند سيبويه وقال
الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تمحض للجواب بدليل انه يقال أجبك
فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضي
ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يحيا به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر
سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي
فيه جزءا لمضمون كلام آخر وكان القياس الغائها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط اعمالها ثلاثة
أمور أحدها ان تتصدر) في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف محالها (فان وقعت حشوا) في الكلام
بان اعتمدها بعد ما على ما قبلها (أهملت) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها
نحو أنا اذن اكرمك الثانية ان يكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تأتي اذن اكرمك الثالثة ان يكون جواب
قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا أخرج أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة
(لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذا لا أقبلها)

يرفع أقبلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف
وأهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المعنى تبعاً للشارح
وضمير مثلها عائدا على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثير امتدح عبد العزيز
بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن على أعمالك فتعني أن يكون كاتبه فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة
والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى وأعني عليه ان اكون كاتبه كما فعلت
أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذا أهلك أو أطيرا)
بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورة و (الخبر) أي خبر ان

يقطع والنص السير الشديد والذميل يقتض الزال المعجمة تنوع من السير والضمير في مثلها
ولا أقبلها يرجع الى خطة الرشيد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافي قول الشارح انه راجع الى المقالة وما معنى خطة الرشيد اه
وأقول لا ينافي لانه لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبي الخليفة عمر وكان نائباً بمصر عن ابن أخيه سليمان
الخليفة ولم يل عبد العزيز بالخلاف وان وقع للدمامي في ذلك وكان مدحه فاعجب به غناه فطلب منه ان يكون كاتبه فلاح منه القبول
وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله عجيبت لترك خطة الرشيد بعد ما * بدالى من عبد العزيز قبولها
ثم ندب على ذلك وقول الدمامي في انه لم يجبه بعيد من الكلام وظاهر هذا معنى خطة الرشيد وروي خطة الهد

(محذوف)

(قوله وجملة اني) قال الدنوشري اضافة الجملة الآن لادنى ملاسة (قوله لاحان) قال الدنوشري اشارة الى رد ما قاله العيني انه حال ذكره في شرح الشواهد (قوله واوا اوفاء) قال الدنوشري ظاهره ان ذلك خاص بهما وان غيرهما ليس مثلهما فاذا قلت انا اخرج الى البغاة ثم اذن اقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز ان نصب وظاهر اطلاق الالفية يقتضي التسوية ٢٣٥ فانه قال * وانصب وارفعها *

اذا اذن من بعد عطف وقعا
(قوله اوي فصل) قال
الدنوشري ان عطف على
متصلا كان ركيكا وان
جعل منصوبا بعد اوي يعني
الا كان حسنا قاله بعض
الافاضل انتهى ووجه
قوله كان ركيكا انه اذا
عطف على قوله ان يتصلا
اقتضى ان الشرط الثالث
أحد الامر من اما ان يتصلا
او ان يفصل بينهما بالقسم
الشرط انما هو الاتصال
غاية الامر ان الفصل بالقسم
مغتفر في الكلام ان
يقال ان يتصلا ولا يضر
الفصل القسم (قوله تشيب
الطفل) قال الدنوشري
جملة تشيب بالياء اوله
صفة لمحرب عيني انتهى
ووجه كونه بالياء يعني
المثناة من فوق لا بالياء
من تحت ان الحرب مؤنثة
بدليل عود ضمير المؤنث
اليها في قوله تعالى حتى
تضع الحرب أوزارها وهذا
بناء على ان فاعل تشيب
مضارع أشاب وهو الظاهر
لعدم احتياجه لحذف
الرابط من جملة الصفة
ويجوز ان يكون يشيب
بالياء المثناة تحت والطفل

(محذوف أي اني لا استطيع ذلك) أولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة بين
اذن وما هي جوابه والاصل لا تتركى اذن أهالك وذهب القراء الى عدم اشتراط التصدير والشعرين
معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو مقبول ثان لتتركى لاحل والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله
* ان صدرت * (فان كان السابق عليها) أي على اذن (واوا اوفاء جاز النصب) والرفع باعتبارين فالرفع
باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب بطلان بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما
بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ) في الشواهد (واذن لا
يلبثوا فاذا ن لا يؤثروا) بالنصب محذوف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبي بن
كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة) فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وانصب وارفعها * اذا اذن من بعد عطف وقعا * قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني أزرك
واذا أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشا أو على الجملة
منها جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعد هامة متأنف أولان المعطوف على
الاول أول انتهى * الامر (الثاني أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب والية
الاشارة بقول النظم * ونصبوا باذن المستقبلا * (فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا أحب
زيدا) لانه حال ولا مدخل للجزء في الحال كما تقدم * الامر (الثالث أن يتصلا) أي أن يكون المضارع
متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها والية الاشارة بقول النظم * والفعل بعد موصلا
* (أو يفصل بينهما القسم) وهو المشار اليه بقول النظم * أو قبله اليمين * (كقوله
اذن والله نرميهم بحرب) * تشيب الطفل من قبل المشيب
فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكدا فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع
من الجرح في قولهم ان الشاة لتجترق نسمع صوت والله نرميها حكاية أبو عبيدة واشترىته والله ألف حكاية ابن
كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا أو عديلا فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن
معه على العمل فيما بعدها واعتبر في المعنى انفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ
الفصل بالنداء أو الدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب
وعند هشام الرفع وحكي سبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها
غير مختصة وانما أعمالها الاكثر من جملة الاعلى ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وانه آخرها عنها
وتوسطها بين جزأها كما جلت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع
* (فصل) * نصبت المضارع بان مضمرة وجوباني خمسة مواضع أحدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
ماض (لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا) (منفي) الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من أدوات النفي (نحو وما كان
الله ليغضبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام
واللام متعلقة بمحذوف لازائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم
الكوفيون فيمن وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال
سموت ولم تكن أهلا لثمنه * ولكن المضيح قد يصاب

فاعل ويشيب مضارع شاب فخرق المضارع مفتوح والجملة صفة محسوبة والعائد محذوف والتقدير يشيب الطفل منه (قوله بالظرف) قال
الدنوشري أي والجار والمجرور اذا افترقا اجتماعا واذا اجتمعوا افتراقا (فصل) * (قوله وجوبا) لو أخرجه عن قوله بان مضمرة كان أولى لان
الوجوب قيد في الاضمار لا في النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أي فعملوا اللام ناصبة قال الدماميني ويلزم عمل عامل الاسم في الفعل

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشي لعل ان ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني أخف منه في الاول لكونه جاراً ومجروراً والبصريين أن يقولوا انها ضعفت بالترام حذفها بخلاف تقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جواباً ثانياً انتهى وببحث فيه بعض الفضلاء بان ضعفها يقتضي عدم تقديم معمولها لما انه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشي الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي وعبارة الدماميني نقل عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فقال كان أصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جازاً ظاهراً ان الواجب الاضمار وذلك لانها كالناثبة عن ان اه وينظر ما معني قوله جازاً ظاهراً ان هل معناه وجاز حذفها أيضاً أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشي رد لزعم بعضهم المتقدم بعد أن رد ما رده قوله بما تقدم وتعليقه بقوله لان الكلام الخ قد يرد وما ٢٣٦ المانع من ان الخبر هنا نحو مريد أي وما كان القرآن محلاً للافتراء على

قياس ولم تكن أهلاً
لسموالمار وأنا أقول
ما قاله هذا الزاعم غير
متعين ويكون ان وصلتها
نحو أعني كان على تأويل
المصدر المؤول باسم المفعول
أي وما كان هذا القرآن
افتراء أي مفترى أو على
حذف مضاف انتهى وما
قاله ذكره المصنف في
المعنى قال في القاعدة
السابعة من الباب الثامن
ان اللفظ قد يكون على
تقدير وذلك التقدير على
تقدير آخر ومثل الآية
ثم قال فلن يفترى مؤول
بالافتراء والافتراء مؤول
بمفترى (قوله تقدمه نفى)
قال الدنوشي ظاهراً
عدم تعيينه بما ويل بل كل
أدوات النفي كذلك وينظر
ما وجه هذه الاقوال وما وجه
اختصاص هذا الحكم بلم

فهذا بمنزلة ما قدره من قولك ما كان زيد فزيد الفعل أو مقدراً له واحتج الكوفيون بقوله
لقد عدلتني أم عمره ولم أكن * مقالتهما كنت حياً لاسمها

اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك تمتنع وعورض بمجيء ذلك في
صريح ان في قوله * كان جزائي بالعصا أن أجدا * والجواب واحد وعلة امتناع ذكر أن بعد لام الجحود ان
ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر
مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار أن بشرط حذف اللام محتجاً بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن
يفترى ورد بان أن يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد
بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريد ونحوه وزعم
بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه
يجوز في ظن قياسه على كان نحو ما ظننت زيد ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فجاز ذلك في كل فعل تقدمه
نفي نحو ما كان زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة
عن انكار الحق لا عن مطاق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
* وبعد نفي كان حتماً ضمراً * الموضع (الثاني بعد أو) العاطفة (اذا صلح في موضعها) حتى المرادة
الى (نحو لا زمنك أو تقضيني حتى) أي حتى تقضيني (وقوله

لا تسهلهن الصعب أو أدرك المنى) * فما انتقادت الا مال الالصابر

أي حتى أدرك (أو) صلح في موضعها (الا) الاستثنائية (نحو لا قتله) أي الكافر (أو يسلم) أي الا أن
يسلم (وقوله) وهو زياد الاعجم وكنيت اذا غزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أو تستقيم)
أي الا أن تستقيم فلا كسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية لا كسر وغزت
بالعين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالغاف والنون الرفع والكعوب النواشر في أطراف الانابيب
وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ
عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غزت قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً
يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف

يكن وما كان وما المانع من أن يكون النفي بلم او بان وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيد ليفعل أولاً

(قوله لام الجحود) قال الدنوشي يقال جحد بجحد جحداً أو يقال أيضاً أجحد الرجل فهو مجحد اذا كان ضيقاً قليل الخبر (قوله
اذا صلح في موضعها الخ) قال الدنوشي تبسع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الانبائي وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى الا أو
والى لانه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترزه عما اذا لم يصلح واحد منهما في موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعد جاز
اظهار ان انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو برسل رسولا وقوله المرادة الى تبسع فيه
ابن النياطم والصواب أن يقول المرادة الى أو كي و يصلح للتقديرات الثلاث قوله لا الزمنك أو تقضيني حتى فانه صلح
للتعليق بكى وللغاية بالي وللإستثناء من الأزمان بالاو يتعين الاول في لا طيعن الله أو يغفر لي والثاني في لا تنظره أو يحيي والثالث
في لا قتل الكافر أو يسلم وما ذكر يرد على من زعم ان تقديرها بالامطر د وعلى من قال أيضاً ان تقديرها بكى أو بالي مظهر

والعلة في نصب الفعل بعد أو هذه أنهم قصدوا التفرقة بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعد في الشك وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعد في كون الأول محقق الوقوع أو مرجحه والثاني مشكوك فيه فإذا قصدوا المساواة رفعوا تقول أفعل كذا أو أترك كذا برفع أترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا اليمين وأبين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا إلى عامل للنصب وأيسر أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون لقوتها دون أخواتها ومن النصب بعد أو قول الشاعر لا جدرانك أو تلك منديتي

بيدي صغار طارفا وتليدا والنصب ما عند الكسائي وقال القراء ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالخالفة والجمهور على أن النصب بان مضمرة بعد أو لا بالخالفة ولا بالأول لا حرفة عطف ولا عمل لها وإنما عطف مصدر أمثولة على مصدر متوهم فإذا قلت لا تنتظره أو يحى عولا فتان الكافر أو يسلم فتقديره ليكون انتظار مني ٢٣٧ أو يحى منه وليكون قتل مني للكافر

أو أسلام منه * (فائدة) * إذا كان ما قبل أو ينقض شيئا فشيئا صاع في موضعها حتى بمعنى إلى والأفلا (قوله ولحي التي الخ) قال الدوشري اقتصر على ما ذكر ولم يبال بما قال في الشهيل أنها قد تكون أيضا بمعنى إلا كقول الشاعر

ليس العطاء من الفضول سماحة

حتى تجود وما لديك قليل لما قيل أنه لا دليل في البيت لا مكان جل حتى فيه على أنها بمعنى إلى وذ كر غيره أن الغالب كونها للتعليل فينظر ما الأصح (قوله وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها) كذا في الذخ وفيه قلب وصوابه إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله

على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أي ليكون لزوم من أو قضاء منه محقق وليكون استسهال مني للصعب أو ادراك للمنى وليكون قتل مني للكافر أو أسلام منه وليكون كسر مني للكهوبها أو استقامة منها وإليه أشار الناظم بقوله * كذا بعد أو إذا يصلح في * موضعها حتى أو لا * الموضع (الثالث بعد حتى) الجارة (أن كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفي) فتفي * مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر وبما قتال والقائه إلى المخاطب به (أو) مستقبل (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلوا حتى يقول الرسول) فإن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الأخبار وقصه علينا إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم ولحي التي يتنصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو وأسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو ولا سيرن حتى تطلع الشمس إذا عرفت ذلك فالأمثال الأول من أمثلة الموضع مما يصلح للعنيين معا فيحتمل أن يكون المعنى كي تفي أو إلى أن تفي والمثال الثاني حتى فيه بمعنى إلى خاصة أي إلى أن يقول الرسول وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله * وبعد حتى هكذا ضميران * حتم * (و يرفع الفعل بعدها إن كان حالا) أو مؤثلا بالحال (مسببا) عما قبلها (فضيلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك فهو الآن لا يرجي ومسببا عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضيلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (في قراءة نافع لأنه مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا مع أنهم يقولون ذلك) حينئذ ولا لحال المؤول تفسير آخر وهو أن يقرض ما كان واقع في الزمن الماضي واقع في هذا الزمان فيه برعنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورته في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند إرادة الحال حقيقة أو مجازا لأن نصبه يؤدي إلى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لأنه لما يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المراتب من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك أنه إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء للجملة الواقعة بعدها مستأنفة فإن فقد شرط من الثلاث فهو واجب النصب فيجب النصب في مثل لن يبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليناموسى لا تنفاه الحال (ويجب النصب في مثل لا سيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

فالأمثال الأول الخ) فيه نظر إذا ما ذكره شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضي أنه أي يجمع منها وهو انما أي باثنين ويحجب عن الأول بأنه لا مانع من كونه مثالا إذا المرادة بالإيضاح وإن كان يصح أن يراد بالثبوت فيكون شاهدا وعن الثاني بأنه أقل الجمع اثنتان عند بعضهم ولو ذكر الأمثال التي تتعين فيها حتى للتعليل نحو وأسلم حتى تدخل الجنة كان أحسن (قوله ومسببا) قال الدوشري كان الأولى رفعه عطف على قوله حال (قوله ولا لحال المؤول الخ) قال الدوشري ظاهره بل صريحه أن ما ذكره غير ما ذكره المصنف وليس كذلك فليتأمل (قوله وانما وجب رفع الخ) قال الدوشري وجوب الرفع عند إرادة الحال مجازا لا ينافي جواز النصب عند عدم إرادته كما قدمه فليتأمل (قوله لا تنفاه الحال) قال الدوشري ينظر ما المانع من الرفع فإن ما بعدها ماض بالنسبة إلى زمن التكلم وتزول الآية نظير حتى يقول الرسول في كما جاز فيه الرفع يجوز في هذا وقد يقال انما وجب النصب هنا لأن الله تعالى يحكي عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا

إلا بالنصب لكون الفعل مستقبلا إذ ذاك والمحكي لا يغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصيب بما ذكره غير واضح فليتامل انتهى
وكلمة مأخوذة من كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم (قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدوشري كون النصيب باضممار
ان بعدهما وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالغا الفة وبعضهم ذهب الى أنه منصوب بالواو ونفسها كما في
أوقاله ابن الأتباتي فاهو مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها لأصله فليحذر وان كثرة ناقة ووه وجل متلقوه (فائدة)
قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء وانما هي واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعدهما جوابا لما قبلها كما في الفاء
(قوله حال كونهم مسبوقين الخ) ٢٣٨ أشار الى أن مسبوقين حال من فاء السببية وواو المعية لكن فيه مجيء الحال من

المضاف اليه ولعله لانه
كجزء المضاف اليه لانه
لو أسقط لفظ بعد استقام
الكلام وفهم المعنى
فتامل (قوله وما كان
تقايلا الخ) قال الدوشري
هذا يشمله قوله أو فعل
فليتامل وقوله كان
بحرف يتعين أن تكون
فيه كان تامة اذ لو كانت
ناقصة لوجب حذفها كما
لا يخفى أي لانه اذا وقع
الجار والمجرور صلة أو
صفة وجب تعلقه
بمحذوف وجوبا اذ ما يجوز
أن تكون موصولة
أو موصوفة ثم ظهران
شرط الوصل بالجار
والمجرور والتطرق
كونهما تامين وهنا
الجار والمجرور أعني قوله
بحرف ليسا من قبيل
التام فلذا ذكر المتعلق
(قوله ولما يعلم الله الذين
جاهدوا الخ) نفي العلم
في هذه الآية مستعمل

(وما سرت) الى البلدة (حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لا تنفاه السببية) فيهن أما لأول فلان طلوع
الشمس لا يسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السير
لم يتحقق وجوده فلورفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان
ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي (بخلاف أيهم سار حتى
يدخلها) ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فان السير ثابت) محقق (وانما الشك في) عين (الفاعل) في
الأول وفي عين الزمان في الثاني وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم
أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لأعلى ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على
سببويه لم يمنع الرفع خيها وانما منعها اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و)
يجب النصيب (في نحو سيري) بفتح السين (حتى أدخلها لعدم الفضلية) فسيري مبتدأ وحتى أدخلها
خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر (وكذلك) يجب النصيب في مثل (كان سيري أمس حتى
أدخلها ان قدرت كان ناقصة) وحتى أدخلها الخبر (ولم تقدر الظرف) وهو أمس (خبرا) لكان بل قدرته
متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار
محذوف على أنه خبر كان رفعت لان ما بعده حتى حال مسدود فضلة وحتى فيه ابتداءية وعلامة كونه حالا
أو وثولابه صلاحية جعل الفاء في موضع حتى واليه أشار الناطم بقوله

وتلوح حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا

الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونهما (مسبوقين بنفي أو طلب
محضين) واليه أشار الناطم بقوله * وبعد فاجواب نفي أو طلب * محضين والواو كالفان تقدم مفهوم
مع فالنفي يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقديلا لمراديه النفي فالأول (نحو لا يقضي عليهم
فيه وتوا) والثاني نحو ليس زيد حاضر افيك كملك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو فلما
تأيننا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاءدوا منكم ويعلم الصابرين) وقس
الباقى والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستغفار فهذه سبعة
مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترحي مثال الفاء بعد التمني (يا ليتني كنت معهم فأفوز) ومثال
الواو بعده (يا ليتنا تردونا بكم كذب) بآيات ربنا وتكون بالنصب في قراءة حمزة وحفص (و) مثال الفاء
بعد التمني (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضيبي و) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الاسود الدؤلي
(لانه عن خلق وتأتي مثله) * عاز عليك اذا فعلت عظيم

وشرط

في نفي المعلوم كما قاله العز بن عبد السلام في مجاز القرآن وبينه المصنف في شرح الشذور بمحاصله

ان الخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا فلم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام التعلق فانما يتعلق
بالاشياء على ما هي عليه وانما يتعلق بجهادهم ولا وعيدهم صبرهم (قوله يا ليتني كنت معهم) قال الدوشري يمكن التمني
أيضا بالانحو ألا رسول منا فيخبرنا وبلو كقوله لونغان فتشهد ومنعه ابن مالك وقال جواب تمن انشائي تقديره وددنا لونغان الخ
وما ذكره المصنف والشارح من ان التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التقيازاني في المعلوم ان الترجي لا طلب فيه
وانما هو ارتقاب أم لا وثوق بخصوله انتهى واختل في التمني فمنهم من قال انه حاله نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ
الاسلام أحمد بن قاسم العبادي في حاشية جمع الجوامع وشرحه لاحلي (قوله في قراءة حمزة وحفص) قال الدوشري قد قرأ بالنصب

في تكذب وفي نكون بعده معا وافتقهما ابن عامر في نصب نكون فقط والباقيون قرؤا بالرفع فيهما (قوله وشرط النهي الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أولا محضين (قوله يانا قسيري الخ) قال الدنوشري في هذا البيت رد على العلامة في سياحة حيث نصب فندس تريحا لانه جواب بالفاء وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له ان يقول هذا ضرورة انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدنوشري قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتامل اه وأقول انما حذفه الشارح لظهور ان معنى بعد الصوت بعد ذهابه وليس هذا يحتاج لتأمل (قوله بعض الروح) ٢٣٩ قال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا

في حاشية شرح ابن المصنف
واختلف في الروح من
تسكن بها فقال جهوز
المتكلمين انها جسم
لطيف مشبك بالبدن
اشبه بالمانع بالعود
الاخضر وقال كثير منهم
انها عرض وهي الحياة التي
صار البدن بوجودها حيا
وقال الفلاسقة وكثير من
الصوفية انها جوهر مجرد
قائم بنفسه غير متغير
متعلق بالبدن للتدبير
والتحريك غير داخل
فيه ولا خارج عنه اه
بحروفة وأقول ليت
شعري أي داع الى نقل
مثل هذا في هذا المقام
وفي هذا الفن الذي مبناه
على متعارف العرف
(قوله مستقبل) قال
الدنوشري مضاف اليه
ومصدر قبله مضاف له
والتقدير سبك مصدر
فعل مستقبل منه وينظر
هل يصح ان يكون مستقبل
صفة لمصدر والظاهر

وشرط النهي عدم النقص بالافلو نقصت النهي باللام يجوز النصب نحو لا تضرب الا عمر افي غضب فيجب
في غضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه (و) مثال الفاء بعد لام (قوله) وهو أبو النجم العجلي
(يانا قسيري عن قافسيها * الى سليمان فندس تريحا)
والعنى يقتضين ضرب من السبر والفسيح الواسع (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو الاعشى أو الحطيثة
فيما زعم ابن يعيش أو ربيعة بن جشم فيما زعم الرنخشي أو دنار بن شيان التمرى فيما زعم ابن بري
(فقلت ادعى وادعو) ان اندى * لصوت ان ينادى داعيان
فادع ومضارع منصوب بان مضمرة وجوب يا بعد الواو واندى افعل من النداء يقتضين وهو بعد الصوت
ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادى بفتح الهمزة وكسر الدال خبران وداعيان تثنية فاعل ينادى
والعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعائك فان أرفع صوت وأبعد دعاء داعيين معا (وقد اجتمع
النصب في جوابي الطالب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية) وتامها بالعداء
والعشى يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون
من الظالمين (لان تطردهم جواب النفي) وهو ما عليك من حسابهم من شيء (وتكون جواب النهي)
وهو لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الاية ظاهرها ان فتكون
جواب فتطردهم وهما جوابان للطالب أو النفي والجواب لا يجاب والشئ الواحد لا يكون له جوابان كما
نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا أعدل من * سنن الساعين في خير سنن
وبعد العرض قوله يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصر ما * قد حدثوك فإراء كن سمعا
وبعد التحضيض قولك هلا تقيت الله في غفر لك وهو العرض متقاربان يحجمعهما التنبية على الفعل
الآن في التحضيض زيادة تو كيد وحث وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله
هل تعرفون لبا تاني فار جوان * تقضى فير تد بعض الروح لا جسد
وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربه فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعدرسبك
مصدر مستقبل منه والترجي سياقي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من
أربعة وهو النفي والنهي والأمر والتمني ولذلك اقتصر الموضع في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه
بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه (واحترز) الناظم
(بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا) بالهمزة (و) من النفي (المتلوين) آخر (و) من
النفي (المنتقض بالا) فالاول (نحو ألم تاتني فاحسن اليك) بالرفع (اذ ترد الاستفهام الحقيقي) وانما أردت
ان تحمّل مخاطبتك على الاقرار والاعتراف بآيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح

الضحة (قوله بمحضين الخ) قال الدنوشري أي فيرفع الفعل حيث نذركان الاولى ان يقول بكونهما محضين مثلا أو بتمحضهما ومثل
ابن مالك في شرح الكافية للنفي غير المحض باربعة أمثلة وتبعه عليها ولده وهي ما أنت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما
قام فيا كل الاطعمه وقوله وما قام منا قائم في ندينا * فينطق الابا التي هي أعرف وفي الاخيرين نظرا فان النفي اذا انتقض
بالا بعد الفاء جاز النصب نص عليه سيبويه وأشد عليه فينطق الابا التي هي أعرف قاله ابن الانباسي في شرح الالفية واحترز يكون
الطالب محضاً عن المصدر نحو سقيا ورعيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيد او غفر لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون لان الطالب انما
يكون من متكلم لمخاطب وهو معدوم في الاول والمراد بالتكوير الابد في الثاني قاله ابن الانباسي واحترز بقوله فاء الجواب عما قبل

كانت لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتجد ثنائيا بمعنى نفى الفعلين وعما اذا كان ما بعدهما مستأنفا أو انما يصب اذا قصد بهما معنى الجزاء أو السببية (قوله فثبت بهذا ان الاستفهام التقريرى الخ) قال الدنوشرى وقع للزحشوى انه قال فى قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فاوارى سواده أنى ان انتصاب ٢٤٠ أوارى بان فى جواب الاستفهام قال فى المعنى وهو فاسد لان جواب الشئ مسبب عنه

والموارد لا تشدب عن العجز قال الدمايىنى أقول قال التفتازانى محتمل ان يكون الاستفهام فيه لانكار الاطالى فيفيد النفى وهو سبب أى ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخى على الامرئ ويشعر بانه فى العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة الموارد دلالة على التعاكس المؤكد للعجز والقصور عما يهدى اليه غراب (قوله فلان زال للنفى) قال الدنوشرى لو قال فلان زال الخ لكان أحسن (قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشرى برده قول الانباسى ان الفعل فى الايتيمىنى على اضممار مبتدأ والتقدير فهم يعتذرون ووجه الردانه ليس المعنى على الاثبات ثم رأيت الشيخ زكريا

مختصره معنى قواما للممزة للتقرير انك ألجأت المخاطب الى الاقرار بما قد كان تقول أضربت زيدا ولا يكون غرضك أن يعلمك أمر الم تمكن تعامه ولكن أردت أن تقر به أى تحمله على أن يقر بفعل قد فعله أه والمعنى أنت أتيتنى فاحسنت اليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبدا أى الله كاف عبده لان نفى النفى اثبات قال فى التلخيص وهذا مراد من قال ان الممزة فيه للتقرير أى عا دخله النفى لا بالنفى أه فثبت بهذا ان الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع فى جوابه لعدم محض النفى وما ورد منه من صوابا لمراعاة صورة النفى وان كان تقريراً أولاً لانه جواب الاستفهام (و) الثانى (نحو) ما تزال تاتينا فتجد ثنائى) الثالث (نحو) ما تاتينا الا وتجد ثنائى) فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الاول فلان زال للنفى وقد دخل عليها النفى ونفى النفى اثبات وأما الثانى فلان انتقاض النفى بالاولى فى نحو ما تاتينى فاكرمتك أربعة أوجه أحدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف النفى للفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه فى اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تاتينى فاأكرمتك فهو شريكه فى النفى الداخلى عليه الثانى أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذى بعدهما مستأنفا ومعنى استئنافية أن تقدره خبرا مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تاتينى فانأكرمتك لكونك لم تاتينى وذلك اذا كنت كاره الاثبات والفرق بين هذا الوجه الذى قبله فى النفى أن النفى فى الذى قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدهما وفى هذا الوجه انصب النفى الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدهما على المصدر المؤول مما قبلها ويقدر النفى منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك اتيان يعقبه منى اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام الرابع ان تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر الفعل الذى بعدهما على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفى منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون منى اكرام والحاصل فى الرفع وجهان وفى النصب وجهان (و) احتراز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (بما لفظه الخبر وسيناقى) الكلام عليهما بعد أسطر (و) احتراز (بتقييد الفاء بالسببية و) تقييد (الواو بالمعية من) الفاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) اذ لم يشعر بالسببية ولا معية (ومن الاستثنائيتين) فالفاء العاطفة على صريح الفعل (نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف) فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريكه فى رفعه وفى النفى الداخلى عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفى لم يمتنع والمعنى لو أذن لهم لا يعتذروا مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أثر الرفع لتناسب رؤس الاى قاله الفراء وقرئ ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منقحان بالقصد وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا فليس الاذن سببا للاعتذار (و) الفاء الاستثنائية (نحو) (قوله) وهو جميل صاحب بشيمة (ألم تسال الربيع القواء فينطق) * وهل يخبرك اليوم بيدا اسمى فينطق مرفوع وهو مبتدأ على مبتدأ محذوف أى فهو ينطق ولا يضراقترانه بالفاء (فانها) خفيه (للاستئناف) (للعطف ولا للسببية) (اذ العطف يقتضى الجزم) لما بعدهما لكونه معطوفا على مجزوم وهو

تسال

قال فى حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أى فهم يعتذرون قال البيضاوى

عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقبه مطاوعا لوجه جواب الدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح فى جعله مثالا للاستئناف لانه يقتضى ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كفى قولك ما تؤذينا فنهينك بالرفع (قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشرى أى ويكون حينئذ المعنى

على الوجه الرابع المار في كلامه (قوله ليبينون) كذا في كثير من النسخ باثبات النون والضواب حذفها كما في بعض النسخ لان الفعل منصوب بان مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدنوشري وعبارة العيني والسماق الارض لا تنبت شيئا (تنبيهه) * الحق الكوفيون بالواو ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردبانه بصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاعتسال وايس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا اه من شرح ابن الانباسي وفيما رده على ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه أيضا ان النهى عنه بول فيه يكون بعده اعتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهى وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الى حكمة النهى عن البول وفي حقه ان حكمة النهى عنه انه ماوى للشياطين فقد يتأذون فيؤذون من ينول فيحصل له الصرع فهو نهى ارشاد اه وما اعترض به ابن الانباسي على ابن مالك ما خوذ من كلام النووي في شرح مسلم ٢٤١ وقد أجيب عنه فانظر حاشيتنا على الالفية

في باب الجواز (قوله واذا سقطت الفاء) أى لم يثبت بها (قوله المحض) قال الدنوشري التقييد به غير واضح لما سيحجى من قوله ولا خلاف في جواز الجمع بعدهما اه ووجه كلام الشارح حمل ال على العهد الذكري وكون الغالب في النكرة اذا عيشت معرفة ان تكون عينة (قوله معنى الجزاء) يحتمل ان الاضافة بيانية أى معنى هو الجزاء والمراد بالجزاء المسببية عن الطلب ويحتمل أن الاضافة حقيقة وهى على معنى اللام والمراد بالجزاء فعل الجزاء لان الجزاء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول

تسال (والسببية تقتضى النصب) له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب باه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر قال في المعنى والتحقيق ان الفاء فيه العطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف اه والربيع المنزل والقواء بفتح القاف ومدأ أكثر من قصره الخالى الذى لا أنيس به والبيداء الفقر الذى يبيد من سلك فيه أى يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصقصف (وتقول) مع انواو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (اذنهيته عن الاول فقط) وأبحثه الثاني وكأنت قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن (فان قدرت النهى عن الجمع) بينهما (فسميت) على ارادة المعية وكأنت قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهى (عن كل منهما) على حدثه (جزمت) على العطف وكأنت قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتى العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل (واذا سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذى سقطت منه الفاء (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلاف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه (جوابا لشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم باداء شرط مقدره هى وفعل الشرط (لا) جوابا (لطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرا في والفارسي ثم اختلفوا في علمه فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرا في لنيابة مناب الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضر باي قولك ضربا زيدا نيابة عنه عن اضرب لا تضمنه معناه (خلافا لراعى ذلك) ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمن تغير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشئ يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان الارجح في ضربا زيدا ان زيدا

(٣١ تصریح فی)

الشارح والمراد بقصد الجزاء يشير للاول ولو اراد الثاني لقدر لفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف ولعله غاير الاسلوب اشارة بجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة اطلاقا حرف الشرط فعل الشرط عقبة السببية والمسببية والشارح اختار الاول فقد حرف فالاضافة على معنى اللام ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية وأما الثاني فلا يتصور اراسته هنا قد بر (قوله ولان نائب الشئ الخ) قال الدنوشري مردود بان امانا بية عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة على ما دلا عليه قطع او حرف النداء ليست دالة على الحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التى هى نائب عنه ومنع قوله والطلب الخ اه ويمكن أن يجاب بان المراد ان نائب الشئ يؤدي معناه المقصود (قوله ولان الارجح في ضربا زيدا الخ) قال الزرقاني هذا بالنسبة الى القول الثالث القائل بان الجزم بالطلب لنيابة مناب الجازم كما ان النصب بضر بالخ وكون الارجح ان النصب بالفعل المحذوف مبني على رأى المصنف قال في شرح القطر ولا يجوز في قولك ضربا زيدا أن تعتقد ان زيدا معمول اضربا خلافا لقوم من النحويين لان المصدر

هنا إنما محل الفعل وتخدم بدون أن وما تقول اضرب زيدا وإنما زيد منصوب بالفعل المحذوف. أما نصب المصدر اه واعترض عليه في ذلك بأن الشرط المذكور وهو أن محل محله فعل مع أن أو ما إنما هو في المصدر غير النائب عن الفعل أما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الأصح قال في التسهيل فصل يحى بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معه ولعامله على الأصح البديل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والاختفاء اه قال ابن عقيل في شرحه هذا المحل هو أيضا قول الزجاج والفارسي وذهب المبرد والسيدي وجماعة إلى أن عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الأول بدليل إضافة المصدر إليه قال تعالى فاضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه أن النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع أن أو ما محله بخلاف غير النائب فإنه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا أتت) قال الدنوشري قال في المعنى وأما قول بعضهم في قل تعالوا أتت ما حرم ربكم ٢٤٢ عليكم أن لا تشر كوابه شيئا أن الوقف قبل عليكم وإن علمكم أغراض فسنوبه

منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك (نحو تعالوا أتت) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتت وقصد به الجزم بجزم بحرف شرطه مقدر والتقدير تعالوا أن تأتوني أتت عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزى إليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة (بخلاف) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وإن كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معني أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة مطهرة فتطهرهم صدقة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف (نحو فهب لي من لدنك وإياي رثي في قراءة الرفع فانه قدر) مع فاعله جملة في موضع نصب (صدقة لولي الألب كقادره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبغير النفي جزماء عمد * أن تسقط ألفا والجزء قد قصد

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا فخذنا الجزم فخذنا خلافا للزجاء والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لأن الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الأتيان سببا للتحديث (وشرط غير الكسائي) من النحويين (الحجة الجزم بعد النهي صحة وقوعه في موضع) وهو أن تضع موضع النهي شرطا مقرونا بالانافية مع صحة المعنى قاله الموضع في شرح القطر والمرادى في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهى أن تضع * أن قبل لا دون تخالف يقع أنك تضع أن قبل لا الناهية بالماء وشرحه على ذلك الشاطبي (فن ثم) بفتح التاء المثلثة أى من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الأسد تسلم بالجزم) الحجة قولك أن لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في نحو لا تدن من الأسد كك) لعدم صحة قولك أن لا تدن من الأسد كك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله ولا تمن تستكثر (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤذنا)

يتخلص من أشكال ظاهري محجوج للتأويل قال الدماميني الأشكال هو أن ما من ما حرم موصولة وإن لا تشر كوا بدل أو خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لأن المحرم الاشارة لعدمه فيحجج ذلك إلى التأويل بادعاء أن لازمة لانافية والمعنى على القول بالأغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشري أمر من أخذ محذوف الفاء شذوذ أو نظيره من أمر وكل من أكل وقد رتب الهمزة التي هي الفاء في مر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة وهذه الأفعال لأربع لها (قوله صدقة

لولا) قال الزقاني استشكل جعله صفة بناء على أن نبي الله يحيى مات قبل والده بان دعاء النبي قد يتخلف وذلك لأنه بؤته قبله لم يرته ومعلوم ما يورث من الأنبياء ورأى هذا المستشكل أن الجملة مستأنفة لا صفة وأجيب بان دعاء الأنبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أنه سال في ثلاثة أمور فاستجيب له في اثنين وتأخرت الإجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بان مفاد الجملة حينئذ الأخبار وأخبار الأنبياء لا يتخلف قطعاً وأجيب بان هذا الأخبار باعتبار غلبة الظن لأن نبي الله ذكر بالما كان مسناً غالب على ظنه أنه متي وهب له ولد يرثه اه وذكر الجلال السيوطي الأشكال في شرح عقود الجمان في باب الانشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بان المراد اذ النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الفها كهي ما ينبغي الرجوع إليه (قوله وهو أن تضع الخ) قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى أن هذا انما يتسبب عن كون لانافية والمناسب لكونها ناهية أن يقال لأن الأكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو وبه يعلم أن هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لانافية وناهية وإن الأمثلة لا تعين أحدهما ولهذا لم يستدل بها أحد على مدعاه

(قوله ونزال) قال الدنوشري مشكل في نزال وأخواته فانها مشتقة من النزول (قوله ٢٤٣ وجشأت بالجيم الخ) قال الدنوشري عبارة

الشواهد وجشأت بالجيم
والشين المعجمة يقال
جشأت نفسي جشوا اذا
نهضت اليك وهو مهموز
اللام وجشأت بالجيم
والشين المعجمة أيضا
من الجيش يقال جشأت
نفسى بمعنى غشت (قوله
ومذهب البصريين ان
الترجي الخ) قال الدنوشري
المفهم الى الآن وجهه
منع البصريين النصب
بعد الترجي وما الفرق
بينه وبين التمني ثم رأيت
الشيخ زكريا في حاشية
بدر الدين بن مالك قال
قوله أو لتقدم ترج يقتضى
ان الترجي ليس بطلب
وليس كذلك بل هو
كالتمنى نعم كل منهما طلب
باللزام لا بالوضع وعليه
يقال فلم ألحق بالطلب
الوضعي التمني دون الترجي
وعلى مذهب القراء
الآتي وهو اختيار الناظم
لاشكال اه وهو
صريح فيما توقفت فيه
(قوله لكثرة استعمالها
الخ) عال الدماميني في
المهل الصافي ذلك بقوله
بعد المرجوع عن الحصول
وبهذا أشبه الحالات
والممكنات التي لا طماعة
في وقوعها (قوله وفي
الارتشاف وسماع الجزم
الخ) فيه نظرا لانه يلزم من

بريح الثوم (فالجزم) في يؤذنا بحذف الياء (على الابدال) من يقرب بدل اشتغال (لا) على (الجواب)
للمنى لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الابداء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي
قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسديا كالك
بالنصب وفي التنزيل لا تقربوا على الله كذا فيسجدكم بعذاب ويقول أنى طاعة للنبي صلى الله عليه وسلم
لا تشرف يصيبك سهم ويروى لا تتطاول يصيبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب
بعض وأجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النصب في قياسه على النصب
ويصيبك بدل من تشرف أو تتطاول ويضرب مدغم وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد
النفي كما تقدم (وألحق الكسائي في جواز النصب بالامر) بالفعل (مادل على معناه) أى الامر (من اسم
فعل) مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل أم لا (نحو نزال فنكركم) وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن
عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما في معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه ونحوهما في
معنى الفعل دون حروفه (أو) مادل على الامر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس)
بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكف وعبر
الموضع بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلاف في اعرابه فقال المرادى مبتدأ
وخبره محذوف أى حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في
معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو
باضماران والقاعاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانهما غير مشتقة
(ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما) أى بعد اسم الفعل والخبر المثبت (اذا سقطت الفاء) لعدم مقتضى
السبب والى ذلك أشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير فعل فلا * تنصب جوابه وخبره أقبلا
(قوله) وهو عمرو بن الاطنابة الانصارى

وقولى كلما جشأت وجشأت * (مكأنك تحمدى أو تستريحى)

فجزم محمدى في جواب اسم الفعل وهو مكأنك فانه في معنى اثنى وقولى مصدر مبتدأ خبره مكأنك
تحمدى على حد قولى لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والمهمزة ارتفعت وجشأت بالجيم والشين
المعجمة غشت من الغشيان (وقولهم) أى العرب (اتق الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه) بجزم يشب لان اتق
وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا أن المراد بهما الطلب (أى ليتق الله وليفعل) فلذلك
جزم في جوابهما (وألحق القراء الترجي بالتمنى) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا
(بدليل قرأه حقص) عن عاصم (فاطلع بالنصب) في جواب لعل أباح الاسباب والى ذلك أشار الناظم
بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني يتسبب

ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بان لغسل أشربت معنى
ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمنى وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي
يدل على صحة مذهب القراء ومن وافقه من الكوفيين

* (فصل * وينصب) المضارع (بان مضمرة جواز ابد) أحرف (خمس أيضا) مذكرا ض اذا عا د (أحدها
اللام) الجارة (اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منقى ولم يقترب الفعل بلا) وهو المشار اليه بقول الناظم
* وان عدمه لا فان اعمل مظهر أو مضمرة (نحو وأمرنا بالناسم) لرب العالمين (وأمرت لأن أكون أول
المسلمين) فاضمرت في النسم وأظهرت في أكون وما ذكره الموضع من ان الناصب هو أن هو مذهب جمهور
البصريين ومذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدهما تو كيدا وقال

سماع الجزم النصب بدليل ما من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف في النصب بعدهما

* (فصل) *

صححة حلول أن والفعل محل المصدر في عمله كما هنالان قتلى عمل في سلب كالا يقتضي تاويله بالفعل فاذ دفع ان التمثيل بهذا البيت هذا مناف لما قالوه في باب اعمال المصدر (قوله فاذا عاف الماء) أي كدبرته أو لقلته العطش والعرب ٢٤٥ ترعهم ان الجن هي التي تصد

الثيران حتى تمسك البقر
عن الشرب فتهلك (قوله
ثور الطحلب) قال أبو
العلاء سماه بالثور
وذكره مع البقر ليغزبه
على السامع وانما ذكر
هذا المثل على وجه الانكار
ووضع الشيء في غير
موضعه فالثور لا ذنب
له اذا عافت البقر وانما
فعل ذلك بعض الرعاة
فوصفوا ظلمه وضرروا
به المثل

(فصل) (قوله نهيا
الخ) قال الدنوشري ينبغي
ان يضم الى النهي
والدعاء الالتماس وكذا
يقال في ما ياتي في لام الامر
اه (قوله والالتماس
من المساوي) قال الزرقاني
قال في المغني ان لا يكون
الالتماس كقولك لنظيرك
غير مستعمل عليه لا تفعل
كذا قال الدماميني انما
احتاج الى قوله غير
مستعمل مع انه قد فرض
ان مخاطب نظير المتكلم
لان الاستعلاء لا يستلزم
العلو فيجوز ان يتحقق
من النظير بل من الادنى
أيضا اه ومقتضى هذا
ان الطلب من المستعمل
نهى الالتماس فلا تكفي

وكالثور خبران والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فتد
معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فيضرب صدر البقر عنه فيضرب به صاحب
البقر ليقطع عن الماء فيشرب به والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تحوير غيره
(و) احتراز الموضع بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة تلاف واللام فانه في تاويل
الفعل (تقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع) في يغضب (وجوب بالان الاسم) وهو طائر (في تاويل
الفعل) وأل الداخلية عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدهما لكونها على صورة
الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة آل ولعطفها بالقاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا
وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صيغة الموصول (أي الذي يطير)
فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه أولا وآخر ان القاء والواو حالتين حالة يجب فيها الضمارة ان
بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت القاء للسببية والواو للعية بعدن في أو طلب محضين أو معنى الى
أولا ويجوز اذا عطف على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركه في الجواز دون الوجوب
وأطلق في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثاب أو من حذف
(ولا ينصب الفعل) المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة) وهي الخمسة المذكورة في وجوب
اضماران والخمسة المذكورة في جوازه (الاشاذ) وهي في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها
فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول (كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) بنصب تسمع
باضماران والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضع في شرح الشذور وقول طرفة
ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغي * وان أشهد الذات هل أنت مخالي

بنصب أحضر بان مضمرة ويؤيده وان أشهد (و) الثاني كقول عامر الهذلي

* ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله * بالنصب (قول آخر خذ اللص قبل ياخذك) بالنصب (وقراءة
بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب بدمغه وقراءة الحسن تأمروني أعبد بالنصب
فحذفت أن فيمن وليس معها ما يحسن حذفها والجوهر شاذ واليه أشار الناظم بقوله
وشد حذف أن ونصبت في سوى * ما عرفنا قبل منه ما عدل روى

وفيه إرشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز
الاخفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمروني أعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع
فيهما وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت
(فصل) وجازم الفعل نوعان جازم لفعل واحد وهو (أحرف أربعة) أحدها (الطلبية نهيا) كانت
نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا أو التماسا نحو لا تفعل فالتنهي من الاعلى والدعاء من الادنى
والالتماس من المساوي (وجزمها فعل المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالتون حال كونها (مبتدئين
للفاعل نادر كقوله) وهو النابغة الذبياني

(لا أعرفن ربيا حورامدا معها * مردقات على أعقاب أكوار

فلاناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكدا بالتون الحقيقة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه
المسبب مقام السبب أي لا يكن رب رب فاعرفه والرب رب برأين مهملتين وبأين موحدتين القطيع من
البقر الوحشية والحور يضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحوزة فتحتين وهو شدة بياض العين في

المساواة في نفس الامر في كونه التماسا (قوله وهو شدة بياض العين الخ) أو شدة بياضها وسوادها واستدارة حدقتها أو اسوداد العين كلها
مثل الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس قال الدماميني والمراد في البيت الاخير اذهوني وصف بقر الوحش
وانما هي مسودة كل العين الآن يكون أراد الانسان بطريق الاستعارة اه وعلى هذا في كان ينبغي للشارح ذكر المعنى الاخير

(قوله الواسع البطن) قال الزرقاني ظاهره أن المراد الواسع الحقيقي وهو ظاهر قول العيني العظيم البطن وفي كلام الشارح نظر لان الدماميني اعترض على المغني بأنه لم يقصر في القاموس والاصحاح الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين لكن قال شيوخنا يمكن أن يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذي يشبه الجبلي بل المراد بالعظم المعنوي وهو الكون أو كولا وكان الشارح فهم ان ما لهما واحد فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذي عبر به في لافيمار والظاهر ان القليل يقع في القرآن بخلاف النادر ٢٤٦ (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدنوشري جعل هذا في المغني ضعيفا واقتصر على قول

الشاعر رلتقم أنت الخ ورأيت فيه فلتقضي بالقاء لا بك قبل اللام قال الدنوشري اقتصر على التمثيل بالبيت ليروجه دعوى الضعف ولا يستدرك وقد ذكره في حرف اللام انه قرأ جماعة في ذلك فلتفردوا وفي الحديث لتأخذوا مضافا (قوله فلتقضي خوائج المسلمين) في هذا تصريح بجميع حاجة على خوائج قال المصنف في التذكرة مسألة في درة الغواص ان لفظة الخوائج مما غلط الناس في استعمالها وما يحكي أن الحريري لم يحفظ لتجميع هذه اللفظة شاهدا بل أنشد ليديع الزمان فسيان بين العنكبوت وجوسق

رفيع اذا لم تقض فيه الخوائج ولم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قضاء الخوائج بالكتمان وقوله

شدة سوادها ومدا معهما مرفوع مجزوء أو أراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال واردة المحل مردفات حال من ربر بالوصفه بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره والا كوار جمع كور بضم الكاف وهو الرجل باداه (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا القرزدق

(اذا ما خرجنا من دمشق فلانعد) * لها أبدأ مادام فيها الجحرا ضم فلاناهية أو دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الاعلى المحازر تزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجحرا ضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعنى به معاونة رضى الله عنه (ويكثر) جزمها فعلى المتكلم مبنيين للمفعول (نحو لا أخرج ولا تخرج لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرج حتى أحد ولا يخرج جناً أحد فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون لانه يمكن من الاستناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكميل وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعجالة الشارح وتجب فعل الخطاب والغائب كثير وقد توجب فعل التكميل فسوى بين الخطاب والغائب في الكثرة ولم يفصل في التكميل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق للظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي (و) الثاني (اللام الطلبية) امر كانت نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعلى المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) لان المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (قوموا فاصل لكم) أى لا جاكم والياء زائدة وقوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلا لامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون (وأقل منه جزمها فعلى الفاعل الخطاب نحو) قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء المثناة فوق (في قراءة) لعثمان وأبي وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لتأخذوا مضافكم) وقول الشاعر

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقضي خوائج المسلمين

وزعم الزجاني انها لغة جيدة والتجهور جعلوا جزمها الفعل الخطاب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و) قالوا (الاكثر الاستعانة عن هذا) وهو جزم فعل الخطاب (بفعل الامر) نحو افرحوا واخذوا وقموا أصل لام

ان الله عبادا خلقهم لخوائج الناس وقوله اطلبوا الخوائج عند حسان الوجوه الى أن قال وقال ابن السكيت في كتاب الطلب الالفاظ ان حاجة تجميع على حاجات وحاج وحوائج وذهب قوم الى أن حوائج مجوز أن يكون جمع حوا جاء كبحارى ثم قدمت الياء على الجيم ودليل حوا جاء قوله من كان في نفسه حوا جاء يطلبها * عندي فان له رهنا باصهار وغلط الاصمعي في هذه اللفظة فجعلها مولدة لخروجها عن القياس لان نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرقاشي والسجستاني حكيا عن عبد الرحمن عن الاصمعي أنه رجح عن هذا القول وكان الحريري لم يعرب به الا القول الاول (قوله في قراءة لعثمان) قال الدماميني من قرأ في تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قرأته شاذة اذا اجمع في الشاذ انه ما وراء القراءات العشر وقراءة يعقوب من العشر

فينظر لاي شيء اقتصر الشارح في عزوه هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني (قوله خلافا لابي موسى الخ) قال الزرقاني قال الدماميني وذهب قوم الى أنها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى الماضي باقي فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهه بان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعدوا واقول الثاني لانظيره (قوله لان الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضي وكان ذلك ٢٤٧ لكونها فاصلة قوية بين العامل

الحرفي أو شبهه ومعموله
اه وأراد شبه الحرفي
أسماء الشروط كمن
تقول من لم يكرمني أهنة
ولا تقول من لم قال
الدماميني هذا تصریح من
الرضي بان حرف الشرط
هو العامل للجزم في
المضارع المقترن بحرف
النفي وليس كذلك قال
السمين في اعراب فان لم
تفعلوا ان الشرطية داخلة
على جملة لم تفعلوا وتفعلوا
محزوم بل (قوله انما هو
باعتبار ما ذكر من ذلك
الحين) قال الزرقاني أي
ونفي كونه شيئا مذكورا
مستمر في جميع ذلك الحين
ووجوده انما هو بعد ذلك
الحين وقوله لا مطلقا أي
ليس ذلك النفي باعتبار
ما ذكر من ذلك الحين وما
يعده حتى يأتي الانقطاع
والكون بعد ذلك كما فهمه
ابن مالك وهذا البحث
غير ظاهر وذلك لان
الاستمرار والانقطاع
بالنسبة الى زمن التكلم
كما قاله الدماميني ولا شك
ان هذا الانقطاع والكون

الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن معتذر فكسرت وقد تفتح عند سايما فاذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم رجعت الى سكونها الاصل غالبا (و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان في) أمور في (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفي والجزم والقلب للماضي) وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقرب زمانه الى الماضي وفاقا للبر لا أنه يقلب اللفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ونسب الى سيبويه (وتنفرد لم) عن (لما) (بمصاحبة) أداة (الشرط) نحو وان لم تفعل فابليت رسالتك (ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما تقول ان قد قام زيد فتعذر دل بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريره من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضا (بجواز انقطاع نفي منفيها) نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضع في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل أتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال (ومن ثم) أي ومن أجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال في لم (لم يكن) الانسان شيئا مذكورا (ثم كان) شيئا مذكورا (وامتنع في لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر فيه وجد في الماضي نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني (وتنفرد لما) عن لم (بجواز حذف محزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المحزوم (أي ولما أدخلها) وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد (فاما قوله) وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهرمي

احفظوا ويعتك التي استودعتها * (يوم الاغارب ان وصلت وان لم)

أي وان لم تصل (فضرورة) والاعارب يروى بالعين المهملة والراء المعجمة وبالغين والراء المهملة التبعاء (و) تنفرد لما أيضا (بتوقع ثبوته) أي بوثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) أي الى الان ماذا قوه وسوف يذوقونه (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) أي الى الان ماذا دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه أن لما النفي قد فعل وهو مبدل للتوقع بخلاف لما فانها النفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم كما ان التوقع بعد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم (ومن ثم) أي من أجل ان لما يغلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لما يجتمع الضمندان) لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تنقارض أن المصدرية ولم فيجزم بان وينصب بل وقد تنهمل لم جملا على لا النافية فيرفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجوار ومن ثم قال القراء أصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال في لن أصلها فابدلت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة (و) النوع الثاني (حازم لفعلين وهو) احدي عشرة كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه (أربعة أنواع حرف باتفاق وهو ان) بكسر الهمزة وسكون النون وهي أم الباب (وحرف على الاصح وهو

بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك (قوله في الحال) لو قال بدل في الى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) أو رد الدماميني أن لم لنفي فعل وهو محال يجوز حذفه للدليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل لا توقعه ألا ترى أنه قد يسمى (قوله فيجزم بان) كقوله اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن ياتنا الصيد نخطب وقوله وينصب بل كقراءة بعضهم ألم نشرح وانما جعل التنقارض بين أن ولم لا بين لم ولن لان لن قد يجزم كقوله ان يجب الا أن من رجائك من * حرك من دون بابك المحلقه

لأنه نقل في قاعدة التقارض من المعنى أن بعضهم ذكر أن لم أعطيت حكم لن واستشهد بتلك القراءة وقال فيه نظرا لا لتحل لن هنا وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله اه أي ولن لا لتحل هنا لأن المعنى بها المستقبل ويلم الماضي لكن يردان لم لا لتحل محله ان فيما استشهد به على جزءها ولذا جعله في بحث أن لغة بعضهم ولم يذكر أنه من التقارض (قوله كالمضارع الخ) قال الدنوشي مثله في ذلك الماضي الداخلة عليه أدوات الشرط فإنه يغير معناه ولم يغير ذاته بل هو باق على كونه ماضيا (قوله حيثما تستقيم الخ) ظاهره أن حيثما في البيت للكان وفيه نظر فقد قال المصنف في المعنى بعد أن ذكر أن حيث للكان اتفاقا وانها قد ترد للزمان وأنه إذا انصابت بهما ما الكافة ضمنت معني الشرط وجزمت الفعلين واستشهد بالبيت مانصه وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان (قوله فلا يعمل) قال الدنوشي أدخل القاء في خبر المبتدا وليس محلها

اذما) فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فعناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والقارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير وأجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها ترع منها ذلك المعنى البتة واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فإنه موضوع لاحد الزمانين الحال أو الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها (واسم باتفاق وهو من) بفتح الميم (وما ومتى وأي وأين وأنى وحيثما واسم على الاصح وهو مهمما) فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهمما تأتينا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون بمهممتين انها حرف وهذه الانواع الاربع ستة أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما نحو وان تعود وان عدوا واذما عمة ثم اقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سواء يحزبه والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهمما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهمما تأتينا به من آية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأين نحو متى متى أضع العمامة تعرفوني ونحو أين أين تؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما نحو أينما تكونوا يذكر كم الموت ونحو أين تأتها تستجير بها ونحو حيثما تستقيم بقدر لك الله نجاحا والسادس ما عو مترد بين أنواع الاسم الاربعة وهو أي فاتها بحسب ما انضاف اليه فهي في أيهم يقيم اقم معناه من باب من وفي أي الدواب تركب أركب من باب سا وفي أي يوم تصم أصم من باب متى وفي أي مكان تجلس أجلس من باب أين (و) هذه الكلمات (كل منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا) لتعليق الحكم عليه (و) يسمى (ثانيهما جوابا) لأنه يرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك أشار الناظم بقوله

فعلين يقتضين شرط قدما * يتلوا الجزاء وجوابا وسما

وفهم من قواه وجازم لفعلين ان أداة الشرط حازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لهما ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كفعولى ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب مجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما مترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما مجزوم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما مرفوع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والتحليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك وأجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجور وبأنه قد يكون بينهما مامع مولات فاصلة فلا تجاور (و) لا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان مضارعين نحو وان تعودوا وعدوا) تارة يكونان (ماضيين نحو وان عدتم عدنا) تارة يكونان مختلفين (ماضيا مضارعا نحو من كان يريد حرث الاخرة تزد) له في حرثه وفي الخطا طريقتان لابن جني قال أبو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكأنه قال من يرد تزد وليس مثل قولك ان أتيتي آتيتك قال الموضع فتشعبت ما ورد به التثنية

من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعاً ماضياً (وهو قليل) حتى
 خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جواز في الاختيار (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (من
 يقوم ليلة القدر ايماناً واحتساباً يغفر له) رواه البخاري (ومنه ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلمت)
 أعناقهم لها خاضعين فظلمت ماضٍ وهو معطوف على الجواب وهو تنزل فيكون جواباً (لان تابع الجواب
 جواب ورد الناظم) في شرح التسهيل (بهذين) الحديث والآية (ونحوهما على الأكثرين اذ خصوا
 هذا النوع بالضرورة) وقالوا لانا اذا عملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضياً كنا قد هيأنا العامل
 للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز ولا كثيرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه تجوز روايته بالمعنى فليس
 نصافي الدليل وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين
 أو مضارعين تلقى ما أو متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة أحوال فانه يكون ماضى اللفظ أو
 مضارعاً عارياً من لم أو مع جوبابها والجزء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعاً ثماناً تجوز
 في الاختيار اتفاقاً واحدة مختلفة فيها وهي أن يكون الشرط مضارعاً والجزء ماضياً عارياً من لم كما في
 الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منه في بلم قوي كقوله) وهو زهير يمدج
 هرم ابن سنان (وان أتاها خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم)

(قوله فقلت تحمل)
 خطاب للسبختي وقوله
 انها أي القرية مطبعة
 أي ملوأة بالطعام
 * (فصل)

يرفع بقول والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ماضٍ رفعت الجزأ حسن ذلك ان الاداة
 لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قرينه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير
 المحتل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سأل يقال سألته سؤالاً ومسئلة ويروي مستغبة
 مكان مسئلة وعلى هذا أنشده الجوهري والمسئلة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الزاء مصدر
 كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره أي لا غائب مالي ولا عدي حرمان على أحد الاحتمالات
 (ونحو ان لم تقم أقم) برفع أقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي (ورفع الجواب في غير ذلك
 ضعيف) واليه أشار الناظم بقوله * ورفع بعد مضارع وهن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي
 فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبعة (من ياتها لا يضرها)

يرفع يضرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) في الشواذ (أي إنما تكونوا يدركم الموت) برفع يدركم
 ووجه ضعفه ان الاداة قد علمت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجها عند سيبويه
 على نية التقديم والتأخير أو ضمها للفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع
 المذكور كقوله * انك ان يضرع أخوك تصرع * والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما يحل محله يمكن
 أن يكون له لا ينوي به غيره وهذا التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب
 ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلاً خلاف الأصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب
 وضمها للفاء مع غير القول مختص بالضرورة

* (فصل) يشترط في الشرط ستة أمور أخذها أن يكون فعلاً غير ماضى المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس
 قت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني أن لا يكون طلباً
 فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث أن لا يكون جامداً فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع أن
 لا يكون مقروناً بحرف تنقيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس أن لا يكون مقروناً بتقدير فلا يجوز ان
 قد قام ولا ان قد يقم والسادس أن لا يكون مقروناً بحرف تنقي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم
 اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطاً بان كان ماضى اللفظ دون المعنى مجرداً من قد وغيرها
 أو مضارعاً مجرداً أو منقياً بلم أو لا فلا كثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضى على حاله ويرفع

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أي لا يصح إيلاء الجواب أداة الشرط وجمع ذلك ابن الممام بقوله تعلم جواب الشرط حتم قراءته *
 بقاء إذا ما فعله طلبا في كذا جامدا أو مقسما كان أو بقدر * ورب وسين أو سوف أدري أفي كذا اسمية أو كان منفي ما وان
 وإن من يحذف عا دنا فعدنا قال الدوشري ولو قال بدل الشرط الثاني من البيت الأول بقاء إذا ما كان ذا طلب أي كان أشمل إذا
 فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح به ٢٥٠ الشارح وزاد عليه بقوله كذا إن يكون مجوع شرط مع الجزاء *

المضارع نحو ومن جاء بالسبئية فكبت وجوههم في النار ونحو من يؤمن بر به فلا يخاف قاله الشارح
 وقال غيره إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق
 اه بمعناه (وكل جواب يمنع جعله شرطا) تحلوه عما شرط (فإن الفاء تجب فيه) لتربطه بشرطه لأن
 الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السبئية
 ولما نسبتها للجزاء معنى (وذلك) من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على
 الشرط كذلك والمنع جعله شرطا (الجملة الاسمية نحو وإن يمسه يخرقها) على كل شيء (ير)
 فهو مبتدأ وقدر خبره وعلى كل شيء متعلق بقدر فإن قلت قد ير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها
 عليها قلت قدم في بابها أن عملها في الظرف وعديلة لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم
 (و) الجملة (الطلبية نحو إن كنتم تحبون الله فاتبعوني) وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي
 والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا تطيل أمثلتها فإلذكي
 ينال بالمثل الواحد ما يناله الغي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد
 (وقد اجتمعنا في قوله) تعالى (وإن يخذلكم فخذلكم من بعده) جملة من ذا الذي ينصرفكم
 اسمية لأن صدرها اسم وهو من طلبية لأن فيها استفهامية وهي مبتدأ وإذا اسم إشارة خبرها والذي
 نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذاملا لغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتي فعلها) ماضى
 المعنى نحو إن كان قيسه قد من قبل فصل صدقت قاله الموضع في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على
 أضمار قد أي فقد صدقت والتي فعلها (جاءم) نحو إن ترفي أنا أقل منك ملاؤا ولد أفعسى ربي) أن يؤتيني
 خيرا من جنتك (أو مقرون بقدر نحو إن يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (أو تنقيس نحو) وإن تعاسرت
 فستر ضعه أخرى (وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (أو لن نحو وما تنفع علون من خير فلن
 تكفروه أو ما نحو إن توليتكم فاسألتكم من أحر) أو إن نحو إن تقوم فإن أقوم والحاصل إن الفاء تدخل
 لا تمنع الجملة من أن تقع شرطا ما لذاتها أو لما اقترن بها من نفي أو إثبات فالأول ثلاثة أنواع الجملة
 الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أنواع أيضا ما وان النافيات والثالث
 ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء) في الندرة كقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تأتي بن كعب لما سألته عن اللقطة فإن جاء صاحبها والاستمعة بها أخرجه البخاري أو (في الضرورة
 كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) * والشر بالشر عند الله مثلاً
 أراد الله يشكرها وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقا وزعم أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد
 بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله)
 ومن لا يزال ينقاد للغي والصبا * سئلني على طول السلامة نادما
 أراد فسئلني بالفاء أي سيمو جدم من ألقى بمعنى وجدوا إلى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله
 وأقرن بفاحته أجوابا لجعل * شرطا لأن أو غيرهما لم يجعل

وفي سورة الأنعام قد
 جاء مثبوتا
 وكالفاء إذا في اسمية
 وأداتهم
 يكون إذا أو إن تكن مثبوتا
 وبين إذا والفاء تجمع يا أي
 ومنع اجتماع قيل فاسمعه
 منصتا
 وقوله في سورة الأنعام
 الخ هو قوله تعالى وإن كن
 كبر عليك إلى آخر الآية
 (قوله وقد اجتمعنا) قال
 الدوشري قد يقال عليه
 لأن سلم أن جملة من ذا الذي
 ينصرفكم من بعده غير طلبية
 إذا الاستفهام فيهم ليس
 حقيقة لأن المعنى فلا
 أحد ينصرفكم من بعده
 فهو بمعنى النفي وقد يقال
 أنها طلبية لفظا وفيه
 نظر (قوله أو إن) قال
 الدوشري قال بعض
 يستثنى من ذلك جواب
 إذا المقترن به فأنه
 يجوز عدم افتترانه بالفاء
 كما قال سبحانه وتعالى وإذا
 رأك الذين كفروا أن
 يتخذوك الاهزوا
 فليست أم (قوله والجملة
 الطلبية) قال الدوشري

عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهي فأنهما يجتمعان في نحو (ويجوز
 قوله تعالى وإن يخذلكم فخذلكم الخ وتنفرد الاسمية في نحو وإن يمسه يخرقها الخ وتنفرد الطلبية في نحو قل إن كنتم تحبون الله (قوله والثالث
 ثلاثة أنواع الخ) قال الدوشري فيه جعل قد والسين وسوف اثباتا ومعناها أدوات اثبات وهو ممنوع إذ قد يقال ما قد قام زيد وما
 سوف يقوم وما سيقوم فليست أم ثم تأملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه إن قد والسين وسوف خروف اثبات لا يكون

الفعل بعدها لا مثبتا (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها إذا الفجائية أن عصى زيدا إذا ويل له وإنما يقال فويل له ولا يقال أيضا أن يقوم زيد إذا ما عرو وقائم وإنما يقال فاعمر وقائم (قوله وقد يجمع بين الفاء وإذا الخ) رأيت بخط المصنف قال الرنخشري في تفسيره حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج الآية واقترب عطف على فتحت وبجواب الشرط فاذا هي وإذا الأولى في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فاذا هي شاخصة وفيه نظر لانه كيف تكون الفاء الجوابية وإذا الفجائية مجتمعتين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون أراد أن جواب إذا ساقط من التقدير ٢٥١ والتقدير إذا فتحت واقترب ذهلت أبصارهم يدل على ذلك قوله ان ناصب إذا ما دل عليه فاذا هي شاخصة وعلى هذا فيكون تجوز في قوله ان فاذا هي جواب الشرط وإنما حقيقة انه دليل الجواب فهذا كما عد جواب القسم المتأخر عن الشرط جوابا للشرط لأجل ما ذكرنا وقرئ منه تسمية نائب الفاعل فاعلا وإنما لم يصح أن تجعل شاخصة هي العامل لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا في باب أما وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا (فصل) (قوله وهو قليل) في الشذوذ انه ضعيف والرفع جائز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو فان يشاء الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق وهو

(ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء) في الربط لانهما أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها (ان كانت الاداة) الجازمة (ان) لانها أم باب الجواز الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة إذا الشرطية لانها تشبه ان في كونها أم باب الشروط غير الجواز (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقر ونقبات التوكيدية (نحو وان) تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون جواب ان والربط إذا الفجائية نحو إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب إذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيديا فلا مانع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الرنخشري إذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مشددة الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا اه والى خلف إذا الفجائية للقاء أشار الناظم بقوله * وتخالف الفاء إذا المفاجأة

(فصل) * وإذا انقضت الجملتان (جملة الشرط وجملة الجواب) ثم جئت بمضارع مقرر ون بالفاء أو بالواو فلكل حزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا أو جملة (ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا) لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستئناف (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقيمم بالجزم) عطف على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) وأبو حيوة والاعرج في غير السبعة (بالنصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ يهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أيضا في قوله تعالى من يضل الله فلا هادي له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمر وعاصم مع الياء والباقيون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحزمه مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من بعد الجزاء ان يقترن * بالفاء أو الواو بثلاث من

(وإذا توسط المضارع المفعول بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا (ويجوز النصب) بان مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو واليه أشار الناظم بقوله وحزم أو نصب لفعل أثرفا * أو واوان بالجملتين استئنافا وامتنع الرفع إذا لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تأتي فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرح به (كقوله ومن يقترب منا ويخضع تؤوه) ولا يخش ظلمنا ما أقام ولا هضمنا

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الابه والهضم بالصاد المعجمة من قولهم هضم أخاه إذا لم ينصفه ويوفه

عديله فعرض غير القوى ما رجحه كإرجح النصب في ويعلم الذين لانه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأ به الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في فيخفر (قوله ورفعه على الاستئناف) معنى الاستئناف البناء على مبتدأ محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسمية على فعلية لكن صرح في المعنى بان الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع الرفع) قال الدنوشري كان شيخنا الإمام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم إشارة اليه فانهم إنما منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض اه أقول يؤيده ان ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال ويوافقه ما مر في باب الحال

من جواز وقوع المضارغ المحدث حالامع الواو على اضممار المبتدأ (قوله والنصب في مسئلة التوسط الخ) قال الدنوشري تعالى به بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يحكى فيما بعد الجواب أى لان العطف الخ فليتامل (قوله ونقل عن الكوفيين انهم أجروا الخ) قال الاشمونى وزاد بعضهم أو قال الشهاب القاسمى لم يذكروا زيادة أو الاقيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وأطلاق عبارة السيموطى يقتضى عدم الفرق فليحذر رأى وذكروا في مسئلة ما بعد الجزاء انه يمتنع النصب والعمل وجه امتناعه ان وجهه في مسئلتى الواو والقاء شبه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والقاء وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين ٢٥٢ في مسئلة الواقع بين الشرط والجزاء عليه - ما لان وجه النصب فيها ان فعل الشرط

قريب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدنوشري ربما يشكك على قول فيما مضى اذ لا يصح الخ وان كان ذلك في الواو والقاء وهذا في ثم وقوله وهذه القراءات الخ قد يقال الذى لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم في هذه الآية التى اقتصر الشارح عليها وهى قراءة واحدة لا قراءات ثم رأيت في نسخة عليها بخط المؤلف القراءة بالافراد (فصل) (قوله ان كانت الاداة الخ) قال المحميد لا بد من العطف أيضا كما في البيت (قوله والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلها) فيه ان الكلام كما قال الدماميني في الحذف بلا تفسير وقال انه مقصود القوم (قوله وما علم من جواب) لم يعيد بكونه جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد

حقه وقابل الظالم بالمضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلاما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط أمثل منه في مسئلة المتأخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قرىبان من الاستفهام والامر والنهى ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم أجروا ثم بحرى القاء والواو فيقولون ان تاتى ثم تحدثنى أكرمك ينصب تحدثنى واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يذركه الموت فقد وقع أجره على الله ينصب يذركه وهى قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهى قراءة طلحة بن ساليه وان ابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكما لنسبها (فصل) يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها (مقرونة بلا) النافية (كقوله) وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر ذميم الحلقة وتحمته امرأة جميلة فطاعة لها فاستلمها بكف (والا يعمل مفرقا الخسام) فحذف الشرط لدلالة قوله فطاعة لها عليه وأبقى جوابه (أى والا تطلقها يعمل) وقد يتخلف واحد من ان والا قتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الأنبارى في الانصاف عن العرب من يسلم عليك تسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلها فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله متى تأخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينج الا فى الصفا قد يزيد أى متى تشقوا تؤخذوا وحذف الشرط مع انتفاء الامر ين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفا بكسر المهملة ما يؤتى به الاسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه صا (نحو) وان كان كبر عليك اعراضهم (فان استطعت أن تدعى نفعا لآية) وعساها فى الارض أو سلما فى السماء فتأتيهم آية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذ تحت الارض تنفذ فيه فتقطع لهم بآية أو سلما تصعده الى السماء فتقرن منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وبقاء الاداة كقول النهر بن تولى فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما أى أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والاستمعة بها فحذف من الاول الجواب ومن الثانى الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يحكى فاستمعت بها (ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المنى) ولا يصح جعله جوابا بصناعة امال كونه جملة اسمية مجردة من القاء (نحو أنت ظالم ان فعلت) أى فانت ظالم واما كونه جملة منفية

حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور فى هذا الباب لشمل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام المصنف يؤهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاه صنيع النظم لان الحذف من الاواخر أكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لان الشئ الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) رفع لما يشوهم من كلام المصنف من انه انما يحذف أحدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يخص حذفهما بالضرورة وقال المصنف فى الحواشى انه خاص بالضرورة الامع أن يقال لا آتى الامير لانه جائز فتقول انته وان الاداة فى البيت الذى ذكره الشارح أينما وشكت عن حذف الاداة وحيدها لانه لا يجوز الاعتماد بعضهم وتقصيل المقام يطلب من حواشينا على الالفة

(قوله ولا التزام العرب الخ) قال الدنوشري قد ينافي مع وقوع المضارع بعد الاداة في قوله فلم أره ان ينج منها (قوله فانه ينافي جعله جوابا) فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويجاب ان المنافي لاجل جعله جوابا لزوم رفعه كما أسلفناه انما (قوله وأجابوا عن الاول الخ) قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان أداة الشرط الخ ولا رد الثاني وهو قوله ولا التزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكان لا عمل للاداة فيه ٢٥٣ ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان

يعمل مؤخرا وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فان الزنخشري لا ينهض قوله حجة عليهم على انه يحتمل أن يقدر ابتداء بعد الفاء الداخلة على لم والى ما قلناه يشير قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قد يمنع ما قاله اذ الكلام باخرا (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الى حكم القسم لا الى حكم الشرط وفيه نظر اه من الاشكال وانه لا نظرية لان بحيثها غير مجزومة على الاصل من انه اذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن أبي الاصبغ في البرهان في اعجاز القرآن في باب التوهم ان الآية من أقسامه

بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أره ان ينج منها واما الكونه مضارعا رفوعا لزوما نحو أقوم ان قت والجواب في ذلك كله محذوف وجوب بالدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا التزام العرب حيث يكون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فليعدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المحزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الاول بان الفاء انما تدخل لانه لا تناسب الصدر ولاها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزنخشري في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير ان اقتخرتم بقتلوهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدله التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بني كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وابقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله والشرط يغنى عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي ان المعنى فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (متأخر من جواب قسم سابق عليه) أي على الشرط (نحو لئن اجتمعت الانس والجن الآية) وتامها على أن ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقوم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالتقدم والى ذلك الإشارة بقول النظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم هذا اذ لم يتقدم عليه ما ذو خبر (واذا تقدمه ما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال

وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجع مطلقا بلا حذر

(نحو زيد والله ان يقيم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقيم لا قوم والارجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره ويرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجع جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لغيره التوكيد والمراد بنى خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم (ان لم يتقدمه ما) ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد أقم (خلافا له)

لان ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بان هذا العدو لا يضر أبدا ما قاتل المسلمين ليتكامل سرورهم بخذلان عدوهم في الحال والاستقبال ولوعطف على المجزوم لما أفاد الا انه لا ينصر الا من المقابلة ووقت التولية وذكر أن النجاة تالوا انه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه يرد عليهم انه ما الداعي للعدول عن عدة النحوي الى ما يحتاج الى اويل وأقول هذا عجيب فان كلاما من عطف المفردات والجل من قاعدة النحو ويكفي في النكتة عن العدول عن عطف المفردات بما قاله ويلزم على كلاً أن يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة التوهم انه عطف على المجزوم من عطف

المفردات لاجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر (قوله لئن كان ما حدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر يتنصل للخاطب ويعتذر اليه من ذنب حكى عنه مؤكداً ذلك بنذر هذا الصوم الشاق مع إلقاء على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بانقاف والظاء المعجمة جارا للصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القَيْظ صميم الصيف من طلوع الشرايا إلى طلوع سهيل قلت حاصلهما أن القَيْظ شدة حر الصيف وبإدخال من فاعل أصم ثم قال وقال القراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج عقيل معرب من سوك بالفارسية والفروة ٢٥٤ ما يلبس وجلدة الرأس والفروة قطعة ثياب مجتمعة يابسقة والخاتم لغة في الخاتم اهـ

وينظر ما معنى قولها
واركب حمارا الخ فان
ظاهره يقتضي انه بين
السرج والفروة فامعنى
البينية فليتامه (قوله
واذا دخل الاستفهام)
قال الدنوشري بنظر هل
مثل الاستفهام في ذلك
غيره من أنواع الطلب
(قوله فعن يونس الخ)
رده سيبويه رحمه الله
تعالى بقوله تعالى أفان
مت فهم الخالدون لان
دخول الفاء على الجواب
دليل على انه جواب
للشرط

(فصل)

(قوله وأكثروا وقوعها
بعيد ود الخ) قال
الدنوشري قال الدماميني
وقع في عبارة ابن أم
قاسم في شرح التسهيل
عند قوله لو التالية غالباً
مفهم عن قال مثل أحب
وأختار وتني وورد وود
والسماع ثابت بعد هذين
وعله أحب واختار من

أى لابن مالك في قول النظم ورمحاً رجع بعد قسم * شرط بلاذى خبره مقدم
(و) خلافاً (للقراء) في إجازته ذلك (و) ما استدلا به وهو (قوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً * أصم في نهار القَيْظ للشمس بادياً)
واركب حماراً بين سرج وفروة * وأعر من الخاتم صغرى شمهاليا
فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لاموطئة للقسم وهذا البيتان قالتها امرأة
عقيلية (وحيث حذف الجواب) جوازاً أو وجوباً (اشتراط في غير الضرورة مضى الشرط) لفظاً أو معنى
كما مثلنا (فلا يجوز أنت ظالم أن تفعل ولا والله أن تقم لا قوم) ليكون الشرط مضارعاً غير منفي بل عند
البصريين والقراء وأجاز به بقية الكوفيين قياساً واحتز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله
لئن تلك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع
فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بل وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة
يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك أن الجواب لا ولهما السبقه وفصل غيره فقال ان كان
العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو لا تجمع نحو وان تاتي وان تحسن الى أحسن اليك وان كان العطف
بأو فالجواب لاحدهما لان أو لا حد الشئين نحو ان جاء زيد أو ان جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها وان كان
العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الأول وان كان بغير عطف فالجواب لا ولهما
والشرط الثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة وموقعه كقوله
ان تستغيثوا بنا ان تدعروا وتجكروا * منامه اقد عززناها كرم
فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تدعروا وبالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى ان تستغيثوا بنا
مذعورين تجدوا وإذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط
قياساً على مسألة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد تقوم
(فصل في) أوجه (لو * للثلاثة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أحدها أن تكون مصدرية فتترادف
أن) المصدرية في المعنى والسبب أن السبب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد وود نحو
ود والوتد من) أي الادهان (أو) بعد (يود ونحو يود أحدهم لو يعمر) أي التعمير (ومن القليل قول
قتيلة) مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بذت النضر بن الحرث الأسدي تخاطب النبي صلى الله
عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صبراً بالهمزة بعد ان انصرف من غزوة بدر
(ما كان ضرك لو هنت وربما * من القتي وهو المغيظ المحنق)
أى ما كان ضرك منك ووبد بقتل النبي صلى الله عليه وسلم أباهما انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب
ويقول محمد يا تيكم بأخبار عاد وعود وأنا آتيكم بخبر الأكرسة والقيصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

عليه
أمثلة ما يفهم تنيمة قد اذلا ترادف بينهما وبين معنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب
الشيء ولا يتمنى حصوله اما لانه حاصل له أو لعارض له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قبله أحمجد ولا أنت فحل نجية *
في قومها والفحل فحل معرق قال الدماميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قيل قتله ما قتلتاه ولعقوت عنه بعض
الاصوليين على جواز تنقيض الحكم الى المحتم رقيقاً له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل
قتله ما قتلتاه يدل على أن القتل وعدمه مقوضان اليه والمانعون من الوقوع يحيمون بانه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما
معاقيل له لك أن تار بقتله وأن لا تار ونحو ذلك ويجوز أن وحياً نزل بانه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والنجية المكرمة المحسنة والفحل

الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لومنت لو
 أنعمت وأحسنتم ثم قال الدماميني لومنت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على ما هو الأصح من جواز
 تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والخبر كان واسمها ضمير الشأن اه لكن قال العيني
 ان ما استفهامية فيشكل حينئذ اعراب الدماميني فليأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أي ما كان ضرك منك أن لو وصلتها فاعل ضرك
 والظاهر انها وصلتها مفعول ضرك على اسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الاول تكون جملة خبر اعراب
 ما الاستفهامية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن أو ما كان ضاراك فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب
 كان حسنا (قوله فله اسمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التمرير وعبارته فيقال
 والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الأبيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمذنت عليه وكثيرا ما يستل عن وجهه انشاد أي تمام
 الطائي بعد ذكره هذه القطعة في الجاسة قول النابغة

فقي كملت أخلاقه غيراته * جوادا فأتى على المال باقيا وأجاب ابن المنير في كتاب المقتنى بان أبا تمام أراد أن ينفي عن مقام النبوة
 ما لا يجوز نسبته من القسوة على الضرير فيمن أن الاساءة إلى العدو من مكارم الأخلاق ولا سيما ٢٥٥ العدو في الدين ومن لم يسوء عدوه

لم يصير صديقه (قوله ولا
 خفاء بما في ذلك من
 التكلف) قال الزرقاني الباء
 مقوية والخبر محذوف
 أي وعدم خفاء بما في ذلك
 حاصل وعدم تنوين اسم
 لامع عمله قايلا (قوله
 ويشهد الخ) قال الدوشري
 في حفظي أن هذه القراءة
 يجوز تخريجها على أن
 يدهنوا منصوب بان
 مضمرة جواز وأن والفعل
 معطوف على لو وصلتها
 على حذف لا توقع معترخ
 والتقدير ودوا دهانك
 فادهانهم ثم رأيت
 الدماميني قال بعد قول

عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته
 قبل قتله ما قتله ولعدوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا وبالمغيط بفتح الميم اسم مفعول من
 غاطه يغيطه بالغين والطاء المعجمتين وفي القاموس الغيط الغضب أو شدته أو سورة أوله والمحق بضم الميم
 وفتح النون اسم مفعول من أحرقه بالحاء المهملة إذا غاطه فهو توكيد للمغيط ولو المصدرية لا جواب لها
 ومن ذهب إلى مصدرية لوالفراء وأبو على الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الآخرون
 إلى المنع ويدعون أن لو في نحو يود أحدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير
 يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسه ذلك قال في المعنى ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد
 للثبوت قراءة بعضهم ودوا لوتدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن ما كان
 معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو وما علمت من سوء تودلوان بينها وبينه أمدا بعيدا
 وجوابه أن لو أنما دخلت على فعل محذوف مقدر يدهن تودلوان يدهن ما كان معناه أن تدهن ما كان
 (إذا وليها) الفعل (الماضي بقي على مضيه أو) الفعل (المضارع تخلف للاستقبال كما أن المصدرية
 كذلك) الوجه (الثاني) من أوجه لو (أن تكون للتعليق) أي التعليق الجواب على الشرط (في المستقبل
 فترادف ان) الشرطية لأنها لا تجزم على الإفصح (كقوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى
 (ولو تلتقي أصدأونا بعد موتنا) * ومن دون رمسينا من الأرض سبب
 لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويظرب

المعنى ويشهد الخ أقول الذي يظهر أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جواز والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو
 من باب عطف مصدر آخر هذا هو الذي ينبغي أن يقال فانه تخريج ما ش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه أن تدهن)
 قال الزرقاني الذي عند الشمني ان عطف المعنى هو عطف التوهم فكان يوههم أن تدهن وفي كلام المعنى ما يشهد لذلك ونار ع في ذلك بعض
 شيوخنا بان عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف التوهم فانه مراعى فيه توهم وجود أن لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع
 (قوله فترادف ان الشرطية) قال الزرقاني هذا يدل على انها دالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على انها لا دلالة لها على
 الامتناع وهو كذلك أنظر المرادى (قوله الا انها لا تجزم على الإفصح) قال الزرقاني فيه دلالة على انها لا تجزم بها على غير الإفصح قال الرضى
 وليكون لو معنى الماضي وضعه لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص العرب والماضي مبنى قال لو يشأ طار بها ذومبيعة *
 لاحق الا طال نهدي فحصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات اه وأقول بسط الكلام على ذلك في المعنى فراجع
 (قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وان كنت رمة حال من صدى صوتي وجواب ان
 محذوف ويهش خبر ظل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقول من قوله لصوت صدى ليلى ويدل عليه قوله
 أولا ولو تلتقى أصدأونا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي اه وقوله وجواب أن محذوف أي بناء على أن لان هذه وهى الوصلية جواب

وفي خلاف بيناه في الحواشي (قوله وهو الذي يجيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم
 لا ينفقه ما حيتت الأبحر *
 ليكون الجبل رداليكا قدر أينما الصدى وذالك جاد * كل شئ تقول ردعليكا وأطلق الجاد على الصدى تجوزاً أو بناء على أن
 التقابل بينهما وبين الحيوان من تقابل السلب والإيجاب لا العدم والملكة (قوله والطرب الخ) قال الزرقاني أي وهو المراد بالطرب هنا
 والأفطرب كما قال الدماميني خفة تكون لسرور أو خزن والمراد هنا الأول (قوله أي ان شارفوا) قال الزرقاني قال في الكشف وذلك عند
 اختصارهم اهـ وسيأتي نصه فان قيل الخوف على الذرية حاصل دائماً فليدبحاله المشارفة فاجواب أن الخوف في هذه الحالة أشد من
 الخوف في غيرها فلذا أمروا أن يخافوا كخوفهم على ذريتهم في هذه الحالة (قوله لان الخطاب للأوصياء) قال الزرقاني التأويل المذكور
 لا يتقيد بكون الخطاب للأوصياء بل هو جار ولوقلنا انه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضاً كما يدل على ذلك كلام الشارح وحيث نشد
 فذكر الأوصياء ليس للاحتراز ٢٥٦ بل هو اقتصار على أحد المعاني وقد أشار صاحب الكشف الى انه لا بد من حمل

تركوا على المشارفة لا لما
 ذكره المصنف بل ليصح
 وقوع خافوا خرافاً وذلك
 لكون الخوف منتقياً بعد
 الموت فلا يتأتى خوف
 بعد الترك وأما المصنف
 فجعل الباعث على ذلك
 تجميع الخطاب للأوصياء
 بعد الموت قال الدماميني
 والاول الظاهر فتأمل اهـ
 وقوله لان الخطاب
 لا خطاب هنا فكيف
 عبر بالخطاب فاجواب
 ان المراد بالخطاب هنا
 الامر وأمر الغائب بمثابة
 الخطاب قال في الكشف
 * فان قلت ما معني
 وقوع لو تركوا وجوابه
 صلة الذين * قلت معناه
 وليخش الذين صفتهم
 وحالهم انهم لو شارفوا ان
 يتركوا خالفهم ذرية

فلو تلتقي شرط وظل جوابه والاصداء بالمدجج صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال
 وغيرها والصدى أيضاً ذكر اليوم والرمس القبر أو ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح
 والسبب في هملتين وموحدتين المغازاة والرمة بكسر الراء والعظام البالية ويهش يرقاح من هششت بكسر
 العين قال في الصحاح هششت لغلان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له اهـ والطرب خفة لسرور
 ولصوت بكسر اللام متعاقب بهش ومتعاقب يطرب بمحذوف مماثل لمتعاقب بهش والتقدير بهش لصوت
 صدى ليلى ويطرب له (واذا) كانت لولته تعليق في المستقبل و(وليها) فعل (ماض) لفظاً (أول) بالفعل
 (المستقبل) معني كما أن ان كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خالفهم ذرية ضعفاً خافوا عليهم أي
 ان شارفوا ان يتركوا وانما أول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء وانما يتوجه اليهم قبل
 الترك لانهم بعده أموات قاله في المغني وأنه كراين الحجاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناطم بحجى ولو
 للتعليق في المستقبل قال ابن الحجاج ولهذا لا يقول لو يقوم زيد فعمرو ومنطلق كما تقول ذلك مع ان وقال
 ابن الناطم وعندى ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين
 لو تركوا الاحجة فيه لصحة جملة على المضي اهـ ورد عليه الموضح في المغني بآيات ومثال وشاهد فليخظر
 منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله

لا يلقك الراجوك الا ظهرا * خلق الكرام ولو تكون عديما

(كما ان الشرطية كذلك) الوجه (الثالث أن تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في)
 الزمن (الماضي) وهذا القسم (هو أغلب أقسام لو) واليه أشار الناطم بقوله

لو خرف شرط في مضي ويقبل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل

ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها
 والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكّر بعده فارتقت ان فان لعقد السببية
 والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على
 الزمن الماضي ألا ترى انك تقول ان جئتني غداً كرمك فاذا انقضت الغد ولم تجئ قلت لو جئتني أمس

وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم

اكرمك

الضياع بعدهم لذهب كافلهم وكاسبهم اهـ قال التفتازاني في معنى السؤال والجواب ما ذهبه يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية
 معلومة للخطاب ثابتة للوصول كالصفة للوصف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الأوصياء أو الجالسين أو
 الورثة وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقاني انما امتنع المثال المذكور لدخول الغاء في الجواب وقال
 الدماميني ليس امتناع هذا التركيب قاضياً ببقاء كونهما للتعليق في المستقبل اذ ب حرف يكون بمعنى آخر ولا يشاويه في جميع أحكامه
 (قوله بآيات ومثال وشاهد) أما الآيات فمنها قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على
 فرس وأما الشاهد فقوله قوم اذا حاربوا شدوا ما آزرهم * دون النساء ولو بانت باطهار (قوله لا يلقك الراجوك الخ) قال الزرقاني
 اسقاط الياء من يلقك يدل على انه ليس خبراً فان قيل يحتمل ان يكون خبراً والياء محذوفة للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة حيث نشد

فهو نهي واستشكال كونه نهيان المنهى هو الفاعل والفاعل هو الرأى وهو ليس منهيًا والدعاء مثل النهى (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق ان الماضى مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضى الذى تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد والذى هو موجود واما بحسب الاتصاف بالماضى والاستقبال فالأمر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالماضى قاله اللقاني في حواشى التصريف (قوله وكيفية افادتها) أى وعلى ٢٥٧ الافادة اختلقت في كيفية افادتها

(قوله من التلازم العقلى)

قال الزرقانى أى لا الشرعى لان النهار فى الشرع من طلوع الفجر لامن طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى) فى جمع الجوامع ثم ينتفى التالى ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان خلقه كقوله ولو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم يناسب بالاولى كلوم يخف لم يعص أو المساواة كلوم تكن ربيبة لما حلت الرضاع وهذا المثال انقلب شهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد ان ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب اولى وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولو جعل مراد الشارح ان ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط اولى أشكل جعل ثبوت الجزاء على المثال بالاولى

أكرمته وفي السابق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضر فاذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها وكيفية افادتها اياه على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تغيبه بوجه وهو قول الشلو بين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وزدهما فى المعنى (و) الثالث انها (تقتضى امتناع شرطها دائما) مثبتا كان أو منقيا (خلاف الشلو بين) و (لا) تقتضى امتناع (جوابها) خلافا للعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لازم (امتناعه) أيضا الملازمة له شرعا أو عادة فالاول (نحو) قوله تعالى فى باعوراء (ولو شئنا لرفعناه بها) فلو هناد الله على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنساخت منقبة ويلزم من ثبوتها ان يكون رفع المنساخت منقيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منقيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء السبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعى (و) الثاني (كقوله لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لوعليه فينتفى وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منقيا لان انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلى والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أى السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحماكم من التمازج فى الشئ وعدم الاتفاق عليه فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المقادير نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سبقت لاثبات الوحدة وتنفى التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى (والا) بان كان الجواب لو سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى (نحو لو كانت الشمس طالعة بالفعل) (كان الضوء موجودا) فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فانبات الضوء مع طلوع الشمس اولى (ومنه) الاثر المروى عن عمر رضى الله تعالى عنه زعم العبد صهيبي (لو لم يخف الله لم يعصه) فانه لا يلزم من انتفاء الخوف انتفاء المعصية حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثانى الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبي رضى الله تعالى عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل على انتفاء الجواب ههنا لان دلتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة اذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة ومفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه موافقا للحكم المذكور وفى هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا

(٣٣ تصریح فی) وقوله بعد فانبات الضوء مع طلوع الشمس اولى وأشكل ما قرر به الاثر لانه مخالف لفرض الكلام وأيضا هذا التقرير يجري فيما ذكر انه يكون المساوى وبالادون لانه يقال ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط اولى لتعدد جهة المنع من الحل وتفرقه بين المثال الاول والاخيرين تحكم وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب فى المثال الاخير ادون بل بالاولى لان التحريم بالنسب أقوى وانما يظهر عكس الترتيب (قوله لان دلتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقانى فيه نظرا لان الكلام هنا مبني على القول الثالث وهو انه لا دلالة للوعلى امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت لها هنا الدلالة على انتفاءه وهذا اتفاق

والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبني على القول بذلك لا على هذا القول اه وفي الجواب نظر لان كلام الشارح انما هو على هذا القول (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم في درة) قال الزرقاني قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال انه يريد ان ينكحها والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوزن ان يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم ودره بضم الدال المهملة (قوله بنت أم سلمة) قال الزرقاني في المغني بنت أبي سلمة وهو موافق لما هنا لانه اذا كانت أمها أم سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الجلال المحلى ويصحح بين ما تقدم في اسمها من انه درة وبين ما في مسلم عنها كان اسمى برة قسما في رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم بيان لها اسمين قبل التغيير اه (قوله في حجرى) التقييده خرج مخرج الغالب لان الغالب كون الربائب في حجو ر أزواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقاني انما قال كقولك لقول ابن السبكي لم نجد نحوه فيما يستشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلى (قوله لما حلت) قال الزرقاني حذف اللام فيما تقدم من قوله حلت وأثبتها هنا إشارة الى جواز الأمر من ولو حذفها من هنا أيضا وافق الاستعمال الكثير (قوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) قال الدنوشى ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة أي عبيدة وذلك ان عمر رضى الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه في أثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وباء فاستشار في التوجه اليها أو الرجوع الى المدينة فاختلعا عليه ثم أجمع رأيهم على الرجوع بعد ان أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرار من قدر الله تعالى ٢٥٨ فقال له عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدره والقصة

مشهورة وجواب لو محذوف

الاثر بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه أبو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوى كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيدتى في حجرى ما حلت لي اه الابنة أختى من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيدته وكونها ابنة أخته من الرضاعة وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها وانتقت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (واذا) كانت لوللة علي في الماضي (وليها مضارع أول بالماضى) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان مضارع تلاها صرفا * الى المضى (تحولوا يطاعكم في كثير من الأمور لعنتم) أى لو أطاعكم لعنتم (وتختص لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهى في الاختصاص بالفعل كان (ويجوز ان يليها قليلا اسم) مرفوع (معمول لفعل محذوف) وجوبا (يفسر ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو خبر كان محذوف أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضى الله عنهما لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (كقوله) وهو العظمى الطي

أى لعذرناه ولا مجال للتمنى قاله الدماميني في حاشيته اه وفي حاشية الرزكى على البخارى وجواب لو محذوف وفي تقديره وجهان أحدهما لو قالها غيرك لادبته في اعتراضه على مسئلة اجتهادية وافقني عليها الاكثر والثاني لو قالها غيرك لم تعجب منه وانما العجب من قولك مع فضلك اه وهذا الثاني

أشار اليه الدماميني وفي محاضرات الامام الراغب قال أبو عبيدة رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه حين كره طواعين (اخلاى الشام ورجع الى المدينة أنفر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى الى قدر الله تعالى فقال أينفع الخذر من القدر فقال لسنا مما هنالك في شئ ان الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذركم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفي قوله أفر من قضاء الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر ما لم يكن قضاء فن حق القدر ان يدفعه الله تعالى فاذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان أمرا مقضيا فان قلت أليس في قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل دلالة على ان الفرار لا يغنى شيئا * قلت لان المعنى والله أعلم لن ينفعكم الفرار في دفع الأمرين المذكورين بالكلية اذ لا بد لشخص من حثف أنفه أو قتل في وقت معين لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة للعالم التابع للعلوم وهو المقدور فلا يكون عمله بل لانه يقتضى ترتيب الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على ان الفرار لا يفيد شيئا حتى يشتمل هذا بالنهى الوارد في الكتاب عن القاء النفس بالهلكة وبالامر الوارد في السنة بالفرار عن مظان المضار كيف هو قد دل قوله تعالى واذا لا تمعون الا قليلا على ان الفرار نفع في الجملة اذ المعنى لا تمعون على تقدير الفرار الامتناع قليلا اه ودل كلام الراغب وما قرره به المولى المذكور ان عبارة عمر رضى الله عنه في الجواب أفر من قضاء الله الى قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدماميني واعلم ان جواب عمر رضى الله عنه ما اخذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قال من عند الحياطة المائل لمن قال أفر من قضاء الله فقال صلى الله عليه وسلم فرارى أيضا

الى قضاء الله (قوله أخلاي) قال الدنوشري بيامعة متوحدة قال التبريزي في شرح ديوان الحجة والناس يذهبون أخلاي بيامعة متوحدة
وكأنهم جلوه على قصر الممدود وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد أخلايهمزة مكسورة ويراد بها أخلاي فحذفت ياء الاضافة
وتركت الهمزة كما تقول يا غلام اه وقبله أقول وقد فاضت لعيني عبرة * أرى الأرض تبقى والأخلاء تذهب (قوله ما على
الدهر معتب) قال الدنوشري أعرب العيني معتب مبتدأ وعلى الدهر خبر أولم يعربه الشارح كذلك لعدم تعيينه لجواز كونه فاعلا بالجار
والجور (قوله ان صاحبة المنزل) عبارة الدماميني أم صاحبة المنزل (قوله لتأكل دم فصدها) أي لانه كان من عادة الجاهلية أكل دم
الفصد في الخمصصة (قوله لو بغير الماء حلقى شرق) قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بر بعه مثلاً اذا غص
يشرق فهو شريق والغصان يفتح الغين المعجمة هو ذو الغصنة وهو ما يعترض في الحلق من مأكول أو غيره فيحصل الشرق والاعتصار
ازالة الغصنة بشرب الماء قليلاً يقول لو غصنت بغير الماء احتملت في ازالته ولكن شرقت بالماء الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة
وقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم اذا محاسنى الالات أدل بها * كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذار اه وقبل هذا البيت
أبلغ النعمان غير ما لسا * انه قد طال حبسى وانتظارى وهما العدى بن زيد ٢٥٩ والعروضيون يذكرون البيت الشافى

شاهد على الضرب المقصود
وهو خطأ منهم فانه ضرب
تام بالياء بعد الراء وقصة
عدى مشهورة أطال بها
الدنوشري (قوله ويجوز
أن يلى لو) المتبادر أن
يقول أن يلى لانه اللفظ
المتقدم في كلام المصنف
فهو بعينه المقدر بعد
الواو العاطفة هذا
واستفيد أن ذلك لا يتقيد
بالشرطية بل يجري في
غيرها وهو المصدرية لانها
التي تعرض لها المصنف
غير الشرطية والتي للتمنى
بل قد يقال تلك شرطية
بدليل انها تجاب بجوابين
كما في قوله

(أخلاي لو غير الحمام أصابكم) * عتبت ولكن ما على الدهر معتب
فغير فاعل بفعل محذوف يفهمه أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت
جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب (وقولهم) في المثل (لوزات سوار لطممتي)
أخذ من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأثور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمه ان
صاحبة المنزل أمرته أن يفصدها ففعلها لتأكل دم فصدها ففعلها ففعلها في ذلك فقال له هذا فصدى
فلطمته الجارية ففعل لوزات سوار لطممتي فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير
والتقدير لو لطممتي ذات سوار وذات السوار الحرة لان الماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف
تقديره لسان على ذلك والثاني لو زيدا رأيت أكرمه والثالث نحو الشمس ولو خاتم من حديد أي ولو كان
خاتمًا والرابع كقوله لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري
فولى لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلاف البصريون في تحريكه
فقال الفارسي حلقى فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقى هو شرق
فحذف الفعل أولاً ثم المبتدأ آخر أخرجه غيره على اصمار كان الشائبة واسمها ووجه ما بعد لو اسمية خبر
كان (و) يجوز أن يلى لو (كثيراً أن) المشددة الموصولة (وصلاتها نحو ولو أنهم صبروا) وموضعها عند
الجميع رفع ثم اختلف في رفعه (فقال سيبويه وجهه واليه صبرين مبتدأ ثم قيل لا خبره) لاشتغالها
على المسند والمُسند اليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل يقدر مقدم ما على المبتدأ أي ولو ثاب صبرهم على
حدو آية لهم أنا جملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرًا على الأصل أي ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون
والمهدون الزجاج والرخشي فاعل بثبت مقيدراً) أي ولو ثبت صبرهم والدال عليه أن فاتها تعطى معنى

ولو نبش المقابر عن كليب * في خبر بالذائب أي زبر * بيوم الشعثين لقرعينا وحيداً نذ صبح ما تبعه جميع به المصنف
من الاستشهاد في المعنى على أن الواقعة بعد لو غير فعل في قوله تعالى لو أنهم يادون في الأعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في
الواقعة لو أنهم يادون في الأعراب لو للتمنى ليس من ذا الباب لان المصنف لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذي ذكره لو
المصدرية يقتضى أن في هذه الآية مصدرية وانه إذا ولى أن المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لان المصدرية
انما توصل بفعل متصرف غير أمر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب (قوله موضعها) أي مع اسمها وخبرها وقول رفع أي محل رفع (قوله
لاشتمال صلتها الخ) قال الزرقاني أي وحيث اشتملت على ذلك كفى عن الاخبار والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر
(قوله على حدو آية لهم أنا جملنا) قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب في المثال لانه يحتمل أن يكون هنا على سبيل
الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع التي أوجه فيها تقديم الخبر
وانما وجب لثلاث لا يلبس ان ههنا التي بمعنى ليت (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له انه يأتي مؤخرًا بعدما كقوله
عندى اضطبار وأما اني جزع * يوم النوى فلو جحد كاد يبريني لان لعل لا يقع هنا فلا تشبه ان المؤكدة اذا تقدمت بالتى بمعنى لعل

قوله في اليعذر المحرر هو على الأصل (قوله كما قال الجميع الخ) قد يفرق بان الموصول المحرر في أحوال الفعل (قوله واختصت ان من بين سائر الخ) قال الزرقاني بمعنى جميع ٢٦٠ لا بمعنى باقي وذلك لانها كلها تأوول بالاسم اه ولا يخفى ما في استعمال سائر بمعنى جميع

المثبت (كما قال) النحاة (الجميع في) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون ان (وصلتها) في موضع رفع على الفاعلية مثبت مقدرا (في لا) كانه ما أن في السماء نجما (أي ما ثبت أن في السماء نجما ورجع هذا بان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها بالفعل ويعده أن الفعل لم يحذف بعد ولو غيرهما من أدوات الشرط الامقصر بالفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد أن قاله الموضع في شرح بان سعاد واليه أشار الناظم بقوله * لكن لو أن بها قد تفتن * واختصت أن من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد دلوكا اختصت قدوة بالنصب بعد لدن (وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو) ماض (وضعا وهو) أي الماضي وضعا (اما مثبت فافتراه باللام نحو لو نشاء لجعلناه خطاما) أثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا) قال ابن عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيها عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل أي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه خطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه أجاجا أي لوقته في الزمن من غير تأخير والقاعدة في تأخير جعله خطاما وتقديم جعله أجاجا تشديد العقوبة أي اذا استوى الزرع على سوقه ووقوت به الاطماع جعلناه خطاما كما قال الله تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية اه (وأما منفي بما) عطفت على مثبت (فالامر بالعكس) فلاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول (نحو ولو شاء ربك ما فعلوه) الثاني نحو (قوله

ولو نعطي الخيار لما افترقنا) * ولكن لا خيار مع الليالي

فادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك (قيل وقد تجاب) لو (بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (المثوبة من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في امثولة جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزنجشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان في البحر فقال اللام في امثولة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد احتمالي الزنجشري (أو جواب لقسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاء في المعنى فقال والاولى أن تكون لام امثولة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعبرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وان لو في) هذين (الوجهين) الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (للتعني فلا جواب لها) على الاصح الا في الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون للتعني نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الصائغ وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية أشهر بمعنى لبيت الوجه الخامس أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خير اذكرة في التسهيل الوجه السادس أن تكون للتعليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى وغيره (فصل في أما) بفتح الهجزة وتشديد الميم (وهي حرف شرط) أي متضمن معنى شرطا (و) حرف (توكيد دائم) حرف (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الاول) وهو الشرط (محبي الفاء بعدها) غالبا (نحو فاما الذين آمنوا فاعلموا أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان أمال الشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل

فان كثير من الائمة أنكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باقي والمراد من بين باقي ما يؤول غيرها وقوله لانها كلها الخ لا ينافي ذلك فتأمل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقاني الباء داخلة على المقصور اه أي على ما هو الكثير الشائع في الاستعمال وهو مجاز مشهور أو تضمن الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور عليه وبعضهم ظن وجوبه وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها (قوله قدوة) قال الزرقاني يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف لإرادة لفظه ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت (قوله ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه خطاما الخ) في البرهان في عجاز القرآن لابن أبي الاصبغ * فان قيل لم كذا الفعل باللام في الزرع ولم يؤث كذا في الماء * قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود خطاما محتمل انه من فعل الزراع ولهذا

قال تعالى أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أو انه

(استقراء)

من سقى الماء وجفافه من عدم السقي وحرارة الشمس أو مرور الأعصار فاخبر سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله خطاما في حال نموه لو شاء وانزال الماء من السماء لا يتوهم أن لا حدة قدرة عليه غير الله تعالى اه ملخصا وهو كلام حسن (فصل) *

(قوله الآيات) انما قال ذلك لان ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا تم الشارح بما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ)
جعل الآية من الثاني مع قول المصنف وقسيمه في المعنى الخ لا يخلو عن نظروا انما كان يظهر جعل الآية من الثاني لوقال المصنف قسيمه
في المعنى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم لكن أقام مقامه ما يدل عليه ٢٦١ وهو الراسخون الخ وقد علم من قول

الشارح وقد ينزل الخ حكمه

قول المصنف ومنه لان

التفصيل في ذلك غير ظاهر

(قوله بالمهمل) المراد به

ما لا يفهم الخطاب معناه

لاما لا معنى له لعدم صحته

هنا كما يفهم من كلام

الشارح (قوله وأما المعنى

الثاني الخ) قال الدنوشري

آخره عن الاول والثالث

لانه ليس مشهورا لانه

الزخشي فانه المستخرج

له (قوله وهي نائبة عن

أداة شرط وجملته) قال

الدنوشري ربما يخالف

بحسب الظاهر قوله أولا

فهى حرف شرط والمنقول

في كافي ابن الحاجب أنها

شرطية وأن شرطها فعل

محذوف وجوابها هو أولا

يضر في ذلك كونها مقسرة

بهمما يمكن من شيء قال

بعض المحققين واعلم أن

أما حرف مفر على الاصح

وفيها معنى الشرط بدليل

لزوم القاء لها وذلك قدرها

سيبويه همما فانه قال

ان قلت أما زيد فنطلق

فكأن قلت همما يمكن

من شيء فزيد منطلق فلو

لم يكن معناها الشرط لما

(استقرأ مواقفها) وعطف مثلها عليها (نحو فاما اليتم فلا تقهر) وأما السائل فلا تنهر (فاما الذين
اسودت وجوههم) وأما الذين ابيضت وجوههم (فأما من أعطى واتقى) وأما من بخل واستغنى
(الآيات) الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكّر بعدها
فلا قول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا
به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى وأما الذين كفروا فاعلمهم كذا أو كذا (و) الثاني (منه)
هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات (فاما الذين في قلوبهم
زيغ الآية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم) يقولون (الآية فالوقف دونه) وهو وقف
تام فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى الا الله ويبتدى بمابعده (والمعنى وأما الراسخون) في
العلم (فيقولون) آمنابه (وذلك) مبني (على ان المراد بالمتشابه) من القرآن (ما استأثر الله تعالى بعلمه)
أي اختص به فلا يشار كه فيه غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفته الا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا
التقدير الذي قدره الموضح في هذه الآية هو أحد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل
وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واجب حتى يكون
قوله والراسخون كلاما مستأنفا ذلوم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون
عطف على قوله الا الله فاذا ابتدأ بقوله يقولون آمنابه كان المراد به قائلين آمنابه فيكون حالا وهو باطل
لانه لا يخلو اما أن يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم
قالوا آمنابه كل من عند ربنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط
وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضا غير جائز لانه منافي للقاعدة المقررة
في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان
الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف
بالحال حيث لا ادس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط
وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العبري (ومن تخلف التفصيل
قولك أما زيد فنطلق) هذا هو المنقول ويبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد
فمنطلق لا يقال اذا وقع تردد في شخصين نسبيا أو أحدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل أي وأما غيره
فهو ليس كذلك اه (وأما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد (فذكره الزخشي فقال أما حرف يعطى
الكلام فضل) بالمعجمة أي زيادة (توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت) توكيد ذلك و (أنه لا محالة
ذاهب) وأنه بضد الذاهب وأنه منه عزيمة (قلت أما زيد فذاهب) اه (وزعم أن ذلك) التوكيد
(مستخرج من كلام سيبويه) حيث قسر أمهمما يمكن من شيء قال الزخشي وهذا التفسير مدلل
بقائدين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط اه وقال الطيبي ما معناه وتحريره همما قدر من الموانع
والحوادث فانه لا يمنع زيد من الذاهب فانه بضد الذاهب لا محالة اه (وهي نائبة عن أداة شرط وجملته)
وموضعها صالح لها وهي قائمة مقامهما التضمنهما معنى الشرط وليست أمهمما معنى همما وشرطها الاتها
حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي (ولهذا) المذكور من النيباية (تؤول بهما

صح تفسيرهما في معناها ولا يقال يلزم من تفسيرهما بهما أن تكون اسمالانا يجب بمنع اللزوم فان الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم

كون الحرف اسمالانا بقول معنى ان التوكيد وليت التمسني ولا يلزم أن يكونا اسمين اه وبه يبطل ما نقله الشارح عن المرادي

معتقده وليست أمهمما معنى همما وشرطها الخ أما أولا فلان سيبويه كما قال هذا المحقق انما فسر أمهمما فقط وبفرض انه فسرهما بهما يمكن

من شيء فهو بلا حجة شرطها المحذوف بعد ها أو أمانا نيبا فلانه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله المذكور من النيباية) انما

احتاج للتأويل بذلك لأن المشار اليه مؤنث وهو النياية ومما في ذلك (قوله عام يراد به الخ) قال الدنوشري يخالف لقول غيره أنه باق على عمومته ويكون الانطلاق حينئذ معلقا على محقق فيكون أيضا محققا (قوله وكان تامة) فاعلمها المامن شئ على ان من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك واما ضمير ٢٦٢ مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشككه الدماميني بأنه لم يجز على

بحسب بعينه وأجيب بان المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدنوشري بمعنى صدور (قوله يجز من الجواب) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة الى جملة الشرط وبالنسبة الى الظرف أي ومثله الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة الشرط المفصول بها بين أما والفاء ليست جزءا من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب وأما الظرف المذكور فقد قال في المعنى والسادس ظرف معمول لا ماما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف الى آخر ما قال فهو مصرح بان الظرف ليس جزءا من الجواب وقد نظمت هذه الأمور الستة في رجز فقلت وبعد أما فافصلن بواحد من ستة ولا تفه برائد مبتدأ والشرط ثم الخبر معمول فعل بعد فاء يذكر

يكن من شئ) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشي في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهمما بوجده شئ من موانع مصدر جوابها الجواب اثابت للسند اليه فأنزلت اذا انتقلت الموانع وانما عجم سيبويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرهما بما يشبهل جميع موارد ها وتلخص انها قيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فنطلق أنه متطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذا المراد منه ما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهمما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مرة واحدة في أخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا ابداء بل قولهم أما العسل فانا شراب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه اهو كون اما تقدير بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف أداة الشرط وفعل الشرط وأثبتت امامنا ذلك وعلى القولين لا بد لامان جملة (ولابد) لها (من فاء تالية لتاليها) نحو اما زيد فنطلق والاصل أن يقال اما زيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير اما من أدوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبضه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو واما السائل فلا تنهروا أما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب محذوف يفسر بما بعد الفاء نحو واما زيد فاضرب به والسادس ظرف نحو واما اليوم فاضرب زيد او الى ذلك أشار الناظم بقوله أما كهمالك من شئ وفا * لتأولوها وجوبا ألفا

(الا ان دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغناء عنه) أي عن القول (بالمقول فيجب حذفها معه) (لا استغناء عنهما بالمقول) كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول القول محذوف والقول ومقوله جواب اما (أي فيقال لهم أ كفرتم ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القاتل لا قتال لديكم) * ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجى به قديم بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والصاد المعجمة الشق والناحية لاجمع عرصة بهجته بين وهي الساحة والمواكب جمع مواكب وهم القوم الركوب على الابل (أو) في (ندور نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد يا بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) الحديث خروجه البخاري والاصل فبال رجال وما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفاء أشار الناظم بقوله

وحذف ذي الفافل في تراذا * لم يك قول معها قد نيدا

(فصل في) * ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم (لولا ولوما وجهان أحدهما أن يدل على امتناع جوابها لوجود تاليهما فيختصان بالجمال الاسمية) واليه أشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا

كذلك معمول الفعل فسر * ما بعد فاء بعدها مؤخره والظرف والمجرور تلك ست * قد قالها كل امام ثبت (نحو وأشار بقوله واحد الى أنه لا يفضل منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزداد عليه قاله الشمني بعينه اه ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء الا أن يقال لما كان مفسر جزءا من الجواب كان هو كجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي انها جزء من الجواب (فصل) *

(قوله وقيل مرفوع بلولا اصالة) قال الزرقاني هو قول القراء قال الدماميني ونقل عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء وزيدان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فان الحرف المختص بالاسم اما عمل الجرف فقط كحروف الجر واما عمل النصب والرفع كان وأخواتها وما الحجازية أما عمله الرفع فقط فلا نظيره (قوله وقيل مرفوع بها نيابة) قال الزرقاني أي عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول لم أراه الى الآن والذي رأيته في الجني الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابة ما ناب لولم يوجد حكاة القراء عن بعضهم وورده ابن مالك بانك تقول لولا زيدا لا عمر ولا تيتك ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور اه أي لانها على هذا نائبة عن الحرف والفعل اه وأقول رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه في كتاب رصف المباني ٢٦٣ في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن

ابن عبد النور المسالقي
وارتفاع الاسم بعد لولا
عند الكوفيين بفعل
محذوف نابت عنه لولا
فلولا زيدا كرمك أصله
لوانع دم زيدا كرمك
فحذف انعدم ونابت عنه
لا وهذا هو الصحيح لان لا
اذا زالت جاء الفعل
واتفق الطائفتان على ان
لولا مركبة من لولا امتناعية
ولا الناقية وكل منهما
باقية على بابها في المعنى
الموضوعة له قيل التركيب
هذا مع ان خبر المبتدأ
الذي زعم البصريون لم
ينطق به في وقت ما وما
يدل على ان الاسم بعدها
ليس مبتدأ فتع ان
بعدها ولا تقع في موضع
المبتدأ الا ان المكسورة
فاعلمه قال عبد الله بن
هشام هذه عشرة لا تقال
اه وأستفيد منه
ان هذا القول قول

(نحو لولا أنتم لكانا مؤمنين) وقوله
لوما الا صاخة للوشاة لكان لي * من بعد سخطك في رضاك رجاء
وبهذا رد على المسالقي حيث زعم ان لوما لا تأتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح
وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول القراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاة القراء
عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في
الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالجود والمحصل
فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والاجاز حذفه
وذكره والخبر في هذه الآية محتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل ان يكون
كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل أنحن صددناكم عن الهدى بعد اذ
جاءكم ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه (و) الوجه (الثاني ان يدل على التحضيض)
بمحملة ومعجمتين واليه أشار الناظم بقوله وبهما التحضيض من (فيختصان به) الجمل (الفعلية) لان
التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف
الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا نزل علينا الملائكة) ونحو (لوما تأتينا بالملائكة ويساويهما
في) افادة (التحضيض والاختصاص بالافعال هلا وألا) بفتح أولها وتشديد اللام في الاولين
وتخفيفهما في الثالث نحو هلا ضربت زيدا وألا هنته وألا شمتته فيتأدب الى ذلك أشار الناظم بقوله
* وهلا وألا وأولينها الفعلا * وأما قوله * فلانفس ليلي شقيعها * تقديره فهلا كان هو أي الشأن
(وقد يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (اما
مضمر نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لم يجابر حين أخبره بانه تزوج بشيب (فهلا بكرا تلاحمها وتلاحمك)
فبكرا معلق بفعل محذوف (أي فلا تزوجت بكرا أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله
تعالى (ولولا ان سمعتموه فلتنم) فلولا بمعنى هلا وفي المعنى يجوز انهما للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل
مظهر مؤخر من تقديم وسمعتوه مجرور باضافة اذ اليه (أي هلا قلتم اذ سمعتموه) واليهما أشار الناظم
بقوله
وقد يابها اسم بفعل مضمرة * علق أو بظاهر مؤخر
* (هذا باب الاخبار بالذي وفروعه) *
التي والذين واللاتين واللاتي (وبالالف واللام) وكثيرا ما صار الى الاخبار لقصد الاختصاص أو

الكوفيين وان لا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف ووجه قول المصنف ان قوله ولا تقع في موضع المبتدأ الخ مرة لا تقال ان
المكسورة لا تقع في موضع المبتدأ بل يجب فتح ان الواقعة في موضعه وانما تكسر ان في الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ويحتمل ان يكون
كونا مقيدا) قال الدنوشري وينظر هل يأتي الخلاف بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز ان يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله
فتقديره فهلا كان هو أي الشأن) قال في المعنى وقيل التقدير فهلا شفت ليلي لان الاضمار من جنس المذكر كورأقيس وشقيعها على
هذا خبر لهذوف أي هي شقيعها * (هذا باب الاخبار بالذي وفروعه) * (قوله وكثيرا ما صار اليه) قال الزرقاني كذا قال المصنف
وفيه نظر لانه اذا قصد شي من المعاني الثلاثة أعني قصد الاختصاص وتقوى المحكم وتشويق السامع يؤول بتركيبه الى كذا
التركيب من غير تغيير له عن أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالعرض منه اما التدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ)

تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن أو قوة ملكة في التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه بعضهم) في الصدر الاول (باب السبك) أي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد دباغ فيها النحويون ووضعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والأعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة تقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريف يقيون مسائل التمرين) الآية وهي كيف تبنى من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيان حقيقة وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه

(الفصل الاول في بيان حقيقة) وهي ان تدخل الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضمير امكانه على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقة للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول ويبان ذلك انك (اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدأ (من قولنا زيد منطلق بالذي) متعلق بتخبر (فاعدا الى ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن تبدئه بموصول) يكون في موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد في افراده وتذكيره) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر (هو الذي) الواقع في الابتداء العمل (الثاني أن تؤخر زيدا الى آخر التركيب) لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل (الثالث ان ترفعه) أي زيدا (على انه خبر للذي) العمل (الرابع أن تجعل في مكانه) أي مكان زيد (الذي نقلته عنه ضمير امطابقا في معناه) في (اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيدفا) الموصول وهو (الذي مبتدأ) فن حينئذ كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدأ والخبر (صلة للذي والعائد منها) الى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته خلفا عن زيد) في اعرابه (الذي هو الاثن) وهو زيد (كمال الكلام) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدأ قبل استقر

وماسواهما فوسطه صلة * عائدها خلف معطى التكملة

(وقد تبين بما شرحناه ان زيدا) في المثال المذكور (مخبر به لانه وان الذي بالعكس) أي مخبر عنه لانه (وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به (فوجب تاويل كلامهم على) أوجه أحدها ان عصموراتهم أرادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي فعبر عن المسمى بالذي فاذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على (معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيره عنه بالذي) وثانيها ان الضائع بمجموعة فهملة الاقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن معنى الباء ورابعها انه لما كان المخبر هو المبتدأ في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه (و) اذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا على حده مؤنثا حتى بموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بالذين والذين واتى * أخبر مراعيًا وفاق المثلث

(تقول في نحو بلغت من أخويك الى العمرين) بكسر الراء (رسالة اذا أخبرت عن التاء) من بلغت (بالذي الذي بلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا) فالذي مبتدأ وأنا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

الاخير ان نحو بيان والثلاثة قبله بيانية والاول كقولك الذي قام زيد رداعلى من قال قام عمرو وخاله والثاني ظاهر لان في هذا الاخبار اسنادين فهو أقوى مما فيه اسناد واحد والثالث كقول أي العلماء المعري مشير للمعاد الجسماني والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جاد ويجمعها قول بعضهم قصد اختصاص أو تقوى الحكم أو تشويقا أو سببا لهذا الباب هنا

(قوله ثم تعوض من ذلك الاسم ضمير امكانه) أي غالب المساسيات من أنه قد تقدم لقصد الاتصال (قوله وان عن معنى الباء) قال الزرقاني والباء بمعنى عن اه أي لان تمام الوجوه المذكورة انما يحصل بذلك ولذا ادعى الشهاب القاسمي ان ذلك ساقط من كلام الشارح بسقي ان كلام الشارح يقتضي ان ذلك من تمام وجه القلب وفي كلام ابن جماعة ما يقتضي انه وجه مستقل كما بيناه في حواشي الالفية

مستتر في بلغ لانه أمكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله (فاذا أخبرت عن أخويك) بالثنائية (قلت للذان بلغت منهما الى العمرين رسالة أخوالك) فاللذان مبتدأ وأخوالك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المحرور بمن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك اليهم رسالة العمرين) فانذين مبتدأ والعمرين خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المحرور بالي (أو) أخبرت (عن الرسالة قلت التي بلغت من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فالتى مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها المسموع بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من أخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضمير وتصله) بالفعل (لانه اذا أمكن الوصول لم يجز العدول) عنه (الى الفصل) الا في الضرورة (وحينئذ) أي حين اذ قدمته ووصلته (فيجوز لك) حذفه (واثباته) لانه عائده متصل منصوب بالفعل (وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلة عن حاضر وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فيقول في الاخبار عن ناء المخاطب الذي ضربت أنت ويلزمه اجازة ذلك في التكلم نحو والذي قت أنا فلا فرق وردبانه يلزم ان تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن العاج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ

(الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار (اعلم ان الاخبار ان كان بالذي أو أحد فرعه) من التانيث والتثنية والجمع (اشتراط للخبر عنه سبعة شروط أحدها ان يكون قابلا للتأخير) لما مر من انه يجب تأخير خبره (فلا يخبر عن أيهم) في الاستفهام (من قولك أيهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدرية) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذي خبره والا قرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام (و) أسماء الشرط وكما الخبر بقوم التعجبية وضمير الشأن) على القول بان له صدر الكلام (لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا) من ازالة ماله صدر الكلام عن صدرية وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم وعن كمال خبرية من قولنا كم عبد ملكك الذي اياه عبد ملكك كم وعن ما التعجبية من قولنا ما أحسن زيد الذي هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم هو زيد قائم هو فتريل ماله صدر الكلام عن صدرية وثم مانع آخر وهو ان الضمير المحال محل الخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسألة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به وأما في مسألة الشرط فلان الضمير لا يجوز وأما في مسألة كم فلان الضمير لا يضاف وأما في مسألة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه فافعل في التعجب وأما في مسألة ضمير الشأن فلان ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم أو خلقه التأخير وذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قوت يخبر عنهما مع أنها لا تتأخر ولو كان يتأخر خالفها وهو الضمير المنفصل تقول) اذا أخبرت عن التاء من قوت (الذي قام أنا) فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا أو يصير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط (الثاني ان يكون) الخبر عنه (قابل للتعريف فلا يخبر عن المحال والتمييز) بما هو ملازم للتكثير (لانك لو قلت في جاز يد صاحبك) وفي ملكك تسعين نعجة (الذي جاز يد اياه صاحبك) والتي ملكك تسعين اياه فنعجة (لكنك قد نصبت الضمير) في الاول (على المحال) وفي الثاني على التمييز (وذلك مممتنع لان المحال) والتمييز كل منهما (واجب التكثير وكذا

(الفصل الثاني)

(قوله من التانيث الخ)

قال الدونشري فيه مسامحة

ظاهرة وهو على حذف

مضاف أي من موصول

التانيث الخ (قوله سبعة

شروط) نبه الشاطبي على

انه لا حاجة الى الشرطين

الاولين للاستغناء عنهما

بقبول الاستغناء بالضمير

لان ما يخرج به ما يخرج به

ولذلك لم يذكر في التسهيل

الشرط الثاني استغناء عنه

بالارباع (قوله على القول

بان له صدر الكلام) أي

وهو خلاف الاصح بذليل

انهم قالوا في قوله اذا مت

كان الناس صنفان ان

اسم كان ضمير الشأن وفي

قوله تعالى ان الحمد لله

رب العالمين اسم ان ضمير

الشأن ولو كان له صدر

الكلام لم يتقدم العوامل

عليه (قوله فلان ضمير

الشأن الخ) قال الدونشري

قد يقال ان ضمير الشأن

الذي جعل مكان الخبر

عنه جزء الصلة لانه تقدم

عن الصلة

(قوله قال شراحه أبو حيان الخ) ٢٦٦ لا يخفى ان الموضع لا يرئى ما قاله الشراح فلا يترض عليه بكلامهم لان قول التسهيل

منوباعنه بضمير مثل
قوله في النظم أو بضمير
أى أو الغنى عنه بضمير
وسياق انه يجعل للاختراز
عن المجرور بحيثى ومذ
ولو كان مراده في التسهيل
الاختراز عن الحال لم يكن
لاشتراطه في الالفية
قبول التعريف فائدة
وهذا مبني على ان هذه
الشروط هل يحتاج
جميعها أو بعضها من
من بعض وقد فصلنا ذلك
في حواشينا على الالفية
(قوله اذا هبته جارية
صاحبها) انتقد عليه
بعضهم بان الجارية
مضافة والاضافة تكون
بادنى ملاسمة فلا تدل
اضافة الجارية على انها
ملكه بل قد تكون جارية
حاره فاضافها باعتبار
الحوار ثم قال صاحبها
فأفاد انها ملكه وقد قدمنا
ذلك في باب ان وأخواتها
(قوله فلا يخبر عن المجرور
بحتى أو عذا ومنذ) قال
الزرقاني لو زاد ونحوهن
كان أولى ليدخل ما أشبه
ذلك كوا والقسم ونائه
والكاف ولا يخبر بالمرفوع
بعده ومنذ قال الرضى
لان شرطه لفظ الزمان أى
واذا أخبر عنه ينتفى ذلك
لوقوع الضمير حينئذ
بعدهما (قوله اياه زيد)
قال الدنوشرى صوابه

القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله

قبول تاخير وتعريف فلما * أخبر عنه ههنا قدحتم

(لم يذكره) الناظم (في التسهيل) بهذا اللفظ وذكره باللفظ غيره فقال منوباعنه بضمير قال شراحه أبو
حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوباعنه بضمير رأى عن
ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التى لا يجوز اضمارها كالحال والتميز
والاسماء العاملة على الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثالها المبالغة والمصادر والصفات المشبهة
وأسماء الافعال اه الشرط (الثالث ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالاجنبى) في صحة وقوعه
موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيد فانه يصح وقوع عمرو ومثلا موقعه في تركيب آخر فقول
ضربت عمرا بخلاف الماء في زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبى موقعها لقوات العائد الى المبتدا (فلا تخبر
عن الماء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبى كعمرو ويكر) لما ذكرنا (وانما امتنع الاخبار عما
هو كذلك لانك لو أخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل) وهو هو المتأخر في آخر
التركيب (هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن) وهو الماء (خلف عن ذلك
الضمير الذي كان متصلا بالفعل) (فصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الماء من
ضربته (ان قدرته رابطا بالخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقى الموصول) وهو الذي (بلا عائد وان قدرته عائدا
على الموصول بقى الخبر بلا رابط) ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ هو ضمير مفرد على شيئين محال
من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارمى لافائدة في هذا الاخبار لان الخبر حينئذ لا زيادة فيه
على المبتدا فهو كقولك اذا هب جارية صاحبها اه الشرط (الرابع ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء
عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى أو عذا ومنذ لانهم لا يجردون الا الظاهر والاخبار يستدعى اقامة
مضمير مقام المخبر عنه كما تقدم) أول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر
فلا يقال الذي أكلت السمكة حتاه رأسها ولا عن يومين من قولنا مارأيتهم منذ يومين فلا تغل اللذان
مارأيتهم مذهما أو منذهما يوما لان حتى ومذ ومنذ لا يجردون ضميرا والى هذين الشرطين أشار الناظم
بقوله كذا الغنى عنه بالاجنبى أو بضمير شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا
عن مصدر عامل دون مفعوله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (اذا
قل سراباز يدقريب من عمرو والكريم جاز الاخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الاخبار عن الباقي لان
الضمير) يخلف زيد أو (لا يخلفهن) تقول في الاخبار عن زيد الذي سراباه قرب من عمرو والكريم زيد ولا
تقل في الاخبار عن الاب وخده الذي سراباه يدقريب من عمرو والكريم أب ولا عن قرب الذي سراباه زيد
هو من عمرو والكريم قرب ولا عن عمرو والذي سراباز يدقريب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سرابا
زيد قرب من عمرو وهو الكريم (أما الاب فلان الضمير) الحال محله (لا يضاف وأما القرب فلان
الضمير) الحال محله (لا يتعلق به جارو مجرور ولا غيره) من المعمولات عند البصريين وذهب
الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمرو والكريم فلان الضمير) الحال محله
عمرو (لا يوصف) الضمير الحال محله الكريم (لا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف
اليه معا) وهما أبازيد (أو عن العامل ومفعوله معا) وهما قرب من عمرو (أو عن الموصوف وصفته
معا) وهما عمرو والكريم (فأخترت ذلك) المخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميرا) مطابقا له في معناه
وأعسراه (جاز) ذلك (فتقول في الاخبار عن المتضايقين) وهما أبازيد (الذي سره قرب من عمرو
الكريم أبوزيد وكذا الباقي) فتقول في الاخبار عن العامل ومفعوله الذي سراباز يدقريب من عمرو

بمرز يذ الخ لانه اذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله هو) قال الدنوشرى كان الانسب وصل هذا الضمير لافصله الكريم

يقوله في هذا الباب
لان المبتدأ والخبر
مطلقا لا بد ان يتجدا
ما صدقا ويختلفا مفهوما
فهو ممنوع هنا لان
مفهوم المبتدأ وهو
الموصول غير مفهوم
الخبر وهو الاسم الذي
يخبر عنه سواء كان
ظاهرا أو مضمرا
كما لا يخفى وقد مضى
اشكال اللقائي في باب
المبتدأ والخبر في قولهم ان
الجملة اذا كانت نفس
المبتدأ في المعنى لا تحتاج
لرابط ومرجو به والظاهر
انه لا يأتي ذلك الجواب
هنا فقام ال (قوله وان
يكون فعلها متصرفا)
قال الزرقاني أي سواء
كان ماضيا أو مضارعا
(قوله ليصاغ منه) قال
الزرقاني أي من الفعل
وذلك لان الصوغ انما
هو منه اذا الفاعل موجود
مع الوصف كما انه موجود
في الجملة وحيث في قول
الشارح كغيره لانه في جملة
اسمية لا يصاغ منها صيغة
أل تجوز لان الصوغ ليس
من الجملة بل من الفعل
كما علمت (قوله وفي بعض
النسخ مشددا) ان كان
المراد زيادة على قوله
مقدما لزم أن يكون
الشرط أحد عشر وان
كان بدل قوله مقدما فلا يتناسب ترك شرط التقديم الذي نص عليه الناظم

الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس أن يوضع في محله
لكن ضرورة الاتصال بالجملة الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف
وصفته معا وهو الكريم الذي سر أبازيد قرب منه عمرو والكريم الشرط (الخامس جواز وروده
في الاثبات فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاء في أحد لانه لو قيل الذي ما جاء في أحد لزم وقوع أحد في
الايجاب) فانه خبر الذي وفاعل جاء في ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص في التسهيل في باب العدد
على ان نفى ضمير أحد لمسوغ لوقوع أحد في الايجاب كقوله * اذا أحد لم يغنه شأن طارق * فان قلت
الضمير في جاء في يعود على الموصول لا على أحد * قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ
* الشرط (السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم) الموصول لفعل طلب كالواقع (في مثل اضرب
زيدا) فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد (لان الطلب لا يقع صراحة) للموصول ما في باب
* الشرط (السابع أن لا يكون) الخبر عنه (في إحدى جملتين مستقلتين) ليس في الأخرى منها ضميره ولا
بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذي قام وقعد عمرو
زيد لان جملة قعد عمرو وليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا تصلح أن تكون
معطوفة على جملة الصلة (بخلاف) ما اذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو (ان
قام زيد قعد عمرو) فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة
الواحدة وبخلاف ما اذا كان في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء
فانه يجوز الاخبار بموصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضرب بني
وضربت زيد ونحو أكرمني وأكرمه عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب بني وضربت زيد ونحو
عمرو والذي أكرمني وأكرمه عمرو والثاني كأحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد فتقول في
الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد
ويكتفي بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاء من معنى السببية ترلها من منزلة الشرط
والجزاء فجاز ذلك جواز قولك الذي ان يطير فيغضب زيد الذباب (وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط
عشرة أمور هذه السبعة وثلاثة أخرى هي أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا)
ليصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدما) غير مسبوق بشئ وفي بعض النسخ مشددا (فلا
يخبر بال عن زيد من قولك زيد أخوك) لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صيغة آل (ولان قولك عسى زيد
أن يقوم) لان الفعل جامد (ولان قولك ما زال زيد عالما) لان الفعل غير مقدم بل النفي متقدم عليه
وأل لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأخبروا هنا بال عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما

* ان صوغ صيغة صلة منه لآل *

في خبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل
والمفعول في نحو قولك وفي الله البطل فتقول) اذا أخبرت عن الفاعل (الواقى البطل الله) تقول اذا
أخبرت عن المفعول (الواقية الله البطل) برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية (ولا يجوز ذلك أن
تحذف الفاء) من الواقية خلافا للشارح (لان عائدا لالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله

ما المستقر الهوى محمود عاقبة) * ولو أتبع له صفو بلا كدر أي المستقره

* (فصل * اذا رفعت صلة آل) * اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت (ضميرا) فلا يخلو
اما أن يكون (راجع الى نفس آل) واما أن يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس آل (استتر)

بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان المتكلم غير مذكور في التركيب (قوله ولا فرق في ذلك الخ) أي في انه اذا رفعت صلاة آل ضمير راجعا الى نفس آل استتر في الصلاة وان رفعت ضمير الغير آل وجب ابرازه وانما احتاج الشارح للتبني على ذلك لما في ذلك من الخلاف الاتي فيما اذا أخبر بال غير المتنازع فيه (قوله على رأي الاخفش الخ) لا يخفى ان هذا انما يحسن لو بين أولا مذهب الاخفش وغيره وكانه اكتفى بما تفرز من ذلك في باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن ان يقول ونصبته لان مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه أظهر في عهد التعليل بقوله لانه كان يطلبه مستصوبا فنص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على باء المتكلم التحذارية وتاءه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية لانها تكون له وللخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون الا للمتكلم

ذلك الضمير (في الصلاة) وجوبا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هي اه (تقول في الاخبار عن التام من بلغت) من أخويك الى العمرين رسالة (في المثال المتقدم المبالغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا في المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية ولم يبرز (لانه في المعنى لا لانه) أي الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر المفعول خبرا (وأل للمتكلم لان خبرها) أنا وهو (ضمير المتكلم والمبتدا) في هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع الى آل فلذلك وجب استتاره (وان رفعت صلاة آل ضميرا) راجعا (لغير آل وجب بروزه وانفصاله) من الصلاة لما تقرر ان الصلاة اذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضمير مستترا والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلاة آل * ضمير غيرها بين وانفصل

(كما اذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال) المتقدم (تقول في الاخبار عن الأخوين المبالغ أنا منهما الى العمرين رسالة الخوال) (وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ أنا من أخويك اليهم رسالة العمرين) (وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغ أنا من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فأنافيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه غير آل (وذلك لان التبليغ فعل المتكلم) لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت (وأل فيهن غير المتكلم لانه نفس الخبر الذي أخرته) وهو الأخوان في الأول والعمرين في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بال غير المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب أنا والضاربني زيد وإنما برزنا فاعل الأول لان آل الأولى كآل الثانية في أنها نفس الخبر الذي هو زيد والضارب الأول ليس لزيد وتقول في الاخبار بال غير المتنازع فيه على رأي الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا أخبرت عن التام من ضربت في المثال المذكور الضارب زيد والضارب به هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول المتنازع عن لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الاول ضمير اغا ثبعا داعيا على آل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له أن يعود على الموصول فاستتر في الوصف خبر يانه على من هو له لان آل نفس أنا لان الذي فعل الضرب هو أنا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان آل لا تفصل من صلتها فلا يصح ان يعطف وصفا على وصف هو صلة لآل وأثبت مكان باء المتكلم بهاء الغيبة ليعود الى آل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان آل نفس أنا والذي فعل الضرب ثانيا أنا هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا أولى بما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلى بان يوثق لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضارب به أنا هو والضارب زيد أنا ووجه أنا خبرنا وأولاهن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه وأوقعنا آل الاولى على المضروب كما أوقعنا آل الثانية على الضارب ثم وصلنا صلة بضمير المفعول العائد على آل ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي اه ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان باء المتكلم لتعود على آل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه كما تقدم عليك مؤاخذه من ثلاثة أوجه أحدها أنك سأت عن الاخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني أنك أخرت الخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والقرض انها متأخرة واختار الموضع في الحواشي ان يقال الضارب به أنا والضارب زيد أنا فتاتي للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو التاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء

*(هذا باب العدد) * قال ابن أبي الربيع العدد المعداد والعدا المصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كم لبستم في الارض عدد سنين انما جعلهم عدا (قوله فان حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني أي لان الحاشية السفلى مادونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلاً حاشيتها السفلى تسعة والعليا أحد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذا مثالان لما حاشيتهما قريبتان ومثال ما حاشيتهما بعيدتان ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتها البعيدتين (قوله لا يجمع ٢٦٩ بينهما) أي لا على طريق الاضافة

كما مثـل ولا على طريق الوصفية مالم يقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعداد لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود في ما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندئذ رجال ثلاثة وافـر اس أربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة الى ان يقال رجل واحد ورجلان اثنين * فان قلت فـا وجه قوله تعالى الهين اثنين * قلت الاسم الحامل المعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد مخصوص فاذا أردت الدلالة على ان المعنى به منهنـما والذي

التي فصلتها ضمير امثلهما في المعنى والاعراب لكن تجعله غائب اليعود على الموصول وتجعله مستترا لان الـ هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فخرت الصفة على صاحبها وتأتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اهـ

*(هذا باب العدد) *

بفتح حين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنتين فان حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الا ربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا اللفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكرا مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنان) على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وزن فاعلام مطلقا والعشرة اذ اركبت فتقول الحزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثالثة عشرة (والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالهاء وثلاث اماء بتركة قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام) قال ابن مالك وانما حذف التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمره وأمة وفرقة فالاصل ان تكون بالهاء لتوافق نظائر هاءا مستحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبة وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبة اهـ (و) الحكم (الثاني) من حكمي واحد واثنين (انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنان رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشقح الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما) فاما قوله ثنتا حنظل فقليل (واما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلهما ثلاثة احوال الاول ان يقصد بهما العدد المطلق والثاني ان يقصد بهما معدود ولا يذكروا الثالث ان يقصد بهما معدود ويذكر فاما لوقد صديها العدد المطلق فاتها كلها بالهاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة لا فـا لبعضهم واما اذا أريد بهما معدود ولم يذكروا في اللفظ فالقصد به ان تكون بالهاء لذكروا بحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أيا ما وسهرت خمس تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وأما اذا قصد بهما معدود ذكر (فلا تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة واذا قصدت الافادتين) وهما العدة والجنس (جمعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالهاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثلاثة بالهاء قل للعشرة * في عدما أحاد مذكـره في الضمير

يساق اليه الحديث هو العدد شقح بما يؤكده قبل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى انك لو قلت انما هو اله واحد ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الواحدانية (قوله فلا حاجة الى الخ) قال النووي قد يقال انه يحتاج الى ذلك اذا لا يستفاد من واحد الا انه مذكور واما كونه من جنس الرجال فلا فيه يحتاج الى الجمع بينهما وذكرا من الحاسب وغيره انه لا يذكروا العدد حيث تدوير بقصر على المعدود المفرد او المثني وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) فيد بذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ أيام كما في الحديث وقد بينا ذلك في خواشي الفاكهـي (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيد كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيد باعـثار المنطوق والمفهوم

(فصل) قوله وهو ما يفرق بينه وبين مفردة بالتاء غالباً أي إما يكون التاء في المفرد نحو نبق ونبقة أو يكونها في اسم الجنس
فحوم وكأمة ومن غير الغالب أنه يفرق ٢٧٠ بينه وبين مفردة بياء النسب نحو روم ورومي (قوله من غير الغالب ركب) فإن له

مفردا وليس له مفرد من
لفظه غالباً من لفظه وهو
راكب (قوله ولا يضاف
هذا الجمع الخ) قال
الدنوشري تسمية ذلك
جغافيه نظر (قوله يميز
اسمى الجنس والجمع)
قال الدنوشري إضافة
يميز إلى ما بعده بيانية
وقال بعض الفضلاء صوابه
المميز من اسمى الجنس
والجمع قال قتادة وما
نقلناه أولى (قوله كان
تخصيه الخ) قال التمشيل
به لما نحن فيه نظر ظاهر
أذا الكلام في الثلاثة
والعشرة لا فيما هو أعم
من ذلك وقال ورايت في
بعض كتب اللغة كأن
تخصيه من التبدل مكان
التدليل ويروى سحق
يراب وكان حقه أن يقول
حفظتان وخص العجوز
لأنها لا تستعمل الطيب
حتى يكون في طرفها
ماتنزين به وليكنها تدخر
الحفظ وفحوه من الأدوية
فيمسني (قوله خفض
بإضافة الخ) قال الدنوشري
ظاهراً أنه لا يجوز أن فلا
يقال عندي عشرة من
العبيد وهو ممنوع (قوله
لأنك تقول غنم كثير

(فصل) ألقاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع مفردة وعشرة ألقاظ واحد واثنان
وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو أيضاً عشرة ألقاظ مائة ألف وثلاثة وعشرة ما بينهما ومركب
وهو تسعة ألقاظ أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو واحد وعشرون وتسعة وتسعون
وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والواحد والعشرين والتسعة عشر وما بينهما والواحد
والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ويميز المائة والألف مفرد مجرور وبالإضافة
(ويميز الثلاثة والعشرة وما بينهما أن كان اسم جنس) وهو ما يفرق بينه وبين مفردة بالتاء غالباً (كشجر
وقرأوا اسم جمع) وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالباً (كقوم ورهط خفض عن تقول ثلاثة)
من الشجر غرسها وخسة (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم
(قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعلى الاختصاص امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قديمة مع على
الواحد ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذلك ما أشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع
بالنسبة إلى الصيغة فإن صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطلق على الواحد والدليل على أنه يعامل
لقظام معاملة الواحد أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ويقر بالخبر عنه نحو الركب سائرهم (وقد يخفض)
يميز اسمى الجنس والجمع (بإضافة العدد) إليه فاسم الجمع (نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث
ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود * لقد جاز الزمان على عيالي
والذود من الأبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الأولى
معجمة والثانية مهملة والآنفس جمع نفس وهي مؤنثة وإنما أنت عدد هالان النفس كثر استعمالها
مقصوداً بها إنسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندب بن المثنى

كأن خصيه من التبدل * طرف عجوز فيه ثنتا حنظل
حنظل اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على خفضه عن
وأما بالإضافة ففيه مذهب أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح تبعاً لابن عصفور وإشائي
الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فإن كان مما يستعمل للقليل
فقط فنحو رهط وذود مجاز وأن كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاة الفارسي
عن أبي عثمان المازني وعلمه المبريدان العدد لا يضاف لواحد ولا ما يدل على الكثرة وأما الثلاثة فمفردة
فسموع اهـ (وان كان) يميزها (جمعاً خفضاً بإضافة العدد إليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث أساء (ويعتبر
التذكير والتأنيث مع اسمى الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكيراً وتأنيثاً
(فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما) فإن كان ضميرهما ذكر أنث العدد وان كان مؤنثاً ذكر
(فتقول) في اسم الجنس (ثلاثة من الغنم) عندي (بالتاء) في ثلاثة (لأنك تقول غنم كثير بالتذكير)
للضمير المستتر في كثير (وثلاث عن البقر بترك التاء) من ثلاث (لأنك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير
المستتر في كثيرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتركها (لان) ضمير البقر يجوز فيه التذكير
والتأنيث باعتبارين وذلك أن (في البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى إن البقر تشابه علينا)
بتذكير الضمير (وقرى تشابهت) بتأنيثه وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة

التذكير

بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفي المصباح أنه يجوز في غنم تذكير ضميره وتأنيثه (قوله

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه في باب الكلام إطلاق أن الفصح في اسم الجنس التذكير كما بينهما
عليه هنالك ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم تذكير في الأصل ما اقتضاه كلام ابن المصنف في الصحاح من أنه مؤنث فانظر حاجة اللفظة

ونيل على ثابته ردها في تصغيره كما في الحديث ورجل في شدة غيظه (قوله في حكمه حكم المذكر الخ) قال الدنوشي فيه نظر لأن نسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد (قوله والتذكير والتأنيث باعتبار أن مع الجمع بحال مفردة الخ) قال الدنوشي ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث جامات ذكور رأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكور ومرت على ثلاث جامات فتؤنث والواحد جام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من ٢٧١ الأبل فقول فتؤنث العدد إذا كان يليه

الأبل والغنم لانهما لفظان مؤنثان موضوعان للجمع ولا واحد لشيء منهما من لفظه وهما يقعان على الذكور والإناث وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الأبل لما فرقت بين الثلاثة وبين الأبل ذكورت وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة العدد يقع على الليالي والعلم يحيط بالأيام قد دخلت معها قال الجعدي تصف بقرة فطافت ثلاثا بين يوم وليلة يريد ثلاثة أيام وثلاث ليال ولا يغلب المؤنث على المذكر إلا في الليالي خاصة تقول مر راعا عشرة فيعلم أن مع كل ليلة يوما أه وهو إذا تأملت مع ما في الشرح والمثل وجسدت المخالفة ظاهرة فليحذر ذلك (قوله خلافا للبغداديين) قال الدنوشي الظاهر أنهم لا يعينون مراعاة الجمع بل يجوزون مراعاة المفرد أيضا (قوله بل ينظر إلى

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو البقر ولم يمثل لام الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال إن كان لمن يعقل في حكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنقروان كان لا يعقل في حكمه حكم المؤنث كالحامل والباقر (والتذكير والتأنيث باعتبار أن مع الجمع بحال مفردة) فإن كان مفردة مذكرا أنثى عدده وأن كان مؤنثا ذكر (فلذلك تقول ثلاثة أصطبلات) جمع أصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاثة جامات) جمع جام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتبارا بالأصطبل والجام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتر كما اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه والفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانهما مؤنثتان (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التأنيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظر إلى تأنيث لفظ واحد وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكير وتأنيثا (حتى يقال ثلاث أشخص بتركها أيضا) نظر إلى تأنيث معنى واحد وهو شخص (يريد نسوة) لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث (بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخص بالتاء فيهما فاما قوله) وهو عمر بن أبي ربيعة

فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخص كاعبان ومعصر

فضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة شخص بالتاء ولكنه كنى بالشخص على النساء (والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر) أي هن كاعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التأنيث (ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم) بل قال إن اقترن باللفظ ما يرجع جانب المعنى ترجع والكاعب الجارية حين يسد وثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (وإذا كان المعدود ضعة) منو يا موصوفها (فالاعتبار في التذكير والتأنيث) حال الموصوف المنوي لأحاطا (فإن كان الموصوف مذكرا أنثى العدد وان كان مؤنثا ذكر) (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لأن الموصوف مؤنث (أي عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لقليل عشرة) بالتاء (لأن المثل) الذي هو واحد الأمثال (مذكر) وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرد (وتقول عندى ثلاثة ربعات بالتاء) في ثلاثة (إن قدرت) الموصوف (رجالا وبتركها إن قدرت) الموصوف (نساء) لأن ربعات يفتح الباء في الأصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته (ولهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء إذا قصدوا ذكورا لأن الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الأرض (صفة في الأصل) غلبت عليها الاسم (فكانهم

ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعدود مذكر التأويل به بالمؤنث فواجه به الكبر ما في سائر بعض روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف خمسا وشر ينضعف بترك التاء في خمس من أنه لتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة محل نظرا لأنه إذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص إذا أريد به المؤنث الحقيقي لا تترك التاء من عدده فكيف المذكر المؤنث المجازي تترك التاء من عدده (قوله لقليل عشرة) هذا اللزوم ممنوع فقد أجاب بعضهم بأن الأمثال حسنات وبأن المضافا كنسب من المضاف إليه

(فصل) (قوله لي مطابق العدد المعداد لفظا) قال الدنوشري هذا غير ظاهر اذا العدد ليس بجمع كسر احثي يتطابقا ولعل مراده ان العدد ليس بجمع بالواو والنون ٢٧٢ ولا بالالف والتاء فاني بالمعدود كذلك (قوله كل واحد) قال الدنوشري هو شامل

لتخلف الثلاثة معا
ولتخلف اثنين منها
ولتخلف واحد منها كما هو
ظاهر وقول الشارح في
مستلثين الاولى الخ هذا
معلوم سبق في قوله وقد
يخفف باضافة العدد اليه
وقوله والثانية في لفظ واحد
لو حذف لفظه في صح
وهذا يستثنى من اسم
الجمع فانه لا شك في ان مائة
اسم جمع ويضاف العدد
اليه كثير الا قليلا فيعيد
بذلك قوله فيهما ران
اضافة العدد الى اسم الجمع
قليلة فليست امل (قوله فان
جمع قرء بالفتح على اقراء
شاذ) فيه ان قرأه بناء قلة
ليس بشاذ وهو اقراء كما
ساقى في باب جمع التكسير
ان افعل يطر في فعل
يفتح الفاء اذا كان صحيح
العين (قوله كان قياسا)
لا يخفى الضمير المستتر في
كان على اسمها عائد على
اقراء لا على قرء أي كان
اقراء قياسا لا شاذ اوله يقل
نعم ان جعل اقراء الخ لانه
يصدق الكلام على
استعمال قرء في الآية
الذي هو بناء كثر لان
مقرده وان كان له بناء قلة
الا انه شاذ كما قال
انما تكون الآية من

قالوا ثلاثة اجرة) جمع جار (دواب وسمع) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لاتهم) اعتبروا
قأنيت اللفظ و (أجر والدابة مجرى) الاسم (الجامد) نظر الى الحال (فلا يجرونها على موصوف) قاله
ابن مالك اخذ من قول ابن عصفور واما ثلاث دواب فعمل الدابة اسما
(فصل الاعداد التي تضاف للعدد عشرة وهي نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك
ثمانية ألقاظ (وحق ما تضاف اليه أن يكون بجمع كسرا) لي مطابق العدد المعداد لفظا (من أبنية القلة)
لي مطابقا معني والى ذلك أشار الناطم بقوله والمميز اجر * جمعا بلفظ قلة في الاكثر (نحو ثلاثة أفلس)
من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد (وسبعة أبحر) من المائعات وثلاثة
احمال وتسعة صبية وعشرة أرغفة (وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة) وهي الجمع والتكسير
والقلة (فيضاف للفرد) في مستلثين احدهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود
والثانية في لفظ واحد (وذلك ان كان نحو ثلثمائة وتسعمائة) لان المائة وان أفردت لفظا فهي جمع معني
لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضع في الحواشي (وشذ في الضرورة قوله) وهو الفرزدق

(ثلاث مشن للولك وفيها) * ردائي وجلت عن وجوه الالهاتم
ووجه شذوذ ان المائة اذا جمعت كان أقل مفهوما منها ثلثة مائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب
(ويضاف لجمع التجميع في مستلثين احدهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات
وسبع بقرات) فان سماء وصلوة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة فلما يسمع
لها جمع تكسير أضيف اليها وهي جمع تجميع لانه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية ان يجاور)
بالراء المهملة (ما أهمل تكسيه) وان كان هو مسموع التكسير (نحو سبع سنبلات فانه) كسر عن سنابل
ولكنه (في التنزيل مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيه فلذلك حسن تجميعه وقد جاء في التنزيل مكسرا
نحو سبع سنابل وبقى مستلثان احدهما ان يكون تكسير الكلمة غير مقبس نحو ثلاث سماعات فان
جمع سعاد على سعاد شاذ خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان قعائل انما يطر في المؤنث
باللامه نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة
قائلا استعمال نحو في تسع آيات قال الموضع كذا ظهر لي فان تكسير آية على أي جائز له لكنه ليس
بالقاسي وجعلها ابن مالك عاهل تكسيه قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة في مستلثين
احدهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوارب وأربعة رجال وخمسة دراهم) فان جار يقر جلا ودرهما
لم يستعمل لها جمع قلة وأما أرجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية ان يكون له بناء
قلة ولكنه شاذ قياسا أو سما عا فينزل ذلك منزلة المعلوم) ويعدل منه الى جمع الكثرة (فالاول) وهو
الشاذ قياسا (نحو ثلاثة قر وعفان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) كما ساقى في باب جمع التكسير
نعم ان جعل قرء جمع القرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض
(والثاني) وهو الشاذ سماغا (نحو ثلاثة شسوع) بجمجمة فهملة (فان اشساعا) وان كان قياسا
لان مقرده شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سبور النعل وافعال قياس فيه كجمل وأجال بالحاء
المهملة وليكنه (قليل الاستعمال النوع الثاني) من النوعين (المائة والالف وحقهما ان
يضافا الى مفرد نحو) فاجادوا كل واحد منهما (مائة جلدة) نحو فلبث فيهم (ألف سنة) وانما
كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيهما ما افرق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة
عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف موصوف من عشر مائة وهي

ذلك ان كان قرء في الآية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان بناء القلة حينئذ قياسي (قوله)
فأخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولو عكس حصل الثقل بالجمع والتنوين

جواب عما يقال لم لا جرى
الجزآن مع المذكور على
ما كانا عليه من محاق
التاء لهما (قوله اما بناؤهما
مسح اثنين الخ) قال
الدنوشري سبق منه انه
علاه بقوله وعليهما فالعقد
مبنى لتضمنه معنى حرف
العطف فلو أخر ما قدمه
الى هنا وأضافه الى ما علل
به كان حسنا وقوله وأما
بناؤهما مع غيرهما الخ
سبق منه أيضا تامل
ذلك بقوله وأما بناء
الثانية فلتضمنه حرف
العطف الخ ما قال فلو أخر
ما ذكره هناك الى هنا
كان حسنا أيضا فليتامل
كلامه فانه محتمل الوضع
وفيه تكرار لا حاجة
اليه والظاهر انه حال
تاليه لم يكن خالي البال
والله أعلم بحقيقة الحال
(قوله وبذلك قرأ يزيد
ابن القعقاع) هو أبو جعفر
ولم تنقل هذه القراءة
عنه في الكتب المشهورة
وانما نسبت هذه
القراءة في المختص
للاعمش (قوله وبذلك
قرأ يزيد بن القعقاع)
توزع في ذلك فان يزيد
لم يقرأ (قوله وانما جمعوا
بين تانيثين الخ) قضيته
ان ألف إحدى التانيث
وهو كذلك فلهذا منعت

العقد كسائر أخواتهما ووردتا بهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتححة في الواحد ولهذا قالوا الا يدين
لهالك (والاثنان في فلتفتح الياء) لانها مفتوحة في ثنائية قاله السهيلي في الروض (و) لك (اسكانها)
كما في معدي كرب (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون) لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها
فانتهت باعباري فاقون (و) نقل حذفها (مع فتحها) أي النون لانها لم كانت تضم في الآخر اذا كان
الآخر النون كقوله له اثنا بأربع حسان * وأربع ففغر ها ثمان
جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من السكامتين (العشرة ويرجع بها الى القياس في
التذكير مع المذكور والتأنيث مع المؤنث) فتجدها مع التامع المذكور وتؤنثها مع المؤنث رجوعا الى
الاصل ان لا يجمع بين علامتي تأنيث (وتبنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين أم مع
غيرهما اما بناؤهما مع اثنين واثنين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع
موقع الحرف بني واما بناؤهما مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون
وخالف في البناء حكم ما وقعت موقعه تذييلها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (واذا كانت)
العشرة مختومة (بالتاء سكنت) أنت (شبه في لغة الحجازيين) فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي
أربع متحركات فيما هو كالسكامة الواحدة (وكسرته في لغة) أكثر بني (تميم) تشبها بتاء كف
(وبعضهم) وهم الاقلون من بني تميم (يفتحها) ابقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن
القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من
توالي المتحركات قاله في المفضل (وقد تبين مما ذكرنا انك تقول) عندي (احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا
بتد كبيرهما) أي النيف والعقد من المثاليين (وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول) وهو ثلاثة (وتد كبير
الثاني) وهو عشر (وتقول) عندي (احدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما) أي النيف والعقد
من المثاليين وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان
التأنيث بدل من الياء وليست للتأنيث أولانها زائدة للمحاق بالياء وانما لان اثنين واثنان معربان
وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما الاتهما متضايقان حقيقة
بدليل حذف النون قال الموضع كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من أصله ليس بالقوى لانهم قالوا في
اسم الفاعل خامس عشر في المذكور وخامسة عشر في المؤنث فانشوا السكامة بين جميعا وبنوهم على
الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعجموا حالة السكامة قبل التركيب اه (و)
تقول عندي (ثلاث عشرة جارية بتد كبير) الجزء (الاول) وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل أشار
الناظم بقوله * وأحداد كروصلته بعشر * الايات الستة (فاذا جاوزت التسعة عشر في التد كبير والتسع
عشرة في التانيث استوى لفظا المذكور والمؤنث تقول) عندي (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون
عبدا (وثلاثون أمة) والدار في التد كبير والتانيث على التمييز (وتميز ذلك كله مقرر من صوب نحو اني
رأيت أحد عشر كوكبا لعدد الشهور عند الله اثنا عشر شهرا واعدنا موسي ثلاثين ليلة واتممنا بها عشر
فتم ميعات ربه أربعين ليلة) فليست فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ناذر عها سبعون ذراعا
فاجلدوهم ثمانين جلدة (ان هذا أنحى له تسع وتسعون نعمة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
أسباطا) أمما (فأسباطا) ليس بتمييز لانه جمع وانما هو (بدل من اثنتي عشرة) بدل كل من كل (والتمييز
محذوف أي اثنتي عشرة فرقة) قاله الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهما (ولو كان أسباطا تمييزا) عن
اثنتي عشرة (لذ كر) بتشديد الكاف (العدنان) ولقيل اثني عشر بتد كبيرهما وتجريدهما من
علامة التانيث (لان السبط) واحد الأسباط (مذكر) فكان يجب ان تجرد التام من عدده (وزعم
الناظم) في شرح الكافية (انه) لا حذف وان أسباطا (تمييز وان ذكر أعمار جمع حكم التانيث) في

(قوله وجهه على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه) لك ان تقول خرج عليه ٢٧٥ قراءة الاخوين ثلاثمائة سنين وما بالعهدة

من قدم فبين الموضوعين
قرب لا يحتل زلة القدم
(فصل) (قوله الى
مستحق المعداد) قال
الدنوشري لو عبر بقوله
ماله تعلق بالمعدود كان
احسن ليشمل نحو هذه
اشارة الى جماعة لهم يزيد
تعلق وليس ما الكاهن ولا
مستحق لهم ثلاثه عشر
زيد (قوله فيستغنى عن
التمييز) قد يقال ما معنى
الاستغناء مع ان اضافته

الى مستحقه لا تفيد جنس
المعدود كما يفيد التمييز
(قوله فكما ان الخ) قال
الدنوشري ينظر ما اعراه
وهل قوله كذلك تو كيد ام
لا (قوله بقاء البناء) قال
الدنوشري قال شيخنا
ابن قاسم ولم تؤثر الاضافة
الاعراب لقلتها والامر
للغالب (قوله ترد الاسماء
الى اصلها الخ) بدليل ما لا
ينصرف والاسماء الستة
(قوله نحوكم رجل
عندك) ونحو من لدن
حكيم خبير (قوله وقد
يفرق الخ) برده الى ان اى
شرطية او استفهامية
بناؤها اصبلى وردت الى
الاعراب عند الاضافة
نعم قد يفرق بين كم والعد
ان بناء كم للشبه الصورى
وقد يقال انه لا تعارض كما

اسباطا لكونه وصف باجمع امة (كارجحه) اى التانيث في شخوص (ذكر كاعيان ومعه صرفي
قوله) فكان مجنى دون من كنت اتقى * (ثلاث شخوص كاعيان ومعه صرفي

وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسر بكاعيان ومعه صرفي وثمان
رجع تانيثه وما ذكره الناظم في الآية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا يدل لتمييز اه والقول
بالبدلية من اثنتى عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالباً ولو قيل وقطعناهم اسباط
لغات فائدة كمية العدد وجهه على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على
قولهم ان تمييز العدد المربك مفرد واسباط اجمع وقال الخوفي يجوز ان يكون اسباطا نعت لفرقة ثم
حذف الموصوف واقامت الصفة مقامه وانما نعت لاسباطا وانت العدد وهو واقع على الاسباط وهو
مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة أنفس يعنى رجالا اه فارتكب الوصف بالجمادى والكثير خلافه
وذهب القراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد ايضا ما روى من قول ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه قضى في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض وتخرج اى حيان على ان
بنى مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل الى تمييز المربك اشار الناظم
بقوله وميزوا مربكاً مثل ما * ميز عشرين فسويتهما

*(فصل ويجوز في العدد المربك غير اثنتى عشر واثنتى عشرة ان يضاف الى مستحق المعداد فيستغنى
عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضاف اثنا
عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنتين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك
تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي (ويجب) حيثئذ (عند البصريين بقاء البناء في الجزأين) معاً كما
يبقى مع التمييز (وحكى سيبويه الاعراب في آخر) الجزء (الثاني) بحسب العوامل وبقاء الجزء الاول
على بناءه على الفتح (كما في بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيد رأيت أحد عشر زيداً ومرت باحد عشر
زيد بفتح أحد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه
اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب (وقال) سيبويه في هذه اللغة (هى
لغة رديئة) وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد
الاسماء الى اصلها من الاعراب وورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبنى قد يضاف نحوكم رجل عندك
اه وقد يفرق بين ما بناؤه اصبلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى
ملازمة والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان اضيف عدد مربك * يبقى البناء وعجز قد يعرب
(وحكى الكوفيون وجهها ثالثاً وهو ان يضاف) الجزء (الاول الى) الجزء (الثاني) فيعرب الجزء الاول
بحسب العوامل ويجز الجزء الثاني بالاضافة (كما في عبد الله نحو) ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من
أبي فقمس الاسدى وابن الهيثم العجلي (ما فعلت خمسة عشر) برفع خمسة وجر عشر (وأجازوا أيضاً
هذا الوجه) وهو اعراب المتضايقين (دون اضافته) الى مستحق المعداد نحو هذه خمسة عشر ورأيت
خمس عشر ومرت بخمس عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل (استدلوا
بقوله) وهو نقيض بن طارق على ما قيل

(كاف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حجبته)
فبنت مفعول ثان بكاف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمانى مضاف اليها وعشرة بالتثنية

صرح به الشهاب القاسمى في الكلام على قد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه في حواشى الالفة في باب المعرب
والمبنى (قوله وهو نقيض) قال الدنوشري هذا محكي بقيل في شرح الشواهد العينية قال قبله رحمه الله

(قوله والعناء الخ) قال الدنوشري ٢٧٦ قال العيني ومن للتعليل والظاهر انه أراد الاولى والظاهر أيضا ان ذلك على حذف مضاف

قبل بنت أي حب بنت
الخ ومن الثانية بمعنى في
وعطف الشقوة على العناء
عطف تفسيري والمعنى
كيفية الله لا جعل عنايه
وشقوته بمشاق حب بنت
ثمانى عشرة في حقيقته
* (فصل) * (قوله فاعل
قال الدنوشري لو قال بدله
مضير كان حسنا فليتأمل
(قوله وقوله هم مفعول
الخ) أي فاعل بمعنى جاعل
كما هو صريح كلامه
لا بمعنى بعض أصله فانه
مفعول من العدد حقيقة
(قوله وفي الصحاح الخ)
قال الدنوشري الماضي
الذي ذكره من باب ضرب
يضرب بفتح العين في
الماضي وكسرها في المضارع
وكذلك في الجميع الأربع
القوم أربعهم وسبعهم
أربعهم وتسعهم تسعهم
فان هذه الثلاثة من باب
سأل يسأل لا جـ ل حرف
الحاق قاله المرزوقي في
شرح فصيح ثعلب (قوله
ويجب حينئذ إضافته)
قال الدنوشري هلا جاز
خامس من خمسة اللهم
الآن يقال المراد بالوجوب
الإضافي والغرض منع
النصب فقط الآتي عن
الاختفاء (قوله واثنين
مضاف إليهما) قال
الدنوشري لو قال إليه كان

محروقة بإضافة ثمانى إليها ولم يضاف إلى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة التعب والمشقة
والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة إلا في
الشعر مردود فان الكوفيين أجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح
* (فصل) * ويجوز أن تصوغ (أي تشتق) (من) لفظ (اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل
(كما تصوغه من فعل) المفتوح العين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وصنع من اثنين فافوق إلى * عشرة كفاعل من فعلا

(فتقول ثان وثالث ورابع إلى العاشر كما تقول) من فعل المتعدي (ضارب) من اللازم (قاعدا) إلا ان
الاشتقاق من أسماء العدد سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كقربت يدك من التراب
واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك إذا أريد به معنى فاعل فان
له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل وقوله مصوغ من العدد
تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلاث إلى العشر وهى مصادر ثلاث الاثنين إلى عشرت
التسعة اه وفي الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشر اذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد
(يجب فيه ابدأ أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث) على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه)
من أسماء الفاعلين (فاما مادون الاثنين فانه وضع على ذلك) الحكم (من أول الامر فليل) في المذكر (واحد
(و) في المؤنث (واحدة) وهما من واحد يحد (ولك في اسم الفاعل المذكور) وهو ثانی وعاشروما بينهما (أن
تستعمله بحسب المعنى الذى تريده على سبعة أوجه أحدها أن تستعمله مفردا) عن الإضافة (ليفيد
الاتصاف بمعناه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) ومعناه حينئذ واحد موصوف
بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبياني

توهمت آيات لها فعرفتها * (لستة أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع في وهى أى ذهني علامات للراءة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه
سابع * الوجه (الثانى أن تستعمله مع أصله) الذى صيغ هو منه (ليفيد ان الموصوف به بعض تلك
العدة المعينة لا غير) وإليه أشار الناظم بقوله * وان ترد بعض الذى منه بنى * تضاف إليه * (فتقول
خامس نجسة أى بعض جماعة من حصرة في نجسة) أى واحد من خمسة لازاءدائها (ويجب حينئذ إضافته
إلى أصله) كما مثل (كما يجب إضافة البعض إلى كله) كيد زيد (قال الله تعالى إذا أخرجه الذين كفروا ثانی
اثنين) ثمانى حال من الهاء فى أخرجه واثنين مضاف إليهما (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث
ثلاثة) فثالث خبران وثلاثة مضاف إليه (وزعم الاخفش وقطرب) من البصريين (والكسائي
ونعلب) من الكوفيين (انه يجوز إضافة الاول) وهو الفرع (إلى الثانى) وهو الأصل (ونصبه إياه)
فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بنجر ثلاثة ونصبها (كما يجوز فى ضارب زيد) جرز زيد ونصبه (وزعم الناظم)
في التسهيل (ان ذلك جائز في ثان فقط) دون غيره وعمله في شرح التسهيل بان العرب تقول ثبتت
الرجلين اذا كنت الثانى منهما يعنى ولا تقل ثبتت الرجل اذا كنت الثالث منهم ثم قال فن قال ثانی اثنين
بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعبه أبو حيان فقال ثبتت الرجلين
مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في ثبتت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثبتت الاثنين قال الموضح وما
نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثبتت الرجلين جاز ثبتت الاثنين ولا
يتوقف في ذلك الاظهارى جامد اه الوجه (الثالث أن تستعمله مع مادون أصله) الذى صيغ منه
بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التصيير) والتحويل وإليه أشار الناظم بقوله

عشر الخ) يجاب بمنع ان
معناه ذلك بل يجوز ان
معناه استغنى به في الدلالة
على المعنى من مجموع
التركيبين فليتأمل (قوله
بفتحهما) أنت خير بانه
عند حذف العشرة والنيف
يكون كالوجه الثالث من
الوجه الخامس فيأتى فيه
الوجهان السابقان من
اعراب الجزأين واعراب
الاول وبناء الثانى وقياس
ما مر عن ابن السكيت من
بنائهما بناء الجزأين هنا
فلم جل الشارح الكلام
هنا على ما قال ابن السكيت
حتى احتاج الى اتباعه
بقوله ومقتضى الخ وكان
الظاهر أن يقرر فيه الوجه
الثلاثة ثم يقول ومقتضى
كلامه المنع للالباس وان
أعربا أو الاول وفيه نظر
لأنه يزول الالباس الخ
لكن هذا إنما وقع فيه
طلبه ان الالباس هنا
كالالباس المتقدم الذى
ردبه كلام ابن السكيت
وليس كذلك بل المراد
الباس الوصف المصير
بالوصف الدال على انه
بعض جماعة كما صرح به
الحفيد وهذا التباس
حصل من فهم الالباس
وكتب الشهاب السباطى
هنا ما يوهم ان بيان
الالباس بما قلنا غير

في هذا الوجه) المشتمل على المحذوفين المذكورين (وجهان أحدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء)
وهو التركيب (فيهما فتجرى الاول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) في الرفع والنصب والجر
(وتجر الثانى) وهو العقد (بالإضافة) دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومرت بثالث عشر
يجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان وينبغي
ان لا يقدم على هذا الا بسماع لما فيه من الاجحاف (الوجه الثانى) من هذين الوجهين (ان تعرب) الجزء
(الاول) وهو الوصف بحسب العوامل (وتبنى) الجزء (الثانى) وهو العقد على الفتح (حكاه الكسائى
(ويعقوب) ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه) أعرب الاول لزوال التركيب و(قدر ما حذف من
الثانى فبقى البناء بحاله) لنية المقدور وظاهره لاحول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بنى مع كلمة أخرى ثم
حذفها وبقى البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم) وهو
أبو محمد ابن السيد (انه يجوز بناؤه المحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر
ورأيت ثالث عشر ومرت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح في الاحوال الثلاثة (وهذا مردود لانه لا
دليل حينئذ) أى حين اذ بنينا (على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب) الجزء
(الاول) فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر النظم) في التسهيل (وابنه) في
شرح النظم (هذه الاستعمال الثالث) وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من الثانى (بل ذكر
امكانه) في الكتابين المذكورين (انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكر) أى النظم
وابنه (ان بعض العرب يعربه) زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضع (والتحريم ما
قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو
فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثانى لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره
النظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والا فسد قال أبو حيان انه باطل لانه يلتبس بما ليس أصله
تركيبين ورده الموضع في الحواشى بان الذى أجاز ابن مالك في التسهيل لا يمنع بشر وانه يقال حادى عشر
وليس في كلامه ما يقتضى انه منتزع من تركيبين اهـ وبعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان فان قوله
هو شاع الاستغناء بحادى عشر معناه استغنى بحدادى عشر عن بقية التركيب وتلخص من هذه المسئلة
خمس أوجه الاول الاثنيان بربعة ألفاظ واليه يشير قول النظم في تركيبين وهو قليل الاستعمال حتى
ان بعضهم منه الثانى أن تحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم
* أوفاعلا بحالتيه أضف * الى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثانى وبناء ما بقى الرابع حذفهما
واعراب ما بقى الخامس اعراب الوصف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه (السادس) من أوجه
الاستعمال الفاعل (ان تستعمله معها) أى مع العشرة (لإفادة معنى رابع ثلاثة) فيكون معنى جاعل
وليس بمسبوع (فتأتى أيضا بربعة ألفاظ ولكن يكون) اللفظ (الثالث منها دون ما اشتق منه
الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك سيديويه) وجماعة من المتقدمين قياسا (ومنع
بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين ووقوفهم السماع (وعلى الجواز فيتعين بالاجماع أن يكون
التركيب الثانى) من التركيبين (في موضع خفض) بإضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان
الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتأتى مع تنوينه أو اقترانه بالوهما منتفیان مع التركيب
ومن ثم أجاز بعض النحويين هذان أحدهما ثالث اثني عشر بفتحين الوصف ونصب ما بعده لعدم
تركيب الوصف مع العشرة (ولك) اذا أتيت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الاول)
فتقول رابع ثلاثة عشر (ليس لك مع ذلك) المحذف للعشرة من الاول (أن تحذف النيف من) التركيب
(الثانى) وتقول رابع عشر بفتحهما (للا لباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء في

بأعراب الأول ناشئ من ظنه أن المراد باللباس الالباس بمأليس أصله تركيبتين ولم لا يراد به الالباس بالتركيب الذي بمعنى نقص
 اذ يحتمل أن رابع عشر ما خوذ من رابع أربع عشرة لا من رابع ثلاثة عشر وحيث لا يزول الالباس المذكور بالأعراب فليتامل ثم إن
 بعض مشايخنا راجع في المسئلة كلام أبي حيان فراه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه فله الحمد والمنة * (هذا باب كنايةات العدد) *
 (قوله عن عدد) قال الزرقاني المراد بالعدد هنا المعدود وحيث يثني تضع تعليل الشارح الاحتياج ٢٧٩ الى التمييز بقوله لأن كلا منهما

عدد مجهول فاحتاج
 الى التمييز قال الرضى كم
 الاستفهامية والخبرية
 يدلان على معدود و عدد
 فالاستفهامية لعدم مبهم
 عند المتكلم معلوم في ظنه
 عند المخاطب والخبرية
 لعدم مبهم عند المخاطب
 وربما يعرفه المتكلم وأما
 المعدود فهو مجهول عند
 المخاطب في الاستفهامية
 والخبرية فلذا احتيج الى
 التمييز المبين للمعدود
 (قوله والحقيقة) قال
 الزرقاني تفسير للجنس
 قال وقوله والكمية تفسير
 للمقدار اه ومعنى جهل
 الجنس انه لا يدري انه
 من الاتحاد أو غيرها
 ومعنى جهل المقدار انه
 لا يدري هل هو خمسة مثلاً
 أو غيرها (قوله يستحق
 الوضع) قال الدنوشري
 ظاهره ان التكثير لم يوضع
 له حرف وليس كذلك
 اذ رب موضوعه كناية
 في كلام الشارح في قوله
 بجامع التكثير (قوله أوقى
 الوضع على حرفين) أى
 بناء على انه لا يشترط كون

الحرفين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ويزول الالباس بأعراب الأول كما ذكره في
 الوجه الخامس ولم أره مسطوراً الوجه (السابع ان تستعمله مع العشرين وأخواتها) الى التسعين
 (فتقدمه) في اللفظ (وتعطف عليه العقداواو) خاصة فتقول حادو عشرون وحادية وعشرون وكذا
 الباقي والى ذلك أشار الناظم بقوله وقبل عشرون اذكر

وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تأخيرها عنه لان الأقل
 سابق للاكثر طبعاً ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو
 للجمع * (هذا باب كنايةات العدد وهى ثلاثة كم وكأى وكذا) *
 ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتتقسم الى استفهامية بمعنى أى عدد)
 قليلاً أو كثيراً وتستعملها من يسأل عن كمية الشئ (و) الى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) وتستعملها من
 يريد الاقتضار والتكثير (ويشتركان في خمسة أمور) أحدها (كونهما كنايةتين عن عدد مجهول الجنس)
 والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثاني (كونهما مبينين) وسبب بناءهما مشابهة الحرف في المعنى
 وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع أوفى الوضع
 على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الاصل في البناء (و) الرابع (لزم
 التصدير) فكل منهما صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج الى التمييز) لان كلا منهما عدد مجهول
 (ويقتربان في خمسة أمور أيضاً أحدها ان كم الاستفهامية تميز بمنصوب مقدر) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 * ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشر بن (نحو كم عبد املك) بفتح تاء الخطاب بما افراده فلازم
 خلافاً للكوفيين فانهم يحيزون جمعه نحو كم شهودا لكثوا الصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع
 بحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفاً وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجاعات
 نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافاً من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب أحدها انه لازم ولا
 يجوز جره مطلقاً وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس يلزم بل يجوز جره مطلقاً جلاً على
 الخبرية وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي (و) الثالث انه (يجوز جره بمن مضمرة جوازاً ان جرت كم
 بحرف) والى ذلك أشار الناظم بقوله

واجزان تجر منه مضمراً * ان وليت كم حرف جر مظهر

(نحو بكم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون
 حرف الجر الداخلى على كم عوضاً من اللفظين المضمرة وذهب الزجاج الى أن جر التمييز انما هو بإضافة كم
 اليه وروى ان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في ميمه فكذلك ما كان بمنزلة قال ابن خروف
 (وتميز الخبرية بمجرور) بإضافتها اليه جلاً على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من
 لان من أكثر دخوله على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها للدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الجباز في

الثاني حرف لين وروى أول الكتاب عن الشاطبي خلافة (قوله تميز بمنصوب مقدر) قال الزرقاني قال الرضى وإذا كان الفصل بين كم والخبرية
 ومييزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن ثلثا يابس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكنامن
 قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ومييزها مع الفصل كحال الخبرية في جميع ما ذكرنا (قوله جوازاً) مقتضى كونها كالعرض منه
 أيهما لا يجتمعان فيكون الاضمار واجباً وبكونه واجباً صرح في المعنى

(قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقاني أي وذلك لأنه إذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له ما لقيت أحدا (قوله تنبيهه يروي الخ) حاصل هذا التنبيه ٢٨٠ أن الكلام السابق دل على أن كم تكون خبرية نصا واستفهامية نصا وإل الكلام على هذا البيت

بدل على أنها قد تكون
تحتمة لهما واختلاف
حكمهما في التمييز
لا ينافي ذلك كما قد يتوهم
لا مكان التأويل (قوله بحر
عمه وخاله) على هذا
الفتحة في فداء فتحة
خفص وعلى رواية
النصب فالفتحة فتحة
نصب وعلى رواية الرفع
فقداء بالرفع كما لا يخفى
لأن فداء صفة تابعة
لموصوفها غاية الأمر أنه
إذا كان محرورا كان جرها
بالفتحة لا تنصرف
(قوله فقيلا ان تميم الخ)
قال الزرقاني قال الرضي
وبعض العرب ينصب
مميز كم الخبرية مفردا كان
أو جمعا بلا فصل أيضا
اعتمادا في التمييز بينها
وبين الاستفهامية على
قربة الحال فيجوز على
هذا أن يكون عمه بالنصب
وكم خبرية (قوله وا فرد
الضمير الخ) أشار به هذا
المزج اللطيف إلى أن
قول المصنف والتاء
للجماعة سؤال عن جواب
تقديره كيف يصح أن
يكون قد حلت خبرا عن
كم وهي واقعة على متعدد
والتاء في حلت للوحدة
وحاصل ما أشار إليه
المصنف في الجواب

شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل (مفردا ومجموع) لأن كم بمنزلة عدد مفرد يضاف
إلى مميزه قارة إلى جمع كالعشرة فسادونها وتارة إلى مفرد كالمائة فافوقها فاستعمل بالوجهين أحدهما
بحري الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأة جاءتك) كما تقول مائة امرأة
جاءتك (والأفراد أكثر) في الاستعمال (وأبلغ) في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية
معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم
صدقوني وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واستعملها خبرا كعشرة أو مائة (و) الأمر (الثاني أن الخبرية
تختص بـ) زمن (الماضي كـ) بجماع التكثير فيها فلهذا (لا يجوز كم غلمان ساملكهم كما لا يجوز رب
غلمان ساملكهم) لأن التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (ويجوز في
الاستفهامية) كم عيدا استشرية (لأن الاستفهام لتعيين المجهول) (و) الأمر (الثالث) مما تختص به الخبرية
(أن المتكلم بها لا يستدعي) أي لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لأنه خبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية
فانه مستخبر (و) الأمر (الرابع انه) أي المتكلم بالخبرية (يتوجه إليه التصديق والتكذيب) لأنه
خبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لأنه منقضي والانشاء لا يحتمل
ذلك (و) الأمر (الخامس) مما تختص به الخبرية (أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام) لأنه خبر
والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال في الدار عشر ونيل ثلاثون) بخلاف المبدل من
الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمها معنى الاستفهام (و) لهذا (يقال كم مالك
عشرون أم ثلاثون) فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الأخفش بالعكس
وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة للمهزة وثلاثون معطوف على
عشرون (تنبيهه يروي قول الفرزدق) وهو وهم من غالب التميمي في هجو جرير
(كم عمة لك يا جرير وخالة) فداء قد حلت على عشاري

بحر عمة وخالة على أن كم خبرية وبمنصبها فقيلا ان تميمه انجيز نصب مميز الخبرية مفردا) أي كثير من عماتك
وخالاتك من جملة خدمي (وقيل على الاستفهام التركمي) أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن
يخدمني فقد نسيت (وعليهما) أي الجر والنصب (فهى) أي كم (مبتدأ أو) جملة (قد حلت خبره) أفراد
الضمير جملا على لفظ كم أو (التاء) في حلت (للجماعة لانهما) في معنى (عمات وخالات) (يروي) برفعهما
على الابتداء (لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بـ) وبفداء محذوف مدلول عليها بالمدح كورة أذ ليس المراد
تخصيص الحالة بوصفها بالقدح كما حذف لك مع حالة استدلالا عليها بالاولى (و) قد حلت خبر للعمه
أو الخالة وخبر الأخرى محذوف والاقيل قد حلتا) لأن الخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره
زينب وهند قامت (والتاء في حلت) على هذا (للوحدتين لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم) على هذا
الوجه محلهما (نصب على المصدرية أو) على (الظرفية) الزمانية أي كم حلبة (على المصدرية أو) كم
(وقتا) على الظرفية والفداء يكون الدال المهملة من الفداء يفتح القاء والدال وهو واجو جاج الرغ من
اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم إلى أنسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء
المشنة تحت المشددة وهو الجانب الأيسر على رأي أبي زيد واليمن على رأي الأصمعي والعشار بكسر العين
جمع عشر اه وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر ومعنى على على كرهه لأن

منع أن التاء للوحدة بل هي للجماعة وأشار الشارح إلى جواب آخر حاصله تسليم أن التاء للوحدة والأفراد نظر إلى لفظ
كم فقامل (قوله والاقيل قد حلتا) قال الدونشري فيه نظر إذ قد يقال ما المانع من كون قد حلت خبرا عنهما والأفراد على قاونيه بكل
منهما كما قيل الأذان والاقامة سنة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدونشري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن

(قوله وأما كأي) * (فائدة) * في كأي خمس لغات قال ابن مالك في الحكاية الشافية وفي كأي قيل كائن وكئن * وهكذا كائن وكئين فاستثنى وقال في شرحها أصلها كأي وهي أشهرها وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير وتليها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الأعشى وابن محيصن وكأين بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعد هاء ياء مكسورة خفيفة وبعد هاء نون ساكنة في وزن كعين ولا أعرف أحدا قرأ بالفتحة الباقيتين (قوله بمن ظاهرة) قال الدنوشري كان وجهه ان كأي نونه تنوين ٢٨١ في الاصل فنعتت من الاضافة

نظر الاصل (قوله ومنها ان خبرها لا يقع مفردا) قال الدنوشري كون خبر كأي لا يكون الا جملة يحتاج الى تأمل ويمكن ان يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولي
بين لنا يا عالما
غدا اماما رحله

مبتدأ ذا خبر

غدا واما جملة

والشطر الاخير من نظم

صاحبنا العلامة عاقر

الرزني ويمكن ان يكون

ايضا في أسماء الشرط اذا

وقعت مبتدآت تأمل اه

واقول قد يجب كون الخبر

جملة في غير ما ذكر كما في خبر

ضمير الشأن ومرفع

ذلك في باب المبتدأ والخبر

(قوله وأما كذا فيمكن بها

عن العدد) قال الزرقاني

وقد تكون لغير العدد نحو

قال فلان كذا (قوله على

ضرب الخ) قال الدنوشري

ينظر ما معناه قال شيخنا

الامام شحادة الحلي يمكن

ان يكون معناه ان كذا

محكية لكم نوع محكاة فلذلك

تميزها (قوله أشار الناظم بقوله ككم كأي الخ) فيه ان كلام الناظم يقتضي انه يجوز في تمييز كذا الجرمين لانه جعل الوجهين لكل

من كأي وكذا او الموضع او جيب في تمييز كذا النصب * (هذا باب الحكاية) * (قوله وتختص بالعلم) في الاختصاص به نظروا كذا قوله

بعد وتختص بى ومن في الاختصاص بهما انظر فقد روى انه لما أشد كعب قنوا في حرتيها البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابه

ما حرتيها وفيه الحكاية بحكاية المعرفة غير العلم (قوله نحو قل ان ربي يقذف بالحق) في صديق تعريف الحكاية المتقدم على هذا

نظرا هراذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف الا ان يقال انه ايراد مقدم لانه اذا قال ذلك فقد أورد على حسب ما أورد المتكلم

على يستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعلمها ما اكتسبت (وأما كأي في منزلة كم الخبرية) في خمسة أمور (في افادة التكثير) وفي الابهام (وفي لزوم التصدير) وفي البناء (وفي انجرار التمييز) الا ان جزمين ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم (قال الله تعالى وكأي من دابة لا تحمل زرقها وقد ينصب) تمييز كأي (قوله

اطرد اليأس بالزجاف كأي * الماحم يسره بعد عسر)

فالمعتمد الممزقة على وزن فاعلا من ألم يالم اذا وجع منصوب على التمييز كأي واطرد امر من طرد

يطرد كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجاء بالقصر للضرورة الامل وحم يضم الحاء

المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره

وكأي يخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل

مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت ألفها الدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لتقل

الكامة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك

ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانها ما أجازا بكأي تباع هذا الثوب ومنها ان

خبرها لا يقع مفردا (وأما كذا فيمكن بها عن العدد القليل والكثير) وتوافق كأي في أربعة أمور

التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد (و

تخالفها في ثلاثة أمور أحدها انه (يجب في تمييزها النصب) فلا يجوز جزمين اتفاقا ولا بالاضافة لان

عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقى على ما كان عليه خلافا للكوقيين اجازوا في

غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز

الجر على ضرب من الحكاية وقال المحوفي على البدل من ذا (و) الثاني انها (ليس لها المصدر فلذلك

تقول قبضت كذا وكذا درهما) والثالث انها لا تستعمل غالبا لامعطوفا عليها كقوله

عدا النفس نعمي بعدئذ ساء ذا كرا * كذا وكذا الطغابيه نسي الجهد

والى كأي وكذا أشار الناظم بقوله

ككم كأي وكذا وينصب * تمييز ذين أو به صل من نصب

*(هذا باب الحكاية) *

وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته وهي ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية

المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بى ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل (مطرودة بعد

القول) وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما (نحو) وقولهم انا قتلنا المسيح (قال اني عبد الله) أم

يقولون ان ابراهيم الانية قل ان ربي يقذف بالحق والعائلين لاخوانهم هم هلم الينا فتحكي الجمل على

نظرا هراذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف الا ان يقال انه ايراد مقدم لانه اذا قال ذلك فقد أورد على حسب ما أورد المتكلم

(٣٦ تصريح في)

تميزها (قوله أشار الناظم بقوله ككم كأي الخ) فيه ان كلام الناظم يقتضي انه يجوز في تمييز كذا الجرمين لانه جعل الوجهين لكل

من كأي وكذا او الموضع او جيب في تمييز كذا النصب * (هذا باب الحكاية) * (قوله وتختص بالعلم) في الاختصاص به نظروا كذا قوله

بعد وتختص بى ومن في الاختصاص بهما انظر فقد روى انه لما أشد كعب قنوا في حرتيها البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابه

ما حرتيها وفيه الحكاية بحكاية المعرفة غير العلم (قوله نحو قل ان ربي يقذف بالحق) في صديق تعريف الحكاية المتقدم على هذا

نظرا هراذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف الا ان يقال انه ايراد مقدم لانه اذا قال ذلك فقد أورد على حسب ما أورد المتكلم

(قوله ويجوز حكايته على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيته فيصدق على تقديم اللفظ المحكي وتأخيرها وتغيير أعرابها أنه حكاية بمعنى لا لفظاً فلا يقال إن مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضاً (قوله وحكاية المفرد) أي حاله (قوله وكقول ذي الرمة) قال الدنوشري جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظراً للظاهر أنه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أستشكله فكتبتته ثم رأيت بعضهم ذكر كلاماً يقتضي أن جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فإنه قال أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون غيثاً فغول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس الذي هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخـ لاف في ذلك فعلى هذا جملة الناس ينتجعون غيثاً محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراعاة بيلال بن أبي بردة القاضي وصلة غيثاً محذوفة أي مريعا نافعاً قلت لنا قى لما سمعت قولهم ٢٨٢ المذكور لا تنتجعي الغيث وانتجعي بلالاً فهو أجدي من الغيث والانتجاع طلب الغيث

ترتيب اللفظ (ويجوز حكايته على المعنى) فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب (فإن كانت الجملة ملحوظة بعين المعنى) في حكايتها (على الأصح) صوناً عن ارتكاب اللحن وإثلايتهم أن اللحن نشأ من المحكي فعلى هذا إذا قال شخص جائز يداً لمجر وأردت حكاية كلامه قالت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيداً التنبيه بالاستدراك على لحنه والالتواء به أنه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه (وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس يقر شيأ رداً على من قال إن في الدار قرشياً) وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثاً * فقلت لصيدح انتجعي بلالاً

فإنه سمع قوماً يقولون الناس ينتجعون غيثاً الخـ كي ذلك كما سمع فرغ الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجي في جملة قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن أن يكون من هذا ما كتبوا في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو كأنه قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالتخار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء وإن كان مكتوباً بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالالف وإن كانتا مكتوبتين بالواو تنبيهاً على أن المنطوق به منقلب عن واو اهـ وعندى أنه يقرأ بالواو ولو جهين أحدهما أن الغرض أنه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانهما غير محكيتين والثاني أنه يحتمل أن يكون وضع بالواو فيكون من استعجاب الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير (وأما) حكاية حال المفرد (في) الاستفهام فإن كان المسؤول عنه مذكورة (مذكورة) والسؤال بأي أو بمن حكى في لفظ أي وفي لفظ من ما ثبت أن تلك النكرة المسؤول عنهما من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيت وإفراد وتثنية) حقيقة أو صالحة لوصفها بها (وجمع) سالم موجود فيه أو صالح لوصفه به (تقول لمن قال رأيت رجلاً وامرأة وغلماً من وجليتين وبنين وبنات أيا) في حكاية رجلاً (وأية) في حكاية امرأة (وأيتين) بالتثنية في حكاية غلامين (وأيتين) في حكاية جاريتين (وأيتين) بالجمع في حكاية بنين (وأيات) في حكاية بنات وقولنا في التثنية أو صالحة لوصفها بالثلاث مثل رأيت شاعراً أو كاتباً فقلت تقول في حكاية ثهما أي مع انهما ليستا مثنيين صناعاً إلا انهما بوصفان بالتثنية فتقول الظرفين وقولنا في الجمع السالم أو صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجلاً أو نساء فقلت تقول في حكاية الأول أيتين وفي حكاية الثاني أيات مع انهما ليسا جمعاً سلاماً إلا انهما بوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجلاً صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

وقيل طلب السكلا وهو قول أبي عبيدو منع صيدح حينئذ للعلمية والتأنيت (قوله ويمكن أن يكون من هذا) أي من حكاية المفرد في غير الاستفهام (قوله فالتخار الخ) قال الدنوشري هو جواب شرط مقدر تقديره وإذا عرفت ما ذكر فالتخار الخ والاف كان المناسب الواو لا الفاء قال شيخنا العلامة شحادة الحلبي وقول الشارح وعندى الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك المقابل لمختار المحققين وتأنيده الأول واضح والثاني فيه نظير ظاهر لانه يناقى الغرض المذكور فليتامـل فإن قلت كيف يكون محكياً ومماذا حكى قلت يعتبر محكي من مرفوع وقد يقال فرق بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا أنه

محكي وقد يجب بانه محكي اعتباراً (قوله مذكورة) قال الدنوشري قد يقال فيه نظر إذ لم يحظ المنع أن المحذوف واختلف لا يعلم حتى يحكى ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلاً فقال مخاطب ضربت فتقول مريد التبيين المحكي ما فيه ما مع حذفها فالظاهر أن مثل هذا لا يمنع فليتامـل (قوله الظرفين) قال الدنوشري لو قال بدها ظرفين كان أولى اهـ أي لا يطابق الصفة الموصوف في التذكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء أن المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) في المقرب مانصه ولا بد من ادخال حرف الجر على من وأي إذا استثبت بهما عن مخفوض ويكون المجرور متعلقاً بفعل مضمر ويقدر بعدهما اهـ وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين أنك تقول منين بغير ادخال الجار قال المصنف وينبغي لابن عصفور أن يجيز تقدير المتعلق قبلهما لانه يرى أن الاستفهام إذا كان استنباطاً لم

يكن له الصدور وما ذكره ابن عصفور من انه لا بد من ادخال الجرم متعين على القول بان الحركات اعراب والالزام اضمارا لاجاروا بقاء عملة
(قوله في الحركات) قال الدنوشري لو قال والجروف كان أحسن ولم يصح واحد من القولين ولعل الاصح انها حركات وحروف حكاية
لا اعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال ان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على عامله فهلا قالوا بذلك (قوله مؤخر) قال السنباطي
ويجوز اظهاره مقدما أيضا على كلام الكوفيين كما صرح به المرادى ومقتضى قول الشارح الا في الكوفيين يجيزونهم ما انه يجوز ان
يصرح به أو يقدر الفعل مقدما ومؤخرا على ان أيا فاعل به أو مبتدأ والفعل خبرها وقوله تو كيدا قال الدنوشري مع ممول لقوله يصرح
فيكون التصريح على سبيل التاكيد وان كان العامل المصريح به ليس مؤكدا بل هو للتأسيس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد
البصريين الخ) ظاهره انه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم ان أيا مبتدأ والخبر محذوف أي أيهم فعل (قوله فان سالت بها عن
منصوب) قال السنباطي هذا قسم قوله وان وقعت سؤالا عن مرفوع فهو على القول بان الحركات اعراب

٢٨٣

فقول الشارح والحركة

للحكاية بخلاف

فرض المسئلة وان كان

الكلام صحيحا في نفسه

مع قطع النظر عن فرض

المسئلة وعلى تقدير ان

يكون الكلام مقطوعا

عما قبله يكون تكرارا

مع قوله بناء على انها

للحكاية وأي في موضع

رفع الخ لانه شامل للحوال

الثلاثة ولا خلاف فيه

عندهم اه وأقول لم ينقل

المصنف في الحواشي

خلاف بين الفريقين فيما

اذا سئل بها عن منصوب

أو مجرور وعبارته فان

نصب أي بفعل مضمر

يجوز اظهاره واذا ظهر

لم يجب تأخيرها مع أي

ومن وما لانها لما كن

واختلف في الحركات اللاحقة لاي فقول حركات حكاية واي منزلة من في موضع رفع بلا مبتدأ والخبر
محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل أي فأى
فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستثبات يزيل الصدر فكانت أعدت ما قاله السائل
وكأنك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرًا تو كيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد
البصريين انه يتعين كونها مبتدأ والخبر محذوف تقديره أي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام
لا يتأخر والكوفيون يجيزونهم فان سالت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين انهم مبتدأ
والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخر ولك أن تصرح به تو كيدا مع التأخر فتقول
أبارأت وباي مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للطبيعة
(وكذلك تقول في من) اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبًا وجرًا وافرادًا وتثنية وجمعًا على حدها تذكيرا
وتأنيثا كما تقدم من الامثلة (الا ان بينهما افرقا من أربعة أوجه أحدها ان أيا عامة في السؤال فيسئل بها
عن العاقل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت جارا أو جارين) أو
أنا أو أتاين أو جرا أو أتا (ومن خاصة) لسؤال عن (العاقل) الفرق (الثاني ان الحكاية في أي عامة
في الوقف والوصل يقال جاءني رجلان فتقول أيا بالوقف) والاسكان (أو أيا يا هذا) بالوصل
(والحكاية في من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءني رجلان (منان بالوقف والاسكان) في النون (وان
وصلت قلت من يا هذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما سياتي انك تقول في حكاية المذكور منو ومنا
ومني وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف (فاما قوله) وهو شهر بن الحارث الضبي أو
نابط شرا (أتو اناري فقلت منون انتم) * فقالوا الجن قلت عمواظلاما

والقياس من انتم (فنادر في الشعر) وجملة سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على
هذا فهو عندهم عرب كأي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربحا احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية
في الوصل قال ابن خروف وتو جيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربا ووجهه كأي وحكي الكوفيون

للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت مني لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا أظهرت
متعلق الجار ان تقدمه وان تؤخره كما في الناصب اه وفيها نص على ان حكاية حال المفرد لا تختص بأي ومن كما أسلفنا (قوله لمحذوف
متأخر) أي ولو بواسطة حرف الجر فيقال بأي لمن قال مررت برجل ولكن قول الشارح فقياس الخ يقتضي انه لا يحكي بها ما في النكرة
لجرورة الابدون الجار اذا لا بتداعيه مشكل فليتامل (قوله وعند الكوفيين منعهما) قال السنباطي اذا أراد منع الابتداء أو المعمولية
للمحذوف والتصریح به تأكيدًا على كلا التقديرين ان مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو أولى من الجواز في
المرفوع وبدل لذلك ان شراح التسهيل ذكر واحداً من النصب والجر على القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اه وقال
الدنوشري ضمير المتني في قوله منعهما عائدا الى كونها مبتدأ الى كونها معمولة لمحذوف متأخر (قوله أتو اناري الخ) وقبل هذا البيت
ونار قد حضأت بهيدوهن * بدار لا أريد بهما مقاما سوى تخليل راحتي وعيني * أكالها نخافة أن تناما ودمعه
فقلت الى الطعام فقال منهم * زعيم نخسدا الانس الطعاما

ان منهم من يقول منوا أنت ومنان انتم ومنون انتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا لليونس) وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاة عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدرية - وأعراب أحدهم افاعلا والآخر مفعولا في الاولين وحكاها في الوصل في الباقيين واستبعد سيبويه وفي هذا البيت شذوذان آخر ان أحدهما انه حكي الضمير في أتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذ انه حكي مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهمة أي أنعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي أنعموا في ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم اه والاول أولى ويؤيد انه ينشد عموا صياحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جندع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن أن يكون ظرفا اذ ليس المراد أنهم هم في ظلام أو في صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم اه الفرق (الثالث ان أبا حكي فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول) في حكاية المفرد المرفوع (أي) في حكاية المنصوب (أيا) في حكاية المجرور (أي) ويجب في من الاشباع) لا حركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى (فتقول) لمن قال جاءني رجل (منو) لمن قال رأيت رجلا (منا) لمن قال مررت برجل (مني) ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسئول عنه فقط ولم يرد علامة التانيث أو التثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو امرأة أو امرأتان أو نساء منوفي الجميع وفي التثنية منافي المجرمى وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وأنهم اشبعوا ياءنا لا حركات في الوقف اذ لا يوقف على متحرك وروبان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في أنا وحيد لا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركات فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالخروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصبوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقال بعضهم الخروف عوض عن التنوين فاذا قيل متوفا الحكاية بالضم والواو بدل التنوين وكذا منا ومنى و رده أبو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الخروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الخروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفرق (الرابع ان ما قبل تاء التانيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان) كما تقول آية وآيتان (ويجوز الفتح والاسكان في من) اذا اتصل به تاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب التاء هاء (ومنن) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومننان) بفتح النون الاولى (ومننان) بسكونها (والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية) وانما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضع في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها التانيث والقول بانها في آية للتانيث وفي منه للحكاية مجرد غناية وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات اسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف وأما العطف فاذا قال جاءني امرأة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قيل جاءني رجل وامرأة فانك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لانه محصل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بسورة ورجل قلت من ومنى واذا خلط مالا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعمن يعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا ورجلا قلت من وأيا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومنى واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أيا ومنا وكذلك ما أشبهه ذكره الزجاني ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله أولا فان كان

(قوله خلافا لليونس) قال الشهاب بن قاسم هو ممنوع منعوا واضحا بل هو سهو لان قوله أتوا ناري بعد ذلك اخبار بالحالة الواقعة معهم فيما مضى (قوله نشأت من حركات الاشباع) لو قال بدله نشأت من اشباع حركات الحكاية

(قوله وان جنحو السلم فاجنح لها) ذكر في الكشف في تفسير هذه الآية ما يقتضي ان السلم مذكر لانه قال والسلم تؤنث تأنيث
تقيضها وهي الحرب قال السلم تأخذ من امارضيت به * والحرب يتقيت في انفسها جرع انتهى وعنده ابن كمال باشافي
وسالة المؤنث مما يذكرو يؤنث وسبقه الى ذلك ابن انباري وقال الصفاقسي والسلم تذكر وتؤنث فقول التانيث لغة وقيل على
معنى المسالمة وقيل جملا على النقيض وهو الحرب (قوله من الاعضاء المزوجة) أشار الى القاعدة المشهورة وهي ان ما كان من الاعضاء
مزدوجا فالغالب عليه التانيث الا الحاجبين والمنخرين والحددين فانهما مذكرة والمرجع السماع وعدد المنخرين من المزدوج لا ينافي
عدد الانثى من غيره لان الانثى اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخر الانثى وكلام شيخنا الغنيمي في شرح الشعر او يتوهم
التنافي ومن المزدوج الكف فهي مؤنثة وزعم المبرد انها قد تذكر وانشد ولو كفي اليمين تقيت خوفا لا قدرت اليمين عن الشمال
ولم يقل اليمين وهو وهم لان اليمين مؤنثة بمنزلة اليمين وقال ابن يسعون ذكر جملا على العضو ثم رجع الى التانيث فقال تقيت
وما كان من الاعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو
في وهي للحال يقال قوس فرع اذا عملت ٢٨٦ من رأس القصب وليست بفاق ولم يرد بقوله وأصبح حقيقة مقدار الاصبح ولكنه

أشار بذلك الى كمال القوس

كما يقال الشوب سبع
أذرع وزائد ترديداتها
مؤنثة هذا العدد عيني
* (فصل) * (قوله وفي
الصفات الخ) قال
الدنوشري ينظر كيف
ارتباطه من حيث
العطف ولا يوضح الابان
يكون كاف كجائض
أسما فليتامل انتهى
وأقول تاملنا فوجدنا
قوله وفي الصفات عطفها
على قوله في الاسماء وكلا
الطرفين متعلق بمحذوف
ول عليه كلام المصنف
والتقدير ومن غير
الغالب أن تكون في
الاسماء الخ وفي الصفات
هذا وقال في الفصل

التاء والالف أشار الناظم بقوله * علامة التانيث تاء أو ألف * ولا يجمع بينهما ما فلا يقال حبلالة
واما علقاة فالالف مع وجود التاء لا لحاق بجعفر ومع عدمها التانيث (و) العرب (قد أنشوا أسماء كثيرة
بتاء مقدرة ويستدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى
تضع الحرب أوزارها وان جنحو السلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير
المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصاحبة من الطباق
(و) بالاشارة اليها نحو هذه جهنم) فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها بالاشارة المؤنث وهي هذه (و) بشواتها
أي التاء (في تصغيره نحو عينه وأذنيه) مصغري عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد
الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (أو) بثواتها (فعله نحو وما فصلت العير)
فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها (وبشقوطها من عده كقوله) وهو جيد الارقط يصنف قوسا عريضة
أرمى عليها وهي فرع أجمع * (وهي ثلاث أذرع وأصبح)
فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عدها وهو ثلاث والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وفي أسام قدر والتا كالكشف *

ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير

* (فصل) * الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير
الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلان وغلانة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين
وهي الصفات المختصة بالمؤنث كجائض وطامث فان قصد بها الحدوث في أحد الأمرين لمحققتها التاء فقول
حائض وطامث وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث
(ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في جنسة أو زان أحدها فعول) بفتح الفاء

للصبرين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل انه على النسب كلاهما وتام كما أنه قال ذات حيض وذات طمث (بمعنى
وعند سيبويه أنه مؤنول بانسان أو شئ حائض كقولهم غلام ربعة على تاويل النفس وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة وأما الحادثة
فلا بد لها من علامة التانيث فتقول حائضه وطالعة الآن أو غدا انتهى وقد أوضح في الكشف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة
في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتبان المرضع هي التي من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة
الارضاع ملقمة ثديها للصبي وذكر ان سبب اختيار المرضعة على المرضع ان المراد تقطيع شأن الزلة وهي أدخل فيها وقال في
المفصل ان مذهب الكوفيين ان حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب اثبات التاء في محل الالتباس كضام وعاشق
وأيم وثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض باثبات التاء في الصفات المختصة بالاناث من امرأة مصيبة وكلبة مجرقة على
ما في الصحاح فليس بسديد لان ما ذكره مجوز لا موجب لا هم يقولون الاثبات بالتاء في صورة الاستغناء على الاصل كحاملة في
المرأة قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبل في فن قال حامل قال هذا نعت لا يكون الا للاناث ومن قال حاملة بناء على
يجلت فهي حاملة وأنشد له مروان بن حسان
تخصيت المنون له بيوم * أقي ولعل كل حاملة تمام

فإذا جلت شيئا على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير (قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) إشارة للرد على الإمام ابن جني حيث قال أنه فعيل ولو كان فعولا لقل بغوا كما قيل نهو ورد بان نهو واشاد وقال الدنوشري قال البيضاوي وهو فعول من البغي قابت واوه وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي أن صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمارو امرأة تمارو ينبغي مراجعة النقل في ذلك أيضا قال سعدى جلبي في حاشيته قوله وهو فعول من البغي وفي الكشف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقل بغوا كما قيل فلان نهو عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني بأنه شاذ لأن القياس فيما إذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء ٢٨٧ وادغامها في الياء والشاذ لا يقاس عليه قوله ولذلك لم تلحقه التاء لأن فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وقوله لأنه للبالغه ويجوز أن يكون تشبيها بفعول كافي ملحقة جديدة ورد القطب كونه للبالغه بان نفي الابلغ لا يستلزم النسب مطلقا وجوابه أنه من باب نفي المقيد وقيدته انتهى كلام سعدى جلبي بحروفه قال بعضهم البغي خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بغي إنما يقال امرأة بغي لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بغي كما يقال امرأة بغي وفي شرح الازديلي ماوافق له انتهى وم عن الفصل ما هو مريح في أن صيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبي عن محي السنة كل ما كان

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وإنما لم تلحقه التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بغيا) أصله بغويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم ادغم) الياء في الياء والاول كان فعلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسأل المازني جماعة من نخاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فأجاب بما قاله الموضع (وأما قولهم امرأة ملولة) من المال بمعنى ماله وقد لحقته التاء (فالتاء) فيه ليست للفصل وإنما هي (للبالغة بدليل) دخولها في المذكر نحو (رجل ملولة) وأما امرأه عدوة) أصله عدووة وبواو من ثم ادغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه (محمول على صديقة) كافي عكسه وهو حمل صديق على عدوة في قوله لم أنخل وأنت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء) الفاصلة جوازا (نحو رجل ركوب وناقرة كوبة) وإنما لحقته وان لم يجز على الفعل فرقا بين المقصدين (و) الوزن (الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم (وشذ ملحقة جديدة) بالتاء فانهما بمعنى مجدودة ولحقته التاء) فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء) الفاصلة (نحو امرأة حيممة وظريفة) وإنما لحقت فعلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لأنه يجري على الفعل لأن الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل أطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فان قلت مررت بقتيلة بني فلان ألحقت التاء خشية الالباس) بالمذكر (لأنك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الالباس (و) الوزن (الثالث مفعول) بكسر الميم (كمنحار) يقال رجل منحار وامرأة منحار أي كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ ميقانة) بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا إلا يقنه وامرأة ميقانة وإنما لم تلحق التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لا تجرى على فعل ولأنه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله قاله ابن الأنباري (و) الوزن (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كعطير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكا مسكينة (و) الوزن (الخامس مفعول) بكسر الميم وفتح العين (كغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريد وهو يهواه من شجاعته

معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن أخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا أسقط الهاء لأنها كانت مضر وفقة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رغبة للفواصل ولك أن تقول لم يقل بغية لأنه مصدر أو بزيته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالى وهي رميم (قوله والاول الخ) قال الدنوشري كان الصواب قرن لوباء لئلا يخلط الشرط إذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء كقوله تعالى وإن كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تميم ما أشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله أن بغيا لو كان فعلا بمعنى فاعل لحقته التاء ومما أجاب به البيضاوي ومما فيه وما أجاب غيره وكان على الشارح أن يتمم بنقل ما استدله ابن جني ورده فتدبر (قوله على عدوة) كان الا صواب أن يقول على عدو فليتا مل (قوله جوازا) قال السنباطي يقيد بظاهرها أن فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه حقوق التاء وعدمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شارح التسهيل وغيرهم أن حقوق التاء إنما هو على وجه الدور وفي اسماء مخصوصة انتهى وقال الدنوشري يفهم منه أن التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بأنزومها كما لا يخفى

(قوله والرتديق هو الذي لا يتحلل الخ) في لغة المنهاج لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الراعي اختلف في حقيقته مانعه وادعى صاحب المستعذب على المذهب ان المشهور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويخفى الكفر لكن هذا هو المناق في الاقرب انه من لا يتحلل ديننا انتهى ونقل ابن كمال باشا في رسالة الرنديق عن ٢٨٨ العلامة في شرح المفتاح ان تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وانه في لسان

العرب يطلق على من ينفي الباري وعلى من يثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا الثاني كما هو الظاهر من كلام الجوهرى ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان اظهر الايمان خص باسم المنافق وان قال يقدم الدهر واسناد الحوادث اليه خص باسم الدهرى وان كان مع اعتراقه بندوة النبي صلى الله عليه وسلم واظهاره عقائد الاسلام يبطن الكفر خص باسم المنافق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو في الرنديق الاسلامي والافتديكون من المشركين وقد يكون من اهل الذمة ثم ذكر ان بهذا القيد وان لم يكن معتبرا فيه وبقيده اعتراقه بوجوده اذ ان المختار يفارق الملاحقانه من مال عن المنهج المستقيم الى اى جهة من جهات الكفر قال في الكشف في تفسير قوله تعالى ان الذين يلحدون في آياتنا يقال آحادا محافروا تحدا ذمالا

(ومدعس) بالذال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعاء - له عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة أشار الناظم بقوله * ولا تلي فارقة فعولا * الايات الثلاثة (وتاتى التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذي لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتقر بفتح المنة فوق وسكون الميم (ولعكسه) أى لفصل الجنس من واحد (في جياة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكفاة أحمر (وكفاة) بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة وهى التي قيل الى الغبرة والسواد وقول الموضع (خاصة) مخرج لسيارة وميارة فاتهما جعاسيار وميار لا من أسماء الاجناس لغلبة التانيث عليها قال الله تعالى وحطت سيارة وعلى تقدير كونهما من أسماء الاجناس فالقديم مصروف الى الجامد وهذا مشتقان وتاتى التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالاطويل ولا بالقصير (و) تاتى التاء (عوضا من فاء كعدة) وأصلها وعد بكسر الواو فذكر هو ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع صدر او تاتى عوضا من عين كاقامة (أو) من (لام كسنة) وأصلها سنو أو سنة بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات أو سنهات فذكر هو اتعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لحفاؤها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس (أو) عوضا (من) حرف (زائد لمعنى) وهو باء النسب (كأشعنى وأشاعة) وأزرقى وأزارقة ومهلى ومهالبة نسبة الى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيهن عوض عن باء النسب ألا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون والاشاعة وكذا الباقي (أو) عوضا (من) حرف (زائد لمعنى) وهو ياء مفاعيل (كزنديق وزنادقة) فالتاء عوض من ياء زنديق فاذا حى بالياء لم يحا بالتاء بل يقال زنديق فالياء والتاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والرتديق هو الذي لا يتحلل دينه وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفى الكفر (و) تاتى التاء (للتعريب) بالعين المهملة أى تعريب الاسماء الاعجمية (كوازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه ليدل على ان أصله أعجمى فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذ استعملت الاعجمى فان خالفت بين ألفاظه فقد عربته والا فلا (و) تاتى التاء (للبالغة) في الوصف (كراوية) لكثير الرواية وانما أنشوا المذكر لانهم أرادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولتا كيدها) أى المبالغة الخاصة بغير التاء (كذسابة) وذلك لان فعلا لا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء أفادت تا كيد المبالغة لان التاء للبالغة (و) تاتى التاء (لتاكيد التانيث كنعجة) لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز وان كان يمكن أن يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه فدخل التاء فيه لتاكيد التانيث * (فصل) لكل واحد من ألفى التانيث المقصورة والممدودة (أوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها (وأوزان مشهورة) في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف أن المقصورة أصل للممدودة فلذلك قدمها (فشهور أوزان المقصورة اثنا عشر) وزنا (أحدها فعلى بضم الاول وفتح الثانى كاربى) بالراء المهملة والياء الموحدة اسما (للداهية) بالذال المهملة وجمعها دواه

عن الاستقامة فحرف في شق فاستعير للانحراف في تاويل آيات القرآن عن جهة الصحة وأعظمها والاستقامة انتهى ولم يصب في تقييد المستعار له بقوله في آيات القرآن فانها في الآية الكريمة مستعارة للانحراف عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا للانحراف عنها في آيات الله والاسما احتيج الى قوله في آياتنا ولهذا بان الفرق بين الملاحد والرتديق والدهرى والمنافق وان الرنديق ليس الملاحد والدهرى كما ظن صاحب المعرب * (فصل)

(قوله أعبد الخ) بعده قوله فغض الطرف انك من غير * فلا كعبا بعث ولا كلابا وذكر بعضهم ان شعي اسم بلدة وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون اما جمع الخ) لا يثكل عليه نحو كسرى علما لانه معرب قال الامام المرزوقي وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختر كسره وفعلي في الاسم موجود ونحو دقلى وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح في أوله بدلالة أن النسبة اليه كسروى باتفاق يفتح الكاف وأن فعلي أكثر في الكلام من فعلي بكسر أوله ٢٨٩ وان هذا ليس مما يغيره الذنب وجعله

أ كاهرة على غير قياس انتهى وأقول على كلام البصريين يشمله قول المصنف بشرط أن يكون اما جمع الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو أقبل من وجهه وفعلي من وجهه لا هم يقولون أديم مارتوط اذا دبغ بورقه ويقولون أديم مرطى انتهت وبه يعلم ما في عبارة الشارح ووجه ما أشار اليه في الصحاح ان قولهم مارتوط يدل على ان الهمزة أصلية والالف زائدة وقولهم مرطى يدل على ان أ رطى أفعل والالف في آخره منقلبة عن ياء ومرطى كرمى من رميتا وتبين ان كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب لان الدليل ليس على ترتيب المدعى قتامل (قوله ولا ثالث لهما في الجوع) في القاموس انهما اسماء جمع قال اللطفي ومالنا جمع بوزن فعلى بكسر فاء غير ظري في جلي

وأعظمها الموت (وأدعى وشعي) بمعجمة فهملة فوحدة اسمين (لموضعين قال) جريز (أعبد اهل في شعي غريبا) * ألو مالا أبالك وأغترابا

(وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) في لسان العرب (ويرد عليه أرفى بالنون) اسما (لحب) من البقل (يجين به اللبن وجني) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجني) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (لعظام النمل) جمع عظيم لأعظم والمراد به كبار النمل اللاتي يعرضن ولهن أقواه واسعة قاله القالي ورجي بالراء والمهملة والباء الموحدة لموضع وحكي بالحاء المهملة لدويقة قال أبو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في القدر (وقد تبين) من عدم اشتها ما ذكر (ان عدم النظم لفعلي في الاوزان المشهورة مشكل) لانها من الاوزان النادرة بل قال خطاب المزدي انها شاذة لوزن (الثاني فعلى بضم الاول وسكون انشائي اسما كان كبهى) بالموحدة اسما التبت قاله الجوهري يقال أبهيت الارض كثر بهماها (أوصفة) لا مذكر لها (كجلى) أ (و) ما لها مذكر نحو (طولى) أشى الاطول (أو مصدرا كرجى) مصدر رجح الوزن (الثالث فعلى يفتح تحتين اسما كان كبرى) بالموحدة (لنهر يد مشق أو مصدرا كمرطى) بالطاء المهملة (مشية أو صفة كحيدى) بالحاء والادال المهملتين بينهما ياء مشناة تحتانية يقال حمار حيدى أى يحيد عن طله اذا تخيل منه الوزن (الرابع فعلى يفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون اسما جمعاً كقتلى) جمع قتيل (وجرجى) جمع جرج (أو مصدرا كدعوى) مصدر دعا (أوصفة كسرى وسيفى مؤنثى سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كمرطى وعلقى ففى ألفه هو جهان) مبنيان على الصرف وعدمه فن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال أديم مارتوط أى مدبوغ وقد يكون أ رطى أفعل لانه يقال أديم مرطى حكاه في الصحاح والعلقى نبت الوزن (الخامس فعلى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كجبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملة والنون (لطائرين) ذكرين أو اثنتين (وفى الصحاح ان ألف جبارى ليست للتأنيث وهو وهم) بفتح الهاء من صاحب الصحاح (فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل ان ألفه للتأنيث الوزن (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسهى) بالمهملة (الباطل) وللكذب واللاهواء بين السماء والارض الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى) بهملا تومو وحدة (ودقلى) بالادال والفاء والقف (لضربين من الماشى) فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه امام مصدرا كذكرى) مصدر ذكر ذكر او ذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيث (أوجعا وذلك) شيان (جلى) بالحاء المهملة والجيم (جمع الحجل بفتح تحتين اسما لطائر وظهرى بالطاء المشالة) والراء والباء الموحدة (جمع الظربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسما لدويقة ولا ثالث لهما فى الجوع) وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تأكيد الوزن (التاسع فعلى بكسر أوله وثانيه مشدداً ونحو حثيشى) بحاء مهملة وثانيه مثلثين بينهما ياء مشناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا حض عليه (وخليفى) بالحاء

(٣٧ تصریح فی) * (وقال فى القاموس) * هذان اسماء جمع * وهذا القول عندى اسما قال بعض الفضلاء والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على التعدد واصل وجه كلام القاموس انه لا يحكم على وزن فعلى بانه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل عمدة وبالجمله لا ثمره لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لانسلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المراد ولم يجئ الا مصدر او ذكر ان تخصيصه بجوز قصره وقد يقال ان اسم

المعجمة والقاف الخلاق في الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخلق لا ذنت (وحكي الكسائي هو من
 خصيصه قومهم بالمد وهو شاذ) وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه
 وتشديد ثالثة ككفري) بالقاف والراء في القاموس انه مثلث الكاف والقاف والكفري والكافور (لوعاء
 الطلع) أي طلع النخل سمى بذلك لانه يكفره أي يستره ويغويه والشيباني يجعله للطلع نفسه والقراء
 يجعله للطلع حين يشقق قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته (وحذري وبذري)
 بذالين معجمتين ورايين مهملتين وبجاء مهملة في الاول وباء موحدة في الثاني وهما (من الحذر
 والتبذير) وقال ابن ولاد البذري بالذال المعجمة الباطل الوزن (الحادي عشر فعلى بضم أوله وفتح ثانيه
 مشددا كخليطى) بالخاء والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا في خليطى اذا اختلط عليهم
 أمرهم (وتببببب) بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما (للتبببب) الوزن (الثاني عشر فعلى بضم
 أوله وتشديد ثانيه نحو شقاري) بالسين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازي) بالخاء المعجمة والباء
 الموحدة والزاي اسمين (لنبتين وخضاري) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (لطاير
 * تنبيه * نحو جنق) مما كان على وزن فعلى بضم القاف وفتح العين (ونحو خليق) مما كان على وزن
 فعلى بكسر القاف وتشديد العين المكسورة (ونحو خليطى) مما كان على وزن فعلى بضم القاف وتشديد
 العين المفتوحة (ليس من الأوزان المختصة بالمتصورة بدليل) وجودها في أوزان المدودة فالاول كما في
 (عرواء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحى ومساها في أول رعدتها كما في القاموس زيادة على
 الصحاح (و) الثاني كما في (خفراء) بكسر القاف وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخراء الرجل الفخر
 (و) الثالث كما في (دخلاء) بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمدغسيرة يقال هو عالم
 بدخلاء أمورك أي بباطنها (ومشهور أوزان المدود تسعة عشر) وزنا (أحدها فعلاء بفتح أوله وسكون
 ثانيه اسما كان كعقراء أو مصدرا كغبراء) مصدر رغب بالراء المهملة والسين المعجمة (أو صفة كعقراء
 ودعية هطلاء) والدعية بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال أبو زيد هو المطر الذي ليس فيه
 رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والمطل يتابع المطر (أو جمع في المعنى كطرفاء) بالطاء والراء
 المهملتين والقاف ويضاف للغابة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهى شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه
 وسلم وفي القاموس انها أربعة أصناف منها الأثل الواحدة طرفاء وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد
 وجمع (و) الوزن (الثاني والثالث والرابع أفعلاء بفتح العين وأفعلاء بكسرها وأفعلاء بضمها كقولهم
 يوم الأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها (سمع فيه الأوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف وفي تحشية
 التسهيل بخطم مؤلفه اسم اليوم أربعاء بفتح الباء وكسرها وفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وضمها
 موضع (و) الوزن (الخامس فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثة (كعقراء) اسما (لما كان و)
 الوزن (السادس فعلاء بكسر القاف كقصاصاء) بقاء وصادين مهملتين اسما (للقصاص و) الوزن
 (السابع فعلاء بضم الأول والثالث كقرفصاء) بقاء فراء فصادة مهملة لنوع من العقود يقال تعدد
 القرفصاء اذا تعدد على قدميه وأمس الأرض ألبه الوزن (الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر
 المحرم وحكى أبو عمرو والشيباني فيه القصر الوزن (التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء) بالقاف والصاد
 والعين المهملتين اسما (لأحد جحرة البر بوع) وهو حيوان فوق القارة يده أقصر من زجاليه عكس
 الزرافة ومن أسماء جحرته أيضا غائباء ونافقاء * الوزن (العاشر فعلاء بكسر الأول وسكون الثاني نحو
 كبرياء) بمعنى التكبر * الوزن (الحادي عشر مفعولاء كشيوخاء) بالسين والخاء المعجمتين للشيخوخ
 وضبطه ابن مالك بالخاء المهملة قال ومعناه اختلاط الأمر * الوزن (الثاني عشر فعلاء بفتح أوله وثانيه
 نحو براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما أدري أى البراساء هو)

ليس مضافا لمصدر بل
 مصدر (قوله والكافور
 لوعاء الخ) لا ينافي ما قاله
 ان الكافور يطلق أيضا
 على غير وعاء الطلاع فليتامل
 (قوله أو مصدر الخ) قال
 الدوشري لو أدخله في
 قوله اسم لان المصدر
 على الصحيح اسم جامد غير
 مشتق كان أولى وكذلك
 لو أدخل في قوله اسما
 طرفاء ونحوه مما هو جمع
 في المعنى لكان أولى أيضا
 تأمل (قوله غائباء) ذكر
 بده في باب جوع التكسير
 رطباء وذكر ان الثلاثة
 أسماء لجحرة البر بوع
 و بينهما فراجع

(قوله فعلاء بفتحين كخفقاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلي في شرح المفصل ومن ذلك أي مما اجتمع فيه زيادتان في محل واحد فعلاء بضم الفاء والعين قالوا جنفاء وقرماء ولم يأت صفة فالجنفاء اسم ماء معاوية بن عامر قال الشاعر رحلت إليك من جنفاء حتى * انخت فناء بيتك بالمطال وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهري ذكره ٢٩١ بالقاف وهو تصحيف انما هو بالقاف

وقد قالوا في الصفة التاداء بمعنى الامة يقال تاداه أو تاداه مقلوب منه قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء بالتحريك الاحرف واحد وهو الداء يعني في الصفات اه وهو مخالف لكلام المصنف من وجوه كما ترى فتأمله وأنصف عبد الله ويفهم من كلام ابن يعيش كما يعلم من تصفح كلامه أن فعلاء بضم أوله وضم ثانيه تامل وقال في الصحاح وجنفي على فعلي بضم الفاء وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهى وقال في القاموس في مادة جنف وكجمرى وارى ويمدان وكجمرأ ماء لغزارة لا موضع ووهم الجوهري انتهى وقال الجوهري في سادة دأث والداء الامة وقد يحرك الحرف الخلق وهو نادر لان فعلاء بفتح العين لم يجئ في الصفات وانما جاء حرفان في الاسماء فقط وهو قرماء وخنفاء وهما موضعان انتهى وهذا البحث يحتاج الى مزيد تحرير فلي تأمل

أي الناس هو (وبراء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البراءة) وهو أن يبركوا بملهم ويتزلوا عن خيلهم ويقا تلوار جالة وبراء كل شيء معظمه وشدة يقال وقع في براء الامر وفي براء كالقتال أي في معظمه وشدة قال بشر بن أبي حازم

ولا ينجي من الغمرات الا * براء كالقتال أو القرار

قاله القالي الوزن (الثالث عشر فعلاء بفتح أوله وكسر ثانيه مخوقر يشاء وكريشاه) بمثلين وراين مهملتين فيهماو بالقاف في الاول والكاف في الثاني (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريشاء عمد وهو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريشاء غير عمد والوزن (الرابع عشر فعلاء بفتح أوله وضم ثانيه مخوقر بقاء) بادل المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذا الموحدة الوزن (الخامس عشر فعلاء بفتحين كخفقاء) بالحاء المعجمة والفاء والقاف اسما (لموضع قاله ابن الناطم) في بعض نسخ الشرح (وانما هو بالجيم والنون والفاء) كما هو الغالب في نسخ ابن الناطم ونصه هو فعلاء مخفقا اسم مكان (ولا نظيره الا دأثاء) بفتح الدال المهملة والهمزة والياء المثلثة اسما (للأمة وقرماء) بالقاف والراء اسما (لموضع) ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري قرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقري كجمرى ويعد موضع باليمامة لبنى امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا) التقدير (فعد الناطم لذلك في المشهور) من أوزان الممدودة (مشكل) لانه وزن نادر جدا (وفي الحكم) لابن سيده (ان جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد أيضا وضع) فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن (السادس عشر فعلاء بكسر أوله وفتح ثانيه مخوقر بقاء) بالسين المهملة والياء المثلثة تحت ثوب مخلوط بحريز وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خلوط صفرو أيضا ثبت وأيضا الذهب الوزن (السابع عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه كخيلاء) بالحاء المعجمة والياء المثلثة التحتانية الكبرى والعجب

(هذا باب المقصور والممدود) *

المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه ألف ملازمة كالقنى والعصا بخلاف اذا رأيت أنحاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف أولاء وشاء فلا يسمى ممدودا (قصر الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى (وضعوا في ذلك كتباً وضابط الباب عند النحويين) ليرجع اليه (ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة أقسام أحدها ماله نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ما قبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

إذا سم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالأسف

فلنظيره المعمل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالجيم (وهوى وهوى وعى عى فان نظيرهما من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأشرا أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب

(هذا باب المقصور والممدود) * (قوله بخلاف اذا الخ) كان عليه ان يذكر محترز قوله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج بكسر الاسم نحو يخشى وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه يقال في تعريف الممدود الا في كان حقه أن يقول بخلاف جاء الخ (قوله وبطر بطرا) تم به الشارح ليكون نظير ما قبله في عدة الأمثلة وكونه اثنان

مطر دلان فعل لازم قياس مصدره فعل بفتحين (قال ابن عصفور وغيره) تبع السبويه والفراء (وشذ الغراء) العين المعجمة المفتوحة (المدد مصدر غري) بكسر الراء (فهو غري) وفي الصحاح في فصل العين المعجمة والراء غري بالشئ بالكسر أي أولع به الاسم الغراء بالفتح والمد (وأشدوا) لكثير إذا قلت مهلا غارت العين بالكاء غراء ومدتها مدامع نهل

هذا قول ابن عصفور وموافقيه (وفيما قالوا نظرا لأن أباعبيدة حكى) عن خالد بن مكتوم (غاريت بين الشيتين غراء أي واليت) بينهما (ثم أنشده) أي بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبي عبيدة (هـ) إذا قال المد قياسي كإسياني لأن غاريت غراء بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقالت قتالا) ثم قال أبو عبيدة (وغاريت فاعلت من غريت) بالشئ أغري (به وأنشد) أبو عبيدة والجوهري (أسلوب بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل) بضم النون وتشديد الهاء أي كثيرة متبادعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد القاء أي ثلاثة ولا يبعد عندي أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالسلام والقياس المصدر غري بالقصر وما حكاه أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بأن الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غري والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واختلافوا في الغراء في بيت كثير فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد أبو عبيدة يرى أنه بالكسر والمدون تابعه على ذلك الجوهري فلم يتوارد على محل واحد (ومنها فعل بكسر أوله وفتح ثانيه جعل الفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو قرية وفري) بالقاء والراء الكذب (ومرية ومري) بالراء الجـ دال (فان نظيره) من الصحيح (قرية وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جعل الفعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو دمية ودعي) بالدال المهملة الصور المنقوشة في الحائط وتطابق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالدال المهملة السكين (وزبية وزبي) بالزاي المضمومة وسكون الواو المحذرة تحفر للأسد (وكسوة وكسي) بالكاف والسين المهملة (فان نظيرها) من الصحيح (حجة وخج) وقرية وقرب) بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

كفعل وفعل في جمع ما * كفعله وفعله * (ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى) من الرباعي ومقتضى من الخماسي (ومستدعي) من السداسي (فان نظيره) من الصحيح (مكرم) ومخترم (ومستخرج) بفتح ما قبل الآخر فيهن * القسم (الثاني) من أقسام المعتل بالألف (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع محدود بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما استحق قبل آخر ألف * فالمد في نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها أن يكون الاسم مصدرا لفعل) بسكون القاء وفتح العين (أول فعل) بكسر القاء وسكون العين (أوله همزة وصل) فالأول (كأعطى أعطاه) الثاني نحو (ارتأى ارتأه) قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي والتدبير اهـ والأصل ارتأى ارتأى فاقبلت الياء في الفعل أقالته حر كها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها أثر ألف زائدة (واستقصى) الأمر (استقصاء) تتبعه والى ذلك أشار الناظم بقوله

لمصدر الفعل الذي قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(فان نظير ذلك) أي نظير ما كان مصدرا لفعل من الصحيح (أكرم أكرما) نظير ما كان مصدرا لفعل أوله همزة وصل من الصحيح (اكتسبا اكتسبا) فانه من افتعل (واستخرج استخرجا) فانه من استفعل (ومنها أن يكون مفردا لفعلة) سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو أو ياء فالأول (نحو كساء وكسية) والثاني نحو (رداء وأردية) والأصل كساء ووردى (فان نظيره) من الصحيح (جاروا جارة وسلاح وأسلحة) ومن ثم أي من أجل أن أفعلة حقهان تكون جعل الممدود ولا تكون جعل المقصور (قال الاخفش أرحية)

(قوله غارت الخ) قال العين

وغارت من غار الغيث

الأرض فغيرها أي سقاها

وقيل من غارت عينه

تغور غورا إذا دخلت في

الرأس وغارت تغار لغة

فيه والاول أنسب وغراء

نصب على الحال بمعنى

مغارية اهـ ولو قال بمعنى

غرية كان أولى لأن

الوصف غرو وينظر معنى

قول المصنف وغاريت

فاعلت من غريت مع

قوله قبله تعلقا عن أبي

عبيدة الحماكي له عن

تقدم غاريت بين الشيتين

الخ فان الاول يقتضي أنه

بمعنى الموالاة والثاني

يقتضي أنه من غري بالشئ

أي أولع به (قوله ولا يبعد

الخ) كونه اسم مصدر

فيه نظرا لاستيفائه حروف

الفعل بخلاف ما نظره

وقول الشارح وتابعه الخ

وفيه نظرا لأن الجوهري

مصرح بأن الغراء بالفتح

والمد مصدر غري كما حكاه

الشارح عنه بقوله وفي

الصحاح الخ بحسب ما رآه

ينظر هل العبارة بحسب

ما رآه أو ما رواه

جمع رحي من اليائى (وأفقية) جمع قسفى من الواوى (من كلام المولدين لان رحي وقسفى مقصوران)
والرحى الطاحونة مؤنثة والقمام مؤنث العنق يذكرو يؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التميمى
(فى ليلة من جمادى ذات أنديّة) لا يصير الكلب من ظلماتها الطنبا

(والمفرد ندى بالقصر ضرورة وقيل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء المفعول (ندى) بالقصر (على
نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجيم (ثم جمع نداء) الممدود (على أنديّة) فأنديّة على هذا جمع الجمع (و) هذا
القول (يبعد أنه لم يسمع نداء جمعاً) ولو سمع لنقل واللازم منتف فالمزوم كذلك (ومنها أن يكون مصدراً
لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالاً على صوت كالرغاء والثغاء) بضم المهملة والمثلثة أو لهما وفتح
ثانيهما وانحماصهما والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز (فان نظيره) من
الصحيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فان نظيره) من الصحيح (الدوار)
بضم الدال وفى آخره راء مهملة زائدة فى القاموس فتح الدال قال وهو شبيه لدوران ياخذ فى الراس (والزكام)
بضم الزاى * القسم (الثالث ان يكون لا نظيره) من الصحيح (فهذا انما يدل قصره ووجهه بالسماع فن
المقصود سماعاً لغتياً واحداً للفتيان والسماع الضوئى والثرى) بالمثلثة (الستراب والحجى) بكسر الحاء
المهملة وبالجيم (العقل) وهو صفة تميز بها بين الحسن والقبيح (ومن الممدود سماعاً للفتاة كدانة السن
والثناء للشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثلثة (لكثرة المال والخذاء) بكسر الحاء المهملة وبالدال
المعجمة (للفعل) بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذات قصر وذا * من ينقل كالحجى وكالحذا

* (مسئلة * أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) والى ذلك اشار الناظم بقوله

* وقصر ذى المد اضطرار اجمع * عليه * (كقوله

لا بد من صنع او ان طال السفر) * وان تحنى كل عود ودبر

بقصر صنعاً للضرورة وجواب الشرط محذوف أى لا بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احس ودب والعود
بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر
يدبر دبرة ودبور اذا عقر ظهره (وقوله

فهم مثل الناس الذى تعرفونه * (وأهل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود وادان هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل للناس يعرفونهم ويضربون
بهم مثلاً فى كل نوع من أنواع الخير وانهم مع هذا أهل الوفاء بالعهد ومن حادث متجدد وقديم ماض ومنع
القراء قصر الممدود للضرورة فيه الى قياس يوجب مدّه نحو فعلاً لان فعلاً تانيث أفعل لا يكون
الامدود اقل يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقصر

فقلت لو باكرت مشموله * صمرا كلون القرس الاشقر

فقصر صمراً للضرورة وهى فعلاً أنشئ أفعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعاً للناظم
(واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

سيعننى الذى أغناك عنى * (فلا فقير يدوم ولا غناء)

فإن غنى للضرورة مع أنه مقصور وورد فى الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد ووافقهم
ابن ولاد وابن خروف (ومنعه البصريون) وقالوا القراء شاذة (وقدروا الغناء فى) هذا (البيت مصدر
الغائت) لانه يقال غائت غناء كغائت قتالا (لامصدر الغيت) غنى كرضيت رضى (وهو تعسف)
والى الخلاف فى ذلك اشار الناظم بقوله * والعكس بخلاف يقع *

*(هذا باب كيفية التثنية) * (قواه والقاضية) صدق هذا المنقوص عليه نظر الان تاء التانيث طارئة عليه ينوي بها الانفصال فلا يتناقى كون آخره ياء كما ان فتح الياء قبلها لاجلها لا يتناقى كون التاء ساكنة اصاله (قوله متى ما تلقى الخ) الخطاب في تلقى اعمارة بن زياد وفرد بن حال من الفاعل والمفعول جميعا ويرجى جواب الشرط (قواه وتستطارا) من استطير الشيء اذا طير وفيه جوه الحزم يحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف لان التثنية في المعنى لان كل الياء تارة من قبيل فقد صغت قلوبا كما في اللاليتين أو عاود على الخطاب والالف بدل من نون التوكيد والاصل تستطاران أو عاود الى الروانف بمعنى تستطاران هي أو انصب باعتماد في تاويل المصدر أي يكن منك رجف الروانف والاستطارة (قوله كد على الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظروا وقد يقال انه بالغين المعجمة المفتوحة والطاء المشددة اسم ٢٩٤ مفعول من غطى من الغطاء (قوله كفى) قال الدوشري مصدر الفتى المفتوحة يقال ففى بين الفتاء وهو من المصادر التي لا أفعال لها وألف الفتى متقلبة عن ياء لانك تقول قتيبة وفتيان كما ذكر الموضع فان قيل الفتوة تدل على ان أصل ألف الفتى واو * قلت قال بعضهم الواو في الفتوة متقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا فوضوا الرجل بقلب الياء واو الاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصاله الواو ونظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليتنامل (قوله غير مبذلة) قال السباطي هو شامل للاصلية وهي التي في حرف أو شبهه وللجهولة الاصل

وهو من المصادر التي لا أفعال لها وألف الفتى متقلبة عن ياء لانك تقول قتيبة وفتيان كما ذكر الموضع فان قيل الفتوة تدل على ان أصل ألف الفتى واو * قلت قال بعضهم الواو في الفتوة متقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا فوضوا الرجل بقلب الياء واو الاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصاله الواو ونظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليتنامل (قوله غير مبذلة) قال السباطي هو شامل للاصلية وهي التي في حرف أو شبهه وللجهولة الاصل

(هذا باب كيفية التثنية)

وهي جعل الاسم القابل لمادليل اثنين بزيادة في آخره (الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع احدها الصحيح) وهو ما ليس آخره حرف علة (كرجل وامرأة والثاني المنزل منزلة الصحيح) وهو ما كان آخره ياء أو واو قبلها ساكون (كظي ودلو والثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (كالقاضي) والقاضية (وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير) عن حالها (في التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان) (وشذفي) تثنية (ألية) بفتح الهمزة (وخصية) بضم الخاء المعجمة (أليان وخصيان) بحذف التاء والقياس أليتان وخصيتان قال عنزة متى ما تلقى فردين ترجف * روانف اليه يثبث وتستطارا

والروانف بالراء والنون والفاء أطراف الالية (وقيل) اليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما (هما تثنية الى وخصي) المذكورين * النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب (وهو نوعان احدهما ما يجب قلب ألفه ياء) في التثنية (وذلك في ثلاث مسائل احدها ان تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف) بان تكون ألفه رابعة (كحيلي وجبليان وملهي وملهيان) بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهي به أو خامسة كعطى ومعطيان أو سادسة كمدغى ومستدعيان (وشذ قوله هم في تثنية قهقري) وهو الرجوع الى خلف (وخوزلي) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهي مشبهة فيها ثاقل وقيل مشبهة بنختر (قهقران وخوزلان بالحذف) للالف دون قلبها ياء المسئلة (الثانية ان تكون) الالف (ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الالف ياء (وشذفي) تثنية (حجي) بكسر الحاء المهملة (جوان بالواو) حكاه الفراء مع ان ألفه مبدلة من ياء تقول جيت المكان جارة والقياس جيان المسئلة (الثالثة ان تكون) الالف (غير مبدلة) من شيء وهي الجهولة الاصل (وقد أميلت كتي لوسميت بها قلت في تثنيتهما تيان) اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لا لتباس المثني بالمفرد عند الاضافة وأما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبما حمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو تثبت فعلا لما زاد على الثلاثة لقلبت الالف الى

وهي التي في اسم لا يعلم أصله نحو ذواللهو اذا لا يمكن ان تكون الالف في الاسماء أصلية بل هي امام متقلبة عن واو أو ياء ثم تارة يعلم من المنقلب عنه وتارة لا يعلم عن المنقلب عنه اذا تقرر هذا فقول الشارح وهي الجهولة الاصل اقتصار على احد الشقين ولم أعلم ما التحامل له على هذا السبيل وليس في أمثلة الموضع ما يصلح للتمثيل بها هو من أمثلة الاصلية ثم رأيت ما عمله هو التحامل للشارح رحمه الله على الاقتصار على الجهولة الاصل فانه اعترض على قول الناظم والجماد الخ بما حاصله ان اطلاق الجماد على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح في نفسه لكن لا يصح تثنيته حينئذ اذا التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تثنيته ايكن لا يصح اطلاق الجماد عليه باجماع النحاة ما عداه لا طباقهم على ان الجماد اذا سمي به صار متصرفا فان كان على حرفين لم يكن وقد صار بعد التسمية بمنزلة يتوهم ثلاثي الاصل محذوف الآخر ولذلك يرد في التصريف والتكسير ونحوه ما وان كان في آخره ألف كتي صارت بعد التسمية غير أصلية مبدلة من واو حسيما يعطيه الدليل فالأصل الياء في ما أميل دون ما لم يميل

(قوله فلان الامالة) قال الشاطبي الامالة تكون في ذوات اليا والواو فلم لزمت الياء معهما فاجاب الياء على اللامات أغابت عن الواو كما صرح به س وغيره فكثرت مع الامالة في اللامات دليل على الياء وانما قلبت واو امع عدم ٢٩٥ الامالة وان كانت الياء أغلب على

الياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل وأما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما يحصل بنحو الالف الى الياء فدرت الياء في التثنية والى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله آخر مقصور يشي بجعلها * ان كان عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي الياء أصله نحو القتي * والجماد الذي أميل كتي (و) النوع (الثاني) من نوع المقصور (ما يجب قلب ألفه واو او ذلك في مسلتين احدهما أن تكون مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وقفوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان (وهو لغة في المن) بالتشديد (الذي يوزن به قال) الشاعر وقد أعددت للعدال عندي * (عصافى رأسها منوا حديد وشذ قولهم في) تثنية (وضار ضيان بالياء مع انه من الرضوان) وقاس عليه الكسائي وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه المسئلة (الثانية) من المسلتين (أن تكون) الالف (غير مبدلة) من شيء (ولم تمل نحو لدا واذا تقول اذا سميت بهما ثم تثنيتهم الدوان واذا وان) وانما قلبت الالف في هاتين المسلتين واو الان التثنية ترد الاشياء الى أصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسلتين أشار الناظم بقوله في غير ذات قلب واو الالف * وأولهما كان قبل قد ألف (و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم الواو وتشديد الصاد المعجمة (تقول) في تثنيتهم (قرا أن ووضا أن) بتصحيح الهمزة وسلامتهما من القلب واو الى ذلك أشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح (والقراء الناسك والوضاء الوضي الوجه) ما خوذان من قرأ ووضوا وانما قلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع (الثاني) ما يجب تغيير همزته بقلبها واو او هو ما همزته بدل من ألف التانيث كحمرأ) عند الجمهور (وحمرأوان) وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين ألفين وذلك كثر الى ثلاث ألغات واختير قلبها واو البعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما التانيث قاله المبرد وهو منقوض بطا يا والاجود أن يقال انما قلبت واو اجلا على النسب لان التثنية وجميع التصحيح والنسب تجري مجرى واحد اقاله الشاطبي والى هذا أشار الناظم بقوله * وما كحمرأ بواو ثنيا * (وزعم السيرافي انه اذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجمع واو ان ليس بينهما الالف فتقول في عشوا) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر لاي لا تبصر نهارا (عشوا أن بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين) التصحيح والقلب واو (وشد) عند الفريقيين (جر ايان بقلب الهمزة ياءو) شد (فرقصان) في تثنية قرفضاء بضم القاف وسكون الراء وضم القاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح القاء ومقتضى الضياء ضمها ومقتضى القاموس جوازها وسينها مهملة دويبة سوداء (وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر أو التاسع من المحرم قاله في القاموس (يحذف الالف والهمزة معا) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما شد على نقل قصر * النوع (الثالث) ما يرجع فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها (على الاعلال) وهو قلب الهمزة واو (وهو ما همزته بدل من أصل نحو كساء وحيا) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية (أصلهما كساو وحياي) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرف فيهما أثر ألف زائدة وانما يرجع التصحيح لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف

اللغات لانها لا بدس شيء من ينات الياء تلزم ألفه عدم الامالة بل انما عده ان كل ما أصله الياء فالامالة فيه جائزة فالتزامهم عدم الامالة في هذه الاشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها و يظهر لك بما ذكر تخصيص كلام س بما عدا ما لزموا فيه عدم الامالة (قوله وحيا) قال الدوشري هو بالمد تغير وانكسار يغري الانسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بأنه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واشتقاقه من الحياة يقال حي الرجل نقصت حياته كشي اذا اعتل نساء وهو عرق في الفخذ وحشي اعتل حشاه فكانه لخوف المذمة تنقص حياته وتضعف كذا قرره الزنجشري وعكس الواحد في ذلك فقال استحيا الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس اه من شرح البرماوي على البخاري وقال العيني وحقيقته أي الحياة خلق يبعث على اجتناب القبح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه

وأولى الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اه وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الايمان والورع والزهد وتغريقه الحياء من الله بقوله وهو أن يراك الخ قد يتوقف فيه بانه فرد من أفراد مطلق الحياء الذي عرفه بمسابق فان الرؤية ليست من الاخلاق

فليتامل ذلك (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) (قوله عما ياءه أصلية الخ) قال شيخنا العلامة الغني عن رجه الله أنظر هل ذلك لأجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست منقلبة عن شيء نحو في الحرفية مسمى بهامن يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور في متى وإذا حرره (قوله والأصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الأعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجراصل القاضيين الأولى ياء المنقوص والثانية ياء الأعراب فما قبل ياء المنقوص مكسور والمناسبة الياء فلا ضم هناك فتقول فيه حذفت كسرة الياء للثقل ثم ياء المنقوص لا لتقاء الساكنين (قوله في جمع موسى علما الخ) قال بعضهم وموسى الأعجمي غير مشتق وقول ٢٩٦

ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سيبويه وزنه مفعول وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج سيبويه بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخر ورد القاري على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتأنيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جاوز فعلى في الأينية كما صار إليه لا خفش يجوز عنده كون ألفه للأحق فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين يفتح السين عند البصريين والكوفيين إن كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون

الأعلال (وشذ) على الوجهين (كسايان) بابدال الواو ياء النوع (الرابع ما يرجع فيه الأعلال) وهو قلب الهمزة واوا (على التصحيح) وهو عدم القلب (وهو ما همزته بدل من حرف الحلق كعلباء) بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالياء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال أبو النجم يمر في الحلق على علبيائه (وقوباء) بضم القاف وسكون الواو وبالياء الموحدة داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق (أصلهما علبياء وقوباء) بيا زائدة فيهما التلحقهما بقرطاس) بكسر القاف وسكون الواو وهو ما يكتب فيه أو يرمى إليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعده نون فسين مهملة شبيهة بالانف ما يتقدم من الجمل (ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرفها أثر ألف زائدة فعلىء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجع الأعلال على التصحيح فيهما تشبيها لهما بهمزة جراء من جهة أن كلاهما بدل من حرف زائد غير أصلي (وزعم الانخس وتبعه) أبو موسى (الجزولي أن الأرجح في هذا الباب) أيضا (التصحيح) على الأعلال (و) ان (سيبويه انما قال ان القلب في علباء أكثر منه في كساء) مع اشتراكهما في القلة فلذلك قال الناطم * ونحو عايداء كساء وحيا * بواو وهمزة ترجيح * (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجاءين) * وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجر (و) يسمى أيضا (الجمع الذي على حدائثنى) أى على طريقة المثني (لأنه أعرب بحرفين) الواو والياء (وسلم فيه بناء الواحد وفتح بنون زائدة تحذف للاضافة) كما ان المثني أعرب بحرفين الألف والياء وسلم فيه بناء الواحد وفتح بنون زائدة تحذف للاضافة (اعلم انه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرتها) التي قبلها (فتقول) في جمع القاضي عما ياءه أصلية والداغى مما ياءه منقلبة عن واو (القاضون والداغون) والأصل فيهما القاضيون والداغيون حذف ضمة الياء للاسنة قال ثم حذف الياء لا لتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة أثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فانقلبت منها إلى ما قبلها بعد سلب خبر كة ما قبلها ثم حذف الياء لا لتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (ألف المتصورون فتحها) التي قبلها (فتقول) في جمع موسى علما (الموسون) والأصل الموسون حذف الألف لا لتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة واليه أشار الناطم بقوله

واحد من المقصور في جمع على * حدائثنى ما به تكملا * والفتح أبى مشعرا بما حذف * وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألغى زائدة فاجازوا في

بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم وأما موسى التي يحلق بها جمع الشعر فعربية ثم قيل انها مشتقة من أسوت الشيء أصله مؤسسى بالهمزة فأبدلت الهمزة واوا وقيل من أوسيت خلقت وهذا أشهر ولا أصل لواءه على هذا في الهمزة والمشهور تانيها وقيل هو مذكرو وزنها على الباعث فعلى فيمنع الصرف سواء سميت بها أو لم تسم الا اذا نبت فعلا فيصرف في النكرة والله أعلم فليتامل مع كلام الشارح (قوله إلى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن يقول إلى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم عبراني أو سرياني وجمعه عيسون يفتح السين تقول جاء العيسون ويرت بالعيسين ورأيت العيسين وقال أيضا وأجاز الكوفيون

ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يحجزه البصر نون قالوا لان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان تبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف أصلية أم غير ها والنسبة اليه عيسوي بقلب الالف واوا وان شئت حذفها فقلت عيسى وموسى اه فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارة لا توفي بالمقصود الا بعناية وحق العبارة أن يقول ان قلنا ان ألفه زائدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألف اللحاق) الموافق لما سبق ٢٩٧ في عبارة المصنف وللواقع ان

يقول من حرف اللحاق لان الهمزة في علباء بدل من ياء والاصل علباي لامن الالف

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم) (قوله الا ما ختم بـ تاء التانيث) أي أو ما أشبهها كتاء بذت وأخت فانها ليست للتانيث فكان القياس اثباتها في الجمع وأن يقال بنتان وأختان لان التاء فيه - ما كتاء ملكوت من جهة سكون ما قبلها في ابن جني في سر

الصناعة وليست التاء فيهما بعلامة تانيث لسكون ما قبلها كما نص عليه سيبويه في باب ما لا ينصرف وان وقع له في موضع آخر يجوز في اللفظ فقال انه التانيث ووجه تجوزها انها لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما الامع المؤنث صارنا كأنهما علامتا تانيث وعلامة التانيث في بنت وأخت الصيغة أي بناؤهما على فعل وفعل وأصلهما فعل وابدال الواو فيهما

جمع موسى وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعول وألفه أصلية من أوسيت رأسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى وألفه زائدة من ماس رأسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة من أصل ياء أو واو فتقول الفتون والاعلون (وفي التثنية) وأنتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين) وأصلهما الأعليون والمصطفين تحركت ياءهما المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلوا والصفوة وانفتح ما قبلهما فلبا ألفين ثم حذفوا الالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلها ما دل على عليهما (ويعطى الممدود) في جمعه جمع المذكر السالم (حكمه في التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من ألف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من ألف اللحاق أو بدل من أصل (فتقول في) جمع (وضاء) وقرأ وصفين لمذكر (وضاؤون) وقرأون (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لاصالتها (و) تقول (في) جمع (جرا) علما لمذكر (عاقول) (جراوون بالواو) لان همزته بدل من ألف التانيث واحتراز بقوله عاما لان جرا صفة لا تجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والاعلال (في نحو علباء وكساء عامين لمذكرين) عاقولين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واو لانها في علباء للحاق بقرطاس وفي كساء بدل من أصل وفي الارجح من الوجهين المخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التغيير (يسلم في هذا الجمع) المؤنث السالم (ماسلم في التثنية) لان التثنية وجمع السلامة اخوان (فتقول في جمع هند) علم المؤنث (هندات) بزيادة ألف وطاء (كما تقول في تثنية هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منهما (الا ما ختم بـ تاء التانيث فان تاءه تحذف في الجمع) بالالف والتاء لثلاثي جمع بين علامتي تانيث (وتسلم في التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول في جمع مسلمة مسلمات) ولا تقول مسلمات لما مر (و) تقول (في تثنية مسلمتان) باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها لللباس بتثنية المذكر (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ما تغير في التثنية تقول) في جمع المؤنث بالالف التانيث المقصورة (جلبات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالممدودة (صحراوات بالواو) كما تقول في تثنية حليمان بالياء (و) صحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين ألفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث ألغات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث ألغات (واذا كان ما قبل التاء) الدالة على التانيث في المفرد (حرف علة أجزيت عليه) أي على حرف العلة (بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح واهلال (لو كان آخر في أصل الرضع) قبل مجيء تاء التانيث (فتقول في) جمع (نحو طيبة وغزوة طبيبات وغزوات بسلامة) حرف العلة (الياء والواو) من القلب ألغا لسكون ما بعدها (و) تقول (في) جمع (نحو) مصطفاه وفتاة بالقاء

(٣٨ تصرح في) لازم لان هذا عمل اختص به المؤنث ولشبهه التاء فيهما بـ تاء التانيث حذف في الجمع لكن ردت اللام في أخوات كنسوات دون بنات لتسكئة تظهر بالتأمل وسياتي في باب النسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح والسط (قوله لثلاثي جمع بين علامتي تانيث) هذا يدل على ان التاء في الجمع للتانيث وقد يتوقف فيه بانه قد يكون لمذكر كجماعات واصططيلات (قوله لان الياء يؤنث بها) فيه مساهمة ظاهرة ولو قال لان التاء يدل بها على التانيث لمكان حسنها (قوله لادى الى اجتماع الخ) لو قال لادى الى

والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء) فيهما رجوعا الى الاصل في فتاة ولز يادتها على
الثلث في مصطفات لانها من الصفة (قال الله تعالى ولا تكرر هو افتياتكم) على البقاء (و) تقول (في)
جمع (نحو فتاة) بالقاف والنون وهي الرمح والخفيرة (فتوات بالواو) رد الى اصلها لانها ثالثة (و) تقول
(في) جمع (نحو نبات) بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري
النبوة والنبوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة
بعدها همزة فتاة ثابته الصوت الخفي اه وفيه نظر (نبات) باقرار الهمزة (ونبات) بقلبها واو الماسر
من ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو نبات بفتح الموحدة وتشديد
النون مؤنث بناء بنا آت ونبات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بني يني (و) تقول (في) جمع (نحو
قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة (قراآت بالهمزة لا غير) لما من ان الهمزة الاصلية يجب
سلامتها الى ذلك أشار الناظم بقوله * وان جمعه بتاء و ألف *

شبه اجتماع ثلاث ألغات
لكان أولى (قوله وفيه
نظر) وجهه ان ذلك على
ضبط الشيخ عبد القادر
لا يناسب قول المتن بعد
ذلك بناآت ونباتات
وكان يقال عليه نبات لا غير
(فصل) *

(قوله كان المجموع)
مراده بالمجموع الذي يراد
جمعه كما هو ظاهر فليتامل
(قوله الفتح ولا سكان)
ينظر هل الاكثر الاسكان
أو الفتح يختص بالهقلاء
قد يقال ان جمع السلامة
يكون لمؤنث نحو فارات
وهو غير يختص بالهقلاء
فكلامه مشكك الا ان
يكون مراده المذكور (قوله
على احدى اللغات
الثلث) عبارة الصحاح
الجر وبكسر الجيم وضمة
ولد الكلب والسباع
والجمع أجروا وجمع
الجرأ أجريه والجرأ والجر
والصغير من القماء وفي
الحديث أتى النبي صلى
الله عليه وسلم بأجر زعب اه

فالالف اقلب قلبها في الثانية * وتاذي التا الزمن تنجيه
(فضل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسماء ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه
مفتوحة لم يفتح عينه) * اتباع الفتح فائه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام أو أحدهما
مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو سجدة ودعد) علم امرأة (تقول) في جمعها بالالف والتاء (سجديات
ودعدات) بفتح عينهما (قال الله تعالى كذلك يهيم الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع
حسرة يسكونها (وقال) عبد الله بن عمر والعرجي

(بالله يا طبيبات القاع قلن لنا) * ليلاي منكن أم ليلى من البشر
بفتح الباء الموحدة جمع طيبة يسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاي بالاضافة الى ياء المتكلم
مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدأ وعدل من الاضمار الى التصريح
باسمها ثانيا للاستلزام (وأما قوله) وهو اعراي من بني عذرة

(وجلت زفرات الضحى فاطقتها) * ومالي بزفرات العشى يدان
يسكن القاء من زفرات في الموضعين (فضرة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد
والتذكير كقوله * يا عمرو يا ابن لا كرمين نسباً) يسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع
أولى والزفرات من زفر يزفر اذا خرج بنفسه يانين وانما أضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشى لان
من عادة المتيم ان يقوى به الهيام في هذين الوقتين (وان كان) الاسم المستوفى للشروط الخمسة
(مضموم الفاء نحو خطوة وجل) بالجمع علم امرأة (أو مكسورة هاء نحو كسرة وهند جازلك في عينه الفتح
والاسكان مطلقا) عن القيسد الآتي (والاتباع) لحركة الفاء (ان لم يكن الفاء مضمومة واللام ياء
كدمية) بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج (وزبية) بالزاي والياء الموحدة
والياء المثناة تحت وهي حفرة اللاسد فيقال في جمعها دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا
فتحت لم تقام الياء الفالتي لا يلتقي ساكنان وامتناع الاتباع فيهما الثقل الياء بعد الضمة (ولا مكسورة
واللام واو كذروية) بكسر الذا والمعجمة وقد تضم ويسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر
الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعها ذروات ورشوات
بكسر عينهما اتباعا لفاءهما الثقل الواو بعد الكسرة (و) على احدى اللغات (شذروات بالكسر)
في الراء اتباعا للجمع جمع جر وبة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث ويسكون الراء الاثنى من
ولد الكلب والسبع والصغيرة من القماء الى ذلك أشار الناظم بقوله والسالم العين الايبات الاربعة
(ويمنع التبغير) في العين (في خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثة (نحو

زينبات وسعدات لانها رايان لاثلاثيان) النوع (الثاني) فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو ضخمات) بالضاد والحاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة (وعبلات) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي النامية الخاق (لانها موصوفان لاسمان وشذ كهلات بالفتح) في الما جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة (ولا ينقاس) فتحة (خلافا لقطرب) النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو شجرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (ونمرات) بكسر الميم (لانهم محرركات الوسط) ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون أثنى النمر (نعم يجوز الاسكان) تخفيفا (في نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (ونمرات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الاسكان (جائزا) تخفيفا (في المفرد) نحو سمرات باسكان الميم فاستحب مع الجمع (لان ذلك) الاسكان (حكم تجدد) له (حالة الجمع) حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع (الرابع) فاقد صفة العين (نحو جوزات) من الواوى (وبيضات) من الياءى مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول الشاعر) الهذلي في ملح جملة

(أخوي بيضات رائح متأوب) رقيق بمع المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جلي في سرعة سيره كالظلم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الراح هو الذاهب والمتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل والرقيق بمع المنكبين هو العالم يتحرك في السير والسبوح حسن الجري وبقي من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة ودومة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتح في جميع الباب قاله في المصباح (واتفق جميع العرب على الفتح في غيرات جمع غير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهي الابل التي تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعامة (وهو شاذ في القياس لانه) مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيعة وبيعات فقه الاسكان) واختلف الناس في غيرات اختلافا كثيرا وطاعه هل هي بكسرة فتحة أو بفتحة حتى على قولين الأول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال أكثرهم غير بكسرة أصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعبر أي تذهب وتجيء وقيل غير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به سافل بديض من قلب الضمة كسرة قالوا أصل القافلة قافلة الجير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به أيضا على قولين أحدهما للبرد وهو انه جمع غير وهو الحمار والثاني لتلميذه أي اسحق وهو انه جمع غير وهو الذي في الكتف أو القدم فقيس له اذ لك مؤنث قال نعم فان يونس قال ان كل شيتين منفصلين في الانسان يؤنثان كالسدين والرجلين النوع (الخامس) فاقد عدم الإدغام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء للهيشة من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها (لادغام عينه فلو حرك انقل ادغامه فكان يشقل) فتقوت (فائدة الادغام)

(هذا باب جمع التكسير)

ويقارقه جمع السلامة في أربعة أشياء أحدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرف بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير انقطاعا (هو ما تغير فيه صيغة الواحد ما بزيادة) ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد

(هذا باب جمع التكسير)

(قوله ان جمع السلامة

مختص بالعقلاء) قديقال

ان جمع السلامة يكون

مؤنث وهو غير مختص

بالعقلاء نحو قارات

فكلامه مشكل الا ان

يكون مراده المذكور اه

وأقول كون مراده المذكور

متعين لاشبهة فيه لانه

لا يظهر جميع ما ذكره

من الفروق الا فيه وبه

تعريف ما في كلام

الدنوشري الا في (قوله

ولا يسلم في التكسير) قال

الدنوشري قديقال ان

ذلك غير مطرد بدليل

نحو صنوان اه وفيه

نظر لانه متغير بالزيادة

(قوله يعرف بالحروف)

قال الدنوشري هذا اذا

كان جمع مذكرا ما اذا

كان جمع السلامة

مؤنث فانه يعرف

بالحركات لا بالحروف

على ان جمع المذكر

السالم يقول بعضهم

اعرابه بالحركات (قوله

ان الفعل المسند الى

جمع السلامة لا يؤنث)

قال الدنوشري قديقال

انه يؤنث اذا أسند الى

جمع المؤنث السالم

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويحوز ضمها وهم ما قرئ في السبعة في قواه تعالى زرع ونخل صنوان وينظر هل المقر دو المشني يحوز فيهما كسر الصاد وضمها ولا ٣٠٠ (قوله اذا خرج نخلتان أو ثلاث) أي مثلاً (قوله كتخمة) التاء في تخمة مبدلة من الواو وأصلها

ونخلة والوخامة الثقل ويقال كلا ونخيم وفي كلامهم البغي مرتعة ونخيم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخم كعناق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا تتأخم أرضكم تحادها والتخم المال الذي تريده (قوله كرجل ورجل) في نسخة كرجل ورجل (قوله لان صنوان) كان الأولى تنوينه ونصبه لانه اسم ان وكذا يقال في تخم بعده (قوله موضوعة للعدد القليل) قد يقال انها موضوعة للعدد لا للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف وكذا يقال فيما يأتي هذا وجوع القلة كما ذكر أربعة هي جوع تكسيز كرها المصنف ومنها أيضا جوع السلامة قال الدوشري وقد جمعها بعضهم في قوله بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعله يعرف الأدنى من العدد وسالم الجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزداه أقول ذكر العلامة

(وصنوان) لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (أو بنقص) من غير تبديل شكل (كتخمة) بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للفرد (وتخم) لجمعه (أو بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الهمزة والسين للفرد (وأسد) بضم الهمزة وسكون السين لجمعه (أو بزيادة وتبديل شكل كرجل) ورجل (أو بنقص وتبديل شكل كرسول) ورسول (أو بهن) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فان غلاما نازيدا في أخوة ألف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واغترض بانه لا يحجر برفيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويحجب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ وان لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الا في المشتبه وهو تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقدير فالفظي ما تقدم له والتقديرى نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخوته جوع تكسير فيقدر في فلكا والضممة الواحد وتبديلها بضممة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا في تشيته فلكا كان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بحجب ونحوه مما يشترل فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذا ان جنب وهو لا جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجد ان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (والتغيير اللفظي) له سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة) بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المعيا ولوقال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما ما كان أولى (وهي أفعل) بضم العين (كأكلب) جمع كلب (وأفعال كأجل) بالجمع جمع جل (وأفعلة) بكسر العين (كأجرة) جمع حمار (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (كصبية) جمع صبي ونخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو كلب واجيمان وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجوع فانها ترد الى واحد في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليه أشار الناظم بقوله

أفعلة أفعل ثم فعلة ثم ثبت أفعال جوع قلة

وليس من جوع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كعرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفرأ (وثلاثة وعشرون) موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسباني) قريبا (وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) وضعها أو استعملها لا تكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان يكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر اه فالاول (كأرجل) جمع رجل بسكون الجيم (وأعناق) جمع عنق (وأفئدة) جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الأعناق وأفئدتهم هو أفئدة استغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة آفلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعها وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى

العلاقي ان البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي الحسن الدباج من نخامة شيدلية واعلم ان ما ذكره النحاة من ان بعض جوع القلة للعشرة فسادونها لا ينافي تصريح أئمة الاصول بانها من صبيح العموم لان كلام النحاة كما قال امام الحرمين محمول على حالة التجرع عن التعريف وتفصيل الكلام يطلب من الاصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مسياحة ظاهرة فليست مل

(قوله كرجال) في ألفية ابن معطى ان رجلا يجمع على رجالة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فاعله بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسر واعليه الاسماء واحدا وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس بجمع تكسير وذكروا ابن معطى ان من جوع التكسير فعوله وفعالة قالوا اول جمع واعليه فعلا بفتح فسكون نحو بعل وبعولة وفحل وفحولة وخال وخولة وخيط وخيوطه وجمعوا على الثاني فعلا بفتححتين نحو رجل وجمال وجرو وجارة قال بعض شارحي كلامه وهذا ان اعني فعولة وفعالة هما فاعول وفعال زيد عليهم مائة الثانية لتأكيد الجمع (قوله أو اعتلت بالياء) أى سواء ٣٠١ بقيت كما مثل أو حذف كافي يدلان

يدافع فعل والاصل يدي والمنقوص الذي لم يكمل بالهاء ترد اليه محذوفة ثم يجمع على قياس نظيره (قوله ولا لامه مماثلة لعينه) هذا الشرط نقله المصنف في الحواشي عن المغرب قال لكنه بعد ذلك قال ان فعلا المصنف يجمع في القلة على أفعل كاصكك وفي الكثير على فعال وفعول كصكوك وصيكاك فثبت ان ذلك ليس بشرط (قوله وجرو الخ) قال الدونشري ظاهره بل صريحه انه بفتح أوله والذي رأيته في فصيح ثعلب ان جروا بكسر أوله ذكره في باب المكسور أوله قال الشارح المرزوقي وهو ولد كل سبع والجمع أجروا اه فليتامل اه وأقول هذا عجيب فقد مر في يمان في كلام الشارح ان جروا بتثنية الجيم وظاهر ان الجرد من تاء الثانية كذلك (قوله وشذا عين) مثله في

بعض أبيه المكثر عن بناء القلة وضعاف واستعمالا لا على القرينة قالوا (كرجال) جمع رجل بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسما للطائر تقول خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع المكثر عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس منه) أى من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة (ما مثل به الناطم وابنه من قولهم في جمع صفات وهي الصخرة المساء صفي) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) في جمع قتلها (أصفاء حكاها الجوهري وغيره) بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكن استغنت ببناء المكثر عنه كقوله تعالى يتر بصن بانفسهن ثلاثة قروء ففسر ثلاثة بجمع المكثر مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة أيام أقرئت وعلى ذلك يحمل قول الناطم

وبعض ذي بكثرة وضعافني * كارجل والعكس جاء كالصفي

البناء (الاول من أبيه القلة أفعل بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما لجمعه شروط (أحدهما فاعل) بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسما) لصفة (صحيح العين) لامعتها (سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالوار) وليست فاءه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرفي وذلك (نحو كلب) وأكلب (وظي) وأظلب (وجرو) وأجرو وأصلهم اظبي وأجره بضم الياء والراء فقلت ضمتهما كسرة والواو في أجروا وحذفت الياء الاصلية في اظي والمنقلبة في أجروا على حذف في قاض وغاز (بمخلاف نحو وضعهم) فلا يجمع على أفعل (فأبه صفة وإنما قالوا اعيد) جمع عديمع انه صفة (لغلبة الاسمية) قاله ابن مالك (وبمخلاف نحو شوط وبيت) فلا يجمعان على أفعل (لاعتلال العين) بالواو في الاول والياء في الثاني (وشذ قياسا) لاسماعا (أعين) جمع عين قال الله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع (و) شذ (قياسا وسماعا أثوب) جمع ثوب (وأسياف) جمع سيف (قال) معروف بن عبد الرحمن أو جريد بن ثور على خاف (لكل دهر قد لست أثوبا) * حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا والقياس أثوبا أو ثوبا (وقال) آخر

(كانهم أسياف بيض يمانية) * غضب مضاربها بق بها الاثر

والقياس سيوف أو أسياف والبيض بكسر الباء جمع أبيض ومانية نسبة الى يمان وعصب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والتاء المثلثة أثرا الجرح يبقى بعد البر قاله العيني وشذا وجه جمع وجه لان فاءه واو وشذا كف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ومحفوظ في أفعل ثمانية أوزان فعمل كذئب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعجة وصفة كشدة وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضميتين كعق وفعل بفتحيتين كجبل وفعلة بفتححتين كأك كق وفعل بفتححة فضمة كضبع ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء وثلاثة

الشذوذ قوس وأقوس وينظر هل هو من الشاذ قياسا فقط أولا وشذا أيضا أي بجمع ناب (قوله وشذ قياسا وسماعا أثوب) فان قلت كيف يكون أثوب وأسياف شاذ سماعا مع انه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك في الشعر قليلا لا ينافي شذوذه سماعا وأما المنافي فوجوده في غير الشعر لاسيما مع مخالفة القاعدة المشهورة وهي ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه فليتامل (قوله والاثر الخ) الاثر في السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ومثل قفل ركن وأركان وحكي أيضا غصن وأغصن ومثل جبل زمن قال * هل الازمن اللاتي مضمين رواجع * وقياسه ان يجمع على ازمان

(قوله ألف أوياء) قال السبأطي لا يخفى ان الواو كذلك كعمود اذا سمي به أنثى والتقييد بهذين أخذه الشارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخص فلا وجه للتقييد ٢٠٣ (قوله وعضد) مثل عضد وأعضاء وعجز وأعجاز ورجل جمع على رجل وسبع على سبع

ولم يجمع على أفعال ومثل
عنب وأعصاب ضاع
واضلاع ومبى وامعاء
ومثل غرو وأثمار كبند
وا كبادونفخند وأخفاذ
ووعلى وأوعال (قوله نحو
جل) مثل جمل واجمال
جبل واجبال وأسد وآساد
وباع وأبواع وناب وأنياب
ورجاء وأرجاء والرجا
الناحية (قوله وجل)
بالحاء المهملة مثل جل
واجمال وبشرو آبار وريح
وأرياح وجيد وأجيد
(فائدة) قال الاخفش
من جموع التكسير فعيل
جمعا الفعل كعبد وعبيد
ولفعل بكسر وسكون
أضرس وضريس وهو
اسم جمع عند سيبويه
كالجامل والباقر ومبى
ابن معطى على انه جمع
تكسير فقال
ثم فعيل كالعبيد قيسوا
قالوا الكليب وكذا الضريس
(قوله وابل) ومثل ابل
وآبال أطل وأطال والاطل
الخاصة (قوله وقفل)
مثل قفل وأقفل جنند
واجناد وخف واخفاف
وعود وأعواد وغول
وأغوال ومدى لم يكل
وامدا ومثل عنق وأعناق
أذن وآذان وطنب وأطناب
وسمع طنبه وينظر مامعنى

في مكسورها واثنان في مضمومها والجيم انما يقع في الاسماء الافعال بكسر أوله وسكون ثانيه ومؤنثه
فيقع فيها وفي الصفات النوع (الثاني) مما يجمع على أفعال (الرابع المؤنث) بلا علامة (الذي قبل آخره
مدة) ألف أوياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فالمفتوح (كعناق) أنثى الجدى (و) المكسور نحو (ذراع)
بالذال المعجمة (و) المضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول في جمعها أعناق
وأذرع وأعقاب وأيمن (وشذ) أفعال (في نحو) مكان (وشهاب وغراب) وجنسين (من المذكر) فخرج
الرابعي نحو دار ونار فأدور وأنور ليس بمطر عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو جار وعمود ورغيف وبلا
علامة نحو سحابة ورسالة وبعدة قبل الاخر نحو زنب والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

لفعل اسم اصح عينا أفعال * وللرابعي اسما ايضا يجعل
ان كان كالعناق والذراع في * مدوتانيث وعدا الحرف

البناء (الثاني) من أبنية القلة (أفعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لا يستحق أفعال) السابق (امالته على
فعل) يفتح أوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو سيف) وأسياف (وثوب)
وأنواب (أولاه على غير فعل) يفتح القاء وسكون العين فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح القاء (نحو
جل وغر وعضد) ثلاثة مع كسر هاء نحو (جل وعنب وابل) اثنان مع ضم القاء نحو (قفل وعنق)
فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واجال بالحاء المهملة واعصاب وآبال بابدال الهمزة الثانية ألفا
واقفال واعناق والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما أفعال فيه مطرد * من الثلاثي اسما بافعال يرد

(ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني أن يحيى) جمعه (على إعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه
(كضرد) بالصاد والراء المهملة وهو طائر ضخم الرأس يصطاد بالعصا فير قيسل وهو أول طائر صام لله
(وجرد) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (وتغر) بالنون والعين المعجمة والراء
المهملة جمع تغرة قال الجوهري كمزة وهو طائر كالعصافير جمر المنساير (ونخرز) بفتح النون والراء
معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان وتغران ونخران واليه أشار الناظم
بقوله

وغالبا أغناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو ارطاب) جمع رطب (كما شذ في فعل المفتوح القاء الصحيح العين الساكنة نحو اجمال) جمع جل
بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والحاء المعجمة وأخبار جمع خبر بالحاء
المهملة والباء الموحدة (وازاناد) جمع زنديا زاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح
به النار والرتبة هي السفلى (قال الله تعالى وأولات الاحمال) أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل يا فتحة لما
في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالجاء في الحمل التخل قاله القراء وقال تعالى اتخذوا أخبارهم
(وقال الخطيب) يضم الحاء وفتح الطاء المهملة وفي آخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء
وهي الضرطة والحطاة أيضا الصرعة يقال حطأت الرجل اذا صرعه بالارض واختلف في تلقيبه بذلك
ف قيل لقصره وقيل لانه ضرت في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيت وقيل لانه كان يحطو به الرجل
والرجل المحطوة هي التي لا تحصى لها واسمه جردل بن أوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السكيت

(ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ) * زعب الحواصل لاء ولا شجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سجنه لهجوه ياءه وأراد بالافراخ بالحاء المعجمة

طنب (قوله نحو ارطاب) شمل قوله نحو ارطاب أربع جمع ربع (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله الاولاد
لهجوه ياءه) فيه نظر قال الصقلي في كتابه مختصر تهذيب اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبسه لاجل بيت قاله في الزبرقان بن بدر وهو

دع المكارم لا ترحل لبغيثها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي يريد أن يثبث الالام واليس وقال له الامام عمر يا حيث لا شغل لك
عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعد * ألقيت كاسهم في قعر مظلمة فاعقر عليك سلام الله يا عمر فرق له
عمر رضي الله عنه وأخرجه وفيه مكان زغب حمر وقوله لاما ولا شجر مع ان ذي مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال به لانه كره
في مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) يخالف ٣٠٣ بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين

الزغب أول ما ينبت من
الريش وليست الشعرات
الصفرة على ريش الفرخ
كما هو ظاهر فليتأمل

وان قلنا بحسب الظاهر
لان الشعرات الصفرة هي
أول ما ينبت من الريش
الآن قوله على ريش
الفرخ غير واضح وقال
بعضهم الزغب الريش

الاصفر (قوله نحو طعام)
مثل طعام وأطعمة قدال
وأقذلة وهو مؤخر الرأس
وجواب وأجوبة وفدان
وأقذنة وزمان وأزمنة
وتدرغزال وأغزله (قوله

نحو جارا الخ) مثل جارا
وأجرة لسان والسنة في
لغة من ذكره ومن أنثى
قال لسان والسن واحترز
عنه الموضح بقوله مذكر

(قوله نحو غراب الخ)
مثل غراب وأغربة
حوار واحورة وسمع
نجد وأنجدة ورحى
وأرجية وجاء فعال على

فعلة قليلة كغلام وغلماة
(قوله والترم بناء أفعلة
الخ) وانما الترم أفعلة
في فعال وفعال المذكرين
الثلاثين حرفان من جنس

الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ أو فرخ أو فرخ بفتح الميم والراء بالخاء المعجمة
واد كثير الشجر قريب من فذك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات
الصفرة على ريش الفرخ والحوصل جمع حوصلة الطير أراد ما قولك في أولاد صغار جدا لاما عندهم
ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم (وقال آخر) وهو الاعشى

وجدت اذا أصابوا خيرهم * (وزندك أثبت ازنادها)

فجمع زند على ازناد وقياسه ازند وسمع أيضا فعل وأفعل في شكل وسمع ولفظ ونحو محل ورأى
ورأوه وأصل اللحين وسطل وجفن ونحن ونجد وفردو وجلدو ألف وأنف وتلج وليس منه أفنان من
قوله تعالى ذواتا أفنان انما هو جمع فنن وهو الغصن فاما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس
كصل وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (الاسم مذ كرباعي
بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل) الحرف (الآخر) سواء كان مفتوحا أم مكسورا أم مضموما
فالالف مع فتح الفاء (نحو طعام) مع كسرها نحو (جارو) مع ضمها نحو (غرابو) الياء نحو
(رغيفو) الواو نحو (عمود) فتقول في جمعها على أفعلة طعام وأطعمة وجماد وجراد وجراد وأغربة
ورغيف وأرغفة وعمود وعمود وعمود وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقلوه قاله المها بادي ووقع في
الصباح انك اذا جعلت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله أنهر والصواب أنهره كما في المحكم لان النهار

مذكر والى هذا البناء أشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد * ثالث أفعلة عنهم اطرد
(والترم) بناء أفعلة (في فعال بالفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضعفي اللام أو معتليا فالاول) وهو
مضاعف اللام وأراد بضعفها ما ثلثها العين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد
(كبتات) بفتح الباء الموحدة وتاين مشتاتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد معاذ
البيت وفي الحديث لا يؤخذ منه ثم عشر البتات (وزيام) بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد
في أبرة أو في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زياما وزيام النعل ما يشد فيه الشسع
والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم أنف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات
أبتة وفي جمع زيام أزمة والاصل ابنته وأزمة فالنقي مثلاً فنقلت حركة أولهما إلى السا كن قبلهما ثم
أدغم أحد المثلثين في الآخر (والثاني) وهو معتل اللام ما كان لامه واو أو ياء (كقباء) بفتح القاف والباء
الموحدة (واناء) بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعها على أفعلة أقبية وأنية بالف بعد الهمزة والاصل
أأنية بهمزتين مفتوحة فسا كنة أبدلت السا كنة ألفا من جنس ح كما قبلها واليه أشار الناظم بقوله
وأزمه في فعال أو فعال * مصاحي تضعيف أو أعال

ويحفظ أفعلة في شحيع ونجى ونجد وهو ما ارتفع من الأرض وهو مصدر وهي السقاء اذا انخرق
وسدوسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء عليه موضع وقدح وقن وخال وخاب وقفا وجائر بالجيم
والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت ووادوناحية وطينين بالطاء المشالة بمعنى متهم ونضيفة بنون
وضادين معجمتين المطر القليل وعي بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية وجره بكسر

واحد من غير ادغام لوقيل اثبت فجمع على افعال وهو مستنقل وأما المعتل اللام فلثلاثي يؤدي الى ما ليس بموجود في اللغة وهو أن يكون
في آخر الاسم واو قبلها ضمة تحو كسوان لم تغيره وان أبدل من الضمة كسرة صار متقوصا وبقى على حرفين اذا القيه بعد هاسا كن
كالتموين فلا يجمع على فعل بضمه من لسا ذكرناه (قوله وزيام) مثل زيام وأزمة خلال وأخلة وهو عود يجعل في عروق الجواقي
وعنان وأعنة وذباب وأخيه (قوله كقباء) ومثل قباء وأقبية كساء أو كسية وسقاء وأسقية ورشاء وأرشيبة قال الشاعر

فما اضطراب القوم اضطراب الارشيه (قوله مع انها زائدة) قال الدوشري مرثود في خوان فانه رباعي فهو كحماره وأجره وهو ما يمد عليه الطعام ومثله صوان واصوته ٣٠٤ اه وفيه نظرف في شروح التسميه ليل ان حوانا بتشديد الواو واسم لربيع الاول فهو زائد على أربعة

(تنبيه) سمع جار وجيرة وقاع وقبعة وفي التنزيل كسر اب بقية (قوله ولده) قال بعضهم مسئلة ولده القول فيه انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل للكثرة فلا ينكر ان يقع على الواحد فجمع على فعلة كما جمع أخ على أخوة في العدد القليل وفي الكثير على فعلا قال تعالى يوما يجعل الولدان شيعا كاخوان في قوله تعالى اخوانا على سرر وامالده قصص در في الاصل ثم جعل دالا على الشخص وقالوا لدون بالواو والتون اه (قوله نحو صي) يدخل فيه على وصفه فاجمع على عليه بكسر أوله وسكون ثانيه يقولون فلان من عليه الناس أي من رؤسائهم وكبرائهم والعامه تقول من عليتهم بتشديد الياء وكسر اللام قبلها وزعم بعضهم ان ذلك لغة والصواب الاول (قوله فعل بضم أوله الخ) ما كان منه صحيح العين أو معتلا بالواو ساءت ضمته وما عينه واوقلت ضمته كسرة نحو بيض وعيس وعين وسيا في كلام

الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المشناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الاول فاسما شحيح ونحي وطنين وعي فقالوا فيها أشجة وأنحية وأطنة وعية مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه أعقبة مع انه مؤنث واما نجد ووهي وسدوق وحوقن وخال ووقا وباب وجرة فقالوا فيها أنجدة وأوهية وأسدة وأقدحة وأقنة وأخولة وأوبة وأفوية وأجرة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيضة فقالوا فيها أرمضة وأخونة وانضضة مع انها زائدة على أربعة أحرف واما عيل فقالوا فيه أعولة مع خلوه من مدة قبل آخره واما جائز وناحية فقالوا فيها جوزة وأنحية مع ان المدة فيها ليست قبل الآخر البناء (الرابع) من أبذية القلة (فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه) لم يطر في شيء من الابذية بل (هو محفوظ) في ستة أوزان فعل بفتحين (نحو ولد وفتي) فعل بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو شيخ ونور) فعل بكسر أوله وفتح ثانيه (نحو ثني) بكسر التاء المشناة وفتح النون والقصر كعدى حكاه الفارسي وهو الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا تنبي في الصدقة أي لا تؤخذ في السنة مرتين والثني أيضا الثاني في السيادة وهو الثنيان بضم المشناة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح أوله (نحو غزال و) فعال بضم أوله (نحو غلام و) فاعيل بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو صي ونحصى) وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولده وفيه وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلامه وصدية وخصية وجلة والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعلة جمعها ينقل يدرى (ولعدم اطراده قال أبو بكر) ابن السراج (هو اسم جمع لاجع و) البناء (الاول من أبذية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه) وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط (وهو جمع لشئين أحدهما فاعل مقابل فعلاء) بالمد (كاجر) وأبيض (أو ممتعة مقابلته لها) أي لفعلاء (لما نخلق نحو أكر) لعظيم الكثرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر (وأدر) بفتح الهمزة المدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصة المنتفخة (بخلاف نحو آلي) عند الهمزة (الكبير الالية) والاصل ألي بهمزتين مفتوحة فسا كنة قلبت الساكنة ألفا كادم (فان المانع من ألياء) بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقه بياء مشناة تحتانية (تخلف الاستعمال) فانهم قالوا في المذكر آلي على وزن افعال ولم يقولوا في المؤنث الياء على وزن فعلاء (والثاني) مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة افعال كجمراء) وبيضاء (أو ممتعة مقابلته) أي لا فعل (لما نخلق كرتقاء) بالراء المهملة والتاء المشناة فوق والقاف من الرق وهو أئساد الفرج باللحم (وعلاء بالعين) المهملة والفاء من العقل بفتح العين والفاء وهو شئ يجمع في قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (بخلاف نحو عجزاء) بالجيم والزي (الكبيرة العجز) فان المانع من أعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر أعجز فلا يقال رجال آلي ولانساء عجزا الا اذا سمع فليحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى وابن عقيل في شرحهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطر في هذا النوع كما طراد في أعر وجرا وما ذكره من انهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجز وهو على أشهر اللغات وقد حكى امرأة الياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال آلي ونساء آلي ورجال عجز ونساء عجز وتقول في جمع نحو أبيض بيض بكسر الاول وتجميع حال العين ثلاثية لجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل أشار الناظم بقوله * فعل لنحو أعر وجر * البناء (الثاني) من ابذية الكثرة (فعل بضمين) وهو تدرج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان أعقبه بفعل بالتحريك

الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كما فعل فيما سبق وقال لهما المصنف في الحواشي يحفظ في سقف وورد صفة لقرس وغير ذلك مما بيناه في حواشي الالفية (قوله بضمين) أي في الاصل أو في الحال فالاول ككتب بسكون ثانيه مخفف ككتب بضميه والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان كان بالواو وجب التخفيف

استثناة الضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم في الشعر قال * وفي الألف اللامعات سور * وهو جمع سوار وان كان بالياء جاز التثنية والتثنية مطلقا لان الياء أخف من الواو نحو عيان وعين الحديدة تكون في متاع الغدان بضم الفاء على وزن فعال ويجوز العين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة لثلاثه قلب الياء واو (قوله فعول) ومن ذلك عروب أي متجسبة الى زوجها وعرب بضم أوله وثانيه قال تعالى ابكارا عربا (قوله في اسم) احتزبه عن الصفة وشذ صناع ٣٠٥ وصنع وكنازو كنز من الوصف المؤنث

وبعضهم جعله مقبسا في الصفة أيضا وسياتي بعض ذلك في كلام الشارح ومثل صناع وصنع عوان وعون قال الشاعر * بين ابكار وعون * (قوله للمؤنث من الحير) قال في الصصحاح الاتان الحجارة ولا تقل اتانة وفي القاموس الاتان الحجارة والامانة قليلة اه وظاهر كلامهما انه لا فرق في الحارة بين كونها أهلية أو وحشية وذكره أربعة جمع ووزن ذلك الذنوشري في رسالة فقال أنشئ الحير سميت أتاناً بغير تاء أو بتأ أتاناً والاكثر التحجيج ترك التاء ووجهه ان بلامراء وآتن وآتن والرابع بوزن مفعولاً وزن شائع تصغيرها آتن بغير تاء وان تشاء آتينة كذا في

(قوله وكثيب للمؤنث الخ) ينظر في كون الكثيب مؤنثا هل صحيح أولا (قوله وذلول الخ) مشكل فانه صفة وقد ذكر أولاً انه في

لانها وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في وصف على فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كصبور) وصبر (وغفور) وغفر بخلاف حلوب وركوب فانها بمعنى مفعول (و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (عدة) ألف أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا) لا غير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الأول (نحو قذال) للذكر وهو جاع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خاف الناصية (وأتان) بالثبته القوقانية للمؤنث من الحسير (و) مكسور الفاء (نحو جمار) للذكر (وذراع) للمؤنث (و) مضموم الفاء (نحو قراد) للذكر (وكراع) للمؤنث (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للذكر (وكثيب) للمؤنث (و) ما مدته واو (نحو عمود) للذكر (وقلوص) للمؤنث وهي السابقة من الفوق (و) ما مدته ياء أو واو مع التضعيف (نحو سرير) للذكر (وذلول) للمؤنث (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء) فلا يجمعان على فعل (لأجل اعتلال اللام) لانهما لو جمع على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتقلب واو كسواء ولتسلم ياء قباء فيضير على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش مانصه وقالوا في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لثلاثه قلب الياء واو اكماعلوا ذلك في أحر وادل (و) خرج بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجمعان على فعل (لأجل تضعيفها) أي اللام (مع الالف) فلا يقال في جمعها هل ولاسنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذ عنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس وفتحها للطروفيه تناسب الاعلى والاعلى والاسفل للأسفل (وعذن وحجاج) بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي يثبت عليه الحاجب (وحجج) ووطواط بفتح الواو ووجهه لثني الضعيف ووطط (ويحفظ) فعل بضم ثني (في) فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما (نحو غرو) صفة نحو (خشن و) في فعل صفة نحو (نذرو) في فعيلة مطلقا اسما نحو (صحيحة) وصفة نحو تجسبه وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف وزهن وفي فاعل نحو نازل وشارف وفي فعل بفتح ثني نحو وصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أي حاذق وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتح ثني نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضم ثني أشار الناظم بقوله

وفعل لاسم رباعي عمد * قد زيد قبل لام اعلا لا فقد
بما لم يضاعف في الاعم ذوالالف * البناء (الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه) ولو قدمه على فعل بضم ثني كان أولى لانه أخف منه (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في اسم على فعلة) بضم أوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها والصحيح (كقربة) وقرب (وعرفة) وعرف (والمعتل اللام نحو) (مدية) ومدى وزنية وزني (و) المضاعف اللام نحو (حجة) وحجج (ومدة) ومدد (و) الثاني

(٣٩ تصريح في) اسم رباعي الخ (قوله وفتحها للطر) وبعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليتمل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب نافقة ونوق فان أصلها نوق فأنقلب واوها ألفا نحو كساء وانفتاح ما قبلها واو قالوا في نافقة أيضا نياي وأينق وأصله أنوق فقدموا الواوهر بام ثقل الضمة عليها فاضاروا ونقاشم قلبت الواو ياء اتماما للتغيير فوزنه أعقل (قوله وزنية وزني) الزني بالقصر جمع زنية وهي الحفيرة تحفر للاسد وانما تحفر في الروابي وليس يبلغها الاسيل عظيم يقال بلغ السيل الزبي يضرب مثلا للامر الغطيس الجليل وكذلك جاوز الحزام الطبيين اه قاله في متعة الاريب والطبيان تثنية مطي على زنة قفل وجذع وهو لذوات الحوافر

والسباع كالضرع وغيرها وقد يكون أيضا الذوات الخف والجمع أطباء اهـ . انحصار من كتاب الصحاح (قوله بفتح أوله وسكون ثانيه) لو أدخل فيه قرية وبدره كان حسنا ٣٠٦ وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فان من حفظ حجة على من لم يحفظ

(في الفعل) بضم الفاء (أنشئ أفعل) صفة (كالكبرى) أنشئ الاكبر والوسطى أنشئ الاوسط (والصغرى) أنشئ الاصغر (بخلاف حبل) فأنشئ اليست أنشئ أفعل لانها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بومة) بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) فعلى مصدرا (نحو رؤيا) يقال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليها الفراء (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو بدره) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدور ويدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا في نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتل نحو (نحية) ونحي (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالتاء المثناة فوق والحاء المعجمة والي فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله * وفعل جمع الفعلة عرف * ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (الاسم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وجمع وفي التنزيل ثمانى حجج (وكسرة) وكمر (وفرية) بالفاء والياء المثناة تحت (وهى الكذبة) وفري وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغيرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فأنقصا اللام وعوض منها التاء واليه أشار الناظم بقوله ولفعلة فعل (ويحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدره وسدرولا يقال في تينة واحدة التين تين جلا على سدر وفي المعوض من لاه تاء التانيث كعزة وعزى وفي فعلة الأجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو (قصعة) وقصع وجفنة وجفن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذرية) بكسر الهمزة وسكون الراء وبالباء الموحدة كافي الصحاح والاضياء وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها مذرب وصمم والذرية المرأة الجديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل) مذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء أو الواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغاز) وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفسين لتحرهما وانقماح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حوت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه أشار الناظم بقوله * في نحو رام ذواضطرا دفعله * فخرج بقوله وصف نحو وادو بالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو أسد صارو بوزن فاعل نحو طريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كى وكاة وفي فاعل اسما نحو بازو براة ووادو وداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهادرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتح حتين وهو شائع في وصف لذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكلة (وساحر) وسبحة (وسافر) وسقرة (وبار) وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بأيديهم سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه أشار الناظم

(قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر
مانوال الغمام يوم ربيع
كنوال الامير يوم سخاء
فتوال الامير بدره عين
ونوال الغمام قطرة ماء
(قوله وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم) مثله تهمة وتهيم وأما قولهم رطب في رطبة فهو اسم جنس وليس يجمع بدليل تذكره وتانيثه (قوله فأنقصا اللام) صوابه الفاء (قوله نحو حاجة وحوج) قد ذكرنا في باب الجوازم ان حاجة تجمع على حوائج فانظروا (قوله وقامة) مثل قامة وقيم تارة وتيرة (قوله وهو شائع في وصف الخ) لم يذكر انه يحفظ في شيء (قوله وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس) في مقدرات الراغب يقال براية فهو بار وبروجع البر أبراد وبررة قال تعالى ان البرار لفي نعم وقال في صفة الملائكة كرام بررة خص بها الملائكة في القرآن من حيث انه أبلغ من أبرار فانه جمع بر وأبرار جمع بارو برأباخ من بار كما ان عدلا أبلغ

من عادل اهـ ويمكن ان يكون كلام المصنف كالناظم متناولا لبرد خوله في قوله وصف لذكر عاقل صحيح اللام بقوله وقوله نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وازن فاعلا و قول الراغب وخص بها الملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم فتعطف له

(قوله وهل هو فعيل الخ) اقتصر في المسئلة السابعة من مسائل قلب الواو يا على نقل الاولين ونسب الاول للحققين من البصريين والثاني للبغداديين وبين وجهه ووضعه فليراجع ولينظروا وجه الثالث المذكور هنا (قوله ٣٠٧ كيس وكيسي) لا يقال كيس على وزن فيعل كيت فهلا

كان بما جل على فيعل لانا را لانا نقول شرط المحول ان يدل على آفة وكيس ليس كذلك (قوله نحو قرط) مثل قرط جب تقول في جمعه حبيبة والحب البشر العميقة (قوله وديبة) قال الدوشري ينظر هل هو بفعل الانعام أولا وعلى الاول ينظر ما المانع من الانعام اه وأقول شيأتي في شروط الانعام انه يمتنع فيما وازن فعل ككال وذ كر الشارح ان مثلها ما وازن باده صدره لا بحملته نحو حبيبة جمع جب فانه موازن بصدرة لفعل بكسر أوله وفتح ثانية فليراجع (قوله نحو غرد) ومثل غرد ثور تقول فيه ثور بقلب واوه باء لاجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الاقطا فرقا بينه وبين الثور من الحيوان ومثل قرد حبل وهو ولد الضب تقول في جمعه حسله كقردة وقال بعضهم وقد جمع على فعلة فعل بضم أوله وثانية نحو طنب وطنبه قال وهو نادر (قوله وقل في نحو ذراخ) انظر هلا عطفها

بقوله * وشاع نحو كامل وكمله * فخرج بالوصف الاسم نحو وانوبازو بالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صدقي فرسين وبصفة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فاعله وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة وهو سهو وقوله شاع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطر دلالة لا يلزم من الشيعا الاطراد البناء (السابع فعلى بفتح أو وهو) جمع (لما دل على آفة) من هلك او تو جع أو نقص ما (من فعيل) حال كونه (وصف للمفعول) فالتو جع (كجر يجر) وجرحي (وأسير) وأسرى (و) الهالك نحو (قتيل) وقتلي وصرع وصرعي (وجل عليه ستة أوزان محاذل على آفة من) ذلك أحدها (فعيل وصف للفاعل) لا للمفعول (مريض) ومرضى (و) الثاني (فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمني وهذا ان الوصف فان مما يدل على التو جع (و) الثالث (فاعل كهالك) وهلكي (و) الرابع (فعيل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (مكت) أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن فقامت الواو يا وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فعيل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت الفتحة كسرة وفعيل كطويل اقوال محكية في سيد أشهرها أولها (و) الخامس (افعل كاحق) وحق (و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذا ان الوصف فان مما يدل على نقص ما ونذر كيس وكيسي ودر ب ودر بي وجلادو جادى والى فعلى أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قس

البناء (الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين ويكون صحيح اللام (نحو قرط) وقرطه بالقاف والراء والطاء المهملين ما يعاق في شحمة الاذن (ودرج) بالجمجمة ودرجة (و) أجوف نحو (كوز) بالزاي وكوزة (و) مضاعف نحو (دب) وديبة (وقليل في اسم على) زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو غرد) بالغسين المعجمة والراء نوع من الحكمة وهو عند الغراء بفتح الفاء وعند غيره بكسر ها وظاهر الصحاح ان غردة جمع لكسور الفاء (أو بكسر ها نحو غرد) وقردة بالقاف والراء (وقل أيضا في نحو ذكر) بفتحين ضد الانثى وكف (وهادر) وعاج ووقفه وخطوة واليه أشار الناظم بقوله

أشار الناظم بقوله لفعل اسما صرح لا مفعله * والوضع في فعل وفعل قلله

ونخرج بقوله صحيح اللام نحو ظي ونحي ومدى فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء (التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة) حال كونها (صحيح اللام) سواء صحت عينها أم اعتلت (كضارب وصائم ومؤثمها) ضاربة وصائمة فتقول في جمعها ضرب وصوم وشمل نحو حائض وحيض ونخرج بتعدي الوصف الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه أشار الناظم بقوله * وفعل لفاعل وفاعله * وصفين * (ونذر نحو غاز) وغزى (وعاف) بالعين المهملة والفاء أى سائل وعفى لاعتلال لامهما (كأنذر) نعل (في نحو) امرأة (خريدة) بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف الحمية أى ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها نذر وقالوا آخر القياس (ونفساء) ونفس (ورجل اعزل) ورجل اعزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهاني ان أفعل لا يجمع على فعل ورد بالسمع كقوله

وأبقى رجالا سادة غير عزل * مصاليت أمثال الاسود الضراغم

على ما قبلها وعبر بموازنها فقال وفي اسم على فعل أو فاعل (قوله وخرج بقوله صحيح اللام) أى بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف التصريح بهذا الشرط وذكر محترزة (قوله ومدى) بضم الميم وبالذال المهملة مكمل كما يأتي في كلام الشارح (قوله ونذر نحو غاز) المناسب ان يقول ونذر في نحو غاز لان المحكوم بنذره هو الجمع ولذا قال كما نذر في نحو خريدة ثم ما منى التشبيه وهلا عطف ما نذر به

على بعض هذا أو تارة يعبر بقوله وقل تارة بقوله ونذكر فهل لذلك حكمة غير التي نقن (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها ان الاصمعي قال
بمحضر الرشيد ان صدادا جمع صادة فخطأ ابن الاعرابي ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر)
قد قدمنا في باب الاضافة ان مخالفتها ٣٠٨ فصيح لا ضعف فيه حيث لا الياس وانه وقع في القرآن المجيد فن بدله بعدم ماسمعه فانما الله

على الذين بدلونه فاعدا
الضمير الثالث راجع الى
الايضاء وهو الى التبديل
أو الى الايضاء المبذل
(قوله نحو كعب) ومثل
كعب وكعب كلب و كلاب
وكبس وكباش وفحل
وفحل وذلول ولا (قوله
وقصعة) مثل قصعة
وقصاع جفنة وجفان
(قوله يائي العين) احتز
بقوله يائي العين من نحو
حوض وثوب فانه يقال
حياض وثياب وتقلب
الواو ياء في الجمع لاجل
الكسرة (قوله نحو ضيف
الخ) سيأتي انه يجمع على
ضيفان أيضا والضيف
مصدر في الأصل يقال ضاف
ضيفا وضيافة ويستعمل
المذكر والمؤنث والمفرد
والجمع بلفظ واحد وفي
التثنية هو لا ضيفي فلا
تفضحون وانما ترك على
لفظه في جميع الاحوال لكونه
مصدرا في الأصل وهو
أفصح من تانيته وتثنيته
وجمعته على أي صيغة
كانت (قوله رقية) مثل
رقية ورقاب رجمة ورقاب
(قوله وثمرة) وقصار
فيه ثلاث فتحات احترازا
عن نحو ثمرة بفتح فضم
لغة في ثمرة بالفتحات فلا

وفارق باب أجر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا أو سيفاً أو رمحاً زالت عنه الصفة * البناء
(العاشر فقال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء
كانت لامه همزة أم لا (كصائم) و صوام (وقائم) وقوام (وقارئ) وقراء (قيل ونذر) (فعال) (في)
جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامي

أبصارهن الى الشبان ماثلة * (وقد أراهن عني غير صداد)

قال الموضع في الحواشي لأعلم أحدا ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين
الاصمعي وابن الاعرابي (والظاهر ان الضمير) المؤنث (للإبصار لا للنساء) لانه يقال بصر صاد كما يقال
بصر حاد (فهو جمع صاد لا) جمع (صاد) لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لفاعلة انتهى ولا يخفى
ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) نذر فعال (في) فاعل (المعتل)
بالواو والياء (كغراء) جمع غاز (وسراء) جمع سارو الأصل غزاو وسراى قلبت الواو والياء همزة لتطرفها
أثر ألف زائدة (الحادي عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (ثلاثة عشر وزنا الأول والثاني فعل
وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير يائي الفاء أو العين فالاسم
منهما (نحو كعب) وكعب (وقصعة) وقصاع (و) الصنفه منهما نحو (صعب) بهمليتين وصعب
(وخذلة) وخذال بالخاء المعجمة والدال المهملة ثمة الساقين والذراعين (ونذر) فعال (في) جمع فعل
(يائي الفاء نحو يعر) بالياء المشناة تحت وبالعين والراء المهمليتين الجدي ربط في الزبنة لاسدائقع فيها
وفي المثل أذل من يعر (أو) يائي (العين نحو ضيف) وضياف (وضيعة) بالضاد المعجمة وضياع واليه
أشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيهما عينه الياء منهما

الوزن (الثالث والرابع فعل وفعلة) بفتح أولهما وتانيتهما حال كونهما اسمين (غير معتلين اللام ولا
مضعفين كجمل) وجمال (وجبل) وجمال بالجيم فيهما (ورقية) ورقاب (وثمرة) وثار فخرج نحو قتي
وهصى لا اعتلال لللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذو طلال وحسان والى ذلك أشار
الناظم بقوله وفعل أيضا فعال * ما لم يكن في لامه اعتلال

* أولئك مضعفا ومثل فعل * ذوالتا *

الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كذئب) وذئاب (وبشر) وبشار (وفعل)
بضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمح) ورماح وشرطه هذين الوزنين أن يكونا اسمين
احترازا من نحو جلف وحلو وشرط تانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كدى قاله
المرادي أخذ من التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل مع فعل فاقبل * الوزن (السادس)
والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه (صحيحي اللام) كظريف (وظراف) (وكريم) وكرام (وشريف)
وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومؤنثيهما
لاعتلال اللام وبخلاف نحو بجرح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي ففعلهم جدا إذا بكسر الجيم قال
الفرعوا الزجاج هو جمع جذيد مثل ثقبيل وثقال والجذيد بمعنى المجذوذ وهو المكسور وقاله الواحدى
في البسيط فاقضى هذا ان فعلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضع في

تكسر وانما يجمع جمع مؤنث فيقال ثمرات وكل ما كان كذلك فانه لا يجمع الا بالالف والتاء كصدقة وصدقات وأماسر الحواشي
في شجرة الشجرة العضاه فام جذس بالثمة وليس يجمع ويجمع بالالف والتاء (قوله ورمح) مثل رمح ورماح قرطوط قرطاط (قوله كدى)
أي بضم الميم وسكون الدال المهملة سيأتي قريبا في كلام الشارح معناه ريوح في بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه

يتكرر مع ظي والغرض التمثيل لفعل مثلث الفاء (قوله وعويض) قال في المصباح عويض الشيء عوصا من باب تعبت واعتاص صعبا فهو عويض وكلام عويض يعترفهم معناه (قوله وأنتم قيام) التلاوة فاذا هم قيام (قوله وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال الدنوشري قد يجمع أيضا على فعال بضم أوله قال بعضهم والضمة فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما أبدلت الفتحة في سكارى وفعال بالضم جمع عزيز لم يسمع إلا بجمع ربي على وزن حيلي وهي الشاة التي وضعت حديثا وقرأ جمع فرير وهي البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد مثل طويل وطوال وتوأم جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظم الذي أخذ عنه اللحم وعوام جمع عائم اسم لصنم كذا في القاموس ورجال جمع رخل كنهم وهو الانثى من أولاد الضأن وظوار جمع ظشروهي المربعة والنشاط جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي تخلي مع ولدها لا يمنع منها والشاة جمع ثي وهو المحقر ٣٠٩ من الناس والنزال جمع نذل وهو الخسيس المحقر

الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي فاعيل وصف فاعل ورد * كذا في أثناء أيضا طرد

(والخسة الباقية) من الثلاثة عشر بناء على جمع على فعال (فعلان) بفتح الفاء (صفة ومؤنثاء فعلى) بالالف (وعلانة) بالباء (وعلان) بضم الفاء (صفة وأثناء فعلانة) بالباء لا غير ففتح الفاء (كغضبان) وغضاب (وغضبي) وغضاب (وندمان) وندام (وندمانة) وندام (و) مضمر موم الفاء نحو (نحسان) ونحاص (ونحسانة) ونحاص وفي الحديث تغض ونحاصا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع في وصف على فعلانا * أو أنثيه أو على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (الترمو) في فاعيل وأثناء إذا كانوا أو في العينين صيحى اللامين كطويل وطويلة أن لا يجمع إلا على فعال) بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فعلا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرما وكرام وطر يف وطر فاء وطر اف وشر يف وشر فاء وشر اف وانما لم يشار كها نحو طويل في ذلك لقلة قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فاعيل صفة عينه وأو فاءه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أي صائب قال وأما العويض فانه وان كان صفة إلا أنه صار اسما انتهى وإليه أشار الناظم بقوله * وألزمه في * نحو طويل وطويلة تني * (ويحفظ فعال في) وصف على فاعل (نحو راع) ورعا وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام وفي التنزيل وأنتم قيام (وآدم) بهمزة ممدودة وهم مشددة من أم بمعنى قصدوا أصله أمم كضارب فادغم الميم في الميم للثبات وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه وجعلنا للفقين اماما أي قاصدين لهم (ومؤنثاهن) كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة وامام (و) يحفظ في وصف على أفع. ل. نحو (أعجف) أي هزيل وعجاف ومؤنثاه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لأن مفردة بقرة عجفاء وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب وجرب زاد أبو حاتم أبطح ويطاح قاله ابن سيده في شرح اصطلاح المنطق فسقط ما قيل أن أعجف لا تأتي له (و) في وصف على فعال بتخفيف العين نحو (جواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو وحيادوا الأصل جوادة ثابت الواو باء لوقوعها أثر كسرة قال * وحتى الحياد ما يعذر بارسان * (و) في وصف على فيعل نحو (خير) بفتح الخاء وتشديد الياء المشددة تحت المكسورة وخياد (و) في وصف على فعلا نحو (بطحاء) ويطاح (و) في وصف على فعلى بضم الفاء نحو أشي وأثا وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو (قلوص) وقلاص وفي فعل بفتح

والرذال جمع رذل وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع لفظ كثيرة نحو الرقاق والرقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ ولا م طمع في حصرها وقد نظم جار الله الزنجشري الجوع التي أتت على فعال بالضم بقوله ماسمعا كلما غير ثمان هي جمع وهي في الوزن فعال فرباب وفرار وتوأم وعراق وعوام ورجال وظوار جمع ظشرو بساط جمع بسط هكذا فيها يقال ولما كتبه عبد الله الدنوشري زيادة عليه وثناء ونزال ورذال ورجال بانضمام الراي قالوا انتهى وله رسالة لطيفة

تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات الزنجشري أنه ذيلها بآيات وهي

وجفال وكتاب وأناس * وقرادوكذا قيل ذبال

وقال والبراء جمع برى وقرأ السبعة أنابرا

منكم والحق قال الكثير ومثله الكتاب بالثاء المشددة وينظر ما مفردهما والاناس بمعنى الناس وينظر ما مفردهما والقراد جمع قرادة والذبال جمع ذبال السراج والقماء ذكر في النظم تفسيره والسحاج جمع سح المطر والرعاء جمع راع والجمال جمع جمل ورباع وبابه في الاسماء المعدولة قال وقد ذيل السيوطي في المزهر على أبيات الزنجشري فقال قلت قد زيد ثناء وبراء * ونذال ورذال وجفال وكتام في كتابي ليس مع * كتب القالي فيها رجال ومراده ان بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه وبعضه في أمالي القالي

(قوله الانثى من ولد الضان) والذ كرى قال ارجل (قوله كسيع) مثل سبع وسباع رجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكبدش الجبلى (قوله على غير القياس) فيه تامل ٣١٠ وعليه فيستثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناطم وغير ما أفعل فيه مطرد *

من الثلاثى اسما بافعال
أواه وكسر ثانيه نحو زخل وزخال وهو بالزاي والخاء المعجمة الانثى من ولد الضان وفي فعلة بفتح أو اه
وكسر ثانيه نحو غرة وغمار وفي فعالة نحو عباءة وعباءة وفي فعلة بضم أو اه وسكون ثانيه نحو برمة وبرام
ونظمة ونطاف وفي فعل بضم أو اه وفتح ثانيه كرسع ورباع وفي فعل بضمين نحو جدو جاد وفي فعليل
نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح أو اه وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلان بفتح الفاء وسكون العين
كضبان وضباع البناء (الثاني عشر) من أبنية الكثرة (فعل بضمين ويطرد في) ألفاظ (أربعة
أحدها اسم على فعل) بفتح أو اه وكسر ثانيه (نحو كبد) وكبود (ووعل) ووعول (وهو) أى فعول
(فيه) أى في فعل (كاللزم) واليه يشير قول النظم * ويقول فعل نحو كبد * يخص غالبا ومن غير
الغالب نحو غمر وغمار (وجاء في نحو غمر غمر على القياس وغمر) بضمين على غير القياس (قال) حكيم
ابن معية الربيعي (فيها عياييل أسود وغمر) أنشده سيبويه فقال ابن الضائع أراد غمر بسكون الميم ثم نقل
أو اتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصورا) أى مختصرا (من غور) فخذفت الواو (للضرورة وقالوا
أيضا) في جمعه (انمار) على غير القياس فتحصل في جمعه أربعة أوزان واحد قياسي وهو غور وثلاثة
على غير القياس وهي غمار وانمار وغمر والعياييل جمع عيل واحد العيال قاله الصغاني (والثلاثة
الباقية) من الأربعة المطردة فيها فعول (الاسم الثلاثى الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس
عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وفلس) وفلوس ونخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذفي
فوج فووج وهم الجماعة من الناس (ومكسور هانحو جل) بالمهمل وجول (وضرس) وضروس
(ومضموم هانحو جند) وجنود (وبرد) وبرود واليه أشار الناطم بقوله كذاك يطرد في فعل اسمها
مطلق ألفا (الافى ثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين كحوت) فان جمعه
حيثان (والثاني معتل اللام كدى) فان جمعه امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم
المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابى هو مكاييل ضخم لاهل الشام وأهل مصر والجمع امداء
وقال الجوهري هو الفقير الشافى وهو غير المد (وشذفي) جمع (نوى) بنون مضمومة بعد هاء همزة
ساكنة (نوى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء (قال) الشاعر

(خلت الأياصر او ثويا) * محافرها كأشربة الاضين

فلا حرف استثناء واياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المشناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر
جبل قصير يشد في أسفل الجبال الى وتندو النوى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نوى وهى
حفيرة تجعل حول الجبال لئلا يدخلها ماء المطر وأصل الجمع نوى على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء والضممة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت احدى الياءين في
الآخرى لتماثلها فصار ثويا يقال فيه أيضا نوى بكسر تين اتباعا لكسرة الهمزة وأنا موقد مومون
الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل أبا رويار والاضين بكسر الهمزة جمع اضاعة وهى الغدير (و)
المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فانه لا يجمع على فعول (كبد) بضم الميم المكاييل فانه
يجمع على امداد (وشذفي) جمع (حص بالحاء المهملة) المضمة ومومة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال
الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشة كأن الحصى فيها اذا ما الماء خالطها سخينا
(حصوص) فاعل شذ (ويحفظ) فعول (في فعل) بفتح تين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة
والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (ونذب) بفتح النون

مرد
(قوله وضرس) مثل
ضرس وضروس عرق
وعروق وجذع وجذوع
واص ولصوص وديك
وديوك وفيل وفيلون ونحى
ونحى (قوله جندو جنود)
ويجمع أيضا عليه فعل
بكسر أو اه وفتح ثانيه
نحو ضام وضلوع ويجمع
عليه أيضا فعل نحو بعل
وبعول وبطن وبطون
وتسر ونسور ودلو ودلى
وتدى وتدى وجمع عليه
دواة أيضا وماء أيضا دواة
ودوى كنواة ونوى الظاهر
انه ليس بجمع (قوله وبرد
وبرود) مثله بروج وبروج
(قوله اذا ما الماء خالطها
سخينا) قال في الصحاح
في مادة سخا سخا يستحو
وسخى يسخى قال عمرو
ابن كلثوم اذا ما الماء
خالطها سخينا أى جلدنا
باموالنا وقول من قال
سخينا من السخونة
قصت على الحال فليس
يشئ وقال في مادة سخن
سخن وسخين قال ابن
الاعرابى مثل مل مبرم
وبريم وأنشد

مشعشة كأن الحصى فيها

اذا ما الماء خالطها سخينا قال وأما قوله من قال جندنا موالنا فليس بشئ (قوله كأسد وأسود) مثله ساق والذال
وسوق وعصا وعصى وقفاوقى (قوله والذال) الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها كتماثلية تقدم له عند الكلام على أفعال
فانه ذكر هناك أنها معجمة (قوله كحوت وحيثان) مثله عود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان أولا

(قوله أو على فعل بفتحين الخ) قال الدنوشري لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله يرشد الى اشتراط اعتلال عينه ما انتهى وأقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناطم وغيره وعبارة ابن الناطم ويطرد فعلا ان أيضا في جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كتاب وتيجان) قال الدنوشري مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرّب وخرّبان وحينئذ فافراد المصنف له بالذ كر فيما يأتي ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتم امل اه فانظره مع قوله أولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) ٣١١ يجمع أيضا على فعلا فعل

كعبد وعبدان وثور
وثيران وفعل بضم ففتح
كنغرو وهو العصف غور
وتغران وفي الاثر يا باعير
ما فعل النغير (قوله ظليم)
الظلم أيضا اللين قبل
ان يروب يقال ظلمت
الرجل اذا سقيته الظلم
وظاهر كلام الشارح انه
بهذا المعنى لا يجمع على
ظلمان فليتم امل وذكر
بعضهم ان القاموس
ليس فيه الظلم بمعنى اللين
قبل ان يروب فليحرر ذلك
(قوله على فعل بفتح
أوله الخ) هو شامل لمعتل
العين أو الفاء أو اللام
نحو بيت ويعر وجدي
وظاهر ان الجميع يجمع
على فعلا فليتم امل
وقوله أو فعل بفتحين
لم يشترط فيه أن لا يكون
معتل اللام ولا أن لا يكون
معتل الفاء وكذلك لم
يشترط في فعل صحة
العين ولا صحة اللام ولا
صحة الفاء فليتم امل وليراجع
الاشموني وغيره (قوله

والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجملد والجمع ندوب (وذكر) بفتحين
مقابل أنشئ والجمع ذكور وطلال وطلول البناء (الثالث عشر) فعلا بكسر أوله سكون ثانيه ويطرد
أيضا في (ألفاظ) أربعة اسم على فعال بضم الفاء (كغلام) وغلمان (وغراب) وغربان (أو على فعل)
بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) لظاهر وصردان (وجرد) بالجسم والراء والذال نوع من القثران والجمع
جرذان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوى العين كحوت) وحيثان (وكوز) وكيزان
بالزاي (أو) على (فعل) بفتحين (كتاب) بالجسم وتيجان (وساج) وسيجان (وخال) وخيلان وهي
النقط الخالقة لبقية لون البدن (وجار) وجيران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والالف في الجميع منقلبة
عن واو والاف في حال فانها منقلبة عن ياء والخال أخوالام ألفه منقلبة عن واو وجمعه أخوال (وقل) فعلا
(في) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط
وخيطان ورثد ورثدان وشقد وشقدان وشيع وشيعان و(صنو) وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة
ألفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال

لحسل والخرص في التكسير فعلا * وهكذا قل خشقان وخيطان

ورثد وشقد وشيع هكذا جمعت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط طيع النعام والرد المثل وأيضا أفرع
الشجرة وقيل مالان من أفصانها والشقد ولد الحرباء والشيخ نبت والصنوا والقنوم مثلان (و) في فعل
بفتحين نحو (خرّب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الجباري سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان
يكسر الخاء قاله في الضياء (و) في فعال بفتح أوله نحو (غزال) وغزلان (و) في فعال بكسر أوله نحو
(صوار) بكسر الصاد المهملة وحكى صمها وهو القطيع من بقرا الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها (و) في فاعل نحو (حائط) وخيطان (و) في فعيل نحو (ظليم) بفتح الطاء المشالة
ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الطاء وضمها (و) في فعول نحو (حروف) وخرقان وفي فعلة بكسر أوله
وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيغان أو على فعال نحو شجاع
وشجعان البناء (الرابع عشر) فعلا بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر في (ألفاظ) ثلاثة في اسم على فعل
بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمشالة وظهران (وبطن) وبطنان (أو فعل) بفتحين حال
كونه (صحيح العين كذكر) وذكران (وجذع) للثني من المعز وجذعان قال الموضح في
الحواشي هـ هذا مثال أفي حيان وهو خطأ لان جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض
بالنظر الى الوصف الاصل لا باعتبار غلبة الاسم (أو) على (فعيل كقضيبي) وقضبان
(ورغيف) ورغفان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلا بضم الفاء (في) فاعل (نحو راكب)
وركبان وراجل ورجلان ويجمع راجل على رجل كعقب ورجالة ورجال (و) في أفعل نحو

وذ كروذ كران) مثل ذكر وذ كران جل وجلان (قوله على رجل الخ) فيه نظران فعلا بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح
(قوله ورجالة) أي بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال أي بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء وأما رجلة بفتح الراء وسكون
الجيم فليس يجمع بل اسم جمع كافي الشافية لان فعلا ليست من أبنية الجوع ونقل ابن الجباز عن ابن السراج انها لم تأت جمعا الا لهذا
الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما ورد رجلة بمعنى الرجال وهم
خلاف الفرسان وحينئذ فمرجل بمعنى الرجل خلاف الفارس

(قوله نحو أسود وسودان) يجمع أيضا على إعلان بكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطي وجاء كالذئبان والزقان ودخل في قوله أو على فاعيل ظلم فانه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبه عليه الشارح سابقا (فوله كحوار) هو ولد الناقة لم يظلم (قوله ويستثنى من ذلك صغير) كان ينبغي ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلا ولا على أفعلا وإنما يجمع على فعال كما تقدم وكأنه اكتفى بتقديمه (قوله فان العقل الخ) فيه نظر فانه قد يدعى ان العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسره قبل مشكلا فليتأمل (قوله كخاتم) مثل خاتم وخواتم دائق ودوانس فيمن فتح النون وإنما قلت ألفه في الجمع واوالا لاجل ألف الجمع وكان قلبها الى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفعل نحو صيرف وصيارف او جملا على التصغير

(أسود) وسودان وأحمر وحران وزعم الفراء ان سودان وحران جمع سود وحر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد وورد بان فعلا صفة لا يجمع على فعلا (و) في فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحواران والكثير حيران و(زقاق) برأى وقافين وهو السكة وزقان بادغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثليين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء (الخامس عشر فعلا بضم أو) وفتح ثانيه ويطرد في فاعيل (وصفا للمذكر عاقل) بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول أو مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالاول (كظريف) وظرفاء (وكريم) وكرماء (وبخيل) وبخلاء والى ذلك أشار الناظم بقوله
والكريم وبخيل فعلا * كذا ما ضاهاها ما قد جعل

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فاتهم استغنوا فبين بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فانه يقال في جمعهم اسماء وألما قاله ابن مالك وشوح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهم اجلساء وخلاطاء وشذ أسير واسراء وقتل وقتلاء لا هما بمعنى مفعول (وكثر) فعلا (في فاعل دالا على معنى) غير مكتسب (كالغريزة) بالثاني المعجمة والراء والزاي وهى الطبيعة التى طبع الانسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصالحاء (وشاعر) وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلا في نحو جبان) وجبناء (وخليفة) وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء محمول في المعنى على خليفة لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال أبو على جمع خليفة خلائف على حد كراتم أمواهم جمع كريمة (وسمع) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمعاء لا بالحاء المعجمة خلافا لابي حيان (وودود) ووداء ورسول ورسلاء لاها ليست على فاعيل ولا على فاعل البناء (السادس عشر أفعلا بكسر تائه وهو نائب عن فعلا في المضعف) من فاعيل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء (وعزير) وأعزاء (وفي المعتل) اللام من فاعيل بمعنى فاعل (كولى) وأولياء (وغنى) وأغنياء وأمناب أفعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضعف لانه لو قالوا في غنى غنياء لم تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فبقيت ألفا فيبقى ألفان فتحذف احدى الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده ألف فلا يعتل لاجلها ولو قالوا أشداء اتقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلا بوزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذتق وتقواء وسخى وسخواء (وشذ) أفعلا (في) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب) وأنصباء (وصديق) وأصدقاء (وهين) وأهواناء وأما ظنين وأظناء فشاخوان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لصفة والى ذلك أشار الناظم بقوله وناب عنه أفعلاء في المعتل * لا ما ومضعف وغير ذلك قل البناء (السابع عشر فواعل ويطرد في) الفاظ (سبعة) ثانيها ألف زائدة أو واو غير مهملة بحماسة وذلك (في فاعلة اسما) كانت (أوصفة كناية كاذبة خاطئة) فناسية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وخواطئ (وفي اسم على فوعل كجوهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحة من رؤساء الجن ومنه سمي الاعصار زوبعة وهى ريح تشير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عود قاله في الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) في العين (كخاتم) على احدى اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقواب وطابع كذلك وطابع (أو) اسم على

(قوله وراهطاء) ثم في باب المقصور والممدود تسمية الثالثة بغائباء فاعل له اسمين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهل خالد وخواله وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعلا اسماء على فعلا ن نحو حائط وحيطان والياء ٣١٣ فيه منقلبة عن واولانه من حاط

(فاعلا بالكسر) في عينه وبالمد (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاء) ورواهط وناقعاء ونواقق والثلاثة أسماء الحجر اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين تقرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسديه فم الحجر لثلا يدخل عليه والناقعاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يربعه فاذا أتى من قبل القاصعاء ضرب الناقعاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائر) وجوائر وهو بالحجم والزاي الخشبة المترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهل (أو في وصف على فاعل) بكسر العين (لثاوث) لا تدخله ناء الفرق (كجائض) وحوائض (وطائق) وطوايق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) من المذكر (كصاهل) صفة فرس وصواهل (وشاهق) صفة مكان وشواهي وطالع صفة نجم وطوايع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لئلا كره عاقل من ذلك قوله سم (فوارس) في جمع فارس (ونواكس) في جمع ناكس قال الفرزدق

واذا الرجال رأوا يزدرأيتهم * خضع الرقاب نواكس الابصار

(و) في جمع سابق صفة لئلا كره (سوابق) في جمع هالك (هوالك) قال

وأيقنت أني عند ذلك نائر * غداة اذا هالك في الهوالك

وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانما جمع لفاعلة وكأنه قيل طائفة هالك وطوائف هوالك وكذا الباقي نقوله الموضع في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه انتقاء الشريعة بينه وبين الموث لا يخلوون امرأة فارسة وأما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثير ما تخرج عن القياس وأمانوا كس فضرورة وخروج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فان ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أو آدم بزنة فاعل لا فواعل ويقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي نحو فود وكس فانه ملحق بسفر جل فيقال في جمعه فدا كس بزنة فاعل لا فواعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله * وشذ في الفارس مع ما مثله

البناء (الثامن عشر) فعائل ويطر في كل رباعي مؤنث ثالثة ممدودة سواء كانت المدة ألفا أو ياء أو واو أو سواء كان اسمها أو صفة أو (سواء كان ثانيه بالياء كسحابة) وسحائب (وصحيقة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذوابة وذوائب وظريفة وظرائف (أو) كان ثانيه (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل يمين وبفتح جهاز يح تهب من ناحية القطب وجعلها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكي اللحياني في جمع أسماء الرياح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائر (وسعيدة) امرأة وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان ثانيه بالالف المقصورة كجباري وجبار أو بالمدودة كجلولاء وجلال بالجمع قرية بناحية فارس وشذ ضرة وخر اثر وكنة وكنائن وكنة وكنائن وخر اثر لانهن ثلاثيات واليه أشار الناظم بقوله

وبفعائل أجعن فعالة * وشبه ذاتاء أو مراله

البناء (التاسع عشر) فعالي بفتح أوله وكسر رابعة ويطر في (ألفاظ) (سبعة) أحدها (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (كومات) وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء (و) الثاني (فعلاء) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاء) بالسين والعين المهملتين اخت الغيلان وجمعها سعالي قال * عجائر مثل السعالي خسا * (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه

(٤٠ تصریح فی)

وعلى الآية الشريفة السهيلي برسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت في النسخة المصححة بخط الشارح بضم همزة وبعد الحاء ناء مشناة ولفظ الغيلان بكسر العين فالمراد اخوتها الغيلان في كونها من الجن كما

يحوط لسكونها وانكسار ما قبلها وغلطاء وغيطان وجان وجنان وحاجر وحجران وهو ما عسل الماء من شفة الوادي وقد يجمع على فعلا بضم الفاء نحو فائق وقلبان لطم من الارض (قوله وهو مجتمع الكتفين) عرفه غيره بقوله هو مغرز العنق من الظهر (قوله فود وكس) فيه نظرا لانه أسلف ان الواو ثانية والواو في فود وكس ثالثة فكان الصواب التمثيل بخورنق وهو قصر بالحيرة (قوله بكسر الشين الخ) يعني انه يصح ان يضبط في كلام المصنف بالكسر والفتح لان كليهما يجمع على فعائل بدليل الآية وكلام اللحياني واعلم ان الشمال بالكسر يأتي بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان (قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم انه سبحانه أفرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله أولم يروا الى ما خلق الله من شيء يتقيا ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام

فدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة الصحيحة بخطه (قوله
وصحار) أصله صحاري بالتشديد ٣١٤ قال في الصحاح وأصل الصحاري صحاري بالتشديد يدوق جاء ذلك في الشعر لانه اذا جمعت صحراء

أدخلت بين الحاء والراء
ألفا وكسرت الراء كما يسكن
ما بعد ألف الجمع في كل
موضع نحو مساجد وجمعها
فتقلب الألف الأولى
التي بعد الراء ياء لكسرة
التي قبلها وتنقلب
الألف الثانية التي للتانيث
أيضا فتدغم ثم حذفوا
الياء الأولى وأبدلوا من
الثانية ألفا فقالوا صحاري
بفتح الراء تسلم الألف
من الحذف عند التثوين
وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين
الياء المنقلبة من الألف
للتانيث وبين الياء المنقلبة
من الألف التي ليست
للتانيث نحو ألف رمي
اذ قالوا رمي ومغاري
وبعض العرب لا يحذف
الياء الأولى ولكن يحذف
الثانية فيقول الصحاري
بكسر الراء وهذه صحار كما
تقول بجوار انتهى كلام
الصحاح (قوله وهجرع)
قال في الصحاح الهجرع
مثال الدرهم الطويل (قوله
الأوصاف على إعلان) أي
فاطلاق المصنف مقيد
بغير ذلك (قوله وحبط)
بكسر الياء يقال حبطت
الشاة فهي حبط اذا كثرت
من الاكل حتى انتفخ
بطنها وفي الحديث ان
ما ينبت الربيع ما يقتل

(كبرية) بالياء الموحدة والراء والياء المتناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة
الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبار (و) الرابع (فعلوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم
ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملة واللقاف وهي الحشيمة المعترضة على رأس الدلو
وجمعها عراق (و) الخامس (ماحذف أول زائديه من نحو حبط) بفتح الحاء المهملة والياء الموحدة
وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلحق بسفر جمل فاذا
حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط (وقادسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم
السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بقم محدودة فاذا حذف أول
زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاص واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيه فإنه يقال في
جمعها حباط وقلاص على زنة فعال (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت
(كصحراء) وصحار (أوصفة لامد كرها كعذراء) وهي البكر وعذار (و) السابع (ذوالالف المقصور
للتانيث كحبل) وحبال (أو الحاق كذفرى) بكسر الذا والمعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو
الموضع الذي يغرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بذرهم وهجرع والجمع ذفار وعلاق
(تمام العشرين) من أبنية الكسرة (فعال بفتح أوله ورابعه وشارك الفعالي بالكسر) في رابعه (في صحراء
وما ذكر بعده) من نحو عذراء وحبل وذفرى فتقول في جمعها صحاري وصحار وعذاري وعذار وحبال
وحبال وذفاري وذفار وعلاق وعلاق بالفتح والكسر في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
و بالفعالي والفعالي جمعا * صحراء والعذراء والقينس اتبعوا

وينفرد فعالي بالكسر عن فعالي بالفتح بما ذكر قبل صحراء (وليس لفعالي) بالفتح (ما ينفرد به عن
الفعالي) بالكسر (الأوصاف) على إعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو سكران وسكري وغضبان وغضبي
فتقول في جمعها سكارى وغضبان بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجع في هذين الوصفين فعالي
بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالي بفتحهما ويحفظ فعالي بفتح الفاء واللام في نحو حبط
وحباطي ويثيم ويثمي وأيامي وطاهر بنات بني عون وطهاري ومهري ومهاري وشاة رئيس اذا
أصيب رأسها ورأسى ويحفظ فعالي بالضم في نحو قديم وقدامي وأسير وأسارى والحاصل ان هذه الأوزان
بالنسبة إلى فعالي بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالي بالضم أرجح فيه من فعالي بالفتح وهو شيان إعلان
وفعل ووصفين والثاني ما فعالي بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالي فيه ممتنع وهو يثيم وحبط
وأيم وطاهر ومهري ورئيس بمعنى مرقس (الحادي والعشرون فعالي) بالفتح في الفاء و (التشديد) في
الياء (ويطرد) فعالي (في كل ثلاثي) ساكن العين (آخره ياء مشددة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة
لنسب كينختي) بضم الموحدة وسكون الحاء المعجمة وبخاتي (وكراسي) وكراسي (بضم القاف
وقاري) (بخلاف نحو) عربي وعجمي لانهما محركا العين ونحو (مصري وبصري) لان ياءهما متجددة
لنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة إلى
قبط وفي الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي
الصحاح أيضا والبخت من الأبل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لاني قيس الرقيات
يهب الخيل والالوف ويسقي * لبن البخت في قصاع الخلتج

الواحد بختي والاثني بختية والجمع بخاتي غير منصرف لانه برتبة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول

حبطا أو يلم ومنه سمي الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أي بكسر
القاف قال في الصحاح القبط أهل مصر إلى ان قال والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان يتخذ مصر وقد يضم لانهم يغيرون في النسبة

البخاتي قال الموضع فالياء في البخاتي متجددة للنسب وليس بخاتي كقهرى وقارى ألا ترى ان
الياء في قهرى ليست بالنسب الى قهرى ولكنها في بخاتي للنسب الى بخت وبخت وكترى وترك فكذا
لا يقال في تركى ترى كان القياس ان لا يقال في بخت بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب
الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسباً منسياً أو كالمضى فيعامل الاسم معاملة ما
ليس منسوباً كقولهم قهرى ومهاري وأصل المهري دهر منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم
كثر استعماله حتى صار اسماً للنصيب من الابل قاله المرادى وبه تندفع شبهة الموضع ويحفظ فعلى في
انسان وظهر بان قاتهم قالوا في جمعهم أناسى وظهر انى ولما كان أناسى يتبادر الى الفهم انه جمع أنسى حتى
قال به بعضهم أشار الى جوابه بقوله (وأما أناسى فجمع انسان لا) جمع (أنسى) لان أنسياً آخره ياء النسب
وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعلى (و) أناسى (أصله أناسين فابدلوا النون ياء) وأدغموا الياء
المبدلة من ألف انسان فيها (كما قالوا ظربان وظهر انى) وأصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب
نظقت بذلك على الاصل فقالت أناسين وظهر انى وبهذا تبين ان ابدال النون ياء فيها ما ليس بلازم كما
توهم ابن عصفور ولو كان أناسى جمع أنسى لقل في جمع خنى جناتى وفي جمع تركى ترى قاله ابن مالك
في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة
وبالياء الموحدة قال الجوهري دوية كالمرة منثنة الرمح تزعم العرب انها تنفسو في ثوب أحدهم اذا
صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دوية تشبه الكلب أصله الاذنين
طويل الخراطوم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير القسوانتهى * البناء (الثاني والعشرون
فعال وينطرد في) أنواع (أربعة وهى الرباعى والخامسى مجردين ومزیدافيهما فالاول) الرباعى المجرد
ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير
وجمعه جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاي والياء الموحدة والراء الواحيم وهو من اسماء الذهب
والسحاب الرقيق الذي فيه جرة وجمعه زبارج المضموم نحو برتن بالياء الموحدة والراء المهملة والتاء
المنثناة فوق وهو مخالب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براتن (والثاني) الخماسى المجرد
(كسفرجل وجمهرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعد هاشين معجمة
العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) في جمع الخماسى (حذف خامسه) تخفيفاً لان الثقل به
حصل (فتقول) في جمع سفرجل (سقارج) بحذف اللام (و) في جمع جمهرش (ججارج) بحذف
الشين (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس ان كان) الحرف (الرابع) من الخماسى (مشبهاً
للحروف) العشرة (التي تزداد) في الكلام وهى حروف سألته ونيتها وشبهها (أما بكونه بلفظ أحدها
كخدرتنق) بفتح الحاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعد هاقاف وهو العنكبوت
قال المتن قواض مواض نسج داود عندها * اذا وقعت فيه كنسج الخدرتنق
ورابعة النون وهى حرف أصلى لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الأبرش وطاقي ولكنها من لفظ الحروف
التي تزداد (أو بكونه من مخرجة) أى من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهى القطعة من
العجين لقبها مام بن غالب بن صعصعة الشاعر (فان الدال) هى الحرف الرابع وليست بلفظ من
حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المنثناة فوقاً تامة وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين
والحاصل أنك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن رابعة شديها بالراء تدعين حذف خامسه وان كان رابعة
شديها بالحرف الزائد لا تدعين حذف خامسه بل يتخير الحذف فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس
فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود

(قوله والتاء المنثناة) صوابه
المنثناة كما يقتضيه صنيع
الصحاح والقاموس
وكذا رأيت بخط المصنف
(قوله والثاني الخماسى)
قال بعضهم وأما الخماسى
فلا يكسر الا على استكراه
لانه مستثقل لكثرة
حروفه فلو جمع بجملتها
لازداد ثقلها قال سيبويه
لا يزال الاسم في سهولة
حتى يبلغ الخمسة فيرتدع
قال السيرافي معناه
لا يكسر الا اذا سئل عن
تكميله فاذا كسر حذف
منه حرف ليصير رباعياً

للمشارح الاقتضار على أنه لا يجمع على شبه فعال لأنه موضوع المسئلة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يفيد حصر أفلا يناق ان الشارح ذكر سببا غيرها وهو الاختصاص بالاسم ذكره في جمع مستدع على مداع والوقوع في موضع يدل على المعنى ذكره في جمع الندد ويلند على الأدويلاذ وقد يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى (قوله وان لا يؤدي حذفه الخ) الضواب اسقاط لا كما يعلم بما يأتي في قوله تعين حذف المعنى حذفها لأنه حينئذ يكون الباقي مالا يغني وهو الفاضل فالذي من أسباب الفضل ان يؤدي حذف الحرف الى حذف آخر فتأمل (قوله سواء كان معها الخ) هذا التفسير وان طابق المقام لا يطابق السياق لان المصنف جعل الاطلاق في مقابلة قوله وكالمهمزة والياء الخ وهو يقتضي ان معنى الاطلاق سواء صدر أو لا (قوله واختصاصها بالاسم) هذا ليس من السبعة فليتأمل (قوله كتناطب) كذا في النسخة المصححة بخطه بالطاء

ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ويحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قد عمل فتقول في جمعه قد أعم (الثالث) الرابعي المزيد (نحو مخرج ومتخرج والرابع) الخامس المزيد (نحو قرطوبوس) قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرهما الناقة العظيمة الشديدة (ونحن ندريس) بفتح الحاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مشناة تحتانية فسين مهملة الخمر (ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الاخيرين وهما الرابعي المزيد والخامسي المزيد في مزيد الرابعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مخرج ومتخرج مخرج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخامسي بحذف زائد، وخامسه فتقول في جمع قرطوبوس ونحن ندريس قرطوب بحذف الواو والسين ونحن ند بحذف الياء والسين (الا اذا كان) زائد الرابعي (لينا) رابعا (قبل الاخر فيثبت) ويجمع ما هو فيه على فعال يسيل (ثم ان كان) الزائد (ياء صحيح نحو قنديل) وقناديل (أو) كان (واو أو ألقا قلبا ياءين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسر ارج) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالذال والحاء المهملة المن كان اللين والناقة الكثيرة الاحم وقال القراء العظيمة وجمعه سر ارجح البناء (الثالث والعشرون شبه فعال) وهو ما مائة عدد او هيئة وان خالفه زنة كفاعل وفعال وفواعل (ويطر في مزيد الثلاثي غير ما تقدم) من نحو أحمروسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكري فانها تقدم لها جموع تكسب فلا يجمع على فعال (ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة) سواء كانت أول أو وسط أو آخر اللاحق أو غيره وسواء كانت حرف علة أو لا (كأفضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيرف) وصيارف (وعلق) وعلاق فالزيادة في الاولين لغير اللاحق وفي الباقي لللاحق (ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة) واحدة (من نحو منطلق) (زيادتان) اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر (بتشديد الكاف) (ويتعين ابقاء) الزائد (الفاضل) على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرر والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه لللاحق والخروج عن حروف سالتهمونها وان لا يؤدي الى مثال غير موجود وان لا يؤدي حذفه الى آخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره فالزمية من جهة المعنى (كالميم مطلقا) سواء كان معها حرف مماثل للاصل أم لا وسواء كان ثاني الزائد من ملحقات أم لا ولا فرق في ذلك بين الخامس والسادس (فتقول في) جمع (منطلق مطابق) بحذف النون وبقاء الميم (لانطابق) بحذف الميم وبقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتهما على الفاعل وتصديرها وجوب بحر يكها واختصاصها بالاسم (و) تقول (في) جمع (مستدع مداع) بحذف السين والتاء معالان بقاءهما يحل بينية الجمع وبقاء الميم لان لها غزية عليهما بما تقدم (لاسداع ولا تداع) بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غيره وجود الميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء وجودا كتناطب لكن حذف الميم بفوت الدلالة على اسم الفاعل (خلاف المبرد في نحو مقعنس) مما آخر زائده لللاحق (فانه يقول) في جمعه (قعباس) ويحذف الميم والنون وينقي السين (ترجيح المائل الاصل) لان السين زيد لللاحق احرجه بقاء الملحق أولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك (وكالمهمزة والياء) التحتانية (المصدرتين) في أول الكلمة (كالتدويلاذ) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما معني الأدوه والشديدان المحصرمة نص عليه الجوهري وصاحب الضياء ومنه خصم الأدو في التنزيل الدال الخصام (تقول) في جمعهما (الأذويلاذ) بحذف النون وبقاء المهمزة والياء لتصديرهما وتحريرهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دليل على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تبدل على معنى أصلا والاصل الأدو يلاذ فادغم أحدا المثلين في الآخر

(قوله على مفاعل) فيه تأمل اذ ليس في خرابن ميم بقابل بلقطها في الميزان ويحيا ٣١٧ بان الوزن مما لا ينصرف عروضي (قوله

سرندی) ويقال ناقة
سرنداة أي جربة قال الشاعر
كل سرنداة تعوب التعب
* عرنه كالنجل الاقب
قال بعضهم عقب هذا
البيت السرنداة الجربة
والعرب التي تهز رأسها
في سيرها والاقب الضامر
* (باب التصغير)
(قوله اما فوائده فست)
لا يخفى انها ترجع للتخفيف
والتقليل (قوله تشبيه
صيغة التصغير) يتأمل
وجه ذلك والظاهر انه
على صيغة التصغير وهو
فعيل لان مبيطرا على
ذلك في هذا الباب وان
كان على وزن مفعيل في
التصريف (قوله وكل
وبعض) ينظر ما وجه
عدم قبول كل وبعض هاء
التصغير وقد يقال كما قال
مولانا الشيخ عبد الرحمن
الديسطي ان كلاتدل على
العموم والشمول والكثرة
فصارت كجمع الكثرة
وان بعضا يدل بنفسه على
التقليل فلا حاجة الى
تصغيره المفيد للتقليل
وأما المحكي فلان تصغيره
مناف لحكاية المقضية
انه لا يغير وأما أسماء
الشهور والاسبوع فلانها
موضوعة لازمنة
مخصوصة وهي بحسب

والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما يقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقاء التاء لان له
ظيما وهو غائيل ولا تقل سخار يح بحذف التاء وابقاء السين لان مفاعيل معلوم والمزية من جهة كون
الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله (وإذا كان حذف إحدى الزائدتين مغنيا عن
حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كياء حيزون) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء
المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول) في
جمعه (خرابن بحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها وانما أو ثرت الواو بالبقاء لان الياء
إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل الواو وعصفور من قلبها
ياء (لا) تقل (حياز بن بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لان ذلك) وهو حذف الواو لا يغني
عن حذف الياء بل هو (محو ج الى ان تحذف الياء) أيضا (وتقول خرابن) لصيرورته على مفاعل (اذ لا يقع
بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أو سطها ساكن الا وهو) حرف (معتل) بكسب أبيح وفتاديل (فان تكافات
الزائدتان) في الترجيح (فالخاف مخير) اذ لا حرية لاحداهما على الأخرى (نحو نوني سرندی) بفتح السين
والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجري على الأمور وقال الجوهري الشديد
وقيل القوي (وعلندی) بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل
ندت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري (وألفيهما) المقصورتين فان النون رجحت
بالتقديم على الألف والألف رجحت بتقديم الحركة للاحاقها بسفر جل فلما تكافات الزائدتان تخير
المخاف قاله الشاطبي (تقول) في جمع سرندی (سراند) بحذف الألف وابقاء النون (وسراند) بحذف
النون وابقاء الألف (و) تقول في جمع علندی (علاند) بحذف الألف وابقاء النون (وعلاند) بحذف
النون وابقاء الألف فان حذفت الألف تبقى سرندو علندی ينقل الى سرندو علندی كجعفر فيقال في جمعهما
سراندو علاند كجعافروا ان حذفت النون يبقى سردي وعلدي ينقل الى سردي وعلدي كارتطى فيقال
في جمعهما سرادو علاد بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعها وجر او يعوض منها التنوين كجوار
والى التخخير أشار الفاظم بقوله وخيروا في زائدتي سرندی * وكل ماضاهاء كالعلندی
* (هذا باب التصغير)

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائده وعلامات وشروط وأبذية أسافوائده
فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتخخير شأنه نحو رجل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو
قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحييت البريد وتقريب منزلته نحو
صديق وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويبة وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية
اذ انظمت قلت مدتها وزاد بعضهم آخر وهو التجب نحو بذية وأما علاماته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه
واجتلاب ياء ثالثه وأما شروطه فاربعة احداها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشدما
أحسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف
وتخوهم الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كيت لانه على صيغة التصغير
ولا يسيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قال ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة
التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وأنبيائه وملائكته وتخوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض
ولا أسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والعدو والاسماء العامة وأما
أبنيته الموضوعية (له) فهي (ثلاثة أبذية) لازائدها (فعيل وفعيل وفعيل) فالاول لتصغير
الثلاثي (كفليس و) الثاني لتصغير الرباعي نحو (دريهم و) الثالث لتصغير الخماسي نحو (دينير) وهذه

ذاتها لا تقلل وأما الاسماء العامة فلان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لاجله ولكن بشكل على ذلك رويدها فانهم صرحوا
بانه اسم عامل مع انه مصغر فيكون مستثنى من قولهم الاسماء العامة عمل الفعل لا تصغر

الاوران الثلاثة من وضع الخليل فقليل له لم يثبت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة
الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دينير ليست في مكبره * قلت أصل دينار
دنا يشديد النون أبدلت النون الاولى باء فاذا صغر رجع الى أصله لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها
ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريرا وليس بجار على
مصطلح التصريف الا ترى ان وزن أحيمد ومكبرم وسفير ج في التصغير فعمل ووزنها التصريف في فعل
ومفعل وفعل وأصل هذه الابنية الثلاثة فعمل (وذلك لانه لا بد في كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم)
الحرف (الاول) ان لم يكن مضموما (وفتح) الحرف (الثاني) ان لم يكن مفتوحا (واجتلاب ياء ساكنة
ثالثة) وتسمى ياء التصغير (ثم ان كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهي بنية
فعل كفليس) تصغير فاس (ورجيل) تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني
كصر د فيقدران في مصغره كصر يد فالضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا وجمع
جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كفلت
وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف مقاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى
اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم أورد على نفسه سؤالا وأجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذا لا يعمل
مصغر على لفظ مكبر والاف الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطرا المكبر
على مباطر تحذف الياء وأما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذف ياءه لانه نجاسي
ثالثة زائدة فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم الاول وفتح الثاني لفظا
أو تقديرًا وازيادة ياء ثالثة (ومن ثم) أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل)
بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المشناة تحت (والغـ يزي) بضم اللام وتشديد الغين
المعجمة المفتوحة وسكون الياء المشناة تحت وفتح الزاي (تصغير الان) الحرف (الثاني) منها وهو
الميم في الاول والغين في الثاني (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لان (الياء غير ثالثة) بل رابعة
لان المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخر والزميل الجبان الضعيف والغيزي من الغز في كلامه اذا غي
مراده والاسم الغز (وان كان) المصغر (متجاوزا لثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير
ثم) ينظر (ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين) ألف او واو أو ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهى
بنية فاعيل كقولنا في) تصغير (جعفر جعيفروان كان بعده) أي بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل
الآخر) في المكبر (فهى بنية فاعيل لان) ذلك الحرف (اللين الموجود قبل آخر المكبر) ان كان ياء
سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة) قبلها (كقنديل وقنديل وان كان) حرف اللين (واو او ألفا قلنا
بأنه من لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومضيبيح) بقلب
الألف ياء والى ذلك أشار الناظم بقوله * فاعيل اجعل السلا في * البيتين (ويتوصل) في التصغير
(في هذا الباب) المقصود له (الى مثالي فاعيل وفاعيل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به)
في التكميل (في باب الجمع) المقصود له قبل هذا الباب (الى مثالي فعالل وفعاليل) وللحذف
هنا من وجوب وتخيير ماله في التكميل (فتقول في تصغير سفير جل) مما يجب فيه حذف
خامسه (وفرزدق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف
منه زياتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم (والسددو يلندد)
مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء (وحيزون) مما
يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) يحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش
سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفرزد) يحذف خامسه وهو القاف (أوفرزق)

(قوله لان المدغم الخ)
فيه نظر ولو قال لان المشدد
حرفان أدغم أحدهما
الخ لكان أحسن (قوله
وهو كسر ما بعد ياء
التصغير) هذا واضح اذا
كان غير مكسور نحو
مصباح وعصفور واما
اذا كان مكسورا فقد
يقال انه يجتلب كسرة
غير الكسرة التي كانت
في المكبر على وزن ما تقدم
من ان الاول اذا كان
مضموما فانه يقدر في
المصغر زوال الضمة التي
كانت في المكبر وكذا اذا
كان الثاني مفتوحا كما
قلنا

بحذف رابعه وهو الـ دال (ونخرج) بحذف السين والتاء وابقاء الميم لقضائها على ما (واليدوي يلد)
بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصديرهما (وخرمين) بحذف الياء وقلب الواو ياء (وتقول في)
تصغير (سرندي وعندي) مما تكافأت فيه الزيادة وتخير الحذف في أحدهما (سرندي وعندي)
بحذف الالف وابقاء النون (أوسر يدوعليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة
ولم تصح ويقتض ما قبلها الالف لا الحاق بصغير جل كما مر وألف الالف لا تبقى في التصغير كما سيأتي ثم أعادت
كياً قاض وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به لنتهي الجمع وصل * به إلى أمثلة التصغير صل

(ويجوز ذلك في بابي التكسير والتصغير أن تعوض مما حذفته ما ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة)
لأن ذلك لا يخل ببناء ثمة بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل به (فتقول) في تصغير سرفر جل وتكسيه
(سفير سفير) بالتعويض وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وجاءت تعويضاً قبل الطرف * إن كان بعض الاسم فيهما المحذوف

(وتقول في تكسير أحر نجام) مصدر أحر نجم (وتصغير أحر نجم ولا يمكن التعويض) عن المحذوف
(لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف) الكائنة قبل الميم (وما جاء في البابين) التكسير والتصغير
(مخالفاً لما شرحتاه فيهما من الخارج عن القياس) المطرد (مثاله في) جمع (التكسير جمعهم) أي العرب
(مكاناً على أمكن) وفيه شذوذان أحدهما أنه مذكور وحق مثله أن يأتي على مثال أفعلة والثاني أنه شبه
فيه الأصل بالزائد فحذف الزائد بالأصل فيثبت فقالوا أمكن والقياس في بناء مكان على أفعل أن يقال
أكون بحذف الميم الزائدة وابقاء عين السكامة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم
(رهطاً وكراماً) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما كرع وأكرعة ورهوط وأرهط
(و) جمعهم (باطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث) والقياس فيهما باطل وأحادثة وحدث وما ذكره من
أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه أنها جموع
لواحد مذهب استغنى بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جني أن اللفظة تغير إلى هيئة أخرى ثم جمع فكان
أمكن جمع مكن كفلس وكان أراهط جمع أرهط وكان أباطيل جمع أباطيل أو أباطول وكان أحاديث
جمع أحذوثة وقال ابن خروف أن أحذوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي
يتحدث به واختار ابن الحاجب أنها جموع على غير المفرد كنساء جمع امرأة (ومثال في التصغير
تصغيرهم) أي العرب (مغرباً وعشاء على مغربان وعشيان) بزيادة ألف ونون وقياسهما مغرب وعشي
باسقاط الالف والنون (و) تصغيرهم (إنساناً وليلة على أنيسيان ولييلية) بزيادة الياء فيهما وقياسهما
أنيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين إلى أن إنساناً أصله أنيسان من النسيان فلا
يكون تصغير على أنيسيان شاذاً (و) تصغيرهم (رجلاً على رويجل) بزيادة الواو وقياسه رجيل
(وصدية وغلامة) بكسر أولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلان (وبنون) جمع ابن (على أصيبية
وأغيلمه وأبنون) بزيادة الهمزة في أولهما وقياسها صبية وغليلة وبنون (و) تصغيرهم (عشية على
عشيشة) بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه اللفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير
مستعمل فغير بان وعشيان كأنهما تصغير مغربان وعشيان وأنيسيان ولييلية كأنهما تصغير أنيسان
وليلاء ورويجل كأنه تصغير راجل وأصيبية وأغيلمه كأنهما تصغير أديبة وأغلمة وأبنون كأنه تصغير
ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين حكماً رسماً
* (فصل) واعلم أنه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل أحداها

(قوله مكاناً على أمكن)
المراد بمكان المجموع على
ما ذكره الموضع وأما إذا كان
بمعنى التمكن كالمكانة من
مكان فيمعه أصلية لازمة
(قوله والقياس فيهما
كرع الخ) فيه نشر غير مرتب
وفي قوله والقياس رهوط
وأرهط نظر لأن أفعلاً
غير مقيس في فعل صحيح
العين مفتوح القاع عند
الناظم وغيره (قوله فكان
أمكن الخ) لوقال أمكن
ورسم الالف كان أحسن
وكأنه حاول حكايته وكذا
يقال فيما بعده (قوله
أنيسان) قد يقال بل
قياس تصغير أنسان
أنيسين بكسر ما بعده ياء
التصغير وقلب الالف ياء
* (فصل)

(قوله ما قبل علامة التانيث) شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كدحرجة ودحرجة
 فزاد أو اسم منزل منزلتها وهو عجز المركب ٣٢٠ المزجي (قوله ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا) قال السيوطي في النكت بعد ان

ذكر ان مثل ما فيه تاء
 التانيث ما نزل منزلتها كما
 ذكرنا ان الواجب في الصور
 المستثناة بقاؤها على
 ما كانت عليه من فتح أو
 سكون ولا يجب خصوص
 الفتح ونقوله الشهاب
 القاسمي في الحواشي
 وأقره ثم ذكر انه يفيد انك
 تقول معديكرب بسكون
 الياء اه يعني ياء التصغير
 وفيه أن ياء التصغير ساكنة
 دائما والكلام فيما بعدها
 وهو لا يكون ساكنا بحال
 لثلاثي الى ساكنان بل
 اما بكسور أو مفتوح
 وفي معديكرب مكسور
 والظاهر ان عبارة النكت
 محرفة وصوابه من كسر
 أو فتح فتدير (قوله أي
 باقيا على ما كان عليه)
 لم يفد هذا التفسير زيادة
 على المفسر لان قوله فيه
 ان يبقى مفيد لذلك (قوله
 فليقائهما على حالهما)
 اذ لو كسر ما قبلهما لم يلزم
 ابتعا لهما ياء فتذهب
 صورة العلامة وفي قوله
 ألفي التانيث تجوز لانه
 سمى المدة التي قبل ألف
 التانيث الممدودة باسمها
 للجاءورة والمصنف راعى
 الحقيقة فعملها مسألة

ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة وألف كجبل (المسئلة) الثانية م قبل المدة الزائدة قبل
 ألف التانيث كحمر (المسئلة) الثالثة ما قبل ألف أفعال كجمال وأفراس (المسئلة) الرابعة ما قبل
 ألف فعلا ن الذي يجمع على فعالين (صفة كان أو اسم مفتوح الفاء أو مكسور هاء أو مضمومها) كسكران
 وعمران (وعثمان فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا أي باقيا على ما كان
 عليه من الفتح قبل التصغير) أما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة وأما فتح ما قبل ألفي التانيث
 فليقائهما على حالهما أو أفتح ما قبل ألف أفعال فالحفاظة على الجمع وأما فتح ما قبل الألف والنون
 فلم يشابهتهما بألفي التانيث (تقول شجرة وجبلي وجسيرا واجيما ل وأفراس وسكران) وعمران
 (وعثمان) لانهم لم يجمعوهما على فعالين (وتقول في) تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب
 (وسلطان) مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سريحين
 وسليطين) بقلب الألف فيهما ياء (لانهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سراحين وسلاطين) والتكسير
 والتصغير اخوان وانما يقولوا سكران وعمران وعثمان لان الألف والنون فيها شابهتا ألفي التانيث
 بدليل منع الصرف فكالم يتغير ألغا التانيث لا يتغير ما أشبههما ولم تكن الألف والنون في سرحان
 وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الألف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارتطى وعلباء انه
 لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما أرتطى وعلبى فراقبين الالحاق والتانيث والدليل على ان
 ألفي مالالحاق لالتانيث تنوينهما فارتطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقراطس والى ذلك أشار
 الناظم بقوله لتلوا بالتصغير البيتين

﴿فصل في ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيعل وفعيغيل بما يتوصل به من الحذف به الى
 مثالي مفاعل ومفاعيل ثانيا مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها محتومة بشئ قدر انفصاله
 عن البنية وقد راد على ما قبل ذلك الشئ﴾ وكان ذلك الشئ غير موجود في المذكر (وذلك)
 المقدرا انفصاله (ما وقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولا أم لا (من ألف تانيث) بيان لما
 (ممدودة) نعت ألف (كفر فضاء) لنوع من القعود وسياتي حكم المقصورة (أو تائه) أي التانيث
 (كحظلة) واحدة الحنظل (أو علامة نسب كعقري) نسبة الى عبقري زعم العرب انه اضم بلد الحن
 فينسبون اليه كل شئ عجيب (أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلاجلان) بجهين (أو علامة
 تشنية) وهي الألف والنون أو الياء والنون (كسليمين) بفتح الميم (أو علامة جمع تصحيح للذكر)
 وهي الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو علامة جمع تصحيح للمؤنث) وهي
 الألف والتاء (كسلمات) وكذلك عجز المضاف كأمري القيس وعجز المركب (المزجي) كعلبك فهذه
 المذكورات (كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة) عما قبلها (وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها)
 فتقول قري فضاء وحنيظلة وعبيقري وزعفران وجلاجلان ومسيلمين وجعفرين ومسيلمات
 وأميري القيس وعلبك وانما لم تحذف ألف التانيث الممدودة وما ذكر به لانها أشبهت كلمة
 أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها (وأما في) جمع (التكسير
 فأنك تحذف) كل واحد منهما فيهما أمكن تكسيه اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيه كصغيره
 كما سيأتي (فتقول قرائس) يحذف الألف (وحناطل) يحذف التاء (وعباقر) يحذف ياء
 النسب (وزعاقرو جلاجل) يحذف الألف والنون منهما (ولوساغ تكسير البواقي) وهي التشنية

مستقلة فتعطف له (قوله فالحفاظة على الجمع) لم يقل فليقائهما على حالهما كما قال فيما قبله لان خصوص الألف في الجمع
 أفعال لا دلالة لها على معنى وانما أتى بها لتحصيل بنية الجمع والمنظور اليه انما هو الجمع بخلاف ألفي التانيث ﴿فصل﴾
 (قوله وجلاجلان) هو السمس (قوله فلو حذفت لالتبس الخ) أي لان الذهن لا يبادر الى انه تصغير مجرد ولا يستوي عنده الامران

والجمان المصححان والمضاف وصدر المركب (لوجب الحذف الآن المضاف يكسر بلا حذف
كما في التصغير تقول) في تكسيره (اماري القيس كما تقول) في تصغيره (أمير القيس) بلفرق (لانهما
كاملتان كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه) في النظم والى ذلك أشار الناظم
بقوله * وألف التانيث حيث مدا * الايات الاربعة

* (فصل وثبت) في التصغير (ألف التانيث المقصورة ان كانت رابعة) لحقة الاسم (كجبل) فتقول
جبل (وتحذف ان كانت سادسة) للاستثقال (كغيزي) فتقول لغيزة تحذف الالف وجوبا وتعويض
اللهاء جوازا (أو سابعة كبر درايا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعد هاء الالف
فياء مشددة تحتانية اسم موضع ووزنه فعلا ما قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بر يدرى وذلك انك لما
حذفت ألف التانيث بقي بر دراي فقلت الالف باء لانكسار ما قبلها عند التصغير وأدغمت في الياء
الاخيرة عند حذف ألف التانيث وفي بعض النسخ بدل اغيزي قبغيزي وبدل بر درايا حولا يا بحاء مهملة
ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب أما قبغيزي فالله ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح
والقاموس وأما حولا فافان ألفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف
(الحامسة ان لم يتقدمها مدة) زائدة (كقرقرى) بقاقيين ورايين مهملتين اسم موضع فتقول قرقر لان
بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعل فان قيل فجبلي فعيعل وليست من
أشبه التصغير الثلاثة قلنا نعم لكنها توافق فعيعل اقية اعدا الكسرة التي منع منها مانع الالف (فان تقدمتها
مدة) زائدة (حذفت أيها مشئت) لتكافئهما وعدم مزية احدهما على الاخرى (كجباري) بضم المهملة
وبالموحدة والراء (وقريثا) بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة تحتانية والمثناة (تقول) في تصغير جباري
(خبيري) تحذف المدة الزائدة قبل الراء (أو جبري) تحذف ألف التانيث وقلب المدة باء لوقوعها في موضع
يجب تحريكها فيه بالكسر وانما هاء في باء التصغير وأبو عمرو يعرض عن ألف التانيث هاء فيقول جبيرة
(و) تقول في تصغير قريثا (قريثا) تحذف المدة وهي الياء (أو قريث) تحذف ألف التانيث وادغام الياء
في باء التصغير والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التانيث ذات قصر * البيتين

* (فصل * وان كان ثاني المصغر ليناً) ألفا أو ياء (منقلبا عن لين رددته الى أصله) الذي انقلب عنه (فترد
ثاني نحو قيمة ودومة وميزان وباب) بموحدين (الى الواو) لانها الاصل المنقلبت عنه والاصل قومة من
القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثة الاول باء لسكونها وانكسار
ما قبلها وفي الرابع ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرت ما قبلت قومة ودومة وميزان وبوب يرب
الواو الى أصلها التحريك وانضمام ما قبلها وقلت الالف في ميزان باء لانكسار ما قبلها (ويرد ثاني نحو
موقن وموسر وناب) بالنون وهو السن (الى الياء) لانها الاصل المنقلبت عنه والاصل ميقن من اليقين
وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء في الاولين واو السكون وانضمام ما قبلها وفي الثالث ألفا
لتحريكها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرت ما قبلت ميقن وميسر ونيب يرب الياء الى أصلها والى ذلك أشار
الناظم بقوله * وارد دلل ثانيا ليناقلب * (بخلاف ثاني نحو متعده فانه غير لين) لانه ثامنة فوق مبدلة
عن واو اذا أصله موعدا بدلت الواو تاء وأدغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين (فيقال) في تصغيره
(متعده) لا موعدا (لأنه لا يرب) فانه ما يربدانه الى أصله لزال موجب قلبها وهو تاء الافتعال
والاصح الاول وهو مذهب ميبويه وعلاوه بانه اذا قيل فيه موعدا أو موعدا أو موعدا أو موعدا
ومتعده لا يهام فيسه مع ان سيبويه لم ينقلب للالباس في مواضع كثيرة (و) بخلاف ثاني نحو آدم فانه
منقلب (عن غير لين) لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل آدم همزتين مفتوحة فسكنه قلبت
السكنة ألفا (فتقلب) الالف (واو) كالألف الزائدة من نحو ضارب (و) كالألف (المجهولة الاصل كصاب)

* (فصل)

(قوله فتقول لغيزة) أي

بقلت ادغام الغين وادخال

ياء التصغير بين الغينين

لكن قد يقال ما يقتضي

تحذف الياء التي قبل

الزاي وقية باسم ماسلف

بقاؤها وان يكون البناء

على فعيعل لا على فعيعل

(قوله بر يدرى) كذا في

السخ والصواب اسقاط

الراء الثانية اذا سقاطها

يتوصل الى بنية فعيعل كما

لا يخفى (قوله وقريثا)

قال في الصحاح الكسائي

نخل قريثا وبسر قريثا

عمد وبغير تنوين لضرب

من التمر هو أطيب التمر

بسر او قال أبو الجراح تمر

قريثا غير عمود اه وعلى

هذا الاخير جري المصنف

(قوله من النيب) ينظر

هل هو بفتح النون

وسكون الياء أولا (قوله

متعده) هو محذوف تاء

الافتعال الثانية في متعده

مشددا (قوله أو هم ان

مكبره موعدا الخ) أي فهو

الباس بدليل ما بعده

وفيه نظر لانه اجمال لعدم

تبادر أحد المذكورات

سبق قول سيبويه أنه يقال في تصغيره متعذر لا مويعد فلم يرد إلى أصله مع أن العلة زالت بالتصغير فالضابط أنما يستقيم على مذهب الزجاج والفارسي (قوله) فرقا بينه وبين جمع عود (قال الدنوشري) * (فائدة) * قال بعضهم عود الغناء يجمع على أعود وعود الخشب يجمع على عيذان والعيد يجمع على أعياد اه أقول في المصباح وعود اللهو وعود الخشب جمعه أعود وعيذان والأصل عودان لكن قلبت الواو ياء لجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب معروف والعيد الموسم جمعه أعياد على لفظ الواحد فرقا بينه وبين أعود الخشب اه والفائدة التي قلها بعضهم تحتاج لنقل عن أئمة اللغة (قوله وشه) مأخوذة من الوشي (قوله) وخجسته الخ قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر لا يدل للأول ويمكن أن يقال إن معنى كلامه أن الياء إذا كانت لا ما فلاكثر أبنائها ويقبل حذفها فالحاقه بالأكثر أولى من الحاقه

بالصاد المهملة والياء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها أويدهم وضو يرب وضو يب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل * واوا كذا ما الأصل فيه يحيل وإن كان ثاني المصغر لينه بدلا من حرف صحيح غير همزة أو همزة لا تلي همزة فإنه يرد أيضا إلى أصله فيرد ثاني دينار وقيراط إلى النون وإلى الراء فتقول في تصغيرهما دينيروقر يربط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقرار يبط وأصلهما دنانروقراط والياء فيهما أبدل من أول المثليين فلما صغرتا هما زال سبب الإبدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء إلى الهمزة فان أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرتا قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا إلى الأصل لأن قلب الهمزة ياء أنما كان لا تكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط أن ما أبدل لعله لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله وما أبدل لعله تزول بالتصغير يرد إلى أصله (و) هلم جوا فان قلت فقد (قالوا في) تصغير (عيد عييد) فصغرة على لفظه ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويدي بالواو لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو * قلت إنما قالوا ذلك (شذوذا كراهية لا لتباسه بتصغير عود) كما قالوا في تكسيره أعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واحد (وهذا الحكم) الذي ذكرناه في التصغير (ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول كوازين وأبواب وأنياب وأعواد بخلاف) ما لا يتغير فيه الأول من (نحو قويم وديم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وشذ في عيد عييد وحتم * للجمع من ذام التصغير علم

* (فصل) * وإذا صغرت ما حذف أحد أصوله (فاء أو عين أو لام أو ثناني منها) (وجب رد محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين) فالمحذوف الفاء (نحو كل وخذ) وعدا علاما (و) المحذوف العين نحو (مذ) وقل وبع (اعلاما وشه) وهو الدبر (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم (وحر) بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحوته وله وشه علاما والمحذوف العين واللام نحوته علاما (تقول) في تصغيرها (أكيل وأخيد) ووعيد (برد الفاء ومزيد) وقويل وبييع (وستية برد العين ويدي) ودمي (وحر يجر اللام) ووقى وولى وشي برد الفاء واللام ورؤى برد العين واللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وكل المنقوص الخ وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعل ولا نه لولم ترد لوقعت ياء التصغير طرفا فإمكان يلزم تحريكها بحركات الأعراب وهي لا تكون إلا ساكنة (وإذا سمى بما وضع ثنائيا) على حرفين (فإن كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء) وهو الأولى (فيقال) في تصغير هل (هليل) بالتضعيف (أو هلي) بزيادة ياء وقيل إن شئت الحقته بلامه بقاء فقلت في هل هلي أو بلامه واو فقلت هليو ثم أعلمته أعلام سيد وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين الأول وقد حرم به الأبدى واقتضاء كلام التسهيل وحجته أن ما حذف لاه واو أكثر مما حذف لاه ياء قاله الموضح في الحواشي (وإن كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الأسماء المعربة يدودم (فيقال في لؤو كي وما) الحرفية (أعلاما لوكي بالتشديد) فيهما وذلك لأنك زدت على واو لؤو واو على ياء كي ياء ثم أدغمت أحدا المثليين في الآخر (وما بالمد وذلك لأنك زدت على الألف ألفا فالتقى الفان فإبدلت الثانية همزة) لأجل اجتماعهما مع الألف الأولى والتقاءهما ساكنين على حد الإبدال في جراء وقيل زيدت الهمزة من أول الأمر (فاذا صغرت) بعد التضعيف (اعطيت حكم دووحي) بفتح او وهما وتشديد ثانيهما والياء البادية والحي القبيحة (وما بالمد وهو الذي يشرب) (فتقول) في تصغير لؤو بالتشديد (لوي كما تقول) في تصغير دوو (دوي وأصلهما) قبل الإدغام (لويو ودويو) اجتماع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وتقول) في تصغير

كي بالتشديد (كبي بثلاث يات) أولاها أصاية وثانيتها يا التصغير وثالثتها المزيدة للتضعيف
(كما تقول) في تصغير حي (حيي) بثلاث يات أولاها وآخرها أصليتان ووسطاها يا التصغير
(وتقول) في تصغير ماء بالمد (موي) بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء وقوعها بعد ياء التصغير
وإدغامها فيها ولم تهمل زوال علة إبدالها همزة وقلب الالف الاولى واو الكون بعد ادغامها بعد التضعيف صارت
بجوهلة الاصل (كما تقول في تصغير الماء المنزوب مويه) بقلب الالف واو ايرادا الى أصلها (الا ان هذا)
الماء المشروب (لامه ماء فردا ليها) وأصله موه بدليل جعته على امواه فقلبت الواو الفاعلي القياس
وأبدلت الماء همزة على غير القياس

* (فصل) * وتصغير الترخيم حقيقة أن تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان
ثلاثي الاصول أو فعيل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المنفذي الى الضعف يقال
صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعمد) انت (الى) الاسم (ذي الزيادة الصالحة للقاء) في تصغير
غير الترخيم لعدم اخلاصها بالزنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أى من أجل انه مختص
بالمزيد (لا يتأني) تصغير الترخيم (في نحو جعفر) من الرباعي الاصول (وسفر جل) من الخماسي
الاصول (تجردهما) من الزوائد (ولا) يتأني أيضا (في نحو متدرج ومخرنجم لا متناع بقاء الزيادة
فيهما) في تصغير غير الترخيم (لا خلاصا بالزنة) فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما الا ان حذف
زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص بتصغير الترخيم بالاعلام خلافا للقرآن
وتعلب فانها قالوا تصغر فاطمة ومالك وأسودا على فعيل ولا يفعل ذلك فيهن صفات (ولم يكن له الا
صيفتان) فقط (وهما فعيل كحميد في) تصغير (أجدو حامدو محمودو جردونو وجدان) وجمادو لم يلتفت
لللباس ثقة بالقرآن وزوائدها لا يخل بقاءه في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك أحيمدو حويمد
وحيميدو حيدونو حيدان وحيميد (وفعيل كقريطس) تصغير قرطاس وأما قرطيطس فليست تصغير
قرطوس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسة فليس تصغير ترخيم (لا فعيل لانه ذو زيادة) وهي الياء
وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بر به وسميع مصغري ابراهيم واسماعيل فان الميم واللام
بلفظ الزائد وان كانا أصليين بخلاف وانما اختلغا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها
ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصلتهما اوبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف في الهمزة
اختلاف في كيفية تصغيرهما الغير ترخيم فيقول سيبويه بر بهيم وسميعيل ويقول المبرد آبيره وأسيمع
وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى أبو زيد بر بهيم وسيبويه يقول
بحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول بحذف الاخير الخمسة الاخير لانه يشبه الزائد قاله في الحواشي والى
ذلك أشار الناظم بقوله * ومن يترخيم يصغرا كتي * بالاصل *

* (فصل) * ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عارمها (لفظا) ثلاثي في الاصل وفي الحال
الراثة ثلاثي يجمع فرعيان التصغير والتقدير (نحو دار) مما عينه واو (وسن) من المضاعف (وعين)
مما عينه ياء (وأذن) مما فاؤه همزة فيقال في تصغير هادورة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر
بعد التسمية فن ذلك عمرو بن أذينة وعيينة بن حصن (أو) ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد (ويديه
(وكذا ان عرضت ثلاثية بسبب التصغير كسماء) بالمد (مطلقا) سواء صغرت تصغير الترخيم أم لا
فتقول في تصغير سمية والاصل سمي بثلاث يات أولاها يا التصغير وثانيتها بدل المدة وثالثتها بدل لام
الكلمة فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلم تعرضت ثلاثيته
بسبب التصغير لحققة التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرى ولو سميت بسما مذكر القلب في تصغيره سمي

* (فصل) *

(قوله فلا يكون الخ) مرادة
انه لا تحذف زوائدهما
لأجل تصغير الترخيم وان
كانت تحذف لا محالة
(قوله فقط تأكيد) لانه
يعلم من الاستثناء قبله
(قوله ولم يلتفت لللباس
الخ) فيه نظر لان هذا
اجمال لا لباس كما مر (قوله
وقرطوس) هي الداهية
(قوله وانما حذف الخ)
هـ ذاعلى قول المبرد فان
الظاهر انه يقول باصالة
الميم واللام وانما حذفها
تسديها بالخماس وان لم
يكونا خامسين كما هو ظاهر

* (فصل) *

(قوله لا يجمع
فرعيان) قال الدونشري
قد يقال عليه الفرعيان
يجمعان فيما لا ينصرف
وفي نحو ضوب رب مضغر
ضارب فتأمل (قوله
فحذفت احدى الياءين)
وفي نسخة من نسخ
المرادى احدى الياءات
بالجمع وكل صحيح كما
هو ظاهر والاول أولى

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بئنا التانيث الخ) لو تم البيت بقوله كس لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله والى ذلك الخ) لو قدمه على قول المصنف نحو زينب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتأخرون من ذلك عشر بن لفظا) اقتصر المصنف في الحواشي على عشرة ذكرها وقال جعلت في بيت ذودوقوس وحرب درعها فرس * باب كذا نصف هرس ضحى عرب وضبط عرس بضم العين اه وفي بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكر ويؤنث وانما لم تلحق التاء هما لان العرس في الاصل مصدر سمى به والنظر في عرس الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر اه واعترض ٣٢٤ بان عرسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان

تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكر من انه يذكر ويؤنث وقال المصنف في حواشي ألفية ابن معطى في الصحاح ان في القوس التذ كبر والتانيث وانه جاء عليهما قويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدونشري فيه فظهر ان تقدم ان الحاق التاء لشجر وخمس مابس اه وأقول هذا مبني على ان الاشارة في قول الشارح ذلكم ارجعة الى ما لا لبس معه ولا داعي لذلك بل هنالك داعي لخلافه وانما الاشارة للتثنية التي لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الحاق ملبسا أولا فتأمل فعدم الالتحاق ليس شاذا فليس ذلك كجرب وعرب ودرع ونعل الخ فليتأمل (قوله وعرس بكسر العين

بغير تاء التذ كبر مسماها (وجراء وخيلي) حال كونهما (مصغرين تصغير الترخيم) فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم جيرة وجبيلة بالتاء عوضا عن ألف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم جيرة وجبيلة ولا تأتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * واختم بتاء التانيث ما صغرت من * مؤنث عارثا ثلثي * (بخلاف نحو شجر وبقر) من أسماء الاجناس (فلا تلحقهما التاء فيمن أنشهما) فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لثلا يلبس بال مفرد) المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خمسة وستية (لثلا يلبس بالعدد المذكور) المصغر (وبخلاف نحو زينب وسعاد) فلا يقال في تصغيرهما زينة وسعيدة (لتجاوزهما الثلاثة) فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما لم يكن بالتاري ذاليس * (وشذ ترك التاء في تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالواحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملة (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذودوقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن) وتانيثتهن (وعدم اللبس) وجمع المتأخرون من ذلك عشر بن لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كخم واهم العدد كخمس وناب للنائة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذودوخى وطست وطس وسور وقدر ونصف بفتحين وحرف وضرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وشذ ترك دون لبس * (و) شذ (اجتلابها) أى التاء (في تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) فقالوا ورثة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة وأمية بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فم مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف أمام وقد يمد بضم القاف وفتح الدال وبياء كنة ودال مكسورة بعدها ياء مشددة تحتانية وميم مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فالولم يظهر والتاء فيها الظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها لازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فط والى ذلك أشار الناظم بقوله * ونذر * لحاق تافيمنا ثلثيا كثر * (فصل) * التصغير من جملة التصارييف في الاسم فيصغر المتمكن كمار (ولا يصغر من غير المتمكن الا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (في التعجب) والثاني (الركب المزجي) علما كان أو عددا فالعلم

وعرس بضمها) قد عرفت معناها وقوله وذود الذودا لابل من الثلاث الى التسع وقوله وضحى هو صدر (كنه علبك) التمار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لثلا يلبس بضم حوة مصغرا اه وطاهرة ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحرر وقوله وطست هو الاء المعروف والطس لغة فيه قال في الصحاح الطست الطس بلغة طيبي وقوله وسور هو بقية الماء المشروب وضبطه في بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال في الصحاح النصف بالتحرير بك المرأة بين الحديشة والمسنة وقوله وحرف هي المناقة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو الغسل الايض وقوله ونعل هي معروفة (قوله وسمع في بعضها التانيث) من ذلك قدرو قديرة * (فصل) * (قوله أفعل) قال الدونشري ظاهرا ان أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر في ذلك اه وهو عجيب فقد تقدم في كلام الشارح في الكلام على شروطه وشذما أحسنه عند البصر بين (قوله أو عددا) على حذف

مضاف أي اسم غدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدوشري هذا تعليل لتصغير أفعل في الحقيقة التصغير للفعل لا للفعل وان كان التصغير في الفعل ظاهر اكما هو ظاهر وقوله بالملح لوقال بده الملاحه لكان أحسن اللهم ٣٢٥ الا ان يكون مصدرا سماعيا وقوله

ما يخ بضم أوله على التصغير
اه وضبط لفظ ملح في
نسخة مصححة بخط
الشارح بكسر الميم وفتح
اللام وهو على هذا جمع
لام صدر وقد ذكر في
القاموس انه يجمع عليه
وعلى ملحة وغير ذلك
فانه لم يذكر ملح بكسر
الميم وسكون اللام في
مصادر ملح قال أول المادة
الملح بالكسر المعروف
وقد يذكر والرضاع الى
آخيه ما قال وهو اسم جنس
للملاحه ويمكن ان يكون
هو الواقع في كلام الخليل
(قوله منه) حال من خمس
مقدمة لان صفة النكرة
اذا تقدمت عليها أعربت
حالا وكذا يقال فيما بعده
(قوله وذان وتان) فيه
نظر اذ هما معربان
والكلام في المبني غير
المتمكن وقد يجاب بان
ذلك غير مذهب من زعم
بناء هما وكذا يقال فيما
بعد (قوله في جمعها) في
قوله جمعها مسامحة
ظاهرة (قوله وجمع الذي
الخ) فيه مسامحة اذ الذين
وما بعده اسم جمع لاجع
(قوله زيادة ألف في
الاخر عوضا من ضم
الاول) فيه نظر لان

(كعبليك وسيتوبيه في لغة من بناهما) على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه (وأما من
أعربهما) أعرب ما لا ينصرف (فلا اشكال) في تصغيرهما لانهما حينئذ من أقسام المتمكن (و) العدد
نحو خمسة عشر فافعل في التعجب والمركب المزجي (تصغيرهما تصغير المتمكن) في ضم أولهما وفتح
ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة (نحو ما أحسنه وبعيلك وسيتوبيه) ونخبة عشر اما أفعل في
التعجب فقال الخليل في قولهم ما أميلع زيد الغاية عنون الشيء الذي يتصف بالملح كانه قالوا زيد مليح
وأما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله
وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة فاذلك صغروا الصدر (و) الثالث (اسم الإشارة) وتسمع ذلك منه في خمس
كلمات وهي (ذا) في التذكير (وتا) في التانيث (وذان) في تثنية المذكر (وتان) في تثنية المؤنث (وأولاه)
في جمعها (و) الرابع (الاسم الموصول) وتسمع ذلك منه أيضا في خمس كلمات وهي (الذي) للفرد المذكر
(والتي) للفرد المؤنث (وتثنيتهما) اللذان واللتان (و) جمع الذي (الذين والاولى) (و) هذه الكلمات
العشر من غير المتمكن (بوافقن تصغير المتمكن في ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب الياء الساكنة) (و)
الثاني (الترام كون ما قبلها) أي الياء (مفتوحا) الثالث (لزم تكميل ما نقص منها عن) الاحرف
(الثلاثة ويخالفه) أي تصغير المتمكن (في) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته
الاصلية) التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيه على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (و)
الثاني (زيادة ألف في الآخر) ان أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الاول وذلك في غير الهتوم بزيادة
تثنية أو) زيادة (جمع و) الثالث (ان الياء) التي للتصغير (قد تقع ثانية وذلك في ذواتنا تقول) في
تصغيرهما (ذبا وتيا) فيبقى الحرف الاول على فتحه وتأتي ياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة
عن ألف ذواتنا وتزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الحرف الاول (والأصل ذبا وتيا) بثلاث ياءات
أولاهما عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستعملوا ذلك مع زيادة ألف آخره (فحذفت
الياء الاولى) لان ياء التصغير جي بها المعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء
التصغير آخر اذا كانت ألف في زنة كته وهي الضمة ووقوع ياء التصغير طرفا يمنع لانها ان بقيت
ساكنة لم يمكن بقاء ألف بل كانت تقلب ياء في ذلك وقوع فيما فرمته وازالة ألف المعجولة عوضا
ووقوع ياء التصغير طرفا وان حركت فباء التصغير كالف التكسير فلا تتحرك فتعينت الاولى للحذف
وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذاتا في الوضع وان ألغى عن ياء وعينه ياء محذوفة وأما على قول
المكوفيين ان الألف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان وتان (ذيان
وتيان) ببقاء أولهما على فتحه وادغام ياء التصغير فيما بعدهما ولم يثبت بالف بعد النون لا طول بزيادة
علامة التثنية (وتقول) في تصغير أولاه (أوليا) ببقاء أوله على ضمة في حال التكبير (بالقصر في
لغة من قصر) وهم التميميون (وبالمدة في لغة من مد) وهم الحجازيون أما على لغة القصر فلا اشكال
وأما على لغة المد فقال الفارسي المحققنا ياء التصغير ثالثة وقبلنا الألف بعدها ياء وزيدت الألف قبل
الاخر ولم تزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير نحاسي الا قبل آخره مدة وقال المبرد لو المحققنا ألف التصغير
في آخر أولاه على المعادة في المردودات التست لغة المد بلغة القصر ويانه من وجهين أحدهما أن
ياء التصغير تقع ثالثة قبل الألف فتقلب الألف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل
فتقلب الهزلة ياء كما في عطاء فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

الألف في الياء المد قبل الآخر ولا تراد في جميع ما ذكر كما يأتي وكون الألف عوضا عن ضم الاول واضح في غير تصغير أولاه وأما هو فأوله
مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألغى عوض عن الضمة التي كان ينبغي ان تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل أقيمت الضمة
الاصلية (قوله فيما فرمته) هو الدقل (قوله وقبلنا الألف الخ) لوقال بعدها وأدغمت ياء التصغير فيها لكان أحسن (قوله عطاء) أي

تصغير عطاء فهو على حذف مضاف (قوله فاذا جاءت الالف الخ) فيه من غار ظاهر أما أولاً فلان الالف التي تزداد للتصغير إنما تكون في
المصغر لا في المكبر خلافاً لما هو ٣٢٦ صريح عبارته وأما ثانياً فلانه بعد حذف الالف اذا وقع التصغير على ما بقي يلفظ به هكذا الياء

بهمزة بعد الياء المشددة
فلا يلتبس بتصغيره على
لغة القصر اذ لا همزة
فليتامل وقد يقال اللبس
حاصل خطأ الاسمي اذا
لم يشكل بالهمزة (قوله
وقال الزجاج الخ) قال ابن
اباز وكلما قولين أي
قول سيبويه وقول
الزجاج مخالف للقياس
أما الاول فلما فيه من
زيادة الالف حشو وأما
الثاني فلما فيه من دعوى
انقلاب الهمزة عن الالف
وكثرة التغيير وفي كلام
بعضهم التصريح بان
الالف عوض وقد يقال
انها ليست عوضاً عن ضم
الاول لوجود ضمه وانما
خالف القياس لان
أخواته أعني ذواتها زيدت
الالف في آخرهما لا قبله
(قوله لئلا يلتبس الخ)
فيه نظر لان النون مفتوحة
في الجمع ومكسورة في
التثنية اللهم الا أن يقال
قد يغفل عن حركة النون
(قوله ثم جمعت الخ)
وحذفت الالف التي في
المفرد لالتقاء الساكنين
(قوله كما في دراهم الخ)
دراهم بالفاء بعد الراء
جمعا أي فلان وقع التصغير
على لفظه كما لا توقعه على

الثاني أن أولاء فعال فاذا جاءت الالف آخر اصدار أو لا أعلى فعلى كعباري فيجب حذفها لانها خامسة
وأما اذا قدمت فانها تصبح رابعة وما كان نجسة ورابعة لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور أدخلوا
الالف بعد الياءين وقال الزجاج همزة أو لا منقلبة عن ألف للفاذا قلبت ألف المدياء لوقوعها بعد ياء
التصغير رجعت الهمزة الى أصلها ثم تأتي ألف التصغير فتقلب همزة لوقوعها بعد ألف (وتقول) في
تصغير الذي والتي (الذي واللتيا) بابقاء أو لهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف
وانغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف (و) تقول في تصغير اللذان واللتان (الذيان واللتيان)
بفتح أو لهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يثبت بألف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضع في
المحاشي هذا الذي أراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سببوه
والا خفش فسيبويه يحذف الالف حذفاً اعتبارياً لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا
يقدرها البتة والا خفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيغزها وأصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر
فهل يقدر ان ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية
المتكبر وغيره أو يعتقد انها حذفت قبل مجيء ألف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني
لسيبويه ويظهر أثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والا خفش
يفتحهما كما في الاعلان (و) تقول في تصغير الذين (الذين) رفعوا والذين جراً ونصباً يضم ما قبل الواو
وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفاً كما تقدم في التثنية فكأنها
لا وجود لها والا خفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والذال على القولين
مفتوحة وفي شرح الشافية للجار بردي وأما اللذين فلانهم زادوا في الذين قبل الياء وقبل النون
ألفاً قصار اللذان ثم أبدلوا الفتحه ضمة والالف واو اللذان يلبس بالتثنية اه (واذا أردت تصغير
اللاتي) بجمع المؤنث (صغرت التي) لمفردة (فقلت اللتيا) كما تقدم (ثم جمعت بالالف والياء فقلت
اللتيان واستغنوا بذلك) الجمع المصغر مفردة (عن تصغير اللاتي واللاتي على الاصح) عند سيبويه فانه
قال في اللاتي واللاتي لا يحقر ان استغنوا بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كما في دراهم ودرهمات بل
المؤنث أولى مما لا يعقل بهذا الجمع والا خفش يصغرهما ويقلب الالف واو لانها صاروا حين حقرا
بمنزلة ضارب اذا جرى عليهم ما حكمه ويحذف الياء التي هي لامهما لان ألف التصغير تزداد فيبقى
الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي المحذوفة لانها طرف والمجازي يصغرهما
ولاكن يحذف الالف لانها زائدة والياء أصلية فتصير اللاتي اللاتي واللاتي اللتيا وهذا يلبس
بتصغير الواحد (ولا يصغري) من أسماء الإشارة (اتفاقاً) عند الجميع (للاباس) بتصغير ذاء ويشكل
عليه تصغيرهم عمرو وعمر على غير مع الالباس (ولا يصغري) (في) (الاشارة) (للاستغناء) عن
تصغيرهما (بتصغير تا خلافاً لابن مالك) في قوله في النظم منها تاتي قال المرادى وذلك يؤهم أن في
صغر كما صغرتا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل
فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذاء الذي وفروعه ما الا في ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث
غير تا خاصة اه والى جواز تصغير الإشارة والموصول أشار في النظم بقوله

* وصغروا شذوذ الذي التي * وذامع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما
والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغراً كما منعوا اعماله موصوفاً قاله أبو الحسن

لفظ اللاتي واللاتي بل اذا أردنا تصغيره صغرتا مفردة الذي هو درهم وجمعهما بالالف والتاء كما اذا أردنا تصغير اللاتي
واللاتي فابانصغر مفردهما الذي هو التي ونجمعه بالالف والتاء وفي بعض النسخ كما في درهم بالافراد وليس ظاهراً في التنظير فليتامل
(قوله مع الالباس) هذا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لا من باب الالباس وقد يفرق بينهما بان ذاء ظاهراً في أنه تصغير ذاء لا في الالباس

(باب النسب) (قوله النسبة) قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسر هاء بمعنى الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدرون المضاف اليه ألا ترى أنك اذا قلت غلام زيد فعلام هو المضاف الى زيد واذا قلت قيمى فقيم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدة الصفة) أى فيما يأتى من رفعه المضمر والظاهر وفى أنه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف جل هو هو فيقال زيد مصرى كما يقال زيد ضارب وفى أنه يخص ٣٢٧ ويوضح (قوله لتدل الخ) هذا التعليل لا يثبت المدعى

ابن الباذش وحكى ابن العالج تصغير أو على أو به وبقي المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زيد
(هذا باب النسب)

وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من أهل تلك البلدة أو الضيعة وفائدتها فائدة الصفة وانما اقتضت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين تحقها والكثرة زيادتها وانما التحقت علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى الجرد عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات أولها لفظى وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنى وهو صيرورته اسما لم يكن له وثالثها حكمى وهو معاملة معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم أنك (اذا أردت النسب الى شئ) من بلدة أو قبيلة أو غيرها (فلا بد لك من عملين فى آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة تصير) تلك الياء (حرف اعرابه) فتدأولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجر الصيرورته بمنزلة الآخر (و) العمل (الثانى أن تكسره) أى الآخر لمناسبة الياء كما فى يامى المتكلم والمخاطبة (فتقول فى النسب الى دمشق) بفتح الميم (دمشق) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ياء كيا الكرسى زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره وجب

(ويحذف لهذه الياء) المزيدة للنسب (أمور فى الآخر وأمور متصلة بالآخر) (أما) الأمور (التي فى الآخر) فستة أحدها الياء المشددة لواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعد سواء كانت زائدة أو كانت احداها زائدة والآخرى أصلية فالاول وهو ما آخره يا آن زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (نحو كرسى) مما آخره يا آن ليستا للنسب (وشافعى) مما آخره يا آن للنسب (فتقول فى النسب اليهما كرسى وشافعى) فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب (فيحذف لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير) فيقدر أنهم مامع الياء المحذرة للنسب غيرهما بدونها (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديرى أثر فى الصناعة وذلك انه اذا (كان بخاتى) جمع لخاتى بياء موحدة فحاء معجمة فتاء مشددة فوقانية (علما للرجل) فانه يكون (غير منصرف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال فى الصحاح الواحد بخاتى والجمع بخاتى غير منصرف لانه بزنة جمع جمع الجمع اه بتكرير جمع (فاذا نسب اليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلقت ياء أخرى غيرها وهي أجنبية لم تكن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مغايل وبعده مغايل وقيد بقوله علما ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفردة ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما معطل لم مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى لا صيغة منتهى الجموع (والثانى) وهو ما احدى ياءه زائدة والآخرى أصلية (نحو مرمى) بالتشديد اسم مفعول من الرمى (أصله مرمى) كضروب

الاعلى بعد فليتامل
وعلى ابن اياز تشديدها
بقوله لتجترى بوجوه
الاعراب كقولك بصرى
وبصريا وبصرى ولو
كانت مفردة لاستثقلت
عليها الضمة والكسرة
(قوله قال فى الصحاح
الواحد بخاتى الخ) قال فى
الصحاح والبخت من الابل
معرب أيضا وبعضهم
يقول هو عربى وينشد
لسن البخت فى قصاع
الخنيج الواحد بخاتى والآخر
بختية وجمعه بخاتى غير
منصرف لانه بزنة جمع
الجمع ولك أن تحذف الياء
فتقول البختى والثانى
والمهارى فاما ما جدى
ومداينى فصرفان لان
الياء فيهما غير ثابتة فى
الواحد كما تصرف المهالبة
والمسامة اذا أدخلت
عليهما ياء النسب اه
كلام الصحاح بخروقه
(قوله بتكرير جمع) قد
يقال الموجود فى عبارات
القوم بزنة جمع الجمع تامل
(قوله فوزنه قبل النسب
الخ) قال الدونشرى فيه

نظروا وجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلامه قبل وأصل بناء الكلمة بخت فالباء فاء والحاء عين والتاء لام فاذن وزنه جمعا
وعلمنا من قوله لا منه فعلى لا مغايل ووزنه بعد النسب فعلى أيضا هذا هو الوزن التصريفى والكتهم ذكر واثى باب موانع الصرف فى
مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما ينبغى مراجعته ثم ظهر أن قوله فوزنه قبل النسب مغايل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لا أنهم
اعتبروا ههنا الوزن العروضى لا التصريفى وقوله وبعده مغايل كناية عن عدم وجودها فليتامل ذلك حق التامل هذا والحق أن كلام

الشارح منظور فيه (قوله كما في ثمر) ٣٢٨ أي فانه عند النسب يفتح ثانيه كما سيأتي قريبا (قوله وقول المتكلمين في ذات الخ) قال

الدنوشري وينبغي أن يكون قولهم خلوتى في المنسوب الى الخلوة محنا أيضا وقد قلت في ذلك وأدخل تاء الخلوتى من الخطا قياسا على البصري قالتا تحذف (قوله بحذف التامه) أي وحذف التامه من خليفة أيضا ما سيأتي (قوله والدليل على انها اصطلاحية الخ) بهذا يدفع ما أجاب القناري في شرح ايساغوجي من أنه لا يلزم انتساب الشيء الى نفسه على تقدير أن التسمية لغوية لأن الذات اطلاقا أحدهما حقيقة الشيء والثاني ما صدقها فالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب اليها بمعنى المصدق كما يمكن نسبة جزأى الحقيقة الى ما صدقها (قوله وإنما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أي وإشارية وموضوعة (قوله تشبيها باللف ملهى) فيه نظر فان قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو ملهى فكيف ياتي التشبيه (قوله لأن شبيها باللف التانيث) هكذا في بعض النسخ والصواب بناء التانيث (قوله خبر الأرجح) فيه نظر وإنما هو معطوف على المحذف كما

اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالساكنون (ثم قلبت الواو ياء والضممة كسرة) لتسلم الياء من قلبها واوا (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو الزائدة (في الياء) الاصطلاحية لاجتماع المثلين (فإذا نسبت اليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب (قلت مرعى) هذا هو الافصح (وبعض العرب يحذف) الياء (الاولى لزادتها ويبقى الثانية لصالها وقلبها ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم يقلب الالف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم يقلب الالف ياء لثلاثا لاجتماع الكسرة والياء (آت) (فتقول مرموى) وأطلق في النظم قوله ومثله مما حواه حذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط) فرار من الاجحاف وتعيذت للحذف لسكونها (وقلبت الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) قلبت (الالف واوا) كراهة لاجتماع الياء (آت) (تقول في أمية أموى) وجاء أمي ياربيع يا آت اذ ليس قبلها كسرة (وان وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منهما بل تفتح) الياء (الاولى) كما في غير (وتردها الى الواو) ان كان أصلها الواو (والا بقيت على صورتها) (وتقلب) الياء (الثانية واوا) لثلاثا لاجتماع الياء (آت) (تقول في طي وحى طووى وحوى) لانها من طويت وحييت الامر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (تاء التانيث تقول في مكة مكى) يحذف التاء لأن بقاءها وقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكئية وإيقاع تاء التانيث حشوا (وقول المتكلمين) في علم الأصول الدينية (في) النسبة الى (ذات ذاتي وقول العامة في) النسبة الى (الخليفة خليفة) بآيات تاء التانيث فيهما (لحن) أي خطأ لخروجه عن القاعدة يقال للخطي لحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (وصوابها ذووى وخاني) يحذف التامه منها وهما ذامبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكافي في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال ذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز أن تكون المساهية ذاتية والالزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك اهـ والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات مراد بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وإنما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة وأذارت عادت العين الى المصححة فتصير على تقدير ذوتهم قلب الالف واوا فتقول ذووى الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (الالف ان كانت متجاوزة للاربعة أو) كانت (رابعة متحركة كاتاني كاتما فالاول يقع) في ثلاثة (في ألف التانيث كجباري) بالحاء المهملة والياء الموحدة والراء الطائر (و) في (ألف اللحاق كجبركي) يفتح الحاء المهملة والياء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهري القراء وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين (فانه ملحق بسقر جل و) في (الالف المنقلبة عن أصل كصطفى) فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول جباري وجبركي ومصطفى يحذف الالف فيهن وجوبا للطول (والثاني) وهو ما ألفه رابعة وثاني كاتما متحرك (لا يفتح الا في ألف التانيث كجبركي) يفتح الجيم والميم والراء صفة يقال حجاز جزى أي سترع من الحجز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جزى يحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة (وأما الساكن ثاني كاتما فيجوز فيها القلب) واوا تشبيها بالالف ملهى (والحذف) تشبيها بتاء التانيث لزادتها (والأرجح في التانيث كجبركي المحذف) لأن شبيها بالالف التانيث أقوى من شبيها بالمنقلبة عن أصل (و) (الأرجح) في اللحاق كجبركي (فانه ملحق بجعفر و) في (المنقابة عن أصل كملهى) من اللهو فالله منقلبة عن واو (القلب) خبر الأرجح وإنما كان الأرجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف اللحاق ورجوعا الى الأصل في الثاني (والقلب في نحو ملهى) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه في نحو علقي) مما ألفه زائدة لللاحق

ان قوله في اللحاق عطف على قوله في التانيث وهو عطف على معمولي عامل واحد وهو جائز والعدله (والحذف)

ان المعطوف على الخبر خبر

وقال بعضهم اذا قلنا
الالف واوا في نحو ملهى
وحبلى وعلقى جازا لا تيان
بالف قبلها فتقول
حبلى لاوى وعلقاوى
وملهى (قوله اسم
الموضع حانية) هو
بتخفيف الياء قال
السيرافى ذكر أصحابنا ان
الموضع الذى يباع فيه الخمر
يقال له حانية كحانية
والمعروف حانة ولعل
الذى قال الحانوى جعل
البقعة حانية لانها تعطف
على الشراب باللطف
واللذة وفي شرح الشواهد
قال سيبويه الوجه الحانى
لانه منسوب الى الحانة
وهو بيت الخمار وانما جاز
ان يقال حانوى لانه بنى
واحدة على فاعلة من حنا
يحنوا اذا عطف بريدانه
نسبة الى مقدور كما أشار
اليه السيرافى والذى
في الصحاح والقاموس ان
الحانية أى بالتشديد الخمر
منسوب الى الحانة وهو
موضع بيعها (قوله فان
قلت الخ) قديقال ان
الفتح لغسة لا توجد
في الصحيح فلا حاجة الى
قوله فالجواب الخ وكثيرا
ما يخالف المعتل الصحيح
فليتأمل (قوله بكسرتين)
بل بثلاث كسرات كما هو
ظاهر (قوله أمل عليها)
في شرح الشواهد وأمل
من أملا الكتاب

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف
الاصل الامر (الرابع) مما يحذف الياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة اربعة) خامسة أو سادسة (كعتد
ومستعمل) تقول في النسب اليهمام عتدى ومستعمل يحذف ياء المنقوص وجوبا للطول (فأما) الياء
(الرابعة) كقاض فكألف المقصور والرابعة من نحو مسعى وملهى) مما تانى ما هى فيه ساكن وألفه
منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القلب والحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم ان
القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه (وليس في الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء أو واو (كفى
وعصى) من (ياء المنقوص) الثلاثة (كم) بفتح العين المهملة من عصى عليه الامر اذا التيسر ورجل
عصى القلب أى جاهل (وشج) بالشين المعجمة والجيم من شجى أى خزن (الا القلب واوا) فتقول فتوى
وعصوى وعصى وشجوى فاما قلبها في فتوى واوا وان كان أصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات وأما
في عصى فارجوع الى أصلها وأما في عمو وشج فلانما أردنا النسب اليهما ففتحنا عنيهما كما في غرق قلبت الياء
ألفا لتجر كها وانفتح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت ألف في حكما وتعليلا (وحيث قلنا الياء
واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها) على قلبها المتقرر ان يقلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا فان قلت فواجه
فتح العين في نحو قاض عنده من قال قاضى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب انه
نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة في)
كل ثلاثى مكسورة العين سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أم مكسورة وهما فالف مفتوح (فعل
كنهر) بالنون (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدؤل) المكسورة الفاء نحو (فعل كابل) فتقول في النسب
اليها نمرى ودؤل وابل بفتح العين فين كراهة توالي الياءين والكسرتين وذهب بعض الى بقاء كسر
العين فيما فاؤه مكسورة كابلى بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الأصلية لان الكسرة تعمل في جهة واحدة
فلا تنقل الامر (الخامس السادس) مما يحذف لياء النسب (علامة التثنية وعلامة جمع صحيح المذكر
فتقول في) النسب الى (زيدان زديدون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف زيدى) يحذف علامة
التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء
النسب وحذفت النون تبعاً لما قبلها لانها ما ز يادتان زيدتا معا فيحذفان معا (فاما قبل التسمية) بهما
(فأما) ينسب الى مفردهما (لا اليهما) (ومن جرى زيدان علما مجرى سلمان) في لزوم الالف والاعراب
على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبى مقبل لا خلف بن الاخر خلافا
للموضع (ألا يادى بالحى بالسبعان) أمل عليها بالبلا الملوأ

(قال) في النسب (زيدانى) بآثبات الالف والنون كما تقول سلمانى والسبعان تثنية سبع اسم موضع
والملوأ الليل والنهار (ومن جرى زيدون علما مجرى غسيلين) في لزوم الياء والاعراب على النون منونة
(قال) في النسب (زيدينى) بآثبات الياء والنون كما تقول غسيلينى (ومن أجراه) أى زيدون (مجري
هرون) في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو) أجراه (مجري
عربون) في لزوم الواو والاعراب على النون منونة (أو) الزمها الواو وفتح النون) كما ساطرون (قال) في
النسب على اللغات الثلاث (زيدونى) بآثبات الواو والنون كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى وأما جمع
صحيح المؤنث ففيه تفصيل (فنحو تمرات) بالمشناة كما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع (ان كان
باقيا على جمعيته) ولم ينقل الى العلمية (فالنسب الى مفرده) لئلا يجتمع تائيتان حين تنسب مؤنثا قاله أبو

(قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذي من قوله الذي يدفوق الخ وكذا قوله بعد والغبار فالحاصل ان السرا دق مشترك بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف القطن (قوله وبخلاف نحو مهيم الخ) قال الدنوشري تجويزه فيه ان يكون تصغير مهيام واضح وأما تجويزه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر لان ابن الحاجب صرح في شرحه لشافيته وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب ٣٣٠ لان مهوما اذا أريد تصغيره حذف منه احدى الواو ين فصار بعد تصغيره مهيموما ثم

قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيمامثل اسم الفاعل مكبر من هيم أيضا والنسبة الى مهيم المصغر هيمي بثلاث ياءات قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة فالياء انما جاءت عند النسب لا قبله فاندفع تجويز الشارح ان يكون مهيم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيم كتصغير مهوم أولا واذا نسب الى مهيم اسم فاعل قيل مهيمي بحذف الياء الثانية كطيبي في طيب فليتامل وقال أيضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال اذا زيدت ياء التصغير ثالثة تجتمع الياء والواو وهما ساكنان فتجرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الاولى ياء وتندغم الاولى فيها وتقلب الواو الثانية ياء أيضا فيصير كما ترى مهيم اه وأقول الذي قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه ان مهوما اذا صغر حذف

حيان (فيقال تسمى بالاسكان) في الميم لان مفردة ساكن العين قبل الجمع (وان كان علما فنحكي اعرابه) حالة الجمع حذف الالف والتاء معا (نسب اليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) للتانيث والعلمية (نزل تاءه منزلة تاء مكوة) نزل (ألفه منزلة ألف جزى) لكون ثاني ما هي فيه متحركا (فحذفهما) على التدريج فحذف أولا التاء كما في مكاة ثم الالف كما في جزى (وقال تسمى بالفتح) في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكتت العين في حالة بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العامة للفرق بين النسب اليه جمعوا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين (وأما نحو ضخمة) عما هو جمع صفة فقال الموضع محذوف (ففي ألفه) وجهان (القلب) واوا (والحذف لانها كالف حبل) بجمع ان كلا منهما صفة ساكن ثاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخمة وضخمى كما تقول حبلى وحبل (وليس في ألف نحو مسلمة) من الجمع وع القياسية (و) نحو (سرا دق) من المجموع الشاذة (الا الحذف) لكونها خامسة فتقول مسامى وسرا دق بحذف الالف والتاء والسرا دق قال في القاموس الذي يدفوق سخن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار الارتفاع المحيط بالشيء (وأما الامور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المنة تحت (المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ما هي فيه ياء العين كطيبة أم واو ياء كهين (فيقال في) النسب الى (طيبة وهين طيبي وهيني بحذف الياء الثانية) المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لثلاث يرجع الى تحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم انهم لم يقلب ألفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلب (بخلاف نحو هيم) بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد الياء المنة تحت وبالحاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هيمي باثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغم فيها (وبخلاف نحو مهيم) تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق أو من هام اذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز رأسه من الناس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة) التي هي عوض من ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهوم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبي حيان وتام يهذه الشهاب الحلي السمين (وكان القياس أن يقال في) النسب الى (طيبي) بتشديد الياء وبالهمزة (طيبي) بحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) وهي الاولى (ألفا على غير قياس) لانها ساكنة (فقالوا طائي) ولوقيل حذف الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا كان القلب على القياس * الامر (الثاني) مما يحذف الياء النسب (ياء فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها (كخليفة وخليفة تحذف منه تاء التانيث أولا ثم تحذف الياء) ثاني فرقا بين المسد كذا الصحيح اللام والمسؤنث (ثم تقلب الكسرة فتحة) كما في غمر (فتقول حنفي وصحفي وشذوقهم في) النسب الى (السليقة) وهي الطبيعة

منه الواو الاولى فصار مهيموما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم ادغمت فقلبت مهيم كلفظ اسم الفاعل من (سليقي هيم) وانه اذا نسب الى المصغر زيد فيه ياء لثلاث لئلا يلبس بالنسبة الى غير المصغر وخص بالزيادة لانه حذف منه احدى العينين وعلى هذا قالوا انما جاءت عند النسب لا قبله ومثله كما قال الغزالي مصغر مهيم اسم فاعل هيم والظاهر ان كلا الصنيعين غير متعين لانه يجوز في المصغر تعويض الياء قبل الاخر اذا حذف شيء من الاسم فتجوز الشارح تبعا لابي حيان وتلميذه السمين مبني على ان التعويض حصل في التصغير وابن الحاجب مبني على عدم حصوله فسقط كلام الدنوشري (قوله المدغمة فيها) لو حذف الياء من المدغمة كان أولى

(قوله واجتلاب فتحة الخ)

هذا أحسن من قول المتن
ثم تعاقب الضمة فتحة وقد
يقال ان الضمة تقلب
فتحة كقلب الواو والياء
ألفا في نحو وقال وباع
فليتأمل (قوله فيثقل
اللفظ به) مراد باللفظ
التلفظ به أي فيثقل
التلفظ به حال الفسك
فليتأمل * (فصل)
(قوله لان الالف) قال
الدونشري ينظر ماوجه
اتيانه بالالف ههنا
الهمزة انما قبلت نونا فيما
نحن فيه فكان الاولى ان
يقتصر عايتها ثم نظرت في
ذلك فظهر لي ان معنى
كلامه ما ضر حوايه في باب
منع الصرف من ان الالف
والنون في نحو سكران
يشبهان ألفي التانيث
ووجه الشبه مذكور ههنا
فلما حذمت المشابهة جاز
ابدال الهمزة نونا فليتأمل
أه وهو كلام غير وافي
بالمزاد اشكالا وجوبا
والحاصل ان القاعدة هنا
قلب همزة التانيث واوا
وقد قبلت فيما ذكر نونا
ووجه الشرح ذلك بالمشابهة
المذكورة مع انها بحسب
الظاهر غير واضحة
والجواب ان الهمزة لما
كانت متقلبة عن الالف
والالف مشابهة للنون في
الجملة كانت الهمزة أيضا
مشابهة للنون فتدبر

(سابق وفي) النسب الى (ع-يرة كلب) والى سليمة الازد (ع-يري) وسليمة والقياس فيهن سلقى
وعمرى وسليمة يحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عمرة غير كلب وسليمة غير ازدول كنهم فرقوا
بينهما والسليقة من يتكلم بسليقة أي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال

ولست بنحوي بلوك لسانه * ولكن سلقى أقول وأعرب

(ولا يجوز حذف الياء في نحو طويلا لان العين معلة فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحرک ما بعدها
وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولولم يقلبوا الزم الاستئصال قاله الجار بردي (ولا يجوز الحذف
في نحو جليله لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل) لو أذغمو الزم زيادة التغيير مع
اللبس * الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون
العين مضعفة (كجهينة وقرية) بالمشالة (تحذف تاء التانيث أو لا ثم تحذف الياء) لاسم (فتقول
جهني وقرطى وشذوقهم في) ان نسب الى (ردينة) رمع (رديني) بانيات الياء وتقول في النسب الى
عيننة وقوية عيني وقومي ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم
الحذف والسابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو قليلة) بضم القاف (لان العين مضعفة) وحذف الياء
يؤدي الى الثقل لولم يذغم أحد المثليين في الاخرين زيادة التغيير مع اللبس لو أذغم * الامر (الرابع) مما
يحذف لياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشواة) حتى من اليمن
(تحذف تاء التانيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثانيه لانهم لما حذفوا تاء التانيث وهي حرف صحيح دال
على معنى استعجبوا أن يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زاد الغير معنى (ثم قلب الضمة فتحة فتقول شذى)
وأما قولهم شذوى فعلى لغة من قال از دشنوة بشديد الواو قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من
وجوب حذف الياء فيهما واو قلب الكسرة فتحة في الاولى فلان علم فيه خلافا وأما فعولة فذهب سيديويه
والجوهري الى وجوب حذف الواو والضمة تبعها واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي
والمبرد الى وجوب بقاءهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها (ولا
يجوز ذلك) الحذف (في) نحو (فؤولة) بفتح القاف (لاعتلال العين) لاسم في طويلا (ولا) يجوز ذلك
(في نحو مولدة لاجل التضعيف) في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممنوع لان فعل
بفتح حين واجب الفل كطلل فيثقل اللفظ به * الامر (الخامس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل)
بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واوا (نحو غني وعلي تحذف الياء الاولى ثم تقلب
الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا)
كراهية اجتماع الياء مع الكسرتين (فتقول غنوى وعلوى) * الامر (السادس) مما يحذف لياء
النسب (ياء فعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام نحو قصي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية
ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) لاسم (فتقول قصوى وهذان النوعان) وهما
فعيل وفعيل المعتل اللام (مفهومان مما تقدم) في فعيلة وفعيلة (ولكنهما انما ذكرناهما استطرادا
وهذا) الموضع (موضعهما فان كان فعيل) بفتح الفاء (وفعيل) بضمها (صحیح اللام لم يحذف منهما
شي) وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل وعقيلي (وشذوقهم في عقيف وقريش) وهذيل (ثقف
وقرشي) وهذلي

* (فصل) حكم همزة المدود في النسب كحكمها في التثنية) فهي اما التانيث أو أصاية أو منقلبة عن
حرف أصلي أو عن حرف الالتحاق (فان كانت التانيث قبلت واوا كعمرى أو ياء لكون الهمزة أثقل من
الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياء مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن ويهراني في
النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان ألفي التانيث

(قوله وانماخير الخ) قال
الدنوشري كان صواب
العبارة ان يقال بين
حذفها وقلبها واوا وقال
ايضا قوله جاز فيه التصحيح
والقلب كان الصواب ان
يقال بدل التصحيح الحذف
لما في المتن انه يمكن ان
يقال مراد الشارح من
بقائها على حالها عدم
قلبها واوا ومعلوم انها
تتحذف مما في الكلام
على ياء المنقوص وكذا
المراد به جميعها فقد بر
(قوله واستثنى الخ) ينظر
هل هو صحيح أولا وهل
قوله بعد ذلك والمحموظ
الخ يفهم عدم جواز النسبة
الى المضاف فيما ذكره
هناك أولا (قوله لانه
المقصود ببدلولة) قال
الدنوشري ينظر ما معناه
اه ووجه التنظير واضح
لان المدلول مدلول لكل
من المضاف والمضاف اليه
لصيرورة الجميع علما
بالوضع او الغلبة لا قرينة
لاحد الجزأين على الآخر
فكل منهما كحرف من
حروف المباني (قوله من
جزأى المضاف) تبع فيه
غيره ولو قال من المضاف
والمضاف اليه كان أولى
وينظر هل يجوز فيما ذكره
النسب الى الضدر أولا
* (فصل) *

ومن العرب من يقول صناعاوى وبهر اوى على القياس (أو) كانت (أصلها سلمت) من القلب غالبا
لقوتها باصالتها (نحو قرأى) في قراءه هو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاحود
التصحيح قاله في التسهيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (اللاحاق) نحو علباء (أو) كانت بدلا من
أصل (نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا أثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة
والقلب واوا فيهما (فتقول كسأى) بالتصحيح (وكسأوى) بالقلب واوا رجوعا الى الأصل (وعلباوى)
بالقلب واوا تشبيهها بالف التانيث (وعلباى) بالتصحيح تشبيهها بالأصلية والعلباء عصب العنق
والهمزة فيه منقلبة عن ياء زبدت لللاحاق بقمر طاس ولا يخفى ما في الأمثلة من النشعر على خلاف الترتيب
* (فصل) * ينسب الى مصدر العلم (المركب) ويحذف العجز لاستئصال النسبة الى كلمتين معا فحذفوا
الثانية كما حذفوا ثانيا التانيث (ان كان التركيب اسناديا كتأبطى وبرقى في) النسبة الى (تأبط شرا
وبرقى نحره أو فرجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معطلا (كبعلى ومعدى أو معدوى في) النسب الى
(بعلى ومعدى كركب) وانما خير في الياء بين ابقائها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفته الجزء الثاني
صار الجزء الاول منقوصا ويا المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضى
وقضوى والارجح التصحيح كما تقدم في النسب الى المرحى خمسة أوجه أحدها ما ذكره الموضع تبعا
لتنظيم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكى وكربى
واختاره الجرحى الثالث أن ينسب اليهما معا فلا تتركيبهما فتقول بكى بكى ومعدى كركبى واختاره أبو
حاتم وآخرون وانشد عليه السيرافى

تزوجها رامية هرغرية * بقضلة ما أعطى الأمير من الرزق

فنسبها الى رام هرغرية بلدة من نواحي خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلى بكى
ومعدى كركبى الخامس ان ينسب الى المركب اسماعلى فعلى ينسب اليه قالوا في النسب الى
حضر موت حضرمى (أو اضافيا كمرثى) بكسر الراء تبعه الكسرة الهمزة (ومرثى) تحذف الهمزة الاولى
وقفع الميم والراء في) النسب الى (امرئ القيس) قيل وامرئى شاذ عند سيبويه والمطر دعه عند مرثى يحذف
الهمزة وقفع الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس

اذا المرثى شبهه بنات * عقدن برأسه ابة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندى فانه ينسب اليه مرقسى (الا ان كان) المركب الاضافى
(كنية كائى بكر وأم كلثوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كائى عمز وابن الزبير فانك) تحذف صدره
(وتنسب الى عجزه) لانه المقصود ببدلولة (فتقول بكربى وكثومى وعمرى) وزبيرى (وربما الحق بهما
ما خيف فيه اللبس فتقولهم في) النسب الى (عبد الأشهل أشهلى) في النسب الى (عبد مناف منافى)
فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدى
لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والأشهل صفة لرجل ومناف اسم لصنم والحاصل ان المركب
الاضافى ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث
ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيها الى الصدر وشذ بناء فعل من
جزأى المضاف منسوب الىه والمحموظ من ذلك تيملى وعبد رى ومرقسى وعبيقسى وعيشمى في النسب
الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس

(فصل) * اذا نسبت الى ما حذف عينه وصحت لامه رددتها وجوبا في مسألة واحدة نحو رب بتخفيف
الباء وأصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ردى برد العين ساكنة
ولا تحرك لثقل الفل اجاعا (واذا نسبت الى ما حذف لامه رددتها وجوبا في مسألتين احدهما أن

(قوله لزم انفتاحها) لم يبين وجهه ولا رأيه في كلام احد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لابن جني فاما شاه فوزنه فعلمه ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من اصحابنا بمدينة السلام في العين منها هل هي ساكنة او متحركة فادعى انها متحركة فسالته عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها الف لا نهالو كانت ساكنة لو جب اثباتها كما ثبتت في حوضه ثوب فقلت نحن مجمعون على ان ساكن العين هو الاصل وان الحركه زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلابها الف لا غير دليل على ان اصلها الحركه لان الحركه دخلتها المحاورتها التانيث التي لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوقه هناك فاصل شاه شوهة فاما احذفت الهاء بقيت شوهة فتحو الواو اتاء التانيث فانقلبت الفاء فان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت وزالت الفاء ان تعود الى ساكنها * قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تترك بحالها عند سبيل دليل انه لم يحتج على تحريك العين يدعنه في قوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * لانه قد جاء مثله ٣٣٣ فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله

يديان بيضا وان عند محكم
قد يعنعا بك أن تضام
وتصهرا

اه ملخصا ولم يبين وجهه
حذف الهاء ولعله اعتباطا
لمجرد التخفيف وبه
يعرف ما في كلام الشارح
وانه مشكل من وجهين
الاول ان مجاودة الهاء
ليس من أسباب تحريك
الواو الثاني ان التاء موجودة
في شوهة باعتبارها فكيف
يقول انها عوض عن
الهاء المقتضى لعدم وجودها
مع الهاء الا ان يقال ان
معناه انه قصد بها العوض
ولله در اللقاني حيث قال
عند قول المصنف
اصلها شوهة بهاء أي
حذفت الهاء للتخفيف
وفتحت الواو لاجل تاء
التانيث بعدها فقلت ألفا
(قوله وعلى القولين قلبت
الخ) فيه تأمل وعبرة
بعضهم واعلاما يعني

تكون العين معثلة كشاه أصلها شوهة) بسكون الواو كحقيقة ثم لما اتيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التاء (بدليل قولهم) في تكسيرها (شياء) بالهاء وقلب الواو باء لان تكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا نسبت الى شاه رددت لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفا وترد الى ساكنها الاصل فتسلم من القلب ألفا ذهب سيبويه الى الاول وأبو الحسن الاخفش الى الثاني (فتقول شاهي) على مذهب سيبويه لانه لا رد الكلمة بعد رد محذوفها الى ساكنها الاصل بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها ألفا التحركه سا وانفتاح ما قبلها (وأبو الحسن يقول شوهي) بسكون الواو ولا يقلبها ألفا (لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى ساكنها الاصل) فيمنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع والوافق النسب الى عند دوى وحكي عن أبي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه * المسئلة (الثانية) مما يجب رد لامه (ان تكون اللام قدردت في تشية) كأب وأوان أو في جمع تصحيح لمؤنث (كسنة وسنوات) في لغة غير أهل الحجاز (أوسنات) في لغة أهل الحجاز (فتقول) في النسب الى أب وسنة (أبوي وسنوي أوسني) يرد اللام كما ردت في التشية والجمع بالالف والتاء لان النسب أقوى على الرد لانه أجل للتغير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهار المزيتسه في الرد (وتقول في) النسب الى (ذو وذات ذروي) باتفاق سيبويه وأبي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولا مهايأه لان طويت أكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظر الى أن الاصل السكون والى أن لا مهايأه وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلب الالف واو في النسب وذات هي ذو وزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذروي (لأمرين اعتلال العين ورد اللام في تشية ذات نحو ذواتا أفنان) بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس بقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتشية والتاء التانيث كل في مسلمات وانما صحت العين حال التكميل واعلمت حال النقص لتلايجمع اعلا لان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص (وتقول في) النسب الى (أخت أخوي كما تقول في) النسب الى (أخ) أخوي (وتقول في) النسب الى (بنت بنوي كما تقول في) النسب الى (ابن) بنوي (اذا رددت محذوفه لقولهم) في الجمع بالالف والتاء (أخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية) وتقدم ان ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب (وسره) أي وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر (ان الصيغة) أي صيغة أخت وبنات

ذو على مذهب الخليل أن يقال ان الضمة على الواو مستثناة لاجتماعها مع الواو فنحذف ثم الواو التي هي اللام لا لتقاء الساكنين ثم تضم الدال المناسبة الواو على مذهب سب يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فالتقى ساكنان فنحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبني وتبين التمكين لا يدخله فتحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتضم الدال لمناسبتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدوشري فيه نظر ظاهر وقوله وانما صحت يحتاج الى تأمل اه وقوله فيه نظر ظاهر منشؤه التخفيف لان الذي في النسخ الصحيحة عن منقلبة عن واو يعني أن الالف عن الكلمة وهي منقلبة عن واو ومعنى قوله ثانيا وانما صحت أي لم تقاب ألفا كما قلبت في ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها فلا اشكال (قوله وتقدم أن ما وجب الخ) قال الدوشري فيه نظر بالنسبة الى بنات فلم ترد لامها في الجمع بخلاف أخوات ويرد هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت أعيدت في بنات

الا انها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك البعض وان كان فيها طول ان قيل بنات واخوات فيهما بناء الواحد لانهما بنت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهززة وقد تغير ذلك في الجمع فخواه ان هذا ليس بتغيير للمفرد بل رجوع الى الاصل وكان الاصل ان يقولوا بنات لكن لما تحركت ٣٣٤ الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فحذفوا الالتقاء الساكنين

ولم يفعلوا ذلك في اخوات لان بنات أكثر استعمالا تخففوه لذلك اه وأقول قد بين اللغاني أن الموضع اشار الى رد الواو في بنات لانهم لما قالوا بنات بفتح الباء وتحريك النون مع أن الباء في المفرد مكسورة ونون ساكنة دل على انهم ردوها في الجمع الى صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام المحذوفة فية دردها في الجمع لطريان حذفها منه بعد ذلك وقال بعض الفضلاء انما أعيدت اللام في اخوات لانها واو ومفرد اخوات أخت بضم الهززة والواو بنت الضمة فاسب رجوع الام في جمع ما أوله مفتوح بالبت ولا يخفى ان نكتة النحاة من زهر الادب الذي لا يحتمل الفسرك (قوله بحذف التاء الخ) معناه انا نحذف في النسب تاء أخت وبنت ونردهما الى صيغة المذكر كما نفعل ذلك اذا أردنا جمعهما فاننا نحذف تاءهما ونحلب تاء الجمع ونردهما الى صيغة المذكر (قوله فعل الصحيح عند

(كلها للتأنيث) وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للتأنيث بالثلاثي (فوجب ردها) أي رد صيغة أخت وبنت (الى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء في) النسب الى مكة وبصرة نحو (مكي وبصري) في الجمع بالالف والتاء نحو (مساءات) لثلاثية تاء التأنيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل أجروا الياء وان كانت للالحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالاثوث وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء (ويونس) يوافق على حذف التاء في الجمع فيجرى بها مجرى تاء التأنيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينهما وبين ياء النسب فيجرى بها مجرى الملحق به ويبقى أولهما على حركته (يقول فيهما أختي وبنتي محتجا بان التاء لغير التأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وصيغة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو قناة وقناة (ولانها لا تبدل في الوقف هاء) وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو رجمة ونعمة (وذلك) المذكور من كونها ليست للتأنيث (مسلم ولكنهم عابوا صيغتهما) مع تاء الاحاق (معاملة) غيرهما مع (تاء التأنيث بدليل مشكلة الجمع) بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالالف وتاء زيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اخوات وبنات وألزمه الخليل ان ينسب الى الهنت ومنه بانيات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويحجب عن مشكلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا يسب فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى الاثوث بالمنسوب الى المذكر وعن مشكلة هنت ومنه بان التاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنت لان التاء في هنت في الرضل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء أخت وبنت فانهما يشبهان وصلا ووقفا على صورتهما وفي المشكلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف واية اء الاسم على وزنه فتقول أخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهززة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني أو بنوي كما ياتي في ابن (ويجوز رد اللام وترها في ما عدا ذلك) وهو ما صحت عينه ولم ترد لانه في تنبيه ولا جمع (نحو يدودم) مما لا معة معتلة محذوفة ولم يعوض منها شيء (وشقة) مما لا معة صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التأنيث (تقول يدوي) برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات (أويدي) بغير رد للمحذوف (ودموي) بالقلب والرد (أودمي) بغير رد (وشقي) بغير رد (أوشفهي) بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره في شقي وشفهي بالرد وعدمه (قوله الجوهري وغيره وقول ابن الجوزي انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه) من جواز الامرين (ان سلمناه فان المشكلة) التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركة (قياسية لاسماعية) حتى يقتصر على المسموع منها (ومن قال) في شقة (ان لامها واوفانه يقول اذارد) اللام (شفوي) بالواو (الصواب ما قدمناه) من أنه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء (بدليل) رجوعها في قولك (شافهت والشفاه) بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وأصل يدودم وشقة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والافخش وذهب

ابن

سيبويه) لان قولهم في جمع دماء يدل

على انه فعل بسكون العين لانه كدور ولا عوطي وظباء وأما قوله يقطر الدماء وقولهم الدميان فسادا لاعتداده وقال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الى تحريك العين من دم لانه مصدر دميت دماء مثل هويت هو ي قال ابن السراج وليس بشي لان دما جوهروا المصدر حديث فهذا غير ذلك فقوله دم دمي دما انما هو فعل ومصدره اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب فاما قوله فاذا هي بعظام ودماء

فعل حذف مضاف أي ذي دماء وكذا قوله يقطر الدماء ليس في قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحريك العين من دم لأم الما
جرى عليها الأعراب في قولهم دم ودماء ثم رددت اللام في التثنية بقيت الحركة في العين ٣٣٥ على ما كانت عليه كما قال يديان ييضوان

وأجمعوا على سكون العين
من يدها مخلصا وبه يعلم
وجه تضعيف كلام المبرد
(قوله في الرد إلى السكون
الأصلي وعدمه) يتأمل
ذلك فإن اسم لم يعرض لعينه
تحرك حتى يقال تبقى
الحركة العارضة بخلاف
شاة (قوله أي الفاء والعين)
قال الدونشري هما
تفسير أن الضمير
المنصوب في قوله رددتها
وضر حوا في نحو ذلك بأن
مابعدا أي عطف بيان
على ما قبله وهنا لا يصح
ذلك لأن عطف البيان لا
يكون متبوعه ضميرا
فليتأمل اه ولا يخفى
سقوط هذا الاعتراض
لأنهم قالوا إن ما بعد أي
عطف بيان أو بدل وحيث
تعذر كونه بياناً فهو بدل
ثم إن هنا اشكالا أقوى
مما قاله وهو أن الضواب
في الضمير الراجع للعطوف
بأوال تنوينية وجوب
لما تابقة وأوهنا تنوينية
فكان الواجب أن يقول
رددتها وعلى تسليم أنه
بفرد بعدها كالتالي للأبها
فكان الواجب رددته
ونظير ما هنا قوله تعالى
واذا رأوا تحبارة أو لهموا
انقضوا إليها وقد استشكل
ما في الآية وأجيب بأن

المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردي وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء
وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والآخرش من الرد إلى السكون
الأصلي وعدمه (وتقول في ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابن واسم) بعدم رد
اللام (فإن رددت اللام) حذفتم همزة (قلت بنوي وسموي بإسقاط همزة) ولا تقول ابنوي
واسموي بالهمزة ورد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو ويأتي
الخلاف في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم
والآخرش يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لا غير وتقول في ابنم بري أنه الميم ابنموي وابنموي ولا تقول
ابنموي لما ذكره على الأول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الأعراب (وإذا نسبت إلى ما حذفتم
فاؤه أو عينه رددتها) أي الفاء والعين (وجوب في مسئلة) واحدة (وهي أن تكون اللام معتلة كبرى
علما) وأصل يرى برأي نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفتم الهمزة وهي عينه (وكشية) وهو كل
لون يخالف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة إلى الشين ثم حذفتم الواو وهي فاؤه
وعوض منها تاء التانيث (فتقول في) النسب إلى (يرى) علم (يرى) بنمختين (على الياء والراء) (فكسرة)
قبل الياء وردد العين وهي الهمزة (على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد) المحذوف (وذلك لانه
يصير) بعد الرد (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جرزي) بالميم والزاي (فيجب حينئذ حذف
الالف) لأنها أربعة متحركة ثانی كاتها (وقياس قول أبي الحسن برئي) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف
الالف (أو برأوى) بقلب الالف واوا (كما تقول) في النسب إلى ملهى (ملهى) بحذف الالف (وملهوى)
بقلبها واوا لانه إذا حذف حرف يرد الساكن إلى أصله فإذا حذف المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء إلى
سكونها الأصلي فيصير برأى بوزن جرزي والمقصود إذا كانت ألفه رابعة ثانی ما هي فيه ساكن كجلى
يحوز في ألفه وجهان حذفها وقلبها واوا (وتقول في) النسب إلى (شية على قول سيبويه) في إبقاء الحركة
بعد رد المحذوف (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لأنك لما رددت الواو) الأولى المحذوفة وحذفت
التاء (صار الوشي بكسرتين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كابل) بكسر الهمزة والياء
(فقلبت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالي المكسرتين والياء من (كما تفعل في ابل) إذا نسبت
إليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الألف واوا) لأن الألف المقصورة
الثالثة يجب قلبها واوا (وتقول) (على قول أبي الحسن وشي) بكسر الواو والياء الأولى وسكون الشين
بينهما لانه يرد العين إلى سكونها الأصلي وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفا إذا لم يقتض له
(ويمتنع الرد في غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول في) النسب إلى (سه) بفتح السين المهملة وبالفاء
وهو الدبر مما حذف عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعدها حذف فاؤه (وأصلها سته ووعده) بكسر
الواو وحذف من الأول عينه وهي التاء ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منها تاء التانيث (بدليل)
رجوعه إلى الأصل في (استاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو بغير تاء (سهى) بلارد (لاستهى) يرد العين
(وعدى) بلارد (لا وعدى) يرد الفاء (لأن لامها صحيحة) وإنما لم يرد المحذوف منهما فرقاً بين النسبة إلى ما
حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لأن اللام محل التغيير فهو أولى بالرد وجمع عدوى
في النسبة إلى عدة وليس هذا رد الفاء المحذوفة والأوجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن
المحذوف (وإذا سميت بشئ في الوضع) حال كونه (معقل الثاني ضعفته) أي الثاني (قبل النسب) فردت
عابه من جذه مثله (فتقول في لووى علمين لووى بالتشديد فيهما) وذلك أنك زدت على الواو واو وعلى

الضمير في الياء عائد إلى الرؤية المفهومة من رأوا المساطعة على الأمرين كما بيناه في حواشي الفاهي وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال
لوقال وأصلها وشي بلقاء لكان أحسن كما سيأتي في عدة فينظر ما الفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله بما كانت لامه معتلة

(قوله لما تقر أن الهمزة فتح) كان ٣٣٦ توجيه هذا الكلام ان التضعيف بمنزلة الاصل حتى يقال الهمزة بدل من أصل

(فصل)

(قوله كأبائيلي) قال
الدنوشري صرح البيضاوي

بما يدل على ان له واحدا
من لفظه فانه قال معب
أبائيل أي جماعات أبالة
وهي الهمزة الكبيرة
شبهت بها الجماعة من
الطير في تضامها وقيل لا
واحد لها كعباديد
وشماطيظ اه وأقول ما
صرح به البيضاوي سبقه
اليه الزنجشري فقال
أبائيل خرائق الواحدة
أباله وفي أمثالهم ضغت
على أبالة وهي الهمزة
الكبيرة شبهت بالهمزة
من الطير في تضامها بأباله
وقيل أبائيل مثل عباديد
وشماطيظ لا واحد لها
اه هذا وقد سقط من
خط الدنوشري بين جماعات
وأباله لفظ جمع وعبارة
البيضاوي جماعات جمع
أباله (قوله كالعلم) فيه
نظر فان الاصول علم على
العلم المخصوص وقوله
قبالة لاختصاصه بطائفة
بأعيانهم يقتضي ان
الانصار علم فيكون
ككلاب وانمار فليتامل
(قوله المذكور من اسم
الجمع الخ) أشار الى توجيه
اسم الإشارة مع تعدد
المشار اليه وانه لا يحتاج
الى تاويل وان ما أول
فيه غير واضح في باب الاضافة

الياء ياء ثم أدغمت احدهما في الاخرى (وتقول في لاعلاما بالمد) وذلك انك زدت على الالف ألفا أخرى
فاجتمع ألفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاورسا كمن وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا
نسبت اليهن قلت لوى) بتشديد الواو (وكيوى) لما تقر أن حرف العلة المشددا اذا كان بعد الحرف
الأول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى أصلها وتفتح كما في غرو وتقلب الثانية واو والثالثة لا تجتمع الياءات وان
كان واو أبقيت اذ ليس اجتماع الواو بين الياءين في الاستئصال كاجتماع الياءات الأربع (ولأى أو
لاوى) لما تقر أن الهمزة اذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واو هذا اذا قلنا زدنا على
الالف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدناها همزة من أول الامر فانه يقول لأى لاغـير ولا يجوز لاوى الا
على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الخباز (كما تقول في النسب الى الدوق) بفتح الدال المهملة وتشديد
الواو وهو البادية (والحى) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكسائى) بالمد (دوى)
بتشديد الواو (وحوى) بفتح الياء (وكسائى) بالتصحيح (أو كساوى) بقلب الهمزة واو ولا يخفى ما في
كلامه من التنظير بالالف والذشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف أحد أصوله
ثلاثة أنواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الردوم ويمتنع
فالاول مالا منه معتلة نحو شية ويرى علما والثاني مالا منه محيطة نحو وعدة وسه والثالث نوعان واجب الرد
وجائزه والاول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه في التثنية كأب وأخ وما ترجع في الجمع بالالف والتاء كأخت
وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يدوم وشقة والنسبة الى ثنائى الوضع
خارجة عن ذلك

(فصل وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) له مفرد من
لفظه أو لا فالاول كحصى وركبي والثاني (كقوى ورهطى) ولا يرد الى مفردة في اللفظ فلا يقال صاحبي
وراكبي ولا الى مفردة في المعنى فلا يقال رحلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس
كشجرى) لا يقال يحتمل ان يكون منسوب الى مفردة وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكى لانا تقول ليس
الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعير شعيرى باثبات الياء بعد العين
ولو كان منسوب الى الشعيرة لقيل شعيرى بحذف الياء المشناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس في فعيلة فعلى
كفرضى في فريضة قاله خطاب الماوردى في الترشيع (أو) بكونها (جمع تكسير) حال كونه (لا واحدا) من
لفظه (كأبائيلي) وعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه أوله واحد ولكن شاذ
كما سني جمع حسن حكاة أبوزيد نزلوا الشاذ بمنزلة المعلوم (أو) حال كونه (جاري مجرى العلم) لاختصاصه
بطائفة بأعيانهم (كأنصارى) نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم بأعيانهم حتى التحق بالاعلام
والاصولى نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب وانمار علمين)
لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافرا علما (فليس مما نحن فيه لانه واحد) بالشخص وانسلخ عنه الجمعية
بواسطة العلمية (فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة) ولا ترد فيقال كلابى وانمارى وضبابى ومدائى
ومعافرى وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان أمن اللبس قاله في التسهيل ومشلوه بالفراهمى بالفاء
والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن أحمد الفراهيدى فقالوا
الفراهيدى على لفظ الجمع والفراهودى نسبة الى واحد لا من اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفراهود
وفيه نظر قال في الصحاح الفراهيد بالضم الغليظ والفراهودى من نجد وهو بطن من الازداه فاللبس حاصل
اذا قيل فراهودى فانه يوهى انه منسوب الى الفراهود اذ قيل انه أبو بطن (وفي غير ذلك) المذكور من اسم
الجمع والجنس والجمع الذي لا واحدا له والجاري مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر الى مفرد ثم ينسب

اليه)

اليه) ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا
تعديل سيبويه وعمله غير بيان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان يئنه وبين ذلك الجنس ملايسة
وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا ويئنه مسمى به (فتقول في النسب الى
فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وجر) بالسكون جمع أجر أو جراء (فرضي وقبلي بفتح أو لهما
وثانيهما) وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فذفت الياء المثناة تحت وتاء التانيث
وقليت الكسرة فتجسمه كما في عمر (وأجرى وجرأوى) وذلك لان جرأما جمع أجر أو جمع جراء فان كان
جمع أجر رددته اليه وقلت أجرى وان كان جمع جراء رددته اليها وقلت جرأوى لان الهمزة فيه للتانيث
وهمزة التانيث يحجب قلبها واوا في النسب وانما قال بردا المكسر الى مفردة ولم يقل بردا الجمع الى مفردة لان
جمع التجميع لا يرد الى مفردة وانما تحذف منه علامة التجمع ويظهر أثر ذلك في نحو تمرات وتمارات فان نسبت
الى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وان نسبت الى تمار قلت تمرى بالسكون

*(فصل في وقديستغني عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال) بفتح أو له وتشديد ثانيه (وذلك
غالب في الحرف) جمع حرفة (كبراز) برايز معجمتين لبيع البر (ونجار) بالنون والجيم لمن حرفته
التجارة (وعواج) لبيع العاج (وعطار) لبيع العطور ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله (وشذ قوله)
وهو امرؤ القيس الكندي وليس بذى ربح فيه معني به * (وليس بذى سيف وليس بنبال
أى بذى نبل) بدليل ما قبله فاستعمل في فعال في غير الحرف بمعنى ذى كذا (وجل عليه قوم) من
المحققين كما قال ابن مالك (ومار بك بضم اللام للعبيد) أى بذى ظلم والذي نجلهم على ذلك ان النسب منصوب
على المبالغة فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزوع عن ذلك وأمثله فعال كسيرة ومع كثرتها فقال سيبويه
غير مقبسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكه ولا لصاحب البر بالراء المهملة برار
ولا لصاحب الشعر شعاراه والمبرد يقيس هذا (أو) بصوغ المنسوب اليه (على فاعل أو على فعل) بفتح
أوله وكسر ثانيه (بمعنى ذى كذا فالاول كتابر) أى ذى تمر (ولابن) أى ذى ابن (وطاعم) أى ذى طعام
(وكاس) أى ذى كساء (والثاني قطع) أى ذى طعام (وابن) أى ذى له (ونهر) أى ذى نهار (قال)
الرازي (لست بليلي ولكني نهر) * لأدب الليل ولكن ابتكر

أنشده سيبويه في كتابه ولكني نهارى أى عامل بالنهار

*(فصل في وما خرج) في النسب (عما قرنا في هذا الباب فشاذا) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتعريف
فقط (كقولهم أموى بالفتح) في الهمزة نسبة الى أمية بضم الهمزة (وبصري بالكسر) في الباء نسبة الى
البصرة بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال (و) الثاني بالزيادة
فقط كقولهم (مروزي بزيادة الزاء) نسبة الى مرو ورو باني وفوقاني وسفلا في وتحتاني نسبة الى الرب وفوق
وسفل وتحت قاله طاهر بن أحمد القزويني (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بدوى بحذف الالف) نسبة
الى البادية ونحاسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان (وجلولى) بحذف الالف والهمزة نسبة الى
جلولا بالجيم والمدقرية بناحية فارس (وحروزي بحذف الالف والهمزة) نسبة الى حروراء بمهملات والمد
قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتعريف نحو عالبة وعلاوى
وشتاء وشتوى ونحريف ونحرفي بفتح فسكون ونحرفي بفتح تين والخامس بالزيادة والتعريف نحو أنف
وأنافي والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طاق وصنعاني
وبهراني وروحاني نسبة الى طى وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتعريف نحو ثوب حارى
نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الانسان فيخزي والتاسع بتوقير ما يستحق التغير نحو أميتي نسبة الى

(قوله الى فرائض) فيه
نظر فقط مذكر بعض
الافاضل ان الفرائض
من قبيل العلم فهو مثل
أنار وكتاب السابقين
فايتامل (قوله في نحو
تمرات وتمار) كل من
تمرات وتمار جمع مرة
بالتاء المثة فوق والميم
الساكنة ولكنها تفتح في
الاول فعند النسب
تحذف علامة الجمع فقط
وتبقى الميم مفتوحة

*(فصل في)

(قوله في طعنتي به) قال
العيني بالنصب لانه
جواب النسب (قوله ان
النسب منصوب على
المبالغة) أى كاهو
الغالب والافعال ينسب
الى أصل الفعل كقوله
على لاحب لايته لى
لناره

ألا يا سجدوا بالتحفيف
وقف مبتلى ألويا واسجدوا
ومعناه انه اذا قيل للوقف
على كل كلمة من كلمات
هذه القراءة فقف على ألا
لأنها كلمة استفتاح ثم على
بالتاء حرف نداء ثم على
أسجدوا لأنه فعل أمر
وفاعل وخص ذلك
بالاختبار لأنها كلمات
لا توقف عليها في الاختبار
لا يقال كان ينبغي ان يقول
ولا الاضطراري لانه قول
هذا خاص بالقراء لان
الكلام اما ان يتم أولا فان
تم كان اختياريا والا كان
اضطوريا لانه لعدم تمامه
لاوقف عليه الا ضرورة
انقطاع النفس وقوله
ولا الانكاري هو الوقف
بزيادة مدة الانكار تابعة
لمحركة ما قبلها ان لم يكن
منونا فحواً أو محروفاً أو غيرهما
واحد امية لمن قال جاءني
عمر ورأيت عمر ومررت
بمحمد ام وان كان منونا
كسر التنوين وتعينت الياء
فحو زيدنيه بضم الدال
وكسر النون المبدلة من
التنوين وقوله ولا
التذكيري هو عبارة عن
الوقف بمدة تلحق آخر
الكلمة بحانسة لمحركه
الحرف الاخير من الكلمة
فحو قالوا يقولوا ومن العامي
وقسوله ولا السترغني هو
الوقف بالتنوين نحو والعينين كما مر في بحث التنوين (قوله حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا) لو حذف

أمية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضع منها على أربعة أحدها
الاستغناء بشئ عن شئ ومثله بمثلين أموى وبصرى فالاول كأنه منسوب الى الكبير وهو أمية والثاني
كأنه منسوب الى البصر وهي حجارة بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد
قصدا الى ازالة اللبس ومثله بمثلين دهرى وروزي فالاول للفرق بينهما وبين الدهري بفتح الدال وهو
القاتل بالدهر من الملاحدة والثاني للفرق بينهما وبين المنسوب الى المروقة وثانيها العدول من الثقل الى
الخفة ومثله بمثل واحد وهو بدوى ورابعها تشبيه الشئ بالشئ ومثله بمثلين جلولي وحروري فحذفوا
المهمزة تشبيها للممدود بالمقصود

هذا باب الوقف

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختباري بالياء المشناة التحتانية لا الاختباري بالوحدة ولا
الانكاري ولا التذكيري ولا الترغني ويقال به الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك
العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام
النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو أحد عشر نوعا الاول الاسكان المحرر الثاني الروم الثالث
الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تاء التانيث هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء
السكت الثامن اثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع ابدال المهمزة العاشر التضعيف الحادي عشر نقل
الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال

نقل وحذف واسكان ويثبعها الـ تضعيف والروم والاشمام والبدل

وأما الحاق هاء السكت فليبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما
(اذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فالعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون
مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحة واوا بعد الضمة ويا بعد الكسرة وهي لغة
الازدو والتفصيل بين المفتوح وغيره (فارجع اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة
والكسرة) ويسكن ما قبل التنوين (لهذا زيد ومرت بريد) يسكون الدال في المثالين (وأن يبدل ألفا
بعد الفتحة أعرابية كانت) الفتحة (كرأيت زيدا أو بنائية كأيها) بكسر المهمزة وسكون الياء التحتانية
بمعنى انكف (وويها) بفتح الواو بمعنى أعجب والى ذلك أشار الناظم بقوله

تنويننا انرفتح اجعل ألفا وقفا وتلو غير ففتح احذفا

وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان التنوين شبه الالف من حيث ان اللين في الالف تقاربه الغنة
في التنوين فابدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو
والياء في أنفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد ثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف
ثقل فتركوها على حالها وأما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء
هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتحة ويقول قاعثمان على إحدى اللغتين واذا وقف
على المقصور والمنون وجب اثبات لالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتباره بالصحيح
فالالف في النصب بديل من التنوين وفي الرفع والجرب بديل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتي ومررت بعتي
ووقفت عليه فالالف هي الأصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رأيت فتي فالالف هي المبدلة من التنوين
نظير الالف في رأيت زيد او حذف الالف الأصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل
أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بديل من التنوين في الاحوال الثلاثة
واستحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب أبي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث
انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبي

عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات أشهرها أن تقرر على صورتها الثانية قلبها بالان الياء أبين من الالف وهي لغة فزارقة وبعض قيس والثالثة قلبها بالواو والان الواو أبين من الياء وهي لغة بعض طيبي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة أخف الالف وهي أبين الحروف كلها وهي لغة بعض طيبي أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن أن يكون من الالف الأصلية وأن يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا الذين بالمنون المنصوب فأبدلوا نونهم في الوقف ألفا هذا قول الجمهور) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأشبهت أذن منون نصب * فألفا في الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبني على ذلك أنها كتبت بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجتماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا إذا بالالف لم يكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عل الناس يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة الن وهي بلن أشبه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكافية وهذه حجة وذهب أبو سعيد على بن مسعود في المستوفى إلى أن أصل اذن إذا ما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف إليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (وإذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فإن كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف) لم تحذفها (كرأيتها ومرت بها) بإثبات الالف بعد الهاء (وإن كانت) الهاء (مضمومة أو مكسورة) وكان ما قبلها متحركا (حذفت صلتها وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة (كرأيتها) بحذف الواو بعد الهاء (ومرت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستئصال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي أوزان للاشباع رجح ابن الصائغ الأول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب إليه الأول والمازني نسب إليه الثاني فإن قلنا بالاول فلا بد من إخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك واحترازنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكنا ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه ومنه ووعايه وعليه ولم يدعه ولم يدعه ولم يرمه ولم يرمه وادعه وادعه وارمه وارمه قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير إذا كانت واو أو ياء (إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقوله) وهو روبة

(ومهمه مغبرة أراجؤه * كأن لون أرضه سماؤه)

بإثبات الواو فيهما لفظا لأن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمة المغارة والأرجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والأصل كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغته (وقوله)

تجاوزت هندارغة عن قتاله * إلى ملأ أعشوا إلى ضوء ناره

بإثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار

وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا لفتحها إلى ما قبله اختيارا كقوله

* لست في لحم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء إلى الفاء بعد سبب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فإنه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (وإذا وقف على المنقوص وجب

مطابقه - ن الاول كان
أخضر وأظهر لان اثباتها
أولا يوهم ان كلا لغة
وان اندفع الوهم بقوله
بعدهما وهو لغة ربيعة
(قوله فلا يحتاج إلى ذلك)
ينظر سامعني ذلك وما
المشار إليه (قوله فتقول
منه ومنه) انظر رسم
الصلة في هذه المواضع
مع ما يأتي قريبا من صلة
الضمير المرفوع والمجرور
لا ضرورة لهما في الخط (قوله
وإذا وقف على المنقوص)
لم يذكر حكم الوقف على
ما آخره ياء المتكلم فإثباتها
أكثر من حذفها سواء
حركت وصلا أو سكنت
فيقال جاء غلامي ورأيت
غلامي وضرني ويجوز
جاء غلام ورأيت غلام
وضرني وفي المفصل
والفتح ما يدل على أن
من يحرك ياء المتكلم
وصلا لا يحذفها وقلان
المقصود من حذفها
الفرق بين الوقف والوصل
وذلك حاصل بتعريفها
فلا حاجة إلى حذفها
والحق جواز حذفها فقد
جاء في التبريل فإثباتي
الله مفتوحا وصلا محذوفا
وقف في قراءته أي عمرو
وقالون وحقق

اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص (محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفي)
بالفاء أو القاف (أو بمضارع) (وعى) بالعين المهملة (فانك تقول) في الرفع (هذا يني وهذا يعى) وفي الجر
مررت يني ويبيعي (بالاثبات) للياء فيهما رفعاً وجرًا (لان أصلهما يوفى ويوعى فحذفت فاءهما) لوقوعها
بين ياء مفتوحة وكسرة (فلوحذفت لاهما) في الوقف (لسكان أحجافاً) بهما اذ لم يبق من أصولهما غير
حرف واحد ساكن * المسئلة (الثانية ان يكون المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه (اسم
فاعل من رأى وأصله مرئى) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فتقلب) الكسرة وهى
(حركة عينه) (عينه) (هى الهمزة الى الراء) قبلها وهى ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ثم
أعلل اعلال فاض (ولم يحذف الياء) وهى لامه (في الوقف لما ذكرنا) من الاحجاف به من حذف عينه
ولاهه وابقائه على أصل واحد ساكن والى هذا أشار الناظم بقوله * وفى * نحو مررت يني وادى الياء انتهى *
المسئلة (الثالثة ان يكون المنقوص (منصوباً بمنونا كان نحو ربنا انما سمعنا منادياً أو غير ممنون نحو
كلا اذا بلغت التراقي) فيجب اثبات الياء فيهما ما وقع لانهما تحذف في الاول بالالف والتنوين وفي الثانى بال
(فان كان) المنقوص (مرفوعاً أو مجروراً) جاز اثبات يائه (في الوقف لانهما كانت ثابتة في الوصل ولم
يحدث ما يوجب حذفها) (و) (جاز) (حذفها) (فرق بين الوصل والوقف) (ولكن الارجح) من الوجهين
مختلف فالارجح (في المنون المحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضى
ومررت بقاضى باثبات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير) (ولكل قوم هادى) وما عند الله
(بقى وما لهم من دونه من والى) باثبات الياء فيهن (والارجح في غير المنون) وهو المقرون بال (الاثبات)
الياء (كهذا القاضى ومررت بالقاضى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف بالمنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلهما

وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهم ما بال حذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف
الجمهور على المتعالي والتلاق من قواه تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء
على الوجه الارجح وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا
تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر
بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول أقوى واعلم ان المنقوص
غير المنون أربعة أنواع أحدها ما سقط تنوينه بدخول آل وقد تقدم والثانى ما سقط تنوينه للنداء نحو
يا قاضى فالتحليل يختار فيه الاثبات لان المحذف مجاز ولم يكثروا يونس يختار المحذف لان النداء محل
حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما
تقدم فى المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى
المنون قالوا لا تملأ من الالف الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى
المنون والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف بالمنقوص ذى التنوين * البيتين

(فصل) (ولك في الوقف على الحركة) الذى ليس هاء التانيث خمسة أوجه أحدها ان تقف بالسكون (المجرد
عن الروم والاشهاد سواها) فى ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب (وهو الاصل)
لان سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلا مته خاف فوق الحرف هكذا
جعلها سيبويه خ والمراد حذف أو تخفيف وناقشه الموضح فقال انما هى رأس جيم أو رأس هيم وكلاهما
مختصر من أجزم انتهى والظاهر انها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لاسم من ان الوقف استراحة
وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صغيرة وهو الذى لا شئ فيه من العدد وجعلها بعضهم دالاً وكاتهم

(قوله فيجب اثبات الياء
فيهما) خالف فى المنصوب
فى المقصود

(فصل)

(قوله الذى ليس هاء
التانيث) تبس في هذا
التعبير الناظم ولوعبر بقوله
الذى ليس تاء التانيث
كان أجود لان الهاء انما
تثبت وبقا ولو كان النظر
الى الوقف لقلت ألف
الصرف الى التنوين
لانقلاب التنوين فيه وقد
تفطن لذلك بعد فقال
ويتعين ذلك فى الوقف
على تاء التانيث

(قوله خط بين يدي الحرف) قال أبو حيان إنما كان خطأ لأن الروم أكثر من الأشمام ٣٤١ والخطأ أكثر من النقط وكان بين يدي

لمأرأوها بغير تعريف ظنوها دالا (ويتعين ذلك) السكون (في الوقف على تاء التأنث) إذ لا يتأتى فيها
الوجه الباقية (و) الوجه (الثاني أن تقف بالروم وهو إخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يختلسها
اختلاسا تنبيهها على حركة الأصل قاله الجار بردي (و) لا يختص بحركة معينها بل يجوز في الحركات
كلها) ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للقراء في منعه إياه)
أي الروم (في الفتحة وأكثر القراء) السبعة (على اختيار قوله) ووافقهم أبو حاتم على المنع لأنه يشبه
الشواذ فيغضى إلى تشويه صورة الفهم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته - الوجه
(الثالث أن تقف بالأشمام ويختص بالمضموم) ولا يكون في المفتوح والمكسور لأن في الإشارة إلى
الفتحة والكسرة تشويه لهيئة الفهم وروى الأشمام عن بعض القراء في الجرح وحمل ذلك على الروم على
اصطلاح بعض الكوفيين الآتي (و) الأشمام (حقيقته الإشارة بالشفقتين إلى الحركة بعيدة الأسكان من
غير تصويت) يسمع والمراد أن تضم شفقتك بعد الأسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه
النفس فيهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شئ يختص بأدراك العين
دون الأذن لأنه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمى الروم أشماما
والتحقيق خلافه فإن الروم فيه مع حركة الشفة صوت يكاد الحرف يكون به متحرك كما يدرى كالأعشى
والبصير بخلاف الأشمام (فإنما يدرى كالبصير دون الأعشى) وعلامة الأشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه
صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها
والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال (و)
الوجه (الرابع أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) في اسم أو فعل (نحو هذا خالد) وهو يجعل
بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل
لحى التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء إلا عن عاصم في مشطه في سورة
القمر (وهو لغة سعية وشرطه خمسة أمور) بل ستة (وهي) أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا
لأن التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجار بردي (و) (أن لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة
كخطاء ورشاء) لأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (ولا ياء كالقاضي ولا واو كيدعو ولا ألعا
كبخشي) لا تستعمل حرف العلة (ولا تاليا لسكون كزيد وعمر) لا يجتمع ثلاثه سواكن الذي قبل
الآخر والمدغم والموقوف عليه قليل وأن لا يكون منصوبا وشئ * لقد خشيت أن أرى جدبا * بالجيم
والموحدة وورد بان الموقوف عليه الألف لا الحرف الذي كان محركا واصل * الوجه (الخامس أن تقف
بنقل حركة الحرف إلى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة إلى الياء
(وقوله) أنا ابن ماوية إذا جدد النقر * وجاءت الخيل أثنائي زمر .

بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها والنقر يسكون القاف صوت يخرج من طرف اللسان وما يليه من
الحركات الأعلى يسكن به القرس إذا اضطرب بفارسه واختلاف في قائل هذا البيت فقال الصغاني قائله
فدي بن عبد الله المنقري وقال ابن السكيت أنه لعبد الله بن ماوية الطائي وحزم بذلك الجوهري وقال
سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضع أنه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن
النجاش أزوجد النقر بالغاء المضمومة يريد النقر باسمه أو العامل في إجماع ابن ماوية من معنى شجاع
أو بطل أو مقدم أو مشهور انتهى (و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضا) بل ستة (وهي) أن يكون
ما قبل الآخر ساكنا لا يقبل الحركة المنقولة لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى (وأن يكون ذلك الساكن

الحرف لا يلتبس بالفتحة (قوله في اسم أو فعل) ينظر هل التقييد بهما لإخراج الحرف نحو نعم فلا يوقف عليه بما ذكر أولا فليتأمل الظاهر والله أعلم أن التقييد بالإخراج وذلك لأن الحروف لا يتصرف فيها وفي هذه الأمور نوع تصرف وربما يفهم خروجها من قول الناظم حرف وشبهه من الصرف يرى تأمل (قوله وهي أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا) هذا هو الشرط الذي زاده على المصنف حيث قال بل ستة لكن قد يقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو ظاهر قول المصنف فصل في الوقف على المتحرك فلا يصح جعله شرطاً للمسئلة (قوله لقد خشيت الخ) تمام البيت مثل الخريق وفاق القصبا قال العيني والشاهد في جدبا حيث شدد الباء والقياس جدبا وهو تقيض القصب وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب لكنه اضطرب فرك في الوصل ما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله في الوقف تشديدا

للوصل بالوقف في حكم التضعيف انتهى ويتأمل قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم أن مراده بقوله الوصل وصل الباء بالألف بعدهما كذا في قوله للوصل (قوله وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) أي حال النقل إليه والإفقد يكون متحركا ثم تسلب حركته

لا يتعذر تحريكه) فان المتعذر تحريكه كالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة (و) ان يكون ذلك الساكن (لا يستقل) تحريكه فان المستقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال (وان لا تكون الحركة) التي يراد نقلها (فتحة) على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان ممنونا لم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحل عليه غير المنون قاله المرادي (وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له) لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرل ما قبله) لان المتحرل لا يقبل حركة أخرى وعن هذا احتراز بقوله ان يكون ما قبل الآخر ساكنا (ولا في نحو انسان ويشد) لان ما قبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا احتراز بقوله وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه (و) لا في نحو (يقول ويبيع) لان ما قبل الآخر مستقل تحريكه وعنه احتراز بقوله ولا يستقل (لان الالف) في انسان (والمدغم) في يشد (لا يقبلان الحركة) لان الالف والمدغم واجبا السكون الا ان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي (والواو المضموم ما قبلها) في يقول (والياء المكسور ما قبلها) في يبيع (تستقل الحركة عليهما) لانهما ثقيلان في أنفسهما فلو نقلت اليهما حركة زاد ثقلهما (ولا) يجوز النقل (في نحو سمعت العليم لان الحركة فتحة) لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهم ما فكر هو واحد فهما والفتحة خفيفة فاعتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه واحتراز بقوله وان لا تكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والاعنشي) طرد الباب (ولا) يجوز النقل (في نحو هذا علم) بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظيره (لانه ليس في العربية فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه احتراز بقوله وان لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وطني لان المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الاخيران) في كلامه وهما ان لا تكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظيره (بغير المهموز فيجوز النقل في نحو والله يخرج الخب) فتقول الخبا (وان كانت الحركة فتحة) لانك لو قلت الخب بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو أبدل الجلالة بالذي لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هذا ردة) فتقول ردت بكسر الراء وضم الدال (وان أدى النقل الى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كمثل الممزة واذا سكن ما قبل الممزة كان النطق بها أصعب (ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضمه) في أوله (فكسرة) في ثانيه (وزعم ان الدال منقول عن الفعل لم يحز في نحو بقل) من قولك مرت بقل (النقل) لانه بعد النقل يصير بقل بضم القاف وكسر الفاء (ويجيزه في نحو بيطاء) من قولك مرت بيطاء (لانه مهموز) وعدم النظر في النقل من الممزة مغتفر لنقل الممزة الا عند بعض عجم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردة بكسر تين ومررت بيطاء بضم تين واذا نقلت حركة الممزة فالحجازيون يحذفون الممزة ويقفون على حامل حركتها كما لو وقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف الممزة لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاهراب من الزوال ثم منهم من يثبت الممزة فيقول هذا البطء ورأيت البطا ومررت بالبطء بسكون الممزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بما يجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطي والخب بالحاء المعجمة والباء الواحدة ما خفي في غيره والرد المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل الى متحرل فلهذا الخم وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز

ما زال شيبان سديداره صه * حتى أتانا فرنه فوقه

قال أراد فوقه فلما وقف على الماء نقل ضمته الى الصاد قبلها فخر كما هو في النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في الشعر والى ذلك أشار الناطم بقوله وغيرها التانيث الايات الخمسة

(قوله وأن لا يكون المنقول منه صحيحا) هذا هو الشرط السادس الذي زاده آخره هنا وقدم ما زاده سابقا يقينا ولما أخر ما هنا خصص قول المصنف والشرطان الاخيران بقوله في كلامه

﴿فصل﴾ (قوله لانه قد انتقل الخ) يؤخذ منه انه قبل التحقير ٣٤٣ يوقف عليه بالهاء لاجل النقل الى

الاسمية وظاهر كلامه انه لا يوقف عليه بها وينظر ما الحكم اذا سمي بـ ثمت وربت ولعلات ولات فليتامل وقد يقال انه قبل التحقير يوقف على ضريبة لا يوقف عليه بالهاء لان جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوى فتبقى على سكنون التاء ووقفاً فليتامل (قوله كانها الخ) مع قوله للالحاق كالتناقسين فان الاول دال على انها للتأنيث والثاني على انها الغيرة (قوله وقيل هيئات الخ) وجهه انه قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكن قد يرده هذا القول بان الهاء الاخيرة كان ينبغي ان تكتب هاء لا تاء فليتامل (قوله وقولهم دفن البناء الخ) يوهم انه ليس بخديث وكلام الشارح أشد في الإيهام وفي تمييز الطبيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والوسط وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما عزى بابنته رقية قال الحمد لله وذكره وهو غريب الآن يقال راعي المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء

﴿فصل﴾ واذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء) وسلمت من القلب هاء (ان كانت متصلة بحرف) كـ ثمت وربت ولعلات وأملات فوقف عليها الكسائي بالهاء وحده على غير القياس وقول أبي حيان وأما ربت وثمت ولعلات فالقياس فيهن على لا ت سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه (أو فعل كقامت) وقعدت وانما التزمت التاء في الحرف والفعل خوفاً للبس بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الحاظ ربات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلاً بضربت ثم حقرتة لقلت ضريبة فوقف عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم (أو) متصلة (باسم وقبلها سا كن صحيح كاخت و بنت) لان التاء فيهما الساكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وانما هي بها التلاحق بنات الاثنين بنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل وجذع (وجاز ابقاؤها) على صورتها (وابداها) هاء (ان كان قبلها حركة) ولا تكون الافتحة (نحو عمرة وشجرة) فرفا بينهما وبين التاء الاصلية كوقت وبيت (أو) كان قبلها (سا كن معتل) ولا يكون الألفا (نحو صلاة) وزكاة وذات (ومسلمات) وأولات لان الساكن المعتل كالتحريك تقدير الاله في موضعه ومنقلب عنه ولان الألف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان بخود وواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحاً والى ذلك اشار الناظم بقوله

في الوقف تأنيث الاسم هاجعل * ان لم يكن بساكن صرح وصل

(لكن الارجح في جمع التصحيح كـ سلمات) وهندات (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذي لا واحد له من لفظه (وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرافاً الاول) وهو اسم الجمع نحو (أولات) فانه لا واحد له من لفظه وانما واحد من معناه وهو ذات (والثاني) وهو ما سمي به من الجمع تحقيقاً (كـ عرفات واذرعات) فانهما جمع عرفة وأذرة تحقيقاً وعرفة موقف الحاج وأذرة قرية من قرى الشام (والثالث) وهو ما سمي به من الجمع تقديراً (كـ هيئات فانها في التقدير جمع هيبة) وأصلها هيئات خذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والأصل فعالات (ثم سمي بها الفعل) فصارت معناه بعد وقيل هيئات مفرد وأصله هيبة على وزن فعالة من المضاعف كـ القملقة (الوقف) خبر الارجح (بالتاء) متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لمسا أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف لانهم لو زادوها لانتقلتا همزة فزادوا التاء مع لانها تصير بدلاً من الواو كما في نخمة فصارت علامة التأنيث وأغنت عن أن يقال في مسامحة مسامحات فاما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث وأغنت عن علامة التأنيث الملقحة بالواحد أثبتت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملة لانهما أجزوه مجزاه في الاعراب أجزوه مجزاه في غيره (ومن الوقف بالابدال) هاء (قولهم كيف الاخوه والاخوان وقولهم دفن البنات من المكرمات) حكاه قطرب عن طيبي بابدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهاً بتاء التأنيث الخالصة (وقرأ الكسائي والبرزى هيئات) بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء ووقف عليها بالهاء ومن نصبها ووقف بالتاء والهاء وفي الجار بردي ان من قدر هيئات جمعاً ووقف عليه بالتاء ومن قدره مفرداً ووقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيئات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد او جمع وانما ذلك لشبهها ببناء التأنيث لفظاً دون افراد وجمع (والارجح في غيرهما) أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالابدال) هاء فرقاً بينهما وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا تباين سيبويه وقيل فرقاً بينهما وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربته في ضربت التمس بالضمير المفعول قاله الجار بردي مقتضراً عليه (ومن الوقف بتركه) أي بترك الابدال هاء (قراءة نافع وابن عامر وحزرة ان شجرت) بالتاء (وقال) أبو النجم (الشاعر

والله أنجلك بكنى مسامت * من بعدما وبعد ما وبعد ما
كانت نفوس القوم عند الغلصمة * وكانت الحرة أن تدعى أمت
فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق
بقية القوافي هذا تعليل الجار بردي وذكر ابن جني في الخطاريات أنه أبدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها
بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله والغلصمة رأس الحلقوم
وهو الموضع النابت في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن
كيسان يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة فهي متوسطة أبدأ وقال السكسائي والجرمي يوقف عليها بالتاء
لأنها تاء تانيث فتقول ذاه قاله الخوفي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذاتي جع تصحيح وما * ضاهي وغير ذين بالعكس انتهى

* (فصل) ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت (للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت
همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء) وسميت هاء السكت لأنها سكت عليها دون آخر
الكلمة (ولها ثلاث مواضع أحدها الفعل المعلن بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه
ولم يرمه) بالحقاق هاء السكت فيهن جوازاً (ومنه) أي من الحذف للجزم (لم يئسنه) على القول بأنه من
السنة واحدة السنين وإن لامها واو محذوفة والاصل يئسنو قلبت الواو ألفاً لتحر كها وانفتاح ما قبلها
وحذف الالف للجازم ثم تحققت هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد وأما إذا قلنا إن لام سنة هاء على
رأى المجازيز فالهاء في يئسنه أصلية لأنها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بأنه من
الحجاء المسنون فاصله لم يئسن بثلاث نونات أبدلت النون الثالثة ألفاً كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في
مثله تظني والاصل تظن وفي نظيره تقضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هاء السكت والفاعل
في الجميع ضمير مفعول مستتر عائذ على الطعام والشراب لأنهما كالجنس الواحد ومعنى لم يئسنه لم يتغير
بمرور الزمان قيل كان طعامه تيناً أو عنباً وشرابه عصيراً أو لبناً وكان الكل على حاله (أو) كان الحذف
(لأجل البناء) كما في فعل الامر على قول البصريين (نحو اغزه واخشه وارمه ومنه) أي من الحذف
للبناء (فبهذا هم اقتده) وهو أمر من يقتدى والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسر هاء فهي ضمير
المصدر وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام (والهاء) التي للسكت (في)
ذلك كله حائز لا واجبة) تقول في الوقت لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء سكت
وهي لغة لبعض العرب قال سيديويه حدثنا بذلك عيسى بن عمرو ويونس والاجود الوقف بالهاء لأن هذه
الافعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ما قبلها له عايشاً فلولم تلحق الهاء لذهبت الحركات
بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تحب الهاء (الافى) مسئلة واحدة وهي ان يكون
الفعل قد دخله الحذف (وبقي على حرف واحد) في اللفظ (كالامر من وعى يعني فأنك تقول)
فيه (ع) بحذف فائه ولا مة كضارعه المحزوم واجتلاب هاء السكت وجوباً لئلا يلزم الابتداء بالساكن
أو الوقف على المتحرك (قال الناظم) في النظم وغيره تبعاً لغيره (وكذا) يجب هاء السكت في الفعل
(إذا بقي) بعد الحذف (على حرفين أحدهما زائد نحو لم يبعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذي قاله الناظم
(مردود) بإجماع المسلمين على وجوب الوقف إذا أرادوا ان يقولوا (على نحو ولم ألتو من تق بترك الهاء)
خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضع وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقاتله فصار
مشتركاً للزام فساكن جوابه هو وقفه وجواب الناظم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقف بها السكت البيتين الموضع (الثاني ما الاستفهامية المحرورة) بالحرف أو بالماضف (وذلك أنه
يجب حذف ألفها إذا حرت) ولم تتركب مع ذاق المحرورة بالحرف (نحو هم وفيم) المحرورة بالماضف نحو

* (فصل)

(قوله المسنون) المراد
بالمسنون المصوب (قوله
وهي لغة الخ) قال
الدونشري الظاهر
يؤخذ مما بقي ان آخر الفعل
حينئذ ساكن اذ لا يوقف
على متحرك اه وانظر ما
المابع من الوقف بالروم
(قوله لئلا يلزم الابتداء
بالساكن الخ) ينظر ما
معنى قوله لانه يلزم
الابتداء بالساكن لو لم يزد هاء
السكت فليتامه ل وقد
يقال معني كلامه انه
يلزم الابتداء بالساكن
لو سكن الحرف والوقف
على متحرك اذ لم يسكن

(قوله) وأما قول حسان على مقام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدته يوم جونا بني عاذ بن عبد الله
ابن عمر بن مخزوم أولها ان تصالح فانك عائدني * وصالح العائدني الى فساد ٣٤٥ والذي رأيته في ديوانه فقيم يقوم وقال

الدنو شري كـون ما
استفهاميه في قول حسان
على مقام الخ محل نظر
فليتأمل اه هذا وانما
لم يصرح الشارح هنا بان
حسانا هو الصحابي لان
حسان حيث أطلق
انصرف اليه اذ لا يعرف
شاعر عربي غيره يسمى
حسانا ولانه لما كان في
مقام المهجو كان من الادب
عدم التصريح بكونه
صحابيا وانما احتج
الشارح فيما ياتي لقوله
الصحابي لقول المصنف
الشاعر فان الشارح

(مجيء جئت) وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجيئهم وهو سؤال عن صفة المجيء أي على أي صفة
جئت ثم آخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف وانما حذف ألفها اذا جرت
بحرف أو بمضاف (فرقا بينها وبين ما الخبرية) وهي الموصولة والشرطية (في مثل سألت عما سألت عنه)
أو عن مثل سألت عنها فافهم موصولة ونحو ما تقرح أفرح وكما جئتني أكرمتك فافهم شرطية
ولم يعكسوا في حذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا
بخلاف ألف الخبرية فانها ليست بمطرفة تقدير الانها في حشو الصلة والشرطية ووزعم المبرد ان حذف ألف
الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت (فاذا) حذف ألف الاستفهامية المحرورة (وقفت عليها
أحققتها الماء حفظا للفتحة الدالة على الالف) المحذوفة (ووجببت) الماء (ان كان الخافض) لما
الاستفهامية (اسما كقولك في مجيئهم جئت واقتضاهم اقتضى مجيئهم واقتضاهم وتو جئت) الماء
(ان كان) الخافض لها (حرفا نحو عم يشاء لون وبها) أي بهاء السكت (قرأ البري) بخلاف عن والفرق
ان المحرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بعينه فكأنه معه كالجزم فلذلك جازت الباء وأما
المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت
معه الباء وما ذكره الموضع من وجوب حذف ألف ما الاستفهامية اذا جرت فسلم في المحرورة بالحرف وأما
قول حسان
على مقام يستمني لثيم * كخزير تمر غ في رماد

فضرورة وحكاية الاخفش لغة وأما المحرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز
ان تقول مجيئهم جئت نص على ذلك سيديو به الا ان الاجود المحذف انتهى والى ذلك أشار الناطم بقوله
* وما في الاستفهام البيتين الموضع (الثالث كل مبنى على حركة بناء دائما ولم يشبهه المعرب) فهذه ثلاثة
قيود فخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبهه المعرب وسيصرح بذلك فاذا
استوفيت القيود جاز الخاق هاء السكت (وذلك) المستوفى لها (كياء المتكلم وهي وهو فيمن فتحهن)
في الوصل ككاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهي وهو بالحق هاء السكت محافظة على الفتحة
(وفي التنزيل ماهيه وما اليه وسلطانيه) والاصل مالي وسلطاني (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي
الله تعالى عنه
اذا ما ترعرع فينا الغلام * (فان يقال له من هو)

ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدها قال الجار بردي وضربني مثل غلامي في
جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالاسكان وأكرمتك فن الحق الماء اثر ان لا يحذف
بالكسامة بحذفها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منقصل اذ هو ضمير المفعول ومن أسكن
فلا متراجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (في نحو جاء زيد لانه معرب)
بالحرركات وحركة الاعراب تعرف بالاعمال فلا تحتاج الى بيان بهاء السكت وشذأ غطني ايضه حكاية
سبويه وقال أراد أبيض فضعف وألحق الماء وتلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلماته ومسلمونه
لان اعرابهم بالحرروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف في المنع (ولا
تدخل هاء السكت (في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن) وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة (ولا في
نحو لا رجل) بالفتح (وياز يدومن قبل ومن بعد) بالضم فيمن (لان بناء من عارض) غير دائم فالحركة
فيمن شبيهة بحركة الاعراب اعروضها بسبب شي يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله)

(٤٤ تصریح فی) ثابت ان الغول لقيته في بعض السكاك فالقته على ظهره وجلست على صدره وقالت لئن لم تقل شعرا
على قافية واحدة لا قتلنك فقال اذا ما ترعرع فينا الغلام * فان يقال له من هو فقالت ثن فقال
اذا لم يشد قبل شدا لزار * فذلك فينا الذي لا هو فقالت ثاث فقال ولي صاحب من بني الشيبان * فطورا أقول فطورا هو

(قوله لا أظلاله) أم ل أظلاله ٣٤٦ أظلال فيه حذف في ووصل الفعل اليه بنهضة وهو بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه وضم رابعه

وهو أبو مروان يارب يوم لي لا أظلاله * (أرخص من تحت وأضحى من عليه
فلما حقت ما بنى بناء عارضاً فان عل من باب قبل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث مذكو ر في باب
الاضافة) فليراجع واطلال وأرخص وأضحى مبنية للجهول وقيل الهاء في عليه بدل من الواو والاصل علو
(ولا) تدخل هاء السكت (في الفعل الماضي كضرب) وركب من المتعدى (وقعد) وقام من اللازم لانه
بنى على حركة (لمشابهته للمضارع) المعرب (في وقوعه صفة) في نحو فررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء
الذي ضرب (وخبراً) نحو زيد ضرب (وحالاً) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطاً) نحو ان ضرب زيد
ضربت كما ان المضارع كذلك والاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في أربعة
أنواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب
المنع مطلقاً وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقاً لان حركته لازمة والثالث أنها تلحقه اذا لم يخف لبس
نحو قعدته وتمنع ان حصل لبس نحو ضربه لا لتباسه بالمفعول رالي ذلك أشار الناظم بقوله
* ووصلها بغير تحريك بناء البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من اسكان مجرد او مع الروم
والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتناب هاء السكت (وذلك قليل في الكلام) المنشور بالنسبة الى
عدمه (كثير في الشعر) لانه محل الخروج عن القياس (في الاول) وهو النشر (قراءة) بعضهم وجعلت
من سبأ بنياً باسكان همزة سبأ في الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائي لم يثبتوه وانظر فيهم ادهم اقتصد) قل
بأبواب هاء السكت في الدرج) فيهما واتي بالنظر في الاول وقل في الثاني ليمين كيفية الوصل وحكاية
سبويه ثلاثة أربعة ببقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة اليها (ومن الثاني) وهو الشعر (قوله)
وهو روية كافي الكتاب أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون
لقد خشيت ان أرى جدبا * (مثل الحريق وابق القصباً)
جدباً بالجم وتشديد الموحدة الجذب بفتح الخصب والقصباً (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة
(فقد الوقف عليها فشددها على حد قولهم في الوقف هذا خالداً بالتشديد ثم اتي بحرف الاطلاق وهو
الالف وبقى تضعيف الباء) بحاله في الوصل تشبيهه بالوقف في التضعيف واليه أشار الناظم بقوله
وربما عظمى لفظ الوصل ما * للوقف نشر او قشاً منتظماً
(هذا باب الامالة) *
(وهي) مصدر أملت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء فيميل ميلاً اذا انحرف
عن القصد وفي الاصطلاح (ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيان صوب الكسرة
فتصير الفتحة بينهما وبين الكسرة (فان كان بعدها) أي الفتحة (ألف ذهبت) بالالف (الى جهة الياء)
فتصير الالف بينهما وبين الياء (كالفتي) بالامالة الفتحة والالف (والا) يكن بعد الفتحة ألف (فالامال
الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا (كنجمة وبسحر وللأماله) فائدة وحكم ومحل
وأصحاب و (أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الأسباب وموانع تحول بينها وبين المنع) أما
فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من غلط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابداً كان لفظك بالفتحة
والالف تصعدوا واستعلافاً اذا عدت الى الكسرة كان انحداراً وتسفلاً فيكون في الصوت بعض اختلاف
فاذا أملت الالف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف
وتصير الاصوات من غلط واحد وقد ترد الامالة للتبني على أصل أو غيره مما سياتي وأما حكمها فانه وجه
جائز فلذا يجوز تغني كل عمال لانه الاصل اذا لفت اذا لم عمل كانت حقيقية فاذا أملت ترددت بين الالف
والياء والاصل في الحرف أن لا يميز صوت غير غيره قاله الجار بردي وأما محالها فالاسماء المتمكنة

وهاء ساكنة آخره وقوله
أرخص مجهول من
رخصت قدمه اذا حترقت
من شدة الرضاء وأصل
من تحت من تحت
بالاضافة الى ياء المتكلم
وأضحى مجهول من
ضحيت بالكسر للشمس
ضحى اذا برزت قال
الفارسي الهاء فيه مشكلة
لأنها لو كانت ضمهراً
لوجب الجر لان الظرف
لا يبنى في الاضافة ولو
كانت السكت لا يجوز
لأنها لا تلحق ما حركته
تشبهه حركة الاعراب
وأجيب بأنها بدل من
الواو والاصل علو فانهم
(قوله المنشور) تيد به لان
مطلق الكلام لا يقابل
الشعر لانه كلام (قوله)
بأبواب تاء ثلاثة الاظهر
بأبدال تاء ثلاثة هاء ونقل
حركة همزة أربعة اليها
لان في كلامه تسامحاً في
موضعين الاول قوله
بأبقاء تاء ثلاثة ولم يبق
على حالها بل قلبت هاء
الثاني قوله ونقل همزة
أربعة والمنقول انما هو
نحو كتها (قوله القصباً)
الثابت في أكثر النسخ
بالصاد المهملة وفي بعضها
بالضاد المعجمة وكل
صحيح من حيث المعنى
(باب الامالة) *

(قوله وعندى ان هذا الجواب الخ) قال الدنوشري قال مولانا شيخ الاسلام شاذان الحلبي ٣٤٧ أطال الله بقاءه قول الشارح وعندى

ان هذا الجواب لا يدفع
الاشكال الخ بمذوع لان
محط الاشكال ان جعل
التناسب سببا لا ماله
فيه اذ كرم من تلا ونحوه
غير محتاج اليه لوجود
سبب غيره فيه وهذا
مدفوع بان ابن مالك لم يذكر
التناسب فيه اذ كرم لكونه
محتاجا اليه بخصوصه
وانما ذكره لانه سبب
متفق عليه بين الغراء
والنحويين وليس في
كلامه ما ينفي ان يكون
غير التناسب سببا آخر
وفي جواب المرادى
ما يشير الى ذلك وقوله فلم
يتلاقى على اصطلاح
واحد من نوع لان كلام
الغراء يعنى بالتناقض
كما تقدم اه بحر وفيه
ويمكن ان يوجه اقتصار
ابن مالك على ما ذكر
لكونه تمسكا بالقوى
السببية لكونه متفقا عليه
وان كان غيره باعتبار امر
في ذات الكلمة وهو كون
الالف تنقلب ياء في بعض
التركيبات فليتامر ان
رايت في المرادى ان
التناسب أضعف الاسباب
اه ولا يخفى ما في قول
الحلبي وانس في كلامه
ما ينفي ان يكون في غير
التناسب الخ لان قوله
بلاد اعسوا صريح في
انه لا سبب غير التناسب وكون كلام الغراء يعنى بالتناقض

والافعال غالباً وياق التنبية على غير الغالب وأما أصحابها فتميم وقيس وأسود وعامة نجد ولا يميل
الحجازيون الامواضع قليلة (أما الاسباب) التي تمال لاجلها (فتمانية أحدها كون الالف مبدلة من
ياء متطرفة) في الاسماء أو الافعال (مثاله في الاسماء الهدي والفتى) (مثاله في الافعال هدى
واشتري) فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت أخذت من قول
الشاطي المقرى وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منها
(والايمان نحو ناب) بالنون وهو السن (مع ان ألفه) مبدلة (عن ياء بدليل قولهم) في تكسيره (انياب لعدم
التطرف) الا ان يكون مجروراً فان من العرب من يميله نحو ونظرت الى ناب وسدب الامالة هنا كسرة
الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطي النحوي (وانما أميل نحو فتاة) مؤنث فتى (ونواة) وان لم
تكن الالف طرفاً في اللفظ (لان تاء التانيث في تقدير الانفصال) فالالف فيهن مبدلة من ياء فهي وان
لم تتطرف لفظاً فهي متطرفة حكماً (و) السبب (الثاني كون الياء تخلفها) أي الالف (في بعض
التصارييف كالف مالهى) مما كان بدلاً من واو (و) ألف (أرطى) مما كان زائداً للالحاق (و) ألف
(حبلى) مما كان زائداً للتانيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلاً من واو في الافعال (فهذه) الامثلة (وشبهها
تمام) لان الياء تخلف الالف في بعض التصارييف كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في
الافعال (كقولهم في التثنية ملهيمان وارطيان وحبليان وفي الجمع) ملهيات وارطيات وحبليات وفي
البناء للمفعول غزى وعلى هذا) الاخير (فيشكل قول الناطم) في النظم وغيره (ان اماله ألف تلاقى
والقمر اذا تلاها المناسبة اماله ألف جلاها وقواه) في شرح الكافية (وقول ابنه) في شرح النظم (ان
اماله ألف سجي لمناسبة اماله ألف قلى بل امالتهما كقولك) اذا بنيت للمفعول (قلى وسجى) بضم أولهما
وكسر ما قبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا أمكن غيره وأجاب
المرادى عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى الامالة نحو دعاء ألفه عن واو لم يعتبره
الغراء يعنى بالتناقض ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما امالوا منه بما جاوز المال فلما امالوا تلاها
ونحوه وليس من عادتهم اماله ذلك علم ان الداعى الى اماله عندهم انما هو التناسب وقال هنا تجوز
الامالة في نحو دعاء وغزى لانه يؤل الى الياء اذ انبنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال
لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح الغراء فلم يتلاقى على اصطلاح واحد
(ويستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الياء تخلف الالف في بعض التصارييف (ما رجوعه الى الياء
مختص بلاغة شاذاً أو) رجوعه الى الياء (بسبب مما رجة الالف كحرف زائد) فلا يمال شيء من ذلك
(فالاول) وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء ببلغة شاذة (كرجوع ألف عضا وقفا) المنقلبة عن واو
(الى الياء في قول هذيل اذا أضافوهما الى ياء المتكلم) حيث يقولون (عصى وقي) بتشديد الياء فيهما
والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء (والثاني) وهو رجوع الالف الى الياء بسبب مما رجة الالف كحرف زائد (كرجوعهما)
أي ألفى عصا وقفا (الياء) أي الى الياء (اذا صغرا) عند الجميع (فقييل عصية وقي) بتشديد الياء فيهما
والاصل عصية وقفيو ففعل بهما تقدم وقلب ياء لما رجة الياء التصغير وهي حرف زائد والمما رجة
المخالطة والمحاورة (أو جمعاً) أي عصا وقفا (على فعول) بضم الفاء (فقييل عصى وقي) بتشديد الياء
فيهما والاصل عصو وقفو وقلب الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوى وقفوى
فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلب الضمة
الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واو اثم كسرت فاوهم اتباعا لكسر يمينها وقرأ الحسن فاذا جبالهم
وعصيمهم بضم العينين حيث وقع زدا الى أضف الياء الثانية المدغم فيها هي ألف عصا وقفا وقلب ياء

انه لا سبب غير التناسب وكون كلام الغراء يعنى بالتناقض

(قوله لما زجتها الياء الخ) حق ٣٤٨ العبارة لما زجتها الواو الزائدة لان انقلابها ياء انما هو لا انقلاب الثانية فلا يقال قلبت ياء

لما زجتها الياء الخ (قوله)
فبالتحويل (ينظر هل
يقال نظير ما تقدم ان
لا تحويل ولكن لما حذف
العين ضمت الفاء (قوله)
حادث ياء) قال اللقاني
لقائل ان يقول ألف ياء
تختلف الياء في غير الرفع
ويمكن الجواب بان المراد
تختلف الياء الياء في
بعض التصاريح أي
الكلمات المبينة لهذه
الكلمة وهذه الكلمة
ليست كذلك اذ الكلمة
متحدة (قوله وهو الثاني)
فيه نظر اذ لو كانت الياء
أولى بنحو هبات كان
الحكم كذلك وان كانت
الكسرة من كلمة أخرى
وهي الياء فليتامل (قوله)
وأولهما غير مضموم
ينظر ما وجه منع الامالة
اذا كان الاول مضموما
ويمكن ان يقال انما امتنعت
الامالة حينئذ لان فيها
الرجوع الى الشيء بعد
الاعراض عنه وتصغير
الاصوات غير مناسبة
لما فيها من التسفل بعد
التصعد فليتامل (قوله)
الساكن فالتحرك ينظر
ما حكم ما لو كان الاول
متحركا والثاني ساكنا
وبعد الياء هل يمال أولا
وما مثاله (قوله أو وقعت
في كلمة) أشار الى ان
قوله في كلمة معطوف

لما زجتها الياء الخ (قوله)
فبالتحويل (ينظر هل
يقال نظير ما تقدم ان
لا تحويل ولكن لما حذف
العين ضمت الفاء (قوله)
حادث ياء) قال اللقاني
لقائل ان يقول ألف ياء
تختلف الياء في غير الرفع
ويمكن الجواب بان المراد
تختلف الياء الياء في
بعض التصاريح أي
الكلمات المبينة لهذه
الكلمة وهذه الكلمة
ليست كذلك اذ الكلمة
متحدة (قوله وهو الثاني)
فيه نظر اذ لو كانت الياء
أولى بنحو هبات كان
الحكم كذلك وان كانت
الكسرة من كلمة أخرى
وهي الياء فليتامل (قوله)
وأولهما غير مضموم
ينظر ما وجه منع الامالة
اذا كان الاول مضموما
ويمكن ان يقال انما امتنعت
الامالة حينئذ لان فيها
الرجوع الى الشيء بعد
الاعراض عنه وتصغير
الاصوات غير مناسبة
لما فيها من التسفل بعد
التصعد فليتامل (قوله)
الساكن فالتحرك ينظر
ما حكم ما لو كان الاول
متحركا والثاني ساكنا
وبعد الياء هل يمال أولا
وما مثاله (قوله أو وقعت
في كلمة) أشار الى ان
قوله في كلمة معطوف
عليه بعد لا على في كلمتها
حيث قد يكون قوله أو في
كلمة قارنتها أعين من كون
الألف المائلة للتناسيب بعد
الكلمة التي في الألف فصل

فصل في كونه الألف المائلة للتناسيب بعد الكلمة التي في الألف فصل

المالة لغيره أو قبلها ويظهر التمثيل بالمالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللقاني فقال أو في كلمة معطوف على ما في كلمة أي وقعت الالف
بعد الالف في كلمة قارنتها أي قارنت الكلمة التي فيها الالف المالة للتناسب وحيث فتكون الالف المالة للتناسب مسبوقه بالالف
المالة لسبب كاتدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بأن يقدر أو في كلمة معطوف على بعد والضمير في قارنتها عائد على
الالف ذات السبب أي وقعت الالف المالة للتناسب في كلمة قارنت الالف ذات السبب وفيه قبح لا يخفى اه وكان وجه القبح اختلاف
الضمير ومرجعه لان الالف التي عا عليها الضمير هي المالة للتناسب لا ذات السبب ٣٤٩ وليس الاستخدام بمقبول في كل مقام

(قوله أو المقدرتين) أورد
عليه ان شرط الامالة التي
يكفها المانع أن لا يكون
سببها مقدار من كسرة أو ياء
ومحاجب بان ذلك في السبب
الموجود في نفس الالف
لا في الوجود بعدها كما
يأتي في كلام الشارح في
جاذقة... دبر (قوله من
صاعد الخ) المراد من
صاعدوها بابط لفظهما
(قوله وبعضهم الخ) ظاهر
اطلاقه أنه لا فرق على
هذا القول بين المتقدمة
والمتأخرة وينظر هل هناك
قول بان حروف الاستعلاء
لا تكون مانعا أولا (قوله
وبعضهم يجعل الخ)
وينظر الراء المتقدمة
المفصولة بحرف تكون
مانعة من الامالة على هذا
القول أيضا كما وتأخرت
مفصولة أو يفرق بينهما
وذلك نحو رجال (قوله
لان الفصل بحرف واحد
كلا فصل) ينظر ما
الفرق بين حرف الاستعلاء
حيث منع متقدما

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والثاني في المثال الثاني فتعال الالف الاخيرة منهما المنقلبة
عن التنوين لمناسبة الالف الاولى (والثاني) وهو ما أميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة أخرى وقد
أميلت لسبب (كقراءة أبي عمرو والآخرين والضحى بالامالة مع ان ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة
لمناسبة سجي وقل وما بعدهما) فان رعاية التناسب في القواصل عندهم غرض مهم والحاصل من
ارادة التناسب ان الالف المالة لسبب أما أن تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها أو آتية بعدها
فان كانت سابقة عليها فتعال كما في عماد فتعال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين
لاجل تلك المالة وان كانت آتية بعدها فاما أن يقع ذلك في القواصل أولا فان وقع في القواصل فتعال
لتناسب القواصل فالضحى تعال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في القواصل فتعال ولذا اذا أمالوا فتحة
ذال بمحاذير لكسرة راءه لا يجيزون امالة الف مع انهم ما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين (وأما
الموانع) لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانية أيضا) كعدد الاسباب
(وهي الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهي الحاء والعين المجرمتان والصاد والضاد
والطاء والظاء والقاف) وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبا له
لان هذه الاحرف تستعمل الى الخنك فلو أميلت الالف في صاعد لا تحذرت بعدا صاعدا ولو لم تنها في هابط
لصعدت بعدا فحذروا كلاهما شاق لكن الثاني أشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف أقوى مانعا كما
سيجي وأما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنهما مكررة فشبهت بالمستعلية للتركيب الذي فيها بل قيل هو
أشد مانعا (وشرط المنع بالراء أمران) أحدهما (كونها غير مكسورة) الثاني (اتصالها بالالف اما قبلها)
ولا تكون الام مفتوحة (نحو فرائش وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتأخر في الثاني (أو
بعدها) وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو هذا جارور رأيت جارا) وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء
(وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو هذا كافر كالمفصلة) في منع الامالة (وشرط) المنع
بحرف (الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها) أي بالالف (نحو ضاح وضا من وطالب وظالم
وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف) واحد (نحو غنائم) لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (الا ان
كان) حرف الاستعلاء (مكسورا نحو طلاب وغلاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف
(فان أهمل الامالة يميلونه) لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد
الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة أولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوى المستعمل من
حيث كان الفتح معه يمنع الامالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (السا كن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح
ومطواع ومقاتلات) بالقاف والتاء القوقانية (وهي التي لا يعيش لها ولد) فانه لا يمنع الامالة أيضا لان
الكسرة لما جاورته وهو سا كن قدرت انهما اتصلت به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل

مفصولا بحرف بخلاف الراء فانه لا بد من اتصالها متقدمة أو متأخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل أنه لا يضم الفصل
بالحرف الواحد في كون المانع مانعا سواء كان راء أو غيرها فليتمامل وقد يقال ان بعضهم ذهب الى أن الراء لا تمنع الامالة مطلقا بخلاف
حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء الامتصالية لذلك وان كان بعضهم قال انها أقوى لما فيهم من التكرير (قوله من المتصل) قال الدنوشري
فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول من الالف في ما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذي بعده ثم رأيت بعضهم قال في قوله
من المتصل نظر لان كلام الالف من مثله منفصل لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصلا لاجل الالف
فتأمل اه وأقول قد أشار اللقاني الى حيث قال قوله الا ان كان مكسورا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل اذا لم يكسور

هذا الساكن (منزلة المكسور) ويحذفها بظمان الامالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أي
 عن الالف (كونه امام متصلا) بالالف (كساحر) بالخاء المعجمة (وحاطب وحاطل) بالخاء المهملة فيهما
 (وناقف أو منفصلا) من الالف (بحرف) واحد (كناقي ونافق وناقي وناقف أو) منفصلا من الالف
 (بحرفين كواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المنفصل بحرفين (لتراخي الاستعلاء) والمتأخر أقوى
 من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بأن لا يكون مكسورا ولا ساكنا غير مكسور ولا مقصور ولا بحرفين
 وأطلق في المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن
 التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة
 مقدرة) كخاف فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة (ولا يام مقدرة) كطاب فإن ألفه منقلبة عن ياء فسبب
 امالة ألف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة
 ألفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في ألفيهما (فإن السبب المقدرها) وهي الكسرة أو الياء (لكونه
 موجودا في نفس الالف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) في
 اللفظ وهو الكسرة والياء الملقوظ بهما (لأنه) أي السبب الظاهر (امام تقدم عليها) أي على الالف نحو
 كتاب وبيان (أو متأخر عنها) نحو فأنم وباء ثم والكائن في نفس الالف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها
 (فن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لأن السبب مقدري
 نفس الالف بخلاف ما إذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد من جاد في الامرو جواد جع جادة
 وأصلهما جاد وجواد فدفع لاجتماع المثلين فلا تكون كالكسرة الملقوظة فلا تجوز الامالة على
 الاقصع وبعضهم أجار امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفها لأن
 السبب المقدر متأخر عن الالف * (مسئلة * يؤثر مانع الامالة أن كان منفصلا) في كلمة أخرى مستقلة
 بنفسها كما لو كان في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو مناسقاسم فلا
 يمال لاتصال المستعلي في اللفظ إذا أدرجت فهذا مثل قولك مرتب بفاضل وتارة يفصل بينهما بحرف
 واحد نحو مناسقاسم ففاضل وهذا مثل قولك بناحق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا
 مثل قولك مناشيط قاله الشاطبي (ولا يؤثر سببها) أي الامالة (الامتصلا) في كلمة واحدة والفرق أن
 المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أني قاسم لوجود القاف) المستعلية وإن كانت منفصلة عن الالف
 في كلمة أخرى (ولا يمال نحو) (لزيد مال لانفصال السبب) لأن الالف في كلمة والكسرة في كلمة أخرى
 (وهذا لخض كلام الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين
 أحدهما) في التمثيل وثانيهما في التحكم وذلك (أنهما مثلاً باني قاسم مع اعترافهما بأن الياء المقدرة) في
 أني المنقلب عنها الالف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقر من أن شرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون
 سببها ياء مقدرة (والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فباللحم مع انفصاليه (والمثال الجيد) السالم من
 الطعن (كتاب قاسم) فإن سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وإن كان منفصلا (و) الاعتراض
 (الثاني أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (مخالفة لما ذكره من الحكمين) المذكورين وهما
 يؤثر مانع الامالة أن كان منفصلا ولا يؤثر سببها الامتصلا (قال ابن عصفور في مقربة بعد أن ذكر أسباب
 الامالة مانعه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال لأن امالة المتصلة كائنة ما كانت
 أقوى وقال أيضا وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيهما أميل لكسرة عارضة
 نحو بعال قاسم أو فيهما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل اه) يعني
 لا تمال الالف لأن القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وإن انفصلت وهذا النص بحروفه في الحكمين

قبل المتصل معتذر لأن
 متلوا الالف لا يكون الا
 مفتوحا (قوله أو منفصلا
 الخ) ينظر ما الفرق بينها
 وبين الراء في ذلك حيث
 اختلفا حكما وقد يقال
 ان في كلام الشارح إشارة
 الى الفرق

(قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) قال الدنوشري قديقال عليه تصر يحه في شرح الكافية بأنه يقال أني قاسم بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه في النظم على صورتين المذكورتين وان كان الظاهر أنه مانع من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطأ الانسان في بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخطا في البعض الآخر الذي يمكن تصحيحه ومن نحن فيه كذلك تقليلا للخطا ما أمكن وخطؤه في البعض خير من خطئه في الكل فليتناه على أن المشاحة في المثال ليست من دأب المحصلين وقد يقال انتصار الابن مالك ان أني قاسم انما يقرأ بهمزة محدودة وتاء مكسورة وياء ساكنة ولا يقرأ بهمزة وتاء مفتوحة وألف بعدهما ٣٥١ حتى تكون الياء المقدرة فيه اه وأقول

قال الشهاب القاسمي معترضا على المصنف في اعتراضه الثاني بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضي ان كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ لان ما في شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم على ما ذكر لجواز أن تكون ما في النظم مخالفا لما في شرح الكافية اه وقد أشار الى ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك أن الغير النحوي وليكن ذلك لا يقتضي أن نصبوص النحويين كذلك (قوله والنحوي) بسكون الفاء وزاى نسبة الى نغزة قبيلة من البربر كما في اللب زيادة على أصله (قوله جون الرباب) ضبط في النسخة المعجمة بنصب جون على الحال وكان وجه عدم جره تعريفه بالاضافة لما فيه أل فلا يكون نعنا للنكرة

وقع في شرح الجزولية لابي عبد الله محمد النعري بالنون والفاء والراي (ولولا ما في شرح الكافية) من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا يقال أني أحمد بالامالة وأن قاسم بترك الامالة (لحملت قوله في النظم) للخلاصة والكافية (والكف قد يوجب ما ينفصل على هاتين الصورتين) المذكورتين في كلام ابن عصفور والنحوي وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر (لاشعار قد يفعل) من قول النظم والكف قد يوجب ما ينفصل (في عرف المصنفين بالتقليل) وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الامتصلا لان ترك الامالة هو الاصل في صار اليه بادني سبب ولم يخرج عنه الالف محققا (وأما مانع المانع) للامالة (فهو الراء المكسورة المجاورة فانها تمنع) الحرف (المستعلى) وتمنع (الراء ان يمنع) الامالة لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدي الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (ولهذا أميل وعلى أبصارهم) غشاوة (واذهما في الغار مع وجود الصاد) في الاول (والغين) في الثاني (و) أميل (ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الالف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أي الفاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلاما من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كله متصلة (وبعضهم) أي العرب (يجعل المنفصلة) من الالف (بحرف كالمصلة) في كونها تمنع المانع (سمع سيمويه الامالة في قواه) وهو سماعة النعماني بهجور جلا من بني غير بن قادر

(عسى الله يعني عن بلا دابن قادر) * بمنهم رجون الرباب سكوب

بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالبدال

* (فصل) * تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقدمت وشرطها أن لا تكون (الفتحة) في حرف ولا في اسم يشبهه) لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه الا ما يستثنى (فلا تمال الا) بكسر الهمزة والتشديد (لاجل الكسرة) التي هي من أسباب الامالة (ولا) تمال (فحو على الرجوع الى الياء في نحو عليك وعائيه) وهو من أسباب الامالة (ولا) تمال (الى اجتماع الهمزة) وهو الكسرة والرجوع الى الياء (فيها) في نحو اليك واليه وانما امتنع الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو شملت بشي منها فان كانت الفه رابعة كالأملتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلي والي لم تجز املتها لان التسمية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تشبيههما علوان والوان قاله الجاربردي (ويستثنى من ذلك) أي المشبه للحرف (ها) للغائبة (ونا) للتكامل المعظم نفسه أو و مع غيره (خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما) لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة أو ياء (فقالوا امر بنا وبها ونظر اليها واليها) بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف فلذلك ذكرهما مرتين (وأما ما التهم في

وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجواز كونه بدلا ثم انه يلزم على التنبه على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو منهم فليحذر * (فصل) * (قوله فلو سميت الخ) قديقال ان الا اذا سمى به فيه سبب آخر وهو الكسرة التي في أوله والي اذا سمى به فيه سبب للامالة وقدر أن الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا هنالك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرها نحو سرداح وشمالال فخرج املالة الى بعد التسمية فيه ونظر ويحجب عن ذلك بان شرط تأثير الكسرة للامالة أن لا تكون الالف منقلبة عن واو وصرح المراد في بقوله في شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو تامل

(قوله والذي - بل اما انها الخ) ظاهره ان ذلك جار في الجميع والذي في المرادى وغيره ان ذلك انما هو في بلى وفي لا وفي بالها التي نابت من الجمل دون افي ومتى (قوله تمال الفتحة قبلها الخ) ظاهره انه لو كانت الفتحة بعد الراء المكسورة امتنع الالة فلا تمال فتحة الميم من رهم وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتأخرة (قوله ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء المتأخر عن الراء المكسورة وعدم منعه اذا كان متقدما عليها وقديقال وجهه ان حرف الاستعلاء اذا كان متأخرا أشد في المنع لما في الالة حينئذ من التصعد بعد ٣٥٢ الانحدار وهو أشد من عكسه كما في كلام الشارح فليتأمل (قوله مردود) هذا الرد مردود

بان المصنف أعني ابن مالك نص على اماله الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشيء نفيه وايضا هو لم يلزم في ألفيته ان ينص على جميع مسائل النحو وقول الشارح ولعله الخ يوهم أنه من عنده مع أنه مسطور في شرح المرادى والعجب منه حيث نسب للراي قبله ما نسب ولم ينسب اليه هذا ولكن هذا ذنبه رحمه الله

(هذا باب التصريف) (قوله وهو تغيير الخ) قال اللقاني يدخل في هذا الحد الاعراب على انه معنوي ام وفيه نظري علم من كلام الشارح ثم ان هذا التعريف للصرف الذي هو فعل المصرف واما جده بالمعنى العلمى فهو علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلام صحة واعلالا واليه أشار المصنف بقوله

ومتى من الاسماء المبنية (وبلى) من احرف الجواب (ولا) الناقية (في قولهم أفعـل هذا اما لا فساد من وجهين عدم التمكن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) يجوز لا الالة لان الالف في غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شيء فلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل اما لتها نيا بتها عن الجمل فصارت لها بذلك مزية على غيرها (و) الحرف (الثاني) من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء) مثناة تحتانية (وكونهما) أي الفتحة والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف مستعمل نحو من المطر أو في راء نحو بشر أو في غيرهما (نحو من الكبر أو منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادى أو بمكسور نحو أشر (بخلاف نحو أعوذ بالله من الغيرو من فتح السير) لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تقابل المستعمل اذا وقع قبلها فتعال نحو من الضر وقال المرادى والتحرير ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء اهـ (واشترط الناظم) في النظم (تطرف الراء مردود بنص سيبويه على اما لتهم فتحة الطاء من قولك رأيت خبطا رباح) يكسر الراء وذ كر غيره انه يجوز اماله فتحة العين في نحو العرض والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها (هاء) التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو اماله الفتحة قبل الهاء (في الوقف خاصة كرجة ونعمة) واءا أميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم تكن من اسباب الالة (لانهم شبهوا هاء التانيث بالقه) أي بالالف التانيث المقصورة (لانها قهما في المخرج) وهو أقصى الحلق (و) في (المعنى) وهو الدلالة على التانيث (والزيادة) على أصول الكامة (والتطرف) في آخر الكلمة (والاختصاص بالاسماء) الجمادة والمشتقة ولا فوق في ذلك بين هاء التانيث وهاه المبالغة (وعن الكسائي اماله) الفتحة قبل (هاء السكت ايضا) لشبهها بهاء التانيث في الوقف والخط (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري) فانهما صححا جوازا الالة في ما قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)

(وهو) في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة (تغيير) خاص (في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي) فالتغيير جنس وبإضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحوف انه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض

اللاحقة

وتسعى تلك الاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريف التصريف العلمى والعلمى (قوله خرج النحو

فانه لا يتعلق الخ) قال الدونشري المفهوم من سياق الكلام وسبقه ان النحو تغيير ليس في بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصرفا لعدم تعلقه بالبنية وانما تغيير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة أو لأدراكها أو للامانة المخصوصة وليس واحدا منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان النحو متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر اذ يعرف تلك العوارض ويدخل في قوله وغيرها الاعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرفوعات

سبعة والمنه بات ستة عشر والاضافة على معنى الالام أو في أو من ووتوع الخبر مقردا أو جملة إلى غير ذلك فليتامل اه ويرد على قوله وأنت خير الخ أن الصرف وكل علم كذلك فالأظهر الاعتراض بأن المعرف الصرف بالمعنى العملي وهو نفس التغيير والنحو وانما هو التغيير لا التغيير اذ لم يجعلوا له اطلاقين (قوله التصحيف والتجريف) فرق بعضهم بينهما بأن التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتجريف ما كان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعاقب بالمر كبات) ينظر ما معنى تعاقب ما ذكر بالمر كبات اذ تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غير هاو كذلك تكسير نحو رجال فانه متعلق بنفس الكلمة على ان المنحوق قد يتعلق بالمفرد كالاسماء قبل التركيب فانها مبنية فليتامل (قوله ولهذا من التغييرين أحكام) قال اللغاني في هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير الثاني لاحكامه والاول لان الاعلال افعال فهو تغيير أيضا والحق ان التغيير الثاني هو حكم التغيير الاول لانك اذا أردت بناء قال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الاول ثم ينشأ حكم هذا المبنى وهو اعلاله بقلب عينه ألفا وهذا هو التغيير الثاني فان قيل قد يوجد الثاني بدون الاول كما في المصدر حينئذ فلا يكون حكمه والاول لا يما قبل ذلك ممنوع لان اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على ان ما ذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغييران في بنية الكلمة لغرض لفظي فاما ان يكون الحد غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما ٣٥٣ باطل ثم ان مقتضى كلامه التغاير بين

التصريف وبين علامة حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف بأحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان المراد من الصحة والاعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب أو المنع أو الجواز يعني ان التصريف نفس التغييرين ثم ان وجود التغيير في محل وامتناعه في محل آخر وجوازه في محل ثالث هو علم التصريف فدل على ان التصريف هو التغيير في بنية الكلمة الواقع فيها

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية وضافة وغير ها والغرض المذكور التصحيف والتجريف (فا) لتغيير (الاول) المعنوي (كتغيير المفرد الى التثنية والجمع) المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون (وتغيير المصدر الى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للبالغة في الفعل واضطرب لوجود المحر كتمع الفعل ويضرب واضرب وضارب وضروب وكضرب و مضرب و مضروب وضرب وضرب للبالغة في الوصف (و) التغيير (الثاني) اللفظي (كتغيير قول) من الاجوف (وغزو) من الناقص (الى قال وغزا) بقلب حرف العلة ألفا لفتح كره وانفتاح ما قبله والابدال في أقت والحذف في قل والادغام في ردول وشبهه التصغير والتكسير والسبب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعاقب بالمر كبات ذكرت مع ما بين الحجاب وطائفة ذكر وها في علم التصريف وهو الاول (ولهذين التغييرين) للغرضين المذكورين (أحكام كالصحة) وهي اقرار الحرف على وضعه الاصل كالياء في بياض وأبيض والواو في سواد واسود (والاعلال) وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصل كقلب الياء في بان وأبان وموقن وبائع وقلب الواو في قام وأقام وقيام وشبه ذلك فقلب أحد الاصول من محله الى آخر كما ينق جمع ناقة وحادي (وتسمى) معرفة (تلك الاحكام علم التصريف) وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من القلب يقال صرفت الرجل في أمرى اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقابله ونحو لانه من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرف في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية

(٥٤ تصريف في) بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به ايقاعا وسلبا وبهذا يتضح ما ذكره من الحدود والاحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من أحكام التغيير وتوضيحه ان قول مثلا كونها يجب قلب عينها ألفا لفتح سببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من نفس التصريف وهو وجوب الصحة في لو اذ الحصول سببه من عدم اعلال فعله وهو لا وذهر علم التصريف ووقوع الصحة الذي هو عدم التغيير ليس تصريفا اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبعث عن التصريف الذي هو تغيير سلبا واجبا اه باختصار قليل مختل في النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ) قال الدوشري صريحه ان معنى علم التصريف غير مسمى التصريف فان التصريف كما مر تغيير في بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتامل اه وأقول قد عرفت ان المصنف أراد بالاشارة معنى التصريف العملي والعلمي ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة على الأخير من اضافة العام الى الخاص ثم ان علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والملكة والقواعد والمصنف هنا يسمي على الاطلاق الأخير فتقدير المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الاسماء الخ) هو اخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أفرده نظر الى اختلافهما بالعموم والخصوص لا متيازهما بذلك وتمايز العلوم بشمار الموضوعات

(قوله كبراهيم واسماعيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف في ذلك مع انهما يشيان ويجمعان وتقدم ان تغيير المفراد الى التثنية أو الجمع تصريف فليتأمل (قوله ٣٥٤ موضوع وضع الاصوات) ينظر ما معنى قوله موضوع وضع الاصوات وينظر هل قوله

كبراهيم واسماعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب (ولا يدخل التصريف في الحروف) لانها مجهولة الاصل موضوع وضع الاصوات لا تقابل بالقاء والعين واللام لعدم معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألقاها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا) يدخل التصريف (فيما أشبهها) أي أشبه الحروف (وهي الاسماء المتوعدة في البناء) كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الافعال والموصولات وأسماء الاشارة (والافعال الجامة) وهي التي لم تختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها أشبهت الحروف في الجود وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فن ذلك محيى الحذف في سوف والابدال في حاء حتى عينا وهمزة ان هاء والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي وفر وعههما والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عندنا اتصال تاء الفاعل (فلذلك) أي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما أشبهها من الاسماء والافعال (لا يدخل فيما كان) من الاسماء موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) اذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف أو حرفين (الا الحرف كباء الجرح ولامه) فانهما موضوعان على حرف واحد (وقدويل) فانهما موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف كماء قت) فانهما موضوعان على حرف واحد (ونامن قنا) فانهما موضوعان على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبتدئات ولكن ذكر توطئة وتهميد القول (وأما ما وضع) في الاصل (على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (في دخله التصريف) نظر الى أصل وضعه (نحو يدودم) بحذف لامهما (في الاسماء ونحو زيدا) بحذف فائيه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (في الافعال) وقس على ذلك (فصل) ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد أقله الثلاثي كرجل) لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تناقيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركا أو ساكنا وأيا ما كان يلزم التناقي مع أحدهما أوجب بانه لما جازا الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التناقي (وغايتة الخاسي كسفر جل وما بينهما) أي بين الثلاثي والخاسي (الرابعي كجعفر) ولم يجوزوا سداسي الثلاثي توهم انه كلمتان (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كقتال (وغايتة سبعة كاستخراج) وبينهما ذو الخمسة ككرام وذو الستة كانطلاق (وأمثله كثيرة) بلغت (في قول سيبويه) ثمانية مثال وشانية أمثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثلا وذكرها (لا تليق بهذا المختصر) فلان اشتغل بهار وما للاختصار بل نذكر أما كن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للتشاور فنقول الزيادة تكون واحدة وثلثين وثلثا وأربعا وموضعها أربعة ما قبل القاء وما بين القاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا يخلو من ان تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل القاء نحو أجدل وما بين القاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علق والزائدتان المتفرقتان بينهما القاء نحو أجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصير وبينهما القاء والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلي وبينهما القاء والعين واللام نحو أجفلي والمجتمعان قبل القاء نحو منطلق وبين القاء والعين نحو حرا وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلث المتفرقات نحو تماثيل والمجموعة قبل القاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو سلايم وبعد اللام نحو عنقوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أفعوان والاربعة نحو اشهياب

لعدم معرفة الخ ينافيه قوله مجله - وله الاصل لا قضاء البعد انه يمكن معرفة أصله (قوله ينقسم الاسم) أي المتصرف فلا يرد ان المبنى قد يكون على حرف أو حرفين وقول الشارح لانه يحتاج الى باعتبار الوضع الاصل وما حق الكامة أن تكون عليه (قوله وذكرها) المتبادر انه مضروب مبتدا وقول المصنف لا يليق خبره وفيه تغيير لكلام المصنف لان يليق في كلامه خبر عن قوله وأمثله فهو مبدوء بالتاء المثناة فوق ويلزم على كلام الشارح ان يقرأ بالياء المثناة تحت ويحتمل ان يقرأ قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضي المسند الى ضمير الزبيدي (قوله قصيري) في الصحاح القصيرى الضلع التي تلي الشاكلة وهي الواهية في أصله الاضلاع والقصيرى أيضا أفعى اه واقتصر في الصحاح ٣ على الثاني فقال القصيرى مصغرا مقصودا ضرب من الافاعي (قوله خيزلي) في

في النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالحاء المهملة المفتوحة ولم أقف عليه ولم يذكره في القاموس في مادة احرال مصدر (قوله أجفلي) في القاموس ودعاهم الجفلى محركة والاجفلى أي جماعتهم وعامتهم والاجفلى الجماعة من كل شيء (قوله عنقوان) في القاموس عنقوان الشيء وعنقه مشددا أوله وبهجة ٢ قوله واقتصر في الصحاح الخ في هذا النقل شيء فرر اه

(قوله طمع) من طمع طمع طمع وهو طمع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدونشري (فائدة) * فعل بكسر ففتح كثير في الاسماء قليل في الصفات ومنه ما روي أي كثير وقوم عدو دين قيم ولحم زيم أي متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيبويه على الثاني وينظر هل زيم بالزاي أو بالراء اه وأقول هو الزاي (قوله دثل) كان بعده ٣٥٥ في النسخة المصححة رثم وضرب عليه بالقلم

ولا أدري وجهه والمناسبات

لصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولا حقه وكونه منقولا لا يقتضي اسقاطه لأن دثل كذلك بل عدم النقل في رثم أظهر كما يأتي في كلامه (قوله لانهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال في تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم (قوله ووجه الجار بردي) قال الدونشري ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجار بردي وكلام ابن جني وينبغي أن ينظر ما رده ابن مالك اه وأقول عدم الفرق بين كلام الجار بردي وابن جني من الذهول والغفلة عن كون الجار بردي اعتبر بوجه المعارى بعد تناظره بالحاء المكسورة وابن جني اعتبر بوجهه إلى القراءة المشهورة وأما ما رده ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لعل على عدم الضبط ورواية التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لا مكان

مصدر اشهاب (وأبنية الثلاثي) المجرى (أحد عشر) بناء (والقسمة) العقاية (تقتضي) أن تكون (أثنى عشر) بناء وذلك (لأن) الحرف (الأول واجب الحركة) لأنه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة (والحركات) الخالصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضممة (و) الحرف (الثاني يكون محركا وساكنا) فاحواله أربعة (فإذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الأول في أربعة أحوال) الحرف (الثاني خرج من ذلك اثني عشر) بناء وأما الحرف الأخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لأنه حرف اعرابها (وأمثلتها) في الاسم والصفة (فلس) سهل يفتح أو اه وسكون ثانيه (فرس) يغلل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة فكسرة (عضد) طمع بفتحة وضممة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أي متفرق بكسرة ففتحة (ابل) يلز بكسرتين (قفل) حلو بضممة فسكون (صرد) حطم بضممة ففتحة (دثل) بضممة فكسرة (عنق) جنب بضممتين فبدأ بفتوح الغاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالضموم مع الاربعة والمهملة منها فعل بكسر أوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة لأن الكسرة ثقيلة والضممة أثقل منها (وأما قراءة أبي السهمال) يفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام (والسما ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء) ونسبها أبو الفتح بن جني في المحاسب إلى مالك النفازي (ف قيل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل أتبع الحاء) من الحبك (لتأمن ذات) في الكسر (والاصل حبك بضممتين) فكسر الحاء اتباعا لكسر التاء قبلها ولا يعتد باللام الساكنة لأن الساكن غير خارج حصين كما أتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها (وقيل) لا أتباع وإنما الكسر (على التداخل في حرفي الكلمة) إذ يقال حبك بضممتين وحبك بكسرتين (فرب هذا القاري منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضممتين ضم الباء واعترض بأن التداخل إنما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجه الجار بردي بأنه لما تلفظ بالحاء المكسورة من لغة الأولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مت بهما الريح (وزعم قوم إهمال فعل) بضم الغاء وكسر العين (أيضا) لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر (وأجابوا عن دثل) اسم دويبة سميت بقبيلة من بني كنانة (ورثم) بضم الراء وكسر الهزة اسم جنس للاستب (بأنهما) ليسا من أصول الاسماء وإنما هما (منقولان من الفعل) المبني للمفعول واعترض بأن ذلك ممكن في الدثل لأنه علم قبيلة لافي الرثم لأنه اسم جنس والنقل لا يكون إلا في الاعلام دون أسماء الاجناس وأجيب بأن السيرافي ذهب إلى أن النقل قد يجرى في أسماء الاجناس فلامعنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) الفعل في أصول الاسماء (بوعلى) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في الوعل) بفتح الواو وحكاة الخليل فثبت بهذا أن فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهملا ولا منقول بل هو قولي (و) على القولين فإنه (أنما أهمل أو قل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائما على الأول والثاني (والرابعي المجرى) نجسة أبنية (مفتوح الأول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلب للرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كحزم للراءة الجمعاء (ومضمومةها) اسما (كدمالج) بالجيم

عروض ذلك له (قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبيهة بابن عريس فيما حكاها الاخفش وعن الايثان الوعل لغة في الوعل وتقل عن الخليل كما قال الشارح (قوله ان فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه ترك تنوين فعل (قوله والرابعي) بالجر عطف على الثلاثي أي وأبنية الثلاثي وانظر لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جارا رابعا للام كما فعل فيما يأتي في قوله والخماسي المجرى أربعة

قوله كقطع حل) ومثل قطع حل قطار اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الاخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جندب فيسبويه لم يشده ورواه بالضم وروى القسرا برفع وطحلب فالاجود ٣٥٦ فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرتن وأما جود فانه أعجمي وأما جندب فالرواية

الحيدة فيه ضم الدال على أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففاً من جندب كما قالوا إن عليطاً مخففاً من علابط والظاهر ما ذهب إليه الاخفش والكوفيون لأن الفراء ثقة في روايته فلا وجه له ما يقويه اظهار التضعيف في نحو سودد وعند دلارادة الاحاق بجندب ولولم يكونا له لثقل سودد وعند فلوكان هذا البناء معدوماً لا يمنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فانه اسم للجراد الأخضر الطويل الرجلين وجندب أيضاً ابن العنبر بن عمرو بن تميم (قوله للأخضر الذي يعمل الماء) أي الشيء الأخضر وعنه بعض الشافعية بقوله النبت الأخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلم الماء اه ووصفها بأنها تعلم يقتضي أنه أراد الجرم الأخضر لا الوصف لانه لو كان قائماً بالماء لا يقال انه يعلم وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بمافي القاموس وان الذي ينبت في جوانب محمل الماء يسمى خرباً بالخاء والراء ولم يذكر ذلك في القاموس وإنما فيه خسر كصرد ذكر الارباب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المشناة فوق) تقدم المعجمة مثله في باب جوع التكسير وتقدم أن قلنا ان الصواب بضم التاء المشناة (قوله وشمر دل) بالدال المهملة واعجامها لغة كما في القاموس (قوله الشيء التافه الخفيف) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قد عمل) قال بعضهم والقدر عمل لا يستعمل الا بعد النفي اما

وصفة كجرشع للجمل العظيم (ومكسور الاول مفتوح الثاني) اسما (كقطع حل) بالقاف والطاء والخاء المهملتين لزمان الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسب بطر للطويل (ومكسور الاول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو عرب وانما صحت التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضمد مدح وصفة سنددوهي لال كول وقيل المساء زائدة (وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجندب) بضم الجيم وشكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الابل (والخيتار) عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل (أنه فرع من مضمومها) استثقالاً لضمين في رباي ليس بيننا ما خسر حصين (و) لانه (لم يسمع) فتح الثالث (في شيء) من الرباعي (الاسم مع فيه الضم) من غير عكس (كجندب وطحلب) للأخضر الذي يعمل الماء ويرقع من الاسماء (وجر ش) بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من التجال ويقال للطويل (ولم يسمع في برتن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المشناة فوق أحد براتن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط (وعرفط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وبالطاء المهملة أشجر البادية (الاضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (وللخماشي الجرد أربعة) من الابنية (أمثلتها) مفتوح الاول والثاني والارباع اسما (سفرجل) وصفة شمر دل للطويل وشقحطب للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس مخسفة الذكر وصفة نحو (ججرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء والشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الاقبحي العظيمة وقيل لم يات هذا لوزن الاصفه وان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما ك(قرطعب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الخفيف يقال ما عليه قرطعبة وصفة جود حل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو (عشر للاسد وصفة) قد عمل (بضم القاف وفتح الدال) وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (في كلمة الاوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزناً أحد عشر للاثني وخمسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم القاف مكسور العين متفقا عليه اما الضعن القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصاله جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على أربعة كججرش ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير أو ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادة واحدة قاله الشاطبي (وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها ما بنى زيادة) في اوله (كمنطاق) أو في وسطه كظريف (و) فيهما نحو (محرف نجم) أو في آخره كجبل (أو بنقص أصل كيدودم) وأصلها يدي ودي (أو بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله علابط بدليل أنهم لم يلقوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الالف بعد اللام (أنهم لا يوالون بين أربع متحركات) في كلمة واحدة الا أن تعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جندب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر أوله في نحو خرغ) بكسر الخاء

وإنما فيه خسر كصرد ذكر الارباب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المشناة فوق) تقدم المعجمة مثله في باب جوع التكسير وتقدم أن قلنا ان الصواب بضم التاء المشناة (قوله وشمر دل) بالدال المهملة واعجامها لغة كما في القاموس (قوله الشيء التافه الخفيف) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قد عمل) قال بعضهم والقدر عمل لا يستعمل الا بعد النفي اما

بها أو بغيرها فيظهر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء خاصا وهو هل دل على بقله والاطهر انه رباعي بالنون زائدة * (فصل) *
(قوله وافعل) أي بتخفيف اللام الاولى وتثقيل الثانية ومن أمثله اكفهر

٣٥٧

لقيت الكافر فآله
بوجه مكفهر أي غير
منسسط (قوله وهو
افعل) أي بتخفيف
اللام الاولى وتخفيف
الثانية (قوله نحو اجز)
يقال اجز الرجل
انقبض من الشئ وضم
جراميزه أي ما انتشر من
لباسه (قوله لا يكون
الامفتوحا) من لازم
ذلك انه لا يكون الا
متحر كاقوله لرفضهم
الابتداء بالساكن علة
لمطلق حركته وكون
الفتحة أخف علة
لخصوص كون الحركة
فتحة وعلى قياسه كان
ينبغي أن يقول بعد قوله
واللام مفتوح دائما لان
الماضي بني على حركة
لمساكنه المعرب ليكون
علة لحركة اللام المطلقة
وقوله لاخفة لخصوص
كونها فتحة (قوله وأما
ما جاء الخ) جواب عن
سؤال وارد على قوله ان
القائم لا يكون الامفتوحة
مع انه كما ستورد فيهما
ذكر وكان ينبغي أن
يقول والاصل فيه ما فتح
القاء وكسر العين (قوله
ونقست المرأة) في الصحاح
وقد نقست المرأة بالكسر
ويقال أيضا نقست
المرأة غلاما على سالم بسم

المعجمة وسكون الراء وضم القاء والعين المهملة القطن القاسد (وكتغير مكسورهما) أي الاولى
والثالث (بضم ثالثه في نحو زئير) بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو
ما يعلو الثوب المجدد (وأما سخرس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة
لبلدة (وبلخس) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة المعجمة لنوع من الجواهر
(فانحمان) لا عربيان اذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني
* (فصل) * وينقسم الفعل الى مجرد من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره أربعة كدحرج)
ودرج أي ذل (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كأكرم (وغاية ستة كاستخرج) وبينهما الخجاسي كانطلق
ومزيد الرباعي أقله خمسة كدحرج وغاية ستة كاحجم (ومزيد الثلاثي) (أوزانه كثيرة) مثله هورها
خسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي أوزانه ثلاثة تفعل كدحرج وافعل كاحجم وافعل كاشعر
واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحجم وزاد فيه هم في مزيد الرباعي
وزنار ابعوا هو افعول نحو اجز (وأوزان الثلاثي) المجرد (ثلاثة) مفتوح العين ومكسورهما ومضمومها
(كضرب وعلم وظرف) لان الغاء لا تكون الامفتوحة لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف
واللام مفتوح دائما لاخفة والعين لا تكون الامتحركة لثلايلزم اتقاء الساكنين في نحو ضربت
والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح القاء وكسرها مع سكون
العين فزال عن الاصل لضرب من الخفة والاصل فيه ما فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله
وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهم انه أصل برأسه واليه ذهب الميزد وابن الطراوة والكوفيون ونقله
في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع من فعل القاء أصل واليه ذهب جهور البصريين
ونقل عن سيبويه (فن قال انه وزن أصلي مستدلان بنحو جن وبهت وطل دمه واهدر) دمه (واوابع
بكذا وعني بحاجتي بمعنى اعتنى بها وزهى علينا بمعنى تكبر) وحجم زيد وركم ووعك وفلج وسقط في يده
ورقصت الدابة ونقست المرأة ونسجت الناقة وغم الهلال وأغمى على زيدواخواتها (لم تستعمل الا
مبنية للمفعول) خبران (عده) وزنا (رابعا) خبر فن قال وتقرير الدليل منه أن فعل المفعول لو كان فرعا
لغيره لمكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم
باطل فاللزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا
مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جوامع لم يسمع لها واحد كعباديد
وأبابل والجمع فرع الا فراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به
فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام
في نحو سوير) وترك الابدال في نحو ووري (لم يعبده) وزنار ابعوا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى
اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون فان الواو تغلبت بالياء وتندغم الياء وان الواو من متى اجتمعتا
في أول الكلمة أبدلت الاولى همزة لازما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انها مغيران عن
فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا تندغم الالف من ساير ولا همز الواو من وارى فكذلك ما غير
عنهما وأجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا أما ترك الادغام فلئلا يلتبس مجهول بفعل لانه
اذا قيل ساير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير أو سير وأما ترك الابدال فلان الواو والثانية في ووري ليست
متأصلة في الواو لانهما من قبله عن ألف واري (وللرباعي وزن واحد كدحرج) وزلز (ويأتي في دحرج
بالضم) في أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (في فعل المفعول)

فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس الرملی يقال في فعله نقست المرأة بضم النون وفتحها وكسر القاء فيهما والضم أفصح اه
(قوله بالنقض) هو تخلف الحكم عن الدليل (قوله لئلا يلتبس الخ) هذا الجال لا التباس (قوله ويأتي في دحرج بالضم الخلاف السابق)

*(فصل في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) اماثلة حروف الميزان بحروف الموزون في تعداد الحروف
وهياتها وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلام في ثمانية أمور الحركات والسكنات والاصول والزوائد
والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل (تقابل الاصول بالقاء فالعين فاللام) على
الترتيب المستفاد من القاعل كون حروف الميزان (معطاة ما لموزون بها من تحرك وسكون) أصليين
(فيقال في) وزن (فلس) من الاسماء (فعل) بسكون العين (وفي) وزن (ضرب) من الافعال (فعل) بفتح
العين (وكذلك) يقال (في) وزن (قام) من الاجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما
(لان أصلهما) قبل التلب والادغام (قوم وشد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو القاء لتحركها وانفتاح
ما قبلها في الاول وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثليين في الثاني (و) يقال (في) وزن (علم فعل)
بكسر العين (وكذلك) يقال (في) وزن (هاب) من الاجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين
فيهما لان أصلهما هيب ومل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام (و) يقال (في)
وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (في) وزن (طال وحب) فعل بضم العين فيهما لان
أصلهما طول وحب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان
الحركات الاصلية والسكنات (فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت) في الميزان (لاما ثانية في) وزن
(الرباعي فقلت في) وزن (جعفر فعل و) زدت لاما (ثانية وثالثة في) وزن (النجاسي فقلت في) وزن
(جحمرش فعلل) وما ذكره الموضع في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه
على مذهبين أحدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع أصول وهو الصحيح والثاني ان
ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا
على ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا وزن لانه لا يدري كيفية وزنه والثاني انه وزن ويقابل آخره بلفظه
والثالث انه وزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله
فالغراء على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون أو فعلى بزيادة الراء أو
فعلى بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أو قال أربعة (ويقابل) الحرف (الزائد بلفظه) لتمييز عن الاصل
الا فيما يستثنى (فيقال في) وزن (أكرم) بزيادة الهمزة (ويبطر) بزيادة الياء (وجهور) بزيادة الواو
(أفعل وفعل وفعل) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (في) وزن (اقتدر) بزيادة
الهمزة والياء (افتعل وكذلك) يقال (في) وزن (اصطبر) مما فاءه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه طاء
(وادكر) مما فاءه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دال المهملة افتعل (لان الاصل) فيها (اصبر
واذ تكرر) قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دال لما شيجي (و) يقال (في) وزن (استخرج)
مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول (استفعل الا ان الزائد اذا كان تكرار الاصل) سواء كان للالحاق
أم لا (فانه يقابل عند الجمهور بما قبله ذلك الاصل) لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد
اللفظي في علم النحوف كما ان ذلك يعطى حكم الاول فينبغي في اعرايه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلا ما
بان هذا تكرار لما سبق (كقولك في) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجدان بفتح
الهمزة وضم الجيم واعجام الدال نبات جيد لوجع المفاصل (و) في وزن (سجنون) بضم السين المهملة
وسكون الحاء المهملة وسنونين وهو أول المطر والريح (و) في وزن (اغدودن) بالعين المعجمة وبالذال
المهملة ويقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن الثبت اذا خضر (فعلى وفعل وفعل) لقا
ونشر امر تبا فالتاء في حلتيت للالحاق بقنديل والنون في سجنون للالحاق بغضروق والدال في اغدودن
لغير اللحاقي وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن حلتيت
فعليت وفي وزن سجنون فعلون وفي وزن اغدودن افعدول (واذا كان في الموزون تحويل) من مكان

أى لان الدليل دل على
أن المبني للفعول من
حيث هو أصل فلا يقال
من قال باصالة المبني
للفعل هناك استدل
بافعال ثلاثية لازمة للبناء
للفعل فقد يقال لا يأتي
مأقوله هنا

*(فصل في)

في كيفية الوزن قدمه على
ما بعده عكس النظم لان
من فوائد الوزن معرفة
الرائد من الاصل ووجهه
ما في النظم ان بالفرق
بين الزائد والاصلي
يتوصل الى طريق وزن
الكلمة (قوله على
الترتيب المستفاد من
القاء) أى العاطفة في
قوله فالعين فاللام (قوله
وهو مبني) الاظهر وهما
مبنيان لان البناء انما هو
على المذهبين الاخيرين
كما لا يخفى وقوله فهل
جعفر الخ عائد لكل
بدليل قوله أو لا يدري

الى مكان ويسمى القلب المكاني (أو حذف) لبعض الاصول (أثبت) أنت (بمثله في الميزان فتقول في) وزن (ناء) بالمد ماضى يتأى (فأع لانه من نأى) والاصل نأى فتقول اللام وهى الياء الى موضع العين وهى الهمزة فصارت نيا فقلت الياء أنف التجر كها وانفتاح ما قبلها فصارت ناء بالمد (و) تقول (فى) وزن (الحادى) وهو مبدأ العدد (عالف لانه من الموحدة) والاصل الواحد فتقول الفاء وهى الواو الى موضع اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصارت الحادى وقلت الواو ياء لوقوعها متطرفة أثر كسرة فصارت الحادى (وتقول فى) وزن (يهب) مما حذف فاقوه (يعل) والاصل يوهب حذف فاقوه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه فى الاصل يفعل ففتح حرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازانى فى يطاواخواته (و) تقول (فى) وزن (بع) أمر من باع (فعل) والاصل بيع حذف عينه لا لتقاء الساكنين (و) تقول (فى) وزن (قاص) مما حذف لامه (قاع) والاصل قاضى حذف لامه لا لتقاء الساكنين وقد يتعدرون وزن بعض الكلمات كسطاع واهراق وذلك لانه اعتبار الحركة والسكون باصلهما والتقاء فى ذلك أصلها السكون والسين والهاء كنان فيلزم فى الميزان التقاء الساكنين فالصواب أن يقال فى وزنها أفعل لان أصلهما أطوع وأريق والسين والهاء زائدتان

*** فصل * فيما تعرف به الاصول والزوائد قال الناظم فى النظم**

(والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

فعرف الحرف الاصلى بانه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذى لا يلزم فى جميع التصاريف ومثله بقاء احتذى فانها زائدة لانها تحذف فى بعض التصاريف تقول حذا حذوه والاحتذاء الاقتداء وليس الفعل (وفى) كلاً (التعريفين نظر أماً) التعريف (الاول) وهو تعريف الاصل (فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه) قريباً (مع انهما لا يسقطان) فى جميع التصاريف (وأماً) التعريف (الثانى) وهو تعريف الزائد (فلان الفاء من وعد والعين من قال واللام من غزا أصول مع سقوطهن فى يعدو قل ولم يغز) فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع وأجاب عنه المرادى بان الاصل اذا سقط اعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والرائد اذا لم يقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط فى أصل الموضوع تحقيقاً أو تقديراً (وتحريرو القول فيما تعرف به الزوائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكلمة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول) وهو تكرار الاصل (لا يختص بالحرف بعينها) بل يكون فى جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سالتهمونها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه ان يماثل اللام كجلب) بزيادة الياء الثانية للالحاق بدحرج (وجلباب) مصدره ويطاق على الماحقة (أو) يماثل (العين امام اتصال كقتل) بالتشديد وزيادة احدى التاءين على الخلاف فى انها الاولى او الثانية (أو مع الانفصال بزيادة) بينهما (كعقنقل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكتيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل الفاء والعين كمرريس) بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفى آخره سين مهملة قبلها ياء مشناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرريس للتفريق لا ثالث لهما (أو) يماثل العين (واللام كصم صم) بمهمات الشدید وقال الجرمى الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صم صم أى أصل غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان فى كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفى تعيين الزائد خلاف وذكر فى التسهيل انه يحكم بزيادة تانى المتماثلين والثالث فى خصوص جمع يعنى الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها فى نحو مرريس يعنى الميم الثانية والراء التى تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى فى صم صم والميم الثانية فى

(قوله قاله التفتازانى فى يطاواخواته) أى قال ان حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فى الاصل والمراد باخوات يطايدع ويذر

*** (فصل) ***

(قوله فتعريف الاصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لا يخفى لان تعريف الاصل غير مانع لانه يدخل فيه ما ليس منه وتعريف الزائد غير جامع لانه يخرج منه بعض افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر بالتأمل لان ما ورد على طرد أحدهما ورد على عكس الآخر وبالعكس (قوله ومرريس للتفر) فى النسخة المصححة ضبط مرريس بالتاء المثناة وضبط التفريق بالتاء المثناة وقضية صنيع القاموس ان مرريس بالتاء المثناة وفسره بالداهية فهو مرادف لمرريس ولم يذكر تفريق المثناة وإنما ذكر تفريق المثناة وقال انه السيرى مؤخر السرج وانه بالتعريف وقد يمكن

مرر يس بجذفهما في التصغير حيث قالوا صميم مخ وخر يريس وتقل عن الكوفيين في صميم مخ ان وزنه
فعلل وأصله صميم مخ أبدلوا الوسطى ميم (وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف) بقافين مفتوحتين
بينهم - ما راء سا كنة وهو الخمر (وسندس) وهو رقيق الديباج (أو) يماثل (العين المفصولة بأصل
كحدر) بمهمات اسمها الرجل ولم ينجي على فعلع بتكرير العين غيره (فاصلي) جواب وأما (واذا بنى الرباعي
من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فجميع أصل كسمسم) بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لان اصاله
الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر فكم بأصا لهما
وحكى عن التحليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاءه وهو بعيد (وان صح) اسقاط ثالثه (كله) فانه
يصح اسقاط ثالثه (و) يقال (له) وهو أمر من الملتب معني لممت (فقال الكوفيون ذلك انشائي) الصالح
للسقوط (زائد مبدل من حرف يماثل للثاني) فاصل لم على قولهم لم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فابدلوا من
أحدها حرفا يماثل الفاء ورد بانهم قالوا في مصدره فعلة ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التفعيل (وقال
الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شيء) وقال بقية البصريين أصل
واختار السارح مذهب الكوفيين وقال انه أولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا في المعنى للثلاثي المضاعف
كما يقول البصريون في أمثاله كة ضقيقت وكفت وكبكت اه (والنوع الثاني) من نوعي الزائد
وهو ما زيد غير تكرار (مختص بأحرف عشرة) جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون يا هول استتم
اسلمني وتاه هويت السمان أهوت سليمان سالتهمونيها (وجمعها الناطم في بيت واحد أربع مرات فقال
هنا وتسلم تلاميذ أنسه * نهاية مسئول أمان وتسهيل)

و ينبغي ان يعدوا الشين المعجمة في نحو أ كرتكش في خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا
وهاء السكت كذلك وخصت هذه بالحرف بالزيادة دون غيرها لان أولى ما زيد بحروف المد واللين لهما
أخف الحروف وغيرها من الأحرف العشرة يرجع اليها فلهمة مجاورة للالف في المخرج وتقلب الى حرف
اللين عند التخفيف والهاء أيضا مجاورة للالف في المخرج والهم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون
فيها غنة تعد في الخمسوم امتداد الالف في الحلق والهاء حرف مهموس أبدلت من الواو في تجاه والسين
حرف مهموس فيه صفي ويقر بخرجه من مخرج الياء واللام وان كانت حرفا مهمجورا لكنها تشبه النون
وقريبة من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة الأحاق نحو كثر والدلالة على معني كحرف المضارعة
وامكان النطق بهمزة الوصل وهاء السكت في فهو بيان الحركة كسلطانية والمد ككتاب والعوض
كزناقة والتكثير كقبة شري قاله ابن عصفور ولها شروط (فتراد الالف بشرط ان تصحب أكثر من أصلين)
ولا تكون في الأول لتعذر الابتداء بالسا كن بل تكون ثانية (كضاربو) ثالثة نحو (عمادو) رابعة نحو
(غضبيو) خامسة نحو (سلاحي) بضم السين المهملة عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين وسادسة
نحو قبة شري وسابعة نحو مردراياويستثنى من ذلك اذا صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعي نحو
ضوضي فانها فيه بدل من أصل لا زائدة (بخلاف نحو قال وغرا) لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم
تصحب أكثر من أصلين (وتراد الواو والياء) أختمها (بثلاثة شروط أحدها ما ذكر في الالف) وهي ان
تصحب أكثر من أصلين (والثاني لا تكون الكلمة) التي هما فيها (من باب سمسم) من الرباعي المضاعف
(والثالث أن لا تصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تصدر (الياء قبل أربعة
أصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) في زيادتهما اثنتين (وقضيب وعجوز) في زيادتهما
ثلاثين (وحذرية وعرة) في زيادتهما أربعين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة
وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة والعرة قوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضمة القاف الخشبة

(قوله حيث قالوا صميم مخ)
أي يساء التصغير يسين
اليمين ثم جاء بعد الميم
الثانية وفي بعض النسخ
صميم مخ بجاءين بعداء
التصغير وهو تحريك
ناشي عن الغفلة عن
موضوع الكلام (قوله)
قلنا وهاه السكت كذلك
انما قيد بالسكت مع انها
ترادفيه وفي غيره لانه
أظهر رفي غرضه من
انتفاء زيادة السين التي
لا تراد الا فيه لظهور الجامع
بين الشين والهاء حينئذ
وانظر هلا قال أنه ينبغي
ان يعدوا الشين فيمن
قال ما ذكر وما ذكر في
الشافية ما ترادفيه السين
قال وعدسين الكسكة
غلط لاستلزامه شين
الكشكشة (قوله فانها
بدل من أصل) هو الواو
لان الأصل ضوضو
والضوضا الصياح

المعتزلة على رأس الدلو (بخلاف نحو بيت وسوط) فان الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين
 (و) بخلاف نحو (يؤيؤ ووعو عة) فانهما من باب سمس والياء فيهما اتحدتا نيتين بعدهما
 واو مهموزة اسم طائر ذي مخالب يشبه الباشق والوعو عة مصدر ووعو السبع بعينين مهملتين اذا
 صوت (وورتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع والورتل بفتح
 الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق النون وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف
 اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو أصاية ولم يذكره الجوهري واختلاف في لامه فقل زائدة واليه ذهب
 الفارسي وابن مالك وقيل أصلية وعلى القوان وزنه فعنلال الان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى
 الثاني أصلية وأما يستعور فثلاثة تختات فيفسن مهملة فثناة فوقا فيفسن مهملة فواو فراء مهملة فوزنه
 فعنلال كعضير فوط هـ ذاهو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو
 يلحرج وهو شجر يشوك بعيدا ناهي قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء
 يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهي يقال ذهب في يستعور راي في الباطل قاله الجار بردي
 (وتراد الميم بثلاثة شروط أيضا وهي ان تصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق
 وذلك نحو مسجد) لكان السجود (ومنبج) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجم قال
 الجوهري اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصدر الميم (ومهد) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول
 والضرغام الاسد والمهد مهد الصبي (ومر زجوش) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك
 وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي آخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والذال
 المهملة والقاف وفي آخره شين معجمة بقله طيبة الرائحة (ومرعر) بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره
 زاي وهو مالان من الصوف (فانهم قالوا ثوب مرعر فابتوها) أي الميم لزوما (في الاشتقاق) وبهذا رد ابن
 مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا ان لا تكون كلمتها باعية مؤلفة
 من حرفين مكررم مهملة (وتراد الهمزة المصدرة بالشريطين الأولين) وهما ان تصدر وان يتأخر عنها
 ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكفي لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط تصدر
 المصدر ونحو (نحو أكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذته الا فكل اذا
 أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف) همزة (نحو كئيبيل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة
 فهمزة ساكنة فباء موحدة فباء مثناة تحت كخر عبيل اسم موضع باليمن لا تتفاء التصدير (وأكل) لان
 المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة (واصطبل) بقطع الهمزة المكسورة لان المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فان
 اصطبل نجاسي كجر دخل (وتراد) الهمزة (المتطرفة بشرطين وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك
 الألف بأكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم فالاول (نحو جرامو) الثاني نحو (علياء
 و) الثالث نحو (قرفضاء) فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة أصول وفي الثالث بأربعة أصول
 (بخلاف) همزة (نحو ما وشاء) فان الألف قبلها مسبوقة بأصل واحد (وبناء وأبناء) فان الألف
 مسبوقة بأصلين لا بأكثر وبخلاف نحو نيا وهو الخبز فان الهمزة لم تسبق بألف (وتراد النون متأخرة
 بالشريطين) المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك الألف بأكثر من
 أصلين سواء في ذلك الاسم والصيغة (نحو عثمان وغضبان) وترادهم متأخرة أيضا في المثنى والجمع ووع على
 حده وما حل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وستان) فان الألف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر منهما
 (وتراد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وأن تكون ساكنة
 وأن تكون غير مدغمة وذلك كعضنقر) وهو الاسد (وعقنقل) بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل
 العظيم (وقرنفل) وهو نوع من العطر (وحينطلي) وهو القصير (وورنفل) وهو النسر (بخلاف)

(قوله كعضر فوط) هو
 ذكر العضاء وهو دويقة
 أكبر من الوزغة (قوله
 كجر دخل) فسر الشارح
 في قول الموضح
 والخماسي الجردار بعة
 أبنية بعد قوله قرطعب
 بسطر واحد فقال
 وصيغة نحو جرد حل
 للجميل الضخم وفي
 القاموس الجرد حل
 بكسر الجيم البعير الضخم
 وفي شرح النحل لابن جنى
 انه النحل الغليظ (قوله
 فالهمزة في الاول) الاظهر
 ان يقول فالالف

(قوله كعديس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عبيثران) ضبط في النسخة المصححة بالتاء المتناهية والصواب انه بالمثلثة (قوله وتزاد التاء في التانيث الخ) قال الدنوشري ربما يقههم من اقتصاره على ما ذكر ومن اقتصار الشارح ان تاء ترجان أصلية وهو أحد القولين قال في القاموس الترجان كعنفوان وزعفران ورهبان المقصر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اه فوزنه فعلا لأن وهو معرب وقيل عربي وزعم ٣٦٢ بعضهم انه يجوز أن يكون مأخوذا من الرجم بالحجارة لان المفسر يرمى بالحطاب كما يرمى بالحجارة

فحينئذ تكون تاءه زائدة ويكون وزنه تفعلا ن وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون مأخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أي مقول بالظن وأقول الممنى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزني والبيهقي فليتامل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء في قامت في نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتزاد السين في الاشتغال) ذكر ابن مالك في الجواز التعريف أنه لم ترد السين وحدها يعني مجردة عن التاء الا في اسطاع ويستطيع قال المصنف ولمدع ان يدعى زيادتها في ضغيوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة اذا أشبهت الضغابيس فاستطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اه (قوله وابنه في شرحه الخ) قال الدنوشري قال شحاتة الحلبي نسبة اهمال السين الى ولد الناطم سبق قلم لان كلامه في موضعين كالنصر يح في زيادة السين (قوله باماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء قبل على انها زائدة وصدرة * اذا الامهات قبجن الوجوه * وأمها تم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأتموه بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروه في سنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن

نون (عبر) فان قبلها حرف وبعدا حرفان (و) نون (غريق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة (و) نون (عجيس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدخجة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلا كعديس وقال أبو حيان والذي أذهب اليه ان النونين زائدتان وزنه فعلا (وتزاد) النون (مصدرة في المضارع) نحو ضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غصنقر وزابعة نحو ورعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء في التانيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كقوم) في الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرباعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتخرج) في (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) في (التفعّل) نحو التكمير (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (وفروعهن) من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعّل نحو التريدي والترداد دون فروعهن لان فروعهن الاتاء فيها (وتزاد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهملها الناطم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كامهات واهراق) وزيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (الكثير) بالمثلثة (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو (الامومة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرحت الظلام باماتكا * وقد غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع أمهات قال * امهتي خندف والياس أي * فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهات فعلية والهاء للتكثير أو لللاحاق عند من أثبت فعلا لا يجوز ابن السراج اصلها فيكون وزن أمهات فعلية كأمهات وهي العظيمة ويقويه حكاية الخليل في كتاب العين تامهات اما أي اتخذت اما تم حذفت الهاء بقي اما ووزنه فعلا كنه كتاب مضطرب وكان الغارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع أمهات أصل أم اه (و) سقوطها في (الاراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا لا جواب له عنه الادعوى الغلط ممن قاله لانه لما أبدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والموام قاله في القاموس (وأما غيبيل الناطم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحوه ولم يروه) تمثيلهم (اللام بذلك وتلك) من أسماء الإشارة في البعد تذكير أو تانيثا (فردود) جواب اما (لان كلام من هاء السكت) في له (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء عما قبلها لا يقال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها كقائمة وقدم نسل بها (وما خلا من هذه القيود حكم باصالتها الا ان قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فان ذلك حكم بزيادة همز في شمال) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريج الشمال (واجنبتا) يسكون الحاء المهملة وفتح الواو وسكون النون وفتح الطاء المهملة والهمزة في

آخه

قال الدنوشري قال شحاتة الحلبي نسبة اهمال السين الى ولد الناطم سبق قلم لان كلامه في موضعين

كالنصر يح في زيادة السين (قوله باماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء قبل على انها زائدة وصدرة * اذا الامهات قبجن الوجوه * وأمها تم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأتموه بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروه في سنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن

يكون فتح البناء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله وأسطاع) وقع في نسخة اللقاني استطاع بالتاء بعد السين فقال ان قلت قدم ان السين
تزداد في الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه ٣٦٣ للطلب كالا استخراج واستخرج وهذا

ليس كذلك اه ووجه
السؤال ان الكلام
مفروض فيما خلا من
القيود المتقدمة
والاستفعال لم يخل منها
فتامله (قوله هذا مذهب
سيبويه ووجهه
البصريين) اعترضه
المبرد بان الغرض من
الشيء انما هو اذا كان
معدوما والفتحة ههنا
موجودة نقلت من العين
الى الفاء فلامعنى التعويض
بل فيه جمع بين العوض
والمعوض وأجيب بأنه
انما وقع التعويض من
ذهاب الحركة من العين
لامن ذهاب الحركة
بالكسبة وذلك انهم لما
نقلوا الحركة من العين
الى الطاء الساكنة وقاموا
العين الفالحق الكلمة
وهن وتغير وصار معرضا
للحذف اذا سكن ما بعده
نحو أطمع في الارفع عوض
السين من هذا القدر من
الوهن وهو جواز لا وجوب
ولهذا لم يعوضوا فيما كان
مثله نحو اقام (قوله اتباع
لضم النون صوابه لضم
الضاد (قوله قيل الخ)
لعل وجهه تضعيفه كما
يشعر به الايمان بقيل أنه
لا يلزم من كونه منقولاً
من الفعل ان لا يستدل

آخره للالحاق باخر نجه والجنبى الصغير البطن (وميمى دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالضاد
المهملة ملحق بعلام (وابنم) هو ابن والميم للبالغة (ونونى حنظل) بفتح الحاء المهملة والطاء المعجمة
وبينهم نون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة (وتامى ملكوت) بفتح
الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء (وسينى قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال
ساكنة وفي آخره سين مهملة العظم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس
(وأسطاع) بفتح الهمزة (لسقوطها في الشمول) بضم الشين مصدر شملت الريح شمل شمولاً اذا تحولت
شمالاً قاله في الصحاح (و) في (الحبط) بفتح الحاء راجع الى احبطاً وهو مبنى على أنها خلقت همزة فوزنه
افعللاً وقيل هذا الوزن مفقود وانما هو فعلى كاحرنى الديك اذا انتفخ للقتال ثم انقلبت الالف همزة
(و) في (الدلاصة) راجع الى دلامص وهو الشيء البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص ودملص
ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان بريان اصاله ميمهن وان ذوات الاردمية وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست
لغات سادسها دليص وهو أيضاً دليل على الزيادة (و) في (البنوة) راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم (و)
في (الملك) راجع الى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالهبتوت من الرهبة (و) في (العفريت) بفتح
أوله وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين (و) في (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع الى
قدموس وكان حقه ان يقول وفي التقدم ففي كتاب الترتيب لمحمد بن المعلى الأزدي القدموس السيد
المتقدم قومه وجمعه قد اميس وقال خالد القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل اه (و) في (الطاعة)
راجع الى أسطاع وأصله أطوع كرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة وهي الطاء فانقلبت
ألفاً بعد أن كانت واواً متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه ووجهه البصريين
و يدل على ان أصله أطاع قولهم بسطيع بضم حرف المضارعة (وفي قولهم حطلت الابل اذا ذاهأ كل
الحنظل) راجع الى حنظل (و) في قولهم (أسبل الزرع) راجع الى سنبل (و) الدليل الثاني على الزيادة
لزوم عدم النظم بتقد الاصاله في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فلذلك (حكم بزيادة نونى ترجس)
بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين يقال قيل هذه الكلمة العجمية في كيف حكمتم بالزيادة بقلنا
تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا
على لجام بان ألفه زائدة وكذا او نوروز ويا ابراهيم كقولهم لجم ونوارز وبارهة (وهندلج) بضم الهاء
وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقله (وتامى) بالثناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المثناة
فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم أوله وفتح
ثالثه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقس له السخاوى في سفر السعادة (وتخيب) بضم
التاء المثناة فوق والحاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي آخره ياء موحدة وهو الباطل
يقال وقعوا في وادى تخيب أى باطل قاله الكسائى (لا تنفأ فعلل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع
لترجس (وفعلل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع هندلج (وفعلل) بفتح أوله وضم ثالثه راجع
لتنضب (وفعلل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظراً لانه
منقول من الفعل كتعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط
ألف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغيره في نظير كسقوط ياء أطل من اطل والا يطل
الخاصة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع قلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو
عقنفس بالفاء المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا

على زيادة ياء دليل آخر وان كان كونه منقولاً من الفعل كافياً في الدلالة على زيادتها اذ هي فيه لا تكون الا زائدة (قوله عقنفس) لم
يذكر في الصحاح وانما فيه في مادة عقنفس بالفاء ثم القاف والعقنفس العسر الاخلاق وكذا في القاموس زيادة على ما ياتي

﴿فصل﴾ (قوله والعاشرا لافعلال) ٣٦٤ لا يخفى انه مكرر مع الثامن فكان ينبغي الاقتصار على العاشر ويمثل له بالآخر لتمام

ثم يقول اقنعس ملحوق
بأحرجم أو أحسق به
الاقنعساس لاجتماعهما
في الوزن ولذلك لم يدغم
فيه المثلان (قوله قالوا وفي
عشرة أسماء) انما نسبة
اليهم توطئة لما يذكره من
قوله وينبغي الخ (قوله
وأصله عند البصريين
سمو) أي خفف بحذف
عجزه وتسكين أوله ولما
سكن أوله اجتمعت همزة
الوصل وزايدته لالتقاء
التخفيف بحذف اللام
لسقوط الهمزة في الدرج
وذلك كاف في التخفيف
(قوله واست) الهمزة في
استبدل من لام الكلمة
وهي الهاء والدليل على
ان اصلهاسته تصغيرها
على سمية وجمعها على
استاء فن حذف الهاء منها
سكن أولها كما في اسم ثم
أتى بالالف ليتوصل بها إلى
النطق بالسا كن وحذف
الهاء ليس باصل لانه حرف
صحيح لكنه شبه بحروف
الدوالين ومن حذف
التاء وهي العين لم يجلب
الف الوصل ولم يسكن
السين وقد جعل على الهاء
في الحذف لتقاربهما في
الخرج في قوله سم حرا
تري أنهم يقولون اخرج
(قوله الا انه لما كان الخ)
معناه كما قال بعض الافاضل

تكون فيه مع الاشتقاق الازائدة نحو جحنقل من الجحفة وهي لذي الحافر كالشفقة للانسان
والجحنقل العظم الشقة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثرفيه من يادته مع
الاشتقاق كالمهزة اذا وقعت أولا وبعد ثلاثه أحرف نحو أفكل يحكم بز يادته همزة جملا على ما عرف
اشتقاقه نحو أجرو الافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف
الزيادة كالنون في كتنا والعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثناة وفي جنطا والعظيم البطن وطاؤه مهملة
ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصاله ثلاث الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف
منها نحو تنقل على لغة من ضم التاء والتاء هو ولد الثعلب فان تاء زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالها
عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعلا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها
أعني لغة القمح فلما ثبت زيادة التاء في لغة القمح حكم بز يادتها في لغة الضم أيضا اذا اصل اتحاد المادة
والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

﴿فصل في زيادة همزة الوصل﴾ سميت بذلك لانه يتوصل بها إلى النطق بالسا كن كما قاله الشاويين
وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادني
ملازمة (وهي همزة سابقة) في أول الكلمة (موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في
مضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا أم رباعيا مجردا أم مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهي
متحركة ابداء لم يحتاج لهمزة الوصل (ولا) تكون (في حرف غير أل) عند سيمويه (ولاني) فعل (ماض
ثلاثي) مجرد (كأمر وأخذ ولا رباعي) في العدد (كأكرم وأعطى) فالهمزة في ذلك كله همزة قطع (بل)
تكون (في) الفعل (الخاصي) وهو ما فيه زيادة فان (كأذا ملق) واقتدر (والسداسي) وهو نوعان الثلاثي
الذي فيه ثلاث زوائد (كاستخرج) والرباعي الذي فيه زيادتان كأحرجم (وفي أمرهما) أي الخاصي
والسداسي كاتلق واستخرج وأحرجم (و) في (أمر الثلاثي) السا كن ثاني مضارعه لفظا (كضرب)
بخلاف نحو هب وعدو قل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج إلى همزة وصل (ولا) تكون (في اسم)
لتحرك أوله (الافني مضارع) الفعل (الخاصي والسداسي) تبعالا فاعلها وضابطها كل مصدر بعد ألف
فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك أحد عشر بناء الاول الانفعال (كانطلاق) والثاني
الافتعال كالا كئساب والثالث الافعال كالا جزار والرابع الافعال كالا جزار (و) الخامس
الاستفعال نحو (الاستخراج) والسادس الافعال كالا عيشاب والسابع الافعال كالا جلاوذا
والثامن الافعال كالا قعساس والتاسع الافعال كالا سلقاء والعاشر الافعال كالا حرجام
والحادى عشر الافعال كالا شعرار (قالوا وفي عشرة أسماء مخوفة وهي اسم) وأصله عند البصريين
سمو وعند الكوفيين وسم حذف لامه على الاول وفاءه على الثاني وعوض منها الهمزة (واست) وهو
البر وأصله سته بفتح أوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وسيت (وابن) بحذف اللام ثم قيل
هي يا من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو هو الصحيح لان جميع
الاسماء المخوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واولا استقام كان الحمل على الاعم أولى وأما الاستدلال
بالبنوة فردود بقولهم الفتوة ولا مقي يا ووزن ابن فعل بفتحتين (وابنم) بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد
والمبالغة كما في زرقة بمعنى الأزرق وليست هي بدلا من لام الكلمة والالكانت اللام في حكم الثابتة فلا
يحتاج إلى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب (وابنة) هي ابن بز يادته الهاء فلا حاجة إلى الاعادة
(وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى السا كن قبلها مع
الالف واللام نحو المرو وأعلوه لذلك وكثرة الاستعمال (وامرأة) هي امرؤ بز يادته الهاء (واثنان واثنان)

من مشايخنا ان لفظ المر بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته إلى ما قبلها وهو الراء فيقال المرو والمر والمرى أصلها

أصلهما اثنيان وثنيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحين فحذفت اللام
وأسكن الشاء وحى بهمزة الوصل (وأيمن المخصوص بالقسم) وهو اسم مفسر دمشق من اليمن وهو
البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع بين وهمزته همزة قطع والحاصل
أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي وأو وذلك في ابن وأبنة وأبتم وبعضها عن لام هي يا وذلك في
اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرئ
وامرأة وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في أيمن (وينبغي أن يزيدوا أل الموصولة) بالصيغة كالضارب
والمضروب (وأيم لغة في أيمن فإن قالوا) في أيمن (هي أيمن فحذفت اللام قلنا وأبتم هو ابن فزبدت الميم) فإكان
جوابهم فهو جوابنا ولم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابننا حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها
بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب عن مكانين بخلاف أيم لغة
في أيمن فإنه لم يصير بهذه المثابة ثم لا خصوصية للعارض بذكر ابنهم فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراتها
بزيادة التاء وحديث نظر إلى لغات السكامة فكان ينبغي أن يقول وأيم لغة في أل عند طيبي فإنهم يبدلون لام
التعريف ميماً فيقولون في الرجل أم رجل وإنما المرجع إلى الضابط وهو أن كل همزة ثبتت في التصغير
فهي همزة قطع والأفهي همزة وصل وإنما تركوا أل الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بأل المعرفة
صورة (مسئلة) باختلاف في أصل همزة الوصل هل هو السكون والحركة والاول مذهب الفارسي
واختاره الشاوي والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام
الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسرية كما في اضرب واذهب وإنما عنت في فتح وأخرج كراهية
للخروج من كسر إلى ضم وعلى الاول دبرت بحركة ما قبل الآخر فكسرت في اضرب وضممت في أخرج
وامتنع أن تفتح في اذهب للالباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه أخف من الضم ويتحصل
(الهمزة الوصل بالنسبة إلى حركاتها) في الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) الاولى (وجوب الفتح في
المبتدأ وبها أل) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم في نحو ألقا وأستخرج) حال
كونهما (مينين) للفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو أقتل اكتب) كراهية للخروج
من الكسر إلى الضم لأن المحاجر الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاه ابن جني في
المنصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان
مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به (بخلاف أمشوا أقصوا) فإن الهمزة فيهما مكسورة لأن
عينهما في أصل مكسورة وإنما ضمت المناسبة الواو والأصل أمشيوا وأقضيوا أسكنت الياء للاستئصال
ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانبة الواو ولتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استئصلت
الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على
الأعلال الاول مجتلية وعلى الثاني منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة
عينه كسرة من نحو أغزى) بضم الهمزة راجحاً وبكسر هاء جوحاً (قاله ابن الناطم) في الشرح تبعاً لآبائه
في السكافية وشرحها ونصه فإن زالت الضمة اللازمة من اللفظ لا اتصال محالها ياء المؤنثة نحو أغزى جاز
في الهمزة وجهان أجودهما الضم لأن الأصل أغزوى اه فاستئصلت الكسرة على الواو فنقلت ثم
حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر إلى أن الضمة الأصلية مقدرة لأن المقدر كالموجود والكسر
نظراً إلى الحالة الراهنة ورجح الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يحز هذان الوجهان في أمشوا
لأن الأصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل الكسر فالغي العارض لمعارضه أصلياً ولا كذلك أغزى لأن
هذا العارض داع لأصل هو الكسر بخلاف الاعتداد به دون الضم في أمشوا (وفي تكملة أبي علي) الفارسي

بإبدال الهمزة الساكنة
من جنس ما قبلها فصار
اعلال لفظ امرئ بالسكان
ميمه واجتلاب همزة
الوصل توصلاً إلى النطق
بالساكن لأن الاعلال
يأنس بالاعلال والضمير
المنصوب في أعلاه عائد
إلى امرئ والاشارة في قوله
لذلك إلى تخفيف همزته
الخ وقوله ولكثرة
الاستعمال حلة ثانية
لأعلال لفظ امرئ ومعنى
ذلك أنه لما كثرت
على اللسان كثرت صيغته
فيصير المتكلم في فسحة
أن شاء نطق بالمرء وأن
شاء نطق بامرئ وأن شاء
نطق بمخففات المرء
قلية أمل

(انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة) تنبيه على الضم الاصلى (واخلاص ضم الهمزة) من غير اشمام (وفي التسهيل) لابن مالك (ان همزة الوصل) يعنى فى اختيار وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعنى اذا اشمت الثالث اشمت الهمزة والافلاقيه مخالفة لكلام ابنى على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر فى ايم وايم) لتقل الخرج عن كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم فى كلمة اسم) لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والاشمام فى نحو اختار وانقاد) حال كونهما (مبنيين للقول) فالضم فى اختار وانقاد والكسرة والاشمام فى اختيار وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقى) من الاسماء العشرة والماء ادروا الافعال (و) الكسر (هو الاصل) * مسألة * لا تحذف همزة الوصل المفتوحة (فى آل وايم وايم) اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذف (همزة الوصل) (المكسورة فى نحو اتخذناهم سخريا) فى قراءة ابنى عمرو والآخرين (و) فى نحو (استغفرت لهم) فى قراءة الجميع (و) الكسر (هو الاصل) والاصل اتخذناهم استغفرت لهم همزة مفتوحة للاستفهام فكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها همزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة فى نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس فى المفتوحة (لتسلايل تبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لان همزة الوصل لا تثبت فى الدرج الا فى الضرورة كقوله

ألا أرى اثنين أحسن شيمة) * على حدان الدهر منى ومن جل

فانبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه ان تبدل ألفا) قال الخضر اوى لم يذكر أبو على وجماعة غير البديل ولم يقر اختلافه ولا جاء فى كلامهم (وقد تسهل) بين الهمزة والالف (مع القصر) وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبديل ونقل الشاوبين عن ابنى عمرو ان هذه الف اجتلبت للفرق كالف اضربان وأنه خطأ من قال انها بديلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع وأجاب الشاوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد فى ثبوتها وتغيير صورتها بابدال الفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتلاب همزة اجنبية واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن فى نحو الحسن عندك فلولالاتفات الى حركاتها الاصلية لم يحز بخلاف ألف اضربان ولا فرق فى ذلك بين همزة آل وهمزة ايم (تقول الحسن عندك وايم الله يمينك بالمدة على الابدال واجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه) أى من التسهيل (قوله

أالحق ان دار الرباب تباعدت) * او أنبت جبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) أى بالمد والتسهيل (فى نحو آله كرين آل) فى السبع * (هذا باب الابدال) *

بكسر الهمزة صدر ابدل وهو فى الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المسكان العوض فانه قد يكون فى غير مكان المعوض منه كتاعدة وهمزة ابن ويقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة (الأحرف التى تبدل من غيرها) أربعة أقسام ما يبدل ابدالاً شائعاً للاغغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالاً نادراً وهو ستة أحرف وهى الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم فى وكنة وهو يبيت القطاف الجبل وقنة وفى أغن أخن وفى ربح ربح وفى خطر عطر وفى جلد جصد وفى تلعم تلعم وما يبدل (ابدالاً شائعاً لغير اغغام) وهو قسمان ما هو

(قوله وهو أولى من اجتلاب همزة) لوقال ألف كان اظهر وأوفق لما سلف عن ابنى عمرو * (هذا باب الابدال) * (قوله فانه قد يكون فى غير مكان المعوض منه) فهو أعم مطلقاً من الابدال (قوله فانه مختص بحروف العلة) فهو أخص مطلقاً من الابدال والعوض (قوله وما يبدل ابدالاً نادراً) أى لغير اغغام لكن ما عدا هذه الستة والتسعة هل تبدل من مبدل من غير شياع وندور

من التسهيل بكسر اللام
والجيم من الجد وبناء
صرف للجهول وشكس
بفتح الشين وسكون
الكاف وطي بالنصب
وثوب بالجر وكذا عزته
وحيد تذل اللام في الجد
جارة والجار والمجرور
متعلق بصرف والشكس
الحلق وامن اسم فاعل
امن وطي مقسم وله وهو
مضاف وثوب مضاف
اليه وعزته مضاف اليه
والمعنى صرف شكس
موصوف بأنه آمن طي
ثوب عزته وهو كناية عن
تغير حاله لاجل الجد أي
الاجتهاد لان مقتضى
الاجتهاد عدم أمن ماذكر
وضبط هذا الترتيب في
النسخة الصحيحة بتجميع
الشارح على وجه يؤدي
الى اجمال معناه (قوله
تسعة يجمعها الخ) لا يخفى
ان هذه الحروف التسعة
بعض الاثنين وعشرين
المتقدمة فيلزم ان يكون
ابدالها ضروريا وغير
ضروري ذلك تناقض
فاحسن قول التسهيل
يجمع حروف البدل الساتع
لجد الخ والضروي
في التصريف هجاء
طويت دائما (قوله كانه
تصغير أصلان) أي يضم
الهمزة وسكون الصاد
جمع أصيل كبعض
وبعران كاسياتي من الصحاح ويدل على أنه جمع قوله وهو عكس قياس الخ

غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هاء جاء قولك لجد صرف شكس آمن طي
ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو (تسعة يجمعها) هاء قولك (هدأت موطيا) وهي الهاء
والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف
(وخرج بقولنا شاعرا) ما أبدل نادرا (تحو قولهم في أصيلان تصغير أصيل على غير قياس) كما بحثه في شرح
الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصغر
لان حكم الجمع اذا صغر أن يصغر على لفظ واحد وهذا جاء مصغرا على لفظ جمع وفي الصحاح الاصيل
الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وأصل وأصائل ويجمع أيضا على أصلان مثل عبر وبعران
ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان ثم أبدلوا من النون لاداء فقالوا أصيلال اه فهذا النون لاداء مخالفا
لصنيع الموضع وصنيعه أولى من وجه لان الجمل على تصغير المفرد شدو وأولى من الجمل على تصغير الجمع
شدو والكثرة كغيره بان تصغير مغرب وعشيشان تصغير عشية ونحوهما وصنيعه أولى من وجه
آخر لسلامته من دعوى الزيادة التي الأصل عدمها (وفي اضطجع) اذا نام على جنبه (وفي نحو على)
بشد ياء علمها (في الوقف) أو ما جرى مجراه (أصيلال) بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان
الفرأ يقول أصيلال تصغير أصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو طأ به على الأصل
لقالوا أو يصل وشبهه بدهر وأدهر ثم قالوا دهار يروزم أنهم أرادوا داهير (والطجع) بابدال اللام من
الضاد (وعالج) بابدال الجيم من الياء المشددة لاستراهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان
واستراهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيد اخفاء (قال) النابتة
(وقفت فيها أصيلا لأسائلها) * أعيت جوابا وما بالربع من أحد
والمعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسالتها عن الحبيبة فجزت عن الجواب وما بها من أحد يجيبني
(وقال) منظور بن مية الاسدي في ذئب

لما رأى ان لادعه ولا شبع * (مال الى أرطاة حقف فالطجع)

والدعة سعة العيش والماء عرض من الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل
والجمع حقف واحقف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان
الضاد أقرب الحروف اليها وهي اللام (وقال) أعرابي من البادية

(خالي عويف وأبو عالج) * المظمان اللحم بالعشج

يريد أبو علي والعشي فابدل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد في شرح
الشافعية (وتسمى هذه اللغة عجة قضاعة) قال الجوهري وعجة في قضاعة يحولون الياء جيماما مع
العين يقولون هذا راعج راجع أي هذا راعي خرج معي اه وقد يحولون الياء جيماما وان لم تجتمع مع
العين قال أبو عمر وقلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيم فقلت من أيهم فقال من مرج يريد
فقيم ومرى وقد تبدل من الياء الخفيفة جالا على المشددة كقوله

لاهم ان كنت قبلت حجت * فلا يزال شاجج يأتيك حج * أقربها تيزي وفرج

يريد اللهم ان كنت قبلت حجت فلا يزال يأتي في شاجج هذه صفة والشاجج عجة فهمة فخم من شجع
البغل أي صوت والاقرا لا يبيض والنهات النهاق وينزي يحرك ووفر تج أي وفرني وهي الشعر الى شجمة
الاذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركه قال يعقوب أهذأت الصبي اذا جعلت تضرب
عليه رويدا لينام (وموطيا) حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل (من أوطانه جعلته وطيأ) الا انك
خفقت همزته بابدالها ياء لا فتاحها وانكسار ما قبلها (فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء) في النظم

(قوله كقولهم في اياك هياك) وقالوا ايضا هن فعلت فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل الهاء من الواو كما في قول امرئ القيس
وقد رايتني قولها يا هناه * ويحك ألم تحقت شر ابشر ٣٦٨ فهناه فعال من هتوا وأصلها هناه فابدلت الهاء من الواو

وهذا هو الصحيح فيها

* (فصل) * (قوله في ابدال

الهمزة) أي من غيرها

وليس المراد انما هي

المبدلة بغيرها (قوله ونحو

بناء الخ) قياس ما قبله أن

يكون بناء بكسر الباء

وظباء بضم الظاء يعني

السيوف وفناء بفتح الفاء

يعني الموت لكن ضبط في

النسخة الصحيحة بخطه

الاخير ان يكسر أولهما

فالظباء جمع ظبي وهو

الغزال وفناء المكان

رحبته ولا يظهر وجه هذا

الضبط (قوله هـ) اقول

(الاكثرين) ينظر هل قال

الاكثرون بذلك في مسألة

كساء وسما الخ (قوله

وقال المبرد الخ) قال

المراذي نقلا عن المبرد

أدخلت ألف فاعل قبل

الألف المنقلبة في قال

وباع وأشباههما الخ وهو

أحسن من نقل الشارح

فليتأمل (قوله ولا تنقط

الخ) الظاهر أنها لا تنقط

في المسائل الالمانية أيضا

فلا ينظر ثم رأيت في كلام

المراذي ما يدل على أنها

لا تنقط الا اذا كان ابدال

الهمزة اليها قياسا نحو

ير فليتأمل (قوله عين)

بكسر الياء قال في الصحاح

(زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في) هجاء قولك (طويت دائئا) وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه

استقاط الهاء كالح و تكرار الالف واعمال الماضي في دائئا وهو مثل أبقا قاله الموضح في الحواشي (ثم انه)

لما ذكر الهاء (لم يتكلم هنا) أي في باب الابدال (عليها مع هذه اياها) فيه (ووجهه) أي وجهه عدم تكلمه

عليها هنا (ان ابدالها من غيرها انما يطرء في الوقف على نحو رجة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف)

فاستغنى به (وأما ابدالها من غير التاء قسموع) لا يقاس عليه (كقولهم) في اياك (هياك) في لانتك

قائم (لهنك قائم) في أرقت الماء (هرقت الماء) في أردت الشيء (هسرت الشيء) في أرحت الدابة

(هرحت الدابة) فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لا تتفاوتها مخرجا لانهم ما من أقصى الحلق

(فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء) وجوبا (في أربع مسائل احداها ان تتطرف احداهما)

وهي لام أو زائدة لا لحق (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كتابها أم فتح أم ضم (نحو كساء وسما وودعاء)

فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو (ونحو بناء وظباء وفناء) فالهمزة فيهن مبدلة

عن ياء والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو والياء همزة لتطرف فها أثر ألف زائدة على أحد

القولين وقيل ان الواو والياء تبدلتا ألفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الاساكن

معدّل زائد مع أنهما في مظنة التغيير وهو الطرف فقامتا ألفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف

أو التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يقوت المدفون ان حذفت الاولى ويقوت لام الكلمة ان

حذفت الثانية ولما امتنع الحذف الثاني تعين التحريك وكانت الثانية أولى لاربعة أوجه أحدها

ان تحريك الأولى يقوت حكمها وهو المد الثاني ان التغيير في الآخر أولى الثالث ان حرف الاعراب

محرك تقدير اقل بعد في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيل اظهر الاعراب الذي يحصل

به الفرق بين المعاني ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة لا لحق بقراطس وقرناس

(بخلاف نحو قول وبائع ونحو) (ادوة وهداية) لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن أما الاولان فلو وقعوا

عينوا وأما الاخير ان فلان كلمتهما بنيت على تاء التانيث بخلاف التانيث العارض فانه لا يمنع الابدال

كبناء وبناءة (و) بخلاف (نحو غزو وظبي) لعدم تقدم الالف عليهما (و) بخلاف (نحو واو) اسما

للحرف (وأي) جمع آية لاصالة لالف فيهما اما واو وفوزنه فعل يفتح حتين وفي كون عينه ياء أو واو

قولان الاول لا في على والثاني لا في الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن أصله أما أي فاصلة

أي بفتح حتين فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (و) الواو والياء (تشاركهما في ذلك)

الحكم (الالف) فانها اذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة وذلك (في نحو) وجره فان أصلها

جرى (بالف مقصورة) كسكري فزبدت ألف قبل الآخر لئلا كلف كتاب وغلام) فالتقى ألغان

لا يمكن النطق بهما (فابدلت) الالف (الثانية همزة) لانها من مخرج الالف وظنهرت الحركة التي

كانت مقدرة فيها المسئلة (الثانية) من ابدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع احداهما عينا لاسم

فاعل فعل أعانت فيه) أي في الفعل (نحو قائل وبائع) أصلهما قاول وبائع ولكنهم أعلوها ما جعل على

الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبو اعيتهما ألفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهم ألفا لوقوعهما متحركتين بعد

فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال

المبرد دخلت ألف فاعل على ألف قال وباع ونحوهما فالتقى ألغان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب

تحريك احدهما وكانت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على

حكم التخفيف ولا تنقط قاله المراذي (بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور) لان العين لما صحت في

الفعل

وعنت الرجل أصبته بعيني فانا عاين وهو عين على النقص ومعينون على التمام قال الشاعر في التمام

قد كان قومك يحسبونك سيدا * وأحال أنك سيد معيون

(قوله خوف الالباس بعان) قال في الصحاح وورعاً قالوا عان علينا فلان يعين عيانه أي صار لهم عينا فعان في كلام الشارح بهذا المعنى (قوله أحدهما أن اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل اللهم الآن يقال أنه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقواه وجائزة مؤنثة فيه نظربل هي مؤنثة لا مؤنثة فتأمل وعبارة المرادى تنبيهات الأول هذا الابدال جارفيهما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال سعد بن ثابت في جائز * أينما الرمح تميلها تمل ٣٦٩ وقولهم جائزة وهي خشبة

تجعل في وسط السقف
أه فان قلت لا معنى لم
يقول في أفراد المسئلة
الثالثة من نحو عجز
وصحيفة ان الواو والياء
قلبتا ألفا ثم قلبتا همزة
كما قيل بذلك في نحو كساء
تأمل * قلت لا تملأ حظا
لها في الحركة فلم يوجد
شرطا قلها ما ألفا كما يعلم من
قول الشارح وقال الخليل
الخ (قوله فرغ عن المصدر)
هذا اشتباه اذ فرغيته
عنه انما هي بحسب
الاشتقاق وأما بحسب
الاعلال فالأمر بالعكس
كما صرح به علماء الصرف
وأشار إليه الشارح سابقا
جلا على الفعل (قوله بعد
ألف مفاعل) المراد ان
تقع أحدهما في موضع
العين من مفاعل (قوله
وكحل العينين الخ) قال
الامام العيني في شرح
الشواهد وصدوره
عرك ان تقاربت أباعري
والشارح أنشد صدره خني
عظامي الخ فينظر أي
الروايتين أصح وقول
الشارح وهو الرمد الشديد
زاد عليه العيني قوله وقيل

الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعاً لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحیح مشكل من وجهين أحدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل أصلاً كجائز بالجم والزاي وهو البستان وجائزة مؤنثة وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا أنهما نقلتا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من ابدال الهمزة من الواو والياء (ان تقع أحدهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) أحدهما (مدرة زائدة في الواحد نحو) عجز وزو (عجائز و) صحيفة و) صحائف و) سياً في توحيه (بخلاف قسور) وهو الاسد (وقساور) لان الواو ليست بمدرة (ومعيشة ومعاش) لان الـ في الواحد أصلية فلا تبدل لان أصلها الحركة كما يكون في العين الكلمة فاذا وقعت بعد ألف مفاعل لم تحركت بحركتها فتعاضت عن الابدال (وشد نصيبه ومصابب ومناورة ومناثر) بالابدال مع ان المدرة في الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها همزة شبهة الأصلية بالزائد (ويشارك الواو والياء في هذه المسئلة) وهي مسئلة الجمع (الالف) فتبدل همزة (نحو ولادة وقلادة ورسالة ورسائل) وذلك لانك لما جعلت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحدى الالفين أو تحريكها فلو حذفوا الالف الاولى فانت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد ألف حرف مكسور بينهما وبين حرف الاعراب لتكون كفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجز وزو بياء صحيفة بآلف قلادة ورسالة لان قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان فحركتا بحركتي الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء الواو في رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همز ولم يظهرن اذ كن لأصل هن في الحركة اه المسئلة (الرابعة) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (ان تقع أحدهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العدد وهو من نواف ينيف وقول الشاطبي وأصله نيف كهي من نواف يتوف وتقدم في العدد يانه (أو واوين كأوائل جميع أول أو مختلفين) بان تكون أحدهما ياء والأخرى واو (كسيائف جمع سييد اذا صله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت أحدهما بالسين تكون قلبت الواو ياء أو دغمت الياء في الياء وصوائد جمع صائداً فبدل ما بعد ألف الجمع همزة في الأمثلة الاربعه استثناء لا توالي ثلاث لينات متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل بن المتني الطهوي

حتى عظامي وأراه ناثرى * (وكحل العينين بالعواور)

بغير ابدال (فاصله بالعواور) بياء مثناة تحتانية قبل الراء (لانه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو (وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعل كطواويس لا مفاعل) كساجد (فلذلك صحح) فيه الواو له مد من الطرف ثم حذف الياء وبقي التصحيح بحالة لان حذف الياء عارض والاعتبار بالأصل لان المحذوف في

(٤٧ تصریح فی) هو كالقذى والياء في قواه بالعواور ينظر هل هي بمعنى في أو لا في تمام والظاهر أنها بالآلة بمعنى ان الرمد أو ما هو كالقذى كحل به عينيّه وصار كالكحل لهما قال بعضهم والقذى يكتب بالياء وهو ما يسقط في العين مما تاذى به يقال قلت وقد يتعينه قذا اذا صار فيها القذى وقد يتها أخرجت منها القذى اه وأقول أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته في شرح الالفية تقول جندل بن المتني يصف الدهر حتى عظامي وأراه ناثرى وكحل الخ اه ومن خطه نقلت ومعنى ناثرى قاتلي وما في

نسخ الشرح من ابداله بشاعري ٣٧٠ تحريف (قوله عياثيل) عبارة العتي والشاهد في عياثيل حيث أبدلت الهمزة من الياء

حكم الوجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله (وعكسه قول الآخر) وهو حكيم بن معية الربيعي (فيها عياثيل أسود وغر * فابدلت الهمزة من ياء مفاعيل لان أصله مفاعل لان عياثيل جمع عيل بكسر الياء) المشددة وقبلها عاين مهملة مفتوحة على زنة فيعل وأصله عيول قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة) في عياثيل (للاشباع مثلها في قوله) وهو الفرزدق

تنفي يدها المحصى في كل هاجرة * تنفي الدراهم (تنقاد الصياريف)

بزيادة الياء (فلذلك أعل) بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوي مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو أيضا مصدر مضاف الى فاعله والأصل كنفي الدراهم تنقاد الصيارف وما ذكره من انه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما ذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فتقول نيايف وسياود وصوايد على الأصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لتقلها ولان لذلك نظير او هو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما اذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا بد من الابدال لانه اذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو بين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس والسمع أما القياس فلان الابدال في أوائل انما هو بالحل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قر به من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هما وأما السماع فخفي أبو زيد في سبعة سيايق بالهمز وهي فعيلة من ساق يسوق وحكي الجوهري في تاج اللغة جيد وجياث بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعيل ان هذا الابدال لا يختص بتالي ألف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض اقامت قوائيل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبوا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع (وهنا مسألة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واو وان وكانت الاولى مصدرة) في أول الكلمة (والثانية اما متحركة) مطلقا (أوسا كنة متأصلة او اوية أبدلت الواو الاولى همزة) وجوب الامر من أحدهما ان التضعيف في أول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كدندن فلما قل التضعيف بالحرuf والصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لتقلها والثاني انهم لما كانوا يحيزون البدل في وجود ونحوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضم كالواوين كانوا اخلقوا ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواو وان لان الواوين أثقل من واو وضمة وهذا التعليان اسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان أحدهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواو اوية (و) الصورة (الاولى) نحو وافية تقول أو أصل وأواق) كضاربة وضارب (وأصلها ما واصل و وواق) بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واصل أو اوق اعلال قاض فاذا دخلت عليه أل ثبتت ياؤه كقوله

ضربت صدرها الى وقالت * يا غدا بالقدر وقتك الاواق

(و) الصورة (الثانية نحو الاولى انشئ الاول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها وولي بواوين أو لهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة) متأصلة الواو اوية قلبت الواو الاولى همزة لسا مروجعها أول وأصله وول ففعل به ساكنة (بخلاف نحو وافي ووري) مبنيين للفعول (فان) الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو (الثانية ساكنة متقلبة عن ألف فاعل) بفتح العين وهو وافي ووري فليست متأصلة الواو اوية لانها بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الواو بواوين مخففة من الواو بواو مضمومة فهمزة وهي انشئ الاول افعول) تفضيل (من وأل اذا لمجا) فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو اوية متقلبة عن همزة فليست متأصلة الواو اوية ويفهم من تنفي الوجوب الجواز (وخرج باشتراط التصدير نحو هو ووي ونو ووي في

وقال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عياثيل مثل جيد وجياث ودق جاء عياثيل ثم أنشد البيت وعياثيل هو مضاف الى أسود إضافة الصفة الى موصوفها وادعى ابن الاعراب ان الصواب عياثيل بالغين المعجمة جمع عيل على غير القياس وهو الاجة (قوله وغر) بضمين جمع غر (قوله) ولان لذلك نظيرا الخ) الإشارة في كلامه الى ابدال أول الواوين همزة وان كانت المبذلة في مستثنى الثانية وفيما ذكره المبذلة الاولى نحوا وأصل كما سيأتي فتأمل وقوله لانه اذا التقت الياءان الخ تنكير يراد قبله فلا حاجة اليه وما قاله جميعه عبارة المرادى بحروفها (قوله في سبعة) السبعة هو ما استاقه العدو من الدواب (قوله) متأصلة الواو اوية) قال اللقاني نعت للساكنة فقط اذا المتحركة العارضة تبدل معها الاولى همزة كما مثل له بجمع وأصله وواقية اذا الواو الثانية بدل عن ألف فاعله اه وقد أشار الى ذلك الشارح فيما يأتي بقواه ويدخل تحت ذلك صورتان الخ

حيث خص الساكنة بالوصف بكونها متأصلة الواو اوية فتأمل

* (فصل) * (قوله لان المرأة مفعلة) أصلها امرأة فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ٣٧١ ما قبلها (قوله لان هذه الهمزة الخ)

مراده انها أصلية في الجمع
لاصالتها في المفرد وقوله
وسبب الابدال عروضا
فيه أي وهو مفقود في
الجمع لاصالتها في الجمع
للأصالة (قوله مثل المريا
ولعب الخ) قال الدنوشري
ينظر ما معنى هذا الشرط
(قوله وخرج باشتراط
اعتلال اللام) فيه نظر
بالنسبة الى الهمزة فانها
ليست حرف علة اللهم الا
أن يكون في عبارته
تعليب أو على مذهب
من يقول انها حرف علة
وهو ما أفهمه قول
المصنف الاتي فيما
لامه صحيحة نحو مداري
وقول الشارح فيما لامه
غير صحيحة (قوله وكون
لام الجمع الخ) فيه نظر
لان الهمزة ليست حرف
علة (قوله فيما لامه
صحيحة) يفهم من ظاهره
ومن صريح قول الشارح
فيما لامه غير صحيحة ان
الهمزة حرف علة وهو
مذهب والصحيح انها
حرف صحيح (قوله
مستشرات) معناه
مرتفعات وروى بكسر
الراء وفتحها قاله العيني
(قوله المفتوحة) قال
الدنوشري لو حذفه لكان
صوابا كما يعلم بالتأمل اه

المنسوب الى هوى ونوى) فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها
* (فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك) * الابدال (في باين أحدهما باب
الجمع الذي على) وزن (مفاعل اذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع
وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واو آخر ج باشتراط العروض) في الهمزة (نحو المرأة والمرأى فان الهمزة
موجودة في المفرد لان المرأة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغير في الجمع) بالابدال لان هذه الهمزة
أصلية في الجمع وسبب الابدال عروضا فيها على انه قد سمع المريا بالابدال شذوذا كقوله

* مثل المريا ولعب الاقطار * (وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع
صحيفة وعجوز ورسالة (فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضا) وان كانت في الجمع لفتحة علة الابدال
الآتية (وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع
وكون لام الجمع مفعلة (فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (يا في ثلاث مسائل
وهي أن تكون لام الواحد همزة أو ياء أصلية أو واو ومنعقدة عن ياء) قلب الهمزة (واو في مسألة واحدة
وهي أن تكون لام الواحد واو ظاهرة) في اللفظ سلامة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج الى أربعة
أمثلة (مثال مالا همزة خطايا) جمع خائة ففعلية من الخطايا (أصلها خاتيا) على زنة مفاعل (بياء
مكسورة هي ياء خطيشة وهمزة بعد هاء هي لامها ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حذف الابدال)
المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطائيا همزتين) الاولى المبدأة من الياء والثانية لام الكلمة
(ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (يا على سبيل ما في ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء
وان لم تكن بعد) همزة (مكسورة فساكنة بها بعد) الهمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) الهمزة (الاولى
فتحة للتخفيف اذا كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيها لامه صحيحة نحو مداري) جمع مداري بكسر الميم
وسكون الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة تكون مع المسانطة تصليحها قرون النساء (وعذاري)
جمع عذراء وهي البكر (في المداري والعذاري) بكسر الراء وفيهما (قال) امرؤ القيس الكندي
(ويوم عثرت للعذاري مطيتي) * فيا عجب ما من رحلها المتحمل

(وقال) أيضا

غدا نرسله مستشرات الى العلا * (تصل المداري في مثنى ومرسل)

ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح (ففتح ذلك) الفتح (هنا) فيما لامه غير
صحيحة (أولى) لثقل الكسرة وتصل بالصاد المعجمة أي تغيب والمثنى الشعر المقبول والمرسل بخلافه
والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) فصار خطايا
بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف) لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين (فاجتمع شبهه
ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فأبدلت الهمزة ياء) ولم تبدل واو لان الياء أخف منها (فصار خطايا بعد
خمس أعمال) أولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسر الهمزة الاولى
فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيدي ووجهه
البصريين وذهب الخليل الى ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لثلاث لا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب
بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائيا ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلبت الياء ألفا ثم قلب
الالف ياء واعترض بانهم قد تطقوا به على الأصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائئي همزتين
ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة (ومثال مالا ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلها

ووجهه ان الياء حرف اعراب فلا يلزم حركة معينة (قوله لان الياء أخف منها) لو ضم اليه قوله ورجوعا الى أصلها كما يأتي في قضايا كان
حسنا (قوله وخامسها قلب الالف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال في قوله فيما يأتي من الخليل ثم قلبت الالف ياء

(قوله وجهها مطايا)، مثل القضايا والمطايا والعشايا وأما الغدايا فهو على الازدواج لانه جمع غدة ومما جاء على الازدواج قواه في الحديث
غير خزايا ولا نداهي فان القياس ولا نداهي من نادى جمع نادى فان نادى جمع نادى من المندمة (قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله
الالف بالهمزة كان أولى وقوله ٣٧٢ ولم يرجع الى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتم (قوله أصلها هراو) قال الدوشري

مراده به الاصل الثاني اذا
أصلها الاول هراو بهمزة
قبل الواو اه وقد يقال
بل مراده الاصل الثالث
فقد صرح المكي بان
أصل هراو هراو بالعين
قبل الواو الاولى ألف الجمع
المشاكل مفاعل والثانية
ألف المفرد وهو هراوة
لكن قال بعضهم لما وقعت
الالف التي هي مدة زائدة
في المفرد بعد ألف الجمع
ولا يمكن النطق بها الا بعد
قلب المدة الواقعة بعد
ألف الجمع همزة قلبت
ولم يتعرض المصنف
لاصل هراو بل قال وذلك
انا قلبنا فعلم ان الاصل
ما قاله المكي والثاني ما قاله
الدوشري والثالث ما قاله
الشارح ويان به ان في
هراوى سبعة أعمال (قوله
ثم فتحنا) لو قال ثم قلبنا
الكسرة فتحة لكان أحسن
كما مر نظيره مرارا (قوله
على الاصل) مراده به
الاصلى الثانى لان الهمزة
أصلها الياء (قوله والثاني
الخ) قد يقال انه مكرر مع
قوله أولا واعترض بانهم
الخ ويحجب بانه ذكر هنا

قضاىي بياىن الاولى ياء فميلة وانثنية لانه قضاىي ثم أبدلت الياء (الاولى همزة كما في صحائف) فصار
قضاىي (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاىي (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاىي فاجتمع شبه
ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) رجوعا الى أصلها (فصار قضاىي بعد أربعة
أعمال) أحدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا
والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال ما لانه واو قلبت في المفرد ياء مطيعة) وهى الراحلة (فان
أصلها مطيعة فغيرت الياء من المطاوه والظهر) أو من المطووه والمديقال مطوت بهم في السراى مددت
اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن (ثم أبدلت الواو ياء ثم أنغمت الياء فيها) أى في الياء
(وذلك على حذف الابدال والادغام في سيودوميت اذ قيل فيهما سين وميت) بقلب الواو ياء وادغام الياء
في الياء (وجمعها مطايا وأصلها مطاوى) بياء مكسورة قبل الواو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة)
فصار مطاوى بياىن (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها (في الغازى والداهى) وأصلها الغازى والداهى وقامت
الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف) فصار مطاوى (ثم أبدلت الكسرة
فتحة) فصار مطاوى (ثم) أبدلت (الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم) أبدلت (الهمزة) المتوسطة
بين الالفين (ياء فصار مطايا بعد خمسة أعمال) أحدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة
والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء ألفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى أصلها
لان الواو أثقل من الياء ولانها ما أعلنت في المفرد أعلنت في الجمع (ومثال ما لانه واو) ظاهرة (سلمت
في الواحد هراوة) وهى العصا الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراو وبواو (وذلك انا قلبنا ألف
هراوة في الجمع همزة على حذف القلب في رسالة ورسائل) فصار هراو (ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد
الكسرة) فصار هراوى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراوى (فأبدلت الياء ألفا) لتحررها وانفتاح ما قبلها
فصار هراوى بهمزة بين الفين (ثم قلبنا الهمزة واوا) ليتشاكل الجمع وواحده (فصار هراوى بعد خمسة
أعمال أيضا) أحدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع
قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التي
بعد الالف كقوله * حتى أزيروا المنثيا * بالهمزة والقياس المنثيا ولكنه أتى به على الاصل والثاني
تصحيحها وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقوله اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزة من القياس خطاياى
وهذا أشد مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية وهذا واو القياس هدايا
(الباب الثانى) * من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين
الملتقيتين في كلمة) واحدة (والذى يبدل منهما أبدا هو الثانية لا الاولى لان اقراط الثقل بالثانية حصل
ف) اذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لانه (لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن
تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس) بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة (أو
يكونا متحركتين) ويمتنع أن يكونا ساكنتين معا (فان كانت الاولى متحركة) بفتحة أو كسرة أو ضمة
(والثانية ساكنة) أبدلت الثانية حرف علة (ألفا أو ياء أو واوا) (من جنس حركة الاولى) كراهية اجتماع
الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة (فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو آمنت) والاصل آمنت بهمزة

انه شاذ (قوله ابدال الواو والياء) لم يضم اليهما الالف مع تصریح المصنف بانها تبدل
من الهمزة فلينظر ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال أولا فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين
وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثانى هنا وان كانت الالف تشارك فيه الواو والياء فضم الالف اليهما ما زائدة على الباب تكميلا
للفائدة وإشارة الى ان هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمنت) يكتب بهمزة في أوله بمدة ولا يكتب بالالف بعدها وسبباني

مفتوحة

ان اتزر مكتوب بهمزة وألف بعدها فان كان ذلك صحيحا في طلب الفرق بينهما وبين نحو آمنتم فليتامل (قوله وأجاز البغداديون الخ)
قال الدنوشري ربيعة فهم منه الاعتراض على المطرزي وقد يقال انه لا يلزم من جواز ما ذكر انه في الحديث كذلك لان المحفوظ عن النبي
صلى الله عليه وسلم الشديد فليتامل ذلك اهـ وأقول تاملناه فرأيناه مخالفا لقول الشارح رواه مالك الخ ولما رواه البخاري من حديث
جابر في باب اذا كان الثوب ضيقا فآتزر به وضبط قوله فآتزر بادغام الهمزة المقلوقة تاء في تاء الافتعال وتخرج ذلك على طريق البغداديين
أحسن من قول الكرماني ان قول البصريين اتزر خطأ هو الخطأ فان تحطئة الصرفين ٢٧٣ من أكبر الخطا ويتقدير عدم

ثبوت كلام البغداديين
يكون ما في الحديث
شاذاً وكم من موضع شاذ
وقع في الكلام الفصيح
بالاجماع ومن العجب
أيضاً ان العيني نقل كلام
الكرماني ثم أشار الى
الجواب عنه بان مثل
ذلك يجوز فيه قلب الهمزة
ياء تحتانية وتاء فوقانية
وهو مخالف لقولهم انه
يجب قلب الثانية في مثل
هذا من جنس حركة
ما قبله اقتدير (قوله
كاتكل) أي من الاكل كما
يأتي فتأمل (قوله واذا جاز
في الماضي جاز في المضارع)
قد يقال ان مجيئه في
الماضي المقصود على
السمع لا يقتضي جوازه
في المضارع فليتامل
(قوله ان يبتدأ) احترز
به عن الدرج فانه تذهب
فيه همزة الوصل فتعود
الهمزة الثانية الى حالها
لزوال موجب قلبها
واوا (قوله لا في اتتمن)
هذا رد على المصنف
حيث ذكر ان ابن

مفتوحة فهمزة ساكنة أبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها (ومنه) أي ومن ابدال الهمزة الثانية
ألفا (قول عائشة رضي الله تعالى عنها وكان) تعني النبي صلى الله عليه وسلم (يامرني) اذا حضرت (ان اتزر
وهو بهمزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزي (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف) مهموزة (وتاء
مشددة ولا وجه له) في العربية (لانه) فعل مضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الازار فقاؤه
همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) فابدلت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها وأجاز
البغداديون اتزروا تمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكي
الزنجشري اتزروا بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز في الماضي جاز في
المضارع وفي حديث آخر وان كان قصيراً فليتزربه رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته
وسياق (و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو ايمان) أصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة
قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وسدت قراءة بعضهم) وهو الأعمش راوي أبي بكر
صاحب عاصم (ائلافهم بالتحقيق) وأجاز الكسائي ان يبتدأ اثنتان بهمزتين نقله عنه ابن الأنباري في
كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة اهـ (و) تبدل
الهمزة الثانية (واو بعد الضمة نحو او تمن) بالبناء للفعول أصله او تمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت
الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها (وأجاز الكسائي ان يبتدأ او تمن بهمزتين) مضمومة فساكنة
(نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وورده) بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما
ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدأ اثنتان بقرآن بهمزتين لا في اتتمن (وان كانت)
الهمزة (الاولى ساكنة) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاعل تعذر
الابتداء بالساكن بل في موضع العين أو في موضع اللام (فان كانتا في موضع العين أدغمت الاولى في
الثانية) لاجتماع المثلين وصححت (نحو سأل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للبالغ في كثرة
السؤال (ولا سأل ورأس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للنسب لبائع الأول أو الرأس (وان كانتا
في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً) سواء كانت طرفاً أم غير طرف (فتقول في) بناء مثال (قطر)
بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ قرأ) بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة
والإصـيل قرأ بهمزتين أو لا هما ساكنة فالتقي في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت
أولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر
فيه ذلك كما اغتفر في نحو سأل قاله الشارح (و) تقول (في) بناء (مثال سفر رجل منه) أي من قرأ (قرأ ياء
بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة) وهي غير طرف والاصل قرأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء
لأنها في موضع اللام وصحت الاولى والثالثة قاله المرادي (وان كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث

الانباري رد اجازة الكسائي ان يبتدأ اثنتان بهمزتين وانما رد عليه ابن الأنباري في اثنتان لا في اتتمن (قوله لان الطرف محل التغيير الخ)
هذا عكس قول أبي الحسن لما سأل أبو عثمان في الفرق بينهما ان العيين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم
وقرردوان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هووي بواو من وامتناع ذلك في جمع واقية (قوله لانها في موضع اللام) هذا
لا يصلح عليه لتخصيص الثانية بالابدال لان كلام الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ما عداها يؤدي الى توالي
همزتين من غير ابدال وهما اما الاولى والثانية ان يبدلتا اثنتان أو الثانية والثالثة ان يبدلت الاولى (قوله وصححت) لوقال بدها وصححتا

(فان كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت) الثانية في الضورتين (يا مطلقا) سواء انفتح
ما قبلها أم انضم أم انكسر ولا يجوز ابدالها واو الان واو الاخرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة
اقلبت يا مائة فاصعدوا كذلك قلب رابعة فاصعدوا بعد فتحة قبلوا أبدلت الهمزة الاخرة واو افيما نحن
بصدده لا أبدلت وبذلك ما فتع بدلت الياء (وان لم تكن) الهمزة الثانية (طرفا) وكانت مضمومة أبدلت
واو امطلقا) سواء انضم ما قبلها أو انفتح أو انكسر (وان كانت) الثانية (مفتوحة فان انفتح ما قبلها
أو انضم أبدلت واو) فيهما (وان انكسر) ما قبلها (أبدلت يا) والحاصل ان الهمزتين المتحركتين
لا يخلو اما أن يكونا في الطرف أو لا فالاول ثلاثة أنواع لان الهمزة الاولى امام مفتوحة أو مكسورة أو
مضمومة والثاني تسعة أنواع قامت من ضرب ثلاثة أحوال الاولى في ثلاثة أحوال الثانية فالمتطرفة
تبدل يا في جميع أنواعها وغير المتطرفة منها أربعة تبدل في ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة
بعد فتحة أو كسرة أو ضمة وخسة تبدل فيها واو وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة بعد فتحة
أو كسرة أو ضمة (أمثلة المتطرفة) بعدم مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (ان يبنى من قرأ مثـل جعفر أو
زبرج أو برتن) فتقول قرأ أو قرئ وقرؤا وقرؤن ثم تبدل الهمزة الثانية يا لان الواو لا تقع طرفا فيهما
زاد على الثلاثة فتصير قرأى بفتح الاولى وقرئ بكسرهما وقرؤى بضمهما ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في
المثال الاول فان الياء تقلب الفالته حر كما وانفتح ما قبلها وبصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال
الثاني فان الياء تحذف حركتها للاستئصال وتعلل اعلال قاض وبصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما في
المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واو او يعلل اعلال قاض وبصير منقوصا أيضا
(وأمثلة المكسورة) بعدم مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (ان يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم يعني
قصدا (مثل أصبح بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والياء فيها مكسورة فتقول في الاول) وهو فتح الهمزة
(أأمهم همزتين مفتوحة فساكنة) على مثال أصبح بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة الميم الاولى)
وهي الكسرة (الى الهمزة) الساكنة (قبلها) ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية (لاجتماع المثليين) ثم
تبدل الهمزة الثانية (المنقول اليها كسرة الميم) (ياء) لما تقدم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء
(وكذا تفعل في الباقي أيضا) فتقول في بناء مثل أصبح بكسر الهمزة والياء من أم أثم همزتين مكسورتين
فساكنة فتنتقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها لتصل الى ادغام المثليين اذا جتمعوا معهما بموجب
للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية يا وتقول في بناء مثل أصبح بضم الهمزة وكسر الباء من أم أو ثم همزتين
مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة
الثانية ياء (وذلك) العمل (واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين) كعاصم وجره والكسائي وخلف
والاعمش (أمة) جمع امام (بالتحقيق) من غير ابدال (فما يوقف عنده ولا يتجاوز) والقياس ايمه بقلب
الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفالسكونها وانفتح ما قبلها كان انية جمع انا قلت لما
وقع بعدهما مثلاً وأرادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وأدغموا الميم
في الميم فصارتا ثمة قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة (وأمثلة المضمومة) بعدم مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة
(أوب) بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الواو (جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الواو (وهو المرعى
وان يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثل أصبح بكسر الهمزة وضم الباء أو) ان يبنى من أم (مثل
أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما ياء ساكنة موحدة هو سغف المقل (فتقول أو همزة مفتوحة أو مكسورة
أو مضمومة وواو مضمومة) فاستوفى الاقسام الثلاثة وضار ذكر أوب زائداً فالصواب حذف قوله
مفتوحة للاستغناء عنه بذكر أوب (وأصل الاول) وهو أوب (أبب) همزتين مفتوحة فساكنة وضم
الباء الاولى (على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث أثم وأمم) بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني

لكن أولى فلي تأمل (قوله
لان الواو الاخرة الخ) هذا
في ابدال المتطرفة وأما
المكسورة فابدلت ياء من
يخس حركتها (قوله وان
لم تكن طرفا) ان لم تكن
الثانية طرفا بالظريق
الاولى وبذلك يندفع
ما قيل كان الاولى أن يقول
وان لم يكونا في الطرف

(قوله أو ادم جمع آدم) * (وائدة) * الكتاب يكتبون مثل آية و آدم وآمن بالالف واحدة وهو مذهب التخفيف والنحويون يكتبون ذلك بالعين وهو مذهب التحقيق (قوله مبنى على انه الخ) وجه البناء ظاهر فانه كان فاعل كآزر فقلب ألفه واوا كما تقلب ألف ضاربة في ضواري فلم تجتمع همزتان بخلاف ما اذا قلنا أصله افعل (قوله جاز في الهزمة الخ) أي وجاز الابدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين * (فصل) * في ابدال الياء من اختيها الخ (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم انما قلبت الواو ياء لانه لما انكسر ما قبلها وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للخفة وكتب أيا صاماته قوله كرضى وقوى قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو في ٣٧٥ قوى ياء وفي بقوى القوا لم يدغموا الواو الاولى في الثانية فيهما كما ادغموا

في القوة ومقتضى الادغام فيهما ما تحقق كما ان مقتضى الاعلال فيهما كذلك فوجه ترجيح جانب الاعلال فيهما على جانب الادغام مع انه مفيد للتخفيف كما أن الاعلال مفيد له ويمكن أن يحجب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلغظ بالحرف المقلوب أسهل من التلغظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالصير الى ترجيح جانب الادغام هو حسن (قوله والغاري) قد يقال عليه ان قلب الواو ياء في ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار اليها بقوله في ما يأتي الرابعة أن تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجب كما يعلم مما هنالك بان بعض

(فتعلموا فيهن) حركة اول المثليين الى الساكن قبلها وهو الهزمة الثانية (ثم ابدلوا الهزمة واوا) لانها تحاكي حركتها (وادغموا أحد المثليين في الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعد مفتوحة او ادم جمع آدم) أصله أو ادم بهزتين مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهزمة الثانية واوا الماسية الي (ومثال المفتوحة بعد مضمومة او ادم تصغير آدم) أصله أو ادم بهزتين مضمومتين مفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهزمة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير آدم أو مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على انه عري واضطرب فيه كلام الزنجشري فذهب في الكشف الى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المقصل الى أنه عري على وزن افعل (ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان يبنى من أم) مثلا (على وزن اصبح بكسر الهزمة وفتح الباء) فتقول أم بهزمة مكسورة وياء مفتوحة والأصل أم بهزتين مكسورتين فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثليين ثم أبدلت الهزمة الثانية ياء (واذا كانت الهزمة الاولى من) الهزتين (المتحركتين هزمة مضارعة) للتكامل متعديا كان المضارع أولازم (نحو أو أم) القوم (وأثن) من كذا (مضارعى أمت) القوم (وأنت) من كذا (حازفي) الهزمة (الثانية التحقيق تشبها بهزمة المتكلم لالتها على معنى) زائد في كلمتها (بهزمة الاستفهام نحو أو أنتهم) وذلك مطرد في خمسة أفعال رواه أبو زيد في كتاب الهزتين

(فصل في ابدال الياء من اختيها ألف والواو أما ابدالها من الألف في مسألتي أحدهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في) جمع (مصباح مصابيح وفي) جمع (مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما) كقولك في تصغير مصباح مصبيح وفي تصغير مفتاح مفتيخ فتقلب الألف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها المسئلة (الثانية أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك في) تصغير (غلام غليم) لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا محركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا متحركا بعد ياء التصغير ولا يمكن يكون ما قبله فتقلب الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في شيد (وأما ابدالها) أي الياء (من الواو في عشر مسائل أحدها أن تقع بعد كسرة وهي اما طرف) سواء كانت في فعل مبنى للفاعل أو للفعل أو في اسم (كرضى وقوى) مبنيين للفاعل (وعفي) مبني للفعل (والغاري والداغي) في اسم الفاعل قامت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضولانه من الرضوان وقولانه من القوة وعقولانه من العقو والغارو والداغولانه من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل تاء التأنيث كشجية) اسم فاعلة

صور المسئلة الرابعة انما قلب فيه الواو ياء بالجل على البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر علة لقلب لانه جعل قسما لقوله أو قبل الخ (قوله بعد كسرة) احتراز بقوله بعد كسرة من نحو دولو وغزو وشذوقهم قنية وهو ابن عبي دنيا اذا لاموجب لقلب الواو فيهما ياء اذا كسر لان القنية من قنوت الشيء كسنته ولان دنيا من الدنو وقيل لاشذوق في قولك قنية لانه يقال قنيته وقنوته ويقال هو ابن عبي دنيا وبالف الاحاق أو التانيث (قوله أو تقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لا تقتضيه لان قبل معطوف على طرف الذي هو خبره وانحرز بقوله بعد كسرة وهي اما طرف أو قبل تاء التأنيث من نحو علاوة وهراوة فان الواو وان وقعت قبل تاء التأنيث لم تقع بعد كسرة وشذوقها علة لقلب الواو ياء كما شذوق في شكاية قلب الواو ياء والدليل على انه واوى شكوت والشكوى قال السيرافي انما قلبت واوه ياء لان أكثر المصادر الانية على فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية والرعاية

والجاء في ثمانية الشكوك عليه اقله ذلك في الواو والعلاوه ما يتعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسفرة والسعود وهي الخديعة التي يشوى عليها اللحم والهرأوة العصا (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والياء (قوله الا أنه زيد فيه الخ) ظاهره ان السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أيضا (قوله وقالوا سواسية على الاصل) مراده بالاصل في ذلك أصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء لوجود المقتضى ولم يقولوا في مقاتوة أنه جاء على الاصل في الاعلال أيضا وعبارة أنه اموس صريحة في أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قواه وقع للجوهري الخ) قال الدنوشري ينظر على كلام الجوهري ما معنى سواء وما معنى سية فان لكل كلمة معنى وقد ذكر انهما كاستان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الديصطي وقد يقال ان كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الجوهري انهما كاستان في الاصل لكل منهما معنى ووزن يخصه ثم كبا وصار الكلمة واحدة بمعنى مستويين اه وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من من سواسية أنه أبدل من مدة سواء السين والواو الثانية لام سواء وزيد تاء الثانية ووزنه فاعلة قوبل الزائد بلقطه لانه بدل من المدة لاتضعيف للفاء كما أن وزن رسائل فعائل ٣٧٦ لان الهززة بدل من المدة في رسالة فقوبلت بالفظ الهززة ومثله سواسية في أن أبدل

من الشجوب بالسين المعجمة والجيم وهو الحزن (وأكسية) جمع كساء (وغازية) اسم فاعلة من الغزو (وعريقية) وترقية (في تصغير عرقوة) وترقوة فقلبت او او في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء بنيت الكلمة عليها أم لا وكان ينبغي في عريقية لاتقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم مغرب آخره واو قبلها ضمة قدل على ان عرقوة بمنزلة عنقوان (وشذ سواسية) بالتحقيق (في جمع سواء) بفتح السين المهملة والمدغم على مستوي يقال الناس سواسية في هذا الامر أي مستوون فيه فكأنه جمع مشتق بحذف الزوائد لانه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كايه من بابو زن يخصها والتحرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجوه كأنهم * ظرايى غربان بمجرودة النخل ووزنها فعالة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرر الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها أيضا كمرريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون أصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كنباطل وأباطيل وكأنه جمع سوساة ووزن سوساة فعالة كشوشاة لافعال اندور باب سلس ولا فوعلة لندور باب كوكب ولا فعلة لان الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة وفعالة وتعين فعالة وهذا كلام حسن نقله الموضع في الحواشي (و) شذ (مقاتوة) بـ ياء وتاء مثناة فوق (بمعنى خدام) جمع مقتواسم فاعل من القتو وهو الخدمة أصله مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها

من مدة سواء سينما مائة للفاء في عشيشة تصغير عشية حيث أبدل من مدة عشية سينما مائة العين ووزنه عشيشة فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن بري (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرايى فيه مشبه به ما بعده فهو من اضافة المشبه به الى المشبه على حد الجين الماء وفي القاموس والظربان دويبة كالهرة مثناة كالظرباء والجمع ظرايى وظرأى وظرأى وظرأى بكسر هما اسمان للجمع وفسا بينهما الظربان أي تقاطعوا لانها اذا فست

في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال يقسو في حجر الصب فيسدر من حيث رائحته فتأكله اه وقيد ذلك بقوله بمجرودة النخل لانها حينئذ أقطع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد له (قوله ووزنها فعالة) أي سواء فلنا سواسية وسواسية (قوله جمع مقتو الخ) انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخدام مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب الى المقتى وهو مصدر اه فيكون مقاتوة جمع هذا الجمع مقتواسم فاعل لانه من اقنوى واقتوى من القوة لا من القنوى وقال في الصحاح ايضا وقد تخفف ياء النسب وأنشد البيت وهو متى الخ وقال الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فانه ذكر ان مفرد المقاتوة غير مذكور وعبارته القنوى والقنوا مثلثة حسن خدمة الملوك كالمقتى وبهاء التسمية والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوى ومقتى أو مقتوين وفتح الواو غير مصر وفين وهي للواحد والجمع والمثوث سواء والميم فيه أصلية من مقت خدم واقتوا استخدمه شاذ لان افتعل لازم البتة اه كلام القاموس ويتعلق به أمور الاول ان فيه مخالفة لقول الشارح من القنوى وهو الخدمة فان صاحب القاموس من فسر القنوى بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقتى في قوله كالمقتى بضم مقتو ووقف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمى كالغزى الثالث ان قوله والمقتوون ويجدر سومانواوين وفيه نظرفانه لا جائز ان يكون مفرد مقتويا بفتح الميم وسكون القاف وفتح التاء والواو والياء المشددة آخره والاقبل مقتويون كالأشعريون ولا جائز ان يكون

مفردة مقتى مخففاً والاقيل مقتون كالأعلون ولا جائز أن يكون مفردة مقتوين كما لا يخفى وهو لم يذكر إلا أن الواحد مقتوى ومقتى ومقتوين وتعين أن يكون مفردة مقتواً اسم فاعل وأصله مفتو وفاعل كما ذكر الشارح الرابع أن قوله غير مصروفين راجع لقوله مقتوين بكسر الواو ويفتحها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف في منعهم من الصرف بأنه ليس فيهما إلا علة واحدة وهي الوصفية اللهم إلا أن يقال هو مبتنى على مذهب أبي على الفارسي القائل أن مطلق الزيادة في آخر الاسم إذا انضمت إلى علة أخرى منعنا الصرف قال الجعبري في شرح الشاطبية وغالبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعه الصرف هنا على رأي أبي على الفارسي في اعتبار مطلق الزائد وصرفه في قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذ بالذهبيين اه وكلامه بعيد من ذلك حيث خرم بأنهما غير مصروفين الخامس أنه جعل مقتوين واحداً كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو ينافي قوله بعد ذلك وهي للواحد الخ فإنه صريح في اشتراكه بين ما ذكر السادس أن قوله لأن افتعل لازم البتة أن أراد به مطلق افتعل فهو مردود بجهل واختاروا اختياراً واصطفاً وإن أراد به أن افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بالبتة قدياً في ذلك (قوله متى كنا لاهلك مقتويناً) في الصحاح بدل أهلك أمك وصدر البيت * تهـ دنا فوعدنا رويدا * وظاهر عبارة الشارح أنه جمع مقتواً اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لاهلك مقتويناً * فإنه صريح في أنه جمع مقتوى بيم ٣٧٧ مفتوحة فقف ساكنة فتاء مفتوحة

فواو فياء مشددة للنسب وهو منسوب إلى مقتى كعزى كافي الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف ياء النسب ويجوز أن يكون أيضاً مقتويناً في قول الشاعر ليس جماله مفرد وإنما هو مقتوين الذي يشترك فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والحاصل أن الشارح لم يحرك هذا الملحق حق التحرير وقال ابن فلاح في مبحث جمع المذكر السالم ومقتوين اسم فاعل من القتل وهو الخدمة

بعد الكسرة ثم أعل اعلال قاض قال * متى كنا لاهلك مقتويناً * أي خداما وقال

أني امرؤ من بني جذيمة * أحسن قتل الملوكة والحقد

أي خدمة الملوكة وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لها قال في المحكم قال أبو على أخـ برني أبو بكر عن أبي العباس أنه لم يسمع مثل مقاتية إلا حرفاً واحداً أخبرني به أبو عبيدة وهو سواسية ومعناه سواء اه أو تقع الواو قبل ألف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزو مثل هندبا فتقول غزواً أو الممدودة كان تبنى من الغزو مثل أرباء فتقول أغزياً (أو قبل الألف والنون الزائدتين) المضارعين لا في التانيث (كقولك منال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزو غزيران) بقلب الواو ياء لتطرفها أثر كسرة لأن ألقى التانيث وما ضارعهما في حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من ابدال الياء من الواو (ان تقع) الواو (عيناً لمصدر فعل أعلت فيه) أي في الفعل (ويكون قبلهما كسرة وبعدهما ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام وقيام) من مصادر الثلاثي (وانقياد وانقياد) من مصادر الثلاثي المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقابت الواو فيهن ياء لأنها أعلت في أفعالها بقلبها ألفاً واستثقل بقاؤها في المصدر صححة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء في المداعلت في المصدر بقلبها ياء جلالاً للمصدر على فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سوار وسواك) بكسر أولهما اسمى جنس فلا قلب الواو فيهما ياء (لانتفاء المصدرية) بخلاف (نحو لاو ولاو ولاو جواراً) بالجيم فإن لاو ولاو جواراً

(٤٨ تصریح فی)

وقياسه مقتوين بضم الميم لأن فعله افتوى يقتوى ووزن افتوى افعلى وأصله اقتوو وليس هو افتعل من قوى اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتأويل فيما سبق فليتأمل ذلك (قوله وقال أني امرؤ الخ) في الصحاح مكان خزيمة فزارة ومكان الحقد الحنبا والحقد الخدمة فخركت الفاء ضرورة كقول رؤبة * مشبه الاعلام لما ع الحفقي * أراد الحفقي هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح القتوا الخدمة وقد قوت اقتوا ومقتى أي خدمت مثال غزوت أغزو وغزوا ومغزى قال الشاعر أني امرؤ من بني فزارة لا * أحسن قتل الملوكة والحنبا ويقال للخدام مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب إلى المقتى وهو مصدر كما قالوا ضيعة عجزية لا تفي غلتها بخراجها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لاهلك مقتويناً * قال أبو عبيدة قال رجل من بني الحرماز هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين كله سواء وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم قال سيبويه سألو الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الأشعري والأشعريين اه كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الأشعري واضح في مقتوى لا في مقتوين فليتأمل (قوله لصحة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لا اعتلال عين الفعلين المذكورين وكأنه أراد بصحة عين الفعل عدم تغيرها فليتأمل وقوله عوداً احتريزه عن عيادة فإن الواو قلبت فيه ياء لاستيفاء الشروط (قوله لاو ولاو) قال بعضهم إنما امتنع اعلال المصدر الذي هو لاو ولاو نحو لئلا يتوالى اعلالان وذلك أنها لو قلبت في المصدر ألقا لاجتماع ألفان وقلبتهما

الالف الاخيرة همزة على القاعدة في اجتماع الفين فيكون اجمافا بالكلمة (قوله وبخلاف نحو راج راجا) في بعض النسخ راج راجا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الالف) هذه طريقة وابن الحاجب في الشافية لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود الف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر لا في نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيادا وديننا قياما لا لعلل افعالها بقلب الواو فيها الف او حال حولا أي تغير كالعود في شذوذه والقياس حيل او عيدا اه وخرج بقوله لا لعلل افعالها نحو لو اذ لان فعله لا وذو هو لم يعمل فتامل ٣٧٨ (قوله تعالى قيما) مصدر جى به للبالغة كما يعلم من مراجعة التفسير (قوله ويخطن) هكذا

و جسد بالواو في أوله فان ثبت فتكون زيادتها خما وهو من الربخ (قوله ديار) فان قلت ديار وثياب بين واو وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه وأعلت تلك قلت الالف أشد مباينة للواو من الفتحة فتوى جانب الاعلال في ديار ونحوه وضعف في كوزة ونحوه (قوله ودعومة) الدعومة أصلها دعومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذي في الصحاح أنها يائية والمصنف ماش على الأول (قوله وقامة وقيم) القامة قامة الانسان أو بكثرة البشربادتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغي ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدنا الخ) قد يقال انما استفدنا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لان تكثير الامثلة

وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء (الصحة عين الفعل) فيهما هو ولا وذو جاور وبخلاف راج راجا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حول وعاد المريض عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين أعل فعلهما هو وحال وعاد بقلب عينهما الف لا تقلب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الاعلال فيه) أي فيما عدم الالف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما وازرقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المسائدة) وأصلهما قوم ما قامت الواو ياء لانكسار ما قبلها (وشذنا التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيار ولو لم يكن جاء باله تصحيح قال العجاج وأشدها بين جنى ويخطن بالتانين التوارا * قال في شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (الثالثة ان تقع) الواو (عيننا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد ما معلة) أي منقلبة (نحو دار وديار وحيلة) بجاء مهملة و ياء مشتاه تحتانية (وحيل ودعومة وقيمة وقيم وقامة وقيم) والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معلة بقلبها الف في الأول والاخير و ياء فيهما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلا للرادى وسيأتى ايضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد (وأما شبهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع ألف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وحواض ورواض وان كان لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقدت) الالف (صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود وبعثع أوله) وهو العين المهملة (السن من الابل) وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له سبع سنين (وعودة) لانه لما عدت الالف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصحت ولم يحجزاعلاها لانه انضم الى عدم الاعلال تخضين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث (وشذ قولهم) في جمع ثور (ثيرة) بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيرة فلهذا أعل ثم قصر. بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليمكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الالف والمخصص انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها خملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجار بردي (وتصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

ويحجب ان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافي في استفادتنا ياء من الضم (قوله وأما شبهة بالعلة) ووجه تبين شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعلن ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بشم زاده تا كيد الدفع توهم ان ثم مستعملة في غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بشير الاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوقي (قوله واستعمالا) فيه نظر لان هذا الشاعر استعماله ويحجب ان هذا نادرا والا فالكثير بخلافه

(قوله وفي شرح الكافية الخ) كون طيالا من باب جواد لا يجدي نفع لان الواو في المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كأنه جمع طائل الخ لا يجدي لان الواو فيه همزة قلبت في الجمع لان الابدال ٣٧٩ يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان

الشرط اعلال العين في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة ثم رأيت ابن المحجب في الشافية وشرحه ذكروا ان الشرط اعلالها في المفرد ومثلا لذلك بجو جواد وقالوا جيدا أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وتبقت احدهما بالسكون فقلب الواو ياء وحصل الادغام (قوله ومنه الصافات) أي من ابدال الواو ياء مع تحر كها في المفرد شذوذ وهذا أولى من قول الشارح أي من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذ اعلال الواو في جيد بقلبها ياء وجود مقتضيه (قوله أو اعلت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحر كت في الواحد وأنت خير بان اللام اعلت في الجمع وأما المفرد فهي معلة فيه لا معلة ولو قال أو اعلت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أي الواحد بديا أو بالواو وما درى أن ما قاله انما يناسب الوعد المصنف بقوله أو اعلت لامه وهو لم يعبر به فتمامل

تبين لي ان القماء ذلة * (وان اعزات الرجال طيالا) بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله اذا فاته في الطول اه والقماء بالمدا القصر (قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافات) جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العرب الخالص (الجياد) جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقعها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بفتح الجيم لان الواو محركة في الواحد (وقيل) الجياد في الآية ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بثنيديا (لا) جمع (جواد) والحاصل الواو تصحح ان تحر كت في الواحد كطويل وطوال (أو اعلت لامه) أي الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) نقيض عطشان فعلان من الرى أصله رويان اجتمعت الواو والياء وتبقت احدهما بالسكون فابت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (و) الثاني كجمع (جو) بفتح الجيم (بثنيديا الواو) وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة (فيقال) في جمعها (روا وجواد) كرجال (بتصحيح العين) وهي الواو والاصل رواى وجوا وأبدلت الياء الواو همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما (لثلايتوا الى اعلان) اعلال العين بابدالها ياء لكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كسام ورداء فاقصر على اعلال اللام لانه محل التغير (وكذلك ما شبههما) ما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عين الخ (ليس محررا في الخلاصة) في (غيرها من كتب الناطم فتأمل) بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل أما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر الممثلة أن لا يغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واوهي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك في الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقضى ان فعلا قلب واوهي في القياس لانه لم يستثنه وأما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالب وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد تصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدر أو جعافاتي بقدر المشعرة بالتقليل على عادته اذا أراء تقليل المنقول وقال في شرح الكافية وثمة بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور ان يكون في غير فعال نحو انقاد انقياد او الاصل انقواد أو اطلق فعلا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح فحور واء وجواء * المسئلة (الرابعة أن تقع) الواو (طرفا رابعة فصاعدا) لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظير يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (تقول) في الفعل (عطوت) بمعنى أخذت (وزكوت) بمعنى نمت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وزكيت) بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة (وتقول في اسم المفعول) من

(قوله وصححت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقاني ينبغي أن يستثنى من هذا الام مفعول الذي ماضيه على فعل بفتح العين كغزو ومذهوفانه يجب فيها التصحيح على ما سياتي في المسئلة الثامنة وكان المراد بهذا الواو المذكور بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماض أو اسم مفعول له مضارع أو اسم فاعل قلبت فيه الواو بالمسئلة الثامنة داخلية في المسئلة

الرابعة فتأمل (قوله اجلواذا) الاجلواذا خاص بسير الابل (قوله واجلياذاذا) بنظر هل شذوذ من جهة قلب واويه ياءين فيكون نحو ديوان ليس شاذا لانه ليس فيه ٣٨٠ الا قلب واو واحد اياه فان أصله ديوان لكن قول المصنف واو مفرده ياءه ويقضى بشذوذ

ذلك قال الامام الميرزوقي ان قيل لم ترك ادغامه أي ديوان والياء والواو اذا اجتمعا فأيهما سبق الاخر بالسكون تغلب الواو ياء وتندغم الاولي في الثانية فالجواب ان الحكامة أصلها ديوان بدلالة قولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استثقالا له الى أن أبدلوا من الواو الاولي ياء فلو تركوا ادغام من قلب الواو ياء وادغام الاولي فيه لعاد مثل ما هربوا منه وهو التضعيف في حصول ياءين الا ترى ان الكلمة بعد الادغام تصير على ديوان وهو من دونت الحكامة وغيرها اذا ضبطتها وقيدتها وانما احتمل الواو ان في دواوين لدخول الالف بين الواوين وكذلك في التصغير نحو دويون لدخول الياء بينهما ومثله الديباج أصله الديباج فابدلت من احدى الياءين ياء ومثله دنار بدلالة قولهم دنائير ودباييع اهـ ملخصا (قوله الدنيا) هي بضم الدال وحيكى ابن قتيبة كسرها وتبعه غيره وانما قيل لها ذلك لانها سابقة على الدار الاخرى ماخوذ

أعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تشنية (معطيان وفر كيان) بابدال الواو ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله ياء وان لم يكن بعد كسرة لانهم (جلوا الماضي) وهو أعطيت وزكيت (على المضارع) وهو يعطى ويركى (و) جلوا (اسم المفعول) وهو معطيان وفر كيان (على اسم الفاعل) وهو معطيان وفر كيان بكسر الطاء والكاف (فان كلامهما) أي من المضارع واسم الفاعل (قبل آخره كسرة) وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الاصل على فرعه (وسأل سيبويه) شيخه (الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتغازينا وتغازينا وتغازينا وتغازينا) والاصل تغازونا وتغازونا فابدلت الواو ياء (مع ان المضارع) وهو تغازي وتغازي (لا كسر قبل آخره) حتى يحمل الماضي عليه (فاجاب) الخليل عن سؤال سيبويه (بان الاعلال) وهو قلب الواو ياء (ثبت) في تغازي وتغازي (قبل مجيئ التاء في أوله وهو) توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا (غازينا وتغازينا) على تغازي وتغازي (بكسر ما قبل آخرهما قبل مجيئ الياء) ثم استصحب (الاعلال) معها (أي مع الباء) كما استصحبها مع هاء التانيث نحو المعطاة المسئلة (الخامسة) أن تلي (الواو) (كسرة وهي) أي الواو (ساكنة مفردة) عن مثلها (نحو ميزان) أصله موازن لانه من الوزن (ومينقات) أصله موقات من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وان كسار ما قبلها (بخلاف نحو صوان) وهو وعاء الشيء (وسوار) لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة (واجلواذا) بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة (واعلواط) بالعين والطاء المهملةين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلياذاذا لا يقاس عليه قاله في التسهيل * المسئلة (السادسة أن تكون) الواو (لا ما لفعلي بالضم) حال كونها (صفة نحو انا زينا السماء الدنيا وقولك للفتين الدرجة العليا) والاصل الدنوى والعلوى لانهم من الدنوى والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضممة وعلامة التانيث في الصفة فحقت لامها بقلبها ياء والدليل على كونها صفة جرياتها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهم لها غير جارية على موصوف مزال عن الاصل ومعامل معاملة (وأما قول الحجازيين) المسافة (القصوى) بالتصحيح (فشاذا قيا سا فصيح استعمالا) (نبيه على الاصل) وهو الواو (كما) نبيه على الاصل (في) الفعل نحو (استحذو) في الاسم نحو (القيود) بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذا وافتقارا لاعلال ولكنه ترك تنبيهها على الاصل وبنوهم يقولون القصيا بالاعلال على القياس (فان كانت فعلي) بالضم (اسما) أي غير صفة (لم تغير) لامها بابدالها ياء بل تقرأ الواو على أصلها فراقبين الاسم والصفة ولم يعسكوا لان الاسم اخذ من الصفة (كقوله) وهو خوالمة (أدارا بحزوي هجت للعين هبة) * فاء الهوى يرفض أو يترقرق

بأقرار الواو على طمس في خروى بحاء مهملة مضمومة وزاي ساكنة اسم موضع وداري منادى بالهمزة وحة الضم لانه نكرة متصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده شغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وضعت ترجع نصبها على ضمها وفي الحديث ياء تليما يرجي لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمه ولو لم يكن ياء عليه أضيف اليه ويرفض يسيل بضمه في أثر بعض ويترقرق يبق في العين متحيرا يجي عويذ هب وما ذكره الموضح من أن لا مفعلي اذا كانت واو تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول أهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلون في الاسم دون الصفة ويجعلون خروى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيدا بالدليل وموافق لقول أئمة أهل اللغة حكى الأزهري عن القراء وعن ابن السكيت أنهم ما قالوا ما كان من التعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانه

من الدنوى جمعها دنى نحو كبرى وكبر ويقال في النسب اليه دنوي ودنوي ودنياوي والقياس مقصورة للتانيث غير مستثقلون مصروفة وحكى ابن جني تنوينها وضمها في لغة نادرة وأورد ابن مالك انها في الاصل مؤنث أدنى وأدنى أفعل تفضيل وأفعل التفضيل

إذا نكر لزم الأفراد والتذكير وامتنع ثانيه ففي استعمالهم دنيا مؤنثا مع كونه منكر اشكال وأجاب بأنها خلعت عنها الوصفية غالبا وأجريت بحري ما لم يكن قط وصفا كرجعي ونظيره وإن دعوت إلى جلي ومكرمة * يوم أسراة كرام الناس فادعينا فان جلي وإن كان تانيث أجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل اسما للحادثة العظيمة اهـ من شرح البرماوي والزر كشي على البخاري بالمعنى (قوله ويجب حينئذ الخ) اقتصر على ذلك ولم يقل ويكسر ما قبلهما ان كان مضموم لان ما قبلهما قديسي على ضمه كما سيأتي في قول الشارح فصار ايم فان الظاهر ان أوله يبقى على ضمه وقال ابن المحارب وجاء في جمع أولي بالضم والكسر فالضم على أصل ان جمع أفعل غير اسم تفضيل فعل كحضر جمع أحرر والكسر للتخفيف (قوله المنقلبة عن الواو) ٣٨١ هذا واضح فيماتقدمت فيه الواو دون ما تقدمت فيه الياء

ما تقدمت فيه الياء فالوجه ترك هذا القيد وان المدغم هو الأول الساكن مطلقا (قوله ولو كان الخ) فيه نظر لان البغداديين يقولون انه نقل من فيعل بالفتح إلى فيعل بالكسر فهم لا يقولون ذلك الا بالكسر فبطل ما قاله الشارح (قوله جواز) فيه نظر بالنسبة لسو ير فان قلب الألف واو واجب لا جائز وأما ببيع فكذلك الا انه ربما يأتس بالبناء للفعول من بايع فانه يقال فيه أيضا ببيع وقد يقال ان مراده بالجواز عدم لزوم اذ يجوز بناؤه للفاعل فيعود ما كان لما كان فلي تأمل وبعضهم قال وليس أي السابق منهما بدلا من ألف كسور أو من واو كدوان فان أصله دوان وهو أحسن من ضنيح الشارح (قوله

يستثقلون الواو مع الضمة أوله وليس فيه اختلاف الا ان أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا اهـ * المسئلة (السابعة أن تلتقي هي) أي الواو (والياء) ويحتمل ان (في كلمة) واحدة (والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا) بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت لانها أنقل من الياء تحصيلًا للتخفيف ما أمكن (ويجب حينئذ) أي حين اذ قلبت الواو ياء (ادغام الياء) المنقلبة عن الواو (في الياء) السالبة لاجتماع المثليين (مثال ذلك) فيما تقدمت فيه الياء (على الواو) (سيدوميت أصلهما سيدوميت) لانهما من ساديسودا اتفاقا ومات يموت على إحدى اللغتين ووزنهما عند اللحنين من أهل البصرة فيعمل بكسر العين وذهب البغداديون إلى انه فيعمل بفتح العين كضيم وصيرف نقل إلى فيعمل بكسر العين قالوا لانالم ترفى الصحيح ما هو على فيعمل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قديا في ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز أن يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورملة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح (ومثاله فيما تقدمت فيه الواو) على الياء (طى ولي) بالثبديد (مصدرا طويت ولو يت وأصلهما طوى ولوى) بفتح أولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وأدغمت في الياء (ويجب التصحيح) في الواو (وان كانا) أي الياء والواو (من كلمتين نحو يدعو يأسر) بتقديم الواو على الياء (ويرمى واعد) بتقديم الياء على الواو (أو كان السابق منهما) أي من الواو والياء (متحركا نحو طويل) بتحرير يك الواو بالكسر (وغير) بتحرير يك الياء بالضم (أو) كان السابق (عارض الذات) جوازا وهو ثلاثة أنواع المبدل عن ألف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذابت من البيع موازن يبطر قلبت ببيع ثم بنيت له اسم فاعله فقلت ببيع والمبدل عن همزة (نحورية) بضم الراء وفتح الياء المنة تحت (مخفف رؤية) بالهمزة فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الأول بخلاف اويم مخفف أيم وهو مثال ايلم من الائمة أبدلت الهمزة الثانية واو الانضمام التي قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلب الواو ياء وأدغمت في الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذا أصلها الهمزة فان العروض الذي يحتمل عن الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو قوى) بسكون الواو (فان أصله الكسر) لانه فعل ماض (ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم) بكسر اللام (علم) بسكونها وأجاز بعضهم في الادغام بعد القلب (وشذ عن ذلك ثلاثة أنواع أعلى ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للرياء تعبرون بالابدال والادغام) مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه

فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الأول) كان مراده بجميع ذلك من أقسام مسئلة عارض الذات لا ما كان من كلمتين أو كان السابق منهما متحركا لان التعليل لا يجري فيهما بل هو قاصر على المسئلة الأخيرة باقسامها (قوله للرياء) وضم بعضهم إلى الرياء في شذوذه من حيث الاعمال مع استحقاقه للتصحيح فخصم وقيم جمعاصا ثم وقائم لغيرهم الواو فيهما ياء بلا مقتض وأصلهما صوم وقوم قاله ابن المحارب قال بعضهم وظاهر ان الشذوذ في هذا بالنظر إلى القاعدة المذكورة لا مطلقا فانه مقيس بالنظر إلى قاعدة ان الواو اذا كانت عين الفعل جمعاصا صحيح اللام تقلب ياء وان كان الاكثر فيها التصحيح قاله الشارح ذكر ياتي شرح الشافية وأشد من هذا قول الشاعر الأملر قدامة ابنة منذر * فسأرق النيام الاكلامها والقياس التوام ووجه شذوذه ما عرف فيما قبله ووجه كونه أشد بعهده من الطرف الذي هو محل التخفيف وعدم موافقته للقاعدة اهـ منه أيضا

(قوله نحو ضيئون) وينظر هل واؤه مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا في شرح الشافية والياء في ضيئون زائدة والواو أصلية لوجود فاعل كصيقل وعدم فيغل فتأمل (قوله وانما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كان الاولى وانما لم يقبل ويدغم وينظر ما معنى قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقته بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو لي وسيد وميت ٣٨٢ (قوله ابن حيوة) الياء في حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الاصلية قاله الشيخ زكريا في شرح

الشافية وينظر ما وجه قلب الياء فيه واو ظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحيوة انه لا يشترط ان تكون الواو متصلة الذات اذا كانت متاخرة عن الياء فليتأمل (قوله بضم النون) فيه نظر لمخالفته لقول الشافية وبعض شروحا ونحوه عن المذكر مبالغة ناه فانه ظاهر في انه يفتح النون كضروب مبالغة ضارب فليتأمل (قوله بكسر العين) قال الدوشري انما قيد بقوله بكسر العين حتى ياتي جمل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو مأخوذ من كلام اللقاني فانه قال قال انما قيد بكون ما ضيه على فعل بكسر العين لان ما ضيه اذا كان كذلك قلبت فيه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح اليه بقوله لامهما ياء مجلا للاسم على الفعل (قوله فانه اذ ذاك واجب الخ) الظاهر ان ضميره عائد على اللام وينظر هل يجوز عوده على الفعل

القرأة وحكي ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكي بعضهم اطراده على لغة (ونوع صحيح مع استيفائها) أي الشروط (نحو ضيئون) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنو والذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري (وأبوم) بفتح الهاء وسكون الياء على زنة أفعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أبوم أي كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوية) نبع (ورجاء) بالجيم والمد (ابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف العلمية والتانيث (ونوع أبدل فيه الياء واو) أدغمت الواو فيها (على عكس القاعدة نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونحو) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المذكر) والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهى (واطر في تصغير ما يكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) وجداول (واسود) اسما (للحمة) وأسود (الاعلال والتصحيح) فاعل اطر دفع قول في تصغير جدول وأسود جدول وأسود بالتصحيح وجديل وأسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلانك أجريت هذه الياء مجرى ألف جدول وأسود لان كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جى به لانه في لو كان أسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على أسود قاله الشارح واحترازنا بقوله لئلا نمن محرك الواو من نحو عجز وعمود فأتهموا وان كسر على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرها تقول عجز وعمود ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لغير وضها قاله ابن اياز المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي ما ضيه على فعل بكسر العين) سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول (بحور ضيه فهو مرضى) الثاني نحو (قوى على زيد فهو أقوى) والاصل فيهما مرضو ومقو وبواوين بعد العين أولهما واو مفعول وثانيهما لامه قلبت لامهما ياء مجلا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذا الحرف الذي قبل الاخر مكسور فصار امر ضويا ومقويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبوا واو ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذ قراءة بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا (فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو) والاصل مغزو ومدعو وبواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثليين (والاعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثي

وقد علمت عرسى مليكة اننى * (أنا الليث معديا على عاديا)

فاعل معديا وأصله معدو وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وأنشده المازني مغدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال والى جوازهما أشار الناظم بقوله

وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتجر الا جودا

فالتصحيح جملا على فعل الفاعل والاعلال جملا على فعل المفعول والتصحيح أولى لان الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام مفعول) بضم القاء (جمع نحو عضاض وعصى وقفاوقنى

أولا وعلى الاول فكان الظاهر ان يقول قبله (قوله فان كانت عين الفعل الخ) قال اللقاني ان قلت فهل قلى الشئ على النار كاللحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلا وكغزو ومقلى كرمى قلت في الصحاح انك تقول قلت اللحم والسويق فهو مقلى وقولونه فهو مقول لغة (قوله وقفاوقنى) فيه احدى الجوع الستة التي جمعها ابن مالك في قوله جمع القفاوقنى واقفاوقنية * مع القنى قنين واختمن بقنى وينظر ضبط كل جمع منها والقفاوراء العنق كالقافية ويذكر وقد عده

(قوله قالوا أبو) وأنشد القناني يمدح الكسائي أبي الذم أخلاق الكسائي وأنه ثبت به المجد أخلاق الأبو السوابق (قوله عن الشيخ عتيا) قال اللقاني لعنه عسي الشيخ عسيافي شرح الشافية للحاربردي وعسي الشيخ ٣٨٣ يعسو عسي اذا كبر وولي اه ولا يخفى

ما فيه اذا ذكره في شرح الشافية لا ينافي ان عتيا بالتاء المنة كذلك كيف وفي التنزيل وقد بلغت من الكبر عتيا (قوله وهو المصدر) قال اللقاني البهوي بالباء الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال الدنوشي في قول الشارح وهو المصدر فيه نظر فقد يفهم من كلام القاموس أن ذلك لم يستعمل مصدر او ان كان ذلك لا يدل على عدم وجوده وعبارته القاموس والبهو البيت المتقدم امام البيوت وكناس واسع للشور والجمع ابيهاء وهو وبه والواسع من الارض ومن كل شيء وجوف الصدر أو فرجة ما بين الشدين والنحر ومقيل الولد بين الوركين من الحامل والجمع ابيهاء وبه وبه وبه والباهي من البيوت الخالي المعطل وابهاء فبهى كعلم والبهى روى عن عروة والبهاء الحسن والفعل بهو كسر ورضى ودعا وسعى وويص رغوة اللبن وباهيته فبهوته غايته بالحسن وبهى الاناء فرغها الخيل عطلها من الغزو والرجل

ودلو ودلى) والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستنقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبووا الواو الاخيرة ياء ثم أعلمت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصحيح (والتصحيح شاذة الواو وأخو) جمع لاب وأخ حكاه ابن الاعرابي (ونحو) بحاء مهملة (جمع النحو وهو الجهة) حكى سيبويه عن بعض العرب انكم تنظرون في نحو كثيرة (ونحو بالجمع جمع النجو وهو السحاب الذي هراق ماء وهو) بفتح الموحدة وسكون المء (وهو المصدر) جمعه (هو) حكاه أبو حاتم عن أبي زيد والجوع المذكورة مضمومة الاولى والثاني والاصل فيها أبو وأخو ونحو ونحو كبير الا يريدون علوا في الارض وتقول غا المال غوا اذا زاد (وسمازيد سموا) اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفعلة مضمومة الاولى والثاني والاصل فيها اعتوو وعلوو ونحو وسموو وبواوين أدغمت أولاهما في الثانية (فان كان الاول كاعلال طى) (نحو عتيا الشيخ عتيا) اذا كبر (وقسا قلبه قسيا) والذي في النظم يقتضى التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذلك ذوا جهين جال المفعول من ذى الواو لام جمع أو فردي عن الآن الاعلال في الجمع أولى أثقله والتصحيح في المفرد أولى لحفته المسئلة (العاشرة أن تكون) الواو (عينا لفعل) بضم الفاء وتشديد العين حال كونه (جمع صحيح اللام كصيم) جمع صائم (ونيم) جمع نائم وعينها واو وأصلها صوم ونوم فاجتمع واوان وضمة فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع نقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواو ين ياءين لان الياءين أخف من الواو ين (والاكثر فيه التصحيح) على الاصل (تقول صوم ونوم) والتكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول النظم * وشاع نحو نيم في نوم * (ويجب) التصحيح (ان اعتلت اللام لثلاثي الى اعلا لان) اعلال العين واعلال اللام (وذلك كشوى وغوى) باعجام أولهما وضمة وتشديد ثانيهما (جمعى شاووغا) اسمى فاعل من شوى يشوى وغوى يغوى والافصح في الماضي فتح الواو ولا كسرهما وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوى وغوى فاعلت اللام بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بحذفها الالتقاء الساكنين فلو أعلت العين بقلبها ياء لتوالي على الكلمة اعلا لان وذلك مستكره عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعتلت أى ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف (نحو صوام ونوام لبعدها) أى العين (حيث نذ) ي حين اذ فصلت بالف (من الطرف وشذ قوله) وهو أبو النجم السكلاي

الاطرقتنامية ابنة منذر * (فأرق النيام الاكلامها)

والقياس النوام بالتصحيح واليه أشار الناطم بقوله * ونحو نيام شذونهنى * أى روى * (فصل) في ابدال الواو من أخسها لالف والياء أما ابدالها من الالف ففي مسألة واحدة وهى أن ينضم ما قبلها) سواء أكانت في فعل أم اسم فالاول (نحو يبيع وضروب) مبنيين للمفعول وأصلها ما قبل البناء للمفعول يبيع وضارب فلما بينتهما للمفعول ضمت أولهما فتعذرا بقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها لامفتوحا فقلت الالف واوا المحاسة حركة ما قبلها (وفي التنزيل ماو ورى عنهما) والثاني نحو ضو رب مصغر ضارب ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فاتها حيث نذ ترجع الى أصلها وهو الياء فتقول نبيب (واما ابدالها) أى الواو (من الياء في أربع مسائل احدها ان تكون) الياء (ساكنة مفردة) عن مثالا (في غير جمع) سواء كانت في اسم أو فعل فالاول (نحو موقن ومومر) أصلهما ميقن وميسر اسمى فاعل من اليقين واليسير أبدلت الياء فيهما واو لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو

حسن وجهه وبهى البيت تبهية وسعه وعملة وبشر باهية واسعة القم وتباهوا تفاخروا وبهية كسمية تابعة اه عبارة القاموس (قوله ساكنة مفردة في غير جمع) لا بد ان يضم الى ذلك بعد ضمة

(قوله لان حيفض) كان صوابه لان حيفض بالالف (قوله ونجمه على عيط وعوط) مشكل على قوله ويحب في هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة) اطلاق الاعلال على ذلك مجاز وحقيقة الاعلال كما في الشافية وغيرها تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو الحذف ٣٨٤ أو الاسكان (قوله ولك ان تقول الخ) يقال عليه ان قلب الواو ياء في غزيان كظربان لوقوعها

بعد كسرة كما تقدم في المتن والالف والنون لا يضعفان عن التاء فان التاء كما تقدم يحذف معها قلب الياء واوا كما اذا بنيت من الرمي مثل مقدرة فانك تقول مرموة بقاءت الياء واوا ايضا فان الالف والنون حرفان موجودان حاسا فبعد من الظرف فالواو المضموم ما قبلها في الحشو ولا في الظرف وقد يقال ان الالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة في التحسين من الطرف كما قال المرادي وكما منعت التاء من الطرف تمنع الالف والنون منه وما اعطاء ما قبل الالف والنون في غزيان حكم ما وقع آخر محضا فليس فيه دليل لان قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يشوق على كونها طرفا كقيام وصيام وامارمو كعضوفهسي آخر حقيقي قنامل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى تقوى من اقيمت عليه أي رجته وقد يقال بقاء بضم اوله وبقيا بفتحها وبالياء قلبت ياؤه واوا في المفتوح وانما لم يراع الضم في تقوى لقلة فيه وكثرة في طغيا وقال الدوشري تقوى أصله وبقيا قلبت واؤه ماء كما في تراب ثم ياؤه واوا فصارت تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتانيث وفي الكشف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتنوين بحذف الالف للالحاق بحمفر كسرى واقول يلزم في تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو ياء أوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع اعلالين في الكامة لكن ذلك موجود في كثير من الكلمات

يوقن ويوسر (ويجب سلامتها) من الابدال (ان تحركت) لانها تعاضت بالحسرة عن الابدال (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو أشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الابل فتهم في الارض ولا ترمي (أو أدغمت) الياء في مثلها (كحيفض) جمع حاض فلا تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم تنسلط الحركة على قايها واوا وهذا المثال خارج أيضا بقوله في غير جمع لان حيفض جمع والمثال الجيد ان يبنى من البيع مثل حاض فتقول يباع ولا يعمل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (في جمع ويجب في هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع (كسرة) لتقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهم) جمع أهيم وهيماء (ويض) جمع أبيض وبيضاء (في جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قوله لم يزل وزل والعائط مهملة تنالقة التي لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء (بعد ضمة وهي) اسلام فعل كن هو الرجل وقضو) بفتح أولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه (بمعنى ما أنهاء أي ما أعقله) والنية العقل (وما أقضاه) أي أحكمه والقضاء الحكم والاصل من قضى من نهيت وقضيت فايدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة (أولام اسم مختوم بتاء) للتانيث (بنيت الكامة عليها) من أول الامر ولم يسبق لها حذف (كأن يبنى من الرمي) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فانك تقول مرموة) بالواو والاصل مرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكامة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (نحو توافي توافية فان أصله قبل دخول التاء توافيا بالضم) للنون لانه من باب التفاعل فان توافي توافيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فابدلت ضمته) أي ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لقادة الوحدة) بعد الاعلال (وبقي الاعلال) وهو ابدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم بعادة الضمة الى أصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب في آخره واوا قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها (أولام اسم مختوم بالالف والنون) الزائدتين (كأن يبنى من الرمي) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الياء الموحدة (اسم الموضع الذي يقول فيه) خلاف (ابن أحرر) بل عيم بن مقبل على الصحيح

(ألا يادار الحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلال الملوأ

وهما الليل والنهار (فانك تقول رموان) بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك أن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فتعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخر محضا كرضي ومقتضى هذا أن لا يقال في مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز أن تقول في مثال عضد من الرمي رموان لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واوا لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضع في الحواشي المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لما فعل على بفتح القاء اسما لاصقة نحو تقوى وشروى) بالشين المعجمة بمعنى

لم يراع الضم في تقوى لقلة فيه وكثرة في طغيا وقال الدوشري تقوى أصله وبقيا قلبت واؤه ماء كما في تراب ثم ياؤه واوا فصارت تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتانيث وفي الكشف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتنوين بحذف الالف للالحاق بحمفر كسرى واقول يلزم في تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو ياء أوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع اعلالين في الكامة لكن ذلك موجود في كثير من الكلمات

(قوله حكاه ابن جني الخ) أي كون شروى بمعنى مثل وأما كون شرواه بمعنى مثله فمشهور مذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جني بعد أن قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشروه وهذا غريب (قوله وريا) قديقال لاشدو في ريان قلب ياتهاواوا يستلزم قلبها ياء عملا بقاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت أحدهما بالياء كان قلبت الواو ياء الخ فقلبهاواوا يؤدى إلى قلب الواو ياء عملا بما ذكره فعدم قلب الياء والواو المانع وهو ما ذكره فلا يرد ياء نقضاً على ٣٨٥ هذا وهذا كله في رياء اسم اللرائحة وأما

رياء من الرى ضد صديا
فعدم القلب فيها واضح
لكونها صفة وسعيها
بأعجام أوله وإهماله اسم
لنبي وقيل بأعجام أوله اسم
لوضع وقال الدوشري
ينظر هل رياء وطغيا يكتب
ياء في آخره كما هو القاعدة
في الألف المحاورة للثلاث
أو يكتب بالألف لاجل الياء
التي قبلها فإذا كتبت ياء
يجتمع يا آن فأي حر ذلك
والظاهر الثاني كالدنيا
والعيا ونظير ذلك ما قال
بعضهم أيضاً أن الحيا
بالقصر وهو المظروا المحصب
يكتب بالألف وإن كان
أصلها ياء كراهة اجتماع
ياءين ولولا ذلك لكتب
بالياء وتشديده حيان وجعه
أحياء والحاصل كما قال
ابن الحاجب في شافيته
وغيره أن الألف المتجاوزة
لثلاثة أحرف تكتب ياء
الأذا كان ما قبلها ياء فاتها
تكتب ألفاً كالدنيا لا في
نحو يحيى ورنى علمين
فانه يكتب بالياء ولو كان
ما قبلها ياء فتأمل (قوله

الممثل يقال للشرواه وشروه أي مثله حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف البازلي (وفتوى) بالفاء
والمنشاء الفوقانية والاصل تقياً وشرياً وفتياً لانها من تقيت وشريت وفتيت أبدلت الياء فيهن واو افرقا
بين الاسم والصفة وخصوصاً الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قال الناظم) في شرح
الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وشدسعيًا) اسماً (لمكان) بعينه (وريا) اسماً للرائحة (وطغيا) اسماً
(لولد البقرة الوحشية انتهى) كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر (فأما الأول) وهو سعيان السعي
(فيحتمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثى خزيان وصديان) واستحب التصحيح بعد جعله اسماً
كما أوله الفارسي (وأما الثاني) وهو رياء من الرى (فقال النحويون) سيمويه وغيره رياء (صفة غلبت عليها
الاسمية) وليس بشاذ (والاصل رائحة رياء أي مملوءة طيباً وأما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فلاكثر
فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حتى فتحوا الهمزة خفيف) كذا تعقبوه وتبعهم الموضع ثم قال في
الحواشي وظهر لي بعد أن مراده شذوذ الاستعمال فاني قرأت بخطه في حاشيته هنا بدل الواو من الياء لا ما
للفعل لا يقاس عليه لا تنقضاء السبب واستلزام مزيد الثقل اهـ وطغيا بأعجام الغين ورواة ضبطه مختلفة
فقال الأصمعي يروى بضم الطاء على مثال حبل وقال أحمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكري وقال أبو
عبيدة بفتح الطاء والتنوين قاله ابن السيد المستلة (الرابعة أن تكون) الياء المضموم ما قبلها (عينا الفعل
بالضم) في الفاء (اسماً كطوبى) بمعنى طيباً (مصدر الطاب) بطيب (أو اسماً للجنة) بالجيم ومنه شجرة
طوبى (أو صفة جارية مجرى الأسماء) في عدم جريانها على موصوف وإيلائها العوامل (وهي فعلى أفعال
كالطوبى والكوسى والخورى) بالحاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيبت وأكيس وأخير) أسماء
تفضيل جارية مجرى الأسماء الجمادة (والذي يدل على أنها جارية مجرى الأسماء) الجمادة (أن أفعال
التفضيل يجمع على أفعال فيقال) في جمع الأفاضل والأكابر كما يقال في جمع أفكل
وهو اسم جامد للعدة (أفاكل) والاصل الطيبى والكيمى والخيزرى بضم أولهما أبدلت الياء والواو السكونية
وانضمام ما قبلها (فان كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أي جارية على موصوف (وجب قلب ضمته
كسرة) لتسلم الياء من القلب واو افرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك الا) كلمتان (قسمية ضيزى)
بالضاد والزاي المعجمتين (أي جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازره حقه بضربه إذا بخشه حقه
وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أي يتحرك فيها المنكب) يقال حال في
مشيه إذا حرك منكبيه وأصلها ضيزى وحيكى بضم أولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد
قولهم في جمع أبيض بيض (هذا كلام النحويين وقال الناظم) في النظم

وان يكن عينا الفعل وصفاً * فذاك بالوجهين عنهم يلقي

(و) قال (ابنه) في شرحه (يجوز في عين فعلى صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء واو وإن تبدل الضمة
كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى) تردداً

(٤٩ تصحيح في)

وأما الثاني الخ قال الناصر اللغاني لقائل أن يقول أصلها روى يافعا رضى قلب اللام
واو ما تقدم من القاعدة في اجتماع الواو والياء مع سبق أحدهما أو تاء أو سكوناً ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واو أو عملاً
بالقاعدة الأولى للزوم الدور إذ يجتمع حينئذ أيضاً الياء والواو مع سبق والتواصل المذكورين (قوله ثم قال في الحواشي الخ) فيه نظر أما
أولاً فلان سعيًا وريا وطغيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانياً فلان الحاشية المقروعة المذكورة فيها نظر لأن
قوله فيها لا تنقضاء السبب منسوع بما سبق في قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتامس (قوله في عدم جريانها الخ) ينظر مع قوله

والذي الخ (قوله كطوي وكوسى) فيه نظر لان كوسى صفة لكنها كالا سم و ما وى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق
 * (فصل) * (قوله مخفي جبال وتوأم) قياس من اعتد بالعارض ان يعمل في نحو جبال الان ابن جنى قال في المنسب سألت أبا علي
 فقلت له من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال في الاجر لمجرى الجبال ان يقول في جبل جبال و قال لا واما الى ان القلب أقوى
 من حكم الاعتدال بالحر كة في لمجر فلا يبلغ في الجواز ذلك (قوله ويقال لهما توأمان) فيه در لقول الخليل التوأم ولدان معا ولا يقال لهما
 توأمان ولكن هذان توأم وقد اعترض الزركشى على قول المنهاج في كتاب العدد ولا يصح نداء أحد توأمان وقال انه خلاف المشهور واستدل
 بكلام الخليل ورد الجلال السيوطي في التاج والدرية انه خلاف قول أبي حاتم والفراء وابن قتيبة وغيرهم يقال لهما توأمان والتوأم
 أحدهما ولا يقال لهما توأم وقال في تنقيف اللسان ويقولون للولد من في بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اه وحينئذ
 فقول الزركشى ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم ان منشأ منع ان يقال توأمان ان التوأم الولدان معا فلا يصح ان يقال توأمان
 ويراد اثنان لان ذلك مدلول مفردة وهذا مردود بان التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين كما ياتي عن القاموس
 فاذا أراد بالتخصيص على انهما اثنان قيل توأمان ووقع في شرح المنهاج لابن حجر عند قوله في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ثانی
 توأمان كلام غير محرر لا بأس بذكره ٣٨٦ وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توأمان يقتضي ان التوأم اسم لكل من المجتمعين

وظاهر القاموس بل
 صريحه انه اسم لمجموعهما
 وان التثنية انما هي لتوأم
 وتوامة وعبارته التوأم
 من جميع الحيوان المولود
 مع غيره في بطن من الاثنين
 فصاعدا ذكر او أنثى أو
 ذكر او أنثى وجمعه توأم
 وتوأم كخال اه واعلم
 ان التوأم بلا همزة اسم
 لمجموع الولدين فاكثر في
 بطن واحد من جميع
 الحيوان وبهمز كرجل
 توأم وامرأة توامة
 مفردة وتثنيته توأمان
 فاعتراضه بأنه لا تثنية

بين جملة على مذكرة تارة وبين رعاية الزنة أخرى اه فقيه مخالفة لكلام النحويين سيديو به واتباعه من
 وجهين أحدهما ان الناطم وابنه أجازا في فعل وصفوا وجهين والنحويون جزموا بأحدهما فقالوا اتقلب
 ياء فعلى اسماء واوا كطوي وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة
 ضيرى ومشيئة حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا أنثى الأفعل في باب الاسماء فيكموا لها حكم الاسماء في
 اقرار الضمة وقلب الياء واوا ذكرها الناطم في باب الصفات وأجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين
 مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجز من هذا مقلوبا الأفعلى أفعل
 * (فصل في ابدال الالف من أختيها الواو والياء) في الاسماء والافعال (وذلك) الابدال (مشروط بعشرة
 شروط) مذ كورة في النظم (الاول ان يتحرك) أى الواو والياء واليه الاشارة بقوله يتحرك يك (فلذلك)
 الشرط وهو التحريك (صحتا في القول والبيع) مصدرى قال وباع (لسكونهما) الشرط (الثاني ان
 تكون حركتهما أصلية) وهو المشار اليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو اصاله الحركة (صحتا في جبل
 وتوأم) بفتح أو لهما ما حال كونهما (مخفي جبال) بفتح الجيم وسكون الياء المشناة التثنية وفتح
 الهمزة بعدها لام اسماء للضبع (وتوأم) بفتح التاء المشناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد بولده معه
 آخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعلل عروض الحركة (و) الشرط (الثالث ان يفتح ما قبلهما)
 وهو المشار اليه بقوله بعد فتح (ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور) لان الكسرة في الاولين والضممة
 في الثالث لا يجانسان الالف (و) الشرط (الرابع ان تكون الفتحة متصلة) وهو المشار اليه بقوله متصل
 (أى في كليهما ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر) لان الفتحة في كلمة الواو والياء في كلمة أخرى

له وهم علمت من الفرق بين التوأم بلا همزة والتوأم بالهمزة وان تثنية المتن انما
 هي للمهموز لا غير اه وفيه أمور الاول قوله ان عبارة القاموس صريحة في ان التوأم اسم لمجموعهما ممنوع بل هي صريحة في خلافه
 وانه اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره الثاني قوله ان عبارة القاموس صريحة في ان التثنية لتوأم وتوامة عجيب فان القاموس
 لم يتعرض للتثنية في العبارة التي نقلها والقياس ان توأم حيث جازت تثنيته فهي أعم من ان تكون لتوأم وتوامة أو لتوأم وتوامة وليت
 شعري كيف يصح ان يكون تثنية لتوأم وتوامة دون توأم وتوامة كونه تثنية لذلك أظهر الثالث ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره
 مما تروى القواعد النحوية في باب التثنية فانه ليس المدار على ما قاله في تثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه ان غير المهموز أصل كالمهموز
 وليس كذلك كما بين في باب الابدال من الصرف الخامس أوهم كلامه ان غير المهموز بسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو
 لان المهموز خلف ينقل حركة الهمزة الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له في نقل كلام القاموس خلل باسقاط بعضه وعبارة
 القاموس بعد ما نقله ويقال توأم لذكر وتوامة للأنثى وإذا جمعا فهما توأمان وتوأم اه وقوله وإذا جمعا أى اجتماعا وليس المراد اذا
 جمعا اصطلاحا لان توأمان معنى لاجمع وقوله وتوأم ان كان على وزن رجال فشكل لانه جمع اصطلاحى وقد قدمه وان كان
 على وزن شذم فهو مبني على انه يطلق على الاثنين خلاف ما مر عن أبي حاتم والفراء ومن تبعهما (قوله متصلة أى في كليهما)
 لواقصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر) لو مثل بغير هذين المثالين لكان أحسن

لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والياء مانع من قلبهما ايضا فلم يتمحض المنع لما ذكر (قوله ان كانتا عينين) الظاهر انهما اذا كانتا فائين يكون الحكم كذلك نحو توالي وتيامن فلا تقلب ايضا وما قلناه يكاد ينطق به قول ابن مالك وان سكن كف اعلال غير اللام وغير اللام يشمل الفاء والعين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدها ما وهما عينان كان أولى والضمير عائد الى العين (قوله لسكون الالف) لو أبدله بقوله لوجود الالف كان أولى (قوله وعلوى وقتوى) اقتصر عليهما لان الظاهر ان الياء المشددة لا يكون قبلها الا الواو والياء (قوله وبكى) هو ياء موحدة وكاف بعدها وفي بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من الياءى (قوله اذا وليت غير الالف والياء) كان صوابه ان يقول اذا وليها غير الالف والياء الخ (قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين ان قلب الياء والواو الفين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل الى الواو والياء حذف ألفه لالتقاءها ساكنة مع الواو (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الاسلام بل هو من محاذي محوه محو او محيا اذا ذهب أثره ٣٨٧ قاله في القاموس (قوله وعود فهو أعور) قد يعمل فعله قال

تسائل يا ابن اعراب من تراه
أعارت عينه أم لم تعارا
اما على النصب بلم أو
الاصل تعارن بنون
التوكيد الخفيفة كأنهم
شبهوا المحزوم بالموقوف
عليه للامرو في قوله تعارا
صفة زائدة على التوكيد
وهو انه لما حرك الراء
بالفتحة لا رادة التنوين
رجع بالالف المحذوفة
لالتقاء الساكنين وشبهه
العارض بالملازم كقوله
لهام تنان خطا ما وهو
يريد خطا مثل رمنا
واجاز أبو علي ان يكون
ألف تعار التنوين كما قال
وعين لها حذرة بدرة
وشقت ما قيم ما من آخر
فر داليها ضمير الاثنين
وان كان ما تقدم مقردا

(و) الشرط (الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين) وهو المشار اليه بقوله

ان حرك التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام وهى لا يكف

اعلالها ساكن غير ألف * أو ياء اللين بد فيهما ألف

(ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورتق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في خورتق (و) صحت (اللام في رميا وغزوا) في الأفعال (وفتيان وعضوان) في الاسماء لسكون الالف (وعلى وقتوى) لسكون أول ياء النسب لانهم لو أعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزافيلبس المثنى بالمفرد وأما نحو فتيان وعضوان فحمول عليه وأما نحو علوى وقتوى فلا تبدل واوه ألقالانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألقالالكنالانزال في قلب الى الالف وقلب الى الواو (وأعلت العين في قام وباع) من الأفعال (وناب وباب) من الاسماء (لتحرك ما بعدها) أعلت (اللام في غزا ودعا) من الواوى (ورمى وبكى) من الياءى (اذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة وكذلك) تعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما (في يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحون فقلبتا) أى الياءى في يخشيون والواوى في يححون (ألفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفنا) أى اللان (للساكنين) وهما الالف وواو الجماعة وما مثل به من يححون بالواو المفتوح ما قبلها تباع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (و) الشرط (السادس أن لا تكون احدهما) أى الواو والياء (عين الفعل) بكسر العين (الذى الوصف منه على افعل نحو هيف فهو أهيف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات المذمومة واحتز بقوله الذى الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسورا العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط (السابع أن لا تكون) احدى الواو والياء (عين المصدر هذا الفعل) الذى الوصف منه على افعل (كالهيف) بفتحين وهو ضمير الابل عن ورقة الخضر

لان ذكر احدهما كذا الاخرى دلالة على انهما قال الفرزدق فلورضيت (٢) بداى بها * لكان على القدر الحيار
فهذا عكس قوله ما قيم ما وقال وكان في العينين حب قمر نفل * أو سنبل كحلت به فانهات واعترض على نفسه بان العور انما يكون في احدى العينين أما اذا عمت الالف العينين فذلك عمنى وأجاب بانه يكون على حذمة غلديسقا ور محاو قولهم القمران قال وقد ذهب ناس في لا تتخذونى وأمى الهين الى انه من هذا لانه لم يدع اللام الألوهية وأجاز ان يكون تعار من العور وهو الفساد لا الذى يحدث في العينين فقوله عارت على حد خائف لا على حد عورت بدليل قولهم عرتها فهذا على حد شرت عينه وشرتها وغاض الماء وقصته وفي انه لم تصح العين في عار كما صحت في عور دليل على انه ليس على حذو وانه بناء آخر وحكى سيبويه عور الله عينه ولم يكن القياس ان ينقل عور بالهمزة لانه بمنزلة أعور فقد ثبت ان البتة يجوز ان لا يكون على الشذوذ (قوله من نحو خاف) قال الدنوشرى ربما يشكل بنحو (٢) قوله فلورضيت الخ هذا الشطر غير مستقيم الوزن ولعل صوابه فلورضيت بداى بها وطابت وبهذا ظهر الشاهد حيث تنى اليدين أولا وأعاد الضمير عليهما في قوله وطابت مقردا وحرر اه

لحي بياء من أولاهما مكدورة فانه كخوف فكان القياس قلب أول الياء من ألف الوجود على القلب قال ابن قاسم أجد العبادى فان
قلت كان القياس قلب الياء الاولى من نحو حى وعى ألف التحركها وانفتاح ما قبلها فلم تركوا ذلك قلت تركوه على المفتوح نحو
هوى المنوع فيه القلب لئلا يجتمع اعلالان لان لامه أعلت ووجه الحجل ان المفتوح لانه أخف وأكثروا معانيه أكثر والمعكسور
فرع فالحق بالأصل في عدم الأعلال ٣٨٨ هـ وقوله معانيه أكثر ينظر ما معناه (قوله وجب اعلاله مطلقا)

ليس هذا الاطلاق في
مقابلة تفصيل سابق
أولاً حق (قوله وهى
سمرة الشفتين) الظاهر
ان الحوة هى السواد
مطلقاً ومنه قوله تعالى
نحو عله غداء احوى
واما اللعس واللى فهو
سواد الشفتين فليتامل
(قوله لان محل التغيير
الطرف) لو قال بدله لان
الطرف محل التغيير
كان أولى (قوله نحو آية)
قال المرادى ومثـل
آية غايه وأصلها غايه
فأعلت الياء الاولى
وصحبت الثانية وثانية
وهى حجارة صغار
يضعها الراعى عند
مناعه يثوى عندها
وطاية وهى السطح
والدكان أيضاً والآية
هى الطائفة المخصوصة
من القرآن وتطلق
الآية أيضاً على الشخص
تقول رأيت آية لان أى
شخصه وتطلق الآية
على المعجزة (قوله لكونه
الح) قال الدوشرى
مراده ان هـ ذا الوجه
ليس فيه مما ينكر

(والعور) بفتحين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله
وصح عين فعل وقعلا * ذا افعل كاتغيدوا حولاً
وانما لزم تصحيح الفعل المذكور جملة على افعـل لموافقة له فى المعنى فى اختصاص كل منهما بالحقاق
والالوان نحو أعور وأحول وحل المصدر على فعله (و) الشرط (انثامن أن لا تكون الواو عيناً لا فتغل
الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا) بالجيم من المجاورة
(واشتوروا) بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة التاء فى حكم السكون (فانه فى معنى تجاوروا وتشاوروا)
فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقاً نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فاما الياء فلا يشترط
فيه اذلك) وهو الدلالة على التفاعل فتعل (لقربها من الالف) فى المخرج (ولهذا أعلت فى استاقوا مع ان
معناه تسايقوا) أى تضاربوا بالسيوف لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالأعلال منها والى
هذا الشرط أشار الناظم بقوله وان بين تفاعل من افتعل * والعين واوسلمت ولم تعل
(و) الشرط (التاسع أن لا تكون احدهما) أى الواو والياء (متلوة بحرف يستحق هذا الأعلال) وهو
القلب ألفاً (فان كانت) احدهما (كذلك) أى متلوة بحرف يستحق هذا الأعلال (صحت) لاولى
(وأعلت) الثانية: نحو الحيا والهوى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى اذا اسود) والأصل
فيه الحى والهوى والحوى لانه من الحوة وهى سمرة الشفتين فتلبت لامهن ألف التحركها وانفتاح ما
قبلها فلو قلبت أعينهن ألفاً لعلته المذكورة لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع
ألفين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى للقاء التنوين عند التنكير فيصير
الاسم المتمكن على حرف واحد وهو متمنع فاقصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين
تخصنت بوقوعها حشاوا الى ذلك أشار الناظم بقوله * وان تحرفين ذا الأعلال استحق * صحح أول
* (وربما عكسوا فأعلوا الاولى) صححوا الثانية) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعكس قد يحق *
(نحو آية فى اسهل الاقوال) الستة أحدها ان أصلها آية بفتح الياء الاولى كقصة فالقياس فى اعلالها
آية فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذاً فأعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون
الثانية هذا قول الخليل الثانى ان أصلها آية بسكون العين كحبة فأعلت بقلب الياء الاولى ألفاً
اكتفاء بشرط العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك
وقال فى التسهيل انه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا اجتزاء بشرط العلة واذا كانوا قد عدلوا عليه
فيمالم يجتمع فيه يا أن نحو طائي وسمع اللهم تقبل قابلي وصامتي ففيمالم يجتمع فيه يا أن أولى لانه
أثقل الثالث ان أصلها آية كضاربة حذفت العين استئثالا لتوالى ياءين أولهما مكسور ولذلك
كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره فى الحذف باله الأصل بالية قاله الكسائى وردبانه كان
يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى قولهم أى الرابع ان أصلها آية بضم الياء الاولى
كسمرة فقلبت العين ألفاً وردبانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان أصلها آية بكسر
الياء الاولى كنية فقلبت الياء الاولى ألفاً وردبانه انما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحى
السادس ان أصلها آية كقصة كالاول الا انه أعلمت الثانية على القياس فصار أباة

و يخالف القواعد الا الاجتزاء المذكور بخلاف غيره من الاوجه المذكورة قلت ولا يلزم على بقية الاقوال أيضاً كحياة
الأمر واحد يخالف للقواعد فساوى هذا الوجه غيره كيف قال ابن مالك انه أسهل الوجوه وعلم بما ذكر وكون غيره مخالفاً للقواعد
من وجوه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله وردبانه كان يلزم الح) انما خص ما ذكره بآتى مع تأنيده فى آية كضاربة لانه
تعل بقاعدة أخرى وهى الحذف تخفيفاً (قوله وردبانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتامل ولا نسلم انه كان يجب قلب

الضممة كسرة (قوله لغير موجب) وبما ينافي قول الشارح سابقا حذف العين استئثا لا لتوالي ياءين أو لهما م كسور فليتامل (قوله والقول الاول وهو ان الخ) مراده القول الاول بالنسبة للثلاثة بعده والافليس أول في كلام الموضح (قوله الساكن أولهما) فيه نظر فان الاول منهما اقيم ما نحن فيه متحرك بالكسرة لا ساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغي تسكينه لاجل الادغام وهو بعيد فليتامل (قوله وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة اللقاني أي اصلها كما مر أمة بهمة متحركة فساكنة فداو الامر بين ابدال الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها وهو الاعلال وبين ادغام الميم الاولى في الثانية بعد نقل كسرتها الى همزة ٣٨٩ الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياء فقدم الادغام

المؤدى الى ما ذكر على الاعلال فان قيل يتأتى مع الاعلال بالقلب ألفا الادغام فيقال أمة قلت المراد الادغام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتأتى مع حركة الاعلال انتهت وهو أظهر من تفسير الشارح لجعل اللقاني التقديم بين الاعلال والادغام نفسه لا بين الاعلال وما هو من تعلقات الادغام وفي قول اللقاني الرائد على كلام الشارح يتأتى الاعلال بالقلب ألفا على نظر لان الهمزة الثانية متحركة بالكسرة والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة ياء مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرح الالفية انما يجب اعلال أمة لعروض الحركة لان الاصل أمة أفعلة كاجرة فنقلت حركة الميم الاولى

كحياة ونواة ثم قدمت اللام على موطن العين فوزنها فاعلة (فان قلت) قد ادعيت ان القول الاول أسهل الاقوال (لنا أسهل منه) وهو (قول بعضهم انها فعلة كنبقة فان الاعلال) في الاولى بقلبها ألفا وهو (حينئذ على القياس) لانها متحركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممنوع لعدم انفتاح ما قبلها (وأما اذا قيل ان اصلها آيية بفتح الياء الاولى أو آيية بسكونها أو آيية) على وزن (فاعلة فانه يلزم) على كل قول من هذه الثلاثة محذور أما على القول بان اصلها آيية بفتح الياء الاولى (فانه يلزم اعلال) الحرف (الاول دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بان اصلها آيية بسكون الياء الاولى فانه يلزم (اعلال) الحرف (الساكن) وهو الياء الاولى بقلبها ألفا والقاعدة ان على القلب م كبة من شيتين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما (و) أما على القول بان اصلها آيية على زنة فاعلة فانه يلزم (حذف العين) وهي الياء الاولى (لغير موجب) لحذفها والقول الاول وهو ان اصلها آيية كنبقة سالم من ذلك (قلت ويلزم على) هذا القول (الاول) شي آخر وهو (تقديم الاعلال) وهو قلب الياء الاولى ألفا (على الادغام) وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحريك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن أولهما وقد قدم فيه الاعلال على الادغام (والمعروف العكس وهو) تقديم الادغام على الاعلال (بدايل ابدال همزة ياءة لا ألفا فقامله) وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياءا انما هو لاجل الادغام لانه لا يقل لاجله حركة الميم الاولى الساكن قبلها اعني الهمزة الثانية فليبت ياء مراعاة لحذف حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لا بدلت الهمزة الثانية ألفا لجود شرطه فلما ابدلوا ياء بعد النقل ولم يبدلوا ألفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلا ينقدّموا الادغام على الاعلال من باب أولى وفي شرح الشافية لاجار بردي وانما لم يجز الادغام في باب قوى مع ان اصله قولان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضى وجواز الفل في حى اه وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين أو في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اعتقر في العين (و) الشرط (العاشر ان لا يكون) احدى الواو والياء (عين لما آخره زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون والف التانيث واليه اشار الناطم بقوله وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلمها (فلذلك صحت) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر جال يحول بالشي اذا طاف به (والهيمان) مصدر

للهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يعتد بجود الياء متحركة مفتوحا ما قبلها لان هذه الحركة مسبوقة بعدم هذه هي العلة وقال بعضهم واظنه ابن خالويه انما لم يعمل ذلك لانهم لم أولعوه فقالوا أمة اشبهه بآمة الرأس والجواب ما قدمته لك اه ومن خطه نقلت (قوله وفصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في أمة ليس في العين ولا اللام بل في القاع وانما ذكره الشارح اينه على الاقوال في المسئلة وقال الدتوشى هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره الموضح بخلاف ما قبله (قوله العاشر ان لا يكون عين الخ) ظاهره انه اذا كان لا ياءا آخره زيادة الخ تقلب ألفا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافية وشروحه وقد اختلفت أي الواو والياء في ان ادوا قدمت عين على الياء لا ما انحطوط يت بخلاف العكس وهو تقدم الياء عين على الواو

لأما فاته غير واقع ولهذا قالوا وحيوان منقلبة عن باء لعدم النظير وأصله حيوان وقياسه حيوان لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن
أبقوه متحركا ليطابق مدلوله في التحرك كالجولان وفي الموتان حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا في الحيوان ولا نهم لو أدغموا
فيه لالتبس بتشديد حتى لم يكن لما ذكره ٣٩٠ اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الأولى لان التغيير بالاواخر أولى اه من

شرح الشيخ زكريا مع المتن
وفيه مخالفة لما مضى
من جهة ان كلام الموضع
مبنى على مذهب سيبويه
والمأزني وكلام شرح
الشافعية مبنى على مذهب
المبرد كما يعلم من كلام
الشارح الآتي وبعد
فالمسئلة محتاجة الى
كشف القناع عن وجهها
وان شاء الله تعالى ذلك
وفيه نظر أيضا من حيث
انه لا يقتضى ان قلب
لام حيوان باء قياس
وكلام الموضع يخالفه
(فصل)

(قوله ومنافاة الصفة)
ينظر ذلك ثم نظرنا فرأينا
ان صفة الواو والياء الجهر
والاستفقال وصفة التاء
الهمس والرخاوة (قوله)
بانه يجوز ههنا للفرق الخ
فيه نظر ظاهر فانه واجب
على هذا أيضا فليتأمل
(قول الشاعر تضايق عنها
ان توبجها الابر) قديقال
ان فيه قلبا بان يحمل ان
توبجها الابر فاعل تضايق
وضمير عن ارجاع المواجه
وبيانه ان المواجه هي التي
تتضايق عن ان تدخلها
الابر تتضايق عن

هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق أو نحوه (والصوري) بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة
اسم وادقاه الصغاني وقال المرادى اسم ماء وخلا عنه الصحاح والقاموس (والحيدى) بفتح الحاء المهملة
والياء المشددة التثنية والبدال المهملة المسائل ومار حيدى أى يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة
الالف والنون وألف التانيث يعد شبه بـها والاصل في الاعلال وهو الفعل (وشذ الاعلال في ما هان
وداران) والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمأزني وزعم المبرد ان القياس فيه ما كان محتوما
بالف ونون الاعلال وان ما هان وداران لا شذوذ فيه ما وان تصحيح الجولان والهيمنان شاذ لان الالف
والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانقصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في
زعفران زعفران فبقية في التصغير ولم يحذفوا قيل لما صحح اتروان والغليان وحرف الـهـ لـهـ لام واللام
محل التغيير صحح العين في بعض المواضع كالجولان اذا عين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش
الى ان تصحيح ما فيه ألف التانيث المقصورة كصوري شاذ لا يقاس عاياه لان هذه الالف في آخر الاسم
لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على التشبيه نحو فعلا فلم يخرج هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب
سيبويه وأتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان ألف التانيث مختصة بالاسم فهي كالألف والنون في
الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول أو البيع اسماء على وزن جزي فعلى قول الاخفش
تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صوري عنده قياس

*(فصل في ابدال التاء) المشددة فوق (من الواو والياء) المشددة تحت (اذا كانت الواو والياء فاء للافعال)
غير مبديتين من همزة (أبدلت) فاء الافتعال (تاء) مشددة فوقا نيسة على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء
المنقلبة (في تاء الافتعال و) في (ما تصرف منها) أى من صيغة الافتعال كالفعل الماضى والمضارع والامر
واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة
الصفة (نحو اتصل واتعد) أى قبل الوصل والوعد ففأوهما واولانهما (من الوصل والوعد) واصلهما
أو وصل واوتعد قلبت الواو تاء مشددة فوقا نيسة وأدغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب
الواو ياء مشددة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء أو لم تقلب لم يزل قلبها تاء في هذه اللغة
فالأولى الاكتفاء بـهـ لـلـ واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء
تحتانية ليجوز قلب الياء تحتانية فوقا نيسة لندغم كافي الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بانه يجوز
ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو
(واتسر) أصله ايتسر ففأوه ياء لانه من اليسر قلبت ياء وتاء وأدغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام
لانه يصير الحرفين كحرف واحد (قال) الاعشى ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة

(فان تتعدنى أتعدك بمثلها) * وسوف ازيد البقيات القوارضا
اصل تتعدنى وأتعدك توعدنى وأوتعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء والقوارض جمع
قارضة وهى الكلمة المؤذية (وقال) طرفة بن العبد

(فان القوافي يتلجن موجها) * تضايق عنها ان توبجها الابر
اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء سامر والمواج جمع

دخول القوافي وينظر هل يجوز ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدى التاءين وفاعله ضمير عائذ الى
المواج وان توبجها الابر سقط منه حرف الحذف وهو عن ويكون بدلها منها متعلقا بتضايق أو لا يجوز ذلك والابر بكسر الهمزة كقربة
وقرب وهل يجوز ان توبجها الابر بدلها من ضمير عنها وأنشء وان كان مفسرا بذكر بعده اعتبارا بالحالة أو لا يجوز

(قوله وقول الجوهري الخ) فيه نظر فان الاقدام على تعليظ الجوهري ليس بالهين ٣٩١ فيجوز ان يكون ذلك مذهبا كما ذهب

البغداديون الى ذلك في
اتزروا تم واتهل واتكل
كما حكاه الشارح عنهم
ولا يقال الجوهري ليس
من ارباب المذاهب لانا
لا نسلم ذلك مع ان الظاهر
يساءله فاقاله الجوهري
وجهه الوجه الثاني ما قاله
الموضع وهو ظاهر والوجه
الثالث ما ذهب اليه
بعضهم وهو قريب مما
ذهب اليه الموضع
(فصل)

(قوله لا تطباق اللسان
الخ) قال الدنوشري هو
مشكل بالنسبة للضاد
والصاد فان الضاد المعجمة
مما يلي الاضراس من
الجانب الايمن والصاد
المهملة مما يلي الاضراس
من الجانب الايسر فلا
ينحصر الصوت فيهما
بين اللسان وما حاذاه من
الحنك الاعلى فليست
مراجعة بعض الفضلاء
في ذكر ان الضاد من
حافة اللسان الايمن او
لايسر واسا الصاد المهملة
فهى من الشيايا ومطرف
اللسان (قوله لا يدغم الا
في صغرى مثله) ربما
اشكل بما قاله المرادى
من قوله والادغام الخ فانه
ادغم في غير مثله اللهم
الا ان يقال ان صغرى
باق مع قلب الثاني (قوله

موجب موضع الولوج وتوجهها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك اشار الناظم بقوله
* ذوالين فان في افتعال ابدلا * وقيدنا هذه اللغة بولنا الفصحى احترازاً من لغة بعض الحجازيين
فانهم يبدلون منها من جنس حر كقائلها فيقولون يا تعديا تسر موتعدم وتسرا بتعدادا يسار وقيدنا الواو
والياء بقولنا غير مبتدئين من همزة كما في التسهيل احترازاً من نحو اثمن اثمانا واتزر وهو المراد بقوله
(وتقول في افتعل من الازار ايتزر) بابدال الهمزة ياء تحتانية (ولا يجوز ابدال) هذه (الياء) التحتانية
(ياء) فوقانية (وادغامها في التاء لان هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول
من قال اتزر من ايتزر خطأ قاله التفتازاني (وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل) بتثنية التاء فوقانية
واليه اشار الناظم بقوله * وشذ في ذى الهمزة نحو اتكلا * وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهى
بدل من الهمزة قال الموضع في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم
اتزراه (وقول الجوهري في اتخذه افتعل من الاخذ وهم) لانه لو كان من اخذ لوجب ان يقال اتخذ
بغير ادغام قاله التفتازاني (وانما التاء اصل وهو من تخذ) بمعنى اخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسي
وذهب بعضهم الى ان تخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهى وخذ بالواو فالياء ليست باصل وعلى هذا يقال
اتخذ كاتعد وحكى عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذى الهمزة وحكموا من ذلك ألفاظا وهى اتزر
واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فلا يترز به كذا في
جميع روايات الموطا وقد تقدم

*(فصل في ابدال الطاء) تبدل وجوباً من تاء الافتعال الذى فاؤه صاد أو ضاد أو طاء وتسمى هذه
الاحرف الاربعة (أحرف الاطباق) لا تطباق اللسان معها عن الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين
اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى ولم يقل الحروف المطبقة لان هذه التسمية تجوز فيها لان المطبق انما
هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق طاء لاستثقال
اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس
والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها
من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله * طائنا افتعال رد اثر مطبق (تقول في افتعل من صبر اصطر)
وأصله اصبر قلبت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد في الطاء (لان الصغرى) وهو الصاد (لا يدغم الا في)
صغرى (مثله) لا يذهب صغرى قال المرادى واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال
اصطر والادغام بقلب التاء الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم
قرأ ان يصاحبا يريدان يضطاجا اه (ومن ضرب اضطر) والاصل اضطر بابدلت التاء طاء (ولا
تدغم) الضاد في الطاء (لان الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء
قليلا اصلح واضرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام فعل رعاية
اصغر الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهملة (اضطر) والاصل اضطر ابدلت التاء طاء
(ثم يجب الادغام لاجتماع المثليين) وهما الطاءان (في كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من
الادغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظلم) بمعجمة فمهملة والاصل اظلم ابدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه
الظهار) على الاصل (والادغام مع ابدال الاول) وهو الطاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثاني) على
القياس (ومع عكسه) وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة طاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس
القياس فهذه ثلاثة أوجه (وقد روى بن قول) وهو زهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان المترن
(هو الجواد الذى يعطيك ثأله * عفواو يظلم احيانا في ظلم)

على الاصل) مراده به انه اصل بالنسبة للادغام بوجهيه والافهم مرفوع بالنسبة الى التاء

(قوله ذات المنطق) قال العيني يجوز فيه الرفع جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل اه وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظروا الا فلان رفع في هال لفظا فيكون نهته تابعه على لفظه (قوله وكفك الخضب) قال الدنوشري ينظر ما عراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادى أولا يصح ذلك لامتناع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بان النداء في يا غلامك حقيقي فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف ٣٩٢ كفك فان النداء فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اه واقول ضبط في

النسخة المصححة كفك

بالجر فهو معطوف على المنطق أي وذات كفك والمعنى يرشد اليه وقوله كفك بالخطاب على حد قولهم في التوكيد يا تيم كلكم (قوله والبنام الاصابع الخ) فيه نظر من حيث ان البنام أطراف الاصابع لانفس الاصابع كما قال الشارح ومن حيث اقتصاره على قوله حيث لم يتقدم بها باء موحدة وكان ينبغي أن يقول حيث لم يتأخر عنها باء موحدة ويضم اليه قوله ولم تكن ساكنة والاصابع جمع أصابع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك في قوله ثمانية باء أصبع مع شكل همزته بغير قيد مع الاصابع قد نقلا

وقد يراد بالاصابع بعضها وهي الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء كما في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم فالمراد بها بعضها وهي الانامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان

روى في ظلم بتشديد المهملة ويظلم بالظلمة وروى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجيلى والمعنى ان هو ما هو الجواد الذي يعطيك عطائه عفوا أي بسهولة ولا يمن به ولا يطل سائله ويظلم احيا بنا البناء للجهول أي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم أي فيتمتع بذلك من سأل ولا يرد من استجداد في الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجار بردي

* (فصل في ابدال الدال) المهملة (من تاء الاقتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي) لاستثقال محي التاء بعدها (فنقول في اقتعسل من دان) يدين ديننا (اددان ثم يدغم) الدال في الدال (لما ذكرنا في اطهر) من ان اجتماع مثليين في كلمة وأولهما ساكن بوجوب الادغام (ومن زجر) أي منع (ازدجر) والاصل از تجر قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاي في الدال (لما ذكرنا في اصطر) من أن حرف الصفي لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايان نحو ازجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (أذكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم) على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة (وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة وقلب المهملة اليها واذكر بالذال المهملة بقلب المعجمة اليها

* (فصل في ابدال الميم) أبدلت وجوبا من الواو في فم (أصله فوه) بدليل تكسيره على (أفواه) والتكسير رد الاشياء الى أصولها (خذفوا الهاء) لخفائها (تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونها من مخرجها (فان أضيف) الى ظاهر او مضمهر (رجع به الى الاصل) وهو الواو (فقليل) فوزيدو (فوك) لان الاضافة ترد الاشياء الى أصولها (وربما بقي الابدال) مع الاضافة الى المظهر والمضمهر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخوف فم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول روبة

* يصح ظمها في البحرقة * وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرد الحديث المتقدم (و) أبدلت الميم (من النون بشرطين شكونها ووقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانت في كلمة أو كلمتين) فالاول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثاني (نحو) (من بعثنا) من مرقدنا الى ذلك أشار الناظم بقوله * وقبل يا قلب ميم النون اذا * كان مسكنا وانما أبدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لان النون وغنتها تشبه الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميم لانها من مخرج الباء كالنون في الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا في نحو قوله) وهو روبة يا هال ذات المنطق التمام * (وكفك الخضب البنام)

أراد يا هاله فرجه بخذف التاء لانه علم امرأة وانطق النطق والتتمام من التهمة وهو تكرير التاء والبنام الاصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو ابدال النون من الميم (في قولهم) في صفة الشعر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون (وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الالف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والواو وتبدل من ثلاثة أحرف

الذي يجعل في الاذن هو رؤسها لا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بانهم يدخلون أصابعهم في آذانهم فوق المعتاد وهي قرارة من شدة الصوت والمراد انامل السبابت لانها المتعارفة في ذلك وانما لم تذكر استبشاعا لذكرها لانها من السبب في مكان اجتماعها في التعبير أولى كذا في الكشف وعند صاحب الانصاف انها لا تتعين لانهم في حيرة ودهشة فقصدهم سد الاذن غير مرجح على ترتيب معتاد ويزعم قصد سد الاذن حينئذ بالانملة الوسطى لانها أملا للآذن وأوجب للصوت واليه ميل القاضي في تفسيره حيث أطلق الانامل

﴿ هذاباب نقل حركة المتحرك ٣٩٣ المعتل الى الساكن الصحيح قبله ﴾

(قوله ويجب بعد النقل في المسائل الاربع الخ) قال اللغاني سيجي ان صيغة مفعول من ذوات

الياء تثبت الياء فيها بعد النقل لثلاث تلتبس بذوات

الواو ويجب ابدال ضمة قبلها كسرة فينتقص

بذلك قوله ويجب بعد النقل في المسائل الاربع

الخ الا ان يقال انه بعد النقل صار ما فيه حرف

العله مجازا لا حرفا فيه نظر (قوله يوجب قلبهما

الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) قد يقال تحركهما عارض

لا يعمل لاجله كما قالوا في التبيان (قوله لا مهم جالوه

الخ) قد يقال الموازن لاسم التفضيل انما هو ما فاعل

فليس موازنا له كما هو ظاهر ويحاجبان افع

به حمل على ما فعله وان لم يكن موازنا لاسم التفضيل

وكان ينبغي للوضح ان يستثنى اسم التفضيل

ايضا مع ما استثناءه (قوله او كان معتل اللام الخ)

هو واضح لسهولة لنحو احيا واهو ياخلاف

ظاهر تعليل الشارح فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل

لم يحتمل اعلال وان كان يمكن ان يقال ان عدم

النقل في ذلك بطريق الحمل على احيا واهوي

وهي المهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي المهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والتاء تبدل من التاء والذال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

﴿ هذاباب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله ﴾

(وذلك) النقل يقع (في أربع مسائل احداها ان يكون الحرف المعتل عينا للفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع ان يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركه المنقولة

ضمة أو ياء والحركه المنقولة كسرة) نحو يقول ويبيع أصلهما يقول) بسكون القاف وضم الواو (مثل يقتل ويبيع) بسكون الموحدة وكسر الياء (مثل يضرب) استثنى قلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فتقلب الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف

في الاول والياء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما مجازان الحركه المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (ان تقلبه) أي الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركه ان لم يجانسها) أي الحركه المنقولة من المعتل (نحو يخاف) مضارع خاف (ويخيف)

مضارع أخاف (أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيزهيب) بفتح الهاء (ويخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيزهيب) بفتح الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول ألفا لتحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الا ن وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك أشار الناظم بقوله

﴿ لساكن صح انقل التحريك من ﴾ ذي لين أت عين فعل (ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلان نحو بايع) وطاوع (وعوق وبين) بتشديد الواو والياء ما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركه وما نحو عوق وبين فلان نقل حركه الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما

الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم

لساكن صح (أو كان فعل تعجب نحو ما أبينه وأبين به) في الياء (وما أقومه وأقوم به) في الواو لا مهم جالوه في التصحيح على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال

أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضعفاً نحو أبيض وأسود) بتشديد الضاد والذال فلا يعمل لثلاث تلتبس مثال لثلاث لان ابيض لو نقلت حركه عينه الى الياء قبلها لانتقلت الياء فيصير أبيض ثم تحذف

المهمزة لسكونها مهمزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير أبيض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي دعومة البشرة وكذلك يلبس اسود يساد من السد (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى وأحيا) فلا يعمل لثلاث الى اعلال العين واعلال اللام الى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم

بقوله مالم يكن فعل تعجب ولا كايض او أهوى بلام عللا

(المسئلة الثانية الاسم المشبه للضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركه الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا)

الواو ألفا لتحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الا ن (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كان) تبنى من البيع أو من القول اسما على مثال تحلى بكسر التاء (الفوقانية وسكون الخاء المهملة وكسر اللام

بقره) (المسئلة الثانية الاسم المشبه للضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركه الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا)

الواو ألفا لتحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الا ن (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كان) تبنى من البيع أو من القول اسما على مثال تحلى بكسر التاء (الفوقانية وسكون الخاء المهملة وكسر اللام

بقره) (المسئلة الثانية الاسم المشبه للضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركه الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا)

الواو ألفا لتحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الا ن (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كان) تبنى من البيع أو من القول اسما على مثال تحلى بكسر التاء (الفوقانية وسكون الخاء المهملة وكسر اللام

(. . . تصریح فی)

(قوله فالاول الخ) قال
الدنوشري الظاهر ان
نحو جدول مشابه للمضارع
في وزنه دون زيادته
فهو كقيام فينظر ما وجه
اعلاله (قوله فانهما أشبهها
أكرم) صوابه اعلم لان
أكرم اذا قرئ بصيغة
المضارع كما هو فرض
المسئلة كانت همزته
مضمومة فلا يكون
موازنا لايض وأسود
(قوله وأما شبهه به معنى
الخ) قال الدنوشري فيه
نظر ظاهر وكان ينبغي له
ان يقول فلان كلاهما
آله للفعل وهو الخياطة
اه وهو نظر كليل وما
قاله الشارح موافق لما
بقي عن سيبويه والتحليل
(قوله مرادهما انه مقصور)
جبران على حذف العائد
مجرور بالياء والتقدير
مرادهما به (قوله وحصول
الاستثقال الخ) فيه نظر
لانه لا يمكن الجمع بين
الفين حتى يحصل
الاستثقال بالثانية وانما
يحصل ذلك بها لاجتماعها
وكان ذلك وجه اسقاط
الموضع لذلك فليأمل

(وهمزة بعد اللام) القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر (فانك تقول) بعد الاعلال (تبيع
بكسر تن) متواليين (بعدهما ياء) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أو و يسكون ثانيه وكسر ثالثه
نقلت كسرة الياء تحتانية الى الياء الموحدة (وتقبل كذلك) بكسر تن متواليين بعدهما ياء تحتانية
ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله تقول بكسر أو و يسكون ثانيه وكسر ثالثه
فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء (لئلا يكونها بعد الكسرة) فاعلاله بالنقل والقلب واعلال
تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقبل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في أولهما الياء ولان
فعل لا يكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء (فان أشبهه في الوزن والزيادة معاً أو يأنه فيهما
معاً وجب التصحيح) ليمتاز عن الفعل (فالاول) وهو المشبه فيهما معاً (نحو ابيض واسود) وصفين
فانهما أشبهها أكرم في الوزن وزيادة همزة قلو أعلا لقليل فيهما باض واساد فليسا بالفعال ولما كان
هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة معاً مع ذلك دخله
الاعلال كيزيد علم افشار الى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علم افشار) من الفعلية (الى العلمية بعد
ان أعل اذ كان فعلاً) مضارعاً لانه أعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فان وزنه أفعلاً أعل
في حال الفعلية ثم سمي به وأما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب (والثاني) وهو المبين في
الوزن والزيادة معاً (نحو مخيط) بكسر الميم فانه مبين للفعل في كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو
الظاهر) ولا التفتان بكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناطم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح
الخلاصة واللفظ له (وكان حق نحو مخيط ان يعمل لان زيادته) وهي الميم (خاصة بالاسماء وهو مشبه
لأنه علم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط المشبه به لفظاً ومعنى اه) أما شبهه به
لفظاً واضحاً وأما شبهه به معنى فلان كلاهما يكون آله وصفة مقصودا بها المبالغة كعطر للكثير
العطر فسوف بينهما في التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (انه لو صرح ما قال) أي الناطم وابنه
(لزم ان لا يعمل مثال تحلى لانه يكون مشبهاً بحسب في وزنه) بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة
(و) في (زيادته) وهي التاء واللازم باطل فاللزم مثله (ثم) يقال على سبيل التزل وادخاء العنان (لوسم
ان الاعلال كان لازماً لما ذكرنا) أي الناطم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه ليعلم بكسر
حرف المضارعة (لم يلزم) العرب (الجميع بل) يلزم (من يكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب
ان ما ذكره الناطم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط التحل على مخياط مرادهما انه مقصور منه كما جنع
اليه التحليل قال سيبويه سألته يعني التحليل عن مفعول لا شيء أتم ولم يجز بحرفي الفعل فقال لان مفعولاً
انما هو مفعول لا شيء في الصفة سواء وقد يعتور ان شيء واحد نحو مفتوح ومفتاح ومنسج ومنساج
ومقول ومقول ثم قال سيبويه وانما أتمت لما زعم التحليل من انها مقصورة من مفعول أبدا اه وهذه
العلة مطردة في لغة الجميع ولا تنتقض بمثال تحلى لانه ليس مبتدئاً على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى
تخيجه فجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة أشار الناطم بقوله

ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهي مضارعاً وفيه وسم

ومفعول صحيح كالمفعول (المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال) بكسر همزة (أو استفعال نحو اقوام
واستقوام) فانه يحمل على فعله في الاعلال فتقل حر كعينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة
فيلتقي ألفان (ويجب بعد القلب حذف احدي الالفين لالتقاء الساكنين) واختلاف النحويين في
المحذوفة (والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف) وحصول الاستثقال بها واليه ذهب التحليل
وسيبويه واختاره الناطم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل
والقلب والحذف (يؤتى بالتاء) الدالة على التانيث (عوضاً) من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى

(قوله انها تعوض الخ) هو كعدة وزنه (قوله اراء) فيه نظر ظاهر فان اراء اصله

٣٩٥

اراء على وزن افعال بهمزة بعد الراء

الساكنة والالف اللينة

وهمزة في آخره بدل من

لام الكلمة التي هي الواو

لوقوعها اثر الف زائدة

فقدلت فتحة همزة

الاولى الى الراء فالتفتت

ساكنة مع الالف اللينة

فحذفت همزة التي

سكنت وبقيت الالف

الزائدة والهمزة التي هي

بدل من الياء التي هي

لام الكلمة فعين الكلمة

همزة لا حرف معتل

الهمم الآن يكون مبنيا

على ان الهمزة حرف

معتل ويعلم بذلك ان

قول الموضع في صدر

المسئلة ان يكون الحرف

المعتل عين الفعل مراده

بالفعل ليس خصوص

الفعل الاصطلاحي

فيشبه الالاسم اما

بالغليب وانما يغيره

فليتأمل (قوله لان العين

كثيرا ما يعرض لها

الحذف الخ) قال

الدنوشري ينظر ما أمثلة

هذا الكثير اه وقد

استحضرت منه نحو

استحي أصله استعجيا

حذفت عينه أولامه

فليتظر ونحواري محذوف

العين (قوله ولان قلب

الضمة الى الكسرة) لوقال

كسرة لكان أحسن وأما

قلب الكسرة فتحة في

أو الثانية ولكن المعهود في التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوى ما اختاره الاخفش (فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله اراء اراء وأجابه اجابا بحكماهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة (نحو واقام الصلاة) والاصل واقامة الصلاة فحذفت التاء لسد الاضافة مسدها ولمشاكلة وايتاء الزكاة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

* وألف الأفعال واستفعال

أزل لذا الاعلال والتاء الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) تعل بالنقل والحذف (ويجب بعد النقل في ذوات الواو وحذف احدي الواوين) لالتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (انها الثانية لما ذكرنا) من انهما زائدة وقرينة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عن الكلمة لان العين كثير ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى (ويجب أيضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لثلاثين قلب الياء واوا فتلبس ذوات الياء بذوات الواو مثال الواو مفعول ومصوغ) والاصل مقوول ومصووع غواو بن الاولى عن الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواو ان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعول وعلى الثاني مقول (و) مثال (اليائي) بياء الذببة (مبيع ومدين) أصلهما مبيع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لثلاثين قلب واوا فالتبس بالواو وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو بياء لثلاثين قلب بالواو ومذهب سيبويه أولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم * فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف * قلنا لان سلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الامكر ماومعونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو * فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصل في المحذوف هو الاصل كالياء من غازدون التثمين واذا التقي ساكنان والاول حرف محذوف الاول كفي قل وبع وحذف * قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا فعلة (وبنوهم تصحح اليائي) دون الواو لان الياء أخف عليهم من الواو (فيقولون مبيع وع وخبوط) كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخجرة * وكانت تفتح مطيوبة * وكان القياس أن يقول مطيوبة كبيعة ولكنه أتى به على الاصل (وقال) العباس بن مرداس

قد كان قومك يحسبونك سيدا * (واخال انك سيد معيون)

وكان القياس أن يقول معين وهو من عنيت الرجل بعيني أصبته بالعين فأنا عائن وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وينوأسد تفتحها على القياس بمعنى أظن (وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو سمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف أي مبلول (وفرس مقوود) من قادي قود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لأفعال من الحذف ومن * نقل فمفعول به أيضا فن

نحو مبيع ومصون ونذر * تصحيح ذي الواو في ذي الياء اشهر

* (هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل احداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن أفعل فان الهمزة

نحو يا حبر تافيههم منه انه ليس خلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمة كسرة فهو من الاول

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أي الفتح أولا هو المتبادر ان مراده الاعتراض (قوله في هممت) قال في الصحاح هممت بالشئ أي بالفتح أهم بضم الهاء إذا أردته (قوله وان كان الفعل المضاعف المكسور العين الخ) قال الدنوشري المضارع والامر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط فيهما الجريان ٣٩٧ الوجهين كسر عينيهما كما صرح به الشارح

حيث قال المكسور العين
اذ ليس الكلام في الشاذ
كحسب يحسب وانما
امتنع الوجه الثالث أعني
الحذف بدون نقل لما
يلزم عليه من التقاء
الساكنين على غير حده
فاما ان يتخلص منه
بالحذف وفيه اجحاف
واما بالكسر الذي هو
الاصل في التخلص من
الساكنين وهذا مستغنى
عنه بالنقل الذي هو أقل
مؤنة وقول الشارح بفتح
اللام وكسرها متعلق
بالكامة من حيث ذاتها
وأما صحة التمثيل بها
فوقوفة على الفتح ويقاس
عليه يظن وما قاله ابن
مالك في المضارع
المضموم جار في الماضي
المضموم وينظر ما مثاله
(قوله جاز الوجهان
الاولان) قال اللقاني
أي وامتنع الثالث منهما
وهو حذف العين
وحركتها انفاء كل من
الامر والمضارع ولا مهما
ساكنان لزوما فيؤدي
الحذف المذكور الى
التقاء الساكنين على غير
حده (قوله ولان المشهور)
قال اللقاني حلة ثانية يعني

جمع عدوة والعدوة ناحية كأنه أراد نواحي الامر (المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشار اليها
بقول النظم ظلت وظلت في ظلت استعمالا * وقرن في اقررن وقرن نقلا
(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسورا العين وعينه ولا منه من جذس واحد فانه يستعمل في حال اسناده
الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما ومحدوف العين بعد نقل حركتها الى الفاء (ومع ترك النقل
وذلك نحو ظلت تقول) اذا أسندته الى ضمير رفع متحرك (ظلت) بالادغام وقل الادغام لا لتقاء الساكنين
(وظلت) بكسر الفاء (وظلت) بفتحها وحذف اللام الاولى منهما التعتذر الادغام مع اجتماع المثليين
لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل
المحدوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها فافتح الفاء فلانه لما حذف اللام مع حركتها بقيت الفاء
مفتوحة وأما الكسر فلانه لما نقل حركه اللام الى الظاء بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء مكسورة
(وكذلك) تقول (في) ظلتنا وظلت وظلتما وظلتما و (ظلتان) بلا فرق ويقال ظلت أفعل بكسر الظاء
ظلتا اذا عملت بالنهار دون الليل وذكر أبو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة
ميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة الحجاز (قال الله تعالى فظلمت تفكهنون)
وظاهر اطلاق الموضع ان هذا الحذف منظر في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين
وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما اظلت ومست في ظلت ومست وفي
لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحست في أحسنت وهما ذهب الى عدم اطراذه ابن عصفور وقال
في التسهيل انه لغة سليم وحكي ابن التباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو هميت في هممت واطلاق
التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي وزيده (وان كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين
(مضارعا أو امر او اتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاولان) التمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى
الفاء (نحو يقررن) بالانتماء والفتك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء (و) نحو (اقررن)
بالانتماء والفتك (وقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي القاف (ولا يجوز في نحو قل ان ضللت)
بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي نحو في ظلتان رواك) بفتح اللام وكسرها من ظلت يظل
ويظل مثل صل يصل ويضل قاله في الارشاف (الا لانتماء لان العين مفتوحة وقرأنا نافع وعاصم وقرن
بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقرب بكسر الماضي وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان
أولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحسنت (وهو قليل لانه مفتوح ولان المشهور قررت
في المكان بالفتح أقرب بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقرب بالفتح (في قررت عينا) بالكسر (أقر)
بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقارو الى ان قرن على قراءة الكسر أمر من
الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن وأجاز الناطم في الكافية وشرحها الحاق
المضموم العين بالمكسور فجاز في اغضض أن يقال غضض واحتج بان قل المضموم اقل من قل
المكسور وان كان قل المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق
بالجواز قال ولم أره منقولا
اللائق بالنصريف وهو ادغام المثليين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه

ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضى الاستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضا قليل (قوله من قار يقار) معناه
اجتمع يجتمع ومنه القار قوهى الاكسة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوى أو باء في والوقار هو الثبات
ذكره المذكور والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست
(هذا باب الادغام)

(قوله رفعك اللسان ووضعك اياه) قال الدشرى الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الشفوية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهرة اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع في كل ادغام وهو منتقض بادغام حرفين ليس فيهما الارتفاع فقط أو الوضع فقط لأن يقال الواو في كلامه بمعنى أو فالمدار على الأمرين ولا يصدق التعريف على الادغام في ريبا لانه لا مدخل للسان في النطق بالياء قال الملا عصام الدين وقوله بعد ادخال أحدهما في الآخر لا يظهر له فائدة على أنه مضر وذلك أن بعضهم جعله تعريفا للادغام فالادغام غير متأخر عنه ويمكن أن يكون على ارادة الارادة بعد مدو المعنى بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم في هذا المقام بالادخال مجاز اذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولو كان لما خفي الساكن عند المتحرك خفاء الداخل في المدخول فيه عبر عنه بالادخال واطلاقهم الادغام على ادخال حرف في حرف اطلاق لغوي كما في القاموس ونقله عنه الملا عصام الدين في حاشيته على الشافية فقال في التسمية بالادخال ليست اصطلاحا بل هي لغة لأنه لما كان ادخال الحرف في الحرف لا يصح على حقيقة فسره أرباب الاصطلاح بقولهم أن تأتي بحرفين ساكن فتتحرك من مخرج واحد من غير فصل كشفا لمراد أهل اللغة وأشار الى ارتكابهم المجاز نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام (قوله ٣٩٨ لان الوقف الخ) ايضاحه أن الهاء المذكورة أتت بها للوقف وعلى فرض وصلها بما

بعد ما الوقف عليها منوى الثبوت وهو فاصل فلا يتأني الادغام كما قال (قوله فلو كانت الهمزة الخ) قال الدشرى ينظر ما وجه منع الادغام وردائه في نحو لم يقرأ أحد وما وجه وجوبه وعدم ردائه في نحو وسأل (قوله لسلا يذهب المد بالادغام) يفهم منه أن حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر لأن يراد المد اللغوي وهو يذهب بالادغام بلا شك (قوله واعتقر زوال المدة في هذه لقوة الادغام) قد يقال فيه نظرا لانه لا يظهر

والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما في الآخر فيجب ادغام أول المثليين الساكن أو لهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثليين هاء سكنت فان كان هاء سكنت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ما ليه هاء وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا تكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردي فلو كانت الهمزة متصلة بفاء وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غير هادون لزوم فان كان مدة في الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واحد لا يذهب المد بالادغام فان لم يكن في آخر وجب الادغام نحو مغزو أصله مغزو وعلى وزن مفعول واعتقر زوال المدة في هذه لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غير هادون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز أن لم يلبس نحو أنا ثاور يافى وقف حمزة ويمتنع أن ليس نحو قول بالبناء للفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام نحو أوب أصله أوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واو أو ادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثليين وسكن ثانيهما نحو ظلمت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه (يجب ادغام أول المثليين المتحركين باحد عشر شرطاً أحدها أن يكونا في كلمة) واحدة اسما كانت أو فعلا فالاول كضرب وطب وحب والثاني كشد ومل وحب اصلهن شد وبالفتح وملل بالكسر وحب بالضم) فسكن أول المثليين وادغم في الثاني (فان كانا) أي المثليان المتحركان (في كلمتين) بان كان أولهما في آخر كلمة وثانيهما في أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الادغام جائزا الواجبا) بشرطين أحدهما أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام في الهمزتين ردي والثاني أن لا يلي أولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان

كون قوة الادغام حلة لا تغتفر زوال المدة في هذه فليست مل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا والافى نحو فهذا قالوا وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وفي يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فان أول المثليين فيه مدود وفي آخره كلمة فانه يمتنع فيه الادغام بحافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام الثاني من كلمة أخرى اليه بخلاف أو واونصر والانتفاء مد الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مغزو ومرمى ونحو مقرر وبرى وأصلهما مغزو ومرمى ومقرر وبرى لان الاول ليس في آخر كلمة وانما وجب الادغام فيها مع أن الادغام أزال المد لان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لزم تقص الغرض ولان ذلك في كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الادغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واعتقر زوال المدة الخ ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر (قوله وريا) الرئي براء مكسورة وهمزة ساكنة وباء المنظر الحسن (قوله في وقف حمزة) إشارة الى ان حمزة قرأ بالادغام ووقف في قوله تعالى هم أحسن أنا ثاور يا اعتدا بالعارض أولاه من رويت ألوانهم وجلودهم أي امتلأت وحسنت (قوله نحو أوب) هو مثال ألب من الأوب أصله أوب فقلبت ثانيا الهمزتين واو استكونا بعد ضمته ثم ادغم وجوب الزوم الابدال (قوله فان الادغام في الهمزتين ردي) مقيد بما اذا كانتا في كلمتين فلا يشهد سأل (قوله غير لين) احتج به عن الذين يحرمون رمضان فانه يدغم حينئذ

فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن أبي عمرو الادغام في ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة
وأجاز القراء ادغامه الشرط (الثاني) من الاحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أي المثلين (كافي ددن) بدل
مهملتين مفتوحتين وهو الله والعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي سكون أول
المثلين والابتداء بالساكن معتذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بمدغم كجسس) بضم الجيم وفتح
السين المهملة (جمع جاس) فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام أولهما في الثاني لان قبلهما مثلاً آخر
مدغم في أول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقي ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط (الرابع أن لا
يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) عامما
لامرأة (أو غيرهما) أي المثلين (كهيال) اذا قال لا اله الا الله (أو كلاهما) أي أحد المثلين وغيره (نحو
اقعذس) أي تأخروا رجوع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو
المهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به
بالالف اما على لغة كناية لانهم يعرفون كلا بالالف مطلقا أو على أن أحد المثلين اسم كان مؤخر والملحق
خبرها مقدما (فانها) أي قردد ومهدد وهيل واقعذس (ملاحظة) بغيرها أما قردد ومهدد فان آخر
دالهما مزيدة للتحاق (بمعقرو) أما هيل فان الياء مزيدة فيه للتحاق بنحو (دحرج) وهي غير أحد
المثلين (و) أما اقعذس فان أحد السينين والمهمزة والنون مزيدة فيه للتحاق بنحو (أحرجم) ولا يجوز
ادغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس
والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا في اسم على فعل بفتحيتين كطلال) بالطاء المهملة وهو الشاخص
من آثار الدمار (ومهدد) بمهملتين وهو كل شيء زاد في شيء (أو) على (فعل) بضميتين (كذلل) بالذال
المعجمة جمع ذلول ضد الصعوبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد أو) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كهمم)
جمع لمه بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن (وكل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد
اللام وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية (أو) على
(فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدور) جمع ذرة وهي اللواؤة (وجدد) بالجيم (جمع جدد) بضم الجيم وتشديد
الدال (وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة) وهي الثلاثة الملاحظة وهذه الأربع
المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الادغام) أما الثلاثة الأولى فلما تقدم من أن الادغام يفوت
المقابلة في الالتحاق وأما النوع الأول من الأربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الادغام في
الاسماء وأما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للأفعال في الوزن والادغام فرغ الاظهار فخص بالفعل
لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الأمثلة الأربعة بصدده لا
بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء لعظم خلف الأذن فانه موازن بصدده لفعل بضم أوله وفتح ثانيه
نحو صقف قاله المرادى وفي الصحاح من يخالفه فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلا فادغم ونحو رددان
من الرد فانه موازن بصدده لفعل بضميتين نحو ذلل ونحو حبة جمع حب فانه موازن بصدده لفعل بكسر
أوله وفتح ثانيه نحو كل ونحو الدججان بفتحيتين مصدردج بمعنى حب فانه موازن بصدده لفعل
بفتحيتين نحو طلل (و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الاحد عشر هي (أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة
نحو اخصص أي واكفف الشرأصلهما اخصص واكفف بسكون الآخر ثم نقلت حركة المهمزة) من
أي وهي الفتحة (الى الصاد) من اخصص (وحركت الفاء) من اكفف بالكسر (لالتقاء الساكنين)
فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وان لا يكون المثلان ياءين) تحتانيبتين (لازما تحريك ثانيهما نحو حي
وعبي ولا تاءين) فوقانيبتين (في افتعل كاستروا قتل) من استروا قتل (وفي هذه الصور الثلاث يجوز
الادغام والفعل قال الله تعالى ويحيي من حي عن بينة) بالفك (ويقرأ ايضا من حي) بالادغام فنأدغم

(قوله ان لا يتصدر أولهما)
قال ابن مالك الا ان يكون
أولهما ناء المضارعة فقد
يدغم بعد مددة أو حركة
نحو لا تيمموا وتكاد تميز
وقال المرادى ويجوز
الادغام أيضا في الفعل
الماضي اذا اجتمع فيه تاءان
والثانية أصلية نحو تتابع
ويؤتى بهمزة الوصل
فيقال اتابع وقد ذكر
هذا الشرط في الكافية
(قوله والابتداء بالساكن
الخ) قد يقال كان يمكن
الادغام ويحلب همزة
الوصل كما في اضرب (قوله
وفي هذه الأنواع السبعة
الخ) قال اللقاني سيماي
ان أولى التاءين الزائدة
في أول المضارع يجوز فيها
الفك والادغام فينبغي
استثناؤها من قوله هذا
وفي هذه الأنواع السبعة
(قوله رددان) ينظر ما
(قوله حبة) بالحاء
المكسورة والياء الموحدة
جمع حب وهو الاء الذي
يوضع فيه الماء وفي بعض
النسخ بالجيم وفي بعضها
بالحاء المعجمة فليُنظر

(قوله في ثلاث مسائل آخر) قال اللغوي أحداها على ما سيجيء الأخر وهو أخذ الثلاثة المذكورة قبل نحو اختصاص أبي واكتفاء الشرف قلت
ذكر هناك لبيان أن الحركة العارضة لا توجب ادغاماً وهما لبيان جواز الوجهين باختلاف باعتبار الحركة وعدمها لأن الحق أن الحركة
لم توجب حتماً إلا أنها أوجبت جواز الوجهين فتأمل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشي فيه نظر لأن ابن حالك وابن من أجل علماء
الاسلام وقد ذكر أنه يجوز الادغام في الابتداء وتجتنب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ولا يخلو طاهما من أمرين إما أن يكون استناداً
فيه إلى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك منها لعدم ما ينافيه ويناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهم بما عجز عدم العلم بأن الله لم يخلق
همزة ووصل في أول الفعل المضارع لأنهما مثبتان والارد عليهما نافع والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا تظن
بهما أنهما قدما على ما ذهب إليه مجرد التشبه من غير استناد إلى شيء يعتمدان عليه ويستندان إليه لأن سوء الظن بالأئمة غير لائق كيف
وقد نقل الثقات أن ابن مالك ٤٠٠ قال طالعت الصحاح فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك

صريحاً وان ذكره تلويحاً
قال ابن المصنف ومنهم
من يدغم ويسكن أو أه
ويدخل عليه همزة
وصل فيقول اتجلى أه
لأنهما مثبتان مؤثقتان وقد
ذكر صاحب القاموس
في فصل الجيم من باب
النون لما تكلم على
جيان ومنها إماما العربية
ابن مالك وأبو حيان
فليتأمل ذلك فإنه مبحث
شريف ومنه لك لطيف
ثم رأيت شيخنا شيخ
الاسلام قال ومن خطه
نقلت ولغائل أن يقول أن
أردت لم يخلق الله في أول
المضارع أصالة فسلم ولا
يرد لأن الكلام فيهما هو
على سبيل العروض أو لم
يخلقهما مطلقاً فمنوع أه

نظر إلى أنه ما مثلان في كلمة وحركة ثانیهما لازمة ومن فلك نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب حي
كالعارض لكونه مختصاً بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالباً وكلاهما فصيح والقل
أكثر في كلاهما فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة فنحو لن يحيى ورأيت محيياً لم يجز الادغام خلافاً
للغراء (وتقول استتر واقتهل) بالقل (واذا أردت الادغام نقلت حركة) التاء (الأولى إلى الغاء) وهي
السين أو القاف (وأسقطت الهمزة) أي همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت) التاء
في التاء (فتقول) في الماضي (سترو قتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (في المضارع) يسترو قتل
بفتح أولهما (وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره) (و) تقول (في المصدر) ستاروا قتل بالسين أو لهما (وتشديد
ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عارض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل
أن يكون على أصله ويحتمل أن يكون أصله استرو ولا يفرق بينهما إلا المضارع والمصدر فتقول في
مضارع ستر الذي وزنه فعل يستر بضم أوله لأن ماضيه على أربعة أحرف وفي مصدره تسير على وزن
تفعيلاً وفي مضارع الذي أصله استتر يستتر بفتح أوله لأن ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستتر فنقل
وأدغم وفي مصدره ستاروا أصله استتاراً قلما أريد الادغام نقلت الحركة وطرح الهمزة (ويجوز
الوجهان) الادغام والقل (أيضاً في ثلاث مسائل آخر) أحداها أولى التائين (القوانينيتين) (الرائدتين
في أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر) مضارعي تجلى وتذكر (وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه) في
شرح الخلاصة (أنك إذا أدغمت) التاء الأولى في الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها إلى النطق
بالتاء المسكنة للادغام فتقول في تتجلى اتجلى أه (و) فيه نظره أنه (لم يخلق الله) أحداً من الفقهاء فيما
نعلم أدخل (همزة وصل في أول) الفعل (المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون
الابتداء) قال الحوفي فإن وقف ابتدئ بالظاهر ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه لأن ألف
الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز
ادغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعدم أو حر كقنحو ولا تيممو أو تكاد تيمز أه كما تقدم (وبذلك قرأ

ولغائل أن يقول التريد المذكور غير واضح كيف والمقام قاض بأن المراد أن الله لم يخلقهما مطلقاً لأن الغرض
أنهما عارضة في نحو اتجلى لتعذر الابتداء بالساكن بل الكلام ليس إلا في ذلك فليتأمل أه ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم
على هذا أن لا يحكم بسهولة أحد من العلماء ولا خطئه ولا انسان محل النسيان وقد ذكر الشارح أن ابن مالك نفسه ذكر المسئلة على
الصواب في بعض كتبه فتدبر بالانصاف (قوله أحداً من الفقهاء) قال الدنوشي قصده تبين مراد الموضع ولو أبقى كلامه على حاله من
غير زيادة كان صحيحاً لأن الله كما يخلق الأجسام يخلق الأعراض التي من جملتها همزة الوصل المذكورة أه وأقول عدم خلق الله
الهمزة في أول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده الشارح إخلال بذلك كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وتكاد
تيمز) قال الدنوشي ينظر هل هو بادغام الدال في التاء بعد حذف إحدى التائين فالدال قلبت تاءً وهو بابقاء الدال مضمومة وتينطق
بعدها تاءً ساكنة مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بعدم مد أو حر كقنحو أو تكاد تيمز أه كما تقدم (وبذلك قرأ
الغلام أحمد ابن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فيما ذكر

(قوله وكنتم تنون) تقرأهم مضمومة بفتحها ساكنة مدغم في مثاها (قوله وحجتهم ٤٠١ الخ) فيه نظرا لاعتراض بالمثل

فيقال التاء الاولى لها
معنى كما ذكر الشارح بقوله
لذات التاء على المضارع
ويرجع مذهب سيبويه
والبصريين بان الثانية
بها حصل الثقل وبانها
قريبة من الطرف وقد
تكون الثانية لا معنى
لها أصلا كما في مضارع
ترمس بمعنى زمس
فليتأمل (قوله ويجاب
من أولها الخ) فيه نظر
لانه لا يخرج القسرا آت
عن اللغات الشاذة فان
الظاهر ان تسكين ياء
الماضي لغة شاذة
لا سيما مع تسير غيرها
فلا يشك كل ذلك بقراءة
الاعمش والحسن وقوله
قبل ذلك مع انه مفهوم
من الفعل فيه نظر فقد
يدعى ان المراد نوع
خاص منه وهو غير
مفهوم منه ومثله وحيل
بينهم (قوله فاناب غير
المفعول به مع وجوده)
فيه نظر كما يعلم من مراجعة
كلامهم في الكلام على
هذه الآية (قوله واذا
اتصل بالمدغم فيه واو
ج ج الخ) ينبغي الحاق
الالف بما ذكر لوجود
العلية فيها وقوله كذا
قالوا فيه اشارة الى التبري
من التعليل بما ذكر

البرى في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تنون) والاصل تيمموا وتبرجن وتتم نون بتامين
أدغمت أولاهما في آخرهما (فان أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التامين وهي الثانية)
وفاق السيمويه والبصريين لان الاستئصال بها حصل (لا الاولى) لذات التاء على المضارعة (خلافا لمشام)
الضريرو أصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تتفعل بمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا
المعنى (وذلك جاز في الوصل أيضا قال الله تعالى نار اتأظى) الاصل تأظى فحذفت إحدى التامين ولو
كان ماضيا لقل تلظت لان التأنيث واجب مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا (ولقد كنتم تنون)
الاصل تتمنون (وقد يحكى هذا الحذف في النون) الثانية معدون المضارعة (ومنه على) القول
(الظاهر قراءة ابن عامر) وغاصم (وكذلك نجى المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون
الياء (أصله تنجى بفتح النون الثانية) وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية
ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون
الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الاصل تنجى بسكونها) أى
النون الثانية (فادغمت) في الجيم (كاجاصة واجانة) بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة وانجانة
فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحد الاجاص والاجانة واحدة لاجاجين وهي بفتح الهززة وكسرها
قال صاحب الفصيح قصيرة يغسل ويغجن فيها ويقال انجانة كما يقال انجاصة وهي لغة عمانية فيهما
أنكرها الا كثر ون قال ابن السكيت (وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لان النون عند الجيم تخفى ولا
تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من نجى نجو) بتخفيف عينه وهي الجيم (ثم ضعفت عينه) وبني للمفعول
(وأسند الضمير المصدر) والتقدير نجى هو اى النجاء (و) فيه ضعف من جهات احداها انه (لو كان كذا
لفتححت الياء لانه فعل ماض) مبنى للجهول نحو قضي الامر والثانية انا بضمير المصدر مع انه مفهوم من
الفعل والثالثة انا بغير المفعول به مع وجوده قاله في المعنى ويجاب عن أولها بان تسكين الياء المفتوحة
للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فنسى ولم نجد وقرأ الحسن ما بقى من الرباسكون الياء فيهما او صلا وعن
الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر ليحزى قوم بما
كانوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز
فيها الادغام والفك (ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبني على السكون
فانه يجوز فيه الفك والادغام (قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيقر بألفك وهولغة أهل الحجاز
والادغام وهولغة تميم) اعتدادا بتحرريك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يرد القوم وارجد القوم
وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفك (وقال) جرير (الشاعر
فغض الطرف انك من غير) فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه
سمع من عبد القيس اردوا غص وافربهمزة الوصل ولم يجبك ذلك أحد من البصريين واذا اتصل
بالمدغم فيه واوجع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من
العرب كذا قالوه وعللوه بان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل
بالمدغم ها غائب وجب ضم المدغم فيه نحو ردوه ولم يردوه ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردوها
ولم يردوها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قوليت الالف نحو ردوا وحكى الكوفيون
ردوها بالضم والكسر وردها بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء

(٥١ تصريح في) لعروض الحركة بعروض هذه العلات بلاشك ويمكن توجيه التعليل بان كلامنا
ردوا وردى وردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا عروض للحركة فيها (قوله بالمدغم) لوزاد فيه فيه كما سبق له كان حسينا

(قوله والتمزام الخ) قال الدونشري هو كالمستثنى من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم اه وكأنه لم يقف على كلام اللغائي فانه قال ان قلت هل فعل امر عند تميم تلحقها علامات التانيث والتثنية والجمع فالتمزام الادغام فيها على أصلهم في فعل الامر وعند الحجازيين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالتمزام الادغام فيها عند الحجازيين ناقص الاصل اذ الـكلام في المضارع وفعل الامر وليست هلم منهم من أي شيء استثنيت ٤٠٢ قلت لعل قوله والتمزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعناه من أفعال الامر

في الادغام والتمزام حركة الفتح فتأمل (قوله واذا اتصل بالمدغم هاء غائب) مثله اذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل فانه يجب الفتح أيضا قال المرادى واذا اتصل به نون الاناث فالقاس هلمن وزعم القراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعده او قايه لفتح الميم ثم تلغم النون الساكنة في نون أيضا وحكى عن أبي عمر وانه سمع من العرب هلمن يانسوة بكسر الميم مشدودة وياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم قال المرادى الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردوها والتمزوا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يردوها لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قدولى الالف والواو نحو ردا وردوا اه وأشار بقوله قالوا الى التبري عن التعليل بما ذكره عدم تضاحه

الغائب وغلطوه في تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر والتمزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعاليه قول جرير فعض الطرف البيت وأما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح اه وحكى ابن جني الضم أيضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ورد وعض وفرو وهو ابني أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو ورد وعض وفرو هي لغة كعب وغيره والاتباع لحركة الفاء نحو ورد وعض وفرو وهذا كثير في كلامهم (والتمزام الادغام في هلم لتقلها بالتركيب) وفي كيفية تركيبيها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من هاء التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعنتك أي جمعه وكأنه قيل أجمع نفسك اليها خذف ألها تخفيفا ونظر الى ان أصل لام لم السكون وقال الخليل ركب قبل الادغام خذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وخذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقات حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال القراء مركبة من هلم التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخذفت الهمزة بالتقاء حركاتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلي في النسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى تقل بعضهم الاجماع عليه (ومن ثم) أي ومن أجل ثقلها بالتركيب (التمزوا في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يميز وافية) أي في آخرها (ما أجازوه في آخر نحو ورد وشده من الضم للاتباع و) من (الكسر على أصل التقاء الساكنين) لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلم لم يضم بل يفتح واختلاف فيها العرب على لغتين احدهما ان تلتزم طريقه واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يازيد وهلم يازيدان وهلم ياهند وهلم ياهندان وهلم ياهندات وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم اليها وهي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في التعدى وبمعنى اثبت في اللزم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلموا وهلموا وهلمى وهلمن بالغى وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين الى أن هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه حانث الفعلية واستدل بالتمزام الادغام ولو كانت فعلا لم تجزى رد في جواز الضم والكسر والاطهار وأجيب بان التزم أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتمزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الغلظ في أفعل) بكسر العين (في التعجب) باجتماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء أم لا فالاول (نحو أشد بيباض وجهه المتقين و) الثاني نحو (أحب الى الله بالمحسنين) بالفصل بالجوار والمجرور والاصل أحب بالمحسنين الى الله (واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فلت الادغام في لغة غير بكر بن وائل) لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكنا (نحو حالت وقل ان ضللت وشددنا أسرهم) والفرق بينهما وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الغلظ والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن

كليا في نحو لم يرد له عدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان يمكن جملة على المشيع وكان السارح لم يظ ذلك فقصر العلة وائل على هاء الغائبة والالف في قوله فقد وليت الالف مرفوعة فاعلام حذف المفعول والالف والواو في قول المرادى قدولى الالف والواو مرفوعان كذلك (قوله وذهب الخ) ينبغي أن يلغز عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضمائر البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ) فيه نظر لا مكان أن يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا يزول بزوال الضمير المذكور

(قوله نحو لمحت عينه) قال في الجمع بين العباب والمجسم اللحن في العين سلاق يصيبها والتصاق وقيل هو التزاها من وجع وقيل هو لزوق اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمض وقد لمحت عينه تلاحح لحجاباظهار التضعيف وهو أحد الحرف التي خرجت على الأصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومنه مشتت الدابة وأل السقاء وألت استغاثه وصمكت الدابة والادغام لغة في لمحت عينه وكثرت دموعها وغلظت اجفانها اه (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعبدا أولا يجوز وهل يجوز الادغام في أل السقاء ولمحت عينه ومما معهم أولا يجوز قال في الصحاح لسق به ولصق به والتسقى به والتسقى به والصقه به غيره ٤٠٣ اه ففهم منه ان لصق كسمع في انه لازم (قوله وهو وسخ

واثل يقولون ردنا ومدنا وردت وهذه لغة ضعيفة كانتهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخوله ما (وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لمحت عينه) بحاءين مهملتين أي لصقت بالرمض بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو وعص وان جدد فهو رمض قاله في الصحاح (وأل السقاء) أي تغيرت رائحته وضرب البلاد أي كثر ضبابه ودبب الانسان أي نبت شعره في جبينه وصمكت الفرس أي اصطكت عرقوبها وقطط الشعر أي اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الأصل كالقود بالتحكيك (أو في ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلى (الحمد لله العلي الاجل * الواسع الفضل الوهوب المجزل)

والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمكرهه ووافق الفراغ من تأليفه يوم معرفة من شهو رسته ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(يقول خادم التحكيك الفقير الى الله تعالى ابراهيم بن محمد المحنفي)

الحمد لله مفيض الانعامات الذي جعل لغة العرب احسن اللغات والصلاة والسلام على مصدر الاكوان سيدنا محمد المنتخب من خلاصة ولد عدنان وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال * (وبعد) * فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب التصريح على التوضيح الغني عن الثناء والمدح محلى الهوامش بحاشية خاتمة المحققين العلامة الشيخ ياسين رحم الله مؤلفي الجميع وأسكنهم من الجنات المكان الرفيع وكان هذا الطبع الزاهر والوضع الاثيق الباهر بالمطبعة الازهرية المصرية ادارة صاحب المصمم العلية

أكبر العائلة المهدية (وشركاء) في أوائل شهر ربيع

الاول سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها

أفضل الصلاة وأزكى

التحية

تم

لازم (قوله وهو وسخ الخ) لو قال بداه وهو وسخ في الموق فان كان الوسخ الذي في الموق سائلا فهو عص لكان احسن كما لا يخفى (قوله قاله في الصحاح) الذي في الصحاح والرمض بالتجريب وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو شخص وان جدد فهو رمض وقد رمحت عينه بالكسر والرجل ارمض (قوله أو في ضرورة) معطوف على قوله شذوذ لانه على نية ترغ الخافض والتقدير في شذوذ أو في ضرورة * فان قلت قوله شذوذ صفة لمصدر محذوف أحوال * قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أو يوحد ذلك في ضرورة ويؤيده ان النصب على ترغ الخافض لا يصار اليه مع تيسر غيره وان كان

المصنفون لا يتحاشون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وان كان كثيرا ويمكن ايضا ان يكون قوله في ضرورة معطوفا على شذوذ على تقدير الحالية ايضا والتقدير ووقد يفك الادغام في غير ذلك حال كون ذلك شاذ أو كأننا في ضرورة وقال الدوشري قوله في ضرورة معطوف على قوله شذوذ او ينظر هل هذا العطف صحيح أولا اه والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شذوذ في معنى في شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبيد الله جال الدين بن هشام والله درهمه أدراه بأساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرجعة على الدوام وغفر لنا وله وجميع المسلمين وأسأل الله حسن الخاتمة لي ولجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

* فهرست الجزء الثاني من التصريح *

صحيفة	صحيفة
باب حروف الجر	٢
فصل في ذكر معاني الحروف الجارة	٤
فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية	١٨
فصل تزداد كلمة ما بعد من وعن والباء	٢١
فصل تحذف رب ويبقى عملها الخ	٢٢
باب الاضافة	٢٣
فصل وتكون الاضافة على معنى اللام	٢٥
باب كثرية الخ	٢٦
فصل والاضافة على ثلاثة أنواع الخ	٢٦
فصل تختص الاضافة اللفظية بحوز دخول	٢٩
أل على المضاف في خمس مسائل الخ	٣٤
فصل الغالب على الاسماء أن تكون صالحة للاضافة والافراد الخ	٤١
فصل وما كان من أسماء الزمان بمنزلة اذا واذا	٤٢
فصل ويجوز في الزمان المحمول على اذا واذا	٤٢
الاعراب على الاصل والبناء الخ	٥٥
فصل مما يلزم الاضافة كلا وكلتا الخ	٥٥
فصل يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه الخ	٥٧
فصل زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايقين الا في الشعر الخ	٦٠
فصل في احكام المضاف الياء	٦١
باب اعمال المصدر واسمه	٦٥
باب اعمال اسم الفاعل	٦٧
فصل تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير	٦٩
فصل تشبيه اسم الفاعل وجعه وتشبيه أمثلة المبالغة وجعها كمنفرد هـ في العمل والشروط	٦٩
فصل يجوز في الاسم الغضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينصب به وان يخفض باضافته	٧١
باب اعمال اسم المفعول	٧٢
باب ابنية مصادر الثلاثي	٧٤
باب مصادر غير الثلاثي	٧٧
فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل	٧٧
الثلاثي بمفعلة بالفتح الخ	٧٧
باب ابنية أسماء الفاعلين	٧٧
فصل ويبقى وصف الفاعل من غير الثلاثي	٧٩
الثلاثي المحرر بلفظ مضارع الخ	٨٠
باب ابنية أسماء المفعولين	٨١
باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد	٨٤
فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث الخ	٨٤
فصل لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الخ	٨٤
باب التعجب	٩٠
فصل وانما ينبغي هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط الخ	٩٣
فصل ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة الخ	٩٤
باب نعم وبش	٩٧
فصل ويذكر المخصوص بالمسح أو الذم بعرفاعل نعم وبش الخ	٩٨
فصل وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل الخ	٩٩
فصل ويقال في المدح جذا وفي الذم لا جذا	١٠٠
باب افعال التفضيل	١٠٢
فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات الخ	١٠٧
باب النعت	١٠٩
فصل ويجب موافقة النعت لما قبله الخ	١١٠
فصل والاشياء التي ينعت بها اربعة الخ	١١٣
فصل واذا تعددت النعوت الخ	١١٦
فصل واذا تكررت النعوت لواحد الخ	١١٨
فصل ويجوز بكثرة حذف النعوت ان علم	١٢٠
باب التوكيد	١٢٤
فصل ويجوز اذا أريد تقوية التوكيد ان	١٣٠
يتبع كله باجمع الخ	١٣٤
باب العطف	
باب عطف النسق	

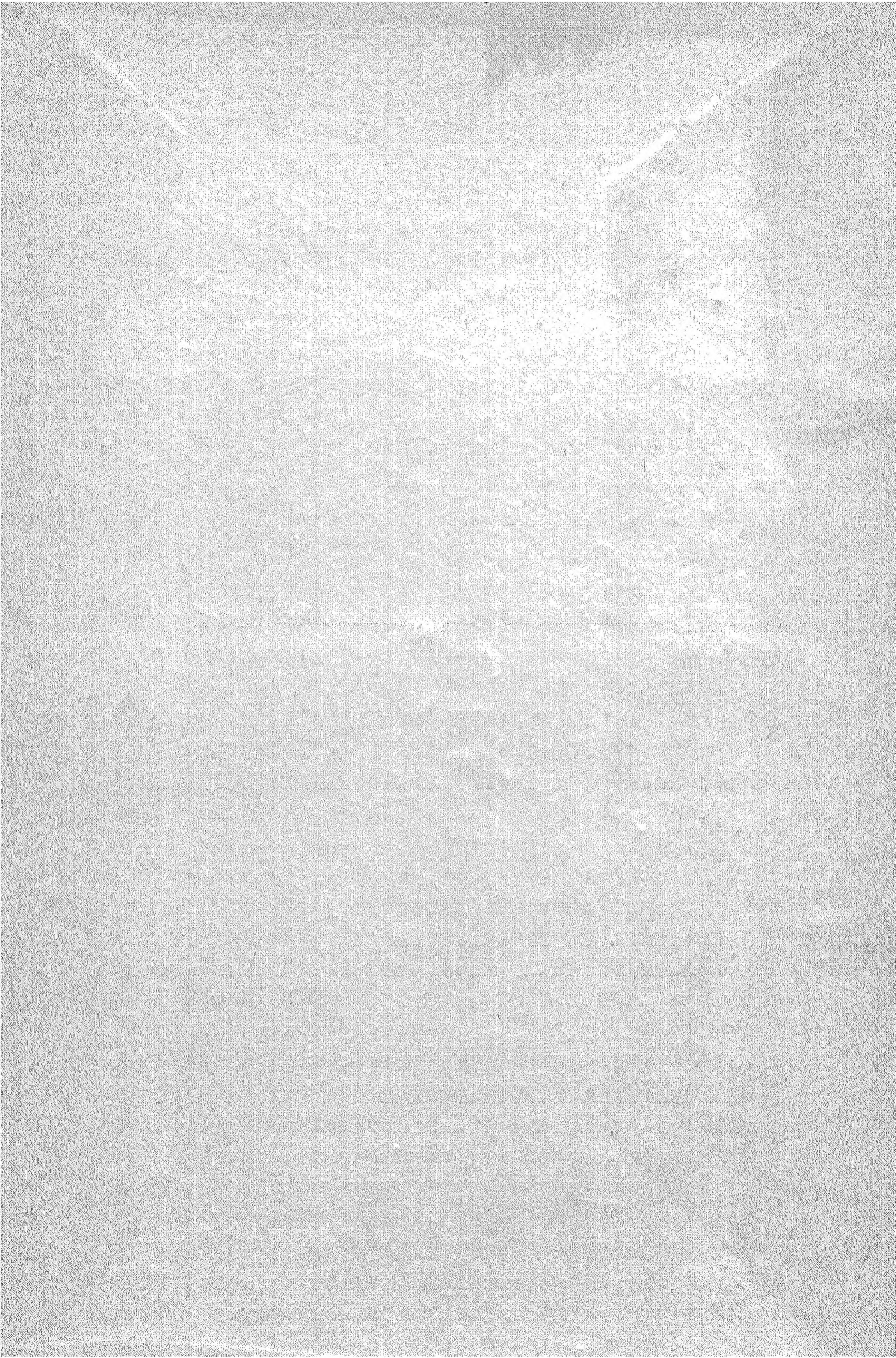
صحيحة	صحيحة
١٩٩ فصل يعمل اسم الفاعل عمل مسماها الخ	١٣٥ فصل في كيفية استعمال حروف العطف
٢٠٠ فصل وما نون من هذه الاسماء فهو نكرة الخ	وبيان معانيها
٢٠١ باب اسماء الاصوات	١٥٠ فصل يعطف على الظاهر والضمير
٢٠٣ باب نوني التوكيد	المنفصل والضمير المتصل الخ
٢٠٦ فصل في حكم آخر الفعل المؤكد	١٥٣ فصل تختص الفاء والواو بجواز حذفهما
٢٠٧ فصل تنفرد النون الحقيقية بأربعة احكام	مع موطوفهما للدليل الخ
٢٠٩ باب ما لا ينصرف	١٥٥ باب البدل
٢٢٧ فصل يعرض الضرف لغير المنصرف لاختلاف	١٥٩ فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم ولا
أربعة اسباب الخ	يبدل المضمرة من المضمرة الخ
٢٢٨ فصل المتفوص المستحق لمنع الصرف ان	١٦١ فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة
كان غير علم حذفت ياؤه الخ	من مثله
٢٢٩ باب اعراب الفعل	١٦٣ فصل واذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى
٢٣٥ فصل وينصب المضارع بان مضمرة وجوبا	حرف استفهام الخ ١٦٣ باب النداء
٢٤٣ فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا	١٦٣ الفصل الاول في الاحرف التي يذهبها
٢٤٥ فصل وجازم الفعل نوعان الخ	المنادى واحكامها
٢٤٩ فصل يشترط في الشرط ستة أمور	١٦٥ الفصل الثاني في اقسام المنادى واحكامه
٢٥١ فصل واذا انقضت الجملة ان ثم جئت	١٧٣ الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى
بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو الخ	المبنى واحكامه
٢٥٢ فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت	١٧٧ الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء
الاداة ان الخ	١٧٩ فصل واذا كان المنادى مضاف الى مضاف
٢٥٤ فصل في لو ٢٦٠ فصل في أما	الى الياء الخ
٢٦٢ فصل في لولا ولوما	١٧٩ باب في ذكر اسماء لازمة النداء
٢٦٣ باب الاخبار بالذي وفروء	١٨٠ باب الاستغاثة
٢٦٤ الفصل الاول في بيان حقيقة	١٨١ باب الندبة
٢٦٥ الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه	١٨٣ فصل واذا نذب المضاف للياء الخ
٢٦٧ فصل اذا رفعت صلة أل ضمير الخ	١٨٤ باب الترخيم
٢٦٩ باب العدد	١٨٦ فصل والمخدوف للتخيم اسحق الخ
٢٧٠ فصل في الثلاثة والعشرة وما بينهما الخ	١٨٨ فصل الاكثر ان ينوي المخدوف الخ
٢٧٢ فصل الاعداد التي تضاف للعدد وعشرة الخ	١٨٩ فصل يختص ما فيه تاء التانيث باحكام الخ
٢٧٣ فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكاهن	١٨٩ فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة
٢٧٥ فصل ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر	شروط الخ
وانتي عشرة الخ	١٩٠ باب المنصوب على الاختصاص
٢٧٦ فصل ويجوز ان تصوغ من اثنين وعشرة	١٩٢ باب التحذير ١٥٩ باب الاعراء
وما بينهما اسم فاعل الخ	١٩٥ باب اسماء الافعال
	١٩٧ فصل اسم لفعل خبر بان الخ

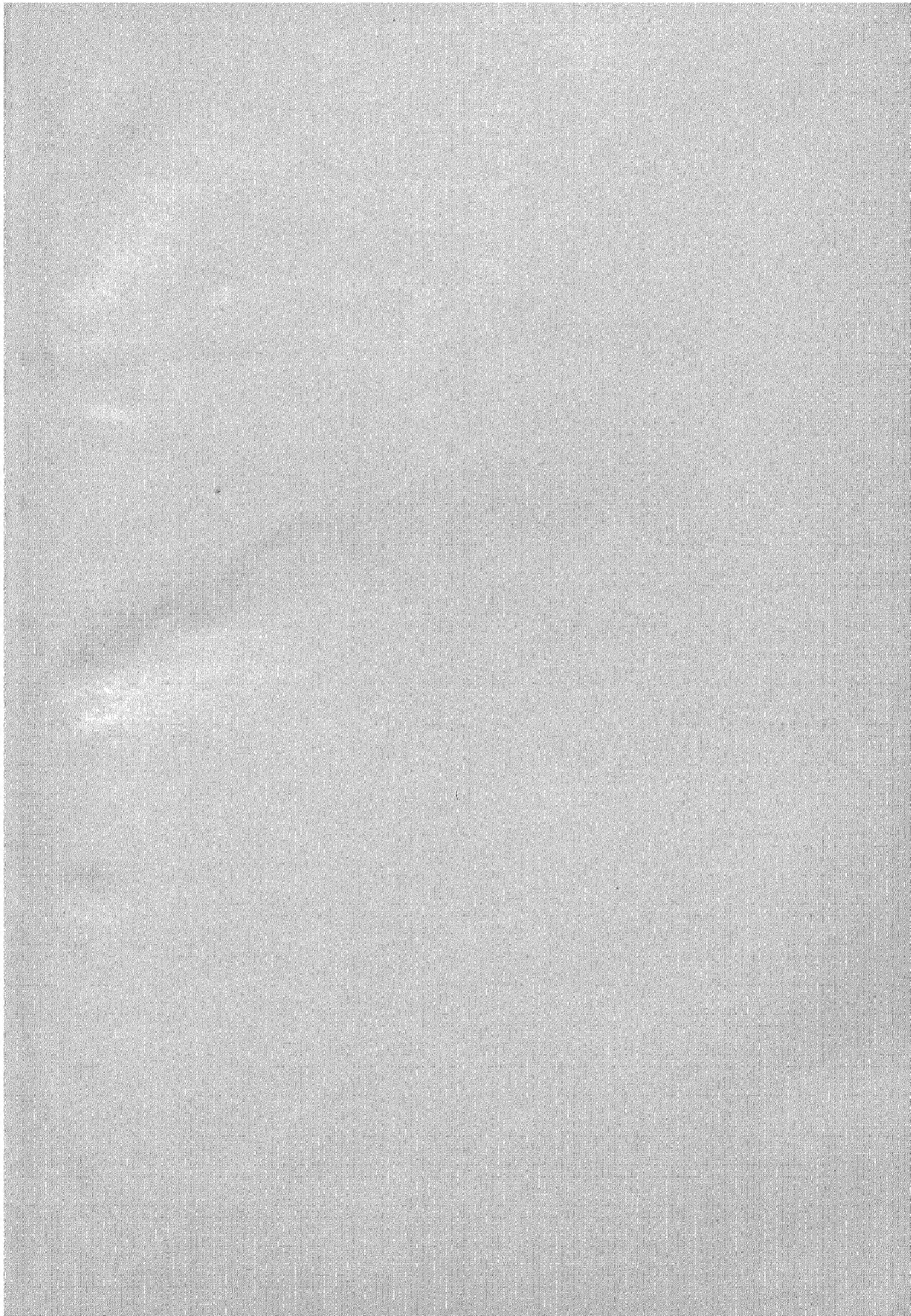
صحيحة	صحيحة
٣٣٦ فصل وينسب الى السكامة الدالة على جماعة على لفظها الخ	٢٨٩ باب كنيات العدد
٣٣٧ فصل وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال	٢٨١ باب الحكاية
٣٣٧ فصل وما خرج عما قررناه في هذا الباب	٢٨٥ باب التانيث
٣٣٨ باب الوقف	٢٨٦ فصل الغالب في التاء ان تكون لفصل صفة المؤنث الخ
٣٤٠ فصل ولث في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث الخ	٢٨٨ فصل لكل واحد من ألفي التانيث أوزان نادرة وأوزان مشهورة الخ
٣٤٣ فصل واذا وقف على تاء التانيث التزمت	٢٩١ باب المقصور والممدود
٣٤٤ فصل ومن خصائص الوقف اجتناب هاء السكت ٣٤٦ باب الامالة	٢٩٤ باب كيفية التثنية
٣٥١ فصل تعال الفتحة قبل حرف من ثلاثة الخ	٢٩٦ باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم
٣٥٢ باب التصريف	٢٩٧ باب كيفية جمع اسم جمع المؤنث السالم
٣٥٤ فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد الخ	٢٩٨ فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا الخ
٣٥٧ فصل وينقسم الفعل الى مجرد الخ	٢٩٩ باب جمع التكسير ٣١٧ باب التصغير
٣٥٨ فصل في كيفية الوزن	٣١٩ فصل واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل
٣٥٩ فصل فيما تعرف به الاصول والزوائد	٣٢٠ فصل ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثل فعيعل وفعيعيل الخ
٣٦٤ فصل في زيادة همزة الوصل	٣٢١ فصل وتثبت ألف التانيث المقصورة ان كانت رابعة الخ
٣٦٦ باب الابدال	٣٢١ فصل وان كان تاني المصغر لنا منقلبا عن لين رددته الى أصله الخ
٣٦٨ فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء في أربع مسائل الخ	٣٢٢ فصل واذا صغر ما حذف أحد أصوله الخ
٣٨١ فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين الخ	٣٢٣ فصل وتصغير الترخيم الخ
٣٧١ الباب الاول باب الجمع الذي على مفاعل الخ	٣٢٣ فصل ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها الخ
٣٧٢ الباب الثاني باب الهمزتين المتعقبتين في كلمة	٣٢٤ فصل التصغير من جملة التصارييف في الاسم الخ
٣٧٥ فصل في ابدال الياء من أختيها الالف والواو	٣٢٧ باب النسب
٣٨٣ فصل في ابدال الواو من أختيها الالف والياء	٣٣١ فصل حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية الخ
٣٨٦ فصل في ابدال الالف من أختيها الواو والياء	٣٣٢ فصل ينسب الى صدر المركب ان كان التركيب اسناديا الخ
٣٩٠ فصل في ابدال التاء من الواو والياء	٣٣٢ فصل اذا نسبت الى ما خذفت عينه وصحيت لامه رددتها الخ
٣٩١ فصل في ابدال الطاء	
٣٩٢ فصل في ابدال الدال من تاء الاقترال	
٣٩٢ فصل في ابدال الميم	
٣٩٣ باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله	
٣٩٥ باب الحذف ٣٩٧ باب الادغام	

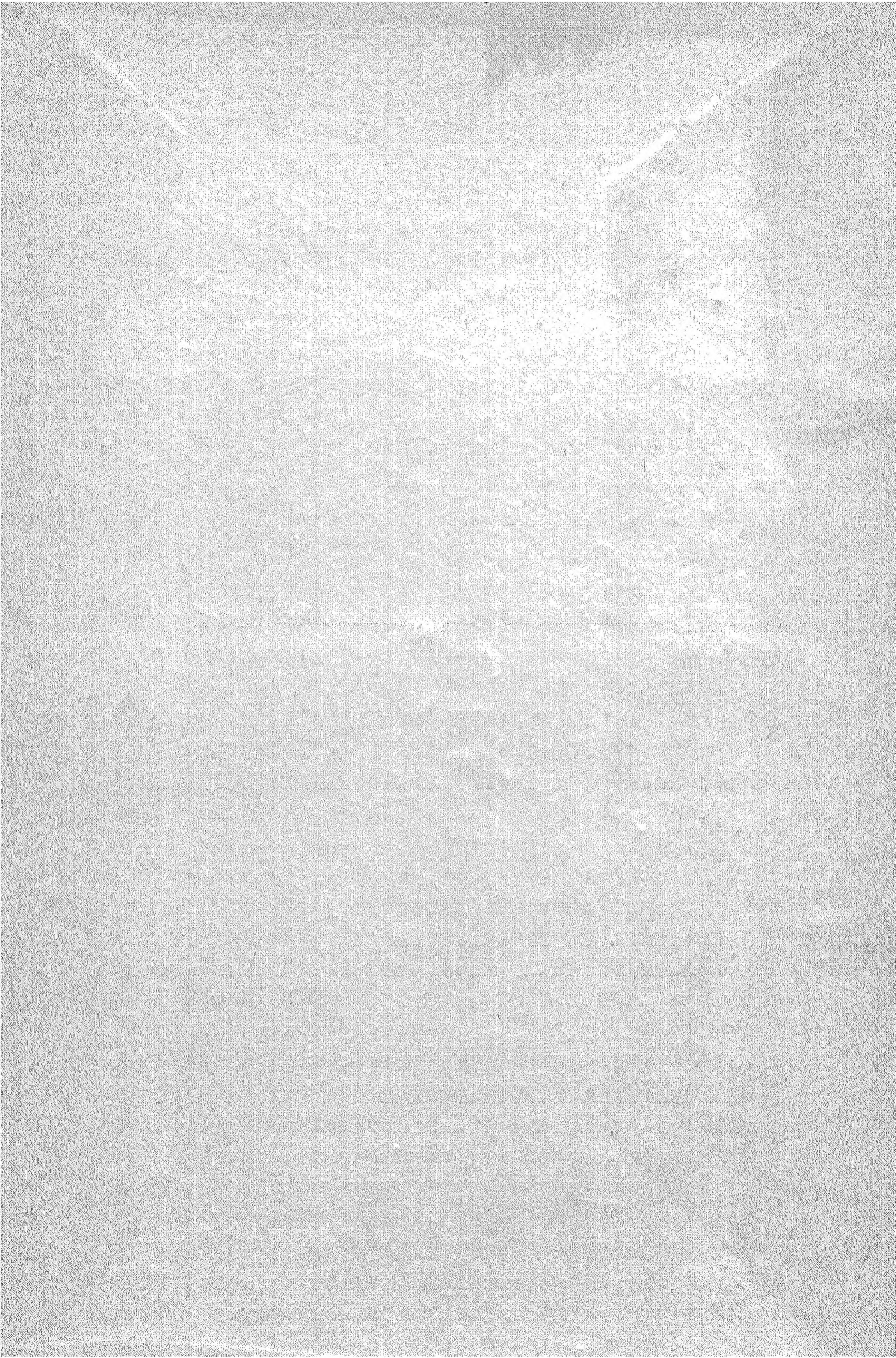
* (فهرست الجزء الاول من التصريح) *

صحيفة	صحيفة
١٣٠ باب الموصول	١٧ الكلام وما يتألف منه
١٤٠ فصل وتقتصر كل الموضوعات الى صلة	٢٩ فصل يتميز الاسم عن الفعل بخمس علامات
١٤٢ فصل ويجوز حذف العائد المرفوع الخ	٣٩ فصل ينجلي الفعل بارب مع علامات
١٤٧ باب المعرف بالاداة	٤٤ فصل والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع
١٥٠ فصل وقد ترد ال زائدة	٤٦ باب شرح المغرب والمبنى
١٥٣ فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة	٥٤ فصل والفعل ضربان مبني وهو الاصل الخ
ما غلب الخ	٥٨ فصل وأنواع البناء أربعة
١٥٤ باب المبتدأ والخبر	٥٩ فصل الاعراب أثر ظاهر أو مقدر الخ
١٥٩ فصل والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة	٦١ الباب الاول باب الاسماء الستة
١٦٦ فصل ويقع الخبر ظرفا	٦٤ فصل والافصح في المن النقص
١٦٨ فصل ولا يتبدأ بنكرة	٦٦ الباب الثاني المثني
١٧٠ فصل وللخبر ثلاث حالات	٦٩ الباب الثالث باب جمع المذكر السالم
١٧٦ فصل وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه	٧٢ فصل وجلوا على هذا الجمع أربعة أنواع
١٨٢ فصل والاصح جواز تعدد الخبر	٧٧ فصل نون المثني وما حمل عليه مكسورة الخ
١٨٣ باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر	٧٩ الباب الرابع الجمع بالفاء وتاء زيدتين
١٨٦ فصل وهذه الافعال في التصرف ثلاثة	٨٣ الباب الخامس ما لا ينصرف
أقسام الخ	٨٥ الباب السادس الامثلة الخمسة
١٨٧ فصل وتوسط أخبارهن جائز الخ	٨٧ الباب السابع الفعل المضارع المعتل الآخر
١٨٨ فصل وتقديم أخبارهن جائز الخ	٨٩ فصل وتقدر الحركات الثلاث الخ
١٨٩ فصل ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال	٩١ باب النكرة والمعرفة
معمول الخ	٩٥ فصل في المضمير
١٩٠ فصل قد تستعمل هذه الافعال تامة الخ	١٠٤ فصل القاعدة انه متى تاتي اتصال الضمير
١٩١ فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها	لم يعدل الى انفصاله
١٩٦ فصل في ما ولا ولا وان المعملات عمل	١٠٩ فصل قد مضى ان ياء التكلم من الضمائر
ليس تشبيهها	المشتركة
٢٠١ فصل وتراد الباء بكثرة في خبر ليس الخ	باب العلم ١١٢
٢٠٣ باب أفعال المقاربة	١١٤ فصل وسماه نوعان
٢٠٧ فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة	فصل وينقسم الى مرتجل ومنقول
الماضي الخ	١١٦ فصل وينقسم أيضا الى مفرد
٢٠٨ فصل وتختص عسى واخولق وأوشك الخ	١١٩ فصل وينقسم أيضا الى اتم وكنية ولقب
٢١٠ باب الاحرف الثمانية	١٢٥ فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع
٢١٤ فصل يتعين ان المكسورة الخ	باب أسماء الاشارة
٢٢١ فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة	١٢٨ فصل واذا كان المشار اليه بعيدا الخ
٢٢٥ فصل وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف الخ	١٢٩ فصل ويشار الى المكان القريب بيها

صحيحة	صحيحة
فصل يعطف على أسماء هذه الأخرى الخ	٢٢٦
فصل تخفف ان المكسورة أثقلها	٢٣٠
فصل وتخفف ان المفتوحة الخ	٢٣٢
فصل وتخفف كأن فيبقى أيضا أعمالها	٢٣٤
باب لا العامة عمل ان المشددة	٢٣٥
فصل واذا كان اسمها مفردا الخ	٢٣٨
فصل ولأن في نحو لا حول ولا قوة الا بالله	٢٤٠
نحو أوجه	
فصل واذا وصفت التكررة المبذية بمفرد الخ	٢٤٣
فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا الخ	٢٤٤
باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء أفعالها	٢٤٦
على المبتدأ والخبر الخ	
فصل لهذه الأفعال ثلاثة أحكام	٢٥٢
فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين	٢٥٨
اختصارا	
فصل تحكي الجملة الفعلية بعد القول الخ	٢٦١
باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة	٢٦٤
باب الفاعل	٢٦٧
باب النائب عن الفاعل	٢٨٦
فصل واذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول	٢٩١
فصل يضم أول فعل المفعول مطلقا الخ	٢٩٣
باب الاشتغال	٢٩٦
باب التعدى والازوم	٣٠٨
فصل لبعض المفاعيل الإصالة في التقديم	٣١٣
على بعض الخ	
فصل يجوز حذف المفعول لغرض الخ	٣١٤
فصل وقد يحذف ناصبه ان علم	٣١٤
باب التنازع في العمل	٣١٥
فصل اذا تنازع العاملان جاز أعمال أيهما	٣١٩
شئت باتفاق	
باب المفعول المطلق	٣٢٣
فصل ينبو عن المصدر في الانتصاب على	٣٢٥
المفعول المطلق الخ	
فصل اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالى أو	٣٢٩
صحيحة	
خالى الخ	
باب المفعول له	٣٣٤
باب المفعول فيه	٣٣٧
فصل وحكمه النصب وناصبه الخ	٣٤٠
فصل أسماء الزمان كلاها صالحة للانتصاب	٣٤١
فصل الظرف نوعان متصرف الخ	٣٤٢
باب المفعول معه	٣٤٢
فصل للاسم بعد الواو خمس حالات	٣٤٤
باب المستثنى	٣٤٦
فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه	٣٥٤
وجب نصبه	
فصل واذا تكررت الألفان كان التكرار الخ	٣٥٦
فصل وأصل غير أن يوصف بها ما نكرة الخ	٣٦٠
فصل والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير الخ	٣٦٢
فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب	٣٦٢
النصب الخ	
فصل وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان	٣٦٣
فصل والمستثنى بحاشاء عند سبويه مجرور	٣٦٥
لا غير	
باب الحال	٣٦٥
فصل للحال أربعة أوصاف	٣٦٧
فصل وأصل صاحب الحال التعريف	٣٧٥
فصل وللحال مع صاحبها ثلاث حالات	٣٧٨
فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا	٣٨١
فصل ولشبه الحال بالخبر والنعت الخ	٣٨٥
فصل الحال ضربان مؤسسة الخ	٣٨٧
فصل يقع الحال اسما مفردا الخ	٣٨٨
فصل وقد يحذف عامل الحال جوازا الخ	٣٩٣
باب التمييز	
فصل والاسم المبهم أربعة أنواع	٣٩٦
فصل من يميز النسبة الواقع بعدم ما يفيد	٣٩٧
التعجب	
فصل ويجوز بحر التمييز بمن الخ	٣٩٨
فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما	٤٠٠







Bibliotheca Alexandrina



0431433